بيت الحكمة

تاريخ الوزارات العراقية

في العهد الجمهوري

الجزء الاول

١٤ تموز ١٩٥٨ - ٧ شباط ١٩٥٩

أ.د نوري عبد الحميد العاني

د. علاء جاسم محمد الحربي — د. احمد ساجر جاسم

د. محمد عويد الدليمي — د. جهاد مجيد محي الدين

كامل جواد عاشور

الطبعة الاولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م



تاريخ الوزارات العراقية

في العهد الجمهوري

١٩٥٨-١٩٥٩

١ - ٢



تاريخ الوزارات العراقية
في العهد الجمهوري
١٩٥٨-١٩٦٨

الجزء الاول

١٤تموز ١٩٥٨-٧ شباط ١٩٥٩

أ.د. نوري عبدالحميد العاني

د. علاء جاسم محمد الحربي　　د.احمد ساجر جاسم

د.محمد عويد الدليمي　　د. جهاد مجيد محي الدين

كامل جواد عاشور

هيئة الخبراء

أ . د محمد مظفر الادهمي
أ.د جعفر عباس حميدي - أ.د. مؤيد ابراهيم الونداوي

تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري
الجزء الاول

الناشر : بيت الحكمة | بغداد - العراق

الطبعة الاولى : بغداد ٢٠٠٠م - ١٤٢١هـ

الاشراف الفني
السيد ياسين الحسيني

استهلال

التاريخ لا يحضر كله بتفاصيله ومظاهره وبيئته وأجوائه أمام الباحث . ولا بعوامله المحركة لأحداثه . وحتى لو افترضنا (خيالا علميا) ان الباحث انتقل بجسمه ووعيه الى ذلك الزمن الماضي . وعايش مجتمعا معينا .. فكيف سينظر إليه ؟ وبأي وعي وبأي منهج ؟

إنه لن ينظر إليه بالتأكيد . بوعي ومنهج أهل ذلك المجتمع الذي انتقل اليه . بل بوعي ومنهج الحاضر الذي جاء منه .

والحاضر .. تعددت فيه المدارس الفكرية والرؤى وكذلك المناهج . فبأي منها مثلا .. نكتب عن تاريخ العراق ؟

وهل هناك كتابة (مستقلة) للتاريخ ؟ أي بمعنى (غير متحيزة) ؟ ومن هو المتحيز ومن هو غير المتحيز ؟ ولماذا يتخذ كل منهما مثل هذا الموقف ؟

هل ان كل من ينتمي إلى العهد الملكي في العراق فكرا او مرتبطا معه بمصالح (هو غير متحيز) له ؟

وهل ان كل من ينتمي إلى فكر وطني قومي يكون (غير متحيز) لهذا الفكر ؟

وهل التحيز للوطن ولقيم الأمة ورسالتها عيب ؟

ثم هل هناك مؤرخ محايد ؟ أي بمعنى أن له تفسيرا (لا يمدح ولا يذم) أحداثا أو شخصيات أو سياسات ؟ إن هذا ليس مؤرخا مفسرا . بل أرشيف بيانات وأرقام . هذا إذا تيسرت له كل البيانات والأرقام . واذا استطاع أن يكبح زمام نفسه في الاستنتاج الذاتي .. أما إذا كانت بياناته وأرقامه تخلو من التحليل والتفسير القيمي والحضاري فإنها لن تقدم عبرا بليغة ولا دروسا للحاضر .

وفي هذا يقول السيد الرئيس القائد صدام حسين :

(إن كتابة التاريخ يجب أن تضع في الحساب مسألة مهمة . وهي إن الحقائق المكتوبة ليست هي كل الحقائق النهائية . حتى وإن اتفق عليها جميع المؤرخين والمحللين . لأن في كل مرحلة من مراحل التاريخ ما هو دفين لا يقال لاعتبارات شتى .. وقد لا يكون رئيسا ومن الأمور الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المهمة)[1] .

لقد جابهت الباحثين في تاريخ العراق الحديث . مشكلات من هذا النوع . ولكن مما كان يسعفهم . هو إن معظمهم قد عاش أحداث احقابه المختلفة أو التقى بعض شخصياته .

وعندما بحثنا في بيت الحكمة عن أحداث الحقبة من عام ١٩٥٨ لغاية عام ١٩٦٨ . وجدنا أن ما كتب عنها كان مبعثرا . وبروايات ليست متحيزة فحسب . بل إنها حتى في تحيزها . تكتفي بوصف المظاهر . ولا تعمد كثيرا الى التحليل والكشف عن العوامل والأسباب والنتائج وفق رؤية قيمية حضارية .

صدام حسين – التاريخ وكتابته – حديث في الاجتماع الموسع لمكتب الاعلام في ١٩ / ٩ / ١٩٧٧ . المؤلفات الكاملة جـ٣ – دار الشؤون الثقافية العامة – بغداد – ص ١٧٦ .

وارتأينا بعد أن عقد بيت الحكمة ندوات ناقشت هذا الأمر . أن تتكفل مجموعة من الباحثين في تدارس تاريخ الوزارات العراقية لتلك الحقبة . ليس وفق منهج المؤرخ الراحل عبد الرزاق الحسني. فالرجل كان موظفا في ديوان مجلس الوزراء في العهد الملكي . ولم يستطع في حينها عرض كل الحقائق والبيانات أو تفسيرها بعد تحليلها وفق منهج واضح . بل كان يقدمها تقديما شبه اعلامي ولأغراض التدوين والتوثيق . وكان مفيدا جدا في هذا الجانب . ولأن ذلك العهد لم يكن يعنيه عرض الحقائق ولا مصالح الوطن والأمة أصلا .

ونأمل في هذا الجهد الذي نقدمه للقارئ والباحث والدارس أن نوفق في خدمة الحقيقة الموضوعية من جوانبها الحضارية والرسالية .

حامد يوسف حمادي
رئيس مجلس أمناء بيت الحكمة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

فما يكن من كتابي هذا من خبر ذكرناه عن بعض الماضين مما يستنكره قارئه او يستشنعه سامعه من اجل انه لم يعرف له وجها من الصحة ولا معنى في الحقيقة ، فليعلم انه لم يُؤت في ذلك من قبلنا، وانما اتى من بعض ناقليه الينا . وانا انما ادينا ذلك على نحو ما اودي الينا .

محمد بن جرير الطبري

اني رأيت انه لا يكتب أحد كتابا في يومه الا قال في غده : لو غير هذا لكان احسن ، ولو زيد هذا لكان يستحسن ، ولو قدم هذا لكان افضل ، ولو ترك هذا لكان اجمل . وهذا من اعظم العبر ، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر .

العماد الاصبهاني

اعتاد مؤرخونا في دراستهم لتاريخ العراق المعاصر وتحديدا الفترة الممتدة بين تأسيس الحكم الملكي سنة ١٩٢١ وثورة ١٧/ ٣٠ تموز ١٩٦٨ ان يميزوا بين مرحلتين فصلت بينهما وحددت معالمهما ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨. اطلق هؤلاء المؤرخون على المرحلة الاولى تسميات عدة مثل (العهد الملكي) و (العهد البائد) و (عهد الهيمنة الاجنبية) و (عهد التبعية للغرب) و (الحكم الاستبدادي) و(الحكم الفاسد)، الى غيرها من التسميات التي كانت تعبر- دون شك- عن المشاعر التي طفحت في اعقاب الثورة وبعد سنوات طويلة من الحرمان واضطهاد الاحزاب السياسية وملاحقة قادتها وسوء الوضع الاقتصادي وانخفاض المستوى المعاشي للغالبية العظمى من السكان، كانت الجماهير تأمل في ان تكون مرحلة ما بعد الثورة فاتحة عهد جديد تسوده الحرية والديمقراطية والعدالة والرفاه الاقتصادي والاجتماعي بعيدا عن التدخلات الاجنبية.وان كان لتلك المرحلة (العهد الملكي) من ايجابيات فانها- بحسب رأي هؤلاء المؤرخين- وفرت الشروط الموضوعية لنمو الحركة الوطنية والقومية وهيأت الادوات اللازمة لعملية التغيير التي تحققت صبيحة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨، مما يؤكد ان مراحل التاريخ بعضها يتولد من بعض. فبذور المرحلة الجديدة نمت وازدهرت في رحم المرحلة الاولى.

واطلق المؤرخون على المرحلة الثانية اسم (العهد الجمهوري) و (العهد الثوري) و (عهد التحرير وفك الارتباط بالغرب). وقد تأرجحت سياستها العامة مابين اتجاهات وطنية قطرية منغلقة على نفسها حينا واتجاهات وحدوية قومية اشتراكية حينا اخر. وعهد الدكتاتورية والشعوبية والحكم الفردي العهد القاسمي .

واذا كان المؤرخ السيد عبد الرزاق الحسني الذي عمل مديرا لاحد اقسام ديوان مجلس الوزراء للفترة (١٩٤٩- ١٩٦٤) قد تهيأ له من الوثائق والمستندات واسباب البحث ومستلزماته ما مكنه من وضع كتابه القيم (تاريخ الوزارات العراقية) (١٩٢٠- ١٩٥٨) والذي لم ينجزه دفعة واحدة بل ظل يعدل ويضيف وينقح على مدى اكثر من نصف قرن حتى اوصله الى حالته الحاضرة قبل وفاته في ٢٤ كانون الاول سنة ١٩٩٧ ، فقد كان عمله ميسورا بالنسبة للعمل الحاضر. فالوثائق كانت متاحة له بشكل مطلق. والتجمع القائم انذاك كان متجانسا في كل الوزارات التي تناولها كتابه فكرا ومنهجا وممارسة. فكان يتنقل بين الاحداث والمشاهد مبينا اسبابها ونتائجها ضمن اطار كانت فيه الرؤية واضحة. وعلى الرغم من انه واصل العمل في ديوان مجلس الوزراء حتى سنة ١٩٦٤ ، فان قلمه كان قد توقف عند الثورة لصعوبة جمع الوثائق التي تمكنه من مواصلة الطريق وتلمسه في متاهات التيارات الفكرية التي انطلقت من مكامنها بعد الثورة بعد فترة طويلة من الكبت والمضايقة والاضطهاد. او من صعوبة التعرف على طبيعة التجمع غير المتجانس الذي اخذ كل طرف فيه- ولما تمضي على الثورة سوى بضعة اسابيع- يتحرك لتحقيق اهدافه بطريقته الخاصة بصورة مستورة اومكشوفة لحد تسبب في صدامات دموية ادت الى تخبط الثورة وتفككها. ناهيك عن توسع الادارات وتشعب العلاقات الداخلية والخارجية وارتباك السياسة العامة مع كثرة المادة الوثائقية والمعلومات التي يصعب حصرها والسيطرة عليها بطريقة العمل الفوري.

والان وبعد مرور اكثر من اربعين سنة على الثورة وظهور حشد هائل من الوثائق العراقية والعربية والاجنبية، ونشر العديد من المذكرات الشخصية التي كتبها رجال ذلك العهد ، وكتابة العديد

من الكتب والدراسات العلمية من طلبة الجامعات العراقية والعربية والاجنبية جعلت كتابة "تاريخ الوزارات العراقية ١٩٥٨- ١٩٦٨" امرا ممكنا بل ومحتوما، لفائدة الباحثين والمعنيين بتاريخ العراق المعاصر. خاصة وان وثائق تلك الفترة قد مضت عليها المدة القانونية التي تسمح بنشرها. وهي الان مبعثرة في مخازن وارشيفات عدد من الوزارات والدوائر، وقد اخذ التلف والضياع يمتد اليها. مثلما لم يبق من رجالها الذين يحتفظون بخواطر وذكريات عنها الا القليل جدا.

كان المشروع قد طرح في اوقات مختلفة من جهات عديدة رسمية وغير رسمية ، لكن صعوبة العمل والتمويل والنشر حالت دون المباشرة فيه. وعندما تأسس (بيت الحكمة) بادر قسم الدراسات التاريخية الى وضع المشروع امام مجلس الامناء الذي ابدى استحسانه وتأييده له. بل جعله في مقدمة المشروعات التي اضطلعت بها هذه المؤسسة العلمية. وتم تشكيل فريق عمل من مجموعة من الباحثين العاملين في الجامعات العراقية حصلوا على دعم مطلق من بيت الحكمة.

اقتضت طبيعة البحث تقسيمه الى ثلاث فترات متميزة وان كانت غير متساوية زمنيا تمتد الاولى من ١٤تموز ١٩٥٨ حتى ٨شباط ١٩٦٣ تليها الثانية حتى ١٨تشرين الثاني ١٩٦٣ والثالثة حتى ١٧تموز ١٩٦٨. وقد جاء هذا التقسيم انطلاقا من اعتبارات سياسية/ ايديولوجية محض.

وبعد المباشرة بالعمل اتضح ان المنهج الذي اختطه السيد عبد الرزاق الحسني لنفسه والقائم على اعطاء الوثائق والمستندات حرية الكلام دون تعليل او تفسير لايمكن تطبيقه على تاريخ الوزارات في العهد الجمهوري (الثوري). اذ ان طبيعة هذا العهد فرضت علينا اعباء اضافية فكان لزاما ان نقدم ايضاحات عن طبيعة كل فترة من الفترات الثلاث والاتجاهات السياسية من عهد كل وزارة سواء أكان ذلك من مقدمة الجزء الذي يتناولها ام في ثنايا مباحثه. وكان لابد من الايضاح والتفسير لازالة العتمة في بعض الوثائق والتعرف على الافكار وكشف العلل والنتائج.

ولم يكن وجود الكم الهائل من الوثائق عاملا في تسهيل البحث بل زاده تعقيدا وصعوبة. فمعلوماتها وان مكنت الباحثين من ان يدلفوا الى واقع وتفاصيل ذلك الزمن الذي ارادوا استرجاعه، من خلال شهود عيان مباشرين لكن كثرتها وغزارة مادتها وبعثرتها بين مظان متعددة ، فضلا عن ارتباك معلومات بعضها وانحيازها في تفسير الاحداث حيث تعرض وجهة نظر احادية الجانب كل ذلك فرض على الباحثين التوقف عندها طويلا من اجل تقديم صورة اقرب الى الواقع وتلك مهمة شاقة.

وبعيدا عن الافاضة في صعوبة قراءة نصوص ذلك الحشد الكبير من الوثائق وفهمها فان مشكلة الوصول اليها كانت اصعب اذ تطلّب منا ذلك اشهرا عديدة من المراجعات والتشبثات. والحقيقة التي لابد من الاقرار بها هو اننا لولا الدعم الكبير الذي شملنا به بيت الحكمة ممثلا برئيس مجلس امنائه الاستاذ حامد يوسف حمادي ونائبه الاستاذ نوري نجم المرسومي ورئيس قسم الدراسات التاريخية الدكتور لبيد ابراهيم ، وكذلك الدكتور عبد الجبار ناجي الياسري ما كان بالامكان الحصول على الكثير من تلك الوثائق التي اوجبت علينا اعادة النظر في كل مبحث وتصحيحه مرات عديدة كلما انفتحت لنا ابواب احدى دور الوثائق او عثرنا على وثيقة جديدة.

وبرزت صعوبة اخرى تتعلق بمحاولة ابعاد الكتاب عن طابعه الرسمي المحض والفرز بين ما هو مدني وعسكري سواء أكان ذلك داخل مناقشات مجلس الوزراء ام الصراعات الدائرة داخل هيئة الوزارة وخارجها. ومن المعلوم ان وزارات ذلك العهد- باستثناء وزارتي عبد الرحمن البزاز- كان

قد شكلها عسكريون وضمت هيئاتها عددا من الضباط. فتابعنا بيانات الاحزاب والجمعيات السياسية والمعارضة والانتفاضات والحركات المسلحة. والتنظيمات المهنية ودورها والصحف وعرائض المواطنين وتناولت اجزاء الكتاب قضايا اقتصادية واجتماعية والمستوى المعاشي للسكان وبواعث الهجرة من الريف الى المدن ومشاكل السكن وغير ذلك من الامور التي تتعلق بالحياة اليومية للمواطنين والتي لها صلة باعمال الوزارات في ذلك العهد.

ويسرنا ان نقدم الجزء الاول من (تاريخ الوزارات العراقية ١٩٥٨- ١٩٦٣) الذي تناول احداث اشهر السنة الاولى من وزارة عبد الكريم قاسم حتى التعديل الوزاري الذي اجراه يوم السابع من شباط ١٩٥٩ والذي عد- على الرغم من انه لم يكن التعديل الوزاري الاول اذ سبقه تعديل اخر يوم ٣٠أيلول ١٩٥٨- بمثابة سقوط للوزارة القائمة اذ ان عبد الكريم قاسم قبل استقالة ستة وزراء من اعضاء وزارته دفعة واحدة دون مبالاة ،فضلا عن استقالة احد اعضاء مجلس السيادة. وكان الوزراء المستقيلون يشكلون نصف اعضاء وزارته البالغ عددهم اثنى عشر وزيرا الى جانب رئيس الوزراء كما انه لم يعين نائبا لرئيس المجلس بعد اعفاء عبد السلام عارف من هذا المنصب الذي كان يشغله الى جانب اشغاله منصب وزير الداخلية وكالة.

ان واجب العرفان يدعونا لتسجيل شكرنا العميق لبيت الحكمة لمساعدته القيمة . التي لولاها لما كان بالامكان انجاز هذا العمل . وان نقدم ايضا خالص الشكر لاولئك الرجال الذين لم يبخلوا علينا من وقتهم الثمين بحوار استغرق عدة ساعات احيانا او بتقديم نصيحة او معلومة او وثيقة خاصة بهم يعتزون بها. ونخص منهم بالذكر العميد المتقاعد خليل ابراهيم حسين الزوبعي والاستاذ صبحي عبد الحميد والاستاذ عبد الغني الملاح والسيد ياسين الحسيني الذي يعود له الفضل باخراج الكتاب بهذا الشكل الجيد من خلال اشرافه على طبعه ، فضلا عن الملاحظات العلمية القيمة التي ابداها . وغيرهم كثيرين سترد اسماؤهم في اجزاء الكتاب جزاهم الله عنا خير الجزاء.

وختاما نسأله تعالى ان يحقق لنا الامل ويجنبنا الخطأ والزلل

واخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين.

الباحثون

مقدمات الثورة

تراكمت عوامل كثيرة ادت الى زيادة التباعد بين الشعب والحكومة في اواخر الحكم الملكي. بلغ التذمر والغليان الشعبي اشده من السياسة العامة للحكومة ومن اساليب الحكم وعدم تحسن الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، الامر الذي صارت معه الحالة العامة في البلاد تشير بوضوح الى ان نهاية ذلك الحكم قد اصبحت قريبة. واخذت الشائعات تتردد في منتصف سنة ١٩٥٨ عن قرب قيام الجيش بثورة تطيح بذلك النظام[1].

دور الاحزاب السياسية والجمعيات

على الصعيد السياسي كانت اجازة الاحزاب المعارضة وهي الاستقلال والوطني الديمقراطي والشعب والاتحاد الوطني ، في الثاني من نيسان ١٩٤٦ ، عاملا في نشر الوعي الوطني والقومي في اوساط الشعب. وعلى الرغم من ان هذه الاحزاب لم تكن احزابا ثورية ، لكنها ادت مع صحافتها دورا مهما في تهيئة الظروف للعديد من الانتفاضات وتحريكها. ولذلك لم تكن هذه الاحزاب بمنأى عن ملاحقة السلطة ومضايقتها واضطهاد قادتها. ذلك ان الهيئة الحاكمة لم تكن تؤمن بالحياة الحزبية ولاترتاح لنشاط الاحزاب، وسرعان ما ابطلت اجازتي حزبي الاتحاد الوطني والشعب سنة ١٩٤٧. وتعرض الحزبان الاخران الاستقلال والوطني الديمقراطي للمضايقة ومن ثم حلهما مع

---

[1] حذرت اطراف عديدة منها جهات امنية واستخباراتية البلاط وكبار المسؤولين في الدولة عن تحركات بين ضباط الجيش تهدف الى الاطاحة بالحكم القائم وشاركت في تلك التحذيرات جهات اجنبية رسمية اردنية وايرانية وتركية وبريطانية وامريكية. لكن المسؤولين لم يعيروا تلك التحذيرات والتقارير اهتماما جديا. وينقل المؤرخ العراقي مجيد خدوري عن عبد الله بكر رئيس الديوان الملكي ان مايكل رايت السفير البريطاني في العراق قد قابله قبل اندلاع الثورة بشهر والح عليه بضرورة اجراء الاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية. وعلى الاخص ما يختص بكبح نفوذ مشايخ العشائر. وعندما اجابه (بكر) ان المشايخ يعدون العمود الفقري للملكية بادره السفير "اذا لم تنفذ الاصلاحات فسلام على الملكية والمشايخ ايضا". بعد ذلك باسبوع طلب (صموئيل فول) السكرتير الشرقي في السفارة البريطانية وكان يجيد العربية اجادة تامة مقابلة عبد الله بكر في البلاط الملكي وكان يبدو مضطربا بشأن ما اصاب حالة البلاد من تدهور وفساد ونصح بضرورة ادخال بعض الاصلاحات لتحسين الاوضاع واقترح فول ان تتضمن الاصلاحات المزمعة تحسين في الاوضاع الاجتماعية تتناول الحد من تسلط مشايخ العشائر والاقطاعيين وتبني نظام ضرائب تصاعدي. ويضيف خدوري ان فول رفع مذكرة عن اوضاع البلاد الداخلية الى السفير مقترحا فيها تشكيل حكومة جديدة ان اريد الحد من الاتجاهات الثورية يرأسها عسكري قدير يرضى عنه القصر والجيش ويدخل في هذه الوزارة عدد من الزعماء الوطنيين لاعادة الثقة بالحكومة لان نوري السعيد (في رأي فول) قد بلغ من العمر ما لايصح معه ان يكون في رئاسة الحكومة. وان يعين عبد الاله ولي العهد سفيرا في الولايات المتحدة الامريكية نظرا لكره الشعب له. ولكي يوضع هذا الاقتراح موضع التنفيذ راح السفير يضغط على كل من عبد الاله ونوري السعيد وهو امر لايستطيع أي سفير ان يقوم به ما لم توعز له حكومته بذلك. وقد نقلت تلك المقترحات الى عبد الاله لكنها لم تلق اذنا صاغية. مجيد خدوري- العراق الجمهوري (بيروت ١٩٧٤) ص٥٨.

الاحزاب الاخرى مثل حزب الجبهة الشعبية الذي تأسس سنة ١٩٥١ ، وفي سنة١٩٥٤، وعطلت الصحف والجمعيات والنوادي. بموجب القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٤.

والى جانب احزاب المعارضة العلنية هذه كانت هناك احزاب سرية ذات ايديولوجيات ثورية قومية واممية اسهمت في التحضير للثورة وانجاحها. تمثلت هذه الاحزاب بالحزب الشيوعي الذي بدأ نشاطه في ثلاثينيات القرن العشرين واعيد تنظيمه اثناء الحرب العالمية الثانية وفي الخمسينيات. وحزب البعث العربي الاشتراكي الذي كان قد تأسس في سورية سنة١٩٤٧ ، واخذت افكاره تنتشر في العراق وتأسست اول خلية له فيه سنة١٩٤٨. ثم الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي تأسس سنة١٩٤٦ واكد الاهداف القومية للكرد ضمن الوحدة العراقية[١].

كانت الاهداف المشتركة والخطوط العامة التي تلتقي عندها هذه الاحزاب (العلنية والسرية) هي تحقيق الاستقلال التام والتحرر من النفوذ الاجنبي وتحرير الثروة النفطية من سيطرة الشركات الاجنبية والابتعاد عن الاحلاف الدولية والدعوة الى التعاون مع الاقطار العربية وتحسين المستوى المعاشي للسكان بتطوير ثروات البلاد . وقد جرت محاولات لتوحيد جهود هذه الاحزاب وتوجيه نشاطها نحو تحقيق هذه الاهداف. فتم تشكيل (الجبهة الشعبية المتحدة) سنة١٩٥١ من الاحزاب الوطنية وعدد من السياسيين المستقلين ، غايتها العمل على تحقيق الاستقلال التام وصيانة عروبة فلسطين والذود عن مصالح الامة العربية واتباع سياسة الحياد الايجابي ودعم الوحدة الوطنية.وان يكون الشعب مصدر السلطات وتوفير الرفاه الاقتصادي للسكان.

ونشطت الاحزاب بعد ثورة ٢٣ تموز (يوليو) في مصر ١٩٥٢ التي تركت اثرا واضحا على الشعب العراقي واحزابه السياسية حيث بدأ التفكير بالعمل للاطاحة بالحكم الملكي. وفي ايار ١٩٥٤ تشكلت (الجبهة الوطنية المتحدة) من حزبي الوطني الديمقراطي والاستقلال وانصار السلام[٢] والشيوعيين وبعض المستقلين وممثلين عن الفلاحين والطلاب والاطباء والمحامين ، لتنسيق جهود الاحزاب السياسية في الانتخابات النيابية، ودعت الجبهة الى اطلاق الحريات الديمقراطية والغاء معاهدة ١٩٣٠ والقواعد العسكرية وجميع التحالفات العسكرية ورفض المساعدات الامريكية التي يراد منها تقييد استقلال العراق، والغاء امتيازات شركات النفط التي حصلت عليها بشروط سهلة في ظل الهيمنة البريطانية. والتضامن مع الاقطار العربية. لكن عمل الجبهة انتهى بأنتهاء المعركة الانتخابية في ذلك العام.

ولجأت الاحزاب الى العمل السري الذي اخذت طبيعته تستهوي اعداد من المواطنين وازداد الوضع سوءا مع استشراء الفساد الاداري وتردي الوضع الاقتصادي وهيمنة نوري السعيد على الحكم وسياسته القائمة على القمع وزج العراق في الاحلاف وخاصة ميثاق بغداد. ثم جاء العدوان الثلاثي على مصر سنة١٩٥٦ وموقف الحكومة العراقية الموالي لدول العدوان ليزيد في نقمة الشعب والاحزاب واتخاذها مواقف متشابهة تأييدا لمصر، والمشاركة في انتفاضة الشعب دعما لها. كل ذلك

---

[١] جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية في العراق ١٩٥٣- ١٩٥٨ ، بغداد ١٩٩٠ ، ص١٩٤، ٢٣٢.

[٢] وهم واجهة شيوعية ايضا.

دفع بالحزبيين وبعض السياسيين المستقلين لتنسيق الجهود في نطاق اوسع. واتفق الحزبان الاستقلال والوطني الديمقراطي على تأسيس حزب واحد يضمهما باسم (حزب المؤتمر الوطني) وقدما طلب التأسيس في حزيران ١٩٥٦ لكن وزارة الداخلية رفضت ذلك. واستمر التعاون بين الحزبين بالتضامن مع حزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الشيوعي ، لمقاومة السياسة القائمة فتم تشكيل جبهة الاتحاد الوطني في شباط ١٩٥٧، والتي لم تشارك فيها الاحزاب الدينية مثل (الاخوان المسلمين والتحرير) بحجة وجود الشيوعيين فيها او لانهم لم يرغبوا في معارضة السلطة.

طالبت الجبهة بتنحية وزارة نوري السعيد وحل المجلس النيابي والخروج من ميثاق بغداد وتوحيد سياسة العراق مع سياسة البلاد العربية المتحررة ومقاومة التدخل الاجنبي بكل اشكاله وانتهاج سياسة عربية مستقلة قائمة على الحياد الايجابي واطلاق الحريات الديمقراطية وسراح السجناء السياسيين والغاء الاحكام العرفية[١]. وقد اقامت هذه الجبهة اتصالات مع اللجنة العليا للضباط الاحرار بواسطة ممثلين عن الجانبين يلتقيان بصورة منفردة كما سنرى.

اسهمت الاحزاب وصحافتها الوطنية العلنية والسرية في نشر التذمر العام ضد حكم نوري السعيد وعبد الاله وانصارهما من شيوخ العشائر وكبار الملاكين والنفوذ البريطاني وتعبئة الرأي العام ، وحشده لمعارضة الحكم وتوجيه الانظار الى الوضع الاقتصادي المتخلف المتسم بانعدام التخطيط العلمي وبالتبعية الكاملة للاقتصاد الغربي واهمال الزراعة والصناعة وهيمنة شركات النفط الاجنبية فضلا عن تخبط سياسة الاعمار واهتمام مجلس الاعمار الخاضع لتوجيه الخبيرين الاجرائيين البريطاني والامريكي في تنفيذ المشاريع الكبرى اكثر من المشاريع الخدمية التي كان الشعب بامس الحاجة اليها فاقتصرت خططه على مشاريع الري والسدود لدرء اخطار الفيضانات التي لم يكن يستفد منها سوى اصحاب الاراضي والشيوخ، وشخصت الاحزاب الاوضاع الاجتماعية السيئة المتمثلة بانتشار الامراض والامية والجهل مع تدني مستوى المعيشة للسكان واهمال الشؤون الصحية والتربوية والتعليمية وسيطرة الشيوخ والملاكين على معظم الاراضي الزراعية مع سوء معاملتهم للفلاحين الذين يشكلون الغالبية العظمى من السكان.

وكانت قد نشطت بعد الحرب العالمية الثانية فئات اجتماعية جديدة متنورة تتمثل بالبرجوازية الوطنية التي اخذت تسعى للحد من النفوذ الاجنبي والوقوف ضد تغلغل رأس المال والصناعة الاجنبية في العراق. واسهمت في نشر الوعي وظهر جيل جديد من الشباب الذين حصلوا على تعليمهم داخل البلاد او في مدارس الغرب وجامعاته والذين اخذوا يطالبون بالاصلاح ويتمنون لبلادهم مؤسسات سياسية واقتصادية وعلمية متطورة وراحوا يتطلعون لاخذ دورهم في الادارة وقيادة المجتمع وتقويض التحالف القائم ما بين البلاط والشيوخ وكبار الملاكين. وقد قامت الفئات الجديدة بدور مهم في التحرك ضد سياسة الاستبداد والخضوع للهيمنة الاجنبية وصارت لهم مصلحة في تغيير الوضع القائم. واسهموا في تحريك الكثير من الانتفاضات الوطنية والقومية بدءا بوثبة كانون الثاني ١٩٤٨ ومرورا بانتفاضات ١٩٥٢ و ١٩٥٦ وانتهاء بثورة تموز ١٩٥٨.

---

[١] السيد عبد الرزاق الحسني، تاريخ الاحزاب السياسية العراقية ، (بيروت ١٩٨٠) ص٢٤٦، ٣٤٦-٣٦٢.

ومع تصاعد الوعي القومي واشتداد حركة التآمر على سورية التي كانت تنهج نهجا مستقلا ثم قيام الوحدة بينها وبين مصر في ٢١ شباط ١٩٥٨ وظهور الجمهورية العربية المتحدة وانتشار الدعوة للوحدة العربية في طول الوطن العربي وعرضه. اراد النظام الملكي الخروج من عزلته ومقاومة الاتجاه الجديد الذي اخذ يلهب حماس الجماهير فاعلن قيام (الاتحاد العربي الهاشمي) بينه وبين الاردن، في ١٤ شباط ١٩٥٨ وسيلة لمقاومة الاتجاه الوحدوي وتضليل الجماهير وتأمين مستقبل الاسرة الهاشمية. في ذلك العام وصلت ازمة الثقة بين الشعب بمنظماته واحزابه وبين الهيئة الحاكمة ممثلة بالبلاط ونوري السعيد حد اللاعودة. وكان لاذاعة (صوت العرب) في الاقليم الجنوبي (مصر) اثر فعال في اثارة الحماس وتحريض الجماهير في العراق وتعبئتها ضد الحكم القائم[1].

تنظيم الضباط الاحرار

وفي اوساط الجيش نما الوعي الوطني والقومي وخاصة بعد انتكاسة انتفاضة ١٩٤١ وعودة السيطرة البريطانية المباشرة على العراق وزيادة تدخل البريطانيين في شؤون الجيش والتنكيل بالضباط القوميين الذين قاموا بالانتفاضة من اعدام ومطاردة وسجن ، ادت الى نقمة الضباط وانغمارهم بالعمل السياسي.

وتعود فكرة تشكيل تنظيم الضباط الاحرار الى عام١٩٤٨ حينما شارك الجيش العراقي في حرب فلسطين ولمس الضباط تهاون النظام الملكي تجاه القضية الفلسطينية واهمالهم الاستعداد للمعركة بسبب خضوعهم للسيطرة الاجنبية فاضمروا الثأر في نفوسهم وتخليص البلاد من تلك السيطرة ورموزها باقامة تنظيم داخل صفوف الجيش يقود الثورة.

وكان اول من رسم البداية الاولى للتنظيم هو الرئيس رفعت الحاج سري الذي كان يشغل منصب آمر سرية الهندسة الثالثة واكتسب سمعة طيبة بين الضباط لما عرف عنه من شجاعة وجرأة اكسبته ثقتهم، فضلا عن ايمانه العميق بالقومية العربية وميوله الدينية حتى لقبه اصدقاؤه (الشيخ) . وقد بدأ رفعت بمفاتحة عدد من الضباط[2] حول الموضوع ولكن التنظيم لم يأخذ اطاره الواضح الا بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ في مصر والتي دفعتهم للتفكير بالعمل المنظم من اجل الثورة فتبلور التنظيم

---

[1] عن هذه الانتفاضات انظر كتابي جعفر عباس حميدي ، التطورات السياسية في العراق ١٩٤١-١٩٥٣ . النجف ١٩٧٦ ، والتطورات السياسية الداخلية في العراق ١٩٥٣- ١٩٥٨.

[2] من بين الاسماء التي تمت مفاتحتها: العقيد الركن محمد نجيب الربيعي والمقدم الركن عبد الكريم قاسم والمقدم الركن طارق سعيد فهمي والمقدم الركن اسماعيل علي والرئيس الاول الركن عبد الوهاب الامين والرئيس الاول الركن داود سلمان الجنابي والرئيس الاول طاهر يحيى والرئيس محسن الرفيعي والملازم الاول خليل ابراهيم حسين وغيرهم.

انظر محمد حمدي الجعفري، نهاية قصر الرحاب ٣٨، خليل ابراهيم حسين الزوبعي، موسوعة ١٤تموز ٦/٦٥ ومجيد خدوري العراق الجمهوري ص٥٤ هامش١٢، محمد حسين الزبيدي ثورة ١٤تموز ١٩٥٨ ص٣٠٠.

Ibrahim Muhammad AL Oqidi. The Iraqi army and politices 1941- 1953 unpublished P. I. D thesis Exter university 1989, p. 321.

في نهاية ذلك العام[١] . وتم تشكيل عدد من الخلايا في وحدات الجيش التي ازداد حماسها لمقاومة سياسة الحكومة الموالية للغرب والتي توجت بتوقيع (ميثاق التعاون المتبادل بين العراق وتركيا في شباط ١٩٥٥ (الذي صار يعرف باسم ميثاق بغداد بعد انضمام بريطانيا وايران والباكستان اليه) في الوقت الذي اختطت فيه مصر لنفسها نهجا قوميا مستقلا وقامت بشراء السلاح من الدول الاشتراكية متخطية بذلك الطوق الذي فرضه الغرب بموجب ما عرف بالاعلان الثلاثي سنة ١٩٥٠ واتباعها سياسة معادية للغرب.

اخذت تنظيمات الضباط الاحرار تتسع وتنتشر في وحدات الجيش فكانت هناك تنظيمات في بغداد واخرى في الموصل والديوانية والناصرية وديالى. ومع اتساع نطاق التآمر على سورية والمعارضة الشديدة لميثاق بغداد بدأ الضباط الاحرار يفكرون بالتخلص من النظام الملكي باقرب وقت ثم تشكيل ما عرف باسم (اللجنة العليا) بقيادة التنظيم الرئيس في بغداد من عشرة ضباط في مقدمتهم العقيد الركن محيي الدين عبد الحميد ، الذي ترأس التنظيم بعد ان اظهر نجيب الربيعي تردده وعدم استجابته لفكرة ترؤس الثورة. واخذت اللجنة على عاتقها اعداد الخطط وقيادة التنظيم . وفي كانون الثاني سنة١٩٥٧ تم دمج تنظيم بغداد الذي يترأسه محيي الدين عبد الحميد مع تنظيم المنصور[٢] (في جلولاء في ديالى) الذي يترأسه الزعيم الركن عبد الكريم قاسم آمر لواء المشاة التاسع عشر من الفرقة الثالثة وكانا من انشط التنظيمات. وفي نيسان من العام نفسه تم انتخاب عبد الكريم قاسم رئيسا للجنة العليا حسب الاقدمية وانتخاب محيي الدين عبد الحميد والعقيد الركن ناجي طالب نائبين له . وانتخب العقيد المهندس رجب عبد المجيد سكريترا للجنة العليا[٣].

وقد بلغ عدد اعضاء اللجنة العليا في منتصف سنة١٩٥٨ أي قبل قيام الثورة خمسة عشر ضابطا وهم كل من:-

١- الزعيم الركن عبد الكريم قاسم
٢- العقيد الركن عبد السلام محمد عارف
٣- العقيد الركن محيي الدين عبد الحميد
٤- العقيد الركن ناجي طالب
٥- العقيد الركن محسن حسين الحبيب
٦- العقيد الركن عبد الوهاب الامين
٧- العقيد الركن عبد الوهاب الشواف
٨- العقيد الركن صبيح علي غالب
٩- العقيد المهندس رجب عبد الحميد
١٠- العقيد المتقاعد طاهر يحيى
١١- العقيد عبد الرحمن عارف
١٢- المقدم الركن عبد الكريم فرحان
١٣- المقدم وصفي طاهر
١٤- المقدم رفعت الحاج سري
١٥- الرائد الطيار المتقاعد محمد سبع

---

[١] محسن حسين الحبيب حقائق عن ثورة ١٤تموز ، (بغداد ١٩٨١)، ص٤١-٤٨، صبحي عبد الحميد ، اسرار ثورة ١٤تموز (بغداد ١٩٨٣) ص٦١.

[٢] كان هذا التنظيم يضم كلا من عبد السلام عارف وطاهر يحيى واحمد صالح العبدي وغيرهم كثيرون.

[٣] صبيح علي غالب قصة ثورة ١٤تموز والضباط الاحرار ٤٤-٤٦ ومحمد حمدي الجعفري المصدر السابق ص٤١.

ونظرا لعدم وجود وثائق مدونة عن التنظيم فقد اختلفت المصادر حول عدد الضباط الاحرار وقد تراوحت تقديرات المصادر لعددهم بين ١٧٢ و ٣٠٠ضابط من مختلف الرتب. وكانت هناك تنظيمات اخرى خاصة بالشيوعيين من مختلف الوحدات في الالوية (المحافظات) باسم (اللجنة الوطنية لاتحاد الضباط والجنود) وتنظيمات اخرى خاصة بالبعثيين[1].

وكان من الطبيعي ان يحصل اتصال بين تنظيم الضباط الاحرار والاحزاب السياسية المؤتلفة في جبهة الاتحاد الوطني ، على الرغم من ان العمل السياسي كان محظورا على افراد الجيش ، لان الاحزاب السرية وبخاصة حزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الشيوعي ، كانت لها تنظيماتها الخاصة داخل الجيش. ومنذ ان تأسست خلايا الضباط الاحرار اخذت هذه الخلايا تتصل بالاحزاب السياسية عارضة التعاون من اجل تغيير الاوضاع القائمة فتم الاتصال بكل من محمد صديق شنشل ، الامين العام لحزب الاستقلال وفائق السامرائي نائب رئيس الحزب بواسطة المحامي عبد الستار علي الحسين وهو من حزب الاستقلال ايضا. وجرى اتصال اخر بحسين جميل سكرتير الحزب الوطني الديمقراطي ، وبكل من رئيس الحزب كامل الجادرجي ونائبه محمد حديد بواسطة رشيد مطلك[2] . الذي اوفده الزعيم عبد الكريم قاسم لاجل هذا الغرض . وكان كل من عبد الكريم قاسم وحسين جميل ورشيد مطلك من سكان محلة واحدة هي محلة قنبر علي في بغداد .

ومن ناحية اخرى اتصل العقيد رجب عبد المجيد من اللجنة العليا لتنظيم الضباط الاحرار بجبهة الاتحاد الوطني ، وكلف احد اعضائها وهومحمد صديق شنشل بالسفر الى القاهرة والاتصال بالرئيس جمال عبد الناصر واستطلاع رأيه حول موقف الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفيتي في حالة قيام الثورة في العراق.وكان هناك اتصال اخر بين اللجنة العليا لتنظيم الضباط الاحرار وبين محمد مهدي كبة رئيس حزب الاستقلال بواسطة العقيد شمس الدين عبد الله الذي تربطه به صلة قرابة. وكان حزب البعث العربي الاشتراكي على اتصال باللجنة ايضا عن طريق بعض الضباط البعثيين في خلايا التنظيم مثل الرئيس الركن صالح مهدي عماش والرئيس الركن حسن مصطفى النقيب ، فضلا عن العلاقة بين عبد السلام محمد عارف وفؤاد الركابي امين سر الحزب.وكان الحزب الشيوعي على اتصال بعبد الكريم قاسم بواسطة رشيد مطلك وكمال عمر نظمي والرئيس الاول سعيد مطر.

وكانت الاحزاب المشاركة في جبهة الاتحاد الوطني على اطلاع بموعد الثورة فقد تم تبليغ كل من حزبي الوطني الديمقراطي والشيوعي يوم ١١تموز بواسطة رشيد مطلك ، وحزب البعث العربي الاشتراكي في اليوم الثاني بواسطة الملازم علاء الدين كاظم الجنابي[3] وكانت هذه الاحزاب على استعداد تام لمساندة الثورة.

---

[1]- ليث عبد الحسين الزبيدي- ثورة ١٤تموز ١٩٥٨ في العراق (بغداد ١٩٧٩) ص١٢٨؛ صبيح علي غالب قصة ثورة ١٤تموز والضباط الاحرار (بغداد- بلا) ص٥٩.

[2] تعين بعد الثورة مديرا عاما للسياحة.

[3]ليث الزبيدي ، ثورة ١٤تموز ص١٦٣- ١٦٩.

ومع توالي اجتماعات اللجنة العليا لتنظيم الضباط الاحرار تم تحديد اسلوب العمل والتنظيم ودراسة موضوع التخطيط للثورة . كما تم بحث مصير الاسرة المالكة. ومع انه لايوجد منهج مدون متفق عليه بشأن اهداف الثوار يمكن القول ان هذه الاهداف كانت قريبة من اهداف ومطالب القوى الوطنية التي تبلورت بين ١٩٤٨- ١٩٥٨ وهي كالاتي:

١- اسقاط النظام الملكي واقامة النظام الجمهوري والتخلص من نوري السعيد وعبد الاله بمحاكمتهما. ولم يبت في مصير الملك فيصل الثاني، لكن يبدو ان كلا من عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف قد اتفقا على قتل الثلاثة منعا لاي تدخل خارجي وتكرار ما حدث سنة١٩٤١.

٢- تشكيل مجلس لقيادة الثورة من اعضاء اللجنة العليا للضباط الاحرار يمثل السلطتين التشريعية والتنفيذية لفترة مؤقتة لحين تشكيل حكومة مدنية من زعماء الاحزاب السياسية المشاركة في جبهة الاتحاد الوطني.

٣- اقامة الجمهورية على أسس ديمقراطية وإجراء انتخابات حرة وتسليم الحكم الى ممثلي الشعب.

٤- ينتخب مجلس قيادة الثورة رئيس واعضاء الوزارة الجديدة من العسكريين والمدنيين.

٥- تأليف مجلس سيادة من ثلاثة اشخاص يتولى صلاحيات رئيس الجمهورية مؤقتا لحين وضع الدستور، ثم ينتخب رئيس الجمهورية حسب الاصول التي يتفق عليها.

٦- القضاء على الاقطاع وتشريع قانون الاصلاح الزراعي وتوزيع الاراضي على الفلاحين وتحقيق اصلاحات جذرية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وازالة التخلف وتحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل الفوارق الطبقية.

٧- دعم الجيش وتزويده باحدث الاسلحة.

٨- الخروج من نطاق الاسترليني وتحرير الاقتصاد الوطني من التبعية للاقتصاد الغربي.

٩- استرداد حقوق الشعب في ثرواته بما فيها النفط.

١٠- تحقيق الوحدة الوطنية بين ابناء الشعب.

١١- الاهتمام بموضوع فلسطين واعتبارها القضية القومية الاولى والعمل مع الاقطار العربية الاخرى من اجل تحريرها.

١٢- تم بحث موضوع الوحدة العربية التي كان يؤمن بها اعضاء اللجنة العليا ورأوا ان ينضم العراق الى الجمهورية العربية المتحدة في الوقت المناسب ولكن في حالة حصول تدخل اجنبي ضد الثورة يتم الانضمام الى الجمهورية العربية المتحدة فورا وكذلك العمل على التقارب مع الاقطار العربية من اجل تحقيق الوحدة.

١٣- الخروج من الاتحاد الهاشمي.

١٤- تحرير العراق من النفوذ الاجنبي وازالة القواعد العسكرية من الحبانية والشعيبة.

١٥- الخروج من ميثاق بغداد في الوقت المناسب.

١٦- اتباع سياسة الحياد الايجابي واقامة علاقات طبيعية مع دول العالم بما في ذلك الدول الاشتراكية[١].

وبعد ان استكمل التنظيم مستلزماته اخذ يخطط لتنفيذ الثورة حيث خطط لعدة محاولات الاولى تقرر اجراؤها في تشرين الثاني ١٩٥٦ اثناء العدوان الثلاثي على مصر ففكر الضباط الاحرار في اللواء الرابع عشر للفرقة الاولى الذي كان يجري تمارين وتدريبات في منطقة حمرين انذاك بالتحرك نحو بغداد واسقاط الحكم الملكي ثم تقرر تأجيل ذلك بعد ان تبين ان نجاح المحاولة غير مضمون.

وجرى الاعداد للمحاولة الثانية في كانون الاول ١٩٥٦ اثناء عودة اللواء التاسع عشر من الاردن وكان آمره الزعيم الركن عبد الكريم قاسم ووصول اللواء الرابع عشر منطقة (اج ثري H3) الذي كان يقوده العقيد الركن عبد الوهاب الشواف. فاتفقا على القيام بالحركة عند بدء الاحتفال بعودة القطعات العسكرية من الاردن وكان من المنتظر ان يكون كل من الملك فيصل الثاني وولي العهد عبد الاله ورئيس الوزراء نوري السعيد (والذين كان يطلق عليهم لقب الثلاثة الكبار) في استقبال القطعات. لكن عدم حضورهم ادى الى تأجيل المحاولة اذ انه لايمكن القيام بعمل ما الا اذا كان (الثلاثة الكبار) مجتمعين في آن واحد ومكان واحد.

وتم التخطيط لتنفيذ محاولة ثالثة اثناء المناورات التي كان مقررا ان يجريها الجيش في منطقة بيخال شمال العراق، في خريف ١٩٥٧ لغرض الدعاية لميثاق بغداد وعرض الاسلحة الامريكية التي تم تجهيز الجيش بها. وكان مقررا ان يحضر الثلاثة الكبار. اما القطعات المشاركة في المناورات فكان يقودها الضباط الاحرار حيث يسهل اعتقال الثلاثة ، ثم تتولى القطعات المرابطة في العاصمة السيطرة على الموقف. ولكن سفر عبد الاله المفاجئ الى اليابان وعدم حضور نوري السعيد ادى الى تأجيل التنفيذ.

اما المحاولة الرابعة فقد جرى التفكير بها في بداية سنة١٩٥٨ ، بمناسبة عيد الجيش في ٦كانون وذلك باستغلال مراسيم الاحتفالات التي تجري بهذه المناسبة في معسكر الرشيد . وكان مقررا ان يحضرها الثلاثة الكبار ولكن اعضاء اللجنة العليا اختلفوا حول الخطة فمنهم من اقترح فتح النار على منصة التحية لقتل الثلاثة الكبار ثم السيطرة على الموقف . ولكن هذه الخطة لم تحظ بالقبول لانها تؤدي الى سقوط ضحايا ، بينما اقترح اخرون استخدام كتيبة المدرعات التي يقودها العقيد عبد الرحمن محمد عارف من معسكر ابي غريب الى معسكر الرشيد للمشاركة في الاحتفالات فتتولى تطويق قصر الرحاب والاذاعة اثناء مرورها في بغداد ومن ثم اعلان الثورة . ولكن عبد الرحمن محمد عارف لم يوافق على ذلك نظرا لعدم وجود العتاد مما ادى الى تأجيل العملية.

وبضغط من الضباط الشباب المندفعين للاسراع بالاطاحة بالنظام جرى التهيؤ لمحاولة خامسة يوم ١١ آيار ١٩٥٨ ، وذلك باستغلال فرصة مرور اللواء الخامس عشر ببغداد وكان بامرة الزعيم الركن احمد محمد يحيى في طريقه الى مقره في البصرة بعد ان شارك باقي القطعات في الفرقة الاولى في تمرين الحبانية (بين الحبانية والرطبة) . تم وضع خطة التنفيذ واعداد بيانات الثورة لكن

---

[١] محسن حسين الحبيب ، حقائق عن ثورة ١٤تموز ، ص ٥٩، صبحي عبد الحميد ، اسرار ثورة ١٤تموز ، ص٧٣، والطبعة الثانية بيروت ١٩٩٤ ، ص٨٥-٨٨ .

اللجنة العليا وجدت ان المحاولة انتحارية لعدم كفاية القطعات المكلفة بالحركة فضلا عن ان اللـــواء الخامس عشر لم يعسكر في بغداد وانما انتشر بين الفلوجة والرمادي ثم تم نقله بواسطة القطار الى البصرة فتأجل التنفيذ.

واتاحت الاحتفالات التي كان مقررا اجراؤها في كلية الاركان يوم٢٩ آيـــار ١٩٥٨ بمناسبة مرور ربع قرن على تأسيسها وحضور (الثلاثة الكبار) هذه الاحتفالات فرصة القيام بمحاولة سادسة لكن الخطة تأجلت بسبب سفر عبد الاله ونوري السعيد الى خارج العراق فتم التخلي عن المحاولة.

وتقرر تنفيذ المحاولة السابعة يوم٢٢ حزيران ١٩٥٨ وذلك اثناء قيام اللواء التاســع عشر الذي كان بامرة عبد الكريم قاسم من معسكر المنصور واللواء العشرون من معسكر جلولاء بمسيرة وتدريب ليلي.ومن ثم انتهاز الفرصة والزحف على بغداد واحتلال المراكز المهمــة ولكــن اشاعات واقاويل تسربت عن اهداف تلك المسيرة واطلاع المسؤولين في بغداد عليها اجــبر الضبــاط عــن التخلي عنها[١].

الثورة واعلان الجمهورية

واتت الضباط الاحرار فرصة تنفيذ الثورة بعد ان صدرت الاوامر من رئاسة الاركان في اواخر حزيران ١٩٥٨ ، الى لواء المشاة العشرين في معسكر جلولاء والذي كان بامرة الزعيم الركن حقي محمد علي والتابع للفرقة الثالثة التي يقودها امير اللواء الركن غازي الداغستاني بالاستعداد للتحرك يوم ١٤تموز الى الاردن تعزيزا لموقف الحكومة اللبنانية من الثورة التي كانت تواجهها انذاك ولدعم حكومة الاتحاد الهاشمي ومساندة الجيش الاردني ضد التهديدات الصهيونية.

وكان الاتفاق قد تم بين اعضاء اللجنة العليا للضباط الاحرار على تنفيذ الثورة اثنــاء مــرور اللواء في بغداد[٢] . وعقدوا عدة اجتماعات ناقشوا فيها مسألة تشكيل مجلس السيادة ليقوم بمــهام رئيس الجمهورية بصورة مؤقتة ومجلس الوزراء والاشخاص الملائمين لاشغال المناصب المهمة في النظام الجديد.وكان اخر اجتماع عقدته اللجنة العليا هو يوم الجمعة الرابع من تموز في منزل عبــد الكريم قاسم، لبحث الخلافات بين اعضاء اللجنة والاتفاق على الخطوط العامة للخطة ، ولكن الاجتماع لم يتوصل الى شيء ، وذلك لانهم ابلغوا ان اجهزة الامن على وشــك مداهمــة المــنزل فــاضطروا لمغادرته. وقيل ان الخطة كانت مدبرة من قبل عبد الكريم قاسم وذلك منعا لاتخاذ قرار ملزم والانفراد بتنفيذ الثورة من عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف دون اشراك باقي اعضاء اللجنة[٣]. لم يعقد أي

---

[١] ليث الزبيدي ، ثورة ١٤تموز ص١٨٠-١٩٠ ، محمد حمدي الجعفري، نهاية قصــر الرحــاب ، (بغــداد ١٩٨٩) ص٤٦.

[٢] يذكر عبد الجبار العمر (ان خطة حركة صفر التي ضمنت انتصار الثورة على يد اللواء العشرين وعبد السلام عارف لم يضعها عبد الكريم قاسم ولا عبد السلام عارف وانما وردت الى اللواء المذكور من دائرة الاركان العامة بتوقيــع العقيد الركن عبد الوهاب الامين مدير دائرة الحركات العسكرية وكالة" . الثلاثة الكبار (بغداد ١٩٩٠) ص٤.

[٣] صبحي عبد الحميد ، اسرار ثورة ١٤تموز ، الطبعة الثانية ، بيروت ١٩٩٤ ، ص٩٢، محسن حســين الحبيــب . حقائق عن ثورة ١٤تموز ص٩٤-٩٦.

اجتماع اخر بعد ذلك ويبدو ان كلا من عبد الكريم قاسم آمر اللواء التاسع عشر وعبد السلام عارف آمر الفوج الثالث من اللواء العشرين وكان وكيلا لآمر اللواء والعقيد عبد اللطيف الدراجي آمر الفوج الاول من اللواء العشرين ايضا وهم جميعا تابعين للفرقة الثالثة والمتمركزة في معسكر المنصور في ديالى قد اتفقوا على التكتم الشديد وعدم اخبار ضباط اللجنة العليا بشيء بحجة منع تسرب الاخبار فانكروا على زملائهم في اللجنةموعد توقيت الحركة رغبة منهم في الانفراد بتنفيذ الثورة، وحصر زعامتها باشخاصهم وحدهم، وتم الاتفاق على ان يتولى عبد السلام عارف ابلاغ المكلفين بمهام في الحركة فقط.

تم اجتماع الثلاثة قبل التحرك نحو بغداد واطلعوا على صيغة البيان الاول للثورة وعلى اسماء اعضاء مجلسي السيادة والوزراء والاحالات على التقاعد والتعيينات في المناصب الكبيرة العسكرية والمدنية واتفقوا على تقسيم الاعمال بينهم كالاتي:-

١- يقوم عبد الكريم قاسم ولواؤه التاسع عشر بحماية مؤخرة الجيش الزاحف يساعده الزعيم الركن احمد صالح العبدي والسيطرة على مقر الفرقة الثالثة واعتقال قائدها غازي الداغستاني.
٢- يقوم عبد السلام عارف بالسيطرة على اللواء العشرين واحتلال دار الاذاعة وقصر الرحاب ودار نوري السعيد ومقر الشرطة السيارة ، ويقوم العقيد عبد الرحمن محمد عارف آمر كتيبة مدرعات فيصل في الوشاش بمساعدة شقيقه عبد السلام في تنفيذ ذلك ، ثم يتولى عبد السلام اذاعة بيانات الثورة.
٣- يقوم عبد اللطيف الدراجي باحتلال وزارة الدفاع ودوائر البريد والبرق.
٤- يقوم العقيد عادل جلال (حل محل المقدم الركن ياسين محمد رؤوف آمرا الفوج الثاني عند بدء الحركة)، بالسيطرة على منطقة الاعظمية والبلاط الملكي.
٥- يذهب الرئيس الاول منذر سليم احد ضباط فوج عبد السلام عارف لاحتلال قصر الرحاب مسكن عبد الاله والملك فيصل الثاني لاعتقالهما.
٦- يذهب الرئيس بهجت سعيد احد ضباط فوج عبد السلام مع المقدم وصفي طاهر الذي كان مرافقا لنوري السعيد ، الى بيت نوري السعيد لاعتقاله.
٧- يندفع اللواء التاسع عشر الى بغداد فور سماعه بيان الثورة من الاذاعة[1].

ويذكر الرئيس الركن محمد مجيد ، ان عبد السلام عارف "اجتمع باربعة ضباط هم الرئيس الاول الركن عبد الستار عبد اللطيف والرئيس الاول الركن جاسم كاظم العزاوي والرئيس الاول الركن ابراهيم جاسم والمقدم الركن محمد مجيد ، في دار عبد الستار عبد اللطيف عصر يوم ١٠تموز وبين لهم ان خطة احتلال بغداد واعلان الثورة قد وضعت وستنفذ يوم مجيء جحفل لواء المشاة العشرين من جلولاء بطريقه الى الاردن وخلال مروره ببغداد على وفق الخطة الاتية:-

١- يقوم جحفل اللواء العشرين بالاستيلاء على الاهداف الاتية:-
أ- يستولي الفوج الاول على منطقة مدارس الشرطة ووزارة الدفاع.

---

[1] صبيح علي غالب ، قصة ثورة ١٤تموز ، ص٩٣ ، جاسم كاظم العزاوي، ثورة ١٤تموز ، (بغداد ١٩٩٠) ، ص١١١-١١٥ .

ب- يستولي الفوج الثاني على منطقة البلاط (الاعظمية).
ج- يستولي الفوج الثالث على قصر الرحاب وبيت نوري السعيد والاذاعة.
د- يؤسس مقر اللواء في جمعية الشبان المسلمين قرب الاذاعة.
هـ- تبقى سرية الهندسة في معسكر الرشيد (يظهر ان ذلك قد تغير اذ ارسلت السرية مع الجماعة المتقدمة الى الفلوجة).
و- تبقى كتيبة المدرعات في الاحتياط.
٢- يعقب اللواء التاسع عشر لواء المشاة العشرين ويباشر بالحركة من معسكر المنصور في الساعة السادسة من يوم ١٤تموز وسيبدل منهج تدريب اللواء الى مسيره باتجاه بعقوبة.
٣- تقوم سرية هندسة الميدان التي بأمرة الرئيس الاول قاسم امين بالسيطرة على مقر الفرقة الثالثة واعتقال اللواء غازي الداغستاني قائد الفرقة.
٤- تقوم القطعات المرتبطة ببناء معسكر هندسة ومدرسة الهندسة الالية الكهربائية) بالسيطرة على معسكر الرشيد واعتقال رئيس اركان الجيش محمد رفيق عارف وحماية السفارة الامريكية وتأمين جماعة دلالة تقوم بملاقاة اللواء لدلالة وحداته الى اهدافها.
٥- يقوم لواء المشاة العشرين بالسيطرة على العناصر غير الموالية بعد اجتياز خان بني سعد ويلتقي بجماعات الدلالة بين الساعة ١٢-١ من ليلة ١٣/١٤ تموز في المثابة (التقاء طريق بغداد بعقوبة بسكة حديد بغداد كركوك قرب بغداد الجديدة.
٦- يخمن وصول طلائع اللواء بغداد بين الساعة ٢-٣ من يوم ١٤تموز.
٧- اشارة التنفيذ بالنسبة لجماعة بغداد وصول صناديق عتاد الى مدرسة الهندسة الالية الكهربائية.
٨- يلتحق الرئيس الاول محمد مجيد بمقر اللواء الجديد من جمعية الشبان المسلمين[1] بعد وصوله.
وقد طلب منه اتباع السرية والكتمان وعدم اخبار جماعات الدلالة والخلايا الا في وقت متأخر من ليلة التنفيذ.
وتضمنت خطة جماعة بغداد ما يأتي :-
يرتبط معسكر الهندسة بالرئيس الاول الركن جاسم كاظم العزاوي ، كما ترتبط مدرسة الهندسة الالية الكهربائية بالرئيس الاول الركن عبد الستار عبد اللطيف
وقد وضعت الخطة التالية لتنفيذ الواجب الذي طلب من جماعة بغداد القيام به:-
١- يقوم معسكر الهندسة بالاستيلاء على منزل الفريق الركن رئيس اركان الجيش محمد رفيق عارف واعتقاله وكذلك الاستيلاء على ساحة مستشفى الرشيد العسكري والباب الجنوبي للمعسكر والمطار.
٢- تقوم مدرسة الهندسة الالية الكهربائية بالسيطرة على الباب الشمالي للمعسكر والبدالة والمرسلات وترسل قوة لحماية السفارة الامريكية.
٣- يقوم الرئيس الركن ابراهيم جاسم التكريتي ، بقيادة جماعة الدلالة الى المثابة من تقاطع طريق بغداد بعقوبة مع سكة حديد بغداد كركوك.

---

[1] اتخذ عبد السلام عارف الجمعية مقرا له قبل افتتاح الاذاعة صباحا .

٤- يقوم نهاد فخري الخفاف بدلالة القوة التي تسيطر على قصر الرحاب والمقدم وصفي طاهر بدلالة القوة التي تسيطر على قصر نوري السعيد حين نفذت الثورة حصل بعض التغيير فسيطر نهاد فخري على دوائر البريد . وذهب الى بيت نوري السعيد بهجت سعيد بدلالة وصفي طاهر وسيطر على قصر الرحاب الرئيس الاول منذر سليم .

٥- لاتبلغ الخلايا الا في ليلة التنفيذ[١].

تحرك اللواء العشرون من جلولاء مساء ١٣تموز بقيادة آمره الزعيم الركن احمد حقي محمد علي، ولما وصل اللواء بعقوبة استطاع عبد السلام ان يقنع آمر اللواء بالتحرك نحو الفلوجة ليستقبل اللواء فيها ثم يودعه هناك في طريقه الى الاردن. وقد تحرك امر اللواء فعلا الى الفلوجة واصبح العقيد الركن عبد السلام اقدم ضابط في اللواء آمرا له وعند الفجر وصل خان بني سعد وباشر بتنفيذ الخطة ، بعد ان اجرى بعض التغييرات بين امري الافواج وتوزيع العتاد على القطعات في الساعة الرابعة صباحا ثم اندفع باللواء نحو بغداد ، بعد ان زود الضباط بالتعليمات والواجبات التي كلفوا بها فوصلوها الساعة الخامسة من صباح يوم ١٤ تموز وسيطروا على اهدافهم حسب الخطة المرسومة كالاتي:-

١- سيطرت وحدات بغداد على معسكر الرشيد واعتقلت الفريق الركن محمد رفيق عارف رئيس اركان الجيش الذي يقيم داخل المعسكر. وتمت السيطرة على دائرة البرق والبريد والهاتف.

٢- سيطر الفوج الثالث على جانب الكرخ فاحتل دار الاذاعة وتوجهت سرية منه الى بيت نوري السعيد واخرى الى قصر الرحاب الكائن في الحارثية.

٣- سيطر الفوج الثاني على منطقة الاعظمية والبلاط الملكي.

٤- سيطر الفوج الاول على وزارة الدفاع ودائرة البرق والبريد والجسور التي تربط الرصافة بالكرخ.

٥- عاونت كتيبة مدرعات فيصل بقيادة العقيد عبد الرحمن عارف في احكام السيطرة على قاطع الكرخ.

٦- سيطرت قطعات الهندسة في بعقوبة على معسكر سعد واعتقلت قائد الفرقة اللواء الركن غازي الداغستاني[٢].

وعندما وصل عبد السلام عارف دار الاذاعة في الصالحية وسيطر عليها اتخذ له مقرا مؤقتا في مبنى جمعية الشبان المسلمين بجوار الاذاعة ، ثم انتقل الى دار الاذاعة نفسها وانتظر حتى الساعة السادسة صباحا حيث موعد بدء البث وحضور الموظف المختص حيث اذاع (عبد السلام) بصوته البيان الاول للثورة معلنا نهاية الحكم الملكي وقيام النظام الجمهوري وهذا نص البيان:-

ايها الشعب العراقي الكريم

---

[١] رسالة العميد الركن محمد مجيد الى صبحي عبد الحميد في اسرار ثورة ١٤تموز ط٢ ص٢٦٧ .

[٢] صبحي عبد الحميد ، اسرار ثورة ١٤تموز ، ط٢ ، ص٩٨-٩٩ .

بعد الاتكال على الله وبمؤازرة المخلصين من ابناء الشعب والقوات الوطنية المسلحة اقدمنا على تحرير الوطن العزيز من سيطرة الطغمة الفاسدة التي نصبها الاستعمار لحكم الشعب والتلاعب بمقدراته لمصلحتهم في سبيل المنافع الشخصية.

ايها الاخوان

ان الجيش هو منكم واليكم وقد قام بما تريدون وازال الطبقة الطاغية التي استهترت بحقوق الشعب فما عليكم الا ان تؤازروه في رصاصه وقنابله وزئيره المنصب على قصر الرحاب وقصر نوري السعيد.

واعلموا ان الظفر لايتم الا بترصينه والمحافظة عليه من مؤامرات الاستعمار واذنابه وعليه فاننا نوجه اليكم نداءنا للقيام باخبار السلطات عن كل مفسد ومسيء وخائن لاستئصاله.

ونرجو ان تكونوا يدا واحدة من السليمانية الى الرطبة ومن زاخو الى الفاو، العراق يدا واحدة للقضاء على هؤلاء المجرمين والتخلص من شرهم.

ايها المواطنون: اننا في الوقت الذي نكبر فيكم الروح الوطنية الوثابة والاعمال المجيدة ندعوكم الى الخلود والسكينة والى التمسك بالنظام والاتحاد والتعاون على العمل المثمر في سبيل مصلحة الوطن. وطن واحد وشعب واحد.

ايها الشعب: لقد اقسمنا ان نبذل دماءنا وكل عزيز علينا في سبيلكم فكونوا على ثقة واطمئنان اننا سنواصل العمل من اجلكم وان الحكم يجب ان يعهد الى حكومة تنبثق من الشعب وتعمل بوحي منه. وهذا لايتم الا بتأليف جمهورية شعبية تتمسك بالوحدة العراقية الكاملة وترتبط بروابط الاخوة مع الدول العربية والاسلامية وتعمل بمبادئ الامم المتحدة وتلتزم بالعهود والمواثيق وفق مصلحة الوطن وبقرارات مؤتمر باندونك وعليه فان الحكومة الوطنية تسمى من الان بالجمهورية العراقية وتلبية لرغبة الشعب فقد عهدنا لرئاستها بصورة مؤقتة الى مجلس سيادة يتمتع بسلطة رئيس جمهورية ريثما يتم استفتاء الشعب لانتخاب الرئيس والله نسأل ان يوفقنا في اعمالنا لخدمة وطننا العزيز انه سميع مجيب.

القائد العام للقوات المسلحة (الوطنية بالنيابة)

بغداد في ٢٦ ذي الحجة ١٣٧٧ هـ

الموافق ١٤ تموز ١٩٥٨ م

ظهرت اختلافات بين نص البيان الذي اذاعه عبد السلام بصوته وبين النصوص الرسمية التي نشرت فيما بعد ، اذ حذفت بعض العبارات التي يبدو انها اضيفت من عبد السلام اثناء قراءته للبيان الذي سبق وان اتفق عليه مع عبد الكريم قاسم ، اذ وردت في البيان الذي اذيع لاول مرة عبارة تدعو الشعب للخروج ومشاركة الجيش في الهجوم على قصر الرحاب وبيت نوري السعيد "فما عليكم الا ان تؤازروه في رصاصه وقنابله وزئيره المنصب على قصر الرحاب وقصر نوري السعيد" . وذلك بعد ان وصلت عبد السلام معلومات تفيد بوجود مقاومة من الحرس الملكي المدافع عن القصر ثم حذفت فيما بعد. اذ ليس من المعقول ان يدعو البيان الشعب لمؤازرة الهجوم على قصر الرحاب وفي الوقت نفسه يدعوه الى الاخلاد الى السكينة والتمسك بالنظام . كما ان عبارة "القائد العام للقوات

المسلحة الوطنية بالنيابة" قد حذفت منها كلمة (بالنيابة) بعد وصول عبد الكريم قاسم وتوليه القيادة العامة للقوات المسلحة[1].

وهناك خلاف اخر حول مسألة من الذي وضع البيان . ففي الوقت الذي يؤكد فيه عبد السلام انه هو الذي وضع البيان عند منتصف ليلة ١٤تموز[2] فان عبد الكريم قاسم وانصاره يدعون انه هو الذي وضع البيان ويعززون هذا الرأي بان مضمون البيان يتفق مع اراء عبد الكريم وبرامج الضباط الاحرار اكثر مما يتفق مع اراء عبد السلام ، مما يرجح القول بان عبد الكريم قد وضع البيان بالاتفاق مع عبد السلام.

ومهما يكن من امر ، فان البيان الاول قد ارسى الأسس الاولى للنظام الجمهوري الذي اقامته الثورة . وقد ظل حتى الثامن من شباط ١٩٦٣ بمثابة مصدر السلطات وله قوة الدستور من وجهة نظر عبد الكريم قاسم الذي قال عنه "لقد سطرنا اهدافنا في البيان الاول وهو اقدم بيان عرف منذ تأسيس الجمهورية العراقية وهو الاساس الذي نعتمد عليه والذي نعمل بموجبه وهو الوحي الذي نستمد منه القوة والحرية" . ووصفه "انه المبادئ القويمة المستقيمة لجمهوريتنا" . وقال "انني لم اسطر كلمة في ذلك البيان الا بعد تفكير عميق وبعد دراسة وافية في بطون الكتب والتاريخ"[3] .

وبعد اذاعة البيان ووصول معلومات عن وجود مقاومة من الحرس الملكي في قصر الرحاب مع احتمال وجود جيوب مقاومة اخرى ، راحَ عبد السلام عارف يوجه نداءات حماسية مرتجلة الى الشعب يدعوه فيها للخروج الى الشارع ومشاهدة رموز العهد الملكي تتهاوى "ان الجيش يقتحم قصور الطغيان وهاهو برصاصه وزئيره وقنابله المنصبة على قصر عبد الاله وقصر نوري السعيد اخرجوا الى الشارع. اخرجوا لتروا جثث عبد الاله وسيده في الطريق. ان ابناء الشعب يجرون هذه الجثث الى الشارع جرّ الكلاب . لقد انتفض الجيش العراقي الباسل ليقضي على اسياد هذه القصور ويقضي على طغيانهم ومفاسدهم وليحرر الشعب... لقد ارادوا ارسال جيشكم الى لبنان لمقاتلة الشعب اللبناني الشقيق. ولكن هذا الجيش اطاح بهم هم، وقضى عليهم هم.. ايها الشعب العراقي لقد تحررت اليوم ولم يبق جلالة ولا فخامة ولا قصور ولا استعمار"[4] .

كان لهذه النداءات المفاجئة اثرها في توجيه الجماهير التي كانت تتململ منذ زمن، فعبرت عن ترحيبها بالثورة وخرجت الى الشوارع والساحات العامة بمن فيهم عدد من الفلاحين الذين حضروا من المناطق القريبة من بغداد والذين طفحت مشاعرهم بعد سنوات طويلة من الاضطهاد بحيث لم يعد بالامكان السيطرة عليهم فاندفعوا مع ابناء بغداد بشكل منفلت نحو القصر الملكي وقصر نوري السعيد وحطموا تمثال الجنرال مود القائد البريطاني الذي احتل بغداد سنة ١٩١٧ . والواقع مقابل السفارة البريطانية باعتباره رمزا للاستعمار وتمثال الملك فيصل الاول باعتباره رمزا للعهد الملكي . ثم

---

[1] ليث الزبيدي ، ثورة ١٤ تموز ، ص ٢١٧ – ٢٢٣ .

[2] علي منير ، مذكرات عبد السلام عارف ، (بغداد ١٩٦٧) ، ص٤٣ .

[3] وزارة الارشاد ، مبادئ ثورة ١٤تموز في خطب سيادة الزعيم عبد الكريم قاسم جـ١. (بغداد ١٩٥٩) ص٤٥ وجريدة البلاد العددان ٢٣ ، ٢٥ اذار ١٩٦١ .

[4] موسى حبيب ثورة ١٤ تموز (بغداد ١٩٥٨) ص٨٨ .

اندفعوا نحو السفارة البريطانية محاولين حرقها وكسر ابوابها.وكان المسؤولون فيها قد بدأوا باحراق ما فيها من ملفات ووثائق خشية وقوعها في ايدي الثوار. فاحترقت غرف مبنى السفارة وانتشرت النيران فيها ثم نقلت هيئة السفارة بحماية الجيش الى فندق بغداد. وهاجمت الجماهير كل من كان مناصرا او رمزا للعهد السابق بمن فيهم الاجانب الذين جاء بهم الانضباط العسكري من فندق بغداد وكان بينهم عدد من الوزراء والضباط الاردنيين في وزارة الاتحاد العربي الهاشمي والذين حضروا الى بغداد للمداولة في شؤون الاتحاد ، لاعتقاد المهاجمين ان بينهم صباح بن نوري السعيد وفاضل الجمالي فقتل نائب رئيس وزراء الاتحاد ابراهيم هاشم ووزير دفاع الاتحاد سليمان طوقان ، لاعتقاد الجماهير انهم وزراء عراقيون . وقتل اثنان من الامريكان احدهما يدعى كولي وهو رئيس شركة بيكتل والمانيان وانكليزي واحد هو العقيد كراهام مسؤول الامن في السفارة البريطانية . وقيل ان عدد القتلى بلغ ثلاثين قتيلا من ضمنهم افراد العائلة المالكة. وكاد كثيرون ان يلقوا حتفهم لولا تدخل الجيش . فقد احضر رجل قيل انه نوري السعيد فتبين انه سلمان الشيخ داود بعد ان كاد يلقى حتفه . وجرح كثيرون فيما تمكن الجيش من حماية البعض الاخر ومنهم عدد من الوزراء السابقين الذين تم حجزهم في وزارة الدفاع انتظارا لمحاكمتهم[1] . وقد استمرت تظاهرات التأييد للثورة في انحاء العراق اكثر من اسبوع. وتعترف السفارة البريطانية بان الهجوم عليها " قد بدأ بعد ان قامت امرأة بريطانية باصابة احد المتظاهرين العراقيين باطلاقة لقيامه بتمزيق العلم البريطاني" [2] .

مصير الاسرة المالكة

بحث اعضاء اللجنة العليا للضباط الاحرار اكثر من مرة مصير الملك وعبد الاله ونوري السعيد.وكان الاتفاق تاما حول التخلص من عبد الاله ونوري السعيد بمحاكمتهما امام محكمة ثورية خاصة . وكان المفهوم ضمنا ان الحكم سيصدر باعدامهما. اما مصير الملك فلم يبت فيه . وقدم اقتراح باجباره على التنازل عن العرش ثم نفيه خارج العراق . لكن عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف اتفقا على قتل الثلاثة . فقد قال عبد السلام في اخر مرة بحث فيه الموضوع ان من الواجب قتل الثلاثة وذكر المثل الشعبي الدارج (كص راس وموت خبر) اي اقطعوا رؤوسهم واطمسوا خبرهم لئلا تكون هناك حجة محتملة لدول ميثاق بغداد والاردن بالتدخل العسكري.وكان في ذهن الثوار ما حدث لقادة انتفاضة ١٩٤١ حين عاد عبد الاله الى الحكم في العراق واعدمهم . اي ان الثوار ارادوا قطع الطريق على انصار الملكية والبريطانيين وان لايتكرر ما حدث بعد انتفاضة ١٩٤١.

---

[1] وليد محمد سعيد الاعظمي ، ثورة ١٤ تموز وعبد الكريم قاسم في الوثائق البريطانية ، (بغداد ١٩٨٩) ، ص١٩ ، ٢٣ ، ٦١) خليل ابراهيم حسين ، موسوعة ١٤تموز ، جـ٦ ، (بغداد ١٩٨٩) ، ص٣٣١ . صبحي عبد الحميد . اسرار ثورة ١٤ تموز ، ص٨٦.

[2] الزوبعي ، العراق في الوثائق البريطانية ، ١٩٥٨ ، جـ١ ، ص ٧١.

وقيل ان عبد الكريم قاسم استشار زعماء الاحزاب المؤتلفة في جبهة الاتحاد الوطني . فـأيد بعضهم ابقاء الملك واجباره على تشكيل وزارة دستورية واجراء انتخابات حرة ثـم تقـرر السـلطة التشريعية نفي الملك واعلان الجمهورية فيما ايّد اخرون ومنهم كامل الجادرجي قتله [1].

وكان مقررا ان يغادر (الثلاثة الكبار) بغداد في صباح الرابع عشر من تموز الى تركيا لحضور اجتماعات ميثاق بغداد. لكن هجوم الثوار على قصر الرحاب باغت كلا من الملك وولي عهده . وكان عبد السلام عارف قد امر الرئيس الاول منذر سليم من اللواء العشرين ان يتوجه على رأس سـريته الى قصر الرحاب وان يحتل القصر ويلقي القبض عليهما .

وصلت السرية القصر قبل السادسة صباحا واخذت مواقعها بالقرب منه وحوله وقطعت المرور من والى بغداد ووضعت حراسة مشددة على جسر الخير والطريق المؤدي الى قصر الزهـور وفـي الوقت نفسه اتصل الملازم فالح زكي حنظل من ضباط الحرس الملكي واخبر المسؤولين ان اللـواء العشرين قد سيطر على بغداد وان انقلابا قد وقع. اما سرية الرئيس الاول منذر سليم فقد امتدت على طول رصيف الشارع المحاذي للقصر وصوبّت بنادقها نحو القصر ووضع رشاش (برن) امام البـاب النظامي . وفي حوالي السادسة والربع فتح الحرس الملكي النار على المهاجمين فـرد المـهاجمون بفتح النار باتجاه القصر . وتكلم عبد الاله مع العقيد طه البامرني آمر الحرس الملكي وطلب منـه ان يكسب اكبر وقت ممكن ليتسنى له الاتصال بالقوات الموالية . فيما طلب المهاجمون النجدة من عبـد السلام عارف الذي كان في دار الاذاعة وكّانت ذخيرتهم غير كافية بسبب المقاومـة الشـديدة التـي واجهوها . فاذاع عبد السلام نداء الى الشعب يطلب فيه التوجه الى قصر الرحاب للقضاء على عبـد الاله . وجرت اتصالات مع عبد الرحمن عارف امر كتيبة مدرعات فيصل في معسكر الوشاش القريب من القصر فاسرع بارسال النجدات ووصل عدد من الضباط من دورة مدرسة المشاة فـي المعسـكر لنجدة رفاقهم ومعهم كميات من الذخيرة والسلاح بما في ذلك مدفع مضاد للدروع عيار ١٠٦ وحوالي ٦٠ ضابط صف.

ولما اشتدت نيران المهاجمين امر عبد الاله آمر الحرس بايقاف الرمي ودخل الضابطان محمد علي سعيد وعبد الحميد السراج وعدد من ضباط الصف حديقة القصر من بابـه الجـانبي واطلـق الرئيس عبد الستار سبع العبوسي احد ضباط دورة المشاة ثلاث قنابل من مدفعه باتجـاه القصـر ، فاندلعت النار في الطابق العلوي منه وكان الملازم ثابت يونس مرافق الملك قد وضع حظـيرة مـن جنوده في مدخل المطبخ وامرهم برمي الضباط المهاجمين عند دخولهم القصـر للتفـاوض، فطلـب المهاجمون منه ان يخرج الملك وولي العهد ليسلما نفسيهما فاخبرهم ان الملك والامير عبد الاله غير موجودين في القصر. وفقد طه البامرني امر الحرس الملكي قدرته في السيطرة على الموقف وتيقـن ان كفة الثوار هي الراجحة فاصدر اوامره- بطلب من الثوار- الى قوات الحرس بوجوب التسليم فتم ذلك. ولم يعد امام الملك وولي العهد سوى التسليم فخرجت العائلة يسير خلفها الملك وولي العـهد،

---

[1] يذكر فاضل حسين ان الجادرجي سأل عندما سئل عن مصير الملك عن عدد الاغنام التي تذبح في بغداد فـي اليـوم الواحد فقلت له (٤٥) الف فقال ليكن مايذبح يوم الثورة (٤٥) الف وواحد سقوط النظام الملكي في العراق ، (بغداد ١٩٨٦) ، ص٥٧ ، مجيد خدوري ، العراق الجمهوري ، ص٨٥.

فطلب منهم الثوار السير عبر حديقة القصر والخروج الى الباب الرئيس لنقلهم الى وزارة الدفاع بالسيارات العسكرية وكان الثوار يحيطون بهم بشكل نصف دائرة.

في تلك الاثناء خرج عبد الستار سبع العبوسي من القصر بعد ان بحث عنهم في ارجائه حاملا غدارته . وفجأة سمع الجميع صوت اطلاق نار لم يعرف مصدره اصاب الملازم مصطفى عبد الله احد الثوار فارتبك المهاجمون وظنوا انهم وقعوا في كمين واطلق عبد الستار رصاصه بصورة لاارادية على العائلة المالكة ثم توالى اطلاق رصاص المهاجمين فسقط الملك وولي العهد عبد الاله ووالدته نفيسة وابنتها الاميرة عابدية قتلى وقتل طباخ تركي واحد الخدم وقتل ايضا مرافق الملك ثابت يونس وجرحت الاميرة هيام ابنة امير ربيعة (في الكوت) زوج عبد الاله مع الخادمة رازقية وجرح من الضباط الثوار كل من النقيب عبد الحميد السراج والنقيب مصطفى عبد الله[1] .

برر عبد الستار سبع العبوسي لاحقا اقدامه على قتل العائلة المالكة بانه كان في ذهنه احداث سنة١٩٤١ حيث اعدم العقداء الاربعة ومحمد يونس السبعاوي فاراد منع تكرار المأساة اذا ما هرب عبد الاله وعاد ليشنق الضباط الثوار. وفيما يلي التقرير الذي قدمه العبوسي حول الموضوع :

اقسم بالله العظيم وبرسوله الكريم بان كل كلمة في هذا التقرير صحيحة ودقيقة وقد توخيت من هذا التقرير ان اذكر دوري والاشخاص الذين صادفتهم خلال اعمالي في الهجوم ويجوز ان يكون هنالك بعض الاشخاص الذين قاموا باعمال اخرى لم اصادفهم في طريقي لذلك اقترح ان يكتب كل شخص دوره لكي تكون القصة كاملة.

كنت آمرا لدورة تدريب المشاة الاساسية في مدرسة المشاة وكان موجود دورتي (١٨) ضابطا و(٦٨) ضابط صف وكانوا منتخبين من وحدات الجيش المختلفة. كان وقت التدريب مبكرا حيث تبدأ ساعة التدريب الاولى بالساعة السادسة صباحا وقد كنت ضابط خفر ليوم ١٩٥٨/٧/١٣ . وفي صباح يوم ١٩٥٨/٧/١٤ حوالي الساعة الخامسة والنصف حضر احد الضباط المعلمين واخبرني بوجود انقلاب في بغداد. امرت بجمع الدورة ضباطا وضباط صف وطلبت منهم ان يتسلموا البنادق العائدة لهم رغم ان التدريب في ذلك اليوم كان تدريبا على العصا . وقبل الساعة السادسة سمعت اصوات رمي مستمر من ناحية قصر الرحاب واخبرت الرئيس حميد السراج والرئيس محمد علي سعيد وطلبت رأيهم ورأي الضباط التلاميذ الباقين حول مساعدة القوة القائمة بالهجوم على القصر فاخبرا ضباط الدورة بالموضوع لمعرفة رأيهم ومقدار تأييدهم للثورة بحضوري فايّد الضباط كافة عدا ضابط واحد وهو الملازم فالح زكي وطلبت منهم تسلم غدارات استرلنك واخبرتهم بانني ساذهب مع الرئيس محمد علي سعيد الى قصر الرحاب لمعرفة احتياج القوة القائمة بالهجوم . وعند وصولنا شاهدنا جنودا ممددين على الرصيف وقسم منهم امام السياج المحاذي للرصيف وكانوا منبطحين من الباب الوسطى للقصر حتى الجهة الغربية من بغداد الا انني لم اعرف كافة مواضع القوة في المحال الاخرى فسألت الجنود المنبطحين عن احتياجهم لانني لم اشاهد معهم ضابطا. فقالوا

---

[1] فالح زكي حنظل، اسرار مقتل العائلة المالكة في العراق ١٤تموز ١٩٥٨ ، (بيروت ١٩٧١). ليث الزبيدي، ثورة ١٤تموز ص٢٠٦ . وقد قام العميد المتقاعد خليل ابراهيم حسين باستجواب العديد ممن شاركوا في تلك الاحداث وثبت اقوالهم في موسوعة ١٤تموز رقم (٧) ص٩ وما بعدها .

(باننا نحتاج الى عتاد لان عتادنا على وشك النفاد) هذا حسب قول الجنود فاستصحبت معي احد نواب الضباط الذين صادفتهم بسيارتي حمل كبيرة. وعند وصولي المدرسة كسرت مستودع ضابط الاعاشة الخاص بالعتاد لعدم وجود المفتاح لدي وطلبت من ضباط صف دورة المشاة اخراج عتاد ١٠٦ملم وتحميل مدفع ١٠٦ملم في احدى سيارات الجيب باقصى سرعة ممكنة لضيق الوقت كما طلبت من ضباط صف اخرين اخراج عتاد الغدارات اولا وتهيئة عشرة مخازن مملوءة فورا واخراج بقية العتاد للبنادق.

تناولت الغدارة المرقمة ٥٣٨٤ من مشجب جناح ضباط الصف كما استلمت ثلاثة مخازن مملوءة وسلمت (٣) غدارات لضباط الصف كانوا بقربي وتوجهت الى رحبة المدافع بعد ان القيت كلمة قصيرة في ضباط صف الدورة بغية تشجيعهم على القيام بعمل فعال وطلبت من الرئيس سامي مجيد ان يشرف على العتاد وعلى اركاب ضباط الصف وارسالهم وركبت في سيارة اللندروفر مع المدفع ١٠٦ ملم مع ضباط صف عدد (٢) وثلاثة ضباط صف حاملي غدارات واربع طلقات ١٠٦ ملمترا وتقدمنا باقصى سرعة وعند وصولنا الى الرحاب وضعنا المدفع على الرصيف مقابل الباب الرئيسية يسار الجنود الممتدين على الرصيف ووضعنا الاربع اطلاقات التي معنا بجانب المدفع. كنت اسمع اصوات الرمي من جهات مختلفة مما اضطر ضباط صفي الى الامتداد على الشارع المبلط العام كما تراجع الجنود الى نفس المحل وقدطلبت من ضباط صفي ان يملأ احدهم المدفع فلم اسمع الا صياحهم (سيدي امتد لاتموت) وظلوا في اماكنهم فاضطررت الى ان اخرج احدى الاطلاقات بنفسي من غلافها وتحولت الى الجهة اليسرى بغية الرمي وكانت امنيتي الوحيدة ان اكمل رمي الاطلاقة ثم بعدها مرحبا بالموت لكثرة ما كنت اسمعه من دوي الرصاص فصوبت على الطابق العلوي ورميت الاطلاقة فاختفى القصر كله عن انظاري لكثرة الغبار والدخان. وقد ملأت اطلاقة ثانية فورا بالاستفادة من ذلك وانتظرت لحظة فشاهدت الرئيس ثابت يونس يخرج من الباب وبيده علامة بيضاء محاولا التقدم نحو جنودنا فتناولت الغدارة التي اندثرت ووجهتها نحوه وطلبت منه ان يقف والا كان الموت جزاءه وقلت له انني لااريد منك ان تستسلم بل اريد استسلام القوة كلها وانني امرك بالرجوع فورا لانني كنت اخشى ان يؤثر على الجنود القريبين مني فرجع فورا الى الداخل وعدت الى مدفعي ووجهت الى الطابق العلوي ايضا ورميت الاطلاقة الثانية وملأت الثالثة فورا فشاهدت بعدها العقيد طه البامرني آمر اللواء يخرج من الباب الوسطية ويصيح اننا مستعدين للتسليم فقلت له نحن حاضرين لاستلامكم فعاد الى الداخل ليجلب الجنود وقد انتظرت بعض الوقت وظننت انه لم يكن جادا في قوله فرميت الاطلاقة الثالثة على الطابق الاسفل وملأت الاطلاقة الرابعة وعولت ان لا ارميها لانها الاخيرة وانتظرت وبعد قليل شاهدت من ناحية اليسار العقيد طه البامرني رتل من الجنود يحملون اسلحتهم بوضع افقي وكانوا يسيرون على الشارع المحاذي لسور الرحاب فاخذت غدارتي واثنين من ضباط صفي وسرت باتجاههم فطلبت من آمر اللواء ان ينزع مسدسه واخذت منه العتاد وطلبت من الجنود ان يلقوا بسلاحهم وعتادهم على الارض فورا ويتجمعوا بالقرب من السور المحاذي للجدار واخرجت ثمانية جنود منهم وطلبت منهم ان يجمعوا العتاد في قطع القماش الكبيرة التي كانوا يحملونها وبعد ذلك طلبت من ضباط صفي ان يأخذوا هؤلاء ويوزعوا العتاد على سرية المشاة القريبة منا والتي اتت الى الرحاب لاحتلاله وطلبت من باقي الجنود ان يتحركوا الى الحديقة

المحاذية للشارع العام ووضعت عليهم بعض الجنود حرسا عليهم وفي هذا الاثناء شاهدت مدرعتين تتقدم على الشارع المحاذي للسور باتجاه الباب فطلبت من احدى المدرعتين ان تدخل من باب السور وتقوم بالرمي ثم تتقدم بغية الاستتار خلفها وعند وصول المدرعة الى الباب الخلفية تأكدنا بان الرمي قد انقطع من الداخل فتقدمت الى الباب الداخلية فشاهدت الرئيس ثابت يونس وسألته عن الملك وعبد الاله فاقسم لي بانه لايعلم شيئا عنهما وكنت متأكدا بانه كاذب في قسمه وفي هذا الاثناء شاهدت الرئيس سامي مجيد ومحمد علي سعيد والرئيس حميد السراج والرئيس عبد الله الحديثي والرئيس مصطفى عبد الله والملازم الاول عبد الكريم رفعت والملازم الاول حبيب شهاب فدخل بعضهم الى داخل القصر وكان لوجودهم اثر كبير في تقوية معنوياتنا وقد عدت الى الباب الرئيسية لانى كنت اشعر بوجود خدعة تدبر ضدنا وبينما كنت اسير واذا باحدهم يصيح (جو. جو. جو) فالتفت فجأة الى الخلف فشاهدت عبد الاله والى يساره امرأة عجوز تلبس نظارة والى يسارها الملك وكان يمين عبد الاله والى الخلف امرأة تلبس فستانا اخضر وكانت بيضاء تميل الى السمرة وشعرها اصفر وكان خلفهم عدد من حاشيتهم وخلفهم بعض الضباط وبينما تقربوا مني سمعت اطلاقات نارية اتجاهي فاجبت عليها بالمثل بصورة غير ارادية وعلى اثر ذلك سقط عبد الاله والملك والامرأة العجوز على الارض وطلبت من العقيد البامرني ان يتقدم معي للذهاب الى فوج الحرس الملكي في قصر الزهور فاخبرني بانه توجد ثلاث سرايا بكامل اعتدتها واسلحتها والياتها فمن المستحسن ان تسمح لي ان اتصل بالمساعد لكي يستلم الاسلحة والاعتدة لكي لاتحدث مذبحة فوافقت على ذلك بعد ان هددته بالقتل اذا امر عكس ذلك فاقسم بشرفه العسكري بانه سيعمل لمساعدتنا فاتصل بالمساعد من غرفة حرس الرحاب فاخذ المساعد بتسليم السرايا والاسلحة والعتاد ثم طلبت منه ان يصعد بسيارة اللاندروفر ثم صادفت المقدم العمري وزودني بمدرعتين وكان الملازم الثاني الاحتياط محمد جواد غصيبة يرافق هذه المدرعات ووعدني بارسال غيرها خلفي بعد حركتنا وركبت سيارة اللاندروفر في الخلف مع بعض ضباط الصف حاملي الغدارات ووجهت غدارتي صوب العقيد طه وتقدمنا الى قصر الزهور وخلفي احدى المدرعات واعتقد بان المدرعة الثانية ذهبت من الشارع الثاني المؤدي الى الفوج وعند وصولنا الى منتصف الطريق شاهدت احدى الدبابات قد عقبت المدرعة فطلبت من سائق سيارة اللاندروفر ان يقف حتى تصل الدبابة . اجتازت الدبابة المدرعة حتى وصلت امام المدرعة ووقفت على مسافة ٥٠يارد من سيارتي فاستغربت من وقوفها ونزلت من السيارة لارى السبب فشاهدت ضابطا برتبة رئيس اول في الدبابة فسألته عن عدم تقدمه فهمس في اذني عند صعودي الدبابة بانه ليس عنده عتاد وانه ينتظر وصول العتاد الان . فقلت له تقدم (للهيبة) وتقدمت بسيارتي وعقبتني الدبابة والمدرعة وعند وصولنا الى مسافة ١٠٠يارد شاهدت حرس قصر الزهور يصوبون بنادقهم نحونا فاقترح العقيد ان يترجل هو بنفسه اليهم وكنت اسير على مسافة عشر ياردات منه فاخذ يصفر اليهم ويطلب منهم القاء سلاحهم فتقدمت مع ضباط الصف وجردت الحرس من اسلحتهم وعتادهم وابدلتهم بحرس من ضباط صف مدرسة المشاة ثم دخلت الفوج بعد ان دخلت امامي الدبابة. واستلمت المشاجب ومفاتيحها ووضعت جماعة حرس عليها وبعد قليل حضر العقيد نوري الراوي آمر اللواء الجديد وسلمته المفاتيح والفوج ورجعت الى المدرسة ثم الى الاذاعة واخبرت العقيد عبد السلام محمد عارف بما حدث فاجابني (عافرم زين سويت) .

وفي الختام اود ان اضيف بان ضباط وضباط صف دورة تدريب المشاة كان لهم اثر كبير في انجاح الهجوم على الرحاب واستسلام لواء الحرس.

التوقيع

م . اول

عبد الستار العبوسي[1] .

وضعت جثث افراد العائلة المالكة في سيارة تابعة للقصر لنقلها الى وزارة الدفاع ولكن الجماهير الثائرة اعترضت السيارة وسحبت منها جثة عبد الاله وسحلتها في شوارع بغداد . ثم علقت اولا على شرفة بناية تطل على جسر الشهداء ثم سحبت من هناك لتعلق على باب وزارة الدفاع[2] ، ثأرا لشهداء انتفاضة ١٩٤١ الذين علقت جثثهم في المكان نفسه بينما دفنت جثة الملك في المقبرة الملكية* وثم نقل الاميرة هيام زوجة عبد الاله والخادمة الى المستشفى الجمهوري حيث اعطيتا العلاج وتم انقاذهما.

اما الشريف حسين بن علي وهومن ابناء الاسرة الهاشمية فكان يسكن في قصر الاميرة راجحة المجاور لقصر الرحاب في شارع الاميرات مع زوجه الاميرة بديعة شقيقة عبد الاله ، واولاده الثلاثة وقد تم نقلهم جميعا بمساعدة جار لهم الى السفارة السعودية حيث تم نقلهم الى القاهرة[3] لاحقا.

السيطرة على معسكر الرشيد

كان نجاح الثورة مرهونا بالسيطرة على معسكر الرشيد الذي يعد القوة الضاربة التي يعتمد عليها الحكم الملكي. وكان يقيم فيه الفريق محمد رفيق عارف رئيس اركان الجيش وهو من رجال ذلك العهد البارزين. وضعت خطة الاستيلاء على المعسكر يوم ١٠تموز وانيطت مهمة تنفيذها بالرئيس الاول الركن جاسم كاظم العزاوي والرئيس الاول الركن عبد الستار عبد اللطيف والرئيس الاول الركن ابراهيم جاسم التكريتي. بدء بتنفيذ الخطة الساعة الرابعة صباحا بعد ان وصلت الاشارة المتفق عليها والتي تسلمها كل من الرئيس الاول الركن ابراهيم جاسم التكريتي والملازم حردان عبد الغفار التكريتي من العقيد عبد اللطيف الدراجي امر الفوج الاول من اللواء العشرين . وفور وصولهما اتجه الرائد الركن جاسم العزاوي مع الملازم احمد ابو الجبن والملازم علاء الجنابي

---

[1] مجلة صوت اللواء ، العدد ٢٥ ، نقلا عن صبيح علي غالب ، قصة ثورة ١٤تموز ، ص١٠٥ وموسوعة ١٤ تموز، جـ١ ، ص٤٢-٤٧.

[2] موسى حبيب، ثورة ١٤تموز ص١١٣ .

* تشير بعض المعلومات مصادرها عراقية وبريطانية غير مؤكدة ان الملك جرح جرحا بليغا وانه لم يمت في الحال وجرت محاولات لاسعافه دون جدوى فمات بالمستشفى.

[3] خليل ابراهيم حسين موسوعة ١٤ تموز (٧) ص٧٦ ، محمد حمدي الجعفري، نهاية قصر الرحاب (بغداد ١٩٨٩) ص١٧٢ .

لاعتقال رئيس اركان الجيش فتم تطويق منزله بعد ان تمت السيطرة على الحرس المكلف بحمايته وطلب منه بعد ذلك الاستسلام ففعل ذلك دون مقاومة ووضع في معتقل خاص.

ثم توجه رجال الثورة نحو باب المعسكر الرئيس لمنع دخول اي كان عدا الضباط الاحرار فامكن السيطرة عليه بوضع سيارة في مدخله ثم التحق بالمعسكر العقيد المهندس رجب عبد المجيد بعد سماعه بالثورة وتجمعت الدبابات والقى بعض الضباط الاحرار كلمات وطنية حماسية ثم توجهت الدبابات بسرعة الى مركز قوة الشرطة السيارة حيث كانت الحكومة تحتفظ بقوة من الشرطة معدة للقتال مكونة من ٣٥٠٠شرطي مزودين باحدث الاسلحة لقمع التظاهرات والاضطرابات الداخلية . وقد استطاعت القوة المهاجمة الاستيلاء على مقر قوة الشرطة وارسلت قوة اخرى الى مبنى السفارة الامريكية القريبة من معسكر الرشيد لضمان عدم التجاء احد مثل نوري السعيد او غيره اليها وحماية السفارة من اي غضب شعبي قد يتخذ حجة للتدخل ضد الثورة[١]

السيطرة على معسكر الوشاش

كان الضباط الاحرار من ثكنة كتيبة المدفعية ١٢ في معسكر الوشاش القريب من قصر الرحاب على علم بالثورة ولذلك هيأوا انفسهم للحضور مبكرين الى المعسكر حال سماعهم الاذاعة صباح يوم ١٤تموز . وحينما وصل العقيد الركن محسن حسين الحبيب وجد العقيد عبد الرحمن عارف امر كتيبة مدرعات الملك فيصل قد سبقه حيث ابلغه شقيقه عبد السلام بالتنفيذ وتمت السيطرة على المعسكر ومراقبة قطعات الحرس الملكي وتقديم المساعدة للمهاجمين على قصر الرحاب[٢] .

موقف القطعات العسكرية خارج بغداد

تباينت مواقف القطعات العسكرية خارج بغداد صباح يوم الثورة. فالقطعات التي كان لها علم بالثورة والتي تضم عددا من الضباط الاحرار ، اسرعت لاعلان تأييدها منذ الساعات الاولى . اما تلك التي لم يكن لها علم بموعد الثورة فقد ترددت في اعلان ولاءهما خاصة بعد انتشار خبر هرب نوري السعيد. وقد قام الضباط الاحرار بدور فاعل في عرقلة تنفيذ الاوامر التي اصدرها بعض قواد القطعات خارج بغداد وامراء التشكيلات بالقضاء على الثورة.

ففي الموصل قام الزعيم الركن ناظم الطبقجلي ، آمر لواء المشاة الخامس بالسيطرة على الموقف واعلن تأييده للثورة . وقامت تظاهرات شعبية في المدينة وخطب احد اقطاب جبهة الاتحاد الوطني. وكان قد احيط علما بالثورة ودعي للاشتراك فيها فطلب منه الحضور الى بغداد وتم تأمين الحماية له ولكل من عبد الجبار الجومرد [٣] وغربي الحاج احمد من قبل ناظم الطبقجلي للسفر الى بغداد عصر يوم الثورة للالتحاق بوظائفهم الجديدة.

---

[١] جاسم كاظم العزاوي، ثورة ١٤تموز ، ص١٤٣، محمد حسين الزبيدي ، ثورة ١٤تموز ١٩٥٨ في العراق ، (بغداد ١٩٨٣) ، ص٤٦٥ .

[٢] محسن حسين الحبيب ، حقائق عن ثورة ١٤ تموز ، ص١٠٠ .

[٣] عبد الجبار الجومرد سافر الى كركوك اولا ومن كركوك سافر الى بغداد .

وفي اربيل سيطر العقيد الركن خليل سعيد آمر اللواء الثالث على المدينة ووضع جميع وحدات موقع اربيل تحت سيطرته واعلن تأييده للثورة واستطاع اقناع آمر حامية راوندوز . المقدم الركن سعيد قطان لاسناد الثورة ، واتصل بالمتصرف خالد النقشبندي للحضور الى المعسكر للمداولة بشأن تأييد الثورة[1] .

اما في كركوك حيث مقر الفرقة الثانية فان قائدها الزعيم الركن عبد الوهاب شاكر لم يعلن تأييده للثورة. بل اصدر تعليماته بالزحف على بغداد خلال اربع ساعات فوجه الانذار التالي : " يتهيأ اللواء الرابع للحركة خلال اربع ساعات لاغراض الامن الداخلي " .

الزعيم الركن قائد الفرقة الثانية

ثم اتبعه بالامر الانذاري الاتي :-

من الفرقة الثانية الى الفوج الثاني اللواء الثالث لواء التدريب الرابع ١٤تموز ١٩٥٨

يتهيأ الفوج الثاني اللواء الثالث للحركة خلال ساعة من صدور الامر اليه للقيام بواجبات الامن في داخل مدينة كركوك مع سرية مرتبة من الفوج الثالث لواء التدريب الرابع

الزعيم الركن قائد الفرقة الثانية

وقد أدى هذا الموقف الى تردد خالد النقشبندي متصرف اربيل الذين عين عضوا في مجلس السيادة في الذهاب الى بغداد. لكن فعاليات الضباط الاحرار في الفرقة افشلت خطة القائد خاصة بعد ان علم عبد الوهاب شاكر بتأييد موقع اربيل والموصل وحامية راوندوز وبعض قطعات معسكر كركوك للثورة. ثم اتصل امير اللواء الركن مزهر الشاوي معاون رئيس اركان الجيش بعد الثورة من وزارة الدفاع به واخبره ان امراء وثوار الجيش مجتمعون في وزارة الدفاع ومؤيدون للحركة . وان عليه تسليم قيادة الفرقة لاقدم ضابط ومغادرة كركوك لتسلم منصبه الجديد متصرفا للواء الحلة ثم كلف عبد السلام عارف الزعيم الركن عبد العزيز العقيلي بتسلم قيادة الفرقة لحين التحاق الزعيم الركن ناظم الطبقجلي قائد الفرقة الجديد الذي وصل كركوك في اليوم التالي وتمت السيطرة على الفرقة[2]

وفي الحبانية سيطر المقدم الركن الطيار عارف عبد الرزاق على القاعدة الجوية وتم تعيينه آمرا لها وتمت السيطرة على معسكر الحبانية . وكان الثوار يخشون وهم على حق ان ينزل البريطانيون قطعاتهم في الحبانية لذلك تم تطويق القاعدة البريطانية في معسكر سن الذبان وتجريد القوات البريطانية من اسلحتها دون مقاومة ثم عينت حكومة الثورة الزعيم الركن محي الدين عبد

---

[1] صبيح علي غالب ، قصة ثورة ١٤تموز ص١٠٩، مذكرة خليل سعيد في موسوعة ١٤تموز (٦) ، ص٣٧٤ .

[2] صبيح علي غالب، قصة ثورة ١٤تموز ص١١٠-١١٨، اقوال خليل سعيد من موسوعة ١٤تموز (٦) . ص٣٧٢.

الحميد قائدا للفرقة الرابعة المدرعة ومقرها الحبانية صباح يوم الثورة ، فالتحق بمنصبه مساء يوم ١٥تموز وتمت السيطرة على الموقف وارسلت تعزيزات للفرقة لمواجهة اي هجوم محتمل[1] .

وفي بعقوبة قام الرئيس قاسم احمد الجنابي امر سرية الهندسة الثانية حال اجتياز اللواء العشرين المدينة باعتقال اللواء الركن غازي الداغستاني وكبار ضباط الفرقة الثالثة وتمت السيطرة على المدينة[2]

اما في المسيب حيث كانت خطة امن بغداد تقضي وجود قوة احتياطية من الجيش فيها لمواجهة اي تحرك معارض او اضطراب في بغداد.وكانت هذه القوة تضم اللواء الاول المسلح تسليحا جيدا ووضع تحت قيادة الزعيم الركن رفيق عارف شقيق رئيس اركان الجيش. ونظرا لاهمية هذا اللواء فقد سبق ان ارسل الثوار صباح يوم ١٣تموز العقيد احمد حسن البكر الى هناك لتبليغ الضباط الاحرار في اللواء بموعد الثورة. وما ان اعلنت الثورة حتى سيطر الضباط الاحرار على اللواء واعتقلوا آمره الذي ابدى ترددا في اول الامر لاعتقاده بان ما سمعه في الراديو كان موجها من اذاعة خارجية فلم يتحرك. فتم تسفيره الى بغداد وحل محله في القيادة العقيد فاضل عباس المهداوي. لانه الاعلى رتبة بين الضباط. وفي اليوم الثاني (١٤ تموز) عاد احمد حسن البكر الى المسيب وطلب الى الضباط الاستعداد للحركة الى بغداد للدفاع عنها في حالة مهاجمتها من قوة معادية من خارج العراق[3]

وفي الديوانية حيث مقر الفرقة الاولى ، اصدر قائدها اللواء الركن عمر علي الذي كان له دور في حرب فلسطين سنة١٩٤٨ ومن ابرز الضباط العراقيين ، حالما سمع بخبر الثورة اصدر امرا الى وحدات الفرقة كافة بالتهيؤ للحركة الى بغداد. وبعد ان تجمعت الوحدات خطب فيهم قائلا:

"ايها الضباط وضباط الصف والجنود الشجعان السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. لابد انكم سمعتم اذاعة بغداد. والحقيقة ان بعض الشيوعيين قد استولوا على الاذاعة وهم يريدون ان يقلبوا نظام الحكم الى الشيوعية الكافرة الحاقدة. ان واجبنا يحتم علينا كجيش مخلص الى صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني ابن الرسول صلى الله عليه وسلم وابن فاطمة الزهراء الطاهرة ، ان نسحق هؤلاء الخونة الكفار وسوف تتحرك الفرقة الى بغداد للقضاء على الشيوعية" وختم خطابه بالهتاف بحياة الملك والجيش.

بعد ذلك استعدت الوحدات للحركة . وفي تلك الاثناء خرجت تظاهرة في الشارع الرئيس للمدينة قرب قيادة الفرقة تأييدا للثورة فارسل فصيلا لتفريقها فتم تفريقها بعد اطلاق النار في الهواء. وارسل عمر علي سيارات فيها مكبرات صوت تجوب الشوارع تعلن فشل الثورة وطلب من المواطنين عدم فتح محطة بغداد التي استولى عليها الشيوعيون.

ولكن القائد هبطت عزيمته حين اتصل بامر اللواء الخامس عشر الزعيم الركن ناجي طالب ووجده مؤيدا للثورة . ثم حاول الاتصال بامر اللواء الاول في المسيب الزعيم الركن رفيق عارف

---

[1] الذاكرة التاريخية لثورة ١٤تموز ١٩٥٨ ، (بغداد ١٩٨٧) ص٧٤ وموسوعة ١٤تموز (٧) ص١٦٦.

[2] جاسم كاظم العزاوي، ثورة ١٤تموز ، ص١٢١، موسوعة ١٤تموز (٦) ، ص٣٨٠.

[3] ليث الزبيدي، ثورة ١٤تموز ، ص٢٢٧، موسوعة ١٤تموز (٦) ، ص٣٦٠.

ولكن رفيق عارف كان قد اعتقل ونقل الى بغداد. وفي تلك الاثناء اجتمع الضباط الاحرار في الفرقة الاولى حوالي الساعة الواحدة ظهرا واخذوا يسيطرون على الموقف واخذ عمر علي يتراجع عن موقفه بعد ان تأكد من قتل الملك وولي العهد واتصل به امر اللواء الركن مزهر الشاوي من وزارة الدفاع وكلمه باسم عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف واعطاه وعدا ان لايمسه سوء فغادر الديوانية عصر يوم الثورة متوجها الى بغداد حيث تم اعتقاله واحالته على التقاعد ثم حكم عليه لاحقا بالاعدام وخفف حكم الاعدام الى سبع سنوات سجن[1] .

وايد الثورة الزعيم الركن ناجي طالب آمر اللواء الخامس عشر في البصرة واتخذ اجراءات للمحافظة على منشآت النفط من التخريب والاستعداد لمواجهة أي تدخل اجنبي من منطقة الخليج العربي ، او عبر حدود ايران . ثم غادر البصرة مساء ١٥تموز بعد تعينه وزيرا[2] للشؤون الاجتماعية.

التحاق عبد الكريم قاسم بالثورة في بغداد

كان الزعيم الركن عبد الكريم قاسم يراقب الامور من معسكر المنصور في ديالى . وكان متهيئا للزحف بلوائه التاسع عشر نحو بغداد. وما ان سمع صوت عبد السلام عارف من مذياع سيارته يتلو البيان الاول اطمأن الى نجاح الثورة والسيطرة على بغداد ، حتى اندفع على رأس اللواء الساعة السادسة فوصل بغداد قبل الظهر حيث توجه الى دار الاذاعة لمقابلة عبد السلام وتولى القيادة الفعلية للثورة . ثم انتقل الى وزارة الدفاع التي اقام فيها مقر قيادته وشرع بتنظيم الحكومة. وكان يرسل البيانات والمراسيم الى عبد السلام ليذيعها على الشعب . وبعد ان تسلم عبد السلام بيانين او ثلاثة غادر محطة الاذاعة والتحق بعبد الكريم قاسم في وزارة الدفاع[3] ، على امل ان يشاركه في وضع الاسس السياسية والدستورية للنظام الجمهوري الجديد.

ان وصول عبد الكريم قاسم الى بغداد بعد ان انجز عبد السلام مهمته الاساسية في تنفيذ الثورة ادى لاحقا الى ادعاء عبد السلام انه صاحب الفضل الاول في تنفيذ الثورة ، وان دور عبد الكريم كان هامشيا ، الامر الذي ادى الى حدوث صراع خفي بين الاثنين فيما بعد.

الاسس السياسية والدستورية لجمهورية العراق

مجلس السيادة:

كانت المسألة العاجلة هي مسألة رئاسة الجمهورية واضفاء الشرعية على المراسيم والبيانات الصادرة . وكان الاتفاق قد تم بين الضباط الاحرار قبل الثورة على اعطاء صلاحيات رئاسة الجمهورية لمجلس سيادة ، تحقيقا لمبدأ القيادة الجماعية ومنعا لانفراد شخص واحد بالسلطة ولذلك

---

[1] موسوعة ١٤تموز (٦) ، ص٣٥٥، صبحي عبد الحميد ، اسرار ثورة ١٤تموز ، ص٨٥.

[2] ناجي طالب، من موسوعة ١٤تموز (٦) ص٣٦٤.

[3] مجيد خدوري، العراق الجمهوري ، ص٧١.

صدر البيان الثاني بتوقيع القائد العام للقوات المسلحة الوطنية بتأليف المجلس كالاتي :- البيان رقم (٢)

بناء على ما تقتضيه المصلحة العامة واستنادا الى ما جاء ببياننا المرقم (١) والمؤرخ في ٢٦ ذي الحجة سنة١٣٧٧ الموافق ١٤تموز ١٩٥٨ ، تم تأليف مجلس السيادة للدولة على الوجه التالي:-

١- الفريق الركن نجيب الربيعي رئيسا

٢- السيد محمد مهدي كبة عضوا

٣- السيد خالد النقشبندي عضوا

بغداد في السادس والعشرين من شهر ذي الحجة سنة١٣٧٧ الموافق لليوم الرابع عشر من شهر تموز ١٩٥٨[1]

وانيطت بالمجلس صلاحيات رئيس الجمهورية ، اذ نصت المادة العشرون من الدستور المؤقت الذي اصدرته حكومة الثورة على ان"يتولى رئاسة الجمهورية مجلس السيادة ويتألف من رئيس وعضوين.

وكان تشكيل المجلس موضوع خلاف بين اعضاء اللجنة العليا للضباط الاحرار الذين فوجئوا باذاعة هذه الاسماء دون علمهم. ويذكر ناجي طالب انه رفض عرضا من عبد الكريم قاسم في حزيران لان يكون عضوا في المجلس. اذ كان مقررا قيام مجلس لقيادة الثورة لتحقيق مبدأ القيادة الجماعية ومنع انحراف الثورة. على ان يصبح هذا المجلس سندا لحكومة مدنية في مرحلة انتقالية ومشرفا عليها. واتفقوا على ان يعود اعضاء المجلس بعد فترة الانتقال الى ثكناتهم. اما من اراد الاشتغال بالسياسة منهم فعليه ان يستقيل من الجيش[2]. ويبدو ان الموضوع لم يحسم قبل الثورة التي انفرد كل من عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف بتنفيذها واستبعدا اعضاء اللجنة العليا من كل دور بدافع الاستئثار بالسلطة.

كان محمد نجيب الربيعي من مواليد بغداد سنة١٩٠٤ وتخرج في الكلية العسكرية سنة١٩٢٧، ترقى الى رتبة فريق سنة١٩٥٧ . وعندما قامت الثورة كان يعمل سفيرا للعراق في المملكة العربية السعودية حيث ارسل الى هناك في بداية سنة١٩٥٨ لشعبيته بين الضباط ولانه كان خصما لنوري السعيد وعبد الاله بسبب رفضهما ترشيح اخيه حسيب الربيعي لمنصب رئيس اركان الجيش قبل الثورة. وكان هو الشخص المناسب لهذا المنصب ولكن عبد الاله حال دون ذلك وتم تعيين رفيق عارف في ذلك المنصب . وتوفي حسيب بعد ذلك ، لذلك اراد عبد الاله ونوري السعيد ابعاده بتعيينه سفيرا في جدة. ولم يؤخذ رأيه بتعيينه رئيسا لمجلس السيادة . وقد وصل مطار بغداد يوم ١٦تموز واستقبل بحفاوة بالغة ووقع المراسيم الصادرة قبل وصوله.

وكان محمد مهدي كبة قوميا ولد في سامراء سنة١٩٠٠ وانتمى الى الحزب الوطني العراقي سنة١٩٢٤ . ثم صار نائبا لرئيس نادي المثنى بن حارثة الشيباني القومي الاتجاد ثم رئيسا له .

---

[1] الوقائع العراقية ، ٢٣ تموز ١٩٥٨.

[2] فاضل حسين. سقوط الحكم الملكي ، ص٨٣، ٩٧.

اعتقل في ابان انتفاضة سنة ١٩٤١ وانتخب نائبا عن بغداد واشترك في تأسيس حزب الاستقلال واصبح رئيسا له وعرف بمعارضته للعهد السابق. اما خالد عبد الباسط النقشبندي(*) . فهو من عائلة كردية ولد في قرية بامرني من قضاء العمادية التابعة لمتصرفية الموصل انذاك . تخرج في الكلية العسكرية سنة١٩٣٧ وكلية الاركان سنة١٩٤٥ وكلية الحقوق سنة١٩٥٠ . ثم اعتزل الخدمة في الجيش برتبة مقدم ركن . وعندما قامت الثورة كان يعمل متصرفا (محافظا) للواء (محافظة) اربيل(١)

وكان الثلاثة يدينون باختيارهم لكل من عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف وعبد اللطيف الدراجي ، منذ يوم ١١تموز. وقد لعبت التأثيرات الشخصية دورها في هذا التعيين اذ رشح عبد الكريم قاسم نجيب الربيعي لانه كان صديقا له منذ ان كان آمره ويعرف عنه انه لم يكن من اصحاب الطموح السياسي مما قد يولد له صعوبات في المستقبل. ورشح عبد السلام عارف خالد النقشبندي لانه من اصدقائه اولا ، ولاجل ان يمثل الكرد ثانيا . واتفق الثلاثة على ترشيح محمد مهدي كبة بوصفه قوميا عربيا ومن الشخصيات المعروفة بماضيها النظيف، ومعارضتها للعهد السابق . فضلا عن انه يحقق التوازن بين طائفتي السنة والشيعة في المجلس.

ويجدر الاشارة الى ان الثلاثة فوجئوا بتعيينهم هذا ولم يؤخذ رأيهم وروي ان النقشبندي تردد في الذهاب الى بغداد والالتحاق بمنصبه خوفا من تقلب الاوضاع خاصة بعد وصوله كركوك قادما من اربيل مساء يوم ١٤تموز ، اذ نصحه قائد الفرقة الثانية الزعيم الركن عبد الوهاب شاكر . الذي لم يكن قد اعترف بالثورة بعد وكان يستعد للزحف على بغداد لسحق الثورة . نصحه بالعودة الى اربيل لان نوري السعيد لايزال موجودا ، لكنه التحق بمنصبه فيما بعد بتشجيع من عوني يوسف الذي كان يشغل منصب رئيس احدى المحاكم في كركوك.

ويذكر محمد صديق شنشل انه ذهب برفقة عدد من الساسة المدنيين بعد اذاعة البيان الاول والمراسيم الخاصة بتعيين اعضاء مجلس السيادة الى محمد مهدي كبة فوجده متمنعا لتعيينه عضوا في المجلس(٢)

والواقع ان اذاعة بيان تشكيل مجلس السيادة قد اثار استغراب الضباط الاحرار الذين كانوا يتوقعون صدور بيان بتأليف مجلس قيادة الثورة ولذلك بادر عدد منهم الى مقابلة عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف واستفسروا عن سبب عدم تشكيل مجلس لقيادة الثورة فقال عبد الكريم قاسم انه لامانع لديه اذا وافق عبد السلام عارف ولما فاتحوا عبد السلام عارف بالموضوع قال ان جماعة اللجنة العليا تركوا العمل وانه " نفذ الثورة ليلا بينما كانوا نائمين قرب زوجاتهم " ولامانع لديه من تكوين مجلس قيادة الثورة من ضباط فوجه وذكر اسماء مثل فاضل محمد علي وبهجت سعيد ومنذر

(*) ورد في موسوعة ١٤تموز (٦) ص٣٧٤ باسم خالد عبد الغفار النقشبندي.

(١) محمود فهمي درويش واخرون، دليل الجمهورية العراقية لسنة١٩٦٠ ، (بغداد ١٩٦٠) ، ص١٤.

(٢) عبد الفتاح علي يحيى ، التطورات السياسية الداخلية في العراق ١٤تموز ١٩٥٨، ٨شباط ١٩٦٣ . اطروحة دكتوراه، كلية الاداب جامعة الموصل ، ١٩٩٥ ، ص٣٤.

سليم[1]. ولما اثيرت المسألة مرة اخرى امامه قال "الثورة انتهت كل واحد يذهب الى شغله" . ويؤيد ذلك فؤاد الركابي وزير الاعمار وممثل حزب البعث العربي الاشتراكي في الوزارة الجديدة بالقول "جاءت الساعة الرابعة من بعد الظهر من يوم الثورة. وكان قد انتهى الموقف تماما وبدأ الضباط الاحرار يدخلون وزارة الدفاع ثم توجه عدد منهم بطلب الى الزعيم عبد الكريم قاسم لتشكيل مجلس قيادة الثورة ولكن قاسم تجاهل الطلب فاعاد الضباط الطلب عليه فقال "انا لااستطيع ان اقرر شيئا الا اذا وافق اخي عبد السلام انه هو الذي قاد الثورة لذلك نرجو ان تتركوا لنا الموضوع كي نبحثه. وقال عبد السلام اخواني كلمة قصيرة اريد ان اقولها لكم الان استطيع ان اخبركم ان الثورة قد انتصرت واصبح على كل فرد منكم الان ان يؤدي مسؤولياته كاملة تجاه الثورة ولكي نؤدي هذه المسؤوليات بنجاح على كل فرد منا ان يلتحق بالمهمة الموكلة اليه. وغدا صباحا سيباشر مجلس الوزراء دراسة جميع القضايا المقدمة من جميع الجهات وسنضع مقترحاتكم امام اعيننا. اما الان فارجو كل فرد منكم ان ينصرف الى مهمته"[2]. وفشلت ايضا محاولات انشاء مجلس استشاري بدلا من مجلس قيادة الثورة وقد عد الكثير من الباحثين عدم تشكيل مجلس قيادة الثورة بداية لانحراف الثورة عن مبادئها وفشلها في تحقيق اهدافها. ويبدو ان كلا من عبد الكريم وعبد السلام كانا قد اتفقا على عدم تشكيل مجلس قيادة الثورة قبل تنفيذ الثورة. ولاحظ البعض ان عبد السلام قد عارض قيام المجلس عندما كان في اوج قوته ولكن ما ان قوى مركز عبد الكريم حتى صار يدعو الى اقامة المجلس فعارضه عبد الكريم وكان ذلك سببا من اسباب الخلاف الذي نشأ بينهما فيما بعد.

اما بالنسبة للاحزاب المؤتلفة في جبهة الاتحاد الوطني ، فان حزب البعث العربي الاشتراكي هو الحزب الوحيد الذي كان يصر على تشكيل مجلس قيادة الثورة. وقد حاول الحزب من خلال علاقته بعبد السلام ان يضغط باتجاه تكوين المجلس[3] . ولكن قادة الاحزاب الاخرى كانوا يعارضون ذلك لانهم كانوا يخشون سيطرة العسكريين على الحكم.

وزارة عبد الكريم قاسم اول وزارة في العهد الجمهوري

قبل ان يباشر اعضاء مجلس السيادة عملهم صدر مرسوم جمهوري برقم (١) باسم مجلس السيادة حصر جميع السلطات العسكرية والمدنية بايدي كل من عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف كالاتي:

مرسوم جمهوري الرقم (١)

بناء على ما تقتضيه المصلحة العامة رسمنا المرسوم الاتي:-

١- تعيين الزعيم الركن عبد الكريم قاسم بمنصب القائد العام للقوات المسلحة.

٢- تعيين العقيد الركن عبد السلام محمد عارف بمنصب معاون القائد العام للقوات المسلحة.

٣- على وزير الدفاع تنفيذ هذا المرسوم.

---

[1] فاضل حسين، سقوط الحكم الملكي، ص٩٧.

[2] ناصر الدين النشاشيبي، حفنة رمال ، (بيروت ١٩٦٥) ، ص٢٩٤.

[3] الذاكرة التاريخية لثورة ١٤تموز ، ص٢٢٧.

كتب ببغداد في اليوم السادس والعشرين من شهر ذي الحجة سنة١٣٧٧ الموافق لليوم الرابع عشر من شهر تموز سنة١٩٥٨.

مجلس السيادة

وهكذا صارت البيانات والمراسيم يصدرها عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف . على انها صادرة من مجلس السيادة وبعد صدور هذا المرسوم عرف العراقيون لاول مرة ان عبد الكريم قاسم هو قائد الثورة . كما ان كلمة (الوطنية) التي وردت مع القائد العام للقوات المسلحة والتي وردت في البيانات السابقة قد حذفت ، اذ كانت غاية الثوار تمييز قطعاتهم التي يقودونها عن تلك القوات التي قد تقف ضد الثورة.

بعد ذلك صدر المرسوم الجمهوري رقم (٢) بتشكيل اول وزارة في العهد الجمهوري من ثلاثة عشر وزيرا برئاسة عبد الكريم قاسم وباسم مجلس السيادة.

مرسوم جمهوري رقم (٢)

بناء على ما عرضه رئيس الوزراء رسمنا بما هو آت:-

١- تعيين الزعيم الركن عبد الكريم قاسم[٢] رئيسا للوزراء ووكيلا لوزير الدفاع.
٢- تعيين العقيد الركن عبد السلام محمد عارف نائبا لرئيس الوزراء ووكيلا لوزير الداخلية.
٣- تعيين السيد محمد حديد وزيرا للمالية.
٤- تعيين الدكتور عبد الجبار الجومرد وزيرا للخارجية.
٥- تعيين السيد مصطفى علي وزيرا للعدلية.
٦- تعيين الدكتور ابراهيم كبة وزيرا للاقتصاد.
٧- تعيين الدكتور جابر عمر وزيرا للمعارف.
٨- تعيين الزعيم الركن ناجي طالب وزيرا للشؤون الاجتماعية.
٩- تعيين السيد بابا علي وزيرا للمواصلات والاشغال.
١٠- تعيين السيد فؤاد الركابي وزيرا للاعمار.
١١- تعيين الدكتور محمد صالح محمود وزيرا للصحة.
١٢- تعيين السيد هديب الحاج حمود وزيرا للزراعة.
١٣- تعيين السيد صديق شنشل وزيرا للارشاد.

على رئيس الوزراء تنفيذ هذا المرسوم

كتب ببغداد في اليوم السادس والعشرين من شهر ذي الحجة سنة١٣٧٧ الموافق لليوم الرابع عشر من شهر تموز سنة١٩٥٨.

رئيس الوزراء　　　　مجلس السيادة[١]

---

[١] الوقائع العراقية ٢٣ ، تموز ١٩٥٨.

[٢] كان عبد الكريم قاسم عند اعلان الثورة زعيما فانتظر مرور المدة القانونية ليرفع نفسه الى رتبة لواء وبعد اربع سنوات اصبح برتبة فريق.

ويبدو من تركيبة الوزارة ان العلاقات الشخصية بين الضباط الاحرار وزعماء الاحزاب السياسية قد لعبت دورها في وضع الاسس التي تم بموجبها تأليف الوزارة اذ ان اللجنة العليا للضباط الاحرار قد ناقشت في بعض اجتماعاتها الصورة التي يجب ان تكون عليها الحكومة دون التوصل الى اتفاق بشأن الوزراء المرشحين. ولكن معرفة عبد الكريم قاسم واطلاعه على نشاط السياسيين البارزين من خلال علاقاته مع كامل الجادرجي في جبهة الاتحاد الوطني مكنه من تكوين فكرة عن تشكيلة الوزارة. ولما اقترب موعد تنفيذ الثورة وضع قائمة بالاسماء يوم ١١تموز استشار فيها كل من عبد السلام عارف وعبد اللطيف الدراجي ، وظل يحتفظ بها في جيبه دون ان يطلع عليها اعضاء اللجنة العليا. وقد فوجيء معظم الذين رشحوا للوزارة بتعيينهم صباح يوم الثورة حتى انهم لم يحضروا الى وزارة الدفاع التي اتخذها عبد الكريم قاسم مقرا لرئاسة الوزارة. ولما اراد عبد الكريم ان يعقد اجتماعا للمجلس في اليوم الاول للثورة اراد ان يبلغ المستوزرين بموعد الاجتماع بواسطة الشرطة لكن محمد صديق شنشل وزير الارشاد[1] (الاعلام) اقترح عليه ان يتم تبليغهم عن طريق الاذاعة حيث طلب الى الوزراء ان يتوجهوا الى مراكز عملهم.

ويذكر شنشل انه لم يكن يعرف مسبقا انه سيكون وزيرا . وان الوزراء المدنيين فوجئوا بالوزارة[2] . اما عبد الجبار الجومرد فقد فوجيء بالامر حين اذيع خبر تعيينه وزيرا وقال "لم يكن لي علم بموضوع الثورة ولم يفاتحني احد ولا اعرف من قام بالثورة والحقيقة ان في الامر حيرة ما بعدها حيرة . لقد اصبح الامر في نظري واقعيا وواجبا وطنيا يجب ان اقوم به"[3]. وذكر محمد حديد (لسام فول) القنصل الشرقي في السفارة البريطانية في بغداد يوم١٦تموز ، انه علم بالثورة من المذياع كان في الموصل وانه واجه رئيس الوزراء ونائبه لاول مرة بتاريخ ١٥تموز ولم يكن يعلم اي نوع من الناس هما [4] . وفوجيء الدكتور جابر عمر حين سمع بتعيينه وزيرا اذ يقول : "دهشت لاختياري لاني لم اكن اعرف عبد الكريم قاسم ولا عبد السلام عارف وفي اليوم التالي اي يوم وصولي الى بغداد ذهبت الى وزارة الدفاع حيث كان الاثنان هناك في غرفة واحدة ولم استطع ان اعرف ايهما قاسم وايهما عارف"[5] . وكذلك الحال بالنسبة لناجي طالب ومصطفى علي وغيرهما.

ومن الاطلاع على قائمة اسماء الوزراء يبدو ان الوزارة كانت شبه ائتلافية مثلت فيها معظم الاحزاب المشاركة في جبهة الاتحاد الوطني والضباط الاحرار الذين مثلهم ثلاثة اعضاء بمن فيهم رئيس الوزراء ونائبه ووزير الشؤون الاجتماعية ناجي طالب. وهو قومي مستقل وابن ملاك اراضي. وكان يفهم ضمنا ان تعيينه هذا يقصد منه ابعاده عن الجيش . اما الحزب الوطني الديمقراطي فقد مثل بنائب رئيسه محمد حديد وهومن اسرة ثرية في الموصل وعلى اطلاع واسع بالشؤون المالية وامتيازات النفط. وقد جاء ترشيحه وزيرا للمالية من عبد الكريم قاسم نفسه. ومثل

---

[1] الوقائع العراقية ٢٣، تموز ١٩٥٨.

[2] ليث الزبيدي ، ثورة ١٤تموز . ص٢٦٠.

[3] موسوعة ١٤تموز ، (٧) ص٩٠ ومذكرات الجومرد ، ص٧٠٣.

[4] وليد محمد سعيد الاعظمي، ثورة ١٤تموز . ص٤٥.

[5] احمد فوزي، عبد الكريم قاسم وساعاته الاخيرة ، (بغداد ١٩٨٨) ، ص٨٠.

الحزب ايضا بعضو بارز في هيئته الادارية وهو هديب الحاج حمود وزير الزراعة، وهو من ملاكي الديوانية المعروفين . كان في الماضي تلميذا لعبد الكريم قاسم حين كان معلما في الشامية وفضلا عن هذين العضوين كان عبد الكريم قاسم في تفكيره اقرب الى مبادئ الحزب الوطني الديمقراطي اكثر من اي حزب اخر.

ومثل حزب الاستقلال سكرتيره العام محمد صديق شنشل المعروف باتجاهاته القومية ومطالبته بتأميم النفط في بداية الخمسينات . كان يحمل شهادة الحقوق وعمل مديرا للدعاية اثناء ثورة١٩٤١ القومية . في حين مثل حزب البعث العربي الاشتراكي بامين سر قيادته القطرية المهندس فؤاد احمد الركابي الذي كانت تربطه علاقة وثيقة واتصالات بعبد السلام عارف. وقد عمل قبل الثورة مهندسا في مجلس الاعمار ثم فصل من الوظيفة وسجن بسبب نشاطه السياسي. وارتئي ان لايشترك الحزب الشيوعي في الوزارة نظرا لما قد يثير ذلك من ردود فعل داخل البلاد وخارجها ولابعاد الصفة الشيوعية عن الثورة. ومع ذلك فقد كان معروفا ان الدكتور ابراهيم عطوف كبة وزير الاقتصاد كان الناطق بلسان الحزب الشيوعي. اذ كان من الماركسيين المستقلين والمؤيدين للشيوعية وان لم يكن شيوعيا . وهو من مواليد بغداد سنة١٩٠٨ وصهر محمد مهدي كبة (عضو مجلس السيادة) وكان قد فصل من التدريس سنة ١٩٥٤ بسبب ميوله اليسارية المتطرفة وتجدر الاشارة الى ان الحكم السابق كان يعد كل اشتراكي ومعارض ، شيوعيا.

وضمت الوزارة ايضا بعض العناصر المستقلة المعروفة بتوجهاتها الوطنية والقومية بعضهم رشح من قبل الضباط الاحرار مثل عبد الجبار الجومرد وهو قومي مستقل يحمل شهادة الدكتوراه في القانون واديب ومؤرخ ويجيد الفرنسية ، والدكتور جابر عمر وهوعميد كلية سابق وقومي مستقل شارك في ثورة مايس ١٩٤١ ويميل الى افكار حزب البعث العربي الاشتراكي وقد حضر الى بغداد يوم ١٧تموز حيث وصلها قادما من دمشق التي كان لاجئا سياسيا فيها منذ العدوان الثلاثي على مصر سنة١٩٥٦ ، اذ اضطر لمغادرة العراق لانه ممن استنكروا العدوان. اما وزيرا العدل والصحة مصطفى علي ومحمد صالح محمود فان كليهما مهني . الاول كان قاضيا في محكمة الاستئناف والثاني (طبيب كردي) مستقل من مواليد كركوك . ومثل الكرد بابا علي الشيخ محمود الحفيد ابن الزعيم الكردي المعروف . وكان ملاكا وشيخا للطريقة القادرية[1].

وطبقا لرواية عبد اللطيف الدراجي فان قائمة اسماء الوزارة الاولى كانت تضم فائق السامرائي من حزب الاستقلال وزيرا للداخلية وكامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي وزيرا للاقتصاد . وقد فوتح الاخير بذلك فعلا يوم ١١تموز ولكن عبد السلام عارف رغب ان يكون وزيرا للداخلية فوافق عبد الكريم قاسم على ذلك مسايرة له . اما الجادرجي فقد اعتذر عن الاشتراك في الوزارة على الرغم من تأييده لها وذلك بسبب تجربته السابقة مع العسكريين ابان انقلاب بكر صدقي سنة١٩٣٦ . فاقترح الدراجي ترشيح ابراهيم كبة للمنصب ودعي عبد اللطيف الدراجي نفسه لتولي

---

[1] تقرير السفير البريطاني مايكل رايت في ١٩ آب ١٩٥٨ في كتاب مؤيد ابراهيم الونداوي وثائق ثورة تموز ١٩٥٨ في ملفات الحكومة البريطانية (بغداد ١٩٩٠) ، ص٣٣٣.

H . Batatu, the old social classes and the revolutionary movement of Iraq. New Jersey 1982, p. 814.

منصب وزير الدفاع لكنه رفض ذلك مفضلا منصب آمر الكلية العسكرية حسب ما يذكر الدكتور فاضل حسين [1].

وقد لعب عامل الصداقة والقرابة الشخصية دوره في اسناد المناصب الوزارية الى المدنيين المستقلين . فقد رشح عبد الكريم قاسم ، مصطفى علي لوزارة العدل لكونه من اصدقائه واصدقاء عائلته المقربين. اذ كان قاسم محمد البكر والد عبد الكريم يعمل نجارا مع والد مصطفى علي . ورشح عبد السلام عارف جابر عمر بتأييد من عبد اللطيف الدراجي لمنصب وزير المعارف ، وهو من اصدقائه المقربين. ورشح عبد اللطيف الدراجي محمد صالح محمود لمنصب وزير الصحة وكان عسكريا متقاعدا لانه ابن خالته واخو زوجته. وكذلك رشح عبد السلام عارف عبد الجبار الجومرد الذي تعرف عليه شخصيا بواسطة صديق حميم للطرفين هو عبد الرحمن محمود الارحيم صاحب محلات A . B . C في الموصل التي كان يجلس فيها باستمرار عبد السلام عارف عندما كان مع فوجه في الموصل . فضلا عن مواقف الجومرد في المجلس النيابي وخطبه المؤثرة ودفاعه عن الحريات العامة التي لفتت اليه انظار الضباط الاحرار . ورشح عبد اللطيف الدراجي والعقيد الركن عبد الوهاب الامين ابراهيم كبة لوزارة الاقتصاد [2].

وقد اجتمع المستوزرون من اقطاب الحزبين الوطني الديمقراطي والاستقلال صباح يوم ١٥تموز ومعهم محمد مهدي كبة وفائق السامرائي وحسين جميل في منزل كامل الجادرجي . وقد حضر الاجتماع ايضا فؤاد الركابي ممثل حزب البعث العربي الاشتراكي في الوزارة وابراهيم كبة وزير الاقتصاد وعلى الرغم من موافقة الجادرجي السابقة على اشراك حزبه في الوزارة والتهيب من العمل مع العسكريين فقد كان يتمنى لو اقتصر الامر على العسكريين لوحدهم وبعد النقاش انحسم الموقف لصالح العمل المشترك مع رجال الثورة والقبول بالتكليف الجديد خاصة وان هذا الموقف قد تم الاتفاق عليه في موعد سابق للثورة [3].

ويلاحظ ان الوزارة لم تضع منهاجا وزاريا او برامج محددة عن سياستها كما كان مألوفا في الوزارات السابقة في العهد الملكي. ولكن ممثلي الاحزاب في الوزارة سعوا لوضع برامجهم السياسية ومبادءهم المعلنة موضع التطبيق والمساهمة في تحقيق العديد من المنجزات والمكاسب الوطنية. فقد اكد رئيس الوزراء ان سياسة حكومته الخارجية تقوم على اساس الصداقة مع جميع الدول وان العراق لن يهاجم أي بلد ولن ينضم الى أي كتلة دولية وتحدث عن الحاجة الى التعاون مع جميع دول العالم بما في ذلك الغرب واستمرار العمل بالاتفاقيات والمعاهدات السابقة وتوسيع العلاقات التجارية واعادة العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي والاقطار الاشتراكية الاخرى . اما بشأن حلف بغداد فلم يحدد موقف حكومته منه بل قال "عليكم ان تقدروا بانفسكم ما اذا كان هذا حلف قد خدم مصالح البلد". كما انه لم يحدد موقف العراق من مسألة الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة ، ولو ان

---

[1] فاضل حسين، سقوط الحكم الملكي، ص٨٣-٨٤، موسوعة ١٤تموز (٦) ص٣٢١.

[2] ليث الزبيدي، ثورة ١٤تموز ص٢٦٢ / فاضل حسين، سقوط النظام الملكي ، ص٨٣.

[3] ابراهيم الجبوري / سنوات من تاريخ العراق / بغداد بلا ، ص٣٨٤، محمد عويد الدليمي، كامل الجادرجي ، (بغداد ١٩٩٧) ، ص٣٤٥.

تصريحات عبد السلام عارف وخطبه كانت تؤكد على الوحدة فان عبد الكريم قاسم اوضح الحاجة الى علاقة وثيقة مع الجمهورية العربية المتحدة ، وقال ان التعاون المستقبلي بين الطرفين هو قيد الدراسة[1].

وقد تم تشكيل لجنة وزارية مؤلفة من محمد صديق شنشل ومحمد حديد وابراهيم كبة وشيب الحاج حمود والزعيم الركن احمد محمد يحيى ، لوضع برامج للسياسة العربية. استطاعت اللجنة ان تحقق بعض النجاح في تحقيق المبادئ الاساسية لعلاقة العراق باشقائه العرب ، لكنها فشلت في اقرار صيغة موحدة فيما يتعلق بمسألة الاتحاد بين العراق والجمهورية العربية المتحدة وذلك بحكم التباين في الاراء السياسية حول الموضوع على الصعيدين الرسمي والشعبي . وقد وفق كل من محمد حديد ومحمد صديق شنشل في صياغة بيان تضمن التأكيد على تقييم حكومة الثورة التعاون الكلي والتضامن مع الاقطار العربية في جميع الميادين بما يتفق والاهداف القومية . وتم عرضه على عبد الكريم قاسم ولكن الاخير وبعض الاحزاب السياسية لم يلتزما بتلك السياسة[2].

اما السياسة الداخلية فان ازالة الفساد الاداري والاقطاع والامتيازات الطبقية قد عبر عنها معظم الوزراء في تصريحاتهم في الايام الاولى للثورة باعتبارها احدى الاسس التي يستند اليها النظام الجديد . وان لجانا قد بوشر بتشكيلها لتطهر اجهزة الدولة وفي كافة الوزارات وكان المفهوم ضمنا ان المشمولين بالتطهير انصار العهد السابق وكذلك العمل على وضع القوانين لمعاقبة رجال ذلك العهد ووضع اليد على اموالهم.

واعلن كل وزير عن برامج للاصلاح تعمل وزارته على تحقيقها . فوزير المالية محمد حديد اعلن عن الحاجة لتعديل نظام الضرائب والاراضي والعمل على توزيع الاراضي على المواطنين لغرض البناء والزراعة والنظر في قانون الايجار وتقليص نفقات الدولة.

واعلن وزير الاقتصاد ابراهيم كبة عن حاجة العراق الى علاقات تجارية مع جميع الدول الصديقة وعدم السماح بالسيطرة على تجارته من بلد او معسكر واحد. والعمل على تنشيط الصناعة وتخفيض الاسعار ورفع المستوى المعاشي للسكان وزيادة الناتج القومي ورفع الدخل الفردي الذي لم يكن يتجاوز ١٥دينار سنويا قبل الثورة وكذلك العمل على توفير السلع في عموم القطر وتنمية الاقتصاد العراقي.

واعلن وزير الاعمار فؤاد الركابي عن الرغبة في اعادة صياغة قانون مجلس الاعمار وتشكيل عدد من اللجان لدراسة ذلك . وانتقد سياسة الاعمار والمشروعات السابقة التي اقتصرت على مشاريع الري والطرق الرئيسة. وتحدث عن مشاريع تسعى الثورة للقيام بها لمصلحة الشعب بدلا من المشاريع (الاستعمارية) وقال ان اموال الدولة كانت تذهب الى جيوب وزراء العهد السابق.

اما وزير الشؤون الاجتماعية (ناجي طالب) فقد اكد ان وزارته ستعمل على ايقاف الهجرة من الريف الى بغداد والعمل على رفع المستوى المعاشي لسكان الريف وبناء دور جديدة للموظفين

---

[1] مؤيد الونداوي، وثائق ثورة تموز ١٩٥٨ ، ص٣٢٤ - ٣٢٧.

[2] قحطان احمد سليمان ، السياسة الخارجية العراقية من ثورة ١٤تموز ١٩٥٨ الى ٨ شباط ١٩٦٣ . رسالة ماجستير غير منشورة جامعة بغداد ١٩٧٨ ص١٥٣.

واصدار قوانين جديدة للعمل والضمان الاجتماعي. وقال ان الفلاح اذا امتلك ارضا ومسكنا وقدمت اليه المساعدات التي تمكنه من استثمار ارضه حتى يستطيع الوقوف على قدميه فانه لن يفكر في الهجرة من ارضه.

واعلن وزير الزراعة (هديب الحاج حمود) مشروعا لوضع نظام لقسمة الحاصلات الزراعية بين مالك الارض والمؤجر على اساس المناصفة لحين صدور قانون الاصلاح الزراعي[١] .

العلاقة بين مجلس السيادة ومجلس الوزراء

كان مقررا لمجلس السيادة ان يمارس صلاحيات رئيس الجمهورية . اما مجلس الوزراء فكان مقررا له ان يمارس السلطتين التشريعية والتنفيذية . ولكن مجلس السيادة تحددت صلاحياته بالمصادقة على القوانين التي يتولى اصدارها وتشريعها مجلس الوزراء ، فكان ديوان مجلس الوزراء يرسل قراراته المتخذة الى ديوان مجلس السيادة للمصادقة عليها. وكان اعضاء مجلس السيادة يحضرون اجتماعات مجلس الوزراء وكان حضورهم على الرغم من سكوتهم اثناء المناقشات وعدم مشاركتهم فيها- الا نادرا- يعد بمثابة المصادقة على تلك القرارات والتشريعات التي يقررها مجلس الوزراء . أي ان دور مجلس السيادة صار (تابعا ومتبوعا) فكان دوره مقتصرا على عدد من النشاطات البروتوكولية مثل قبول اعتماد السفراء ومنح الاوسمة والرتب. وكان نجيب الربيعي رئيس المجلس يوقع بالنيابة عن عضوي المجلس وان مراسيم جمهورية خطيرة صدرت في الايام الاولى للثورة واذيعت من دار الاذاعة قبل عرضها على مجلس السيادة اوتوقيعها من اعضائه. لان اثنين منهما وهما الربيعي والنقشبندي لم يكونا موجودين في بغداد[٢]. وهكذا فان اسهام المجلس في ممارسة سلطته كان اسهاما شكليا ورمزيا اذ لانفوذ سياسي له على الدولة . ولم يحدث ان رفض مرسوما او قرارا صادرا عن مجلس الوزراء اوعن القائد العام للقوات المسلحة، لان اعضاء المجلس يدينون بتعيينهم لكل من عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف وعبد اللطيف الدراجي.

الوزارة في ميدان العمل

لم يعقد اجتماع لمجلس الوزراء في اليوم الاول للثورة ولا لمجلس السيادة ، ذلك ان رئيس الوزراء ونائبه كانا مشغولين بتوطيد وتثبيت اقدام الثورة ومتابعة التطورات الداخلية والخارجية ، فضلا عن ان عددا من الوزراء واعضاء مجلس السيادة كانوا خارج بغداد او خارج العراق ولم يتمكنوا من الالتحاق بمناصبهم الا في الايام التالية. ومع ذلك فقد صدرت مراسيم وبيانات في ذلك اليوم باسم مجلس السيادة ومجلس الوزراء وقعها الاعضاء بعد التحاقهم. وكانت المسألة العاجلة هي ملء المناصب العليا في الجيش وفي دوائر الدولة بعسكريين وموظفين موالين للثورة او من الضباط الاحرار واخراج الموالين للعهد السابق من وظائفهم فصدر المرسوم الجمهوري بهذا الاتجاه باسم رئيس واعضاء مجلس السيادة ورئيس الوزراء كالاتي:

---

[١] جريدة الجمهورية ، ٢١تموز و ٦-٧ آب ١٩٥٨ ، مؤيد ابراهيم الونداوي ، وثائق ثورة تموز ١٩٥٨ ، ص٣٢٨.

[٢] جاسم كاظم العزاوي ثورة ١٤تموز ص٢١٠.

مرسوم جمهوري رقم (٣)

بناء على ما عرضه وكيل وزير الدفاع رسمنا بما هو آت:-

١- تعيين الزعيم الركن احمد صالح العبدي- رئيسا لاركان الجيش.
٢- تعيين الزعيم الركن صديق حسن- معاون اداري لرئيس اركان الجيش.
٣- تعيين الزعيم الركن عبد العزيز العقيلي- قائدا للفرقة الاولى.
٤- تعيين الزعيم الركن ناظم كامل الطبقجلي- قائدا للفرقة الثانية.
٥- تعيين العقيد الركن خليل سعيد- قائدا للفرقة الثالثة.
٦- تعيين الزعيم الركن محي الدين عبد الحميد- قائدا للفرقة الرابعة.
٧- تعيين عقيد الجو الركن جلال الاوقاتي- قائدا للقوة الجوية.

على وزير الدفاع تنفيذ هذا المرسوم

كتب ببغداد في اليوم السادس والعشرين من شهر ذي الحجة سنة١٣٧٧ الموافق لليوم الرابع عشر من تموز ١٩٥٨.

رئيس الوزراء　　　　مجلس السيادة [1]

وكان احمد صالح العبدي من مواليد بغداد سنة١٩١٢ وتخرج في الكلية العسكرية سنة١٩٣٤ وكلية الاركان سنة١٩٤١ . ثم نال شهادة الحقوق سنة١٩٥٠ ولم يكن له اتجاه سياسي معين بل كان مقربا لعبد الكريم قاسم وقد بقي في منصبه هذا حتى انتهاء حكم عبد الكريم قاسم[2] . اما الطبقجلي فكان من مواليد بغداد سنة١٩١٣ وتخرج في الكلية العسكرية سنة١٩٣٦ ، وانتمى الى حركة الضباط الاحرار عام ١٩٥٦ واعدم في ٢٠ ايلول ١٩٥٩ اثر اتهامه بالاشتراك في ثورة الموصل في ٨ اذار ١٩٥٩ [3] ، كما سيأتي لاحقا.

ازالة التسميات الملكية في الجيش

سعى الثوار لازالة كل المظاهر التي تشير الى الحكم الملكي السابق وخاصة في الجيش الذي اطلق على بعض الويته اسماء افراد العائلة المالكة فصدر مرسوم باسم مجلس السيادة واسم رئيس الوزراء برفع تلك التسميات واعادة تسمية الوية الجيش بحسب الارقام وكذلك الحالة بالنسبة للدوائر الرسمية وشبه الرسمية والشركات والجمعيات وغيرها.

---

[1] الوقائع العراقية ٢٣ تموز ١٩٥٨.

[2] دليل الجمهورية العراقية لسنة١٩٦٠ ص٣١٨.

[3] احمد كاظم محسن البياتي ، ناظم الطبقجلي ودوره العسكري والسياسي في العراق حتى عام ١٩٥٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية / الجامعة المستنصرية ، ١٩٩٨ .

مرسوم جمهوري رقم (٤)

بناء على ما عرضه مجلس الوزراء امر مجلس السيادة بما يلي:-

١- اعادة تسمية الوية المشاة التالية باسمائها الاصلية:

آ- لواء عبد الاله - بلواء المشاة الخامس.

ب- لواء الملكة عالية - بلواء المشاة الرابع.

ج- لواء الملك غازي - بلواء المشاة الثالث

٢- تسمية لواء الحرس الملكي - بلواء المشاة الخامس والعشرين.

٣- تحذف كلمة الملكي والملكية من كافة المقرات والتشكيلات والوحدات للجيش والدوائر الرسمية والشركات والجمعيات.

على كافة الوزارات تنفيذ هذا المرسوم

كتب ببغداد في اليوم السادس والعشرين من شهر ذي الحجة سنة ١٣٧٧ الموافق لليوم الرابع عشر من تموز سنة ١٩٥٨.

رئيس الوزراء | مجلس السيادة[١]

التعيينات في المراكز الادارية العليا

ولاجل ابعاد العسكريين ممن هم اعلى رتبة من عبد الكريم قاسم عن الجيش فقد صدر مرسوم جمهوري في اليوم نفسه بتعيين عدد من الضباط الاقدمين في وظائف مدنية عليا ادارية وفي السلك الخارجي والشرطة ودوائر النقل والمواصلات وغيرها كالاتي:-

مرسوم جمهوري رقم (٥)

بناء على ما عرضه مجلس الوزراء رسمنا بما هو آت:-

بتعيين الضباط التالية اسماؤهم بالمناصب المدرجة ازاءهم

امير اللواء الركن المتقاعد صالح زكي توفيق	بمنصب مدير السكك الحديدية العام
امير اللواء الركن مزهر اسماعيل الشاوي	بمنصب مدير الموانئ العام
امير اللواء الركن طارق سعيد فهمي	بمنصب متصرف لواء بغداد
امير اللواء الركن عبد الرزاق عبد الوهاب	بمنصب متصرف لواء البصرة
امير اللواء الركن حسين العمري	بمنصب متصرف لواء الكوت
امير اللواء الركن علاء الدين محمود	بمنصب متصرف لواء اربيل
الزعيم الركن نوري جميل	بمنصب وزير العراق المفوض في افغانستان
الزعيم الركن عبد الوهاب شاكر	بمنصب متصرف لواء الحلة
الزعيم الركن السيد ناجي شاكر	بمنصب مدير الاعاشة العام

١ الوقائع العراقية ، ٢٣ تموز ١٩٥٨.

زعيم الجو الركن جسام محمد الشاهر	بمنصب مدير الخطوط الجوية العراقية
الزعيم محمد ابراهيم	بمنصب مدير السجون العام
الزعيم الركن احمدمحمد يحيى	بمنصب وزير العراق المفوض في جدة
الزعيم فؤاد السيد عارف	بمنصب متصرف لواء كربلاء
زعيم الشرطة ناظم رشيد	آمر قوة الشرطة السيارة
العقيد المتقاعد طاهر يحيى	مدير الشرطة العام
الرئيس الاول الطيار المتقاعد محمد سبع	مدير المطار المدني

على وزراء الدفاع والخارجية والداخلية والمواصلات والاشغال تنفيذ هذا المرسوم

كتب ببغداد في اليوم السادس والعشرين من شهر ذي الحجة سنة ١٣٧٧ الموافق لليوم الرابع عشر من شهر تموز سنة ١٩٥٨

رئيس الوزراء　　　　　　　　　　　　　　　　مجلس السيادة

ثم صدر مرسوم جمهوري اخر بتعيين اللواء الركن المتقاعد اكرم احمد سلمان ، متصرفا للواء الديوانية واعادةكل من المقدم المتقاعد نعمان ماهر الكنعاني والمقدم المتقاعد رفعت الحاج سري الى الخدمة في الجيش[1]. وتعيين العقيد الركن مجيد سعيد مديرا للاستخبارات العسكرية والعقيد عبد المجيد جليل مديرا للامن العام والعميد الركن شاكر محمود شكري معاونا لرئيس اركان الجيش.

ومن اجل احكام السيطرة على الجيش والوحدات العسكرية اصدرت وزارة الدفاع التنقلات والتعيينات الاتية في وحدات الجيش في بغداد والوية القيادة العامة للقوات المسلحة، سكرتير الوزارة. سكرتير رئيس اركان الجيش

رقم المنشأ ١٤تموز

وافق وكيل وزير الدفاع على نقل الضباط التالية اسماؤهم الى المناصب المؤشرة ازاءهم على ان يتم التحاقهم فورا.

الزعيم الركن علي غالب عزيز – مدير المدفعية

الزعيم الركن رشاد عوني الطائي – مدير الميرة والتموين

الزعيم الركن محمد رشاد داود الحمامي – مدير الادارة

الزعيم الركن محمد فائق سري – مدير العينة

الزعيم الركن خير الدين الناصري – مفتش اداري

الزعيم الركن هادي علي رضا – آمر كلية الاحتياط

العقيد محمود عبد الرزاق – آمر موقع بغداد

العميد الركن عبد الوهاب عبد الملك الشواف – آمر اللواء الخامس

---

[1] الوقائع العراقية ، ٢٣ تموز ١٩٥٨.

العقيد الركن عبد الوهاب امين - مدير الحركات العسكرية
العقيد عبد الرحمن عارف - آمر اللواء المدرع السادس
العقيد عبد الكريم محمد - آمر اللواء التاسع عشر
العقيد الركن عبد الرحمن عبد الستار - آمر اللواء الثامن
العقيد خيري يحيى الحافظ - آمر مدفعية الفرقة الاولى
العقيد الركن سعيد محمد الشيخ - آمر اللواء الرابع
العميد الركن عبد الجبار عبد الله الضاحي - ضابط ركن الفرقة الثانية
العقيد نوري صالح الراوي - آمر اللواء الخامس والعشرين
العقيد طه البامرني - شعبة المبايعات
العقيد الركن عبد القادر محمد صابر - آمر اللواء الرابع عشر
العقيد الركن عبد الجبار يونس - آمر اللواء الاول[1]

تطهير الجيش من الضباط المشكوك في ولائهم للثورة

كان الضباط الاحرار قد شخصوا في اجتماعاتهم قبل الثورة اسماء عدد من الضباط الذين يشك في احتمال وقوفهم ضد الثورة او الذين ظلوا موالين لذلك الحكم حتى ساعاته الاخيرة وخاصة اولئك الذين يحملون رتبا اعلى من رتبة كل من عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف . فصدر في اليوم الاول للثورة مرسوم يقضي بابعاد هؤلاء عن الجيش:-

مرسوم جمهوري رقم (٦)

استنادا الى الفقرة (د) من المادة الثالثة من قانون التقاعد العسكري وبناء على ما عرضه وزير الدفاع رسمنا بما هو آت:

يحال الضباط التالية اسماؤهم على التقاعد:

١- الفريق الركن	محمد رفيق عارف
٢- امير اللواء الركن	عباس علي غالب
٣- امير اللواء الركن	خليل جميل
٤- امير اللواء	عبيد الله المضايفي
٥- امير اللواء الركن	غازي محمد فاضل الداغستاني
٦- امير اللواء الطبيب	محمد ناصر
٧- امير اللواء الركن	عبد الرزاق محمد حمدي النجار
٨- امير اللواء الركن	عادل احمد راغب

[1] موسوعة ١٤تموز . (٦) ، ص٣٥١.

٩- امير اللواء الركن نجم الدين خضر
١٠- امير اللواء الركن عمر علي
١١- امير اللواء الركن عبد الرزاق حمودي
١٢- امير اللواء الركن جميل عبد المجيد
١٣- امير اللواء الركن اكرم احمد سلمان
١٤- الزعيم الركن انيس جبر وزير
١٥- الزعيم الركن عطا صالح (برتبة اعلى)
١٦- الزعيم الركن عبد الرزاق محمد علي الجنابي
١٧- الزعيم الركن محمود المهدي (برتبة اعلى)
١٨- الزعيم الطبيب نهاد مراد (برتبة اعلى)
١٩- الزعيم طاهر عبد الغفور
٢٠- الزعيم حمدي عبودي
٢١- الزعيم نائل محمود البصري
٢٢- الزعيم بهاء الدين رشيد
٢٣- الزعيم افرام هندو
٢٤- الزعيم محمود بهجت
٢٥- الزعيم الركن عبد الكريم محي الدين
٢٦- الزعيم الركن صبيح عبد الرزاق الانصاري
٢٧- الزعيم الركن حسن مصطفى
٢٨- الزعيم الركن حامد محمود القطان
٢٩- الزعيم الركن محسن محمد علي
٣٠- زعيم الجو كاظم الشيخ عبادي
٣١- الزعيم الركن احمد مرعي الحاج علي
٣٢- الزعيد نوري حسين
٣٣- الزعيم الركن احمد محمود الجنابي
٣٤- الزعيم الركن محمد وفيق عارف
٣٥- الزعيم محمد علي البغدادي
٣٦- الزعيم عدنان تحسين العسكري
٣٧- الزعيم الركن محمد زكي رفيق
٣٨- الزعيم سيد امين بكر
٣٩- الزعيم الركن شكري محمود نديم
٤٠- العقيد الركن صالح مهدي السامرائي
٤١- العقيد عبد القادر محمود
٤٢- العقيد صالح عبد المجيد السامرائي

٤٣- المقدم حمدون سعيد علي

٤٤- المقدم محمد فهمي ابراهيم الشمري

على وزير الدفاع تنفيذ هذا المرسوم

كتب ببغداد في اليوم السادس والعشرون من شهر ذي الحجة سنة١٣٧٧ الموافق لليوم الرابع عشر من شهر تموز سنة١٩٥٨

وزير الدفاع مجلس السيادة

وصدرت مراسيم اخرى باحالة عدد اخر من كبار الضباط صبيحة يوم الثورة والايام ١٦، ١٧ تموز برقم ٩، ١٤، ١٧ وصدرت مراسيم اخرى باحالة عدد من الموظفين المدنيين وفصل عدد من ضباط الشرطة برقم ١١، ١٢، ١٩[١]

محاولات عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف لابعاد الضباط الاحرار خارج بغداد

في اليوم الاول للثورة عين العقيد الركن عبد الوهاب الشواف حاكما عسكريا عاما ، وطلب اليه تنسيب رئيس للمحكمة العرفية العسكرية فنسب العقيد شمس الدين عبد الله . ولكن في صباح اليوم التالي (١٥تموز) الغي تعيين العقيد الشواف وصدرت الاوامر بتعيينه امرا لحامية الموصل ، وحل مكانه الزعيم الركن احمد صالح العبدي . وكان عبد السلام عارف على خلاف شديد مع الشواف فاراد ابعاده عن بغداد وقد ترك ذلك اثرا في نفس الشواف الذي عد ذلك ابعادا له، ولذلك فقد اصر على عدم الالتحاق بالموصل وعلى ضرورة تشكيل مجلس لقيادة الثورة . واخذ يجمع بعض الضباط الاحرار للقيام بحركة انقلابية والاستيلاء على السلطة وتشكيل مجلس لقيادة الثورة . ولكن جهوده باءت بالفشل بسبب الانزال الامريكي في لبنان وظهور اخطار تهدد الثورة . وقد اقنعه الضباط الموالون لقاسم بالالتحاق بالموصل[٢]. ورفض العقيد رفعت الحاج سري الالتحاق بوزارة الدفاع ولكن عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف تمكنا من اقناعه فوافق على مضض على قبول منصب مدير الاستخبارات العسكرية ويروي محسن حسين الحبيب قائلا "كنا نشاهد وجوها غريبة تحتل المناصب الرئيسة في وزارة الدفاع وهي ليست من الثورة ولا قريبة منها . ان الاستخبارات العسكرية وهي من اهم شعب دائرة الاركان العامة كان يرأسها ضابط بعيد عن الثورة . بينما كان ثائر من اقدم ثوار ١٤تموز وهو المقدم رفعت الحاج سري يشغل منصب المعاون ويجلس في غرفته منزويا متألما لايدري ماذا يعمل... وبدا واضحا ان كلا من عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف متفقان على عدم تشكيل مجلس قيادة الثورة ، بل وعلى ابعاد اخوانهم اعضاء اللجنة العليا والذين من المتفق عليه ان يشكلوا جميعا مجلس قيادة الثورة الى اماكن مختلفة ومناصب ثانوية.. فهذا ناجي طالب عهد اليه

---

[١] الوقائع العراقية ، ٢٣ تموز ١٩٥٨.

[٢] ليث الزبيدي ، ثورة ١٤تموز ، ص٣٧٢.

منصب وزير ولكن في وزارة ثانوية هي وزارة الشؤون الاجتماعية . وهذا رجب عبد المجيد وهومن اوائل الثوار عين بمنصب مدني هومدير عام في وزارة الاعمار وهو منصب لاحول له ولاقوة . وهذا صبيح علي غالب يرسل خارج العراق في منصب ملحق عسكري في انقرة. وعبد الكريم فرحان بقي في منصبه كآمر فوج في منطقة (اج ثري) على الحدود العراقية الاردنية . وعبد الوهاب الشواف ارسل خارج بغداد بمنصب آمر لواء مشاة الموصل . واما انا فقد ارسلت الى بعقوبة ، وعبد الوهاب الامين عين بمنصب ملحق عسكري في القاهرة وهكذا لم يبق من اعضاء اللجنة العليا في وزارة الدفاع غير عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف ومعهما وصفي طاهر"(١).

دعوة الموظفين الى الالتحاق بوظائفهم

كان يوم ١٤تموز حافلا بمسيرات التأييد ولم يلتحق الموظفون في دوائرهم انتظارا لحين استقرار الموقف . ولذلك ناشد رئيس الوزراء جميع الموظفين المباشرة في وظائفهم كالمعتاد اعتبارا من صباح يوم ١٥تموز وهذا نص البيان

بيان الى جميع موظفي الحكومة

"ان عهدا طويلا ذاق خلاله شعبنا مرارة الذل وسطوة الارهاب قد اوشك على بلوغ نهايته بعد ان كانت ثورة جيشكم الباسل والمخلصين من ابناء الوطن من اجل تحرير العراق من كابوس هذا العهد المرير.ومع انتهاء سيطرة الفساد بدأ العهد الجديد الذي نعمل من اجله ومعه ايضا تتعاظم مسؤوليات كل مواطن وخاصة موظفي الحكومة ولذلك فنحن ننتظر من موظفي الحكومة الذين سيعودون غدا الى دوامهم الاعتيادي ان يؤدوا واجباتهم بصورة فعالة وان يزيدوا من حرصهم على اداء واجبهم الوطني وبذلك سيساهمون في الدفاع عن مستقبل الشعب والوطن"

رئيس الوزراء(٢)

ثم اصدر مجلس الوزراء بيانا اخر يحث فيه الموظفين على المباشرة بالدوام الاعتيادي هذا نصه:-

بيان صادر من مجلس رئاسة الوزراء

"نرجو من كافة موظفي الحكومة المخلصين المباشرة بدوامهم الاعتيادي اعتبارا من هذا اليوم (١٥تموز)(٣).

منع التظاهرات والتجمعات

حين وجه عبد السلام عارف نداءاته الى الجماهير للخروج ومشاركة الجيش هجومه على قصر الرحاب وقصر نوري السعيد ، خرجت الجماهير الى الشوارع وتجمعت في الساحات العامة وحول المراكز والدوائر الحكومية الرئيسة واقامت تظاهرات التأييد تعبيرا عن فرحتها بزوال كابوس

---

١ محسن حسين الحبيب ، حقائق عن ثورة ١٤تموز ، ص١٠٤-١٠٥.

٢ الوقائع العراقية، ٢٣ تموز ١٩٥٨.

٣ الوقائع العراقية ، ٢٣ تموز ١٩٥٨.

الاستبداد وطفحت مشاعرهم بالغضب على اركان النظام السابق ورموزه فاحرقوا السفارة البريطانية ونهبوا موجودات قصر الرحاب وبعثروا ما في بيت نوري السعيد من اوراق ووثائق واتلفوها واختطفوا جثة عبد الاله من سيارة الجيش وسحلوها في الشوارع. ولم يتمكن افراد الجيش من حماية الاجانب الذين كانت تقلهم سياراتهم من فندق بغداد الى وزارة الدفاع . فقتل من قتل من امريكيين واردنيين والمان وبريطانيين وراحت الجماهير الغاضبة تبحث عن رجال العهد السابق فكانوا يقبضون على الشخص اشتباها بانه نوري السعيد او ابنه صباح او انه فاضل الجمالي او غيرهم وكاد كثيرون ان يلقوا حتفهم لولا تدخل الجيش. وخشي الثوار من هذه الممارسات السلبية التي تلحق بالثورة الوطنية صفات بعيدة عن اهدافها او ان يندس في صفوف المتظاهرين من يقوم باعمال قد يستغلها الاجانب للتدخل. ومع ان الحكومة قدمت الحماية للسفارات الاجنبية واحتجزت رجال العهد السابق في وزارة الدفاع ووضعتهم تحت الحراسة. فقد اصدرت امرا يناشد فيه المواطنين للمحافظة على الامن . واذيع بيان منع التجول على ان يبدأ من الساعة الواحدة بعد الظهر حتى الساعة الرابعة صباحا واهاب بالمواطنين العودة الى اعمالهم المعتادة والاخلاد الى السكينة.

بيان رقم (٣)

قرر مجلس السيادة ما يلي:

١- اعلان الاحكام العرفية في جميع انحاء العراق اعتبارا من (الساعة الواحدة بعد الظهر) يوم ١٤تموز ١٩٥٨.

٢- تعيين الزعيم الركن احمد صالح العبدي رئيس اركان الجيش حاكما عسكريا عاما في جميع انحاء العراق.

٣- على الجهات المختصة تنفيذ ذلك.

الزعيم الركن عبد الكريم قاسم
القائد العام للقوات المسلحة

ثم اتبع القائد العام هذا البيان ببيان اخر منع فيه التظاهرات والتجمهرات والاجتماعات واذيع من دار الاذاعة وهذا نصه:

"بناء على مقتضيات المصلحة العامة تمنع التظاهرات والتجمهرات والاجتماعات باي شكل من الاشكال ونحث المواطنين الاحرار على الانصراف الى اعمالهم وفسح المجال للمسؤولين ان يتفرغوا للعمل المثمر من اجل مصلحة الشعب"

القائد العام للقوات المسلحة[1]

---

[1] جريدة الزمان ، ١٦ تموز ١٩٥٨.

اعلان الاحكام العرفية ومنع التجوال

ما كان بامكان هذه البيانات منع الاهالي من مواصلة التظاهرات والتجمعات ، لذلك قررت قيادة الثورة اعلان الاحكام العرفية فصدر بيان برقم (٣) بتوقيع رئيس الوزراء واذيع من دار الاذاعة جاء فيه:-

بيان رقم (٤)

من قائد القوات المسلحة الى الشعب العراقي الكريم

" ان الشعور الوطني الرائع الذي استقبل به المواطنون انتفاضة جيشهم الباسل وثورته على الظلم والطغيان الذي كابدا منه طويلا سيكون اقوى دافع يدفعنا للعمل من اجل ما يهدف له شعبنا . واليوم وبعد ان ركزت الثورة اقدامها واصبحت وجها لوجه امام مستقبل يقتضي العمل والتكاتف لذلك فنحن نهيب بجميع الواطنين ان يعودوا الى اعمالهم المعتادة وان يلتزموا جانب الهدوء ، وان يفسحوا المجال للسير قدما في الطريق الذي قررت الثورة انتهاجه . اننا ننظر الى مواطنينا الذين ادوا دورهم للتعبير عن فرحتهم واغتباطهم لاستقبال هذا الحدث التاريخي الخالد ان يؤدوا الدور الجديد الذي يتطلبه الجانب الوطني في رحلتنا القادمة وهو العودة للعمل الطبيعي والتزام جانب الهدوء واليقظة " .

الزعيم الركن عبد الكريم قاسم
القائد العام للقوات المسلحة

وهكذا اصبح العبدي حاكما عسكريا عاما، ولم يمض على تعيينه رئيسا لاركان الجيش سوى ساعات وصار المرجع الاعلى لجميع الادارات العرفية ، ومسؤولا مباشرا امام عبد الكريم قاسم بصفته وزيرا للدفاع ، فصدر المرسوم الجمهوري رقم (٨) متضمنا ما جاء في بيان القائد العام للقوات المسلحة

٢- منع حمل السلاح الناري بكافة انواعه وكذلك منع حمل الالات الجارحة والراضة على اختلاف انواعها.

ان المخالف لهذا الامر سيعرض نفسه لاشد العقاب

الزعيم الركن احمد صالح العبدي
الحاكم العسكري العام

ثم اصدر البيان رقم (٢) ليحدد الافعال الجرمية التي هي من اختصاص المجلس العرفي كالاتي:

بيان رقم (٢) لسنة١٩٥٨ صادر من الحاكم العسكري العام

بناء على السلطة المخولة لي من قبل قائد القوات المسلحة قررت ما يلي:

اولا: تنظر المحاكم العدلية والادارية في العراق كل حسب اختصاصها في الافعال الجرمية الحادثة ضمن منطقتها وفقا للقوانين المرعية عدا الافعال الجرمية المدونة ادناه والتي يكون النظر فيها من اختصاص المجلس العرفي العسكري.

١- الجرائم الواردة في مرسوم الادارة العرفية رقم ١٨ لسنة ١٩٣٥ وتعديلاته.

٢- الجرائم المبينة في كل من الابواب السابع والحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر من قانون العقوبات البغدادي.

٣- الجرائم المبينة في قانون ذيل قانون العقوبات البغدادي رقم ٥١ لسنة ١٩٣٨.

٤- الجرائم المبينة في المواد ١٠٧ و١١٠ و١٢١ و١٢٣ و١٢٤ و١٢٥ و٢١٤ و٢٦٠ من قانون العقوبات البغدادي.

٥- الجرائم المبينة في الباب الثامن عشر من قانون العقوبات البغدادي.

٦- جرائم سرقة الاموال والممتلكات الحكومية وشبه الحكومية والممتلكات والقنصليات الاجنبية والشركات الاجنبية بما فيها شركات النفط والمصارف.

٧- الجرائم المبينة في المواد ٣٠٦ و٣١٩ والتي لها علاقة بامن الدولة

٨- الجرائم المبينة في قانون صيانة الامن في الاضراب

٩- الجرائم المبينة في قانون المطبوعات والمادة ٧٨ من قانون العقوبات البغدادي

١٠- جرائم حمل السلاح خلافا للبيان الصادر من قبلنا

١١- الضمان لحفظ السلام وحسن السلوك المنصوص عليه في المواد ٧٧ و٧٨ و٩٠ من قانون اصول المحاكمات الجزائية البغدادي

١٢- يكون النظر في الجرائم المرتكبة قبل اعلان الاحكام العرفية من قبل المحاكم المدنية باستثناء الجرائم ذات العلاقة بالمبادئ الهدامة وان ارتكبت قبل اعلان الاحكام العرفية

١٣- الجرائم الاخرى التي تقرر احالتها الى المجلس العرفي العسكري.

ثانيا: يجري التحقيق في الجرائم المنوه عنها اعلاه وتحت اشراف حكام التحقيق وفقا لنصوص قانون اصول المحاكمات الجزائية البغدادي عدا الجرائم المهمة والخطرة فيها حيث يجري التحقيق فيها من قبل حكام التحقيق بانفسهم وعليهم اخبارنا عن تلك الجرائم فور حدوثها.
ثالثا: على حكام التحقيق بعد انجاز التحقيقات في القضايا الواقعة ضمن اختصاص المجلس العرفي العسكري تقديمها الينا مشفوعة بتوصياتهم حولها.
رابعا: صدور مذكرات توقيف المتهمين بارتكاب الجرائم المذكور ببياننا هذا وكذلك تمديد التوقيف من قبل اقدم حاكم موجود في كل لواء
خامسا: نخول حكام التحقيق وحكام الجزاء في الاماكن التي ليس فيها حكام تحقيق اصدار:
آ- اوامر القاء القبض على الاشخاص الذين لهم علاقة في الجرائم المنوه عنها اعلاه
ب- اوامر التحري التي يجب ان تجري وفق الاصول وبحضور ضابط

الزعيم الركن احمد صالح العبدي
الحاكم العسكري العام

والجدير بالاشارة ان هذا البيان عدل بالبيان رقم (١٧) حيث شملت الجرائم ذات العلاقة بالمبادئ الهدامة باختصاص المحاكم المدنية وان تصدر مذكرات التوقيف وتمديده من حاكم التحقيق المختص وليس من اقدم حاكم في كل لواء.

بيان رقم ١٧ صادر من الحاكم العسكري العام

الحاقا ببياننا الرقم (٢) واستنادا الى السلطة المخولة لنا قررنا ما يلي:
١- تعدل المادة الثانية عشرة من الفقرة الاولى في بياننا المذكور اعلاه على الوجه التالي:
يكون النظر في كافة الجرائم المرتكبة قبل اعلان الاحكام العرفية من اختصاص المحاكم المدنية
٢- تعدل الفقرة الرابعة من بياننا المذكور اعلاه على الوجه التالي:
تصدر مذكرات توقيف المتهمين بارتكاب الجرائم المذكورة في بياننا هذا وكذلك تمديد التوقيف من قبل حاكم التحقيق المختص

الزعيم الركن احمد صالح العبدي[1]

وكان مجلس السيادة قد اصدر مرسوما بتشكيل المجلس العرفي كالاتي :-

مرسوم جمهوري رقم (١٣)

بناء على ما عرضه وزير الدفاع رسمنا بما هو آت :-
١- تعيين العقيد شمس الدين عبد الله العبدلي رئيسا للمجلس العرفي العسكري
٢- العقيد احمد حسن البكر عضوا اصليا للمجلس العرفي العسكري
٣- المقدم عبد الرزاق عبد الرحمن الجدة عضوا اصليا للمجلس العرفي العسكري

[1] الوقائع العراقية ٢٣ تموز ١٩٥٨

٤- المقدم نافع احمد عضوا اصليا للمجلس العرفي العسكري

على وزير الدفاع تنفيذ هذا المرسوم

كتب ببغداد في اليوم الثامن والعشرين من شهر ذي الحجة سنة١٣٧٧ الموافق لليوم السادس عشر من شهر تموز ١٩٥٨

رئيس الوزراء ووزير الدفاع مجلس السيادة[١]

ثم اصدر الحاكم العسكري العام بيانا منع فيه التجمعات من خمسة اشخاص فاكثر ، وهدد باحالة المخالفين للمجلس العرفي العسكري

بيان صادر من الحاكم العسكري العام

"الحاقا ببياننا المرقم (١) يعتبر تجمع خمسة اشخاص فاكثر لاي غرض كان مخالفا للمادة الاولى من بياننا المشار اليه اعلاه وسيحال من يرتكب جريمة التجمع الى المجلس العرفي العسكري لينال عقابه"

الزعيم الركن احمد صالح العبدي

ومع بدء الدوام الرسمي للموظفين رفع نظام منع التجول نهارا ثم حدد اعتبارا من الساعة السابعة مساء حتى الخامسة صباحا . وبعد ان استقرت الامور تم تقليصه اعتبارا من الثامنة مساء وحتى الخامسة صباحا ، وذلك من بداية شهر محرم سنة ١٣٧٧ / ١٨تموز ١٩٥٨[٢]

اول اجتماع لمجلس الوزراء

عقد مجلس الوزراء جلسته الاولى مساء يوم ١٥تموز في مقر عبد الكريم قاسم في وزارة الدفاع، وتواصل الاجتماع حتى ساعة متأخرة من الليل واستعرض خلال حوالي خمس ساعات التدابير التي يجب اتخاذها لصيانة البلاد من الاضطرابات الداخلية والتهديدات الخارجية ، خاصة ان الاذاعات العالمية اخذت تذيع اخبارا عن انزال امريكي في لبنان وتدفق القوات البريطانية نحو الاردن. وتوقع المجلس حدوث احداث خطيرة. ولاحظ الوزراء ايضا وجود خلاف في الرأي بين كل من عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف حول اتخاذ القرارات. وكانت اول قضية ظهر فيها الخلاف حول اتخاذ القرارات هي مهمة اختيار ممثل دائم للعراق في هيئة الامم المتحدة. وكان مجلس الامن انذاك منعقدا والعراق عضو فيه. وكان ممثله الدكتور عبد المجيد عباس من الموالين للحكم السابق وصرح بانه لايعترف بما حدث في العراق وانه يمثل الاتحاد الهاشمي برئاسة الملك حسين ملك الاردن. وقد رشح عبد الكريم قاسم الزعيم الركن اسماعيل العارف ، الملحق العسكري في واشنطن لهذا المنصب بينما اراد عبد السلام عارف تعيين الرائد الركن صالح مهدي عماش . واصر كل منهما على موقفه وتعالى الصياح بين الاثنين ترك على اثره عبد السلام الاجتماع. اذ ان عبد السلام كان

---

[١] نفسه.

[٢] الوقائع العراقية ، ٢٣ تموز ١٩٥٨

يتهم اسماعيل العارف بانه هو الذي وشى بالضباط الاحرار لدى رئيس اركان الجيش سنة١٩٥٦[١] . بينما كان عبد الكريم يصر على تعيين صديقه الحميم اسماعيل العارف ، بحجة انه اعلى رتبة من صالح مهدي عماش.ونظرا لعدم قناعة اعضاء المجلس بقدرة المرشحين فقد قرر المجتمعون اختيار هاشم جواد ممثلا للعراق في هيئة الامم المتحدة فهو حاصل على بكالوريوس علوم من الجامعة الامريكية في بيروت سنة١٩٣٢ ، وعمل في وزارة الخارجية سنة١٩٣٤ ، وضمن الوفد العراقي في عصبة الامم في جنيف ثم في مجلس الوزراء. وتقرر في الاجتماع ايضا سحب عبد المجيد عباس ، وان يقوم عبد الجبار الجومرد بصفته وزيرا للخارجية بالطلب الى هيئة الامم المتحدة تأجيل الجلسة الخاصة التي كان من المقرر عقدها بناء على طلب حكومة الولايات المتحدة الامريكية للنظر في امر العراق.

وتقرر في هذا الاجتماع ايضا دعوة بعض شيوخ العشائر العربية والكردية الى بغداد للاسهام في حفظ الامن الداخلي وتم تنفيذ ذلك في الحال واتخذ المجلس تدابير اخرى لاجل السيطرة على الوضع خاصة ان اخبارا اذيعت عن زحف وحدات الجيش العراقي في الاردن نحو العراق وقد انتهى الاجتماع في حوالي الساعة الثانية من بعد منتصف الليل[٢]، واذيع في صباح ذلك اليوم بيان حول قرار مجلس الوزراء بتعيين هاشم جواد ممثلا للعراق في هيئة الامم المتحدة ومجلس الامن.

الانسحاب من الاتحاد العربي الهاشمي

كان المقصود من اقامة الاتحاد بين العراق والاردن في منتصف شباط ١٩٥٨ ، حماية الحكم الملكي الهاشمي في كلا البلدين وايجاد جبهة قوية مدعومة من الغرب للوقوف بوجه التيار القومي الوحدوي الذي تقوده الجمهورية العربية المتحدة التي قامت بوحدة سوريا مع مصر في ٢١ شباط من ذلك العام . فقد جاء في مذكرة اعدتها وزارة الخارجية البريطانية يوم ٢ كانون الثاني ١٩٥٨ بشأن القومية العربية والمركز الثقافي والفكري في الشرق الاوسط.

"ان البديل المؤثر الوحيد للناصرية في الوقت الحاضر هو الاتحاد العربي الذي يضم العراق والاردن.ومن الضروري ان تعمل كل شيء ممكن لضمان نجاح عقد الاتحاد وان تتأكد بان الاردن ينتفع منه بشكل منظور في المستقبل القريب . وهذه هي الطريقة الوحيدة لدحر تأثير جمهورية عبد الناصر العربية في باقي اقطار العالم العربي"[٣] . وقد اتاح قيام الاتحاد فرصة التدخل للحكومة العراقية في شؤون لبنان ودعم رئيسه كميل شمعون بالمال والسلاح لقمع الثورة القائمة في البلاد ضد حكمه. فضلا عن التدخل في شؤون الاقليم الشمالي للجمهورية العربية المتحدة (سوريا) وقد كشفت محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة التي تشكلت ببغداد لمحاكمة اقطاب الحكم الملكي السابق ، كميات الاسلحة والاموال التي تم ارسالها الى لبنان لضرب الثورة فيه . وكان من نتائج هذا الاتحاد انقسام العرب الى فريقين فريق مؤيد للاتحاد الهاشمي واخر مؤيد للجمهورية العربية

---

١ عقد عدد من الضباط الاحرار اجتماعا في مدينة الكاظمية وكان اسماعيل العارف من بين الحاضرين وقد تسربت اخبار الاجتماع الى رئيس اركان الجيش رفيق عارف.

٢ مذكرات الجومرد في موسوعة ١٤تموز (٧) ، ص٩٨ .

٣ خليل ابراهيم حسين الزوبعي، العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٨ ، جـ١ ، ص٢.

المتحدة. ولكن نتائج هذا الاتحاد جاءت خلاف ما اراده الحكم الملكي اذ اسهم في التعجيل بالاطاحة به. ففي اليوم الثاني للثورة (١٥تموز) اعلن رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم في بيان له انسحاب العراق من الاتحاد.

بيان

"ان الاتحاد بين العراق والاردن على الصورة التي تم بها في العهد السابق لم يكن اتحادا حقيقيا يستهدف مصلحة الشعب في القطرين وانما كان لتدعيم النظام الملكي الفاسد ولتمزيق وحدة الصف العربي المتحرر ولتحقيق مصالح زمرة من الحاكمين الذين لم يأتوا الى الحكم عن طريق الشعب ولم يعملوا على تحقيق امانيه.

لذلك فان حكومة الجمهورية العراقية تعلن انسحابها فورا من هذا الاتحاد وتعتبر جميع الاجراءات والتشريعات التي تمت بموجبه باطلة وملغية . كما تعتبر نفسها في حل من جميع الالتزامات المالية والعسكرية وغيرها مما فرض على العراق نتيجة لقيام هذا الاتحاد"

رئيس الوزراء

ثم اصدر رئيس الوزراء بيانا اخر جاء فيه

"بناء على قرار مجلس الوزراء بانسحاب الجمهورية العراقية من الاتحاد العربي تقرر ان نكتفي برفع العلم العراقي على جميع دوائر الحكومة الرسمية وشبه الرسمية"

رئيس الوزراء[١]

وقد قامت وزارة الخارجية العراقية بابلاغ الهيئات الدبلوماسية ببغداد والممثليات العراقية في الخارج كافة بصدور قرار الانسحاب من الاتحاد ، وفي الوقت الذي سارعت فيه الحكومة الاردنية لطلب المساعدات العسكرية من بريطانيا فان حكومة الجمهورية العربية المتحدة اعلنت سرورها وترجيها بهذه الخطوة.

نهاية نوري السعيد

كان نوري السعيد (رئيس وزراء الاتحاد الهاشمي) قد اشغل نفسه في السنوات الاخيرة من العهد الملكي بالسياسة الخارجية وخاصة قضايا ميثاق بغداد والاتحاد الهاشمي للتصدي لسياسة الرئيس جمال عبد الناصر القومية الوحدوية.ولم يكن يعير اهتماما لقضايا الامن والاستقرار الداخلي في العراق بل كثيرا ما كان يعبر عن استخفافه بالمعارضة التي تبديها القوى السياسية لسياسته الاستبدادية. وكان يعتقد ان هذه المعارضة "لاتتعدى كونها معارضة من بضع مئات من الطلبة والمحامين وهو شيء يمكن ان تعالجه الشرطة في الوقت المناسب"ولذلك فانه كان يبدو مطمئنا وراضيا عن حالة الامن في داخل العراق واستقراره لحد انه ذهب الى التصريح "لم يخلق بعد الرجل

---

[١] الوقائع العراقية ، ٢٣ تموز ١٩٥٨ ، جريدة الزمان ١٦ تموز ١٩٥٨ .

الذي سيجرؤ على اغتيالي وان دار السيد مأمونة"[1]. ولكن هذا الاطمئنان سرعان ما تبدد صبيحة يوم الرابع عشر من تموز.

ففي صباح ذلك اليوم عهد عبد السلام عارف الى الرائد بهجت سعيد بالتوجه بسريته الى منزل نوري السعيد الواقع على نهر دجلة في كرادة مريم واعتقاله. كما طلب من وصفي طاهر ان يصحبه ليدله على المنزل ، وكان وصفي قد عمل مرافقا لنوري عدة سنوات.

وكان نوري السعيد يستعد للسفر مع الملك وولي العهد ، الى تركيا لحضور الاجتماع التمهيدي لقادة الدول الاسلامية الاعضاء في ميثاق بغداد ، قبل التوجه الى لندن حيث كان مؤملا عقد الدورة الاعتيادية بها . وحين وصل كل من بهجت سعيد ووصفي طاهر مع جنودهما بعد الساعة الخامسة صباحا احاطوا بالمنزل ولكن نوري السعيد كان قد سمع بالثورة[2] فغادر منزله مسرعا بملابس النوم (البيجامة) حاملا مسدسه معه من الباب الخلفي المؤدي الى نهر دجلة واستقل زورقا بعد ان هدد صاحبيه الاخوين حسون العيس وعبود العيسي وطلب منهما ان ينقلاه الى جانب الرصافة . ولكنه وجد الناس يتجمهرون في شارع ابي نؤاس قبالة منزله وقد الهبهم الحماس بقيام الثورة فطلب من صاحبي الزورق ارجاعه الى جانب الكرخ حيث صعد الى منزل صالح مهدي البصام القريب من منزله ومن هناك نقله المحامي مرتضى البصام (اخو صالح) الذي وضعه في صندوق سيارته الخلفي الى منزل الحاج محمود الاسترابادي في الكاظمية. وكان الاسترابادي احد اصدقائه القدامى حيث مكث عنده ليلة ١٤/١٥تموز بقلق شديد. كان يترقب تدخل الاردن اوحكومات ميثاق بغداد لاحباط الثورة باعتبار ان الملك حسين ملك الاردن الذي كان نائبا لرئيس دولة الاتحاد العربي صار بعد فصل الملك فيصل رئيسا لدولة الاتحاد العربي الهاشمي.

وانتشر خبر هروب نوري السعيد واختفائه مما اثار قلق الثوار وخشيتهم من احتمال تدخل خارجي. واصيبت معنويات المؤيدين للثورة بنكسة كبيرة وصاروا يستذكرون احداث عام١٩٤١ فاسرعت حكومة الثورة الى تخصيص جائزة قدرها عشرة الاف دينار لمن يعثر عليه حيا اوميتا . وقد اذيع البيان من الاذاعة عدة مرات وارسلت الحكومة قوات لتطويق السفارة الامريكية لمنع لجوئه اليها.

---

[1] مجيد خدوري، العراق الجمهوري ص٨١

[2] يختلف الرواة حول طريقة علم نوري السعيد بالثورة فمنهم من يرى انه تنبه على صوت طلقات نارية اطلقها وصفي طاهر قرب منزله.ومنهم من يرى ان احد الخدم او خبازة اسمها عمشة كانت تسكن قرب منزله اعلمته بالثورة (ناجي شوكت وذكريات جـ٢ (بغداد بلا) ص٦١٧) وبينما يرى جاسم كاظم العزاوي ان صباح بن نوري السعيد اطلع والده على خبر الثورة بواسطة الهاتف (ثورة ١٤تموز ١٩٥٨ ص١٢٦) في حين يذكر خليل ابراهيم حسين ان بهجت العطية مدير الامن العام ابلغ نوري السعيد هاتفيا محذرا اياه من شيء غير اعتيادي يحدث في بغداد في الساعة الخامسة والنصف ثم جاءت الخبازة عمشة الى منزله تحمل ارغفة الخبز واخبرته ان الجيش يتقدم نحو منزله فهرب (موسوعة ١٤تموز (٧) ، ص١٦٧).

بيان رقم (٨)

"تعلن قيادة القوات العسكرية انها خصصت جائزة مقدارها عشرة الاف دينار لمن يلقي القبض على الخائن المأجور نوري السعيد الذي هرب واختفى من غضب الشعب"

الزعيم الركن عبد الكريم قاسم

قائد القوات المسلحة[١]

وكانت اذاعة بغداد قد اذاعت خبر مقتل صباح بن نوري السعيد ، صباح يوم الثورة[٢] . ولما سمع نوري السعيد بمصرع ولده اشتد به الخوف. وفي اليوم التالي (١٥تموز) ترك منزل الاسترابادي متنكرا بعباءة نسائية ومعه كل من بيبية سيد علي القطب زوجة الاسترابادي وخادمتها الايرانية زهرة حيدر ، في الساعة الواحدة بعد الظهر وركبوا سيارة الاسترابادي التي قادها ابنه مصطفى حيث اوصلهم الى منزل هاشم جعفر زوج ابنة الاسترابادي واخو ضياء جعفر الوزير السابق، املا في الوصول الى منزل محمد العريبي (احد كبار شيوخ البومحمد في العمارة وعضو مجلس النواب) ، والواقع في منطقة البتاوين. ولما علم عمر بن هاشم جعفر بوجود نوري السعيد في دار والده اسرع الى وزارة الدفاع واخبر عبد الكريم قاسم بالامر[٣].

ارسل عبد الكريم قاسم المقدم وصفي طاهر مع مفرزة الى منزل هاشم جعفر لاعتقال نوري السعيد الذي شعر بغياب عمر هاشم وشك في الامر ، فغادر المنزل متنكرا في زي امرأة ترتدي العباءة والبرقع مع زوجة الاسترابادي والخادمة مشيا على الاقدام وتوجهوا نحو منزل محمد العريبي. واخذ نوري يسأل بعض الصبيان في الشارع عن المنزل. وقد لاحظ بعضهم البجامة الرجالية تتدلى تحت العباءة ، مما اثار الشكوك وصاح احد الاشخاص لعل هذا نوري السعيد . وعلا الصياح (نوري السعيد امسكوه) فارتبك نوري وركض منتقلا الى شارع اخر ولكن الناس تجمعوا حوله فاخرج مسدسه واخذ يطلق النار لابعادهم عنه . وفي هذه الاثناء وصل بعض الجنود فتبادلوا اطلاق النار معه فاصيب وسقط على الارض. وقتلت زوجة الاسترابادي بينما تمكنت خادمتها من الهرب. وتعرف على نوري السعيد العريف خضر صالح

---

[١] الوقائع العراقية ، ٢٣ تموز ١٩٥٨

[٢] تشير المصادر الى ان هذا الخبر لم يكن صحيحا وان صباح كان مختفيا في احد بيوت موظفي ادارة السكك الحديد التي كان مديرها العام. وبعد ان اذيع خبر مقتل والده في اليوم التالي خرج الى الشارع وهو في حالة سكر شديد صائحا بأعلى صوته "انا صباح نوري السعيد هيا اقتلوني، تعالوا اقتلوني اسرعوا لقتلي" فقتل في الحال وقيل ان الذي قتله هو المقدم فاضل محمد علي. جاسم كاظم العزاوي ثورة ١٤تموز ص١٢٨. نجم الدين السهروردي، التاريخ لم يبدأ غدا (بغداد ١٩٨٨) ، ص٣٤٦

[٣] طلب عمر ارساله في بعثة علمية دراسية بدل الجائزة النقدية وقد ارسل فعلا لدراسة المحاسبية القانونية في جامعة ليفربول في بريطانيا واتم دراسته ثم عاد الى العراق وعمل مدرسا في كلية الادارة والاقتصاد في جامعة بغداد سنتين. فاضل حسين ، سقوط الحكم الملكي ص٨٨.

السامرائي ، المنسوب الى قاعدة الرشيد الجوية فهجم عليه وانتزع المسدس من يده واطلق الرصاص على رأسه فقتله حوالي الساعة الرابعة والربع عصرا[1] . وبعد مقتله حضرت المفرزة التي ارسلها عبد الكريم قاسم التي وجدت ان نوري السعيد قد قتل ولكن احد ضباط المفرزة (يرى بعض الباحثين انه وصفي طاهر)[2] اطلق زخة من رشاشته على جثته. ثم نقلت الجثة الى وزارة الدفاع حيث اطلع عليها عبد الكريم قاسم وقواد الفرق وبعض كبار الضباط . وبعد ان تأكد الثوار من مقتل نوري السعيد اذيع البيان الاتي.

"ايها الشعب العراقي الكريم"

تحقق للقيادة ان المجرم والخائن الاول نوري السعيد قد كمن في احدى الدور القريبة من الباب الشرقي فطوق الدار واستحصل الامر بالتفتيش فدخلت قواتنا لاداء مهمتها حسب الاصول. فقفزت امرأة مرتدية عباءة سوداء هاربة وتطلق النار الطائشة. فشعر الشعب بهذه المجرمة الهاربة وتمكن من القضاء عليها واذا بتلك المرأة هي المجرم الاول والخائن المعروف عدو الشعب رقم (١) نوري السعيد.

فأليكم ازفها بشرى للحقيقة والبيان وقد تم نقل الجثة الى الطب العدلي وبهذه المناسبة نأمل من الجميع الانصراف لاعمالهم وتطبيق نظام منع التجول مع المحافظة على الضبط والنظام"

الزعيم الركن عبد الكريم قاسم
قائد القوات المسلحة[3]
١٩٥٨/٧/١٥

والى القارئ ما افاد به العريف خضير صالح السامرائي ، حول مقتل نوري السعيد حيث قال:-

"كانت قاعدة الرشيد الجوية المنسوب اليها في حالة انذار، ذهبت الى منزلي لاتفقد عائلتي واطمئن عليها وعندما وصلت كانت الساعة تشير الى الواحدة بعد الظهر وشاهدت ولدي ليث البالغ من العمر ست سنوات يقف في الباب . وفي هذه الاثناء شاهدت في الشارع سيدتين تلبسان عباءتين وقد وضعتا البوشية (البرقع) على وجهيهما. وخلفهن سيارة سوداء فيها سيدة اخرى. كانت السيارة تسير ببطء شديد

---

[1] هناك روايات تفيد ان نوري السعيد اطلق رصاصة على رأسه منتحرا

[2] يرئ عبد الجبار العمر وصفي طاهر من هذا العمل وينقل عن المقدم قاسم حمودي عبد الله انه هو الذي فتح النار على جثة نوري السعيد لان احد الحاضرين وهو فائز بن حسين فوزي قد وجد فرصة للثأر لوالده حسين فوزي توفيق قاتل رستم حيدر وكان نوري السعيد مسؤولا عن تنفيذ حكم الاعدام بوالده فاخذ يركل جثة نوري السعيد بقدمه فلاحظه المقدم قاسم حمودي عبد الله وخاطب الحاضرين بالقول ان نوري السعيد قد نفذ حكم الاعدام بوالد فائز ثم فتح نار رشاشته على الجثة وان علاء حسين فوزي اخا فائز اعتقد ان الضابط المذكور وهو وصفي طاهر لان هناك تشابها بين الاثنين. عبد الجبار العمر، الكبار الثلاثة (بغداد ١٩٩٠) ص٥٤.

[3] الوقائع العراقية ، ٢٣ تموز ١٩٥٨، جريدة الزمان ، ١٦ تموز ١٩٥٨

خلف السيدتين ومتجهة نحو شارع السعدون. كانت احدى السيدتين تلبس عباءة قصيرة تحتها بجامة ذات لون ازرق فاتح (ماوي) بدون خطوط وتلبس نعالا نسائيا وتضع منشفة على وجهها بدل البوشية فتيقنت ان المرأة نوري السعيد مما دعاني ان اطيل النظر والاقتراب منه ، ولكن هذا الرجل اراد ارهابي وذلك باطلاق النار من مسدس كان يحمله فهجمت عليه وامسكت يده اليمنى ولويتها للخلف واخذت منه المسدس من نوع كولد (ابو الحصان) . وفي هذه الاثناء وقعت العباءة والبوشية (الخاولي) على الارض فتأكدت ان الرجل هو نوري السعيد الذي صرخ في وجهي قائلا انا نوري باشا فاجبته (ماكو باشا بعد الان) وعند ذاك اطلقت رصاصتين على وجهه فسقط مضرجا بدمه. وفي هذا الاثناء هربت السيارة السوداء وحاولت السيدة الثانية الهروب ولكن شرطيا اطلق عليها النار فارداها قتيلة"[1]

تقرير معهد الطب العدلي

بناء على طلب وزارة الدفاع حضر الى معهد الطب العدلي كل من السادة حاكم تحقيق خفر العاصمة سالم محمد عزت والمحقق العدلي محمد جعفر عبد الكريم والعقيد سعيد القريشي ، ممثلي وزارة الدفاع وعبد الستار البزركان حاكم تحقيق الكاظمية ومعاون الشرطة شاكر المتولي ووكيل مدير شرطة الكاظمية يوسف الراضي ، وذلك لتشخيص وتثبيت هوية كل من جثة نوري السعيد وصباح نوري السعيد والسيدة بيبية السيد علي القطب زوجة محمود الاسترابادي ودعت الشرطة لنفس الغرض السادة محمود عبد الهادي الاسترابادي ومظفر محمود الاسترابادي وعبد الامير الاسترابادي. تداول المجتمعون في تثبيت ومعرفة هوية الجثث بالاستعانة بالدكتور احمد عزت القيسي ، مدير معهد الطب العدلي واتخذت القرارات بالاكثرية.

تثبيت هوية وتشخيص نوري السعيد

وجدت في الجثة اصابات متعددة في الرأس والجذع والاطراف حتى اصبح من الصعب نوعا ما تشخيص هوية الجثة تشخيصا تاما . ولدى تدقيق بعض الخصائص الشخصية والعلامات الفارقة للبدن والشعر والعينين فقد كان اللون ابيض والشعر كستنائي فاتح بالشيب والعينان زرقاوين والحاجبان كانا نافرين وهما موخطان بالشيب ايضا حليق شعر الوجه . اما الشارب فمقصوص قصا خفيفا ويغلب عليهما الشيب ولاحظنا وجود ندبة فوق ناحية العانة باتجاه المستعرض طونها حوالي ٢٠سم تقريبا ويظهر انها جرح عملية جراحية قديمة اجريت في هذه المنطقة وبعد تبضيع المنطقة ظهر انها اجريت لغرض رفع غدة البروستات التي اتضح انه لم يبق منها الا القص الوسطي. ان المظهر العام والعلامات المار ذكرها بالاضافة الى ما شهد به الشاهد عبد الامير الاسترابادي ، ان الجثة تعود للمدعو نوري السعيد . وقد اخذت تصاوير باوضاع مختلفة للجثة بغية تثبيت المشاهدات المدونة اعلاه. هذا بالاضافة الى المعلومات الشخصية لكل من الموقعين ادناه انها جثة نوري السعيد.

نظم المحضر في الساعة الحادية عشرة من ليلة ١٥/١٦ تموز ١٩٥٨ ووقع من قبل الحاضرين

---

[1] موسوعة ١٤تموز (٧) ، ص١٧٠

ملحوظة : وقعت الاسماء المذكورة اعلاه عدا
آ- عبد الامير الاسترابادي الذي ذكر انه لايسعه القطع بتشخيص الجثة نظرا لتشويهها
ب- الحاكم عبد الستار البزركان الذي نفى معرفته بنوري السعيد وعليه لايمكنه تشخيص الجثة[1].
وبعد الانتهاء من تشخيص جثة نوري السعيد وفي وقت خلت الشوارع من المارة تم نقل الجثة الى مقبرة باب المعظم حيث دفنت هناك. ثم اذيع البيان الاتي:

بيان من الحاكم العسكري العام

"لنتانة جثة الخائن نوري السعيد فقد تم دفنها ليلا لئلا تدنس ايادي الجمهور الكريم . وبما ان العمل خير من التهريج وان التجمعات والتظاهرات تسيء الى سمعة الثورة وتعرقل سير الاعمال وتسبب الازدحام في الشوارع فيرجى منكم الانصراف الى اعمالهم والله ولي التوفيق"

الزعيم الركن احمد صالح العبدي
الحاكم العسكري العام[2]

وبعد الاعلان عن مقتل نوري السعيد اندفع الاهالي في تجمعات ومسيرات حاشدة على الرغم من منع التجول واعلان الاحكام العرفية ومنع التجمعات . وكانت وكالات الانباء قد بثت اخبار الانزال الامريكي في لبنان واستعداد القوات البريطانية للنزول في الاردن . وخشي الثوار ان تقع اعمال شغب قد تؤدي الى تدخل خارجي فاذاع الحاكم العسكري البيان الاتي يهدد فيه بتمديد فترة منع التجول:-

بيان من الحاكم العسكري

"ايها الجمهور العراقي الكريم اننا نقدر الشعور النبيل الذي ابديتموه تجاه ثورتكم المقدسة واننا بدورنا ساعون لاكمال ما بدأنا به وان أي عمل يخرج عن نطاق المعقول في ابداء هذا الشعور يتيح للعناصر الفاسدة الفرصة للاخلال بالنظام والامن ولذا ارجو من الجمهور الكريم ان يخلد الى الهدوء والسكينة واجتناب كل ما يشوب قدسية هذه الحركة المباركة وعليه سنكون مضطرين لاتخاذ الاجراءات الفورية بحق الذين يشجعون على التجمهر والاخلال بما يهم المصلحة العامة واذا لم يقدر الشعب ذلك فاننا سنفرض منع التجول لمدة طويلة الامر الذي سيؤثر على مصالح الجميع"

الزعيم الركن احمد صالح العبدي
الحاكم العسكري العام[3]
١٩٥٨/٧/١٥

---

[1] المصدر نفسه ، ص١٧٢

[2] الوقائع العراقية ، ٢٣ تموز ١٩٥٨

[3] الوقائع العراقية ، ٢٣تموز ١٩٥٨، الونداوي ، وثائق ثورة تموز ، ص٢٨٢

وكانت الجماهير والجنود قد اقتحموا منزل نوري السعيد بعد ان تأكدوا من خلوه ، واخذوا يقذفون من نوافذه الاوراق والادوات وعاثوا بموجوداته. وبعد الاعلان عن دفن جثة نوري السعيد توجه جمهور من الدهماء ممن كانوا مدفوعين بموجة الحقد والكراهية لسياسته نحو القبر في اليوم الثاني (١٧تموز) ونبشوه واخرجوا الجثة وراحوا يسحلوها في شوارع بغداد ، حتى وصلوا امام مبنى السفارة المصرية حيث احرقوها[1]. وحدثت اعمال شغب وقام المتظاهرون بالبحث عمن عرفوا (برجال العهد البائد) من اجل القضاء عليهم وقد تم الاشتباه بالكثيرين باعتبارهم من اولئك الرجال فاصدر الحاكم العسكري بيانا يدعو فيه المواطنين لتجنب الفتنة وترك الاحقاد ونسيان الماضي ومنع العبث بالامن.

بيان من الحاكم العسكري

قد يثير بعض العابثين الفتنة في صفوف ابناء الشعب بتأليب بعض الناس على البعض الاخر بحجة انهم من السريين الذين اعماهم الجهل وغرر بهم رجال العهد البائد فنحن نعتقد ان مثل هؤلاء الناس قد صهرتهم الظروف وغيرت طباعهم الاحداث فثابوا الى رشدهم واصبحوا مواطنين صالحين يشاركون ابناء هذا الشعب بالسراء والضراء فعلينا جميعا ان ننسى الاحقاد ونترك الفتنة والضغينة ونكون يدا واحدة وكتلة متراصة للوقوف بوجه الاستعمار الذي ما انفك يتبع هنا الاساليب الرذيلة للتفرقة بين من يريدون الحياة الحرة. ولننس الماضي ولنتطلع الى المستقبل ونسع لعمل الخير. فكل من تسول له نفسه العبث بالامن واثارة الفتن والحزازات والاعتداء على الغير سيحاكم من قبل المجلس العرفي العسكري وينال اشد العقاب . فيا ابناء هذه الامة تمثلوا قول الله تعالى (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا) .

الزعيم الركن احمد صالح العبدي
الحاكم العسكري العام

محاولات الحكومة التخفيف عن المواطنين ومحاربة المتلاعبين بالاسعار

استغل بعض ضعاف النفوس الظروف السائدة لاحتكار بعض السلع الاساسية ورفع اسعارها ، فاصدر الحاكم العسكري بيانا يحذر فيه المتلاعبين بالاسعار .

بيان من الحاكم العسكري العام

"ايها الشعب الكريم علمنا بان ارتفاعا طرأ على اسعار اللحم والخضروات الامر الذي دعا الى تذكير ذوي العلاقة بان هذا الارتفاع في السعر بالاضافة الى كونه لامبرر له ولا ينتظر ان يبدو من مواطن صالح فانه سيضطرنا الى اتخاذ اجراءات زجرية شديدة بحق المتلاعبين الجشعين. نطلب

[1] مجيد خدوري ، العراق الجمهوري ، ص ٧٨-٧٩. طالب مشتاق ، اوراق ايامي ، (بغداد ١٩٨٩) ، ص٥٨٣

المحافظة على الاسعار الطبيعية محافظة تامة ونرجو من الاهلين اخبار هذا المقر عن كل متلاعب بالاسعار"

الحاكم العسكري العام[1]

وعلى الرغم من هذا التحذير فقد واصل بعض الجشعين ممارساتهم بقصد الاثراء العاجل وجمع المال بالتلاعب بقوت الشعب فاقتضى توجيه انذار شديد اللهجة يوم ٢١تموز وهذا نصه :

بيان رقم ١٨ من الحاكم العسكري

"سبق ان اذعنا بيانا رجونا فيه المحافظة على اسعار الحاجيات الغذائية وعدم التلاعب بها فاستجاب له المواطنون وسرّنا ان نجد الاسعار قد هبطت وعادت الى ما كانت عليه دونما رقيب سوى فئة ضالة من الجشعين في بعض الوية العراق فنحن نحذر تلك الفئة التي لاهم لها سوى الاثراء وجمع المال الحرام بالطرق الدنيئة وذلك بالتلاعب بقوت الشعب وحاجياته فليعلم الجميع باننا سوف لن نتوانى عن البطش بهؤلاء وانزال العقوبة الصارمة بهم ونأمل من المواطنين الكرام ان يكونوا عونا لنا بالقضاء عليهم باخبار الجهات المسؤولة عنهم وقد اعذر من انذر ، والله ولي التوفيق واسأله ان يأخذ بايدينا الى ما فيه خير الامة وصلاحها" .

الحاكم العسكري العام[2]

وكان بيان منع التجول قد الحق الضرر باصحاب المصالح من الحرفيين والكسبة والموظفين ممن كانت اعمالهم تقتضي خروجهم اثناء فترة منع التجول فاصدر قائد القوات المسلحة تعليماته بتزويد هؤلاء ببطاقات خاصة تسمح لهم بالمرور بموجب البيان رقم (٩) وهذا نصه:

" نظرا لحصول حالات اضطرارية تستدعي خروج بعض الاشخاص اثناء منع التجول فقد تقرر ما يلي:-

١- يراجع اصحاب المصالح الضرورية نهارا موقع بغداد للحصول على بطاقات الاذن الرسمية للسماح لهم بالمرور خلال ساعات منع التجول وذلك على قدر الحاجة اذ سيحدد وقت السماح بالبطاقة الممنوحة.

٢- عند حدوث حالات فجائية اثناء منع التجول يتصل الاشخاص بموقع بغداد تلفونيا للحصول على بطاقة الاذن".

وبعد تطبيق هذا البيان ظهرت صعوبات عانى منها المواطنون في سبيل الحصول على وثائق المرور فاصدر الحاكم العسكري بيانا اخر وضع فيه تعليمات جديدة حول طريقة الحصول على تلك الوثائق.

---

[1] الوقائع العراقية ، ٢٣ تموز ١٩٥٨ ، جريدة الزمان ، ١٦ تموز ١٩٥٨

[2] الوقائع العراقية ، ٢٣ تموز ١٩٥٨ ، جريدة الجمهورية ، ٢٢ تموز ١٩٥٨

بيان رقم (١٩) من الحاكم العسكري العام

"تقرر الغاء وثائق المرور القديمة التي تجيز للاشخاص المرور خلال ساعات منع التجول وذلك نظرا للصعوبات التي عاناها المواطنون في الحصول على تلك الوثائق وقد تقرر ما يلي :

١- فتح مركز لتوزيع وثائق المرور في الباب القديمة لوزارة الدفاع تحت اشراف مقر الحاكم العسكري العام لمنح الوثائق مختومة بختم الحاكم العسكري العام.
٢- تقدم الدوائر ذات الشأن قوائم باسماء موظفيها الذين تتطلب طبيعة اعمالهم تزويدهم بهذه الوثائق الى مقر الحاكم العسكري العام للنظر في الطلب والايعاز الى مركز التوزيع لتزويدهم بها على ان يرفق بهذه القوائم تصوير شمسي لكل موظف.
٣- يقدم الاشخاص المدنيون الذين تتطلب طبيعة عملهم تزويدهم بهذه الوثائق طلبا مع تصويرين شمسيين الى مركز توزيع الوثائق بعنوان الحاكم العسكري العام ومصدقا من قبل مختار المحلة او القرية يشهد بان المستدعي طالب الوثيقة المدرج اسمه ومهنته ومحل سكناه ومركز عمله في الطلب هو بحاجة الى وثيقة المرور" وعندئذ يبت في منح الوثيقة او عدمها .
٤- تقوم مديرية التوجيه والاذاعة العامة باصدار هويات خاصة للصحفيين ومراسلي وكالات الانباء من عراقيين واجانب تحمل صورتهم ، مع ذكر اسم الصحيفة او الوكالة التي يمثلها مع بيان جنسياتهم وترسل الى مقر الحاكم العسكري العام لختمها وتصديقها .
٥- لقد نظمت وثائق خاصة لضباط الجيش والشرطة تمنح لهم حسب الحاجة وبطلب رسمي من دوائرهم.
٦- تلغى كافة الوثائق القديمة الصادرة سابقا ويستعاض عنها بالوثائق الجديدة ويستثنى من ذلك الوثائق التي صدرت لبعض الدوائر من هذا المقر .
٧- ينفذ مضمون هذا البيان بعد مرور ثلاثة ايام من تاريخ اذاعته ريثما يتم استبدال الوثائق القديمة بالوثائق الجديدة .
٨- لايجوز لاية جهة كانت اصدار وثائق المرور عدا مقر الحاكم العسكري العام والمخالف يعرض نفسه لاشد العقوبات .

الحاكم العسكري العام[١]

الجمهورية العربية المتحدة اول دولة تعترف بالجمهورية العراقية

لم يكن العراق قد اعترف بالجمهورية العربية المتحدة بعد قيامها في نهاية شباط ١٩٥٨ ، على الرغم من ان الرئيس جمال عبد الناصر قد ارسل برقية الى الملك فيصل الثاني في ١٤شباط يهنئه باعلان قيام الاتحاد العربي الهاشمي. وكان من المنطقي ان يبادر العراق بتقديم اعترافه بالجمهورية العربية المتحدة ولكنه لم يفعل ذلك بسبب الخلاف المستحكم بين نوري السعيد وعبد الناصر. وبعد قيام ثورة العراق بعث مجلس السيادة صباح يوم الثورة برقية الى الرئيس جمال عبد الناصر نصها:

"الجمهورية العربية المتحدة- سيادة الرئيس جمال عبد الناصر

---

[١] الوقائع العراقية ، ٢٣ تموز ١٩٥٨

بمزيد من الفخر والاعتزاز نقدم اعترافنا بالجمهورية العربية المتحدة ونرجو من الله ان يوفقنا لخدمة العروبة وخدمة الشعوب" .

مجلس السيادة

ومن الواضح ان قادة الثورة كانوا يأملون من الجمهورية العربية المتحدة الدعم ضد أي عمل قد تقدم عليه حكومات الدول الغربية اوحكومات ميثاق بغداد وقد رد عبد الناصر على البرقية في اليوم نفسه ببرقية الى مجلس السيادة يشكره فيها على الاعتراف بالجمهورية العربية المتحدة . وقابل فؤاد عبد الغني، القائم باعمال سفارة الجمهورية العربية المتحدة في بغداد ، عبد الكريم قاسم وابلغه اعتراف حكومته رسميا بالجمهورية العراقية متمنيا لها التوفيق في خدمة العروبة . وسلمه نص برقية عبد الناصر "تلقيت برقيتكم التي تتضمن الاعتراف بالجمهورية العربية المتحدة وفقكم الله لما فيه خير العروبة"[1]. فكانت الجمهورية العربية المتحدة اول دولة تعترف بالنظام الجمهوري ، وقامت تظاهرات حاشدة في كل من القاهرة ودمشق تأييدا للثورة وارسل زعماء من الاقليمين (سوريا ومصر) التهاني لقادة الثورة.

العراق وهيئة الامم المتحدة

بعد قيام الثورة دعت الحكومة الامريكية مجلس الامن الى اجتماع طارئ يوم ١٥تموز كرد فعل على قيام الثورة في العراق والثورة الشعبية في لبنان ، بحجة انهما يهددان السلام في العالم. وعندما كان مجلس الامن منعقدا والعراق عضو فيه يمثله الدكتور عبد المجيد عباس ، وهو احد الاعضاء المؤسسين لجمعية الجوال سنة١٩٣٤ وقد التحق بالممثلية العراقية في نيويورك يوم ١٤تموز ، فاعلن انه لايعترف بالثورة وانه يمثل الاتحاد الهاشمي الذي اصبح رئيسه الملك حسين ملك الاردن حسب دستور الاتحاد ، ولذلك بادرت حكومة الثورة لاصدار البيان الاتي :

"قرر مجلس الوزراء في جلسته التي عقدت صباح هذا اليوم سحب السيد عبد المجيد عباس ممثل العراق الدائم لدى هيئة الامم المتحدة وممثله الدائم لدى مجلس الامن وتعيين السيد هاشم جواد بدلا عنه. وسيسافر حالا الى نيويورك لحضور جلسة مجلس الامن المستعجلة التي طلبت حكومة الولايات المتحدة الامريكية عقدها للنظر في وضع الشرق الاوسط وقد طلبت وزارة الخارجية تأجيل هذه الجلسة ريثما يصل هاشم جواد الى نيويورك.

رئيس الوزراء[2]

كان مجلس الوزراء قد اتخذ هذا القرار في جلسته الاولى صباح يوم ١٦تموز وتم اختيار هاشم جواد للمنصب وان يرأس الوفد العراقي وزير الخارجية عبد الجبار الجومرد . وكان عبد المجيد عباس قد التحق بمنصبه يوم ١٤تموز وقبل ان يذهب الى اجتماع مجلس الامن اتصل باسماعيل العارف الملحق العسكري في واشنطن مستفسرا عما سيفعله في تلك الجلسة فنصحه بعدم

---

[1] ملفات مجلس السيادة ، البرقيات والتهاني ١٩٥٨ الملف ٧٤ و٣٨، جريدة الاهرام ، ١٥تموز ١٩٥٨

[2] الوقائع العراقية ، ٢٣ تموز ١٩٥٨

الحضور لان النظام الذي يمثله لم يعد له وجود . ولكن عبد المجيد عباس بتشجيع بريطاني حضر الاجتماع مع بعض موظفي البعثة العراقية في هيئة الامم المتحدة[1].

ساندت الحكومة البريطانية عبد المجيد عباس في موقفه المعارض للثورة وذكرت له ان عودته الى بغداد ستكون مجازفة وابرقت ممثليتها الدائمة في نيويورك الى وزارة الخارجية البريطانية ورئاسة مجلس الوزراء يوم ١٥تموز البرقية الاتية:-

"اخبرنا الدكتور عباس هذا الصباح ان الحكومة الثورية في بغداد قد ارسلت برقية الى الامين العام تضمنت تعيين هاشم جواد ممثلا لها . وعندما ابلغ الدكتور عباس السكرتير العام- للامم المتحدة- بمضمون البرقية ذكر انه سوف يناقش حق السيد جواد بصدد تمثيل العراق خلال اجتماع هذا الصباح.

كما اصدر الدكتور عباس تعليماته لموظفيه بعدم الامتثال لتعليمات جواد حال قدومه الى الامم المتحدة، وانه سوف يأخذ مقعده في المجلس صباح اليوم وقد وعدته بالتأييد في حالة التشكيك في اوراق اعتماده"[2].

السير دكسون رئيس البعثة البريطانية في الامم المتحدة ومحاولاته عرقلة تسلم هاشم جواد لمنصبه

وقد حاول المندوب البريطاني عرقلة تسلم ممثل العراق الجديد هاشم جواد مقعده في الامم المتحدة. ولكن مندوب الاتحاد السوفيتي عارض ذلك بشدة وطالب باخراج المندوب السابق (عبد المجيد عباس). وحصلت مشادة بين الطرفين واشار مندوب الاتحاد السوفيتي الى ان الممثل الذي يمثل مقعد العراق بصورة غير قانونية قد اكد استمرار اتحاد العراق والاردن . ولكن الواقع هو ان حكومة العراق قد اعلنت انسحابها الفوري من ذلك الاتحاد . وان بريطانيا والولايات المتحدة تريان ان الاتحاد لازال موجودا ولتبرير اعادة الوضع الذي كان قائما قبل ثورة ١٤تموز . وذكر ان اذاعة عمان تتحدث عن تحرير العراق وطلب من المندوب الاردني نفي ذلك ان كان صحيحا[3] .

من ناحية اخرى اتصلت الحكومة الاردنية بممثلها في الامم المتحدة (بهاء طوقان) . وطلبت منه ان يتصل بالقنصل العراقي في نيويورك (هاشم الحلي) وبعبد المجيد عباس ويعرض على كل منهما مبلغ عشرة الاف دينار مع دعم الاردن لهما ليقفا ضد الثورة في العراق . وطلب من عبد المجيد عباس حضور جلسة مجلس الامن التي ستعقد يوم ١٨تموز . وفعلا حضر عبد المجيد الجلسة ورفض هاشم الحلي عرض الحكومة الاردنية وصدر مرسوم جمهوري بفصل عبد المجيد من وظيفته يوم ٢٧تموز[4].

---

[1] موسوعة ١٤ تموز ، (٧) ، ص١١١

[2] الونداوي ، وثائق ثورة تموز ص٥٧

[3] الامم المتحدة تقرير مجلس الامن الى الجمعية العامة للمدة الواقعة بين ١٦تموز ١٩٥٨ و ١٥تموز ١٩٥٩ الدورة ١٤، نيويورك ١٩٥٩ ، ص١٠-٢١.

[4] موسوعة ١٤تموز (٧) ، ص١١١-١١٢، الوقائع العراقية ، ٣ آب ١٩٥٨

ولم يلتفت مجلس الامن لطلب العراق ، ارجاء عقد جلسات المجلس لحين وصول مندوبه الجديد، بل واصل اجتماعه بحضور عبد المجيد الذي انحاز الى المشروع الامريكي ، القاضي بارسال قوة دولية الى الشرق الاوسط ولكن عبد المجيد لم يحضر الاجتماع واضطر الى الانسحاب واعلن انتهاء مهمته يوم ٢٧ تموز بعد قرار فصله. وابلغ الامين العام للامم المتحدة يوم ٥ آب ان الاردن قد حل الاتحاد العربي اعتبارا من الاول من آب ، وان ذلك قد انهى مهمته معتمدا من الاتحاد وممثلا دائما للعراق . واشار الامين العام للامم المتحدة يوم ٦ آب ، انه تلقى اعلاما من الاردن بانه يعتبر دستور الاتحاد باطلا . وفي ٧آب قبل داك همرشولد سكرتير عام الامم المتحدة اوراق اعتماد هاشم جواد.

وكان وفد حكومة الثورة العراقية الى الامم المتحدة برئاسة هاشم جواد ممثل العراق الجديد . قد وصل نيويورك وقدم اوراق اعتماده الى السكرتير العام ، ثم تبعه وزير الخارجية عبد الجبار الجومرد وقد رحب اعضاء المجلس بهاشم جوّاد الذي اكد التزام العراق بميثاق الامم المتحدة[1].

اما عبد المجيد عباس فبعد ان تأكد من نية الحكومتين الامريكية والبريطانية الاعتراف بالنظام الجمهوري في العراق يوم ٢٣ تموز ، فقد طلب من المندوب البريطاني ان لاينسى موقفه عند بحث مسألة الاعتراف في لندن . فمع انه لم يكن رئيس البعثة العراقية الوحيد الذي بقي مواليا للاتحاد العربي ، ولكنهم كانوا قلة وبالنسبة للباقين لم يكن أي منهم مكشوفا بهذه الدرجة وان السلطة في بغداد تحاول اقناعه بالعودة"[2] . وطلب من الامريكيين والبريطانيين ان يجدوا له عملا في احدى شركات النفط . ويبدو انه لم يعد يلق ذلك التأييد والاحترام فندم على عمله وارسل الى رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم يعتذر عما بدر منه ويطلب اعطاءه راتبه التقاعدي ليتمكن من العودة الى العراق والانصراف لشؤون عائلته اذ ان له ستة اطفال .

عودة القوات العراقية من الاردن

كان من المقرر ان يذهب لواء المشاة العشرون الذي نفذ الثورة ، الى الاردن ليحل محل اللواء السادس المسمى (رتل الهادي) الذي كان في الاردن بقيادة العميد الركن هادي علي رضا ومن ضباطه المقدم الركن عبد الكريم فرحان عضو اللجنة العليا للضباط الاحرار والرئيس الاول الركن خالد مكي الهاشمي وهو من الضباط الاحرار ايضا .

وفي يوم ١٠تموز سافر عدد من ضباط كلية الاركان العراقية الى الاردن لدراسة المناطق الحساسة على طول خط الهدنة بين (الكيان الصهيوني) والاردن وكان بين ضباط اللواء المدرع السادس اثنان وعشرون من الضباط الاحرار وكذلك مجموعة من الضباط الاحرار في كلية الاركان ايضا منهم الرائد الركن صبحي عبد الحميد .

وفي ظهر يوم ١٣ تموز ، وصل الملازم محمد حسن شلال احد طلاب كلية الاركان الى الاردن واخبر الضباط الاحرار هناك ان الثورة ستنفذ ليلة ١٣/١٤ تموز عند مرور لواء المشاة العشرين

---

[1] تقرير مجلس الامن الدولي الى الجمعية العامة للامم المتحدة عن المدة الواقعة بين ١٦تموز ١٩٥٨ و١٥تموز ١٩٥٩ (نيويورك ١٩٥٩) ص٣٤

[2] العميد الزوبعي، العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٨ ، ١/٤٨٧

ببغداد. عقد الضباط الاحرار في اللواء السادس اجتماعا برئاسة المسؤول عن تنظيمهم المقدم الركن عبد الكريم فرحان ، عرضت فيه خطة لخروج الرتل من الاردن بدون علم آمر اللواء هادي علي رضا وقد وضع الخطة كل من الرئيس الاول الركن خالد مكي الهاشمي والرئيس الاول حسين علي العجيلي والرئيس الاول اسماعيل تايه النعيمي .

وكان رئيس اركان الجيش قد وجه امرا الى رتل الهادي مساء ١٤ تموز ، طالبا اليه العودة فورا الى- اج ثري H3. داخل الحدود العراقية ، مع اتخاذ تدابير الحماية خلال العودة . واعطي قائد الرتل صلاحية استعمال القوة لمقاومة اية محاولة اردنية لمنع انسحاب القوات العراقية من الاردن. وقد عملت الحكومة الاردنية بالفعل كل ما كان بامكانها لحمل القوات العراقية على التمرد والانضمام الى القوات الاردنية والانفصال عن حكومة الثورة في العراق . وسعى سمير الرفاعي رئيس وزراء الاردن بنفسه لتحقيق هذه الغاية واتصل بقيادة الرتل وبكبار ضباطه مرة عن طريق الوعود المغرية واخرى عن طريق التهديد باستعمال القوة ،كما حاولت الحكومة الاردنية السيطرة على القواد بالتعاون مع الملحق العسكري العراقي في عمان العقيد صالح عبد المجيد السامرائي واحاطت الدبابات الاردنية بوحدات اللواء العراقي. وقد حاول العقيد صالح السامرائي التعاون مع الحكومة الاردنية (على الرغم من البرقيات التي بعثت بها اليه حكومة الثورة) للسيطرة على القطعات العراقية واستخدامها جزء من حملة اردنية عراقية للزحف على بغداد .

ولكن القوات العراقية تحركت الساعة الخامسة من صباح ١٥ تموز ووصلت نقطة اج ثري (H3) الساعة الحادية عشرة مساء اليوم نفسه ، وعسكرت الدبابات شرق اج فور (H4) قرب الحدود العراقية الاردنية ثم وصلت اج ثري الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم ١٦ تموز ، واستقبلت القطعات العائدة وسط جو ثوري حماسي[١] .

ثم اذيع بيان عودته وهذا نصه :

" بناء على الاوامر الصادرة من مقر قيادة القوات العسكرية الى القوات العراقية التي كانت مرابطة في الاردن والمسماة رتل هادي فقد عاد الرتل بكامل اسلحته ومراتبه وهو الان داخل الحدود العراقية " .

قائد القوات العسكرية [٢]

اما رتل كلية الاركان فكان يقوم بجولة في الاردن عند قيام الثورة . وكان قد وصل نابلس فاخبرهم آمر حاميتها انهم مطلوبون لمقابلة الملك حسين ، صباح ١٥ تموز وقد اجتمعت هيئة التعليم في الكلية – عدا آمرها الزعيم الركن حسن مصطفى الذي احيل على التقاعد صباح يوم الثورة – وقرر تأييد الثورة ورفض طلب للعمل ضدها . وفي القصر الملكي وجدوا المقدم صالح عبد المجيد السامرائي الملحق العسكري العراقي في الاردن ، لكنهم لم يقابلوا الملك حسين بل نقلوا الى

---

[١] تقرير ضابط استخبارات اللواء الرئيس الاول اسماعيل تايه النعيمي حول موقف الرتل الهادي عبد الكريم فرحان ، ثورة ١٤تموز في العراق (بيروت ١٩٧٨ ص٧١-٨٥، موسوعة ١٤تموز (٧) ، ص١٤٠ . جريدة الجمهورية ، ٧ آب ١٩٥٨

[٢] الوقائع العراقية ، ٢٣ تموز ١٩٥٨ .

القيادة العامة الاردنية وابلغوا بان القيادة الاردنية قد قررت قطع جولتهم ونقلوا في المساء الى معسكر الكتيبة ١١٦ حيث منعوا من مغادرة المعسكر ثم نقلوا الى معسكر الزرقاء وبعد مفاوضات دامت اسبوعا وافقت السلطات الاردنية على عودتهم باستثناء ستة ضباط تم حجزهم الى ان تستجيب الحكومة العراقية لمطالب الحكومة الاردنية وهي عودة ثلاثة اردنيين وطائرة اردنية و ٤٦ سيارة نقل نفط اردنية من بغداد . وقد وصل الرتل بغداد يوم ٢٨ تموز[1] .

وزير الخارجية يستدعي السفراء العرب

وفي ظهر يوم ١٦ تموز استدعى وزير الخارجية سفراء الدول العربية في وقت واحد وتكلم معهم عن الصلات العربية والروابط القومية والتاريخية التي تشدهم الى بعضهم وطلب اليهم ان يقدموا اعتراف حكوماتهم الرسمي بحكومة الثورة[2] .

الاجتماع الثاني لمجلس الوزراء

اجتمع مجلس الوزراء للمرة الثانية بحضور اعضاء مجلس السيادة ، يوم ١٦ تموز . وكانت البرقيات تتوارد مشيرة الى ان الوضع لا يزال خطيرا فالاردن سد ابوابه وهو يستعد للزحف على العراق لاعادة مأساة ١٩٤١ . وفي ايران يتجمع عناصر مريبة من بعض الدول الغربية ، للتسلل الى العراق والقيام باعمال نسف وتدمير . واخبار اخرى تشير الى ان اموالا طائلة تعرض في جنوب البلاد للثورة المضادة . وان تركيا قد طلبت من حلفائها التدخل في العراق . ورددت بعض الاذاعات ان الثورة قام بها الشيوعيون وليس القوميون . كما اطلع المجلس على مظاهرات التأييد في الدول الشرقية . وقد درس المجلس مواقف وردود الافعال على الثورة عند دول العالم ودرس المجلس الوضع الداخلي وما يجب اتخاذه من تدابير . وتمت دراسة عدة قوانين مستعملة في ضوء التقارير المقدمة من الوزراء . ونظر المجلس في شؤون بعض الموظفين غير المرغوب فيهم واحالة بعضهم على التقاعد وقد استمر الاجتماع حتى الصباح الباكر[3] . وظهرت خلافات في الرأي بين مجموعتي الوزراء العسكريين والمدنيين ، حول الشؤون الاقتصادية والسياسية واخذ التحالف بين الجانبين يتفكك.

اعتراف الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية بالجمهورية العراقية

اعترف الاتحاد السوفيتي رسميا بالجمهورية العراقية يوم ١٦ تموز . وقد جاء في رسالة بعثها خروشوف رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي الى عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء العراقي " ان حكومة الاتحاد السوفيتي مسترشدة بشكل لا يقبل التغيير بمبادئ حق الشعوب في تقرير مصيرها واحترامها بشكل بالغ للتطلعات الوطنية لشعب العراق ، تعلن بموجب ذلك اعترافها الرسمي بحكومة

---

[1] صبحي عبد الحميد ، اسرار ثورة ١٤ تموز ، ص ٩٢ - ٩٤ .

[2] موسوعة ١٤ تموز (٧) ، ص ١٠٠ .

[3] مذكرات الجومرد كما وردت في موسوعة ١٤ تموز (٧) ، ص ١٠٣ . الجمهورية العدد الاول ، ١٧ تموز ١٩٥٨.

الجمهورية العراقية وتعبر الحكومة السوفيتية عن املها في ان تأسيس الجمهورية العراقية سوف يساهم في تعزيز السلم العالمي وتطوير العلاقات الودية بين الاتحاد السوفيتي والعراق.

وترغب شعوب الاتحاد السوفيتي بان يتمكن الشعب العراقي من تقوية الاستقلال الوطني لبلاده وان يحقق كل نجاح في التطور الاقتصادي والثقافي لوطنهم"[1] .

ويبدو ان عبد الكريم قاسم اراد تجنب كل ما يثير الغرب ويعطي الثورة صفة الانحياز الى الشرق او يضفي عليها صبغة شيوعية فاراد ان تجاب برقية الاعتراف بالشكر فقط دون اعادة العلاقات الدبلوماسية المباشرة . ولكن مجلس الوزراء اقنعه باعادة العلاقات الدبلوماسية خاصة بعد ان وردت من القاهرة نصائح باعادة تلك العلاقات وذلك لاخراج العراق من عزلته . فوافق عبد الكريم قاسم على ذلك في الاجتماع الذي عقده مجلس الوزراء يوم ١٧ تموز حيث صدر البيان الاتي:

لقد كانت العلاقات الدبلوماسية قائمة بين العراق والاتحاد السوفيتي حتى الى ما قبل ثلاثة اعوام ولكن نوري السعيد الغى تلك العلاقات وذلك موقف لم تتخذه اية دولة اخرى . بما فيها سائر دول حلف بغداد . وبالنظر لموقف الاتحاد السوفيتي الودي من شعب الجمهورية العراقية وتأكيد رئيس الحكومة السوفيتية احترامه لحق الشعوب في تقرير مصيرها واعلانه الاعتراف بالجمهورية العراقية فقد قرر مجلس الوزراء اعادة التمثيل الدبلوماسي مع الاتحاد السوفيتي وابلغ ذلك رسميا".

رئيس الوزراء

وفي بكين اعلن ايضا اعتراف حكومة الصين الشعبية بالجمهورية العراقية وبناء على ذلك قرر العراق الاعتراف بجمهورية الصين الشعبية في اليوم نفسه حيث اصدر رئيس الوزراء البيان الاتي :

بيان رئيس الوزراء

" نظرا لموقف جمهورية الصين الشعبية الودي تجاه شعب الجمهورية العراق واعلانها الاعتراف بحكومته فقد قرر مجلس الوزراء الاعتراف بحكومة جمهورية الصين الشعبية وابلغ ذلك رسميا " .

رئيس الوزراء[2]

العلاقات بين العراق والاردن

بعد ان تأكدت الحكومة الاردنية من مقتل الملك فيصل الثاني ، اخذ الملك حسين يتطلع لان يكون رئيسا لدولة الاتحاد الهاشمي استنادا الى دستور الاتحاد الذي نصت المادة الخامسة منه على ان يكون ملك العراق رئيسا للاتحاد وفي حالة غيابه يكون ملك الاردن رئيسا للاتحاد . واخذ بصفته رئيسا للاتحاد يعمل بدعم من الحكومة البريطانية للسيطرة على الموقف بواسطة القوات العراقية المرابطة في الاردن (رتل الهادي) اولا ، بواسطة القوة الجوية العراقية الموجودة في الحبانية والتي اعتقد انها ظلت موالية للعهد السابق ثانيا . فاراد الاتصال بتلك القوة بواسطة السلطات البريطانية

---

[1] نشرت نص الرسالة جريدة برافدا يوم ١٧ تموز ، الزوبعي ، العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٨ ، ١ / ٢١٣ .

[2] الوقائع العراقية ، ٢٣ تموز ١٩٥٨ ، جريدة الجمهورية ، ١٧ تموز ١٩٥٨ .

وحثها على اعلان الولاء له والخضوع لاوامره . وهذا ما جاء في برقية السفارة البريطانية في عمان التي بعثتها الى الخارجية البريطانية صبيحة يوم الثورة والتي جاء فيها .

" برقية مقر قوات الشرق الاوسط ١٣٨ الموجهة الى بغداد : الحبانية

١- من جانبي اعطيت السيد سمير الرفاعي (رئيس وزراء الاردن) مضمون البرقية اعلاه لقد فسر الموضوع بان الجيش العراقي والقوات الجوية الملكية العراقية في الحبانية قد فوجئوا بالاحداث في بغداد . وان ذلك عامل مشجع او على اقل تقدير بارقة امل لقد شرح هذا الوضع للملك حسين الذي فهم الحال كما فهمه الرفاعي . الملك الان طلب ارسال رسالة بالمضمون التالي وعبر مجموعة الكابتن ادوارد ، الى الجيش العراقي وقائد القوات الجوية العراقية في الحبانية .

٢- يرغب الملك حسين منهم معرفة كونه الان قد اصبح رئيس دولة الاتحاد استنادا لدستور الاتحاد واستنادا لموقعه هذا فهو يدعوهم ويدعو جنودهم الذين تحت قيادتهم لاعلان ولائهم له عبر تسلمهم الاوامر منه فقط وليس من أي طرف اخر . وعليهم فورا تأمين الارتباط به عبر القوات الجوية الملكية [البريطانية] في الحبانية والسفارة البريطانية في عمان .

٣- اقر انا بوجود صعوبة في توصيل رسالة الملك حسين عبر مجموعة الكابتن ادوارد لكنني آمل مع ذلك بقبولك تنفيذ ذلك لكونها الواسطة الوحيدة والممكنة لاستحداث قناة اتصال .

٤- اذا كان الجنود في الحبانية غير مطلعين على ما يجري في بغداد فان بالامكان اعتبار أي نداء لبقائهم مخلصين ربما يكون مفيدا ويجعلهم حاضرين ومستعدين لاي تدخل ضد المتمردين [الثوار].

السيد ماسون / السفارة البريطانية في عمان[١]

وجرت استعدادات للتدخل في العراق . واعد الملك حسين حملة عسكرية بقيادة الشريف حسين بن ناصر للقضاء على الثورة[٢] ، وفاتح الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا حول الضمانات التي تؤكد تقديم حكومتي الدولتين للمساعدات العسكرية اذا ما وجد ذلك ضروريا للحفاظ على وحدة واستقلال الاردن اذ بادرت وزارة الخارجية البريطانية الى ابلاغ الوفد البريطاني في اجتماع حلف شمال الاطلسي بانه في حالة اثارة هذا الموضوع داخل اجتماعات الحلف فعلى الممثل البريطاني في الاجتماع ان يقول بان الطلب قيد البحث بين الحكومتين .

" وكان السفير الاردني في لندن قد حضر الى وزارة الخارجية البريطانية مساء يوم ١٤ تموز والتقى السير (دبليو هيتر) وتحدث الى الملك حسين بالهاتف . وابلغه ان الملك عازم على تحمل مسؤولياته باعتباره رئيسا للاتحاد الهاشمي وعليه ان يستعيد النظام في العراق . وكان الملك واثقا وعازما على اتخاذ كافة الاجراءات المفتوحة امامه. وقال السفير الاردني انه لا يوجد لديه أي طلب معين ، لكن رئيس وزرائه طلب منه بصورة مستعجلة ان يعلم بالخطوات التي ستتخذها حكومة صاحبة الجلالة تجاه الازمة في العراق . وقال السير وليم هيتر بان الوزراء البريطانيين لا زالوا

---

[١] الونداوي ، وثائق ثورة تموز ، ص ٢٧ ، الاعظمي ، ثورة ١٤ تموز ٣٥ .

[٢] جريدة الزمان ، ١٧ تموز ١٩٥٨ .

يناقشون المواقف وانه من المستحيل التنبؤ بما سيتخذونه من قرارات وبالامكان طمأنة الملك حسين بان حكومة صاحبة الجلالة قد رحبت بموقفه وتشجعه .

غادر السفير الاردني قائلا بان الاجراء مستعجل ويأمل ان يتصل به مرة اخرى لكي يبلغ الملك حسين بما ستقوم به بريطانيا من رد فعل "

ار . ام هادو[1]

١٤ تموز ١٩٨٥

وارسلت حكومة الاردن من جانبها صباح يوم الثورة برقيات الى السفارات العراقية في الخارج طلبت منها عدم تنفيذ اوامر بغداد وانتظار تعليمات حكومة عمان ، وقد اذاعت محطات الاذاعة العالمية والصحف هذا الخبر[2] .

ولكن الحكومة البريطانية توفرت لديها معلومات تفيد ان القوات الجوية العراقية في الحبانية قد اعلنت ولاءها للثورة وانها صارت تتسلم الاوامر من قيادتهم الرئيسة في بغداد التي يسيطر عليها الجمهوريون . وان القوة الجوية البريطانية في الحبانية صارت معزولة تماما . ولذلك فقد وجدت السلطات البريطانية صعوبة في ايصال رسالة الملك حسين الى القوة الجوية العراقية في الحبانية فابلغت قائد قواتها في الحبانية (ادوارد) صباح يوم ١٥ تموز بعدم مفاتحة القوات العراقية لاعلان ولائها للنظام السابق[3] ، خاصة وان الحكومة البريطانية قد ادركت ضرورة ترك فكرة ان هناك املا لاعادة السيطرة على العراق بواسطة القوة الجوية العراقية . وسعت الحكومة الاردنية ايضا الى وضع يدها على موجودات العراق من الودائع الاسترلينية في بنك انكلترا في لندن والتي قدرت بحوالي الثمانين مليون دينار وذلك بمساعدة الحكومة البريطانية لحرمان الثوار منها . فقد جاء في برقية السفارة البريطانية من عمان الى الخارجية البريطانية يوم ١٥ تموز ما يلي :

قبل قليل تسلمت مكالمة من عبد الله القصاب نائب رئيس برلمان الاتحاد العربي الهاشمي وكذلك من السيد عبد اللطيف عضو البرلمان . لقد عرضوا بانه يجب اتخاذ اجراءات باعتبارها امورا سريعة لغرض منع وقوع الودائع العراقية بالباون الاسترليني بيد العرب الثوريين في العراق .

٢- لقد اخبروني ان مبالغ مالية كبيرة بالاسترليني هي محفوظة في بنك الرافدين في لندن باسم الحكومة العراقية . انهم يعتقدون ان مدير البنك ربما تحت ضغط المدير في بغداد قد يقوم بتحويل هذه المبالغ الى العراق او أي مكان اخر انهم يقترحون ان يقوم البنك الانكليزي بدراسة موضوع تجميد هذه الودائع لحين وضوح الوضع في العراق .

٣- انهما يقران بعدم وجود وضع رسمي يسمح لهم بذلك شخصيا ولكنهم عرضوا هذا الرجاء على اساس ان حكومة صاحبة الجلالة لم تعترف حتى الان بالحكومة الثورية .

٤- ساكون مسرورا لو تدارست هذا الرجاء بسرعة .

السيد ماسون السفير البريطاني في

عمان ١٥ تموز

---

[1] الاعظمي ، ثورة ١٤ تموز ص ٢٠ . الونداوي ، وثائق ثورة تموز ، ص ٣٣.

[2] موسوعة ١٤ تموز (٧) . ص ١٢٠ .

[3] الونداوي ، وثائق ثورة تموز ، ص ٤٨ .

وبعد دقائق من تسلم هذه البرقية ارسلت برقية اخرى من عمان اوضح فيها السفير البريطاني بانه قد تسلم طلبا رسميا من سلطات الاتحاد العربي يقضي بان لا يسمح باستخدام ودائع العراق من الاسترليني عدا ما تأمر به سلطات حكومة الاتحاد. وبشكل خاص ركز الطلب على ان يشمل ذلك مبلغ مليوني باون يعود الى سفارة دولة الاتحاد من لندن التي كان يعتقد بان بعض الموظفين يحاولون تحويلها الى العراق . وفي يوم ١٦ تموز قام القائم بالاعمال العراقي بارسال رسالة الى وزارة الخارجية البريطانية مطالبا اياها باتخاذ اجراءات سريعة لمنع (المجموعة الانقلابية) العراقية من التدخل باي شكل كان باموال السفارة العراقية في لندن ويبدو ان وزارة الخارجية البريطانية قد قامت فعلا باتخاذ بعض الاجراءات حول هذا الموضوع . اذ قامت بالتنسيق مع وزارة المالية وعبر اجراءات غير رسمية بالتدخل لدى بنك انكلترا[١] .

ولكن محاولات الحكومة الاردنية هذه باءت بالفشل واذاعت الحكومة العراقية بيانا جاء فيه :

" كان الوزير المفوض المفصول في السفارة العراقية في لندن (طارق العسكري) قد ارسل كتابا الى بنك انكلترا بتاريخ ٢٠ تموز الحالي زاعما نفسه ممثلا لما سماه بسفارة الاتحاد العربي والتي لم يكن لها في الواقع وجود مدعيا في كتابه بان حكومة الاتحاد العربي المزعومة قد امرته وخولته بان يبلغ بنك انكلترا استنادا الى صلاحياتها الدستورية واشرافها على البنك المركزي العراقي بوجوب عدم التصرف باية طريقة من الطرق بالرصيد المحتفظ به لدى بنك انكلترا نيابة عن البنك المركزي العراقي دون موافقة حكومة الاتحاد العربي الهاشمي .

وقد ابلغ بنك انكلترا البنك المركزي العراقي بما جاء في كتاب هذا الوزير المفصول مضيفا الى ذلك بانه بعد استشارة مشاوره القانوني قرر عدم السماح باي سحب من الموجودات التي يحتفظ بها نيابة عن البنك المركزي العراقي الى ان يتضح ما سماه بالوضع المرتبك الحالي واضاف ايضا انه سيستمر في تسلم الاعتمادات لحساب البنك المركزي .

لاجل ذلك اتخذت حكومة الجمهورية العراقية الخطوات الضرورية لمعالجة هذا الموقف غير القانوني فانتهت جهودها بحمل بنك انكلترا على العدول عن قراره ورفع التجميد عن موجودات البنك المركزي العراقي واخيرا تلقت حكومة الجمهورية العراقية عن طريق البنك المركزي اعتذار بنك انكلترا عن ذلك القرار الذي اتخذه من قبل .

ان الحكومة حرصت على عدم اعلان شيء مما تقدم حتى تكللت مساعيها بالنجاح الذي لم تكن تشك في بلوغه بالنظر لاحقية العراق في امواله وارصدته"[٢].

وكانت الحكومة البريطانية متلهفة الى ارسال قواتها الى الاردن استجابة لطلب الملك حسين . ففي مذكرة اعدتها يوم انزلت قواتها في الاردن أي يوم ١٧ تموز قالت فيها " ستكون الفوائد المترتبة على الانزال في الاردن كالاتي :-

" يساعد توفير المساعدة العسكرية في منع قيام ثورة في الاردن مشابهة للانقلاب في العراق (توقعت بريطانيا قيام انقلاب في الاردن في ايام قلائل) . وان المحافظة على وحدة واستقلال الاردن سوف يشجع الانظمة العربية الاخرى على عدم الشروع في طلب المساعدة الغربية للوقوف في وجه

---

[١] الونداوي ، وثائق ثورة تموز ص ٥٨ .

[٢] موسى حبيب ، ثورة ١٤ تموز ، ص ١٧٥ .

الحركات المضادة وسوف يؤدي الى تقوية معنويات تلك العناصر في الجيش العراقي التي لا تزال في ولائها للنظام الشرعي . واذا تمكنت القوات البريطانية من تأمين الاردن وتمكنت القوات الامريكية من تأمين لبنان فسوف يضعف موقف عبد الناصر ويقل نفوذه في كل من سوريا والعراق . وخلصت المذكرة الى القول ان أي اجراء عسكري في الاردن ينبغي ان يكون جزء من خطة انكلو امريكية لجميع منطقة الشرق الاوسط ينبغي اعطاء الملك حسين الضمانة التي يطلبها ولكن يجب حثه على طلب المساعدة فورا". لكن الحكومة الامريكية رفضت ان تساهم في الحملة لمعارضة الكونغرس ارسال قواتها الى أي مكان عدا لبنان رغم اتفاق الدولتين " انه من المستحيل ان تقوم بريطانيا والولايات المتحدة بشن عملية عسكرية لاسقاط النظام الجديد في العراق ".

وفي اليوم نفسه ابرقت الخارجية البريطانية الى سفارتها في عمان " ارجو ابلاغ الملك ورئيس الوزراء فورا ان الحكومة البريطانية تقوم الان بدراسة طلبهم الحصول على المساعدة في ضوء تصريحهم ، ان الاردن تواجه محاولة وشيكة الوقوع لاسقاط النظام الاردني الحالي وذلك بتحريك القوات السورية باتجاه حدود الاردن. لذلك كله قررت الحكومة البريطانية الاستجابة للطلب بتقديم المساعدة العسكرية وارسال قوة عسكرية جوا من قبرص وسوف تبدأ هذه القوة بالحركة هذا اليوم . سيكون واجب القوة حماية الملك حسين وحكومة الاردن ولن تستخدم في أي واجب اخر "[1] وقد اتخذ هذا القرار بعد التشاور مع حكومة الولايات المتحدة .

ولم تكن تحركات الحكومة الاردنية خافية عن الحكومة العراقية الجديدة ، فاعلنت انسحاب العراق من الاتحاد العربي الهاشمي . وبعد نزول قوات المظليين البريطانية في عمان يوم ١٧ تموز، اعلنت الحكومة الاردنية في اليوم الثاني انها عازمة على اتخاذ كافة الاجراءات الممكنة لسحق الثورة في بغداد ، وطلبت من بريطانيا تقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية والسياسية لتمكين حكومة الاتحاد من اعادة الاوضاع الى وضعها الطبيعي في العراق ، كما جاء في برقية السفارة البريطانية في عمان الى وزارة الخارجية البريطانية في ١٩ تموز .

* تسلمت توا المذكرة التالية المؤرخة في ١٨ تموز من وزارة خارجية الاتحاد العربي .. " تبعث وزارة خارجية الاتحاد العربي تحياتها الى السفارة البريطانية وتتشرف ان تبلغها بانه نظرا للتدخل السافر للجمهورية العربية المتحدة وبدعم من الشيوعية الدولية في الشؤون الداخلية للعراق احد اطراف الاتحاد العربي ونتيجة للاحداث التي قامت بها عناصر من القوات المسلحة فقد اخل بالامن في بغداد والوقوف في وجه السلطات الدستورية الشرعية ومنعت العراق من القيام بنشاطاتها الدستورية وبالنتيجة فقد تم احتلال العاصمة بغداد عاصمة العراق الذي هو طرف في الاتحاد العربي، وقاموا بارتكاب الجرائم ضد امن وحياة المواطنين وعاملوا بقساوة بعض الشخصيات المسؤولة والمهمة في الاتحاد العربي وبذلك فانهم قاموا باتباع الطرق الوحشية للشيوعية البربرية والتي تهدف الى تخريب النظام الديمقراطي والانساني في الدول الحرة التي تلتزم بالقوانين الدستورية .

لذا فان حكومة الاتحاد العربي عازمة على اتخاذ كافة الاجراءات الممكنة لسحق التمرد واستعادة الامن استنادا الى القوانين والنصوص الخاصة بدستور الاتحاد العربي . ونظرا لان هذه

---

[1] الزوبعي ، العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٨ ١ / ٢٣٠ / ٢٤٥ .

الحكومة لا يمكن ان تبقى صامتة في وجه التدخل الخارجي السافر لانه يشكل خطرا على الاستقلال وعلى السلام الداخلي والخارجي للاتحاد العربي وللسلام في الشرق الاوسط .

ونظرا لان حكومة العراق طرف في الاتحاد العربي وفي ميثاق بغداد ، فان وزارة الخارجية للاتحاد العربي تتشرف بان تطلب من الحكومة البريطانية تقديم وتوسيع المساعدة العسكرية والاقتصادية والعسكرية لتمكن حكومة الاتحاد العربي من سحق التمرد واستعادة الاوضاع الى وضعها القانوني والطبيعي في القطاع العراقي " [١] .

ولكن الحكومة البريطانية عارضت تدخل الاردن في شؤون العراق كما جاء في جواب البرقية من وزارة الخارجية البريطانية الى سفارتها في عمان يوم ٢٣ تموز "اعتقد ان من المهم ان نسجل هنا باننا رفضنا الطلب الذي يتوجب عليكم ان تجيبوا على المذكرة الاردنية . ولاحاجة ان يكون جوابكم بشكل مذكرة رسمية بل يمكن ان يكون بشكل شفوي كالجواب الامريكي ... وان حكومة صاحبة الجلالة ليست مستعدة لتوسيع دعمها العسكري والاقتصادي والسياسي للغرض المذكور في مذكرة الوزارة " [٢] .

وبناء على ذلك اصدر الملك حسين ملك الاردن مرسوما في الاول من آب اعلن فيه ان الاتحاد العربي الهاشمي بين العراق والاردن لم يعد له وجود . وفي السادس من آب اشار الامين العام للامم المتحدة انه تلقى اعلانا رسميا من الاردن بانه يعتبر دستور الاتحاد العربي باطلا [٣] .

وكان موظفو السفارتين العراقية في عمان والاردنية في العراق قد احتجزوا وطلب السفير العراقي (بهاء الدين نوري) في عمان اعتباره لاجئا سياسيا في الاردن مثلما طلب عدد من العاملين في السفارة الاردنية في بغداد اللجوء السياسي في العراق .

وفي ١٩ ايلول ابلغت وزارة الخارجية العراقية بتوقف اعمال سفارتها في عمان وقنصليتها في القدس .

وكان في العراق عدد من المسؤولين الاردنيين الذي نجوا من هجوم الجماهير عليهم يوم الثورة وهم اللواء صادق الشرع وخلوصي الخيري . وقد وضعت السلطات الاردنية يدها على موجودات بنك الرافدين العراقي في عمان والسفارة العراقية فيها والقنصلية العراقية في القدس بينما احتجز العراق سيارات نقل النفط الاردنية وعددها ٤٦ وطائرة الملك حسين فطالب الاردن باعادة الاردنيين والطائرة وناقلات النفط .

وقد تم اعادة المحتجزين والموظفين من الجانبين واعيدت طائرة الملك حسين وسيارات نقل النفط يوم ٢٨ تموز [٤] .

---

[١] الاعظمي ، ثورة ١٤ تموز ص ٥٥ .

[٢] الاعظمي ، ثورة ١٤ تموز ص ٦٤ .

[٣] الامم المتحدة تقرير مجلس الامن الى الجمعية العامة ١٦ تموز ١٩٥٨ - ١٥ تموز ١٩٥٩ ، ص ٣٤ .

[٤] الجمهورية ٢ ، ٦ ، ١٧ ايلول ١٩٥٨ ، البلاد ١٠ / آب ١٩٥٨ ، سليمان ، السياسة الخارجية في العراق ، ص ٣٣١ - ٣٣٢ .

اعتراف الدول الاشتراكية بجمهورية العراق

في ١٧ تموز اعترفت بالجمهورية العراقية كل من يوغسلافيا وجيكوسلوفاكيا وبولندة والمجر ورومانيا . وبادر العراق الى اقامة العلاقة الدبلوماسية مع جمهورية يوغسلافية كما جاء في البيان الاتي:

بناء على الشعور الودي الذي لمسته حكومة الجمهورية العراقية من جانب حكومة جمهورية يوغسلافية الشعبية فقد رحبت حكومة الجمهورية العراقية باقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين لتنمية اواصر الصداقة بينهما ولتدعيم السلام العالمي".

مدير التوجيه والاذاعة العام[1]

الاشراف على التجارة ومراقبة وتحديد الاسعار

اعلن ابراهيم كبة وزير الاقتصاد ، ان السياسة العامة الاقتصادية للجمهورية العراقية يجب ان تخدم الاهداف الاجتماعية والسياسية التي استحدثتها الثورة مع استخدام جهاز الدولة على العموم لخدمة الشعب بسائر طبقاته وان الهدف الاساس يجب ان يكون القضاء على سياسة التبذير التي انتهجتها حكومات العهد البائد واستخدام جميع امكانات البلاد الاقتصادية لرفع مستوى الاقتصاد القومي والقضاء على العقبات الكبيرة التي تعرقل هذا الاقتصاد ولذلك بادرت الحكومة الى اخضاع الاستيراد لقيود الاجازة من مديرية التجارة العامة فاصدرت لجنة التموين العليا بيان رقم (٦) لسنة ١٩٥٨ جاء فيه :

" استنادا الى الصلاحية المخولة لنا في المادة الثانية من قانون تنظيم الحياة الاقتصادية رقم ٤١ لسنة ١٩٤٣ وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة . تقرر اخضاع استيراد جميع المواد من المنطقة الاسترلينية والسهلة الى قيود الاجازة من مديرية التجارة العامة "

رئيس الوزراء
رئيس لجنة التموين العليا

ثم اصدرت لجنة التموين العليا التي يرأسها رئيس الوزراء بيانا برقم (٧) لتنظيم الحياة الاقتصادية وتحديد اسعار بعض السلع المستوردة كالاتي :-

" استنادا الى الصلاحية المخولة لنا بالمادة الثانية من قانون تنظيم الحياة الاقتصادية رقم ٤١ لسنة ١٩٤٣ تقرر ما يلي :

اولا- لا تزيد اسعار بيع السيارات المبينة انواعها ادناه على ما يلي :

آ- سيارات الركاب الصالون والستيشن واكون على اختلاف انواعها : الكلفة الحقيقية سيف (لاي ميناء) مضافا اليها عمولة قدرها ٢٠% زائدا الرسم الكمركي واجور الشحن الحقيقية في حالة التسليم في بغداد .

[1] الوقائع العراقية ، ٢٣ تموز ١٩٥٨ وجريدة الجمهورية ، ١٨ تموز ١٩٥٨ .

ب- سيارات الحمل الصغيرة والكبيرة والجيب على اختلاف انواعها : الكلفة الحقيقية (لاي ميناء) مضافا اليها عمولة قدرها ١٥% زائدا الرسم الكمركي واجور الشحن الحقيقية في حالة التسليم في بغداد .

ثانيا- لا تزيد اسعار بيع المواد في الفقرات التالية على ما يلي :- الكلفة الحقيقية سي. اند. اف (لاي ميناء) مضافا اليها عمولة قدرها ١٥% زائدا الرسم الكمركي زائدا اجور الميناء والارضية والتأمين زائدا اجور النقل الحقيقية الى مخزن المستورد .

١- كافة المكائن والمحركات المسيرة (بكسر الياء) ومتعلقاتها سواء كانت تستمد القوة من البخار او الزيت او الهواء او الكهرباء .

٢- مكائن الانشاء والحمل والحفر .

٣- المكائن البحرية ومكائن المناجم والابار والضخ .

٤- المكائن المستعملة للسقي (الخنزيرات) بكافة انواعها .

٥- المكائن الصناعية بما فيها مكائن التبريد والتسخين والتهوية وصناعة المعادن واللحيم والقطع وصناعة الاخشاب والضغط والطحن والهبش والطباعة .

٦- المكائن والاجهزة والادوات الكهربائية والميكانيكية وتنظيم وقطع وحماية وتوزيع التيار الكهربائي.

٧- جميع المكائن والادوات الصناعية الاخرى .

ثالثا- لا تزيد اسعار بيع المواد المذكورة في الفقرات التالية على ما يلي :- الكلفة الحقيقية سي. اند. اف (لاي ميناء) مضافا اليها عمولة قدرها ٢٠% زائدا الرسم الكمركي زائدا اجور التأمين زائدا اجور النقل الحقيقية الى مخزن المستورد .

الراديوات ، التلفزيونات ، الات تسجيل الصوت ، المراوح الكهربائية بما فيها مراوح سحب الهواء ، مبردات ومكيفات الهواء ، ماكنات الغسيل الكهربائية (غسالات) المدافئ النفطية والكهربائية وامثالها.

رابعا- لا تزيد اسعار بيع دهن البريك والكريز على ما يلي :- الكلفة الحقيقية سي. اند. اف (لاي ميناء) مضافا اليها عمولة قدرها ١٥% زائدا الرسم الكمركي زائدا اجور التأمين واجور الميناء واجور النقل الحقيقية الى مخزن المستورد .

خامسا- لا تزيد اسعار بيع الاطارات والانابيب المطاطية لسيارات الركاب وللدراجات البخارية والهوائية على ما يلي :- الكلفة الحقيقية سي. اند. اف (لاي ميناء) زائدا عمولة قدرها ١٥% زائدا الرسم الكمركي زائدا اجور التأمين واجور النقل الحقيقية الى مخزن المستورد .

سادسا - يضاف ٥% لاسعار مواد الفقرات (٣ ، ٤ ، ٥) في حالة بيعها من قبل بائع مفرد غير المستورد الاصلي .

سابعا- ان اسعار المواد المبينة اعلاه هي اسعار البيع نقدا وفي حالة بيعها بالاقساط تضاف فائدة لا تزيد عن ٧% على مبالغ الاقساط .

ثامنا- على كافة المستوردين والباعة وضع بطاقة بالسعر المحدد على البضاعة المعروضة وتعليق جدول في مكان بارز في محلهم باسعار البيع المحددة من قبل مديرية التجارة العامة وعليهم

ايضا تزويد المديرية المذكورة بجداول شهرية يتبين فيها سعر البيع واسم المشتري وعنوانه الكامل ورقم وصل الشراء .

تاسعا- لا يسمح باخراج هذه المواد من حوزة الكمارك الا بترخيص من مديرية التجارة العامة .

عاشرا- يلغى بيان لجنة التموين العليا رقم ١٠ لسنة ١٩٥٣ وقرارها رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٥ .

حادي عشر- ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

رئيس الوزراء

رئيس لجنة التموين العليا[١] .

وصدرت قرارات اخرى رفعت مقدار المسحوبات من البنوك للمواطنين العراقيين الى ٦٠٠ دينار عراقي للشهر الواحد . وخفضت لجنة التموين العليا سعر الصمون والبانزين واللحم بحدود ٢٠% من السعر السابق لكل مادة مما ادى الى انخفاض قائمة كلف المعيشة من شهر تموز عما كانت عليه في شهر حزيران ١٩٥٨ . وتم ايقاف صادرات اللحوم وخفض سعر الوحدة الكهربائية الى ١٢ فلسا بدلا من ١٦[٢] فلسا .

وقد اذاعت وزارة المالية بيانا حول الودائع في البنوك في ١٦ تموز هذا نصه :

" تود وزارة المالية ان تطمن الشعب العراقي الكريم بان التدابير المتخذة في الوقت الحاضر بشأن الودائع والمبالغ المودعة في المصارف انما هي تدابير مؤقتة اتخذت من اجل المحافظة على الثروة القومية ورؤوس الاموال الوطنية وان كل ما هو مودع في المصارف او صناديق التوفير او اية مؤسسة اخرى فهو في سلامة تامة وستتخذ في القريب العاجل التدابير اللازمة لاعادة المعاملات الصيرفية الى حالتها الاعتيادية مع مراعاة ما يضمن مصلحة البلاد "[٣] .

وزير المالية

محمد حديد

واصدرت لجنة التموين العليا قرارات حددت بموجبها اسعار بيع لحم الغنم بسعر ٢٠٠ فلس للكيلو الواحد . ثم منعت تصدير الاغنام الى كافة الاقطار بشكل مطلق وحددت سعر رغيف الخبز باربعة فلوس والصمونة الواحدة بثمانية فلوس[٤].

قرارات بشأن السجناء السياسيين والمفصولين في العهد السابق

في يوم ١٧ تموز عقد مجلس الوزراء جلسته الثالثة واتخذ القرارات الاتية :-

١- معاملة جميع المحكومين في قضايا سياسية كمسجونين وليس كسجناء عاديين وخول وزيري العدلية والداخلية تنفيذ هذا القرار وذلك ريثما يصدر قانون العفو العام وذلك بمناسبة قيام الجمهورية العراقية.

---

[١] الوقائع العراقية ، ٢٣ تموز ١٩٥٨ .

[٢] الونداوي ، وثائق ثورة ١٤ تموز ، ص ٣٣١ ، الاعظمي ثورة ١٤ تموز ، ص ٩٨.

[٣] جريدة الجمهورية ، ١٧ تموز ١٩٥٨ .

[٤] بيان لجنة التموين رقم ٨ و ٩ آب ١٩٥٨ ، الوقائع العراقية ٢١ آب ١٩٥٨ ، الجمهورية ، ٢٣ تموز ١٩٥٨ .

٢- تكليف وزير العدلية باصدار مرسوم جمهوري بتخفيض عقوبات المسجونين العاديين وذلك بمناسبة قيام الجمهورية العراقية .
٣- قرر مجلس الوزراء الغاء القرارات التي صدرت ظلما وعدوانا باسقاط الجنسية العراقية عن عدد من المواطنين وذلك لاسباب سياسية وخول وزير الداخلية اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحقيق ذلك بحق الاشخاص المعنيين .
٤- قرر مجلس الوزراء ان يتخذ وزير الداخلية ما يقتضي لرفع رقابة الشرطة عن المحكومين بقضايا سياسية والسماح لهم بالعودة الى اهليهم وذويهم .
٥- قرر مجلس الوزراء الغاء القرارات الصادرة لاسباب سياسية بفصل الطلاب من المدارس والكليات والسماح لهم باستئناف دراستهم وخول وزير المعارف اتخاذ ما يقتضي لذلك .
٦- قرر مجلس الوزراء الغاء القرارات التي كانت قد صدرت لاسباب سياسية بفصل بعض العمداء والاساتذة والمدرسين والمعلمين وخول وزير المعارف اتخاذ ما يقتضي لتحقيق ذلك " .

وكان مجلس الوزراء قد اصدر بيانا يوم ١٥ تموز قرر فيه " الغاء جميع قرارات الفصل التي صدرت بحق موظفي ومستخدمي الحكومة المفصولين لاسباب سياسية " . واصدر مجلس السيادة مرسوما جمهوريا برقم (١٥) جاء فيه :

" بعد اطلاع مجلس السيادة على البيان الصادر من القائد العام للقوات المسلحة يوم ١٤ تموز ١٩٥٨ . وبناء على ما عرضه وزير العدل ووافق عليه مجلس الوزراء رسم ما هو آت :

تنزل نسبة عشرين بالمئة من اصل المدة المحكوم بها على كافة المسجونين في العراق والمكتسبة احكامها الدرجة القطعية .

على وزراء الدفاع والداخلية والعدلية تنفيذ هذا القرار .

كتب ببغداد في اليوم الثاني من محرم الحرام سنة ١٣٧٨ الموافق لليوم التاسع عشر من تموز سنة ١٩٥٨

رئيس الوزراء　　　　　　　　مجلس السيادة[١]

ثم تلا ذلك صدور قوانين تتضمن اطلاق سراح عدد من السجناء السياسيين وتخفيض محكوميات سجناء اخرين او ارجاع حقوق المبعدين خارج العراق . وفي ١٨ تموز قرر مجلس الوزراء السماح بالعودة لجميع المبعدين وارجاع جنسياتهم اليهم وسحبت صلاحيات مجلس الخدمة العامة والامن على سياسة التوظيف واطلقت التعيينات في دوائر الدولة حيث صار التعيين كيفيا .

ومع ان هذه القرارات لاقت استحسانا عاما من الناس لكن اشاعات سرية افادت ان عددا من المجرمين الاعتياديين قد خرجوا من السجن ايضا وانهم انضموا الى الشعب . ويبدو ان مجلس الوزراء لم يكن يعلم بما يحدث في كثير من الشؤون الداخلية للبلاد باستثناء كل من عبد السلام عارف بحكم سيطرته على وزارة الداخلية وعبد الكريم قاسم رئيس الوزراء[٢] .

---

١ الوقائع العراقية ، ٢٣ تموز ١٩٥٨ . جريدة الجمهورية ، ١٨ تموز ١٩٥٨ .

٢ موسوعة ١٤ تموز (٧) ، ص ١٠٥ ، جريدة الجمهورية ، ١ آب ١٩٥٨ .

وقد الغت الثورة اغلب المراسيم التي صدرت ابان الحكم الملكي التي فرضت القيود على حرية المواطنين وفرضت الرقابة على القوى السياسية .

اعتقال فاضل الجمالي احد رؤساء وزارات العهد السابق

سرت اشاعات في اليوم الاول للثورة تفيد ان فاضل الجمالي . وهو احد اركان العهد السابق قد قتل وان جثته قد سحلت في الشوارع . وفي يوم ١٧ تموز اعلن رسميا انه معتقل بعد ان كان قد القي عليه القبض وهو هارب ومتنكر . وعرض تلفزيون بغداد مشاهد له في زي اعرابي . وقد جاء هذا الاعلان ردا على حملة الممثل الامريكي في مجلس الامن على العراق وادعائه مقتل فاضل الجمالي وجره جرا في الشوارع والتمثيل به .

القي القبض على الجمالي بعد يومين من الثورة في احدى البساتين الكبيرة في منطقة الابراهيمية والعائدة لاحد اثرياء وانصار العهد السابق ، وتقع على نهر دجلة، وكان يحمل في جيبه نقودا اجنبية وجواز سفر استعدادا للهرب[١] خارج العراق، فتم ايداعه السجن تمهيدا لمحاكمته .

هرب وزير اخر

في يوم ١٤ تموز تسلمت وزارة الخارجية الامريكية تقريرا من سفارتها في بغداد يفيد ان وزير مالية الاتحاد العربي الهاشمي عبد الكريم الازري قد لجأ الى السفارة الامريكية . وافاد ان الحكومة السابقة لم تكن على علم بالانقلاب وان اعضاء الحكومة الجديدة غير معروفين تماما [٢] . ويذكر (غولمان) السفير الامريكي عن ذلك بقوله : "حضر الى السفارة احد المقربين من نوري السعيد طالبا اللجوء وكان اطلاق النار في الصباح الباكر قد اثار شكوكه . وقد صادف وصوله نحس الحظ وقت اذاعة البيانات التي تعلن تأسيس الجمهورية العراقية فاخذ يترجمها لنا من العربية على الفور وقد اتفق ضيفنا ان الجماهير اقتحمت السفارة ووجدته فيها فان ذلك سيكون صعبا عليه وعلينا بنفس الدرجة . وقال انه اذا وجد طريقه لاخراجه من طوق القوات والدبابات العراقية الى الشارع فانه يعرف اين يجد مكانا امينا فدبرنا الخطة ونفذناها بنجاح. وقد البسناه بزة سائق في السفارة واجلسناه وراء عجلة القيادة في احدى سيارات السفارة مع احد موظفينا في المقعد الخلفي فمرت السيارة بالحرس واجتازت الدبابات دون ان يتحداها احد . وذهب خلال الشوارع الى المحل الذي وجده امينا وهناك نزل وعاد موظف السفارة بالسيارة وحده "[٣] .

" الوثائق الرسمية "

كانت الجماهير قد نهبت اواتلفت الكثير من الوثائق والمستمسكات التي وجدتها في قصر الرحاب ومنزل نوري السعيد ، صبيحة يوم الثورة او بعثرتها اذ لم يكن لدى هذه الجماهير اطلاع

---

[١] جريدة الجمهورية ، ١٨ ، ٢٠ تموز ١٩٥٨ .

[٢] الونداوي ، وثائق ثورة ١٤ تموز ، ص ٢٧ .

[٣] العراق في مذكرات الدبلوماسيين الاجانب لنجدة فتحي صفوة ، ص ٢٦٣.

على اهمية هذه الوثائق ولذلك بادر الحاكم العسكري لاذاعة بيان الى الشعب يطلب فيه اعادة هذه الوثائق .

بيان رقم (١٢) من الحاكم العسكري العام

" وقعت بايدي بعض المواطنين وثائق ومستمسكات خطيرة ذات صلة باعمال وتصرفات رجال الحكم البائد في اليوم الاول لثورة الشعب . فيرجى من المواطنين الكرام المبادرة بتسليمها الى الانضباط العسكري لتكون ادلة ناصعة لادانة رجال العهد الفاسد امام القضاء العادل "

الحاكم العسكري العام[١]

وكانت لوثائق ميثاق بغداد الذي كان سببا من اسباب الثورة ، اهمية خاصة ليس لرجال العهد الجديد وحسب ، بل للاتحاد السوفيتي والجمهورية العربية المتحدة . وكانت الدولتان الاخيرتان شديدتي الرغبة في الاطلاع على وثائق الميثاق للتعرف على خططه ومشروعاته في المنطقة ضد حركات التحرر واساليب الدول الغربية الرامية لتطويق الاتحاد السوفيتي . وكانت حكومة الثورة قد ارسلت صباح يوم الثورة فصيلا من الجيش لحماية مقر الميثاق الكائن في منطقة المسبح في بغداد . وقد زودت كلا من الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفيتي فيما بعد بنسخ من هذه الوثائق[٢] . وقد اشارت الصحف الامريكية الى ان حكومة الثورة في العراق استولت على اخطر وثائق ميثاق بغداد التي قد ثبتت فضيحة كبرى للاسرار العسكرية واسرار الاستخبارات التابعة للدول الغربية .

حكومة الثورة تطمئن الغرب

قام الثوار في الايام الاولى للثورة بخطوات ايجابية لتطمين دول الغرب على مصالحها ومصالح رعاياهم في العراق . واكدوا انهم سيلتزمون بالعهود الدولية طبقا لميثاق الامم المتحدة . ففي يوم ١٥ تموز أي قبل اجتماع مجلس الوزراء وقبل التحاق وزير الخارجية (عبد الجبار الجومرد) بمنصبه ، صرح ناطق رسمي باسم الحكومة العراقية تصريحا موجها الى دول العالم اذيع من الراديو عدة مرات جاء فيه:

صرح ناطق رسمي باسم الجمهورية العراقية بما يلي :

" ان الحركة الوطنية التي قام بها الجيش بمساندة الشعب انما هي حركة داخلية محض تستهدف تخليص العراق من اوضاع الحكم الفاسد وعهود الرجعية . وقد اعلن القائمون بهذه الحركة منذ اللحظة الاولى بان الحكومة العراقية تلتزم بالعهود الدولية وفق مصلحة الوطن وتقيم علاقاتها مع الدول عامة والعربية والاسلامية خاصة وفقا لميثاق الامم المتحدة . ولذلك فان الحكومة مستعدة للتعاون مع اعضاء الامم المتحدة وتأمين اطيب العلاقات السياسية والاقتصادية معها بما تمليه عليها مصلحة العراق في الميادين الدولية وفي سبيل دعم اسس السلام العالمي .

---

[١] الوقائع العراقية ، ٢٣ تموز ١٩٥٨ .

[٢] موسوعة ١٤ تموز (٧) ، ص ٣٣٤ ، موسوعة ١٤ تموز (٥) ، ص ٣٠٨ .

وعلى هذا فهي تلتزم بالتزاماتها الدولية السياسية والاقتصادية السابقة ، مع السعي لتطويرها بطرق سلمية بما يتماشى والاوضاع العالمية عامة والاقليمية خاصة".

ورغبة من قيادة الثورة في افشال خطط التدخل الغربي ضد الثورة وحث حكومات الدول الغربية وخاصة بريطانيا والولايات المتحدة على تقديم اعترافها بالحكومة الجمهورية فقد اذيع البيان مرة اخرى يوم ٢٣ تموز[١] .

وفي يوم ١٦ تموز قابل السكرتير الشرقي في السفارة البريطانية ببغداد (سام فول) وزير المالية محمد حديد الذي حدد للسكرتير سياسة حكومته كالاتي :

" ١- علاقات صداقة مع كل الامم وبشكل خاص مع العرب والدول الاسلامية .

٢- احترام مبادئ وميثاق الامم المتحدة .

٣- استمرار ضخ النفط وعدم تأميم صناعة النفط وان الادارة سوف تلجأ الى تحسين العلاقة مع الشركات عبر المفاوضات .

٤- فيما يخص حلف بغداد لم يتخذ قرار بصدده وان وجهة النظر القائمة حاليا هي ان يستمر العراق داخل الحلف حتى انتهاء المدة المحددة وعندها يعاد النظر في الموقف .

٥- اقامة علاقة صداقة مع الجمهورية العربية المتحدة واعتراف متبادل ولكن ليس هناك فكرة للانضمام للجمهورية العربية المتحدة في الوقت الحاضر . وان العلاقة مع الجمهورية العربية المتحدة ستكون ضمن اتجاه السياسة العربية نحو الوحدة الشاملة لكل الدول العربية .

٦- الادارة الجديدة هي ليست شيوعية برغم ان الشيوعيين اعلنوا ترحيبهم بها وان البعثيين ساعدوا الادارة الجديدة في الوصول الى السلطة .

٧- الادارة ترغب في ان تقيم علاقة صداقة مع الغرب وان (حديد) اعلن عن امله في ان تقوم المملكة المتحدة باعلان اعترافها بحكومته بسرعة "[٢] .

وفي يوم ١٨ تموز وجه وزير الخارجية عبد الجبار الجومرد ، نداء اخر نشرته الصحف المحلية بشأن حسن معاملة الاجانب جاء فيه :-

" اتقدم بشكري الجزيل الى سائر اخواني العراقيين الذين اظهروا حسن معاملتهم لجميع الاجانب الموجودين في العراق في هذه الفترة الدقيقة التي يجتازها هذا البلد النبيل في تاريخه . واطلب منهم ان يستمروا على حسن معاملتهم لهؤلاء الضيوف لكي يظهر ثوب العراق امام العالم الخارجي نظيفا على حقيقته . ولكي تخرس السنة المغرضين من اعداء هذا الوطن في الخارج . واهيب بالشباب الاحرار الواعي من اخواني ان يفهموا البسطاء هذه الحقيقة لتبقى سمعتنا سليمة من كيد المغرضين "[٣].

وفي اليوم نفسه سلمت وزارة الخارجية مذكرة الى جميع البعثات الدبلوماسية في بغداد ابلغتهم فيها ان ما حدث هو حركة داخلية استهدفت انقاذ العراق من قساوة انظمة الحكم الفاسدة والرجعية .

---

[١] الوقائع العراقية ، ٢٣ تموز ١٩٥٨ . جريدة الزمان ، ١٦ تموز ١٩٥٨ .

[٢] الونداوي ، وثائق ثورة تموز ، ص ٧١ ، موسوعة ١٤ تموز (٧) ص ١٨٧ .

[٣] جريدة الجمهورية ، ١٩ تموز ١٩٥٨ ، الونداوي ، وثائق ثورة تموز ، ص ٢٥٦

وبعث عبد الجبار الجومرد وفدا من موظفي التشريفات في الوزارة لزيارة الهيئات الدبلوماسية العاملة في العراق للاطمئنان عليهم، عارضا في الوقت نفسه عليهم المساعدة في كل ما يطلبونه[1] .

موقف بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية من الثورة

ابرقت السفارة البريطانية في بغداد خبر الثورة الى لندن صباح يوم ١٤ تموز، ولكن اتصال السفارة في الخارج انقطع الساعة التاسعة صباحا بعد ان هاجمتها الجماهير فاخذت الحكومة البريطانية تتابع اخبار العراق من خلال سفاراتها العاملة في الشرق الاوسط ، ومن خلال السفارة الامريكية في بغداد التي احتفظت باتصالاتها بحكوماتها وكذلك من دول ميثاق بغداد . وقد اجرت بريطانيا محاولات للتنسيق مع عدة اطراف بشأن الاجراءات التي يمكن اتخاذها ضد الثورة .

١- مع الحكومة الاردنية باعتبار ان الملك حسين اصبح رئيسا للاتحاد العربي الهاشمي، مع امكان الافادة من القوات العراقية المرابطة في الاردن والقوات الجوية البريطانية في الحبانية ، فضلا عن القوة الجوية العراقية في الحبانية والتي كانت بريطانيا والملك حسين يشكان في ولائهما للثورة . ومع احتمال بقاء عدد من رجال الحكم السابق على قيد الحياة .

٢- مع الحكومة الامريكية وحلف شمال الاطلسي .

٣- مع حكومات ميثاق بغداد (تركيا وايران والباكستان) وكان ممثلوا هذه الحكومات مجتمعين وقد تخوفت كل من حكومتي لبنان والاردن من الثورة العراقية واحتمال ان يمتد تأثيرها اليها ، وبعث كل من كميل شمعون الرئيس اللبناني والملك حسين ملك الاردن ، بطلب الى الحكومتين الامريكية والبريطانية ارسال قواتهما الى بلديهما لحمايتهما من احتمالات ثورة مشابهة.

وفي صبيحة يوم الثورة علق الرئيس الامريكي ايزنهاور على الاحداث بالقول " هذه هي البلاد التي كنا نعتمد عليها اعتمادا كليا في ان تكون الحصن المنيع للاستقرار والازدهار في المنطقة "[2].

اما السفارة البريطانية في بغداد فقد اشارت على حكومتها " في حالة الحاجة لحماية ارواح البريطانيين والاجانب او لاي سبب اخر ، اقترح ان يكون لواء المظلات البريطاني حاضرا ومستعدا في قبرص لاي عمل سريع ".

وقد ادركت كل من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا انهما ان لم يتدخلا فان الحكم سينهار في هذين البلدين (لبنان والاردن) سريعا . وفي يوم ١٥ تموز انزل الاسطول السادس الامريكي جنود البحرية الامريكية في بيروت . ومن صباح ١٧ تموز انزل البريطانيون فرقة مظلات في عمان عبر قبرص . واعلن ان الغرض من ارسال هذه القوات هو ليس شن الحرب ضد العراق[3] . فيما اعتبر العراق ذلك مقدمة لغزو الاردن للعراق ، ولكن بريطانيا والولايات المتحدة ابلغتا عبد الكريم قاسم بواسطة سفارتيهما " انهما لا ينويان التدخل في شؤون العراق الداخلية"[4] . وفي اليوم الاول للثورة اعد المكتب الشرقي في الخارجية البريطانية مذكرة تضمنت تصوراتها عن الوضع استنادا الى

---

[1] عدنان سامي نذير ، عبد الجبار الجومرد ، ص ٢٤٥ ، ٢٦٧ .

[2] مجيد خدوري ، العراق الجمهوري ، ص ٧٩ .

[3] الونداوي ، وثائق ثورة تموز ، ص ٢٢ ، ٣١ ، علاء نورس ، ثورة ١٤ تموز ، (بغداد ١٩٩٠) ، ص ٢٦ .

[4] خدوري ، العراق الجمهوري ، ص ٨٠ .

وجهات نظر الحكومات العربية المعنية وخاصة النفطية منها . جاء في المذكرة التي قدمت يوم ١٤ تموز ما يلي :

" ١- اذا ما نجحت الثورة في العراق ونزل الغبار فاننا نفترض باننا سنواجه نظاما عسكريا استبداديا (دكتاتوريا) على طراز نظام ناصر.

٢- الحكومة الجديدة بالتأكيد سوف تؤكد على المشاعر الوطنية والقومية العربية بالتضامن مع مصر. الا انه في الوقت ذاته من المتوقع انها ستعمل للحفاظ على العوائد المالية النفطية للعراق ذاته . وبالتالي فانها ستؤكد على الهوية الاستقلالية العراقية . انه من غير المتوقع ان تقوم هذه الحكومات حتى بالانضمام الى الجمهورية العربية المتحدة . الا لربما في حالة استنفاذها كافة الوسائل واحساسها بان ذلك قد يعرضها للخطر .

٣- اذا ما تركنا جانبا موضوع العلاقة مع شركة نفط العراق الذي من دون شك سيكون له تأثيراته على شركة نفط الكويت فانا اعتقد ان وجهة نظر العراق ازاء جيرانه ستكون كالاتي :

آ- انها ستبادر لاثارة ملكية العراق للكويت وبشكل اكثر مما كانت تقوم به الحكومة العراقية السابقة. خوف الكويتيين من العراق ربما يزداد الى النقطة التي تجلب انتباه العراقيين وبشكل اكبر من الثورة الحالية (ولكن نفوذ مصر ربما يعمل بالاتجاه المعاكس) .

ب- رؤية العراقيين للكويت ربما لها تأثيراتها غير المباشرة في اساءة العلاقة بين العراق والعربية السعودية كما ستكون هناك اختلافات ايديولوجية .

جـ- رؤيا العراق للاحواز من شأنه ان يجعل العلاقة سيئة مع ايران .

٤- السياسة المصرية يجب ان توجه باتجاه ابقاء الكويت بعيدة عن العراق سواء كدولة لها كيانها الخاص او باعتبارها عضوا في اتحاد الدول العربية . العربية السعودية سيكون لها نفس الاعتراض لهذا السبب ، وكذلك الخوف من مصر من شأنه ان يجعل الكويت اكثر تابعية لمصر . مهما يكن فان العلاقات البريطانية - الكويتية ستكون موضع هجوم من قبل العراق ومصر ايضا.

٥- وجهة نظر السير (ياروس) كما تم التعبير عنها في مطلع هذا الشهر هي انه في حالة ان تصبح بغداد تابعا لناصر فان انجذاب الكويتيين نحو الجمهورية العربية المتحدة سوف يزداد . ولكن رغبة الكويت للاحتماء بنا سوف تزداد ايضا ولهذا فان احدى القوتين سوف تعمل نحو طرد الاخرى .

٦- كافة الافتراضات اعلاه في الواقع نتيجة حسابات استندت على وجهات نظر الحكومات العربية . وفي الواقع ان الانفعال المصحوب باعمال معكوسة لاي تدخل غربي محتمل من شأنه ان يقود الى توحيد السياسات العربية التي في ظاهرها تطفو وبشكل فردي المعالم الخاصة لكل بلد عربي معني بالموضوع ، وانه من المؤكد انها ستكون معاكسة لمصلحة الغرب ".

د. م. هـ ريجز [1]

---

[1] الونداوي ، وثائق ثورة تموز ، ص ٣١ .

وفي بغداد ناقش السفيران البريطاني والامريكي الموقف المحلي والاحتمالات الطارئة المتوقعة وابرقا بواسطة السفارة الامريكية في بغداد التي احتفظت سرا بجهاز ارسال على الرغم من منعها من ارسال البرقيات الى حكومتيهما يوم ١٥ تموز " من رأينا المدروس ما لم تنفذ عمليات الانزال الحليفة في العراق بشكل كاسح وسريع وبقوة متفوقة كثيرا فمن المحتمل جدا ان تؤدي الى حدوث خسائر في ارواح الامريكان والاوربيين بشكل عشوائي والبالغ عددهم خمسة الاف من البريطانيين وحوالي الفين من الامريكان ، والى اعمال سلب ونهب من قبل (الغوغاء) الذين لا يستطيع الجيش ان يسيطر عليهم"[1].

وعلى الرغم من القناعة التي توفرت لدى وزارة الخارجية بان التدخل الغربي ضد الثورة في العراق ستكون له نتائج معكوسة ضد مصالح الغرب ، فانها اخذت تبني سياستها المستقبلية على اساس اثارة المشاكل الخارجية للعراق ، وخاصة مع جيرانه لاحتواء الثورة ان افلتت الامور بشكل عام بدلا من التدخل المباشر الذي سيؤدي الى توحيد العرب . وفي الوقت نفسه دعت الحكومة البريطانية وزير خارجيتها لتحذير الثوار في العراق بتحميلهم مسؤولية اية اصابة او ضرر بالارواح والممتلكات البريطانية منذ مساء ١٤ تموز ، حضرها معظم اعضاء الوزارة درست خلالها التطورات الجارية في العراق وانعكاساته الاقليمية وموقف الولايات المتحدة الامريكية وضرورة التعاون معها لحل الازمة والعمل " لايجاد سياسة تسمح بتطور سياسي واجتماعي للشعب العربي حتى لو كان ذلك على حساب تغييرات اضافية عند الضرورة من نظم الحكومات الحالية التي من شأنها ان تضعف التجاذب السياسي للجمهورية العربية المتحدة).

وتوصلت الحكومة البريطانية الى " انه لو سمحت للحكومة الشرعية في لبنان بان يطاح بها وانه اذا ما تعاطفت مع – العصيان المسلح – في العراق فان تمردا سيتطور بسرعة في بلد اخر من بلدان المنطقة وان كلا من اسرائيل وتركيا ودول الخليج سوف تنعزل كما ان التدخل الذي ستجد الدول الغربية نفسها مطالبة به للدفاع عن مصالحها ، سيكون متأخرا جدا من اجل الاحتفاظ بمواقعها من العالم العربي.

وتدارست الحكومة البريطانية الجانب الشرعي والقانوني اذا ما قررت القيام بتدخل عسكري مسلح في المنطقة ، وان عليها ان تؤكد للرأي العام العالمي بان النزاع في لبنان لم يكن في الاسلس حربا اهلية، بل انه كان من اشكال العدوان المغلف قامت به الجمهورية العربية المتحدة ، وذلك لابراز الدليل الذي يدعم ادعاءها بانها تساند حكومة شرعية في مقاومة تخريب نظمته قوى اجنبية . وان لا تدعي ان تدخلها هو لغرض حماية الارواح والمصالح البريطانية فقط وتطالب بسحب قواتها حال توقف الجمهورية العربية المتحدة عن الاستمرار في تدبير تمرد مسلح .

وخلال هذه الاجتماعات اتصل رئيس الوزراء البريطاني (ماكملان) بالرئيس الامريكي (ايزنهاور) ، واطلعه على ان الولايات المتحدة ستنزل قواتها في لبنان خلال الاربع والعشرين ساعة القادمة لمساعدة بريطانيا في حفظ مواقعها في العراق وطلب المجتمعون تبليغ الولايات المتحدة ، بان الحكومة البريطانية " تتطلع الى ان تمدها الولايات المتحدة بالمساعدات المادية والمعنوية في

---

[1] الزوبعي ، العراق في الوثائق البريطاني ١٩٥٨ ١ / ٧٧ .

الشروع بسياسة تماشي الحالة العامة القائمة على ان المعضلة غير محددة بلبنان فحسب ، بل تمتد الى جميع ارجاء الشرق الاوسط ".

وفي اجتماع ثالث عقد يوم ١٥ تموز ابلغ ماكميلان مجلس وزرائه " باننا نأمل بالاستناد الى تعاون الولايات المتحدة في اية اجراءات يمكن ان تبرزها الضرورة لاجل حفظ الموقف في الاردن والعراق . وقد استنتجت الوزارة (بان موقف الولايات المتحدة ازاء الازمة في الشرق الاوسط وازاء المقترحات البريطانية بصدد المعالجة بانه كان مخيبا للامال ، " لانها كانت تريد ان تتعرف بشكل منفرد " واعترف البريطانيون بانهم " لا يمكنهم بمفردهم اعطاء ضمانات بالمساعدة العسكرية لاية دولة تطلبها ما لم يكن هناك تأييد ودعم امريكي واحتمال تعرض بريطانيا الى مخاطر جمة اذا ما سحبت الولايات المتحدة قواتها بعد قليل من الاحتلال (للبنان)، فتبقى بريطانيا لوحدها لمعالجة الوضع في العراق وغيره من دول المنطقة وتوصلت الحكومة البريطانية في نهاية الاجتماع الى انه ليس من الحكمة والضرورة ان نورط انفسنا في التزامات لحفظ السلطة في العراق " واخيرا قررت فيما يخص العراق :-

" دعوة وزير الخارجية للنظر بافضل الوسائل لتحذير (المتمردين) باننا سنقوم بتحميلهم مسؤولية اية اصابة او ضرر بالارواح البريطانية او الممتلكات " ومع انها ظلت تأمل باحتمال حصول اتفاق مع الولايات المتحدة لمهاجمة العراق او قد تقرر ذلك بمفردها او ان تقوم تركيا بمثل هذا التدخل[1] .

وفي يوم ١٥ تموز قابل السفير البريطاني في بغداد مايكل رايت ، كلا من رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم ونائبه عبد السلام عارف بحضور محمد حديد وزير المالية ، وبعث الى حكومته ما دار في هذه المقابلة قائلا :

" ١- قابلت الزعيم عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء ووزير الدفاع وكذلك العقيد عبد السلام محمد عارف نائب رئيس الوزراء .

٢- طلبت تقديم تطمينات رسمية الى حكومة صاحبة الجلالة بشأن ضمان سلامة الافراد والممتلكات البريطانية والاخرين الذين هم من مسؤولينا . لقد تسلمت الرد بالموافقة وبدون شرط .

٣- ثم قلت انه في حالة الحاجة فانا اطلب تأمين قافلة امينة تضمن المواطنين البريطانيين واولئك الذين هم ضمن مسؤوليتنا الى نقطة رحيل عبر استخدام وسائط نقل جوية من الحبانية او الى الحدود الايرانية او الى البصرة . كلا الضابطين ذكرا مؤكدين بان مثل هذه الحاجة لن تقع ولكن بعد نقاش ذكرا بانه في حالة بروز الحاجة فان تأمين مثل هذه القافلة يمكن ان يتم .

٤- قدمت احتجاجا رسميا بصدد الاخفاق في حماية السفارة وارواح اولئك الذين كانوا فيها . فتذرعا بان الجماهير قد اعتقدت ان اطلاق النار الذي وقع خطأ من قبل الجندي الذي اصاب نفسه بالقدم ، كان مصدره الجانب البريطاني وان ذلك هو السبب فيما حصل لاحقا . من جانبي اكدت بشدة بان كامل المسؤولية تقع على افراد الجيش والشرطة الذين فشلوا في حماية السفارة وارواح الذين كانوا فيها . واضفت بان حكومة صاحبة الجلالة تحتفظ بحقها فيما يترتب على الوضع من

---

[1] الونداوي ، وثائق ثورة تموز ، ص ٣٨ - ٥٤ .

نتائج . لقد اعربوا عن اسفهم العميق عما حصل، لقد ذكروا ان بريطانيا والعراق كانا دوما حلفاء ولا يزالون كذلك .

٥- لقد حاولا بجهد اعطاء الانطباع بانهما صديقان ومستعدان للمساعدة ".

مايكل رايت[1]

وقد ردت وزارة الخارجية في اليوم نفسه على برقية رايت كالاتي :

" أؤيد اجراءك طلب تقديم تطمينات بصدد حماية ارواح الانكليز والممتلكات من قبل السلطات التي هي حاليا تسيطر على بغداد . اذا لم تجد ما يضر فانا اطلب منك الاستمرار على هذا الاتجاه باستخدام الطرق الرسمية في العمل . عليك ان تقدم احتجاجا شديد اللهجة ضد الاجراء الذي اتخذ ضد موظفي سفارة صاحبة الجلالة في بغداد وتخريب مبنى السفارة . عليك ان تقول اننا نحمل السلطات المحلية العراقية التي هي حاليا تسيطر على بغداد ، المسؤولية عن موت العقيد (كراهام) والاضرار التي تعرضت لها ممتلكات حكومة صاحبة الجلالة . وتشير ايضا الى اننا نصر على ضرورة اتخاذ هذه السلطات اجراءات كافية لضمان عدم تكرار مثل هذه الاعمال في المستقبل وعليك ان تضيف ان الاخفاق من جانب هذه السلطات في ضمان حماية كافية لارواح الانكليز والممتلكات من شأنه ان يرتب عواقب خطيرة .

عند توصيل هذه الرسالة عليك طبعا ان تتخذ الحذر في الكلمات بما يضمن انه لا يوجد فيها ما يشير الى اننا نعترف بسلطات المتمردين "[2]

وفي اليوم الثاني (١٦ تموز) قابل (سام فول) السكرتير الشرقي في السفارة البريطانية ببغداد ، محمد حديد وزير المالية وكرر الاحتجاج الذي قدمه السفير في اليوم الثالث بصدد حرق السفارة وقتل احد موظفيها . وقد اعرب محمد حديد عن اسفه وقال ، ان الهجوم على السفارة بدأ عبر اطلاق نار من داخل السفارة وكرر التطمينات التي قدمها رئيس الوزراء بحماية الارواح والممتلكات البريطانية . شدد (فول) على نتائج قتل ولي العهد ونوري السعيد واخرين ، على الرأي العام الدولي الذي يمكن ان يخلق المصاعب للادارة الجديدة . واكد حديد عميق الاسف بصدد العنف الزائد من الجماهير ، واعترف ان الجيش لم يستطع السيطرة عليهم . وذكر ان مشاعر الجماهير الغاضبة طفحت بعد سنوات من الاضطهاد. وطلب (فول) من حديد ان يستخدم نفوذه من اجل ضمان عدم حصول اعمال قتل اضافية لرجال العهد الملكي ، وذلك من جانب انساني ومصلحة الادارة الجديدة امام الرأي العام العالمي ووعده حديد ان يعمل كل شيء يستطيع عمله . ثم حدد حديد سياسة الادارة الجديدة بسبع نقاط[3] . وذكر ان انزال القوات الامريكية في لبنان قد اغضب الرأي العام في العراق وانه يأمل ان لا يتم اتخاذ اعمال عدائية اخرى مماثلة . وذكر انه اذا ما حصل اعتداء على العراق من الخارج فانه سوف يثير بشكل خطير المشاعر في العراق . وتحت مثل هذه

---

[1] نفسه ص ٢٦٣ الاعظمي ، ثورة ١٤ تموز ، ص ٢٣ وانظر ما يقوله خليل ابراهيم حسين عن تلك المقابلة التي حضرها بنفسه كما يذكر في موسوعة ١٤ تموز (ثورة الشواف) ، ص ٦٤ .

[2] الونداوي ، وثائق ثورة تموز ، ص ٦٧ .

[3] عن هذه النقاط انظر محاولات تطمين الغرب .

الظروف فان الجيش سيؤدي واجبه على افضل شكل للسيطرة على المواطنين . ولكن ذلك سيكون امرا صعبا في حالة عدم حصول مثل هذا الهجوم فانه من الواضح لن يكون هناك أي خطر على ارواح الاجانب في العراق . وذكر حديد ايضا ان البلاد باسرها تحت سيطرة الادارة الجديدة وان كل وحدات الجيش ابدت تأييدها للنظام وفي نهاية المقابلة الح فول على حديد ان يستعمل نفوذه لمنع وقوع مزيد من القتل وقد وعد حديد بانه سيفعل كل ما يستطيع بهذا الشأن[1].

ومثلما فعل السفير البريطاني قام (والديمار غولمان) ، السفير الامريكي ببغداد بمقابلة عبد الكريم قاسم مساء يوم ١٥ تموز ، وقد رافقه العقيد دريد الدملوجي مساعد الملحق العسكري في واشنطن سابقا ، واحد موظفي السفارة الامريكية في بغداد (فرتز لان) وبخصوص الزعيم ناجي طالب عرض السفير على عبد الكريم قاسم مسائل كبيرة كان يتوقع ان يناقشها معه في المستقبل القريب وقد وافق عبد الكريم وقال " نحن العراقيين نرغب بعلاقات طيبة مع الولايات المتحدة " وطلب (غولمان) تطمينات خاصة لضمان ارواح وممتلكات الامريكان وقد حصل السفير على ذلك . كما طلب تطمينات باجلاء الامريكان اذا ما تقرر جلاؤهم من العراق . وقد اجاب عبد الكريم في البداية بانه ظن ان التطمينات التي قدمها من شأنها ان تجعل الاجلاء غير ضروري . ولكن بعد الالحاح وافق على تقديم الضمانات الخاصة بسلامة الاجلاء اذا تطلب الامر [2] .

وفي ادناه محضر اللقاء كما سجله السفير وبعث به الى خارجيته صباح اليوم التالي :

١- اخبرت قاسم انه في ضوء حالة عدم الاستقرار في هذا القسم من العالم فاننا نرغب بتخفيض عدد الامريكان في العراق بشكل خاص الجالية واضفت انني قد حضرت من اجل ترتيب قدوم طائرة تجارية تعود للولايات المتحدة او طائرة اجنبية ، واذا ما كان ضروريا طائرة نقل عسكرية امريكية الى بغداد ومن ثم اجلاء هؤلاء الرعايا ومغادرة العراق .

٢- رد فعل قاسم الاول كان غير مشجع . لقد ذكر انه لا يعتقد ان الوقت ملائم لغرض الاجلاء واضاف اذا ما حصل وان غادر الامريكان فان رعايا دول عديدة اخرى سوف تطلب المغادرة ايضا . وان اجلاء شاملا سيؤدي الى اضطراب ونتائج سيئة على البلد . لقد ذكرته بالتطمينات التي اعطيت يوم ١٥ تموز والتي تضمنت بانه في حالة شعورنا بان الظروف اذا ما تطلبت القيام بمثل هذا الاجلاء لرعايانا فانه سوف يتم تقديم التسهيلات بهذا الشأن .

٣- عند هذه النقطة من الحديث دخل قاسم في حديث باللغة العربية مع العميد ناجي طالب ، وكان فرتز لان قادرا على معرفة مضمون هذا الحديث . وبعد الحديث غير قاسم وجهة نظره . كما اخبرني (فرتز لان) فيما بعد ان العميد طالب اشار الى قاسم بان الاستجابة لما طلبت قد يكون شيئا جيدا . على اية حال لقد بدا بان قاسم لن يكون قد فهم بوضوح احتمالات الحاجة لاستخدام طائرات عسكرية.

---

[1] رسالة رايت الى خارجيته يوم ١٦ تموز ، الونداوي ، وثائق ثورة تموز ، ص ٧٠ ، الاعظمي ثورة ١٤ تموز. ص٤٣.

[2] الونداوي ، وثائق ثورة تموز ، ص ٧٤ ، الاعظمي ثورة ١٤ تموز ، ص ٣٨ .

٤- بعد الحديث مع طالب ذكر قاسم ان الموافقة سوف تعطى للسماح لطائرة واحدة لترتيب الاجلاء وعلى شرط ان يكون الاجلاء على مراحل . وليس بشكل واسع وان قوائم باسماء الذين سوف يتم اجلاؤهم يجب ان تنظم على شكل مجموعة بعد مجموعة .
٥- اخبرت قاسم بانني اؤمن انه من المفيد جدا اذا ما قامت الرحلات الجوية التجارية بالمباشرة بالعمل. واضفت انني اعرف كافة زملائي (سفراء الدول الاخرى) بمن فيهم السفير البريطاني معني مثلي بموضوع اجلاء الرعايا وهو ايضا لديه رغبة شديدة في هذا الصدد . لقد اشار قاسم بان الموضوع قيد الدراسة وان الوقت ليس مناسبا بعد .
٦- اعتقد بشدة ان استخدام طائرة عسكرية يمكن تجنبه . ان أي استخدام لطائرة امريكية بشكل غير صحيح من السهل ان يفسر باعتباره عملا عدائيا ، اذا كان يجب ان يتم استخدام طائرة عسكرية لربما استطيع ان ارتب مع قاسم موضوع هبوطها وتحميلها بالرعايا في منطقة الحبانية .
٧- الاجابات عن الاسئلة ٣ - ٦ يمكن ان تتم كما يلي :
آ- ليست هناك طائرات تجارية في بغداد سوى العراقية . توجد طائرة واحدة تابعة لشركة (تي . دبليو . أي) . موجودة في البصرة .
ب- الطائرة الامريكية الوحيدة الموجودة في بغداد هي طائرة الملحق الجوي واعتقد ان السماح لها بالاقلاع ليس موضوعا صعبا .
جـ- معلومات كاملة بصدد الوقت ومكان الاقلاع وطريقة الخدمة سوف ترسل لكم حال الحصول عليها من السلطة المحلية .
د- نحو ١٦٠٠ من مواطني الولايات المتحدة في منطقة بغداد (١١٠٠ امرأة وطفل) بينهم العديد من المرضى وبعض النسوة هن حوامل يحتجن الى عناية خاصة . ٢٨٨ مواطنا امريكيا في منطقة شمال العراق بينهم ١٠٠ امرأة وطفل . ١١٣ مواطنين امريكيين في منطقة البصرة بينهم لربما ٦٠ امرأة وطفل . ساعالج الموضوع بصلابة . لغرض اعداد قوائم بغية تقديمها الى وزارة الخارجية فانا احاول ان اعمل موازنة بين الرعايا الموظفين وغير الموظفين ساحاول الحصول على موافقة للسماح لست طائرات كي تحط في مطارات مختلفة كل يوم واعداد قوائم بالاجلاء وترحيل ٣٠٠ شخص كل يوم " .

غولمان[١] ١٦ تموز

ومع ان المقابلة وصفت بانها جرت في جو ودي وتفاهم تام . واظهر السفير الامريكي اعجابه بجهود الجمهورية العراقية في المحافظة على الهدوء والنظام والاهتمام بالرعايا الامريكيين[٢] . ولكن بعض المصادر تذكر ان السفير اثار موضوع عدم تأييد قسم كبير من الشعب العراقي للثورة . وان اعتراف الولايات المتحدة يتوقف على تأكدها من التأييد الشعبي هذا[٣] .

---

[١] الونداوي ، وثائق ثورة تموز ، ص ٧٥ .
[٢] الاخبار ١٧ / ٧ / ١٩٥٨ .
[٣] موسوعة ١٤ تموز رقم (١) ، ص ٨٨ .

وفي نطاق المشاورات التي جرت بين وزيري خارجية بريطانيا والولايات المتحدة ، قال (جون فوستر دلاس) وزير الخارجية الامريكي يوم ١٥ تموز " ان النظام العراقي الجديد لم يكن بثقله الكامل لحد الان مع عبد الناصر . كما انه لا يرى بان العراقيين متهيئوون جدا ليجعلوا عبد الناصر يسيطر على نفطهم . وقد يرغب النظام العراقي الجديد في الحفاظ على موقف مستقل بشكل يكفي للسماح للغرب بالتعاون معه . . ومن الواضح ان هدف عبد الناصر هو السيطرة على الموارد النفطية في الشرق الاوسط . ولكن من الواضح تماما ان الشعب هو المالك الحقيقي وانه لن يكون مستعدا لاعطاء نفطه الى عبد الناصر وانه ليست لديه رغبة لان يدفع العراقيين نحو معسكر عبد الناصر "[1]. ودعا (دلاس) لعقد اجتماع لدول ميثاق بغداد .

ومن ناحية اخرى اجتمع حلف شمال الاطلسي في باريس يوم ١٥ تموز ، بطلب من الولايات المتحدة لمناقشة الموقف ومضاعفاته في العراق . وعرض ممثل الولايات المتحدة معلوماته عن احداث العراق وطلب لبنان ارسال قواته لحمايته من (التمرد) الذي اندلع بترتيب من الخارج . واشار الى تدهور الاوضاع في الشرق الاوسط وان فشل الغرب في الاستجابة لطلب المساعدة ستكون له نتائج مدمرة . وقد ايدت بريطانيا وتركيا موقف الولايات المتحدة بالتدخل في لبنان وعارضته الاردن . وعقد الحلف اجتماعا اخر في اليوم التالي حيث تم الاتفاق على استمرار المشاورات في جو هادئ لدراسة احسن طريقة لتنسيق سياسة ذات امد بعيد وابدى بعض الممثلين في الحلف تحفظهم ازاء الانزال الامريكي في لبنان[2] .

وبعد قرار الحكومة البريطانية التدخل في الاردن عقد (سلوين لويد) وزير الخارجية البريطاني محادثات في واشنطن مع (جون فوستر دلاس) وزير الخارجية الامريكي وحول عمل الدولتين ازاء التدخل العسكري في الاردن ، الذي يمكن تبريره حسب رأيهم (بسبب غياب قوات الطوارئ الدولية)، وان الولايات المتحدة تعلق اهمية كبيرة للدفاع عن حقول النفط في ايران والخليج العربي . وان حماية الوضع في الكويت اصبح مهما جدا . وجرى بحث الاوضاع في لبنان والكويت وايران والعراق والاردن وتوصلوا الى عدة قرارات :

١- ان الانقلاب العراقي قد يؤدي الى حدوث انقلاب مشابه في الكويت وان الكويت منطقة يجب الاحتفاظ بها حتى ولو كان ذلك من خلال عمل عسكري .
٢- ان الولايات المتحدة يجب ان تكون متهيئة للسيطرة على حقول نفط الاحساء باستخدام قوات او التوصل لترتيبات قابلة للاستمرار مع النظام العراقي الجديد بسبب حاجتهم للعوائد النفطية .
٣- ليس هناك مجال قطعا للمملكة المتحدة والولايات المتحدة للقيام بحملة عسكرية للاطاحة بنظام التمرد في العراق ، الا اذا حدثت ثورة مضادة فان الوضع سيكون مختلفا .

واخيرا عقد وزيرا خارجية البلدين لويد ودلاس ، اجتماعا شارك فيه وزير الخارجية الكندي والسفير الفرنسي في واشنطن ، مساء يوم ١٨ تموز واتفقوا على ما يلي :-

١- يجب ان لا يكون هناك انسحاب للقوات البريطانية والامريكية من الاردن ولبنان ، لحين اقتناعنا بحصول ترتيبات كافية للحفاظ على استقلال هذين البلدين وعدم وقوعهما ضحيتين لعبد الناصر.

---

[1] الزوبعي ، العراق في الوثائق البريطانية ، ١٩٥٨ ، ١ / ١٢٠ - ١٢١ .

[2] الاعظمي ، ثورة ١٤ تموز ، ص ٢٧ - ٣٤ .

٢- من المهم الحفاظ على المواقع الغربية في الخليج وفي أي مكان اخر في الشرق ووسط وشمال افريقيا . وان علينا ان نكون مستعدين لاتخاذ عمل مشترك للدفاع عنها .
٣- ينبغي لنا عدم محاولة ازعاج الحكومة الجديدة في العراق وانتظار ما ستؤول اليه الامور هناك"[١].

ويبدو ان (ماكملان) رئيس الوزراء البريطاني قد اصبح مقتنعا بانه من غير الملائم الاستمرار على فكرة التدخل العسكري في العراق ، وصار يفكر بامكان حصول تلاق عراقي بريطاني مثلما كانت تفكر الولايات المتحدة الامريكية ، وهذا ما يظهر من قراءة برقيته الى وزير خارجيته الذي كان في واشنطن وذلك يوم ١٨ تموز.

" انا متأكد انك قد شعرت بقلق كبير بصدد الاردن ولكن قرارنا قد تم بعد تفكر حذر جدا في هذا الجانب ونوقش مدة ثلاث ساعات في الوزارة اعتقد اننا تصرفنا بشكل جيد (انزال القوات البريطانية) انه لم يكن قرارا اتخذ بوضوح بـ ١% ، لكنه قرار توصلنا اليه بعد موازنة كبيرة بين الطروحات والطروحات المضادة .

بصدد قواتنا في الاردن انا عازم على معالجة الامور بقوات المظلات والاحتفاظ بلواء (كوردس) في الاحتياط ، ما لم تؤول الامور نحو الاسوء . لربما نحتاج الى مساعدة لوجستيكية من الامريكان ، ولربما اذا ما نظن انه من الحكمة عدم الضغط عليهم لارسال بعض القوات العسكرية . انا آمل انهم سوف يساعدوننا بطريقتين بالطائرات ويزودوننا بالوقود .

بصدد العراق الامور هي باتجاه عدم التعجيل السريع برغم الرعب . والطريقة التي تمت بها الثورة هناك فرصة عظيمة . وكما اعتقد من خلال بيان الرجال (قادة الثورة) وبعض تصريحاتهم المبكرة جدا بكونهم سوف يظهرون كونهم وطنيين عراقيين اكثر مما هم ناصريون . لربما هم ايضا يرغبون في البقاء في ميثاق بغداد ، وهذا امر يتوجب النظر فيه . لقد قدموا تصريحا جيدا جدا بصدد النفط (تصريح ١٨ تموز) ، بينما نحن يجب علينا عدم التصرف بتهور او بطريقة غير شريفة . ولكن علينا العمل بثبات وحسب وجهة نظرنا " وقد انتهت محادثات لندن بين بريطانيا والولايات المتحدة بتحديد افاق السياسة الجديدة لهما في المنطقة كالاتي :-

١- التخلي عن فكرة التدخل العسكري في العراق من قبل بريطانيا .
٢- عدم تشجيع تركيا للقيام باية مغامرة عسكرية داخل العراق .
٣- عدم تشجيع الاردن على ارسال قطعاته الى العراق .
٤- عقد اجتماع مجلس ميثاق بغداد في لندن[٢] .

ويبدو ان كلا من بريطانيا والولايات المتحدة قد ابلغتا عبد الكريم قاسم يوم ٢١ تموز ، وبواسطة سفارتيهما انهما لا ينويان التدخل في الشؤون الداخلية للعراق حسبما يذكر الباحث العراقي مجيد خدوري[٣] .

---

[١] الونداوي ، وثائق ثورة تموز ، ص ٨٦ - ١٠٤ .

[٢] الونداوي ، وثائق ثورة تموز ، ص ١١٣ ، ١٢٣ .

[٣] العراق الجمهوري ، ص ٨١ .

موقف دول حلف بغداد

في صباح يوم الثورة كان رؤساء الدول الاسلامية الاعضاء في ميثاق بغداد وهم تركيا وايران والباكستان ينتظرون في انقرة وصول الملك فيصل الثاني وعبد الاله ونوري السعيد لعقد اجتماعهم لبحث قضايا الحلف قبل التوجه الى لندن لعقد الدورة الاعتيادية هناك . وعندما علموا بقيام الثورة عقدوا اجتماعا بحثوا فيه وضع الثورة واثرها على دولهم والتزامات ومسؤوليات دول الميثاق تجاه هذه الاحداث وانتهوا الى قرار بضرورة القيام بعمل ما لانقاذ الحكم في العراق وابلغوا سفيري الولايات المتحدة وبريطانيا بذلك . وبعثوا برسالة الى الرئيس الامريكي (ايزنهاور) يوم ١٦ تموز اتهموا فيها عبد الناصر بتدبير (الانقلاب) بالتحالف مع الشيوعية وعبروا عن ارتياحهم لانزال الولايات المتحدة قواتها في لبنان واعلنوا استعدادهم لدعم أي قرار تتخذه الولايات المتحدة لدعم استقلال الاتحاد العربي الهاشمي ووحدته .

ثم عقد ممثلو الدول الثلاث اجتماعا اخر صباح يوم ١٧ تموز دعوا فيه الولايات المتحدة لاحتلال سورية والعراق والاردن . وابلغت تركيا الولايات المتحدة استعدادها لتقديم الدعم العسكري والمعنوي للقيام بمثل هذه العملية وحذرت من احتمال انزال سوفيتي في العراق وسورية . كما فكرت تركيا القيام بعمل عسكري لاحتلال القسم الشمالي من العراق وحشدت ثلاث فرق على الحدود العراقية بحجة ان الكرد في العراق يعارضون الثورة . وتم ايضا التفكير باحياء المشاريع القديمة مثل اقامة دولة كردية في الشمال او ما يسمى بولاية الموصل القديمة او تقسيم العراق . ولكنها اكدت في الوقت نفسه انها لن تقوم باي عمل منفرد ولكنها ستكون مستعدة لتقديم أي دعم مناسب للاجراء الذي تتخذه الولايات المتحدة ودعت اعضاء ميثاق بغداد الى ضرورة نقل مقر الميثاق الى انقرة[1] .

وتذكر وثائق الخارجية البريطانية ان رئيس الوزراء التركي عدنان مندرس اتصل بسفير الولايات المتحدة الامريكية في استانبول يوم ١٤ تموز وابلغه " انه قد تسلم طلبا من الملك حسين يناشد فيه تركيا بالتدخل عسكريا في العراق وسورية وان رئيس الوزراء التركي في ضوء المعلومات التي تفيد ان الروس ينوون وضع قوات لهم في العراق فان الحكومة التركية قررت تحريك قوات لها الى داخل العراق ويتوقع الاتراك ان يحصلوا على تأييد لهم في شمال العراق " ولكن الحكومة الامريكية قررت بالاتفاق مع الحكومة البريطانية عدم تشجيع الاتراك وذلك :-

١- لاستحالة الدفاع عن الموقف التركي امام الرأي العام الدولي .
٢- لان التدخل التركي يوحد العراقيين في تأييد النظام الجديد .
٣- ان الموقف الافضل هو الانتظار ومراقبة التطورات وتعزيز الموارد داخل البلاد لصالح الغرب والتي من الممكن ان تؤدي في المستقبل الى احداث تغيير معين ويمكن الاستشهاد بمثال (مصدق) من ايران"[2] .

وقد طلب عدنان مندرس رئيس الوزراء التركي من الولايات المتحدة الامريكية ان تسمح له بالهجوم على العراق وقال لنجيب الراوي السفير العراقي في انقرة انه اعد فرقتين للتقدم نحو الحدود

---

[1] الونداوي ، وثائق ثورة تموز ، ص ١٥٠ - ١٨٠ .

[2] خليل ابراهيم الزوبعي ، العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٨ ، جـ١ ، ص ٣٢ .

العراقية بقصد تأديب المتمردين "[1] كما ان الملحق العسكري الاسرائيلي في انقرة حث رئيس اركان الجيش التركي على ان تتعاون تركيا وايران لاعادة النظام الملكي في العراق مبينا (ان اسرائيل ستقصم عرى الوحدة بين سورية ومصر وان الاردن يكفل من الانكليز ولبنان يكفل من الولايات المتحدة "[2] .

وفي ١٨ تموز بعثت السفارة البريطانية في استانبول برقية الى خارجيتها جاء فيها " هناك احتمال من انه اذا كان هناك أي صحة للشائعات التي تقول بان الاكراد في العراق يظهرون المعارضة للحكومة الثورية في بغداد قد تكون هناك محاولة من جانبهم للانفصال عن العراق واقامة دولة تتمتع بالحكم الذاتي في المنطقة التي تسمى الان كردستان العراق .

واذا ما حصل مثل هذا الشيء فان الحكومة التركية (ومن المحتمل الحكومة الايرانية ايضا) ستكون منزعجة بلا ادنى شك وقلقة من التأثير المحتمل على كردستان التركية و (الايرانية) وظهور الفكرة القديمة لدولة كردستان المستقلة وستتعمق مخاوفهم من قيام ناصر والروس الذين اصبحوا مسؤولين عن اذاعة الاخبار التخريبية للاكراد باستثمار هذه الحركة وتخفيف المنفعة منها ولا يستبعد في مثل هذه الحالة ان تقوم الحكومة التركية بدراسة موضوع احتلال الاقاليم العراقية المحاذية للحدود التركية لغرض منع قيام اية حركة نحو الاستقلال الكردي وقد يؤدي ذلك بالاتراك الى اثارة موضوع (الموصل) الذي لم ينسوه ابدا باستغلال الموقف المرتبك وتعديل حدودهم بضم الموصل وقد ينظرون في موضوع توسيع مطالبهم لضم كركوك مع حقولها النفطية وسكانها الذين يتكلمون التركية .

كانت هذه الافكار غير واضحة مطلقا وتحسبية في هذه المرحلة . لا يوجد لدينا أي دليل بان الاتراك يحاولون تنفيذ أي من الخطوات التي ذكرتها اعلاه ولا يوجد هناك ايضا انه اشارة لمثل هذه القضايا . ان الشيء الوحيد لحد الان هي اشارة السيد زولو وزير الخارجية التركي للسفير بتاريخ ١٦ تموز حول ضرورة حماية الاقليات في العراق من الهجمات الشرسة . واوضح السيد زولو بان الاقليات التي يقصدها بشكل خاص هي ٢٠٠ الف نسمة ينحدرون من اصل تركي يسكنون العراق .

من الواضح انه كما نأمل كان بالامكان استعادة الموقف في العراق اذ ان مثل هذه التطورات المشار اليها اعلاه ستكون ذات مضامين مزعجة واذا ما ساءت الاوضاع من ناحية اخرى فهناك الكثير الذي يجب قوله لضمان ذهاب حقول النفط في الشمال لتركيا وحرمان ناصر من الموجودات العراقية القيمة على الاقل "[3] .

وكان وزير الخارجية التركي قد ادلى يوم ١٧ تموز بتصريح بعد اختتام اجتماعات رؤساء دول ميثاق بغداد بان اعضاء دول الميثاق يطالبون بالحاح بدعم عملي لاقطار الشرق الاوسط الاخرى المهددة مثل لبنان وهم عازمون على دعم اية اجراءات تتخذ لايقاف تدهور الاوضاع في المنطقة ويرحبون بمبادرة الولايات المتحدة لصيانة استقلال وسلام الاقطار الحرة وبخاصة الدعم العملي الذي

---

[1] توفيق السويدي ، مذكراتي (بيروت ١٩٦٩) ، ص ٩١ .

[2] قحطان احمد سليمان ، السياسة الخارجية العراقية ، ص ٥٩ .

[3] الاعظمي ، ثورة ١٤ تموز ، ص ٤٨ .

قدم الى لبنان وهم يتطلعون بثقة الى توسيع هذه المبادرة الى اقطار اخرى تواجه اقطارا مماثلة وان اعضاء الحلف يدعمون عملية انزال القوات البريطانية من عمان " .

وفي برقية بعث بها السفير البريطاني في واشنطن يوم ١٨ تموز الى وزارة الخارجية البريطانية قال " ان الاتراك قد اعلموا الولايات المتحدة بخططهم لغزو العراق وانهم قد طلبوا منها غطاء جويا " واضاف انه ناقش هذا الامر مع وزير الخارجية الامريكي دلاس وان رأيهما بان اقدام تركيا على عمل كهذا سوف يكون حماقة وسوف يوحد العراق في دعم النظام الجديد ويعطي السوفيت الفرصة لارسال قواته الى العراق في استجابة لدعوة من الجمهورية العراقية وقد ردت السفارة البريطانية على برقية سفيرها في واشنطن في اليوم نفسه بالقول " ان الهجوم على العراق من قبل تركيا سوف يكون اسوأ من كونه حماقة انه سيكون حماقة اجرامية . . . انني لم افقد الامل في ان الحكومة العراقية الجديدة ربما تكون منفصلة عن ناصر وتجتذب تدريجيا الى دائرة نفوذنا وسوف يكون جنونا لاجبارهم الان باتجاه المعسكر الاخر وان البيانات الصادرة عن المجموعة العسكرية ليست مثبطة في هذا الشأن بل الى حد ما على العكس من ذلك . يجب ان لا ندع الاتراك يمضمون مسعورين . نحن سوف نعمل على النحو الافضل بان نحاول ابعادهم عن ناصر ونجنيهم الى جانبنا"[1] وفي ١٨ تموز تم الاتفاق بين بريطانيا والولايات المتحدة على عدم تشجيع الاتراك للقيام بعمل ما ضد العراق وفي اليوم نفسه ابلغ السفيران الامريكي والبريطاني الرؤساء المجتمعين في انقرة برأي حكومتيهما الذي ينصح بعدم الاقدام على أي عمل كان ضد الوضع الراهن في العراق وان الحكومة الجديدة مسيطرة على البلاد وانها اقامت الامن والاستقرار فيه واعطت الضمانات الكافية لاحترام المواثيق الاقتصادية وتصدير النفط بمقتضى الاتفاقيات المعقودة مع الاطراف المعنية[2] .

موقف الحكومة الليبية

كانت الاسرة السنوسية الحاكمة في ليبيا ترتبط بعلاقات متينة مع الاسرة الحاكمة في العراق ولذلك اتخذت الحكومة الليبية موقفا معارضا للثورة وقد اجرى رئيس الوزراء الليبي محادثات مع الممثل البريطاني في بنغازي وقال " ان الملك فيصل ونوري السعيد معروفان بانهما من افضل اصدقائنا في العالم العربي فهل كانت حكومة صاحبة الجلالة تنظر اليهما يسقطان دون ان تقوم باي شيء لمساعدتهما؟
اذا كانت حكومة صاحبة الجلالة تنوي التدخل فيجب ان تقوم به فورا وان لدى رئيس الوزراء الليبي من الاسباب ما يجعله يعتقد ان النظام الثوري على استعداد للانضمام الثوري للجمهورية العربية المتحدة واذا ما حدث ذلك فانه سيؤدي الى تعقيد التدخل بدرجة كبيرة فضلا عن ذلك فانه بمرور الايام سوف تعترف دول اخرى بالحكومة الجديدة وهذا من شأنه ان يزيد من صعوبة التدخل وفي رأيه انه ما لم تتدخل بريطانيا والولايات الامريكية فان العراق ولبنان والاردن ستصبح خلال اشهر قليلة جزء من الجمهورية العربية المتحدة وتحت سيطرة عبد الناصر والروس وعندئذ لن يسمح لتركيا وايران بالتدخل"[3] ولذلك تأخر اعتراف ليبيا بالجمهورية العراقية حتى الثالث من آب ١٩٥٨ أي بعد ان قدمت بريطانيا والولايات المتحدة اعترافهما .

---

[1] علاء نورس ، ثورة ١٤ تموز ، ص ٦٩ - ٧٤ .

[2] موسوعة ١٤ تموز (٧) ، ص ١٣٤ .

[3] الزوبعي ، العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٨ ، جـ١ ، ص ٩٦ .

موقف الاتحاد السوفيتي

اعترف الاتحاد السوفيتي بالنظام الجمهوري في العراق يوم ١٦ تموز فهو ثاني دولة تقدم اعترافها بعد الجمهورية العربية المتحدة . وخرجت تظاهرات في موسكو تأييدا للثورة وضد محاولات التدخل الامريكي في شؤون لبنان الداخلية ، واصدر الاتحاد السوفيتي بيانا يوم ١٦ تموز كذب فيه الادعاءات الامريكية والبريطانية القائلة بان انزال قواتهما في لبنان والاردن ، لحماية استقلال هذين البلدين جاء بطلب من حكومتي لبنان والاردن ، ودعا مجلس الامن الجمعية العامة للامم المتحدة لاتخاذ الاجراءات الفورية الحاسمة لايقاف العدوان وحماية الاستقلال الوطني لهذه الاقطار[1] . وجاء في بيان اخر صدر يوم ١٨ تموز " يجب على حكومتي الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى ان توقفا تدخلهما المسلح في الشؤون الداخلية للاقطار العربية وان تسحب قواتها من لبنان والاردن فورا . وتعتبر الحكومة السوفيتية انه في هذه اللحظة الحرجة ينبغي لمجلس الامن والجمعية العامة للامم المتحدة ان يقوما بتنفيذ واجباتهما في الحفاظ على السلام وقمع العدوان وحماية الاستقلال الوطني للدولة العربية التي تعرضت الى هجوم خفي وقمعي وتعلن الحكومة السوفيتية ان الاتحاد السوفيتي لن يبق مكتوف الايدي تجاه الاعمال العدوانية في منطقة مجاورة لحدوده وانه سيضطر الى اتخاذ اجراءات ضرورية تفرضها مصالح امن الاتحاد السوفيتي والحفاظ على السلام العام[2] واعلنت وكالة تاس السوفيتية ان القوات الجوية والبرية والبحرية السوفيتية تقوم بمناورات عسكرية واسعة النطاق في المناطق التي تجابه حدود تركيا وايران .

وقد فسر السفير البريطاني في موسكو (ريللي) لحكومته موقف الاتحاد السوفيتي كالاتي " ان الاهتمام الاساسي هو حسبما ظاهر مع العراق رسالة الى قاسم بصدد الاعتراف بحكومته ارسلت بتوقيع خروشوف وقد اشير الى سياسة (خروشوف) الشرق اوسطية وانها تلزمه بضمان نجاح حركة تحرر من هذا النوع .

التزامه الثابت هذا وكما يفعل الان يجب الافتراض بانه مستعد لتحمله اذا ما كان ضروريا لضمان عدم الاطاحة بالنظام العراقي .

انا اتوقع من (الاتحاد السوفيتي) انه سيعتمد ابتداء على استخدام الحرب النفسية والسياسية . اذا ما احتاجت الحكومة العراقية الجديدة مساعدة عسكرية اومساعدات من نوع اخر فانه يمكن ان يتم ذلك عبر الجمهورية العربية المتحدة انا اظن انه سيستمر بهذا العمل اذا ما دخلت القوات الغربية في الاردن لربما حينئذ سوف يشجع ناصرا على اغلاق قناة السويس وارسال قوات الى العراق عبر سورية وربما تدعم بالمتطوعين السوفيت . لكن في حالة تعرض الحكومة العراقية الجديدة لتهديد خطير من قبل قوات غير عربية فانا اعتقد بانه في الغالب سيكون مستعدا لقبول مخاطر قيامه بتدخل مباشر باستخدام قوات سوفيتية ومتطوعين والتي من دون شك ستكون الحكومة العراقية مضطرة الى تقديم طلب الحصول عليها الاسباب الرئيسة للاجراءات العسكرية السوفيتية في ترانسكا وكاسيا وتركستان تبدو كما هي :

١- لتحذير تركيا وايران من القيام باي عمل من قبلهما في العراق .

---

[1] علاء نورس ، ثورة ١٤ تموز ص ٥٧ – ٥٩ وجريدة برافدا يوم ١٧ تموز ١٩٥٨ .

[2] الزوبعي ، العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٨ ، ١ /٢٨١ .

٢ - لجلب الانتباه[١]

وفي الوقت نفسه وجه الاتحاد السوفيتي انذارا الى تركيا يوم ١٨ تموز طلب فيه الكف عن الاعمال العدوانية ضد العراق . وجاء في البيان " ان هناك استعدادات واسعة النطاق من تركيا للقيام بهجوم ضد ثورة العراق . ويجب الامساك عن الاعمال العدوانية ضد العراق " وحذر تركيا مرة اخرى يوم ٢٤ تموز من مغبة القيام بتحركات عسكرية في العراق وان تركيا ستكون مسؤولة عن أي عمل عدواني تقوم به ضد النظام الجديد في العراق .

وحذر الاتحاد السوفيتي ايضا كلا من المانيا الغربية وايطاليا واسرائيل مما قد يحدث لو استخدمت اراضيها وبضائعها واجواءها لنقل قوات الغاصبين ووجه (خروشوف) رسالة الى رؤساء الدول الكبرى (الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا) يوم ١٩ تموز دعا فيها الى عقد اجتماع عاجل لرؤساء حكومات الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وفرنسا والهند يحضره (داك همرشولد) لمعالجة الموقف المتفجر في الشرق الاوسط ومما جاء في الرسالة " في هذه الساعات التي قامت بها القطعات العسكرية الانكليزية والامريكية بغزو دولتين عربيتين صغيرتين هما الاردن ولبنان والتهديد بالتدخل في العراق والدولة الاخرى في المشرق العربي التي تدافع عن حريتها واستغلالها .... تعرفون جيدا ما تعنيه الحرب الحديثة فبعد ان تبدأ الحرب في مكان واحد من السهولة ان تنشرفي عموم العالم.. واننا لحلفاء من صراعات ماضية نعرف ما اريق من دماء وخرائب سببتها الحرب الاخيرة يجب ان لا ننسى دروس التاريخ . وليس لدينا أي حق خلفي لنلعب بالنار التي قد فجرت العالم . ان التدفق العسكري الذي ابتدأته بريطانيا العظمى في الاردن والولايات المتحدة في لبنان والتهديد الذي يحوم حول العراق والدول العربية الاخرى يمكن ان يؤدي الى حدوث نتائج خطيرة للغاية تسبب ردود فعل متسلسلة قد يصبح من المستحيل ابقاءها... ان الدول التي اطلقت عنانها للاعتداء تلعب بالنار وانه من الاسهل دائما تجنب اشعال النيران بدلا من اللجوء الى اخمادها . ان الاتحاد السوفيتي الذي يدافع بثبات عن السلام العالمي والتعايش السلمي لا يمكنه ان يبقى في موقف اللامبالاة لما يحدث بالقرب من حدوده بشكل مباشر[٢] وقد دعم الاتحاد السوفيتي موقفه هذا بارسال طائرات واسلحة الى دمشق في اليوم نفسه .

وفي الامم المتحدة صرح هاشم جواد مندوب الجمهورية العراقية الدائم في اليوم نفسه ان الحكومة العراقية تؤيد دعوة الاتحاد السوفيتي لعقد اجتماع عاجل يحضره اقطاب الدول الكبرى لبحث وسائل تخفيف حدة التوتر في الوطن العربي ، ولكن المقترح السوفيتي رفض وطلبت بريطانيا والولايات المتحدة عقد اجتماع لمجلس الامن بدلا من ذلك[٣] .

[١] الونداوي ، وثائق ثورة تموز ، ص ١٦٠ .

[٢] الزوبعي ، العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٨ ١ / ٣٥٧ ، اسراعيلان واخرون ، سياسة الاتحاد السوفيتي الخارجية (موسكو) ص ١٨٥ .

[٣] جريدة الجمهورية ، ٢٠ - ٢٢ تموز ١٩٥٨ .

موقف الجمهورية العربية المتحدة

كان الضباط الاحرار على اتصال ببعض القيادات العربية منذ سنة ١٩٥٦ . حيث اتصل عبد الكريم قاسم الذي كان آمرا للواء التاسع عشر الموجود في المفرق اثناء العدوان الثلاثي على مصر ببعض الزعماء والضباط السوريين ومن الاردنيين ايضا . ذكر منهم عفيف البرزي رئيس اركان الجيش السوري سابقا وعبد الحميد السراج رئيس المكتب الثاني[١] . وتوفيق نظام الدين رئيس اركان الجيش السوري وامين النفوري ومن الاردنيين سليمان النابلسي رئيس الوزراء وعبد الله الريماوي وزير خارجية ومن قادة حزب البعث العربي الاشتراكي وقد ابلغ عبد الكريم قاسم بعضهم بحضور عبد السلام عارف تذمره من الاوضاع السياسية في العراق وانه سوف يقوم بحركة ضد الوضع ويخلص البلاد العربية من سياسة الحكم الملكي في العراق[٢] .

وعندما اصبح عبد الكريم قاسم رئيسا لتنظيم الضباط الاحرار اتصل بجمال عبد الناصر بواسطة حسين جميل مستفسرا عن موقفه من التنظيم ومن الثورة التي يسعون لتفجيرها . فكان جواب عبد الناصر بانه سوف يقدم للثورة كل عون ومساعدة تحتاج اليها . وكلفت جبهة الاتحاد الوطني (بطنب من اللجنة العليا للضباط الاحرار) امين عام حزب الاستقلال محمد صديق شنشل بالاتصال بالرئيس عبد الناصر ومعرفة موقف كل من الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفيتي من الثورة التي ينوون القيام بها.وقد سافر شنشل الى القاهرة يوم ١٣ شباط ١٩٥٨ واتصل بعبد الناصر الذي ابلغه ان الجمهورية العربية المتحدة ستضع كل امكاناتها تحت تصرف الثورة وانها ستقوم بتكديس السلاح والعتاد في الاقليم الشمالي (سورية) . وان موقف الاتحاد السوفيتي سيكون مشابها لموقفه سنة ١٩٥٦ اثناء العدوان الثلاثي على مصر . وقبيل الثورة وصل دمشق ضابطان عراقيان واتصلا بالدكتور معروف الدواليبي وطلبا منه ترتيب لقاء مع السفير السوفيتي في دمشق . وقد تم اللقاء وكان رد السفير على استفسارهم حول موقف الاتحاد السوفيتي بانه سيبارك هذه الثورة[٣] .

وفي ١٢ تموز ١٩٥٨ بعث عبد السلام عارف رسولا الى دمشق لاخبار عبد الحميد السراج بموعد تنفيذ الثورة وكان السراج وقتذاك وزيرا للداخلية في الاقليم الشمالي . فطار الى القاهرة واشرف بنفسه على عملية المساعدات العسكرية لاسناد الثورة[٤] العراقية .

---

[١] يذكر ابراهيم الشريفي انه كان هناك اتفاق سري بين عبد الكريم قاسم والمكتب الثاني السوري (جهاز المخابرات العسكرية) ينص على دعم الثورة التي ستطيح بالحكم الملكي في العراق ويعتمد في ذلك على تقرير اعدد هاري فرايزر رئيس قسم المخابرات الامريكية في الجزيرة العربية وارسله الى الادارة الامريكية في عهد الرئيس كندي بتاريخ ١١/١١ / ١٩٦٢ ، اسرار اقتطاع الكويت من العراق جريدة العرب ١٤ - ١٥ / ٥ / ١٩٨٢ .

[٢] موسوعة ١٤ تموز (٦) ، ص ١٠٠ - ١١٥ ، مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم عبد الكريم قاسم (بغداد ١٩٥٩) ، جـ٢ ، ص ٨٩ .

[٣] ليث الزبيدي ، ثورة ١٤ تموز ص ١٧١ ، محسن حسين الحبيب ، حقائق عن ثورة ١٤ تموز ص ٧٢ - ٧٤ محمد حسنين هيكل سنوات الغليان ، (القاهرة ١٩٨٨) ، ص ٣٤٢ .

[٤] صبحي عبد الحميد ، اسرار ثورة ١٤ تموز ، ص ١١٨ - ١١٩ .

وعندما قامت الثورة كان الرئيس عبد الناصر في زيارة الى يوغسلافيا وفي جزيرة بريوني بلذات سمع بالخبر في صباح ذلك اليوم دعا نائبه في القاهرة عبد الحكيم عامر لاعلان حالة التأهب القصوى في صفوف الجيش ومتابعة الاشارات التي سوف تصدر من الباخرة (الحربية) التي اقلته الى يوغسلافيا وكتب بيانا لاذاعته من محطة اذاعة القاهرة جاء فيه " ان احتلال القوات الامريكية للبنان يشكل خطرا على السلم من الشرق الاوسط ويعتبر تهديدا للاقطار العربية التي رفضت ان تخضع للاستعمار وصممت ان تتبع سياسة مستقلة... ان الجمهورية العربية المتحدة ستقوم بالتزاماتها كاملة تجاه جمهورية العراق وفقا لميثاق الضمان الجماعي العربي وان أي عدوان على جمهورية العراق يعتبر عدوانا على الجمهورية العربية المتحدة " كما اصدر جمال فيصل قائد الجيش الاول في الاقليم الشمالي امرا الى جميع قطعات الجيش [1] .

اتبع عبد الناصر هذا البيان برسالة ثانية الى عبد الحكيم عامر يطلب فيها "ان تقوم اذاعات القاهرة ودمشق بنقل كل ما يصدر عن اذاعة بغداد اولا باول واجراء اتصالات مع القيادة العراقية والتعاون معها الى اقصى الحدود في ما تطلبه . وارسل مجموعة من النصائح طلب ايصالها الى بغداد منها تكرار التعهد باستمرار تدفق النفط الى اسواقه والتأكيد على استقلالية الثورة العراقية عن كل الاطراف بما فيهم الجمهورية العربية المتحدة وعدم التسرع بابداء اتجاهات وحدوية حتى لا تثور ثائرة الغرب ضد الثورة في مرحلة التعرض الاولى للخطر "[2] .

وكان عبد الناصر قد قرر العودة الى مصر لكنه عدل عن ذلك وقام بزيارة سريعة وخاطفة الى موسكو يوم ١٦ تموز واجتمع في اليوم التالي برئيس الوزراء (خروشوف) وعدد من المسؤولين في الحكومة السوفيتية وسعى للحصول على ضمانات منهم للحيلولة دون قيام تحركات غربية ضد العراق والاقليم الشمالي واصدار انذار الى الغرب مثلما فعل سنة ١٩٥٦ ولكن (خروشوف) رفض ذلك ولم يحصل عبد الناصر سوى على وعد باجراء مناورات على الحدود البلغارية التركية وفعلا كانت القيادة السوفيتية قد اصدرت اوامرها لاربع وعشرين فرقة ببدء المناورات واذاع راديو موسكو صباح يوم ١٨ تموز بيانا يفيد ان جيش القوقاز وتعداده نصف مليون جندي يقوم بمناورات ضخمة على حدود تركيا وايران[3] .

وفي اثناء عودة عبد الناصر صباح يوم ١٨ تموز مرت طائرته في سماء بغداد حيث بعث برقية تهنئة الى زعماء الثورة الذين اقترحوا عليه الهبوط في بغداد لكنه اعتذر عن ذلك قائلا ان هذا اليوم هو يوم فرحة العراقيين وحدهم ولا ينبغي التدخل في شؤونهم ثم وصل دمشق واعلن عن هذه الرحلة السرية. وجاء في خطاب له في دمشق " ايها الاخوة انني اعلن باسمكم من هذا المكان اننا جميعا نحمل السلاح لندافع عن شعلة الحرية التي انتصرت في العراق " [4] .

---

[1] موسى حبيب ، ثورة ١٤ تموز ، ص ١٢٩ .

[2] هيكل ، سنوات الغليان ، ص ٣٤٣ ونص بيان عبد الناصر ص ٨٥٢ .

[3] نفسه ، ص ٣٧٠ - ٣٧٤ .

[4] جريدة الزمان ، ١٩ تموز ١٩٥٨ .

وكانت حكومة الثورة قد اوفدت يوم ١٤ تموز فائق السامرائي احد قادة حزب الاستقلال في مهمة سياسية وعسكرية الى القاهرة فاجتمع بعبد الحكيم عامر نائب رئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة وطلب منه ايفاء الجمهورية العربية المتحدة بالتزاماتها وتزويد العراق بالاسلحة لحاجته الماسة اليها وخاصة بعد الانزال الامريكي في لبنان واستعداد القوات البريطانية للانزال في الاردن والتحشدات التركية على حدود العراق الشمالية فارسلت العربية المتحدة باخرة محملة بالاسلحة الى ميناء اللاذقية السوري ووصل الحبانية سرب طائرات مقاتلة (ميك) وبطارية مدفعية مقاومة للطائرات[١] .

وعندما علم مجلس الوزراء العراقي بسفر عبد الناصر الى موسكو قرر في اجتماعه ليلة ١٧ تموز ارسال وفد لمقابلته في دمشق وقد تألف الوفد من عبد السلام عارف نائب رئيس الوزراء ووكيل وزير الداخلية ومحمد صديق شنشل وزير الارشاد ومحمد حديد وزير المالية وعبد الجبار الجومرد وزير الخارجية وعدد من الضباط منهم المقدم الركن محمّد مجيد مدير شعبة الحركات العسكرية والمقدم الركن عبد الستار عبد اللطيف احد ضباط ركن القيادة والمقدم الطيار الركن حردان عبد الغفار التكريتي لبحث الموقف في العراق والتهديدات الامريكية والبريطانية والاطلاع على مباحثات الرئيس عبد الناصر في موسكو وقد انضم الى الوفد فائق السامرائي مبعوث القيادة الى القاهرة[٢] .

ويبدو ان عبد الناصر كان يعتقد ان الوفد سيطرح موضوع وحدة العراق مع الجمهورية العربية لذلك استشار عددا من زعماء حزب البعث العربي الاشتراكي المنحل وفي مقدمتهم الراحل ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار واكرم الحوراني نائب رئيس الجمهورية فضلا عن المستشارين ومنهم عبد الحميد السراج حول الوحدة مع العراق وقد حبذ ميشيل عفلق الوحدة الفورية وقال " ان الوحدة خلاقة وانها كفيلة بان تحل مشاكلها بنفسها " وانه " كان يود لو ان الرئيس عبد الناصر نزل في بغداد بانطائرة ظهر اليوم بدلا من دمشق اذ كان ذلك في حد ذاته كفيلا بخلق تيار مؤيد للوحدة لا يستطيع احد ان يتصدى له او يبطل حركته " .

وعند وصول الوفد العراقي رحب به الرئيس عبد الناصر وعقد معه عدة اجتماعات وفي المساء اجتمع عبد الناصر على انفراد مع محمد صديق شنشل . ويروي محمد حسنين هيكل ما دار في هذا اللقاء بان عبد الناصر قال لشنشل " ان ما حدث في بغداد كان بالنسبة له اشبه ما يكون بالاحلام مستحيلة التحقيق وفوجيء عبد الناصر برد صديق شنشل " على المستوى القومي نعم يا سيادة الرئيس ولكنه على مستوى الوطن العراقي يمكن ان يتحول الى كابوس ثقيل " وبدت الدهشة على وجه جمال عبد الناصر فرغم كل ما سمعه من عبد الحميد السراج فان ما يقوله صديق شنشل الان يبدو له اسوأ مما تصور ومضى صديق شنشل يقول ان على رأس الثورة العراقية الان رجلين اولهما نصف مجنون والثاني نصف عاقل كان نصف مجنون في تقدير صديق شنشل هو الزعيم عبد الكريم قاسم وكان نصف العاقل في تقديره ايضا هو العقيد عبد السلام عارف وراح شنشل يروي لعبد الناصر انفراد الرجلين بالعمل في الايام الاخيرة مما احدث خلافات بين مجموعات الضباط الثوار . وان التوتر قائم بين الرجلين ايضا ثم قال عبد الناصر لشنشل في نهار الاجتماع . انني قبلت بالوحدة مع سورية لظروف تعرفها ولقد

---

[١] الاعظمي ، ثورة ١٤ تموز ص ١١٧ ، السهروردي ، التاريخ لم يبدأ غدا ، ص ٣٥٢ .

[٢] مذكرات عبد الجبار الجومرد في موسوعة ١٤ تموز (١) ، ثورة الشواف ، ص ٧٨ .

تصورت اننا نستطيع ان نقوم بخطوة كبيرة الى الامام ولكن ذلك لم يحدث فلا تـــزال خطوطنـــا طويلـــة ومكشوفة حتى الان ولابد لي ان اعترف لك اننا لم ننجح بالقدر الذي تصورته او تمنيته وانا لا اريـــد ان احمل تجربة الوحدة بين مصروسورية تبعات كل هذه المتناقضات القائمة في بغداد الان . ولهذا فســـوف تجدني على استعداد لان اقوم بكل عمل من شأنه تدعيم ثورة العراق وفتح افاق التعـــاون الممكـــن بيـــن البلديـــن ولكنـــي ارجوكـــم ان لا تطـــالبونني بايــــة خطـــوة وحدويـــة الان . وقـــال شنشـــل ان هذا رأيه بالفعل وانه جاء الى دمشق عازما على ان يصارح جمال عبد الناصر به من منطلق قومـــي وانه لو كان قد وجد لديه اتجاها اخر لنصحه بعكسه لان الوحدة بين مصر وسورية معرضة للغرق فـــي الموج الخضم الذي يغمر بغداد الان رغم ايمانه الكامل بحقيقة الوحدة العربية " .

ويمضي هيكل راويا ما دار على مائدة الافطار صباح يوم ١٨ تموز بين عبد الناصر وعبد الســـلام عارف حيث قضى عبد السلام " اكثر من ربع ساعة يشكو من عبد الكريم قاسم ، كيف انه حـــاول بعـــد نجاح الثورة ان يفرض نفسه قائدا اوحدا لها... وينسب كل شيء الى شخصه وكان رأي عبد الســـلام ان التركيبة الوطنية للعراق بوجود السنة والشيعة والعرب والاكراد تسبب وضعا يستحيل معه انفـــراد عبـــد الكريم قاسم بقيادة الثورة والحكم ، ثم انضم بقية اعضاء الوفد العراقي الى جمال عبـــد النـــاصر وعبـــد السلام عارف وقد قال لهم عبد الناصر انه على استعداد لتوقيع أي اتفاق مع النظام الثوري في العـــراق لكنه ليس متحمسا لاي عمل وحدوي في هذا الظرف[1] .

ويروي محمد صديق شنشل كلاما قريبا من ذلك ويقول بينما كان الرئيس جمال عبد الناصر والوفد المرافق له مجتمعا مع الوفد العراقي دعاني محمد حسنين هيكل الصحفي المعروف لحديث بيننـــا خـــارج قاعة الاجتماع ليخبرني ان الرئيس لا يهمه شيء اكثر من نجاح ثورة العراق وانتهاجها خطـــا وحدويـــا يعزز مكانتها ويضمن سلامة العراق ووحدته بما في ذلك ايجاد روابط وحدوية بين العراق وسورية الـــى حد تخلي مصر كثير من ارتباطاتها مع سورية لان المهم سلامة المشرق العربي وتضامنه مـــع مصـــر، فقلت هذا موضوع يحسن تأجيل بحثه في الوقت الحاضر "[2] .

ويذكر العميد الركن محمد مجيد الذي حضر تلك الاجتماعات ان عبد الناصر شرح للوفـــد العراقـــي موقف الجمهورية العربية المتحدة وسفره الى الاتحاد السوفيتي وطلبه من (خروشوف) عمل كـــل مـــا يمكن لاسناد ثورة العراق . وبعد عودته الى دمشق اصدر اوامره لاتخاذ كل الاستعدادات للتدخل لاســـناد ثورة العراق اذ انه اعتبر أي اعتداء يحصل على العراق هو اعتداء على الجمهورية العربية المتحدة .

ثم تكلم عبد السلام وقال (ان لدى العراق بعض الامور يرغب في بحثها ، ثم بدأ وزيـــر خارجيـــة ومالية العراق يشرحان موقفهما .. وقد اكد عبد الناصر على ضرورة محافظة العراق على اتفاقيات النفط في الوقت الحاضر لان ذلك مهم جدا بالنسبة للدول الاوربية وامريكا . وانه سيؤكد على هذه النقطة فـــي خطابه الذي سيلقيه في المساء كما اكد وزير خارجيته محمد فوزي على عدم اخراج رعايا الدول الغربيـــة من العراق بسرعة اذا ما طلبوا ذلك وذلك بتسويف النظر في طلبهم لان ذلك سيكون مقياسا على ســـرعة تدخل الغرب العسكري .

---

[1] هيكل ، سنوات الغليان ، ص ٣٧٧ - ٣٧٩ .

[2] رسالة شنشل الى خليل ابراهيم حسين في موسوعة ١٤ تموز (١) ، ص ٨٣ .

وقال الرئيس جمال عبد الناصر ان كافة مستودعات القناة في مصر والجيش الاول في سورية مفتوحة لتأمين احتياجاتكم . ويجب ان تسوق اول قافلة برا باسرع ما يمكن .. وفي مساء يوم ١٩ تموز القى الرئيس عبد الناصر خطابا قوميا مهما اكد فيه مساندة العراق وعلى عدم التعرض لمصالح الغرب النفطية واعتبر الهجوم على العراق هجوما على الجمهورية العربية المتحدة "[١] .

اتفاق الاحرار

لم تسفر المباحثات بين العراق والجمهورية العربية المتحدة عن أي اتفاق بشأن الوحدة بل اسفرت عن توقيع اتفاق للتعاون بين الجمهوريتين في المجال العسكري والاقتصادي والفني دعي باتفاق التعاون المتبادل او اتفاق الاحرار . ففي عصر يوم ١٩ تموز دعي عبد الناصر الى اجتماع شعبي تحدث فيه كل من الرئيس جمال عبد الناصر والمواطن الاول شكري القوتلي وعبد السلام عارف وصديق شنشل ومحمد حديد وعبد الجبار الجومرد فاكد جميعهم تعاون الجمهوريتين العربيتين وعزمهما على السير في ركب القومية العربية .

ويروي الجومرد ان عبد السلام عارف " ارتجل خطابا طويلا كان خليطا من الاراء مما يقل ومما لا يقال حتى تمنى كل واحد منا ان يسكت لئلا يزداد خطؤه"[٢] وبعد انتهاء الخطباء من القاء كلماتهم اعلن عبد السلام نص الاتفاقية الموقعة بين القطرين كالاتي :-

في اليوم الثاني عشر من شهر محرم سنة ١٣٧٨ الموافق اليوم التاسع عشر من شهر تموز عام ١٩٥٨ اتفق وفدا الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العراقية على ما يأتي :-

١- تأكيد ما يربط البلدين من عهود ومواثيق وفي مقدمتها ميثاق الجامعة العربية وميثاق الدفاع المشترك بين الدول العربية .
٢- تأكيد ما اعلنته حكومتا البلدين من ارتباط وثيق بينهما ازاء الموقف الدولي وانهما مصممتان على الوقوف كبلد واحد ضد أي عدوان عليهما او على أي منهما والبت حالا في اتخاذ ما يقتضيه ذلك من خطوات عملية .
٣- التعاون الكامل في المحيط الدولي للمحافظة على حقوق البلدين والمساهمة الفعالة في تأييد ميثاق الامم المتحدة وفي دعم السلام في الشرق الاوسط وفي العالم .
٤- اتخاذ الخطوات العاجلة العملية لتنمية التعاون الاقتصادي والثقافي بين البلدين .
٥- الاتصال والتشاور المستمرين بين البلدين في كل الشؤون التي تعنيهما .

عن الجمهورية العراقية العقيد الركن	عن الجمهورية العربية المتحدة
عبد السلام محمد عارف	جمال عبد الناصر

وقد وافق مجلس الوزراء العراقي على الاتفاق يوم ٢٠ تموز[١]

---

[١] اقتباسا عن صبحي عبد الحميد ، اسرار ثورة ١٤ تموز ، ط٢ ، ص ٢٧٦ .

[٢] موسوعة ١٤ تموز (١) ، ص ٧٩ .

عودة الوفد العراقي

بعد عودة الوفد العراقي من دمشق اذاع مدير التوجيه والاذاعة العام بيانا جاء فيه :

" كانت حكومة الجمهورية العراقية قد اوفدت وفدا برئاسة نائب رئيس الوزراء العقيد الركن عبد السلام عارف وعضوية كل من وزير المالية السيد محمد حديد ووزير الخارجية الدكتور عبد الجبار الجومرد ووزير الارشاد السيد محمد صديق شنشل لاجراء مباحثات في دمشق مع رئيس الجمهورية العربية المتحدة سيادة الرئيس جمال عبد الناصر وقد تمت المباحثات في جو من الاخوة الصادقة والتضامن التام وادت الى توقيع اتفاق بين الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العراقية كما انجز الوفد وضع أسس التعاون في جميع الشؤون التي تهم البلدين . وقد حمل سيادة جمال عبد الناصر رئيس الوفد رسالة الى رئيس مجلس السيادة الفريق الركن نجيب الربيعي ورسالة اخرى الى سيادة رئيس الوزراء الزعيم الركن عبد الكريم قاسم وان حكومة الجمهورية العراقية اذ تسجل شكرها العميق لما لقيه وفدها الرسمي من سيادة الرئيس جمال عبد الناصر من استعداد كامل للتعاون في جميع الميادين تعلن ثقتها بما سيؤدي اليه هذا التعاون من خير للبلدين وخدمة للسلام العالمي "

مدير التوجيه والاذاعة العام[2]

ويذكر السفير البريطاني مايكل رايت نقلا عن وزير المالية محمد حديد عضو الوفد العراقي الى دمشق انه قال له " عندما قام نائب رئيس الوزراء واخرون بضمنهم وزير المالية ذاته بزيارة دمشق قبل بضعة ايام فان اتفاقا قد تم التوصل اليه بصدد بناء انبوب نفط اضافي عبر سورية . وقال بانه كان من الضروري للعراق ضمان تصدير اكبر ما يمكن من النفط بسلام الى البحر المتوسط "[3] .

وصرح عبد الكريم قاسم يوم ١٩ تموز لوفد صحفي من الجمهورية العربية المتحدة كان يزور العراق " ان الثورة استهدفت القضاء على الفساد والرجعية وتستهدف التعاون مع الدول العربية المتحررة وان الثورة كانت من صميم الشعب ولخدمة مصلحة الشعب وستعمل بانسجام مع اخوانها الدول العربية ".

وقد لاقت الاتفاقية ترحيبا من كل القوى الوطنية ، فقد علق الشيخ محمد رضا الشبيبي عليها قائلا " ان حق الدفاع الشرعي عن النفس وعن الكيان وعن تعزيز او توطيد دعائم السلم العالمي وابعاد شبح الحرب يحتم على الدول العربية اتخاذ مثل هذه الخطوة " وقال كامل الجادرجي " لا اعتقد بان هناك من يشك في الفائدة العظيمة من المبادرة الى عقد اتفاقية تعيد العلاقات الاخوية بين العراق وشقيقته الكبرى الجمهورية العربية المتحدة بعد ذلك الجفاء البغيض الذي احدثه العهد البائد .. صرت اشعر بان العراق قد خرج من نطاقه الاقليمي الضيق الى النطاق العربي الواسع كشعور الشخص المناضل الذي تحيط به الاخطار والذي لم يعد يكافح وحيدا في ميدان النضال "[4] .

---

[1] مقررات مجلس الوزراء يوم ١٦ ايلول ١٩٥٨ حيث عرضت وزارة الخارجية الاتفاق مرة اخرى على مجلس الوزراء ، جريدة الجمهورية ٢٠ تموز ١٩٥٨ ، ٢١ تموز ١٩٥٨ .

[2] الوقائع العراقية ، ٢٣ تموز ١٩٥٨ .

[3] الاعظمي ، ثورة ١٤ تموز ص ٦٧ ، الوندأوي وثائق ثورة تموز ، ص ٢٦٢ .

[4] موسى ، حبيب ثورة ١٤ تموز ، ص ١٣٤ ، ١٣٧ .

وبعد عودة الوفد صرح محمد صديق شنشل قائلا " ان مباحثات جرت في دمشق بين سيادة الرئيس جمال عبد الناصر ونائب رئيس الوزراء العقيد الركن عبد السلام عارف وقد تأكد لنا ان الجمهورية العربية المتحدة تؤيدنا وتعمل معنا على المساهمة في العمل على المحافظة على انابيب النفط وتأمين استمرار ضخه الى الخارج[1] .

السياسة النفطية

كان من بين اهداف الضباط الاحرار العمل على استرداد حقوق العراق في نفطه وتضييق مجال عمل شركات النفط الاجنبية واقامة صناعة نفطية عراقية[2] من اجل تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي والسعادة للجميع . ومع انهم لم يفكروا بالتأميم اذ كان همهم هو التحرر السياسي لكن كامل الجادرجي يقول ((ان قضية تعديل امتيازات النفط بما يضمن رفع الغبن والاجحاف وتأمين حق العراق الكامل والانتفاع التام من ثروته الطبيعية من القضايا الوطنية التي جاءت ثورة تموز من اجل تحقيقها))[3].

والواقع لم تكن لدى الثوار صورة واضحة عما ستؤول اليه العلاقة مع الشركات حتى ان البيان الاول لم يشر الى موضوع النفط ولكن يبدو من تركيبة الوزارة ان من المتوقع ان تتخذ الحكومة الجديدة مواقف متشددة مع الشركات وابراهيم كبة وزير الاقتصاد كان ماركسيا مؤيدا للشيوعيين ومحمد صديق شنشل وزير الارشاد كان قد رفع في بداية الخمسينات شعار تأميم النفط فضلا عن محمد مهدي كبة عضو مجلس السيادة الذي كان يطالب بالتأميم . وكذلك فؤاد الركابي امين سر قيادة قطر العراق لحزب البعث العربي الاشتراكي الذي دعا منذ تأسيسه لتأميم النفط . وتأكيدا لعزم الحكومة الجديدة على السير في الاتجاه الجديد فقد صدر مرسوم جمهوري بتعيين عبد الفتاح ابراهيم الذي تشبع بالمبادئ الماركسية اثناء دراسته في الجامعة الامريكية في بيروت في الولايات المتحدة الامريكية مديرا عاما لمصلحة مصافي النفط الحكومية وعين اديب الجادر ذو الاتجاه القومي الذي كان نقيبا للمهندسين بعد الثورة ومديرا عاما لشؤون النفط[4] .

وادراكا من قيادة الثورة لاهمية النفط بالنسبة للدول الغربية واحتمال تعرض منشآته او حقوله لعمليات تخريب خارجي متعمدا او هجوم من الجماهير التي واصلت تجمعاتها والتي كانت تعد شركات النفط احد مرتكزات الغرب في البلاد فقد اسرعت للسيطرة على هذه المنشآت والحقول وكذلك الانابيب الناقلة للنفط داخل العراق ومنعت من التقرب منها وهددت المخالفين بالعقوبات كما في البيان الذي اصدره الحاكم العسكري يوم ١٥ تموز .

---

[1] الجمهورية ، ٢٣ تموز ١٩٥٨ .

[2] محسن حسين الحبيب ، حقائق عن ثورة ١٤ تموز ، ص ٥٩ .

[3] من اوراق كامل الجادرجي (بيروت ١٩٧١) ، ص ١٧٣ .

[4] جريدة الزمان ، ٢٥ / ٧ / ١٩٥٨ .

بيان صادر من الحاكم العسكري العام

" استنادا الى الصلاحية المخولة لنا قررنا ما يلي :-

١- يمنع التقرب والمرور في المناطق التالية ليلا ونهارا عدا منتسبي شركات النفط من موظفين وعمال.
آ- المنشآت والابار الموجودة في منطقة الرميلة .
ب- المنشآت والابار الموجودة في منطقة الزبير .
جـ- محطة نفط الفاو .
د- منشآت الماء والمواصلات في السيبة .

٢- يمنع المرور والتقرب من الابار لمسافة ميل واحد باستثناء طريق الزبير - صفوان وطريق زبير - ناصرية ويسمح المرور فيه على الطريق المبلط فقط .

٣- يمنع التقرب من منشآت وابار نفط منطقة كركوك وجميع مناطق النفط الاخرى في العراق لمسافة ميل واحد .

٤- يعاقب المخالف باشد العقوبات .

٥- يزود منتسبو شركات النفط وعمالها ببطاقات مرور من قبل الشركات نفسها"

الحاكم العسكري العام[١]

وقد طوقت وحدات الجيش منشآت النفط لحمايتها من أي اعتداء داخلي او خارجي وكان في ذهن الثوار ايضا اهمية النفط بالنسبة للغرب وان أي ضرر يمس مصالحهم النفطية سيؤدي حتما الى التدخل والقيام بحركات معادية ضد الثورة وفي ذلك يقول عبد السلام عارف " كنا ندرك ان حركتنا لابد انها ستواجه بهياج استعماري قد يصل الى حد تحريك القوات البريطانية والقاصفات الامريكية وقد تندفع الاساطيل الغربية متعاونة مع ايران والباكستان وربما تحركت القوات البريطانية من الاردن لتحتل بغداد"[٢] .

وبناء على تفاهم بين عبد السلام عارف وصبيح علي غالب رئيس اركان الفرقة الثانية في كركوك والزعيم الركن ناظم الطبقجلي الذي عين قائدا للفرقة الثانية في كركوك وتجنبا لوقوع انزال بريطاني في كركوك اظهر الثوار حرصهم على سلامة مرافق النفط في عين زالة وكركوك مع استمرار ضخه الى البحر المتوسط واسقاط حجة الغرب للتدخل في شؤون العراق بداعي تهديد مصالحه وحال وصول الطبقجلي الى كركوك يوم ١٦ تموز عقد اجتماعا مع مدير شركة نفط العراق في كركوك (تورنتن) بحضور صبيح علي غالب (تورنتن) تعهد بان تسير الامور بشكل طبيعي واكد هدوء الوضع وعدم وجود جرائم قتل واضطرابات وان النفط يتدفق بانتظام وتعهد مدير الشركة ايضا :

١- بالتعاون على اساس ان الشركة مؤسسة اقتصادية ليست لها صفة سياسية .

---

[١] الوقائع العراقية ، ٢٣ تموز ١٩٥٨ ، جريدة الزمان ١٦ تموز ١٩٥٨ .

[٢] مذكرات عبد السلام عارف ، ص ٣٨ .

٢- تعهد الجيش بحماية ارواح واموال الخبراء الاجانب اضافة الى تخصص القطعات والمفارز لحماية الاماكن الخطيرة في الشركة ومحطات الضخ وسلامة استمرار جريان النفط دون عراقيل..

٣- يتعهد ممثل الشركة بسلامة شبكات خطوط النفط ومحطات الضخ من العطل ووضع كافة المواصلات السلكية تحت سيطرة الجيش وتكون تقارير وبرقيات الشركة مفتوحة .

وطالب الطبقجلي في هذا الاجتماع بان ترسل الشركة بيانا الى اذاعة لندن حول استمرار جريان النفط ويشار فيه الى حماية الجمهورية لارواح الخبراء واموالهم وقد تم تسجيل تصريحات مدير الشركة وارسلت الى اذاعة بغداد والى هيئة الاذاعة البريطانية حيث اذيعت يوم ٢٠ تموز كما سنرى وطالب الطبقجلي في ذلك الاجتماع بزيادة ضخ النفط " كعربون وحسن نية من الشركة تجاه العهد الجديد " فضلا عن حل مشاكل العمال والمستخدمين والترفيه عنهم وعدم طردهم كيفيا وطالب ايضا بتعريق وظائف الشركة "[١] .

كان النفط في مقدمة المصالح الغربية في الوطن العربي وتركزت مخاوف الغرب في الايام الاولى للثورة في ان يقدم العراق على احداث تغير ما في علاقته بشركات النفط لان مثل هذا التغيير لن يؤدي الى تعرض امداداتهم من النفط بل سيكون له (من دون شك تأثيراته على شركة نفط الكويت في الكويت التي تملك اسهمها مناصفة كل من الشركات البريطانية والامريكية وربما ستبادر الحكومة العراقية الجديدة لاثارة ملكية العراق عن الكويت وبشكل اكثر مما كانت تقوم به الحكومة العراقية السابقة"[٢]. وفي المحادثات التي جرت في واشنطن يوم ١٧ تموز بين وزيري خارجية بريطانيا والولايات المتحدة ناقش المجتمعون قضية النفط وتوصلوا الى ان حصول " انقلاب في الكويت سوف يؤدي الى الغاء الترتيبات الحالية التي في ضوئها نحن - بريطانيا - مسؤولون عن العلاقات الخارجية والدفاع عن الكويت . وشدد (دلاس) على ان تكون الكويت منطقة يمكن بل يجب الاحتفاظ بها . وقد آمن ايضا ان الولايات المتحدة يجب ان تكون مهيئة للسيطرة حتى اذا ما كان ضروريا باستخدام قوات على مكامن حقول نفط الاحساء . وانه اذا ما كان ممكنا التوصل لترتيبات قابلة للاستمرار مع النظام العراقي الجديد بسبب حاجتهم الى العوائد النفطية.. اما اذا سيطر ناصر واصدقاؤه على حقول نفط السعودية والكويت فانهم سيضعون شروطهم على تجهيز النفط التي ستكون قاسية ". بمعنى ان الاتجاهات الوحدوية كانت في حساباتهم احد الاخطار التي تهدد امداداتهم النفطية فسعوا لابعاد الاقطار المنتجة للنفط خارج اطار الوحدة قدر الامكان ومع ان عبد الناصر وحكومة الثورة في العراق كانا يدركان هذه الحقيقة مع حاجتهم الشديدة لموارد النفط فان تطمينات محمد حديد وزير المالية العراقي يوم ١٦ تموز للسفير البريطاني (مايكل رايت) وتأكيده على " استمرار ضخ النفط وعدم تأميم صناعة النفط "[٣] لم تكن كافية وقد بحث عبد الناصر موضوع النفط في لقائه مع (خروشوف) يوم ١٧ تموز وبناء على نصيحة من عبد الناصر اصدرت حكومة الثورة بيانا يوم ١٨ تموز بشأن النفط لتطمين الغرب اكثر .

---

[١] محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة ، جـ ١٨ ، ص ٧٢٢٩ ، الذاكرة التاريخية لثورة ١٤ تموز ، ص١٠٨ - ١٠٩ .

[٢] مذكرة وزارة الخارجية البريطانية يوم ١٤ تموز في كتاب الونداوي ، وثائق ثورة تموز ، ص ٣٢ .

[٣] نفسه ، ص ٩٦ ، ٧١ .

بيان من رئيس الوزراء حول السياسة النفطية

" نظرا لاهمية النفط للاقتصاد العالمي تود حكومة الجمهورية العراقية ان تعلن عن حرصها على استمرار استخراج النفط وجريانه وتجهيزه للاسواق التي يباع فيها . وذلك لاهميته للثروة القومية والمصالح الاقتصادية والصناعية الوطنية والدولية . وهي تحترم التزاماتها مع الفرقاء المعنيين . وقد اتخذت جميع الخطوات الضرورية لصيانة ابار النفط ومراكز الضخ والانابيب وجميع المنشآت الاخرى داخل حدود الجمهورية العراقية وستعمل حكومة الجمهورية العراقية في الوقت نفسه على حماية مصالحها القومية العليا ونأمل من ذوي العلاقة ان يتجاوبوا مع رغبتها في استمرار هذا المرفق الحيوي لمنفعة الاقتصاد الوطني والاقتصاد الدولي معا " [١] .

رئيس الوزراء

وفي الوقت نفسه الذي نبه هذا البيان الرأي العام في العراق وشركات النفط بانه لا يمكن للحكومة الجديدة ان توافق على استمرار الغبن الذي لحق بالعراق وحث الشركات على ضرورة التجاوب مع الحكومة واستمرار هذا المرفق لمنفعة الاقتصاد العراقي والدولي . فقد بدد الغيوم التي تجمعت في الغرب حول الاعتقاد السائد بان الحكومة الجديدة تنفذ مخططات عبد الناصر واطمأن بصورة اكثر على مصالحه في العراق وقد قوبلت هذه البيانات والتصريحات بالترحيب الكبير في الدوائر الاجنبية ففي اليوم التالي أي ١٩ تموز قالت وزارة الخارجية البريطانية في برقية الى سفيرها في واشنطن " ان ثمة فرصة متوفرة من خلال البيانات الاولى لرجال النظام الجديد ذلك انهم يثبتون في النهاية انهم وطنيون عراقيون اكثر منهم ناصريون وهم ربما حتى يرغبون في البقاء في ميثاق بغداد . وهذا ما يجب التأمل والتفكير فيه كما انهم قد اعدوا بيانا جيدا جدا بصدد النفط . وفي الوقت الذي يجب ان لا نتصرف بتهور او على نحو شائن علينا ان نعمل بعزم وتصميم في تحديد موقفنا ونحن هنا قد اعددنا دراسة لهذه المشكلة وانا اعتقد نحن على ارضية جيدة الى حد ما الا اذا حدثت ثمة كارثة مرعبة ".

وفي برقية اخرى في اليوم نفسه قالت رئاسة الوزارة البريطانية الى وزير خارجيتها في واشنطن " ان الاخبار التي تصلنا من بغداد تؤكد ان الحكومة الجديدة ولو انها تأسست بطريقة ثورية لكنها اعلنت عن نيات معقولة : المحافظة على تدفق النفط ، المحافظة على اتفاقياتها مع شركات النفط والمحافظة على علاقات جيدة مع دول العالم "[٢] ونقل في واشنطن " ان التدخل العسكري لن يمتد الى العراق ما دامت الحكومة الثورية في العراق تحترم مصالح النفط الغربية " . وفي لندن قال وزير الخارجية البريطاني في مجلس العموم البريطاني " ان بريطانيا لا تنوي التدخل في العراق لان السفير البريطاني في بغداد كان على اتصال دائم مع المسؤولين الذين قدموا اليه تأكيدات بشأن سلامة الرعايا البريطانيين وممتلكاتهم "[٣] .

---

[١] الوقائع العراقية ، ٢٣ تموز ١٩٥٨ .

[٢] الونداوي ، وثائق ثورة تموز ص ١١٤ ، علاء نورس ، ثورة ١٤ تموز ، ص٧٧.

[٣] اسامة عبد الرحمن نعمان ، تطور سياسة العراق النفطية ١٩٥٢ - ١٩٦٣ ، كلية الاداب جامعة بغداد ١٩٨٣ ، ص ١٣٣ ، جريدة الاخبار ، ٢٢ / ٧ / ١٩٥٨ .

ولكي تطمئن الشركات على مصالحها في ظل الحكم الجديد وتجرب حسن نيات زعماء الثورة اتصلت رسميا بالحكومة العراقية طالبة السماح لشاحنات النفط الدخول الى الموانئ العراقية لنقل النفط فاصدرت وزارة الخارجية العراقية بيانا توضح فيه استجابتها لطلب الشركات .

بيان من وزارة الخارجية

" اتصل ممثلو شركات النفط العاملة في العراق بالسلطات المختصة طالبين السماح لشاحنات النفط بدخول الموانئ العراقية لنقل النفط الخام الى الخارج فاجيبوا على طلبهم هذا عملا ببيان الحكومة الصادر يوم ١٨ تموز حول السياسة النفطية وقد اتخذت جميع الاجراءات اللازمة لذلك "

وزير الخارجية[1]

١٩ تموز

وفي اليوم نفسه رحب مدير شركة نفط البصرة باجراءات الحكومة ووجه شكره العميق للعسكريين الذين يقومون بحماية الشركة ومنشآتها في البصرة واكد السماح لناقلات النفط بدخول الموانئ العراقية كما اذيع في نشرة الاخبار :-

بيان

" وجه مدير شركة نفط البصرة كتابا الى قائد القوات العسكرية بتاريخ ١٩ تموز ١٩٥٨ جاء فيه ما يلي :-

اود ان ابين ان عملياتنا مستمرة كالعادة وحسب النظام الاعتيادي هذا وان ناقلات النفط قد سمح لها بنقل النفط الخام من الموانئ العراقية الى الخارج ، واستطرد المدير المذكور قائلا باننا نود ان نقدم شكرنا وتقديرنا الى جميع العسكريين الذين اتصلوا بنا والذين يقومون بواجبات الامن في دوائرنا في البصرة وحقول الزبير ومرفأ الفاو وذلك للمساعدة القيمة التي قدموها لنا والتسهيلات لعمليات الشركة ولمساعدتهم ايانا في معاضدتنا لاداء واجبنا بهذه الصناعة مع الحكومة "[2] .

واذاع المدير العام لشركة نفط العراق في كركوك تعليقا باللغة الانكليزية من محطة اذاعة الجمهورية العراقية حول بيان رئيس الوزراء عن السياسة النفطية قال فيه:-

" ان البيان الاخير الذي اذاعه سيادة رئيس الوزراء من راديو بغداد حول سياسة العراق عن النفط لقي اعظم الترحيب لدى المشتغلين منا في صناعة نفط العراق ، ان هدفنا المشترك هو الاستمرار بدون انقطاع على انتاج النفط وشحنه وايصاله الى الاسواق حيث يباع .

ان شركة نفط العراق بالاشتراك مع حملة اسهمها العالميين الذين يوجد بينهم عد من اكبر شركات النفط العالمية تؤمن لصناعة نفط العراق بنطاق واسع ليس الاخصائيين والفنيين ورجال العمل الماهرين وحسب بل هي تؤمن للنفط الاسواق العالمية ايضا . كما انها تؤمن المبالغ الضخمة اللازمة للشحن

---

[1] الوقائع العراقية ، ٢٣ تموز ١٩٥٨ .

[2] الوقائع العراقية ، ٢٣ تموز ١٩٥٨ .

والتصفية وايجاد الاسواق في الخارج اضافة الى ما تقوم به من انماء ابار النفط ومد خطوط الانابيب ووسائل تسهيل الصناعة وانشاء دور السكن وتأمين الامور الصحية والتثقيفية لمستخدميها في داخل العراق .

ان هذه المؤسسات والموظفين ذوي العلاقة هم الذين يجعلون بالامكان تجهيز نفط العراق الى الاسواق العالمية حيث يمكن بيعه لمصلحة الاقتصاد الوطني ان هذا التعاون لمصلحة الاقتصاد الوطني والدولي لا يمكن ان يحصل الا على اساس الاحترام المشترك للتعهدات القائمة بين الفرقاء المعنيين كما ذكر في اذاعة راديو بغداد .

اما هنا في كركوك فمن واجب شركة نفط العراق وموظفيها القيام بتعاون تام مع السلطات الرسمية بانتاج النفط وشحنه باحدث الطرق الاقتصادية والاستمرار على عمليات التنقيب عن النفط لتأمين الاحتياط الكافي من النفط للانتاج في المستقبل وكذلك بالتقليل من استخدام الاجانب عن طرق اعداد او تنفيذ البرامج بالتعاون مع السلطات الحكومية لتدريب العراقيين وافساح كل المجالات الممكنة لهم ليشغلوا مناصب ذات مسؤولية في صناعة النفط وان تكون حقوق ومصالح العراق واهله نصب العين دائما عند قيام الشركة بعملياتها .

يسعدنا ان تكون السلطات المدنية والعسكرية في كركوك مهتمة بصورة خاصة برعاية مؤسسات وموظفي صناعة النفط في العراق وان تكون قائمة بكل ما في وسعها لتجعل ظروف العمل والمعيشة امينة ولتجعلها طبيعية على قدر الامكان .

ان جميع موظفي الشركة سيتعاونون على حد سواء يتخذون كل ما يمكن من التدابير لتأمين حسن المحافظة على مؤسسات النفط هذا وبصفتي احد موظفي شركة نفط العراق ارجو ان اغتنم هذه الفرصة لاعرب لكم عن تمنياتي بدوام السعادة والنجاح للعراق ولشعبه "[1] .

وفي ٢٩ تموز قال عبد الكريم قاسم (اننا سنبذل كل ما في وسعنا لزيادة نسبة الانتاج ، وقال ان العالم الغربي يحتاج الينا كما اننا في حاجة اليه في سبيل خدمة المصالح المشتركة والواقع ان النظام الجديد قد ادرك ان النفط في مقدمة المصالح التي كانت تهم الغرب في المنطقة ولذلك فقد سعى لتطمينها وتبدو اهمية هذه المصالح من الاجتماع الذي عقد في السفارة البريطانية في واشنطن وحضره ممثلون عن وزارتي الخارجية الامريكية والبريطانية يوم ١٩ تموز قال دلاس ان الجانب الاكثر اهمية هل ان حكومتي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تعتقدان ان لديهما القدرة على الاحتفاظ بالمناطق المنتجة للنفط في الخليج . واذا ما امكن السيطرة على هذه المناطق فسوف يضطر العراقيون الى التفاوض مع الغرب حول الشروط التي سيباع بموجبها نفطهم واذا لم يتمكن الغرب من السيطرة على هذه المناطق فانه سيبقى مكتوف الايدي وغير قادر على حماية مصالحه في المنطقة "[2] وبحثا امكاناتهما العسكرية في المنطقة وقدرتهما على احتلال منشآت وحقول نفط الكويت ضد ارادة حاكمها عند الضرورة .

[1] موسى حبيب ، ثورة ١٤ تموز ، ص ١٣٤ ، ١٣٦ .

[2] الزوبعي ، العراق في الوثائق البريطانية ، ١٩٥٨ ، ١ / ٣٨٢ .

السماح بسفر الحجاج

عندما قامت الثورة كان العديد من الحجاج العراقيين لا يزالون خارج العراق والعديد من الحجـاج الاجانب كانوا موجودين داخل العراق فبادرت مديرية التوجيه والاذاعة العامة لاصدار البيان الاتي الـذي يسمح بعودة الحجاج العراقيين ومغادرة الاجانب وذلك يوم ١٨ تموز الاول من محرم .

بيان

" ١- تقرر السماح للحجاج الموجودين خارج العراق بالعودة الى العراق . كما يسمح للاجانب الموجودين داخل العراق بمغادرته عن طريق المواصلات الجوية والبحرية وذلك في يومي السبت والثلاثاء مـن كل اسبوع .

٢- ينحصر وصول الطائرات ومغادرتها للمطارات داخل العراق ما بين الساعة التاسعة صباحا والواحـدة بعد الظهر "

مديرية التوجيه والاذاعة العامة

ثم اصدر الحاكم العسكري توضيحا اخر بالبيان رقم ١٤ وهذا نصه :

" توضيحا للبيان الصادر من مديرية التوجيه والاذاعة العامة والذي اذيع ونشر بتاريخ ١٨ تمـوز ١٩٥٨ نبين ما يلي :-

١- يقتصر السماح بعودة الحجاج العراقيين الموجودين في جدة الى العراق في الخطوط الجوية العراقيـة فقط .

٢- يقتصر السماح بسفر الحجاج الاجانب الذين ادوا فريضة الحج لهذا العام والموجوديـن حاليـا فـي العراق الى خارجه على الطرق الاتية :

آ- الطريق البحري في ميناء البصرة في حالة تيسر باخرة في الميناء تروم مغادرة العراق .

ب- الطريق البري بغداد - خانقين - كرمنشاه .

جـ- الطريق البري بصرة - خرمشهر (المحمرة) ".

الحاكم العسكري العام

واذاع مدير السكك العام البيان الاتي :

" بالنظر لبيان مديرية التوجيه والاذاعة العامة حول سفر الحجاج الاجانب الى خارج العراق يومـي السبت والثلاثاء فان مديرية السكك الحديدية العامة سوف تبدي ما يمكن من التسهيلات لسـفر هـؤلاء بالقطار "

صالح زكي توفيق

مدير السكك الحديدية العامة[1]

---

[1] الوقائع العراقية ، ٢٣ تموز ١٩٥٨ .

تعيين مدير عام التوجيه والاذاعة العامة

كان وزير الارشاد محمد صديق شنشل قد رشح صديقه غربي الحاج احمد لمنصب مدير عام التوجيه والاذاعة وقد صدر مرسوم جمهوري بتعيينه يوم ١٥ تموز[١] وغربي الحاج احمد قومي ومن الاعضاء البارزين في حزب الاستقلال وقد باشر عمله باصدار بيان للصحافة هذا نصه :

" لاشك انكم تدركون ان هذه الثورة التي حررت العراق هي ثورة شريفة وان من واجبنا ان ننسجم مع اهدافها ومثلها لذا ارجو ان تبتعد الصحافة عن الكلمات النابية وان تكون دراساتها موضوعية وان تستفيد من المواهب العلمية في شتى المواضيع وهي متوفرة في هذا البلد والحمد لله "

مدير التوجيه والاذاعة العام

ثم اتبعه ببيان اخر يعلن فيه اعتذار مجلس السيادة ومجلس الوزراء وقيادة القوات المسلحة عن قبول زيارات المهنئين جاء فيه :

" ان الهدف الرئيسي في الوقت الحاضر هو الانصراف كليا الى امور الدولة وتمشية مصالح الشعب ولذلك يعتذر مجلس السيادة ومجلس الوزراء وقيادة القوات المسلحة عن قبول زيارات المهنئين وهم يقدرون غاية التقدير الشعور الوطني الفياض الذي يختلج في نفوسهم "

مدير التوجيه والاذاعة العام

ثم شرع بتنظيم الاشراف على الصحافة وعلى اعمال المراسلين والمحررين وفي اثناء سفر وزير الارشاد الى دمشق اصدر البيان الاتي :

" يطلب من كافة المراسلين والمحررين من عراقيين واجانب اعادة الهويات التي سبق وان زودوا بها لغرض ممارسة اعمالهم الصحفية الى هذه الوزارة حالا لاعادة تزويد كل مراسل ومحرر بهوية جديدة "

غربي الحاج احمد
عن وزير الارشاد[٢]

وفي ٣١ تموز قرر الحاكم العسكري العام وضع الرقابة على جميع المطبوعات والصحف الداخلية والخارجية ابتداء من يوم الاول من آب ١٩٥٨[٣] .

صحيفة الجمهورية

بعد قيام الثورة قرر مجلس الوزراء اغلاق الصحف المشكوك في ولائها للعهد الجديد. ففي يوم ١٥ تموز الغي امتياز صحيفتي الشعب والحوادث المسائية وتوقفت صحيفتا الزمان والاخبار وصدرت

---

١ الوقائع العراقية ، ٢٣ تموز ١٩٥٨ .

٢ الوقائع العراقية ، ٢٣ تموز ١٩٥٨ .

٣ الجمهورية ، ١ آب ١٩٥٨ .

صحيفة البلاد وهي تحمل عناوين مثل (الثورة) و (اعلان الجمهورية) و (مع الثورة في الساعة الرابعة صباحا) و (عبد الناصر يهنئ شعب العراق) .

وفي ١٧ تموز صدرت صحيفتا الاخبار والجمهورية الى جانب صحيفة البلاد[١] وشجعت الثورة اصدار الصحف واعادة النشاط الى الصحف التي كانت قد توقفت في العهد السابق . ونظرا لعدم وجود صحيفة تعبر عن الثورة فقد عرض عبد السلام عارف على مجلس الوزراء اصدار صحيفة تنطق باسم الثورة وبين انه قبل امتياز الصحيفة المقترحة اعتقادا منه انه يجوز للوزير اصدار صحيفة وقد صدر العدد الاول منها باسم الجمهورية يوم ١٧ تموز لكنها لم تحمل اسم عبد السلام عارف بل حملت اسم الدكتور سعدون حمادي صاحب الامتياز وهو بعثي معروف وكان مفهوما انها تعبر عن فكر حزب البعث العربي الاشتراكي . وجرت مناقشة في مجلس الوزراء بين عبد السلام عارف ومحمد صديق شنشل . واثير تساؤل عما اذا كان يحق لنائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية ان يرأس صحيفة بموجب القانون فاجاب عبد السلام ان الذي يقوم بالثورة يستطيع ان يغير القانون[٢] .

واقترح شنشل ان تصدر الصحيفة باسم عبد السلام عارف لانه هو الذي طلب الامتياز ولذلك لا يمكن اعطاؤها لاي حزب من الاحزاب لعدم حصول الاتفاق داخل مجلس الوزراء على اعطاء صحف للاحزاب السياسية . فصدر العدد السابع من الصحيفة يحمل اسم عبد السلام عارف صاحب الامتياز ولكن الاعداد التالية لم تعد تحمل اسمه . وقد ذكر عبد السلام انه اعطى امتياز الصحيفة الى الرئيس المتقاعد رشيد فليح احد الضباط الذين شاركوا في انتفاضة ١٩٤١ . بعد ان تأكد انه ليس من اختصاص وزير الداخلية اصدار الصحف او اعطاء امتيازاتها الذي هو من اختصاص وزارة الارشاد[٣] .

كانت الصحيفة تعبر عن افكار ومبادئ حزب البعث العربي الاشتراكي اذ ان محرريها هم اعضاء في الحزب وكانت تنشر صور عبد السلام عارف وفؤاد الركابي بشكل واضح وكبير وتنشر خطب عبد السلام عارف وجولاته في الالوية اما صور عبد الكريم قاسم فكانت تنشرها اصغر حجما مع صور عبد السلام مما اثار حفيظة عبد الكريم قاسم ضدها .

وقد قام البعثيون بالاستيلاء على مطبعة جريدة الشعب لصاحبها يحيى قاسم واخذوا يطبعون جريدة الجمهورية فيها وحاول الشيوعيون الاستيلاء على مطبعة جريدة الاخبار الا ان جهات متعددة وقفت ضدهم وفي مقدمتهم عبد السلام عارف فلم يتمكنوا من السيطرة على المطبعة لطبع جريدة خاصة بهم . وراودت بعض الوطنيين الديمقراطيين فكرة الاستيلاء على احدى مطابع جرائد العهد الملكي ولكن هذه الاعمال الشاذة انتهت وتم اعادة مطبعة الشعب لصاحبها . وطلب الوطنيون الديمقراطيون امتيازا لجريدة الاهالي بناء على وعد من رئيس الوزراء ولكن عبد السلام عارف حال دون صدورها ولم تصدر الا بعد اقصائه عن الحكم[٤] وقد اغلقت صحيفة الجمهورية يوم ٥ تشرين الثاني واعتقل اعضاء من هيئة تحريرها وذلك لمناسبة عودة عبد السلام عارف الى العراق بعد تعيينه سفيرا للعراق في بون ويومها تم

---

١ فائق بطي ، صحافة تموز وتطور العراق السياسي ، (بغداد ١٩٧٠) ، ص ١٧ .

٢ احمد فوزي ، عبد السلام عارف ، بغداد ١٩٨٩ ، ص ٦٩ .

٣ المحاكمات ، جـ٥ ، ص ٢٠٩٢ – ٢١٨٢ .

٤ مذكرات عبد الغني الملاح ، مخطوط بحوزة صاحبه ، ص ٥٠ – ٥١ .

اعتقال عدد كبير من البعثيين والقوميين وجرت مظاهرات عديدة ضد الفئتين من قبل العناصر الشيوعية او من يسمون انفسهم بالديمقراطيين .

الاصلاح الاجتماعي

ابدت الثورة اهتماما بالنواحي الاجتماعية ومحاولة القضاء على الفساد الدائم ومظاهر الانحلال الخلقي والعمل على تحسين الروابط الاسرية والاهتمام بالعمال والفقراء فاعلن وزير الشؤون الاجتماعية (ناجي طالب) عن برامج احتوت على اربع نقاط رئيسية تتضمن :

١- العمل على ايقاف الهجرة من الريف والالوية الى بغداد وذلك برفع مستوى المعيشة في الالوية .
٢- بناء دور جديدة للموظفين توزع وفق شروط خاصة منها مدة الخدمة وحجم العائلة .
٣- العمل على وضع قانون جديد للعمل والضمان الاجتماعي .
٤- بناء دور للعجزة ووضع قانون للمؤسسات الاجتماعية[1]

وقد لخص مجلس الشؤون الاجتماعية الذي يترأس الوزير خططه للتعامل مع الرعاية واقترح تأسيس مراكز اصلاحية لاصلاح واعداد البغايا واعطاء سلف لمساعدة الضعفاء من العزاب على الزواج وتم تأسيس هيئة للرقابة باعضاء من الوزارات لمنع افلام الجريمة والتخريب والالحاد او الافلام المنافية للامن والرفاه العام للشعب[2] .

كما واصدر وزير الشؤون الاجتماعية تعليمات رقم (٢) لسنة ١٩٥٨ جاء فيها:

" استنادا الى السلطة المخولة لنا بمقتضى المادة الثانية من مراقبة الملاهي رقم ٧ لسنة ١٩٥٦ اصدرنا التعليمات الاتية :

١- تلغى المادة الثانية عشرة من التعليمات رقم ١ لسنة ١٩٥٧ ويستعاض عنها بما يلي :
المادة الثانية عشرة (آ) يمنع منعا باتا مجالسة الفنانات للرواد في الملاهي وكذا تقديم المشروبات لهن من قبلهم .
ب- تكون اذاعة تقديم المناهج باللغة العربية فقط .
٢- المخالف لاحكام هذه التعليمات يعرض نفسه للعقوبات المنصوص عليها في الفقرة (٣) من المادة الثالثة والفقرة (٤) من المادة والرابعة من النظام المذكور .
٣- تنفذ هذه التعليمات اعتبارا من ١ آب ١٩٥٨ .

الزعيم الركن ناجي طالب
وزير الشؤون الاجتماعية[3]

---

[1] الوانداوي ، وثائق ثورة تموز ١٩٥٨ ، ص ٣٣٠ .
[2] الاعظمي ، ثورة ١٤ تموز ، ص ٩٨ .
[3] الوقائع العراقية ، ٢٣ تموز ١٩٥٨ .

ثم صدر البيان رقم ٣ لسنة ١٩٥٨ والخاص بمراقبة السينمات والملاهي "استنادا الى السلطة المخولة لنا بمقتضى المادتين الثانية والخامسة من نظام مراقبة الملاهي رقم ١٧ لسنة ١٩٥٦ اصدرنا البيان الاتي :

١- يلغى بياننا المرقم (١) لسنة ١٩٥٨ والفقرة الاولى من المادة السادسة من البيان رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ ويستعاض عنها بما يلي :

تكون مواعيد غلق جميع الملاهي في بغداد عدا السينمات في تمام الساعة الواحدة زوالية بعد منتصف الليل .

٢- المخالف لاحكام هذا البيان يعرض نفسه للعقوبات المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من النظام المذكور .

٣- ينفذ هذا البيان اعتبارا من ١ ايلول ١٩٥٨ "[١]

الزعيم الركن ناجي طالب
وزير الشؤون الاجتماعية

واصدرت وزارة الداخلية بيانا اخر جاء فيه :

١- تغلق حوانيت بيع المشروبات الروحية ويمنع بيع تلك المشروبات اعتبارا من الساعة السابعة مساء حتى الساعة السابعة صباحا . كل يوم ما عدا يوم الجمعة فيمنع فيه فتح تلك الحوانيت نهائيا .

٢- لا يسمح للمخازن وكذلك للمحال الكبيرة ببيع المشروبات الروحية او المواد الاخرى اعتبارا من الاول من ايلول ١٩٥٨ .

٣- على جميع المجازين ببيع المشروبات الروحية التقيد بما تقدم بيانه ومن يخالف ذلك يعرض نفسه لاشد العقوبات القانونية بالاضافة الى الغاء اجازتها نهائيا"[٢]

وكيل وزير الداخلية عبد السلام عارف

وفي يوم ٢٣ تموز " تداول مجلس الوزراء في الضرر البالغ الذي يصيب ابناء الشعب من جراء سباق الخيل (الرايسز) ونظرا للنتائج الخطيرة التي تتركها هذه السباقات في الوضع الاجتماعي ورغبته في سلامة الشعب الاجتماعية من المؤثرات التي تضر به فقد قرر الغاء سباقات الخيل والمراهنات عليها داخل الجمهورية العراقية اعتبارا من يوم الخميس ٨ محرم ١٣٧٨ الموافق ٢٤ تموز ١٩٥٨ "

وفي يوم ٢٧ تموز " قرر مجلس الوزراء اتخاذ الترتيبات اللازمة لاستملاك ساحة سباق المنصور وجعلها ملعبا شعبيا رياضيا باسم ملعب الجمهورية الرياضي واستملاك ساحات سباق بغداد الجديدة وتسميتها بملعب التحرير الرياضي " وصدرت قرارات اخرى تتضمن تخفيض اسعار البنزين (عشرة

---

[١] الوقائع العراقية ، ٢٣ تموز ١٩٥٨ .

[٢] جريدة الجمهورية ، ٢١ آب ١٩٥٨ .

فلوس) للغالون الواحد ومنع بيع الخمور بعد الساعة ١٢ ليلا ، وحدد مجلس الوزراء ساعات العمل في المعامل الانتاجية ثماني ساعات بدلا من تسع[١] .

واصدرت حكومة الثورة قانون المؤسسات الاجتماعية الذي يهدف الى تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص امام المواطنين جميعا وايجاد الاجواء والشروط التي تمكن الافراد من الانتاج والعمل ضمن طاقاتهم ومساعداتهم على مغالبة العجز . كما اصدرت قانون مكافحة البغاء الذي عالج هذه المشكلة في نطاق محدود حيث نص على معاقبة المحرضين والمسهلين لامره كالسماسرة وامثالهم وعلى عقاب البغايا وحدد بعض الاحكام الخاصة لحماية النساء من الاستغلال والنصب والاحتيال وصدر نظام رعاية الاحداث وخاصة الاطفال اليتامى او الذين لا عائل لهم حيث تتولى وزارة الشؤون الاجتماعية انشاء المعاهد والمؤسسات لهم[٢] . وبوشر بانشاء مؤسسة لحجز البغايا في منطقة الشماعية احدى ضواحي بغداد حيث يجري تدريبهن على المهارات اليدوية التي تؤمن العيش الشريف لهن . وفي ٤ تشرين الثاني صدر قانون مكافحة البغاء رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٨[٣] .

الصور والشعارات

بعد قيام الثورة وزعت صور كل من عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف في انحاء العراق وعلى نطاق واسع . وقد خشي اعضاء اللجنة العليا للضباط الاحرار من انفراد الزعيمين بالحكم فاخذوا يدعون لتشكيل مجلس لقيادة الثورة حسب الاتفاق الذي تم التوصل اليه قبل الثورة . لذلك كلفوا ضابط برتبة مقدم لتوزيع لوحة مطبوعة على ورق كارتون تحتوي صور ١٣ ضابطا برتبهم العسكرية ووضع لها عنوان (اعضاء مجلس قيادة الثورة) على الصحف لنشرها صباح يوم ١٦ تموز . ولكن مفارز الانضباط العسكري قامت فورا بجمع تلك الاوراق وامر الرقيب العسكري للمطبوعات الصحف بعدم نشرها وحذر حتى من الاشارة الى وجودها[٤] لان كل من عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف كانا غير راغبين في تشكيل مجلس لقيادة الثورة .

وبعد عودة عبد السلام عارف والوفد المرافق له من دمشق وتوقيع اتفاقية التعاون مع الجمهورية العربية المتحدة . ازداد التباعد بينه وبين عبد الكريم قاسم بسبب دعوته للوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة دون استشارة عبد الكريم قاسم . وسرعان ما ظهر الخلاف بين الجماهير والاطراف المؤتلفة في الجبهة الوطنية فالشيوعيون والوطنيون الديمقراطيون رفعوا شعار التعاون مع الجمهورية العربية المتحدة واخذوا يوزعون صور عبد الكريم قاسم بينما رفع البعثيون والقوميون شعار الوحدة الفورية واخذوا يوزعون صور جمال عبد الناصر وعبد السلام عارف على نطاق واسع فبادر الحاكم العسكري لاصدار البيان رقم ١٠ يوم التاسع عشر من تموز يمنع فيه طبع وتوزيع النشرات والاعلانات والتصاوير .

---

[١] مقررات مجلس الوزراء للايام ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٧ تموز ١٩٥٨ نسخة محفوظة عند العميد خليل ابراهيم حسين .

[٢] ثورة ١٤ تموز في عامها الاول ص ٣٢٧ – ٣٢٨ .

[٣] الوقائع العراقية ، ١٠ تشرين الثاني ١٩٥٨ ، الجمهورية ٢١ ايلول ١٩٥٨ .

[٤] فائق بطي ، الوجدان الام ١٩٩٣ ، ص ٨٠ . عبد الفتاح علي يحيى ، التطورات السياسية ، ص ٣٧ .

بيان رقم (١٠) من الحاكم العسكري العام

" اخذ البعض يقوم بطبع وتوزيع النشرات والاعلانات والتصاوير وغيرها بداعي تأييد الحركة الوطنية ولما كان ذلك لا يخلو من محاذير اذ قد يستغل بعضهم الظروف لنشر وترويج ما يضر بالصالح العام فقد قررنا استنادا الى الصلاحية المخولة لنا بموجب الفقرة الثالثة من المادة الرابعة عشرة من مرسوم الادارة العرفية رقم ١٨ لسنة ١٩٣٥ ما يلي :-

١- عرض كافة ما يراد نشره او اعلانه على هيئة الرقابة العسكرية في دار الاذاعة .
٢- يعاقب المخالف بالعقوبات المنصوص عليها في مرسوم الادارة العرفية او القوانين المرعية الاخرى.
٣- يقوم متصرفوا الالوية بالاتفاق مع الجهات العسكرية بمراقبة وتطبيق ذلك كل ضمن منطقة لوائه "

الحاكم العسكري العام

والتفتت الحكومة الى مسألة تعدد الشعارات المرفوعة من الجماهير وتباينها حيث رفعت لافتات مختلفة في انحاء القطر وضعت على المحال او الجدران والشوارع العامة فحذرت المواطنين من ذلك وتوعدت المخالفين باشد العقاب .

بيان رقم ١١ من الحاكم العسكري العام

" قام بعض الاشخاص بكتابة عبارات وجمل على لافتات او على جدران بعض المحال لا علاقة لها باهداف حركتنا الوطنية الامر الذي يضطرنا الى منع كتابة العبارات والجمل مهما كان شكلها ونأمل من المواطنين الكرام تلبية هذا النداء ومؤازرتنا بمنع هؤلاء الاشخاص وارشادهم بالكف عن كتابة هذه العبارات ومن يخالف سيعاقب باشد العقاب ".

الحاكم العسكري العام

ولكن هذه البيانات والتحذيرات ما كانت تحول دون استمرار الجماهير التي طغى عليها الحماس من الاستمرار المنفلت فاصدر الحاكم العسكري بيان رقم ١٣ ولكن بلهجة اخف من السابق مبررا ذلك بالحرص على منع شق وحدة الصف وافساح المجال للانتهازيين والمغرضين .

بيان رقم ١٣ من الحاكم العسكري العام

" ستقوم السلطات العسكرية بازالة كافة العبارات التي كتبت على الجدران كما سترفع كافة اللافتات مهما كان نوعها اعتبارا من هذا اليوم (٢٠ تموز) وهي تعتذر الى المواطنين الكرام لان ذلك امر تدعو اليه سلامة الجمهورية لعدم التفريق في وحدة الصف وعدم فسح المجال للانتهازيين وبعض العناصر المغرضة لنشر بعض الشعارات التي تشوه الحقيقة ".

الحاكم العسكري العام

ويبدو ان الزمام قد افلت من ايدي السلطة فيما يخص الشعارات والاعلانات والتصاوير وتوزيعها واصبح واضحا انقسام الجماهير وتباعدها بشكل يؤثر على مسيرة الثورة واستقرار الامن في البلاد . فبادر الحاكم العسكري لاصدار بيان شديد اللهجة يهدد بالضرب على ايدي العابثين وانزال العقاب الصارم بهم .

بيان رقم (١٥) الصادر من الحاكم العسكري العام

" نهيب بالشعب العراقي الكريم الى مؤازرتنا في جمع التصاوير والمنشورات التي اخذ يطبعها ويوزعها اشخاص لا يقدرون قيمة الضرر الذي يصيب سمعة البلاد ويشوه حقيقة الحركة الوطنية المباركة وليعلم الجميع بان تلك التصاوير والمنشورات ما هي الا دس من قبل اذناب الاستعمار وانكم بتسليم كل ما يعثر عليه من هذه المطبوعات الى السلطات العسكرية ستقضون على مآربهم الدنيئة اننا سوف لا نألو جهدا في الضرب على ايدي العابثين وانزال العقاب الصارم بهم "

الحاكم العسكري العام[١]

ان استمرار تظاهرات التأييد للثورة ومظاهر العداء للبريطانيين والامريكيين الذين انزلوا قواتهم في لبنان والاردن جعلت البعض من المسؤولين ومن المواطنين ايضا يدعون لرفع شعارات معتدلة واظهار شيء من التسامح والاحترام للاجانب تجنبا للاستفزاز وتلافيا لقيام بعض المغرضين باعمال قد تثير الغرب وتلافيا لهجوم قد يشنه الامريكيون والبريطانيون على العراق فبادروا لرفع شعارات تعبر عن هذا الاتجاه واظهروا اسفهم على قتل الملك وبعض الاجانب صبيحة يوم الثورة وكان السفير البريطاني يتابع هذا الوضع والاتجاهات التي تطرأ على الجماهير اولا باول ويبعث بتفاصيلها الى حكومته وعلى سبيل المثال جاء في برقية يوم ٢٢ تموز الاتي:-

" خلال اليومين الماضيين عملت الادارة العراقية على رفع كافة شعارات البعثيين والشيوعيين التي كتبت على الجدران في عموم ارجاء المدينة . هذا اليوم وضعوا لافتةفي واجهة مبنى الدائرة القنصلية البريطانية التي تم نهبها وحرقها تقول (كان يجب عليكم عدم التصرف بهذه الطريقة . هؤلاء الناس هم ضيوفنا واصدقاؤنا) . صور ناصر وبشكل ملموس تتضاءل . الجيش تم استبداله بالشرطة (في حراسة السفارة) المعتدلون يبدو انهم يعززون انفسهم عبر هذه الطرق وغيرها . الاشارات الخاصة (السوية) بصدد الصداقة تزداد . علاقات المواطنين الانكليز مع العراقيين في الشؤون التجارية بشكل عملي اعتيادية . لقد تسلمت رسائل من الموصل وكركوك والكوت والبصرة بان الاوضاع والمواقف هي علاقات طبيعية .

هناك تقارير بصدد تذمر البعض من قتل الملك وعن بعض الامور الاخرى "

مايكل رايت[٢]

ويذكر التقرير المرفوع من السفارة البريطانية في بغداد الى الخارجية البريطانية في ١٦ ايلول ١٩٥٨ ان الحزب الشيوعي اصدر ثلاث كراسات حول الموقف من الجمهورية العربية المتحدة دعت الاولى الى اقامة اتحاد فدرالي معها والتأكيد على الاستقلال الوطني لجمهورية العراق ودعت الكراستان الاخريان الى الانسحاب من ميثاق بغداد واستئناف العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي وانسحاب

---

[١] الوقائع العراقية ، ٢٣ تموز ١٩٥٨ .

[٢] الونداوي ، وثائق ثورة ١٤ تموز ، ص ٢٥٦ .

القوات الغربية من الشرق الاوسط وتؤكد ايضا على الاخوة العربية الكردية والمحافظة على استقلال العراق[1] .

توالي اعتراف الدول بالجمهورية العراقية

في ظهر يوم ١٥ تموز استدعى وزير الخارجية عبد الجبار الجومرد سفراء الدول العربية في بغداد في وقت واحد وذكرهم " بالصلات العربية والاخوة التي تتركز حول قوميتنا المشتركة فينفذ فيها النسب والدم والتاريخ والادب والمصالح المشتركة " ثم خاطبهم واحدا واحدا طالبا منهم ان يمدوا ايديهم للعراق بالاعتراف الرسمي بالحكومة الحاضرة[2] . ولم تمض سوى ايام قلائل حتى توالت اعترافات الاقطار العربية بها . فكانت ثاني دولة قدمت اعترافها هي اليمن وذلك يوم ١٩ تموز وبعد انقضاء اسبوع واحد على الثورة . وكانت اليمن قد دخلت في اتحاد فدرالي مع الجمهورية العربية المتحدة . اخذت الدول العربية والاجنبية تقدم اعترافها بالجمهورية العراقية باعتبارها اصبحت عضوا مؤسسا في الجمهورية العربية المتحدة[3] .

ففي يوم ٢١ تموز اعلنت حكومة الشعب اليوغسلافية اعترافها بالجمهورية العراقية على لسان رئيسها جوزيف بروز تيتو الذي اعرب عن اعتقاده بان يكون ذلك بداية سارة لتطور مستمر في العلاقات المتبادلة لمنفعة الشعبين والسلام العالمي . وفي اليوم نفسه قدمت جمهورية السودان اعترافها بالجمهورية العراقية واعربت عن املها بان يتمّ توثيق علاقات المودة والاخاء بين البلدين . وعلى الرغم من ان المملكة العربية السعودية كانت متخوفة من قيام الثورة في العراق حتى ان الملك سعود بن عبد العزيز قد استدعى السفير الامريكي في جدة وابلغه بوجوب تدخل مباشر لانهاء الوضع الجديد الناشيء في العراق ولكن العلاقات سرعان ما اخذت بالتحسن حيث قدمت اعترافها يوم ٢٢ تموز[4] . وقيل ان سبب التأخر في تقديم الاعتراف هو (من اجل التأكد من رسوخ النظام الجديد واهم من ذلك حتى لا يقال بان التسرع في الاعتراف عمل ينطوي على الحقد والشماتة بما حل بالعائلة المالكة في العراق والمنافسة للاسرة السعودية في زعامة الامة العربية) .

وفي يوم ٢٢ تموز ايضا قدمت كل من حكومات الهند وفيتنام الشمالية اعترافها بالجمهورية العراقية[5] . واعترفت كل من اندونيسيا في ٢٣ تموز وسيلان ٢٥ تموز وافغانستان ٢٦ تموز والمغرب ٢٧ تموز وليبيا في ٣ آب ١٩٥٨ .

---

[1] الزوبعي ، العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٨ ، ٢ / ٢٨٨ .

[2] مذكرات الجومرد في موسوعة ١٤ تموز (٧) ، ص ١٠٠ .

[3] مجيد خدوري ، العراق الجمهوري ، ص ٨٤ .

[4] الجمهورية ، البلاد ٢١ تموز - ٤ آب ١٩٥٨ .

[5] مجيد خدوري ، العراق الجمهوري ، ص٨٤ .

مصادرة اموال الاسرة المالكة العراقية

في ١٩ تموز صدر المرسوم الجمهوري رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٨ بمصادرة اموال الاسرة المالكة العراقية السابقة وتسجيلها باسم وزارة المالية كالاتي :

" لما كانت الاسرة المالكة العراقية السابقة قد استغلت المركز الذي شغلته في العراق للاثراء غير المشروع منذ قامت في ٢٣ آب ١٩٢١ .

ولما كان من اهداف الحركة الوطنية التي قام بها الجيش العراقي بمساندة الشعب العراقي وتأييده في يوم ١٤ تموز ١٩٥٨ تحقيق العدالة الاجتماعية ومنع الاستغلال وازالة اثاره فقد اصدرنا المرسوم التالي :

المادة الاولى :- يقصد بالاسرة المالكة الملك فيصل الاول بن الملك حسين وفروعه وزوجته والملك علي بن الملك حسين وفروعه وزوجته وعبد الاله وما ورثت زوجته من تركته والامير زيد بن الملك حسين وفروعه وزوجته .

المادة الثانية :- تصادر لمصلحة الشعب العراقي وتسجل باسم وزارة المالية العراقية اموال الاسرة المالكة المنقولة وغير المنقولة واي حق من الحقوق المسجلة باسمها على الاموال غير المنقولة كتفويض الاراضي الاميرية او حق اللزمة عليها وكذلك الحقوق التي لها على الاموال المنقولة .

المادة الثالثة :- على كل شخص طبيعي او معنوي في الجمهورية العراقية وعلى كل عراقي ولو كان في غير العراق يكون مديرا او مشرفا او وديعا او حائزا للاموال سالفة الذكر اومدينا اودائنا لاحد من اعضاء الاسرة المالكة المبينة في المادة الاولى ان يقدم بيانا عنها الى الحكومة العراقية .

المادة الرابعة :- يعتبر باطلا بحق القانون كل عقد او تصرف اذا جاء مخالفا لهذا القانون .

المادة الخامسة :- يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار او باحدى هاتين العقوبتين كل من امتنع خلال ثلاثة اشهر عن تقديم البيانات المشار اليها في المادة الثالثة وكل من امتنع عن تسليم اموال احد ممن ورد ذكره في المادة الاولى او حاول تهريبها او ساعد في اخفائها .

المادة السادسة : على وزراء الدولة تنفيذ هذا المرسوم

صدر في بغداد في اليوم الثاني من محرم الحرام سنة ١٣٧٨ الموافق لليوم التاسع عشر من تموز سنة ١٩٥٨ .

مجلس الوزراء　　　　　　　　　　مجلس السيادة[1]

وفي اليوم نفسه اصدر الحاكم العسكري بيانا جاء فيه :

" لقد تقرر ان تكون جميع القصور الملكية وقصور رجال العهد البائد الذين سيدينهم القضاء العادل بما فيها من مال منقول ملكا للدولة والاعتداء عليها يعتبر اعتداء على اموال الدولة وسينال من يمسها باي ضرر العقوبة المنصوص عليها في القوانين . هذا وقد تشكلت لجنة عسكرية خاصة لجرد محتويات هذه القصور وتثبيت ذلك في سجلات اعدت لهذا الغرض "

الحاكم العسكري العام[1]

---

[1] الوقائع العراقية ٢٣ تموز ١٩٥٨ ، جريدة الجمهورية ، ٢٠ تموز ١٩٥٨ .

وفي ٢٢ تموز " قرر مجلس الوزراء الحاق الخزينة الخاصة - وكانت تعرف بالخزينة الملكية - بوزارة المالية باسم (ادارة اموال الاسرة المالكة السابقة) لها ميزانية خاصة ملحقة بالميزانية العامة وتناط بها ادارة تلك الاموال وتصفيتها .

واتخذت التدابير لتنظيم زيارات خاصة الى القصور الملكية لاطلاع الشعب على حياة (البذخ والاسراف) التي كان يحياها افراد العائلة المالكة على حساب ابتزاز اموال الشعب[٢]

وكانت اموال الاسرة تتكون كالاتي :

١- الاراضي :- كانت الاسرة المالكة السابقة تملك ١٧٧٥٦٦ مائة وسبعة وسبعين الف وخمسمائة وست وستين مشارة في كل من الوزيرية والحارثية والنعمانية وشاوي وخانقين وبنجوين وسرسنك والمسيب .

٢- القصور :- لم تملك الاسرة المالكة السابقة القصور الفخمة كقصور الاسر المالكة في مصر وايران او السعودية او في اوربا وانما كانت دور حكومية يستخدمها افراد العائلة المالكة كقصر سرسنك الذي يستخدم كمصيف وقصر الكوفة . اما القصور التي تعود ملكيتها الى العائلة فهي :

آ- قصر الرحاب وقد احترق ونهبت معظم محتوياته صبيحة ١٤ تموز .

ب- دار الملك علي في كرادة مريم .

جـ- قصر الزهور الذي كان يسكنه الملك غازي ولم يمسه ومحتوياته احد وظل سليما .

٣- الارصدة :- (٥٠٠٠٠٠) نصف مليون دولار في الولايات المتحدة الامريكية تعود الى الملك فيصل الثاني وطبقا لما نشرته الصحافة البريطانية مما حدا بالاميرة راجحة شقيقة الملك علي ان تقيم الدعوى في الولايات المتحدة للحصول على حقها في الميراث .

٤- المجوهرات :- تؤجر الاسرة المالكة خزائن في ناشنال بروفينال بنك . ادعى محاسب السفارة العراقية في لندن خالد حمدي بان العائلة المالكة السابقة اودعت فيها مجوهرات لا يعلم نوعها ومحتوياتها لكنها تقدر بـ (٢٣) او (٢٦) رزمة وحتى مدير البنك لم يعرف محتويات هذه الخزائن.

٥- الذهب :- ٢١ سبيكة ذهبية تعود للامير عبد الاله اودعت في خزائن البنك المركزي وكان القصد منها بيعها في تركيا لشراء قصر على البوسفور للامير عبد الاله ، اخبر موظفو الخزينة الملكية الخاصة الزعيم عبد الكريم قاسم ان الاموال التي كان يودعها الامير عبد الاله بالبنك المركزي العراقي نقلت بصورة خاصة وسرية بعد الاحداث التي وقعت في ايران عند مجيء مصدق للحكم الى لندن ووضعت في (بنك ناشنال بروفينال بنك) وهناك ودائع خاصة في هذا البنك لا يعرف محتوياتها .

---

[١] جريدة الجمهورية ، ٢٠ تموز ١٩٥٨ .

[٢] موسى حبيب ، ثورة ١٤ تموز ، ص ١٤٣ .

اما خلاصة الاملاك العائدة للاسرة المالكة السابقة في انحاء العراق فهي كالاتي :

اولك	دونم	الموقع	العائدية
٣	٣٩٨٧	الوزيرية	تعود للملك فيصل الاول
١٠	١٦٩٨٤	الحارثية	تعود للملك فيصل الاول
٥	٢٣٢٣٣	النعمانية	تعود للملك السابق على بن الحسين وورثته
٥	٢٧٨٢١	شاوي	تعود لكل من الامير عبد الاله والملك فيصل الثاني
٩	٥	النعمانية	قطع صغيرة داخل البلدة
١٦	٩٥٩١٩	خانقين	تعود للملك فيصل الاول
١٤	٩٥١٧	بنجوين	
٩	٧٨	سرسنك	
١٣	٤٩	المسيب	تعود للامير عبد الاله
٩	١٧٧٥٩٦	المجموع العام	

ملحوظة : يظهر ان هناك حصصا مجهولة لعبد الاله في اراضي قضاء الرفاعي (الغراف) لم نعثر على قيود لها في السجلات الا انه وجدنا مبالغ دفعت الى عبد الاله بواسطة عبد الهادي الجلبي وعبد الوهاب عيسى القطاني تفاصيلها كما يلي :

٣٣٠٠ دينار من عبد الهادي الجلبي عن قيمة ٢٠٠ طن شعير من الغراف - قضاء الرفاعي بتاريخ ٢٧ نيسان ١٩٥٢ .

٢٨٥٠ دينارا من عبد الوهاب عيسى القطان قيمة ٣٠٠ طن شعير من الغراف بتاريخ كانون الثاني ١٩٥٤ .

٢٥٤٠ دينارا من عبد الهادي الجلبي عن قيمة ١٥٠ طن شعير من الغراف بتاريخ شباط ١٩٥٥[١]

وتمتلك الاسرة عددا من الاسهم في الشركات المساهمة والشركات ذات المسؤولية المحدودة مثل السمنت العراقية والجص العراقية والمنصور المساهمة والغزل والنسيج ومواد البناء العراقية وسمنت الفرات وتجارة وحلج الاقطان والدخان الاهلية واستخراج الزيوت النباتية وشركة المحمود التجارية[٢] .

وفي الخامس عشر من آب صدر قانون رقم (١١) لسنة ١٩٥٨ بتنظيم ادارة الاموال المحجوزة بسبب اجراءات اصلاح نظام الحكم نص على ان تؤلف بقرار من مجلس الوزراء ادارة تتولى شؤون الاموال المحجوزة يرأسها امين عام يعين بقرار من مجلس الوزراء يعاونه مساعدون بتولي ادارة الاموال المحجوزة سواء اكانت للاشخاص ام لشركات ام لجمعيات ام مؤسسات تعمل تحت ادارتهم

---

[١] تقرير العقيد فاضل جاسم المختار رئيس لجنة جرد القصور الملكية ورجال العهد البائد في موسوعة ١٤ تموز ، ص ٢٥١ ، ٢٧٣ .

[٢] جريدة الجمهورية ، ٣٠ تموز ١٩٥٨ .

اواشرافهم او لهم مصالح مهمة فيها عدا الشركات المساهمة وتكون مهمة الامين العام النيابة عن الاشخاص المشار اليهم وتسلم الاموال وجردها وادارتها واتخاذ الاجراءات اللازمة لتحصل ما لاولئك الاشخاص من حقوق ولاداء ما عليهم من التزامات[1] .

حجز ممتلكات رجال العهد السابق

اصدر مجلس الوزراء قراره برقم ٦ يوم ٢١ تموز ١٩٥٨ بوضع الحجز الاحتياطي على املاك الاشخاص الاتية اسماؤهم .

" علي جودت الايوبي ، عبد الهادي الجلبي ، جمال بابان ، محمد حسن سلمان ، عبد الرسول الخالصي ، عبد المجيد محمود ، نديم الباجه جي ، احسان رفعت ، عبد الوهاب مرجان ، علي ممتاز الدفتري ، توفيق السويدي ، عصام مريود، عبد الجبار فهمي ، توفيق المختار ، برهان الدين باش اعيان، مصطفى العمري ، سامي فتاح ، محمد فاضل الجمالي ، صباح نوري السعيد ، نوري السعيد، سيد احمد الراوي ، فخري الفخري ، احمد المناصفي ، عبد الله القصاب ، مظفر احمد ، صالح السامرائي (ملحق عسكري) ، عبد الكريم الازري ، احمد مختار بابان ، جميل عبد الوهاب ، ضياء جعفر ، جميل الاورفه لي ، سعيد قزاز ، رشدي الجلبي ، احمد مرعي ، يحيى قاسم ، جميل المدفعي ، خليل كنة ، خليل المفتي، عبد الهادي المنتفكي، كنعان العسكري ، عبد الرحمن جودت ، خليل ابراهيم، علي كمال ، الدكتور نجيب اليعقوبي ، عبد الله الدملوجي ، عبيد المضايفي ، فيصل الدملوجي ، نزار علي جودت الايوبي ، لؤي توفيق السويدي ، بهجت العطية ، محمد رفيق عارف ، تحسين قدري ، بهاء الدين نوري، درويش الجبوري، داود الحيدري ، خليل جميل، محمد علي محمود ، عمر نظمي ، ماجد مصطفى ، عبد المجيد علاوي ، نجيب الراوي ، عبد المجيد عباس ، عبد المسيح جويدة ، طارق العسكري ، زياد العسكري.

وفي يوم ٢٣ تموز قرر مجلس الوزراء اضافة الاسماء الاتية :

ارشد العمري ، محمد النقيب ، عارف السويدي ، نعيمة السعيد .

وفي يوم ٢٥ تموز اضيفت الاسماء الاتية :- عمر علي ، عبد الله بكر ، عبد الامير علاوي ، عبد المجيد القصاب ، روفائيل توتونجي ، جميل حمو عبد اللطيف اغا جعفر ، عبد الستار عبد الجبار .

وفي يوم ١٦ آب اضاف مجلس الوزراء اسم توفيق عارف [2] .

وصدر مرسوم جمهوري بمصادرة اموال نوري السعيد المنقولة وغير المنقولة وقد تأكد للجنة القصور الملكية ورجال العهد السابق ان منطقة الارض التي شيد عليها نوري السعيد داره تعود ملكيتها لزوجته نعيمة العسكري ، أي ان القانون لا يمكن تطبيقه على الدار التي كان يعتقد انها ملك نوري السعيد واستنادا الى كتاب مديرية الطابو العامة الموجه الى العقيد فاضل المختار ظهر انه لا توجد لنوري السعيد اية عقارات او دور اواراضي عدا منطقة مساحتها ما يقرب من مائة دونم تقع في لواء الرمادي

---

[1] الوقائع العراقية ، ١٧ آب ١٩٥٨ ، كامل السامرائي ، المجموعة الدائمة للقوانين والانظمة العراقية الموحدة تشريعات عهد الثورة ، (بغداد ١٩٥٩) ، جـ١ ، ص ٦٥ .

[2] الوقائع العراقية ، ١ ايلول ١٩٥٨ ، جريدة الجمهورية ، ٣١ آب ١٩٥٨ .

(محافظة الانبار) وقد اشتراها نوري السعيد ليستفيد منها في بيع الرمل والحصو اسوة بغيره الى الشركات التي تقوم بتعبيد الطرق . وكانت متصرفية الرمادي قد عرضت عددا من قطع الاراضي للبيع بالمزاد العلني فاشترك المحامي احمد المناصيفي وكيل نوري السعيد بالمزايدة فرست عليه هذه القطعة باعلى الاسعار وقد كان نوري السعيد خارج الحكم في تلك الفترة وقد سجلت القطعة باسم نوري السعيد بعد ان دفع ثمنها[1] . وقد فتحت الدار يوم ٢٧ تموز ليدخلها المواطنون بعد ان تبعثرت محتوياتها .

علاقة العراق بالجمهورية العربية المتحدة

توثيقا للعلاقات الاخوية بين العراق والجمهورية العربية المتحدة قرر مجلس الوزراء ارسال وفد الى الجمهورية العربية المتحدة في احتفالات ٢٣ تموز (يوليو) عيد الثورة المصرية وفد ضم كلا من مصطفى علي وزير العدل وجابر عمر وزير المعارف وهديب الحاج حمود وزير الزراعة وبابا علي وزير المواصلات والاشغال وعبد الوهاب الامين مدير الحركات العسكرية ، وجاسم كاظم العزاوي السكرتير الخاص لعبد الكريم قاسم وصدر المرسوم الجمهوري رقم ٢٣ كالاتي :

" بناء على ما قرره مجلس الوزراء رسم مجلس السيادة بما هو آت :

بمناسبة سفر وفد الجمهورية العراقية الوزاري الى القاهرة للاشتراك باحتفالات العيد القومي للجمهورية العربية المتحدة يقوم :-

١- السيد محمد صديق شنشل وزير الارشاد بوكالة وزارة العدل .

٢- العقيد الركن عبد السلام محمد عارف نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية بوكالة وزارة المعارف.

٣- الدكتور ابراهيم كبة وزير الاقتصاد بوكالة وزارة المواصلات والاشغال .

٤- الزعيم الركن ناجي طالب وزير الشؤون الاجتماعية بوكالة وزارة الزراعة .

على نائب رئيس الوزراء ووزير الارشاد ووزير الاقتصاد ووزير الشؤون الاجتماعية تنفيذ هذا المرسوم

كتب ببغداد في اليوم الرابع من شهر محرم الحرام سنة ١٣٧٨ المصادف لليوم الحادي والعشرين من شهر تموز ١٩٥٨ .

مجلس الوزراء　　　　　　　　　　　　　　　　مجلس السيادة[2]

وفي اليوم التالي سافر الوفد الى دمشق ثم الى القاهرة . وفي مساء ذلك اليوم (٢٢ تموز) جرى احتفال كبير في ميدان التحرير بالقاهرة حضره الوزراء العراقيون بصحبة الرئيس جمال عبد الناصر حيث استقبلته الجماهير بالهتافات والتصفيق . ثم القى الرئيس جمال عبد الناصر خطابا استغرق حوالي ثلاث ساعات خص العراق في قسم كبير فيه حيث قال :-

" ان الشعب العراقي الذي حاول اعوان الاستعمار وحاول الاستعمار سنين طويلة ان يبعدوه عن اخوته العرب . يعلن للعالم اجمع بدمه الذي سال في هذه الايام انه فداء للعرب . وانه متضامن مع العرب

---

[1] موسوعة ١٤ تموز (٧) ، ص ٢٨٩ .

[2] الوقائع العراقية ، ٢٣ تموز ١٩٥٨ .

وقد ثار اخوتكم في العراق وقابلوا الرصاص وقابلوا التهديد لكنهم استطاعوا ان يعلنوا للعالم ان العدوان على مصر العربية هوعدوان على العراق العربية وحين وقعت ثورة ١٤ يوليو في بغداد بعد ان حاول المستعمرون ان يعزلوه عن العرب واقيمت الجمهورية العراقية ، لم يكن اللقاء بين الشعب العربي في دمشق والشعب العربي في القاهرة والشعب العربي في الخرطوم والشعب العربي في كل مكان يحتاج الى عهد ويحتاج الى امر صعب ولكن هذا اللقاء كان لقاء طبيعيا حينما وقعت الثورة ، لم يكن اللقاء الكامل بيننا ، بين الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية العراق في حاجة الى زمن لم يحتج اللقاء الى ايام لم يحتج اللقاء الى ساعات او الى دقائق كان اللقاء تاما.... وليت الذين كانوا يريدون الوقيعة بين شعب الجمهورية العربية المتحدة وشعب الجمهورية العراقية كانوا معنا في دمشق حين اعلن الاتفاق الاخير بين الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية العراق ليتهم كانوا معنا ونحن نتحادث ونحن نتكلم عن الاتفاق لقد قلت لاخوتكم قادة العراق انني مستعد لتوقيع أي شيء يكتبه وفد العراق فمعركتنا واحدة وسبيلنا واحد وكفاحنا واحد وقال قادة العراق انهم يوقعون أي شيء نرتضيه فمعركتنا واحدة وكفاحنا واحد وسبيلنا واحد .

نعم ايها الاخوة المواطنون لم يكن الاتفاق بيننا يحتاج الى كتابة او الى توقيع فان الاتفاق بيننا كان موقعا منذ الازل في قلوبكم انتم ... هذا الاتفاق كان اتفاقا قديما ... وقد اتفق الشعب منذ الازل بين افراد هذه الجمهورية وبين افراد الجمهورية العراقية ".

ثم القى الوزيران جابر عمر ومصطفى علي كلمتين قصيرتين شكرا فيها الحماسة والتأييد اللذين ابداهما ابناء العروبة في مصر[1] . بقي الوفد في مصر يومين اجرى خلالهما مباحثات مع الرئيس عبد الناصر .

وكان الحاكم العسكري قد اعلن بمناسبة سفر الوفد الى القاهرة يوم ٢٢ تموز عن فتح الحدود بين الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة (الاقليم الشمالي) لغرض النقل والسفر البري .

بيان رقم (٢١) صادر من الحاكم العسكري

" لغرض النقل البري للمسافرين والبضائع بين الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة – الاقليم الشمالي – تفتح الحدود ويجري النقل على الطرق الاتية :

١- دمشق – الرطبة – بغداد .

٢- حلب – الموصل .

٣- البوكمال – بغداد .

فعلى المسؤولين تنفيذ ذلك كل حسب اختصاصه وفق القوانين والانظمة والتعليمات المرعية

الحاكم العسكري العام[2]

---

[1] جريدة الجمهورية ، ٢٣ تموز ١٩٥٨ .

[2] جريدة الجمهورية ، ٢٢ تموز ١٩٥٨ .

وتنفيذا للاتفاق الذي وقع يوم ١٩ تموز بين الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة وصل يوم ٥ آب بغداد امين النفوري وزير المواصلات في الاقليم الشمالي يرافقه عدد من المسؤولين والفنيين في وزارته امضى عدة ايام في العراق واجرى مباحثات مع المسؤولين العراقيين حول وسائل تعزيز الروابط والاتصال وتسهيل حركة المواطنين بين البلدين وتحدث المسؤولون العراقيون والسوريون عن مشاريع مقترحة لطرق برية وسكك حديد ومواصلات نهرية (في نهر الفرات وشبكة اتصالات سيجري انجازها بين البلدين لغرض تسهيل السفر والتجارة والاتصال بين المواطنين في الجمهوريتين وتمهيدا للوحدة الشاملة بينهما[١] .

وكان كل من عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف قد استغلا فرصة سفر الوفد العراقي الى القاهرة يوم ٢٢ تموز ومشاركة العقيد الركن عبد الوهاب الامين الذي هو احد الضباط الاحرار ومدير الحركات العسكرية في وزارة الدفاع ممثلا للجيش في الوفد لابعاده . فوصلت برقية من بغداد تحدد بقاءه في القاهرة وذلك بناء على طلب عبد السلام عارف ريثما يصدر الامر الخاص بنقله الى منصب الملحق العسكري في سفارة الجمهورية العراقية في القاهرة وان يبعث برقية باحتياجاته الخاصة والرسمية ليتم ارسالها له . وقد ارسلت برقية النقل تلك يوم ٢٤ تموز بواسطة اجهزة سفارة الجمهورية العربية المتحدة في بغداد وليس بواسطة الاستخبارات العسكرية في وزارة الدفاع التي هي المسؤولة عن جميع الملحقين العسكريين في الخارج . وقد اطلع عبد المجيد فريد الملحق العسكري للجمهورية العربية المتحدة ببغداد والذي كان مع الوفد في القاهرة عبد الوهاب الامين على البرقية التي جاء فيها " طلب العقيد الركن عبد السلام عارف ابقاء العقيد الركن عبد الوهاب الامين في القاهرة وسيصدر امر نقله قريبا كملحق عسكري عليه ان يخبرنا باحتياجاته الرسمية الشخصية لارسالها[٢] ".

وفي يوم ٢٧ تموز قررت حكومة الجمهورية العراقية تعيين فائق السامرائي احد اقطاب حزب الاستقلال اول سفير لها في الجمهورية العربية المتحدة وفي حقيقتها كانت عملية ابعاد اكثر من عملية تعيين وقد تحدث في القاهرة قال : انه فرح وحزن في آن واحد [٣] . وحين وصل القاهرة قال " يسرني ان اكون اول سفير للجمهورية العراقية لدى الجمهورية العربية المتحدة وانه ليشرفني جدا ان اقدم اوراق اعتمادي الى الرجل الذي يعتبره العرب باعث النهضة العربية ورمز القومية العربية وقال انه يحمل رسالة من الزعيم عبد الكريم قاسم الى الرئيس جمال عبد الناصر " وقد قدم اوراق اعتماده الى الرئيس عبد الناصر في ٢ آب ١٩٥٨ وفي الوقت نفسه ابلغت حكومة الجمهورية العربية المتحدة حكومة الجمهورية العراقية انها عينت سيد فهمي اول سفير لها لدى الجمهورية العراقية . وقد وصل السفير الجديد بغداد حاملا رسالة خاصة من الرئيس عبد الناصر الى قادة الثورة في العراق حيث قدم اوراق اعتماده الى رئيس مجلس السيادة[٤] .

---

[١] الجمهورية ، ٦ آب - ١٢ آب ١٩٥٨ .

[٢] المحاكمات جـ٥ ص ٢٠٠٩ . عبد الجبار العمر الكبار الثلاثة ، (بغداد ١٩٩٠) ، ص ٨٣ .

[٣] الوقائع العراقية ، ٣ آب ١٩٥٨ .

[٤] موسى حبيب ، ثورة ١٤ تموز ، ص ١٥٦ - ١٦٤ . جريدة الجمهورية ، ٣ آب ١٩٥٨ .

العفو عن البارزانيين

عانى الكرد في العراق شأنهم شأن المواطنين العراقيين من الاضطهاد والاهمال ولذلك قاموا بحركات مسلحة ضد الحكم الملكي كان اخرها سنة ١٩٤٤ – ١٩٤٥ قام بها البارزانيون بزعامة الملا مصطفى البارزاني واخوه الشيخ احمد وفي ١٣ تشرين الاول ١٩٤٥ تمكنت الحكومة من القضاء على الحركة باستخدام القوة العسكرية والقوة الجوية وملاحقتهم حتى الحدود الايرانية حيث تسللوا الى داخل تلك الحدود ومنها وصلوا الى الاتحاد السوفيتي ومنحو حق اللجوء السياسي واعتبرت الحركات العسكرية التي قامت بها الحكومة ضدهم منتهية في ذلك التاريخ ثم عقد مجلس عرفي في اربيل في مطلع كانون الاول ١٩٤٥ واصدر حكما غيابيا بحق ٣٥ كرديا منهم الملا مصطفى البارزاني وشقيقه الشيخ احمد وسبعة من ضباط الجيش العراقي الذين التحقوا بالحركة مع مدرس ونائب عريف وشرطيين كما حكم على سبعين اخرين بالاشغال الشاقة المؤبدة[1]. ولما قامت ثورة ١٤ تموز اعتبرت حكومة الجمهورية ما قام به هؤلاء انما هو جزء من نضال الحركة الوطنية ضد الحكم الملكي والسيطرة الاجنبية فاصدرت مديرية التوجيه والاذاعة العامة يوم ٢٠ تموز بيانا بالعفو عما بقي من محكومياتهم .

وقد نص القرار على ما يلي:- " قرر مجلس الوزراء العفو عن كل من الشيخ محمد البارزاني والشيخ لطيف الشيخ محمود ومحمود احمد ومحمد فرج خضر وسعيد ابراهيم حمه رش وبابكر ملا محمود ومصطفى فتح الله وشاه مراد وذلك عما تبقى من محكومية كل منهم من الاحكام الصادرة في العهد السابق . وقد اقترن ذلك بموافقة مجلس السيادة "

مدير التوجيه والاذاعة العام[2]

---

[1] عبد الرزاق الحسني تاريخ الوزارات العراقية جـ٦ ط٤ ص ٣٣٢ .

[2] الوقائع العراقية ٢٣ تموز ١٩٥٨ وجريدة الجمهورية ٢١ تموز ١٩٥٨ .

وفد لجنة الاتصال للمؤتمر الشعبي العربي

بعد قيام الثورة تبادلت حكومتا الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة الوفود الرسمية والشعبية . فقد وصلت بعثة عسكرية مصرية بغداد بعد الثورة باسبوع واحد ووصلها وفد صحفي اخر بعد توقيع اتفاقية ١٩ تموز . وفي ٢٤ تموز وصل وفد لجنة الاتصال للمؤتمر الشعبي العربي . كان الوفد يتألف من المفكر العربي المعروف الاستاذ ميشيل عفلق من الاقليم الشمالي للجمهورية العربية المتحدة وفؤاد جلال رئيس لجنة الاتصال ونائب رئيس مجلس الامة في الاقليم الجنوبي للجمهورية العربية المتحدة ويوسف الرويسي من المغرب العربي واحمد توفيق المدني رئيس مكتب جبهة التحرير الوطني الجزائرية في القاهرة ورينيه معوض النائب اللبناني الملتجيء الى دمشق وكمال ناصر النائب الاردني عن حزب البعث العربي الاشتراكي والملتجيء الى دمشق وفؤاد نصار من احرار فلسطين وشفيق ارشيدات من اقطاب الحزب الاشتراكي في الاردن والنائب الاردني الملتجيء الى الاقليم الشمالي وقد استقبل الوفد استقبالا شعبيا حماسيا والقى الاستاذ ميشيل عفلق كلمة في الشباب العربي ببغداد اكد فيها انّ العراق كان دوما حامل مشعل القومية العربية وحامل راية الوحدة العربية وان الاعداء ارادوا حرفه عن ذلك ولكنه بعد تحرره سيحول التجارب السابقة المرة الاليمة الى خير ومحبة لجميع الامة العربية " .

وفي ٣١ تموز خطب عدد من اعضاء اللجنة امام حشد من الجماهير شارك فيه وفود من الالوية الشمالية واكد الجميع على اهمية الاخوة بين العرب والكرد وبينوا ان لا فرق بين عربي وكردي، وحثوا الجميع على التعاون لبناء الوطن وقال ميشيل عفلق " انني مؤمن وواثق بان عواطفكم يا اخوتي الاكراد لا تقل عن عواطفنا نحوكم فانتم من هذه الارض الطيبة ولا قوة تستطيع ان توجد ثغرة بيننا وبينكم "[١] ولدى اجتماعه مع قادة حزب البعث العربي الاشتراكي في بغداد دعاهم الى العمل من اجل الوحدة الكاملة مع الجمهورية العربية المتحدة وعندما اعرب بعضهم عن مخاوفه من حل الحزب على غرار ما حدث في سوريا اجاب لا اظن ان الزعيم عبد الناصر يشترط لتحقيق الوحدة حل الاحزاب كما هو الحال في سوريا خصوصا حل الحزب ولكن على افتراض ان توقيف نشاط الاحزاب بما فيها حزب البعث يعتبر ضروريا لهذه الوحدة فان الوحدة يجب ان تتم بصرف النظر عن أي اعتبار اخر "[٢] .

الدس على الجمهورية العربية المتحدة

وعلى اية حال فان هذه الزيارة فسرتها الاوساط الغربية في ضوء موقفها من الوحدة العربية ففي مذكرة اعدها السفير الكندي في القاهرة يوم ٢٠ آب بعنوان اشاعات وتوقعات من دمشق اشار فيه الى الاوضاع السياسية والاقتصادية المتردية التي سادت سوريا بعد الوحدة . وفي ضوء

---

[١] جريدة الجمهورية الاعداد ٢٥ تموز ، ١ آب ١٩٥٨ .

[٢] مصطفى دندشلي ، حزب البعث العربي الاشتراكي ١٩٤٠ - ١٩٦٣ ، (بيروت ١٩٧٩) ، ص ٢٤٠ . وتجدر الاشارة الى ان بعض الشخصيات ابدت تحفظها ازاء الوحدة الفورية ومنهم فؤاد الركابي وصديق شنشل وعبد الرحمن البزاز .

الخلافات بين قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي في سوريا مع عبد الناصر فان زيارة ميشيل عفلق الى بغداد وبقاءه عشرة ايام فان " هذه النصيحة التي قدمها ميشيل عفلق في بغداد ونظرا للود العميق الذي يكنه السوريون للعراقيين والتطلع لتحقيق حلم الهلال الخصيب القديم . كل ذلك يؤدي الى تفهم المقترحات الخاصة بالوحدة ولكن لا يمكن التكهن بانفراج شكل الوحدة المطلوبة ولكن جرى تقديم مقترح يشير الى ان السوريين يرحبون بشكل من اشكال الوحدة الفضفاض مع العراق . الذي سيعطي العراق وسوريا قدرا من الاستقلالية عند ترجمته الى نصوص في دستور الجمهورية العربية المتحدة أي استقلال اكثر مما تتمتع به سوريا في الوقت الحاضر "[1] ، وتشير المذكرة ايضا ان زيارة ميشيل عفلق الى بغداد لم تكن قد سرت عبد الناصر مما تشير الى ان الحزب لا يزال يعمل . وكانت دعوة ميشيل عفلق للوحدة قد اثارت الشيوعيين فردوا على تلك الدعوة برفع شعار (الاتحاد الفدرالي) وتذكر وثيقة اخرى " ان الاصول السورية للفكر البعثي قد تخدم في المستقبل الوحدة العراقية السورية التي من المحتمل ان تكون اكثر قبولا لدى الحكومة العراقية من الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة لكل ما يتضمنه ذلك من قبول ضمني لهيمنة مصر "[2] وقد ابلغ عبد الكريم قاسم بهذا المضمون في تاريخ لاحق .

اعلان الدستور المؤقت

بعد قيام الثورة نوقشت مسألة مصير الدستور الدائم الذي صدر يوم ٢١ تموز ١٩٢٥ ومدى امكان استمرار العمل بموجبه باعتبار ان الدستور يسقط من تلقاء نفسه حال حدوث تغيير سياسي في البلاد لاسيما اذا كان هذا التغيير جذريا وشاملا يختص بدعم الغالبية من الشعب . وفي جلسة مجلس الوزراء يوم ١٧ تموز بحث المجلس ما يتعلق بوضع دستور جديد للجمهورية العراقية وكان في رأي عبد الكريم قاسم ان الدستور قد انهار فعلا منذ اليوم الاول للثورة . وفي ضوء هذه المناقشات تشكلت لجنة لوضع الدستور الجديد تضم كل من حسين جميل وحسين محي الدين وعبد الامير العكيلي وهم من رجال القانون البارزين في العراق . وقد اعتمدت اللجنة في عملها على دستور شباط ١٩٥٣ المؤقت ودستور ٢٣ حزيران ١٩٥٦ المصريين وذلك بالنظر للتشابه بين وضع الجمهوريتين بعد الثورتين ولتشابه حاجات الحكم في اعقاب الثورة[3] وقد فرغت اللجنة من مهمتها ورفعت مشروع الدستور المؤقت الى الجهات المختصة لاقراره اذ تمت مصادقة مجلس السيادة ومجلس الوزراء عليه يوم ٢٦ تموز واذاع عبد الكريم قاسم البيان الذي اعلن فيه انتهاء العمل بالدستور الدائم ووضع الدستور المؤقت الذي اعطى البيانات التي صدرت منذ اليوم الاول للثورة صفتها الدستورية وذلك يوم ٢٧ تموز كالاتي:

---

[1] الزوبعي ، العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٨ ٢ / ١٣٤ .

[2] نفسه ، ٢ / ٥٢٠ .

[3] صحيفة الجمهورية ، ٢٥ تموز ١٩٥٨ ، ليث الزبيدي ، ثورة ١٤ تموز . ص ٢٥٤ .

ايها المواطنون : سلام الله عليكم ورحمته وبركاته

تعلمون بان ما سمي بالقانون الاساسي العراقي قد وضع في عهد الانتداب وفي ظل الارهاب وجاء مخالفا في اسسه النظام الديمقراطي الصحيح ولمطالب الثورة العراقية الاولى عام ١٩٢٠ اذ منح العائلة المالكة السابقة سلطات وامتيازات اتخذت اداة لاستغلال الشعب وتقييده بقيود الاستعمار . وان العائلة المالكة والطبقة الحاكمة السائرة في ركابها في العهد البائد لم تكتف بما جاء في ذلك الدستور من احكام ضد رغبات الشعب بل انها امعنت في العدوان على حقوقه والعبث بكرامته . فلما جاءت ثورتكم هذه التي اجتثت جذور الطغيان والفساد بدأ عهد جديد فاصبح من المحتم قطع الصلة بذلك الماضي المؤلم واعلان سقوط ذلك القانون الاساسي الذي انهار فعلا يوم اعلان ثورتكم المباركة في ١٤ تموز الحالي .

ان هذه الثورة التي انبثقت من ارادتكم وحققت امنية من اعز امانيكم فساندتموها بمساهمتكم بالتطويح بصرح الطغيان ومصدر الفساد قررت ان تتخذ لها دستورا مؤقتا يعين اسس الحكم الجديد الى ان يتم تشريع الدستور الدائم باستفتاء يعرب فيه الشعب بحرية تامة عن رأيه باسلوب الحكم الديمقراطي الذي يختاره لنفسه واني لمطمئن ان ما لقيته الثورة من تضامن من ابناء الشعب كافة سيكون اعظم ضامن للوصول الى اهدافها في ظل حياة دستورية سليمة .

وسيقوم اخي العقيد الركن عبد السلام عارف بتلاوة نصوص الدستور المؤقت راجيا من الله العلي القدير ان يكون هذا الدستور نبراسا نهتدي به في ادارة دفة الحكم لصالح الامة وفاتحة عهد جديد لحرية شعب الجمهورية العراقية واعلاء كلمة العرب ".

الزعيم الركن عبد الكريم قاسم

رئيس الوزراء

ثم تلا عبد السلام عارف نصوص الدستور كالاتي :

الدستور المؤقت[1]

لما كانت الحركة الوطنية التي قام بها الجيش العراقي بمؤازرة الشعب وتأييده في ١٤ تموز سنة ١٩٥٨ تهدف الى تحقيق سيادة الشعب والعمل على منع اغتصابها وضمان حقوق المواطنين وصيانتها ولما كان الحكم السابق في البلاد الذي تم التخلص منه قائما على اساس من الفساد السياسي اذ اغتصب السلطة افراد حكموا البلاد على خلاف ارادة الاكثرية وضد مصلحة الشعب اذ كان هدف الحكم تحقيق منافعهم وحماية مصالح الاستعمار وتنفيذ مأربه كما جاء ذلك في البيان الاول الذي اعلن للشعب في يوم ١٤ تموز سنة ١٩٥٨ في بدء الحركة الوطنية وتضمن سقوط نظام الحكم الملكي وقيام الجمهورية العراقية .

[1] الوقائع العراقية ، ٢٨ تموز ١٩٥٨ .

فاننا باسم الشعب نعلن سقوط القانون الاساسي العراقي وتعديلاته كافة منذ ١٤ تموز سنة ١٩٥٨ ورغبة في تثبيت قواعد الحكم وتنظيم الحقوق والواجبات لجميع المواطنين نعلن الدستور المؤقت هذا للعمل باحكامه في فترة الانتقال الى ان يتم تشريع الدستور .

الباب الاول
الجمهورية العراقية

المادة (١) – الدولة العراقية جمهورية مستقلة ذات سيادة كاملة .

المادة (٢) – العراق جزء من الامة العربية .

المادة (٣) – يقوم الكيان العراقي على اساس من التعاون بين المواطنين كافة باحترام حقوقهم وصيانة حرياتهم ويعتبر العرب والاكراد شركاء في هذا الوطن ويقر هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العربية .

المادة (٤) – الاسلام دين الدولة .

المادة (٥) – عاصمة الجمهورية العراقية بغداد .

المادة (٦) – يعين العلم العراقي وشعار الجمهورية العراقية والاحكام الخاصة بهذا القانون .

الباب الثاني
مصدر السلطات والحقوق والواجبات العامة

المادة (٧) – الشعب مصدر السلطات .

المادة (٨) – الجنسية العراقية يحددها القانون .

المادة (٩) – المواطنون سواسية امام القانون في الحقوق والواجبات العامة ولا يجوز التمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس او الاصل او اللغة او الدين او العقيدة .

المادة (١٠) – حرية الاعتقاد والتعبير مضمونة وتنظم بقانون .

المادة (١١) – الحرية الشخصية وحرمة المنازل مصونتان ولا يجوز التجاوز عليهما الا حسب ما تقتضيه السلامة العامة وينظم ذلك القانون .

المادة (١٢) – حرية الاديان مضمونة ويجب احترام الشعائر الدينية على ان لا تكون مخلة بالنظام العام ولا متنافية مع الاداب العامة .

المادة (١٣) – الملكية الخاصة مضمونة وينظم القانون اداء وظيفتها الاجتماعية ولا تنزع الا للمنفعة العامة مقابل تعويض عادل وفقا للقانون .

المادة (١٤)

آ– الملكية الزراعية تحدد وتنظم بقانون .

ب– تبقى حقوق الملكية الزراعية مصونة بموجب القوانين المرعية الى حين استصدار التشريعات واتخاذ التدابير الضرورية لتنفيذها .

المادة (١٥) – لا يجوز فرض ضريبة او رسم او تعديلهما او الغاؤهما الا بقانون .

المادة (١٦) – الدفاع عن الوطن واجب مقدس واداء الخدمة العسكرية شرف للمواطنين وتنظم احكامها بقانون .

المادة (١٧) – القوات المسلحة في الجمهورية العراقية ملك للشعب ومهمتها حماية سيادة البلاد وسلامة اراضيها .

المادة (١٨) – الدولة وحدها هي التي تنشيء القوات المسلحة ولا يجوز لاية هيئة او جماعة انشاء تشكيلات عسكرية او شبه عسكرية .

المادة (١٩) – تسليم اللاجئين السياسيين محظور .

الباب الثالث
نظام الحكم

المادة (٢٠) – يتولى رئاسة الجمهورية مجلس السيادة ويتألف من رئيس وعضوين .

المادة (٢١) – يتولى مجلس الوزراء السلطة التشريعية بتصديق مجلس السيادة .

المادة (٢٢) – يتولى مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه اعمال السلطة التنفيذية.

المادة (٢٣) – القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون ولا يجوز لاية سلطة او فرد التدخل في استقلال القضاء او في شؤون العدالة وينظم القانون الجهاز القضائي .

المادة (٢٤) – جلسات المحاكم علنية الا اذا قررت المحكمة جعلها سرية مراعاة للنظام العام والاداب .

المادة (٢٥) – تصدر الاحكام وتنفذ باسم الشعب .

المادة (٢٦) – تنشر القوانين في الجريدة الرسمية ويعمل بها من تاريخ نشرها الا اذا نص فيها على خلاف ذلك ، واذا لم يذكر فيها تاريخ تنفيذها تنفذ بعد عشرة ايام من اليوم التالي ليوم النشر .

الباب الرابع
احكام انتقالية

المادة (٢٧) – يكون للقرارات والاوامر والبيانات والمراسيم الصادرة من قائد القوات المسلحة او رئيس الوزراء او مجلس السيادة في الفترة من ١٤ تموز ١٩٥٨ الى تاريخ تنفيذ هذا الدستور المؤقت قوة القانون وهي تعدل ما يتعارض مع احكامها من نصوص القوانين النافذة قبل صدورها.

المادة (٢٨) – كل ما كررته التشريعات النافذة قبل ١٤ تموز سنة ١٩٥٨ تبقى سارية المفعول ويجوز الغاء هذه التشريعات او تعديلها بالطريقة المبينة بهذا الدستور المؤقت .

المادة (٢٩) – ينفذ هذا الدستور المؤقت من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة (٣٠) – على وزراء الدولة تنفيذ هذا الدستور .

كتب ببغداد في اليوم التاسع من محرم الحرام سنة ١٣٧٨ هـ الموافق لليوم السابع والعشرين من شهر تموز سنة ١٩٥٨ .

مجلس السيادة

خالد النقشبندي	محمد مهدي كبة	محمد نجيب الربيعي
عضو	عضو	رئيس مجلس السيادة

العقيد الركن
عبد السلام محمد عارف
نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية

الزعيم الركن
عبد الكريم قاسم
رئيس الوزراء ووكيل وزير الدفاع

محمد حديد – وزير المالية
الدكتور عبد الجبار الجومرد– وزير الخارجية
مصطفى علي – وزير العدلية
بابا علي الشيخ محمود– وزير المواصلات والاشغال
فؤاد الركابي – وزير الاعمار
محمد صديق شنشل – وزير الارشاد
الدكتور ابراهيم كبة – وزير الاقتصاد
هديب الحاج حمود – وزير الزراعة
الدكتور محمد صالح محمود – وزير الصحة
الدكتور جابر عمر – وزير المعارف
الزعيم الركن ناجي طالب – وزير الشؤون الأجتماعية

لقد وضع الدستور المؤقت بسرعة ويقول حسين جميل (ان وضعه استغرق يومين فقط لانه مؤقت اريد به نقل الثورة الى وضع دستوري دائم وان مشروع الدستور قبل من مجلس الوزراء دون مناقشة مستفيضة وعميقة ولم يعرض على الرأي العام "[1] .

الغاء قانون دعاوى العشائر

خطت الثورة خطوة اخرى لتحقيق المساواة بين المواطنين حيث الغت قانون دعاوى العشائر الذي فرضته السلطات البريطانية على العراق فاصدر مجلس السيادة المرسوم الجمهوري رقم ٥٦ وهذا نصه :

" استنادا لما نصت عليه المادة التاسعة من الدستور المؤقت وبناء على ما عرضه وزير الداخلية ووافق عليه مجلس الوزراء رسمنا بما هو آت :

" رغبة في تحقيق المساواة بين جميع مواطني الجمهورية العراقية يلغى نظام دعاوى العشائر وتعديلاته وذيوله ".

كتب ببغداد في اليوم التاسع من شهر محرم لسنة ١٣٧٨ المصادف لليوم السابع والعشرين من شهر تموز لسنة ١٩٥٨ ."

رئيس مجلس الوزراء　　　　　　رئيس مجلس السيادة[2]

وكان هذا القانون قد اصدرته سلطات الاحتلال البريطانية سنة ١٩١٦ حيث جاء فيه (ان أي نزاع يحدث بين الناس ويكون فيه احد المتخاصمين من ابناء العشائر يستطيع الحاكم السياسي ان

---

[1] عبد الفتاح علي يحيى ، التطورات السياسية ، ص ٤٣ .

[2] الوقائع العراقية ، ٣ آب ١٩٥٨ ، جريدة الجمهورية ، ٢٨ تموز ١٩٥٨ .

يحيله الى مجلس اومحكمة عشائرية تتألف من شيوخ او محكمين عشائريين يراعى في انتخابهم العرف العشائري " وقد تطورت احكام هذا النظام بحيث اصبح تعاملا ثانيا استمر حتى قيام ثورة ١٤ تموز[١] .

لقد اعطى هذا النظام رؤساء العشائر سلطات واسعة يمارسونها على افراد عشائرهم وكانت الخصومات والمنازعات تفصل طبق القواعد والتقاليد التي تتمسك بها العشيرة وتعتز بالمحافظة عليها ولهذه القواعد التي تبنى عليها الاحكام والتي تسمى في عرف العشائر (سواني) اساس واحد عند جميع العشائر اذ تعرض الخصومات على احد المتخصصين بعادات العشيرة العارفين بتقاليدها واحكامها ويسمى (العارفة) او تقدم الى مجلس تحكيم مكون من بعض الرؤساء والشيوخ يعينه رئيس الوحدة الادارية ويرضى باعضائه الطرفان المتنازعان والواقع ان هذا القانون كان خطرا على وحدة المجتمع لانه يقسمه الى قسمين يخضع كل منهما لاحكام قانون خاص يختلف عن الاخر وقد حال القانون دون تحضر الشعب بمحافظته على العادات والاعراف العشائرية التي لا تلائم المجتمعات في الوقت الراهن[٢].

رئيس الوزراء يوضح سياسة العراق الداخلية والخارجية

عقد عبد الكريم قاسم مؤتمرا صحفيا حضره مندوبو وكالات الانباء العراقية والعربية والاجنبية مساء ٢٦ تموز قال فيه :

" ان الجمهورية العراقية دولة مسالمة تصادق جميع دول العالم وان مسألة ضخ النفط وتصديره ستكون على اساس تجاري محض يؤمن المنافع المتبادلة للدول المتعاملة معنا وقال ان الاسس التي يقوم عليها التعاون بيننا وبين الدول العربية وخاصة الجمهورية العربية المتحدة تضمن مصالح الشعوب العربية قاطبة .

واجاب على سؤال حول مصير السجناء بقوله ان الاشخاص الذين داخل السجن قد حصلوا على تخفيض عقوباتهم بنسبة معينة بمناسبة اعلان الجمهورية وان هذه النسبة قد شملت الشيوعيين وغيرهم . ان الجمهورية العراقية تعامل كل فرد من ابناء الامة على حد سواء . وان عدد الموقوفين السياسيين والمحجوزين بعد قيام الثورة حتى الان لا يزيد على مائة شخص وان هؤلاء ستجري محاكماتهم والمحاكم وحدها تقرر مصيرهم . ان موقف الحكومة من المسجونين السياسيين قبل الثورة هو ان مجلس الوزراء بعد مشاورات سيقوم بها يقرر نتيجة مصير هؤلاء وستذاع للعالم . وقال ان مسألة المبعدين العراقيين بحثها مجلس الوزراء وان باستطاعة كل واحد منهم ان يعود الان الى وطنه كما ان المبعدين السياسيين داخل العراق لهم حق العودة الى مناطقهم .

ان عهد الثورة قد مضى والحكومة الان تسير وفق خطة ونظام فارجو ان تكون الاسئلة عن الحاضر وليس عن الماضي وبعد ان تقوم الحكومة باصلاحات عاجلة وبعد ان يحصل لدى الشعب الثقة الكاملة التي تمكنه من اعطاء صوته بحرية عندها يجري الاستفتاء والمشاورات بشأن انتخاب

---

[١] المس بيل ، فصول من تاريخ العراق القريب ، ترجمة جعفر خياط ، (بغداد ١٩٩٠) ، ص ٤٩ .

[٢] محمد توفيق حسين ، نهاية الاقطاع في العراق ، بيروت ، ١٩٥٨ ، ص ٦٩ - ٧٩ .

رئيس الجمهورية . والاصلاحات العاجلة التي يتطلبها الشعب لرفع مستواه والترفيه عنه وبعد انجازها يعطي رأيه بحرية تامة . وتحدث عن الاحزاب فقال : اعتقد ان جميع الاحزاب في العراق ستكون حزبا واحدا لان رجل الشارع والموظف والجيش يعملون في سبيل مصلحة البلد وستوحد اراؤهم بعد ان زال الكابوس المخيف واعتقد ان الاحزاب بحد ذاتها ستتوحد كلها ما دام هدفها واحد وهو خدمة الشعب لكنها ستكافح عن طرق مختلفة وكل شخص في البلد له حرية التفكير ونحن نسمح بالمعارضة لان الحكومة هي حكومة شعبية وهي لا تضغط على احد وغايتها ان تجعلهم احرارا ويعملون وفق مصالحهم . سنستفيد من الظروف التي مرت بها الجمهورية العربية المتحدة ومع ذلك نلاحظ مصلحة الشعب وضمان المصلحة العامة في الداخل والخارج . وعلى هذا الاساس نبني سياستنا . ثم سؤل عن رأيه في طلب الاردن قوات اجنبية فقال : ان الدولة الاردنية في حالة طلبها جيوشا اجنبية او صديقة فهذا من شؤونها الداخلية واننا نلاحظ اذا اثر على السياسة العامة للدول العربية عندها ننظر الى مصلحتنا العامة ونقرر في ضوئها . وقال عن رأيه في ميثاق بغداد ان دول الميثاق لم تعترف بعد بالجمهورية العراقية وعليه فهو موضوع غير ذي بحث .

وردا على سؤال حول زيارة وفود عراقية للقاهرة ودمشق قال بان كل دولة صديقة تحب ان تتبادل الزيارات مع الاصدقاء كما هو الحال بين الافراد . ان العلاقات طيبة بين الجمهورية العراقية والدول العربية سواء اكانت الكويت او الجمهورية العربية المتحدة او اليمن وكمن سيكون رئيسا للجمهورية العراقية فقال يعلن في حينه وقال ان القومية العربية فكرة تضمن مصلحة الشعوب العربية ولها سمعتها وكرامتها وفي رأيي التقسيم لهذا الشيء ليس الاساس ولكن الاساس هو ان يظهر للعالم واقع الحال في الدول العربية وكيانها .

ان القومية العربية تعمل لاعلان كرامة العرب وضمان مصالحهم وعزتهم وكرامتهم وهذه بمجموعها تخدم المصالح العربية وتوضح فكرة القومية العربية . ان الجمهورية العراقية اصبحت حقيقة واقعة انها وضعت طابوقة جديدة في بناء صرح الحرية ولن يستطيع أي حدث تاريخي ان يزيل الجمهورية .

اما بشأن تعامل الغرب مع حكومة العهد البائد فكل الدول التي تربط سياستها ومصالحها مع قلائل ولا تبنيها فعليها ان تعلم ان الشعب باق والافراد يذهبون وفي الحقيقة اننا نشكر الدول العربية ودول العالم التي اعترفت بنظامنا بسرعة وتؤكد ان مصالحنا وعلاقاتنا ستنمو مع الدول الصديقة ومع ذلك اؤكد اننا دولة مسالمة تحب الصداقة مع جميع دول العالم اما علاقتنا مع الجمهورية العربية المتحدة فسوف تبنى على اساس منفعة الشعبين وعلى اساس المصالح المشتركة وطبعا بحد ذاتها تزول الفروق بين شعب وشعب واحب ان اؤكد ان العراق جزء من الامة العربية واؤكد ان الوطن مشترك بين العرب والاكراد .

وسئل عما اذا كان يتمنى ان يجد العرب متحدين تحت راية واحدة وبرئاسة رئيس واحد فقال اذا امنت مصلحة العرب من كل دولة وتحررت فهومعناه اتحاد . اذا تحررت الشعوب العربية وكل شعب في منطقته معناه اتحاد عام والاتحاد لا يقرره شخص واحد انما الشعوب تقرره وانا فرد من الشعب وكل الذي فعلته هو ان ازلت الفساد وطوحت بدعائم الفساد وسهلت الامر على الشعوب العربية. وسئل عن موقف الجمهورية العراقية من مقررات الامم المتحدة بشأن قضية فلسطين أو

أي من القضايا الاخرى فقال ان الجمهورية العراقية تلتزم بقرارات الامم المتحدة بصورة عامة بشأن فلسطين او أي من القضايا الاخرى فستحدث مداولات في المستقبل كلها ضمن نطاق الامم المتحدة وقال ان علاقتنا لم تتغير مع الغرب واعرب عن شكره للجمهورية العربية المتحدة لموقفها من الجمهورية العراقية[1] .

سياسة العراق الخارجية

صرح الدكتور عبد الجبار الجومرد وزير الخارجية موضحا سياسة العراق الخارجية بالقول " نحن نرغب في ان نكون اصدقاء لسائر دول العالم لا فرق بين شرقيها وغربيها وان نستغل هذه الصداقة لمصلحة البلاد من النواحي السياسية والتجارية والتعاون مع الجميع على توطيد الامن والسلام في العالم وانقاذ البشرية من ويلات الدمار وقد سبق ان اعلنت الحكومة احترامها لميثاق الامم المتحدة ولقرارات مؤتمر باندونغ اننا لا فرق بين دولة واخرى ومن يرغب في ان يؤسس علاقات دبلوماسية معنا من الدول المعترفة بنا فنحن حاضرون لتحقيق ذلك وهذه هي خطة متبعة لدى سائر الدول .

اننا سنستخدم الان كل وسائلنا الموجودة في سبيل افهام العالم حقيقة الاستقرار والتضامن الشعبي في الداخل وحقيقة نياتنا الطيبة نحو السلام العالمي والتعاون بين سائر الشعوب ولنا الامل بعد ان تستقر اوضاعنا السياسية والخارجية بان ننظم هذه الوسائل ونزيدها قوة"[2] .

العراق والجامعة العربية

وفي اليوم نفسه قرر مجلس الوزراء تسديد حصة العراق في الجامعة العربية وخول المجلس وزارة المالية تنسيب طريقة الدفع[3] . وكانت الحكومة السابقة قد اوقفت دفع حصة العراق سنوات عديدة بقصد شل حركة الجامعة العربية وتحطيمها باعتبار انها واقعة تحت تأثير الجمهورية العربية المتحدة والرئيس عبد الناصر .

سياسة البلاد الاقتصادية والاجتماعية

بعد اعلان الدستور والغاء قانون دعاوى العشائر صدرت عدة تصريحات من الوزراء بشأن الاصلاح الاجتماعي والاقتصادي فاعلن وزير الشؤون الاجتماعية الزعيم الركن ناجي طالب " ان انعاش الريف يعتبر اهم الاصلاحات التي تضطلع بها الوزارة وقد تداولت مع اخواني الوزراء للتعاون واياهم لتأمين مستقبل افضل لسكان الريف ولانعاشهم والقيام بالاصلاحات الزراعية وتوزيع الاراضي على الفلاحين ليحس الفلاح بعد ذلك ان الارض وما تجود به له من محصول هي موطنه الاصغر وبان لا لزوم له لترك ارضه والنزوح الى المدن " .

---

[1] جريدة الجمهورية ، ٢٧ تموز ١٩٥٨ .

[2] جريدة الجمهورية ، ٢٧ تموز ١٩٥٨ .

[3] نفسه .

وقال وزير الزراعة هديب الحاج حمود " ان الفلاح هو اكثرية هذا الشعب لذا فان حركتنا الثورية لابد ان تكون في خدمة الفلاح ورعاية مصالحه وبطبيعة الحال ان حالة الفلاح العامة لا تخص هذه الوزارة فقط بل هناك مصالح تتصل بالوزارات الاخرى واني احاول جهدي التعاون التام مع بقية الوزارات . ان مشاكل الفلاح مشاكل مزمنة معقدة طال عليها الزمن . وبعزمنا الثوري سيكون جهادنا في سبيل خدمته لينعم بطعم الحياة وحتى تكون الانجازات عملية وعلمية فقد الفت لجان للقيام بهذه الدراسات مع الاستفادة من خبرة وتجارب بعض الدول التي تشابه نظامنا الديمقراطي وسنستعين بصفة خاصة بالجمهورية العربية المتحدة .

لقد شعرت ان الفلاح مظلوم وان العهد السابق قد جار عليه وان رؤساء العشائر لا هم لهم الا مصالحهم واني في مزرعتي الخاصة اعطيهم حقهم المطلوب اذ كانت حصة الفلاح اكثر من ٦٠% ولكن قد سررت لذلك فان الناتج الزراعي العام قد ازداد بنسبة كبيرة وقد اثار هذا العمل اليقظة عند الفلاحين المجاورين وطالبوا بانصافهم من الحقوق مما اثار غضب الاقطاعيين ".

وقال الوزير نفسه في سياسة تصنيع البلاد " ان التصنيع خطوة لابد منها ولما كانت البلاد زراعية فيجب ان يتماشى التصنيع مع تطوير الزراعة بحيث يسيران في خط واحد مع العناية الخاصة بالصناعة الزراعية "[١] .

وقال ابراهيم كبة وزير الاقتصاد " ان السياسة العامة الاقتصادية للجمهورية العراقية يجب ان تخدم بالطبع الاهداف الاجتماعية والسياسة التي استخدمتها الثورة مع استخدام جهاز الدولة على العموم لخدمة الشعب بسائر طبقاته وان الهدف الاساسي يجب ان يكون القضاء على جميع التبذير الموجود في ظل العهد البائد واستخدام جميع امكانات البلاد الاقتصادية لرفع مستوى الاقتصاد القديم والقضاء على العقبات الكثيرة الموجودة والتي تعرقل هذا الاحفاد "[٢] .

عبد الحميد السراج في بغداد

وصل عبد الحميد السراج وزير الداخلية في الاقليم الشمالي بغداد يوم ٢٨ تموز وذلك للاطلاع على الامور عن كثب خاصة بعد ان علم عبد الناصر بالخلاف بين عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف فارسل عبد الحميد السراج ليقول لهما " يجب ان تكونوا يدا واحدة . ويجب ان توحدوا بلدكم والا تدخلوا في مآس لا اول لها ولا اخر ويقول لكم عن تجربة حاولت كل القوى ان تفرقنا وتضرب الواحد منا بالثاني وده يضعف قوتكم في تضامنكم "[٣] ووجه عبد الناصر رسائل الى عبد الكريم للاجتماع به لكن عبد الكريم لم يرد على طلب الاجتماع .

بقي عبد الحميد السراج ثلاثة ايام في بغداد اجتمع خلالها بنجيب الربيعي رئيس مجلس السيادة وبعبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف وحضر احد اجتماعات مجلس الوزراء العراقي ، ويروي صبحي عبد الحميد نقلا عن السراج نفسه ان السراج نصح عبد السلام عارف بالابتعاد عن

---

[١] الزمان ، ٢٨ تموز ١٩٥٨ .

[٢] نفسه ، ٢٧ تموز ١٩٥٨ .

[٣] جمال عبد الناصر ، خطب الرئيس في احتفالات العيد السابع لثورة يوليو ١٩٥٩ ، ص ٥٩ .

الاضواء وعدم الظهور والاقلال من سفراته في الوية العراق والاقلال من الكلام والغاء الخطب وعدم اثارة حساسية عبد الكريم قاسم لكي لا يبدأ التنافر بينهما والثورة لا تـزال فـي المـهد . ونصحه السراج ايضا بالسيطرة على الجيش ووزارة الداخلية وتصفية التركة التي خلفها العهد السـابق وان ليس من مصلحة الثورة ولا العراق ولا القضية العربية حدوث خلاف بين قادة ثورة العراق كما انـه نصح عبد السلام بتعيين المقدم رفعت الحاج سري مديرا للاستخبارات العسكرية[1] .

وتمكن السراج خلال وجوده في بغداد من الاطلاع على بعض اوراق ميثاق بغداد السـرية . وذلك لاخذ صورة دقيقة عن عقل الغرب ومخططاته وكان عبد الناصر قد كلف العقيد عبد المجيد فريد الذي عينه ملحقا عسكريا في بغداد بالحصول على تلك الوثائق باية وسيلة ممكنة . وقد نجح فريـد في مهمته فحصل على نسخ من تلك الوثائق وارسلها الى دمشق مع السراج ثم الى القاهرة ليطلـع عليها الرئيس عبد الناصر[2] .

ويذكر الاستاذ خليل ابراهيم حسين ان الوثائق التي حملها معه السراج الذي وصل بغداد يـوم ٢٨ تموز مع قاض للمشاركة في التحقيق عن المؤامرات التي كان يحوكها النظام الملكي ضد سوريا كانت صورا للوثائق الاصلية المحفوظة في مديرية الخطط العسكرية في وزارة الدفاع . وفـي مقـر ميثاق بغداد في المسبح . وان احدا لم يدخل مقر الميثاق اذ ارسل فصيل حماية من الجيش السـاعة السابعة صباح يوم الثورة لحمايته وقد ختم المقر ولم يدخله احد اما الوثائق التي سلمت الى السـراج فهي صور لتلك الوثائق بامر من عبد الكريم قاسم اصدره الى مديرية الاستخبارات العسـكرية التـي كان مديرها الجديد مديرا للخطط العسكرية قبل الثورة . كما ان الاتحاد السوفيتي قد حصل على صور هذه الوثائق وقام بنشرها وتعليقها على جدران بعثاته الدبلوماسية في الخارج وخاصة خطط الميثـاق الموجهة ضد الاتحاد السوفيتي مما ادى الى توتر العلاقات بينه وبين دول الحلف[3] .

وكان عبد الكريم قاسم قد سؤل في مؤتمر صحفي عقد يوم ٢٦ تموز عن السياسة الجديـدة لحكومته بشأن الميثاق فقال " ان دول ميثاق بغداد لم تعترف بالنظام الجديد بعد وليس هذا هو الوقت والمكان لبحث الموضوع "[4] .

طالبت دول الحلف باعادة وثائق الحلف وقد وافقت الحكومة العراقية على مذكرة بريطانية في ٣ تشرين الثاني ١٩٥٨ بتسلمها وثائق الحلف فدخلت احدى وحدات تخطيط الجيش المشترك للحلـف المكونة من اربعة عسكريين الى مقر الميثاق يرافقهم عدد من ضباط الجيش العراقي واخذت عـددا من مستنداته الرسمية وسحبت جميع الوثائق الرسمية التابعة للحكومة البريطانية التي كانت مودعـة في مقر الحلف وحملتها معها الى انقرة المقر المؤقت للميثاق وتم حرق الوثائق الاخرى .

---

[1] اسرار ثورة ١٤ تموز ، ص ١٢٠ .

[2] هيكل ، سنوات الغليان ، ص ٣٧٩ .

[3] موسوعة ١٤ تموز (٥) ، ص ٣٠٨ ، (٧) ، ص ٣٣٤ .

[4] مذكرات والدمار غولمان السفير الامريكي في العراق من كتـاب نجـدة فتحـي صفـوة ، العـراق فـي مذكـرات الدبلوماسيين الاجانب ، (بغداد بلا) ، ص ٢٤٣.

وعلى اية حال فان السراج فشل في مهمته الاساسية وهي التوفيق بين عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف مثلما فشل في اقناع عبد الكريم قاسم بلقاء عبد الناصر وفي ذلك يقول عبد الناصر :

"بادرت بالكتابة اليه وطلبت ان نلتقي فرد علي بانه ليس مستعدا للقاء لانه مشغول جدا واستمرت الامور على هذا النحو الى ان بدأ الهجوم علينا من بعض الصحف وكان يقوم بهذا الهجوم الشيوعيون، فبعثت اليه ببرقية اخرى فرد علي بقوله انه ليس مستعدا ان يغادر بغداد فبعثت اليه برسالتين بعد ذلك قلت فيهما انني على استعداد لان اقابله في بغداد او في دمشق اوفي القاهرة او في أي بلد عربي ولكنه لم يرد "[1] .

حريق في مستودعات شركة نفط خانقين

اعلنت وزارة الاقتصاد في بيان اصدرته يوم ٣٠ تموز عن وقوع حريق في مخازن شركة نفط خانقين في الباب الشرقي (مستودع الكيلاني حاليا في الباب الشرقي) واشار البيان الى استمرار التحقيق لمعرفة اسباب الحريق . واذاع الحاكم العسكري بيانا عصر ذلك اليوم ونشرته الصحف في اليوم التالي جاء فيه " ان حريقا حدث في احد مخازن الوقود في الباب الشرقي مما ادى الى اندلاع النيران في المخزن . وان اعمال المكافحة لا زالت مستمرة . نرجو من الاهلين في هذه المنطقة اعطاء المجال لفرق المكافحة للقيام باعمالها وعدم التجمهر هناك ثم تلاه بيان اخر جاء فيه:

" نود ان نطمئن المواطنين بان الحريق الذي نشب امس في احد مخازن النفط في مستودع الكيلاني في الباب الشرقي قد امتد اليوم نتيجة الحرارة الى مخزن اخر وقد اوشك على الانتهاء وحصرت منطقة الحريق لمنع امتداده الى خارج هذه المنطقة . والعمل جار من قبل جميع فرق المكافحة لاخماده، نحن نطمئن المواطنين وندعوهم الى عدم الالتفات الى الدعايات والشائعات الضارة ومكافحتها لان الجهات المختصة ساعية لاخماد الحريق والتحقيق باسبابه الحقيقية واحاطة الشعب علما بما سيسفر عنه التحقيق[2] .

وقد استمر الحريق مدة اسبوع كامل وكان اعظم حريق عرفته بغداد واشتعلت فيه عدة ملايين من غالونات النفط المخزون من عدد من الخزانات الكبيرة في مستودع " الكيلاني " وقد اتهم عبد السلام عارف الغرب بانه المسؤول عن الحريق[3] وشكلت الحكومة لجنة تحقيق في الحادث مؤلفة من الرائد الركن عبد العزيز توفيق امين من الاستخبارات العسكرية والدكتور نوري كاظم من وزارة العدل وممثل عن وزارة الاقتصاد وممثل بريطاني الجنسية عن شركة التأمين . باشرت اللجنة فورا بالتحقيق وقد سبقتها هيئة تحقيق من الشرطة للوصول الى المسببين فاوقفت الشرطة اثنين من الامريكيين الذين كانا مكلفين بحماية السفارة الامريكية اذ كانا بملابس مدنية ويسيران على السدة

---

[1] قحطان احمد سليمان ، السياسة الخارجية ، ص ٥٦١ ، ١٦٠ – ٢٦١ .

[2] جريدة الجمهورية ، ٣١ تموز ، ١ آب ١٩٥٨ .

[3] الونداوي ، وثائق ثورة تموز ، ص ٣٢٥ .

المحاذية انذاك والتي لا تبعد اكثر من مائة متر فاوقفتهم الشرطة واوقفت معهم عددا من العمال العراقيين الذين كانوا خفراء للحراسة ومراقبة المخازن في تلك الليلة .

وفي اثر اعتقال الامريكيين طلب السفير الامريكي (والدمار غولمان) مواجهة وزير الخارجية وطالب باطلاق سراح الجنديين الامريكيين ولكن وزير الخارجية طمأنه وبين له انه لابد من الانتظار لنتيجة التحقيق . وفي اثناء اجتماع مجلس الوزراء في وزارة الدفاع حضر السفير بعد ان تحدث بالهاتف مع وزير الخارجية عبد الجبار الجومرد وطالب باخراج الموقوفين الامريكيين في الحال واعطى مهلة لذلك نصف ساعة وفي اثناء الحوار بين السفير ووزير الخارجية الجومرد وصلت تعليمات الى الجومرد تفيد " ان مجلس الوزراء يوافق على اخراج الموقوفين الامريكيين في الحال " . وذكر الجومرد انه لم ينفذ قرار مجلس الوزراء حتى يكتمل التحقيق مع الجنود الامريكيين وقد اسمعه كلاما خشنا ولكن الجومرد استفسر من السفير ان كان مخولا باعطاء انذار بالحرب فتراجع السفير وقال (انا لا انذركم بحرب ولكن واجبي يدعوني الى الاطمئنان على حياة الموقوفين . فابلغ ان بامكانه ان يفعل ذلك . وقد خرج الموقوفان بعد اسبوع وبعد ان ثبتت براءتهما "[1] .

محاولة اقامة حلف جديد

لم يعلن قادة الثورة انهاء عضوية العراق في ميثاق بغداد وقد عبر بعضهم (بشكل خاص وليس علني) عن الرغبة في استمرار العلاقات الاقتصادية والثقافية مع الغرب مما اثار نوعا من التفاؤل في الدوائر البريطانية والامريكية باعتبار ان هناك فرصة لاحتواء العراق بابقائه داخل الميثاق ومنع ارتباطه بعبد الناصر المعروف بمعارضته للميثاق ، ورأت الحكومات المشاركة في الميثاق ان تطلب من الولايات المتحدة بالدخول الى الميثاق رسميا او تطبيق مبدأ ايزنهاور فيما يتعلق بلبنان والاردن والعراق لضمان الامن والاستقرار في المنطقة . وكانت تلك الحكومات ترغب في اخراج العراق من الميثاق قبل انضمام الولايات المتحدة الامريكية للميثاق كعضو كامل العضوية ولكن حكومة الولايات المتحدة كانت ترغب في اعادة بناء البنية التنظيمية للميثاق والعودة الى مشروعها الذي كان (دلاس) وزير الخارجية قد طرحه في مطلع الخمسينات بصدد تأسيس منظمة دفاعية عن منطقة الشرق الاوسط بمعنى ان (دلاس) اراد للميثاق ان يقتصر على دول (الجدار العازل) اوما يسمى (بالحزام الشمالي) يضم تركيا وايران والباكستان من دون العرب[2] .

وهكذا بدأ التفكير بتنظيم حلف دفاعي جديد باسم منظمة (الحزام الشمالي) يحل محل ميثاق بغداد مقره انقرة وعلى الرغم من ان العراق لم يعلن انسحابه من الحلف فقد اعتبرته الدول الاعضاء في الحلف العراق خارجا منه فتقرر عقد الاجتماع في لندن حسبما هو مقرر اصلا لبحث الموضوع يوم ٢٧ تموز وسعت بريطانيا لاقناع الاميركان بالانضمام الى الحلف الجديد بعد انسحاب العراق من حلف بغداد او ربط الحلف الجديد بحلف شمال الاطلسي . وقد انتهى الاجتماع باصدار بيان سياسي من قبل المجتمعين اشاروا في جانب منه الى انهم (قد اعادوا درس وضعهم في ضوء الاحداث

---

[1] مذكرات الجومرد في موسوعة ١٤ تموز (١) ، ص ٩٠ .

[2] الونداوي ، وثائق ثورة تموز ، ص ١٩٢ .

الجارية وتوصلوا الى ان الحاجة التي دعت الى قيام الميثاق هي الان اكبر مما كانت عليه . هؤلاء الاعضاء يعلنون عن عزمهم على تأكيد امنهم الجماعي ومقاومة العدوان المباشر وغير المباشر) وهكذا دخلت الولايات المتحدة بتعهد يتضمن الدخول مع دول الميثاق في ترتيبات الامن الجماعي طبقا لمبدأ ايزنهاور دون الدخول في الحلف لان الكونغرس الامريكي لن يوافق على هذا الدخول[1] .

وقد اقترح (دلاس) في ذلك الاجتماع " الحاجة لان يبحث الغرب عن زعيم موثوق يتمكن من قيادة الرأي العام العربي بحيث يمكن دعمه ليكون منافسا للمقدم عبد الناصر ، لكنه اعترف انه لا يوجد مثل هذا الشخص في الوقت الحاضر "[2] ويبدو انهم كانوا يأملون ان يكون عبد الكريم قاسم هو ذلك الزعيم .

اعتراف حكومات ميثاق بغداد بالجمهورية العراقية

كان من بين نتائج اجتماع ممثلي دولي ميثاق بغداد يوم ٢٨ تموز هي :

١- اطمئنان حكومات دول الميثاق الاقليمية بتعهدات الولايات المتحدة بالتزام مباشر تجاه دول الميثاق في ترتيبات الامن الجماعي والدفاع عنهم وفقا لمبدأ ايزنهاور.

٢- قرار دول الميثاق الاعتراف بالنظام العراقي الجديد ووجوب تبني سياسة انتظر وراقب بعد تقديم الاعتراف بالحكومة العراقية الجديدة واذا اظهرت الحكومة العراقية الرغبة في استمرار عضويتها في الحلف فان محادثات اضافية يجب ان تتم[3] .

وفي ٣٠ تموز اعترفت كل من حكومتي ايران وباكستان وكذلك اليونان وهي اول دولة غربية تعترف بالجمهورية العراقية . وقد سلم السفير الايراني ببغداد اعتراف حكومته الى عبد الجبار الجومرد وزير الخارجية وفي اليوم نفسه وردت برقية من السفارة العراقية في كراجي تخبر وزارة الخارجية باعتراف باكستان بالنظام الجمهوري وفي اليوم التالي قدمت البرتغال اعترافها . واعلنت تركيا اعترافها ايضا حيث قدم السفير التركي يوم ٣١ تموز اعتراف حكومته الى وزارة الخارجية واعترفت في اليوم نفسه كل من اليابان والمانيا الغربية والملايو وايطاليا . وفي الاول من آب اعترفت كل من الدانمارك والسويد وبلجيكا وسويسرا وكندا والنرويج وفلندة والنمسا .

ويجدر الاشارة الى ان اعتراف دول ميثاق بغداد بالجمهورية العراقية قد جاء بضغط من بريطانيا والولايات المتحدة جزء من سياسة القبول بالامر الواقع والترقب لما ستسفر عنه تطور الاوضاع اذ ان وزارة الخارجية البريطانية ابرقت الى سفيرها في طهران يوم ٨ آب تحثه فيها على تشجيع ايران وتركيا للتحرك ضد العراق لاقتسام كردستان العراق بينهما في حالة قيام الجمهورية العربية المتحدة باقامة دولة كردية تابعة لها في الشمال ليكون جسرا بريا بينهما وبين الاتحاد السوفيتي[4].

---

[1] الزوبعي ، العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٨ ، ١ / ٥٦٥ - ٥٧٢ .

[2] الونداوي ، وثائق ثورة تموز ، ص ٢٣٩ .

[3] المصدر السابق .

[4] وليد حمدي الاعظمي ، الكرد وكردستان في الوثائق البريطانية ، (لندن ١٩٩٢) ، ص ٢٦٦ .

صلاح نصر في بغداد

في الاول من شهر آب توجه الى بغداد وفد من جهاز المخابرات للجمهورية العربية المتحدة برئاسة صلاح نصر رئيس جهاز المخابرات بناء على دعوة رسمية من مدير الاستخبارات العسكرية رفعت الحاج سري للمساهمة في تنظيم جهاز للمخابرات العراقية ووصلت الطائرة مطار بغداد (المثنى حاليا) وكان باستقباله عبد السلام عارف نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية ورفعت الحاج سري ومحمد مجيد وحل ضيفا في القصر الابيض (حاليا منتدى الرواد) وقد استغرقت الزيارة عشرة ايام . وقد زاره مساء عبد السلام عارف في القصر الابيض .

وفي صباح اليوم الثاني قابل صلاح نصر الزعيم عبد الكريم قاسم في مكتبه بوزارة الدفاع .. ويقول صلاح نصر : كنت اتوقع ان يتحدث قاسم عن الاخطار المحيقة بالثورة وعما حققته لكنه قال: انه صاحب الثورة وهو الذي فجرها كما انه هو الذي دخل بغداد باللواء الذي كان يقوده فضلا عن انه هو الذي قام بتشكيل تنظيم ضباط الثورة واعد خطتها واشرف على تنفيذها وقال : انك ستسمع اشياء عن الثورة غير التي سردتها ولكن الحقيقة هي ما ذكرته لك فلا تصدق اي شيء يقال لك ..

يقول صلاح نصر : بدت عيناه قلقتين غائرتين تتحركان بسرعة غريبة وكان يتكلم بهدوء مصطنع تحس وهو يحدثك انه يشك حتى في اقرب الناس اليه .

واحسست انه يشعر بعقدة الزعامة .. والغريب في الامر انه قدم الي مجلة انكليزية وفيها تقول ان عبد الناصر يطمع في السيطرة على الثروة الهائلة التي يدرها البترول في العراق ونظر الي قاسم محاولا ان يستشف انطباعي من هذا الحديث فوجد انني قابلت حديثه بفتور . وفي اليوم التالي اقيم حفل عشاء تكريما لصلاح نصر في القصر الابيض حيث قابل عدد من ضباط الثورة منهم عبد السلام عارف ورفعت الحاج سري والطبقجلي وطاهر يحيى وصبحي عبد الحميد ومحمد مجيد وعدد من الوزراء المدنيين كما حضر العشاء امين النفوري الوزير من الاقليم الشمالي اذ كان يزور العراق واطال بقاءه . . يقول صلاح نصر : احسست خلال الحفل مظاهر عدم الانسجام بين عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف . كذا فتور العلاقات بين عبد الكريم قاسم وكثير من ضباط الثورة . وخلال العشاء انتحى بي عبد السلام عارف جانبا وقال :

يا أخ صلاح . . اريد ان اقول لك شيئا .. ما قصة النفوري هذا ؟ انه يكن كراهية شديدة لمصر ولعبد الناصر وهو يحاول ان يبث سمومه بيننا ويصف الوحدة بين مصر وسوريا بانها استعمار مصر لسوريا .. قلت له ليس غريبا ان يصدر هذا عن النفوري فهو من المجموعة المعادية لوحدة مصر وسوريا .

بعدها اجتمع صلاح نصر مع وفد عراقي تشكل برئاسة رفعت الحاج سري مدير الاستخبارات العسكرية وضم كل من محمد مجيد وعبد المجيد جليل مدير الامن العام وعملوا لعدة ايام متتالية في وضع مشروع لتنظيم المخابرات العراقية في ضوء ظروف العراق الجديدة .. وانتهوا الى ابرام عقد بتعاون بين الجهازين للجمهورية العربية المتحدة والعراق في تبادل المعلومات وتعهدت مخابرات مصر بان تقدم للمخابرات العراقية الخبرة الفنية والمهنية اللازمة .

وقبل مغادرة صلاح نصر اقام حفل عشاء في سفارة العربية المتحدة تكريما لقاسم وعارف وضباط الثورة .. ولكن فوجئ صلاح نصر بحضور عبد السلام عارف له في قصر الضيافة واعتذر

عن حضور الحفل لكي لا يثير حضوره حفيظة عبد الكريم قاسم الذي يريد ان يكون الوحيد المحتفى به لذا فهو يترك له هذه الفرصة واصرّ على عدم الحضور بالرغم من الحاح صلاح نصر .

وبعد انتهاء الزيارة ودعه عبد السلام عارف في مطار بغداد ومعه بعض ضباط الثورة والوزراء المدنيين الذين تعرف بهم اثناء اقامته القصيرة .. وثبت انطباعه في مذكرته ان عبد الكريم قاسم – انه مصاب بجنون العظمة والشك والقلق والخوف [1] .

اعتراف بريطانيا

في ١٥ تموز كتب (مايكل رايت) السفير البريطاني في بغداد الى حكومته قائلا " عبرت الادارة الجديدة عن سياستها العامة ورغبتها في بقاء صداقتها مع جميع الاقطار وادامة استمرار العلاقات التقليدية مع الغرب وبريطانيا ويمكنني ان احكم انها مخلصة . وعليه فاذا ما قدم في الحال نوع من الاعتراف ان كان كاملا او بالتدريج فإنه سيؤدي ليس الى استمرار العلاقات المالية والتجارية مع الغرب وبريطانيا فقط ولكن سيؤدي الى الوصول الى ترتيبات في الحبانية والقضايا الاخرى المعلقة. واذا ما استقر النظام وادام رغبته الحالية التي عبر عنها في الحفاظ على الهوية الوطنية للعراق وليس الانضمام الى الجمهورية العربية المتحدة ولربما اقام جسرا للعلاقات مع دول ميثاق بغداد والجمهورية العربية المتحدة على ان توقف محاولاتها ونشاطها الهدام ضدهم بكل تأكيد سيقوي الاعتراف بالنظام الجديد ضد محاولات الشيوعيين . وعلى العكس من ذلك فان الامتناع عن الاعتراف مدة طويلة ربما دفع النظام باتجاه الشيوعية او عبد الناصر " .

وفي ١٩ تموز اقترح وزير الخارجية البريطاني على رئيس وزرائه " على المدى البعيد لن تحصل ثورة مضادة في العراق وانه في مصلحتنا ان نتعامل مع النظام الجديد بتشجيع العناصر المعتدلة فيه . ولا اعتقد انه من مصلحتنا الاحتفاظ بقطعاتنا بشكل دائم لحماية حكومة الاردن واذا ما ترك الامريكان لبنان فقد يصبح الموقف العسكري محفوفا بالمخاطر "[2] .

وبعد ان قابل رئيس مجلس السيادة ووزير الخارجية ووزير المالية كتب السفير البريطاني الى وزير خارجيته في ٢٣ تموز قائلا " الوزراء كانوا ودودين جدا. وطلبوا مساعدتي بتطميناتهم برغبتهم في الصداقة والتعاون مع بريطانيا بحيث ان تصبح معروفة في البرلمان البريطاني والصحافة والراديو. وفيما يتعلق ببريطانيا والعراق اللذين كانا دوما اصدقاء فان رغبتهم في وجوب استمرار ذات العلاقة وبشرط تحقيق رغبات بريطانيا ايضا لقد ذكروا ان الموضوع الاكبر بالنسبة لهم هي الاعتراف . لقد كانوا متأسفين لقيام الدول الشيوعية بتقديم اعترافها في حين لم تقم بريطانيا بذلك . لقد طلبوا مني ان اعرض عليك كم هو مرغوب الاعتراف البريطاني " واخيرا ينصح السفير حكومته بالقول " ان منهجنا الحكيم هو اتخاذ قرار مبكر بصدد بعض الخطوات باتجاه نوع من الاعتراف " خاصة وان وزارة الخارجية البريطانية قد تلقت برقية من سفارتها في واشنطن تفيد : "

---

[1] مذكرات صلاح نصر – عبد الناصر وتجربة الوحدة ، مطبعة الوطن العربي ١٩٧٦ ، ص١٦٧.

[2] الزوبعي ، العراق في الوثائق البريطانية ، ١٩٥٨ ١ / ١٢٥ / ٣٦٧ /٩٨١.

يقترح الامريكان التعامل بحذر مع النظام الجديد في العراق حتى لا يدفع للخروج من ميثاق بغداد والدخول في معسكر عبد الناصر وان الاعتراف المبكر يلقى تأييدا من وزارة الخارجية الامريكية ".

وفي مذكرة اعدتها وزارة الخارجية الامريكية يوم ٢٥ تموز بعنوان " النظام العراقي الجديد " جاء فيها " من وجهة النظر الصرف للقسم اقترح بان الوقت قد حان للمحادثة في تأسيس نوع خاص من العلاقات العملية بين وزارة الخارجية وممثلي النظام الثوري الجديد والذين هم مسيطرون حاليا على السفارة العراقية في لندن " . وفي ٢٧ تموز كتب (مايكل رايت) الى خارجيته يقول " بالتأكيد سوف يقوي الاعتراف بالنظام الجديد مع وجود محاولة قوية من قبل الشيوعيين وغيرهم للسيطرة عليه وبشكل مماثل فان الامتناع عن الاعتراف لمدة طويلة جدا لربما يؤدي الى دفع النظام باتجاه الشيوعية وناصر او على اقل تقدير اضعاف قابليته على مقاومتهما " وفي ٢٨ تموز قابل (سام فال) السكرتير الشرقي في السفارة البريطانية وزير الارشاد محمد صديق شنشل الذي اوضح له النقاط الاتية :-

١- النظام الجديد يؤيد مشاعر القلق للشعب البريطاني بصدد تجهيزاته النفطية لذلك فانهم وجدوا انه مهم جدا اعطاء تطمينات كافية بل اقتنع بان انتاج النفط سيزداد .

٢- اكد الرغبة الشديدة ان يكون هناك تعاون بين النظام الجديد والغرب .

٣- النظام الجديد ليس شيوعيا بل في الواقع يشجع الملكية الخاصة انهم على اية حال لا يسعون لايجاد شهداء من الشيوعيين في العراق عبر ايداعهم السجون ولكن سوف يبقون اعينهم مفتوحة عليهم ووجهة نظر شنشل انهم ضعفاء ولا يشكلون خطرا في الوقت الحاضر لان من سياسة النظام هي اذابتهم وبدون اذى عبر ازالة اثار السخط . وقد ذكر فال ان اعادة العلاقات الدبلوماسية مع المعسكر السوفيتي وتدفق الدبلوماسيين الشيوعيين على العراق سوف يوفر فرصة للنشاط الهدام فرد شنشل ان النظام العراقي يسعى لممارسة الحذر في عدد السفارات التابعة للمعسكر الشرقي التي فتحت وايضا في عدد الموظفين الذين تقدمت حكوماتهم بطلب ارسالهم الى العراق واكد شنشل اهتمام النظام الجديد في مقاومة الشيوعية سوف يتعزز بدون حدود اذا استعد الغرب للتعاون معه .

٤- ذكر شنشل ان العلاقات مع الجمهورية العربية المتحدة تقوم على اساس التعاون المشترك على وفق الاتفاق الاخير (١٩ تموز) بين الجمهوريتين .

٥- اكد شنشل ان النظام لا ينوي استحداث تعددية حزبية وان اعضاء النظام السابق سيقدمون الى محكمة عسكرية .

٦- اعتذر شنشل عن العنف في لغته خلال المحادثات التي اجراها مع اركان السفارة في العهد الملكي اذ كان حينذاك سياسيا معارضا وانه ادرك الان بانه كان مع بريطانيا ان تتعاون مع الهاشميين وقال ان النظام الجديد بوسعه ان يوفر جسرا بين الغرب والرئيس عبد الناصر ويساعده باتجاه اقامة علاقات ودية بين ناصر والقومية العربية من جهة والعالم الغربي من جهة اخرى .

٧- قال شنشل انه كان قد سمع من اصدقاء مصريين عديدين بان السير همفري ترفليان يحظى باحترام فائق في مصر وانه سيكون مفيدا جدا للعلاقات بين العرب والغرب اذا ما عاد السير (همفري) سفيرا في القاهرة عند اعادة العلاقات .

٨- لقد جعلها شنشل واضحة ان النظام لا يتوسل بنا لتقديم الاعتراف على اية حال فقد اشار الى انه اذا ما تم بسرعة فان العلاقات يمكن ان تقوم بسهولة وان فرصة ضعيفة ستتوفر لخصوم الغرب بالاستفادة في تعزيز امكانياتهم من خلال ما سمي عداء الغرب "[١] .

وفي اليوم نفسه ٢٨ تموز قرر ممثلو الحكومات الاعتراف بالنظام العراقي الجديد وفي اليوم التالي عقد مجلس الوزراء البريطاني جلسة ذكر فيها وزير الخارجية " ان العلاقات المستقبلية مع النظام الجديد في العراق قد تمت مناقشتها مع الولايات المتحدة والاعضاء في ميثاق بغداد من اليوم التالي. وان ممثلي الباكستان وايران وتركيا قد لمحوا حول تطابقهم بان حكوماتهم تفضل الاعتراف بالحكومة العراقية الجديدة . وان حكومة الولايات المتحدة الامريكية ايضا شاركت وجهة النظر هذه والحكومة الالمانية الاتحادية عزمت على الاعتراف بالنظام الجديد في اليوم الثاني والاعضاء الاخرون في حلف شمال الاطلسي هم من المتوقع اتخاذهم اجراء مماثلا في المستقبل القريب وعند تقرير فيما اذا علينا رسميا الاعتراف بالنظام الجديد في العراق يجب ان نفرق بين تعاطفنا الطبيعي مع الملك السابق والحكومة في ضوء حقائق الوضع الحالي . . .

ان مصلحتنا وجود حكومة مستقرة في العراق قادرة على فرض القانون في عموم البلد والحكومة الجديدة تبدو تتمتع بالتأييد الكامل للجيش ومهمته في صيانة العلاقات التجارية والنفطية مع بريطانيا باختصار يبدو انه لا يوجد تبرير مشروع عملي في حجب الاعتراف . ورغم الوحشية التي رافقت (الانقلاب) فان المصلحة الوطنية للمملكة المتحدة سوف تتحقق بشكل افضل عبر تقديم الاعتراف الكامل بالنظام الجديد . . ان اعادة اقامة العلاقات الدبلوماسية الطبيعية لربما يمكننا من ممارسة نفوذ اكبر على سياستهم المستقبلية سيكون من الافضل ان يكون اجراؤنا الرسمي الخاص تابعا وليس سابقا لاعتراف بعض حلفائنا الاخرين وخصوصا الاعضاء في ميثاق بغداد . هذا الترتيب ايضا يمنحنا الوقت الكافي لشرح اجرائنا الى الملك حسين وحكومة الاردن واخيرا قرر مجلس الوزراء "الموافقة على تقديم الاعتراف الرسمي الى النظام الجديد في العراق " .

وبناء على اقتراح من عباس اقبال رئيس الوزراء الايراني الذي اشار الى "ان من المفيد قيام الايرانيين بالاعتراف بالجمهورية العراقية بفترة قصيرة قبل اعتراف بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية بدلا من ان تظهر ايران وهي تابعة لخطوات اقدام الغرب " .

قررت الحكومة البريطانية يوم ٣٠ تموز تقديم اعترافها بالنظام الجديد في الاول من آب وبعد ان تقدم كل من الباكستان وايران وتركيا اعترافها "[٢] .

وكان عبد الكريم قاسم قد اعلن يوم ٢٩ تموز لمراسل جريدة برافدا السوفيتية " ان عدم اعتراف الدول الغربية بجمهوريتنا الفتية لا يثير قلقنا ابدا فنحن مقتنعون تماما ان جميع الدول

---

[١] الونداوي ، وثائق ثورة تموز ، ص ٢٥٩ - ٢٨٠ .

[٢] الونداوي ، وثائق ثورة تموز ، ص ٢٤٢ . الزوبعي ، العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٨ ١ / ٥٥٤ .

ستعترف بنظام الحكم الجديد في العراق هذا النظام الذي اراده الشعب العربي في العراق وهل له لاسيما وانه ليس لدينا خطط عدوانية ونيات عدوانية نحو اية دولة واننا نحترم انظمة الحكم المتبعة في كافة الدول " وتطرق الى شؤون النفط بالقول " اننا علاوة على ثقتنا بامكان المحافظة على نسبة الانتاج الحالية فاننا سنبذل كل ما في وسعنا لزيادة هذه النسبة وان العالم الغربي يحتاج الينا كما اننا في حاجة اليه في سبيل خدمة المصالح المشتركة "[١] .

في يوم ٣٠ تموز ابرقت وزارة الخارجية الى سفارتها في ستوكهولم الاتي :

" ١- تم الاتفاق في اجتماع مجلس ميثاق بغداد في ٢٨ تموز بان الاعتراف المبكر مرغوب فيه ومن المحتمل ان يكون قبل نهاية هذا الاسبوع . قررت حكومة صاحبة الجلالة ان الاعتراف سيكون في اليوم التالي لاعتراف دول الميثاق (ميثاق بغداد) لتحقيق رغبة هذه الدول بالاسبقية .

٢- توضيح موقفنا الى وزارة الخارجية السويدية في هذا الشأن ويمكن رسم الخطى الاتية :

آ- ان سياستنا الاعتراف في اية حكومة حالما نقتنع ان لها السيطرة الكاملة وديمومتها.

ب- كانت وجهة نظر دول ميثاق بغداد بالاشتراك مع الناتوومعنا ان المناقشات السياسية رجحت كفة الميزان نحو الاعتراف .

جـ- لا يمكن ان تغفر احداث العنف يوم ١٤ تموز ولكن اعضاء الحكومة الجديدة برأوا انفسهم من الاشتراك في المذبحة معبرين عن رغبتهم في استمرار العلاقات التجارية والسياسية الاخرى على الاسس السابقة .

د- معلوماتي القليلة تشير الى ان هؤلاء الاشخاص وطنيون وليسوا شيوعيين رغم انهم يقيمون علاقات الصداقة مع عبد الناصر ولكنهم لا يخضعون مصالحهم الاقتصادية لمصر .

هـ- نحن نعتقد ان من مصلحتهم الاحتفاظ بالعلاقات الجيدة معنا خاصة وان اقتصادهم والهيكل العسكري مرتبطان بالغرب .

و- اذا سارت الامور بصورة جيدة فان النظام الحالي يمكن ان يخلق مشكلة الى ناصر اكبر مما كان يخلقه النظام القديم وبامكننا التعاون معهم واذا سقطوا فمن المحتمل ان يتغلب المتطرفون الذين يعتمدون على عبد الناصر والشيوعيين"[٢] .

وفي اليوم نفسه ارسلت وزارة الخارجية البريطانية الى سفيرها في بغداد (مايكل رايت) الرسالة الثالثة " فيما يلي نص صيغة الاعتراف بالنظام العراقي الجديد الذي يجب ان تقدمه الى السلطات العراقية:-

" ١- لي الشرف ان اعلن لسيادتكم ان حكومة صاحبة الجلالة في المملكة المتحدة بريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية قد احيطت بتأكيدات الجمهورية العراقية بشأن استمرار العلاقات الودية بين العراق والمملكة المتحدة ومحافظة العراق على التزاماته الدولية الحالية . ان حكومة صاحبة الجلالة تعترف بان الجمهورية العراقية دولة مستقلة ذات سيادة وان الحكومة التي اسسها الزعيم عبد الكريم قاسم كرئيس للوزراء هي حكومة الجمهورية العراقية .

---

[١] الجمهورية ، ٣٠ تموز ١٩٥٨ .

[٢] الونداوي . وثائق ثورة تموز ، ص ٢٤٢ .

٢- عند ابلاغ هذا القرار للحكومة العراقية الجديدة يجب ان تؤكد النقاط التالية شفهيا :

آ- سبق ان كان لنا في الماضي علاقات صداقة وثيقة بالعراق وعليه فنحن لا نخفي عميق شعورنا بالحزن لموت اصدقائنا ونحن نأمل ان يلقى رجال النظام القديم الذين هم في التوقيف معاملة عادلة وان لا يظلوا موقوفين بدون سبب مبرر اذا رغبت الحكومة الجديدة ان تقيم علاقات الصداقة العظمى مراعاة هذه الانظمة اهمية نفسية كبيرة .

ب- مهما كان شعورنا على ما حدث لقد قررنا قبول النظام الجديد لحكومة العراق ونحن نرغب في ان تكون علاقتنا معهم صادقة وان تطوير علاقاتنا في المستقبل يعتمد على تصرف النظام الجديد.

جـ- اعطينا التعليمات بان تكون علاقتنا التجارية اعتيادية في الامور المالية وفي تنفيذ بعض الطلبات من المملكة المتحدة . ليس لدينا الرغبة في محاولة التدخل في الشؤون الداخلية او اثارة المعارضة ضد النظام الجديد ان موقفنا هو ان العراق يجب ان يقرر بنفسه ليس فقط شؤونه الداخلية ولكن علاقاته مع الاقطار الاخرى .

د- اما بخصوص التزامات العراق الدولية فمن المرغوب فيه ان نسمع ما هي وجهة نظر النظام الجديد فيما يخص ميثاق بغداد والاتفاقية العراقية البريطانية الخاصة وليس لنا الرغبة ان نجبر أي بلد على مشاركتنا ضد ارادته .

هـ- كانت لنا في الماضي اتصالات كثيرة مع العراق يوجد عدد من الخبراء الفنيين المعروفين لعبوا دورهم في تطوير البلاد لنا الرغبة الشديدة في استمرارنا في هذه المساعدة اذا عومل هؤلاء الخبراء معاملة حسنة يجب ان نلمح ان القضية ليست في طرد البريطانيين بل العكس الاحتفاظ بهم . ان الخبراء ورأس المال شحيحان في العالم وهناك طلبات كثيرة عليهما في البلدان الاخرى.

٣- اخولك صلاحية واسعة لوضع هذه النقاط او أي نقاط اخرى قد تطرأ على بالك "

وزير الخارجية[1]

وقد قدم السفير البريطاني اعتراف حكومته الى عبد الكريم قاسم في وزارة الدفاع بحضور وزير الخارجية في الاول من آب ١٩٥٨ .

اعتراف الولايات المتحدة الامريكية

كان وقع ثورة ١٤ تموز قويا في الولايات المتحدة الامريكية واحدثت ضجة في الكونغرس الامريكي وعبرت الولايات المتحدة عن هذا الموقف بانزال قواتها في لبنان لحمايتها من الثورة الشعبية التي قامت ضد الحكومة القائمة فيها ولاجل انتهاز الفرصة لوأد الثورة العراقية في مهدها عندما يحين الوقت . لكن تطور الاحداث والتطمينات التي قدمتها حكومة الثورة للغرب وبخاصة فيما يتعلق بالامدادات النفطية واستمرار تدفق النفط ادى الى تغيير الولايات المتحدة لموقفها . فعارضت مقترح تركيا للتدخل العسكري في شمال العراق ورفضت طلب الاردن للمساعدة العسكرية

---

[1] خليل ابراهيم حسين ، موسوعة ١٤ تموز (٧) ، ص ٢١٢ - ٢١٦ ، علاء نورس ثورة ١٤ تموز ، ص ٨٤ .

والاقتصادية لاجل غزو العراق . ورفضت الدخول عضوا في ميثاق بغداد مع انها شاركت في اجتماع لندن الذي عقدته الدول الاعضاء في الميثاق يوم ٢٨ تموز والذي تقرر فيه الاعتراف بالنظام الجديد في العراق .

وفي اليوم التالي للاعتراف البريطاني بالنظام الجمهوري أي (٢ آب) قابل السفير الامريكي (غولمان) عبد الجبار الجومرد وزير الخارجية العراقي وابلغه اعتراف حكومة الولايات المتحدة بالنظام الجمهوري اذ اعلن ما يلي : " بناء على التعليمات الواردة من وزارة الخارجية الامريكية لي الشرف ان اعلمكم بان حكومة الولايات المتحدة الامريكية قد احيطت علما بالتأكيدات التي صدرت عن الجمهورية العراقية التي قدمت الى السكرتير العام للامم المتحدة لغرض ابلاغها الى جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة بان جمهورية العراق تعلن عن تمسكها بميثاق الامم المتحدةوالتزاماتها الدولية الاخرى وانها ستستمر على التعاون مع الدول الاخرى لتحقيق اهداف ميثاق الامم المتحدة طبقا لقواعد القانون الدولي ويسر حكومة الولايات المتحدة ان تقبل هذه التأكيدات وان تقدم تمنياتها الطيبة الى حكومة الجمهورية العراقية "

(كالمن)

وقال السفير (انها لفرصة سعيدة ان انقل الى سيادة الوزير بكل سرور هذا النبأ وذلك قبل وصول مورفي وكيل وزارة الخارجية الامريكية والمبعوث الشخصي للرئيس (ايزنهاور) . ان العلاقات بين العراق والولايات المتحدة كانت منذ امد بعيد علاقات ود وصداقة وانه يأمل بانها ستبقى كذلك دائما "[١] .

وجاء في كتاب الجومرد الذي بعثه الى السفارة الامريكية في اليوم نفسه (٢ آب) سيادة السفير:

" لي الشرف ان اشير الى كتابكم المرقم ١ والمؤرخ في ٢ آب ١٩٥٨ وان انهي الى سيادتكم ان حكومة الجمهورية العراقية تلقت اعتراف حكومة الولايات المتحدة الامريكية بالجمهورية العراقية ببالغ التقدير . واني اذ ارجو من سيادتكم التلطف بابلاغ حكومة الولايات المتحدة شكر الحكومة العراقية وتقديرها الفائق لموقفها الودي من العراق . اود ان اؤكد لكم بان حكومة الجمهورية العراقية راغبة كل الرغبة في ان تكون صلاتها وعلاقاتها الطيبة مع شعب الولايات المتحدة الامريكية قائمة على اساس المساواة والتفاهم الودي والتعاون المشترك لخدمة السلم العالمي وفق ميثاق الامم المتحدة .

انتهز هذه الفرصة لاعرب عن فائق تقديري واحترامي "

وزير الخارجية[٢]
عبد الجبار الجومرد

---

[١] الجمهورية ، ٣ آب ١٩٥٨ .

[٢] موسوعة ١٤ تموز ، (٧) ، ص ٢١٩ .

وفي اليوم نفسه وصل (روبرت مورفي) مبعوث الرئيس الامريكي (ايزنهاور) ووكيل وزير الخارجية الامريكية لشؤون الشرق الاوسط بغداد . واجتمع (مورفي) في اول الامر مع محمد صديق شنشل وزير الارشاد الذي ذكر له :

" ان الثورة قد خطط لها ونفذت من قبل جماعة صغيرة جدا وانه لم يكن هناك مشاركة من الخارج . ثم طرح (مورفي) مسألة امكانية عمل مكاتب الاستعلامات الامريكية في الشرق الاوسط وان الرئيس الامريكي والمستر (دلاس) مهتمان بصدد حقيقة ان الولايات المتحدة دائما موضع هجوم كدولة استعمارية في حين العكس هو الصحيح واقترح ان على العراقيين التعاون مع الولايات المتحدة لتصحيح هذه الصورة . وقد ابدى شنشل اهتمامه بذلك . اما عن موضوع النفط فقد ذكر شنشل انه خلال محادثات دمشق فان ناصرا قد طمأن العراقيين على انه لن يكون هناك اعاقة لعمل انابيب النفط عبر سوريا وعرض تعاونه في بناء خط اضافي واظهر شنشل اعجابا كبيرا بناصر وقال انه حذر العراقيين من اللجوء الى السفارة السوفيتية في بغداد والحصول على نصائح منها لان النصيحة سوف تأخذ عاجلا شكل التعليمات . وقال ان ناصرا اسيء فهمه كثيرا .

واخيرا سأل شنشل بصدد البعثة العسكرية الاستشارية الامريكية بما يشير ضمنا الى ان العراق يرغب في استمرار تسلم المعدات العسكرية اذا ما الولايات المتحدة مستعدة لتجهيزها ".

ثم قابل (مورفي) رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم وفي صحبة وزير المالية ووزير الخارجية والفريق نجيب الربيعي رئيس مجلس السيادة ((وسأل اولا عن النفوذ الخارجي في وقوع الانقلاب وقد طمأن بانه لم يكن هناك أي شيء من هذا القبيل وسأل عن سياسة النظام الاقتصادية وتحدث رئيس الوزراء عن النفط وبنفس الاتجاه الذي تحدث به شنشل . فيما يتعلق بالجانب السياسي للعلاقات الاقتصادية فان العراق سوف يكون صديقا لاولئك الذين سيكونون أصدقاء له والعكس بالعكس . اعرب العراقيون عن مخاوفهم بان الانزال الامريكي في لبنان كانت النية منه اساسا كمقدمة للتدخل العسكري في العراق الذي نفاه (مورفي) بقوة قائلا ان الانزال الامريكي في لبنان قد جاء استنادا الى الفقرة (٥١) من ميثاق الامم المتحدة. ايضا اثار نفس الموضوع الذي تحدث به مع شنشل بصدد سوء تقويم وفهم حقيقة السياسة الامريكية في الشرق الاوسط موضحا وبشكل مطول مدى تعاطف الولايات المتحدة المستمر مع القومية العربية .

ثم اجرى (مورفي) محادثات مع وزير الخارجية بصدد ميثاق بغداد وذكر الاخير ان قرار الانضمام الى ميثاق بغداد قد تم اتخاذه من قبل جماعة صغيرة لا تمثل تماما الرأي العام العراقي الذي انتقد هذا القرار على أي حال ذكر الوزير ان الحكومة العراقية لا تزال تحاول الوصول الى قرار بصدد موقفها من الميثاق وتعطي اهتماما ودراسة كاملة للموضوع .

وقد تأثر (مورفي) في هذا اللقاء تأثرا كبيرا بالمظهر المخلص لمشاعر الصداقة مع الغرب وبالاخلاص الذي يتعامل به النظام مع مشاكله " [١] .

---

[١] الونداوي ، وثائق ثورة تموز ، ص ٢٩٢ - ٢٩٤ ، الاعظمي ، وثائق ثورة ١٤ تموز ، ص ٧٣ ، علاء نورس ، ثورة ١٤ تموز ، ص ٨٧ .

ويذكر (مورفي) عن لقائه بعبد الكريم قاسم " قلت نقاسم انني حضرت الى بغداد لاساعد حكومتي على مزيد من التفهم لسياسة حكومته التي اعترفت بها الولايات المتحدة فورا وقد صادف ان تدخلت حكومتي عسكريا في لبنان المجاور في وقت واحد مع الثورة في العراق . وقد سمعت ان المسؤولين العراقيين كانوا يشكون في نياتنا قال قاسم نعم انه كان يشك لانه يعتقد ان الامريكيين ليست نيتهم ان يقصروا قواتهم على لبنان وكان يجد نفسه متأكدا ان تدخلنا كان مجرد مقدمة لغزو العراق وقد ابدى انه سيقاوم ذلك " .

اضاف " ذكرت له ان الدول الغربية كانت قلقة بعض القلق من وصول بعثة روسية كبيرة الى بغداد يبدو انها متعاونة تعاونا وثيقا مع الحزب الشيوعي العراقي الذي سمح له باستئناف نشاطه، وبحثنا بصراحة كبيرة تجارب البلدان التي بدأت بقبول المساعدة السوفيتية وانتهت بفقدان الاستقلال... واكد لي انه لم يجازف بالقيام بالثورة بقصد تسليم العراق الى الاتحاد السوفيتي واضاف انه هو وزملاؤه لم يجازفوا بحياتهم ليجعلوا العراق خاضعا لمصر وقد اعطاني قاسم انطباعا كرجل يلعب على الحبلين بين موسكو والقاهرة . وصرّح ان حكومته تنوي تأييد الجمهورية العربية المتحدة في سياستها ولكن العراق سيحترم التزاماته الدولية . وقال ان بلاده تريد زيادة كميات النفط التي تشحنها الى الغرب بنسبة ٥٠ في المئة على الاقل وانه اخبر جمال عبد الناصر انه لن يكون هناك أي تعرض لانابيب النفط في العراق وكانت هناك دلائل على تسلل بعض الوكلاء من مصر وتكلم قاسم بشراسة هادئة ولم اشك انه كان مصمما تصميما قاطعا على صيانة استقلال العراق "[1].

وعند مغادرته بغداد يوم ٦ آب قال مورفي ان النظام الجمهوري في العراق يعمل باخلاص بمعالجة المشاكل التي تواجهه وقال في رد على سؤال حول القومية العربية " لقد تحدث وزير خارجيتنا عن هذا الموضوع وفي امكانكم الحصول على هذا النص من السفير الامريكي ويمكن تلخيص ما قاله دلاس بان الولايات المتحدة تقف موقفا وديا تجاه الشعوب العربية وان القوات الامريكية ستنسحب من لبنان عندما تطمئن ان استقلاله وسيادته في مأ من من الخطر . وقال ان الثورة احدثت صدمة ودهشة واثارت كثيرا من الاهتمام وان الولايات المتحدة تقف موقفا وديا من الشعب العراقي "[2] .

وقد وصل مورفي القاهرة واجتمع بالرئيس عبد الناصر مدة اربع ساعات وخرج مورفي بعدها ليعلن " ان الولايات المتحدة تعترف بحركة القومية العربية وتحترم دوافعها وان هذه هي سياسة ايزنهاور الجديدة .

وذكر السفير الامريكي في بغداد في احد تقاريره الى واشنطن ان عبد الكريم قاسم " اكد له ان العراق لا يفكر في الانضمام الى الجمهورية العربية المتحدة وانه يفضل ان يحتفظ بدوره المستقل في المنطقة وقال انه ليست علينا وصاية من احد خارج العراق " ثم ذكر كولمان في احد تقاريره الى واشنطن " انني استطيع ان اجد في عبد الكريم قاسم منافسا لناصر اكثر مما ارى فيه صديقا له "[3]

---

[1] العراق في مذكرات الدبلوماسيين الاجانب لنجدة فتحي صفوة ، (بغداد ١٩٨٤) ، ص ٢٦٩ .

[2] الجمهورية ، ٣ - ٧ آب ١٩٥٨ .

[3] هيكل ، سنوات الغليان ، ص ٤٨٩ .

وهكذا خرجت الولايات المتحدة الامريكية بعزيارة مورفي بقناعة تامة ان عبد الكريم قاسم لا يفكر في وحدة فورية مع مصر وان اقامة العلاقات مع السوفيت ناجمة عن شعوره بالعزلة عن الغرب فضلا عن اطمئنانها على مصالحها النفطية وامكانية التعامل مع النظام الجديد على المدى القريب في ضوء الحاجة الى الموارد النفطية .

قانون تطهير الجهاز القضائي

كانت احد مهام الثورة العاجلة تطهير اجهزة الدولة من المفسدين الموظفين ، وكان المفهوم ضمنا ان المقصود بذلك ايضا المتعاونون مع العهد السابق وقد بادرت الدوائر برصد هؤلاء واخذت وزارة العدل على عاتقها مهمة وضع القوانين والانظمة الداخلة في اختصاصاتها او مما يدخل من حيث التنفيذ والاشراف على اختصاصات وزارات اخرى . وتألفت في الوزارة لجان من فقهاء القانون لوضع هذه القوانين والانظمة وصياغتها فتألفت (لجنة قانون تطهير الجهاز القضائي من العناصر التي سايرت رغبات رجال العهد السابق) من حسين محي الدين نائب رئيس محكمة استئناف بغداد وعبد الامير العكيلي المدعي العام ببغداد وكامل السامرائي من موظفي وزارة العدلية فوضعت (قانون تطهير الجهاز القضائي) الذي صدر باسم الشعب برقم (١) لسنة ١٩٥٨ في ٣١ تموز والذي استهدف ابعاد العناصر الضعيفة وهذا نصه :

بعد الاطلاع على المادة الحادية والعشرين من الدستور المؤقت وبناء على ما عرضه وزير العدلية ووافق عليه مجلس الوزراء صدق القانون الاتي :-

المادة الاولى :- لمجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير العدلية ان يحيل على التقاعد أي حاكم او قاض اكمل الخامسة والخمسين من عمره اوكانت له خدمة تقاعدية لا تقل عن خمس عشرة سنة .

المادة الثانية :-

آ- لمجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير العدلية ان يقرر عزل او فصل او انهاء خدمات أي حاكم او قاض او نائب حاكم اذا تبين ان بقاءه في الخدمة اصبح مضرا بالمصلحة العامة بناء على تقرير من لجنة من ثلاثة اعضاء يؤلفها وزير العدلية .

ب- لا يجوز اعادة المفصول الى الخدمة القضائية بعد انتهاء مدة فصله .

المادة الثالثة :- لمجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير العدلية ان يعين حكاما لمحكمة التمييز من حكام الصنفين الاول اوالثاني او ممن تتوفر فيهم شروط التعيين الى الصنف الاول من صنوف الحكام.

المادة الرابعة :- يوقف من قانون الخدمة القضائية رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٦ ومن أي قانون اخر كل ما يتعارض واحكام هذا القانون صراحة او دلالة بقدر كل ما يتعارض واحكام هذا القانون .

المادة الخامسة :- ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وتكون مدة نفاذه ستة اشهر .

المادة السادسة :- على وزير العدلية تنفيذ هذا القانون .

مجلس الوزراء　　　　مجلس السيادة[1]

---

[1] الوقائع العراقية ، ٤ آب ١٩٥٨ .

وجاء في الاسباب الموجبة " لما كان من الاسباب الموجبة لتطهير الجهاز القضائي ابعاد العناصر الضعيفة والتي سارت على مجاراة رغبات الحاكمين وتخليص القضاء من العناصر الهزيلة التي تسربت الى الجهاز القضائي بسبب فساد الحكم السابق . ولما كان الدستور المؤقت في مادته ٢٣ قد نص على ان الجهاز القضائي ينظم بقانون وجد ان الضرورة تقضي تشريع قانون خاص لتطهير الجهاز المذكور وافساح المجال للعناصر التي اثبتت كفاءتها ونزاهتها وعدم تأثرها باي ايعاز او غرض خاص والتي كانت نصوص القانون القديم تحول دون اخذها المكان اللائق بها ".

وقد تألفت في وزارة العدل لجنة لتنفيذ هذا القانون واصدرت قراراتها بابعاد العناصر التي اعتقدت انها ضعيفة من الحكام باحالتهم على التقاعد او نقلهم الى دوائر اخرى .

قانون تطهير الجهاز الحكومي

في يوم ٢٤ تموز قرر مجلس الوزراء ((ان تؤلف من كافة الوزارات لجان التطهير يؤلفها الوزير من بين موظفيها لدرس اضبارات الموظفين وكفاءاتهم على ان تقدم هذه اللجان تقاريرها الى لجنة تطهير عليا للبت في الامر) ، وفي يوم ٢٧ تموز قرر مجلس الوزراء تأليف لجنة التطهير العليا ((من مدير المالية العام والدكتور علي الزبيدي وشكري صالح زكي ورشاد عارف (مفتش عدلي) والرئيس الاول الركن عبد الستار عبد اللطيف على ان يكون رئيس اللجنة رشاد عارف والرئيس الاول الركن عبد الستار عبد اللطيف سكرتيرا))[1] وقد وضعت وزارة العدل القانون رقم (٢) لسنة ١٩٥٨ القاضي بتطهير الجهاز الحكومي الذي صدر في الاول من آب ١٩٥٨ والذي تضمن :

" بعد الاطلاع على المادة الحادية والعشرين من الدستور المؤقت وبناء على ما عرضه رئيس الوزراء ووافق عليه مجلس الوزراء صدق القانون الاتي :-

المادة الاولى :- لمجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير المختص ان يقرر عزل او فصل أي موظف من موظفي الدرجة الخاصة او الصنفين الاول والثاني من موظفي الخدمة المدنية او السلك الخارجي او خدمة الشرطة او خدمة السكك الحديد وكل مكلف بخدمة عامة في الدوائر والمؤسسات والمصالح الرسمية وشبه الرسمية والمصارف الحكومية من الدرجة الخاصة او الصنفين المذكورين لمدة خمس سنوات اذا تبين ان بقاءه في الخدمة مضر في المصلحة العامة .

المادة الثانية :- للوزير المختص ان يقرر عزل او فصل أي موظف من الصنف الثالث فما دون من موظفي الخدمة المدنية او السلك الخارجي او خدمة الشرطة او خدمة السكك الحديد وكل مكلف بخدمة عامة في الدوائر وتنظيمها وانجاز العمل في المشاريع التي بوشر بها واعادة النظر في المشاريع والمؤسسات والمصالح الرسمية وشبه الرسمية والمصارف الحكومية لمدة خمس سنوات اذا تبين ان بقاءه في الخدمة مضر بالمصلحة العامة .

---

[1] قرار مجلس الوزراء يوم ٢٤ ، ٢٧ تموز ١٩٥٨ .

المادة الثالثة :-

آ- لمجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير المختص ان يحيل على التقاعد ايا من الاشخاص المذكورين في المادة الاولى اذا كان قد جاوز الخامسة والخمسين من عمره او كانت له خدمة تقاعدية لا تقل عن خمس عشرة سنة .

ب- للوزير ان يحيل على التقاعد ايا من الاشخاص المذكورين في المادة الثانية اذا كان قد جاوز الخامسة والخمسين من عمره اوكانت له خدمة تقاعدية لا تقل عن خمس عشرة سنة .

المادة الرابعة :- لمجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير المختص ان يعين او يرفع ايا من الاشخاص المذكورين في المادة الاولى وللوزير المختص ان يرفع ايا من الاشخاص المذكورين في المادة الثانية بالراتب الذي يستحقه كل منهم بموجب القوانين المرعية .

المادة الخامسة :- يوقف كل ما يتعارض واحكام هذا القانون من نصوص القوانين الاخرى واحكامها بقدر ماله مساس بتنفيذ هذا القانون .

المادة السادسة :- ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وتكون مدة نفاذه ستة اشهر ويجوز تمديدها لمدة لا تتجاوز ستة اشهر اخرى بقرار من مجلس الوزراء .

المادة السابعة :- على وزراء الدولة تنفيذ هذا القانون .

مجلس الوزراء　　　　　　　　　　　　　　　　　مجلس السيادة[1]

تشكيل المقاومة الشعبية

بادر الشيوعيون منذ الايام الاولى للثورة بتشكيل جماعات مسلحة باسم المقاومة الشعبية وبدأوا بفتح مكاتب التطوع دون اجازة او تمويل فاصدر الحزب الشيوعي نشرة بتاريخ ٢٥ تموز ١٩٥٨ " حول تكوين فرق المقاومة الشعبية " جاء فيها :

١- قبل كل شيء نؤكد توجيهاتنا الاولى بهذا الشأن في التوجيه العام ١٤ تموز ١٩٥٨ وفي بيان اللجنة المركزية . ان التمسك بتلك التوجيهات يعتبر هو الاساس في تنشيط حركة المقاومة في النطاق الشعبي. ومن المستحسن جدا تعميم التجارب والامثلة الحسنة في هذا الشأن بتجربة الكاظمية وفي التعليمات الحزبية وكذلك عن طريق ايفاد رفاق من المنظمات الاخرى الى الكاظمية ليروا بانفسهم كيف يكون العمل هناك .

٢- تكون فرق المقاومة على اساس الحضائر والفصائل ومن ثم الوحدات الكبيرة .

٣- من المهم جدا التأكيد على اشارات المقاومة دون نزعها من الاذرع سواء في الشوارع او في المعامل او حتى في حالات الاستراحة وعلى لجان المقاومة ان تهتم بتوفير كميات كافية من الشارات التي ينبغي ان تكون جميعها بلون واحد.

٤- فرق المقاومة الشعبية تعلن عن نفسها بمختلف السبل في البرقيات والمذكرات والاستعراضات وفي المحال وبعد ان تكبر وحداتها اجراء استعراضات عسكرية في الشوارع الرئيسة وفي منطقتها الخاصة ولكي تذهب الى مناطق اخرى لتشجيع تكوين فرق اخرى .

---

[1] الوقائع العراقية ، ٤ آب ١٩٥٨ ، جريدة الجمهورية ، ٣ آب ١٩٥٨ .

٥- يتبع في التنظيم وفي أصدار الاوامر نظام الطاعة والاساليب العسكرية المحضة .
٦- فرق المقاومة الشعبية تبدأ في تدريبات عسكرية بسيطة في محالها نفسها وتبني اتجاهاتها على اساس الدفاع عن محالها الخاصة عندما تقتضي الضرورة .
٧- هيئات المقاومة في المحلات تتصل فيما بينها لتنظيم قيادات للقطعات والمدن واوامر الحزب المركزية قطعية لكل هيئات المقاومة .
٨- على الهيئات الحزبية ان لا تعتمد في تكوين هيئات المقاومة الشعبية من اسفل فقط رغم ان هذا هو الاساس بل ان تختار هي بدورها رفاقا كفوئين تكلفهم بممارسة اعمال هيئات المقاومة .
٩- يعتمد في هيئات المقاومة على الحزبين اعتمادا كاملا .
١٠- هيئات المقاومة في المحلات والاطراف والمؤسسات والقطاعات والمدن تعين لها مراكز واضحة للعمل . وتضع عليها لافتات كبيرة وتدعو الجماهير للتطوع وتشجيعهم وتوزع عليهم الشارات وتعمل على تنظيم وحداتهم وتوجيههم وتدريبهم .
١١- هيئات المقاومة تعتمد بالدرجة الاولى على تدريبهم في صفوفها او من بين افراد الجيش فقط وهي لا تتلقى الاوامر من المدربين بل من قياداتهم الخاصة .
١٢- تتركز مطاليب المقاومة في الوقت الحاضر على :-
آ- طلب السلاح من الحكومة والجيش .
ب- طلب هيئة مدربين من الجيش .
١٣- المقاومة الشعبية في مؤازرتها للحكومة تتجه لتكون نوعا من السلطة الشعبية تمارس بحكم مسؤولياتها هذه وتتجنب ما استطاعت الاصطدام بالسلطة الرسمية وتؤازرها في كل خطوة وطنية.

ونؤكد مرة اخرى أن هذا لا يعني اضعاف سلطات هيئات المقاومة نفسها التي هي السلطة الحاسمة بالنسبة لوحدات المقاومة الشعبية .

المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي[١]

وكانت هذه الممارسة قد جاءت من جانب واحد من الاطراف المشاركة في جبهة الاتحاد الوطني وبدون طلب رسمي [٢] من السلطة ولما كان ذلك يهدد بالخروج عن المألوف وحدود الضبط والنظام فقد اصدرت الحكومة في ١٧ تموز بيانا حذرت فيه المواطنين من الاستجابة الى اية دعوة للتطوع لان الحكومة قررت تشكيل فصائل المقاومة الشعبية وطلب الحاكم العسكري في ٢٠ تموز اغلاق مكاتب التطوع غير المجازة فورا فاصدر البيان الاتي :

---

[١] موسوعة ١٤ تموز (١) ص ٢٧١ .

[٢] لكنها كانت تلقى التشجيع الكامل من قبل فاضل عباس المهداوي ووصفي طاهر وطه الشيخ احمد وماجد محمد امين وسليم الفخري وقائد القوة الجوية كما كان عبد الكريم قاسم نفسه يشجع هذه الفئة .

بيان رقم ١٦ من الحاكم العسكري العام

" بالرغم من البيان الصادر من القائد العام للقوات المسلحة حول تصميم الحكومة الحاضرة على تنظيم فرق المقاومة الشعبية لتقف جنبا الى جنب مع قوى الجيش لاحظنا ان بعض المواطنين اخذ يقوم بفتح مراكز التطوع للمقاومة الشعبية تأييدا منهم للحركة الوطنية المباركة .

واننا اذ نقدر منهم هذا الشعور الوطني النبيل نحذرهم بالكف عن الاتيان بمثل هذا العمل الذي يتطلب جهودا وادارات منظمة ليس بوسعهم تأمينها وعليه نطالبهم لاغلاق تلك المراكز فورا ونعد الشعب العراقي الكريم بان الحكومة اتخذت كافة الخطوات لتنفيذ ذلك وسيعمل فيه قريبا جدا . ومن يخالف هذا البيان يعرض نفسه لاشد العقوبات .

الحاكم العسكري العام[١]

ويبدو ان عبد الكريم قاسم قد اقتنع بامكان الافادة من المقاومة الشعبية في صراعه مع الوحدويين الذين بدأ بعد زيارة الوفد الرسمي العراقي الى دمشق لمقابلة عبد الناصر يوم ١٩ تموز وان يبرهن على مشاركة الشعب بالثورة واسهامه في نجاحها فقرر تأسيس المقاومة الشعبية على غرار ما يجري في البلدان الاشتراكية لتعمل في اسناد الجيش واستقطاب تأييد الشعب للثورة والواقع ان عبد الكريم قاسم اراد ان يستخدمها كقوة عسكرية ضد خصومه السياسيين وفي الاول من آب صدر قانون المقاومة الشعبية برقم (٣) وهذا نصه :-

قانون المقاومة الشعبية

" باسم الشعب

مجلس السيادة

بعد الاطلاع على المادة الثامنة عشرة من الدستور المؤقت للجمهورية العراقية وبناء على ما عرضه وزير الدفاع ووافق عليه مجلس الوزراء صدق القانون الاتي :-

المادة الاولى :- تشكل منظمات عسكرية شعبية تدعى قوات المقاومة الشعبية وترتبط بوزارة الدفاع.

المادة الثانية :- تكون واجبات القوات الشعبية تدريب المواطنين عسكريا للاستفادة منهم في معاونة القطعات العسكرية النظامية للدفاع المدني والمساهمة في حفظ الامن الداخلي والدفاع عن البلاد وفقا للتعليمات التي تصدرها قيادة القوات المسلحة .

المادة الثالثة :- تتألف قوات المقاومة الشعبية من :-

آ- المتطوعات والمتطوعين العراقيين .

ب- جنود وضباط الصف ونواب الضباط الاحتياط غير المستخدمين في الجيش .

جـ- المتطوعين من البلاد العربية وغيرها بناء على موافقة قيادة القوات المسلحة .

المادة الرابعة :- يشترط في المتطوع في قوات المقاومة الشعبية ان يكون :

آ- سالما من الامراض والعاهات الجسمية التي تمنعه من تحمل مشاق الخدمة .

---

[١] الوقائع العراقية ٢٣ تموز ١٩٥٨ .

ب- حسن السلوك والاخلاق .
جـ- عمره لا يقل عن خمس عشرة سنة ولا يزيد على الخمسين سنة .
د- من غير المكلفين المشمولين بقانون الدفاع الوطني او قانون خدمة الاحتياط في الجيش .
المادة الخامسة :- يتعهد المتطوع بالخدمة في قوات المقاومة الشعبية لمدة سنتين بضمنها مدة التدريب التي تقررها وزارة الدفاع ويجوز تجديد الخدمة عند انتهائها بعقود اخرى اذا شهد آمر وحدته بان خدمته مفيدة .
المادة السادسة :- تنحصر خدمة المتطوع في محل اقامته ولا يجوز تكليفه بخدمة خارج منطقة تطوعه الا بموافقته الخطية .
المادة السابعة :- لقائد القوات المسلحة فسخ عقود التطوع متى شاء .
المادة الثامنة :-
آ- تكون الخدمة في قوات المقاومة الشعبية اثناء التدريب بدون مقابل .
ب- اذا دعي المتطوع للخدمة الفعلية بعد انتهاء مدة تدريبه فانه يتقاضى راتب جندي مكلف مع بدل تعيين .
جـ- اذا كان المتطوع موظفا اومستخدما في الحكومة ودعي للخدمة الفعلية بعد انتهاء مدة تدريبه فيمنح الراتب الذي كان يتقاضاه من دائرته طيلة مدة خدمته .
د- تجهز وزارة الدفاع المتطوعين بالتجهيزات العسكرية وفقا للتعليمات التي تصدرها .
المادة التاسعة :-
آ- يعاد الموظفون والمستخدمون لدى الحكومة والمؤسسات شبه الرسمية والمستخدمون في المصارف والشركات والمؤسسات الاخرى ذات الشخصية الحكومية والمعامل الحكومية والاهلية الى اعمالهم الاصلية بعد تسريحهم من الخدمة .
ب- تعتبر الخدمة في قوات المقاومة الشعبية عند دعوة المتطوعين بعد انتهاء تدريبهم خدمة فعلية لغرض الترفيع والتقاعد والتعويض بالنسبة الى دوائرهم ومؤسساتهم.
المادة العاشرة :- المتطوع الذي يستشهد او يصاب بعاهة من جراء الخدمة تطبق عليه احكام قانون التقاعد العسكري المتعلق بذلك .
المادة الحادية عشرة :- يخضع المتطوعون في قوات المقاومة الشعبية الى جميع القوانين العقابية العسكرية .
المادة الثانية عشرة :- يشمل لفظ المتطوع في هذا القانون المتطوعة لغرض تطبيقه .
المادة الثالثة عشرة :- على وزراء الدولة تنفيذ هذا القانون .

كتب ببغداد في اليوم الخامس عشر من محرم سنة ١٣٧٨ المصادف لليوم الاول من شهر آب سنة ١٩٥٨ .

مجلس الوزراء　　　　مجلس السيادة[1]

---

[1] الوقائع العراقية ، ٤ آب ١٩٥٨ ، جريدة الجمهورية ، ٣ آب ١٩٥٨ .

كما تقرر تعين العقيد الركن شاكر علي قائدا للمقاومة الشعبية

وكان الاقبال على التطوع في الايام الاولى شديدا ومن مختلف الاتجاهات السياسية والحزبية وشارك في التدريب بعض المسؤولين وقيل ان عدد المتطوعين المسجلين في اليومين الاوليين لفتح باب التطوع تجاوز (٧٠٠٠) متطوع ومتطوعة[١] ولكن سرعان ما دب فيها الخلاف والخصومات واصبح واجبها الوقوف بوجه الفئات المعروفة بمعارضتها لعبد الكريم قاسم وتهديد الشخصيات الكبيرة المشكوك في ولائها واخيرا انفرد الشيوعيون بقيادة وتوجيه المقاومة الشعبية . ويجب الاشارة الى ان الزعيم طه مصطفى البامرني الذي كان قائدا للحرس الملكي اثناء الثورة قد عين بعد اعفاء عبد السلام عارف من مناصبه قائدا للمقاومة الشعبية وكان يرتبط بوزير الدفاع مباشرة [٢] .

والجدير بالاشارة الى ان اول شخص سجل اسمه في المقاومة الشعبية كان فؤاد الركابي امين سر حزب البعث العربي الاشتراكي ووزير الاعمار وقد مارس بشكل جدي عدة ساعات تدريب قبل ان تتحول المقاومة الى واجهة شيوعية[٣] .

لجان صيانة الجمهورية

ولاجل مراقبة موظفي الدولة والسيطرة عليهم وباقتراح من الحزب الشيوعي تم تكوين لجان صيانة الجمهورية منذ الايام الاولى للثورة وبادر الحزب الشيوعي بتشكيل تلك اللجان في ديوان كل وزارة وفي كل دائرة من دوائر الدولة وفي الوحدات العسكرية وذلك لموازرة لجان التطهير الرسمية بحجة مؤامرات وكانت تلك اللجان تتكون من العمال وصغار المستخدمين والموظفين فضلا عن طلبة المدارس والمعاهد والكليات واضيفت اليهم مهمات العمل على صيانة الجمهورية واخذت اللجان تتدخل في الامور الادارية وتفرض اراءها بفصل الموظفين ونقلهم او العمل على اثارة الشكوك حول تصرفات من لا ينساق معهم في الرأي فيما ترك اعضاء هذه اللجان واجباتهم الاساسية مما احدث خللا في الجهاز الاداري[٤] .

الاتحاد العام لطلبة العراق

وانفرد الشيوعيون في آب ١٩٥٨ بتشكيل لجنة باسم (اللجنة العليا لاتحاد طلبة العراق) واخذت تدعو الطلاب الى الانخراط في صفوف المقاومة الشعبية وقد وقفت السلطة في البداية موقف اللامبالاة من نشاط هذه اللجنة واراد عبد الكريم قاسم من مساندته لهم عدم بروز القوى المعارضة . وقد رفض البعثيون الانضمام الى الاتحاد وسعوا لتشكيل اتحاد خاص بهم سمي الاتحاد العام لطلبة

---

[١] ثورة ١٤ تموز في عامها الاول ، ص ٢٧٣ .

[٢] مجيد خدوري ، العراق الجمهوري ، ص ١١٤ .

[٣] جاسم العزاوي ، ثورة ١٤ تموز ، ص ٢١٥ .

[٤] عبد الفتاح علي يحيى ، التطورات السياسية ، ص ١١١ .

الجمهورية وبدأت الاشتباكات بين الجانبين تأخذ مجراها في المدارس والكليات والمعاهد العليا خاصة بعد ان اعادت الحكومة جميع الطلاب المفصولين الى معاهدهم[1] ومعظمهم من الشيوعيين .

حل مجلس الاعمار

كان الثوار على قناعة تامة بانه لابد من تحرير الاقتصاد العراقي من التبعية البريطانية وتضييق الفوارق بين الطبقات وفتح المجال لجميع الكفاءات والمواهب وتأمين العدالة الاجتماعية وتحقيق الرفاه الاجتماعي[2] باستثمار طاقات البلاد وامكاناته بصورة امثل . ولم تكن نظرتهم الى مجلس الاعمار تختلف عن نظرة بعض القوى المشاركة في جبهة الاتحاد الوطني التي كانت تطلق على مجلس الاعمار اسم (مجلس الاستعمار) استخفافا بمشاريعه والتي اقتنع قادة الثورة بانها (تخدم اهداف غير وطنية) فكان لابد من اجراء تغيير على هذا المجلس يتلائم والتطورات الجديدة فتم تعيين فؤاد الركابي وزيرا للاعمار وهو بعثي كان قد تعين مهندسا في المجلس قبل الثورة وعلى اطلاع بوضع المجلس فشرع بتأليف عدد من اللجان لمناقشة قانون مجلس الاعمار وعمل المجلس[3].

وفي اليوم الاول للثورة صدر المرسوم الجمهوري (رقم ١٥) جاء فيه :

" نظرا لما تقتضيه المصلحة العامة وبناء على ما عرضه وزير الاعمار ووافق عليه مجلس الوزراء رسمنا بما هو آت :-

عدم تجديد عضوية السيد طه الهاشمي في مجلس الاعمار عند انتهائها في ١٣ آب ١٩٥٨ .

فصل اعضاء مجلس الاعمار المدرجة اسماؤهم ادناه اعتبارا من ١٤ تموز ١٩٥٨ :

آ- جلال بابان

ب- عبد الجبار الجلبي

جـ- عبد الرحمن الجليلي

د- عبد الغني الدلي

على وزير الاعمار تنفيذ هذا المرسوم

كتب ببغداد في اليوم السادس والعشرين من شهر ذي الحجة سنة ١٣٧٨ الموافق لليوم الرابع عشر من تموز سنة ١٩٥٨ .

مجلس الوزراء   مجلس السيادة[4]

---

[1] نفسه ، ص ١١٥ .

[2] محسن حسين الحبيب ، حقائق عن ثورة ١٤ تموز ، ص ٥٩ .

[3] الونداوي ، وثائق ثورة تموز ، ص ٣٣٠ .

[4] الوقائع العراقية ، ٢٣ تموز ١٩٥٨ .

وفي ٢٢ تموز اصدرت حكومة الثورة المرسوم الجمهوري رقم ٢٦ يقضي تأليف لجنة عليا تناط بها صلاحيات مجلس الاعمار الى ان يعاد النظر في المجلس وقوانينه هذا نصه : " بناء على ما اقترحه وزير الاعمار ووافق عليه مجلس الوزراء قرر مجلس السيادة تأليف لجنة برئاسة رئيس الوزراء ونائب رئيس الوزراء نائبا وعضوية كل من وزراء الاعمار والمالية والاقتصاد والزراعة والشؤون الاجتماعية تناط بهذه اللجنة جميع صلاحيات مجلس الاعمار "

على رئيس الوزراء تنفيذ هذا المرسوم

مجلس الوزراء　　　　　　　　　　　　　　مجلس السيادة[١]

وهكذا صار المجلس يتكون من [٢]:

١- عبد الكريم قاسم	رئيسا	٥- ابراهيم كبة	عضوا
٢- عبد السلام عارف	نائبا	٦- هديب الحاج حمود	عضوا
٣- فؤاد الركابي	عضوا	٧- ناجي طالب	عضوا
٤- محمد حديد	عضوا		

وقد صرح عبد السلام عارف بصفته نائب لرئيس المجلس ان عوائد النفط اصبحت بفضل الثورة للاعمار ليست لمجلس الاستعمار وان مجلس الاعمار اصبح بحق مجلس للاعمار وليس مجلس للاستعمار "[٣]

وصدرت عدة مراسيم وقرارات بفصل عدد من المهندسين والموظفين من المجلس . وفي ٢٧ تموز صدر المرسوم رقم (٤٠) القاضي بتعيين عدد من المديرين العامين في المجلس وهذا نصه[٤]:

" بناء على ما عرضه وزير الاعمار ووافق عليه مجلس الوزراء قرر مجلس السيادة تعيين كل من :

١- العقيد المهندس رجب عبد المجيد - سكرتيرا للمجلس .
٢- الدكتور محمد حسن سلمان - مدير الديوان العام .
٣- الدكتور فؤاد عبد الله - مديرا لمكتب التوجيه والنشر
٤- السيد عبد الرزاق مطر - مديرا عاما للهيئة الفنية الثانية
٥- السيد علي هادي الجابر - معاونا لرئيس الهيئة الفنية الثانية

---

[١] الوقائع العراقية ، ٢٣ تموز ١٩٥٨ .

[٢] الملاحظ ان ثلاثة يمثلون الحزب الوطني الديمقراطي واليسار- محمد حديد- هديب الحاج حمود وابراهيم كبة علما بان عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف لم يحضرا اي اجتماع للمجلس / ياسين الحسيني.

[٣] الجمهورية ، ٣ - ٢٧ آب ١٩٥٨ .

[٤] لم يأخذ عبد الكريم قاسم بالمذكرة التي رفعها السيد فؤاد الركابي واقترح فيها اعضاء مجلس الاعمار لكنه فوجئ بغير الاسماء التي ثبتها في مذكرته خاصة وان اكثرهم من الشيوعيين والوطني الديمقراطي / ياسين الحسيني.

٦- السيد مهدي النعيم - معاونا لرئيس الهيئة الفنية الثانية
٧- السيد مدحت عزت لطفي - معاونا لمدير الحسابات العام
٨- السيد رفعت الجادرجي - معاونا لمدير الهيئة الفنية الخامسة العام
٩- السيد علي العسكري - معاونا لمدير المصارف العام
على وزير الاعمار تنفيذ هذا القانون[1]

مجلس الوزراء مجلس السيادة

وقد ذكر الركابي في اول تصريح له ضرورة وضع منهاج جديد يضمن مصلحة الشعب وسوف تقوم وزارة الاعمار بالمشاريع التي تخدم الشعب وتؤجل المشاريع التي كان الهدف منها خدمة الاستعمار وخدمة طبقة معينة وان تستعين الوزارة بالكفاءات العراقية[2] وقد انهت اللجنة العليا اعمالها وصدر في العاشر من آب ١٩٥٨ القانون رقم ٨ ليحل محل قانون المجلس رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٣ باسم ذيل قانون مجلس الاعمار ووزارة الاعمار رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٨ .

" باسم الشعب بعد الاطلاع على المادة ٢١ من الدستور المؤقت وبناء على ما عرضه وزير الاعمار ووافق عليه مجلس الوزراء صدق القانون الاتي :-

المادة الاولى :-

١- يؤلف المجلس برئاسة رئيس الوزراء وعضوية كل من نائب رئيس الوزراء ووزراء الاعمار والمالية والاقتصاد والزراعة والشؤون الاجتماعية والمواصلات [3].
٢- عند بحث المشاريع التي لها علاقة باحدى الوزارات يحضر الوزير المختص بدعوة من المجلس لابداء ملاحظاته .

المادة الثانية :-

١- يؤلف وزير الاعمار لجنة تدعى لجنة توجيه الاعمار يعين الوزير رئيسها وينسب اعضاؤها من المدراء العامين في وزارة الاعمار او رؤساء الهيئات الفنية فيها ومعاونيهم او من خبراء فنيين عراقيين او اجانب .
٢- تكون واجبات لجنة التوجيه الاعماري ما يأتي :
آ- مراجعة المنهاج السابق وتقديم التوصيات بشأن المشاريع السابقة على شكل منهاج قصير الاجل.
ب- وضع منهاج جديد طويل الاجل في ضوء امكانات البلاد الاقتصادية يهدف الى رفع مستوى معيشة الشعب وتقديمه الى مجلس الاعمار .
جـ- دراسة المشاريع المقدمة من الهيئات الفنية التابعة الى وزارة الاعمار في ضوء المنهاج .

---

[1] الوقائع العراقية ، ٣ ايلول ١٩٥٨ وجريدة الجمهورية ، ٢٨ تموز ١٩٥٨ .

[2] جريدة الجمهورية ، ٢١ تموز ١٩٥٨ .

[3] رفض العقيد رجب عبد المجيد ان يكون سكرتيرا للمجلس بالاخص عندما ثبتت الواجبات الموكلة اليه واسماء اعضاء مجلس الاعمار/ ياسين الحسيني.

المادة الثالثة :-
١- يعين الوزير سكرتيرا لمجلس الاعمار يرتبط به عدد من الموظفين والفنيين يتولى الواجبات الاتية :
آ- اعداد مناهج جلسات المجلس وتنظيم قراراته ويبلغها الى وزارة الاعمار والوزارات المختصة .
ب- الاشراف على اعمال لجنة توجيه الاعمار ويبلغ توجيهاتها الى لجنة توجيه الاعمار .
٢- يقوم الفنيون بالدراسات الفنية التي تناط بهم ويقدمون نتائج دراساتهم مع توجيهاتهم الى لجنة توجيه الاعمار .
المادة الرابعة :- يلغى قانون مجلس الاعمار ووزارة الاعمار رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٣ المادة الرابعة والمواد التي تليها حتى المادة التاسعة وكذلك الفقرة آ من المادة الحادية عشرة وتلغى الفصول التي تتعارض صراحة او ضمنا مع هذا القانون .
المادة الخامسة :- ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
المادة السادسة :- على وزراء الدولة تنفيذ هذا القانون .
كتب ببغداد في اليوم الرابع والعشرين من شهر محرم سنة ١٣٧٨ المصادف يوم العاشر من آب ١٩٥٨

مجلس السيادة[١]

الحكم على افراد عائلة الاستربادي

حاولت اسرة الحاج محمود الاستربادي تهريب نوري السعيد وتسترت عليه ليلة ١٤ / ١٥ تموز وقد قتلت زوجة الاستربادي معه يوم ١٥ تموز ولذلك اتهم افراد الاسرة باخفاء نوري السعيد ومحاولة تهريبه فاحيلوا على المحاكم العرفية وبعد محاكمتهم اصدر المجلس العرفي العسكري يوم ٤آب القرار الاتي :-

" تشكل المجلس العرفي العسكري ببغداد بتاريخ ٤ آب ١٩٥٨ برئاسة العقيد شمس الدين عبد الله وعضوية العقيد احمد حسن البكر والمقدم عبد الرزاق الجدة المأذون بالقضاء باسم الشعب واصدر القرار التالي :-

احال الحاكم العسكري العام كلا من المتهمين محمود الاستربادي وطالب الاستربادي وحفظي وعبد الامير وزهرة حيدر وفاطمة حيدر وكاظم زغير لاجراء محاكمتهم امام هذا المجلس وفقا للمادة ١٣٧ - ١٣٥ بدلالة المادتين ٥٤ ، ٥٥ من قانون العقوبات البغدادي .

وعند الاستماع الى مطالبة المدعي العام العسكري وشهادات الشهود وافادات المتهمين ودفاع وكيل بعض المتهمين وبالتدقيق العميق والمداولة ثبت للمجلس ان المجرم نوري السعيد استطاع الهرب من داره الواقعة في كرادة مريم عندما علم بثورة الجيش المباركة والتجأ الى دار محمود الاستربادي وبقي فيها الى ما بعد الظهر من يوم ١٥ تموز ١٩٥٨ حيث استطاعت القتيلة ببيبة بنت

[١] الوقائع العراقية ، ١٢ آب ١٩٥٨ .

سيد علي القطب زوجة محمود الاستربادي بمعية الخادمة المتهمة زهرة حيدر والسائق كاظم زغير ان تهربه من دارها الواقعة في الكاظمية وقد قتل المجرم نوري السعيد وزوجة محمود الاستربادي في منطقة البتاوين. هذا وقد ثبت للمجلس من دراسة افادات الشهود واعترافات المتهمين المبعثرة في افاداتهم ومن كافة القوائم واحوال وظروف القضية ان المتهمين محمود الاستربادي وطالب الاستربادي ومظفر الاستربادي وزهرة حيدر وفاطمة حيدر وكاظم زغير يعلمون بامر اختفاء نوري السعيد في دارهم ومعاونتهم وتسهيلهم تهريبه لذلك فقد ارتكب المتهمون المذكورون جرما ينطبق على المادة ١٣٧ - ١٣٥) بدلالة المادتين ٥٤ و ٥٥ من قانون العقوبات البغدادي قرر المجلس تجريمهم بموجبها وتحديد عقوبتهم بمقتضاها .

قرار الحكم

باسم الشعب قرر المجلس العرفي العسكري المنعقد يوم ٤ آب ١٩٥٨ ما يلي :

١- الحكم على المجرم محمود الاستربادي وطالب الاستربادي وفاطمة حيدر وعبد الامير الاستربادي بالحبس الشديد لمدة ثلاث سنوات على ان تحسب لهم مدة توقيفهم .

٢- الحكم على المجرم مظفر الاستربادي والمجرمة زهرة حيدر بالحبس الشديد لمدة خمس سنوات اعتبارا من تاريخ موقوفيتهم .

٣- الحكم على المجرم كاظم زغير بالحبس الشديد لمدة سنة واحدة اعتبارا من تاريخ موقوفيته .

٤- الايعاز بنفي المتهمين زهرة حيدر وفاطمة حيدر خارج العراق بعد انتهاء مدة محكوميتهما[1] وفقا للفقرة آ من المادة ٣٢ من قانون العقوبات البغدادي قرارا صدر بالاتفاق وافهم علنا في ٤آب ١٩٥٨"[2] .

وكان متوقعا ان يكون الحكم اشد قسوة لذلك فقد قوبل هذا الحكم بارتياح كبير من الدوائر الغربية التي كانت تعنى بمصير رجال العهد السابق الذين توقعوا احالتهم الى المحكمة وصدور احكام قاسية بحقهم . وكانت السفارات الغربية تضغط على حكومة الجمهورية العراقية لتخفيف الاحكام ضدهم.

وصول السفير السوفيتي بغداد

اعترف الاتحاد السوفيتي بالنظام الجمهوري في العراق يوم ١٦ تموز فهو ثاني دولة تعترف بالنظام الجديد بعد الجمهورية العربية المتحدة وفي اليوم التالي اتخذ مجلس الوزراء العراقي قرارا باستئناف العلاقات الدبلوماسية معه وفي يوم ٤ آب وصل بغداد (المسيو كريكوري تيتو فتش زايتزوف) اول سفير للاتحاد السوفيتي لدى الجمهورية العراقية يرافقه ١٤ شخصا من الدبلوماسيين والمستخدمين للسفارة السوفيتية الجديدة وكان (زايتزوف) قد سبق له العمل في العراق بوصفه قنصلا بين عام ١٩٤٤ وعام ١٩٤٨[3] وبمناسبة قدومه اطلق سراح عدد من الشيوعيين العراقيين

---

[1] كونهم من التبعية الايرانية.

[2] جريدة الجمهورية ، ٥ آب ١٩٥٨ ، وقد صدر قرار بابطال الحكم على عائلة الاستربادي سنة ١٩٦٧ .

[3] عبد المناف شكر جاسم ، العلاقات العراقية السوفيتية ، (بغداد ١٩٨٠) ، ص ١٠٤ .

وقد رافقت موكبه الى مجلس السيادة جموع غفيرة من الشيوعيين يهتفون (اتحاد فدرالي صداقة سوفيتية) وعقد السفير مؤتمرا صحفيا قال فيه :

" اني اذ اطأ ارض الجمهورية العراقية اشعر بسرور كبير ان انقل الى الشعب العراقي التمنيات القلبية من الشعب السوفياتي الذي يكن احر عواطفه الصادقة ويرجو له اطراد النجاح في تعزيز الجمهورية العراقية الفتية المستقلة . ان الشعب السوفياتي ينظر بفخر واعتزاز لحركة العرب الوطنية التحررية ولتضامنهم للنضال ضد المستعمرين ولهذا استقبل بغبطة وابتهاج قيام الجمهورية العراقية التي اعلنت بجرأة عزمها على انتهاج سياسة استقلالية تتفق ومبادئ باندونغ وانتهز هذه الفرصة السعيدة فرصة اللقاء من جديد باهالي العراق لابلغ الشعب العراقي كله ان له في الاتحاد السوفيتي صديقا وفيا امينا يحرص على السلام والصداقة بين الشعوب وان السفارة السوفيتية تأتي الى بغداد برسالة الصداقة بعد ان القت الحكومة السوفيتية على عاتقها مهمة تبعث على الفخر هي مهمة العمل على تطوير وتعزيز علاقات الصداقة بين بلدينا ، وآمل من حكومة الجمهورية العراقية ومن الرأي العام كله ان يساعدني في تحقيق هذه المهمة السامية "[1] . ونظرا لتأخر العراق في تعيين سفيره في موسكو فقد تساءل السفير حول اسباب ذلك ولم يرسل العراق سفيره الى موسكو الا في اواخر سنة ١٩٥٨ حيث تعين عبد الوهاب محمود سفيرا هناك وقدم اوراق اعتماده في ٢٨ كانون الاول ١٩٥٨ .

---

[1] الجمهورية ، ٥ آب ١٩٥٨ .

وفد مؤتمر التضامن الاسيوي الافريقي

في ٥ آب وصل بغداد اعضاء لجنة الاتصال لمؤتمر التضامن الاسيوي الافريقي وقد توجه الى الفندق الذي يقيم فيه الوفد وهو فندق بغداد وفدا يضم حوالي ٥٠ محاميا عراقيا واجتمعوا باعضاء اللجنة مدة ساعة ونصف تبادلوا الحديث معهم حول قيام الجمهورية العراقية والوضع الدولي الراهن . وقد ضمت اللجنة ممثلين عن الجمهورية العربية المتحدة والصين الشعبية والكامرون وكمبوديا وكان من بين اعضاء وفد الجمهورية العربية المتحدة الدكتورة بنت الشاطئ وكانت اللجنة قد انبثقت من المؤتمر الاسيوي الافريقي الذي يضم الدول الاسيوية والافريقية الحرة ويدعو المؤتمر الى مبادئ الحياد الايجابي والتعايش السلمي وتحريم القنابل النووية ومحاربة الاستعمار .

وكان ممثلو العراق في هذه اللجنة هم السادة محمد حديد وحسين جميل وعبد الوهاب محمود وعزيز شريف [١] . وتجدر الاشارة الى ان المحامي عزيز شريف كان قد عاد الى بغداد من دمشق اذ اضطر الى مغادرتها بعد اغلاق حزبه حزب الشعب عدة سنوات واسقطت عنه الحكومة الجنسية العراقية سنة ١٩٥٥ وقد عاد الى بغداد في الاول من آب مع عدد اخر من المبعدين[٢] . وقد اتخذ المجتمعون يوم السادس من آب القرارات الاتية :

١- تحية للثورة العراقية
٢- استنكار التدخل في لبنان والاردن
٣- اعتبار قضية فلسطين العربية هي قضية الشرق كله
٤- مشكلة الجزائر حلقة من حلقات كفاح القومية العربية في سبيل التحرر والاستقلال [٣] .

المحكمة العسكرية العليا الخاصة

كانت اللجنة العليا للضباط الاحرار قد قررت محاكمة بعض رؤساء الوزارات والوزراء السابقين وكبار موظفي الدولة من العسكريين والمدنيين فضلا عن رجال الامن والشرطة وممن تعاونوا مع الحكومة السابقة وتطهير جهاز الدولة من الموظفين الموالين لذلك العهد وقد تم اعتقال عدد كبير منهم في اليوم الاول للثورة وتم حجزهم في وزارة الدفاع حماية لهم من الجماهير وتمهيدا لمحاكمتهم وفق القوانين العرفية بتهم مختلفة ولذلك صدر المرسوم الجمهوري رقم ١٨ بتشكيل المحكمة العسكرية العليا الخاصة وهذا نصه :

" استنادا الى ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠ تموز ١٩٥٨ وبناء على ما عرضه وزير الدفاع رسمنا بما هو آت :-

---

[١] جريدة الجمهورية ، ٦ ، ٧ ، ٨ آب ١٩٥٨ . مع العلم ان عزيز شريف منظم رسميا الى الحزب الشيوعي العراقي ولكنه كان مسؤولا عن احدى واجهات الحزب (انصار السلام) .

[٢] الملاحظ ان ممثلوا العراق لوفد مؤتمر التضامن الاسيوي الافريقي كانوا من الحزب الوطني الديمقراطي مع شيوعي واحد/ ياسين الحسيني.

[٣] جريدة الجمهورية ، ٦ ، ٧ ، ٨ آب ١٩٥٨ .

تعيين العقيد فاضل عباس المهداوي رئيسا للمحكمة العسكرية العليا الخاصة
وتعيين المقدم الركن ماجد محمد امين - عضوا
وتعيين المقدم عبد الهادي الراوي - عضوا
وتعيين الرئيس الاول ابراهيم عباس اللامي - عضوا
وتعيين الرئيس الاول كامل حسين الشماع - عضوا
كتب ببغداد في اليوم الثالث من شهر محرم سنة ١٣٧٨ الموافق لليوم العشرين من شهر تموز سنة ١٩٥٨

رئيس الوزراء ووكيل وزير الدفاع　　　　مجلس السيادة [١]

والمهداوي من مواليد بغداد سنة ١٩١٥ ومتخرج من الكلية العسكرية سنة ١٩٣٩ وقد اختير لمنصب رئاسة المحكمة لانه ابن خالة عبد الكريم قاسم ولم تكن له خبرة او ممارسة قضائية سابقة لكنه شارك في انتفاضة ١٩٤١ وفي حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ [٢] .

وكان المقدم الركن ماجد محمد امين من مواليد النعمانية في الكوت وتخرج في الكلية العسكرية سنة ١٩٤١ وحصل على شهادة الحقوق سنة ١٩٥١ اما المقدم عبد الهادي الراوي فهو من مواليد راوة سنة ١٩١٧ ومتخرج من الكلية العسكرية سنة ١٩٣٩ واشترك في انتفاضة مايس ١٩٤١ . والرئيس الاول ابراهيم عباس اللامي من مواليد بغداد سنة ١٩٢٦ وانهى الكلية العسكرية سنة ١٩٤٥ واشترك في حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ وكذلك الرئيس الاول كامل حسين الشماع من مواليد بغداد ١٩٢٦ ومتخرج من الكلية العسكرية سنة ١٩٤٤ واشترك في حرب فلسطين [٣] .

وكان عبد الكريم قاسم قد اعلن عند تأسيس المحكمة انها تأسست لمحاكمة المسؤولين الذين عملوا ضد مصلحة الشعب ممن استغلوا نفوذهم لدفع سياسة البلاد وجهة تخالف المصلحة الوطنية بتقريب البلاد من خطر الحرب واستخدام قوى البلاد المسلحة ضد الدول العربية الشقيقة او التهديد باستعمالها او تحريض الدول الاجنبية على التعرض لسلامتها او التآمر على قلب نظام الحكم او التدخل بشؤونها الداخلية ولذلك اطلق على المحكمة فيما بعد اسم (محكمة الشعب) واطلق عليها ايضا (محكمة المهداوي) . بعد ان سفت وخرجت عن المألوف في المحاكم حتى اطلق عليها محكمة التهريج .

وفي ٩ آب اصدر عبد الكريم قاسم بيانا جاء فيه :

---

[١] الوقائع العراقية ، ٢٣ تموز ١٩٥٨ .

[٢] يدعي المهداوي انه قد علم بحركة الضباط الاحرار عن طريق عبد الكريم قاسم قبيل اسبوع من الثورة لكنه لم يكن عضوا في التنظيم . كما انه اعرب عن اسفه لمشاركته ضمن القوات العراقية الوطنية التي قاتلت في مايس ١٩٤١.

[٣] محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، جـ١ ، ص ٢ - ٧ .

" ستجري محاكمة المتهمين المشمولين باحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٨ الخاص بمعاقبة المتاجرين على سلامة الوطن ومفسدي نظام الحكم امام المحكمة العسكرية العليا الخاصة فنرجو من ابناء الشعب مراعاة ما يلي :

١- على كافة ابناء الشعب ممن لديهم شهادات اووثائق خطية او اية معلومات ضد الاشخاص المتهمين المذكورين في القوائم المرفقة طيا او الذين لم يذكروا في هذا البيان عن الافعال التي وقعت قبل نشر هذا البيان او الافعال التي تقع بعد نشره ان يحضروا امام هيئات التحقيق المنعقدة في وزارة الدفاع ليدلوا بما لديهم .

٢- يراجع من لديه هذه المعلومات ضابط الاستعلامات في وزارة الدفاع لتسهيل وصولهم الى هيئات التحقيق .

اسماء المتهمين العسكريين

١- امير اللواء الركن المتقاعد - عباس عليّ غالب
٢- امير اللواء الركن المتقاعد -- عمر علي
٣- امير اللواء الركن المتقاعد - عبيد المضايفي
٤- امير اللواء الركن المتقاعد - غازي الداغستاني
٥- المقدم المتقاعد - مهدي صالح الدريعي
٦- المقدم المتقاعد - حسن علي زكي
٧- الرئيس المتقاعد - ناجي كريم
٨- الزعيم الركن المتقاعد - احمد مرعي
٩- الزعيم الركن المتقاعد - شكري محمود نديم
١٠- المقدم المتقاعد - نزهت قاسم
١١- المقدم المتقاعد - حمدون سعيد
١٢- الزعيم المتقاعد - سيد امين بكر
١٣- المقدم المتقاعد - محمد شيخ لطيف
١٤- المقدم المتقاعد - يوسف محمود
١٥- الملازم المتقاعد - الشريف علي ناصر
١٦- العقيد المتقاعد - عبد القادر احمد
١٧- الزعيم المتقاعد - افرام هندو
١٨- الزعيم الركن المتقاعد - محسن محمد علي
١٩- امير اللواء الركن المتقاعد - خليل جميل
٢٠- الرئيس الاول - محمود اكرم يونس
٢١- الفريق الركن المتقاعد - رفيق عارف
٢٢- الزعيم الركن المتقاعد - وفيق عارف
٢٣- العقيد الركن المتقاعد - ياسين محمد رؤوف

٢٤- المقدم الركن المتقاعد - داود سلمان البدر
٢٥- العقيد الركن - جبار يونس
٢٦- المقدم المتقاعد - نجيب محمد علي
٢٧- العقيد المتقاعد - محمد خورشيد
٢٨- المقدم المتقاعد - صعب حردان
٢٩- المقدم المتقاعد - محمد حبيب قحطان
٣٠- المقدم الركن المتقاعد - سلمان الدركزلي

المدنيين

سعيد قزاز ، يونس بحري ، بهجت العطية ، توفيق السويدي ، رفيق توفيق ، عبد الرحمن السامرائي ، خليل كنة ، خليل ابراهيم ، عبد الجبار فهمي ، علي حيدر الركابي ، برهان الدين باش اعيان ، عادل عوني ، فخري الفخري ، خضر حسن العبيدي ، محمد علي كريم ، كاظم الحيدري ، رشدي الجلبي ، حسين فوزي الخيال ، عبد الحميد كاظم ، برهان الدين اسعد ، نديم الباجه جي ، احمد زكي المدرس ، احمد مختار بابان ، فاضل الجمالي ، مالك سيف ، يحيى قاسم ، فريد اوفي ، عبد الرسول الخالصي ، عبد المجيد محمود ، ناظم بطرس ، عبد الكريم الازري ، وجيه عبد الله ، سامي فتاح ، امين المميز ، غازي عبد الكريم ، محمد حسن سلمان ، كنعان العسكري ، الامير نلفق محمود (مصري) ، عبد الرزاق علي السلمان ، عبد الوهاب مرجان ، محمد ابراهيم ، نجم الدين صائب ، عز الدين الملاح ، حازم المفتي ، محسن العاني ، فيصل حسون ، عادل نورس ، مال الله الخشاب ، جبران سليم ، عدنان الربيعي ، فائق عزيز ، عبد الوهاب المان ، صلاح الدين عارف محمد ، محمد صيوان ، وديع خوندة ، كامل قسطندي ، موحان طاغي ، توفيق وهبي ، عبد اللطيف اغا جعفر ، يونس اغا الحاج يحيى ، شيخ حموشي الرومي ، جمال المفتي ، جميل عبد الوهاب محمد مهدي الوهاب ، عبد الحسين كمونة، عبد الجليل الراوي ، عباس البغدادي ، لؤي توفيق السويدي ، خلوصي الخيري (اردني) عطية السيد سلمان ، كاظم احمد ، عبد المجيد القصاب ، مجيد الخليفة"[١] .

ابدت الحكومة البريطانية اهتماما كبيرا بتخليص رجال الحكم الملكي من العقوبة وبخاصة فاضل الجمالي ومحمد رفيق عارف رئيس اركان الجيش السابق وضغطت على المسؤولين العراقيين من خلال ممثليتها في هيئة الامم المتحدة او من خلال المقابلات التي اجراها اركان سفارتها في بغداد مع الوزراء باظهار شيء من التسامح والرأفة بهم وبعد الاحكام التي صدرت بحق عائلة الاستربادي كتب (مايكل رايت) السفير البريطاني في بغداد الى خارجيته يقول :

" في الوقت الحاضر كل شيء يعتمد على محاكمات ١٠٨ متهمين من اعضاء النظام القديم والتي سوف تقع حالما يتم جمع المعلومات . ان المئةوثمانين قيد المحاكمة بضمنهم ٣٠ ضابط جيش . والرأي الحالي هو ان الاحكام عن الخيانة والفساد من غير المتوقع ان تكون قاسية

---

[١] الجمهورية ، ١٠ آب ١٩٥٨ .

ومؤشرات ذلك هي الاحكام البسيطة التي حكمت بها عائلة الاستربادي التي آوت نوري السعيد ليلة واحدة قبل توقيفه وقتله وايضا ما نصه القانون من احكام متساهلة " [1] .

والقانون الذي يتكلم عنه السفير هو قانون رقم (٧) لسنة ١٩٥٨ الذي اصدره مجلس الوزراء الذي سمي بقانون معاقبة المتآمرين على سلامة الوطن ومفسدي نظام الحكم يوم ٧ آب ١٩٥٨ وهذا نصه:

قانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٨
بشأن معاقبة المتآمرين على سلامة الوطن ومفسدي نظام الحكم

باسم الشعب

مجلس السيادة

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت

وبناء على ما عرضه رئيس الوزراء ووافق عليه مجلس الوزراء صدق القانون الاتي :

الباب الاول : الجرائم

المادة الاولى :

يعتبر متآمرا على سلامة الوطن كل من كان صاحب سلطة عامة او كان عضوا في مجلس الامة اوكان مكلفا بخدمة عامة استغل نفوذه لارتكاب فعل من الافعال الاتية او المشاركة فيه .

آ- دفع سياسة البلاد الى وجهة تخالف المصلحة الوطنية بتقريب البلاد من خطر الحرب او يجعلها ساحة لها .

ب- استعمال قوى البلاد المسلحة ضد الدول العربية الشقيقة او التهديد باستعمالها او تحريض الدول الاجنبية على التعرض لسلامتها او التآمر على قلب نظام الحكم فيها او التدخل بشؤونها الداخلية ضد مصلحتها او صرف الاموال للتآمر عليها او ايواء المتآمرين ضدها او التعريض في المجالات الدولية برؤسائها وتناولهم بالسب او القذف او الاهانة وذلك بطرق النشر .

المادة الثانية :

يعتبر مفسدا لنظام الحكم كل من كان موظفا عاما وزيرا او غيره وكل من كان عضوا في مجلس الامة اومجلس امانة العاصمة او المجالس البلدية او الادارية على اختلاف انواعها وعلى العموم كل شخص كان مكلفا بخدمة عامة ارتكب او شارك في ارتكاب امر من الامور الاتية :

آ- اهدار او تعطيل او تقييد الحريات الاساسية المنصوص عليها في القانون الاساسي الذي كان مرعيا وذلك باصدار القوانين او المراسيم او الانظمة او التعليمات او الاوامر المخالفة للشروط الاساسية التي رسمها ذلك القانون .

ب- اصدار القوانين او المراسيم او الانظمة او التعليمات او الاوامر الرسمية لمصلحة شخص او فئة معينة من الاشخاص على حساب الصالح العام خلافا للمبادئ الرئيسية للقانون الاساسي .

---

[1] الونداوي ، وثائق ثورة تموز ، ص ٧١ ، ٢٧٨ ، ٣٣٢ الاعظمي ، ثورة ١٤ تموز ، ص ١٢٨ .

جـ- التدخل او التأثير في اعمال السلطة القضائية او التنفيذية او لحملها على اتخاذ الاجراءات التي تتنافى او تتناقض مع احكام القانون الاساسي او التشريعات المرعية .

د- التدخل في حرية الانتخابات العامة اوتزييفها اوتزويرها لمصلحة فرد او فئة .

هـ- التأثير على الروح المعنوية للشعب باشاعة الرعب بين افراده لاضعاف قدرته على تحمل مسؤولياته وممارسته لحقوقه .

و- منع او عرقلة تنفي التشريعات التي ترمي الى تحقيق العدل الاجتماعي والمساواة بين المواطنين.

ز- تبديد الثروة القومية بصرف نفقات لا تقتضيها طبيعة المشاريع او التعامل المتعارف عليه او لا تتناسب مع كلفتها الحقيقية او بالصرف على مشاريع وهمية او غير ضرورية اوتعريض اموال الدولة للتلف .

ح- التهاون في تحصيل اموال الدولة في الداخل او الخارج اوالمساعدة على التهرب من دفع ما تستحقه الدولة من اموال كالضرائب والرسوم والعوائد اوعدم استعمال الطرق القانونية لتحصيل هذه الاموال.

ط- قبول الاموال من الدول او الاشخاص خلافا للمصلحة العامة .

المادة الثالثة :

يعتبر التدخل من غير المذكورين في المادة الثانية في حكم افساد نظام الحكم اذا كان المتدخل قد استغل صلته باي سلطة عامة .

المادة الرابعة :

آ- يعاقب كل من تآمر على سلامة الوطن بالاشغال الشاقة المؤبدة او المؤقتة او الحبس .

ب- يعاقب كل من افسد نظام الحكم بالاشغال الشاقة المؤقتة او الحبس او الغرامة او بهما .

كما يحكم في الحالتين برد ومصادرة ما يكون كل متآمر اومفسد قد افاده من تآمره او افساده وتحدد المحكمة ما تحكم بمصادرته وتعيين ما يجب رده كما يجوز لها ان تحكم بالتعويض المناسب .

المادة الخامسة :

على المحكمة عندما تحكم بالعقوبة على من ارتكب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد الاولى او الثانية او الثالثة من هذا القانون ان تحكم ايضا بحرمانه لمدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد على عشر سنوات تبدأ من تاريخ انتهاء تنفيذ تلك العقوبة من :

آ- عضوية مجلس الامة .

ب- عضوية مجلس امانة العاصمة او مجالس البلدية او الادارية على اختلاف انواعها.

جـ- تولى الوظائف العامة في الدوائر الرسمية وشبه الرسمية وعضوية مجالس ادارة الشركات والمؤسسات والمصارف .

د- الانتماء الى الاحزاب السياسية .

هـ- ممارسة مهنة الصحافة .

ويعاقب المحكوم عليه على كل مخالفة باحكام الفقرات السابقة من هذه المادة عند استعماله الحقوق التي حرم منها بالحبس لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات او بالغرامة او بهما .

المادة السادسة :

آ- من ثبت عليه فعل ينطبق على احكام هذا القانون وعلى احكام قانون اخر اشد عقوبة فانه يعاقب بالعقوبة الاشد .

ب- من ثبت عليه فعل لا ينطبق على احكام هذا القانون بل ينطبق على قانون عقابي اخر فانه يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في ذلك القانون .

المادة السابعة :

آ- لمجلس الوزراء ان يقرر تطبيق احكام المادة الخامسة بفقراتها (آ و ب و جـ و د و هـ) بنفس شروطها على كل عضو في مجلس الامة بدورتيه الخامسة عشرة والسادسة عشرة وعلى كل عضو عراقي في مجلس الاتحاد العربي ثبت له انه لم يقم بواجباته على الوجه المطلوب فادى بذلك الى افساد الحياة النيابية .

ب- ينشر قرار مجلس الوزراء في هذا الشأن في الجريدة الرسمية وتبدأ مدة الحرمان من تاريخ النشر.

الباب الثاني : اجراءات التحقيق والمحاكمة والحكم

المادة الثامنة :

يتولى التحقيق في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون هيئة تحقيق يرأسها حاكم او ضابط برتبة لا تقل عن رئيس يعاونه حكام او ضباط من رتبة اقل يعينهم وزير الدفاع بالاتفاق مع وزير العدلية. وتقوم هذه الهيئة بالتحقيق على الوجه المبين في قانون اصول المحاكمة الجزائية البغدادي وتتمتع بنفس سلطات حاكم التحقيق وعليها بعد انتهاء تحقيقها ان تقدم الدعوى الى القائد العام للقوات المسلحة مع بيان توصيتها .

المادة التاسعة :

تشكل هيئة استشارية للقائد العام للقوات المسلحة تؤلف من حاكم ونائب عن المدعي العام وعضو عسكري او اكثر يعينهم وزير الدفاع بالاتفاق مع وزير العدلية يكون اختصاصها دراسة الدعاوى المقدمة من هيئة التحقيق الى القائد العام وابداء الرأي له فيها .

المادة العاشرة :

للقائد العام للقوات المسلحة طلب اتخاذ الاجراءات القانونية من سلطات التحقيق المختصة عن أي جريمة وردت في هذا القانون او القوانين العقابية الاخرى .

وله سلطة ايقاف الاجراءات في جميع ادوار التحقيق وسلطة تأييد قرارات واجراءات هيئة التحقيق وتعديلها او الغاؤها . وهو الذي يحيل المتهمين الى المحكمة المختصة بمحاكمتهم طبقا لهذا القانون او القوانين الاخرى في الجرائم التي يأمر بالتحقيق فيها .

وله سلطة سحب أي دعوى جزائية من أي محكمة قبل صدور حكم نهائي فيها واحالتها الى المحكمة العسكرية العليا الخاصة للفصل فيها .

كما ان له سلطة ايقاف الاجراءات في جميع ادوار المحاكمة .

المادة الحادية عشرة :

تؤلف هيئة ادعاء عام من حاكم ونائب عن المدعي العام وعضو اواكثر من ضباط الجيش يعينهم وزير الدفاع بالاتفاق مع وزير العدلية وتختص هذه الهيئة بتحريك الدعوى وملاحقتها في كافة مراحلها وممارسة السلطات الممنوحة للادعاء العام في الاصول الجزائية بما لا يتعارض مع احكام هذا القانون وترسل الى هيئة الادعاء العام النسخة الثانية من اوراق الدعوى التي يامر القائد العام للقوات المسلحة باحالة المتهم فيها الى المحاكمة .

المادة الثانية عشرة :

تشكل محكمة جزاء تسمى (المحكمة العسكرية العليا) الخاصة للمحاكمة عن الجرائم الواردة في هذا القانون او القوانين العقابية الاخرى التي يحيلها عليها القائد العام للقوات المسلحة .

وتؤلف هذه المحكمة من رئيس برتبة عقيد على الاقل واربعة اعضاء لا تقل رتبة كل منهم عن رتبة رئيس اول ان يعينوا بقرار جمهوري بناء على اقتراح وزير الدفاع .

المادة الثالثة عشرة :

تباشر المحكمة الدعوى باستماع بيان هيئة الادعاء العام الذي يجب ان يتضمن خلاصة الجريمة المسندة الى المتهم ثم تمكن المحكمة المتهم من بيان افادته وتستمع الى شهود الاثبات وتمكن المتهم من مناقشتهم وتستمع الى شهود الدفاع ان وجدوا ما لم يكن الغرض من طلب استماعهم هو المماطلة ثم تستمع الى الدفاع عن المتهم وتصدر حكمها بالبراءة او التجريم والعقوبة باتفاق الاراء بالاكثرية ويجب ان يكون القرار معللا .

المادة الرابعة عشرة :

تجري المحاكمات بصورة علنية ويجوز للمحكمة ان تقرر باجراءها بصورة سرية ان اقتضت الضرورة وعليها ان تقبل وكلاء للدفاع عن المتهم واذا لم يحضر عن المتهم وكيل عينت المحكمة وكيلا للدفاع عنه . ولا يقبل وكيل عن المتهم الذي يحاكم غيابا .

المادة الخامسة عشرة :

اذا لم يتيسر القبض على المتهم او فر بعد القبض عليه تجري التعقيبات والتحقيقات والمحاكمات بحقه غيابا امام المحكمة . وقبل البدء بالاجراءات يجب ان تعلق ورقة تكليف بالحضور على محل اقامة المتهم وان تنشر صورتها في احدى الصحف المحلية مع تصويره ان وجد وان تذاع من محطة الاذاعة اللاسلكية . فاذا لم يحضر المتهم خلال عشرة ايام من تاريخ التبليغ بالصحف يباشر بالاجراءات المبينة اعلاه وتصدر المحكمة حكمها بعد تلاوة اوراق التحقيق واستماع الشهادات وطلبات هيئة الادعاء العام في الجريمة المسندة الى المتهم وفي التعريض والمصادرة والرد ويعلن هذا الحكم بالطريقة المبينة اعلاه.

المادة السادسة عشرة :

اذا حضر المحكوم عليه غيابا او قبض عليه خلال الستة الاشهر من تاريخ اعلان الحكم فللهيئة المختصة ان تقرر توقيفه او اطلاق سراحه بكفالة ان كانت الجريمة مما يجوز اطلاق السراح فيها بالكفالة حتى تتم محاكمته حسب الاصول المنصوص عليها في هذا القانون .

وللمحكمة عند اعادة المحاكمة ان تؤيد قرار التجريم السابق او تبدله او تلغيه وتبرئ المتهم ولها ايضا ان تؤيد العقوبة او تخفضها او تلغيها .

واذا كانت المحكمة التي اصدرت الحكم الغيابي موجودة ولكن غير منعقدة فتجتمع بذات هيئتها السابقة لاعادة المحاكمة ويعين اخرون بدلا عنهم ان تعذر ذلك .

المادة السابعة عشرة :

اذا توفى المحكوم عليه غيابا خلال مدة الستة اشهر فلورثته في المدة الباقية منها ان يطلبوا اعادة النظر فيما قضى به الحكم الغيابي من تعويض اومصادرة او رد . وتحكم المحكمة في هذا الطلب وفق الاجراءات السابقة .

المادة الثامنة عشرة :

اذا لم يقدم المحكوم عليه نفسه الى السلطات المختصة او لم يقبض عليه خلال الستة اشهر التالية لاعلان الحكم الغيابي يصبح هذا الحكم بمثابة حكم وجاهي.

المادة التاسعة عشرة :

تكون الاحكام الصادرة من المحكمة العسكرية العليا الخاصة قطعية لا يجوز الاعتراض عليها.

المادة العشرون :

تنفذ الاحكام الصادرة بموجب هذا القانون فورا عدا احكام الاعدام فلا تنفذ الا بعد تصديق وزير الدفاع عليها . ولوزير الدفاع سلطة تخفيف جميع العقوبات الصادرة من المحكمة العسكرية العليا الخاصة او الاعفاء منها .

المادة الحادية والعشرون :

تطبق الاحكام العامة المنصوص عليها في قانون العقوبات البغدادي وقانون اصول المحاكمات الجزائية البغدادي في كل ما لم ينص عليه هذا القانون ولا يتعارض مع احكامه .

المادة الثانية والعشرون :

ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وتسري احكامه باثر رجعي على الافعال التي ارتكبت منذ يوم (١ / ٩ / ١٩٣٩) .

المادة الثالثة والعشرون :

على وزراء الدولة تنفيذ احكام هذا القانون .

كتب ببغداد في اليوم العشرين من شهر محرم الحرام سنة ١٣٧٨ هـ المصادف لليوم السابع من شهر آب لسنة ١٩٥٨ م .

مجلس الوزراء　　　　　　　　　　　　مجلس السيادة [1] .

وقد بين هذا القانون كيفية تشكيل المحكمة ومدى صلاحيتها ومواد الاتهام التي تدخل ضمن اختصاصها وكيفية اجراء التحقيق والمحاكمة والحكم كما بين كيفية تشكيل هيئة التحقيق الخاصة والهيئة الاستشارية وهيئة الادعاء العام وواجبات كل هذه الهيئات . ثم صدر المرسوم الجمهوري

---

[1] الوقائع العراقية ، ٩ آب ١٩٥٨ .

رقم ١٦٤ بتاريخ ١٥ / آب ١٩٥٨ الذي عدل مرسوم تشكيل المحكمة العسكرية العليا الخاصة الصادر يوم ٢٠ تموز باعادة تشكيل هيئة المحكمة كالاتي :

" استنادا الى ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠ تموز ١٩٥٨ وبناء على ما عرضه وزير الدفاع رسمنا بما هو آت :-

١- تعيين العقيد فاضل عباس المهداوي - رئيسا للمحكمة العسكرية العليا الخاصة

٢- تعيين المقدم عبد الهادي الراوي - عضوا

٣- تعيين المقدم فتاح الشالي - عضوا

٤- تعيين المقدم شاكر محمود السلام - عضوا

٥- تعيين الرئيس الاول ابراهيم عباس اللامي - عضوا

٦- تعيين الرئيس الاول كامل حسين الشماع - عضو احتياط وقد اعيد الى وحدته في ١٥ / ٨ / ١٩٥٨

على وزير الدفاع تنفيذ هذا المرسوم

مجلس السيادة

رئيس الوزراء

وفتاح الشالي اضيف الى هيئة المحكمة بعد ان رفع اسم ماجد محمد امين منها من مواليد السليمانية سنة ١٩١٨ ومتخرج في الكلية العسكرية سنة ١٩٤١ وهو من الضباط الاحرار منذ سنة ١٩٥٢ .

وبموجب المرسوم الجمهوري المرقم ١٣٧ والمؤرخ في ٩ آب ١٩٥٨ المعدل بالمرسوم الجمهوري رقم ١٦٤ والمؤرخ في ١٥ آب ١٩٥٨ والامر الوزاري المرقم ٢٧٤٩ والمؤرخ في ٢١ /٨/ ١٩٥٩ تم تعيين هيئة الادعاء العام كما يلي :

١- العقيد الركن ماجد محمد امين - رئيس هيئة الادعاء العام

٢- الحاكم السيد غازي عبد الهادي - عضوا

٣- نائب المدعي العام عبد المجيد السلام - عضوا

مجلس السيادة

رئيس الوزراء

تأليف الهيئة الاستشارية للقائد العام للقوات المسلحة

وقد اشترك كل من الحاكم عبد الجليل حبيب ونائب المدعي العام مصطفى حسين الدوري بعضوية هيئة الادعاء العام في الجلسات ١ - ٧ ثم اعيد تأليف الهيئة كما مبين اعلاه .

وتضمن المرسوم الجمهوري رقم ١٣٧ ايضا تأليف الهيئة الاستشارية للقائد العام للقوات المسلحة.

" استنادا الى احكام المادتين التاسعة والحادية عشرة من قانون معاقبة المفسدين والمتآمرين على سلامة الدولة وبناء على ما عرضه وزيرا الدفاع والعدلية رسمنا بما هو آت :

تؤلف هيئة استشارية للقائد العام للقوات المسلحة من :

آ- السيد حسين محي الدين - نائب رئيس محكمة استئناف بغداد

ب- السيد عبد الامير العكيلي - نائب المدعي العام
جـ- الرئيس الاول الركن عبد الستار عبد اللطيف

اما هيئة التحقيق الخاصة في المحكمة فقد تشكلت استنادا الى المادة الثالثة من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٨ وبموجب الامرين الوزاريين ٢٢٧٥ و ٢٢٨٣ والمؤرخين في ٢١ و ٢٩ تموز ١٩٥٨ ثم اضيف اليها اعضاء بموجب الامر الوزاري رقم ٢٧٥٦ والمؤرخ في ٢٣ آب ١٩٥٨ وتم تشكيلها كالاتي :

العقيد محمود عبد الرزاق - رئيسا
المقدم داود سلمان الغلاي - عضوا
المقدم الحقوقي عبد الوهاب المدرس - عضوا
الرئيس سعيد كاظم مطر - عضوا
الرئيس عبد الحميد الشكري - عضوا
الرئيس حازم عبد الفتاح الصباغ - عضوا
الحاكم السيد حافظ خالد - عضوا
الحاكم السيد صادق حيدر - عضوا
الحاكم السيد شامل رشيد الشيخلي - عضوا
الحاكم السيد طالب النائب - عضوا

الواجبات :- استنادا لامر القائد العام للقوات المسلحة المرقم ٣٩ / ١٧ في ١٧ آب ١٩٥٨ المتضمن ايضاحا لواجبات الهيئة لضمان سير العمل بدقة ووفقا للقوانين فان لهيئة التحقيق بعد موافقة سيادة القائد العام ان تقوم بما يلي :-

١- قرار توقيف كل شخص ترى اجراء التحقيق ضده بصفته متهما عن جريمة او اكثر .
٢- القاء القبض على أي شخص ترى من الضروري التحقيق معه وحق اصدار الامر بتوقيفه للمدة المناسبة .
٣- يسجل قرار التوقيف من قبل الهيئة في محضر التحقيق لكل قضية .
٤- لها سلطة تمديد التوقيف استنادا الى مذكرات التوقيف التي تصدر من قبلها او التي تودع اليها من السلطات المختصة لاجراء التمديد عليها .
٥- طلب أي مستند او بينة او اوراق تخص التحقيق من اية جهة كانت رسمية ام غير رسمية ومن أي شخص كان مهما او غير مهم .
٦- لها ان تقدم التوجيهات حول الافراج واطلاق السراح بكفالة الى القيادة العامة للقوات المسلحة على ان لا ينفذ ذلك الا بعد مصادقتها .

اسلوب طلب اجراء التحقيق

بناء على ما جاء بكتاب القيادة العامة للقوات المسلحة المرقم ٩ / ١١٤ والمؤرخ في ١٢ / ١١ / ١٩٥٨ امر سيادة القائد العام للقوات المسلحة بما يلي :

آ- تقدم المراجع التي تروم اجراء التحقيق حول القضايا طلباتها الى القيادة العامة للقوات المسلحة ومن ثم تجري احالة القضايا من قبل القيادة الى هيئة التحقيق او غيرها .

ب- تمر الوثائق والمستمسكات والمعلومات التي تستخلصها لجنة التنسيق والمعلومات عن طريق القيادة وذلك في الحالات التي تكون القضايا التي تتعلق بالمستمسكات مودعة الى المحكمة .

وهناك هيئة التنسيق وهيئة السيطرة وكتاب الضبط وقلم المحكمة [1]

وكان قد اعلن عن بدء المحاكمات حيث اذيع البيان الاتي يوم ٢٠ تموز

بيان هام الى الجمهور الكريم

" ستباشر المحكمة العسكرية العليا بمحاكمة رجال العهد البائد من الوزراء المستغلين الذين اشتغلوا ضد مصلحة البلد فعليه نطلب من كل فرد من ابناء الشعب الكرام ومن لديه معلومات او مستمسكات موثوق بها ان يتقدم ويدلي بالمعلومات الى الهيئة التحقيقية المؤلفة في وزارة الدفاع لغرض النظر في جميع الادلة الثبوتية للاتهامات قبل احالتها الى المحكمة العسكرية العليا "

وكيل وزير الدفاع [2]

باشرت المحكمة اعمالها يوم ١٦ آب ١٩٥٨ بمحاكمة المتهم الاول غازي محمد فاضل الداغستاني قائد الفرقة الثالثة . وقد اتخذت المحكمة من مبنى مجلس النواب العراقي سابقا الواقع على نهر دجلة من جانب الرصافة وبجانب وزارة الدفاع (بيت الحكمة حاليا) مقرا لها . وكانت الجلسات علنية ومفتوحة لجميع الافراد واذيعت الجلسات من دار الاذاعة ونقلت بالتلفاز . وكان حق النقض والابرام والاعدام من صلاحية عبد الكريم قاسم . وقد بلغ عدد المتهمين الذين سيقوا الى المحاكمة ٩٣ متهما .

عندما كان يدخل المهداوي قاعة المحكمة مع عدد من الضباط يستقبل بعاصفة من التصفيق والهتاف ثم ينبري الشعراء بالقاء قصائدهم الحماسية وبعد ان ينتهي دورهم الذي كان يستمر حوالي نصف ساعة يبادر المهداوي بالتعليق على ما ورد من الشعر و الهتافات ثم يرد على ما تورده وكالات الانباء من اخبار سيئة عن العراق ويختتم كلمته بمدح عبد الكريم قاسم مسبغا عليه كل ما يتذكره من صفات التمجيد والاوصاف الممتازة وكثيرا ما كان الجمهور يقاطع سير المحكمة بالهتاف او القاء ابيات من الشعر [3] .

كانت التهمة الموجهة الى الداغستاني المتهم الاول هي الاشتراك في التآمر على سوريا لتنصيب الامير عبد الاله ملكا عليها وقد استمرت محاكمته حتى يوم ١٠ تشرين الثاني ١٩٥٨ حيث صدر قرار الحكم :

" حكمت المحكمة العسكرية العليا بتاريخ ١٠ تشرين الثاني ١٩٥٨ على المجرم امير اللواء الركن المتقاعد غازي الداغستاني بما يلي :

---

[1] محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة ، جـ١ ، (بغداد ١٩٥٨) ، ص ١٤ – ١٨ والوثائق العراقية ، ١٢ ، ١٣ ، ١٩ آب ١٩٥٨ .

[2] الوقائع العراقية ، ٢٣ تموز ١٩٥٨ .

[3] عبد الفتاح علي يحيى ، التطورات السياسية ص ٦٨ – ٧٠ ، ثورة ١٤ تموز في عامها الاول ، ٤٨ – ٤٩ .

اولا : الاعدام شنقا حتى الموت وفق المادة الثانية من الباب الثاني عشر من قانون العقوبات البغدادي .

ثانيا : بالحبس الشديد لمدة خمس سنوات وفق المادة ٩٩ من قانون العقوبات البغدادي والحكم عليه برد مبلغ ١٥٧٧٠ دينارا الى خزينة الدولة ويستحصل المبلغ المذكور اجرائيا وفق قانون التنفيذ وحسب الاصول .

ثالثا : ينفذ عليه هذان الحكمان بالتداخل حسب احكام المادة ٣٤ من قانون العقوبات البغدادي اعتبارا من تاريخ توقيفه . ،

رابعا : بالطرد من الجيش وفق الفقرة الاولى من المادة الثلاثين من قانون العقوبات العسكري وصدر القرار باتفاق الاراء " [١] .

تغيير اسماء

في ٢٧ تموز قرر مجلس الوزراء " ان تستعمل من الان فصاعدا كلمة الخليج العربي ولا يجوز استعمال غيرها وان يعمم هذا القرار على جميع الوزارات "[٢] . وفي ١٢ آب اعلن رئيس الوزراء في بيان له تغيير اسم كل من لواء المنتفك ولواء الدليم كالاتي : " بناء على ما عرضه وزير الداخلية قرر مجلس الوزراء تبديل اسم لواء المنتفك باسم لواء الناصرية وتبديل اسم لواء الدليم باسم لواء الرمادي "[٣].

وتم تغيير اسماء العديد من الشوارع والساحات والحدائق والجسور كالاتي :

١- شارع الملك فيصل الاول - شارع جمال عبد الناصر
٢- شارع نوري السعيد - شارع الجهاد
٣- شارع العسكري - شارع دجلة
٤- ساحة يوسف السويدي - ساحة الشهداء
٥- شارع الملك غازي (الفضل) - شارع الكفاح
٦- شارع الامير غازي - شارع النضال
٧- شارع الملك فيصل الثاني - شارع الوثبة
٨- جسر الملك فيصل الاول - جسر الاحرار
٩- حديقة الامير غازي - حديقة الامة
١٠- شارع الضريح الملكي - شارع الشباب
١١- ساحة التاج - ساحة الشعب
١٢- حديقة جعفر العسكري - حديقة الاشبال

---

[١] المحاكمات ، جـ١ ، ص ٣٦٦ .

[٢] مقررات مجلس الوزراء يوم ٢٧ تموز نسخة محفوظة لدى العميد خليل ابراهيم حسن وجريدة البلاد ، ١ آب ١٩٥٨.

[٣] الوقائع العراقية ، ١٣ آب ١٩٥٨ .

١٣- شارع الملك حسين - شارع النصر
١٤- شارع الامير عبد الاله - شارع القاهرة
١٥- شارع الامير زيد - شارع التضامن
١٦- شارع الامير عبد الله - شارع الاردن
١٧- حديقة الملكة عالية - حديقة الاخوة
١٨- حديقة الملك فيصل الثاني - حديقة الاستقلال
١٩- شارع الملك غازي (الكاظمية) - شارع الفجر
٢٠- ساحة الملكة عالية (الباب الشرقي) - ساحة التحرير
٢١- ساحة الملكة عالية (الكاظمية) - ساحة الزهراء
٢٢- شارع الملكة عالية - شارع الجمهورية
٢٣- ساحة الوصي - ساحة النهضة
٢٤- قاعة فيصل الثاني - قاعة الشعب
٢٥- شارع الملك علي - شارع الاخوة
٢٦- ساحة الملك فيصل الاول - ساحة جمال عبد الناصر
٢٧- ساحة آل البيت - ساحة الشباب
٢٨- شارع عبد الحسين الجلبي - شارع الاتحاد
٢٩- ساحة مود - ساحة صلاح الدين
٣٠- ساحة زيد بن علي - ساحة النضال
٣١- ساحة الملك فيصل الثاني - ساحة الوثبة
٣٢- جسر الملكة عالية - جسر الجمهورية [١]

ومن الواضح ان الهدف من هذا التغيير هو ازالة كل ما يشير الى العهد السابق والتأكيد على العهد الثوري الجديد كما ان اطلاق اسم الخليج العربي يؤكد هوية الثورة العربية وتوجهاتها القومية التي انحرفت عنها فيما بعد .

قانون الكسب غير المشروع على حساب الشعب
(من اين لك هذا)

في ١٦ آب ١٩٥٨ صدر قانون رقم ١٥ لسنة ١٩٥٨ بشأن الكسب غير المشروع على حساب الشعب والذي اوجب على رؤساء الوزارات والوزراء وكبار الموظفين المدنيين والعسكريين ورؤساء واعضاء مجالس ادارة المؤسسات والمصارف والشركات واعضاء مجلس الامة والمجالس البلدية وامانة العاصمة والمستخدمين في الدوائر الذي يحدد مجلس الوزراء فئاتهم او اصنافهم ان يقدم خلال شهرين من تاريخ تعينه اقرارا عن ذمته المالية وذمة زوجته واولاده ويسري القانون

---
[١] الجمهورية ، ٢٩ آب ١٩٥٨ .

على موظفي العهد السابق من الموجودين في الخدمة وقت صدور القانون او الذين تركوها بعد اول ايلول ١٩٣٩ [1].

وحدد القانون الكسب غير المشروع الاموال التي يحصل عليها المذكورون اعلاه بسبب اعمال او نفوذ او استغلال الوظيفة والمركز او ما يحصلون عليه بطريقة غير مشروعة وفيما يلي نص القانون:

قانون رقم (١٥) لسنة ١٩٥٨
بشأن الكسب غير المشروع على حساب الشعب

باسم الشعب

مجلس السيادة

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت

وبناء على ما عرضه رئيس الوزراء ووافق عليه مجلس الوزراء صدق القانون الاتي :

المادة الاولى :

على رؤساء الوزارات والوزراء والحكام والقضاة وضباط القوات المسلحة والشرطة ورؤساء واعضاء مجالس ادارة المصالح العامة والمؤسسات والمصارف والشركات الرسمية وعلى اعضاء مجلس الامة واعضاء المجالس البلدية والادارية وامين واعضاء مجلس امانة العاصمة وعلى كل موظف وعلى المستخدمين الذين يصدر بتحديد فئاتهم او اصنافهم قرار من مجلس الوزراء وعلى كل شخص مكلف بخدمة عامة بصفة دائمة او مؤقتة ان يقدم خلال شهرين من تاريخ تعيينه وانتخابه اقرارا عن ذمته وذمة زوجته واولاده القصر في هذا التاريخ . يتضمن بيان ماله من اموال منقولة او غير منقولة وعلى الاخص الاسهم والسندات والحصص في الشركات وعقود التأمين والنقود والحلي والمعادن والاحجار الثمينة وما له من استحقاق في الوقت وما عليه من التزامات .

ويسري هذا الالتزام على من تقدم ذكرهم وعلى موظفي البلاط الملكي السابق والخزينة الخاصة الموجودين في الخدمة وقت العمل بهذا القانون او الذين يكونون قد تركوها بعد اول ايلول سنة ١٩٣٩ .

ويقدم الاقرار من الموجودين بالخدمة او ممن تركوها خلال شهرين من تاريخ العمل بهذا القانون متضمنا بيانا بذمتهم المالية على الوجه المتقدم في اول ايلول سنة ١٩٣٩ او عند دخول الخدمة اذا كان لاحقا لهذا التاريخ ثم بيانا بذمتهم المالية من تاريخ العمل بهذا القانون او من تاريخ ترك الخدمة.

واذا كانت الخدمة متقطعة وجب ان يكون الاقرار عن كل فترة على حدة وعلى كل من يشمله حكم هذه المادة ان يقدم ايضا خلال ستين يوما من تاريخ ترك الوظيفة او الخدمة اوزوال الصفة النيابية. اقرارا عن ذمته المالية وذمة زوجته واولاده القصر في هذا التاريخ على الوجه المعين في الفقرة الاولى .

---

[1] الوقائع ، ٢١ آب ١٩٥٨ ، الزمان ، ٢٠ آب ١٩٥٨ .

ويجوز عند اجراء التحقيق مع شخص ممن ذكروا تكليفه بتقديم اقرار عن ذمته المالية وذمة زوجته واولاده القصر اذا اقتضى الحال ذلك . وتعين السلطة القائمة على اجراء التحقيق الميعاد الذي يقدم فيه الاقرار المطلوب .

وفي كل الاحوال يجب ان يتضمن الاقرار بيان مصدر الثروة او الزيادة فيها حسب الاحوال .

المادة الثانية

يقع واجب تقديم الاقرار ايضا على زوجة كل شخص ممن ذكروا في المادة السابقة اذا لم تعط البيانات المطلوبة .

المادة الثالثة

يقدم الموظفون والمستخدمون والمكلفون بخدة عامة الاقرارات والبيانات المشار اليها الى شعبة الذاتية في الوزارات او الهيئات العامة التي يعملون بها .

ويكون تقديم هذه الاقرارات والبيانات بتسليمها مقابل وصل واما بارسالها بكتاب مسجل .

وعلى موظفي الذاتية ان يراقبوا تقديم هذه الاقرارات ويبلغوا حكام التحقيق عن كل من كان مكلفا بتقديم اقرار وفق هذا القانون ولم يقدمه .

كما ان عليهم ان يعرضوا على لجان الفحص التقارير التي تقدم اليهم خلال شهر من تقديمها او عندما تطلب اللجنة اوحاكم التحقيق ذلك .

المادة الرابعة

يعد كسبا غير مشروع على حساب الشعب :

١- كل مال حصل عليه أي شخص من المذكورين بالمادة بسبب اعمال او نفوذ اوظروف وظيفته او مركزه او بسبب استغلال شيء من ذلك .

٢- كل مال حصل عليه أي شخص طبيعي اومعنوي من طريق تواطئه مع أي شخص ممن ذكروا في المادة الاولى على استغلال وظيفته او مركزه .

٣- كل مال لم يورده شخص من الاشخاص المذكورين في المادة الاولى في الاقرار المقدم منه ، او اورده ولم يثبت له مصدرا مشروعا . وكل زيادة ترد في اقراراته التالية للاقرار الاول يعجز عن اثبات مصدرها المشروع .

وعلى العموم يعتبر كسبا غير مشروع مال كل شخص مكلف بتقديم الاقرار طبقا لهذا القانون ولم يقدمه ما لم يثبت حصوله عليه بالطرق المشروعة .

المادة الخامسة

يتولى فحص الاقرارات والبيانات المشار اليها في المادتين الاولى والثانية لجنة او اكثر تتكون من مدير عام بالوزارة او الهيئة المختصة رئيسا ومن اثنين احدهما من كبار موظفي الوزارة او الهيئة والاخر نائب عن المدعي العام يعينه وزير العدلية .

وتقوم اللجنة باجراء الفحص ولو لم يقدم اقرار وذلك عند انتهاء الخدمة او اذا قدمت شكوى عن كسب غير مشروع اثناء الخدمة ، وللجنة ان تطلب الايضاحات والمستندات ممن يتناوله الفحص، كما لها ان تطلب المعلومات من الوزارات والمصالح والهيئات النيابية والعامة الرسمية وشبه الرسمية .

فاذا تبين للجنة من الفحص وجود شبهات على كسب غير مشروع احالت الاوراق الى حاكم تحقيق .

وفي حالة فحص الاقرار لانتهاء الخدمة تعتبر الذمة بريئة بعد مضي سنتين من تاريخ الاقرار اومن تاريخ الوفاة اذا انتهت بها الخدمة . وتنقطع المدة بتبليغ صاحب الشأن باحالة الاوراق الى حاكم التحقيق او باتخاذ حاكم التحقيق اجراءاته في هذا الشأن .

المادة السادسة

لحاكم التحقيق اجراء التحقيقات اذا وردت اليه شكوى عن كسب غير مشروع اوكشف عن ذلك اثناء تحقيق يقوم به . ويكون له في اداء مهمته جميع السلطات المخولة له في التحقيق بموجب قانون اصول المحاكمات الجزائية مع عدم التقيد بالصياغات الواردة فيه او في قوانين اخرى .

ويكون له كذلك سلطة سحب يد الموظف .

وله ان يطلب اية معلومات او بيانات مِن اية وزارة او مصلحة او هيئة نيابية او عامة رسمية او شبه رسمية .

ولا يمنع القرار الصادر من لجنة الفحص بان لا شبهة في الاقرار من اتخاذ اجراءات التحقيق من قبل حاكم التحقيق .

المادة السابعة

اذا تبين لحاكم التحقيق ان الواقعة تكون كسبا غير مشروع احال المتهم الى المحكمة الكبرى التي يقع في دائرة اختصاصها محل عمله او محل اقامته .

ولا يمنع العزل ولا اعتزال الخدمة والخروج منها باي وجه كان ولا زوال الصفة النيابية ولا الوفاة من اتخاذ الاجراءات عن كسب غير مشروع .

واذا رأى حاكم التحقيق ان الواقعة تكون مخالفة ادارية او مالية احال المخالف الى الجهة المختصة للنظر في معاقبته انضباطيا .

المادة الثامنة

تحدد المحكمة الكبرى اقرب جلسة لنظر الدعوى وتعقد جلساتها بصورة علنية ولها ان تعقدها سرية ان اقتضى الصالح العام ذلك .

ويتبع في رفع الدعوى ونظرها والحكم فيها الاجراءات المقررة للمحكمة الكبرى فيما لا يتعارض مع الاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون .

المادة التاسعة

تحكم المحكمة برد الكسب غير المشروع ولو كان الحصول عليه سابقا على العمل بهذا القانون متى كان لاحقا ليوم اول ايلول سنة ١٩٣٩ .

المادة العاشرة

يترتب على الحكم بالرد عزل الموظف او المستخدم او القائم بخدمة عامة من وظيفته اوخدمته.

المادة الحادية عشرة

يجوز لحاكم التحقيق كما يجوز لرئيس المحكمة الكبرى ان يصدر امرا بتكليف الغير بعدم التصرف في ما يكون لديه للمتهمين ديون او اجر او قيم منقولة او غير ذلك ويترتب على هذا الامر كل ما يترتب على حجز مال المدين لدى الغير من اثار دون حاجة الى اجراءات اخرى .

كما يجوز لهما وضع الحجز الاحتياطي على اموال هؤلاء الاشخاص كافة. ويجوز الاعتراض على الامر بالحجز الى المحكمة طبقا للاجراءات المبينة في قانون المرافعات المدنية والتجارية .

المادة الثانية عشرة

لا يجوز الاطلاع على الاقرارات وما يجري في شانها من فحص وتحقيق في الحدود المبينة في هذا القانون الا للجهات التي تتولى ذلك .

ومع هذا يجوز لحاكم التحقيق ان يصرح لغير هذه الجهات بالاطلاع على الاقرار اذا ما اقتضت المصلحة العامة ذلك .

المادة الثالثة عشرة

١- يعاقب على عدم تقديم الاقرارات والبيانات المشار اليها في المادتين الاولى والثانية في المواعيد المقررة لذلك بالغرامة .

٢- ويعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة او بالغرامة او بكلتيهما كل من ذكر عمدا بيانات غير صحيحة في تلك الاقرارات او البيانات او امتنع بغير عذر مشروع عن تقديم هذه الاقرارات او البيانات .

المادة الرابعة عشرة

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين او بالغرامة او بكلتيهما كل من اخفى باية طريقة مالا متحصلا من كسب غير مشروع او محكوم برده ، وفقا لاحكام هذا القانون متى كان يعلم حقيقة امره او لديه ما يحمله على الاعتقاد بذلك .

وعلى المحكمة ان تعفي المتهم من العقوبة اذا كان قد بادر الى ابلاغ جهة الاختصاص في حق الموظف او من في حكمه ممن ذكروا في المادة الاولى او اذا تبينت المحكمة انه اعان اثناء البحث او التحقيق على كشف الحقيقة عن ذلك المال او عن اموال اخرى حصل عليها احد من هؤلاء بطريقة غير مشروعة .

المادة الخامسة عشرة

كل شخص ممن ذكروا بالمادة الاولى حصل على كسب غير مشروع يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على خمس سنوات او بالغرامة او بكلتيهما .

المادة السادسة عشرة

كل موظف له علاقة بتنفيذ هذا القانون يفشي شيئا من ما ورد بالاقرارات او ما اجرى في شأنهما يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة (٢٥٧) من قانون العقوبات البغدادي .

المادة السابعة عشرة

١- كل من ابلغ عن كسب غير مشروع وادت معلوماته الى الحكم برد هذا المكسب الى خزانة الدولة تقرر له المحكمة مكافاة نقدية تتناسب مع اهمية المعلومات التي قدمها على ان لا تتجاوز المكافأة مبلغ خمسة الاف دينار .

٢- تطبق احكام المادة (١٥٧) من قانون العقوبات البغدادي على كل من ابلغ كذبا وبسوء قصد عن ارتكاب شخص جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون .

المادة الثامنة عشرة

لا تمنع العقوبات المقررة بهذا القانون من توقيع اية عقوبة اخرى اشد تكون مقررة بقانون اخر للفعل المرتكب .

المادة التاسعة عشرة

تختص المحكمة الكبرى وحدها بالحكم في الجرائم الوارد ذكرها في المواد الثالثة عشرة بفقراتها الثانية والرابعة عشرة والخامسة عشرة والسادسة عشرة والفقرة الثانية من المادة السابعة عشرة من هذا القانون على الوجه المبين في المادة الثامنة .

ويجوز لها ان تحكم في الجرائم الاخرى المرتبطة بالجرائم المشار اليها في الفقرة السابقة متى كان محلها يعتبر كسبا غير مشروع .

وتسقط الدعوى الجنائية في الجرائم المنصوص عليها في المواد الثالثة عشرة بفقرتها الثانية والرابعة عشرة والخامسة عشرة من هذا القانون . من تاريخ اعتبار ذمة الموظف او صاحب الصفة النيابية بريئة .

فاذا كان حاكم التحقيق قد باشر التحقيق في الجريمة بناء على شكوى او على ما كشفه اثناء تحقيق يجريه فلا تسقط الدعوى في الحالتين الا بمضي سنتين من تاريخ تقديم الشكوى او الكشف عن الواقعة .

المادة العشرون

يجوز تمييز الاحكام الصادرة وفقا لهذا القانون وذلك بمراعاة القواعد والاجراءات المقررة لذلك قانونا .

المادة الحادية والعشرون

ينفذ الحكم الصادر بالرد بالطرق الادارية المقررة لتحصيل اموال الدولة .

المادة الثانية والعشرون

يصدر مجلس الوزراء الانظمة الخاصة بالاجراءات التي تتبع لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة الثالثة والعشرون

على الوزراء كل في ما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

صدق ببغداد في اليوم الثلاثين من شهر محرم الحرام سنة ١٣٧٨ المصادف لليوم السادس عشر من شهر اب سنة ١٩٥٨ .

وتنفيذا لهذا القانون فقد تم تشكيل لجنة عليا في كل وزارة لفحص الاقرارات والبيانات التي يقدمها المكلفون المبحوث عنهم في المادة الاولى من هذا القانون .

نشيد الله اكبر

في اليوم الاول للثورة لم تكن هناك برامج اذاعية معدة غير البيانات والنداءات وفي تلك الاثناء حضر الى دار الاذاعة احد الموظفين يحمل شريطا وكان هذا الشريط مسجل عليه نشيد " الله اكبر " الذي كان العهد الملكي قد منع اذاعته فظل يذاع من دار الاذاعة طوال الايام الاولى للثورة لاثارة حماس المواطنين . وفي يوم ٢٤ آب تقرر اتخاذ هذا النشيد نشيدا وطنيا . وكان يمجد انتصارات مصر على المعتدين ايام العدوان الثلاثي سنة ١٩٥٦ واستمر كذلك حتى منعه عبد الكريم قاسم بعد اقالة عبد السلام عارف وتجريده من جميع مناصبه[١] في نهاية ايلول ١٩٥٨ .

العلاقات بين العراق واليمن

ابرق ملك اليمن الامام احمد في يوم ١٦ تموز البرقية الاتية الى قيادة الثورة " نحمد الله سبحانه وتعالى على تأييدكم وتسيير اموركم . وان اليمن حكومة وشعبا ليشاركونكم السرور في انتصاركم وتأييدكم ونجاحكم فيما قمتم به وما ستقومون به من تطهير الشعب الشقيق العربي الابي من الاعداء واذناب الاستعمار.

واني اناشدكم باسم الدين والقومية العربية ان تلزموا الهدوء والسكون وان لا تراق قطرة دم غير مستحقة وحفظ الارواح والدماء من ان تراق بدافع الحزازات والاغراض والاطماع فثورتكم اسمى واعز واشرف من ان تفكروا في ذلك.

اخذ الله بايدي الجميع الى الخير " [٢]

وكانت اليمن ثاني دولة عربية تعترف بالنظام الجمهوري بعد الجمهورية العربية المتحدة اذ انها قدمت اعترافها يوم ١٩ تموز . وتوثيقا لاواصر التعاون والروابط العربية المشتركة زار سمو الامير سيف الاسلام البدر ولي عهد الحكومة المتوكلية اليمنية بين ٢٢ و ٢٦ آب بغداد وصرح بعد وصوله (ان أي اعتداء على الحكومة العراقية تعده اليمن اعتداء مباشرا عليها . وانه جاء لتهنئة الشعب العراقي وقادته بالثورة التي اعادت للشعب العراقي وللعرب مجدهم وقد اجرى محادثات مع عبد الكريم قاسم صدر في نهايتها البيان المشترك الاتي :

" جرت محادثات ودية بين سمو الامير سيف الاسلام البدر ولي عهد الحكومة المتوكلية اليمنية ونائب رئيس وزرائها وبين سيادة الزعيم الركن عبد الكريم قاسم من السادس من صفر الخير ١٣٧٨ هجرية الموافق ٢٢ آب ١٩٥٨ حتى العاشر من صفر ١٣٧٨ الموافق ٢٦ آب الجاري وقد سادت المحادثات روح الاخوة العربية والتفاهم التام حول جميع ما يتصل بالشؤون العامة للبلدين وما يخدم مصلحة الامة العربية في جميع اقطارها .

---

١ عبد الفتاح علي يحيى ، التطورات السياسية ص ٢٩ ، موسوعة ١٤ تموز (٦) ، ص ٣٣١ .

٢ الجمهورية ، ١٧ تموز ١٩٥٨ .

وبهذه الروح نعلن تأكيد ما يربط بلدينا من العهود والمواثيق وفي مقدمتها الجامعة العربية وميثاق الدفاع المشترك بين الدول العربية ، كما نؤكد تصميم بلدينا على الوقوف صفا واحدا تجاه جميع الاحداث الدولية والمساهمة الفعالة في تأييد ميثاق الامم المتحدة ودعم السلام في العالم ..

وقد اتفقنا على الاستمرار في الاتصال والتشاور في الشؤون التي تعني بلدينا كما وطدنا العزم على اتخاذ الخطوات الايجابية لتنمية التعاون بيننا في كل الميادين . والله نسأل ان يوفق الجميع لتحقيق اهداف القومية العربية وتوحيد الوطن العربي الكبير .

صدر ببغداد في العاشر من صفر الخير ١٣٧٨ الموافق ٢٦ آب ١٩٥٨ .

الامير سيف الاسلام البدر	الزعيم الركن
ولي عهد المملكة المتوكلية اليمنية	عبد الكريم قاسم
ونائب رئيس وزرائها	رئيس وزراء الحكومة العراقية

وعند مغادرته قال " ان اجتماعه مع المسؤولين سادها روح الاخوة التامة وان مباحثاته تكللت بالنجاح " وبعث بالبرقية التالية الى رئيس مجلس السيادة

" يطيب لي وانا اغادر ارض العراق العزيزة ان ابعث لسيادتكم ومساعديكم وشعب العراق الابي خالص شكري وتقديري لما لقيته منكم ومن كرم الضيافة سائلا المولى جل وعلا ان يحفظنا الى ما فيه خير العروبة وعزهم والسلام "

وقد رد عليه نجيب الربيعي بالبرقية الاتية :

" تلقيت برقيتكم الكريمة شاكرا ومقدرا عواطفكم النبيلة متمنيا لكم ولليمن السعيدة القوة والمتعة في ظل صاحب الجلالة والدكم الامام احمد المعظم راجيا لكم سفرة ميمونة ولكم منا ولاخواننا ازكى السلام "

كما ارسل سيف الاسلام برقية مماثلة الى الزعيم الركن عبد الكريم قاسم ورد عليها الاخير ببرقية حملت المضمون نفسه [١] .

المحادثات بين العراق والكويت

ان التوسع في مشاريع مجلس الاعمار الذي تأسس سنة ١٩٥٠ والحاجة الى الموارد المالية والرغبة في زيادة ضخ النفط خاصة بعدمباشرة الحقول الجنوبية بالانتاج في منتصف القرن جعل موضوع تصدير النفط العراقي عبر الخليج العربي بمد انابيب جديدة وبناء موانئ من اهداف الحكومات التي تعاقبت على العراق طول عقد الخمسينات فظهر ميل قوي لاستعادة المياه الاقليمية العراقية والتي كانت تابعة للعراق في العهد العثماني وبعض الجزر الواقعة ضمنها والتي فصلتها بريطانيا عن العراق تبعا لمصالحها الخاصة . وقد اشتدت هذه الدعوة اواخر الحكم الملكي .

ففي الخامس من نيسان ١٩٥٧ ابرق السفير البريطاني في بغداد الى خارجيته يقول " ان الجمهور يعي ان الحدود (بين العراق والكويت) قد ثبتت من قبل الامبرياليين وفقا لمصالحهم

[١] جريدة الزمان ، ٢٧ آب ١٩٥٨ ، جريدة الجمهورية ، ٢٤ ، ٢٧ آب ١٩٥٨ .

الخاصة وعليه سيكون موضوع التعديل من مصلحة العراق او الشعب العربي في حالة قيام وحدة عربية على سبيل المثال . ويوجد في العراق رأي ملحوظ لا ينظر الى مسألة تقويم الحدود فقط وانما يتطلع الى تذويب الكويت في العراق كجزء من مشروع الهلال الخصيب . ان دعاة هذا الرأي ليسوا هم الوطنيين المتطرفين وحدهم وانما يشاطرهم رأيهم الوطنيون المعتدلون امثال فاضل الجمالي الوزير السابق وبعض الشبان من اعضاء البرلمان الذين يؤمنون بان الوحدة لمصلحة العراق والشعب العربي " .

وعند مقابلة الوكيل السياسي (بيل) لحاكم الكويت يوم ٢٨ ايار ١٩٥٧ اوضح له " استحالة توقع التوصل الى اتفاق مع العراقيين اذا لم تتحرك الكويت . وكانت اجابة الحاكم هي ان مسالة تخطيط الحدود هي من مسؤولية حكومة صاحبة الجلالة البريطانية وانه يأمل ان حكومة صاحبة الجلالة لن تفشل في القيام بالواجب الذي تعتبره الكويت من اولويات الامور المهمة " [١] .

وبعد ان شكل عبد الوهاب مرجان وزارته في كانون الاول ١٩٥٧ ابلغ السفير البريطاني في بغداد وبحضور وزير خارجيته (برهان الدين باش اعيان) " انه في الوقت الذي لا يرغب الخوض في الماضي فانه ينبغي على حكومة صاحبة الجلالة ان تدرك ان جميع العراقيين يؤمنون بانه ينبغي ان تشكل الكويت وحدة طبيعية مع العراق وان حكومة صاحبة الجلالة مسؤولة في الماضي عن حدوث ما هو خلاف ذلك " . وقد اراد السفير معرفة رأي عبد الاله الوصي على العرش في الموضوع الذي اثاره رئيس الوزراء . فكان رأي عبد الاله الذي طرحه بحضور القائم بالاعمال الامريكي في بغداد وذلك يوم ٥ شباط ١٩٥٨ " ان رئيس الوزراء قد تناول متعمدا طرح وجهة النظر الحادة هذه التي يشاركه فيها العديد من العراقيين وربما ايضا بعض اعضاء الحكومة بشأن دمج الكويت بالعراق لكنه لم يكن يتوقع ردة فعل غير تلك التي طرحتها . لكن هناك اجماع في العراق بشأن الرغبة في ربط الكويت بطريقة ما باي شكل اتحادي مرغوب فيه بين الاردن والعراق والسعودية ان رغبت في ذلك " [٢] .

وبعد قيام الاتحاد بين العراق والاردن في ١٤ شباط ١٩٥٨ فضل نوري السعيد رئيس وزراء الاتحاد ان يطلق عليه اسم الاتحاد العربي بدلا من الهاشمي لكي يترك الباب مفتوحا لانضمام دول عربية اخرى اليه . فكان من رأي السعيد ان الاتحاد لن يكتب له النجاح ويدوم ما لم تنضم الكويت اليه وتدعمه بامكاناتها المالية الجسيمة ولاسيما في ناحيتي الدفاع والخارجية فطرح الفكرة على الحكومة البريطانية التي لم تعط ردا قاطعا في هذا الشأن . ويدعي (مكميلان) رئيس الوزارة البريطانية السابق في مذكراته " ان نوري السعيد اعلمه بحصوله على وعد امريكي بمساندة

---

١ From G. W. Bell political Agency kuwait to Bernard Burrows Coufidincial May 29 1957 .

٢ From Baghdad to Foreign office Tel . No . 172 February 6 1958

يذكر الصحفي البريطاني (نيل اتشرسون) في صحيفة (الاندبيندنت) الصادرة يوم ١٩ آب ١٩٩٠ " ان الحكومة البريطانية هي التي كانت تفكر بطرح اقتراح ضم الكويت الى الاتحاد العربي وذلك في اجتماع قمة كان يزمع عقده بين الحكومات المنظمة الى ميثاق بغداد اوائل سنة ١٩٥٨ وحسب هذه الرواية فان الحكومة البريطانية كانت ترمي الى تحويل الاتحاد العربي الى دولة فدرالية موحدة لمواجهة الوحدة المصرية السورية فاقترحت خلال النقاش ضم الكويت الى الاتحاد مكافأة للعراق على تأييده للمشروع البريطاني ولكن بريطانيا لم تكن جادة في الموضوع .

مشروعه هذا لكنه (مكميلان) يشك في صحة قول نوري السعيد لان الامريكان اخبروه بخلاف ما سمعه من رئيس الوزراء العراقي"[1] .

ويذكر التقرير البريطاني الذي اعدته السفارة البريطانية عن عام ١٩٥٨ يوم ٢٩ كانون الثاني ١٩٥٩ " كان تشكيل الاتحاد العربي في الاساس هو الرد على الجمهورية العربية المتحدة اكثر مما هو رغبة حقيقية من العراقيين . وكان معظمهم لا يثق بالملك حسين ولا يعتقد بقابلية الاردن على البقاء كما انهم لا يحبذون ضخامة العبء المالي على العراق الذي سوف يمثله الاتحاد . لهذا كانت رغبتهم هي جلب اعضاء جدد . واصبح واضحا منذ البداية انه بالرغم من ان الملك سعود قد بارك الاتحاد لكنه كان يخشى عبد الناصر لحد انه لا يستطيع التفكير في الانضمام اليه وعليه كان اهتمام العراق الكلي موجها الى الكويت . وقد مارست الحكومة البريطانية ضغطا كبيرا لضمان مناصرة الكويت والدعم المالي وكانت هذه المسألة في البداية هي الشغل الشاغل للعراق عندما توقف وزير الخارجية البريطاني في بغداد يوم (٧) آذار في طريقه الى مانيلا . وبعد ذلك واجه نوري السعيد حكومة صاحبة الجلالة باحد الخيارين اما ان تتخلى المملكة المتحدة عن علاقاتها الخاصة مع الكويت وذلك لارغام الكويت على الدخول في الاتحاد العربي او ان يستمر العراق بمطالبته الاقليمية بالكويت وبالرغم من شكوك البلاط وزملائه كان نوري السعيد يعود الى هذه المقترحات مع بعض التغييرات في فترات منظمة حتى قيام الثورة . وبالطبع فان حكومة صاحبة الجلالة لا يمكنها قبول ذلك ، لكنها وافقت على القيام بما تستطيع ان تبين للحاكم اخطار الموقف الذي سببته (مؤامرات) عبد الناصر في لبنان والاردن وتحالفه مع الاتحاد السوفيتي والمساعدة التي يمكن ان يمنحها الحاكم للاتحاد العربي عند ارتباطه به . ومع ذلك كان الحاكم متشككا من العراق وظن ان انضمام الكويت الى الاتحاد سيكون خطرا على حكم عائلة الصباح لهذا لم تكن مستعدة للذهاب اكثر من مناقشة معاهدة الصداقة مع حكومة الاتحاد وتسوية المسائل المعلقة والخلافات مع الحكومة العراقية . ان الافراط المتزايد الذي واصل من خلاله نوري السعيد (فرض ارائه في حزيران تمادى لحد انه قدم استقالته في وقت عكس فيه حتى الاعتقاد العراقي الواسع النطاق من ان المملكة المتحدة هي المسؤولة عن منع الكويت من الانضمام) كان معيارا للجهد الذي شعر به وسيتعرض اليه العراق والاتحاد بالقياس المتزايد لتدخل الجمهورية العربية المتحدة في لبنان والتخريب في الاردن وفي احدى الاوقات كان الملك وولي العهد في حالة يأس من رسوخ الاتحاد العربي بل وحتى السلالة الهاشمية في العراق " [2] .

ومن هذا التقرير يبدو ان بريطانيا كانت مع ارتباط الكويت بالاتحاد وتقديم المساعدة المالية له للوقوف ضد التوجهات الوحدوية التي يتزعمها عبد الناصر في المنطقة ولكنها لم تمارس الضغط على حاكم الكويت لاجباره على ذلك وهو الامر الذي جعل نوري السعيد يعتقد ان بريطانيا لا تريد ضم الكويت الى الاتحاد فاتصل بالسفير الامريكي في بغداد من ١٤ اذار ١٩٥٨ وذكر ان الوقت قد حان لكي تعيد بريطانيا النظر في سياستها التقليدية في المنطقة وان بامكانها ان تبدأ بداية حسنة بانهاء

---

[1] نجم محمود (ابراهيم علاوي) ، المقايضة برلين بغداد ، (لندن ١٩٩١) ، ص ٢٨٩ .

[2] الزوبعي ، العراق في الوثائق البريطانية ، جـ ٤ / ٧٦٤ .

حمايتها على الكويت ومنحه الاستقلال تمهيدا لضمه الى الاتحاد . واوضح السعيد للسفير الامريكي انه تحدث بهذا الشأن مع وزير الخارجية البريطاني سلوين لويد الذي كان قد مر ببغداد قبل عدة ايام في طريقه الى مانيلا عاصمة الفلبين واعرب السعيد عن امله في ان تمارس بريطانيا دورها في حث الكويت على الانضمام وان تستخدم الولايات المتحدة الامريكية نفوذها في هذا الشأن " [1] .

وبدعوة من نوري السعيد وبناء على نصيحة من الحكومة البريطانية (التي لم تكن تريد ان تضعف ثقة حاكم الكويت بها بالضغط عليه للانضمام الى الاتحاد الذي هو ضروري لاستمرار المصالح البريطانية في المنطقة) زار حاكم الكويت بغداد في العاشر من ايار ١٩٥٨ وفد فاتحه نوري السعيد بامر انضمام الكويت الى الاتحاد فاجابه انه لابد من الاتصال بالبريطانيين واستطلاع رأيهم قبل كل شيء . ولذلك لم تسفر المباحثات عن نتيجة وقد قابل عبد الوهاب مرجان رئيس مجلس النواب السفير البريطاني في بغداد (بإيعاز من نوري السعيد) وعرض على مسامعه الموضوع مفصلا فقال السفير انه سيتصل بحكومته ويوافي الحكومة العراقية بالنتيجة . وكان في نية حاكم الكويت مغادرة العراق الى دمشق والقاهرة في السابع عشر من ايار فاعرب له نوري السعيد عن رغبته في ان لا يزور هذين البلدين فلم يقر الحاكم هذه الرغبة فسافر اليها فعلا واعدت الوزارة مذكرة حول ضرورة دخول الكويت في الاتحاد العربي في ضوء المفاوضات التي جرت بين الحاكم والحكومة العراقية من جهة وبين الحكومتين العراقية والبريطانية من جهة اخرى . وقد اشترك في اعداد هذه المذكرة موظفون مختصون في وزارتي الدفاع والخارجية وكان من المقرر نشر هذه المذكرة في الثاني عشر من تموز ١٩٥٨ ولكن السفير البريطاني زار توفيق السويدي وزير خارجية الاتحاد في داره يوم ١١ تموز واخبره ان الحكومة البريطانية توافق على دخول الكويت في الاتحاد العربي بعد حصوله على الاستقلال وان جميع التفصيلات ستبحث في لندن يوم ٢٤ تموز ١٩٥٨ بين رئيس حكومة الاتحاد ووزارة الخارجية البريطانية وطلب تأجيل نشر المذكرة [2] . وفي ادناه نص هذه المذكرة :

ملحق

الرقم / ٣٠٢٣ / ٣٠٢٣ / ٢
التاريخ ٥ / ٦ / ١٩٥٨

حكومة الاتحاد العربي
وزارة الخارجية
الدائرة العربية

سري للغاية

تهدي وزارة خارجية الاتحاد العربي تحياتها الى سفارة صاحبة الجلالة البريطانية في بغداد وتتشرف بان تقدم فيما يلي عرضا لعلاقات الاتحاد العربي بالكويت ومقترحاتها فيما يتعلق بحل المشاكل القائمة بينهما :-

---

[1] W. J. Gallman , Iraq under general Nuri 1954 - 1958 .
وانظر ايضا علاء جاسم محمد ، العلاقات العراقية البريطانية ١٩٤٥ - ١٩٥٨ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة كلية الاداب - جامعة بغداد ١٩٩١ ، ص ٢٦٠ .

[2] عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ط٤ ، جـ١٠ ، ص ٢٥٦ ، خليل كنة ، العراق امسه وغده (بيروت١٩٦٦) ، ص ٢٩٨ .

١- وضع الكويت الدولي قبل الحرب العالمية الاولى

كانت الكويت ارضا خاضعة لسيادة الدولة العثمانية من الناحية القانونية الدولية . وكانت قضاء تابعا لولاية البصرة ولم تكن هذه السيادة موضع شك او خلاف سوى من قبل السلطات المحلية الكويتية او البريطانية حتى ان الحكومة البريطانية قد اعترفت ضمنا بذلك في الاتفاقية التركية البريطانية الموقع عليها في لندن في ٢٦ / ٣ / ١٩١٣ التي تضمنت مادتها السادسة حق شيخ الكويت بممارسة سلطاته الادارية بصفته قائمقاما تابعا لولاية البصرة .

اما العلاقات الخاصة التي حاولت الحكومة البريطانية انشائها مع شيخ الكويت فقد كانت سببها ضعف الامبراطورية العثمانية في اواخر القرن التاسع عشر وتزايد نفوذ الامبراطورية الالمانية في الدولة العثمانية وخشية بريطانيا من امتداد هذا النفوذ نحو الخليج العربي وتهديده لمصالح الامبراطورية البريطانية في الهند ورغبة المشايخ في التخلص من الحكم العثماني . وبقي الوضع على هذا الحال حتى اندلاع الحرب العالمية الاولى .

٢- وضع الكويت عقب الحرب

وبنتيجة التسويات التي تمت عقب الحرب العالمية الاولى تنازلت تركيا عن جميع الولايات العربية التي كانت تابعة للدولة العثمانية ومنها الولايات الثلاث التي تكونت منها المملكة العراقيةوبضمنها ولاية البصرة التي كانت الكويت احد اقضيتها . ولكن وضع الكويت الدولي بقي غامضا خلال مدة الاحتلال البريطاني في العراق وتولي بريطانيا الانتداب عليه وممارستها السلطة الفعلية في البلاد ومن الطبيعي في تلك الظروف الا يكون العراق - الذي لم يكن حرا في ادارة شؤونه الخارجية - ملزما بقبول اية ترتيبات قررتها السلطة البريطانية بشأن الكويت وعلى الاخص ما يتعلق بحرمان العراق من المياه الاقليمية التي كانت تابعة لولاية البصرة في العهد العثماني .

وقبل دخول العراق في عضوية عصبة الامم اثارت الحكومة العراقية مع السلطات البريطانية قضية الحدود بين العراق والكويت وطالبت بالموافقة على اعادة المياه الاقليمية المذكورة وتحديد الحدود البرية على وجه الحق والعدالة وبقي الحق الا انها لم تتوصل الى تحقيق مطالبها المشروعة انذاك نظرا لان الحكومة البريطانية قدمت اتفاقية معقودة بينها وبين الحكومة العثمانية في سنة ١٩١٣ تتضمن من جملة ما تتضمن موادا خاصة بحماية شيخ الكويت وتعيين حدود الكويت بالحدود الحالية . وقد تبين فيما بعد ان هذه الاتفاقية لم تبرم ولم تكتسب الصفة القانونية الشرعية .

وكانت اخر محاولة للحكومة العراقية في استعادة الجزر الواقعة في مياه العراق الاقليمية وتعيين الحدود البرية عندما فاتحت الحكومة البريطانية ابان مباحثات ميثاق بغداد وانهاء المعاهدة العراقية البريطانية عند البحث في موضوع الحدود ولكنهما لم يتوصلا الى نتيجة .

٣- اهمية الكويت بالنسبة للعراق

ان وضع الكويت الحالي وتصرفه بالجزر الواقعة في المياه الاقليمية العراقية ادى الى خلق الكثير من المشاكل الخطيرة والحاق ابلغ الاضرار بمصالح العراق السياسية والاقتصادية الامر الذي اوجد بدوره جوا من التشكك وسوء التفاهم ومن هذه المشاكل :-

آ- التهريب

منذ حصول العراق على استقلاله قام باتصالات مستمرة مع الحكومة البريطانية بوضع حد لحركة التهريب الواسعة عن طريق الكويت والتي كبدت العراق خسائر جسيمة جدا في الاموال تقدر ببضعة ملايين من الدنانير سنويا فضلا عما تكبدته الحكومة العراقية من نفقات طائلة لمكافحة التهريب. غير ان مساعيه لم تسفر عن نتيجة ويبدو ان من اسباب هذا الاخفاق عدم رغبة السلطات الكويتية في وضع حد لهذه الحركة ومكافحة التهريب بصورة جدية .

ب- الامن

عانت سلطات الامن العراقية متاعب كبيرة في اقرار الامن في المناطق الجنوبية المتاخمة للكويت ذلك ان الكويت اصبحت ملجأ للمجرمين الفارين من وجه العدالة لا من العراق فحسب بل من مختلف البلدان المجاورة فضلا عن تهريب كميات كبيرة من السلاح عن طريق الكويت الى العراق بصورة مستمرة . وفي هذه الحالة ايضا لم تبدأ السلطات الكويتية اهتماما كافيا في هذا الشأن بل عرقلت جميع المساعي المبذولة للقضاء على الاجرام وتثبيت دعائم الامن في المنطقة .

ج- النتيجة الاقتصادية

اما من الناحية الاقتصادية كان تعنت حكام الكويت في موقفهم بعدم التسليم بحقوق العراق المشروعة في مياهه الاقليمية الجنوبية وفي ضرورة ايجاد منفذ له على الخليج قد ادى الى الاضرار بمصالح العراق الاقتصادية اضرارا بليغة واحبط محاولاته العديدة لانشاء ميناء له يفي بحاجاته الضرورية المتزايدة .

د- الدعاية المضرة

ولم يقف الامر عند هذا الحد بل اصبحت الكويت مؤخرا مركزا للدعايات المضادة للعراق التي ستهدف الاخلال بامنه . ومما يجدر ذكره ان هذا النشاط المضاد للعراق يقوم تحت سمع حكام الكويت وبصرهم وخصوصا بعد ان اشتدت الحملة التي يشنها حكام مصر في عام ١٩٥٤ ضد العراق ونظام الحكم فيه وظهور اطماعها التوسعية لاسيما بعد انشاء الجمهورية العربية المتحدة .

لابد وان الحكومة البريطانية قد لمست نتائج توغل الشيوعية والدعاية المصرية من الحوادث التي وقعت في البحرين ومسقط وعمان وغيرها الامر الذي اقلق بال الحكومة العراقية (حيث اصبح الخطر الشيوعي يهددها من سوريا ومن الكويت) ودعاها الى معالجة الموضوع باتصالاتها المستمرة مع الحكومة البريطانية لكن دون جدوى .

اما الان وقد قام الاتحاد العربي في هذه المنطقة في الشرق الاوسط لتأمين الاستقرار والامن في المنطقة فقد اصبح لزاما عليه صيانة كيانه ومصالحه من تأثير هذه الدعايات المغرضة الضارة سواء اكان مصدرها الجهات الشيوعية او الجهات المصرية الموالية لها .

ه- الحلول المقترحة

يتضح ولاشك مما تقدم الاهمية الكبرى التي يعلقها الاتحاد العربي على حل مشاكله هذه الناشئة من الوضع الراهن في الكويت وهذا ما يحدوه الى التسجيل في تقديم مقترحاته التالية وحلها حلا يؤمن مصالح الكويت والاتحاد العربي على السواء ودون المساس بالمصالح القائمة :-

اولا – بعد ان ترك الاتحاد العربي الباب مفتوحا للاقطار العربية الاخرى للانضمام اليه كان يتوقع منذ قيامه ان تبادر الكويت بالانضمام اليد فورا حفظا لروابطها الوثيقة بالاتحاد العربي ومصالح شعبها الحيوية وحل المشاكل القائمة . ولكن حكام الكويت – مع الاسف – لم يستجيبوا الى هذا النداء رغما عن المساعي الحميدة التي بذلتها الحكومة البريطانية حتى انها مهدت السبيل لزيارة شيخ الكويت لبغداد للمداولة حول الموضوع الا انه قد تهرب من البحث في موضوع انضمام الكويت الى الاتحاد العربي واظهر رغبة ملحة في زيارة مصر ومقابلة الرئيس جمال عبد الناصر الامر الذي اثار حكومة الاتحاد العربي من نواياه غير ان الحكومة البريطانية طمنتها بان مسألة انضمام الكويت الى الاتحاد العربي انما هي مسألة وقت وقد تحقق الان ان الشيخ ينتحل الاعذار للتخلص من الانضمام ولم يلتفت الى المقترحات المخلصة التي تقدمت بها اليه حكومة الاتحاد العربي تلك المقترحات التي تذهب الى ابعد الحدود – باعتبارها ستكون في صلب دستور الاتحاد– في ضمن كان الكويت وحقوق الشيخ ورعايته واسرته الى غير ذلك . وكل ما علمته حكومة الاتحاد العربي من شيخ الكويت بشكل غامض انه على استعداد لعقد اتفاق معها .

ان حكومة الاتحاد العربي اذ تقدر للحكومة البريطانية استعدادها ونياتها الطيبة لتحقيق انضمام الكويت الى الاتحاد العربي لا يسعها الا ان تبدي بان ترك الامور الى حاكم الكويت ومن حوله من المنتفعين من استمرار هذا الوضع سوف لن تسفر عنه اية نتائج لتحقيق الانضمام المنشود .

ثانيا – اما اذا رأت الحكومة البريطانية ان تحقيق امر الانضمام غير متيسر في الوقت الحاضر فان حكومة الاتحاد العربي تجد نفسها مضطرة ان تعلن بان جميع الجزر الموجودة في المياه الاقليمية هي من ضمن حدود الاتحاد العربي وان خط الحدود البرية بين الاتحاد العربي والكويت يبدأ من نقطة التقاء وادي العوجة بوادي الباطن ويتجه شرقا بخط مستقيم حتى يصل الى الجهرة على بحر خليج الكويت . على ان يكون من المفهوم ان حكومة الاتحاد العربي تعترف بجميع امتيازات النفط الموجودة وبشروطها الحالية وفيما يختص بالمنطقة المستثمرة من قبل شركات النفط في هذه المنطقة وما نشأ عنها من ترتيبات مالية بين مختلف الفرقاء فانها ستبقى على حالها عدا ما تحتاج اليه حكومة الاتحاد لسد احتياجاتها المالية الضرورية .

وتأمل حكومة الاتحاد العربي ان تتمكن الحكومة البريطانية بعد دراستها هذه المذكرة ان ترشد شيخ الكويت الى اختيار ما هو أصلح له من الحلين المذكورين اعلاه بالسرعة الممكنة فاذا ما اختار شيخ الكويت الحل الاول أي انضمام الكويت الى الاتحاد العربي فتبقى ثمة حاجة لبحث موضوع الحدود. اما اذا اختار الحل الثاني الخاص بالحدود فان حكومة الاتحاد العربي عندئذ على استعداد لعقد معاهدة صداقة وحسن جوار معه .

تنتهز وزارة خارجية الاتحاد العربي هذه الفرصة للاعراب عن فائق تقديرها واحترامها [١] .

سفارة صاحبة الجلالة البريطانية

بغداد

---

١ النسخة الاصلية محفوظة في ملفات المحكمة العسكرية العليا الخاصة ونسخة منها لدى الدكتور محمد مظفر الادهمي مدير عام الاذاعة والتلفزيون ونسخة اخرى بالانكليزية عند الاستاذ عدنان رشيد الجبوري مدير عام دار الكتب والوثائق.

وبعد ان طلب السفير البريطاني سحب المذكرة وعدم نشرها قرر نوري السعيد بحث المسألة برمتها مع رئيس الوزراء البريطاني في لندن وكان مزمعا السفر اليها يوم ٢٣ حزيران . وفي ذلك اليوم بعث السفير البريطاني برقية الى خارجيته قال فيها " ان نوري في وضع متشائم ... انه يعتقد بفشل الاتحاد . لقد تقرر بشكل سريع جدا وهناك قوى عديدة تعمل ضده (التخمين القوي الذي امتنع عن الافصاح عنه في هذه المناسبة هو انه دون انضمام الكويت الى الاتحاد فان الاتحاد لن يستمر وسنفقد الاتحاد والكويت) وكان هذا هو موضوعه الرئيس لعدة اسابيع . لقد عرضت علي هذه المسألة قبل ايام قلائل من قبل مرجان رئيس الوزراء السابق ، وبواقعية اكثر من رئيس الديوان الملكي . وواصل نوري القول انه اراد ان يكون مثابرا وصبورا لكنه لا يريد ان يتحمل مسؤولية فشل الاتحاد وربما لا يتمنى ان يستمر رئيسا للوزراء لفترة اطول (والتخمين هنا ايضا هو ما لم تضم الكويت للاتحاد وعمل شيء ما بخصوص سورية) . واضاف السفير يقول " ان اتجاهات نوري السعيد الاخيرة الخاصة بالكويت ومالية الاتحاد ربما تعطي انطباعا بانه انغمس في عروض مسرحية صممت لابتزازنا وابتزاز الاميركان ولكني لا اعتقد ان هذا هو التفسير الصحيح لحوافز واعمال نوري انه يعيش في توتر شديد منذ تأسيس الاتحاد وانطباعي عنه انه في حالة توتر عصبي شديد وان انفجاره الاخير كان صادقا وانه كان يعني ما قاله في حينه ولو ان هناك فرصة جيدة بان تنجح النصائح المعتدلة معه في النهاية لكن خطر قيامه بعمل متهور وغير حكيم لا يمكن صدد عنه خاصة اذا لم يعامل بعناية ويعطي الوقت ليهدأ " [١] .

وفي برقية للخارجية البريطانية الى سفارتها في عمان يوم ٢٦ حزيران ذكرت " ان السفير الاردني في لندن رغب في ان يثير قضية الكويت وان المحادثات مع حاكم الكويت في بغداد كانت مخيبة للامال . وكانت هناك ثقة عالية في الاتحاد بان حكومة صاحبة الجلالة اذا ما نصحت الحاكم بقوة فانه سيغير موقفه . ان التحالف مع العراق هو بالتأكيد ليس اقل اهمية بالنسبة للمملكة المتحدة من صداقتها للكويت وان السفير يعتقد وفقا لما ذكره له نوري السعيد ان العراق ربما سينظر في موضوع تسليط ضغط مباشر على الكويت ولو ان ذلك قد لا يصل الى حد استخدام القوة وقد ابلغ السفير الاردني ان من الحكمة ان لا يدخل نفسه في هذه القضية ما دامت هناك خلافات كبيرة في الرأي حول الموضوع بين العراق والاردن بل وحتى داخل العراق . وان على نوري السعيد ان يدرك انه لا يستطيع ان يستخدم العصا الغليظة والمداهنات في آن واحد ان موقفنا واضح جدا وقد ابلغنا حاكم الكويت بالفوائد التي يجنيها من الارتباط بالاتحاد ولكن الحاكم لم يكن متسرعا في اتخاذ القرار وكان عليه ان يأخذ رأي اسرته بنظر الاعتبار وقد جعلناه يمضي قدما لانجاز اتفاق محدد يغطي بعض الجوانب .

نحن مطلعون على اهمية القضية وموافقون على الستراتيجية أي حاجة الكويت للانضمام الى الاتحاد لكن اختلافنا حول التكتيك أي الطريق التي تحقق بها ذلك انا متأكد انه على نوري ان يدرك ان الطريق التي يحقق بها تقدما هي كسب رضاء الكويت وليس اجبارها " [٢] .

---

[1] From Baghdad to Foreign office . Tel . No . 1109 June 23 1958 .

[2] Confidential No . 8 Foreign office to Amman , June 26 1958 .

ونتيجة لذلك فانه تم التوصل عشية الثورة الى وضع صيغة مشروعي اتفاقيتين بين الاولى بعنوان (معاهدة اخوة وتحالف بين حكومة الاتحاد العربي والكويت) والثانية بعنوان (انضمام الكويت المستقلة الى الاتحاد العربي) على ان يحدد المشروع بشكله النهائي في المؤتمر الذي تقرر عقده في لندن بين بريطانيا والعراق يوم ٢٤ تموز .

معاهدة اخوة وتحالف بين حكومة الاتحاد العربي وامارة الكويت

المادة الاولى : تسود اخوة وصداقة دائميين بين حكومة الاتحاد العربي وبين امارة الكويت المستقلة ويؤسس بين الفريقين المتعاقدين تحالف وثيق توطيدا لصداقتهما وصلاتهما الطيبة .

المادة الثانية : تعترف حكومة الاتحاد العربي بكيان امارة الكويت المستقلة وبنظام الحكم القائم بها .

المادة الثالثة : يقوم بين الفريقين المتعاقدين تشاور تام في شؤون السياسة الخارجية التي لها علاقة بمصالحهما المشتركة وتتعهد حكومة الاتحاد العربي باسداء كافة المساعدات المقتضية لتنظيم هذه الشؤون بعد مشاورة الفريق الثاني (الكويت) كما تقوم حكومة الاتحاد بتمثيل الكويت دبلوماسيا وقنصليا في البلاد الاجنبية وحماية مصالح رعايا الفريق الثاني في الخارج .

المادة الرابعة : يمثل كل من الفريقين المتعاقدين لدى الفريق الاخر ممثل دبلوماسي بدرجة يعتمد وفقا للاصول المرعية .

المادة الخامسة : يوافق امير الكويت على قيام حكومة الاتحاد بتنظيم القوات المسلحة في الكويت وتدريبها على احدث الاساليب العصرية وتحقيقا لذلك تتعهد حكومة الاتحاد العربي بان تقوم بجميع التدابير الضرورية لذلك . ومنها :

١- تعليم الضباط الكويتيين الفنون الحربية والعسكرية والحيوية في المعاهد العسكرية العراقية .

٢- تقديم الاسلحة والعتاد والتجهيزات الضرورية لذلك .

٣- تقديم ضباط عراقيين للخدمة بصيغة استشارية في القوات العسكرية الكويتية .

المادة السادسة : اذا اشتبك احد الفريقين المتعاقدين في حرب نتيجة وقوع عدوان على اراضيه من قبل جهة اجنبية فيتعهد الفريق المتعاقد الاخر بالمبادرة الى معاونته في رد العدوان بجميع ما في وسعه من امكانيات .

المادة السابعة : اتفق الفريقان المتعاقدان على ضرورة قيام تعاون وثيق بينهما في شتى مجالات الادارة والقضاء والاقتصاد والتعليم والمواصلات كما اتفقا على توحيد النظم والتشكيلات المتعلقة بهذه الشؤون وعلى قيام اتحاد كمركي بينهما وذلك في ضوء مصالحهما المشتركة .

المادة الثامنة : يتمتع مواطنو كل من الفريقين المتعاقدين بحرية التملك والتنقل في جميع انحاء اقليم الفريق الاخر وكذلك بحرية السكن والاقامة في اية جهة من جهاته واختيار المهنة وممارسة اية حرفة او عمل والالتحاق بالمعاهد التعليمية .

المادة التاسعة : تساهم حكومة الكويت بنسبة في ميزانية حكومة الاتحاد العربي لقاء قيام هذه الحكومة بالالتزامات والخدمات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية .

المادة العاشرة : تبرم هذه الاتفاقية وفقا للاصول الدستورية المتبعة في بلاد كل من الفريقين وتعتبر نافذة من تاريخ ابرامها وتبقى نافذة المفعول لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد [١] .

انضمام امارة الكويت المستقلة الى الاتحاد العربي

المادة الاولى : تنظم امارة الكويت المستقلة الى الاتحاد العربي وتعتبر عضوا ثالثا فيه .
المادة الثانية : مع مراعاة احكام هذه الاتفاقية تحتفظ امارة الكويت بشخصيتها المستقلة وبنظام الحكم القائم فيها .
المادة الثالثة : تحتفظ امارة الكويت بعلمها الخاص في اقليمها ويكون علم الاتحاد العربي المنصوص عليه في المادة السابعة من دستور الاتحاد علما اتحاديا للكويت .
المادة الرابعة : يتمتع مواطنو امارة الكويت على اختلاف اجناسهم واديانهم في اقليمي الاتحاد وبجميع الحريات والحقوق التي يتمتع بها مواطنو الاتحاد العربي ويكون لكل فرد منهم حرية التملك والتنقل في جميع انحاء الاتحاد وحرية السكن والاقامة في اية جهة من جهاته واختيار المهنة وممارسة اية حرفة او تجارة او عمل او التحاقه بالمعاهد التعليمية كما يتمتع مواطنو الاتحاد العربي بنفس هذه الحقوق والامتيازات في الاقليم الكويتي .
المادة الخامسة : آ- توافق امارة الكويت على ان تكون الشؤون المتعلقة بالامور التالية منحصرة في حكومة الاتحاد :

١- الشؤون الخارجية .
٢- حماية دول الاتحاد للمحافظة على سلامتها وامنها في الداخل والخارج .
٣- انشاء وادارة القوات المسلحة تحت اسم الجيش العربي .
٤- شؤون الكمارك وتشريعاتها .
٥- تنسيق السياسة المالية والاقتصادية .
٦- شؤون العملة وتنظيم شؤون الصيرفة .
٧- توحيد سياسة التعليم ونظمه ومناهجه .
٨- شؤون الطرق والمواصلات المشتركة .

ب- تبقى من اختصاص امارة الكويت جميع الامور والصلاحيات الاخرى .
على حكومة الاتحاد العربي مفاتحة امير الكويت واخذ رأيه في جميع المسائل المتعلقة بالشؤون الخارجية والدفاعية للكويت وذلك قبل ان تتخذ قرارا نهائيا بهذا الشأن .
المادة السادسة : ينظم دستور خاص بانضمام الكويت للاتحاد ويتضمن جميع الاسس الواردة في اعلاه[٢].

---

[١] وزارة الخارجية العراقية . الحدود العراقية الكويتية ، مطبوع على الالة الكاتبة ، (بغداد ١٩٦٦) ، ص ٨٩ .

[٢] وزارة الخارجية ، الحدود العراقية الكويتية ، مطبوع على الالة الكاتبة شباط ١٩٦٦ ، ص ٩٠ .

ولكن قيام الثورة حال دون عقد المؤتمر الامر الذي دفع الحاكم لاعلان ترحيبه بالثورة لاعتقاده انها حررته من هذه الضغوط . وبعد قيام الثورة يوم ١٤ تموز بساعات كتب المكتب الشرقي في وزارة الخارجية البريطانية مذكرة جاء فيها :

" اعتقد ان وجهة نظر العراق ازاء جيرانه ستكون كما يلي :

آ- انها ستبادر لاثارة عائدية الكويت للعراق وبشكل اكثر مما كانت تقوم به الحكومة العراقية السابقة . خوف الكويتيين من العراق ربما يزداد الى النقطة التي تجلب انتباه العراقيين وبشكل اكبر من الثورة الحالية (ولكن نفوذ مصر ربما يعمل بالاتجاه المعاكس) .

ب- رؤية العراقيين للكويت ربما لها تأثيراتها غير المباشرة في اساءة العلاقة بين العراق والعربية السعودية كما ستكون هناك اختلافات ايديولوجية .

ثم تقول المذكرة :

يجب ان توجه السياسة المصرية باتجاه ابقاء الكويت بعيدة عن العراق سواء كدولة لها كيانها الخاص او باعتبارها عضوا في اتحاد الدول العربية . والعربية السعودية سيكون لها نفس الاعتراض لهذا السبب . ومهما يكن فان العلاقات البريطانية الكويتية ستكون موضع هجوم من قبل العراق ومصر ايضا. وفي حالة ان تصبح بغداد تابعا لناصر فان انجذاب الكويتيين نحو الجمهورية العربية المتحدة سوف يزداد ولكن رغبة الكويت للاحتماء بنا سوف يزداد ايضا فان احدى القوتين سوف تعمل نحو طرد القوة الاخرى " . وتمضي المذكرة تقول ان كافة الافتراضات اعلاه في الواقع نتيجة حسابات استندت الى وجهات نظر الحكومات العربية . وهكذا ارادت بريطانيا استغلال هذا الموضوع لضرب الاقطار العربية بعضها ببعض لان التدخل الغربي المباشر كان حسبما تعتقد الحكومة البريطانية يقود الى توحيد السياسات العربية بصورة معاكسة لمصلحة الغرب [١] .

وفي الثاني من آب ١٩٥٨ قابل (سام فول) السكرتير الشرقي في السفارة البريطانية في بغداد محمد صديق شنشل وزير الارشاد العراقي بحضور السياسي البريطاني (انطوني نانتك) .وقد اكد شنشل " ان الحكومة العراقية لا ترغب في ابتلاع الكويت ولكنه يعتقد ان التعاون سيكون اسهل مما كان عليه في العهد السابق . والكويت كانت تخشى توسع الهاشميين ولكن سوف يكون لها اكثر ثقة بالحكام الجدد . وتكلم (شنشل) بحماسة اكثر بصدد فكرة بناء انبوب نفط الى الكويت ومشروع ايصال مياه شط العرب الى الكويت واعطى انطباعا عن ان الحكومة الجديدة سترغب في دراسة ذلك . وعند مناقشة احتمال تقديم مساعدات كويتية (مصرف عربي) ذكر شنشل ان العراق لن يشدد على ذلك في البداية معلنا انهم ليسوا راغبين في اثارة انتباه الكويتيين واعطائهم الانطباع عن انهم فقط يجرون وراء نفوذهم " [٢] .

ومهما يكن من امر فان ضغوط نوري السعيد الموجهة للكويت قبل الثورة جعلت حاكم الكويت عبد الله السالم الصباح يرحب بالثورة . وقد بعث برقية تهنئة الى عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء يهنئه فيها بنجاح الثورة وبعث كتابا اليه في ٢٥ آب بين فيه " بعض ما تلاقيه الكويت من مصاعب

---

[١] مذكرة ريجز يوم ١٤ تموز ١٩٥٨ الى السير وليم هايز اقتباسا عن الونداوي ، وثائق ثورة ١٤ تموز ، ص ٣١ .

[٢] المصدر نفسه ، ص ٢٨٨ .

فيما يتعلق باستيرادها المواد الغذائية من شقيقتها العراق وعن القيود التي فرضت على تنقل الكويتيين الى العراق " فاجاب رئيس الوزراء في ٧ ايلول بالاتي :

حضرة صاحب السمو الشيخ عبد الله السالم الصباح حاكم الكويت حفظه الله ورعاه

بعد السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تسلمت كتابكم الكريم فاشكر لسموكم العواطف الاخوية الطيبة التي اعربتم عنها نحو العراق اود ان انهي الى سموكم ببالغ السرور ان التعليمات قد صدرت الى الجهات العراقية المختصة لاطلاق حرية النقل والتنقل بين بلدينا والسماح بتصدير المواد الغذائية مما يكفل لاخواننا في الكويت سد احتياجاتهم من هذه المواد [١] .

وصرح عبد الكريم قاسم جوابا على الرسالة الموجهة من حاكم الكويت " ان حكومته ترحب بزيارة الحاكم " وقد تم تحديد يوم ٢٥ تشرين الاول موعدا للزيارة .

حضر قبل الزيارة وفد كويتي شعبي الى بغداد يوم ٢٨ آب للتهنئة بالثورة وكان برئاسة الدكتور احمد الخطيب وهو من المنتمين الى حركة القوميين العرب . التي تنادي بالوحدة العربية ودعم الرئيس جمال عبد الناصر في مواقفه الوحدوية . وقد صرح (ان الوحدة ضرورة وواجب) وعند مقابلته لعبد الكريم قاسم القى كلمة عبر فيها عن شعور الوفد نحو قادة الثورة وعن احساس الشعب العربي في الكويت بقيام الجمهورية العراقية وقال (اننا اقرب الناس الى المواطنين في العراق واننا متأكدون انكم سوف تتحدون بوحدة سريعة مع الجمهورية العربية المتحدة) فرد عليه عبد الكريم قاسم (ارحب بكم في وطنكم وبين اخوانكم واهلكم فليس هناك أي فارق بينكم وبينهم بل تربطنا جميعا قومية واحدة ... الحمد لله الذي ازال بيننا الحواجز وجعلكم تروحون وتقدمون الى هذا الجزء من وطنكم دون تأثير من اجنبي ان الامور مسلمة الان في ايديكم وفي ايدي اخوانكم الذين يحكمون باسم الشعب).

وقال عن الوحدة " اننا نؤثر دوما العمل بخطوات موزونة حتى لا نقع في الخطأ ومع هذا فان هدفنا هو جمع الشمل خطوة فخطوة " وعندما اكد احد اعضاء الوفد ضرورة الاسراع بالوحدة العربية قال عبد الكريم قاسم " انني شخصيا اسير في الخطة التي اراها منبثقة من رغبات الشعب ولقد كانت خطتنا الاولى (الثورة) بارعة وان الذين نفذوا هذه الخطوة سينفذون الخطوة الاخرى وان شاء الله ستكون النتائج مرضية لجميع الدول العربية لان اهدافنا واحدة " اننا يجب ان نكون واقعيين وعلى ضوء الواقع نعالج مشاكلنا ولا نتمسك بالالفاظ بل نتوخى المصلحة العامة للامة العربية " .

ثم عرض الوفد بعض المطالب على عبد الكريم قاسم منها ما يتعلق بقضايا السفر وتصدير الاغنام واسالة ماء الشرب فوعدهم خيرا واخبرهم ان لجنة بحثت موضوع تصدير الاغنام والخضر . وان الاوامر قد صدرت الى مخفر صفوان بتهيئة وسائل الراحة للمسافرين بين العراق والكويت اما بخصوص الماء فقد قال " الماء ماؤكم اطلبوا وما علينا الا التنفيذ " [٢] .

---

[١] وثائق الحدود العراقية الكويتية . ص ٢٥ – ٢٦ .

[٢] الجمهورية . ٢٩ آب ١٩٥٨ .

بعدها قابل الوفد الكويتي العقيد الركن عبد السلام عارف في وزارة الداخلية والقى احد اعضاء الوفد كلمة هنأه فيها بالنيابة عن الوفد بقيام الجمهورية العراقية وقال " مما لاشك فيه انكم ستعملون في سبيل تحقيق وحدة شاملة " فرد عليه عبد السلام " اعتقد انه مخطئ من يقول ان هنلك كويت وجمهورية عراقية وجمهورية عربية متحدة نعم هذه اسماء سميتموها ، اننا بلد واحد وشعب واحد . ان الوحدة لا تتم بالاقوال وانما بالاعمال انكم عبرتم عن شعوري بل شعورنا جميعا نسأل الباري عز وجل ان يوفقنا لهذه المهمة كما وفقنا في الثورة وهي بداية البداية وطريق الوصول الى امانينا ولما كنتم تطلبون فلكم الطلب ونحن ننفذ . ان الكويت جزء لا يتجزأ من العراق والامة العربية، ونحن مطمئنون الى اخواننا في الكويت بانهم سيكونون الاداة الفعالة في الوحدة ونحن اول جنودكم " . ورد على مسألة تزويد الكويت بالمياه " ان الماء ماؤكم والتربة تربتكم والجمهورية جمهوريتكم والشط ليس شط العراق وانما شط العرب" [١] .

ويذكر الاستاذ خليل ابراهيم حسين ان عبد السلام عارف فهم من احد منتسبي حركة القوميين العرب في العراق " ان هناك ضباطا كويتيين وحدويين قادرين على تهيئة الظروف الوحدوية اذا وافق قادة ثورة ١٤ تموز " وان عبد السلام تحمس للفكرة وقال : " ساكون اول جندي يدخل ارض الكويت " ولما عرض الموضوع على عبد الكريم قاسم رد عليه بالقول " ان عهد الاستعمار قد ولى واذا تحرر العراق فليس من حقنا ان نستعمر بلدا اخر " مما اغضب عبد السلام . واخذ يتهجم على سياسته الملتوية[٢] .

وفي ٢٨ ايلول وصل بغداد وفد كويتي اخر برئاسة الامير دعيج السالم الصباح وعضوية نصيف اليوسف وعلي العمر العلي وجرت محادثات بين الوفد وعبد الكريم قاسم تبودلت عبارات المودة وبحث موضوع زيارة امير الكويت للعراق ثم غادر الوفد بغداد يوم ٥ تشرين الاول وبعث بالبرقية الاتية :

"سيادة الزعيم عبد الكريم قاسم

في الوقت الذي اصل به الى الكويت يروق لي ان ابعث لسيادتكم تشكراتي الاخوية على ما لقيته منكم من حفاوة وتقدير حين زيارتي بغداد ارجو لكم من الله التوفيق والنجاح لما فيه خير العروبة والاسلام مع اخلص تحياتي "

دعيج السلمان الصباح [٣]

ومن الواضح من هذه الزيارات ان هناك مخاوف من احتمال استئناف العراق لمطالبته بضم الكويت اليه لان هذه الوفود كانت ترغب في التعرف على نيات قادة الثورة في العراق . اذ رافق تلك

---

[١] نفسه .

[٢] موسوعة ١٤ تموز (١) ، ص ١٥٧ .

[٣] الجمهورية ، ٦ تشرين الاول ١٩٥٨ .

الزيارات دعوات لضم الكويت الى الجامعة العربية بعد الغاء الحماية البريطانية عليها ، وقد اعلنت الجامعة العربية ان الكويت طلبت الانضمام اليها [1] .

الرابطة القومية

في آب ١٩٥٨ تأسست منظمة (الرابطة القومية) من العناصر القومية كان شعارها (شعب عربي واحد - دولة عربية واحدة) وكانت منظمة لا حزبية تدعو الى تجميع القوى القومية من اجل العمل لبناء مجتمع اشتراكي موحد قائم على الاسس (الاشتراكية الديمقراطية التعاونية) وتعمل من اجل الوحدة العربية الشاملة ، وهي ترى ان وحدة العراق مع الجمهورية العربية المتحدة خطوة كبرى لتحقيقها بذلك شددت على الوحدة الثورية مع الجمهورية العربية المتحدة . كان من ابرز اعضائها الدكتور هشام الشاوي وهو استاذ جامعي وعدنان الراوي وكان محاميا وشاعرا انشق عن حزب الاستقلال وفوزي عبد الواحد خضر وهومحام وعاد تكليف الفرعون وهومحام من آل فتلة ورمزي العمري وهومحام ايضا .

بررت الرابطة ظهورها بان الحركة القومية العربية اصبحت بعد ثورة الرابع عشر من تموز بحاجة الى التنظيم والتجميع في حركة (قومية - لا حزبية) تضم الذين لا يرضون بالانضمام الى الاحزاب السياسية وتدعو الى الوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة . ولذلك ادعت الرابطة انها ضد الحزبية . وهاجمت جميع الاحزاب العراقية وعدت الحزبية التي وصفتها (مقيتة) اكبر ركيزة للاستعمار واعظم سبب للتفسخ الاجتماعي والفساد السياسي واشادت بتجربة جمال عبد الناصر في الغاء جميع الاحزاب من دولة الوحدة .

وحددت الرابطة اهداف التجمع القومي كما جاءت في الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة مادة ٧٢ بالعمل " على تحقيق الاهداف القومية وحث الجمهور لبناء الامة بناء سليما من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية . واستقرار الاوضاع الجديدة التي حققها الشعب بنفسه ويقود نفسه ويحكم نفسه ويكافح من اجل حريته واستقلاله " [2] .

ومن الدعوات التي اعلنتها الرابطة

١- الوحدة العربية الشاملة ضرورة قومية وان وحدة العراق الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة خطوة كبيرة لتحقيقها .

٢- الوطن العربي بحدوده الطبيعية كل لا يتجزأ .

٣- العراق جزء من الوطن العربي والعرب والاكراد مواطنون متساوون في الحقوق والواجبات .

٤- القومية العربية انسانية تحترم جميع القوميات .

٥- الاشتراكية طريق القومية لبناء مجتمع تضامني تسوده العدالة الاجتماعية .

٦- الاستعمار عدو القومية العربية باي شكل كان ومن أي جهة اتى .

---

[1] الجمهورية ، ٣٠ ايلول ١٩٥٨ ، ١٠ تشرين الاول ١٩٥٨ .

[2] القيادة القومية ، مكتب الثقافة والاعلام . لجنة تاريخ الحزب ، ملف الرابطة القومية رقم ٢٢ / ١٢ آ كراس صادر عن المكتب السياسي للرابطة بتاريخ ٢٥ حزيران ١٩٦٠ .

٧- السلام امنية الشعب العربي .
٨- الحياد الايجابي سياسة تمليها مصلحة الشعب العربي .
٩- الديمقراطية سبيل الشعب العربي لحكم نفسه بنفسه .
١٠- المرأة ركن اساسي في كل مجتمع صالح وللمرأة العربية حق التمتع بكافة حقوق وواجبات الرجل العربي " .

ودأبت نشرتها السرية (الرقيب) على نشر مختلف الشعارات على صفحاتها مثل " لا استغلال ولا طبقية بل اشتراكية ديمقراطية عربية " و " ايها القوميون في العراق تجمعوا " و " لا حزبية بل اتحادا قوميا " [1] .

حذرت الرابطة في بيانها الاول الذي وجهته الى الشعب العراقي ، عبد الكريم قاسم من خطو الشيوعيين على وزارات الاقتصاد والمعارف والزراعة وعلى الاذاعة ونبهت على ان الشيوعيين اتخذوا من عبد الكريم قاسم حجة كبيرة لاتهام الناس بالخيانة وانهم بعد ان نجحوا في اقالة عبد السلام عارف فانهم سيعملون على تدبير المؤامرات للخلاص من عبد الكريم قاسم . وهكذا الى ان يصلوا الى دفة الحكم في العراق وانتقد البيان السلطة لاضطهادها القوميين ومراقبتهم وزجهم في المعتقلات واكد البيان ان تحقيق الوحدة طريق الخلاص من الاستعمار وسبيل الخلاص من الارهاب الشيوعي وحمل الجيش مسؤولية الحفاظ على الثورة الى ان تتحقق للناس حرياتهم الكاملة وكذلك مسؤولية ايضاح الموقف للزعيم عبد الكريم قاسم قبل ان تفقد الثورة صفتها التحررية .

ولكن عبد الكريم قاسم لم ينتبه الى هذا التحذير فاصدرت الرابطة بيانا اخر في بداية شباط ١٩٥٩ جاء فيه " لقد انكشف للناس ان رئيس الوزراء لا يريد ان يصدق الحالة السيئة التي وصلت اليها البلاد ... ولا يريد ان يضع حدا للعبث الشيوعي .. ان الوزارة الحاضرة وعلى رأسها عبد الكريم قاسم تتحمل امام الاجيال والتاريخ مسؤولية هذا الوضع القائم في العراق ومسؤولية هذا الطغيان الشيوعي . كما يتحمل الوزراء القوميون ايضا مسؤولية مضاعفة بعد ان اصبحت القومية العربية تطعن علنا في محكمة الشعب وفي راديو بغداد لقد انكشفت اللعبة الشيوعية من محاربة الحركة القومية في العراق . فقد بدأ الاضطهاد الشيوعي بالبعثيين وعبد السلام عارف ثم تلاهم دور القوميين " ودعا البيان القوميين الى توحيد جهودهم للوقوف في وجه الخطر الشيوعي وللخروج من ميثاق بغداد " [2] .

اللورد لامبتون يدعو لزعامة العراق للوطن العربي

في ١٥ آب قابل النائب البريطاني (اللورد لامبتون) عبد الملك الزبيق القائم بالاعمال العراقي في لندن وطلب تسهيل مهمة سفره الى العراق للاجتماع برئيس الوزراء عبد الكريم قاسم لانه يرى لزاما على بريطانيا في الوقت الحاضر ان تؤيد التعاون مع الجمهورية العراقية (مع العلم انه كان من الداعين للقضاء على الثورة في العراق في بدايتها) لانه اصبح اكثر قناعة (بضرورة

---

[1] اعداد مختلفة من صحيفة الرقيب في الملف السابق نفسه .

[2] الملف نفسه ، عبد الفتاح علي يحيى ، التطورات السياسية ، ص ١٥٣ .

تأييد الحكم الحاضر والتعاون معه وتحبيذ سياسة واقعية اكثر تفهما وتقديرا لقضايا العرب العادلة) وقال " ينبغي على بريطانيا تأييد الحكم الحاضر والتعاون معه لانه يخشى ان يؤول عدم تأييدهم له والتعاون معه الى قيام نظام اشد تطرفا منه او قد يضطر المسؤولون في العراق بتأثير من الرئيس جمال عبد الناصر على انتهاج سياسة اكثر تطرفا واضاف بصراحة انه يهم بريطانيا ان يتولى الحكم الحاضر في العراق زعامة الشرق العربي مؤكدا ان العراق اهل لهذه الزعامة نظرا لثروته المادية وعوامل اخرى لم يحددها " .

وقد رد عليه القائم بالاعمال العراقي " قد يقال ان الغرض من هذا العرض هو التفريق بين الجمهورية العربية المتحدة والعراق وعزل بعضها عن البعض في الوقت الذي تعتبر فيه الشعوب العربية الحواجز القائمة بينها حواجز زائفة مصطنعة " ومن الواضح ان (لامبتون) اراد ان يزيد في التباعد بين العراق والجمهورية العربية المتحدة .

ويبدو ان رد القائم بالاعمال على المقترح قد اغضب عبد الكريم قاسم الذي جاء الاقتراح لصالحه. مع العلم انه استقبل (لامبتون) بحفاوة كبيرة عند زيارته له في تشرين الاول وقال له " انه يسعى لاقامة علاقات جيدة مع جميع الاقطار . واجاب على سؤال (لامبتون) حول تصور عبد الناصر ان يكون للبلاد العربية حاكم واحد مطلق " ان البلاد العربية يجب ان تكون كالاخوة بعضها لبعض يجب ان نكون متساوين الواحد مثل الاخر على اسس اخوية لا نعمل أي شيء عدا المساواة"[1] .

المفاوضات مع شركات النفط

كان الغربيون يخشون من اقدام الحكم الجديد في العراق على عملية اخرى بشأن النفط وتأميمه او في الاقل وضعه تحت سيطرة الجمهورية العربية المتحدة بالانضمام اليها وبذلك تتعرض امداداتهم للخطر. ولكن تصريحات المسؤولين العراقيين بمن فيهم رئيس الوزراء نفسه حول اهمية النفط للاقتصاد العالمي وتعهدهم باستمرار جريانه وتجهيزه للاسواق العالمية واحترام العراق لالتزاماته مع الشركات التي تستثمر النفط من داخل اراضيه وعدم الرغبة في تأميم الامتيازات . والرغبة في بناء انابيب جديدة لنقل النفط بسبب اهمية هذه الثروة للمصالح الاقتصادية والصناعية الوطنية والدولية طمأن الغرب حول مصالحه وكان عاملا مهما في اقدام دول الغرب وفي مقدمتهم بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية على تقديم اعترافها بالنظام في مطلع آب ١٩٥٨ .

وفي الوقت نفسه كانت حكومة الثورة تعتقد انه آن الاوان لحل الخلافات القائمة بين الحكومة العراقية السابقة وشركات النفط وارادت ان تقنع الجماهير بانها حريصة على ضمان مصالح العراق في الامتيازات النفطية التي حصلت عليها الشركات بشروط بخسة في ظل الاوضاع القائمة في العهد السابق. وعلى ان يجري ذلك من خلال المفاوضات بينها وبين الشركات . فقد اكد رئيس الوزراء في بيانه المذاع يوم ١٨ تموز " ستعمل حكومة الجمهورية العراقية على حماية مصالحنا القومية العليا

---

[1] الزوبعي ، العراق في الوثائق البريطانية . ٢ / ١٩٥٨ ٢ / ٢٣ ، ١٦٧ / ٤١٣ .

ونأمل من ذوي العلاقة ان يتجاوبوا مع رغبتها هذه في استمرار هذا المرفق الحيوي لمنفعة الاقتصاد الوطني والاقتصاد الدولي معا " [١] .

ورغبة من الحكومة في اعادة النظر في العلاقة مع شركات النفط وباقتراح من وزير الاقتصاد قرر مجلس الوزراء في الرابع والعشرين من تموز تعيين عبد الفتاح ابراهيم مديرا عاما لمصافي النفط الحكومية واديب الجادر مديرا عاما لشؤون النفط[٢] وكان عبد الفتاح ابراهيم متخرجا في الجامعة الامريكية من بيروت واكمل دراسته في الولايات المتحدة الامريكية وقد تشبع اثناء ذلك بالمبادئ الاشتراكية وعمل على تأسيس حزب الاتحاد الوطني سنة ١٩٤٦ اما اديب الجادر فقد درس الهندسة في استانبول ثم التحق بكلية التجارة والاقتصاد في بغداد وانتخب نقيبا للمهندسين بعد الثورة. وجاءت تصريحات وزير الاقتصاد ابراهيم كبة لتؤكد التوجه الجديد للثورة اذ اشار الى ضرورة اخذ الظروف العالمية بنظر الاعتبار في حالة الرغبة في تطور تلك الالتزامات وبما يتفق مع مصلحة العراق من جهة ومصلحة الاقتصاد العالمي من جهة اخرى " [٣] . وقد استنتج السفير البريطاني من مباحثاته مع المسؤولين العراقيين في اواخر شهر تموز وبداية آب " ان الشيء الذي تفكر فيه الحكومة العراقية بدرجة اكبر في الوقت الحاضر هو اعادة المفاوضة مع الشركة للحصول على حصة اعلى من الارباح للعراق مقرونة باقصى طاقة من الصادرات ... ان شركة النفط على استعداد تام للنظر في زيادة الارباح ولكن ذلك يتطلب الاخذ بنظر الاعتبار تأثير هذه الزيادة في الارباح على الدول الاخرى المنتجة " ولذلك فهو يقترح في اية مفاوضات تجري بين الطرفين ان من الافضل للشركة قبل ان تبدأ الضغوط الشعبية اعادة النظر ببعض الترتيبات في العلاقات بين الشركة والحكومة باستهداف بعض العناوين الجديدة ومنح العراق درجة من الاسهام المباشر من رأسمال الشركة مع بعض التنازلات المالية لجعل الحكومة قادرة على تلبية المطالب الشعبية وعلى الشركة ان تهيء المقترحات التي تحظى بميل حقيقي لقبولها من العراقيين على المستويين المادي والنفسي (الانفعالي) لان الموقف يشير الى عدم استبعاد تفكيرهم أي حل مهما كان متطرفا بحيث لا يدمر مصالحهم بشكل لا يمكن اصلاحه ولا يؤدي الى تقليص تدفق النفط"[٤] .

وفي الثالث من آب قرر مجلس الوزراء " تعيين السادة التالية اسماؤهم وعناوينهم اعضاء اصليين لمصلحة مصافي النفط الحكومية :

١- عبد الفتاح ابراهيم – المدير العام – رئيسا
٢- اديب الجادر – مدير شؤون النفط العام – نائبا للرئيس
٣- الدكتور جميل ثابت – مدير الصناعة العام – عضوا
٤- العقيد رجب عبد المجيد – مدير الديوان العام لوزارة الاعمار – عضوا
٥- نزهت محمد الطيب – محاسب قانوني مجاز – عضوا

---

[١] الوقائع العراقية ، ٢٣ تموز ١٩٥٨ .

[٢] جريدة الزمان ، ٢٥ تموز ، ١٩٥٨ ، مقررات مجلس الوزراء يوم ٢٤ تموز ١٩٥٨ .

[٣] جريدة البلاد .

[٤] الزوبعي ، العراق في الوثائق البريطانية ، ١٩٥٨ ٢ / ١١٢ .

وتعيين السادة زكي عبد الوهاب والدكتور طلعت الشيباني والدكتور محمد خليل الطويل اعضاء اضافيين احتياطيين في مجلس ادارة مصافي النفط الحكومية " [١] .

وفي منتصف آب زار (هريدج) مدير شركة نفط العراق بغداد وقابل رئيس الوزراء ووزيري الاقتصاد والمالية وابلغهم ان خطة الشركة تقضي زيادة الانتاج من نفط البصرة الى ٢٢ مليون طن نهاية سنة ١٩٦١ والحقول الشمالية الى ٣٥ مليون طن سنة ١٩٦٠ وذكر الوزيران انهما يريدان ان تتجه الزيادة في الانتاج نحو بانياس وتحويل خط حيفا الى احد الموانئ العربية وان تقوم الشركة بانشاء انبوب للنفط يمر عبر الاراضي الكويتية وقد اعترض (هريدج) على المقترح الاخير . اما بشأن التنازل عن الاراضي غير المستثمرة فان الشركة ستعرض مقترحاتها بهذا الصدد خلال شهرين او ثلاثة . واقترح ان يقوم العراق بالتوصل الى اتفاقية مع ايران لتقسيم المياه الاقليمية والادعاء بـ(١٢ميل) للعراقيين للمياه الاقليمية باسرع ما يستطيعون لكي يمكنوا الشركة من التنازل عن حقوقها الامتيازية في المياه الاقليمية. وقد طالب العراقيون بالحصول على ٢٠ بالمئة من حصص الشركة . واكد رئيس الوزراء (لهريدج) بانه ليس للعراقيين اية نية في ان ينكثوا تعهداتهم بالامتيازات وانهم تحملوا مجازفة امام الرأي العام الذي كان سيرحب بالتأميم بعد ان اعلنوا ذلك امامه . [٢]

وكان وزير الاقتصاد قد اشار منذ بداية آب الى وجود مفاوضات بين الحكومة والشركة وانه تم الاتفاق على بحث بعض المسائل ومنها مسألة المناطق التي لم يجر استثمارها من الشركة حتى ذلك الوقت واعادة النظر في مبدأ مناصفة الارباح وزيادة الانتاج [٣] .

ثم قامت وزارة الاقتصاد بتحديد النقاط المختلف عليها بين العراق والشركات واقترحت تشكيل لجنة وزارية لدراسة التوصيات التي ستقوم بها الحكومة العراقية لتعديل اتفاقية النفط في المفاوضات المزمع عقدها فقرر مجلس الوزراء في ١٤ آب تأليف لجنة وزارية خاصة برئاسة رئيس الوزراء نفسه وعضوية كل من ناجي طالب وزير الشؤون الاجتماعية ومحمد حديد وزير المالية وصديق شنشل وزير الارشاد وابراهيم كبة وزير الاقتصاد [٤] .

ونظرا للسمعة الجيدة التي يحملها خبير النفط العربي عبد الله الطريقي مدير شؤون النفط في المملكة العربية السعودية من خلال التعديلات التي اجراها على اتفاق بلاده مع الارامكو في السنوات السابقة ومن خلال اتفاق التعاون وتبادل المعلومات في المجال النفطي المعقود بين العراق والسعودية سنة ١٩٥٣ فقد تقرر دعوته للمشاركة في دراسة تعديل الاتفاقية ، وقد عقدت اللجنة اجتماعا واحدا

---

[١] مقررات مجلس الوزراء يوم ٣ آب ١٩٥٨ نسخة محفوظة عند خليل ابراهيم حسين الزوبعي .

[٢] الزوبعي ، العراق في الوثائق البريطانية ، ١٩٥٨ ٢ / ١٩٥ / ٢١٩ .

[٣] جريدة الزمان ، ٢ / ٨ / ١٩٥٨ .

[٤] ملفات مجلس السيادة رقم الملف ٤٢٤٢ وثيقة رقم ١١٦ ، مقررات مجلس الوزراء يوم ١٤ آب ١٩٥٨ .

في مجلس الوزراء واتفق على البدء في المفاوضات من المرحلة التي وصلت اليها الحكومة السابقة في مداولاتها مع الشركات على ان يجري البحث في صيغة افضل لاستثمار النفط [1] .

بدأت المفاوضات بين الحكومة العراقية والشركات يوم ٢٠ آب حيث عقد الاجتماع الاول في ديوان وزارة الاقتصاد وهو اول اجتماع سجل بمحضر بعد الثورة حضره كل من ابراهيم كبة ومحمد حديد واديب الجادر وابراهيم الالوسي مدير النفط وحضره عن شركات النفط كل من المستر (ج. هـ. هريدج) والمستر (كريفز) الممثل العام لشركات النفط في العراق وناصر قرمة المترجم في وزارة الخارجية ولكن المجتمعين لم يتناولوا قضايا مهمة بل كرر الوفد العراقي المطالب نفسها التي كان يجري بحثها قبل الثورة وقد اوضح محمد حديد لممثلي الشركات " ان العراق قد اصبح في عهد جديد ولذلك فان الحكومة ترغب في تجنب الخلافات لان مثل هذه الخلافات تعطي انعكاسا سيئا بالنسبة للامتيازات ولذلك فالمؤمل من الشركات ان تساعد وتتجاوب تجاوبا اكيدا مع الحكومة بهذا الشأن لكي تستمر العلاقات بين الطرفين بصورة ودية " [2] وطالب الوفد العراقي ايضا ان تشرع الشركات في تقديم الدراسات التي كانت قد وعدت بها قبل الثورة لتلبية طلبات الحكومة بالاضافة الى المطالبة بتنازل شركة نفط البصرة عن حقوق امتيازها في المياه الاقليمية العراقية بصورة مستعجلة. وقد وعد ممثلو الشركات بدراسة الموضوع وتقديم مقترحاتهم النهائية خلال شهرين او ثلاثة " [3] . ولكن الشركات لم تتقدم باي مقترح حتى استئناف المفاوضات في بداية تشرين الثاني ١٩٥٨ ويبدو ايضا ان نية الحكومة العراقية قد انصرفت للحصول على منافع مادية وذلك من خلال زيادة الانتاج الذي تقرر ان يصل الى ٥٧ مليون طن نهاية عام ١٩٦١ [4] فضلا عن محاولة حصول الحكومة العراقية على سلفة من الشركة لسد العجز المالي الذي ورثته الثورة عن الحكم السابق وطلبها من الشركة دفع مبلغ اربعة ملايين جنيه استرليني لتسوية حسابات سنة ١٩٥٣ . ويستشف ذلك من مذكرة وزير الخارجية البريطاني المقدمة الى رئيس الوزراء هارولد ماكميلان في ٢٥ آب والتي جاء فيها :

" تحدثت مع السير (مايكل رايت) هذا المساء ويقول بانه يعتقد ان من اهم الاشياء التي يجب حلها بسرعة هي مسألة طلب الحكومة العراقية الجديدة السلفة من شركة نفط العراق بمبلغ ٤ ملايين جنيه استرليني ويمثل هذا رصيد عام ١٩٥٣ حيث تم دفع اول ٣ ملايين جنيه استرليني . وقد تركت الحكومة السابقة عجزا ماليا وان القيام بذلك من قبل شركة نفط العراق على حد قول مايكل رايت ودفع المبلغ قد يؤثر كثيرا في علاقاتنا وعلاقات شركة نفط العراق مع الحكومة الجديدة اكثر من أي شيء اخر جيد .

---

[1] اسامة عبد الرحمن نعمان ، تطور سياسة العراق النفطية ١٩٥٢ – ١٩٦٣ ، رسالة ماجستير ، كلية الاداب جامعة بغداد ١٩٨٣ ، ص ١٤٢ ، مقررات مجلس الوزراء يوم ١٤ آب ١٩٥٨ .

[2] محضر الاجتماع المنعقد في ديوان وزارة الاقتصاد يوم ٢٠ آب ١٩٥٨ في الملف ٢ / ٢٤ / ١٢٧ القسم الثاني .

[3] نص تقرير الوفد المفاوض عن المفاوضات مع شركات النفط كما ورد في كتاب عبد اللطيف الشواف حول قضية النفط في العراق (بيروت بلا) ص ٢٣٤ .

[4] اسامة عبد الرحمن نعمان ، المصدر السابق ص ١٤٣ .

ولم يعد السيد (هربدج) مدير ادارة شركة نفط العراق من بغداد لحد هذا اليـــوم ويتوجـب علينا ان نأخذ رأيه قبل ان نقرر .. وان رد فعلي الاول هو انه لا يجوز ان نذعن لـــهذا الطلـب دون مقابل اذ ان مبلغ الاربعة ملايين جنيه استرليني ورقة قوية لا يجوز ان نرميها جانبـــا دون التـأكد تماما من اننا سنحصل على شيء بالمقابل ويمكن ان نوافق على دفع المبلغ باقساط (خـلال سـتة اشهر مثلا) وهذا خاضع للسلوك الجيد للعراقيين ومثال مسألة الحبانية والطيران المدني " . ويبـدو ان رئيس الوزراء البريطاني كان معارضا لربط قضية مطلـب العـراق بفـرض شـروط سياسـية وعسكرية اذ علق على الكتاب الذي اعده مكتبه بالقول " انني اعارض مسألة ربط هـذا الموضـوع الخاص بدفع اربعة ملايين جنيه استرليني لقضايا لا دخل لها بامتيازات شركة نفط العـراق كقضيـة الحبانية والطيران المدني على سبيل المثال واعتقد ان الموقف الذي ستتخذه شركة نفط العراق مـن هذه المسألة سيكون ذا فائدة تماما"[١].

العطل الرسمية

في ٢٨ آب اصدر مجلس السيادة القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ الذي سمي بقانون العطـلات الرسمية والذي حدد العطل الرسمية للجمهورية العراقية كالاتي:

" تعتبر الايام التالية عطلة رسمية تعطل فيها الاعمال في الدوائر الرسمية وشبه الرسمية

١- يوم الجمعة من كل اسبوع .

٢- ثلاثة ايام عيد الفطر من ١ - ٣ شوال .

٣- اربعة ايام عيد الاضحى من ١٠ - ١٣ ذي الحجة .

٤- رأس السنة الهجرية يوم ١ محرم .

٥- يوم عاشوراء ١٠ المحرم .

٦- المولد النبوي يوم ١٢ ربيع الاول .

٧- عيد الربيع (عيد الشجرة) يوم ٢١ اذار .

٨- ثورة ١٤ تموز (عيد الجمهورية) .

واضافة الى هذه الاعياد فقد اعتبر القانون عيد الميلاد يوم ٢٥ كـانون الاول ورأس السـنة الميلادية يوم ١ كانون الثاني ويومي العيد الكبير عطلة للمسيحيين ويوم الكفارة ويومي عيد المظلـة ويومي عيد الفصح عطلة للموسويين ويومي العيد الكبير ٧ و ٨ آب ويوم العيد الصغير ٢٣ تشـوين الثاني ويومي عيد البنجة ٥ و ٦ نيسان ويوم عيد دهفة يمانة عطلة للصابئة .

واعطى القانون الموظفين والمستخدمين من الطوائف الاخرى التي لم يرد ذكرها اعلاه الحـق في ان يتغيبوا في اعيادهم الدينية عن الدوام في الدوائر الرسمية وشبه الرسمية.

ونص القانون ايضا انه " اذا وقع يوم الجمعة ضمن عطلة رسمية فيعتبر اليوم التالي لها يوم عطلة ايضا " [٢] .

---

[١] الاعظمي ، وثائق ثورة ١٤ تموز ، ص ٨٣ - ٨٥ .

[٢] الوقائع العراقية ، ٣٠ آب ١٩٥٨ .

ازمة السكن

ادت زيادة موارد النفط بعد توقيع اتفاقية مناصفة الارباح مع الشركات سنة ١٩٥٢ وزيـادة المشاريع الانمائية وتوفر فرص العمل في المدن مع تحسن الخدمات المقدمة الى السكان فيها وسوء الاوضاع في القرى والارياف الى هجرة واسعة من سكان تلك القرى والارياف نحو المدن بحثا عـن العمل والعيش الافضل . كانت الهجرة الى بغداد قد تعاضمت وفاقت الهجرة الى اية مدينـة اخـرى . وكان من نتائج ذلك ارتفاع الايجارات بشكل فاحش حتى صار ما ينفق على بدلات السـكن يسـتهلك القسم الاعظم من موارد ذوي الدخل المحدود وظهرت ازمة سكن واسعة النطاق فلجأ ابناء الريف الى بناء الصرائف والاكواخ في اطراف المدينة . وقد اظهر الاحصاء الذي قامت بـه الدائـرة الرئيسـة للاحصاء سنة ١٩٥٦ بتقريرها الخاص بتعداد المساكن في العراق ان عدد الصرائف في منطقة بغداد (أي بغداد والكاظمية والكرادة والاعظمية والدورة) بلغ (١٦٤١٣) صريفة وبلـغ عـدد الافـراد الذين كانوا يسكنوها زهاء (٩٢) الف نسمة وذكر التقدير (ان هؤلاء الناس هم من الذين هـاجروا في الاونة الاخيرة من لواء العمارة الى بغداد طلبا لاجور اعلى ومجالات افضل للعمل والاستخدام " .

وقد ارتفع هذا العدد سنة ١٩٥٨ حتى وصل ما بين (١٠٠ - ١٢٠) الف نسمة يعيشـون في صرائف (اكثرها في جانب الرصافة ولاسيما المنطقة الممتدة وراء السدة الشرقية من الاعظميـة حتى بغداد الجديدة) الصرافية ، قرية الوشاش (حي السلام) قرية تل محمـد (بغـداد الجديـدة) والعاصمة وشمال الباب الشرقي وكذلك في منطقة الشاكرية في الكرخ كرادة مريم قرب منطقـة (ام العظام) [1] .

درست حكومة الثورة هذه المشكلة فكان عليها ايجاد الحلول السريعة لها خاصة وقد افصـح قادتها عن توجهات الثورة الشعبية وانها جاءت لانصاف الفقراء فتم تأليف لجنـة الايجـارات مـن حسين محي الدين نائب رئيس محكمة استئناف بغداد ومحمد صالح الكيلاني المفتش العدلـي وعبـد الرزاق عبد الوهاب حاكم الصحة وعبد الرحمن علاء حاكم صلح بغداد لدراسة الموضـوع ووضـع قانون بذلك .

وفي السادس من آب اصدر مجلس الوزراء القانون رقم ٦ تسري احكامه على دور السـكن والحوانيت والمخازن وغيرها من المسقفات ضمن حدود البلدية لمراكز الالوية والاقضية عـدا مـا يستثنى بنص هذا التشريع الذي سمي بقانون مراقبة ايجار العقار الذي تضمن تخفيض بدلات الايجار كالاتي:-

"١- تخفض بدلات ايجار دور السكن المؤجرة قبل الاول من كانون الثـاني ١٩٥٦ بمقـدار ١٥% وتخفض بدلات ايجار دور السكن المبرمة بعد هذا التاريخ بمقدار ٢٠%.

٢- تخفيض بدلات ايجار غرف السكن في الدور المسكونة باكثر من مستأجر واحد والمؤجرة بعد ١ تشرين الثاني ١٩٥٣ بمقدار ٢٠% .

---

[1] عبد الرزاق الهلالي ، الهجرة من الريف الى المدن ، (بغداد ١٩٥٨) ، ص ٦٠ ، ١٥٨ .

٣- تخفيض بدلات ايجار العقارات غير دور السكن بمقدار ١٠% للعقود المبرمة قبل الاول من كانون الثاني ١٩٥٤ وبمقدار ١٥% للعقود المبرمة بعد هذا التاريخ "[١] .

واعطى القانون للمستأجر حقا بدفع الايجار السنوي باقساط متساوية لا تتجاوز الاربعة في السنة واذا رفض المؤجر قبض الاجرة من المستأجر او رفض قبولها مقسطة فعلى المستأجر ان يودعها لدى الكاتب العدل . منع القانون المؤجر من ان يطلب اخلاء المكان المؤجر الا في حالات معينة مثل عدم دفع المؤجر للاجرة المستحقة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ استحقاقها او اذا اجر المستأجر العقار للغير او اذا احدث ضررا جسيما بالعقار عمدا او اذا اشغل المؤجر المكان بنفسه او باحد اولاده الذين ليس لهم دار اخرى . او اذا اراد المالك هدم المكان لاعادة بناءه او اذا اصبح المكان المؤجر ايلا للسقوط .

وفي ٣٠ آب رفعت متصرفية لواء بغداد المذكرة الاتية الى وزارة الداخلية:

" لوحظ منذ سنوات خلت ان سكان الارياف في بعض الالوية الجنوبية اخذوا يتهافتون على العاصمة تاركين مواطنهم الاصلية . ولقد ظلت هذه الهجرة مستمرة حتى يومنا هذا وهي في تزايد متواصل نظرا لقلة ايراد الفرد الريفي وحرمانه من ملكيته لقطعة ارض ولعدم وجود مشاريع صناعية منتشرة في انحاء القطر ، كل ذلك ادى الى نزوح اليد العاملة الزراعية القليلة الدخل الى مركز العاصمة والاندفاع الى الاشتغال بمختلف المهن الغير فنية غالبا والتي تؤمن ايراد للفرد اضعاف دخله في تلك المنطقة وكنتيجة لذلك الاندفاع فان المشاريع الزراعية اصبحت مفتقرة الى اليد العاملة وهذا ادى الى هبوط الانتاج الزراعي وارتفاع مستوى المعيشة في المدن وحدوث الازمة الحادة في الاسكان .

وعلى اثر فيضان سنة ١٩٥٤ عالجت الحكومة السابقة موضوع سكان الصرائف الوافدين من الالوية الى العاصمة والذين ناهز عددهم الـ (١٥٠) الف نسمة وركزتهم في ثلاث معسكرات الاول خلف السدة الشرقية والثاني في منطقة البيجية خلف المطار المدني والثالث في منطقة الشاكرية في كرادة مريم ومدت هذه المعسكرات بحنفيات الماء العامة ونورت الشوارع وعملت المرافق الصحية العامة لهم.

وتوالت على دراسة هذه المشكلة منذ ذلك التاريخ لجان عدة كان حصيلة آرائها ودراساتها الاخيرة توطينهم نهائيا في جانبي الرصافة والكرخ وتحسين احوالهم المعاشية وادماجهم في الحياة المدنية تدريجيا .

ولقد استدعت الظروف الامنية والشكوى والتذمر الحاصل من سكان الصرائف ان استطلع مناطق هؤلاء السكان واقف على احوالهم الصحية والاجتماعية فلاحظت ان كل الدراسات السابقة والمقررات الموضوعة لم تجد نفعا ولم تحل مشكلتهم . لهذا فقد دعوت رؤسائهم الى اجتماع في ديوان هذه المتصرفية واستطلعت رأيهم في العودة الى اماكنهم الاصلية فيما اذا وزعت الحكومة عليهم الاراضي كوحدات استثمارية وامنت لهم وسائل الزراعة في تلك المناطق فابدى (٧٥%)

---

[١] الوقائع العراقية ، ٩ آب ١٩٥٨ ، جريدة الجمهورية ، ٧ آب ١٩٥٨ .

منهم استعدادهم للعودة وممارسة الزراعة . اما الـ (٢٥%) الذين هم من العمال وارباب الحرف والصنائع الاخرى فقد اثروا التوطن في العاصمة على الزراعة والعودة .

ان توزيع الاراضي على هؤلاء السكان سوف يجعلهم مستقرين في المناطق الزراعية وقد يخفف من موضوع الهجرة المتواصلة اضافة الى ان عملهم بالزراعة سيعود بالنفع العميم على الاقتصاد القومي ويعوض الاستقرار لسكان الارياف ويقضي على المضايقات والارباك في العاصمة والمدن من جراء هذه الهجرة المتواصلة . فارجو التكرم بتجديد الدراسة والتدقيق "

١- في اقتراحنا المنوه عنه اعلاه وتأليف لجنة وزارية تشترك فيها كل من وزارة الشؤون الاجتماعية والاعمار والزراعة ممن يخصهم الامر لوضع الاسس التي تمكننا من اخراج هذا الموضوع الى حيز التنفيذ بالسرعة الممكنة .

٢- تأليف لجنة وزارية اخرى لدراسة احوال السكان الذين يرغبون البقاء في العاصمة وتعيين الارض اللازمة لهم بعيدا عن العاصمة يشيّد عليها قرية مستجمعة لكافة شروط الاسكان . لاسيما وان الحكومة على وشك ان تعلن عن مشروع الاصلاح الزراعي الذي سيسهل حل هذه المشكلة التي ما زالت شاغلة الحكومة في كل مناسبة واعلامنا .

توقيع
امير اللواء الركن
طارق سعيد فهمي
متصرف لواء بغداد

ولكن مثل هذه المقترحات لم تجد نفعا اذ لم تكن الحلول موفقة في اعادة المهاجرين الى الاماكن التي هاجروا منها [1] .

وفي اجتماع مجلس الوزراء يوم ٢٢ ايلول تلى كتاب وزارة المالية المرقم ١٢٨٦ والمؤرخ في ١٧ ايلول ١٩٥٨ الباحث عن ازمة السكن في بغداد والذي تقترح فيه تخصيص الاراضي الاميرية الخالية ضمن حدود البلديات او القريبة منها للجمعيات التعاونية التي تنظمها مختلف الجماعات لانشاء دور سكن لهم لقاء بدل مناسب وتأليف لجنة من المهندسين السادة عبد الله احسان كامل ورفعت الجادرجي ورئيس الهيئة الفنية في امانة العاصمة ومهندس عن مصلحة اسالة الماء لمدينة بغداد ومدير الاملاك والاراضي الاميرية العام تتولى احضار هذه المجموعات ثم يجري بيع الاراضي الاميرية لغرض الاسكان على اساسها كما هو موضح بالكتاب بصورة مفصلة لامكان السير في المعاملات المقدمة او التي ستقدم في المستقبل على اساس ما سيقرره المجلس بهذا الشأن " .

وبعد المداولة قرر مجلس الوزراء ما يلي :-

اولا : الموافقة مبدئيا على الاقتراح بشرط ان يشمل التوزيع المتضررين المستملكة دورهم للمصلحة العامة واعطاء الافضلية للمعوزين الذين لا يملكون دور سكن ولا يملكون موارد تمكنهم من تأمين دور للسكن وكذلك العمال .

---

[1] ملفات مجلس السيادة رقم الملف ١٦٨ ، وثيقة ٢٦٩ ، الورقة ٤٢٢ - ٤٢٣.

ثانيا : تشكل اللجنة المنوه عنها اعلاه للقيام بالعمل المذكور " [١] .

وفي اليوم التالي (وافق مجلس الوزراء على تشكيل لجنة من وزارات الاعمار والداخلية والدفاع والمالية والشؤون الاجتماعية ودوائر الشرطة وامانة العاصمة والطابو لدراسة موضوع سكان الصرائف وايجاد الحلول اللازمة على ان تقوم اللجنة بتأمين السكن لاصحاب الصرائف والمعوزين والمحيطين في بغداد واختيار الاراضي المناسبة لذلك) [٢] .

وبناء على ذلك دعت هيئة مجلس الاعمار للدخول في مناقصة مشروع (ازالة الصرائف) وكان هذا المشروع قيد الدرس منذ الثورة ويتضمن انشاء الطرق والخدمات والاسس التي يمكن بناء بيوت الطين والقصب بشكل وبشروط صحية بدلا من الاماكن السيئة للاقامة المنتشرة حول بغداد وعرضت لجنة يرأسها متصرف بغداد تقديم قطعة ارض زراعية مجانا في الريف لمن يسكن حوالي المدينة واطرافها في بيوت طينية والذين قدر عددهم ١٨٠ الف نسمة ولكن المتصرف لم يحدد الاجراءات التي ستتخذ ضد هؤلاء الذين لا يوافقون على المقترح [٣] .

وبموجب قانون مراقبة ايجار العقار ونظام بيع مساكن الى العمال والفلاحين وزعت الاراضي على النقابات على اختلافها لبناء الدور لمنتسبيها باجور زهيدة وكذلك للموظفين وضباط الجيش ورحل معظم سكان الصرائف من مناطق تجمعهم . وقد انجزت في العام الاول للثورة (٢٤٠) دارا تجريبية في بغداد وزعت على صغار الموظفين و (٤٠٠) دار مع المرافق لاسكان عمال ومستخدمي المعامل في السليمانية والموصل وفي دبس و ١١٥٢ دار في مشروع اسكان غربي بغداد و ٢٠٠ دار في السعدية و ٦٥٠ دارا في البصرة و (١٠٠) دار لضباط الجيش في بغداد [٤] . وكانت هذه الدور تمنح حسب مدة الخدمة وحجم العائلة .

وفي كانون الاول ١٩٥٨ وافق مجلس الاعمار على تخصيص مبلغ مائة وخمسين الف دينار لاقراض وزارة الشؤون الاجتماعية لدفعه الى اصحاب المشاريع الصناعية ليتمكنوا من بناء مساكن للعمال حيث الزم اصحاب تلك المشاريع لبناء مساكن لعمالهم [٥] بموجب القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٨ الصادر في ١٦ كانون الاول ١٩٥٨ .

---

[١] مقررات مجلس الوزراء يوم ٢٢ ايلول ١٩٥٨ .

[٢] مقررات مجلس الوزراء يوم ٢٣ ايلول ١٩٥٨ .

[٣] الاعظمي ، ثورة ١٤ تموز ، ص ١٢٣ .

[٤] ثورة ١٤ تموز في عامها الاول ، ص ٢١٠ .

[٥] جريدة الاهالي ، ٣ كانون الاول ١٩٥٨ .

عودة رشيد عالي الكيلاني

كان رشيد عالي الكيلاني قد غادر العراق بعد فشل انتفاضة سنة ١٩٤١ وبعد ان تمكن من الافلات من مطاردة البريطانيين وصدر عليه حكم الاعدام غيابيا وصل اخيرا المملكة العربية السعودية حيث حل فيها لاجئا ولكنه اختلف مع الملك ابن سعود فانتقل الى مصر سنة ١٩٥٥ لاجئا سياسيا وعندما قامت ثورة ١٤ تموز كان في الاسكندرية فعاد الى القاهرة واستقبل استقبالا لائقا ، كما انها وكانت القاهرة تعتقد ان حكومة الثورة ستسند اليه منصبا قياديا وهو الشيء الذي اغضب عبد الكريم قاسم .

بحث كل من عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف موضوع عودة الكيلاني من منفاه في القاهرة ولكن عبد الكريم قاسم عارض عودته التي ستشد ازر القوميين والوحدويين دون شك فيما كان عبد السلام متحمسا لعودته [١] . وكان الكيلاني قد توجه من القاهرة الى دمشق يوم ١٧ تموز املا في العودة الى العراق ولكن تأخر اصدار العفو عنه جعله يعود مرة اخرى الى القاهرة يوم ٣٠ تموز [٢] .

وتعرض عبد الكريم قاسم لضغوط محلية وعربية من اجل السماح للكيلاني بالعودة . وفي يوم ٢٥ آب ١٩٥٨ ابرقت الاستخبارات العسكرية الى الملحقية العسكرية في القاهرة بموافقة عبد الكريم قاسم على عودة الكيلاني . وبعد ان قابل الكيلاني الرئيس جمال عبد الناصر عاد الى العراق يوم الاول من ايلول يرافقه يحيى ثنيان وهو عسكري متقاعد منذ انتفاضة ١٩٤١ وقد ظل على اتصال بالكيلاني في الخارج فذهب الى القاهرة لمرافقته اثناء عودته . استقبل الكيلاني في المطار استقبالا حافلا رددت خلاله الجماهير الهتاف بالوحدة العربية وبحياة الرئيس عبد الناصر . وكان في استقباله في المطار محمد صديق شنشل وصبحي عبد الحميد ووصفي طاهر وعدد من افراد الاسرة الكيلانية واستقر في دار ابن اخيه مبدر الكيلاني .

ويبدو ان عبد الناصر قد طلب من الكيلاني ان يعمل على اصلاح ذات البين بين عبد الكريم وعبد السلام وقيل ايضا ان الكيلاني قد (بايع عبد الناصر بقيادة دولة الوحدة التي يفترض ان ينضم اليها العراق ايضا) [٣] .

وفي مساء اليوم الذي عاد فيه ابرق الى عبد الناصر :

" في هذه اللحظة التي وصلت فيها العراق يسعدني جدا ان اتقدم لشخصكم المحبوب والى شعبكم العربي الكريم في الجمهورية العربية المتحدة بكل ما في وجداني من شكر خالص وامتنان عميق على حسن رعايتكم لي وللاحرار العرب طوال بقائنا بين ظهرانيكم مقدرا لشخصكم العظيم جهودكم الجبارة في سبيل خير العروبة وتعزيز القومية العربية معاهدا اياكم على المضي في طريق

---

[١] يتهم عبد السلام عارف كلا من محمد صديق شنشل وجابر عمر بمعارضة عودة الكيلاني ، السهروردي ، التاريخ لم يبدأ غدا ، ص ٣٥٣ .

[٢] موسوعة ١٤ تموز (٥) ص ١٥ – ١٧ . تدعي المصادر البريطانية انه دخل العراق وعاد الى سوريا سرا .

[٣] المحاكمات ، جـ٥ ص ١٩٣٧ – ١٩٣٨ والسهروردي ، التاريخ لم يبدأ غدا ، ص ٣٥٥ ، صبحي عبد الحميد ، اسرار ثورة ١٤ تموز ، ط٢ ، ص ١٦٤ .

الحرية حتى تتحقق الرسالة الكبرى في وحدة العرب المنشـــودة ودمتــم ذخــرا للعروبــة والمجـد للجمهورية العربية المتحدة " [1] .

زار عبد السلام عارف الكيلاني في مقر اقامته يوم وصوله بعدها زار الكيلاني عبـد الكريـم قاسم في وزارة الدفاع حيث شكره على العواطف الكريمة التي ابداها نحوه وتســهيل عودتــه الــى الوطن العزيز كما قابل رئيس واعضاء مجلس السيادة [2] وكان مجلس الوزراء قد قرر يـوم ٢ آب (اعتبار ثورة سنة ١٩٤١ حركة وطنية وخدمة فعالة ومنح اوسمة شرف لمــن ابلــي فيــها بــلاءا مشهودا) [3] .

وفي الرابع من ايلول صدر القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٨ وقد تضمن القانون عفوا عاما عن الجرائم التي وقعت في المدة من اول ايلول ١٩٣٩ الى ما قبل ثورة ١٤ تموز بحيث شمل من التحق بالملا مصطفى من الضباط اثناء حركته وشمل ايضا القادة القوميين الاربعة الشهداء صــلاح الديـن الصباغ وكامل شبيب ومحمود سلمان وفهمي سعيد ويونس السبعاوي وشمل ايضــا رشـيد عــالي الكيلاني وهذا نصه :

" بناء على ما عرضه وزير العدلية ووافق عليه مجلس الوزراء صدق القانون الاتي :

المادة الاولى :- تعتبر الافعال التي لجأ اليها المواطنون لاسباب او اهداف سياسية ابتغــاء تحريـر الوطن واصلاح نظام الحكم في الفترة من اول ايلول ١٩٣٩ وما قبل ١٤ تموز ١٩٥٨ وخاصة اثناء ثورة نيسان ومايس ١٩٤١ والتي جرموا عليها في العهد الفاسد من اعمال الكفاح الوطنــي التــي تستاهل تقدير الوطن .

المادة الثانية :- يعفى عفوا عاما عما اعتبر جرائم ارتكبت لسبب او لهدف سياسي في المدة من اول ايلول ١٩٣٩ الى ما قبل يوم ١٤ تموز ١٩٥٨ .

المادة الثالثة :- يعفى عفوا عاما عما اعتبر جرائم عسكرية تتوفر فيها الشروط الواردة في المــادة السابقة " .

ونص القانون على تشكيل لجنة لفحص الحالات التي تنطبق عليها احكام هذا القانون برئاسـة المدعي العام وعضوية كل من المشاور العدلي لوزارة الدفاع وحاكم من الصنف الثــاني فــي الاقــل يعينه وزير العدلية [4] .

وتم تشكيل لجنة (العفو العام) لتنفيذ القانون والتي اصدرت قرارا بحقهم كالاتي :

" اجتمعت اللجنة المشكلة وفق المادة التاسعة من قانون العفو العام رقم (٢٣) لســنة ١٩٥٨ واصدرت القرار الاتي :

---

[1] موسوعة ١٤ تموز (٥) ، ص ١٩ .

[2] جريدة الزمان ، ٣ ايلول ١٩٥٨ .

[3] جريدة الجمهورية ، ٣ آب ١٩٥٨ .

[4] الوقائع العراقية ، ٦ ايلول ١٩٥٨ .

كان المجلس العرفي العسكري في بغداد قد اصدر في الاضبارة المرقمة ٢٨٣ / ٢٨٤ / ١٩٤١ وبتاريخ ٦ / ١ / ١٩٤٢ حكما غيابيا باعدام السيد رشيد عالي الكيلاني ووجاهيا بحق كل من كامل شبيب وصلاح الدين الصباغ ومحمد فهمي سعيد ويونس السبعاوي ومحمود سلمان وفق الفقرة الاولى من المادة (٨٠) من ق . ع . ب والزمهم بالتكافل تعويض ما اصاب الخزينة من اضرار .

وقد نفذت العقوبات بحقهم عدا السيد رشيد عالي الكيلاني اذ كان قد غادر العراق ولم يعد اليه الا بعد ثورة ١٤ تموز سنة ١٩٥٨ وعندما صدر قانون العفو العام عن الجرائم السياسية التي وقعت في المدة من اول ايلول سنة ١٩٣٩ الى ما قبل ١٤ تموز ١٩٥٨ رقم (٢٣) لسنة ١٩٥٨ اعتبرت المادة الاولى منه الافعال التي لجأ اليها المواطنون لاسباب او اهداف سياسية ابتغاء تحرير الوطن واصلاح نظام الحكم والتي جرموا عنها في العهد الفاسد من اعمال الكفاح الوطني التي تستأهل تقدير الوطن ويعفى مرتكبوها عفوا عاماً حسب ما نصت على ذلك المادة الثانية منه.

لقد دققت اللجنة الافعال التي ارتكبها المذكورون اعلاه والتي حكم عليهم عنها فوجدتها من الافعال التي نصت عليها المادة الاولى من القانون المذكور . فهم بهذا يصبحون مشمولين بعفو عام باعتبار ان ما ارتكبوه من الافعال اسبابها سياسية واهدافها تحرير الوطن واصلاح نظام الحكم وعليه قرر :

اولا : شمولهم بالمادة الثانية من القانون المذكور ونشر اسمائهم في الجريدة الرسمية .

ثانيا : اعفائهم من التعويض المحكوم به عليهم للحكومة وتعاد اليهم كافة اموالهم المنقولة وغير المنقولة التي سجلت باسم الخزينة وثمن ما بيع منها للغير واعادة الاموال المنقولة اليهم او ثمن ما بيع منها وفقا للمادة الخامسة من القانون المذكور .

ثالثا : لما كان كل من كامل شبيب وصلاح الدين الصباغ ويونس السبعاوي ومحمود سلمان ومحمد فهمي سعيد قد اعدموا بموجب هذا الحكم الذي صدر عليهم فان حكم المادة السابعة من القانون تنطبق بحق ورثتهم ويستحقون مكافأة عن فقد مورثهم .

رابعا : حددت اللجنة الاموال التي صودرت استيفاء للتعويض المحكوم به عليهم المقرر اعادتها اليهم واعادة اثمان ما بيع منها في القائمة المرفقة بهذا القرار .

خامسا : ايداع هذا القرار الى وزير العدلية لاعلام الوزارات المختصة بهذا القرار لتنفيذه وفق المادة (١٤) من القانون المذكور " .

الرئيس [١]	العضو	العضو	العضو
المدعي العام محمود عزت عبد السلام	المشاور العدلي بوزارة الدفاع العقيد عبد الخالق الدروبي	المستشار الحقوقي في وزارة الداخلية ابراهيم حمودي	الحاكم المعين من وزارة العدلية وديع جرجي

[١] ملفات مجلس السيادة الملف ١٥١ ، ١٥٨ ص ٢١٢ .

اخذت وفود الاحزاب القومية والعسكريين والقوميين الوحدويين تتوافد على منزل الكيلاني لزيارته والترحيب به . فزاره يوم ٣ ايلول سيد فهمي سفير الجمهورية العربية المتحدة مع كبار موظفي السفارة وتجمع القوميون حول منزله يهتفون للوحدة العربية وبحياة جمال عبد الناصر وفي اليوم نفسه رد الكيلاني الزيارة لسفارة الجمهورية العربية المتحدة وسط هتافات القوميين . وفي الرابع من ايلول زار الكيلاني في منزله كل من الزعيم الركن احمد صالح العبدي رئيس اركان الجيش ومحمد حديد وزير المالية والمقدم رفعت الحاج سري مدير الاستخبارات العسكرية والعقيد احمد حسن البكر آمر الفوج الثاني في اللواء العشرين وزاره ايضا كل من عبد اللطيف الدراجي وطه الدوري ، وطاهر يحيى مدير الشرطة العام [١] .

وفي مساء الخامس من ايلول زار عبد الكريم قاسم ، الكيلاني في داره وقد تجمهر الشيوعيون على جانبي الطريق الى الصليخ حيث منزل الكيلاني يهتفون بحياة عبد الكريم قاسم وبسقوط (القومية العربية المزيفة) [٢] . التسمية التي اطلقها الشيوعيون على القومية العربية ورددها المهداوي في محاكماته .

وفي ٢٣ ايلول قرر مجلس الوزراء " اعتبار جميع حوادث استشهاد واعدام واصابة الجنود وضباط الصف ونواب الضباط والضباط والمستخدمين والمدنيين في الجيش خلال حركة مايس ١٩٤١ وبسببها انها اثناء الخدمة ومن جرائها وبدون تقصير منهم على ان تعتبر حوادث الذين اعدموا واستشهدوا بالدرجة الاولى في درجات العجز وحوادث الاخرين بالدرجة التي يستحقونها وفق نظام تقاعد العجز على ان يعاد النظر في حقوقهم او حقوق ذويهم التقاعدية على هذا الاساس " [٣].

عودة الملا مصطفى البارزاني

كانت حكومة الثورة قد اصدرت بيانا يوم ٢٠ تموز بالعفو عما بقي من محكوميات عدد من الكرد ومنهم الشيخ احمد البارزاني . ولما كان اخوه مصطفى البارزاني لاجئا في الدول الاشتراكية متنقلا بين روسيا ورومانيا وبولندة وجيكوسلوفاكيا منذ سنة ١٩٤٥ فقد بعث برسائل من جيكوسلوفاكيا الى كل من رئيس مجلس السيادة ورئيس الوزراء يوم ٢٩ آب يطلب فيها السماح له بالعودة الى الوطن.

سيادة رئيس مجلس السيادة محمد نجيب الربيعي المحترم

باسم جميع اخواني المناضلين الاكراد العراقيين المهاجرين في الدول الاشتراكية .

احييكم . وفي شخصكم احيي الشعب العراقي المناضل وقادته الابطال الزعيم الركن عبد الكريم قاسم والعقيد الركن عبد السلام عارف بثورة الشعب المجيدة التي حررت الوطن العزيز من الاستعمار المشؤوم والملكية الفاسدة . احييكم بتشكيل الجمهورية العراقية الهدف المنشود والذي من

---

١ المحاكمات ، جـ٥ ، ص ١٩٤١ ، موسوعة ١٤ تموز ، (٥) ص ٢٣ .

٢ جريدة الزمان ، ٦ ايلول ١٩٥٨ ، موسوعة ١٤ تموز ، (٥) ص ٢٦ .

٣ مقررات مجلس الوزراء يوم ٢٣ ايلول ١٩٥٨ .

اجله ناضل الشعب العراقي طويلا وضحى من اجله تضحيات عالية حتى كتب الله النصر للشعب على اعدائه .

واننا كمواطنين عراقيين ساهمنا في هذا النضال الشعبي ضد الاستعمار واذنابه في الوطن حتى اضطررنا بالاخير الى ترك الوطن العزيز والالتجاء الى الدول الاشتراكية لاستمرار النضال .

ولما حمل الينا فجر ١٤ تموز اخبار انتصار ثورة الشعب الصاعقة تحققت امالنا التي كنا ننتظرها خلال ١٣ سنة في الهجرة وحالا راجعنا سفارة الجمهورية العربية المتحدة في جمهورية رومانيا الشعبية وفي جمهورية جيكوسلوفاكيا الشعبية لاعطائنا جوازات السفر للعودة الى الوطن للاشتراك في خدمة جمهوريتنا والدفاع عنها ولكن الى الان لم تتلق منها جوابا .

ويعلم الشعب العراقي النبيل ان البارزانيين ضحوا كثيرا في النضال الشعبي ضد الاستعمار والملكية الظالمة في ايام الثورة العراقية المشهودة في سنة ١٩٢٠ الى سنة ١٩٤٧ واننا لنأمل من الشعب العراقي النجيب وقد اخذ زمام الامر بيدّه ان لا يدخر جهدا في مساعدة اخوانه المشردين ظلما وعدوانا من قبل المستعمرين واذنابهم . اننا نرجو ونأمل ان تساعدونا في العودة الى الوطن لخدمة شعبنا وجمهوريتنا مع ابناء العراق الصالحين .

وفي الختام ارجو من الله ان يقوي ساعدكم للقضاء على اثار الاستعمار والملكية الاثمين نهائيا واصلاح ما افسده العهد البائد من شؤون المملكة والتقدم الى الامام في الرقي والمدنية والعمران واتمنى لشخصكم الكريم الصحة والعافية وللشعب العراقي الرفاهية والسلام ولتعش الجمهورية العراقية حرة مستقلة وليعش قادة الثورة العراقية الابطال البواسل الزعيم الركن عبد الكريم قاسم والعقيد الركن عبد السلام عارف ولتحيا الاخوة العربية الكردية في الجمهورية العراقية الى الابد ...

ارجو ان تتفضلوا بالعلم باني الان اعيش في الجمهورية الشعبية الجيكوسلوفاكية في مدينة ليديس مع الزميلين اسعد خوشوى وميرحاج احمد " .

عنواننا م. ميلر – ليديس نمرة ٩ جيكوسلوفاكيا اخوكم مصطفى البارزاني [١]

بادر عبد الكريم قاسم الى اصدار قانون في الثاني من ايلول بالعفو عن البارزانيين عن الاعمال التي قاموا بها خلال الفترة ١٩٤٥ وحتى ١٩٤٧ ويشمل العفو مصطفى البارزاني وجماعته:

" بعد الاطلاع على الدستور المؤقت وبناء على ما عرضه وزير العدلية ووافق عليه مجلس الوزراء صدر القانون الاتي :-

المادة الاولى : يعفى عفوا عاما عن الجرائم المنصوص عليها في المادة ١١ من مرسوم الادارة العرفية رقم ١٨ لسنة ١٩٣٥ والمادة ٨٠ من قانون العقوبات البغدادي التي نسبت الى الشيخ احمد البارزاني والملا مصطفى البارزاني ورفاقهما من الفترة ١٩٤٥ وحتى عام ١٩٤٧ [٢] " .

وفي اليوم نفسه رد عبد الكريم قاسم على رسالة البارزاني ببرقية قال فيها:

مصطفى البارزاني – ليديس – جيكوسلوفاكيا

---

[١] جريدة الجمهورية ٤ ايلول ١٩٥٨ .

[٢] الوقائع العراقية ، ٣ ايلول ١٩٥٨ .

" استلمنا برقيتكم ورسالتكم بكل سرور واننا نرحب بعودتكم جميعا الى الوطن العزيز وقد اتخذنا جميع التدابير لاصدار العفو وتسهيل سفركم انتم وميرحاج احمد واسعد خوشوى ومن معكم من مواطنينا ، راجعوا سفارة الجمهورية العربية المتحدة في براغ - جيكوسلوفاكيا لتأمين عودتكم".
رئيس الوزراء [1]

وقد وافق عبد الكريم قاسم على ارسال وفد الى براغ لمرافقة مصطفى البارزاني عند عودته الى العراق . ضم الوفد كلا من ابراهيم احمد ونوري شاويس وفي الرابع من ايلول ايضا بعث محمد نجيب الربيعي رئيس مجلس السيادة البرقية التالية الى مصطفى البارزاني .
" تسلمنا رسالتكم بكل سرور ونحن نرحب بعودتكم جميعا الى وطنكم العزيز وفقنا الله واياكم لخدمة هذه البلاد وتحقيق اهداف ابناء الجمهورية العراقية .
رئيس مجلس السيادة [2]

فضلا عن رسالة مفصلة اخرى بعث بها اليه في اليوم التالي خالد النقشبندي عضو مجلس السيادة احتوت المضمون نفسه مع الاشادة بنضال الملا مصطفى ضد الاستعمار والملكية الفاسدة وفي سبيل الحرية والاستقلال .
وكانت الدول الغربية تتابع نشاط البارزاني في اثناء عودته ففي تشرين الاول كتب السفير الامريكي في القاهرة الى خارجيته " وصل القاهرة من براغ في الثالث من تشرين الاول الملا مصطفى البارزاني ومعه ستة اكراد اخرين كانوا معه في المنفى في طريق عودتهم الى العراق وقد استقبلهم ناصر في اليوم التالي " .
وبعد وصول الملا بغداد كتب (مايكل رايت) السفير البريطاني في بغداد الى خارجيته " عاد مساء يوم ٦ تشرين الاول الملا مصطفى البارزاني الى العراق بعد زيارته السابقة للرئيس ناصر في القاهرة. وكان هناك جمهور كبير في المطار لاستقباله مع جماعته ومن الواضح ان كثيرا من العراقيين ينظرون الى عودته بحذر ويعتقدون ان قرار وزير الخارجية السماح له بالعودة امر غير حكيم . وبذا فقد ظهر مرة اخرى صاحب دعوة كردستان مستقلة وصاحب العلاقة المتينة مع الاتحاد السوفيتي بالرغم من الوعود المعسولة والضمانات من قبل الملا مصطفى بتأييده للوحدة العربية الكردية ضمن العراق . وقد فسر الكثير من الناس عودته بانه تشجيع مباشر للحزب الشيوعي " [3] .
وصل البارزاني مع عائلته بغداد يوم ٦ تشرين الاول حيث تم استقباله استقبالا حماسيا من قبل الشيوعيين وبعض الاكراد وزار عبد الكريم قاسم في اليوم التالي في وزارة الدفاع حيث رحب به عبد الكريم قاسم وقال (ان العرب والاكراد شركاء في هذا الوطن) فقال البارزاني " انا جندي من جنود الثورة واحمد الله الذي هيأ لنا قائدا مثلكم بهذه الحكمة وهذا الايمان " وقال " انني خادم للثورة

---

[1] جريدة الجمهورية ، ٣ ايلول ١٩٥٨ .
[2] جريدة الزمان ، ٥ ايلول ١٩٥٨ .
[3] الاعظمي ، وثائق ثورة ١٤ تموز ، ص ٥١ ، ٩٦ .

وللعراق ولن استطيع ان افي حق الشكر لسيادتكم على الفضل الذي غمرتمونا به " [١] ثم زار بعد ذلك رئيس مجلس السيادة . وقد خصصت الحكومة له دار صباح بن نوري السعيد وكانت تعود لمديرية السكك الحديد كما خصصت له سيارة عبد الاله لتنقلاته ، مع رواتب وصلت الى ٥٠٠ دينار له و ٢٥٠ دينار لاخيه الشيخ احمد و ١٥٠ دينار لولده عبيد الله ورواتب للاخرين تراوحت بين ٧٥- ٥٠ دينار شهريا[٢] واعلن فؤاد الركابي وزير الاعمار عن تخصيص ٥٠ الف دينار لانشاء دور سكن لاسكان عوائل البارزانيين [٣] وذكر عبد الكريم قاسم في مؤتمر صحفي ان البارزانيين حين عادوا الى العراق كانوا لا يملكون شيئا فرأينا من الصالح العام ان تقوم الحكومة بمساعدتهم لبناء الدور والمساكن لهم ورفع مستواهم . وحتى تنتظم حالتهم خصصت الحكومة العراقية رواتب لكل بارزاني قادم من الخارج للمتزوج ٤٥ دينارا وللمتزوج الذي له اولاد ٥٠ دينارا ولكل شخص اعزب ٣٥ دينارا يسري ذلك على جميع البارزانيين الذين عادوا من الخارج بدون استثناء بالاضافة الى ذلك سعت الحكومة لتعيين الاشخاص الذين يجب ان يعينوا بالنظر الى مؤهلاتهم وخصص لكل عائلة بارزانية من الذين كان افرادها قد سجن في العهد البائد رواتب تتراوح بين ٣٠ و ٥٠ والى ١٥٠ دينارا " [٤] وتم تعيين زوجات العائدين منهم من الاتحاد السوفيتي بوظائف في دوائر الدولة .

وقد اثير نقاش فيما بعد حول من المسؤول عن عودة البارزاني الى العراق فيرى بعضهم ومنهم ابراهيم احمد سكرتير الحزب الديمقراطي الموحد لكردستان ان عودة البارزاني " كانت بمساعدة كل من طاهر يحيى وعبد السلام عارف ولكن عبد الكريم قاسم كان قد اشاع ان عبد السلام عارف لا يريد عودة البارزاني لانه يريد ان يكسب الاخير الى جانبه " .

ان الوقائع التالية تشير الى ان عبد السلام عارف وبعض ضباط الجيش كانوا من المعارضين لعودته بحجة ان الجمهورية لم تستقر بعد واحتمال تحول البارزاني عدوا للثورة . لكن عبد الكريم قاسم انهى ذلك الجدل بالقول " ان البارزانيين قد عانوا ما يكفي من المتاعب في منفاهم في ظل النظام القديم ويجب ان نكون اكثر تساهلا معهم " ويبدو ان عبد الكريم اراد من اصراره على عودة البارزاني ان يكسبه الى جانبه ويقوي به مركزه ضد خصومه في الداخل [٥] . وكان لعودة البارزاني اثر كبير في التطورات السياسية التي حصلت في العراق فيما بعد .

ولم تشمل الثورة البارزانيين برعايتها فحسب بل شملت الكرد الاخرين من الذين اضطهدوا في العهد السابق ففي يوم ١١ تشرين الاول ١٩٥٨ صدر القانون رقم ٣٧ الخاص باعادة الحقوق الممنوعة الى الشيخ لطيف الشيخ محمود الحفيد ورفاقه كالاتي :

" بناء على ما عرضه وزير العدلية ووافق عليه مجلس الوزراء صدق القانون الاتي :

---

[١] الجمهورية ، ٣ ، ٩ تشرين الاول ١٩٥٨ .

[٢] موسوعة ١٤ تموز (٥) ، ص ٤٥ – ٤٨ .

[٣] جريدة الجمهورية ، ١٧ ايلول ١٩٥٨ .

[٤] احمد فوزي ، خناجر وجبال ، (القاهرة ١٩٦١) ، ص ١٨٢ – ١٩٥ .

[٥] حول هذه المناقشات انظر عبد الفتاح علي يحيى ، التطورات السياسية ، ص ١٤٣ .

تعاد الحقوق الممنوعة دون القيد باحكام قانون اعادة الحقوق الممنوعة رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٤ الى الشيخ لطيف الشيخ محمود الحفيد والسيد محمود احمد وحاجي سعيد ابراهيم ومصطفى فتح الله وبكر ملا محمود وفرج خدر (خضر) الذين اعفوا عما بقي من مدة محكوميتهم بمرسوم جمهوري " .

مجلس الوزراء مجلس السيادة [1]

العلاقات بين العراق والجزائر [2]

على الرغم من ان المسؤولين في العهد الملكي قد طالبوا بضرورة انسحاب فرنسا من المناطق العربية في شمال افريقيا فقد عبرت جبهة التحرير الجزائرية عن فرحتها بقيام ثورة ١٤ تموز حتى ان فرحات عباس رئيس الجبهة وصف هذا الحدث بالقول " ان هذا يساوي عشرين فرقة دخلت الجزائر " وان هذا لم يكن غريبا لان الثورة وقفت منذ ايامها الاولى مع الثورة الجزائرية في صراعها مع الفرنسيين وقدمت لها المساعدات من اجل التحرر والاستقلال ففي بداية ايلول قدم لها العراق ٥٠ الف دينار على سبيل المساعدة [3] . وفي ١٦ ايلول وافق مجلس الوزراء " على دفع المبلغ لمخصص للجزائر وقدره ٢٠٠ الف دينار تدفع من وزارة المالية على اقساط يعينها وزير المالية " وتم تسليم ١٠٠ الف دينار لمنكوبي الجزائر [4] .

وحالما اعلن قيام الحكومة الجزائرية المؤقتة في القاهرة يوم ١٩ ايلول ١٩٥٨بعث محمد نجيب الربيعي رئيس مجلس السيادة البرقية التالية الى فرحات عباس مهنئا :

" سيادة فرحات عباس رئيس الجمهورية الجزائرية المؤقتة القاهرة

نهنيء انفسنا جميعا باشراق نور كوكب الحرية في سماء الجزائر المجاهدة وتأليف حكومتها الحرة الاولى . نرجو ان تتحقق في المستقبل العاجل امانيكم واماني العرب بنوال اخواننا الجزائريين الاستقلال والسيادة الكاملة وفقكم الله في مساعيكم ونصركم في جهادكم " [5] .

واعلن عبد السلام عارف " انني استبشر بقيام حكومة حرة في الجزائر وان مولد هذه الحكومة يسعدني كما يسعد أي مواطن يتحسس بالصراع العظيم الذي يقوده الجزائريون الابطال ضد الاستعمار الفرنسي " وفي اليوم نفسه (١٩ ايلول) قدم فائق السامرائي السفير العراقي في القاهرة اول اعتراف بالجمهورية الجزائرية المؤقتة حيث اقيم احتفال كبير بالمناسبة اذ تم هذا الاعتراف بعد عشر دقائق من قيام الجمهورية الجزائرية فكان العراق اول دولة تعترف بها .

---

[1] الوقائع العراقية ، ١٣ تشرين الاول ١٩٥٨ .

[2] محمد عودة ثورة العراق ، (القاهرة ١٩٥٨) ، ص ٥٧ .

[3] جريدة الجمهورية ، ٣ ايلول ١٩٥٨ .

[4] مقررات مجلس الوزراء للعهد الملكي ، ١٦ / ٩ / ١٩٥٨ .

[5] ملفات مجلس السيادة ، الملف ١٦ تبادل التهاني ، ١٥٨ .

" سيادة الوزير .. بناء على تعليمات عاجلة تلقيتها من حكومتي يشرفني ان انهي الى سيادتكم ان حكومة الجمهورية العراقية قد احاطت علما بقيام الحكومة الجزائرية المؤقتة للجمهورية الجزائرية . وهي تعترف بها اعترافا كاملا وان الجمهورية العراقية سوف لا تدخر وسعا للتعاون الى ابعد حدود التعاون مع الجمهورية الجزائرية المؤقتة في سبيل مصلحة الشعب الجزائري واستكمال اسباب سيادته واستقلاله وانها تأمل ان تستطيع الجمهورية الجزائرية ان تبسط في وقت قريب سيادتها على الاراضي الجزائرية بكاملها [1] .

وفي ٨ تشرين الاول قرر مجلس الوزراء " تخصيص مبلغ مليوني دينار بضمنها المائة الف دينار المخصصة سابقا الى حكومة الجمهورية الجزائرية :

آ- دفع ربع مليون دينار خلال السنة المالية الحالية .

ب- دفع المبلغ الباقي خلال السنة المالية القادمة [2]

وفي ٨ تشرين الثاني ١٩٥٨ اصدر مجلس السيادة قانون رسم الطابع الاضافي لتحرير الجزائر وجاء في الاسباب الموجبة :

" ان الدور الذي يمر به شعب الجزائر الشقيق ونضاله الدامي المستمر من اجل التحرير والانعتاق من ربقه الاستعمار الفرنسي البغيض ليلزم ابناء العروبة من شتى اقطارهم بالتأييد المطلق لهذا الشعب الابي فحسب بل يجب ان يصحب ذلك تأييد مادي سواء بالمال او السلاح .

والجمهورية العراقية اذ تشرع هذا القانون تنفذ مطلبا شعبيا طالما اظهره شعبه البطل وطالب به منذ فجر حركة التحرر الجزائرية لذلك فقد استهدفت لائحة هذا القانون ان يكون الرسم شاملا مختلف الاوراق والمعاملات الخاصة (رسم الطابع) عدا العرائض وكذلك بطاقات دور السينما والملاهي بالاضافة الى ما سيحصل من غرامات عن مخالفة هذا القانون " [3] .

وتجدر الاشارة ايضا الى ان حكومة الجمهورية العراقية رفضت عروضا تقدمت بها الحكومة الفرنسية للاعتراف بالنظام الجمهوري الجديد في العراق مقابل اعادة العلاقات الدبلوماسية المقطوعة بين البلدين بسبب حرب الجزائر بل ان العراق قطع علاقاته التجارية والاقتصادية مع فرنسا اعتبارا من ١٣ تشرين الثاني ١٩٥٨ [4]

وفد عسكري الى القاهرة

في العشرين من ايلول توجه وفد عسكري عراقي الى القاهرة ضم (١٧) ضابطا يمثلون مختلف صنوف وخدمات الجيش لغرض الاطلاع على الامور التدريبية والتعبوية والتنظيمية في جيش الجمهورية العربية المتحدة والاطلاع على الاسلحة والمعدات التي يتسلح بها الجيش المصري من الدول الاشتراكية وكيفية استخدامها والتدريب عليها وكذلك مناقشة اسس التعبئة والتنظيم التي يتبعها

---

[1] الجمهورية ، ٢١ ايلول ١٩٥٨ .

[2] مقررات مجلس الوزراء العهد الجمهوري ، ٨ تشرين الاول ١٩٥٨ .

[3] ملفات مجلس السيادة ، الملف ٢٨٤ ، الاوراق ٤٠٥ - ٤٠٧ .

[4] البلاد ، ٢٢ كانون الاول ١٩٥٨ .

الجيش المصري والتي تستند الى ما هو متبع في جيوش الكتلة الشرقية وذلك لغرض الاستفادة منها ومعرفة ما يمكن تطبيقه منها في الجيش العراقي بعد ان تقرر تسليحه باسلحة سوفيتية ذلك لان تسليح الجيش العراقي وتنظيمه وتعبئته وتدريبه مبنية حتى ذلك الوقت على ما هومتبع في الجيش البريطاني وكان على رأس الوفد العقيد الركن محسن حسين الحبيب آمر مدفعية الفرقة الثالثة في بعقوبة . وقد طلب من كل عضو من اعضاء الوفد ان يلم بالتفاصيل المطلوبة عن تنظيم وتعبئة وتدريب وتجهيز الصنف الذي يمثله.

وقد زار الوفد في القاهرة المدارس العسكرية ووحدات من مختلف الصنوف وكذلك الكليات العسكرية كالكلية الحربية وكلية الاركان وكلية القوة الجوية ثم زار الوفد الاسماعيلية وهيئة قناة السويس وبورسعيد حيث جرت معارك سنة ١٩٥٦ وزار الوفد وحدات القوة البحرية وكليتها في الاسكندرية وتم الاطلاع على الاسلحة والمعدات السوفيتية وكيفية استخدامها وجرت مناقشات في القاهرة حول استخدام الدبابات في المعركة ومقاومة الاسلوب الشرقي والاسلوب الذي في هذا الاستخدام ثم زار الوفد احدى قواعد القوة الجوية قرب القاهرة والاطلاع على طائرات الميغ السوفيتية على مناورة جوية فيها .

وقد استقبل الرئيس عبد الناصر الوفد في منزله ورحب بهم وافاض من شعوره تجاه الشعب والجيش العراقي وثورة ١٤ تموز التي اعادت العراق الى الصف العربي واخرجته من الاحلاف والمواثيق الاجنبية وزار الوفد المشير عبد الحكيم عامر في مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة ودار الحديث حول التعاون بين مصر والعراق وحول استعداد مصر لافادة العراق من تجاربها بعد ان اعتمدت السلاح السوفيتي كأساس لتسليح القوات المسلحة في الجمهورية العربية المتحدة .

ثم سافر الوفد الى دمشق لزيارة الاقليم الشمالي حيث زار قائد الجيش الاول جمال فيصل ثم زار مرتفعات الجولان وقيادة المنطقة العسكرية في مدينة القنيطرة وتم تفقد الخطوط الامامية في الهضبة التي كانت محصنة تحصينا جيدا وهذه الهضبة تشرف بشكل كامل على الاراضي الفلسطينية وزار الوفد في دمشق الرئيس السوري السابق شكري القوتلي الذي صار بعد الوحدة يلقب بـ(المواطن الاول) وبعد ثلاثة اسابيع من بدء الزيارة عاد الوفد الى بغداد حيث قدم تقريره الى وزير الدفاع بالوكالة عبد الكريم قاسم الذي قابل الوفد لمدة ساعتين ولكنه اهمل التقرير [1] وذلك لانه اخذ يشك في نوايا الجمهورية العربية المتحدة ويعارض اية خطوة تشمل امر الوحدة العربية او تدعو لها .

التربية والتعليم

في مطلع العام الدراسي الذي تلا الثورة واجهت وزارة المعارف مشاكل جديدة نجمت عن زيادة الاقبال على التعليم بعد ان امن المواطنون بان التعليم للجميع . وكان على الحكومة ان تفتح ابواب المدارس لتستوعب جميع الراغبين في الدراسة . ولم تكن الابنية المدرسية القائمة تتحمل ضغط عشرات الالوف من الطلبة الجدد . لذلك اتبعت وزارة المعارف اسلوبا آنيا لحل الازمة مثل

---

[1] محسن حسين الحبيب ، حقائق عن ثورة ١٤ تموز ، ص ١٠٧ - ١٠٩ .

الدوام المزدوج في اغلب المدارس ، فتم فتح مدرستين او ثلاث في كل بناية وتم قبول حوالي ١٢٩ الف طالب جديد في كل مراحل التعليم في ذلك العام . ونظرا لقلة عدد المعلمين والمدرسين فقد اعيد المفصولين منهم من الخدمة وفتح الباب على مصراعيه لتعيين الخريجين من جميع المراحل ، فازداد عدد اعضاء الهيئة التدريسية الى حوالي خمسة الاف عضو اكثرهم في المرحلة الابتدائية ، وازداد عدد المدارس المتوسطة والثانوية الرسمية والاهلية من (٢٤٤) سنة ١٩٥٧ - ١٩٥٨ الى (٣٢٦) سنة ٥٨ - ١٩٥٩ وعدد المدارس المهنية من (٣٤) الى (٥٧) مدرسة ودور المعطمين والدورات التربوية من (٤٦) الى (٦٥) في المدة نفسها [١] وتم فتح عدد من المدارس الجديدة في بداية العام الدراسي الاول بعد الثورة منها ٧٧ مدرسة في الموصل و ٢٥ في ديالى و ٢٥ في اربيل و ٣١ في بغداد و ٢٥ في الالوية الاخرى [٢] .

وكانت حكومة الثورة قد طعمت جهاز وزارة المعارف ببعض العناصر الوطنية والقومية المشهود لها بالكفاءة والمعرفة فصدر يوم ٢٩ تموز مرسوم جمهوري بتعيين كل من الدكتور احمد عبد الستار الجواري مديرا عاما للتعليم والدكتور فيصل الوائلي مديرا للشؤون الفنية والسيد خضر عبد الغفور مديرا عاما للتعليم المهني في الوزارة وتمت احالة الدكتور ناجي الاصيل مدير الاثار القديمة والدكتور متي عقراوي رئيس جامعة بغداد على التقاعد [٣] وتعيين الدكتور محمد ناصر رئيسا لجامعة بغداد ولكن القرار الاخير لم ينفذ .

ومن اجل تنفيذ النظام التعليمي الجديد عمدت وزارة المعارف الى توسيع ميزانيتها وزيادتها. وبطلب منها " تقدمت وزارة المالية يوم ١٤ ايلول بطلب الى مجلس الوزراء لاضافة مبلغ (١٥٧) الف دينار الى ميزانية المعارف واضافة مليون دينار الى منحة التعليم الابتدائي لتصبح هذه المنحة ثمانية ملايين بدلا من سبعة ملايين المخصصة من ميزانية السنة الحالية على اساس الكلفة الحقيقية للتعليم الابتدائي لهذه السنة فبلغ ٨,٨٠٦,٩٥٧ دينارا أي بزيادة ١,٨٠٦,٩٥٧ دينارا على مقدار المنحة المخصصة لهذا الغرض وان الادارة المحلية تؤمن هذه الزيادة من ايراداتها الاخرى كما هو موضح بالكتاب بصورة مفصلة وبعد المداولة وافق مجلس الوزراء على الاقتراح " في جلسة يوم ١٦ ايلول ١٩٥٨ [٤] ومن اجل اتخاذ خطوة اولى نحو توحيد النظم والمناهج التعليمية والثقافية مع الجمهورية العربية المتحدة تمهيدا للوحدة المنشودة والتي كان وزير المعارف (جابر عمر) من الداعين لها والساعين لتحقيقها فقد بوشر بوضع نظام جديد لوزارة المعارف حسبما اعلن المدير العام للمعارف يوم ١٤ آب يتضمن اطلاق اسم (وزارة التربية والتعليم) بدلا من (وزارة المعارف) مثلما هو الحال في الجمهورية العربية المتحدة . وقد بوشر بتنفيذ ذلك منذ بداية ايلول [٥] أي قبل

---

[١] ثورة ١٤ تموز في عامها الاول ، ص ٣٦٦ .

[٢] جريدة الاهالي ، ٨ كانون الاول ١٩٥٨ .

[٣] الوقائع العراقية ، ٣ آب ١٩٥٨ ، الجمهورية ، ١ آب ١٩٥٨ ، مقررات مجلس الوزراء يوم ٢٩ تموز ١٩٥٨ .

[٤] كتاب وزارة المالية الى رئاسة ديوان مجلس الوزراء ١٤ ايلول ١٩٥٨ ملفات مجلس السيادة ، الملف ١٦٨ ، وثيقة ٣٤٦ ص ٤٨١ ، مقررات مجلس الوزراء ١٦ ايلول ١٩٥٨ .

[٥] جريدة الجمهورية ، ١٥ ايلول ١٩٥٨ .

صدور قانون وزارة التربية والتعليم رقم ٣٩ في الحادي عشر من تشرين الاول ١٩٥٨ والذي اكد " ان واجب وزارة التربية والتعليم هو بناء جيل واع مستنير يؤمن بالله وبالوطن وثيق بنفسه وامته ويستهدف المثل العليا في السلوك الفردي والاجتماعي ويستمسك بمبادئ الحق والخير ويملك ارادة النضال المشترك واسباب القوة والعمل الايجابي متسلحا بالعلم والخلق لتثبيت مكانة الشعب العراقي والامة العربية وتأمين حقها في الحرية والامن والحياة الكريمة " وحدد القانون واجبات الوزارة بتأسيس وادارة المدارس الحكومية ومراقبة المدارس الاهلية والاجنبية وتوجيهها وتنظيم شؤون الشباب والعمل على محو الامية والعناية بالفنون الجميلة وبشؤون الاثار وتشجيع الحركات العلمية والادبية ونشر الثقافة العامة وتعيين الانظمة الخاصة بكيفية قيام الوزارة بواجباتها . وقسم التعليم الى اربع مراحل هي الابتدائية والاعدادية والثانوية والتعليم العالي [1] . وحدد صفات المعلمين والمدرسين .

الامين العام للامم المتحدة داك همرشولد في بغداد

على الرغم من اعتراف كل من بريطانيا والولايات المتحدة بالنظام الجمهوري في العراق . فقد واصل العراق مطالبته بانسحاب الجيوش البريطانية والامريكية من كل من الاردن ولبنان ومؤيدة في ذلك الاقطار العربية والدول الاشتراكية ودول عدم الانحياز . باعتبار ان وجود هذه القوات مثار للاضطراب والقلق في المنطقة . وتقرر عقد دورة طارئة للجمعية العامة للامم المتحدة يوم ١٣ آب لبحث الموقف . وفي ١٢ آب وصل عبد الجبار الجومرد وزير الخارجية العراقي ببيروت في طريقه الى نيويورك لحضور الدورة وقد صرح للصحفيين قائلا " ان الهدف الرئيس من حضوره اجتماعات الجمعية هو المطالبة بسحب القوات الامريكية من لبنان والقوات الانكليزية من الاردن فورا " [2] .

وفي ١٩ آب عقد وزراء الخارجية العرب اجتماعا مع عبد الخالق حسونة الامين العام لجامعة الدول العربية في مقر اقامته في نيويورك . وقدم محمد احمد محجوب وزير خارجية السودان اقتراحا يتضمن ضرورة تقديم حل عربي موحد لمشروع سحب القوات من لبنان والاردن وقد ايده عبد الجبار الجومرد في مسعاه هذا . وبعد لقاء دام اكثر من خمس ساعات اتفقوا على تشكيل لجنة فرعية تضم ممثلين عن العراق والجمهورية العربية المتحدة ولبنان والاردن . وقد مثل العراق فيها هاشم جواد مندوبه الدائم في هيئة الامم المتحدة . وفي اثر ذلك تمت مناقشة القرار في اجتماع خاص من وزراء الخارجية العرب . استند القرار على نقطتين هما :

١- قيام الامم المتحدة بتصفية الجو في الشرق الاوسط .

٢- اتفاق الدول العربية على حل مشاكلها فيما بينها واحياء جامعة الدول العربية .

وقد شاع خبر تقديم المشروع العربي بين الوفود العالمية وايدت الوفود الاسيوية والافريقية المشروع . وفي الجلسة المسائية للجمعية العامة للامم المتحدة في ١٩ آب قدم محمد احمد محجوب

---

[1] كامل السامرائي ، المجموعة الدائمة للقوانين والانظمة العراقية الموحدة ، تشريعات عهد الثورة ، (بغداد ١٩٥٩)، جـ١ ، ص ١٨٨ ، الوقائع العراقية ، ١٥ تشرين الاول ١٩٥٨ .

[2] الجمهورية ، ١٣ آب ١٩٥٨ .

باسم الدول العربية مشروع القرار العربي الذي جاء فيه " ان العرب اتفقوا على حل مشكلاتهم بانفسهم وهم يدعون الولايات المتحدة وبريطانيا على سحب جيوشهما من لبنان والاردن " واكد المشروع " ضرورة احترام انظمة الحكم القائمة وحفظ سلامة وسيادة اراضيها والامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية ... وتوجيه الدعوة الى سكرتير عام هيئة الامم المتحدة الى اجراء المشاورات لتقديم المساعدات للدول العربية وتعاون الجميع من اجل تنفيذ المشروع العربي حول سحب القوات البريطانية والامريكية " وقد وافق الاعضاء المجتمعون في الامم المتحدة بالاجماع على مشروع القرار العربي في ٢١ آب ١٩٥٨[١] .

وتنفيذا لهذا القرار وصل داك همرشولد بغداد يوم ٧ ايلول بعد زيارته لعدد من العواصم المعنية ومكث في بغداد يومين اجرى خلالها مباحثات مع رئيس الوزراء ووزير الخارجية حول تنفيذ مشروع القرار وتم استعراض الوضع الدولي بصورة عامة والوضع في الشرق الاوسط بصورة خاصة . وكان تبادل وجهات النظر (ذا فائدة عظيمة) حسبما اعلن " ان الحكومة العراقية قد بينت بوضوح انها تعد انسحاب القوات الاجنبية فوراً من الاردن ولبنان كان وسيبقى الموضوع الاساس في الحالة الراهنة في الشرق الاوسط كما انه حجر الاساس لاية اجراءات تتخذ بموجب قرار الجمعية العامة للامم المتحدة " وبعد انتهاء المباحثات ادلى همرشولد قبل مغادرته العراق بتصريح صحفي من مطار بغداد قال فيه " ان زيارتي لمنطقة الشرق الاوسط كان نتيجة لقرار الجمعية العامة للامم المتحدة وعبر عن عميق شكره للتعاون الذي وجده في الدول العربية "[٢] وقال انه لقي ترحيبا صادقا وروحا تعاونية حقيقية من المسؤولين الذين تباحث معهم . لكنه رفض التعليق على ما دار من مباحثات بينه وبين عبد الكريم قاسم وجاء في برقية للسفارة البريطانية في عمان الى الخارجية البريطانية ان عبد الكريم عبر (لهمرشولد) عن اسفه العميق لاغتيال العائلة المالكة وان العراق يرحب باقامة علاقات ودية مع الاردن[٣] .

وفي ٢٩ ايلول قدم (همرشولد) تقريره الى مجلس الامن الدولي في دورة انعقاده (٨٣٨) والذي يبين فيه :

" ان العرب متفقون فيما بينهم وفق ميثاق جامعة الدول العربية . وان من بين اهداف الجمعية الاساسية تسهيل عملية انسحاب القوات الاجنبية من الاراضي اللبنانية والاردنية كما اوضح نتائج زيارته الى المنطقة العربية بان مباحثاته كانت ناجحة ومثمرة . واشار ان جميع الاقطار العربية التي زارها للمدة من ٢٧ آب ولغاية ١٢ ايلول تؤمن بضرورة انسحاب القوات الاجنبية " وفي اثر ذلك ابلغت حكومتا الولايات المتحدة وبريطانيا في مذكرتين رفعتا الى الامين العام للامم المتحدة حددتا فيها موعدا لانسحاب قواتهما . وقد حددت الولايات المتحدة موعد انسحاب قواتها من لبنان بانه سيبدأ اعتبارا من نهاية شهر ايلول وحتى نهاية شهر تشرين الاول في حين سيتم بدء

---

[١] مذكرات الجومرد في كتاب عدنان سامي نذير ، عبد الجبار الجومرد ، ص ٢٧٨ ، جريدة الجمهورية ، ١٩- ٢٢ آب ١٩٥٨ ، جريدة فتى العرب ، ١٩ - ٢٥ آب ١٩٥٨ .

[٢] الجمهورية ، ٨ - ٩ ايلول ١٩٥٨ .

[٣] الزوبعي ، العراق في الوثائق البريطانية ، ١٩٥٨ ، ٢ / ٢٥١ .

انسحاب القوات البريطانية خلال شهر تشرين الاول ١٩٥٨ وقد تم انسحاب القوات الامريكية في ٢٥ تشرين الثاني وانسحاب القوات البريطانية يوم ٢٨ تشرين الثاني ١٩٥٨ [١] .

الجدير بالاشارة الى ان مجلس الوزراء العراقي قرر يوم ٢٠ ايلول " الموافقة على صرف (١٥٠) دينارا عن قيمة المصنوعات الفضية التي قدمت هدية الى المستر (داك همرشولد) السكرتير العام للامم المتحدة ولحاشيته اثناء زيارتهم للعراق " [٢].

زيارة الجادرجي للقاهرة

بعد ان ازداد الخلاف بين قادة الثورة وكذلك بين القوى السياسية في العراق حول العلاقة مع الجمهورية العربية المتحدة عقد اجتماع في دار كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي حضره عدد من اعضاء الحزب الوطني الديمقراطي والحزب الشيوعي وجرى بحث موضوع الوحدة او الاتحاد مع الجمهورية العربية وايهما يجبّ ان يتبنى وقد انتهى الحديث الى تبني الاتحاد ولذلك سافر الجادرجي الى القاهرة يوم ١٤ ايلول ١٩٥٨ لبحث موضوع الخلاف الرئيس وهو العلاقة مع الجمهورية العربية المتحدة وعرض موضوع الاتحاد بينهما وبين العراق فورا . والا فان الخلافات الناشئة بين اطراف الحركة الوطنية ستمزق البلاد ولن يعود بالامكان تحقيق أي شكل من اشكال الوحدة او الاتحاد فيما بعد [٣] وعند اجتماع الجادرجي بعبد الناصر قال له عبد الناصر " احنا مفيش في جدول اعمالنا أي كلام عن الوحدة او الاتحاد . وان فيه قوى جديدة طلعت بعد ثورة يوليو (تموز) اساسها قوة الجيش وحدوا بلدكم ولا تدخلوا في حرب اهلية وانا لا يمكن باي حال من الاحوال ان استحثكم الى وحدة او اتحاد . وان الوحدة او الاتحاد لازم تكون عبارة عن قوة وحدة مصر وسوريا كانت ثورة عملية " [٤] .

ولذلك فان اجتماع الجادرجي مع عبد الناصر لم يسفر عن نتائج عملية [٥] وطبقا لما ذكره خدوري خدوري وهو من الحزب الوطني الديمقراطي الى مايكل رايت السفير البريطاني في بغداد فان الجادرجي (يدعو الى عدم اندماج العراق في وحدة مع الجمهورية العربية المتحدة بل عليه ان يتبنى سياسة مشتركة في الدفاع والخارجية وان يعقد معها اتفاقيات حول المواضيع الثقافية والقضايا الكمركية. كما ان الجادرجي ومؤيديه لا يحبذون نظام الحزب الواحد في مصر وفقدان الحريات الديمقراطية وهم يتطلعون لاعادة الحياة الحزبية في العراق عندما تستقر الحالة الامنية " واخبره خدوري ايضا ان (حزب البعث والعامة غير المثقفة من الجماهير تقوم بتوجيه الضغط في العراق نحو الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة " [٦] وطبقا لما ورد في تقرير اعدته السفارة البريطانية

---

١ مذكرات الجومرد في كتاب عدنان سامي نذير ، عبد الجبار الجومرد ، ص ٢٨١ .

٢ مقررات مجلس الوزراء يوم ٢٠ ايلول ١٩٥٨ .

٣ رياض طه ، مصر الوحدة والانفصال ، (بيروت ١٩٧١) ، ص ١٤١ .

٤ خطب الرئيس عبد الناصر في احتفالات العيد السابع لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٩ . (القاهرة ١٩٥٩) ، ص ٥٧ .

٥ كما وردت عن قحطان احمد سليمان ، السياسة الخارجية العراقية ، ص ١٤١ .

٦ الزوبعي ، العراق في الوثائق البريطانية ، ١٩٥٨ ٢ / ٩٧ .

في بغداد يوم ٣٠ ايلول ان الجادرجي قال لاحد موظفي السفارة ان عبد الناصر اخبره ان العلاقة بين البلدين (تعود الى العراقيين انفسهم وحده فدراليه ومعاهدات ، لاشيء على الاطلاق حسبما يقررون"[١]

وينقل ارنولد سمث من السفارة البريطانية في القاهرة عن عبد الناصر قوله " ان الجادرجي الح عليه لتشكيل اتحاد فدرالي يضم العراق ومصر وسورية وقد بدا له هذا امر غير عملي واشار الى اعتراضين يراهما اساسيين اولهما ان حدد الانتخابات الديمقراطية قد تجلب اغلبيته من (الجبهة الوطنية) المؤيدة للشيوعيين في العراق (جبهة الاتحاد الوطني) واغلبية بعثية في سورية واغلبية مناصرة للغرب في مصر ... وسوف يكون مستحيلا (برأي عبد الناصر) لاية حكومة فدرالية ان تمسك بزمام ثلاثة اجزاء سوية من مثل هذه الظروف . والامر الثاني فانه يرى ان السياسيين العراقيين

غير قادرين على الاعتراف بان الجيش العراقي مستعد للتنازل عما حققه بعد الثورة الناجمة ليقوم بتسلم اوامره من الساسة المدنيين " [٢] .

وقد عمل المصريون على عزل الجادرجي اثناء اقامته في القاهرة وتجاهلته الصحف المصرية عدا جريدة المساء التي تمكنت من خرق الحصار المفروض عليه وذلك بنشرها خبر مقابلته للرئيس عبد الناصر وكان رئيس تحرير الجريدة هو خالد محي الدين [٣] .

ويعلق طلعت الشيباني على زيارة الجادرجي بالقول " ان لموقف الرئيس جمال عبد الناصر اثر في ترصين نجاح ثورة ١٤ تموز ولاشك في ذلك ولكنني اعتقد ان استمرار هذا الاثر في الترصين كما كان يريد عبد الناصر ادى الى التطلع الى تنظيم الدار العراقية من الداخل وبكل تفاصيلها في وقت كانت الثورة ملء اهاب العراقيين مما ادى الى نوع من النفرة والفتور .. ولا زلت اذكر اقوالا كثيرة قيلت في مصر في احد اجتماعات الجامعة العربية وغرف التجارة العربية وذلك من قبل الوفد السوري وملخصها انهم مع العراق ولو كانوا يعلمون ما يخبئه المستقبل لما تمت الوحدة بين مصر وسورية وانهم اقرب الى العراق والثورة العراقية . ان ما سمعته انذاك ما هو الا غيض من فيض وربما كانت مسامع الزعيم عبد الكريم قاسم قد ملئت بمثل ذلك او اكثر " [٤] .

اسقاط الجنسية العراقية عن مصريين في العراق

كانت حكومة العهد الملكي قد منحت الجنسية العراقية للامير المصري السابق سعيد بن ولي العهد السابق محمد علي حليم . وكان قد اختلف مع الحكومة المصرية بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢

---

[١] نفسه ، ص ٣١٧ .

[٢] مقابلة اجراها ارنولد سمث من السفارة البريطانية في القاهرة مع عبد الناصر يوم ١٥ ايار ١٩٥٩ عند الزوبعي ، العراق في الوثائق البريطانية ، ٣ / ٥٤٣.

[٣] مذكرات عبد الغني الملاح (مخطوط) ، ص ٦٠ .

[٤] اقتباسا عن موسوعة ١٤ تموز ، ١ / ٢٢٢ - ٢٢٣

فلجأ الى العراق واراد نوري السعيد كسبه ضد عبد الناصر . وبعد الثورة قـــرر مجلـس الـوزراء العراقي في ٢٠ ايلول اسقاط الجنسية العراقية عنه رغبة منه في توثيق العلاقـــة مـع الجمهوريـة العربية المتحدة . وقد جاء في قرار المجلس " ان حكومة العهد الملكي قد منحته الجنسية العراقيـــة رغبه منها في استخدامه وسيلة للتآمر على القومية العربية " وقرر المجلس ايضا اسقاط الجنسـية عن اللبناني الاصل جورج اشدور الذي كان يعمل في خدمة العائلة المالكة السابقة " [١] .

وكان مجلس الوزراء قد قرر يوم ٧ ايلول اسقاط الجنسية العراقيـــة عـن احمـد مرتضـى المراغي وزير داخلية مصر في عهد فاروق وتم سحب جواز سفره . وكانت حكومة العهد الملكي قد منحته الجنسية العراقية بعد فراره من مصر [٢] .

كما تم بعد الثورة اعتقال الامير المصري محمود نامق وهو فرنسي الجنســية مولـود فـي استانبول تم اعتقاله يوم ٢٢ تموز متهما بالتعاون مع العهد الملكي في التـــآمر علـى الجمهوريـة العربية المتحدة والتخطيط لاغتيال رئيسها جمال عبد الناصر وقد تمت مصادرة امواله ومحاكمته ثـم تم تسليمه الى سلطات الجمهورية العربية المتحدة [٣] . وسلم ايضا المذيع المصري سعيد لطفي الذي كان يهاجم الجمهورية العربية المتحدة وعبد الناصر من اذاعة بغداد في العهد الملكي [٤] .

اعفاء عبد السلام عارف من منصب نائب القائد العام للقوات المسلحة

اجمعت المصادر على شجاعة عبد السلام عارف ووطنيته وجرأته التي ظهرت واضحة فـــي تنفيذ الثورة . لكنه لم يكن يملك فكرا سياسيا واضحا على الرغم من ميوله القومية الممزوجة احيانـا بتوجهات دينية ويؤخذ عليه انه كان فرديا محبا للزعامة طموحا يغلب العاطفة والحماس على العقـل يطلق الكلام على عواهنه [٥] . وقد استغله عبد الكريم قاسم في تنفيذ الثورة حيث لم يكن الاخير اقـل طموحا من عبد السلام لكنه كان يعمل بهدوء اكثر . وقد حاول في الايام الاولى للثورة ان يبتعد عـن الاضواء والقاء الخطب الحماسية تاركا ذلك لعبد السلام عارف الذي اراد ان يظهر نفسه بانه صـاحب الفضل الاول في نجاح الثورة . حيث كان يقوم بجولات في المحافظات زيارات للمواقـــع العسـكرية والقيام بتشجيع من عبد الكريم قاسم بالقاء الخطب المرتجلة على الضباط والجنود والجماهير والتـــي نادرا ما يذكر فيها اسم عبد الكريم وتأكيده على انه المنفذ للثورة وكانت تلك التصريحـات والخطـب تثير الضباط الاحرار وخاصة اولئك الذين شاركوا في تنفيذ الثورة .

ويذكر سليم الفخري مدير الاذاعة انذاك انه طلب الى وزارة الدفاع يوم ٣١ تموز مع فريـــق اذاعة وتلفزيون خارجي حيث تجمعت الجماهير امام باب وزارة الدفاع وبدا عبد السلام عارف وتكلـم

---

١ اقتباسا عن موسوعة ١٤ تموز ، ١ / ٢٢٢ - ٢٢٣ .

٢ الجمهورية ، ٨ ايلول ١٩٥٨ .

٣ الجمهورية ، ٢ تشرين الاول ١٩٥٨ ، البلاد ، ١٧ تشرين الثاني ١٩٥٨ .

٤ الجمهورية ، ٥ آب ١٩٥٨ .

٥ الونداوي ، وثائق ثورة تموز ، ص ٣٣٤ / ٣٣٤ ، الاعظمي ، ثورة ١٤ تموز . ص ٨٦ وعبد الجبار الجومرد في موسوعة ١٤ تموز ٧ ، ص ٩٤ .

عن الوحدة العربية وقابله الجمهور بالهتاف . وامتقع وجه عبد الكريم قاسم وصار يرتعد من الانفعال واشتد الغضب بوصفي طاهر وهم بسحب عبد السلام عارف الى الداخل ومنعه من مواصلة الخطابة وحين طلب من عبد الكريم قاسم ان يخطب في الجمهور ولم يكن قد القي خطابا عاما حتى ذلك الوقت. ارتبك عبد الكريم قاسم وبدا انه لم يكن يعرف ما يريد قوله . ثم دفعناه ليلقي الخطاب فكان قصيرا . وقد انتهى الامر بمعركة بين البعثيين والشيوعيين . [١]

وكان سلوك عبد السلام لا يخلو من التعالي على الاخرين ، وصار يفرض رأيه على زملائه في مجلس الوزراء او يعارض بعض القرارات دون تقديم حجج مقنعة ، أي انه يعارض لاجل المعارضة فقط. وقد ظهر للوزراء منذ الاجتماع الاول مساء يوم ١٥ تموز ان هناك خلافا بين الزعيمين وكل منهما يريد ان ينفرد في اتخاذ القرار . فقد اراد كل منهما ان يرشح احد اصدقائه لمنصب ممثل العراق الدائم في هيئة الامم المتحدة وتعالى الصياح بينهما وقد ترك عبد السلام عارف في اثره الاجتماع .

وحدث خلاف اخر بين الطرفين حول التعيينات في المراكز العليا في المناصب بما في ذلك الجيش بشكل علني ، وقد اتضح ذلك عندما اريد تعيين آمرا للواء العشرين خلفا للعقيد عبد اللطيف الدراجي الذي ابدى رغبة في تولي منصب آمر الكلية العسكرية فقد رحب عبد السلام في هذا الطلب واصر عليه ورشح العقيد احمد حسن البكر آمرا للواء العشرين وكان البكر قوميا ومن الضباط الاحرار ولكن عبد الكريم قاسم لم يوافقه على ذلك بل عين العقيد الركن هاشم عبد الجبار باعتباره اقدم رتبه ويحمل رتبة اركان [٢] . وكان قد تقرر يوم ١٤ تموز وضع خطة للدفاع عن العراق في حالة تعرضه لخطر خارجي وخاصة من الاردن ولذلك تقرر وضع الفرقة المدرعة الرابعة للدفاع عن الجبهة الغربية في منطقة اج ثري أي باتجاه الاردن تحسبا لمجيء قوات بريطانية او اردنية وكانت كتيبة المدرعات يقودها عبد الرحمن عارف شقيق عبد السلام عارف ضمن الفرقة المدرعة الرابعة فاعتبر عبد السلام ذلك ابعادا لاخيه عن بغداد وبالتالي اضعافا لمركزه [٣] .

ومن الحوادث الاخرى التي ظهر فيها الخلاف داخل مجلس الوزراء تسعيرة الفواكه والخضر اذ كان عبد السلام قد اصدر في الايام الاولى للثورة تسعيرة لها بصفته وزيرا للداخلية دون ان يأخذ رأي مجلس الوزراء . هذا في الوقت الذي كان قد عقد اجتماعا في وزارة الدفاع ضم بعض الوزراء وممثلي عن اصحاب العلاوي والخضر لوضع تسعيرة ترضي المنتج والوسيط والمستهلك وفجأة دخل عبد السلام وقال لهم " ماكو داعي للاجتماع اصدرت تسعيرة هذا اليوم وتمت اذاعتها ". وكانت التسعيرة التي اصدرها (عبد السلام) غير مقبولة من المنتجين ولا تتناسب مع واقع السوق وفيها اجحاف باتعابهم ومحاصيلهم فلم يوافق عليها مجلس الوزراء فاصدر عبد الكريم قاسم بصفته رئيسا

---

[١] - اقتباسا من موسوعة ١٤ تموز ، ٧ / ٢٦٣ .

[٢] اسماعيل العارف ، اسرار ثورة ١٤ تموز ، (لندن ١٩٨٦) ، ص ٣٦٨ ، صبحي عبد الحميد ، اسرار ثورة ١٤ تموز، ص ١٠٤ - ١٠٥ .

[٣] المحاكمات ، جـ٥ ، ص ٢٠١٢ .

للوزراء بيانا الغى فيه التسعيرة التي اصدرها عبد السلام واصدر بدلها تسعيرة جديدة في اليوم نفسه فامتعض عبد السلام من ذلك وعده ضربة موجهة اليه من مجلس الوزراء .

وظهر الخلاف ايضا في اثناء انعقاد مجلس الوزراء عند مناقشة قانون الاصلاح الزراعي حيث عارض عبد السلام جعل الحد الاعلى للملكية الزراعية الف دونم للسقي والفي دونم للمطري واقترح ان يكون الحد الاعلى خمسين دونما للسقي ومائة دونم للمطري دون ان يقدم حججا مقنعة وكان هو المعارض الوحيد لصيغة القانون المذكور واستمر الجدل بينه وبين عبد الكريم حول الموضوع حتى صدور القانون [1] .

لقد استغل عبد الكريم قاسم هذه الحوادث لاثارة تذمر الضباط من عبد السلام وكسبهم الى جانبه. وكان يلقي اللوم عليه باعتباره هو الذي امر بتصفية الاسرة المالكة يوم ١٤ تموز وكان عدد من الضباط قد ابدوا تذمرهم من هذه الحادثة .

فضلا عن معاملة عبد السلام للوزراء معاملة غير لائقة اذ كان يحاول دائما ان يشعرهم بانهم مدينون اليه بمناصبهم الوزارية التي ما كانوا يحصلون عليها لولا جهوده وتضحياته فكان يعاملهم وكأنهم ضباط في فوجه ويقودهم الى قاعة كما يقود المعلم تلاميذه الى قاعة الدرس ويقول العميد الركن المتقاعد جاسم العزاوي وكان السكرتير الخاص لعبد الكريم قاسم انذاك " كان عبد السلام يتعالى على الوزراء ويكلمهم كأنهم جنود عنده فاذا حان وقت اجتماع مجلس الوزراء كنت اسمعه يقول كانه يسوق دجاجا الى قفصه " يلله وزراء بيت ، بيت ، ادخلوا يلله بالعجل " [2] .

ولم يكن عبد الكريم قاسم في تعامله مع الوزراء افضل من عبد السلام عارف فبعد اشهر قليلة من توليه رئاسة الوزارة اخذ يشغل وزرائه بتوافه الامور ويتخذ القرارات بمعزل منهم وكثيرا ما كان يترك اجتماع الوزارة ويخرج الى مكتبه لمقابلة زائر او شخصية كبيرة تاركا معظم الوزراء ينتظرون عودته وكان يعقد معظم اجتماعات الوزارة في ساعة متأخرة من الليل ويبقي الوزراء حتى مطلع الفجر وهو يقرأ عليهم خطابا كان قد القاه او بيانا كان قد اصدره وكان على الوزير الذي يغادر الاجتماع ان يتوجه رأسا الى مكتبه [3] .

لقد كانت التناقضات بين الزعيمين قائمة منذ بداية الثورة وقد عملت اطراف كثيرة على تأجيج الخلاف بينهما الذي اشتد في اثر زيارة عبد السلام لدمشق يوم ١٩ تموز واجتماعه بالرئيس جمال عبد الناصر حيث جرت مباحثات بينهما حول ما يجب عمله اذا تعرض العراق لاعتداء خارجي وقد وافق جمال عبد الناصر على جميع مطالب العراق وتم توقيع (اتفاق الاحرار) وتأثر عبد السلام بشخصية جمال عبد الناصر تأثرا كبيرا وقيل انه وعده بانضمام العراق الى الجمهورية العربية المتحدة وعندما سأله عبد الناصر ما عسى ان يكون مصير عبد الكريم قاسم اذا تم الانضمام ؟ فكان جواب عبد السلام سريعا حازما " سيكون مصيره مصير اللواء محمد نجيب " وقد قام احد اعضاء الوفد العراقي المرافق لعبد السلام ومن انصار عبد الكريم قاسم بنقل ما دار من خطب واحاديث في

---

[1] ليث الزبيدي ، ثورة ١٤ تموز ، ص ٤٢١ ، موسوعة ١٤ تموز (١) ، ص ١٧٨ .

[2] العزاوي ، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، ص ١٧١ وانظر ايضا نجم الدين السهروردي التاريخ لم يبدأ غدا ، ص٣٩٢.

[3] مجيد خدوري ، العراق الجمهوري ، ص ٩٨ .

اجتماع دمشق زاعما ان عبد السلام تجاهل عبد الكريم في خطبه [1] . وانه تآمر مع عبد الناصر على قتل عبد الكريم [2].

وكان فائق السامرائي المبعوث العراقي الى القاهرة قد عاد الى دمشق عشية وصول الوفد العراقي اليها بعد ان واجه المشير عبد الحكيم عامر وعلي صبري معتبرا نفسه عضوا في الوفد مع انه لم يكن رسميا كذلك ، وانه اعد خطابا ليلقيه عبد السلام في اجتماع الوفدين في دمشق جاء فيه " وها اني ارى وحدة العراق مع الجمهورية العربية المتحدة قاب قوسين او ادنى ، ولكن عبد السلام طوى الخطاب ووضعه في جيبه تجنبا للاحراج [3] وارتجل بدله خطابا اثار عبد الكريم قاسم لعدم ورود اسمه فيه ولم يشر الى دوره في الثورة بل ركز عبد السلام فيه على جهوده الشخصية فيها وكيفية سيطرته على بغداد ومن ثم نجاح الثورة [4] .

وهناك من يرى ان امين النفوري الوزير السوري في دولة الوحدة هو الذي نقل الخبر الى عبد الكريم في اثناء زيارته لبغداد . اذ كان النفوري يشغل منصب وزير المواصلات في الاقاليم الشمالي وقد وصل بغداد يوم ٥ آب على رأس وفد امضى عدة ايام في بغداد اجرى خلالها مباحثات مع المسؤولين العراقيين حول تقوية وسائل الاتصال بين البلدين وعرضت مشاريع عديدة منها طرق برية وسكك حديد ومواصلات نهرية ووسائل اتصال لتسهيل الاتصال وحركة التبادل وانتقال المواطنين بين البلدين [5] . وقيل ان النفوري همس في اذن عبد الكريم قاسم يحذره من الوحدة وكان الشيوعيون في سوريا يعارضون الوحدة كما ان عفيف البزري [6] رئيس اركان الجيش السوري السابق قد حذر في رسائل بعث بها الى عبد الكريم من القاهرة من حكام الجمهورية العربية المتحدة

---

[1] مجيد خدوري ، العراق الجمهوري ، ص ١٢٥ .

[2] يقول المرحوم عبد الجبار الجومرد ان الذي نقل هذا الكلام الى عبد الكريم قاسم هو محمد حديد ولم يكن امينا في النقل / ياسين الحسيني.

[3] موسوعة ١٤ تموز (١) ، ص ٧٧ .

[4] الخطاب في جريدة الجمهورية ، ٢٠ تموز ١٩٥٨ .

[5] كان امين النفوري من الطلاب الذين قبلوا في الكلية العسكرية ايام الاحتلال الفرنسي لسوريا وتخرج في عهد الاحتلال، وعندما تأسس الجيش العربي السوري بعد الاستقلال استمر في الخدمة ورفع في عهد حسني الزعيم الى منصب آمر سرية وتوالت ترفيعاته حتى وصل الى رتبة عميد.. ثم استوزر في عهد الوحدة.. وكان من الحاقدين عليها وعلى قادتها وعند قدومه الى العراق كان من المحرضين لعبد الكريم قاسم ضد الوحدة او الاتحاد. وكان يدس في كل اجتماعاته مع العراقيين ضد الجمهورية العربية المتحدة . وكان من الذين أيدوا ورحبوا وباركوا الانفصال وعين وزيرا فيها تكريما لموقفه من الانفصال/ ياسين الحسيني.

[6] عفيف البزري عسكري من عائلة لبنانية من صيدا جذبته الافكار الاشتراكية ثم الشيوعية اثناء تدريبه في فرنسا سنة ١٩٥٧ ووصل الى رتبة لواء في الجيش العربي السوري وكان صديقا حميما لخالد بكداش وبعد الوحدة واستقالته اخذ يتصل سرا بعبد الكريم قاسم عن طريق امين النفوري حتى استقر به المقام في بغداد لفترة وكان من الشيوعيين الذين يشار اليهم بالبنان ومعجبا بالحزب الوطني الديمقراطي ايضا ثم انفصل عن خالد بكداش وانضم الى الشيوعيين (الماويين)/ ياسين الحسيني.

وينصحه فيها بعدم الاجتماع بعبد الناصر او الثقة فيه خاصة بعد ان دعاه الاخير للاجتماع به والعمل من اجل وحدة الصف العربي ، وحذره البزري من الوحدة التي خسر فيها السوريون (استقلالهم وكيانهم) . ويؤكد ذلك ايضا ما ذكره خالد محي الدين رئيس مجلس السلم والتضامن وعضو مجلس القيادة المصري سابقا وصاحب جريدة المساء المصرية في رسالة مجاملة بعث بها الى عبد الكريم يدعي فيها ان عبد السلام وعبد الناصر يتآمران للتخلص منه ودمج العراق بالجمهورية العربية المتحدة بوصفه اقليما شرقيا [1] .

وما ان عاد عبد السلام حتى وجه اليه اللوم لتجاوزه حدود الصلاحيات التي اعطيت له لمفاوضة الرئيس جمال عبد الناصر وقد انكر عارف انكارا قاطعا انه فاتح جمال عبد الناصر بهذا الموضوع . وهكذا فقد كان موضوع الوحدة سببا في التباعد بين الاثنين فقد التف الوحدويون حول عبد السلام وطالبوا بالانضمام الفوري الى الجمهورية العربية المتحدة وراحوا يهتفون في تجمعاتهم " عاش جمال العراق عبد السلام عارف " " وحدة وحدة يا سلام " و " وحدة وحدة عربية لا شرقية ولا غربية " . كان يشجعهم على ذلك الخطر الاجنبي المتمثل بتواجد القوات الامريكية والبريطانية في لبنان والاردن خص الوحدويون للانضمام الى الجمهورية العربية المتحدة واعتبر عبد السلام نفسه الناطق باسم القوميين والوحدويين وعد ذلك الطريقة الافضل للوصول الى السلطة . فيما اخذ عبد الكريم قاسم يزداد تقربا الى الشيوعيين والقطريين الذين رفعوا شعار " اتحاد فدرالي صداقة سوفيتية " و " ماكو زعيم الا كريم " معتقدين ان التهديد الغربي يمكن افشاله بالاستناد الى دعم الاتحاد السوفيتي والجمهورية العربية المتحدة وراحت القوى السياسية تؤجج الخلاف بين الزعيمين .

ان هتافات القوميين لعبد السلام زادت من غضب عبد الكريم قاسم فضلا عن اهمال عبد السلام ذكر اسمه في الخطب التي كان يلقيها في الالوية واعتقد عبد الكريم ان الجمهورية العربية المتحدة تدفع القوميين وعبد السلام لاتخاذ هذا الموقف ضده وقد عمل الشيوعيون على ترسيخ هذا الاعتقاد حتى صار عبد الكريم يعزو كل تحرك يقوم به القوميون في العراق الى سفارة الجمهورية العربية المتحدة فاخذ يخشى هذه السفارة ويراقب رجالها . واستاء جدا من المقالات التي كانت تكتبها جريدة الجمهورية التي كان يشرف على ادارتها وتحريرها حزب البعث العربي الاشتراكي حيث كان الحزب يدعو في هذه المقالات الى الوحدة الفورية ويطالب الجماهير بالتمسك بهذا الهدف القومي والاندفاع في تحقيقه[2].

وازداد ارتياب عبد الكريم قاسم بعبد السلام عارف نتيجة التقارير التي تصله حول الجولات التي كان يقوم بها الاخير في شتى انحاء البلاد حيث كان يلقي على الجماهير المحتشدة او على الضباط والجنود في الوحدات التي يزورها الخطب الحماسية المرتجلة التي يبلغهم فيها تحيات القائد جمال عبد الناصر او يتجاوز ذكر عبد الكريم قاسم وكثيرا ما كان فؤاد الركابي وزير الاعمار امين

---

[1] صبحي عبد الحميد ، اسرار ثورة ١٤ تموز ص ١٠٤ جاسم كاظم العزاوي ، ثورة ١٤ تموز ١٦٢ - ١٦٧ . نص استقالة الاستاذ فائق السامرائي ، في كتاب انعام الجندي ، الى اين يسير الشيوعيون بالعراق ، (بيروت ١٩٥٩) ، ص ١١٧ .

[2] صبحي عبد الحميد ، اسرار ثورة ١٤ تموز ، ص ١٢٠ .

سر حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق يصاحب عبد السلام في جولاته هذه حيث يشجعه على التركيز في خطبه على الوحدة العربية لكسب تأييد الجماهير لها [1] . على الرغم من ان هذه الخطب كانت مرتجلة يعوزها الاتزان والعمق وتنم عن عدم كياسة ادت الى نفور الضباط الاحرار منها بل وحتى انصاره فقد وصف الثورة بانها " ديمقراطية اسلامية تعاونية سماوية " ووصف الجمهورية بانها " اشتراكية وطنية الاهية خاكية " وقال " لا قصور ولا دور ولا حاكم ولا محكوم لا احزاب لا كتل امة واحدة وحزب واحد " وقال في خطاب اخر " لا شرقية ولا غربية لا جوني ولا جون بول انما حمد وحمود " و " لا اقطاع بعد اليوم لا قصور ولا ثلاجات ولا تلفزيونات لا تفاوت لا طبقات ولا جلالات ومعالي وفخامات بل حرية وعدل ومساواة " و " لا غني ولا فقير ولا احمر ولا ابيض ولا اسود ولا استعباد " [2] . وقال في احدى خطبه " ان جمهوريتكم متماسكة من الشمال الى الجنوب ومن الشرق الى الغرب وانها جزء لا يتجزأ من الامة العربية " و " اعلموا ان لكم اخوانا في الشام والشمال الافريقي والجزيرة العربية وهم جزء منكم وعلى رأسهم اخونا الاكبر جمال عبد الناصر " وباسم اخينا الاكبر بطل السلام اهديكم تحية جمال عبد الناصر فقد حملني تحياته واشواقه وبذل كل ما عنده في خدمتكم فليحيا اخونا جمال " وقال ايضا " هدف واحد بلد واحد جمهورية واحدة امل واحد غاية واحدة قومية واحدة مبدأ واحد حزبا واحدا ان حزب الله هم المفلحون " و " انها جمهورية عراقية شعبية وطنية اشتراكية تحررية استقلالية وهي في خدمتكم " [3] .

وكان لهذه الخطب اثر في زيادة نقمة الضباط الاحرار عليه وخاصة انصار عبد الكريم قاسم لانها لا تركز على دوره في الثورة بل تشيد بخصال عبد الناصر فضلا عن انها كانت تثير استفزاز بعض الدول الاجنبية التي كثيرا ما يتعرض اليها في خطبه وكانت الجماهير المحتشدة اثناء القاء تلك الخطب تنقسم على نفسها فالشيوعيون يقفون ضد التوجهات الوحدوية التي تشير اليها خطبه في حين كان القوميون يؤيدونها ويصفقون لها وكثيرا ما تقع صدامات بين الجانبين .

ووصلت العلاقات بينهما حد اللاعودة بعد ان اطلع عبد الكريم قاسم على برقية قيل ان عبد السلام عارف ارسلها الى عبد الناصر بواسطة السفارة المصرية قبيل سفره الى دمشق في ١٨ تموز مبينا فيها انه سيسافر الى القاهرة على رأس وفد يضم عددا من الضباط . وفي وقت مناسب لغوض اعلان الوحدة حتى ولو اضطر الى تنحية عبد الكريم قاسم عن الحكم اذا عارض ذلك وقد بعث فؤاد عبد المفتي القائم بالاعمال المصري بالبرقية الى وزارة الخارجية في الجمهورية العربية المتحدة يوم ١٨ تموز والتي جاء فيها :

" ذكر العقيد عبد السلام عارف بانه سيموت دفاعا عن هدفه وهو الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة وانه سيذهب في الوقت المناسب لاعلان ولائه لسيادة الرئيس ويجند نفسه وضباطه تحت امرة سيادته ويقول ان تكتيك الحركة حاليا ينحصر في المناداة بالعروبة والوحدة بشكل عام حتى يستتب الامر نهائيا وان الزعيم عبد الكريم لا يستطيع الوقوف في وجه هذه الفكرة وقد يضطر (

---

[1] مجيد خدوري ، العراق الجمهوري ، ص ١٢٦ .

[2] احمد فوزي ، عبد السلام محمد عارف ، (بغداد ١٩٥٩) ، ص ٨٠ .

[3] جريدة الجمهورية ، ٢٨ و ٣٠ تموز ١٩٥٨ . ليث الزبيدي ، ثورة ١٤ تموز ، ص ٤١٨ .

عبد السلام) في أي وقت الى التخلص منه وان كان يعتقد انه سيخضع له في النهاية ويرجو العقيد عبد السلام ان تدعم بكافة الوسائل جريدة الجمهورية التي تعبر عن الحركة وأن يفتح مكتب استعلامات للجمهورية العربية المتحدة في بغداد ووعد بنشر ما يصدر عنه والمفهوم انه يقصد بالتدعيم مختلف الوسائل المادية والفنية كالالات الطباعية وغيرها كما طلب تزويد السفارة بخبراء من المقاومة الشعبية والدفاع المدني وايضا ابقاء سرب من الطائرات في تدمر على اتم الاستعداد [1].

وقد تمكن اعوان عبد الكريم قاسم من الشيوعيين [2] من الحصول على البرقية وتقديمها الى عبد الكريم الذي استغل البرقية للتشهير بعبد السلام وبالجمهورية العربية المتحدة حيث قام بعرضها على الوزراء وقادة الفرق مبديا تألمه من ذلك بقصد اثارتهم ضد عبد السلام الذي كان قد قابل فؤاد عبد المفتي القائم باعمال الجمهورية العربية المتحدة ببغداد قبل سفره الى الشام .

اصبح الصراع بين الطرفين مكشوفا بما في ذلك امام الدول الاجنبية وخاصة بريطانيا التي توقع اركان سفارتها اقصاء عبد السلام في اقرب وقت وفي ١٥ آب ذكر الرائد لارسن مساعد الملحق العسكري في بغداد لموظفي وزارة الخارجية البريطانية " على وجه الخصوص العقيد عارف كنائب رئيس وزراء رغم انه رجل غير لطيف ومغرور فهو احمق وغير محبوب في حين القادة الاخرين سوف يعملون لايجاد طريقة للتخلص منه دون اظهار الانقسام علنا " [3] .

ويبدو ان عبد السلام اخذ يخطط فعلا للاطاحة بعبد الكريم فقد روى صبحي عبد الحميد في صباح ٩ ايلول كنا في المطار نستعد للسفر (الى القاهرة) وصادف ان كان فيه العقيد الركن صبيح علي غالب الذي كان ينتظر اقلاع طائرته للسفر الى تركيا بعد تعيينه ملحقا عسكريا فيها ... وقبل صعودنا الى الطائرة جاء الضابط المسؤول عن المطار وقال لصبيح ان العقيد عبد السلام ينتظر عنى

---

[1] جريدة اتحاد الشعب ، اذار ١٩٥٩ ، المحاكمات ، ٥ / ٢١٣٢ . تضاربت الاراء حول البرقية فيذكر جاسم الجزائري ان عبد المجيد فريد الملحق العسكري في سفارة ج. ع. م نفى وجود مثل هذه البرقية التي اطلع عليها جاسم نفسه (ثورة ١٤ تموز ص ١٦٧) ويؤكد محمد صديق شنشل ان فؤاد عبد المفتي اكد له ان عبد السلام عارف طلب منه ارسال البرقية وانه ارسلها بالنص الذي اراده عبد السلام (قحطان احمد سليمان السياسة الخارجية العراقية ص ١٣٧) وينفي عبد السلام نفسه ان يكون له علم بالبرقية وقال " انه لم يسبق ان تكلم مع احد اركان سفارة ج. ع. م بمثل هذا الكلام (صبحي عبد الحميد ، اسرار ثورة ١٤ تموز ، ص ١٣٣) ويرى خليل ابراهيم حسين ان عبد السلام افاض بمشاعره وامنياته التي ستتحقق ومنها ملاقاته للرئيس عبد الناصر وان القائم باعمال سفارة الجمهورية العربية المتحدة كان يتعذر عليه اللحاق لتسجيل كلام عبد السلام وانه صاغ البرقية دون عرضها على عبد السلام ولكن السفارة البريطانية حلت شفرة البرقية وزورت بعض فقراتها بالشكل الذي يزيد الخلاف اشتعالا بين الزعيمين (موسوعة ١٤ تموز (١) ، ص ٧٣ .

[2] ينقل هاني الفكيكي عن عامر عبد الله قوله (ان زغلول عبد الرحمن مسؤول المخابرات في سفارة الجمهورية العربية المتحدة في بغداد انذاك سلم صورة البرقية المزورة الى عزيز شريف الذي اوصلها الى عبد الكريم قاسم وبعد سنوات اختطفت اجهزة الامن المصرية زغلول من احدى العواصم الاوربية ونقلته الى القاهرة حيث حوكم واعدم لاسباب لم يكشف عنها ، اوكار الهزيمة ، لندن ١٩٩٣ ، ص ٩١ .

[3] الونداوي ، وثائق ثورة ١٤ تموز ، ص٣٤١ .

التلفون ويريد ان يكلمك فذهب صبيح وعاد وهو يضحك وقال لي - انك المطلوب ولست انا - فذهبت الى غرفة الضابط المسؤول ووجدت العقيد عبد السلام ينتظر على الخط وعندما تأكد من شخصي قال لي :

" كنت اريد ان اكون في توديعكم في المطار ولكن مشاغلي الكثيرة حالت دون حضوري فارجو تبليغ تحياتي للاخوان في الجمهورية العربية المتحدة ثم ضحك وقال يبدو انك سيء الحظ في الثورات لانك كنت صباح يوم ١٤ تموز في الاردن واليوم تسافر الى القاهرة وستفوتك فرصة المشاركة بتنحية عبد الكريم قاسم لاني اتفقت مساء امس مع ضباط اللواء العشرين على تنحيته وانتخبت يوم ١٤ ايلول موعدا للتنفيذ لاني اتفاءل بيوم ١٤ وعندما تعود سترى ان الامور قد تبدلت". فقلت له ان هذا الكلام خطير لا يقال في التلفون . فقال لا تخف فليس هناك من يتنصت علينا لان جماعتنا تسيطر على اجهزة الرقابة " .

واضاف صبحي عبد الحميد قائلا " يبدو انه باح ببعض هذا الكلام الى صبيح علي غالب عندما كلمه ظانا انه انا " وقد ايد صبيح علي غالب هذا الكلام ايضا [1] .

التف الضباط القوميون حول عبد السلام عارف محاولين تشكيل مجلس لقيادة الثورة بعد ان لمسوا من عبد الكريم محاولات الانفراد بالثورة وقرروا الاطاحة بعبد الكريم وتنصيب عبد السلام رئيسا للوزراء على ان يقلع عن تصرفاته ويلتزم بالحكم الجماعي بواسطة مجلس قيادة الثورة وفعلا بدأ عبد السلام اتصالاته باللواء العشرين وحدد يوم ١٤ ايلول موعدا للحركة الجديدة [2] . واخذ يسعى لتحريض القوات المسلحة ضد عبد الكريم وكانت القضية التي اثارت عبد الكريم هو الخطاب الذي القاه عبد السلام عارف في بعقوبة في معسكر سعد للدبابات يوم ١٠ ايلول والذي قال فيه " اخواني الاعزاء والضباط وابو خليل الورد اهنئكم باسم الثورة ومجلس قيادة الثورة وضباط الثورة وجنود الثورة " [3] .

وكان هدفه من ذلك هو كسب الضباط الاحرار الذين كانوا يدعون الى تشكيل مجلس قيادة الثورة الى جانبه ولكن عبد الكريم قاسم كان يعمل اسرع منه فاصدر في اليوم التالي أي يوم ١١ ايلول مرسوما باعفاء العقيد الركن عبد السلام عارف من منصب معاون القائد العام للقوات المسلحة:

مرسوم جمهوري رقم ٣٧٤

بالنظر لما تقتضيه المصلحة العامة وبناء على ما عرضه وزير الدفاع رسمنا بما هو آت :
اعفاء العقيد الركن عبد السلام محمد عارف من منصب نائب القائد العام للقوات المسلحة .

---

[1] صبحي عبد الحميد ، اسرار ثورة ١٤ تموز . ط٢ . ص ١٣٩ ، صبيح علي غالب في الذاكرة التاريخية ، ص٢٢٨.

[2] صبحي عبد الحميد ، اسرار ثورة ١٤ تموز ، ص ١٠٦ . عبد الكريم فرحان ثورة ١٤ تموز ، ص ١١٠ .

[3] جريدة الجمهورية ١١ ايلول ١٩٥٨ ، المحاكمات جـ٥ ص ٣٧٩ ، محسن حسين الحبيب ، حقائق عن ثورة تموز، ص١٠٦ .

كتب ببغداد في اليوم السادس والعشرين من شهر صفر سنة ١٣٧٨ المصادف لليوم الحادي عشر من شهر ايلول سنة ١٩٥٨ .

مجلس السيادة [١]

رئيس الوزراء

وبذلك تمكن عبد الكريم قاسم من ابعاد عبد السلام عارف بطريقة بارعة واستطاع اقناعه بان هذا الابعاد قد جاء نتيجة لضغط قادة الفرق من الضباط الاحرار باعتبار انه (عبد السلام) اقل منهم رتبة وصدر بيان من مجلس الوزراء جاء فيه :

" ان هذا التدبير ليس اقالة وانما ليستطيع عبد السلام عارف الانصراف الى مهام وزارته – الداخلية " [٢] وقام عبد الكريم قاسم بنقل بعض الضباط الذين كان يعتمد عليهم عبد السلام من اللواء العشرين .

اذيع مرسوم اعفاء عبد السلام في وقت لم يكن يعرف عبد السلام عنه شيئا بل كان مفاجأة للجميع ويروي محمد حسنين هيكل حادثة الاعفاء كالاتي :

" كان مجلس الوزراء العراقي مجتمعا وكان عبد الكريم قاسم يرأس اجتماعه والى جانبه عبد السلام عارف نائبه ونائب القائد العام للقوات المسلحة . وفي وسط الاجتماع استأذن عبد الكريم قاسم وخرج وغاب لمدة نصف ساعة ثم عاد الى قاعة الاجتماع مرة اخرى . واتصلت اعمال المجلس الى منتصف الليل ثم انقضى الاجتماع وانصرف عبد السلام مع غيره من اعضاء مجلس الوزراء متوجها الى سيارته واذا بسائق السيارة يسأله مندهشا عما حدث لان اذاعة بغداد اعلنت قبل ساعة انك اعفيت من منصب النائب العام للقوات المسلحة ؟ وذهل عبد السلام عارف ولم يركب سيارته وانما عاد الى مبنى المجلس حيث وجد عبد الكريم قاسم يتحدث مع بعض الوزراء وسأله عبد السلام عارف امامهم جميعا عن النبأ واذ بعبد الكريم قاسم يبكي بالدموع ويقول لعبد السلام عارف انه غلب على امره وان قواد الفرق الاربعة في الجيش العراقي اجتمعوا وقرروا ضرورة تنحيته وانه (عبد الكريم) توسل اليهم لكي يعدلوا عن قرارهم ولكنهم صمموا عليه وتحت ضغطهم لم يكن امامه مفر من ان يوافق ثم كان لابد ان يذاع النبأ . وسأله عبد السلام لماذا لم يقل له بعد ان عاد الى قاعة الاجتماع ولماذا لم يخطر المجلس بما حدث وكان رد عبد الكريم ان قلبه لم يطاوعه " [٣] .

والواقع ان تآمر كل من عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف احدهما ضد الاخر بدا واضحا بعد الثورة ويبدو ان جذور هذا التآمر تعود الى الايام السابقة لقيام الثورة ويروي فاضل حسين ان عبد الكريم قاسم قد قرر التخلص من عبد السلام عارف بعد اقل من شهر من قيام الثورة وانه عرض بواسطة صديقه رشيد مطلك على كامل الجادرجي منصب نائب رئيس الوزراء وطلب اليه ان يقنع حسين جميل بقبول منصب وزير الداخلية وقد طلب الجادرجي مهلة للتفكير ولما استشار حسين

---

١ الوقائع العراقية ، ١٥ ايلول ١٩٥٨ .

٢ انعام الجندي ، الى اين يسير الشيوعيون بالعراق ، (بيروت ١٩٥٩) ، ص ٧٩ .

٣ سنوات الغليان ، ص ٤١٨ وانظر محمد حسين الزبيدي ، ثورة ١٤ تموز في العراق ، (بغداد ١٩٨٣) ، ص٥٤٣.

جميل في الموضوع نصحه بعدم قبول العرض وذكره بحكم بكر صدقي العسكري . ولما قابل مطلك ، الجادرجي مرة ثانية ابدى له الجادرجي عدم قبوله " [١] .

وما ان اذيع خبر اعفاء عبد السلام حتى قرر القوميون القيام بتظاهرات احتجاج على ذلك واخبر الشيوعيون عبد الكريم قاسم ان الفئات القومية ستتظاهر يوم ١٤ ايلول وانه سيضرب بشدة تجمعات وتظاهرات القوميين فاصدر الحاكم العسكري البيان رقم ٥٩ الذي منع فيه التجمعات والتظاهرات :-

" كنا قد اصدرنا بيانات عديدة الغرض منها منع وقوع الاجتماعات والمظاهرات واصدار النشرات الممنوعة اذ ان كل هذه الامور تضر بمصلحة الوطن في الوقت الحاضر وتؤدي الى تفرقة الصفوف التي نحن بامس الحاجة لجمعها وتوحيدها في مثل هذه الظروف والتي تلزم الجميع بان يكونوا صفا واحدا لخدمة الشعب وحفظا لكيان الجمهورية العراقية التي يتساوى فيها الجميع من ناحية التمتع بالحقوق والالتزام بالواجبات .

لذا فاننا نحذر كل من تسول له نفسه القيام بعقد الاجتماعات والتظاهرات او اصدار النشرات حيث ان فعل هذه الامور لها الاثر الكبير في تفكيك الصفوف بدلا من جمعها واحداث ما من شأنه التشويش على السكينة العامة والاخلال بالامن والنظام العام .

اننا نحذر ابناء الشعب لكي يبتعدوا عن كل هذه الامور وليعلموا انه لا حزبية ولا تكتلات ولا اجتماعات انما الكل حزب واحد هدف واحد لغاية واحدة وهي اعلاء شأن الجمهورية والاخذ بيدها اننا نهيب بابناء الشعب ونحذرهم باننا سنتخذ التدابير القانونية الشديدة بحق المخالفين عملا باحكام المادة ١٥ بدلا من المادة ١٤ من مرسوم الادارة العرفية رقم ١٨ لسنة ١٩٣٥ وغيره من القوانين " [٢] .

وتقبل عبد السلام الاعفاء على مضض وتظاهر بعدم اكتراثه بذلك اذ واصل عمله وزيرا للداخلية بالوكالة ونائبا لرئيس الوزراء وزار بعد خمسة ايام مديرية البلديات العامة مطلعا على اعمالها وتفقد اقسامها واوصى الموظفين بالعمل بجد واخلاص على خدمة المواطنين ويبدو انه اخذ يفكر بضرورة التخلص من عبد الكريم قاسم حين يحين الوقت المناسب .

قانون جامعة بغداد

في اليوم التاسع والعشرين من تموز صدر المرسوم الجمهوري رقم ٧٤ باحالة الدكتور متي عقراوي رئيس جامعة بغداد على التقاعد . وفي ١٥ ايلول صدر القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٨ بتأسيس جامعة بغداد .

نصت المادة الثالثة منه " تختص الجامعة بكل ما يتعلق بالتعليم العالي والدراسات العليا وبتشجيع البحث العلمي والعمل على رقي الاداب وتقدم العلوم والفنون وبعث الحضارة العربية الاسلامية ورعاية القيم الاخلاقية وعلى العموم بكل ما يخدم المجتمع والاغراض القومية " .

---

١ فاضل حسين سقوط الحكم الملكي ، ص ٩٥ - ٩٦ .

٢ جريدة الجمهورية ، ١٤ ايلول ١٩٥٨ ، جريدة الزمان ، ١٥ ايلول ١٩٥٨ .

ونصت المادة الرابعة " تتكون الجامعة من كليات ذات اقسام علمية ويعتبر القسم وحدة جامعية اولى تختص بتدريس المواد المتعلقة به والقيام على بحوثها في مختلف كليات الجامعة وتعتبر الكلية وحدة تنظيمية اكبر تتألف من مجموعة من الاقسام العلمية وتعين اقسام الكليات وتحدد سلطاتها وواجباتها في التدريس والبحث بقرار من مجلس الجامعة بعد اخذ رأي مجلس الكلية المختص " .

وجاء في المادة الخامسة " تضم الجامعة الكليات الاتية : كلية الاداب ، كلية العلوم ، كلية الحقوق ، كلية التجارة ، كلية التربية ، كلية التحرير (للبنات) ، كلية الهندسة ، كلية الزراعة ، كلية الطب ، كلية طب الاسنان ، كلية الصيدلة ، كلية الطب البيطري " [1] .

اراد جابر عمر وزير التربية والتعليم ترشيح الدكتور سليمان حزين وهو احد الاساتذة المصريين ورئيس جامعة اسيوط لرئاسة الجامعة وذلك لدوره في صياغة اهداف الاتفاقية التعاونية بين العراق والجمهورية العربية المتحدة . ولكن مجلس الوزراء وافق على تعيين الدكتور عبد الجبار عبد الله في ٢٥ تشرين الاول ١٩٥٨ الذي رشحه عبد الكريم قاسم لمنصب امين عام لجامعة بغداد وفي ٢٨ اذار ١٩٥٩ صدر المرسوم الجمهوري بتعيينه رئيسا للجامعة [2] .

قانون الاصلاح الزراعي

كان تحقيق العدالة الاجتماعية وازالة الفوارق الطبقية والقضاء على الاقطاع احد الاهداف الرئيسة التي اتفق عليها الضباط الاحرار قبل قيام الثورة .وحين اعلن الدستور المؤقت يوم ٢٧ تموز نصت المادة الرابعة عشرة منه " ان الملكية الزراعية تحدد وتنظم بقانون وتبقي حقوق الملكية الزراعية مصونة بموجب القوانين المرعية الى حين استصدار التشريعات واتخاذ التدابير الضرورية لتنفيذها " . وعد صدور قانون الغاء دعاوى العشائر الذي صدر في اليوم نفسه انتصارا للفلاحين وانصافا لهم . ثم توالى صدور التصريحات من قادة الثورة وكبار المسؤولين الذين شنوا حملة واسعة على الاقطاع والاقطاعيين وشددت الصحف المحلية على ضرورة القضاء على الاقطاع وتوزيع الاراضي على الفلاحين . وفي اليوم الذي اعلن فيه الدستور المؤقت خطب عبد السلام عارف في الديوانية امام حشد جماهيري قدر بمائة الف وقال " لا اقطاع بعد اليوم لا غني ولا فقير ولا احمر ولا ابيض ولا اسود ولا استعباد نحن منكم وفي خدمتكم " وقال في الكوت يوم ٢٩ تموز " لا اقطاع بعد اليوم لا قصور ولا اقطاعيات لا حاشيات " وفي الثالث من ايلول اعلن عبد الكريم قاسم ان الاصلاح الزراعي في طريقه الى التنفيذ " [3] .

---

[1] الوقائع العراقية ، ٣ آب ، ٢٠ ايلول ١٩٥٨ .

[2] الوقائع العراقية ، ١٥ نيسان ١٩٥٩ يذكر خليل ابراهيم حسين " عرض على مجلس الوزراء مرشحين لاختبار احدهما لرئاسة الجامعة اولهما الدكتور عبد الجبار عبد الله فاعترض احد اعضاء مجلس السيادة على ترشيح عبد الجبار عبد الله لانه صابئي فاستغرب احمد محمد يحيى وزير الداخلية من هذا الاعتراض قائلا نحن نريد اماما لجامعة لا اماما لجامع . موسوعة ١٤ تموز (١) ص ١٠٦ .

[3] الجمهورية ، ٢٨ ، ٣٠ تموز ، ٣ ايلول ١٩٥٨ .

وكان وزير الزراعة هديب الحاج حمود قد اعلن في الرابع من آب مشروعا مؤقتا لقسمة الحاصلات الزراعية بين مالك الارض والمؤجر على اساس المناصفة واوضح ان هذا الترتيب سوف يستمر نافذا لحين اعلان قانون الاصلاح الزراعي " واستنادا الى الدستور المؤقت صدر الامر الوزاري رقم ٤٦٩٣ في ٢ آب من وزير الزراعة بتأليف لجنة خاصة للاصلاح الزراعي برئاسة وعضوية كل من الدكتور طلعت الشيباني وعبد الرزاق الظاهر وفريد الاحمر وعبد الرزاق زبير ومسعود محمد وجوهر دزه ئي والدكتور خالد تحسين علي والدكتور باقر كاشف الغطاء والدكتور حسن كتاني والدكتور قره ني دوغرمجي والدكتور عبد الصاحب العلوان وقاسم المفتي ويوسف الحاج الياس وانور الجاف على ان يكون لطفي الدليمي سكرتيرا للجنة التي اشترك فيها ممثلون عن وزارات المالية (نوري محمد) والاعمار (الدكتور حسن ثامر) والعدلية (عبد الله كبة) والصحة (الدكتور محمود ابراهيم) والشؤون الاجتماعية (الدكتور هاشم بركات) وحددت واجبات اللجنة بالدراسات العلمية والعملية اللازمة للاصلاح الزراعي في العراق [1] .

وبعد ان اجتمعت اللجنة عدة اجتماعات رأت ان توكل بدراسة العناصر التي تؤثر في توزيع الملكية الزراعية الى ست لجان تنبثق من اللجنة العامة وهي :-

١- لجنة دراسة عامل كلفة ودخل الاستغلال الزراعي على توزيع الاراضي .
٢- لجنة دراسة عامل القرب والبعد عن المدن الرئيسة ومراكز الاسواق وتأثير الحالة السكانية على توزيع الاراضي .
٣- لجنة دراسة عامل خصوبة الارض واثره على توزيع الاراضي .
٤- لجنة دراسة عامل ملكية رقية الارض واثره في توزيع الاراضي .
٥- لجنة دراسة عامل السقي واثره على توزيع الاراضي .
٦- لجنة دراسة مشكلة التعبة في بساتين النخيل في البصرة .

وبعد ان درست اللجنة العامة هذه التقارير قررت تشكيل لجنة فرعية لوضع التقرير النهائي للجنة الاصلاح الزراعي على ان تؤلف من الدكتور طلعت الشيباني وعبد الرزاق الظاهر وفريد الاحمر وعبد الرزاق زبير ومسعود محمد وجوهر دره ئي وقد ضم الى هذه اللجنة خبيرين من الجمهورية العربية المتحدة هما ابراهيم سعد هجرس الوكيل العام لمصلحة الاراضي الاميرية وابراهيم مصطفى درويش المدير الفني المساعد لمكتب وزير الاصلاح الزراعي [2] .

وكان وزير الزراعة هديب الحاج حمود قد قابل الرئيس جمال عبد الناصر في اثناء سفره الى القاهرة مع الوفد الذي ترأسه خالد النقشبندي عضو مجلس السيادة الى مصر للتهنئة بعيد ثورة يوليو ١٩٥٢ واجتمع بوزير الزراعة في الجمهورية العربية المتحدة السيد مرعي بحضور الرئيس عبد الناصر وخبراء الاصلاح الزراعي هناك وبحثوا حالة العراق واتفقوا على ان مساحات الاراضي الصالحة للزراعة في العراق تزيد اكثر من عشرات المرات عن مساحات الاراضي الصالحة للزراعة

---

[1] الجمهورية ٥ ، ٦ آب ١٩٥٨ .

[2] طلعت الشيباني ، واقع الملكية الزراعية في العراق ، (بغداد ١٩٥٨) ، ص ١٠٧ - ١٠٨ .

في مصر كما ان نفوس العراق هي ربع سكان مصر في ذلك الوقت وعليه فيمكن زيادة الحد الاعلى لملكية الاراضي الزراعية في العراق .

وقد حصل الوفد العراقي على خدمات الخبيرين سعد الدين هجرس [1] وابراهيم مصطفى درويش اللذان ضما الى اللجنة .

ومن استعراض اسماء اعضاء لجنة قانون الاصلاح الزراعي وخاصة اللجنة المصغرة التي وضعت التقرير النهائي يظهر انها كانت تمثل الاتجاهات السياسية الرئيسة ومعظمها كانت مشتركة في جبهة الاتحاد الوطني وهي الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال وحزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الشيوعي والحزب الديمقراطي الكردستاني . وقد لاحظ بعض المعنيين ان عددا من اعضاء اللجنة كانوا من الملاكين الكبار او من اقربائهم ولم يكن احدا منهم ينتمي الى عائلة فلاحية فهديب الحاج حمود وطلعت الشيباني ومسعود محمد وجوهر عزيز دزه ئي وانور الجاف وعبد الرزاق الظاهر كانوا جميعا من الملاكين . وكان ثلاثة من الوزراء في حكومة الثورة وهم هديب الحاج حمود ومحمد حديد وبابا علي الشيخ محمود الخضر من المشمولين بقانون الاصلاح الزراعي وقد جرى الاعلان عن خضوع اراضيهم للاستيلاء وفق القانون . وان كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي كان ضمن المقرين بامتلاكهم بما يزيد عن الحد الاعلى المسموح به بموجب قانون الاصلاح الزراعي . وكان اعضاء اللجنة على اية حال مدفوعين برغبة حقيقية لاعداد قانون يحقق الاهداف الاساسية للثورة وامال الشعب في الاصلاح الزراعي فكان القانون يعبر عن حالة جديدة من نكران الذات [2] .

وقد احتدم النقاش بين اعضاء اللجنة نظرا لتباين اتجاهاتهم السياسية حيث دخلوا في مناقشات بعضها لم تكن علمية بل كان هدفها هو اضاعة الوقت والدخول في معارك جانبية كما ان بعض اعضاء اللجنة صاروا يتخلفون عن حضور الاجتماعات مما اضطر رئيسها الى اختزال عدد الاعضاء الى ستة اشخاص فقط وهم بالاضافة الى رئيس اللجنة طلعت الشيباني كل من عبد الرزاق الظاهر وعبد الرزاق زبير وفريد مهدي الاحمر ومسعود محمد وجوهر عزيز . وكانت مسألة الحد الاعلى المسموح به قانونا موضع خلاف شديد . وانتقل الخلاف حول الحد الاعلى المذكور الى اللجنة الوزارية ايضا ثم الى بقية الوزراء حين قدمت التقارير بما فيها التقرير النهائي الى مجلس الوزراء لدراسته . فقد اقترح محمد صديق شنشل ويؤيده عبد الجبار الجومرد ان يكون الحد الاعلى (٥٠٠٠) دونم وكان رأي هديب الحاج حمود وطلعت الشيباني ومحمد حديد ان يكون الحد الاعلى (١٠٠٠) دونم من الاراضي المروية سيحا و (٢٠٠٠) دونم من الاراضي المروية ديما بينما ادعى ابراهيم كبة بانه طالب ان يكون الحد الاعلى (٥٠٠) دونم في الاراضي المروية سيحا و (١٠٠٠) دونم في الاراضي الديمية واضاف ان كلا من فؤاد الركابي وعبد السلام عارف قد ايد موقفه . ويقول محمد صديق شنشل ان عبد السلام عارف طالب ان يكون الحد الاعلى هو (٥٠) دونم في الاراضي المروية

---

[1] موسوعة ١٤ تموز ، (١) ، ص ١٧٧ .

[2] عماد الجواهري ، تاريخ مشكلة الاراضي والاصلاح الزراعي في العراق ١٩٣٣ – ١٩٧٠ ، رسالة دكتوراه مقدمة الى كلية الاداب بغداد ١٩٨٢ ، ص ٣١٣ – ٣١٥ .

و (١٠٠) دونم في الاراضي الديمية[1] وقددرس مجلس الوزراء القانون وعدل في صيغته واقر الخطوط العامة للاصلاح الزراعي . وفي مساء ٣٠ ايلول اعلن عبد الكريم قاسم مولد قانون الاصلاح الزراعي ونهاية الاقطاع في خطاب جاء فيه :-

" ايها المواطنون

يا ابناء الشعب

سلام الله عليكم ورحمته وبركاته ... يسرني هذا اليوم ان اعلن لابناء شعب الجمهورية العراقية وللعالم اجمع نبا سارا وحدثا هاما سيبقى اثرا خالدا في حياة جمهوريتنا الفتية وهومولد قانون الاصلاح الزراعي .

ان الثورة المجيدة التي انبثقت من ارادة الشعب يوم ١٤ تموز انما هي ثورة سياسية واجتماعية معا . ومن اهدافها تحقيق الاصلاح الاجتماعي وضمان العدالة بين ابناء الشعب كافة وتحريرهم من عوامل الفقر واسباب الخوف وتخليصهم من الجهل والمرض ولبلوغ هذه الاهداف لابد من رفع مستوى المعيشة للفقير الى المستوى الملائم لحياة انسانية كريمة دون التعمد لخفض المستوى العادل للغني .

وبعد الدراسة وجدنا ان الاصلاح الزراعي هو القاعدة الاساسية التي يقوم عليها الاصلاح الاجتماعي فقد تبين لنا ان جانبا من الاراضي الزراعية انما يعود الى عدد كبير من افراد الطبقة الوسطى لذلك ستبقى هذه الاراضي لاصحابها ما دامت ضمن الحد الاعلى للملكية الزراعية اما الملكيات الضخمة او ما يسمى بالاقطاعيات الكبيرة فستحدد بنفس الحد الاعلى على ان تستولي الحكومة على ما يزيد عن الحد المذكور بتعويض عادل وستوزع الاراضي المستولى عليها والاراضي الاميرية الصرفة على الفلاحين ليصبحوا مالكين للارض في نطاق الحد الادنى وسيجد المالكون الجدد كل مساعدة وعون من جانب الحكومة .

ايها المواطنون : انني اذ اعلن مولد الاصلاح الزراعي انما اسجل بفخر واعتزاز نهاية الاقطاع في العراق وحلول عهد جديد فيه خير كثير لابناء الشعب كافة لذلك اطلب من اخواني المواطنين ان يتعاونوا في العمل على سلامة تطبيقه وبذل الجهد الصادق لحسن تنفيذه وارى من واجبي التأكيد على اني وحكومة الثورة سنقف بالمرصاد لكل من تسول له نفسه عرقلة العمل لبلوغ اهداف الثورة او تشويه الاهداف لان الثورة اعظم من ان يقف احد ضد تيارها الاصلاحي ولان الشعب الذي انبثقت من ارادته هذه الثورة اعظم من أي فرد فيه . كما ان مصلحة المجتمع اسمى من اية مصلحة خاصة.

والله اسأل ان يأخذ بيدكم لخدمة اهداف الثورة الخالدة ويحقق ما ارجو من تعزيز الثقة بالنفس لدى كل فرد منكم لتنظروا جميعا الى المستقبل الباسم باطمئنان تام وانتم قوة جبارة بناءة تعمل للخير العام والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته "[2] .

ثم القى وزير الزراعة هديب الحاج حمود خطابا اوضح فيه الاسباب الموجبة لقانون الاصلاح الزراعي في مساء اليوم نفسه وقال " ان الثورة في حقيقتها وجوهرها ثورة كل مواطن لتحقيق

---

[1] المصدر نفسه ، ص٣١٩ ، ابراهيم كبة هذا هو طريق ١٤ تموز ، (بيروت ١٩٦٩) ، ص ١٠٦ .

[2] الوقائع العراقية ، ٣٠ ايلول ١٩٥٨ .

الاماني الوطنية التي كان يستهدفها قبل الثورة وفي طليعتها الثورة ضد الاقطاع وعلاقته الانتاجية فكان حتما ان تفكر حكومة الثورة في تحقيق هذا الهدف كنقطة انطلاق لتحقيق الاصلاحات الاخرى باعتبارها اهم اساس اقتصادي لكل تلك الاصلاحات . وعلى هذا الاساس تكون اهداف الاصلاح الزراعي هي :-

اولا – القضاء على الاقطاع كاسلوب للانتاج وكرصيد استعماري وازالة النفوذ السياسي الذي يتمتع به الاقطاعيون نتيجة لملكياتهم الكبيرة في توجيههم غير السليم لجهاز الدولة والجهاز السياسي وفقا لمصالحهم ومصالح الاستعمار .

ثانيا – رفع مستوى طبقة كبيرة من المواطنين وهم الفلاحون .

ثالثا – رفع مستوى الانتاج الزراعي بحيث يساهم مساهمة فعالة في زيادة الدخل القومي وترصين الاقتصاد الوطني .

ولتحقيق هذه الاهداف لابد من اتباع الاساليب الاتية :

١- تحديد حد اعلى لاصحاب الارض .

٢- توزيع الاراضي على الفلاحين بحد ادنى اقتصادي يؤمن معيشة العائلة الفلاحية بشكل مناسب .

٣- ايجاد نظام تعاوني للانتاج بكافة مراحله يضمن ادخال الوسائل العلمية والفنية الحديثة في الانتاج.

٤- تحديد العلاقة الزراعية بين ذوي العلاقة بشكل عادل على اساس تعيين حصة مناسبة لكل عامل من عوامل الانتاج .

لقد جاء القانون محققا لهذه الاهداف والوسائل فقد تناول الباب الاول فيه تحديد الحد الاعلى لاصحاب الارض كما تناول تحديد التوزيع بحد ادنى للفلاحين وفقا للمبادئ التالية :

١- ان يكون الاستيلاء على ما زاد على الحد الاعلى المقرر قانونا على اساس التعويض العادل لاصحاب الارض التي نص عليه الدستور المؤقت فامن لهم امكانية الاستثمار الزراعي للارض الباقية بحوزتهم .

٢- ان يكون التوزيع على اساس تمليك الفلاحين ملكية كاملة تبيح لهم ايجاد الارتباط الكامل بالارض كعامل مهم لبذلهم اوسع طاقاتهم في الانتاج .

٣- ان يكون التوزيع ابتداء من الفلاحين الاكثر استحقاقا منهم تأمينا لعدالة التوزيع مع استثناءات خاصة اقتضتها المصلحة العامةوظروف الاقتصاد الزراعي .

وتناول الباب الثاني الجمعيات التعاونية وهي لازمة لغرض تدعيم الاصلاح الزراعي من ناحية التسليف وتوفر البذور الصالحة وادخال الالات الحديثة واستنفاذ كل امكانية الانتاج الزراعي لكي لا تكون الارض بعد توزيعها عبئا على الموزعة عليهم .

وتناول الباب الثالث العلاقات الزراعية وقد نص على الغاء جميع العلاقات الاقطاعية السابقة التي كانت مرهقة للفلاح ولا تحدها ضوابط معينة وايجاد علاقات زراعية جديدة تناسب الوضع الجديد الذي تناوله القانون وتحقيق العدالة .

كما نص على ضرورة عدم اخراج الفلاحين من الارض وتخليصهم من اساليب التحكم الكيفي بمصائرهم الذي كان سائدا في العلاقات الاقطاعية السابقة .

وتناول الباب الرابع حقوق العامل الزراعي حرصا على تشجيع التعامل النقدي وتشجيع العمال الزراعيين على بذل اقصى مجهوداتهم في الانتاج الزراعي وفسح المجال لهم لتشكيل نقابات تدافع عن مصالحهم .

لقد شدد القانون في العقوبات التي تفرض على مخالفيه حرصا على ضمان المحافظة على الانتاج الزراعي وزيادته وعلى تثبيت مكاسب الثورة وصيانتها من عبث اعدائها من اذناب الاستعمار وموالي الفساد في العهد البائد .

ان امام صاحب الارض القديم وصاحب الحد الاعلى الجديد طريقين عليه ان يختار احدهما فاما التجاوب مع الثورة والاستجابة لاهدافها في تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الاستغلال البغيض وبذلك يكون مواطنا صالحا تحترم الثورة حقوقه المشروعة وتسعى لمساعدته على تنمية انتاجه وتأمين المستقبل الكريم له . واما الخروج على هذا الطريق المستقيم فيصبح خارجا على ارادة الشعب مستحقا لغضبه ونقمته مستهدفا لاشد العقوبات القانونية الصارمة .

ان التعاون الصادق بين الفلاح وصاحب الارض من جهة وبينهما وبين المسؤولين من جهة اخرى وعمل الجميع من اجل رفع مستوى الانتاج وتأمين الهدوء والاستقرار كل ذلك سيكون له اكبر الاثر في نجاح الاصلاح الزراعي وسرعة تنفيذه وتأمين جميع المصالح الخاصة والعامة على السواء"[1].

وقد وجهت انتقادات الى القانون باعتباره اعتمد التجربة المصرية في هذا المجال وان الخبيرين المصريين سعد هجرس وابراهيم مصطفى درويش اديا دورا مهما في وضع الاقتراحات النهائية للقانون وكان هذا النقد موجها من القوى المعادية للوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة بينما اعتبرته بعض القوى ثمرة من ثمار ثورة ١٤ تموز وجبهة الاتحاد الوطني معا .

وتقرر استخدام بعثة من الفنيين في شؤون الاصلاح الزراعي في الجمهورية العربية المتحدة لتقديم المشورة الفنية في تطبيق قانون الاصلاح الزراعي وتألف الوفد من ثمانية اعضاء برئاسة السيد عزيز وفائي وكيل المدير العام لهيئة اصلاح الاراضي البور [2] وفي ٧ كانون الاول ١٩٥٨ اذاع رئيس الوزراء بيانا بشأن اتخاذ الخطوات التي تكفل تحقيق الاهداف التي نص عليها قانون الاصلاح الزراعي وتم اعلان اسماء الوجبة الاولى للاشخاص الذين تقرر خضوعهم للقانون في كل من الوية بغداد والكوت والسليمانية وفيما يلي نص البيان :

" ايها المواطنون الكرام ان ثورة ١٤ تموز المجيدة التي حققت انتصارا رائعا على الاستعمار والملكية واذنابهما الذين اشاعوا الفساد وحرمان المواطنين حقهم الطبيعي في الحرية والعيش السعيد قد شرعت قانون الاصلاح الزراعي لترصين مكاسب الثورة والسير بالشعب نحو حياة افضل . فقانون الاصلاح الزراعي يعمل على تحرير الفلاحين من ربقة العبودية بحصولهم على الارض ذلك الحلم كان يراود اباءهم اجيالا طويلة فحالت دون تحقيقه حكومات العهد البائد وقد حققته حكومة الثورة كما

---

[1] جريدة الجمهورية ، ١ تشرين الاول ١٩٥٨ ونصوص القانون في الوقائع العراقية ٣٠ ايلول ١٩٥٨ وجريدة الجمهورية ، ٢ تشرين الاول ١٩٥٨ .

[2] جريدة الجمهورية ، ٢٢ تشرين الاول ١٩٥٨ .

يعمل القانون على زيادة حصصهم من الحاصل بشكل يتلائم مع ما يبذلونه من جهد في عملهم بالزراعة وبذلك يرتفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي الى مستوى الحياة الانسانية الكريمة . كما يعمل قانون الاصلاح الزراعي على رفع مستوى الانتاج الزراعي بصورة عامة للمزارعين كافة وبالتالي تدعيم الاقتصاد الوطني وتطوره وكذلك فان الاصلاح الزراعي سيبقى هدفا من اهم اهداف ثورتنا ومصدرا من اهم مصادر الخير لكافة المواطنين من ابناء شعبنا ومن اهم دعامات العدالة الاجتماعية في وطننا العزيز ولذلك ايضا صار العمل والتعاون الجدي الواسع في تنفيذه واجبا وطنيا مشرفا على كافة المواطنين وصار عدم التعاون او العرقلة في تنفيذه خيانة للوطن توجب المسؤولية بالنسبة لكافة المواطنين سواء منهم من كان في المسؤولية ام خارجها . لقد نص قانون الاصلاح الزراعي على استيلاء الحكومة على ما زاد عن الحد الاعلى المقرر بالمادة الاولى منه مقابل تعويض عادل لصاحب الارض يقدر ببدل المثل وستبقى له المساحة المقررة قانونا . وبذلك امن له مستوى كريما لمعيشته . ان عملية الاستيلاء بنشر اسماء من تقرر الهيئة العليا للاصلاح الزراعي خضوعهم للقانون على دفعات في الجريدة الرسمية ثم تقوم لجان الاستيلاء بالكشف على الارض وتعين حدود الارض المستولى عليها والارض التي تبقى لصاحب الارض ضمن الحد الاعلى المقرر قانونا وبعد ذلك يصدر قرار بالاستيلاء الابتدائي الذي ينشر في الجريدة الرسمية ولصاحب الارض الاعتراض على القرار المذكور لدى اللجان القضائية خلال ثلاثين يوما من نشره بالجريدة الرسمية ولا تعتبر قرارات اللجان القضائية نهائية الا بعد تصديقها من الهيئة العليا وعندئذ تصدر قرارات الاستيلاء النهائي والى ان يتم الاستيلاء النهائي ستبقى الارض والزرع قائما عليها بيد صاحبها "

الزعيم عبد الكريم قاسم [1]

رئيس الوزراء

التعديل الوزاري الاول

تجريد عبد السلام عارف من مناصبه وابعاده عن العراق

بعد بضع دقائق من اعلان مولد قانون الاصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ في ٣٠ ايلول اصدر مجلس السيادة المرسوم رقم (٣١٧) باجراء اول تعديل وزاري على وزارة عبد الكريم قاسم التي لم يمض على تشكيلها اكثر من شهرين ونصف جاء فيه :

" بالنظر لما تقتضيه المصلحة العامة وبناء على ما عرضه رئيس الوزراء رسمنا بما هو آت:

١- اعفاء العقيد الركن عبد السلام محمد عارف من منصب نائب رئيس الوزراء ووكيل وزير الداخلية وتعيينه سفيرا لدى جمهورية المانيا الاتحادية (الغربية) .

٢- اعفاء الدكتور جابر عمر من منصب وزير التربية والتعليم .

٣- اعفاء السيد فؤاد الركابي من منصب وزير الاعمار وتعيينه وزير دولة .

---

[1] البلاد ، ٨ كانون الاول ١٩٥٨ .

كتب ببغداد في اليوم السادس عشر من شهر ربيع الاول سنة ١٣٧٨ المصادف لليوم الثلاثين من شهر ايلول ١٩٥٨

رئيس مجلس الوزراء مجلس السيادة [١]

ومن الواضح ان التغير يستهدف ابعاد العناصر القومية والمساندة للوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة . وكان تجريد عبد السلام عارف من بقية المناصب التي ظل يحتفظ بها بعد اعفائه من منصب نائب القائد العام للقوات المسلحة متوقعا اذ ان عبد الكريم قاسم اخذ يسعى للامساك بالسلطة بيديه ويتخذ القرارات دون استشارة لحد . ولم يكن مقتنعا بادارة عبد السلام لوزارة الداخلية التي هي اهم الوزارات ويبدو ذلك من حديث صديق شنشل مع (سام فول) القنصل الشرقي للسفارة البريطانية في بغداد في ٣ تشرين الاول قال شنشل :

" ان العقيد عارف كان جنديا جيدا ووطنيا وقوميا الا انه كان كارثة في السلطة اذ كانت عقليته ونظرته كجندي يقود مفرزة صغيرة وانه لا يمتلك الادراك السياسي او كيفية التصرف سواء مع الاجانب او مع زملائه . ونظرا لقدراته المحدودة وتسرعه وتصريحاته العامة غير المقبولة فقد اصيب الجهاز الحكومي بشبه عجز وهناك كثير من الاشياء تعتمد على الاداء الكفوء لوزارة الداخلية حيث لا يمكن ادارة البلاد برجل مثل عارف كوزير ، والاسوأ من ذلك ان زملاء عارف في الحكومة وبضمنهم رئيس الوزراء لم يكونوا يعلموا مطلقا ما كان يدور في فكره او ما سيقوم به بعد ذلك اذ ان هناك العديد من الاشياء التي فعلها كانت بدون موافقة من رئيس الوزراء او مجلس الوزراء . وكان من المؤمل ان اعفاءه من منصب نائب القائد العام للقوات المسلحة ستقص اجنحته وبالرغم من انه لم يتحدث بعد ذلك في هذا الموضوع بشكل علني الا انه استمر في الازعاج في العديد من الطرق والاساليب ولم يتوسع شنشل في شرح هذه الاساليب " . وفي حديث له مع السفير التركي في بغداد بعد اعفاء عبد السلام عارف من مناصبه قال شنشل [٢] " انه هو واصدقائه الوزراء كانوا على وشك الاستقالة بعد يأسهم وجزعهم من الظروف المضطربة التي سادت بعد الثورة والتي كان عبد السلام عارف مسؤولا عنها بشكل رئيس وانه انتقد وبشكل خاص موقف عارف نحو الاجانب بانه متطرف لحد الجنون وكان عارف يريد ان يخرج كافة الاجانب من البلاد . وكان سيلغي كافة

---

[١] الوقائع العراقية ، ٤ تشرين الاول ١٩٥٨ .

[٢] لم يكن الخلاف بين شنشل وعارف عقائديا فكلاهما كان قوميا . وكان شنشل ينطلق من افكار حزب (الاستقلال) وهو حزب قطري فكان يوافق عبد الكريم قاسم في موضوع الاتحاد مع الجمهورية العربية المتحدة في حين كان عبد السلام قوميا لكنه اندفع نحو شعار الوحدة الفورية وذلك للوصول الى الزعامة على الرغم من عدم ايمانه بالوحدة ايمانا صادقا وكان كل منهما يعد نفسه الناطق باسم جمال عبد الناصر في العراق . ويأخذ شنشل على عارف تسرعه واندفاعه وكراهيته للاجانب في حين يرى عبد السلام ان شنشل كان وراء تعيينه سفيرا في بون لان الامر صدر عندما كان شنشل وزير للخارجية بالوكالة . وان البعض يعتقد ان شنشل كان وراء الجفوة بين عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف بعد عودة الاخير من دمشق لان شنشل هو الذي نقل الى عبد الكريم ما دار من احاديث بين عبد السلام وعبد الناصر .

الامتيازات الدبلوماسية لو تمكن من الاستمرار بذلك . ويبدو ان هدفه كان بشكل عام ان يعيد للعـراق وجه الاسلام الناصع بغض النظر عن ان هذا العمل يعني عودة عقارب الساعة الى الوراء لعدة قرون بطرق اخرى " . وابلغ شنشل وزير الخارجية التركي ايضا " بعد مغادرة عارف بدأ العـــراق ينتــهج نظاما ثالثا اذ كان من الصعوبة ازاحة النظام الثاني (عارف) بل وحتى اصعب من ازاحة نظام مــا قبل الثورة . والان وبعد ان تحقق ذلك فانه يأمل ان يطرأ التحسن على الموقـــف فــي كثـير مـن المجالات واضاف بانه منذ الثورة ظهر البريطانيون والامريكيون ليس فقط انهم هم الصحيح وانـــهم صبورون بل في الحقيقة يساعدون العراق"[١] .

وبغض النظر عن شرعية حديث مثل هذا يخص الامور الداخلية للبلاد مع ســفيري دولتيـن اظهرتا عداءهما للثورة منذ البداية (تركيا وبريطانيا) خاصة وان بريطانيا كانت ترى ان الثورة قـد وجهت ضد سياستها وسياسة الغرب تجاه العراق فان حديث شنشل هذا لا يمكن تفسيره سوى انـــه موافقة منه لسياسة رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم والتي شرع بتنفيذها بعد اقصاء عبد السلام .

وفي الساعة الثامنة والنصف من مساء ٣٠ ايلول عقد عبد الكريم قاسم اجتماعـــا لمجلـس الوزراء حرص على حضور الجميع . وبعد ساعة انطلقت سيارة عسكرية من وزارة الدفـاع تحمـل المقدم الركن سليم الفخري مدير الاذاعة والتلفزيون الذي استدعى مذيع اخبار الساعة العاشرة مساء وذلك قبل موعد اذاعة النشرة الاخبارية بدقيقتين وطلب منه ان يذيع بيانا مهما في مقدمة النشــرة . وفي العاشرة اذيع بيان اعفاء عبد السلام عارف وجابر عمر ونقل فؤاد الركابي الى منصب اخــر . وكان عبد الكريم قد اغلق المذياع قبل خمس دقائق من اذاعة نشرة الاخبار بدعوى تشويشـــه علــى مناقشات المجلس الذي واصل اجتماعه وذلك بقصد حجب البيانات عــن الــوزراء المجتمعيــن [٢] . ويبدو ان اذاعة هذه البيانات التي تزامنت مع اعلان قانون الاصلاح الزراعي اريد منها تفادي حدوث اية ضجة كما يرى البعض .

واذا كانت اسباب اعفاء عبد السلام عارف ونقل فؤاد الركابي واضحة فان اعفاء جابر عمــر من منصب وزارة التربية والتعليم تعود لمساعيه الحثيثة والعمل من اجل الوحدة وذلك بالتمهيد لـــها بتحقيق الوحدة الثقافية بين البلدين اولا فقد تم تبادل العديد من الوفود الفنية من اجل دراسة توحيــد النظم والمناهج التعليمية والثقافية وكذلك تعود لرغبته في اختيار مرشح مصري لرئاسة جامعة بغداد هو الدكتور سليمان حزين الذي صاغ اهداف الاتفاقية الثقافية التي وقعها العراق مـــع الجمهوريـــة العربية المتحدة والتي تصب على توحيد مناهج التعليم وتشكيل مجلس مشترك لتنفيذها بينما كان عبد الكريم يفضل تعيين الدكتور عبد الجبار عبد الله لهذا المنصب فضلا عن عدم رضا عبد الكريم وكذلـك الشيوعيين عن جابر عمر بسبب ما ورد في كلمته التي القيت في مؤتمر الطلاب العرب الذي عقد في ولاية الينوي في الولايات المتحدة التي ساوت حسب رأيهم بين الغرب والشرق (الاتحاد السوفيتي) في مجال التعاون الدولي والتي قال فيها :

---

١ الاعظمي ، ثورة ١٤ تموز ، ص ١٠٠ ، ١٣٠ ، ١٣٥ .

٢ هادي حسن عليوي ، عبد الكريم قاسم الحقيقة ، (بغداد ١٩٩٠) ، ص ٧٨ .

" نحن عرب الغد لنا فلسفتنا القومية الواعية خلاصتها بناء مجتمع عربي افضل على اسس من المثل العليا الاسلامية وخير ما في العلم والصناعة . خطتنا مع العالم الخارجي حياد ايجابي مبني على التعاون مع الشعوب شرقيها وغربيها ومنفعة اقتصادية مشتركة تقاوم الاستغلال وتضع المصلحة العربية فوق كل اعتبار في التزاماتنا الدولية مع الجيران والبعيدين . تقاوم الاستعمار أي لون اختار واي ثوب تقمص وسنناضل من اجل وحدة العرب وتخليصهم من الصهيونية ومن الاستعمار في الجزائر وامارات الخليج " وقد اعتبر عبد الكريم قاسم هذه الرسالة موجهة ضد سياسة الثورة وعدها الشيوعيون رسالة رجعية اشادت بالقومية العربية [1] خاصة وقد عرف عن جابر عمر ميوله القومية من خلال مشاركته في ثورة ١٩٤١ .

ومهما يكن من امر فان عبد السلام عارف رفض قبول منصب السفير وقدم في اليوم التالي (١تشرين الاول ١٩٥٨) استقالته وهذا نصها :

" سيادة رئيس الوزراء الزعيم الركن عبد الكريم قاسم المحترم

اشكركم على ثقتكم لتعييني بمنصب سفير في المانيا الاتحادية . ولما كانت ظروفي لا تساعدني على القيام بهذا المنصب ارجو اعفائي ان نسبتم او قبول استقالتي ولكم مزيد الشكر والاحترام " [2] . ولكن عبد الكريم مزق الاستقالة وقال ساجبره على مغادرة العراق " وقد حاول بعض اصدقاء عبد السلام في الحكم وفي خارجه اقناع عبد الكريم باعادة عبد السلام الى منصبه كما حاول بعضهم ان يقنع عبد السلام بقبول المنصب الجديد كبادرة تدل على ولائه الشخصي لعبد الكريم لكن عبد السلام ابى ذلك واعلن استعداده لقبول اية وظيفة عسكرية يختارها عبد الكريم له داخل العراق . ولازم منزله وفي الثالث من تشرين الاول نظم القوميون ودعاة الوحدة تظاهرة امام منزله هتف خلالها احد المتظاهرين " نعاهدك على ارجاعك الى المناصب " فرد عليه عبد السلام " هناك خربطة وقشمريات . وانني اطمأن الحاضرين انني لن اذهب الى المانيا واستشهد بالنبي (ص) الذي لقي العذاب في سبيل مبدئه وقال ان العراق كما يبدو بحاجة الى اكثر من ثورة واحدة وانني تركت المناصب لهم " [3] .

وفي الحادي عشر من تشرين الاول دعاه عبد الكريم قاسم الى مكتبه في وزارة الدفاع وجرى الحديث بينهما بحضور احمد صالح العبدي رئيس اركان الجيش والحاكم العسكري العام . وبحضور عدد من الضباط بمن فيهم فؤاد عارف وحاولوا جميعا ان يقنعوا عبد السلام بضرورة قبول منصب السفير في بون . ولكن عبد السلام ظل متصلبا في موقفه ورفض مغادرة العراق . عندها غادر العبدي وفؤاد عارف مكتب عبد الكريم وتركا عبد السلام وعبد الكريم بمفردهما . ويبدو ان حديثا طويلا جرى بينهما اصر فيه عبد الكريم على عبد السلام ان يتوجه الى بون لان بقاءه في بغداد احدث انشقاقا في صفوف الشعب لكن عبد السلام اعتذر لاسباب شخصية وعائلية فضلا عن تذرعه بانه غير مؤهل لتسلم منصب سياسي دبلوماسي . عندئذ استدعى عبد الكريم فؤاد عارف الى

---

[1] موسوعة ثورة ١٤ تموز ، (١) ، ص ١٠٦ - ١٠٨.

[2] مذكرات عبد السلام عارف ، ص ٦٠ .

[3] المحاكمات ، جـ٥ ، ص ٢٢٠٧ .

مكتبه فحضر وبدأ يتداول معه الموقف واستمرت المحادثات الى ما بعد الظهر دون جدوى وبينما كان فؤاد عارف يتأمل في احدى اللوحات المعلقة على احد الجدران التفت على اثر صوت عبد الكريم يقول " ماذا تريد يا عبد السلام " فرأى عبد السلام جالسا على كرسي بالقرب من مكتب عبد الكريم وقد اوشك ان يطلق النار من مسدس كان في يده واسرع عبد الكريم الى الامساك به بينما انقض فؤاد عارف ينتزع المسدس من يده وفي تلك اللحظة دخل الزعيم محي الدين عبد الحميد قائد الفرقة الرابعة المدرعة وعبد العزيز العقيلي قائد الفرقة الاولى وناظم الطبقجلي قائد الفرقة الثانية وخليل سعيد قائد الفرقة الثالثة . وقد استفسر محي الدين عبد الحميد عن اسباب (الجلبة) فبادره عبد الكريم بالقول " يريد ان يقتلني " واعترض عبد السلام على هذا القول مصرحا بانه كان ينوي الانتحار فاجاب عبد الكريم " اذا كنت تريد الانتحار فلماذا جئت الى مكتبي لتنتحر فيه ؟ كان بوسعك ان تنتحر في منزلك " واعترت عبد السلام نوبة هستيرية اخذ معها يصرخ محتجا على ابعاده عن البلاد ودخل بعض الضباط المكان ومنهم ناجي طالب ويبدو ان الجميع اتفقوا حسما للخلاف على ان يقبل عبد السلام المنصب الجديد ولو لمدة قصيرة حتى تعود الاوضاع الى طبيعتها ويصفو الجو واستمرت المداولات بين العسكريين من الحادية عشرة صباحا الى العاشرة مساء قبل ان يقبل عبد السلام التوجه الى بون ووعد عبد الكريم باستدعائه الى العراق بعد ثلاثة اسابيع عندها فقط بدا ان الازمة قد انفرجت [١] .

ويذكر عبد السلام عن هذه الحادثة [٢] " زارني طاهر يحيى ومعه فؤاد عارف في مسكني يوم ١١ تشرين الاول ١٩٥٨ وفهمت منهما ان قاسما يرغب في مقابلتي لتسوية موضوع سفري وتركتهم لارتداء ملابسي وداخل غرفتي كانت الفكرة قد اختمرت في ذهني سحبت مسدسي ووضعته في مكان امين في سترتي وخرجت معهما وتوجهنا الى وزارة الدفاع دخلت غرفة قاسم فوجدته مع وصفي طاهر ثم طلب من وصفي طاهر ان يخرج من الغرفة ووقف (عبد الكريم) يحدثني محاولا اقناعي بالعدول عن قراري وانه سيزودني في المانيا بكل ما اطلب وعلى ان اذهب الى بون حتى تهدأ الامور ثم يعيدني مرة اخرى فقلت له ان مجرد خروجي من بغداد شيء لا ارتضيه ولا يمكن ان ارضخ لارادة حفنة من الشعوبيين الذين يضمرون الشر لهذا البلد ولكن قاسم عاد يلح علي مرة بالتهديد واخرى بالوعود وعندما يئس من محاولاته انهى المقابلة وذهب الى باب الغرفة ليفتحه لي " في هذه اللحظة تقدمت يدي نحو المسدس واخرجته من مكمنه بحذر وبينما قاسم يحاول فتح باب الغرفة كان قد دخل الى مكتب قاسم عدد من الضباط فعدت اضع مسدسي في مكانه وكان لابد من حل اخر " [٣] .

وفي اليوم التالي (١٢ تشرين الاول) سافر عبد السلام عارف الى بون يرافقه علي حيدر سليمان الذي كان سفيرا للعراق في المانيا الاتحادية والذي كان سيخلفه في منصبه وكان في توديعه في المطار عبد الكريم قاسم وعدد من الوزراء . وتجدر الاشارة الى ان عبد الكريم قاسم نوه للسفير

---

[١] المحاكمات ، جـ٥ ، ص ١٩٨٢ - ٢٠٢٩ ، ٢٠٩٥ - ٢١٢٣ ، ٢١٧٦ .

[٢] مذكرات عبد السلام عارف ، ص ٦١ - ٦٢ ، المحاكمات ، جـ٢ ، ٥ ص ٢١٧٦.

[٣] هادي حسن عليوي ، محاولات القضاء على عبد الكريم قاسم ، ص ١٣ .

البريطاني يوم ١٨ تشرين الاول " ان مغادرة عبد السلام عارف ستجعل من السهل تسوية المسائل التي تؤثر على العلاقات مع بريطانيا بطريقة ودية ومرضية " [١] .

وفي اليوم نفسه الذي اذيع فيه خبر اعفاء عبد السلام عارف وجابر عمر ونقل فؤاد الركابي من وزارة الاعمار صدر المرسوم الجمهوري رقم ٣١٩ بملء المناصب الوزارية التي شغرت كالاتي:

" بالنظر لما تقتضيه المصلحة العامة وبناء على ما عرضه رئيس الوزراء رسمنا بما هو آت:

١- اسناد وزارة التربية والتعليم بالوكالة الى السيد هديب الحاج حمود وزير الزراعة.

٢- اسناد وزارة الاعمار بالوكالة الى السيد محمد حديد وزير المالية .

٣- اسناد وزارة الداخلية الى الزعيم الركن احمد محمد يحيى .

كتب ببغداد في اليوم السادس عشر من شهر ربيع الاول سنة ١٣٧٨ المصادف لليوم الثلاثين من شهر ايلول ١٩٥٨

رئيس الوزراء مجلس السيادة

وفي اليوم الثاني صدر المرسوم ٣٢٩ باسناد منصب وزارة الخارجية الى محمد صديق شنشل بالوكالة اضافة الى منصبه كوزير للارشاد مدة غياب الدكتور عبد الجبار الجومرد عن العراق . وكان مجلس الوزراء قد قرر في ٣٠ ايلول الموافقة على ايفاد الجومرد الى نيويورك لحضور اجتماعات هيئة الامم المتحدة لبحث موضوع انسحاب القوات الامريكية والبريطانية من لبنان والاردن[٢] .

اشترك الزعيم الركن احمد محمد يحيى في الوزارة لاول مرة وهو من اصل كردي اكمل دورة الاركان في بريطانيا وعمل مرافقا للملك فيصل الثاني ورشح مديرا للاستخبارات العسكرية وقبل ان يتسلم منصبه ارسل الى عمان بمنصب معاونا لرئيس اركان القوات القريبة من الجيش العربي الموحد . علم بالثورة بعد ان اعتقلته السلطات الاردنية ، كان يظهر دائما نفسه كصديق للبريطانيين منذ ان كان قائدا للواء الخامس عشر في البصرة وتوقع البريطانيون ان يكون متعاطفا معهم [٣] . وقد فوجيء يحيى بمفاتحة عبد الكريم قاسم له حول هذا المنصب وظل يرفض ذلك عدة ايام ولكن قاسما اصر على تعيينه معتبرا قبوله مساعدة له وتقديرا لصداقتهما القديمة . ومع ذلك لم يتفرغ يحيى لوزارة الداخلية اذ صار وزيرا للزراعة والاصلاح الزراعي بالوكالة ويداوم عشرة ايام في وزارة الدفاع لمساعدة رئيس الوزراء في الشؤون الفنية والتعبوية فضلا عن انشغاله في اجتماعات مجلس الوزراء [٤] .

---

١ الزوبعي ، العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٨ ، ٢ / . ص ٤٥٧ .

٢ الوقائع العراقية ، ٤ تشرين الاول ١٩٥٨ .

٣ تقرير السفارة البريطانية يوم ١ تشرين الاول عند الزوبعي ، العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٨ ٢ / ص ٣٥٢.

٤ عبد الفتاح علي يحيى ، التطورات السياسية ص ٦١ .

اتفاقية تجارية مع يوغسلافية

كان وزير الاقتصاد ابراهيم كبة قد اشار في بداية الثورة الى الحاجة الى علاقات تجارية بين العراق وجميع الدول الصديقة وان على العراق ان لا يسمح بان يسيطر على تجارته . كما كان في السابق - بلد او معسكر واحد ويجب العمل على تشجيع الصناعة الوطنية من خلال التعريفة الكمركية وفرض الضرائب والقروض الحكومية وفرض الرسوم على السلع المستوردة والعمل على تخفيض اسعار السلع الضرورية لرفع المستوى المعاشي للسكان . وطبقا لهذه السياسة بدأت الحكومة بتوجيه تجارة الاستيراد والتصدير توجيها جديدا وتحويل الاستيراد عن الاسواق التقليدية الغربية وايجاد اسواق جديدة للصادرات العراقية وعمدت الى عقد اتفاقيات تجارية مع عدد من الاقطار الاشتراكية منذ بداية تشرين اول وخاصة بعد تحجيم دور القوى القومية حيث ازداد الانفتاح على الاقطار الاشتراكية . وقد ادخلت في هذه الاتفاقيات مواد تنص على مبدأ التجارة النسبية وذلك بالزام الدول الموقعة على هذه الاتفاقيات باستيراد السلع العراقية بكميات تعادل نسبة معينة من صادرات هذه الدول الى العراق . وقد قامت وزارة الاقتصاد بعقد هذه الاتفاقيات مع دول كان التعامل التجاري معها محضورا قبل الثورة بسبب السيطرة الاجنبية [1]. وقد روجت الدول الغربية ضد دعايات هذه الاتفاقيات باعتبار انها تسعى لايجاد تبعية جديدة للدول الاشتراكية بدلا من التبعية للغرب .

كانت اولى هذه الاتفاقيات قد عقدت مع جمهورية يوغسلافية الشعبية الاتحادية يوم ٢ تشرين الاول في بغداد باسم (اتفاقية الدفع والتجارة والتعاون الاقتصادي) وتهدف الى تعزيز علاقات الصداقة وتسهيل وتطوير العلاقات التجارية المتبادلة والتعاون الاقتصادي والعلمي والفني الى اقصى حد مستطاع حيث تم الاتفاق على ان يمنح البلدان كل منهما الاخر معاملة اكثر الامم حظوة فيما يتعلق بالاجور والضرائب والرسوم الكمركية وطريقة استيفاء هذه الاجور والضرائب والرسوم وكذا المسائل المتعلقة بالملاحة والدخول الحر الى الموانئ المفتوحة للتجارة الخارجية والاستفادة من تسهيلات الموانئ واجراءات التحميل والتفريغ مع مراعاة القوانين والانظمة المرعية في البلدين وقد كتبت الاتفاقية بنسختين باللغتين العربية والصرب - كرواتية . ويعول على كلا النصين . وقد الحق بالاتفاقية جدول بالسلع المعدة للتصدير من يوغسلافيا الى العراق وبالعكس واتفاقية للمدفوعات بين البلدين وقد صادق مجلس الوزراء على القانون الخاص بها برقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ في اليوم الحادي والعشرين من شهر ربيع الثاني سنة ١٣٧٨ المصادف الرابع من شهر تشرين الثاني ١٩٥٨ [2] .

وقد جاء في مقدمة الاتفاقية " لما كانت حكومتا الجمهورية اليوغسلافية الشعبية الاتحادية والجمهورية العراقية ترغبان في تعزيز علاقات الصداقة بين بلديهما وفي اقامة وتسهيل وتطوير العلاقات التجارية المتبادلة والتعاون الاقتصادي والعلمي والفني الى اقصى حد مستطاع فقد اتفقنا على مواد الاتفاقية " .

---

[1] ثورة ١٤ تموز في عامها الاول ، ص ١٥٥ - ١٦٢ .

[2] فؤاد الراوي ، المعجم المفهرس للمعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات والمواثيق والعهود التي ارتبط بها العراق مع الدول والمنظمات الدولية والمؤسسات الاجنبية منذ عام ١٩٢١ . بغداد ١٩٧٦ جـ٩ ص ٦ - ١٤ ، الوقائع العراقية ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٨ .

اتفاق تجاري مع الاتحاد السوفيتي

وفي ٢٨ ايلول خول مجلس الوزراء وزير الاقتصاد عقد اتفاقية تجارية مع الاتحاد السوفيتي، وفي ١١ تشرين الاول تم توقيع الاتفاق التجاري بين الجمهورية العراقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية في بغداد حيث جرى احتفال كبير بالمناسبة وجاء في مقدمتها " ان حكومة الجمهورية العراقية وحكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية اللتان تحدوهما الرغبة في تطوير العلاقات التجارية بين بلديهما وتوطيدها على مبادئ المساواة والمنافع المتبادلة اتفقا على ان العلاقات التجارية بينهما تقوم على مبدأ احترام المصالح التجارية المتبادلة وعلى اساس قائمتي السلع المرفقتين وان تمنح السلطات الحكومية المختصة في البلدين اجازات الاستيراد والتصدير للسلع وان لا تزيد الضرائب على السلع المستوردة لكل منهما على تلك الضرائب المفروضة على السلع المستوردة من البلدان الاخرى وان يمنح الفريقان المتعاقدان كلا منهما معاملة اكثر الامم حظوة على وجه المعاملة بالمثل فيما يتعلق بدخول البواخر وخروجها .

وقد حررت الاتفاقية ببغداد بتاريخ ١١ تشرين الاول ١٩٥٨ بنسختين اصليتين كل منهما باللغتين الروسية والعربية ويعول على كلا النصين وقد وقعهما عن الجانب العراقي ابراهيم كبة وزير الاقتصاد وعن الجانب السوفيتي رئيس وفد الجمهورية الاشتراكية السوفيتية ايل بيجوف .

والحق بالاتفاقية جدول بالسلع المعدة للتصدير الى الاتحاد السوفيتي وجدول بالسلع المعدة للتصدير الى الجمهورية العراقية وبروتوكول خاص بالوضعية القانونية للممثلية التجارية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية لدى الجمهورية العراقية .

وقد صادق مجلس السيادة ومجلس الوزراء على قانون تصديق الاتفاقية والبروتوكولات رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٨ يوم الحادي والعشرين من شهر ربيع الثاني ١٣٧٨ المصادف اليوم الرابع من شهر تشرين الثاني ١٩٥٨ [١] .

قال ابراهيم كبة عند توقيع الاتفاقية " انه ليسعدني جدا ان انتهز هذه الفرصة للتوقيع على الاتفاق التجاري والبروتوكول الخاص بالممثلية التجارية لاحيي الجمهورية الاشتراكية الكبرى ومواقفها المشرفة المجيدة في الدفاع عن قضايا الشعوب عامة والشعوب العربية خاصة في السيادة والحرية والوحدة والاستقلال فضلا عن مواقفها الدولية الرائعة في المسائل الانسانية الكبرى مسائل السلم والديمقراطية والتعايش الودي بين الدول والشعوب " .

وقال السفير السوفيتي " ان للاتفاقية اهمية كبرى لانها تدل على رغبة الجانبين الصادقة في التعاون على اساس مبادئ المساواة الكاملة و المصالح المتبادلة ... وستسهم في تقوية العلاقات الودية التي قامت بين بلدينا بعد الثورة " [٢] .

---

[١] مقررات مجلس الوزراء ٢٣ / ٩ / ١٩٥٨ ، ١ / ١١ / ١٩٥٨ ، الوقائع العراقية ، ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٨ . ملفات مجلس السيادة ، الملف ١٦٨ وثيقة ٢٨٨ ورقة ٤٠٧ .

[٢] الجمهورية ، ١٢ تشرين الاول ١٩٥٨ .

محاولة للتخلص من عبد الكريم قاسم

اشتد الصراع بين الشيوعيين واتباعهم من جهة وبين القوميين والوحدويين من جهة اخرى وتعرض الوحدويون بعد اعفاء عبد السلام عارف من مناصبه لحملة واسعة لابعادهم عن المراكز العليا. ونشط عدد من الضباط القوميين في مختلف الوحدات ضد عبد الكريم قاسم وكان في مقدمة هؤلاء العقيد احمد حسن البكر الذي كان قد تعين في بداية الثورة آمرا للواء ١٩ الذي نفذ الثورة وكان هذا التعيين بدعم من عبد السلام عارف ولكن عبد الكريم قاسم عارض ذلك واراد تعيينه عضوا في المجلس العرفي. وكان البكر مستاء من عبد الكريم قاسم وقد تم نقله آمرا للفوج الاول في اللواء العشرين وكان عبد السلام عارف يعتمد عليه كثيرا وكان على اتصال دائم بالضباط المستائين من سياسة عبد الكريم قاسم ومنهم المقدم ثامر الشاوي والنقيب فاضل الساقي والعقيد طاهر يحيى مدير الشرطة العام والعقيد عبد اللطيف الدراجي والعقيد رفعت الحاج سري وغيرهم من آمري السرايا والفصائل في مختلف الوحدات الذين كانت تصلهم اخبار ما يجري في وزارة الدفاع.

وبعد سفر عبد السلام الى بون وضع البكر بالتعاون مع ضباط فوجه خطة للاستيلاء على وزارة الدفاع وعلى دار الاذاعة والقيام بثورة تصحيحية تطيح بعبد الكريم قاسم في نهاية تشرين الاول لكن احد ضباط فوج البكر كان معارضا للقوميين قد اخبر عبد الكريم قاسم بهذه الاتصالات والمحاولات التي يقوم بها البكر وضباط فوجه فاستعد عبد الكريم قاسم للمواجهة واصدر امرا بحركة الفوج الاول للواء العشرين الى جلولاء واتصل بالعقيد حسن عبود امر الفوج الثالث للواء العشرين لمراقبة الفوج ومنع عودته الى بغداد .

وما ان وصل الفوج الاول الى جلولاء واستقر في ثكنته حتى اوقف العقيد احمد حسن البكر والمقدم اكرم محمود معاون آمر الفوج الاول والنقيب فاضل الساقي وعدد من الضباط القوميين يوم ١٦ تشرين الاول [1] بعد نقلهم الى بغداد . ولكن ذلك لم يستمر طويلا حيث اطلق سراح البكر بعد شهرين.

وفد عراقي الى اقطار المغرب العربي

في ١٤ ايلول زار عبد الجبار الجومرد وزير الخارجية العراقي تونس والتقى هناك الصادق المقدم وزير الخارجية التونسي ثم الحبيب بورقيبة رئيس الجمهورية وكبار المسؤولين التونسيين الذين احتفوا به . وقد قلده الحبيب بورقيبة وسام الاستقلال الاكبر التونسي وقد استطاع الجومرد في هذه الزيارة اقناع الحبيب بورقيبة بانضمام تونس للجامعة العربية وعقد اجتماعا مطولا معه دام ثلاث ساعات . ولكن انضمام تونس الى الجامعة لم ينه الخلاف بينها وبين الجمهورية العربية المتحدة خاصة وان صالح بن يوسف اشد المعارضين التونسيين للحبيب بورقيبة كان مقيما في القاهرة الامر الذي عدته تونس دعما من الجمهورية العربية المتحدة للمعارضة التونسية للحبيب بورقيبة وتدخلا في شؤونها الداخلية واستغل مندوب تونس وجوده في الجامعة العربية للهجوم على الجمهورية العربية المتحدة وخاصة في جلسة العاشر من تشرين الاول ١٩٥٨ والتي ادت الى انسحاب وفد

---

[1] موسوعة ١٤ تموز ، (٢) ص ٢١ صبحي عبد الحميد . اسرار ثورة ١٤ تموز ، ص ١٠٨ .

الجمهورية العربية المتحدة من الاجتماع ثم قطع تونس لعلاقتها معها ومقاطعة اجتماعات الجامعة وقد اتخذت الجمهورية العراقية موقفا مؤيدا للجمهورية العربية المتحدة وشنت الصحف والاذاعة العراقية حملات شديدة على تونس تضامنا مع الجمهورية العربية المتحدة [1] .

وبعد سفر عبد السلام عارف الى بون تم تشكيل وفد عراقي رسمي لزيارة اقطار المغرب العربي.وكان الهدف المعلن للوفد هو تدشين خط جوي عراقي جديد يربط العراق باقطار المغرب العربي (تونس والمغرب) اما الهدف الحقيقي فهو السعي لاحداث تقارب بين تونس والجمهورية العربية المتحدة واقناع تونس بالعودة الى الجامعة العربية وكان بورقيبة يتهم عبد الناصر بتدبير المؤامرات لاغتياله والتدخل في شؤون تونس .

ضم الوفد كلا من خالد النقشبندي عضو مجلس السيادة ومحمد صديق شنشل وزير الارشاد وفؤاد الركابي وزير الدولة ومصطفى علي وزير العدل وبابا علي الشيخ محمود وزير المواصلات وجاسم الشاهري مدير الخطوط الجوية والرئيس الاول الركن جاسم العزاوي سكرتير وزير الدفاع والعقيد نعمان ماهر الكنعاني والصحفي ابراهيم علي من جريدة الزمان وفخري طاهر من وزارة الخارجية والمصور عبوش .

غادر الوفد بغداد صباح يوم ٢٥ تشرين الاول الى القاهرة حيث كان في استقبالهم الوزير حسين الشافعي والاستاذ فائق السامرائي سفير العراق في القاهرة وعبد الوهاب الامين الملحق العسكري وبعد الغداء استأنف الوفد سفره الى ليبيا ثم الى تونس التي وصلها في ساعة متأخرة من الليل وقد استقبلهم الرئيس الحبيب بورقيبة والوزراء في القصر . وكان قد انضم الى الوفد صحفيان مصريان من القاهرة وبتدبير من محمد صديق شنشل وفائق السامرائي مما اثار استياء المسؤولين التونسيين لان العلاقات بين تونس والجمهورية العربية المتحدة كانت قد قطعت .

ثم سافر الوفد الى مدريد ومنها الى المملكة المغربية حيث استقبل الوفد استقبالا حسنا وقابل الوفد الملك محمد الخامس الذي استقبلهم استقبالا حارا وزاروا بعض المدن المغربية ثم عاد الوفد الى القاهرة حيث عقد اجتماع بين الرئيس جمال عبد الناصر وبين صديق شنشل وفؤاد الركابي وبعد انتهاء الاجتماع اجتمع جاسم العزاوي بالمشير عبد الحكيم عامر وتحدثا عن الاوضاع السياسية في العراق وسوء تلك الاوضاع واكد عبد الحكيم عامر على ضرورة الالتفاف حول عبد الكريم قاسم وتجنب سفك الدماء وانه لابد من التهيؤ لعمل شيء ما لايقاف المد الشيوعي ولكن بحذر وتكتم شديدين كما اقترح المشير (ان يزرع) بعض الضباط الموثوق بهم كاعضاء في التكتل الشيوعي " وتم الاتفاق بين كل من فؤاد الركابي وجاسم العزاوي على نقل اقوال المشير عامر الى عبد الكريم قاسم والاجتماعات معه لان الموضوع لابد ان ينقل اليه بشكل مشوش [2] وجرت اتصالات بين فؤاد الركابي وعبد الله الريماوي من قادة البعثيين الاردنيين القدماء ووزير خارجية سابق وقد تخلف فؤاد الركابي في القاهرة بينما عاد الوفد الى بغداد يوم ٥ تشرين الثاني أي بعد عودة عبد السلام عارف واعتقاله حيث كانت شوارع بغداد تموج بالمتظاهرين الشيوعيين يهتفون بسقوط عبد السلام وحزب

---

[1] قحطان احمد سليمان ، السياسة الخارجية العراقية . ص ٣٤٩ .

[2] جاسم العزاوي ، ثورة ١٤ تموز ١٨١ - ١٨٥ . الجمهورية ، ٢٦ تشرين الاول ١٩٥٨ .

البعث العربي الاشتراكي والقومية العربية بهتافات منها: (يوم خمسة بالشهر ماتت البعثية) [1] وعلى اية حال فان هذه الزيارة ادت الى تقوية الروابط بين العراق واقطار المغرب العربي.

اضطرابات في كركوك

في الوقت الذي اشتدت فيه مضايقة القوى القومية والوحدوية من قبل عبد الكريم قاسم راح يتقرب الى الجماعات الاخرى ليعتمد عليها في صراعه مع تلك القوى وخاصة الشيوعيين والوطنيين الديمقراطيين والبارتيين (الحزب الديمقراطي الكردستاني) . واطلق يد الملا مصطفى البارزاني وجماعته واخذ يغدق عليهم الاموال ففي ٢٢ تشرين الاول قرر مجلس الوزراء تخصيص مبلغ خمسة الاف دينار من ميزانية وزارة الداخلية لجماعة الملا مصطفى البارزاني " وفي ٤ كانون الاول ١٩٥٨ قرر المجلس ايضا " تخصيص مبلغ ستة الاف دينار الى الملا مصطفى البارزاني وجماعته في بغداد كما قرر المجلس دراسة حالة البارزانيين في منطقة الشيخ احمد البارزاني وتخصيص كمية من الحنطة لمساعدتهم في هذا الموسم"[2] .

وكانت منطقة كركوك التي هي مقر الفرقة الثانية التي يقودها الزعيم الركن ناظم الطبقجلي تتعايش فيها قوميات متعددة من عرب وكرد وتركمان وغيرهم وفيها مقر شركة نفط العراق . وكانت منطقة الفرقة تشمل الوية السليمانية واربيل والموصل فضلا عن كركوك ونتيجة للصراع الذي دار بين عبد السلام عارف وعبد الكريم قاسم فقد نشطت الاحزاب في هذه المنطقة وخاصة في صفوف الجيش واخذت المناشير توزع والاجتماعات تعقد والمحاضرات تلقى وخاصة داخل مدينة كركوك واشتد الصراع بين جماعة الملا مصطفى البارزاني (البارتيون) وبين التركمان [3] الذين اتهموا بالولاء لتركيا وميثاق بغداد .

وكان التركمان يشعرون منذ زمن بعيد باهمية ومكانة الكرد في المدينة ومكانتهم ولكن سرعان ما اتخذ التنافس والعداء المتوارث صيغة سياسة بعد ثورة ١٤ تموز باذكاء من الحزب الشيوعي، وادراكا من السلطة في بغداد لخطورة التوتر واحتمال تطوره الى صدام مسلح ارسلت معاون تحري شعبة الاجرام محمد عزيز الى كركوك للوقوف على الوضع وقد قدم هذا تقريرا جاء فيه :

" هناك اشاعات استعمارية في كركوك تبعث الكراهية والتفرقة بين ابناء الشعب وان للمؤسسات الانكليزية والامريكية اليد الطولى في بث تلك الاشاعات ولاسيما القنصلية البريطانية التي ما هي الا وكر للتجسس وهناك مصادر اخرى تبث الدعاية للتفرقة وهي مؤسسات شركات النفط وكذلك مركز الاستعلامات الامريكية بواسطة المستخدمين فيها برواتب ضخمة وهناك فئة ثالثة وهم

---

[1] يذكر هاني الفكيكي ان عبد الوهاب الامين الملحق العسكري في القاهرة عاد الى بغداد من دون استدعاء رسمي له ليقدم يوم ٣٠ تشرين الاول تقريرا خطيرا الى قاسم مؤداه ان عبد الناصر جمع قيادة حكمه وقرروا العمل على اعتصار الثورة العراقية لخطرها على مصر ورئيسها (اوكار الهزيمة ، ص ٩١).

[2] مقررات مجلس الوزراء ، العهد الجمهوري يومي ٢٢ تشرين الاول ، ٤ كانون الاول ١٩٥٨ .

[3] موسوعة ١٤ تموز (٣) ، ص ٧ – ٢٣ .

الشيوعيون الذين يولدون الشعور بالتفرقة بصورة مستقلة وبقالب جديد وبالرغم من تأييدهم للجمهورية الا انهم يثيرون الناس ضد منتسبي حزب البعث العربي الاشتراكي بقولهم ان هذا الحزب يهمل مصالح الكرد ويدعو الى تفضيل العرب على غيرهم ونقل خيرات العراق الى بلدان عربية اخرى " [1] .

واشار التقرير ايضا الى احتمال تسلل مأجورين من ايران لتسعير الخلاف . وفي تلك الاجواء المشحونة بالتوتر قرر مصطفى البارزاني زيارة كركوك يوم ٢٦ تشرين الاول في طريق عودته الى بغداد بعد ان زار منطقة بارزان . فخرج الشيوعيون والبارتيون بتظاهرات لاستقباله . وفي اثناء وجوده الذي استمر يومين في كركوك حدث صدام بين الكرد والتركمان فاضطر قائد الفرقة الطبقجلي ان يخطب فيهم قائلا " يؤسفني ما حدث يوم امس بين ابناء البلد واني ساضرب بيد من حديد كل من تسول له نفسه الاخلال بالامن . ان ابناء الشعب شركاء في هذا الوطن متساوون في الحقوق والواجبات بغض النظر عن قومياتهم " ودعا الطرفين الى اجتماع في دار الضباط وطلب اليهم نبذ الخلافات وبلغهم انه طلب من الحاكم العسكري العام اعفاء المتهمين الذين اشتركوا في الحادث [2] .

ثم جمع القائد (لجنة التعاون الوطني) التي تألفت من ممثلي الفئات السياسية وعدد من وجهاء التركمان وضمت كلا من مكرم الطالباني (محام) وحسين البرزنجي (محام) وعبد القادر البرزنجي (عقيد متقاعد) وعمر مصطفى (محام) ومحمد الحاج عزت (محام) وتحسين رأفت (محام) وعطا خير الله (رئيس اول متقاعد) . ومجيد حسن (صيدلي) ووزعت اللجنة بالاتفاق معه بيانا في انحاء كركوك جاء فيه:

" يا اهالي كركوك عربا واكرادا واتراكا واثوريين وارمنا . كان المستعمرون وعملاؤهم من الخونة والرجعيين يبثون سموم التفرقة والعداء بين مختلف القوميات في وطننا الحبيب وعلى الاخص في المناطق الحيوية الحساسة كمدينة كركوك المتكونة من قوميات متعددة وقد استهدفوا من ذلك فصم تلك الرابطة الاخوية بين مختلف القوميات والاقليات التي عاشت متآخية متعاونة منذ قديم وكلما ضعفت يقظتنا تمكن العدو من النيل منا واثارة الفتن بيننا غير ان ثورة ١٤ تموز بقيادة البطل عبد الكريم قاسم التي ساندها الشعب العراقي جميعا جاءت ضربة قاصمة للمستعمرين ومؤامراتهم ورؤسائهم فقضت نهائيا على السيطرة الاستعمارية في وطننا الحبيب وبدأت بتصفية الاقطاع . وتقوم حكومة جمهوريتنا الوطنية باصلاحات عميقة تهدف الى تأمين مصالح كافة الشعب العراقي دونما تمييز او تفريق لذا بدأ عملاء الاستعمار المتسترين بالعمل على عرقلة تثبيت مكاسب الثورة بكل الوسائل الحقيرة والدنيئة للاساءة الى سمعتنا وما هذه التفرقة في هذا الجزء من الوطن العراقي بين الاكراد والاتراك والحوادث المؤسفة التي وقعت بين ابناء البلد الواحد الا جزء من مؤامرات عملاء الاستعمار وبايعاز وايحاء منهم يقصد بها اضعاف وحدتنا وتآخينا ويقظتنا تجاه عدونا الرئيس الاستعمار والاقطاع .

[1] القيادة القومية – مكتب الثقافة والاعلام ، لجنة تاريخ الحزب ، الملف ٢٢ / ١٣ كتاب مديرية شرطة بغداد في ٢٩ ايلول ١٩٥٨ (القضية الكردية) .

[2] المصدر نفسه ، الملف ٣٣ / ١ " حوادث كركوك ، وانظر ايضا دفاع الطبقجلي في المحاكمات ١٨ / ٧٢٣١ .

يا جماهير كركوك لنتحد جميعا عربا واكرادا واتراكا وارمنا واثوريين لصيانة جمهوريتنا الوطنية وتثبيت مكاسب ثورتنا المجيدة وتطورها لنكون يدا واحدة تقف بالمرصاد لدسائس العدو ولنفضح عملائه المتسترين ونقبر مشاريعهم اننا ندعوكم الى التآخي والتآزر والهدوء والسكينة والانصراف الى اعمالكم الاعتيادية ومحاربة الاشاعات التي يروجها عملاء الاستعمار .

عاشت جمهوريتنا الحبيبة بقيادة زعيمنا وملهمنا عبد الكريم قاسم عاشت الاخوة بين العرب والاكراد والاتراك والارمن والاثوريين . الموت للاستعمار وعملائه ومفرقي الصفوف " [١] .

لجنة الدفاع الوطني في منطقة كركوك
المحامي مكرم الطالباني

وسعى الطبقجلي لاغلاق القنصليات البريطانية والتركية ومركز الاستعلامات الامريكي في كل من الموصل وكركوك والسليمانية لخلق منتسبيها اجواء عداء وخروجهم عن العرف الدبلوماسي فقد شوهد القنصل الامريكي في كركوك عن بعد اثناء التظاهرات وقام الامريكيون بتزويد عدد من الناس بالعتاد والخوض في مناقشات سياسية معهم [٢] .

وفي برقية بعث بها مايكل رايت الى حكومته يوم ٦ تشرين الثاني ذكر ان رئيس الوزراء اخبره قبل ثلاثة ايام " ان اثنين او ثلاثة من العراقيين قد جاءوا اليه ومعهم مفاتيح ووثائق وقالوا له انهم يعملون مع سلطات الولايات المتحدة الامريكية (مع مكتب المعلومات الامريكي في بغداد) وان هذه الوثائق تتضمن الاشارة الى بعض النشاط المعادي للعراق وقال رئيس الوزراء انه اخبرهم بانهم خونة لكل من العراق والاميركان وانه سوف يودعهم السجن وهذا ما قام به فعلا وقال انه يكره هذه الاعمال ولا يريد ان يتضايق بها وقال السفير " ان عبد الكريم قاسم اخبر زميلي السفير الامريكي بالنهج الذي اختطه وقال انه لسوء الحظ ان يشارك نائب قنصل الولايات المتحدة في كركوك دون فطنة منه مع حشد من الجمهور خلال التظاهرات وان ذلك قد ادى الى انتشار الادعاءات بانه كان يحرص على قيام التظاهرات " [٣] .

وزير الخارجية يطلب مساعدة البريطانيين والامريكيين

اشتد الصراع بين الشيوعيين ودعاة الوحدة الفورية من البعثيين والقوميين الامر الذي تسبب في فوضى ادارية وعرقلة جهود الثورة لتحقيق الاصلاح المنشود وكان الاعتقاد السائد هو ان هذه الصراعات تدعمها قوى خارجية .

وبعد ابعاد عبد السلام عارف واتهام الجمهورية العربية المتحدة بالتآمر على العراق اخذت السلطة تلاحق القوميين وتطاردهم فرجحت كفة الشيوعيين وازداد الميل نحو المعسكر الاشتراكي

---

[١] موسوعة ١٤ تموز ٣ / ١٦٦ .

[٢] المحاكمات ، ١٨ / ٧٢٣١ .

[٣] الزوبعي ، العراق في الوثائق البريطانية ، ١٩٥٨ ٢ / ٥٠٣ .

خلافا لسياسة الحياد التي اعلنها البيان الاول للثورة . فكان لابد من اعادة العلاقات الطبيعية مع الدول الغربية خاصة بعد اعتراف كل من بريطانيا والولايات المتحدة وحكومات ميثاق بغداد بالنظام الجديد وسحب القوات الامريكية والبريطانية من لبنان والاردن . واعادة الامور الى وضعها الطبيعي في العراق لتمكين الثورة من مواصلة مسيرتها .

وفي يوم ٢٩ تشرين الاول ١٩٥٨ اجتمع السفير البريطاني في بغداد (مايكل رايت) بوزير الخارجية العراقي عبد الجبار الجومرد بعد عودته من نيويورك للتحدث حول تحسين العلاقات العراقية البريطانية والعراقية الامريكية بعد سحب القوات البريطانية والامريكية من الاردن ولبنان فقال الجومرد " ان البلاد بحاجة للسلام والهدوء داخليا وخارجيا . ويجب ان اقول ان هناك اضطراب داخلي وبانه قد وقعت مؤامرات ضد الحكومة . وكان هناك جناحان متطرفان الاول بعثي وموال بشكل متطرف نحو ناصر والثاني شيوعي . الا ان الغالبية العظمى من الناس اكثر من (٦٠ - ٧٠%) هم في وسط الطريق ويعارضون كلا الجناحين وتمثل وجهة نظرهم سياسة الحكومة . وان الجهاز الحكومي يعلم جيدا بالخطر الشيوعي ويعرف القادة الشيوعيين ومسببي الاضطرابات النشطين الا ان عددهم صغير وانهم يراقبونهم بدقة وسيعالجونهم بطريقتهم الخاصة وفي الوقت المطلوب لكنهم لا يرغبون في الوقت الحاضر ان يبدأوا بسلسلة من عمليات القاء القبض وخاصة بين اوساط الطلبة واكد (الجومرد) على حقيقة ان الحكومة قد عزمت بشكل مقصود بعدم الغاء التشريع الذي اصدره نوري السعيد والذي يجعل من الشيوعية امرا محظورا وغير قانوني وبالامكان تطبيقه في أي وقت . وان مخاوفي التي اعبر عنها له والتي يشاركها العديد هي ان الحكومة لا تشعر بانها قوية بما فيه الكفاية لمواجهة الشيوعيين .

واستمر الجومرد في حثه السفير قائلا بان الحكومة تريد الحصول على مساعدتهم (البريطانيين) ومساعدة الامريكيين لها في الحفاظ على سياسة الوسط ومقاومة أي من الجناحين المتطرفين فخلال ايام من المحتمل ان تقوم الحكومة بالاتصال بنا وبالامريكيين بهذا الخصوص . وتردد في ان يكون اكثر دقة قائلا بان كلامه وبالشكل الذي طرحه قد زودني بمعلومات حول الاتجاه الذي ستتبعه الحكومة والذي هو امر سري . ثم قال وببساطة باننا والامريكيون لم نكن مستعدين للوقوف الى جانب الحكومة الجديدة في العراق بالشكل الذي كانت عليه دول الستار الحديدي اذ لا ترغب الحكومة السقوط في شباكهم . ثم تساءل ما اذا كان الموقف سيتدهور بشكل سيء في العراق بالنسبة لنا اذا ما نجح أي جناح متطرف في مسعاه وبالتأكيد انه في صالحنا ان يبقى النظام الحالي في السلطة بسياسة ذات النهج الوسط. انهم يريدون المساعدة والتقنيين من الغرب وانماء التجارة مع الغرب وانهم عازمين على استمرار تدفق النفط دون انقطاع . ثم ادعى (الجومرد) بان لديه دليلا موثقا حول قيام بعض الوكلاء الامريكيين بالتورط في نشاطات ضد النظام وانهم مستعدون ان يعتقدوا بان السفارة الامريكية لا تعلم شيئا عنها ولاشك بان هذه النشاطات مستمرة وسألته فيما اذا كان يعني بان هناك نشاطا من هذا النوع من قبل اية جهة بريطانية فاجاب بانه لا يوجد لديهم مثل

هذا الدليل واننا لا نعمل باي شكل من الاشكال ضد النظام فحسب بل اننا مستمرون كما كنا دائما بالتمني لهم بالازدهار والرفاه للعراق ولعلاقات وثيقة معه " [1] .

اتفاقية تجارية بين العراق والمانيا الديمقراطية

في ١٨ تشرين الاول وافق مجلس الوزراء على عقد اتفاق تجاري مع المانيا الديمقراطية وكانت قد وصلت بغداد بعثة تجارية المانية شرقية يوم ١١ تشرين الاول اجرت مباحثات مع وزارة الاقتصاد وفي ٢٦ من الشهر نفسه تم توقيع الاتفاقية التجارية بين البلدين والتي جاء في مقدمتها :

" ان الجمهوريتين تحدوهما الرغبة في تطوير العلاقات المتبادلة بينهما والروابط الاقتصادية بين الدولتين لما فيه منفعة بلديهما اتفقا على اقامة علاقات تجارية اقتصادية اساسها مبادئ المساواة والمنفعة المتبادلة وان يجري تبادل السلع بينهما بموجب قائمتي السلع المرفقتين وان تمنح كل منهما الاخرى معاملة اكثر الامم حظوة وتشمل ذلك كافة القضايا الكمركية والضرائب والتكاليف الاخرى وخزن السلع ويجري تبادل البضائع بينهما على اساس عقود تبرم بين المؤسسات والشركات المخولة طبقا للانظمة المعمول بها في البلدين وتضمنت الاتفاقية اقامة المعارض التجارية وتأسيس الممثليات التجارية وان تجدد الاتفاقية كل سنة بصورة تلقائية الا اذا رغب احد الفريقين انهاء احكامها فيبلغ الطرف الاخر تحريريا قبل ثلاثة اشهر من تاريخ انتهاء العمل بها . وقع الاتفاقية عن العراق ابراهيم كبة وزير الاقتصاد فيما وقعها عن المانيا الديمقراطية (جيرهارد وايس) وحررت باللغتين العربية والالمانية ويعول على كلا النصين والحق بالاتفاق جدول السلع المعدة للتصدير من العراق الى المانيا الديمقراطية وجدول بالسلع الالمانية المعدة للتصدير الى العراق وبروتوكول خاص بتأسيس ممثلية تجارية لكل من الحكومتين في البلد الاخر.

وقد صادق مجلس السيادة والوزراء على قانون تصديق الاتفاق وملاحقها والبروتوكول بموجب القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٨ والذي كتب ببغداد في اليوم الحادي والعشرين من شهر ربيع الثاني ١٣٧٨ المصادف لليوم الرابع من شهر تشرين الثاني ١٩٥٨ [2]

اجازة صحف

في ١٦ تشرين الاول ١٩٥٨منحت السلطات المختصة اجازات لثمان صحف جديدة في بغداد وهي :

١- لواء الاستقلال - لصاحبها الحاج امين الرحماني .
٢- الاستقلال - لصاحبها طه البدري .
٣- الرأي العام - لصاحبها محمد مهدي الجواهري .
٤- الاجيال - لصاحبها عبد الله عباس المحامي .

---

[1] الاعظمي ، ثورة ١٤ تموز ، ص ١٤١ .

[2] الوقائع العراقية ، ١٦ / ١١ / ١٩٥٨ ، مقررات مجلس الوزراء يوم ١ تشرين الثاني ١٩٥٨ . جريدة الجمهورية ، ١٣ - ٢٧ تشرين الاول ١٩٥٨.

٥- الرقيب - لصاحبها حسن الاسدي .
٦- الثورة - لصاحبها يونس الطائي .
٧- صوت الاحرار - لصاحبها لطفي بكر صدقي .
٨- ١٤ تموز - لصاحبتها نعيمة الوكيل [١] .

والواقع ان الثورة اطلقت الحرية للصحافة بدعم من عبد الكريم قاسم فصدرت في بغداد وحدها في اثناء السنة الاولى للثورة ٤٥ صحيفة يومية واسبوعية وعشرون اخرى من مدن العراق المختلفة تمثل مختلف الاتجاهات السياسية " [٢] .

وقد قال عبد الكريم قاسم مخاطبا الصحفيين يوم ٦ ايلول ١٩٥٩ : انه لم يسبق ان اصدر امرا بالغاء اية صحيفة [٣].

وقد استمر العمل بمرسوم المطبوعات رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٤ في العهد الجمهوري ولم يلغ او يعدل ولكن الصحافة خضعت لدائرة الحاكم العسكري بدلا من وزارة الارشاد وفي بداية آب ١٩٥٨ انيطت الرقابة العسكرية للمطبوعات بالعقيد لطفي طاهر وهو طبيب بيطري (وشقيق وصفي طاهر المرافق الاقدم لرئيس الوزراء) وكان شيوعيا [٤].

وفد سوداني الى العراق

زار العراق في الثاني من تشرين الاول ١٩٥٨ وفد سوداني رسمي رفيع المستوى يرأسه ابراهيم احمد وزير المالية وعضوية كل من ميرغني حمزة ومأمون بحيري لتقديم تهاني جمهورية السودان للجمهورية العراقية بمناسبة قيامها وتوطيد اواصر الاخوة والتعاون بين البلدين [٥] وقد استقبل الوفد رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم وتباحث معه حول الامور التي تهم البلدين وفي الخامس من تشرين الثاني وصل وفد شعبي سوداني يرأسه اسماعيل الازهري رئيس حزب الاتحاد الوطني السوداني بغداد للغرض نفسه واستقبله رئيس الوزراء ايضا [٦] .

وبعد قيام الثورة في السودان قررت حكومة الجمهورية العراقية الاعتراف بالحكومة الجديدة التي ترأسها ابراهيم عبود وابرقت وزارة الخارجية يوم ٢٠ تشرين الثاني برقية الى سفارة الجمهورية العراقية في الخرطوم لابلاغ الاعتراف بالحكومة السودانية [٧] .

---

[١] الجمهورية ، ١٩ تشرين الاول ١٩٥٨ .

[٢] اسماعيل العارف ، اسرار ثورة ١٤ تموز ، (لندن ١٩٨٦) ، ص ٢١٧ .

[٣] يقول قاسم انه لم يسبق ان اصدر امرا بالغاء اية صحيفة... لكنه شجع الشيوعيين على تدمير مقرات الصحف القومية كاليقظة والحرية والسجل وصوت الاسلام والصحف القومية في الموصل والبصرة وحتى المطبعة الاسلامية في باب المعظم لم تنج منهم ولم يتخذ قاسم وسلطته اية اجراءات ضدهم. ياسين الحسيني.

[٤] اين الحياد اذا كان الرقيب العسكري شيوعيا؟ ياسين الحسيني.

[٥] الجمهورية ، الزمان ٣ تشرين الاول ١٩٥٨ .

[٦] البلاد ، ٦ - ٧ تشرين الثاني ١٩٥٨ .

[٧] البلاد ، ٢١ تشرين الثاني ١٩٥٨ .

النائب العمالي المستر جنكنس يزور العراق

في ١٦ تشرين الاول ١٩٥٨ زار المستر (جنكنس) النائب العمالي بغداد وقابل عبد الكريم قاسم في مكتبه في اليوم التالي واخبره عبد الكريم قاسم " ان الاصلاح الداخلي هو اساس ثورتنا عندما تحل المشاكل الداخلية ينتعش الشعب فان الامور الخارجية سيسهل حلها . وان الشعب يجب ان تكون له الطمأنينة كي يستطيع الاعراب عن رأيه بصراحة دون تردد ، واجاب عبد الكريم على اسئلة (جنكنس) حول العلاقة مع الشيوعيين والموقف من الوحدة العربية بالقول " ان جميع المواطنين يهدفون الى استقرار وضمان سلامة الجمهورية واننا سنكافح الدعايات المضرة والحكومة الحاضرة فوق الاتجاهات الحزبية او الميول لانها تعتبر الجميع مجندين لخدمة الجمهورية وانها لا تفرق بين ابناء الشعب وان علاقة العراق بالعالم العربي هي علاقة اخوة وتعاون الى ابعد الحدود وفي جميع المجالات لدعم كيان العرب في ارجاء البلاد . وان الاخوان فيهم الكبير وفيهم الصغير وان العلاقة متساوية مع جميع البلدان " وعن العلاقة ببريطانيا قال عبد الكريم نحن لا نفرط باصدقائنا القدامى عند مصادقة اصدقاء جدد ، اننا نرغب في حل مشاكلنا عن طريق الصداقة ، وان الصداقة الوطيدة لا تسقط برمشة عين اذا بنيت على اساس المصالح المتبادلة " كما دافع عبد الكريم قاسم عن محاكمات رجال العهد السابق وقال ان الاحكام عادلة ومع ذلك فان الرحمة فوق العدل " [1] وكان (جنكنس) قد قابل كل من وزيري الخارجية والمالية وافهمه محمد حديد ان العراق ينوي الخروج من المنطقة الاسترلينية .

العلاقات مع الاردن

جرت محادثات بين السفير البريطاني في عمان مع سمير الرفاعي رئيس الوزراء الاردني في تشرين الاول ١٩٥٨ . حول امكانية تطبيع العلاقات بين الاردن والعراق وقال سمير الرفاعي " ان ذلك غير ممكن الان بسبب مشاعر الملك حسين حول مقتل العائلة المالكة العراقية " ولكن سمير الرفاعي نفسه يؤيد المقترح وان العراقيين يرغبون في ذلك . واقترح سمير ان يقوم السفير البريطاني في بغداد بالتلميح للحكومة العراقية ومعرفة فيما اذا كانت الحكومة العراقية على استعداد لمحاكمة اولئك المتهمين بمقتل العائلة المالكة العراقية وان ترسل وفدا ليخبر الملك حسين بانهم سيقومون بذلك وعندئذ سيكون الاردنيون متهيئون لاستئناف العلاقات الطبيعية بين البلدين " [2] .

وفي الوقت نفسه اجرى القائم بالاعمال الامريكي في عمان محادثة مع سمير الرفاعي يوم ٢٤تشرين الاول والتي شرح فيها سمير (خطة اعدت من قبله شخصيا ومن قبل الملك حسين تستهدف استعادة العلاقات بين عمان وبغداد وتوسيع شقة الخلاف بين قاسم وعبد الناصر ومن الامور المهمة لتنفيذ هذه الخطة قيام ممثلي الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا في بغداد لبيان فيما اذا كان العراقيون مستعدين للالتقاء مع الاردنيين في منتصف الطريق " أي القبول بمحاكمة قتلة الاسرة المالكة العراقية ولكن سفير الولايات المتحدة في بغداد نصح حكومته " بعدم قيام الولايات

---

[1] جريدة البلاد ، ١٨ / ١٠ / ١٩٥٨ ، الزوبعي ، العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٨ ٢ / ٤٢٧ .

[2] الزوبعي ، العراق في الوثائق البريطانية ، ١٩٥٨ ٢ / ٤٢٧ .

المتحدة وبريطانيا باي نوع من التدخل لان مثل هذا التدخل لا يحتمل نجاحه وقد يولد ضـــررا " وان الشروط المطروحة من الاردنيين غير واقعية وتقترح الخارجية الامريكية مفاتحة الايطاليين لابـــداء المساعدة لان لديهم طموحا ليقوموا بدور اساسي في الشرق الاوسط [١] . واقترح ايضا ان بالامكــان ان تقوم المانيا او (داك همرشولد) بهذا الدور خاصة وان الاخير تحدث مع العراقيين والاردنييـــن حول الموضوع

زيارة شيخ الكويت للعراق

كان قد تم الاتفاق بين الحكومة العراقية والكويتية في اواخر آب ١٩٥٨ على ان يقوم شـــيخ الكويت عبد الله بن سالم الصباح بزيارة العراق يوم ٢٥ تشرين الاول وقد وصل بغداد وفود رســمية وشعبية كويتية تمهيدا للزيارة وتبودلت الرسائل حول الموضوع نفسه وفي ٩ تشـــرين الاول ابــرق عبد الكريم قاسم الاتي :

" سمو الاخ الكريم عبد الله السالم الصباح حفظة الله امير الكويت

تحية طيبة وبعد

اشكر لسموكم العواطف الاخوية والمشاعر النبيلة التي عبرت عنها رسالتكم وزيارة الوفـــود الكويتية للعراق . ان العراق حكومة وشعبا يرحب بقدومكم في أي وقت تنسبونه انتم . ان المصاعب التي اشارت اليها رسائلكم القديمة قد ازيلت بحمد الله . وان كل ما يطلبه اخواننا في الكويت ميســور لهم وفي متناول ايديهم . وما رائد العراق مع شقيقه الكويت الا تعزيز الاخوة والتعـــاون وفــق الله الجميع لخدمة الامة العربية " [٢] .

وفي ٢٥ تشرين الاول وصل الشيخ مع حاشيته التي ضمت كلّ من الشيخ يوســـف العذلــي الصباح والشيخ احمد العلي الصباح واشرف لطفي وكيل سكرتير حكومة الكويت في زيـــارة وديـــة ولتقديم التهنئة لقادة الثورة وقد قالت الصحف العراقية عن الزيارة انها جاءت للاعراب عمـــا يكنــه ابناء الكويت الشقيق من تمنيات طيبة لاخوانهم ابناء الجمهورية العراقية في ظل العهد الجمـــهوري المبارك . وكان في استقبال الشيخ وحاشيته في المطار عبد الكريم قاسم والوزراء ورئيـــس اركــان الجيش ومتصرف (محافظ) بغداد وامين العاصمة ومدير الشرطة العام وقد حل في قصـــر الزهــور ضيفا على الحكومة العراقية .

وفي اليوم نفسه قام كل من رئيس مجلس السيادة نجيب الربيعي ومحمد مهدي كبة عضـــو المجلس بزيارة الشيخ . واقام رئيس مجلس السيادة مأدبة عشاء على شرف الشيخ حضرهـــا عبــد الكريم قاسم وفي اليوم التالي اقام عبد الكريم قاسم حفلة عشاء اخرى فـــي بـــهو امانـــة العاصمـــة حضرها اعضاء مجلس السيادة والوزراء وكبار الموظفين [٣] .

---

[١] نفسه ، ص ٤٨٤ .

[٢] الجمهورية ١٠ تشرين الاول ١٩٥٨ .

[٣] الجمهورية ٢٦ ، ٢٧ تشرين الاول ١٩٥٨ .

جرت محادثات بين عبد الكريم قاسم وشيخ الكويت حذر اثناءها عبد الكريم الشيخ " من بعض الاحزاب القومية التي تدعم عبد الناصر " ويقصد بها حركة القوميين العرب وبين له ان لديه معلومات منها ان الحكومة تهيء لانقلاب في الكويت بمساعدة بعض الضباط الكويتيين .وانه عارض اهداف هذه الحركة عندما عرض عليه الامر بينما كان عبد السلام عارف الداعية الناصري من اشد المتحمسين للقيام بهذا الانقلاب وقد استغرب وزير الخارجية العراقي عبد الجبار الجومرد الذي اشترك بالمباحثات من اقوال عبد الكريم هذه " .

بعد هذه المباحثات انتقل شيخ الكويت من قصر الزهور الى دار عبد الله المبارك ترافقه حاشيته ولم تذكر الصحف شيئا عن الزيارة حتى مغادرة الوفد يوم ٣١ تشرين الاول اذ لم يكن عبد الكريم قاسم بين المودعين في المطار ولم ينشر بيان مشترك عن الزيارة واطلقت عليه الصحف اسم (حاكم الكويت) بدلا من (شيخ الكويت) .

وقد بعث الشيخ برقية شكر الى رئيس مجلس السيادة يشكره فيها على الحفاوة والعناية وقال " ان ما لمسه من سيادة رئيس مجلس السيادة والاخوان الاحرار يجعله يطمئن الى مستقبل زاهر يجمع بين البلدين الشقيقين في حقول التعاون والعمل لما فيه خير ورفاهية الامة العربية ورد نجيب الربيعي ببرقية جوابية ويلاحظ عدم تبادل البرقيات مع عبد الكريم قاسم [١] . وقد استمرت العلاقات طبيعية وقدم العراق مساعداته للكويت في الدخول في كثير من المنظمات العربية والدولية .

وفي ١٩ كانون الاول ١٩٥٨ طلبت وزارة الخارجية العراقية من شيخ الكويت الموافقة على فتح قنصلية اوممثلية تجارية للجمهورية العراقية لتقوم برعاية مصالح العراقيين فيها ولتنفيذ القضايا التي اثارها شيخ الكويت عند زيارته الاخيرة للعراق جاء فيها :-

" لي عظيم الشرف ان انهي لسموكم الكريم انه بالنظر لرغبة الجمهورية العراقية في توثيق اواصر المودة والتعاون مع شقيقاتها من الدول العربية ولاسيما المجاورة منها فانها تعتقد بان اول واجباتها التعاون مع الجارة العزيزة الكويت واقامة العلاقات معها على اساس جديد من الصداقة الخالصة الاخوية المتكافئة . وترى الحكومة العراقية ان امثل طريقة لتحقيق ذلك في الوقت الحاضر هو فتح قنصلية او ممثلية تجارية للجمهورية العراقية في الكويت لتقوم برعاية العراقيين من جهة وتكوين حلقة اتصال بين القطرين الشقيقين من جهة اخرى .. خصوصا لتنفيذ القضايا التي تفضل سمو الشيخ الكريم بطلبها من الحكومة العراقية عند زيارته الاخيرة ولي وطيد الرجاء ان اتسلم جواب سموكم قريبا.

وتفضلوا سموكم بقبول فائق تحياتي واحتراماتي مع اطيب التمنيات "

عبد الجبار الجومرد

وزير خارجية الجمهورية العراقية [٢]

ولكن هذا الطلب رفض لان بريطانيا التي كانت تشرف وتوجه العلاقات الخارجية للكويت .

---

[١] موسوعة ١٤ تموز (٥) ص ٢٥١ .

[٢] بين الكويت والعراق ، (دار الحياة دمشق بلا) ص ٨٣ - ٨٤ .

قلق وزيرة خارجية (الكيان الصهيوني) حول نظام الحكم في العراق

في يوم ٣٠ تشرين الاول ابلغت غولدامائير وزيرة خارجية (الكيان الصهيوني) السفير البريطاني في تل ابيب " ليس امام قاسم اية فرصة ليحقق لبلاده استقلالا حقيقيا وانه سيصبح تحت السيطرة الروسية عاجلا او اجلا وحسب رأيها فان العراق آمن بدرجة كافية من ان يصبح تحت نفوذ عبد الناصر فالروس سيقومون بمنع حدوث ذلك لانهم يريدون ان يستخدموا كلا من العراق ومصر ضد بعضهما البعض وانهم فعلا قد عبأوا الحزب الشيوعي في العراق في معارضة شعبية عامة ضد الانضمام الى الجمهورية العربية المتحدة وعلى اية حال فان الغرب هو الخاسر واننا سوف نظل نحصل على نفطنا لان الاتحاد السوفيتي ليس بحاجة اليه ولكن لا امل لدينا لادامة درجتنا السابقة من التأثير "[١].

ميثاق الوحدة الثقافية بين الجمهوريتين العراقية والعربية المتحدة

كانت النية متجهة الى المباشرة بالعمل على تحقيق الوحدة الثقافية والاقتصادية بين الجمهوريتين العراقية والعربية المتحدة تمهيدا لاقامة الوحدة السياسية بينها . وقد نشطت وزارة المعارف العراقية في هذا الاتجاه فباشرت في منتصف آب بوضع قانون جديد للمعارف يتضمن تغيير عنوان الوزارة الى (وزارة التربية والتعليم) مثلما هي الحال في الجمهورية العربية المتحدة وتم التعاقد مع العديد من الاساتذة المصريين للتدريس في المدارس والكليات العراقية (٣٥٠ - ٥٨٠) استاذ جامعي وتبادل الوفود التربوية بين البلدين لدراسة الانظمة والمناهج المطبقة فيها وتم التوصل الى قناعة بضرورة توحيد المناهج الدراسية وعلى كافة المستويات بين البلدين [٢] . وتمت صياغة نصوص الاتفاقية التي شارك في صياغتها كل من الدكتور سليمان الحزين رئيس جامعة اسيوط والدكتور عبد العزيز القوصي المصريين وذلك تنفيذا لاتفاق دمشق في ١٩ تموز ١٩٥٨ .

وفي ٢٨ تشرين الاول وصل بغداد كمال الدين حسين وزير التربية والتعليم في الجمهورية العربية المتحدة لتوقيع (اتفاقية الوحدة الثقافية بين الجمهوريتين) وقد استقبله القوميون بحماسة منقطعة النظير في مطار (المثنى) باعتبار ان ذلك خطوة وحدوية نحو الوحدة الشاملة وكانوا يهتفون " واو . واو . وحدة ، وحدة عربية ، بيها عرب واكراد ما بيها شيوعية وكان الشيوعيون يرددون جيم جيم جبهة جبهة وطنية بيها عرب واكراد ما بيها بعثية " وقد قال كمال الدين حسين بعد وصوله " يسعدني وانا ازور العراق لاول مرة مع اخواني وفد الجمهورية العربية المتحدة لتوقيع ميثاق الوحدة ان احيي السادة رئيس واعضاء مجلس السيادة وقادة الثورة العراقية المجيدة وشعب العراق الابي الحر ويسعدني ان احمل تحية زعيمنا وقائدنا السيد الرئيس جمال عبد الناصر " [٣] .

---

١ الزوبعي ، العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٨ ٢ / ٤٩١ .

٢ الجمهورية ، ١٥ - ٣٠ آب ١٩٥٨ .

٣ الجمهورية ٢٩ تشرين الاول ١٩٥٨ ، وانظر القيادة القومية ، مكتب الثقافة والاعلام - لجنة تاريخ الحزب ، تقرير عن زيارة كمال الدين حسين ٢٩ تشرين الاول الملف ٢٤ .

وخرج الشيوعيون بتظاهرات معاكسة تهتف ضده وضد جمال عبد الناصر والجمهورية العربية المتحدة وحدث اصطدام وسقط العديد من الجرحى بين الطرفين خاصة وان الشيوعيين كانوا يدعمهم الانضباط العسكري الذي يعمل تحت امرة عبد الكريم الجدة وفي اليوم نفسه جرى توقيع الميثاق في بهو امانة العاصمة وقعه عن الجمهورية العراقية هديب الحاج حمود وكيل وزير التربية والتعليم وعن الجمهورية العربية المتحدة كمال الدين حسين " وقد جاء في الميثاق :

" تحقيقا لما نص عليه دستور الجمهوريتين من انهما جزء من الامة العربية وتمشيا بالروح مع ما رسمه دستوريهما من ان المواطنين بجميع فئاتهم شركاء متعاونون في الوطن والحياة القومية وتمكينا للمواطن من ان يمارس حياته على اساس من الشعور الواعي بالكرامة الفردية والتكافل الاجتماعي المستنير واستجابة للشعور بالوحدة الطبيعية بين ابناء الامة العربية وايمانا بان وحدة الفكر والثقافة الاساس لوحدة الشعب العربي في كل مكان وتثبيتا لاركان القومية العربية التي لا تعرف التمييز بين مواطنيها في الجنس او المذهب او العقيدة وتنفيذا لما جاء في المادة التاسعة من ميثاق جامعة الدول العربية المؤرخ في الثامن من ربيع الثاني عام ١٣٦٤ الموافق ٢٢ مارس (اذار) ١٩٤٥ وتعزيزا للمعاهدة الثقافية المعقودة بين دول جامعة الدول العربية والمؤرخة في ٢٢ من ذي الحجة عام ١٣٦٤ الموافق ٢٧ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٤٥ وعملا باحكام المادة الرابعة من الاتفاقية الثقافية المعقودة بين الجمهوريتين العراقية والعربية المتحدة في ١٩ يوليو (تموز) ١٩٥٨ ورغبة في عقد ميثاق لتقوية التعاون وتنسيق الجهود في سبيل تحقيق هذا الهدف فقد اتفق الطرفان على التعاون تعاونا كاملا في ميادين العلم والتربية والثقافة وارساء دعائمهما على اساس التكافل والتكامل ويعملان بصفة خاصة على تبادل المعلومات وثمرات البحوث العلمية والفنية وتبادل الاساتذة والمدرسين وقبول الطلبة بالمدارس والمعاهد والجامعات وعقد المؤتمرات والاجتماعات والحلقات الدورية والتدريبية وتنسيق الوان النشاط الرياضي والفني وتحقيق التعاون بين الهيئات والمجالس المختصة بهذه الشؤون حكومية وغير حكومية وفقا لما هو وارد في الملحق رقم (١) المرفق بهذا الاتفاق " .

وقد نص الميثاق على تنظيم مراحل التعليم العام في الجمهوريتين على ثلاث مراحل ابتدائية ست سنوات واعدادية ثلاث سنوات وثانوية ثلاث سنوات وان تتولى وزارتا التربية والتعليم وضع العناصر الاساسية للمناهج الموحدة للمراحل الثلاث و " العمل على النهوض بالتعليم الفني وان تعمل نقابات المعلمين في كلا البلدين لتعزيز التعاون ورفع مستوى المهنة وتعبئة الجهود لخدمة النهضة القومية وتكوين هيئة مشتركة لتنفيذ الميثاق الذي يستهدف تحقيق الوحدة العربية الثقافية الشاملة والعمل على توحيد التشريعات والانظمة الخاصة بالتربية والتعليم في الجمهوريتين " .

وقد ارفق بالاتفاق سبعة ملاحق الاول وموضوعه التعاون الثقافي والثاني وموضوعه التوجيهات والخطط في التعليم العام . والثالث وموضوعه الامتحانات والرابع موضوعه اعداد المعلمين والخامس موضوعه التعليم الفني والسادس وموضوعه الهيئة المشتركة واللجنة التنفيذية والمكتب الدائم والسابع وموضوعه المناهج الدراسية وتوجيهاتها [1] .

---

[1] الوقائع العراقية ، ٢٤ اذار ١٩٥٩ .

والقى كمال الدين حسين بعد توقيع الاتفاقية بكلمة قال فيها " يسعدني ان احتفل اليوم بتوقيع الوحدة العربية الثقافية بين الجمهوريتين العربية المتحدة والعراقية هذا الميثاق الذي يؤكد انه جاء تحقيقا لما نص عليه دستورهما من انهما جزء من الامة العربية واستجابة للشعور بالوحدة الطبيعية بين ابناء الامة العربية ووحدة الفكر والثقافة في كل مكان " .

وقال هديب الحاج حمود " ان السيطرة الاجنبية على الامة عملت على تجزئة الوطن العربي وتفرقة الامة الى دويلات متعددة واوهمها باختلاف مصالحها وخلق اسباب تنازعها واوصلها الى حالة صادفت فيها عدوها وعادت صديقها " ودعا لازالة اسباب الفرقة وقال ان الاتفاقية هي بداية الطريق . وبعد ان زار كمال الدين حسين عددا من المدن وبعض الكليات في بغداد وحذر من الفرقة بين الصفوف غادر بغداد يوم ٣ تشرين الثاني [١] .

رحب حزب البعث العربي الاشتراكي بالاتفاقية ودعا الى الوحدة الاقتصادية ايضا كضرورة سياسية وعسكرية واقتصادية مكملة لها . وارسل قادة الحزب الشيوعي العراقي برقية تهنئة الى عبد الكريم قاسم بهذه المناسبة [٢] لكن المصادقة على الاتفاقية تأجلت بسبب الصراعات الفكرية وانقسام القوى العامة حول موضوع الاتحاد او الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة . وقد تمت المصادقة على الاتفاقية وملاحقها بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٨ الصادر من مجلس السيادة في اليوم السادس عشر من اذار ١٩٥٩ [٣] .

تقرير عبد الوهاب الامين

في اواخر تشرين الاول ١٩٥٨ عاد العقيد عبد الوهاب الامين الملحق العسكري في القاهرة الى بغداد بدون استدعاء الحكومة له وقدم تقريرا الى عبد الكريم قاسم يتضمن ادلة على ان عبد الناصر يتآمر على عبد الكريم قاسم وعلى الجمهورية العراقية وفي ذلك يقول عبد الوهاب الامين "عدت الى العراق في ٣٠ تشرين الاول وقدمت تقريرا يحتوي على النقاط الاتية : ان عبد الناصر بعد عودته من موسكو جمع مجلس قيادة الثورة وبحث ثورة العراق في ١٦ تموز وفي نتيجة بحثهم لثورة العراق كان رأي عبد الناصر ان العراق قام بثورة لم تجارها ثورة مصر في ٢٣ يوليو ويعني ذلك ان قادة الثورة رجال اكفاء (ثورة العراق) وبامكانياتهم ونجاح ثورتهم بهذا الشكل الخاطف فالاحتمال ان سيقوم العراق ويقود الامة العربية وتصبح مصر في الخلف واذا فيجب تدمير الثورة العراقية باي ثمن " [٤] .

وقد ابلغ عبد الوهاب الامين العميد خليل ابراهيم حسين انه حصل على هذه المعلومات من احد الضباط المصريين برتبة عميد وابلغه ايضا ان السفير العراقي فائق السامرائي تذاكر مع جمال عبد الناصر الذي ابلغ السامرائي " انا ما اريد ان اضع لغما في جنب الجمهورية العربية المتحدة اذ

---

[١] الجمهورية ، ٢٩ تشرين الاول ٤ تشرين الثاني ١٩٥٨ .

[٢] الجمهورية ، ٣٠ تشرين الاول ١٩٥٨ ، الزمان ، ١ تشرين الثاني ١٩٥٨ .

[٣] الوقائع العراقية ، ٢٤ اذار ١٩٥٩ .

[٤] موسوعة ١٤ تموز جـ١ ص ٢٣٥ .

انه يعتبر العراق لغما ينفجر عليه " ويضيف العميد خليل ابراهيم حسين على ذلك بالقول انه سافر الى القاهرة واتصل بالعميد المصري الذي نسب الكلام اليه فنفى ذلك نفيا قاطعا كما انه اتصل بفائق السامرائي ونفى ما نسب اليه جملة وتفصيلا في حين يؤكد عبد الوهاب الامين ذلك[1] ويضيف " ان خروشوف بعث رسالة الى عبد الكريم قاسم يذكر فيها ان روسيا بكل امكاناتها مع عبد الكريم قاسم وتدعمه في تزعم المنطقة ولو ان العراق اقل من مصر امكانية ونفوسا " [2] وينقل العميد خليل عن السيد صبحي عبد الحميد انه بعد عودة الضباط العراقيين الذين ذهبوا الى القاهرة يوم ٩ ايلول ١٩٥٨ لدراسة وضع ملاك لمديرية المخابرات العامة المقترح انشاؤها في العراق حمل عبد الوهاب الامين كلا من المقدم الركن محمد مجيد والرائد الركن صبحي عبد الحميد امانة اخبار عبد الكريم قاسم " ان السفير اللبناني قد اخبره ان الانكليز اوعزوا الى جميع عملائهم في العراق ان ينضموا الى الحزب الشيوعي ويشدوا ازره ويؤيدوا خططه " . ويبدو من ذلك واضحا ان الهدف من كل هذه المعلومات هو الايقاع بين الجمهوريتين العراقية والعربية المتحدة ومع ذلك فقد ساعد هذا التقرير في تعيين الامين وزيرا بعد ثلاثة اشهر كما سنرى.

زحف الطلاب

كان العديد من الطلبة الراسبين او المفصولين في العام الدراسي ٥٧ / ١٩٥٨ قد تقدموا بطلبات الى وزارة التربية والتعليم للنظر في موضوعهم بحجة الظروف القاسية التي عانى منها الطلبة في ذلك العام ونشرت الصحف العديد من هذه الطلبات . وكان عبد الكريم قاسم يعمل على كسب الطلبة الى جانبه في صراعه مع القوميين فاصدر توجيهاته لايجاد حلول لمشاكلهم وفي ٢ آب قرر عمداء الكليات :-

١- ان اعادة امتحان الطلاب الراسبين تقتصر على الذين امتحنوا في السنة الدراسية ٥٧ / ١٩٥٨ وفي الدروس التي فشلوا فيها فقط .

٢- يعاد امتحان الذين اعتبروا مفصولين حسب انظمة معاهدهم بسبب تكرار الرسوب وذلك لطلاب السنة الدراسية ٥٧ / ١٩٥٨ وفي الدروس التي فشلوا فيها.

٣- لا تشمل المواد المذكورة اعلاه الطلاب الذين فصلوا لاسباب اخلاقية او من جراء الغش او عقوبات انضباطية اخرى [3] .

وفي الرابع من ايلول قررت وزارة التربية والتعليم " امتحان الطلاب الراسبين في الامتحانات في المعاهد العالية بسبب فصلهم من معاهدهم لاسباب سياسية للسنة ٥٧ / ١٩٥٨ الدراسية وان يجري امتحانهم مع المكملين وتحتسب الدرجة من مائة " [4] . وفي اثناء غياب الدكتور جابر عمر وزير المعارف في سفرة الى الجمهورية العربية المتحدة وتولي عبد السلام عارف وزارة المعارف

---

[1] لم يتوصل اي من الباحثين من كان خلف تلك المؤامرة التي دبرها عبد الوهاب الامين واسبابها ومبرراتها.

[2] المصدر نفسه .

[3] الجمهورية ، ٢٤ آب ١٩٥٨ .

[4] الجمهورية ، ٥ ايلول ١٩٥٨ .

وكالة . ثم بحث موضوع تزحيف الطلبة في اواخر آب ١٩٥٨ وقد عارض عبد السلام عارف الفكرة بينما تمسك عبد الكريم قاسم بها وعرض على مجلس الوزراء مشروع قرار بشأن الطلاب الراسبين والمكملين للعام الدراسي ٥٧ / ١٩٥٨ ولكن الخلاف بين عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف ثم تجريد عبد السلام عارف من مناصبه وابعاده الى خارج العراق ادى الى صرف النظر عن الموضوع وفي ٢٩ تشرين الاول قرر مجلس الوزراء :

" آ- نظرا للظروف القاسية التي لاقاها الطلاب خلال السنة المنصرمة الامر الذي اثر على نفسيتهم في الدراسة . وعليه لضمان حقوق الطلاب فقد قرر مجلس الوزراء احتفالا بقيام الجمهورية العراقية اعتبار الطالب او الطالبة المكمل او المكملة بدرس واحد او درسين من الناجحين على ان لا تقل الدرجة التي حصل عليها في كل درس عن ٣٠ درجة ولا عبرة بالمجموع .

ب- اذا كان الطالب او الطالبة بالكليات مكملا بدرس واحد او بدرسين فيعتبر ناجحا على ان يؤدي امتحانا في السنة الدراسية ٥٨ / ١٩٥٩ وعلى ان ينظر بتعديل النظام في السنة القادمة فيما يخص هذه الفقرة بحفظ حقوق الطلاب مع المحافظة على المستوى العلمي .

جـ- يقتصر مفعول هذا القرار على السنة الدراسية ٥٧ / ١٩٥٨

اقترن هذا القرار بموافقة مجلس السيادة "[1]

ولم يقتصر الامر عند هذا الحد بل تقرر تزحيف الطلاب الراسبين الى مرحلة اعلى فاصدر مجلس الوزراء يوم ٤ تشرين الثاني قرار جاء فيه :

" بالنظر للظروف القاسية والاحوال غير الطبيعية التي لاقاها ابناؤنا الطلاب خلال دراستهم في العهد البائد مما اثر على نفسيتهم وصرفهم عن واجباتهم العلمية وبالتالي ادى الى رسوبهم وحرمانهم من ان يأخذوا مكانهم الطبيعي في السير المدرسي فقد ارتأى مجلس الوزراء رفع الغبن عنهم وما قد لحقهم من حيف بسبب الظروف القاسية الشاذة والانفة الذكر . والحاقا لما صدر من قرارات في هذا الشأن فقد تقرر ان تشمل المساعدات الطلاب المكملين والراسبين حرصا منا على ان نتيح فرصة جديدة لهم ليشقوا طريقهم كمواطنين صالحين في هذا العهد الجمهوري الذي يتطلب جهود كل فرد من ابنائه وفق ما يلي :

١- يزحّف الطلاب الراسبون والطالبات الراسبات في جميع الصفوف في مختلف المراحل الدراسية الابتدائية والمتوسطة والاعدادية الرسمية منها والاهلية ودور المعلمين والمعلمات والمدارس المهنية كافة والكليات في السنة الدراسية ٥٧ / ١٩٥٨ واعتبارهم ناجحين الى صف اعلى .

٢- يترك معالجة ما قد ينجم من مشاكل فنية وغيرها عن انتقال الراسبين من صف الى صف اعلى وفي الصفوف المنتهية في الكليات الى ادارة الجامعة فيما يتعلق بالكليات التابعة لها ولادارات الكليات الاخرى من اجل تنفيذ ما جاء اعلاه في الفقرة الاولى خلال مدة اقصاها شهر واحد كما يترك لوزارة التربية والتعليم معالجة المشاكل المذكورة بالنسبة للمدارس التابعة لها .

٣- يعاد جميع الطلاب والطالبات الذين فصلوا لاسباب سياسية او بسبب الرسوب في العهد البائد الى مدارسهم في الصفوف التي كانوا فيها "[1] .

---

[1] جريدة الزمان ، ٢ تشرين الثاني ١٩٥٨ البلاد ٢ تشرين الثاني ١٩٥٨ .

ومع ان هذا القرار قد قوبل بترحيب كبير من قبل الطلاب لكنه كان له اثار السلبية على المستوى العلمي للتعليم اذ نجح العديد من الطلبة ممن لم يكن لهم رغبة في مواصلة الدراسة اصلا بسبب ضعف مستواهم العلمي او انهم رسبوا بسبب الغش او بسبب عدم تطبيق النظام ومخالفة التعليمات فضلا عن ان هذا القرار ساوى بين الطلبة المجدين وغير المجدين .

زيادة رواتب العسكريين والموظفين المدنيين

اصبح الجيش العراقي بعد ثورة ١٩٥٨ محل تقدير العراقيين واعتزازهم وافتخارهم به وقد ابدت الثورة اهتمامها بالجيش من اجل كسب تأييده والحصول على عطف الناس وتأييدهم من خلاله فعملت على تحسين الوضع المادي وخاصة المراتب الدنيا فقرر مجلس الوزراء يوم ٣ تشرين الثاني:

" زيادة الرواتب الاسمية للجنود وضباط الصف ونواب الضباط والتوابع في الجيش اعتبارا من الاول من تشرين الثاني ١٩٥٨ كما يلي :-

١- زيادة رواتب الجنود والجنود الاولين المتطوعين والمكلفين في الجيش بمقدار دينار ونصف شهريا.

٢- زيادة رواتب ضباط الصف ونواب الضباط المكلفين والمتطوعين في الجيش بمقدار دينارين شهريا

٣- زيادة رواتب التوابع والمستخدمين في الجيش بمقدار دينار واحد شهريا .

٤- ان هذه الزيادة في الرواتب الاسمية لا تؤثر على مخصصات غلاء المعيشة في الوقت الحاضر .

٥- سينظر في زيادة رواتب افراد الشرطة والفراشين والزرامين والمستخدمين في الدولة الذين لا تتجاوز رواتبهم العشرة دنانير وسيعلن عن ذلك قريبا " [٢] .

وقد كلفت هذه الزيادة وغيرها الخزينة مبلغا يصل اكثر من ثمانية ملايين ونصف المليون اضيفت الى اعتمادات ميزانية تلك السنة [٥٢١] .

وفي ١٥ تشرين الثاني اصدر مجلس الوزراء امرا برفع رواتب الموظفين المدنيين والعسكريين من اجل التخفيف عن ذوي الدخل الواطيء :

"١- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٥ تشرين الثاني ١٩٥٨ زيادة رواتب جميع المستخدمين على الملاك الدائم بمقدار دينارين شهريا على ان يشمل ذلك رواتب التوابع والفراشين والزرامين وسعاة البريد والسعاة وجميع المستخدمين الاخرين في الخدمات المدنية والعسكرية على الملاك الدائم في الجمهورية ممن يتقاضون راتبا اسميا يقل عن عشرة دنانير شهريا .

٢- تمنح هذه الزيادة اعتبارا من ١ تشرين الثاني ١٩٥٨ وعلى ان تبقى مخصصات غلاء المعيشة كما هي عليه في الوقت الحاضر .

٣- سينظر قريبا في زيادة رواتب افراد الشرطة " [١] .

---

[١] الجمهورية ، ٦ تشرين الثاني ١٩٥٨ ، ومقررات مجلس الوزراء العهد الجمهوري . ٤ / ١١ / ١٩٥٨ .

[٢] الجمهورية ، ٥ تشرين الثاني ١٩٥٨ .

وفي ٢٤ تشرين الثاني قرر مجلس الوزراء زيادة رواتب افراد الشرطة وضباط الصف اعتبارا من الاول من تشرين الثاني ١٩٥٨ كالاتي :

" ١- زيادة رواتب افراد الشرطة بمقدار دينار ونصف شهريا .
٢- زيادة رواتب ضباط الصف بمقدار دينارين شهريا .
٣- تكون هذه الزيادة في الرواتب الاسمية فقط ولا تؤثر على مخصصات غلاء المعيشة التي تبقى كما هي في الوقت الحاضر " [٢] .

وقد قوبلت هذه الزيادة بابتهاج كبير وادت الى زيادة القوة الشرائية لدى المواطنين وازداد الطلب على السلع وانتشرت ظاهرة البيع بالتقسيط .

وقد واصل عبد الكريم قاسم نهجه في التقرب الى اصحاب الدخل المحدود من المستخدمين في الدولة فاصدر في ٢٩ كانون الثاني ١٩٥٩ بيانا جاء فيه :

" تمشيا مع الخط العام للترفيه عن ابناء الشعب قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة يوم ٢٩ كانون الثاني :-
١- زيادة رواتب المستخدمين الحراس الليليين على اختلاف رتبهم ودرجاتهم بمقدار دينارين شهريا.
٢- تبقى مخصصات غلاء المعيشة لكل منهم كما هي في الوقت الحاضر .
٣- تبدأ الزيادة اعتبارا من ١ شباط ١٩٥٩ [٣] " .

لجنة عليا لشراء التمور

كانت التمور تشكل اهم صادرات العراق وقد ارادت حكومة الثورة ايجاد اسواق جديدة لتصريفها ورفع اسعارها لمصلحة المنتجين فاتخذت قرارا يقضي بدخول جمعية التمور العامة السوق كمشترية وفي الوقت الذي كان فيه سعر الطن من زهدي المنطقة الوسطى (٧,٧٥٠) دنانير في السوق المحلية قامت بشراء الطن الواحد بسعر (١١) دينارا مطروحا في مخازن البصرة ثم قررت الجمعية زيادة السعر الى (١٢) دينار وتألفت لجنة عليا لشراء التمور في ١٣ تشرين الثاني فتألفت من سبعة اعضاء برئاسة مدير جمعية التمور العام باشرت اللجنة اعمالها بزيارة مناطق الانتاج وتألفت عشر لجان محلية اخذت على عاتقها ايجار المخازن وتسلم التمور من المنتجين ودفع اقيامها والاشراف على كبسها وشحنها الى مراكز التصدير في بغداد او البصرة لتصديرها خارج العراق وقد تم تصدير كميات كبيرة من التمور بموجب الاتفاقيات التجارية التي عقدت مع العديد من الاقطار الخارجية وخاصة الصين وجيكوسلوفاكيا وبولونيا والمانيا الديمقراطية وهنغاريا [٤] .

---

[١] البلاد ، ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٨ .
[٢] البلاد ، ٢٧ تشرين الثاني ١٩٥٨ .
[٣] اتحاد الشعب ، ٣٠ كانون الثاني ١٩٥٩ .
[٤] ثورة ١٤ تموز في عامها الاول ، ص ١٥٤ .

الحكم على عدد من رجال العهد السابق

كانت المحكمة العسكرية العليا الخاصة التي عرفت باسم (محكمة الشعب) التي تشكلت لمحاكمة رجال العهد السابق قد اصدرت حكمها على المتهم الاول اللواء الركن غازي الداغستاني قائد الفرقة الثالثة يوم ١٠ تشرين الثاني ١٩٥٨ بالاعدام شنقا حتى الموت ثم توالى صدور الاحكام بحق المتهمين الاخرين.

كان المتهم الثاني هو الفريق الركن محمد رفيق عارف رئيس اركان الجيش السابق وكانت محاكمته قد بدأت يوم ٣٠ آب فصدر قرار الحكم عليه في العاشر من تشرين الثاني كالاتي :

١- الاعدام شنقا حتى الموت .
٢- الحبس الشديد لمدة خمس سنوات .
٣- ينفذ عليه هذان الحكمان بالتداخل .
٤- بالطرد من الجيش .

وحكمت عليه بالعقوبات التبعية الاتية بحرمانه لمدة عشر سنوات :-

١- من عضوية مجلس الامة .
٢- من عضوية مجالس الامانة والبلدية والادارة .
٣- تولي الوظائف في كافة الدوائر والشركات والمؤسسات والمصارف .
٤- الانتماء الى الاحزاب .
٥- ممارسة الصحافة .

ثم تلى ذلك صدور قرار الحكم على المتهم الثالث الزعيم المتقاعد احمد مرعي مدير الاستخبارات العسكرية الذي بدأت محاكمته يوم الاول من ايلول حيث حكمت عليه المحكمة بتاريخ ١٣ تشرين الثاني بما يلي :

١- الاشغال الشاقة المؤبدة .
٢- تنفذ عليه العقوبة اعتبارا من تاريخ توقيفه المصادف ١٤ تموز ١٩٥٨ .
٣- بطرده من الجيش .
٤- بالتوصية لوزير الدفاع بتخفيف عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة الى الاشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمس عشرة سنة .

وفي اليوم نفسه صدر قرار الحكم بحق المتهم الرابع المقدم المتقاعد يوسف محمود ضابط الشعبة الاولى في دائرة الاستخبارات العسكرية كالاتي :

١- الحبس الشديد لمدة سنة واحدة تنفذ عليه العقوبة اعتبارا من تاريخ توقيفه يوم ١٤ تموز ١٩٥٨ .

وحكمت عليه بالعقوبات التبعية التالية بحرمانه لمدة خمس سنوات من عضوية مجلس الامة وعضوية مجالس الامانة والبلديات والمجالس الادارية والتوظيف في الدوائر والشركات والمؤسسات والمصارف والانتماء الى الاحزاب وممارسة الصحافة وفي ١٧ تشرين الثاني اصدرت المحكمة حكمها على الزعيم الركن المتقاعد محسن محمد علي وكيل مدير الاذاعة والتوجيه الذي بدأت محاكمته يوم السادس من ايلول بما يلي :

١- بالاشغال الشاقة المؤقتة لمدة عشر سنوات .
٢- بالاشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمس سنوات .
٣- تنفذ عليه العقوبتان بالتعاقب اعتبارا من تاريخ توقيفه في ١٥ تموز ١٩٥٨ .
٤- بطرده من الجيش .

وحكمت عليه بالعقوبات التبعية الاتية بحرمانه لمدة عشر سنوات من عضوية مجلس الامة ومجالس الامانة والبلدية والمجالس الادارية والتوظيف في الدوائر والشركات والمؤسسات والمصارف والانتماء الى الاحزاب وممارسة الصحافة .

وفي اليوم نفسه أي ١٧ تشرين الثاني اصدرت المحكمة احكامها على عدد من المذيعين والصحفيين والملحق العسكري بالقاهرة كالاتي :

١- فيصل حسون ، مال الله الخشاب ، ناظم بطرس ، فوزية ناجي الربيعي ، اتهموا باذاعة برامج كانت تعد وتسجل في مكتب الاستعلامات الامريكية وقد بدأت محاكمتهم يوم التاسع من ايلول وحكمت المحكمة ببرائتهم يوم ١٧ تشرين الثاني ١٩٥٨.
٢- محمد علي كريم مذيع اتهم باعداد برامج لدى مكتب الاستعلامات الامريكية وقد بدأت محاكمته يوم ١٠ ايلول ١٩٥٨ وصدر الحكم ببراءته يوم ١٧ تشرين الثاني ١٩٥٨ .
٣- العقيد الركن خضر حمودي الملحق العسكري بالقاهرة اتهم بتوجيه الاذاعة وتدخله في شؤون الجمهورية العربية المتحدة بالسب والقذف لرئيسها وقد بدأت محاكمته يوم ١٣ ايلول وصدر عليه الحكم يوم ١٧ تشرين الثاني ١٩٥٨ بالحبس لمدة سنة واحدة وبالعقوبات التبعية الاخرى .
٤- المتهم كاظم الحيدري الذي بدأت محاكمته يوم ١٣ ايلول بتهمة اعداد التعليقات لاذاعتها من دار الاذاعة وقد صدر عليه الحكم يوم ١٧ تشرين الثاني ١٩٥٨ بالاشغال الشاقة لمدة خمس سنوات مع العقوبات التبعية الاخرى .

وصدر الحكم ايضا على المتهم فاضل الجمالي الذي بدأت محاكمته يوم ٢٠ ايلول فصدر قرار الحكم يوم ١٠ تشرين الثاني ١٩٥٨ كالاتي :-

١- الاعدام شنقا حتى الموت .
٢- بالاشغال الشاقة المؤبدة .
٣- بالاشغال الشاقة المؤبدة .
٤- بالاشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمس سنوات .
٥- بالاشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمس سنوات .
٦- تنفذ عليه هذه الاحكام بالتداخل .

وحكمت عليه بالعقوبات التبعية الاخرى [1] .

وقد قامت الدول الغربية بحملة واسعة لانقاذ فاضل الجمالي وصحبه شارك فيها العديد من رجال الحكم السابق بمن فيهم ضياء جعفر وزير الاعمار السابق وممثلو عدد من الدول في هيئة

---

[1] المحاكمات ، جـ٢ ، ص ٤٥٩ ، ٥٠٨ ، ٦٢٠ ، ٧٢١ ، جـ٣ ، ص ٨٠٣ ، ٨٦٦ ، ٤٠٦ ، ٩٠٦ ، ٩٢٦ ، ١٢٢١.

الامم المتحدة والمبعوثون الغربيون الى العراق . وكان السفير البريطاني في بغداد قد " حذر وزير الخارجية العراقي من مغبة النتائج الوخيمة للانتقام السياسي واراقة الدماء وتاثير ذلك على الرأي العام العالمي وبذل (مايكل رايت) قصارى جهده ، بتوجيه من حكومته لاقناع ممثلي الدول الاخرى في بغداد للقيام بالعمل نفسه . ولما كانت كل من بريطانيا والولايات المتحدة على قناعة بان تدخلهم المباشر سيؤدي الى تصلب العراق في تنفيذ احكام الاعدام فقد اتصلتا بوفود الدول الاخرى في نيويورك وطلبتا من تونس والمغرب ان يتخذا اجراءا مشابها وهو طلب الرأفة بالمحكومين وكذلك طلب وزير الخارجية الايراني من نهرو التدخل وقد قام نهرو بذلك فعلا [١] .

اتفاقيات تجارية واقتصادية وفنية مع الجمهورية العربية المتحدة

بتوجيه من مجلس الوزراء شكلت وزارة الاقتصاد في ١٨ ايلول ١٩٥٨ لجنة لدراسة الاتفاق التجاري والاقتصادي مع الجمهورية العربية المتحدة من الدكتور عبد الحميد الهلالي مدير الاقتصاد العام والدكتور محمد سلمان حسن سكرتير مجلس الاعمار[٢] والدكتور طلعت الشيباني مدير ادارة اتحاد الصناعات .وبعد اجتماعات عديدة قدمت اللجنة تقريرها الذي ابدت فيه مقترح وزير الاقتصاد "بالتدرج في التعاون التجاري والاقتصادي بين البلدان العربية باعتباره السبيل الواقعي الوحيد الذي من شانه تعزيز الوحدة الاقتصادية والسياسية بينهما وخلق الجو النفسي الملائم لتعبئة جميع اتجاهات الرأي العام نحو الوحدة " [٣] وفي ادناه نص التقرير.

سيادة وزير الاقتصاد المحترم

بناء على الامر الوزاري المرقم س / ٤٠١ والمؤرخ ١٨ / ٩ / ١٩٥٨ والقاضي بتكوين لجنة من الدكتور عبد الحميد الهلالي مدير الاقتصاد العام والدكتور محمد سلمان حسن سكرتير مجلس الاعمار والدكتور طلعت الشيباني مدير ادارة اتحاد الصناعات .

فقد اجتمعت اللجنة صباح يوم الجمعة المصادف ١١ / ٩ / ١٩٥٨ وبعد دراسة المشروع العراقي والمشروع المقابل للجمهورية العربية المتحدة ومناقشة الموضوع توصلت اللجنة الى النتائج التالية :-

ان اللجنة التي ترى بان الوحدة الاقتصادية بين البلدان العربية هي الهدف الاساسي والطبيعي الذي ستسير نحوه هذه البلدان تحرص اشد الحرص على التعاون الكامل بين جميع البلدان العربية المتحررة بشأن مختلف اوجه النشاط الاقتصادي ولكنها في نفس الوقت تؤكد على وجوب السير بهذا التعاون سيرا متزنا للتوصل الى احسن النتائج واسلمها واقلها جهدا ووقتا .

---

١ الزوبعي ، العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٨ ، ٢ / ٥٤١ .

٢ بعد ان استقال العقيد رجب عبد المجيد من سكرتارية مجلس الاعمار اودع عريضة الاستقالة لدى السيد فؤاد الركابي الذي رفعها بدوره الى عبد الكريم وصدر الامر بتعيين محمد سلمان حسن سكرتيرا للمجلس.

٣ تقرير اللجنة المقدم الى وزير الاقتصاد يوم ٢٠ / ٩ / ١٩٥٨ ملفات مجلس السيادة ، الملف رقم ١٦٨ و ٢٧٧ ص٣٨٥.

لاشك ان الاتجاه نحو التصنيع هو ظاهرة اقتصادية حينما اتخذت اساسا لكل السياسات الاقتصادية في البلاد التي تتحكم في سيرها . وقد كان التصنيع هدفا اساسيا لكل حركاتنا التحررية قبل الثورة لما له من اهمية في وضع اساس متين لاستقلالنا السياسي وهذا هو السبب الذي حدا بجميع الخبراء الاجانب للتأكيد ان العراق بلد زراعي بالدرجة الاولى وانه يجب ان ينصرف الى هذه الناحية وهذا هو السبب نفسه الذي حدا بكل حكومات العهد البائد ان تقف موقفا سلبيا من الصناعة والتصنيع بحيث يمكننا القول ان الصناعة العراقية قد فرضت نفسها فرضا نتيجة للتطور الاقتصادي المحلي والعالمي وانها ضربت مثلا جليا لتطور الاقتصاد الوطني نحو الصناعة بصورة طبيعية وكان من اهداف الثورة المباركة حماية الصناعة ووضع خطة عامة للتصنيع في العراق وكانت هذه السياسة من العوامل التي طمنت الى حد كبير الاوساط الصناعية والعمرانية على حد سواء .

ومن الواضح جدا ان خطة التصنيع ستشمل خطوتين متلاحقتين الاولى هي حماية الصناعة الوطنية القائمة فعلا وتشجيعها ورعايتها والخطوة الثانية هي دراسة امكانيات العراق الصناعية دراسة كاملة واظهار المجالات الاقتصادية التي يمكن ان تقدم الصناعات الجديدة فيها . وهذا امر فشلت في تحقيقه الحكومات العثمانية في العهد البائد وذلك لاسباب كثيرة منها عدم وجود خطة عامة في الدراسة وتسليم هذه الدراسات بايدي اجنبية تغلب المصالح الاستعمارية على المصالح الوطنية في هذه الدراسة بحيث ينبع الغرض الذي استقدمت من اجله . اما السبب الثالث فهو عدم توفر هذه المعلومات وصعوبة الحصول عليها من قبل رجال الصناعة . ومن المهم جدا ان نذكر في هذا المجال بان الاستثمار الفردي في المجال الصناعي يكون احدى الدعامات الاساسية في قيام الصناعة في الوقت الحاضر .

واذا علمنا ان هذه الخطة هي اساس السياسة الاقتصادية لجمهوريتنا وان الاتجاه نحو الوحدة الاقتصادية بين البلدان العربية المتحررة هو هدف رئيسي اخر من اهداف الجمهورية العراقية فان اللجنة ترى وجوب التوطيد بين هذين الهدفين ووضع السياسة الاقتصادية للجمهورية العراقية على اساس ذلك .

هناك اتجاهان واضحان في تحقيق التعاون الاقتصادي بين البلدان العربية المتحررة :

اولا : اخذ قلة الكلفة الانتاجية اساسا لاقرار بعض العمليات الانتاجية في بلد دون اخر وعلى هذا سيكون التطبيق العملي لهذا الاتجاه هو ان يتخصص كل بلد في انتاج ارخص البضائع كلفة ، فمثلا ان رخص كلفة انتاج النفط في العراق يجب ان يتبعه كلفة مصر من انتاج النفط وان رخص كلفة انتاج الخيوط والنسيج في مصر يجب ان يتبعه عدم توسع العراق في انتاج الخيوط والنسيج القطني وهكذا.

ثانيا : الاتجاه بالسياسة الاقتصادية نحو التصنيع في كل قطر من اقطار البلدان العربية ولو كان هذا التصنيع يكشف في الامد القصير بعض الزيادة النسبية في كلفة الانتاج.

ان الحقيقة التي لا يمكن انكارها في هذا المجال (اذا التزمنا حدود العلم والواقع) هو ان احدا في الوقت الحاضر لا يمكن ان يبت في أي الاتجاهين يجب ان يسلك وذلك للاسباب التالية :

اولا : عدم وصول العراق ومصر الى نفس الدرجة من درجات التطور الاقتصادي فمصر سارت قدما في التصنيع سواء كان ذلك قبل ثورة مصر سنة ١٩٥٢ او بعدها مما جعل مصر تنتج كثيرا من

البضائع بكلفة ارخص نتيجة لتحسين بعض الصناعات وبيئية الظروف الاقتصادية والفنية المناسبة لها وابرز مثال لذلك صناعة الجوت .. فلا تملك مصر من عناصر هذه الصناعة اكثر مما تملك فلماذا فشل في العراق ونجحت في مصر. السبب واضح هو الحماية والفن ولو طبقت نفس السياسة في العراق لنجحت صناعة الجوت . فالامر متوقف اذا على السياسة الاقتصادية في هذه الناحية وليس على الكلفة الانتاجية المجردة .

ثانيا : عدم الكشف عن امكانات العراق الصناعية لحد الان ومن يدري لعل هناك كثيرا من الصناعات التي يمكن ان تنتج في العراق بكلفة ارخص اذا ما كملت الدراسات العلمية بشأنها مثلا الاسمدة الكيمياوية التي اكدت التقارير ان مادتها الاولية وهي مشتقات النفط هي ارخص بكثير في العراق من أي محل اخر من العالم وكذلك الحال بالنسبة الى العجينة التي تستخرج من مشتقات النفط والتي تستعمل لانتاج الحرير الصناعي .

ثالثا : اختلاف القوانين التي تخدم الانتاج الصناعي في كل من البلدين . ومن الواضح جدا ان حماية الصناعة الوطنية في مصر وسوريا هي اقوى بكثير من حماية الصناعة الوطنية في العراق وقد يعود رخص كلفة بعض الانتاج المصري او السوري الى عدم تحميل هذه الصناعة كثيرا من الرسوم والضرائب التي تعاني منها الصناعة العراقية وهذا طبعا لم يمنع الحكومة المصرية او السورية من فرض الضرائب على البيع او على الدخل لغرض امتصاص قسم من الارباح .

ان ازالة هذا الغموض وجلاء الموقف يتطلبان جهودا جبارة لغرض الوصول الى الحل الصائب في هذا الموضوع الشائك ومع ذلك فلا ترى اللجنة مجالا الا ان تؤكد التعاون في المجالات الممكنة تلافيا لما قد يحدث من انتكاسات اقتصادية وذلك بالاتجاه نحو التصنيع في كل اجزاء الوطن العربي . لان حصيلة التصنيع النهائية هي في صالح الاقتصاد العربي باجمعه خصوصا ... وان هذا الاتجاه قد طبق فعلا حتى في البلد الواحد كما حصل مثلا في روسيا السوفيتية التي امتازت عن امريكا بتوزيع معاملها على مساحاتها الشاسعة . هذا ويجب ان لا يفوت اللجنة نقطتان مهمتان هنا :

اولا : لو اخذ بمشروع الجمهورية العربية المتحدة لحرم العراق من مورد كبير جدا في مرحلة تعتبر من اشد مراحله حرجة وهو الرسوم الكمركية التي تعتبر ثاني مورد للحكومة العراقية بعد النفط.

ثانيا : ان العمل الذي يمكن ان يدخل في الانتاج يكون في اغلب الاحوال اكثر من ٢٥% من كلفة الانتاج وهذا يؤدي بطبيعة الحال الى ان يتوقف امر التصنيع في هذه المجالات (وخاصة في صناعات التجميع) على نطاق القطر الذي سيؤسس هذه الصناعة . ولاشك ان الجمهورية العربية المتحدة (وخاصة الاقليم الجنوبي) اثبت قدما واسرع تنفيذا في هذا المجال .

وبالنتيجة فان اللجنة ترى تأييد المذكرة التي قدمها سيادتكم الى مجلس الوزراء مرفقة بكتابكم المرقم س / ٢٨٢ والمؤرخ في ١٤ / ٩ / ١٩٥٨ بالنظر لتفصيلها لجميع الاسباب والعوامل التي تجعل من التدرج في التعامل التجاري والاقتصادي بين البلدان العربية فهو السبيل الواقعي الوحيد الذي من شانه تعزيز الوحدة الاقتصادية والسياسية بينهما وخلق الجو النفسي الملائم لتعبئة جميع اتجاهات الرأي العام نحو الوحدة المذكورة .

الدكتور عبد الحميد الهلالي	الدكتور طلعت الشيباني	الدكتور محمد سلمان حسن
مدير الاقتصاد العام	مدير ادارة اتحاد الصناعات	سكرتير مجلس الاعمار

وقد اتخذت هذه الوثيقة اساسا للمفاوضات مع وفد الجمهورية العربية المتحدة[1]

وتمتينا للروابط المشتركة بين العراق والجمهورية العربية المتحدة وتحقيقا للتعاون القومي في مجال التجارة واقامة التكامل الاقتصادي بين البلدين زار في اواخر ايلول وفد اقتصادي من الجمهورية العربية المتحدة واجرى مفاوضات مع وزارة الاقتصاد العراقية انتهت يوم ٩ تشرين الاول وفي ١٥ تشرين الثاني ١٩٥٨ تم توقيع اتفاق تجاري بين الحكومتين جاء في مقدمته " رغبة منهما في تنمية العلاقات الاقتصادية وتوطيدها على اسس تلائم الصلات القومية بين بلديهما فقد اتفقا على ان تسمح كل منهما باستيراد المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية المنتجة لدى الطرف الاخر وفي حدود الامكانيات الاقتصادية للدولتين وفقا لانظمة الاستيراد والتصدير السارية في كل منهما وان تعفى هذه المنتجات من الرسوم الكمركية ، وتضمنت الاتفاقية تسهيلات للنقل في الموانئ وتجارة الترانسيت ودخول وسائط نقل البضائع وقد كتبت الاتفاقية في نسختين باللغة العربية وقد وقعها ابراهيم كبة وزير الاقتصاد وسيد فهمي سفير الجمهورية العربية المتحدة ببغداد . وقد الحق بالاتفاقية قائمة بالمنتجات والسلع المعفاة من الرسوم الكمركية وقائمة بالسلع والمنتجات التي تمنح تعريفة مخفظة بنسبة ٧٥% من التعريفة العادية، وقائمة بالمنتجات والسلع التي تمنح تعرفة مخفظة بنسبة ٥٠% من التعرفة العادية أي ان الاتفاقية اتبعت التدرج في الاعفاءات والتخفيظات الكمركية . وقد صادق مجلس السيادة والوزراء على قانون تصديق الاتفاقية والقوانم الملحقة بها برقم ٧٣ لسنة ١٩٥٨ يوم ٢٤ تشرين الثاني [2] .

وفي اليوم نفسه تم توقيع اتفاقية تحقيق التكامل الاقتصادي بين الجمهوريتين العراقية والعربية المتحدة جاء في مقدمتها تحقيقا للاهداف التي رسمها الاتفاق المشترك الموقع في دمشق في اليوم الثاني من شهر المحرم سنة ١٣٧٨ الموافق ١٩ تموز ١٩٥٨ وتوثيقا للروابط القومية القائمة بين البلدين فقد اتفقا على توقيع هذه الاتفاقية التي نصت على وضع التشريعات اللازمة لتحقيق العناصر التالية للتكامل الاقتصادي : اولا حرية انتقال الاشخاص والرسائل . ثانيا حرية الاقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي ثالثا حرية استعمال وسائط النقل والموانئ والمطارات ورابعا حرية التملك والايصاء والارث ونصت ايضا على تبادل المعونة الفنية في جميع الحقول فضلا عن انشاء مؤسسات استثمارية مشتركة خاصة وعامة مع جهاز مشترك دائم لتنسيق السياسات التجارية وبرامج التخطيط والتنمية وتشريعات العمل والضمان والضرائب والرسوم في سبيل تحقيق التكامل الاقتصادي المنشود " وتكون مدينة دمشق المقر الدائم لجهاز التنسيق " وتم توقيع الاتفاقية بنسختين بالعربية ببغداد وقعها كل من وزير الاقتصاد العراقي ابراهيم كبة وسفير الجمهورية العربية المتحدة ببغداد سيد فهمي وقد تم تصديق قانون الاتفاقية رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٨ يوم ٢٤ من شهر تشرين الثاني ١٩٥٨ من مجلس السيادة والوزراء [3] .

---

[1] ملفات مجلس السيادة ، الملف ٤٤٧٢ ، الوثيقة ٢٧٧ ، ص ٣٨٧ - ٣٨٩ .

[2] المعجم المفهرس ، ص ٣٦ - ٤٤ . جريدة الاهالي . ٤ كانون الثاني ١٩٥٩.

[3] مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٥٨ ، القسم الثاني ، ص ٢١٧ - ٢٢٠ .

وفي اليوم نفسه أي ١٥ تشرين الثاني تم توقيع الاتفاقية الثالثة بين الجمهوريتين العراقية والعربية المتحدة باسم اتفاق التعاون الفني والذي جاء فيه :

" رغبة منهما في دعم التعاون الفني في الميدان الاقتصادي وتنفيذا للمادة الثالثة من اتفاق تحقيق التكامل الاقتصادي الموقع في ١٥ تشرين الثاني ١٩٥٨ اتفقا على ان يقدم كل من الطرفين المتعاقدين في حدود امكاناته الى الطرف الاخر بناء على طلب معونة فنية في مختلف ميادين النشاط الاقتصادي من تبادل الخبرة والخبراء والبعثات الفنية والمنح التدريبية والعمال والفنيين والمعلومات العلمية والفنية بين البلدين الشقيقين ونصت الاتفاقية على انشاء مكتب دائم للتعاون الفني في كل من البلدين للاشراف على تحقيق هذه الاتفاقية . على ان تصبح الاتفاقية سارية المفعول بعد انقضاء خمسة عشر يوما من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليها والعمل بها لمدة ثلاث سنوات تجدد تلقائيا للمدة ذاتها ما لم يبلغ احد الفريقين الاخر برغبته كتابة في انهاء العمل بها قبل ستة اشهر من انقضاء كل اجل .

وقد وقع الاتفاقية كل من ابراهيم كبة عن الجمهورية العراقية وسيد فهمي عن الجمهورية العربية المتحدة . وتم تصديق قانونها برقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ من مجلس السيادة والوزراء يوم ٢٤ تشرين الثاني ١٩٥٨ [1] .

وقال ابراهيم كبة عند توقيعه الاتفاقيات الثلاث ان هذه الاتفاقيات لن تكون الاخيرة في التعاون القومي بين الجمهورية العراقية وشقيقتها الغالية الجمهورية العربية المتحدة فالاهداف التي يسعى اليها الاخوان اهداف كبرى سامية طويلة الامد بعيدة المدى انها أهداف امتنا العربية الكبرى في التحرر والاستقلال والديمقراطية والوحدة بعد ان تأجج في نفوس ابنائها لهيب الوعي القومي المقدس " وقال "ان جمهوريتنا تؤمن بالقومية العربية (المتحررة)" ودستورنا المؤقت يثبت هذه الحقيقة البديهية وهي ان العراق جزء لا يتجزأ من الامة العربية وتوحيد الخطط في كل المجالات مع الجمهورية العربية المتحدة يكون حجر الاساس في سياسة جمهوريتنا في الحقل العربي " [2] ، ولكن التقارب والتعاون مع الجمهورية العربية المتحدة لم يستمر سوى بضعة اشهر حيث بدأت الخلافات بين الطرفين انتهت بالقطيعة في اثر ثورة الموصل في ٨ اذار ١٩٥٩ حيث اتهمت الجمهورية العربية المتحدة بمساعدة القائمين بالثورة ومع ذلك فقد صدر بيان رسمي من مدير التوجيه والاذاعة العام يوم ٣ كانون الثاني ١٩٥٨ جاء فيه :

" تم في ديوان وزارة الخارجية بعد ظهر يوم ٣ كانون الثاني ١٩٥٩ بين سيادة الدكتور عبد الجبار الجومرد وزير الخارجية وسيادة سيد فهمي السفير فوق العادة للجمهورية العربية المتحدة في العراق تبادل وثائق ابرام الاتفاق التجاري واتفاق تحقيق التكامل الاقتصادي واتفاق التعاون الفني

[1] جريدة الوقائع العراقية ، ١ / ١٢ / ١٩٥٨ . كامل السامرائي ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٥٨ ، ص ٢٢١.

[2] جريدة البلاد ، ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٨ .

المعقودة بين الجمهورية العراقية وحكومة الجمهورية العربية المتحدة الموقع عليها في بغداد بتاريخ ١٥ تشرين الثاني ١٩٥٨ " [١].

شعار وعلم الجمهورية العراقية

في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٨ صادق مجلس الوزراء على شعار الجمهورية الجديد كما تم تحديد شكل والوان العلم العراقي . وكان مجلس الوزراء قد درس الموضوع في عدة جلسات بعد الثورة لاقرار النماذج المقترحة لكل من الشعار والعلم . وكان رئيس الوزراء قد اقترح في احدى الجلسات ان يكون عدد السنابل في الشعار ١٣ سنبلة بدلا من ١٤ التي كانت ترمز الى الالوية الاربعة عشر العراقية ولكن اغلب الوزراء عارضوا المقترح وقالوا انه عدد مشؤوم لكن عبد الكريم قاسم اصر على ان يكون عدد السنابل ١٣ سنبلة واحتدم النقاش فتأجل الاجتماع وفي خارج القاعة افهم الوزراء المعارضون بان الزعيم يطلب ذلك ملحا لان اسمه يتكون من ثلاثة عشر حرفا [٢] . وفي الاجتماع التالي اقر النموذج كما ان عبد الكريم قاسم حدد الوان العلم وماذا يرمز كل منها ولم يوجد لون اصفر في داخله ولماذا تتجه المستطيلات فيه من اعلى الى اسفل وليس من اليمين الى اليسار ؟ [٣]

وجاء في قانون شعار الجمهورية الجديد الذي نشر يوم ٢٣ اذار ١٩٥٩ انه يتألف " من دائرة تشع منها ثماني حزم تتألف كل حزمة من ثلاث استطالات متموجة ذهبية اللون ويبرز بين كل حزمتين منها رأس نجم احمر (قرميدي اللون) وتقع في وسط الدائرة ساحة زرقاء اللون تتوسطها سنبلة ذهبية يحيط بها دولاب اسود ذو ثماني نتوءات مستطيلة من الداخل يحيط بها حتى محيط الدائرة السوداء حلقة بيضاء اللون داخلها سيف عربي يحتضن الدولاب من الجانب الايسر وخنجر كردي يحتضنه من الجانب الايمن وقد كتب بين رأسيهما (الجمهورية العراقية) بخط كوفي وبين مقبضيهما (١٤ تموز) وتحتها (١٩٥٨) بخط كوفي ايضا وان لون السيف والخنجر والكتابة الكوفية هو اللون الاسود " .

وجاء في تفسير السمات ورموز هذا الشعار " ان الاشعة الذهبية المتموجة تمثل الشمس العربية وترمز الى الحرية التي استردها العراق في ثورة ١٤ تموز عند بزوغ الشمس والى شعار العدل المتخذ في بلاد الرافدين عند القدماء من سكان العراق قبل الميلاد وان تسمية العراق بمعناه القديم (اراكي) أي بلاد الشمس . وان النجم المثمن يمثل النجم العربي ويرمز الى ان العراق جزء من الامة العربية وان اللون الاحمر يرمز الى ثورة ١٤ تموز والسيف والخنجر يمثلان العرب والاكراد لانهما شركاء في هذا الوطن ويرمز الدولاب الاسود للصناعة وترمز السنبلة الذهبية للزراعة " [٤] .

---

[١] جريدة الاهالي ، ٤كانون الثاني ١٩٥٩ .

[٢] احمد فوزي ، عبد الكريم قاسم ، ص ٥٤ .

[٣] محسن حسين الحبيب ، حقائق عن ثورة ١٤ تموز ، ص ١١٠ .

[٤] الوقائع العراقية ، ٥ / ٤ / ١٩٥٩ .

اما العلم فانه يتكون من الالوان الاسود والابيض والاخضر والاحمر والاصفر اللون الذي يفضله عبد الكريم قاسم على باقي الالوان وهي الالوان التي تمثل ادوار مجيدة في تاريخ العراق والامة العربية على ان يكون شكل العلم مستطيلا طوله ضعفا عرضه ويقسم عموديا الى ثلاثة مستطيلات متساوية اولها من جهة السارية الاسود فالابيض فالاخضر ويتوسط المستطيل الابيض النجم العربي (ذو ثمانية رؤوس) لونه احمر عاتك رمزا لثورة ١٤ تموز ويتوسط النجم دائرة ذات لون اصفر يحيط بها حزام ابيض ويمثل النجم المثمن الاحمر والدائرة الصفراء العرب والكرد رمزا لتكوينهما الشعب العراقي منذ القدم وتم تحديد تاريخ رفع العلم في ١٤ تموز من سنة ١٩٥٩ .

وقد نشر قانون علم الجمهورية العراقية الذي الغى قانون العلم الوطني العراقي رقم ٣٦ لسنة ١٩٢٨ في جريدة الوقائع العراقية بتاريخ ٢٦ / حزيران ١٩٥٩ [1] .

اتفاقية تجارية بين العراق وجيكوسلوفاكيا

انطلاقا من الرغبة في توثيق العلاقات التجارية مع اقطار المعسكر الاشتراكي جرت مباحثات بين وزارة الاقتصاد العراقية وممثلين عن جمهورية جيكوسلوفاكيا ببغداد وفي بداية شهر كانون الاول ١٩٥٨ وفي الرابع عشر من هذا الشهر تم توقيع الاتفاقية التجارية بين البلدين والتي جاء في ديباجتها :

" ان حكومة الجمهورية العراقية وحكومة الجمهورية الجيكوسلوفاكية تحدوهما الرغبة في توسيع التعاون الاقتصادي والعلاقات التجارية الى اقصى حد مستطاع على اساس من المساواة والمنفعة المتبادلة قررتا عقد اتفاقية تجارية واتفقتا على ان يمنح كل منهما الاخر معاملة اكثر الامم حظوة فيما يخص كافة الامور المتعلقة بالتجارة بين البلدين وان يعمل كلا الفريقين المتعاقدين جهد المستطاع وطبقا للانظمة السارية المفعول في بلديهما على ان تسهيل تبادل السلع بينهما وخاصة فيما يتعلق بالسلع المدرجة في القائمتين الملحقتين بهذه الاتفاقية مع منح اجازات استيراد وتصدير لها وفق القوانين والانظمة المرعية في البلدين .

ويتعهد الفريقان بالتعاون في المجال العلمي والفني كما هو مبين في بروتوكول التعاون العلمي والفني بين البلدين وقد حرر الاتفاق باللغتين العربية والجيكية ويعول على كلا النصين . وقد وقع الاتفاق جوزيف جابوكراتسكي السفير الجيكي في بغداد عن الجانب الجيكي وابراهيم كبة وزير الاقتصاد عن الجانب العراقي . والحقت بالاتفاق جداول بالسلع المعدة للتصدير من جيكوسلوفاكيا الى العراق وبالعكس وبروتوكول فني خاص بالتعاون العلمي والفني بينهما والكتب الملحقة وهي كالاتي :

سيادة الدكتور ابراهيم كبة المحترم

" بناء على الروح التي سادت جو المفاوضات التي انتهت بتوقيع اتفاقية تجارية بين بلدينا اصبح وفد الحكومة الجيكوسلوفاكية يعتقد ان مما يخدم مصلحة التنمية المجدية للتعاون بين البلدين من اجل الاسراع بتصنيع الجمهورية العراقية ان تجتمع اللجنة المختلطة في موعد لا يتأخر عن ٣٠ حزيران ١٩٥٩ لغرض بحث امكانيات وظروف الفريقين المتعاقدين لعقد اتفاقية اقتصادية تقوم جيكوسلوفاكيا بمقتضاها بتجهيز العراق بمعدات صناعية ومعامل سيجري انشاؤها حسبما تقرره او

---

[1] الوقائع العراقية ٢٧ / ٦ / ١٩٥٩ ، دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠ ص ٢٥٨ - ٢٥٩ .

تراد الحكومة العراقية .. ان هذا الكتاب يشكل جزء لا يتجزأ من الاتفاقية التجارية المذكورة اعلاه واكون شاكرا لو تفضلتم بتأييد موافقة حكومتكم على محتويات هذا الكتاب وتفضلوا يا سيادة الوزير بقبول فائق احترامي وتقديري .

الدكتور جوزيف جابوكراتسكي
السفير فوق العادة المطلق الصلاحية
لجمهورية جيكوسلوفاكيا

وفي اليوم نفسه اكد ابراهيم كبة موافقة حكومته على محتويات الكتاب المذكور الذي يشكل جزء من الاتفاقية التجارية . وقد صادق مجلس السيادة والوزراء على الاتفاقية وملاحقها يوم ٢٢ كانون الاول ١٩٥٨ بالقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٨ [١] .

اتفاقية تجارية بين العراق ورومانيا

في يوم ٢٤ كانون الاول ١٩٥٨ تم توقيع اتفاقية تجارية في بغداد بين حكومة الجمهورية العراقية وحكومة جمهورية رومانيا الشعبية جاء في مقدمتها :

ان الحكومتين تحدوهما الرغبة في تنمية وتوسيع وتدعيم العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين على اساس المساواة والمنفعة المتبادلة اتفقا على تنمية وتوسيع التجارة بينهما وتسهتم كل حكومة . تحدوها احسن النيات وروح التعاون التام – اهتماما تاما بالاقتراحات التي تتقدم بها الحكومة الاخرى بغية تطوير وتوسيع التجارة بين البلدين ويتعهد الفريقان بمنح اجازات الاستيراد والتصدير للسلع المدرجة في جدولين ملحقين بالاتفاقية وعلى منح كل منهما الاخرى معاملة اكثر الامم حظوة وخاصة فيما يتعلق بالرسوم الكمركية والانظمة والاجراءات الكمركية ومنح السفن التسهيلات بالدخول الحر الى الموانئ وتسهيلاتها ورسوم الشحن والتفريغ وان تقدم جمهورية رومانيا الشعبية المعونة الفنية للعراق فيما يخص المعدات والاجهزة المصنعة .

كتبت الاتفاقية باللغات العربية والرومانية والانكليزية ووقعها عن الجانب الروماني يون فيد راشكو نائب وزير التجارة الروماني وابراهيم كبة وزير الاقتصاد العراقي والحق بالاتفاق جدول بالسلع المعدة للتصدير من رومانيا الى العراق واخر بالسلع المعدة للتصدير من العراق الى رومانيا .

وفي اليوم نفسه (٢٤ كانون الاول) تم توقيع الاتفاقية الخاصة بالمعونة العلمية والفنية بين البلدين التي تهدف الى تنمية التعاون الفني والعلمي في جميع قطاعات اقتصادهما الوطني مع المراعاة التامة للقوانين المعمول بها في بلد كل من الفريقين المتعاقدين .وقد صادق مجلس السيادة والوزراء على قانوني الاتفاقية التجارية واتفاقية المعونة العلمية والفنية رقم ٦ ، ٧ لسنة ١٩٥٨ يوم ١٣ كانون الثاني ١٩٥٨[٢].

---

[١] الوقائع العراقية ، ١ / ١ / ١٩٥٩ ، كتاب السفارة الجيكوسلوفاكية ببغداد في ١ كانون الثاني ١٩٥٩ ، ملفات مجلس السيادة ، الملف ١٩٢ و ٣٣ ، ص ٤٧.

[٢] الوقائع العراقية ، ٢١ / ١ / ١٩٥٩ ، المعجم المفهرس ، ص ٤٦٢ – ٤٧٢ . جريدة الاهالي ، ٢٢ كانون الثاني ١٩٥٩ .

اتفاقية تجارية بين العراق والهند

تم في بغداد توقيع اتفاقية تجارية بين حكومة الجمهورية العراقية والحكومة الهندية يوم ٢٩ كانون الاول ١٩٥٨ جاء في مقدمتها :

" ان الحكومتين تحدوهما الرغبة في تنمية وتوسيع وتوطيد العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين قررتا الدخول في الاتفاقية الاتية :

تقام العلاقات التجارية والاقتصادية بينهما على اساس المساواة والمنفعة المتبادلة . ويمنح الفريقان المتعاقدان كلا منهما الاخر معاملة اكثر الامم حظوة وذلك فيما يتعلق بكافة القضايا الكمركية والضرائب وسائر النفقات ويتخذ الفريقان كافة التدابير المختصة بالتجارة بينهما بكل السبل الممكنة وخاصة فيما يتعلق بالسلع المذكورة في الجدولين المرفقين بالاتفاقية وتنظيم شؤون النقل بالبواخر واجور التحميل والتفريغ والضرائب واقامة المعارض التجارية . كتبت الاتفاقية باللغتين العربية والانكليزية وقد وقعها كل من آي اس جوبرا السفير الهندي في بغداد وابراهيم كبة وزير الاقتصاد العراقي وصدر قانون تصديقها من مجلس السيادة والوزراء برقم ١٢ لسنة ١٩٥٨ يوم ١٩ كانون الثاني ١٩٥٩ [١] .

وكان وفد تجاري عراقي قد زار الهند في المدة ١٦ - ٢٩ تشرين الثاني اجرى مفاوضات مع الحكومة الهندية وصدر في اثر الزيارة البيان المشترك الاتي :

" زار الهند وفد تجاري عراقي بغية تعزيز العلاقات الودية في الحقل التجاري بين الهند والعراق وكان الوفد برئاسة حسين جميل سفير الجمهورية العراقية في الهند وضم السادة طالب جميل مدير الاقتصاد العام وشكري صالح زكي مدير جمعية التمور العام وصالح كبة مدير التحويل الخارجي .. وتم التوصل الى تثمين العلاقات التجارية والاقتصادية سيكون له منفعة متبادلة وان هناك مجالا كبيرا لتوسيع التبادل التجاري زيادة على المستوى الحالي بالسلع التقليدية وخاصة التمور العراقية والشاي الهندي .

وتم الاتفاق على وجوب اقامة العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين على اساس المساواة والمنفعة المتبادلة وتم الاتفاق كذلك على ان تمنح كل حكومة لتجارة بلد الحكومة الاخرى معاملة لا تقل تفضيلا عن تلك الممنوحة الى تجارة أي بلد ثالث .

وتناولت المباحثات كذلك موضوع الاتفاقية التجارية الجديدة والتي تأمل الحكومتان ان يكون بالمستطاع عقدها في نفس الوقت على تقديم اقصى التسهيلات من اجل تطوير وتوسيع التبادل التجاري بين البلدين .

كي بي لال	حسين جميل
المدير العام للتجارة الخارجية لحكومة الهند	سفير الجمهورية العراقية في الهند
	٢٩ تشرين الثاني ١٩٥٨ [٢]

---

[١] الوقائع العراقية ، ٢ شباط / ١٩٥٩ .

[٢] البلاد ، ٣ كانون الاول ١٩٥٨ .

نقابة المعلمين

كان للمعلمين قبل الثورة جمعية محدودة النشاط تقتصر فعالياتها على الامور الاجتماعية وبعد الثورة صارت نقابة المعلمين قوة سياسية لها فعلها وقد حدد نشاطها بقانون خاص تم وضعه في السادس من تشرين الثاني ١٩٥٨ برقم (٦٩) تضمن تأسيس نقابة للمعلمين في بغداد وجوز فتح فروع لها في مراكز الالوية (المحافظات) والاقضية والنواحي بقرار من الهيئة الادارية .

حدد القانون الغاية من تأسيس النقابة باسناد الجمهورية العراقية والدفاع عنها بالاساليب الثقافية ومعاونة وزارة التربية والتعليم في العمل من اجل رفع مستوى التعليم والتربية ومكافحة الاتجاهات الثقافية والفكرية الضارة التي تتعارض مع النظام الجمهوري ورفع مستوى المعلم المعاشي والاجتماعي وحماية حقوقه وتشجيع النشاط الثقافي بين المعلمين ومحاربة الامية وضمان المعلم ضد المرض والشيخوخة والعجز والبطالة " .

وبموجب القانون يكون وزير المعارف(التربية والتعليم) مسؤولا عن النقابة وقد صدق مجلس السيادة على القانون الذي عرف بقانون نقابة المعلمين [١] .

ادت النقابة دورا مهما في الحياة السياسية اذ صارت واجهة من واجهات الحزب الشيوعي حيث جرى انتخابات النقابة في جو تنافسي شديد يوم ٢٣ كانون الثاني ١٩٥٩ تميزت بالصراعات بين القوى المتنافسة اسفر عن فوز (القائمة المهنية الموحدة) الشيوعيون ومناصروهم في بغداد وعشرة الوية اخرى بعد جو ارهابي وعمليات توقيف واوامر القاء قبض وسبقها عمليات نقل للمعلمين المعروفين باتجاههم القومي وفوز (قائمة الجبهة القومية) في لوائي الرمادي (محافظة الانبار) وكركوك (التأميم) . ثم عقدت النقابة مؤتمرها الاول بين ٢ - ٥ شباط في سينما روكسي افتتحه هديب الحاج حمود ممثلا لعبد الكريم قاسم[٢] الذي دعا الى وحدة الكلمة ورص الصفوف وقد حضر عبد الكريم قاسم الحفلة الختامية في بهو امانة العاصمة وتم انتخابه نقيبا فخريا للمعلمين "[٣].

ثم صدر تعديل القانون رقم ٦٩ واصبح بموجب التعديل الجديد الانتساب الى النقابة الزاميا لكل المعلمين والمدرسين واساتذة الجامعات فضلا عن موظفي الوزارة وقامت النقابة بنشاط واسع لاستقطاب المعلمين بما في ذلك توزيع الاراضي وتأسيس الجمعيات الاستهلاكية والبيع بالتقسيط وتنظيم السفرات السياحية وتأسيس المستشفيات [٤].

---

[١] الوقائع العراقية ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٨ .

[٢] القانون ينص ان يكون وزير التربية والتعليم مسؤولا عن النقابة لماذا افتتح هديب الحاج حمود (من الحزب الوطني الديمقراطي) المؤتمر الاول لنقابة المعلمين ممثلا لعبد الكريم قاسم بديلا عن الوزير المختص.

[٣] جريدة الزمان . ٢٤ كانون الثاني - ٥ شباط ١٩٥٩ .

[٤] بعد ثورة ٨ شباط ١٩٦٣ ظهرت فضائح رؤساء الجمعيات الاستهلاكية وجمعيات توزيع الاراضي باختلاس مبالغ طائلة واحيلوا الى المحاكم واعترفوا بذلك

العراق والقضية الفلسطينية

كان متوقعا ان تولي حكومة الجمهورية العراقية اهتماما اكبر بالقضية الفلسطينية خاصة وقد كانت هذه القضية مدار بحث بين الضباط الاحرار قبل الثورة بل ان حرب فلسطين عام ١٩٤٨ كانت باعثا قويا لظهور تنظيمات الضباط الاحرار ولكن قادة الثورة تجنبوا طوال شهر تموز كل ما يستفز الغرب ويؤجج عدائه للثورة وخاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية وبعد اعتراف كل من بريطانيا والولايات المتحدة بالجمهورية العراقية وصل بغداد يوم ١٣ آب وفد فلسطيني يرأسه ياسر عرفات رئيس لجان الخريجين الفلسطينيين ممثلا لحكومة عموم فلسطين بالقاهرة وصرح " ان هناك ١٥ الف فلسطيني على اتم استعداد للانخراط في جيش الجمهورية العراقية "[١] واعلن ترحيبه وتأييده للثورة .

وكان عبد الكريم قاسم قد اوضح سياسة حكومة الثورة تجاه فلسطين بالاشارة الى ان العراق يلتزم بمقررات الامم المتحدة بشأن فلسطين وانه عن طريق الامم المتحدة تحل قضية فلسطين "[٢] وقد اثار هذا التصريح الفلسطينيين وواجه انتقادات شديدة من زعمائهم باعتبار انه شعار " غدا مع الاسف شعارا للحكومات العربية منذ ثمانية اعوام حتى بدا كأنه اقصى الاماني للعرب بالنسبة لقضية فلسطين وقد بولغ في ترديده حتى غدا كذلك سندا لحماة الصهيونيين ودولتهم باسلوب ما . وقد يكون عبد الكريم قد ردده تمشيا مع سياسة التهدئة الحكيمة التي سار عليها ولكنه على اية حال يعطي صورا لا نحب ولا يجب ان يكون بالنسبة للعراق الثائر الجبار ان المطالبة بقرارات الامم المتحدة واحترامها انحراف خطير في اصلها عن ضمير الشعب العربي وواقعه وامنه وكفاحه وتضحياته فهي تقوم على اساس تقسيم فلسطين الذي رفضه عرب فلسطين سنة ١٩٤٧ "[٣] .

وعلى الرغم من هذا التصريح فان عبد الكريم قاسم ابدى تعاونا مع الهيئة العربية العليا لتحرير فلسطين والتي كان يترأسها الحاج امين الحسيني مفتي فلسطين (منذ تشكيلها عام ١٩٣٥) وضمت ممثلين عن كل الاحزاب العربية الفلسطينية . وقد دعمها بالمال والمساعدات وسمح لها بافتتاح مكتب لها في بغداد[٤] ولكنه كان يتطلع الى ان يقوم الفلسطينيون بانفسهم بتحمل عبء تحرير بلدهم .

ان تردي العلاقات مع الاردن لم يمنع حكومة الجمهورية العراقية من التعاون معه ودعمه تجاه الاخطار والتهديدات الصهيونية فقد اصدر مجلس الوزراء يوم ١٢ آب بيانا اكد " ان الجمهورية العراقية ستدافع عن الاردن ضد أي اعتداء اسرائيلي لان العراق يرتبط مع الاردن بروابط قومية فضلا عن انه يرتبط معه بالجامعة العربية "[٥] وقد اتخذ هذا القرار ردا على تهديدات اسرائيل باحتلال الضفة الغربية من نهر الاردن في حالة سقوط النظام الملكي في الاردن . وفي ٦ تشرين

---

[١] جريدة الجمهورية ، ١٤ آب ١٩٥٨ .

[٢] نفسه ، ٢٣ تموز ١٩٥٨ .

[٣] محمد عزة دروزة ، في سبيل قضية فلسطين والوحدة العربية ، (بيروت ١٩٧٢) ، ص ٧٨ - ٨٣ .

[٤] قحطان احمد سليمان ، السياسة الخارجية العراقية ، ص ٣٠٩ .

[٥] الجمهورية ، ١٣ آب ١٩٥٨ .

الثاني وصل وفد عسكري من الجمهورية العربية المتحدة بغداد حيث امضى اربعة ايام لتنسيق الخطط مع العراق للدفاع عن الاردن في حالة وقوع عدوان اسرائيلي . وكان الوفد المؤلف من ثلاثة عسكريين يرأسه العميد توفيق شاتيلا والذي وصل بغداد بعد استدعاء عبد الكريم قاسم للملحق العسكري العراقي في القاهرة لمناقشة موضوع التحشدات الاسرائيلية على حدود الاردن والاقليم الشمالي في اوائل تشرين الثاني وقد نفى رئيس الوزراء الاسرائيلي (ديفيد بن غوريون) التقارير المصرية والسوفيتية حول الاستعدادات العسكرية الاسرائيلية للتحرك الى الاردن ووصف هذه التقارير بانها كاذبة ومزيفة [1] .

وقد اجتمع ضباط العربية المتحدة مع عبد الكريم قاسم لبحث نوع المساعدات التي سيقدمها العراق في حالة تعرض الجيش الاسرائيلي للاقليم الشمالي . وفي حفلة الغداء التي اقامتها مديرية الاستخبارات العسكرية للوفد اراد عبد الكريم التملص من موضوع المساعدة واقترح على الوفد " تعالوا نضع خطة للهجوم على اسرائيل ننفذها الآن " ويقول الزعيم الركن محي الدين عبد الحميد الذي كان امرا للفرقة الرابعة انذاك " ان عبد الكريم قاسم كان يعتقد بان اسرائيل لا تهجم وانما الغرض من طلب المساعدة هو ارسال قوة عراقية الى سورية لتنظيمها للقيام بانقلاب ضده بعد رجوعها من سوريا ولكي لا يخيب املهم وعدهم بارسال القوة المطلوبة وطلب مني تهيئة فرقتي (الرابعة المدرعة) والحقيقة اني لم اتلق امرا تحريريا بهذا الشأن كما ان فرقتي كانت بالانذار منذ مدة وقد احتلت مواضع دفاعية على طريق رطبة – رمادي – فلوجة) نظرا لموقف الاردن انذاك [2]. وتجدر الاشارة الى ان وفد ضباط الجمهورية العربية المتحدة غادر العراق يوم ١٣ تشرين الثاني ولم يقبض سوى الوعود.

وينقل عن العقيد عبد الوهاب الشواف انه عندما جاء الى بغداد واجتمع بعبد الكريم قاسم طالبا اليه تأجيل عقد مؤتمر انصار السلام في الموصل لتجنب اراقة الدماء " فتح عبد الكريم قاسم درج مكتبه ثم اخرج علبة صغيرة فيها (ميدالية العودة الى فلسطين) وقال للشواف لقد انشأت ميدالية ووزعتها فعلا وكتبت عليها (عائدون) وهذه الميدالية التي سوف نوزعها عليها كلمة (عدنا) " ولم يتخذ اي اجراء بتأجيل مؤتمر انصار السلام الذي كان سببا في حدوث مجازر الموصل[3] .

اعتقال رشيد عالي الكيلاني ومحاكمته

بعد ابعاد عبد السلام عارف خارج العراق لم تبرز شخصية تتولى قيادة المعارضة لعبد الكريم قاسم خاصة بعد ان تعرض الضباط القوميون للاعتقال والمضايقة والمراقبة من الشيوعيين ، وان هذا الابعاد لم يكن ليؤدي الى القضاء على المعارضة كما كان متوقعا بل زادها نشاطا . فالتف بعض الضباط القوميون وبعض المعارضين من المدنيين حول رشيد عالي الكيلاني الذي عد نفسه البديل

---

[1] الجمهورية ، ٦ تشرين الثاني ١٩٥٨ الاعظمي ، ثورة ١٤ تموز ، ص ١٧٠ .

[2] موسوعة ١٤ تموز ، ١ / ٢٤٠ .

[3] احمد فوزي ، عبد الكريم قاسم ، ص ٦٢ ، محمد حسنين هيكل ، شرارة في الموصل ،الاهرام، ١٤ / ٣ / ١٩٥٩.

لعبد السلام عارف في الدعوة للوحدة العربية والتصدي للشيوعيين وانصارهم في العراق . فصارت التهم توجه اليه ومنها التعاون مع جمال عبد الناصر لتحقيق الوحدة العربية .

وقامت تظاهرات شيوعية في بغداد دعما لعبد الكريم تخللتها صدامات دموية مع القوميين ومؤيديهم في انحاء مختلفة من العراق وصار ممكنا ان يتولى الكيلاني حركة معارضة بل ان وجوده اصبح موضع شك من عبد الكريم الذي علم بالتفاف عدد من الضباط القوميين حوله وزياراتهم المتكررة لمنزله . وكان الكيلاني اعتمادا على نشاطه السياسي ومواقفه القومية في العهد الملكي يتوقع ان يظهر العهد الجديد اهتماما اكبر به وربما كان يتوقع ان يسند اليه منصب مهم مثل رئاسة الجمهورية او رئاسة الوزارة . فعلى الرغم من ان مجلس الوزراء اصدر قرارا يوم ٢٧ تشرين الثاني بالعفو عنه وعن جماعته [1] . لكنه راح ينتقد الوضع بحضور زواره وخاصة شيوخ عشائر الفرات الاوسط منهم والذين كانت تشدهم اليه روابط قديمة والذين تضرر عدد منهم من قانون الاصلاح الزراعي . فكانوا يتبادلون الحديث في مجلسه حول الاصلاح الزراعي والصراع بين الشيوعيين والقوميين . وكانت انتقادات وملاحظات الكيلاني تصل مسامع عبد الكريم قاسم من خلال تقارير الشيوعيين وغيرهم [2] .

لفت عبد الكريم نظر الكيلاني الى ما يجري من احاديث في منزله واضرار ذلك على الدولة . ومع ان الكيلاني ابدى اعتذاره وشجبه لذلك فان عبد الكريم بدأ يحسب حسابا لنشاطه خاصة بعد ان تسلم تحذيرات من شخصيات عديدة كانت على علاقة سيئة مع الكيلاني منذ الثلاثينات من امثال جميل المدفعي وطه الهاشمي[3] وحكمت سليمان وكامل الجادرجي وهديب الحاج حمود وكلهم من رؤساء الوزارات السابقين [4] في حين كثف القوميون نشاطهم وكان حزب البعث العربي الاشتراكي قطب الحركة القومية الاساس ومعه فئات اخرى مثل حركة القوميين العرب والرابطة القومية وبقايا حزب الاستقلال . فضلا عن الضباط القوميين . وقد وصل الى مسامع عبد الكريم ان انقلابا يعده الكيلاني وجماعته سيتم يوم ٩ كانون الاول يبدأ من منطقة الفرات الاوسط ، وكانت الخطة تقضي خروج تظاهرة نسائية مساء ذلك اليوم ثم تليها تظاهرة مسلحة ثم تشق العشائر عصا الطاعة وتعلن الثورة وتقوم باعمال تخريبية مثل قطع اسلاك الاتصالات والسكك الحديد ومهاجمة دوائر الحكومة . وكان على خصوم عبد الكريم قاسم ان يستنفروا الجيش ويحيطوا بمكتب عبد الكريم قاسم ويقدموا اليه انذارا يطلبون فيه تشكيل وزارة تتألف من القوميين وانشاء مجلس لقيادة الثورة [5] .

وقبل تنفيذ الخطة باسبوعين وضعت الاستخبارات العسكرية خطة صاغها المقدم الركن طه الشيخ احمد للكشف عنها شاركه بول في تنفيذ الخطة كل من النقيب حسون اسود الزهيري والملازم

---

[1] مقررات مجلس الوزراء – العهد الجمهوري في ٢٧ / ١١ / ١٩٥٨ .

[2] مجيد خدوري ، العراق الجمهوري ، ص ١٤١ ، المحاكمات ، ٥ / ١٩٥٧ ، ١٩٧١

[3] بالنسبة للمرحوم طه الهاشمي لزم بيته بعد الخلاف بين عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف ولم يخرج الا لزيارة اقرب الاصدقاء اليه لذلك كان لا يتدخل ولم يلتق او يخاطب او يراسل عبد الكريم قاسم.

[4] جاسم العزاوي ، ثورة ١٤ تموز ، ص ٢٠٤ ، ٢٠٥ .

[5] المحاكمات ، جـ٥ ، ص ١٨٠٤ – ١٨١١ .

الاول احمد محسن العلي والملازم الاول الاحتياط محمد حسن سميسم والمحامي عبد الرسول مجيد الصراف وجاكوب بلاكن وهو موظف في مصلحة مصافي النفط الحكومية من اب هندي جاء مع الحملة البريطانية. وقد استطاع هؤلاء ايهام انصار الكيلاني وفي مقدمتهم المحامي فارس ناصر الحسن والمحامي عبد الرحيم محمد الراوي ومبدر كامل الكيلاني واوهموهم بانهم ينتسبون الى جماعة قومية من الضباط الاحرار يعملون من اجل القضاء على عبد الكريم قاسم وطلبوا من عبد الرحيم الراوي مفاتحة رشيد عالي الكيلاني ليتزعم الحركة وابلغوه انهم يعملون من خلال تنظيم قومي يدعى (جمعية الاخاء العربي) وهي جمعية وهمية شكلت من الضباط الشيوعيين لهذا الغرض .وراح عبد الرحيم الراوي ينشط في الاتصالات ويوضح لهؤلاء انه على اتصال بعدد من الضباط . وكانوا هم بدورهم يسجلون ما يقوله عبد الرحيم الراوي على جهاز تسجيل [1] ومما جاء في احد التقارير المقدمة الى الاستخبارات العسكرية :

" اجتمعنا في الساعة الثامنة والربع مساء مع المحامي فارس ناصر الحسن وقدمنا له غاية الجمعية فوافق عليها بكليتها وقال ان رابطتنا القومية تتفق تماما مع ما جاء في غاية واساليب واسباب انبثاقها ثم اخبرناه ان لدينا كادرا عسكريا – مدنيا وان اعمال الجمعية سرية للغاية وخاصة بالنسبة للعسكريين فوافقنا على هذا ثم تطرقنا الى سلبية اعمالهم ووجوب اتخاذ طريق الايجابية ومنها ضرورة الاندماج في الجبهة الوطنية فقال ان الجبهة مسيرة من الشيوعيين فكل ما جاء ببيانها برقع خلاب لا صلة للقومية العربية ولا صلة للحياد الايجابي به . انما يريدون ان يلحقونا بالمعسكر الاشتراكي فيعيدون مهزلة المجر وامتصاص بترولنا من قبل روسيا كرومانيا فنحن براء من الجبهة وكل ما جاء من اندماج بعض العناصر القومية هو كذب وافتراء " .

وقد حصلنا على ثقته واعطاني نسخة من ميثاق الرابطة القومية رقم (١) وسيزودنا ببيان وصفه بانه مهم وسري للعسكريين يوم غد وقد استحصلنا منه على المعلومات الاتية

ويمضي التقرير يسرد تلك المعلومات التي حصل عليها من فارس ناصر الحسن ومنها رضاه التام عن مدير الشرطة العام (طاهر يحيى) وتعاون جهازي الاستخبارات العسكرية والامن العام معه وان رابطته ذات قواعد كثيرة وان بعض صيدليات الكرخ توزع النشرات وان الدعاية في الكرخ وبعقوبة والنجف وسامراء وبين العشائر قائمة على قدم وساق وان الاغتيالات ستزداد في المستقبل وانه تم الاتفاق مع المحامين السوريين والمصريين على ان تقوم الصحافة السورية بنشر المناشير السرية للقوميين لاظهار مدى قوتهم وضعف الشيوعيين في العراق . وانه تم الاتفاق مع قادة حزب البعث العربي الاشتراكي للاشتراك في الجبهة بشكل صوري ويتعاونون معنا بصورة خفية انتظارا للضربة القاصمة " .

وجاء في اقوال عبد الرحيم الراوي التي سجلها ضباط الاستخبارات :

" ان الاتجاه في دعايتنا نحو الفلاحين ومحاولة تشويه مقابلات الزعيم الى طالبات المدارس.. ان الشيوعيين سيحاولون اخذ الذهب من منائر العتبات المقدسة وانه مرتاح جدا لقيامهم بين الفلاحين لسذاجتهم وسهولة نشر الدعاية بينهم وقال انه يعتمد اعتمادا كليا على عبد اللطيف الدراجي

---

[1] نفسه ، ص ١٧٥٩ – ١٧٨٠ ، جاسم العزاوي ، ثورة ١٤ تموز ، ص ٢٠٦ .

وان عبد الوهاب الشيخ علي (من تشكيلات الشرطة المتقدمة) والمقدم ابراهيم خضير والرئيس الاول عبد الستار عبد اللطيف والرئيس الاول هادي صالح كلهم اصدقاؤه .

ان حزب البعث والرابطة القومية والقوميين العرب والتجمع القومي وحزب الاستقلال والاخاء العربي كلهم ذوو اهداف واحدة وانما العمل السري والظرف الراهن هو الذي اعطاهم هذه المسميات الذين هم في الحقيقة جبهة واحدة . وقال ستخرج تظاهرة نسائية يوم ٩ كانون الاول وبعدها تخرج تظاهرة مسلحة ببنادق الصيد (كسريات) وقد وزعوا اكثر من ٥٠٠ بندقية اكثرها في بغداد وسيشترك في الحركة رؤساء العشائر وستستمر المظاهرات مطالبة بسقوط عبد الكريم وان جماعتهم الضباط في البصرة وبغداد وكركوك والديوانية والموصل والحبانية وبعقوبة سيحتلون هذه المدن باسم المحافظة على الامن عندئذ واستجابة لرغبة وارادة الشعب سيطالب الضباط بتنحية عبد الكريم قاسم وانه في يوم ١٠ كانون الاول سيتم كل شيء وستقوم حملة ابادة ضد الشيوعيين " .

وحصل ضباط الاستخبارات على معلومات اخرى عن اسماء ضباط المقر المكلفين بتنحية عبد الكريم قاسم من رئاسة الوزارة والضباط المتعاونين معهم في الوحدات الاخرى خارج بغداد واسماء الشخصيات المرشحة لتسلم حقائب وزارية في الوزارة التي سيعلنها رشيد عالي الكيلاني [١] .

وقد سأل الضباط الثلاثة الكيلاني عن المال والسلاح الذي يحتاجون اليهما فاكد لهم ان في وسعه ان يوفر المال والسلاح من مصر بواسطة عمه رشيد عالي الكيلاني واخبرهم عبد الرحمن الراوي عن الاتصالات التي كان الكيلاني يجريها مع شيوخ الفرات الاوسط الذين ابدوا استعدادهم للثورة على اجراءات الاصلاح الزراعي وضد السياسة الموالية للشيوعية [٢] .

وانساق عبد الرحيم الراوي وراء الاوهام اما مبدر الكيلاني فكان يعتقد انه يعد مفاجأة سارة لعمه حين ينجح في اسناد رئاسة الوزارة اليه واتصل كل من عبد الرحيم الراوي ومبدر الكيلاني بسفارة العربية المتحدة في بغداد وكان حلقة الاتصال بينهما شخص يدعى محمد كبول المصري كان يعمل سابقا في المكتب العربي في القاهرة والذي كان يتولى رئاسته عبد المجيد فريد الذي نقل الى سفارة الجمهورية العربية المتحدة في بغداد بصفته ملحقا عسكريا . وبالاتفاق مع محمد كبول المصري جرى تحويل مبلغ عشرة الاف دينار عراقي لحساب الحركة وقد جرى التحويل على مرحلتين في الاولى تم التحويل من القاهرة الى البنك الفرنسي في بيروت الذي حول المبلغ الى فرعه في بغداد وكان مبدر الكيلاني يعمل فيه بوظيفة رئيس قسم قبل ان يستقيل . وكان الوسيط الذي اودع المبلغ في البنك الفرنسي في بيروت صراف يهودي وقد سلم عبد الرحيم ومبدر المبلغ كاملا للشيخ عبد الرضا الحاج سكر من عشائر آل فتلة وافهماه ان المبلغ من رشيد عالي الكيلاني لينفق على رجاله وينظم بعض ابناء العشائر للاشتراك في الحركة ولما القي القبض عليه وجد المبلغ بحوزته ولم يكن قد انفق منه سوى ٦٠٠ دينار فقط [٣] .

---

[١] نصوص هذه التسجيلات في المحاكمات ، جـ٥ ، ص ١٨٠٠ – ١٨١٠ .

[٢] مجيد خدوري ، العراق الجمهوري ، ص ١٤٢ .

[٣] المحاكمات ، جـ٥ ص ١٨٨٤ – ١٩٢٢ ، السهروردي ، التاريخ لم يبدأ غدا ، ص ٣٩٨ .

وقد اراد بعض الوزراء القوميين تبرئة جمال عبد الناصر من التآمر ضد عبد الكريم قاسم وانه لا يريد الوحدة مع العراق ولكن عبد الكريم حسب قول محمد حسنين هيكل اخبرهم ان لديه وثيقة تثبت العكس وابرز لهم ورقة تحتوي على برقية اراد صحفي امريكي ان يبعث بها الى جريدة نيويورك تايمس تقول :-

" يتزايد الشعور بالفزع هنا من احتمال قيام انقلاب او ثورة اخرى في العراق وقد علمت من اوثق المصادر ان ناصرا يؤيد الاتجاه المعارض لقاسم وقد ايدت المخابرات الامريكية والبريطانية ذلك وتملك سفارة الولايات المتحدة ادلة قاطعة على ان المصريين يساندون الثائر القديم رشيد عالي الكيلاني بالمال والسلاح ضد قاسم " . واخبرهم عبد الكريم ايضا انه اصدر امرا بالقبض على الكيلاني بعد ان جاءه السفير البريطاني مايكل رايت في الساعة الثانية صباح يوم ٦ كانون الاول وابلغه رسالة عاجلة من لندن نصها " ان المخابرات البريطانية وصلتها معلومات تؤكد ان رشيد عالي الكيلاني يدبر لانقلاب وانه يتصل ببعض الضباط في الجيش وان مالا وسلاحا قد وضعا تحت تصرفه ليقوم بانقلاب يفتح الطريق لانضمام العراق في وحدة او اتحاد مع الجمهورية العربية المتحدة " واضاف هيكل يقول ان عبد الناصر عرض على عبد الكريم لقاءه والترحيب به في دمشق او القاهرة او على الحدود السورية العراقية ولكن عبد الكريم لم يرد على العرض [1] .

وتؤيد وزارة الخارجية البريطانية ما ذهب اليه هيكل فيذكر تقريرا كتب في ٢٩ تشرين الثاني ان السير مايكل رايت ابلغ تحذيرا الى الجنرال قاسم حول الانقلاب الناصري خلال نهاية الاسبوع الماضي " وفي الوقت الذي تعترف فيه الخارجية البريطانية بدور سفارتها في ابلاغ عبد الكريم قاسم بالمحاولة الانقلابية للكيلاني وجماعته بان السفير البريطاني الجديد (همفري ترفليان) الذي خلف مايكل رايت يوم ٦ كانون الاول يتهم محطة اذاعة القاهرة والحكومة المصرية انها وراء اتهام البريطانيين بانهم هم الذين انذروا قاسم بالمحاولة الانقلابية . وانهم (الانكليز) متحالفون مع الشيوعيين لدعم عبد الكريم قاسم ضد الرئيس جمال عبد الناصر [2] .

ويذهب تقرير وزارة الخارجية الى ان " سياسة الاحتفاظ بقاسم هو في مصلحة الغرب " وتفسر الخارجية هذه السياسة بالقول " ان مصلحتنا الاساسية هي ضمان بقاء العراق مستقلا عن الجمهورية العربية المتحدة وعن الشيوعية وفي الوقت الذي هو من الصواب القول بان قاسم سيستند كثيرا على الحزب الشيوعي في الاجراء المتخذ ضد عناصر الجمهورية العربية المتحدة الا ان حكومته تدعمها عناصر معتدلة تسيطر بشكل ملحوظ على الجيش ولا زال هذا يبدو لنا بانه الامل الوحيد لحكومة معتدلة مكرسة لمبدأ الحفاظ على استقلال العراق فاذا ما سقط (عبد الكريم قاسم) فان هناك احتمالا كبيرا بانه سيخلق نظام متطرف " [3] .

وتجدر الاشارة الى ان وزير الخارجية الباكستاني انذر البريطانيين يوم ٢ كانون الاول واعتمادا على معلومات تسلمها من السفير الباكستاني في بغداد ومن مصدر امريكي " ان من

---

[1] هيكل ، سنوات الغليان ، ٤١٩ - ٤٢١ .

[2] الاعظمي ، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، ص ١٧٥ - ١٧٦ .

[3] نفسه ، ص ١٧٨ - ١٨٢ .

المحتمل ان تقوم ثورة جديدة في العراق في المستقبل القريب وتقترح هذه التقارير بان حركة البعث المؤيدة للعقيد عارف تحظى بدعم متزايد من العراقيين داخل اوساط الجيش والشعب لانهم متوجسون الخيفة من الاعتماد المتزايد للحكومة العراقية الحالية على الشيوعيين والاحزاب الاخرى من الجناح اليساري المتطرف "[1].

وعلى اية حال اعلن الشيوعيون يوم ٥ كانون الاول عن وجود مؤامرة يديرها القوميون بالاتفاق مع رؤساء العشائر وفي يوم ٨ كانون الاول اعلنت الحكومة بيان رسمي عن وجود المؤامرة لكنها لم تعلن اسماء المتآمرين :

" بيان هام الى الشعب من القائد العام للقوات المسلحة

لقد تمكنت بمعونة الباري عز وجل ويقظة الشعب من اكتشاف مؤامرة خطيرة قرر تنفيذها يومي ٩ . ١٠ من الشهر الحالي وكادت تعرض كيان جمهوريتنا الى الخطر وتعبث بالامن الداخلي في البلاد بتدبير بعض العناصر الفاسدة بالتعاون مع الاجنبي من خارج العراق . ليعلم الجميع باننا قد صممنا على تحطيم اية قوة تجرؤ على التلاعب بمقدرات الشعب او العبث بمصلحة البلاد ولن نسمح بعد اليوم لجهة او فئة من الخونة بالاعتداء على سلامة الدولة ونعلن الى ابناء الشعب النبيل في الجمهورية العراقية بان المستمسكات الثبوتية والنقود وبعض الاسلحة لتنفيذ هذه المؤامرة قد اصبحت في حوزتنا وان المدبرين لهذه المؤامرة احيلوا الى محكمة الشعب لمحاكمتهم عن الخيانة بحق الوطن .

واننا نوصي ابناء الشعب بزيادة الحيطة والحذر للمحافظة على النظام من عبث المخربين في كافة انحاء جمهوريتنا الخالدة " [2] .

وبعد اذاعة البيان اخذت المقاومة الشعبية بايعاز من عبد الكريم تفتش البيوت والسيارات وعلقت نشرات على اعمدة الشوارع فيها ارقام سيارات مطلوب القاء القبض على اصحابها وتفتيشها بدعوى انها تخص المتآمرين وتم اعتقال رشيد عالي الكيلاني وابن اخيه مبدر وعبد الرحيم الراوي وفارس ناصر الحسن ولفيف من رجال رشيد عالي واقربائه واصدقائه بتهمة الاشتراك في المؤامرة[3] . اما محمد كبول فقد اختفى ولم يتمكن احد من التعرف عليه وقيل انه سبق وان نظم محاولات انقلابية في كل من ليبيا ولبنان . وجرت اعتقالات عديدة في تلك الليلة وامتلأت السجون والمعتقلات بالقوميين وبعناصر اخرى وجرى اعتداء من قبل الشيوعيين في الجامعات والمدارس والمعاهد ودوائر الدولة على القوميين وخرجت تظاهرات الشيوعيين وانتشرت المقاومة الشعبية في كل مكان . وكذلك اللافتات التي كالت السباب والشتائم للقومية العربية والقومية ولجمال عبد الناصر والعربية المتحدة .

---

[1] نفسه ، ص ١٧٨ - ١٨٢ .

[2] جريدة الاهالي ، ٩ كانون الاول ١٩٥٨ .

[3] المحاكمات ، جـ٥ ، ص ١٨١٧ .

أحيل الكيلاني وجماعته على المحكمة العسكرية العليا الخاصة يوم ٩ كانون الاول ١٩٥٨ واصدرت قرار الحكم الاتي :

" تشكلت المحكمة العسكرية العليا الخاصة بتاريخ ١٠ كانون الاول ١٩٥٨ برئاسة العقيد فاضل عباس المهداوي وعضوية كل من العقيد عبد الهادي محمد الراوي والمقدم فتاح سعيد الشالي والمقدم شاكر محمود السلام والرئيس الاول ابراهيم عباس اللامي المأذون بالقضاء باسم الشعب واصدرت حكمها الاتي :

١- حكمت المحكمة العسكرية العليا الخاصة على المجرم عبد الرحيم الراوي بالاعدام شنقا حتى الموت وفق المادة (٨٠) من قانون العقوبات البغدادي .

٢- حكمت المحكمة العسكرية العليا الخاصة على المجرم مبدر كامل الكيلاني بالاعدام شنقا حتى الموت وفق المادة (٨٠) من قانون العقوبات البغدادي .

٣- وحكمت ببراءة المتهم رشيد عالي الكيلاني من التهمة المسندة اليه بموجب المادة (٨٠) من قانون العقوبات البغدادي وذلك وفق المادة ١٣ من قانون معاقبة المتآمرين وتوصي المحكمة بابعاده عن العراق لمدة خمس سنوات . وهذا اول قرار يصدر بعد ثورة ١٤ تموز بابعاد مواطن عن العراق .

صدر القرار باتفاق الاراء وافهم علنا " [١] .

ما ان سمع رشيد عالي الكيلاني حكم المحكمة حتى بدأ يكيل لها الشكر على نزاهتها وتحررها وبدا حسبما يذكر مجيد خدوري [٢] " ان كلا من عبد الرحيم الراوي ومبدر الكيلاني سيعدمان بينما رشيد عالي زعيم المؤامرة قد برأ نفسه بمهارة من الجريمة وهنا تبين للراوي ولمبدر بان رشيد عالي الكيلاني قد باعهما الى الشيطان لينجو بنفسه وهكذا فقد طلبا الى المحكمة ان تفسح لهما المجال لتقديم ادلة جديدة فبدأت المرحلة الثانية من المحاكمة " .

ويذكر عبد الرحيم الراوي نفسه انه بعد المحاكمة " تلاقينا ثلاثتنا في الممر المؤدي الى خارج المحكمة وجها لوجه مع المهداوي فالتفت علي وعلى مبدر الاستاذ رشيد عالي الكيلاني وقبال اعطيتهم نصف حقهم والله لو ان ولدي وحيدي فيصل عمل نصف ما عملوا لاقتطعت يده قبل ان اسلمه للقضاء ليقتص منه ثم قال بصوت منخفض (اترجاك يا سيادة العقيد (المهداوي) نحن رايحين عند الزعيم ارجوك خلصوا معاملتي هذه الليلة حتى اسافر خارج العراق " ولذلك اظهر كل من عبد الرحيم الراوي ومبدر الكيلاني استعدادهما للاعتراف .

وبتوجيه من عبد الكريم قاسم الذي اجتمع بالمحكومين مع رشيد عالي الكيلاني [٣] وبحضور بعض رجال القضاء اعيدت المحاكمة واحضر رشيد عالي الى محكمة المهداوي يوم ١٥ كانون الاول

---

[١] المحاكمات ، جـ٥ ، ص ١٨١٧ .

[٢] خدوري ، العراق الجمهوري ، ص ١٤٢ .

[٣] يقول نجم الدين السهروردي ان الكيلاني الذي كان عبد الكريم قاسم يستدعيه من وقت لاخر من السجن الى وزارة الدفاع في محاولات لجعله ينهار " قد صعق حين ابرز له قاسم مذكرة مقدمة من سفارة الجمهورية العربية المتحدة في بغداد الى الحكومة العراقية جاء فيها : تود سفارة الجمهورية العربية المتحدة ان تبلغكم بوجود مؤامرة ضد

وراح عبد الرحيم الراوي يقص خبر الاتصالات التي كان يجريها رشيد عالي مع زعماء الضباط طاهر يحيى وعبد اللطيف الدراجي وطه الدوري وغيرهم وكيف كان ينتقد حكم عبد الكريم قاسم كذلك روى للمحكمة خبر الاتصالات التي كان يجريها مع شيوخ العشائر في الفرات الاوسط للبدء بالثورة وان مبدر الكيلاني حصل بواسطة رشيد عالي على السلاح والمال من الجمهورية العربية المتحدة . اما مبدر الكيلاني فقد اعترف بان عمه كان يسعى لاسقاط حكم عبد الكريم قاسم باثارة العشائر للاتحاد بعد ذلك مع الجمهورية العربية المتحدة واعترف انه حصل على عون مالي من مصر بواسطة عمه رشيد عالي ولكن الاخير انكر التهم وابدى دهشته لتغير الراوي ومبدر واعترف انه اجرى محادثات مع عبد الناصر الذي طلب اليه ان يقوم بمساع لازالة الخلاف بين قاسم وعارف واستنادا الى هذه الادلة اصدرت المحكمة قرارها الثاني يوم ١٧ كانون الاول ١٩٥٨ " حكمت المحكمة على المجرم رشيد عالي الكيلاني بالاعدام شنقا حتى الموت وفق المادة الثانية من الباب الثاني عشر من قانون العقوبات البغدادي صدر القرار باتفاق الاراء وافهم علنا " [١] ولكن الاعدام لم ينفذ .

ويذكر العميد الركن جاسم العزاوي ان مبدر بعد صدور الحكم عليه بالاعدام وتبرئة رشيد عالي استبد به الانفعال فقال امامي عملها وتنصل منها والله لاجرنه معي الى الاعدام ، واضاف (ان المعلومات التي اطلع عليها في حينها ان التحرك والنشاط كانا موجودين فعلا وان بعض الاموال وزعت والتي قدرت بخمسة الاف دينار وان بعض الذين تسلموا تلك الاموال قد اعادوها بحضوري ايضا من امثال الشيخ عبد الكاظم مهدي من شيوخ آل فتلة) [٢] .

توقيف عبد السلام عارف ومحاكمته

لم يكد عبد السلام عارف يصل فينا يوم ١٣ تشرين الاول ١٩٥٨ حتى بدأ يخطط للعودة الى العراق . وقد حاول علي حيدر سليمان الذي ظل سفيرا للجمهورية العراقية في بون على الرغم من تعيين عبد السلام في هذا المنصب يحاول اقناعه بزيارة بون بعد ان زار بروكسل في بلجيكا ولكن عبد السلام رفض الذهاب اليها بل عاد الى فينا مصمما على العودة الى بغداد دون انذار وبعد ثلاثة اسابيع كما وعده عبد الكريم قاسم . فابرق علي حيدر سليمان الى السلطات العراقية يخبرها عزم عبد السلام العودة الى بغداد فتلقى جوابا يقضي بضرورة بقائه في بون وعدم الرجوع الى بغداد لكن عبد السلام غادر فينا على مسؤوليته الخاصة متوجها الى بغداد دون ان يعلم حتى علي حيدر سليمان بالامر وكان الاخير في بون ينتظر قدومه . ولما علم بسفره الى بغداد من السفارة العراقية في فينا نقل الخبر بدوره الى بغداد [٣] .

نظام الحكم في العراق بزعامة رشيد عالي الكيلاني " دون ان يذكر المصدر الذي اخذ عنه هذا الخبر الذي لم تؤكده المصادر الاخرى . التاريخ لم يبدأ غدا ، ص ٤٤٧ .

[١] المحاكمات ، ٥ / ١٩٧٣ .

[٢] جاسم العزاوي ، ثورة ١٤ تموز ص ٢٠٩ .

[٣] المحاكمات ، جـ٥ ، ص ٢٠٤٣ – ٢٠٤٩ .

لم يعلم احد في بغداد عن موعد وصول عبد السلام عارف على وجه الضبط وكان قد غـــادر فينا في طريقه الى بغداد صباح الرابع من كانون الاول ومن مطار بغداد استقل سيارة وذهب الى بيته عبر طريق ثانوي دون ان يراه احد من الناس ولكن موظفي الجوازات اكتشفوا امره فاخبروا السلطة بوصوله . فصدر على الفور امر الى طاهر يحيى مدير الشرطة العام بالتوجه الى منزل عبد الســـلام واحضاره الى مكتب عبد الكريم قاسم . ولم يتلكأ عبد السلام في الحضور ليخبر عبد الكريم انه عـــاد الى بغداد بناء على الوعد الذي قطعه له باعادته الى البلاد بعد ثلاثة اسابيع وحاول عبد الكريم قاســم جهده ان يوضح لعبد السلام ان الاوضاع التي كانت سائدة والتي اقتضت مغادرته العـــراق لا تـــزال قائمة وانه ينبغي له قبول منصب سفير في أي بلد يختار لكن عبد السلام ابى وقال انه على اســتعداد لان يقبل اية وظيفة اخرى حتى ولو كانت وظيفة جندي بشرط ان يظل في البــلاد ولمــا لــم يتفــق الرجلان على شيء غادر عبد السلام مكتب عبد الكريم وتوجه الى منزله مدعيا انه سيفكر في الامــر ويقول عبد السلام عارف ان عبد الكريم قاسم لخبره بانه سيراه في وقت لاحق من ذلك اليوم ليتابعــا بحث الموضوع [1] .

وفي اليوم التالي أي الخامس من تشرين الثاني ابلغ عبد الكريم قاسم طاهر يحيى ان تذهـــب شلة من الشرطة الى بيت عبد السلام بدلا عن الانضباط العسكري وطلبوا اليه مرافقتهم للمثول امـــام الزعيم قاسم لكنها اتجهت به الى السجن في معسكر الرشيد تمهيدا لمحاكمته . واذيع في ليلة ذلـــك اليوم البيان الاتي :

" ان العقيد عبد السلام عارف سفير العراق في بون قدم الى بغـــداد بـــدون تخويـــل او اذن وبالنظر لما تقتضيه المصلحة العامة ولتكرار محاولته الاخلال بالامن العام فقد تم اعتقاله هذا اليـــوم وسيقدم الى المحاكمة بتهمة التآمر على سلامة الوطن وليعلم الجميع ان مصلحة الشـــعب وســـلامة الجمهورية العراقية فوق مصلحة الافراد " [2] وبعد اذاعة البيان خرج الشـــيوعيون فـــي تظـــاهرات يهتفون بحياة (الزعيم الاوحد) عبد الكريم قاسم وبسقوط عبد السلام عارف وحزب البعـــث العربـــي الاشتراكي وبسقوط عبد الناصر وكانت " يوم خمسة بالشهر ماتوا البعثية " و " فليسقط جمال عفلـــق الحوراني ولتسقط القومية العربية [3] .

وفي اليوم نفسه اعلن عن اكتشاف مؤامرة تستهدف عبد الكريم قاسم . وكانت الخطة يقودها فريق من ضباط الاركان في وزارة الدفاع وهم العقيد الركن رفعت الحاج سري مديـــر الاســتخبارات العسكرية والعقيد صبحي عبد الحميد والرائد جاسم العزاوي ، والمقدم محمد مجيد والرائد عبد الستار عبد اللطيف والعقيد صالح مهدي عماش . وكانت الخطة تعتمد الدخول على عبد الكريم في مكتبه في وزارة الدفاع واجباره على الاستقالة ومن ثم اعتقاله مع اعوانه وكان العميد الركن ناظم الطبقجلـــي اقوى المرشحين للحلول محله . حيث كان متفاهما مع رفعت الحاج سري . وقد اتصل صالح مـــهدي عماش بدون علم الضباط بالملازمين شهاب احمد ومحمود فرج واخبرهما ببعض التفاصيل التي نقلها

---

[1] نفسه ، ص ٢٠٥٥ – ٢٠٥٩ ، ٢١٤١ ، مذكرات عبد السلام عارف ، ص ٧١ .

[2] جريدة فتى العرب ، ٦ تشرين الثاني ١٩٥٨ .

[3] جاسم العزاوي ، ثورة ١٤ تموز ص ١٨٥ ، هادي حسن عليوي ، عبد الكريم قاسم ، ص ٤٩ .

محمود بدوره الى زميله الملازم فالح الناصري ضابط تشريفات وزارة الدفاع الذي اوصل الخبر الى عبد الكريم قاسم واعلمه بتقاصيل ما دار بينه وبين محمود فرج وكان لفالح اخ اسمه سعدون قد قتله القوميون فاراد الانتقام فاخبر عبد الكريم (ان محمود فرج قد ابلغه بانه سيحدث انقلاب سلمي في وزارة الدفاع يقوم به ضابط برتبة رائد ركن يشغل منصبا مهما في القيادة العامة للقوات المسلحة . ولقد راج هذا الخبر مع اشاعة في بغداد تفيد ان العقيد عبد السلام عارف سيعود يوم ٥ تشرين الثاني . فتلقف الشيوعيون هذه الاشاعة واخذت الاقاويل تسري في بغداد . فتم اعتقال محمود فرج يوم ٤تشرين الثاني وشكل مجلس تحقيقي برئاسة احد اقطاب الشيوعيين هاشم عبد الجبار فاعترف محمود فرج على زميليه الملازم شهاب احمد وعلى صالح مهدي عماش باعتباره هو الذي سينفذ الحركة فتم القبض عليهما ايضا وقد انحصر التحقيق في الثلاثة ولم يتوسع او تجري اعترافات على الاخرين [1] ولكن يبدو ان عبد الكريم قاسم قد اقتنع بوجود مؤامرة فزاد اعتماده على الشيوعيين وابعد القوميين واستغل الشيوعيون ذلك لتعزيز مركزهم .

أحيل عبد السلام عارف الى المحكمة العسكرية العليا الخاصة يوم ٩ كانون الاول ١٩٥٨ ليحاكم وفق المادة ٨٠ من قانون العقوبات البغدادي عن جميع الوقائع التي تظهر اثناء المحكمة وتطبيق المواد القانونية بذلك وبعد ان اجرى التحقيق معه من هيئة تحقيقية برئاسة هاشم عبد الجبار حول التهم المنسوبة اليه . عقدت المحكمة العسكرية العليا الخاصة جلستها السرية يوم ٢٧ كانون الاول أي بعد اقل من شهرين من التوقيف لمحاكمته عن التهم الاتية :-

١- عدم ذكر عبد الكريم قاسم وترديده اثناء خطاباته في المدن التي زارها المتهم بعد الثورة .
٢- انحيازه الى الفئات القومية ودعوته للوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة.
٣- الاعداد لانقلاب ضد عبد الكريم قاسم .
٤- محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم .

وقد طلب عبد الكريم قاسم من المحكمة اضافة اية تهمة اخرى تراها المحكمة " يحاكم المتهم عن جميع الوقائع التي قد تظهر اثناء المحاكمة وتوجه له المحكمة التهمة التي تراها " [2] ولهذا قررت المحكمة اضافة تهمة اغتيال الزعيم عبد الكريم قاسم اليه .

وكانت المحكمة سرية وقد منع الناس من حضورها وحاول المهداوي، ان يكون رصينا هادئا واصر عبد السلام عارف على تأكيد اخلاصه لعبد الكريم قاسم ووفائه لمبادئ الثورة وقد استمعت المحكمة لشهادات الشهود وهم من الضباط الاحرار الذين زاد عددهم عن اثني عشر شاهدا وقد تأخر صدور قرار الحكم اذ عارض الضباط الحكم عليه بالاعدام وتوسط بعضهم لدى عبد الكريم قاسم لاطلاق سراحه . واختلفت وجهات النظر بين اعضاء المحكمة فتشدد عضو اليمين عبد الهادي الراوي في رأيه واصر على عدم ادانة عبد السلام فصدر امر بنقله في ١٤ كانون الثاني ١٩٥٩ الى مديرية العقود والمبايعات وصدر مرسوم جمهوري بتعيين المقدم حسين خضر الدوري عضوا في

---

[1] صبحي عبد الحميد مقابلة معه يوم ٢٥ ايار ١٩٩٨ واسرار ثورة ١٤ تموز ، ط٢ ، ص ١٤٤ .

[2] المحاكمات ، جـ٥ ، ص ٢٢٢٢ ، مذكرات عبد السلام عارف ، ص ٧٩ .

المحكمة بدلا من عبد الهادي الراوي [1] ولكن ذلك لم يحل المشكلة لان عضو اليسار المقدم عبد الفتاح الشالي *كان متفقا مع زميله المنقول واصر هو الاخر على تبرئة عبد السلام لان الادلة تدعم براءته .

وكان المهداوي بايعاز من عبد الكريم مصرا على صدور الحكم باعدامه ولقد ارسل عبد الكريم عدة مرات على الشالي يقنعه باصدار حكم الاعدام الا انه لم يقبل فجرت محاولة لنقل الشالي ايضا ولكن هذا شعر بذلك واعتقد ان نقله مضر وفي غير مصلحة عبد السلام فعدل عن رأيه بعد ان اقسم له عبد الكريم بانه لن ينفذ الحكم بعبد السلام . فطلب الشالي ان توصي المحكمة بتخفيف الحكم فوافق عبد الكريم [2] .

واخيرا صدر الحكم في الخامس من شباط ١٩٥٩ كالاتي :

حكمت المحكمة على المجرم العقيد الركن عبد السلام محمد عارف

١- الاعدام شنقا حتى الموت وفقا للمادة ١١ من مرسوم الادارة العرفية رقم ١٨ لسنة ١٩٣١ وبدلالة الفقرة ٦ من المادة ٢١٤ / ٦٠ من قانون العقوبات البغدادي.

٢- ان محكمتنا اذ تصدر حكمها بالاعدام على المجرم المذكور تودع الرأفة به لامر سيادة زعيمنا العبقري وحكمته باستعمال سلطته الواردة في المادة ٨٠ من قانون معاقبة المتآمرين .

٣- براءته من التهمة المسندة اليه بموجب المادة ٨٠ من قانون العقوبات البغدادي استنادا الى احكام المادة ١٦٠ من الاصول الجزائية .

٤- طرده من الجيش وفق المادة ٣٠ من قانون العقوبات العسكرية [3]

لم تعلن المحاكمة على الجمهور في اول الامر اذ كانت سرية وقد اذيعت وقائعها في ١ شباط ١٩٥٩ اودع عبد السلام عارف السجن في معسكر الرشيد وظل هناك حتى اطلق سراحه يوم ٢٥ تشرين الثاني ١٩٦١ أي بعد جريمة انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة ولم يصادق عبد الكريم قاسم على الحكم باعدامه . وقد استغل عبد الكريم مناسبة الانفصال ليصدر قرارا باعفاء عبد السلام عارف من عقوبة الاعدام واطلاق سراحه ولكنه بقي تحت الاقامة الجبرية في منزله .

وخلال وجوده في السجن ارسل ست رسائل الى عبد الكريم قاسم يطالبه باطلاق سراحه ويستعطفه وكان عبد الكريم قاسم يقرؤها على مناصريه فيسخرون منها ولقد عثر المقدم محمد يوسف طه على صور هذه الرسائل في مكتب عبد الكريم قاسم بعد ثورة ١٤ رمضان وتم تسليمها الى عبد السلام عارف [4].

ويرى محمد حسنين هيكل ان عبد الكريم قاسم اخبر بعض الوزراء القوميين ومنهم محمد صديق شنشل " ان السفير البريطاني (مايكل رايت) ابلغه خمس مرات بان يأخذ حذره من عبد

---

[1] نص المرسوم الجمهوري الصادر يوم ١١ كانون الثاني ١٩٥٩ في جريدة الوقائع العراقية ، كانون الثاني ١٩٥٩ .

* وهو من اخواننا الاكراد .

[2] صبحي عبد الحميد ، اسرار ثورة ١٤ تموز ، ص ١٣٤ .

[3] المحاكمات ، جـ٥ ، ص ٢٢٢٧ .

[4] صبحي عبد الحميد ، اسرار ثورة ١٤ تموز ، ص ١٣٤ ، جاسم العزاوي ، ثورة ١٤ تموز ، ص ١٩٥ .

السلام عارف وان عبد القادر اسماعيل زعيم الحزب الشيوعي العراقي ذكر له ايضا ان عبد السلام عارف يتآمر مع بعض الضباط على عزله والمناداة بوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة بل ان بعض الوزراء من الجمهورية العربية المتحدة من العسكريين * السوريين حذروه من ان المصير الذي يعد له هو ان يصبح المواطن الثاني في الجمهورية العربية المتحدة كما اصبح شكري القوتلي المواطن الاول فيها"[1].

تنحية طاهر يحيى

ان اعتقال عبد السلام عارف واعتقال رشيد عالي الكيلاني بتهمة التآمر رافقتهما حملة اعتقالات واسعة واخراج لعدد كبير من الضباط البعثيين والقوميين من الجيش والشرطة وقد بلغ عدد الموقوفين لغاية نهاية عام ١٩٥٨ اكثر من (٥٠٠٠) شخص وفرضت الاقامة الاجبارية على اخرين في مناطق مختلفة من العراق . وفي مقدمة الذين اعتقلوا العقيد احمد حسن البكر والمقدم الركن صالح مهدي عماش واغلقت جريدة الجمهورية يوم ٥ تشرين الثاني ١٩٥٨ ، واعتقل عدد من اعضاء هيئة تحريرها. ومنهم علي صالح السعدي وفيصل حبيب الخيزران ومعاذ عبد الرحيم وتم اعتقال هيئة تحرير الجريدة يوم ٧ تشرين الثاني مع ٦٠ بعثيا بينهم عضو القيادة القطرية خالد علي صالح الدليمي .

وكان العقيد طاهر يحيى قد تعين في بداية الثورة مديرا عاما للشرطة وكان مسؤولا بشكل مباشر امام وزير الداخلية عبد السلام عارف وعندما نشب الخلاف بين الاخير وعبد الكريم قاسم وقد تظاهر طاهر يحيى انه الى جانب عبد الكريم قاسم . ولكنه سرعان ما اتهم بعدم اخلاصه لعبد الكريم خاصة بسبب موقفه من حركة رشيد عالي الكيلاني واتصالاته بالضباط القوميين وخاصة احمد حسن البكر وعبد اللطيف الدراجي وغيرهم . فتمت تنحيته من مديرية الشرطة العامة وصدر المرسوم رقم ٥٩٤ في ٢٣ كانون الاول ١٩٥٨ باعادته الى الخدمة في الجيش اعتبارا من ٧ كانون الاول ١٩٥٨ واسند هذا المنصب الى العقيد ناظم رشيد حلمي وتعين العقيد عبد الباقي كاظم مديرا لشرطة بغداد[2].

وصرف عدد من كبار موظفي الحكومة من الخدمة او وضعوا تحت المراقبة وسلمت مسؤولية الامن والاستخبارات الى طه الشيخ احمد الذي اصبح الرجل الثاني في الدولة وجمدت مديرية الاستخبارات العسكرية واعتبر جميع ضباطها غير موالين ومشكوك في اخلاصهم ونقل العقيد عبد اللطيف الدراجي من آمرية الكلية العسكرية وحل محله العميد الركن داود الجنابي وكان شيوعيا[3] .

---

* المقصود الوزير من الاقليم الشمالي امين النفوري .

[1] هيكل ، سنوات الغليان ص ٤١٨ – ٤١٩ ويرى كثيرون ان عبد الناصر هو اول من اطلق هذا اللقب على شكري القوتلي ، ولكن الواقع ان اكرم الحوراني هو اول من اطلق هذا اللقب عليه .

[2] الوقائع العراقية ، ١٠ / ١ / ١٩٥٩ ، عبد الفتاح علي يحيى ، التطورات السياسية ، ص ٩٩ – ١٠٠ / ١٣٨ .

[3] صبحي عبد الحميد ، اسرار ثورة ١٤ تموز ، ط٢ ، ص ١٦٧ .

زيارة راونتري الى العراق

في مباحثات جرت بين الخارجية البريطانية والخارجية الامريكية اواخر تشرين الثاني ظهر خلاف حول مسألة " الحفاظ على قاسم باعتبار ان ذلك يمثل مصلحة الغرب . وكان في تقدير البريطانيين الذين لم يوافقهم الامريكيون عليه هو " ان دعم عبد الكريم قاسم اكثر ايجابية في الحفاظ على مصالح الغرب من سلبياته وان مصلحة الغرب الاساسية هي ضمان بقاء العراق مستقلا عن كل من الجمهورية العربية المتحدة وعن الشيوعية وان أي نظام متطرف يخلف نظام عبد الكريم قاسم سيكون بديلا سيئا " [1] ثم بحثوا الامر مرة اخرى في بداية كانون الاول ١٩٥٨ وبينت وزارة الخارجية الامريكية " ان الفرص غير مواتية لعبد الكريم قاسم لكي يتمكن من ادامة استقلاليته عن عبد الناصر ولا يرجى أي امل من الشيوعيين ولكن الوزارة المذكورة تتفق بان نجاح قاسم سيكون اكثر ملاءمة لتحقيق مصالح الغرب وان التهديد الاكثر في المدى القصير ضد استقلال العراق هو التهديد الذي يمثله عبد الناصر وحزب البعث ولايشك الامريكيون من النتائج السيئة التي يمكن ان تظهر من انصار عبد الناصر . وعلى المدى البعيد سوف يصبح التهديد الشيوعي اكبر ما لم يتخذ عبد الكريم قاسم اجراءات ضدهم . ويرى الامريكيون ان البريطانيين لا يستطيعون القيام باي شيء للتأثير على قاسم في هذا الاتجاه عدا عرض نصيحة متحفظة له وهو ما قامت به السفارة البريطانية والسفارة الامريكية في بغداد وتجد الخارجية الامريكية ان الاستجابة مرضية ولكن الخطورة لا تزال قائمة " [2] .

في غضون ذلك بدأ عبد الناصر يلح في خطاباته العلنية الى مخاطر سيطرة الشيوعيين على العراق وقد لفتت هذه الخطب انتباه الرئيس الامريكي (ايزنهاور) الذي علق يوم ١٢ كانون الاول على ذلك بالقول (يبدو ان الامور تتوتر بين ناصر وبين الشيوعيين ولكنني اتساءل عما اذا كان (ناصر) يملك حرية وقدرة التصرف على مواجهة عملاء الاتحاد السوفيتي بنفس الدرجة التي حارب بها اصدقاءنا في المنطقة " واظهر (ايزنهاور) مخاوفه من الوضع في الشرق الاوسط بعد ان اصبحت التقارير تصله عن تغلغل الشيوعيين في بغداد وان زعماء حزب تودة (الحزب الشيوعي الايراني) بدءوا يظهرون في العاصمة العراقية جنبا الى جنب مع زعماء الاحزاب الشيوعية العربية وعلى رأسهم خالد بكداش زعيم الحزب الشيوعي السوري فتزايد شعوره بالقلق على مستقبل ايران . فقرر ان يبعث ويليام راونتري مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الاوسط الى المنطقة لكي يتحرى الامور على الطبيعة [3] .

وفي ١٥ كانون الاول وصل بغداد (راونتري) أي في اعقاب اعتقال رشيد عالي الكيلاني ومحاكمته وفي اوج الصراع بين القوميين والشيوعيين وقد قوبلت زيارته بسخط شعبي كبير وبتظاهرات صاخبة تطالبه بالعودة الى بلده مع حملات صحفية لاذعة . مما دعا رجال الامن والخارجية الى تهريبه من وراء المطار لكن المتظاهرين تابعوه ببعض السيارات ورشقوه بالحجارة

---

[1] الزوبعي ، العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٨ ، ٢ / ٦٠٥ .

[2] نفسه ، ص ٦٥٣ .

[3] هيكل ، سنوات الغليان ، ص ٤٢٢ .

والفضلات العفنة وقد اجتمع بعبد الكريم قاسم وبعبد الجبار الجومرد في وزارة الدفاع وشكا لهما ما واجهه على ايدي الجماهير فهدأ رئيس الوزراء من روعه ولما لم يستطع الخروج من السفارة الامريكية ببغداد فقد تدخل الجومرد بطلب تأمين المجال له وقد سافر يوم ١٧ كانون الاول قبل موعده المحدد بيوم واحد وهو يحمل انطباعا سيئا ولكن المقابلة وصفت رسميا بانها كانت ودية للغاية بحثت العلاقات بين البلدين [١] ، مع اننا لم نعثر على ما دار بينه وبين عبد الكريم قاسم لكن حديثه المسجل مع عبد الناصر والذي قدم الى (ايزنهاور) يوم ٢٣ كانون الاول بقوله " ان ناصر قرر العمل في العراق فهو يرفض النفوذ الشيوعي المتزايد على قاسم ويدهشه ان قاسم يرفض الاجتماع به ، ويعتقد (راونتري) بان في وسعنا (الولايات المتحدة) الاطمئنان الى ان ناصر قادر على مواجهة التغلغل الشيوعي في العراق وقد استشهد برأي سمعه من السفير الامريكي في القاهرة يفيد ان حرص ناصر على عدم الانحياز في توجهاته القومية العربية واعتزازه باستقلالها يجعل منه قوة قادرة على الوقوف في وجه السيطرة الشيوعية في العراق لكن ناصر يحاذر في اندفاعه لانه لا زال يرى الخطر الاكبر على القومية العربية من المصدر الاسرائيلي ، عندئذ قال ايزنهاور هل يعني ذلك ان ناصر يريد منا ان ندفع له على حساب اسرائيل ثمنا لمقاومته للشيوعية في العراق ، وقد اعترف (راونتري) بانه اشار الى هذا عدة مرات باعتباره مشكلة خطيرة . وفيما يخص العراق قال (راونتري) ان احتمالات الوحدة بينه وبين الجمهورية العربية المتحدة غير وارد ، وفي رأيه ان لدى ناصر من المشكلات ما يكفي في سوريا ، واشار الى ان هناك مجموعات رئيسة في العراق هي الشيوعيون الموالون لقاسم وثالثا القوميون الذين يريدون الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة. وقال ان جهد المجموعات القومية هو الذي يستطيع ان يقاوم التغلغل الشيوعي " [٢] .

والواقع ان التظاهرات التي استقبل بها المبعوث الامريكي الى بغداد قد اوحت للامريكيين " ان الوطنيين المحافظين سيطوح بهم بعيدا وان جماعة حزب البعث العربي الاشتراكي ستقتسم السلطة مع القوميين الديمقراطيين وان الحزب الشيوعي سيبرز من خلال العام كاقوى حزب في البلاد ، وان قيام اتحاد فدرالي مع الجمهورية العربية المتحدة امر محتمل ... ولاحظت (وول ستريت جورنال) ان العراق ينزلق انزلاقا خطيرا نحو الشيوعية وكان الظن ان الخطر هو خطر الناصرية ولكن تبين انه الخروشوفية وروي من الافضل دفع العراق نحو القاهرة لتفادي موسكو . ورأت صحيفة (نيويورك تايمس) ان فيضانا احمر في العراق ولذلك يجب ان يتم غزوه لا بالسلاح ولكن بالانقلاب بينما يقف قاسم لا حول له ولا قوة عاجزا عن وقف او تغيير اتجاه الفيضان الاحمر الذي انطلق من عقاله . ان الدرس الذي تعلمته الولايات المتحدة هو ان من الواضح ان لابد من اتخاذ اجراءات دفاعية جديدة وان الانقلاب ينبغي مواجهته باجراءات لا تقل عما يواجهه فيه العدوان وبدا ان المهمة المطلوبة هي بعض واجبات وكالة المخابرات المركزية لا وزارة الدفاع " [٣].

[١] عدنان سامي نذير ، عبد الجبار الجومرد ، ص ٢٦٩ ، جريدة البلاد ، ١٥ - ١٨ كانون الاول ١٩٥٨ .

[٢] هيكل ، سنوات الغليان ، ص ٢٢٣ - ٢٢٤ .

[٣] هارفي اوكونور ، الازمة العالمية في البترول ، ترجمة عمر مكاوي ، (بيروت ١٩٦٧) ، ص ٣٨٥ .

اما السفارة البريطانية فكانت لها وجهة نظر اخرى اوضحتها يوم ٤ كانون الاول كـالاتي : "من المرغوب فيه قبول نظام عبد الكريم قاسم كافضل ما موجود في الوقت الحاضر ، اذ انه لا يوجد في المنظور القريب احد غيره راغب ومن المحتمل قادر للحفاظ على وحدة واستقلال العراق وهذا مهم ليس لمصلحة العراقيين فقط ولكن بالنسبة لمستقبل الصناعة النفطية ولمصلحة بريطانيا في الوطن العربي ولدرء التقدم الروسي نحو الشرق الاوسط ومن المرغوب فيه اعطاء عبد الكريم قاسم دعما قويا لدرء المخاطر عنه وما دام هناك امل معقول بان قاسم يمكنه الوصول الى هدفه فمن المنطقي ان تغطية مثل هذا الدعم بصورة حذرة قدر الامكان وفي كل الاحوال يجب ان لا نعمل أي شيء يؤدي الى التسريع في سقوطه " [1] وبناء على ذلك وافقت الحكومة البريطانية على تزويد العراق بالاسلحة وسمح بارسال المعدات التي كان مقررا ارسالها قبل الثورة .

مفاوضات النفط
تشرين الثاني – كانون الاول ١٩٥٨

استغلت شركات النفط الصراع بين القوى السياسية في العراق لتأخير ردها على الطلبات التي تقدم بها العراق في مفاوضات آب ١٩٥٨ . وفي بداية تشرين الثاني قدمت الشركات مقترحات بشأن التنازل عن الاراضي المشمولة بامتيازاتها على وفق البرامج الاتية :-

١- ٢٠% من مساحة الاراضي المشمولة بالامتيازات الثلاثة بضمنها المياه الاقليمية بعد شهر واحد.
٢- ٢٠% بعد خمس سنوات .
٣- ٢٠% بعد خمس سنوات اخرى ..

واشترطت الشركات لتنفيذ ذلك ان تعطي كامل الحرية باختيار المناطق التي تتخلى عنها اضافة الى دمج التزامات شركتي نفط العراق والموصل سوية وتصرفا سوية بالتضامن (٢٢) مليون طن سنويا .

وفي ٥ تشرين الثاني وهو اليوم الذي اعتقل فيه عبد السلام عارف اجتمع ممثلو الشركات مع ممثلي الحكومة . حيث كرر وفد الحكومة مطالبه السابقة وطرح قضايا اخرى كالاتي :-

١- التنازل عن جميع الاراضي غير المستثمرة ورفض المذكرة التي تقدمت بها الشركات .
٢- المساهمة بعشرين بالمئة من رأسمال الشركات .
٣- التنازل عن امتياز شركة نفط الموصل .
٤- انشاء مصافي للنفط في العراق .
٥- نقل المختبر المركزي للشركات من مقره في لندن الى بغداد او انشاء فرع له في بغداد وقد تم الاتفاق على عقد اجتماع اخر بعد عشرة ايام [2] .

---

[1] الزوبعي ، العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٨ ، ٢ / ٦٧٤ .

[2] محضر الاجتماع المنعقد يوم ٥ / ١١ / ١٩٥٨ ، ملفات وزارة النفط الملف ٢ / ٢٤ / ١٢٧ وعبد اللطيف الشواف حول قضية النفط ، ص ٢٣٥ .

وقد رافقت هذه المفاوضات ضغوط بريطانية حيث كان المستر (نورنيكروفت) وزير المالية والتجارة البريطاني السابق في وزارة المحافظين في زيارة للعراق واكد لوزير الاقتصاد اثناء مقابلته له يوم ٨ تشرين الثاني " ان سبب تعنت الشركات هو خوفها من ان تنازلها في المسائل المطروحة على طاولة المفاوضات قد يدفع الحكومة العراقية بتعديل جذري لاسس الاتفاقيات نفسها وان الشركات لو اطمأنت الى انعدام نية الحكومة العراقية في المطالبة بالمزيد لسارعت الى التنازل عن جميع او اكثر النقاط موضوعة النزاع [1] . وفي ١٥ تشرين الثاني اطلع وزير الاقتصاد رئيس الوزراء بمجريات المفاوضات والنقاط التي تم بحثها مع الشركات وتوصيات وزارته بشأنها كالاتي:-

الحاقا بكتابنا المرقم س / ٢٨٧ والمؤرخ في ٩ / ١١ / ١٩٥٨ ومرفقة نسخة من محضر المباحثات الجارية بين ممثلي الحكومة وبين ممثلي شركات النفط العاملة في العراق في ديوان هذه الوزارة بتاريخ ٥ / ١١ / ١٩٥٨ .

نرفق لسيادتكم بطيه نسخة من مذكرة مديرية شؤون النفط العامة المؤرخة في ١٢ / ١١ / ١٩٥٨ التي تضمنت تلخيصا للرسائل المقدمة من قبل شركات النفط حول بعض النقاط الجوهرية التي تدور حولها المفاوضات لتتفضلوا بالاطلاع عليها وفي الوقت نفسه نقدم فيما يلي تلخيصا مركزا للموقف مع توصياتنا بهذا الشأن .

اولا - النقاط موضوعة البحث مع الشركات :

١- زيادة الانتاج : يبدو لسيادتكم من المذكرة المرفقة ان الشركات حاولت ان تضع قيودا وتحفظات كثيرة بهذا الخصوص منها وضع السوق العالمي وضرورة اكتشاف آبار جديدة للنفط ونجاح مشروعها الخاص بحقن الماء في آبار كركوك لزيادة قابليتها على الانتاج وذكرت بعد تعداد هذه القيود ان المشاريع التي تهدف الى زيادة الانتاج سوف لا تكمل قبل عام ١٩٦٢ وهي مدة طويلة كما لا يخفى وكمثال للمقارنة نبين ان احدى الشركات الامريكية كانت قد ابدت استعدادها لمد خط للانابيب من الحقول الشمالية في العراق الى البحر الابيض المتوسط بسعة تزيد على الثلاثين مليون طن سنويا خلال سنة واحدة . هذا ولم تبحث الشركات موضوع تحويل انابيب حيفا الى ميناء عربي اخر ومد انبوب جديد الى الكويت .

٢- نفط خانقين : حاولت الشركات كعادتها التسويف وبينت بانه ليس باستطاعتها ضخ النفط الذي تنوي الحكومة انتاجه من حقول خانقين قبل سنة ١٩٦٢ وحددت الكمية بمليون طن كما اضافت وجوب انشاء مستودعات للخزن في كل من محطة الضخ وميناء التصدير وتفاصيل اخرى اشارت الى وجوب الاتفاق عليها مقدما تلك التفاصيل التي تعتبر - حسب تجاربنا مع الشركات - وسيلة للعرقلة وعدم - الاتفاق وسنقوم بمطالبة الشركات في مفاوضاتنا القادمة لنقل مليون طن باقرب وقت .

٣- تصدير المنتجات النفطية : ابدت الشركات عدم استعدادها لتصريف المنتجات النفطية باي شكل من الاشكال كما انها رفضت اقتراح الحكومة الخاص بقيامها بانشاء المصافي داخل العراق لغرض

---

[1] كتاب وزير الاقتصاد الى رئيس الوزراء ٩ / ١١ / ١٩٥٨ ، ملفات وزارة النفط . الملف ٢ / ٢٤ / ١٢٧ واسامة عبد الرحمن نعمان ، تطور سياسة العراق النفطية ، ص ١٤٨.

تصدير المنتجات النفطية وكذلك اشارت الى انها ليست على استعداد لتجهيز العراق بالنفط الخام بسعر الكلفة لغرض تصدير منتجاته المكررة .

٤- التخلي عن الاراضي غير المستثمرة : ابدت الشركات استعدادها للتنازل عن ٢٠% من المساحات المشمولة بامتيازها حالا وعن ٢٠% من المساحات المتبقية بعد خمس سنوات ثم عن ٢٠% من الباقي بعد خمس سنوات اخرى وكما لا يخفى على سيادتكم فان هذه المدد والنسب غير مقبولة اذا ما قورنت مع احكام الاتفاقيات - الجديدة او حتى مع اتفاقيات النفط القديمة بالنظر الى ان شركة نفط العراق المحدودة قد تمتعت مدة (٣٣) سنة بامتيازها ولم تتنازل خلال هذه المدة الطويلة عن أي جزء من اراضيها .

٥- تسلم الحصة العينية : لم توافق الشركات على اقتراح الحكومة الخاص بتقليص مدة الستة اشهر المحددة لتوجيه الاخطار بتسلم الحصة العينية الى شهرين واصرت على المدد البالغة اربعة اشهر ونصف المقترحة من قبلها كما انها لم توافق على تسليم حصة الحكومة العينية داخل العراق عدا كمية قدرها (١٠٠) الف طن وهي كمية ضئيلة كما هو واضح .

٦- مساهمة العراقيين : لا زالت الشركات عند رأيها السابق القائل بان ورود نص في الاتفاقيات بصدد مساهمة العراقيين بـ ٢٠% من الاسهم لا يلزمها من الناحيتين القانونية والادبية - بتغيير صفتها القانونية بشكل يفسح المجال امام العراقيين للمساهمة الفعلية .

٧- المدير العراقي التنفيذي : اصرت الشركات على عدم امكان تعيين مدير تنفيذي عراقي بحجة عدم جواز كون المدير المذكور مسؤولا امام الحكومة وامام مجلس الادارة - في وقت واحد وعندما بينا لها موافقتنا على ان يكون المدير مسؤولا امام المجلس فقط اجابت بان هذا الامر من اختصاص مجلس المدراء لانه هو الذي يقوم بانتخاب المدير التنفيذي من بين الاشخاص الذين اكتسبوا الخبرة الطويلة في خدمة الشركات.

ثانيا - توصيات الوزارة : توصي هذه الوزارة بمفاوضة الشركات على اساس الاصرار على النقاط التي سيرد ذكرها فيما يلي، وان كنا ضعيفي الامل في ان يكون موقف الشركات ايجابيا في الاخذ بوجهات نظر الحكومة دون ضغط سياسي على مستوى اعلى وفي ظروف مناسبة كما سبق ان اكدنا على هذه الناحية في كتابنا الى سيادتكم المشار اليه في مطلع هذا الكتاب .

١- زيادة الانتاج : اننا نقترح المطالبة بتقصير المدة التي حددتها الشركات لانجاز المشاريع الخاصة بزيادة الانتاج لاننا نعتقد ان هذه المدة طويلة وفي الامكان تقصيرها عمليا .

٢- نفط خانقين : نقترح مفاوضة احدى الدول الصديقة المنتجة للنفط حول استثمار منطقة امتياز شركة نفط خانقين المحدودة الملغي وفق شروط افضل بكثير من الشروط التي تضمنها ذلك الامتياز مع تأكيدنا على ان اتخاذ مثل هذا الاجراء سيكون له اثر ادبي كبير في تعديل موقف الشركات بوجه عام .

٣- تصدير المنتجات النفطية : نقترح الاصرار على قيام شركات النفط بانشاء مصافي في العراق لغرض تصدير قسم من النفط المنتج من العراق على شكل منتجات .

٤- التخلي عن الاراضي غير المستثمرة : نقترح ما يأتي :-

آ- التخلي حالا عن المياه الاقليمية .

ب- التخلي عن منطقة امتياز شركة نفط الموصل فورا .
ج- التخلي عن ٥٠ بالمائة من المساحات المشمولة بامتياز شركتي نفط العراق والبصرة فورا ثم التخلي عن ٢٠ بالمائة اخرى من المساحات بعد خمس سنوات على ان يتم التخلي عن كافة المناطق غير المستثمرة بعد عشر سنوات بصورة نهائية وتحتفظ الشركتان المذكورتان بالحقول المنتجة فقط .
٥- تسلم الحصة العينية : نقترح المطالبة بتقصير مدة الاربعة اشهر ونصف مع اعطاء الخيار للحكومة في تسلم حصتها العينية داخل العراق او في موانئ التصدير .
٦- مساهمة العراقيين : نقترح الاصرار على افساح المجال امام العراقيين للمساهمة في رأسمال الشركات وذلك للاستفادة من ارباح الشركات من ناحية والهيمنة الفعلية على ادارة شؤون الشركات والتصويت على الميزانية من ناحية اخرى .
٧- المدير العراقي التنفيذي : نقترح الاصرار على ان يكون احد المديرين العراقيين مديرا تنفيذيا ليكون على اتصال يومي باعمال الشركات وليتسنى له المساهمة الفعلية في ادارة شؤونها .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

وزير الاقتصاد [1]

ويتضح من هذه المذكرة ان ابراهيم كبة قصد منها ان يتدخل عبد الكريم قاسم نفسه لادارة المفاوضات بعد ان لمس تعنت الشركات ومع ذلك فقد كان من رأي الوزير (ابراهيم كبة) ان يتقدم الوفد العراقي بالمطاليب الاتية :
١- ان تتخلى الشركات عن امتياز شركة نفط الموصل فورا .
٢- التخلي عن ٥٠% من المساحات المشمولة بامتياز شركتي نفط العراق والبصرة فورا ثم التخلي عن ٢٠% اخرى بعد خمس سنوات على ان يتم التخلي عن كافة المناطق غير المستثمرة بعد عشر سنوات بصورة نهائية وتحتفظ الشركتان بالحقول المنتجة فقط .

وقد عرضت هذه المطاليب على وفد الشركات اثناء اجتماع يوم ١٩ تشرين الثاني وطالب الوفد العراقي ايضا بزيادة انتاج النفط الى ٧٠ مليون طن خلال سنتين وليس اربع سنوات كما تقترح الشركات وقد رفضت الشركات مطلب التخلي عن الاراضي غير المستثمرة بحجة ان ذلك سيؤثر في زيادة معدلات الانتاج كما لم تستجب الشركات للطلبات العراقية الاخرى [2] . على الرغم من رجاء ممثلي الحكومة الاستجابة لطلباتها لكي يكون لذلك (اكبر الاثر في توطيد العلاقات بين الطرفين) ولكن الشركات رفضت ذلك واعلن عبد الكريم قاسم يوم ٢٦ تشرين الثاني تنديده بالشركات لتبذيرها ثروات البلاد وقال اثناء كلمته في مؤتمر المحامين العرب " لقد رأينا ابن البلد مغلوب على امره فلو خرجت قليلا عن بغداد لرأيت المآسي لرأيت ابناء البلاد يعيشون في حالة فقر مدقع فكلهم يشرب من

---

[1] ملفات وزارة النفط ، الملف ٢ / ٢٤ / ٨٩ ، قسم ٦ .

[2] محضر اجتماع يوم ١٩ / ١١ / ١٩٥٨ ، ملفات وزارة النفط ، الملف ٢ / ٢٤ / ١٢٧ .

ماء آسن وثروة البلاد مهددة وثروة البلاد يستغلها الاجنبي اننا نريد مستقبلا افضل لهذه البلاد وللامة العربية " [١] وكان ذلك بداية للصراع بين حكومة الثورة وشركات النفط .

رافق هذه المفاوضات تطورات في الصناعة النفطية وخاصة في منطقة الخليج العربي حيث اخذت اهمية هذا النفط تتزايد بعد تأميم النفط الايراني سنة ١٩٥١ وقد منحت دول خليجية امتيازات نفطية في مياهها الاقليمية وكانت النتائج مشجعة . وكانت الحكومة الايرانية قد اعلنت عن استثمار الموارد النفطية الموجودة في مياهها الاقليمية منذ سنة ١٩٥٧ ومنحت قسما من تلك المياه بالامتياز الى بعض الشركات الاجنبية وقد لفت ذلك انتباه الحكومة العراقية اذ ان بعض المناطق التي منحتها الحكومة الايرانية بالامتياز او اعلنت عن استثمار مواردها النفطية تقع ضمن المناطق البحرية العراقية [٢] ولذلك اخذت الحكومة العراقية تفكر جديا في تحديد مياهها الاقليمية طبقا للقوانين الدولية واستدعت خبراء دوليين محايدين لاجل هذه الغاية وفي ٤ تشرين الثاني ١٩٥٨ صدر مرسوم جمهوري برقم ٤٣٥ جاء فيه :

" بناء على ما عرضه وزير الخارجية ووافق عليه مجلس الوزراء رسمنا بما هو آت :

١- يكون البحر الاقليمي للعراق والفضاء الجوي الذي فوقه وقاع البحر وما تحت القاع خاضعا لسيادة الجمهورية العراقية مع مراعاة القواعد المقررة في القانون الدولي بشأن المرور السلمي لسفن البلاد الاخرى فيه .

٢- يمتد البحر الاقليمي للعراق الى مسافة اثنى عشر ميلا بحريا (١٨٥٣ مترا) باتجاه اعالي البحر مقاسا من ادنى حد لانحسار ماء البحر عن الساحل العراقي .

٣- في حالة تداخل بحر اقليمي لدولة اخرى مع البحر الاقليمي العراقي فتعين الحدود بين البحرين الاقليميين بالاتفاق مع الدولة صاحبة الشأن طبقا للمبادئ المقررة في القانون الدولي او بما يتم عليه التفاهم بينهما .

٤- ليس في هذا المرسوم ما يخل بالحقوق الاخرى المقررة دوليا للعراق في المنطقتين البحريتين المعروفة المنطقة المتاخمة Contiguous zone والامتداد القاري Continenlal shelf الواقعتين فيما يلي البحر الاقليمي العراقي باتجاه البحر كما ليس فيه ما يخل بالبيانات الرسمية التي سبق ان اصدرتها الحكومة العراقية في هذا الصدد " .

وقد نشر بذلك قانون باسم مجلس السيادة برقم (٧١) باسم قانون تحديد المياه الاقليمية العراقية يوم ٢٠ تشرين الثاني ١٩٥٨ " [٣] .

ومن الواضح ان رغبة العراق كانت تكمن في تحديد مياهه الاقليمية ومنع ايران من التجاوز على تلك المياه فضلا عن رغبة الحكومة العراقية في ان تتنازل شركة نفط البصرة عن هذه المناطق

---

[١] اسامة عبد الرحمن نعمان ، تطور سياسة العراق النفطية ، ص ١٥٠ .

[٢] ملف وزارة النفط رقم (١٠) و ٢ في دار الكتب والوثائق العراقية في بغداد ، كتاب وزير النفط الى مجلس الوزراء رقم ٦٥٦ ، في ١٢ / ٨ / ١٩٦٣ .

[٣] الوقائع العراقية ، ١٥ تشرين الثاني ١٩٥٨ ، ٢٥ تشرين الثاني ١٩٥٨ .

التي كانت مشمولة بامتيازها لمنح امتيازها الى شركات عالمية جديدة . وقد ارادت الشركات العاملة في العراق ان تضع العراقيل امام مساعي الحكومة العراقية هذه وان تثير المشاكل بينها وبين ايران فاثار وفد الشركات المفاوض اثناء اجتماعه مع الوفد العراقي يوم ١٣ كانون الاول مسألة احتمال اعتراض ايران وتحفظاتها بشأن الميناء العميق الذي كان مقررا انشاؤه على جزيرة اصطناعية على بعد عشرين ميلا جنوبي الفاو في نهاية خور العمية حيث ستمد اليه الانابيب لنقل النفط الخام من حقول الزبير والرميلة .واقترح وفد الشركات على الحكومة اتخاذ الاجراءات اللازمة لحماية مصالحها ومصالح الشركة واصر على ضرورة الاحتجاج على التحفظات الايرانية ولذلك ابلغت الخارجية العراقية الحكومة الايرانية عن طريق سفارتها في بغداد بمذكرتها في ٢٤ كانون الاول " ان حكومة الجمهورية العراقية قد حددت مياهها الاقليمية على اساس ادنى حد لانحسار مياه الجزر والمبدأ الدوني المعترف به والذي قبلته الحكومة الايرانية في تحديد مياهها الاقليمية وان اية تحفظات او تعهدات تخالف ذلك مما يمس حقوق الغير لايعول عليه " [1] .

وبعد ان نوقش موضوع الميناء العميق بين الشركات والحكومة في ذلك الاجتماع قدمت الشركات اقتراحا يتضمن التخلي عن (٢٥%) من الاراضي التي لم تستثمرها بعد و (٢٥%) اخرى خلال سبع سنوات . ولكن وفد الحكومة رفض الاقتراح لان الشركات لم تأخذ بنظر الاعتبار - حسب رأي الوفد المفاوض - (تغير الظروف) وقال (ان الحكومة بدأت بابسط المبادئ ولم تطالب بالتأميم وكذلك لم تطلب الحصول على نسبة من الارباح التي جاءت بها الاتفاقيات الجديدة في المنطقة " [2] ولكن الشركات وافقت على التخلي عن منطقة المياه الاقليمية للعراق ضمن المرحلة الاولى للتخلي حسبما اقترحته هي لانها تعلم مسبقا بامكان قيام مشاكل بين العراق وايران حول الموضوع ومع ذلك فقد رحب العراق بالمقترح ورفض الصيغة المقترحة للتخلي عن الاراضي غير المستثمرة [3] واذاع وزير الاقتصاد بيانا حول امتيازات النفط في المياه الاقليمية يوم ٢٢ كانون الاول قال فيه " يسر وزارة الاقتصاد ان تعلن للشعب العراقي الكريم بانه نتيجة للمفاوضات الجارية مع شركات النفط العاملة في العراق قد وافقت شركة نفط البصرة المحدودة عن التنازل عن حقوق امتيازها في المياه الاقليمية العراقية .

هذا وان المفاوضات الان جارية بصدد تنازل شركات النفط عن المناطق الاخرى غير المستثمرة من المساحات المشمولة بامتيازها الامر الذي سيمكن الحكومة من استثمار الامكانيات النفطية في هذه المنطقة وفق " افضل السبل التي تحقق مصلحة البلاد " [4] .

---

[1] مذكرة وزارة الخارجية العراقية الى الخارجية الايرانية في ٢٤ كانون الاول ١٩٥٨ ، ملف وزارة النفط ، رقم (١٠) و ٢٢ - ٣٦ ، دار الكتب والوثائق .

[2] محضر اجتماع يوم ١٣ كانون الاول ١٩٥٨ ، ملفات وزارة النفط ، ٢ / ٢٤ / ١٢٧ .

[3] اسامة عبد الرحمن نعمان ، تطور سياسة العراق النفطية ، ص ١٥٢ ، عبد اللطيف الشواف ، حول قضية النفط في العراق ، ص ٢٣٦ .

[4] جريدة الاهالي ، ٢٣ كانون الاول ١٩٥٨ .

وقد اسفرت المفاوضات عن الفشل بسبب تعنت الشركات في موقفها وعدم استناد الحكومة الى قاعدة شعبية ، خاصة وان الصراع بين الشيوعيين والقوميين قد بلغ اشده اثناء محاكمة رشيد عالي الكيلاني وعبد السلام عارف مما دفع وزير الاقتصاد ان يطلب من رئيس الوزراء التدخل بنفسه في المفاوضات بشكل مباشر يوم ١٦ كانون الاول ١٩٥٨ .

ومع ذلك يذكر انه في الاشهر الاولى للثورة تحققت الانجازات الاتية :

١- انشاء ادارة وطنية لمصلحة المصافي الحكومية وتصفية الادارة الاجنبية السابقة .

٢- طرد الخبراء الاجانب من مصفى الدورة والتصريف الكامل والتعريق الكامل للمصفى واحلال تسعين خبيرا عراقيا محل الخبراء الاجانب وعددهم ١٥٣ خبيرا .

٣- السيطرة التامة على قسم المشتريات الخارجية في المصفى والغاء وكالات الشركات الاجنبية .

٤- انشاء الهيئة العامة لشؤون النفط واحداث ادارات جديدة للحقول والتوزيع فيها وتهيئتها للسيطرة الشاملة على شؤون النفط من انتاج وتصفية وتوزيع وتصنيع وتصدير .

٥- زيادة الطاقة الانتاجية لمصفى الدورة من (١,٤) مليون طن الى (٢,٢) مليون طن .

٦- تصفية شركة نفط خانقين بالغاء امتيازها في الاراضي المحولة ، وتسلم حقول نفط خانقين اعتبارا من ١ / ١ / ١٩٥٩ وتسلم مصفى الوند والغاء وكالة التوزيع الثانية لهذه الشركة . K.O.C .

٧- انشاء جهاز لتوزيع الغاز السائل على المستهلكين .

٨- تخفيض اسعار المنتجات النفطية وخاصة البنزين [١]

وكان وزير النفط قد نشر بيانا يوم ٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٨ حول انهاء امتياز شركة نفط خانقين جاء فيه :

" عملا باحكام الفقرة ج من المادة الثانية عشر من الاتفاقية المعقودة بين الحكومة العراقية وشركة نفط خانقين المحدودة بتاريخ الخامس والعشرين من كانون الاول سنة ١٩٥١ فقد انهت الحكومة امتياز الشركة المذكورة اعتبارا من ٣٠ تشرين الثاني ١٩٥٨ وستقوم الحكومة بتسلم حقول النفط المشمولة بهذا الامتياز اعتبارا من التاريخ المشار اليه اعلاه هذا مع العلم بان هذا الامتياز كان سيمتد الى سنة ١٩٦٦ لو لم تنهه الحكومة " [٢] .

لجنة الطاقة الذرية

قررت حكومة الجمهورية العراقية اعداد منهاج مناسب للدراسات الخاصة بالتقدم العلمي وخاصة في مجال استخدام الطاقة الذرية للاغراض السلمية والافادة منها في اعمار وتقدم البلاد وتشريع القوانين التي تمكن الدولة من استغلال الطاقة النووية للاغراض السلمية وخاصة في مجال الطب والصناعة والزراعة فضلا عن اهميتها في النواحي العسكرية والسياسية لاسيما وان العراق

---

* لم يتم التوزيع وتأسيس مصلحة توزيع الغاز الا عام ١٩٦٦ واول مدير عام لها هو الاستاذ مشعل حمودات .

[١] ابراهيم كبة ، هذا هو طريق ١٤ تموز ، ص ٤٢ .

[٢] جريدة فتى العرب ، ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٨ ، البلاد ، ١٩ تشرين الثاني ١٩٥٨ .

من البلدان المنتجة للنفط الامر الذي يحتم ان يحضى موضوع الطاقة الذرية دراسة وعناية دائميتين بالنسبة لشؤون النفط واقتصادياته ، اسوة بالامم الاخرى التي احدثت تشكيلات رسمية لمناطق بها مهمة دراسة تطوير المكتشفات والمعلومات النووية ، واعداد برامج التدريب على استخدامات الذرة في مختلف الميادين، وتنظيم البحوث النووية ، والتحري عن المواد المشعة والاستفادة من خير الذرة وطرق الوقاية من شرها، فلابد من مسايرة التطورات العالمية في هذا الحقل .

واستنادا لذلك بادرت الحكومة في اليوم الثالث من كانون الثاني باصدار القانون رقم ١ لسنة ١٩٥٩ الذي نص على :

" تؤسس لجنة باسم لجنة الطاقة الذرية يكون مركزها بغداد ترتبط بوزارة الاعمار ، تقوم اللجنة باستغلال الطاقة الذرية استغلالا سلميا للاغراض الصناعية والطبية والزراعية والعلمية وغيرها " وحدد القانون اختصاصاتها بمتابعة البحوث والدراسات والتجارب للتنقيب والكشف عن المواد الاولية ذات الاهمية في الطاقة الذرية ومتابعة النشاط الدولي في شؤون هذه الطاقة ، واقتراح المشروعات والوسائل التي تؤدي الى الاستفادة منها واعداد اختصاصيين بالفروع التي لها صلة بها، واعداد الوسائل للوقاية من اخطارها واعطى القانون رئاسة اللجنة الى وزير الاعمار [1] .

وفي اليوم نفسه صدق مجلس السيادة ومجلس الوزراء على نظام الوكالة الدولية للاغراض السلمية الذي كان قد تم التوقيع عليه يوم ١٥ كانون الاول ١٩٥٧ . لان هذه الوكالة هي منظمة دولية غايتها تقديم المساعدة في حقل البحوث الذرية واستغلال الطاقة الذرية للاغراض السلمية ، وهي مخولة بتقديم الخدمات والمواد والاجهزة للاعتناء فيها لسد حاجات مشاريع البحوث والاعمار ، واستغلال الطاقة الذرية استغلالا يتناسب مع احتياجات المناطق المتخلفة اقتصاديا وهي تراقب استعمال المواد النووية وتوزيع مواردها بوجه يكفل مقتضيات المنفعة العامة في جميع انحاء العالم كما جاء في الاسباب الموجبة :

العلاقات العراقية الايرانية

لم يؤد اعتراف الحكومة الايرانية بالجمهورية العراقية الى تحسن العلاقات بينهما بل انها ازدادت سوءا وصارت ايران تتذرع بذرائع شتى لتثير المشاكل للعراق ففي الاول من ايلول ١٩٥٨ احتجت لدى العراق مدعية ان الحكومة العراقية قد اجرت تغييرات على ملاك خبراء ميناء البصرة واستخدمت خبراء سوفيت للميناء الامر الذي يعد تغييرا في الاحوال التي كانت سائدة منذ عقد معاهدة ١٩٣٧ وطلبت الاسراع باشعارها في تأليف اللجنة المختلطة بادارة شط العرب وفق المادة(٥) من المعاهدة وعدم اتخاذ أي قرار بشأن ادارة شط العرب الى ان يتم الاتفاق بين الطرفين . وكان من رأيها ان يجري استخدام الخبراء من دول صغيرة بدلا من خبراء الاتحاد السوفيتي الذين استخدمهم العراق في ميناء البصرة .

وفي مذكرة جوابية بتاريخ ٢٢ ايلول ١٩٥٨ قال وزير الخارجية العراقي " ان العراق كان ولا يزال يطالب بحل مشاكل الحدود وتطبيق بروتوكولات الحدود منذ سنة ١٩١٣ والانهار الحدودية

---

[1] الوقائع العراقية ، ١٥ كانون الثاني ١٩٥٩ .

المشتركة التي لا تزال تصرف في غير صالح العراق وامتناع حكومة الصديقة (ايران) عن دفع رسوم الميناء وتجاوز طائراتها منذ اعلان الجمهورية مرارا " [١] .

واتهمت ايران في مذكرة اخرى قدمتها يوم ١٤ تشرين الاول ١٩٥٨ بان الاجراءات الانفرادية التي اتخذتها الحكومة العراقية في شط العرب تتعارض مع نصوص معاهدة الحدود وبروتوكولات عام ١٩٣٧ واستخدام الخبراء السوفيت في ادارة الميناء ، وتفتيش القوارب والسفن الايرانية . وطلبت في مذكرة اخرى الاسراع في تشكيل اللجنة الخاصة بدراسة قضايا الحدود ، وتسوية الامور المتعلقة بشط العرب قبل السادس من تشرين الثاني ١٩٥٨ . وفي حالة عدم اتخاذ الخطوات اللازمة حتى التاريخ المذكور ستحتفظ ايران بحقها في اتخاذ جميع الخطوات التي تراها ضرورية لتأمين مصالحها [٢] .

وقد علمت وزارة الخارجية العراقية ان الاجراءات التي تريد الحكومة الايرانية اتخاذها لتأمين مصالحها قبل السادس من تشرين الثاني كان القصد منها مجرد الضغط على العراق واجباره على اجابة مطاليبها ولذلك يرد العراق على المذكرة الايرانية يوم ٩ تشرين الثاني ١٩٥٨ مبينا ان تفتيش السفن والبواخر الايرانية جرى لانها ترسو في مياه عراقية ، وتحمل مفرقعات تستوجب تفتيشها . وان معاهدة ١٩٣٧ لا تنص على تشكيل لجنة مختلطة وانما تشكيل لجنة لنصب دعائم الحدود ، وان المعاهدة والبروتوكولات الملحقة بها لم تشترط اخذ موافقة ايران المسبقة حول أي شأن من الشؤون المتعلقة بالاعمال المنجزة والعوائد المجباة والنفقات المتكبدة والتدابير الاخرى ، ولذلك فان احتجاج ايران على استخدام العراق لخبراء اجانب في ادارة الميناء واعتبار ذلك غير قانوني من جانب ايران غير وارد ولا يسع العراق قبوله وان ما قام به العراق هو محض اختصاصاته الداخلية ومن صميم سيادته ، وهو مع حرصه الشديد في تعزيز وتقدير علاقات الصداقة وحسن الجوار لا يمكنه قبول تدخل اية جهة اجنبية في شؤونه الداخلية .

ويبدو من ذلك ان ايران كانت تضغط على العراق لاجراء مفاوضات حول شط العرب رغبة منها في مقاسمة العراق حقوق السيادة على الشط لان امور الملاحة كانت بيد ادارة ميناء البصرة ، في حين ان العراق كان يضغط لحل مشاكل الحدود البرية ومشاكل الانهار الحدودية خاصة بعد ان قامت السلطات الايرانية بشق جدول من نهر الوند من قصر شيرين الى خسروي فقدمت الحكومة العراقية مذكرة الى السفارة الايرانية ببغداد يوم ٢٠ تشرين الاول ١٩٥٨ طالبة وقف المشروع فورا ريثما يتم الاتفاق على طريقة لتقسيم مياه الانهار الحدودية عملا بمبدأ ابقاء الوضع الراهن الذي تم الاتفاق عليه لكن الحكومة الايرانية ردت بان تصرفها عمل داخلي من حق الحكومة الايرانية البت فيه ولا يعد من قضايا الحدود [٣] .

---

[١] قحطان احمد سليمان ، السياسة الخارجية العراقية ، ص ٤٤١ .

[٢] جابر ابراهيم الراوي ، الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية الايرانية ، (القاهرة ١٩٧٠) ، ص ٥١٨ .

[٣] قحطان احمد سليمان ، السياسة الخارجية العراقية ، ص ٤٤٤ – ٤٤٥ .

اموال الأسرة المالكة

وصلت قيادة الثورة اخبار من تركيا تفيد ان اموالاً تقدر بمليوني باون على شكل سبائك ذهبية هربها الوصي عبدالآله ، واحتمال وجودها في اليخت الملكي في استانبول وفي صناديق حديدية داخل القنصلية العراقية هناك ، وبناء على ذلك صدر الأمر بتعيين المقدم الركن صبيح علي غالب ملحقاً عسكرياً في انقرة يوم ١٣ آب ، وفي اليوم نفسه ((وافق مجلس الوزراء على ايفاد هيئة تفتيشية الى تركيا من الذوات المدرجة اسماؤهم والوزارات المنسوبين اليها ادناه تزور القنصلية العراقية في استانبول والسفارة العراقية في انقرة : .

١. المقدم الركن صبيح علي غالب	الملحق العسكري في تركيا	رئيساً
٢. السيد احمد عبد الباقي	وزارة المالية	عضواً
٣. السيد باهر فائق	وزارة الخارجية	عضواً

الواجب وضع قرار بشأن الأوامر المبلغة يوم ١١ آب بالأتفاق مع الهيئة التفتيشية[١])). وقد سافرت اللجنة الى تركيا يوم ١٨ آب وقامت بجرد سجلات القنصلية العراقية في استانبول والصناديق الحديدية للمحاسب واليخت الملكي واتصلت بالبنوك لكنها لم تعثر على الذهب بل عثرت على بعض الحاجات العائدة للأسرة المالكة فنقلتها الى بغداد وقدمت اللجنة تقريرها الذي بينت فيه انها لم تعثر على الذهب [٢] .

وفي ١٦ آب صدر المرسوم الجمهوري رقم (١٧١) ((بتعيين امير النواء الركن المتقاعد عبد القادر سعيد مديراً عاماً لإدارة اموال الأسرة المالكة السابقة اعتباراً من ١٤ تموز ١٩٥٨)) [٣] ثم توالى صدور القرارات بشإن اموال واملاك الأسرة المالكة ففي العاشر من ايلول صدر قرار ((الحاق القصور الملكية وملحقاتها في سرسنك لمصلحة المصايف العراقية واقترح المجلس امكانية الأستفادة منها كمعسكرات للدورات العسكرية ومقرات عسكرية)) وفي ٢٠ ايلول ((اطلع مجلس الوزراء على كتاب وزارة الزراعة المؤرخ في ١٤ ايلول الذي تقترح فيه تسجيل بعض المزارع الملكية المصادرة في خانقين والكوت والحارثية واللطيفية لاتقل مساحة كل منها عن اربعة آلآف دونم باسم الخزينة الخاصة وتخصيصها الى مديرية الزراعة العامة وبعد المداولة وافق المجلس على الأقتراح بعد تقديم دراسة مفصلة بصددها من وزارة الزراعة وتحديد ذلك بالمداولة مع وزارة المالية)) [٤].

وفي١٥ تشرين آلاول ١٩٥٨ صدر القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٨ بتعديل المرسوم رقم ٢٣ الخاص بمصادرة اموال الاسرة المالكة العراقية السابقة وتسجيلها باسم وزارة المالية حيث

---

[1] صبيح علي غالب ، قصة ثورة ١٤ تموز ، ص ١٢٤ .

[2] نص تقرير اللجنة في موسوعة ١٤ تموز (٧) ، ص ٢٨٤ .

[3] الوقائع العراقية ، ١٩ آب ١٩٥٨ .

[4] مقررات مجلس الوزراء يومي ١٠ و ٢٠ ايلول ١٩٥٨ .

تقرر أن تؤسس دائرة خاصة تسمى (ادارة وتصفية اموال الأسرة المالكة السابقة ملحقة بوزارة المالية وتحت اشرافها يناط بها امر ادارة وتصفية الأموال المشار اليها) [1] .

ومن ناحية أخرى طالبت الحكومة البريطانية حكومة الجمهورية العراقية بدفع التعويضات اللازمة عن ممتلكات الملك فيصل الثاني في لندن والتي تمت مصادرتها من قبل الحكومة العراقية اذ بادر محاموا الملك فيصل بالمطالبة بهذا التعويض كشرط قبل تقديم الحكومة البريطانية اعترافها بالنظام الجديد في العراق . وكتب محاموا فيصل الى وزير الخارجية البريطاني يوم ٢٩ تموز ١٩٥٨ ما يلي:

((نتشرف ان نبين اننا نمثل الصندوق الذي تم تعيينهم من قبل مدير الأدارة في المحكمة العليا لأملاك الملك فيصل الثاني ملك العراق المتوفي استناداً الى الأمر المؤرخ في ٢٩ الجاري كما اننا نمثل الدكتور ريموند ديكسون ميزث الذي علاقته مع المتوفى كما نعلم معروف لديكم . بالنيابة عن وكلائنا فأننا نطلب بكل احترام ان تستخدم حكومة صاحبة الجلالة وساطتها قبل ان تمنح اعترافها الرسمي للحكومة العراقية الجديدة لتضمن دفع التعويض المناسب الى الصندوق العام عن الموجودات والممتلكات العائدة لصاحب الجلالة الراحل في العراق والتي تم مصادرتها من قبل تلك السلطات التي تسلمت السلطة الحكومية هناك)) المحامون رايت لوك وستار [2]

ثم شكلت وزارة المالية لجنة من السادة عبد القادر سعيد المدير العام لأدارة اموال الأسرة المالكة السابقة والعقيد فاضل جاسم المختار رئيس لجنة جرد القصور الملكية ورجال العهد السابق وعبد الملك الزيبق القائم باعمال السفارة العراقية في لندن على ان يضاف محامي السفارة العراقية في لندن المستر (ألستر تومسن) الى هذه اللجنة وكذلك محاسب السفارة هناك السيد خالد حمدي.عقدت اللجنة في مقر السفارة العراقية عدة اجتماعات ابتداء من يوم ٢٨ تشرين الأول واتصلت بمحامي السفارة والمسؤولين البريطانيين وبالبنوك البريطانية والشركات التي كانت تتعامل مع الأسرة المالكة وكان آخر اجتماع عقدته يوم ٢٩ تشرين الثاني ١٩٥٨ وعادت اللجنة يوم ١١ كانون الأول ١٩٥٨ الى بغداد[3] وقدمت تقريرها الى وزارة المالية التي رفعت خلاصته الى مجلس الوزراء يوم ٤ كانون الثاني ١٩٥٩ كالآتي:

١. سبق لهذه الوزارة ان اوفدت كلاً من اللواء الركن المتقاعد عبد القادر سعيد مدير ادارة وتصفية اموال الأسرة المالكة السابقة والعقيد فاضل جاسم المختار رئيس لجنة جرد القصور الملكية الى لندن لدراسة وضع ممتلكات الأسرة المالكة السابقة هناك استناداً الى قرار مجلس الوزراء المتخذة بجلسته المنعقدة في ١٩٥٨/١١/١٧ والمبلغ بكتابكم المرقم ٦٠٩١ والمؤرخ في ١٩٥٨/١١/٢٢ ، وعند عودة الموما اليهما قدما تقريراً حول النتائج التي توصلا اليها وفيما يلي خلاصة ما جاء فيه :.

---

١ الوقائع العراقية ، ٨ تشرين الأول ١٩٥٨ .

٢ الأعظمي ، ثورة ١٤ تموز ، ص ٧٢ .

٣ محاضر الأجتماعات ونص التقرير في موسوعة ١٤ تموز (٧) ص٧٧ - ٢٥٠ .

أ. ان جميع ممتلكات الأسرة المالكة السابقة في ايد امينة وبعهدة دائرة كبيرة هي دائرة الأمين العام للأموال المحجوزة البريطاني حتى ينطق القضاء البريطاني بحكمه حول عائديتها وليس هناك احتمال بتسليم شيء منها الى الجهة الثانية .

ب. ان هذه المعاملة تحتاج الى وقت طويل بالنظر لأسلوب العمل البطيء هناك .

ج. ان السير في المعاملة يحتاج الى الأجابة على عدد من النقاط التي اثارها المستشار القضائي هناك .

د. من الضروري وجود خبير قانوني عراقي في السفارة العراقية سواء اكان بصورة دائمية او بصورة مؤقتة ليكون مرجعآ قانونيآ مسؤلآ عن هذه القضايا اذ ليس في السفارة العراقية من يستطيع القيام بهذه المهمة في الوقت الحاضر .

هـ . ضرورة تعاون الجهات الدبلوماسية مع الجهات القضائية لتسهيل انهاء هذه المعاملات على الوجه الذي يؤمن مصلحة الجمهورية العراقية .

و. ان الأوضاع السائدة في الأوساط القضائية البريطانية حول هذا الموضوع تشير الى انه مالم تتخذ الجمهورية العراقية جميع الأمكانيات دبلوماسية كانت ام قضائية فان امر انهاء هذه المعاملة سيستغرق وقتآ طويلآ قد يمتد الى مايشبه قضية ورثة السلطان عبد الحميد لصعوبة الحصول على الوثائق التي تدعم رأي الطرفين .

ز. ان موظفي السفارة العراقية في لندن لم يكونوا على بينة من جميع هذه القضايا اذ انها كانت خاصة ومنحصرة في شخص واحد له اتصال مباشر مع افراد الأسرة المالكة السابقة لذلك اشترك القائم بالأعمال في السفارة والملحق التجاري في المناقشة هذه ليكونوا على أطلاع على مراحل القضية وليتمكنوا من تمشية بعض المعاملات التي قد تصل اليهم في المستقبل .

٢. نرجو عرض الموضوع على مجلس الوزراء ليتفضل بالأطلاع على ما جاء اعلاه ولتمكين خزينة الدولة من التصرف بالأموال المنقولة وغير المنقولة التي كانت للأسرة المالكة السابقة والتي آلت اليها وفق القانون تصرف المالك دون منازع باعتبارها في الأصل من اموال الشعب تقترح هذه الوزاة مايلي :

أ . تعيين قانوني عراقي خبير في مثل هذه المواضيع في انكلترا وامريكا لمتابعة الدعاوى التي ستقيمها الجمهورية العراقية لضمان حقوقها في هذه الأموال .

ب . تاليف لجنة من قانونيين عراقيين ذوى خبرة في هذه الناحية في القانون الدولي لدرس الوضع القانوني لموضوع تركة ألأسرة المالكة السابقة من مختلف الوجوه للأجابة على النقاط التي اثارها القانونيون الأجانب والتوصل الى احسن السبل واضمنها واسرعها لضمان حقوق الخزينة في هذه الأموال .

ج. تأليف لجنة تحقيق تتولى دراسة وضع الأسرة المالكة السابقة منذ مجيئها الى العراق وهي خالية الوفاض والسبل التي انتهجتها اثناء حكمها للحصول على هذه الثروة الطائلة ومصادر هذه الثروة بحيث تصلح نتيجة هذه الدراسة ان تكون مستندآ يبرر مصادرة هذه الثروة وهو ان ثروة الأسرة المذكورة انما حصلت عليها بصورة غير مشروعة على حساب ابناء الشعب عن طريق

الاغتصاب او استغلال النفوذ وان قانون المصادرة وان كان في الأصل حق من حقوق الدولة فأنه قد وضع الأمور في نصابها وأعاد هذه الأموال الى الشعب [1].

واستناداً الى هذا التقرير قرر مجلس الوزراء يوم ١٠ كانون الثاني ١٩٥٩

١. تقوم كل سفارة عراقية في انكلترا او في امريكا بأستقصاء المعلومات عن ممتلكات الأسرة المالكة خارج العراق بصورة مستمرة او ارسالها عن طريق وزارة الخارجية الى ادارة تصفية اموال الأسرة المالكة السابقة .

٢. تقوم هذه الأدارة بدورها بأتخاذ التدابير على ضوء ذلك وتقوم بأستشارة القانونيين لتسهيل انجاز المعاملات .

٣. تؤلف لجنة للتحقيق عن مصدر الثروة من لجنة تصفية اموال الأسرة المالكة السابقة يضم اليها خبير قانوني من وزارة العدل .

وسبق للحكومة ان اوفدت النواء الركن المتقاعد عبد القادر سعيد مدير ادارة وتصفية اموال الأسرة المالكة السابقة والعقيد فاضل جاسم المختار رئيس لجنة جرد القصور الملكية اللذين اوفدا الى لندن لدراسة وضع ممتلكات الأسرة المالكة سابقاً هناك [2] .

دعم العراق لعمان والبحرين

رحب العمانيون بثورة ١٤ تموز لأن الحكم الملكي السابق في العراق كان قد اعلن تأييده لسعيد بن تيمور سلطان مسقط ورفض زيارة وفد عماني يرأسه الأمير صالح الحارثي نايف امام عمان . وقد وقفت الجمهورية العراقية منذ الأيام الأولى للثورة الى جانب الثورة العمانية ودعمتها مادياً ومعنوياً ... كانت الثورة قائمة في الجبل الأخضر بقيادة ألإمام غالب بن علي وشقيقه طالب ضد الإستعمار البريطاني . وقد نشرت الصحف العراقية في شهر ايلول ١٩٥٨ البلاغات الصادرة من مكتب عمان في القاهرة حول التجاوزات وقساوة الممارسات التي تقوم بها القوات البريطانية بحق رجال القبائل العمانيين.

وعندما فاتحت الجمهورية العربية المتحدة العراق حول وجوب مساعدة ثوار عمان بالأسلحة والأعتدة حصلت الموافقة على ذلك وحصلت الموافقة على تدريب العمانيين في العراق وتم تعيين الضباط وضباط الصف المسؤلين عن ذلك والتحق العمانيون بالتدريب واخذت الأسلحة تنقل من دمشق عبر العراق الى عمان . وفي ١٦ تشرين الثاني وصل الأمير صالح بن عيسى الحارثي نائب امام عمان بغداد حيث اجتمع بوزير الخارجية عبد الجبار الجومرد وفي اليوم الثاني عقد مؤتمر صحفي ذكر فيه ان الشعب العماني قرر اما النصر واما القبر وانه يحمل رسالة من امام عمان الى عبد الكريم قاسم واجتمع يوم ١٧ تشرين الثاني بوزير الأرشاد ثم اجتمع في اليوم التالي بوزير التربية والتعليم . وقد حصلت موافقة عبد الكريم قاسم على شحن الأسلحة الى المجاهدين العمانيين

---

[1] مناهج مجلس الوزراء ، الملف ٤٣٧ و ١١٥ ، ص ٢٢٧ – ٢٢٨ ، دار الكتب والوثائق .

[2] مقررات مجلس الوزراء يوم ١٠ / ١ / ١٩٥٩ .

عبر العراق [1] من الجمهورية العربية المتحدة ووافقت الحكومة العراقية أيضاً على تحمل جزء من نفقات مجلس امامة عمان في نيويورك بمبلغ (٢٥٠) ديناراً ووافق مجلس الوزراء على تخصيص (٥) آلاف دينار لمساعدة امام عمان . وفي بغداد اجتمع وفد عماني بالمحامي (د.ن بريت) يومي ٢٧ – ٢٨ تشرين الثاني ليبحث كيفية الدفاع عن القضية العمانية في بريطانيا والأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية [2] . وكان (بريت) محامي الحكومة العراقية في قضية النفط .

وفي الجنوب العربي رحبت الحركة الوطنية بالثورة العراقية ايضاً التي وجدوا منها سنداً وعوناً في نضالهم من اجل التحرر من السيطرة الأجنبية وفي ٢٠ تشرين الثاني زار العراق سلطان لحج السابق علي بن عبد الكريم الذي كان مبعداً في القاهرة بعد ان خلعه الانكليز في ١١ تموز ١٩٥٨ وكان يرافقه في هذه الزيارة كل من شيحان الحبشي سكرتير عام رابطة ابناء الجنوب العربي وعلوي الجفري احد قادتها وذلك لتقديم التهاني للجمهورية العراقية بقيام الثورة ونجاحها وقد صرح الأمير ((يسرني ان احيي الشعب العراقي واحيي الثورة العراقية وقادتها وعلى رأسهم الزعيم الركن عبد الكريم قاسم واقدم لهم بالنيابة عن اخواني في الجزيرة العربية وبالأخص احرار الجنوب الثائر على الإستعمار وتحيات الآخاء وتحيات الحرية وتحيات الثورة)) وقد ابدت الحكومة العراقية للوفد استعدادها لإسناد الثورة في الجنوب على كافة الأصعدة [3] .

وشجبت الثورة الأطماع الإيرانية في البحرين . واصدرت وزارة الخارجية العراقية بياناً يوم ٢٦ تشرين الثاني ١٩٥٨ اكدت فيه عروبة البحرين والوقوف ضد الإدعاءات الإيرانية بعائدية البحرين لها وجاء في البيان ((ان البحرين بلد عربي كان منذ القدم ولايزال جزءاً لا يتجزء من الأمة العربية وان العراق يؤيد شعب البحرين تأييداً تاماً في بقائه على عروبته ودعم كفاحه واستكمال سيادته واستقلاله))

وكانت لهذه البرقية وتصريحات وزير الخارجية عبد الجبار الجومرد موضع ارتياح للمسؤلين البحرانيين اذ ارسل امير البحرين الشيخ سلمان الحمد الخليفة يوم ٢٧ تشرين الثاني برقية الى وزارة الخارجية يشكر فيها الدكتور عبد الجبار الجومرد على موقف الحكومة العراقية هذا ((سيادة الدكتور عبد الجبار الجومرد وزير خارجية العراق لقد قوبل تصريحكم حول البحرين بإمتنان عظيم ارجو قبول اخلص الشكر وأطيب التمنيات لرفاه الشعب العراقي والأمة العربية)) وفي ٢٩ تشرين الثاني ارسل برقية أخرى الى الجومرد جاء فيها ((لم أستغرب من تصريحكم المشرف عندما سمعته من اذاعة بغداد الليلة الماضية بخصوص مطالبة ايران بالبحرين . ان البحرين كما تعرفون بلد عربية وستبقى عربية ما دام العرب يساندوننا في ذلك ولهذا ابرقت شاكراً ومقدراً لكم هذا الموقف النبيل [4])) .

---

[1] موسوعة ١٤ تموز (١) ص ١٦٧ – ١٧٠ ، جريدة البلاد ١٤ – ١٨ تشرين الثاني ١٩٥٨ .

[2] قحطان احمد سليمان ، السياسة الخارجية العراقية ، ص ٣١٣ .

[3] جريدة البلاد ، ٢٢ – ٢٨ تشرين الثاني ١٩٥٨ ، ثورة ١٤ تموز في عامها الأول ٢٨٧ .

[4] عدنان سامي نذير ، عبد الجبار الجومرد ، ص ٢٦١ .

اتفاقية للتعاون الإقتصادي والعلمي والفني بين العراق وبولونيا

تم في بغداد التوقيع على الإتفاقية الخاصة بالتعاون الإقتصادي والعلمي والفني بين حكومتي الجمهورية العراقية وجمهورية بولونيا الشعبية في الأول من كانون الثاني ١٩٥٩ وجاء في الإتفاقية ((رغبة من الحكومتين في الدخول في تعاون اقتصادي وعلمي وفني وفي منح كل منهما الأخرى المساعدات في ميدان الإعمار الإقتصادي لبلديهما اتفقا على اتخاذ التدابير المناسبة من اجل تطوير التعاون الإقتصادي والعلمي والفني وقد وقع الإتفاقية بالنيابة عن حكومة جمهورية بولونيا الشعبية (جانوش بوراكنقش) نائب وزير التجارة الخارجية وعن الجمهورية العراقية ابراهيم كبة وزير الإقتصاد)) وجاء في الكتب المتبادلة بتوقيع الإتفاقية بين الوفدين ان الإتفاقية تشمل تدريب وتعليم الأخصائيين والطلاب في بولونيا على صناعة السكر والنسيج ومواد البناء وزراعة بنجر السكر وتنظيم وادارة الموانئ وتخطيط وتشييد المصانع الجديدة وعلم المساحة التطبيقية وطرق رسم الخرائط والتخطيط الإقتصادي . ونصت كذلك على استخدام الأخصائيين البولونيين في المعامل والمشاريع والمعاهد ودوائر ومؤسسات الدولة العراقية واجراء البحوث واعمال التحري في الاراضي العراقية عند طلب الجانب العراقي وان تعيين لجنة دائمة مختلطة لتنفيذ الإتفاقية .

وقد صادق مجلس الوزراء على الإتفاقية والكتب المتبادلة الملحقة بها يوم التاسع عشر من شهر كانون الثاني ١٩٥٩ وبموجب القانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٩ [١] .

وفي اليوم نفسه تم توقيع اتفاقية اخرى للتجارة والمدفوعات بين البلدين جاء في مقدمتها ((ان حكومتي الجمهورية العراقية وجمهورية بولونيا الشعبية رغبة منها في تنمية وتوسيع العلاقات التجارية بينهما اتفقا على ان يمنح كل منهما الآخر اجازات الإستيراد والتصدير اللازمة للسلع المنتجة في بلديهما وخاصة للسلع المبينة في القوائم المرفقة بالإتفاقية وان يمنح الفريقان كل منهما الآخر معاملة اكثر الأمر خطورة وخاصة ما يتعلق بالأجور والرسوم الكمركية والإجراءات المتعلقة بالتجارة والترانسيت وخزن السلع))

وجاء في الكتب المتبادلة بين الجانبين عن التوقيع انهما اتفقا على ان لا تقل قيمة المشتريات البولونية من العراق عن ٢٥% من قيمة صادرات بولونيا التي يستوردها الأهالي من العراقيين . وقد تمت المصادقة على قانون تصديق اتفاقية التجارة والمدفوعات والكتب المتبادلة بين الحكومتين المرقم ١٤ لسنة ١٩٥٩ يوم ٢٠ كانون الثاني ١٩٥٩[٢] .

أتفاقية للتجارة والمدفوعات بين الجمهورية العراقية وجمهورية الصين الشعبية

تم في بغداد يوم ٣ كانون الثاني ١٩٥٩ توقيع اتفاقية للتجارة والمدفوعات بين حكومتي الجمهورية العراقية وجمهورية الصين الشعبية جاء في مقدمتها ((رغبة من الحكومتين من تعزيز

---

[١] الوقائع العراقية ، ٢ شباط ١٩٥٩ ، كامل السامرائي ، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٩ ، قسم ١ ، ص ٥١ .

[٢] الوقائع العراقية ، ٤ شباط ١٩٥٩ ، كامل السامرائي ، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٩ ، قسم ١ ، ص٧٤.

الصداقة بينهما وتنمية العلاقات التجارية على اساس مبادئ المساواة والمنافع المتبادلة والموازنة بين اقيام الأستيرادات والصادرات اتفقا على ان يمنح كل منهما الاخر معاملة اكثر الأمر حظوة وذلك فيما يخص الرسوم الكمركية والإجراءات المتعلقة بالرسوم والضرائب والترانسيت وخزن السلع ونقلها وان يتم التبادل بينهما وفق الجدولين المرفقين واتفقا على اقامة المعارض التجارية وقع الأتفاقية عن الجانب الصيني لوشوشانغ نائب وزير التجارة الخارجية وعن الجانب العراقي ابراهيم كبة وزير الأقتصاد وأرفقت بالاتفاقية قائمتين بالسلع المعدة للتصدير من الصين الى العراق واخرى بالسلع المعدة للتصدير من العراق الى الصين وقد صادق مجلس السيادة على قانون تصديق الأتفاقية رقم ١٥ لسنة ١٩٥٩ يوم ٢٠ كانون الثاني ١٩٥٩ [1])).

اتفاقية تجارية بين العراق وهنغاريا الشعبية

وفي يوم ٦ كانون الثاني عام ١٩٥٩م تم في بغداد توقيع الأتفاقية التجارية بين حكومة الجمهورية العراقية وحكومة جمهورية هنغاريا الشعبية وجاء في مقدمتها ((ان الحكومتين تحددها الرغبة في تنمية وتوسيع وتدعيم العلاقات الإقتصادية والتجارية بين البلدين على اساس المساواة والمنفعة المتبادلة اتفقتا لأن تسعيا لتنمية وتوسيع التجارة بينهما وتمنح كل منهما افضل معاملة ممكنة الى الصادرات والإستيرادات الى ومن بلد الفريق الآخر للسلع المدرجة بالقائمتين المرفقتين بهذه الإتفاقية وتمنح كل منهما الأخرى معاملة اكثر الأمم حظوة فيما يخص المسائل المتعلقة بالتجارة والإجراءات المتعلقة بالكمارك والرسوم والضرائب والمرور والترانسيت والخزن والنقل . وقد وقع الإتفاقية كل من فانتنرل هازي بالنيابة عن حكومة جمهورية هنغاريا الشعبية وبابا علي بالنيابة عن حكومة الجمهورية العراقية)) وارفق بالإتفاقية جدولان بالسلع المعدة للتصدير من هنغاريا الى العراق واخرى من العراق الى هنغاريا وجاء في الكتب المتبادلة بين الوفدين انهما اتفقا خلال المباحثات ان لاتقل نسبة مشتريات هنغاريا من العراق عن ٢٥% من قيمة صادرات هنغاريا الى العراق . وقد تم تبادل الكتب بشإن التعاون في مجال التقدم العلمي والفني ورفع المستوى الإقتصادي لكلا البلدين والتعاون في مجال التصنيع والتعليم وتدريب الفنيين [2] .

العراق والجامعة العربية

ادى العراق دورآ مهمآ في الجامعة العربية بعد الثورة الى جانب الجمهورية العربية المتحدة في دعم حركات التحرر العربية وانضمام بقية الدول العربية في الجامعة جعل الكثير من الدول الأعضاء في الجامعة تساير الأتجاه الجديد وفي بداية ١٩٥٩ اعتمدت الحكومة العراقية مبلغ ١٥٥ الف دينار في ميزانية تلك السنة عن مساهمة العراق في الجامعة منها ١١٠ الآف دينار عن حصته

---

[1] الوقائع العراقية ، ٤ شباط ١٩٥٩ ، جريدة الأهالي ، ٤ كانون الثاني ١٩٥٩ ، ١ شباط ١٩٥٩

[2] الوقائع العراقية ، ٤ شباط ١٩٥٩ ، جريدة الأهالي ، ٨ كانون الثاني ١٩٥٩ .

لذلك العام و٤٥ الف دينار عن المتبقي من مشاركات السنوات السابقة لتي لم تسدد في حينـــــه [١].
وقد لقى ذلك ترحيباً من كافة الأوساط العربية .

اتفاقية بين العراق والمانيا الديمقراطية

بعد توقيع الأتفاق التجاري بين العراق وجمهورية المانيا الديمقراطية يوم ٢٦ تشـرين الأول ١٩٥٨ تعززت العلاقات السياسية والإقتصادية بين البلدين وتم تبادل الوفود بينهما على مســتويات شتى وفي الإسبوع الثاني في كانون الثــاني ١٩٥٩ زار اتــو غروتفــول رئيــس وزراء المانيــا الديمقراطية بغداد واجرى محادثات مع رئيس الوزراء العراقي عبد الكريم قاسم صدر في أثرها البيان المشترك الآتي :

((قام رئيس الوزراء لجمهورية المانيا الديمقراطية بزيارة الجمهورية العراقية خـــلال ٨ – ١٢ كانون الثاني ١٩٥٩ وجرى الحديث بين أتــــو غروتفــول رئيــس وزراء جمهوريــة المانيــا الديمقراطية والزعيم عبد الكريم قاسم رئيس وزراء الجمهورية العراقية حول الحالة الدولية والقضايا السياسية الدولية التي يهتم بها الجانبان وحول العلاقات بين الدولتين المذكورتين وكانا على اتفـــاق تام في وجهات نظرهما من القضايا الدولية المهمة .

ويعبر رئيسا الدولتين عن ثقتهما بانه يجب حل جميع القضايا الدولية بطريقـــة المحادثـات السلمية انهما يتفقان بان أي خطر على السلام يمكن رده فعلياً اذا كانت جميع الشعوب التي تســعى الى الحرية والإستقلال تعمل بصورة مشتركة وحاسمة .

ان رئيس الوزراء للجمهورية العراقية مقتنع بان حكومة جمهوريـــة المانيــا الديمقراطيــة وشعبها يؤيدان النضال الوطني التحرري للشعب العربي تأييدا مستمرا متواليا وينظر بعين الفهم الـى مصالحه في قضية فلسطين

ان رئيس وزراء حكومة المانيا الديمقراطية يأخذ بعين الإعتبار بصورة مرضية رأي حكومــة الجمهورية العراقية بأن إعادة توحيد المانيا هي قضية الشعب الألماني نفسه وانه يجـب حـل هــذه القضية بطريقة ايجاد التفاهم بين الدولتين الألمانيتين ان رئيسي الدولتين متفقان على ان العلاقـــات بين الدولتين في ميادين الإقتصاد والثقافة تتطور بنجاح ولمصلحة توثيق العلاقات الدولية المســتمرة بين حكومة المانيا الديمقراطية والجمهورية العراقية على اساس احترام السيادة والإستقلال المتبـادل فقد اتفقا على بحث فكرة تأسيس العلاقات الدبلوماسية بين حكومة المانيـــا الديمقراطيـــة وحكومـــة الجمهورية العراقية وتبادل التمثيل الدبلوماسي بينهما في الظروف المناسبة [٢]))

بغداد ١١ كانون الثاني ١٩٥٩

---

[١] الزمان ، ١٧ كانون الثاني ١٩٥٩ .

[٢] جريدة الزمان ، ١١ كانون الثاني ١٩٥٩ .

ويبدو ان ضغوط الحكومة السوفيتية لحمل الحكومة العراقية على الإعتراف بجمهورية المانيا الشرقية لم تفلح فعاد (غروتفول) خائبا ولم يتحقق هذا الإعتراف الاسنة ١٩٦٩ .

تقليص عمل المقاومة الشعبية واتحاد الطلبة العام

كانت العديد من المنظمات الشعبية والنقابات قد تحولت الى واجهات شيوعية وخاصة المقاومة الشعبية التي عين طه مصطفى البامرني قائدا لها بعد تنحية عبد السلام عارف ومحاكمته . كان البامرني قائدا للحرس الملكي ثم انضم الى الثورة صبيحة يوم ١٤ تموز وصار يتعاطف مع الشيوعيين. ونسب لقيادة المقاومة الشعبية ضابطان شيوعيان هما مهدي حميد قائدا لفصائل الشمال وجواد كاظم قائدا لفصائل الجنوب . وقد اثبتت الأحداث ان عبد الكريم قاسم قد استغل المقاومة الشعبية ووافق على تشكيلها وتوسيعها خوفا من تحول القوة لصالح القوميين . بدليل ان اول مهمة اوكلت اليها هي السيطرة على بغداد اثر اكتشاف حركة رشيد عالي الكيلاني . وقد استمر ذلك عدة ايام اذ اخذت فصائل المقاومة تتجاوز على صلاحيات الجيش والشرطة وقوات الأمن فكثيرا ما كانت تقوم بإقتحام المقاهي التي يتجمع فيها القوميون وتعتقل المعارضين وتقوم بتفتيش السيارات في الشوارع داخل المدن وتفتيش سيارات المسؤولين وكبار ضباط الجيش والشرطة وتدخل البيوت دون اذن رسمي وتبتز الأموال من التجار واصحاب المحال . وعندما اخذت تتمادى في ذلك [1] متجاوزة الصلاحيات التي انيطت بها اصدر عبد الكريم قاسم يوم ١٣ كانون الثاني ١٩٥٩ بيانا جاء فيه : .

((في الوقت الذي اقدر فيه الجهود الجبارة الصحيحة التي أظهرها المواطنون الكرام من منتسبي المقاومة الشعبية والعناصر الوطنية الأخرى . فقد حدثت في الآونة الأخيرة بعض الحوادث المؤسفة المخلة بالأمن والسلامة العامة ومضرة بسمعة الجمهورية الغالية من قبل بعض العناصر التي تحاول الإصطياد بالماء العكر للتفرقة بين الصفوف الوطنية المخلصة .

وليعلم كافة المواطنين ان سلامة وامن الجمهورية فوق كافة الميول والأتجاهات والإعتبارات الإخرى وان الجيش وقوات الأمن ساهرة على المصلحة العامة لاتسمح باي عمل يضر بسمعة وكيان الجمهورية . وان الحرية الفردية وحرية التملك مصونة بحكم الدستور الموقت . وقد تم اصدار التعليمات اللازمة الى القوات المسلحة وقوات الأمن لصيانة هذه الحرية . وسوف لن نتهاون في ايقاع اشد العقوبات بكل من يحاول المساس بسمعة وسلامة الجمهورية والإخلال بحرية المواطنين . وان الواجبات التي ستعهد الى المقاومة الشعبية واتحاد الطلبة العام والعناصر الوطنية الأخرى كما يلي :

اولا في الحرب :

١ . المساهمة والمعاونة في انقاذ الجرحى والمرضى ومكافحة النيران وبذل المعونة الصادقة للمواطنين وتسهيل عمل القطعات العسكرية في كافة الظروف والأحوال وبطلب من القائد العام للقوات المسلحة.

٢ . المعاونة في منع التجمهر والإزدحام ودلالة افراد الشرطة الى الأماكن الأمنية والمخابئ .

---

[1] عبد الفتاح علي يحيى ، التطورات السياسية ، ص ١٠٩ .

٣ . المساهمة الفعالة في الدفاع عن قاطع معين حسب ارشادات وتوجيهات القيادة العامة للقوات المسلحة .
٤ . القيام بحراسة المناطق الحيوية حسب الأوامر التي تصدرها القيادة العامة للقوات المسلحة .
٥ . مقاومة الهابطين والمضليين والمتسللين والمخربين والقاء القبض عليهم وتسليمهم الى اقرب موقع عسكري .

ثانيا : - في الحالات الأخرى

يقصد بالحالات الأخرى حالات الطوارئ التي تعينها السلطات العسكرية المختصة ببيان يذاع من دار الإذاعة وينشر في الصحف المحلية .

١ . لاتعمل قوات المقاومة الشعبية او اتحاد الطلبة او العناصر الوطنية الأخرى أي عمل كان ما لم تتلق امرا صريحا من القيادة العامة للقوات المسلحة او الحاكم العسكري العام ويذاع ذلك من الإذاعة وينشر في الصحف المحلية ليطلع عليه الجمهور مبينين فيه المكان والزمان ونوع العمل المطلوب .
٢ . لايجوز لأي فرد كان فرض ارادته او سيطرته مهما كانت صفته او نيته الا بناء على اوامر صادرة من السلطات العسكرية المبينة في هذا البيان .
٣ . كل من يخالف هذا البيان يعتبر مخلا بالنظام وامن الجمهورية .
٤ . أ. المقاوم الشعبي من زود بوثيقة رسمية موقعة من قيادة قوات المقاومة الشعبية ومرتديا الملابس المخصصة للمقاومة الشعبية ان هذه الصفة لاتخوله القيام باي عمل الا اذا صدرت له الأوامر اسوة بأفراد الجيش .

ب . سيزود المقاومون الشعبيون بوثائق خاصة للخدمة الفعلية توزع عند تطبيق الحالات الواردة في هذا البيان .

ج . سيزود منتسبو اتحاد الطلبة بوثائق الخدمة االفعلية للتعاون مع القيادة العامة عندما تقتضي الحالات المبينة في هذا البيان استدعاءها

نأمل من افراد الشعب الكريم كافة مراعاة ما جاء في هذا البيان بكل حرص والتعاون مع القوات المسلحة بحفظ الأمن والنظام وسلامة الجمهورية الغالية والضرب على ايدي العابثين والمستغلين))

أمير أللواء الركن القائد العام للقوات المسلحة
عبد الكريم قاسم [١]

لقد وزع البيان على نطاق واسع ونشرته الصحف وألصق على الجدران ، ومع ان البيان جاء نتيجة ضغوط واجهها عبد الكريم قاسم . لكنها من الواضح انها ما كانت تعبر عن قناعة تامة اذ ان المقاومة واصلت اعمالها كالسابق وبتوجيه من عبد الكريم قاسم نفسه خاصة بعد ثورة الموصل في ٨ آذار ١٩٥٩ .

---

[١] جريدة الزمان ، ١١ كانون الثاني ١٩٥٩ .

اتفاقية التعاون العلمي والفني بين العراق وبلغاريا الشعبية

كانت آخر الدول التي وقعت اتفاقيات التعاون مع العراق هي جمهورية بلغاريا الشعبية فقد جرى يوم ٤ شباط توقيع اتفاقية التعاون العلمي والفني بينها وبين الجمهورية العراقية جاء في مقدمته ((ان الحكومتين رغبة منهما في تعزيز الصداقة والمعونة المتبادلة بين بلديهما في تطوير اقتصادهما الوطني وقعتا هذه الإتفاقية بغية تحقيق التعاون العلمي والفني بينهما وان هذا التعاون يتحقق وفقا لشروط تعود بالنفع المتبادل على كلا البلدين [١])) وقد وقع الإتفاقية نيابة عن جمهورية بلغاريا الشعبية بوريس تاسكوف وزير التجارة ورئيس الوفد البلغاري ووقعها نيابة عن جمهورية العراق ابراهيم كبة وزير الإقتصاد العراقي وقد صادق مجلس السيادة على قانون تصديق الإتفاقية رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٩ يوم ٢١ شباط ١٩٥٩.

وفي اليوم نفسه أي (٤ شباط) تم توقيع اتفاقية تجارية بين البلدين فقد اتفقت فيه الحكومتان على ان تمنح كل منهما الأخرى معاملة تفضيلية قدر الإمكان لغرض تنمية التجارة بين البلدين ومنح كل منهما إجازات الإستيراد والتصدير بشأن السلع المبينة في الجدولين المرفقين بالإتفاقية وان لاتقل قيمة استيرادات بلغاريا من العراق في جميع الأحوال عن ٣٠% من قيمة صادرات بلغاريا الى العراق. وان يمنح الفريقان كل منهما الآخر معاملة اكثر الأمم حظوة فيما يخص الرسوم الكمركية والإجراءات المتعلقة بالإستيراد والتصدير والترانسيت والخزن والنقل ودخول الموانئ والخروج منها .

والحقت بالإتفاقية قائمتان بالسلع المعدة للتصدير من بلغاريا الى العراق ومن العراق الى بلغاريا. وتم تبادل الكتب الخاصة بالإتفاقية في اليوم نفسه حيث وافق العراق على تأسيس ممثلية تجارية لجمهورية بلغاريا الشعبية في بغداد هدفها تنمية ورعاية العلاقات بين البلدين . وقد جرى الإتفاق على ان يتمتع الممثل التجاري ونوابه والمكاتب والمحلات العائدة له بالحقوق والإمتيازات الممنوحة الى الممثلين الدبلوماسيين ضمن نطاق الواجبات التي يقوم بها . كما جرى الإتفاق على ان تكون المشاكل المتنازع عليها قانونا والمتعلقة بالصفقات التجارية التي تبرم في اراضي الجمهورية العراقية من الممثلية التجارية البلغارية وباسمها خاضعة لإختصاص المحاكم العراقية ما لم يشرط على خلافه في كل عقد على حدة . وان الممثلية التجارية لن تكون مسؤولة عن اية صفقات تعقد مباشرة من المؤسسات التجارية البلغارية او التي تعقد من قبل اعضاء الممثلية التجارية بإسم هذه المؤسسات اذ تكون المؤسسات المذكورة هي وحدها المسؤولة مباشرة وفقا لقواعد القانون الدولي . وقد صادق مجلس السيادة على قانون تصديق الإتفاقية التجارية بالكتب المتبادلة الملحقة بها رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٩ يوم ٢١ شباط ١٩٥٩ .

[١] كامل السامرائي ، مجموعة القوانين والأنظمة وتشريعات عهد الدولة ١٩٥٩ قسم (٢) ، ص ١٦٩ ، المعجم المفهرس، ص ٥٢٢ – ٥٣٢ .

الحكم على عدد من رجال العهد السابق

في ١٣ كانون الأول ١٩٥٨ اصدرت المحكمة العسكرية العليا الخاصة حكمها على المتهم برهان الدين باش اعيان وهو وزير خارجية سابق بالإعدام شنقا حتى الموت . كانت محاكمته قد بدأت يوم ٤ تشرين الأول ١٩٥٨ . وحكمت عليه المحكمة ايضا بالعقوبات التبعية الأخرى .

وفي ١٩ تشرين الثاني صدر حكم الإعدام شنقا حتى الموت بالمتهم احمد مختار بابان رئيس الوزراء السابق مع العقوبات التبعية الأخرى وكانت محاكمته قد بدأت يوم ١٣ تشرين الأول . وفي اليوم نفسه صدر الحكم بحبس المتهم عبد الجليل الراوي وزير العراق المفوض في دمشق قبل الثورة لمدة سنة واحدة وكانت محاكمته قد بدأت يوم ١٢ تشرين الأول ١٩٥٨ .

وصدر يوم ١٣ تشرين الثاني الحكم بحق المتهم الزعيم سعيد امين بكر معاون مدير الإستخبارات العسكرية السابق بالحبس الشديد لمدة سنتين وكانت محاكمته قد بدأت يوم ٢٣ تشرين الأول . وصدر يوم ١٩ تشرين الثاني الحكم بالأشغال الشاقة المؤبدة على المتهم توفيق السويدي وهو من رؤساء الوزراء السابقين ووزيرخارجية وكانت محاكمته قد بدأت يوم ٢٩ تشرين الأول ١٩٥٨ .

وفي الرابع من شباط ١٩٥٩ صدر الحكم بحق كل من المتهم عباس علي غالب مدير الشرطة العام بالحبس الشديد لمدة سنة واحدة . وبالإعدام شنقا حتى الموت بحق المتهم عبد الجبار فهمي متصرف لواء بغداد وبالإعدام شنقا حتى الموت بحق المتهم بهجت العطية مدير الأمن العام . والحبس الشديد مدة ثلاث سنوات بحق المتهم رفيق توفيق مدير امن سابق والحبس الشديد لمدة ثلاث سنوات بحق المتهم عبد الرحمن حمود السامرائي مدير الشعبة الخاصة بمديرية شرطة بغداد قبل الثورة [1] .

وكانت معظم الإتهامات الموجهة الى المتهمين في الأمن والشرطة هي التضييق ومطاردة زعماء الأحزاب السياسية وخاصة الحزب الشيوعي واضطهاد المعارضين للحكم الملكي .

محاولة إحياء جبهة الإتحاد الوطني

عندما قامت ثورة ١٤ تموز أيدتها الأحزاب المؤتلفة في جبهة الأتحاد الوطني وخلال الأشهر الأربعة او الخمسة التي اعقبتها واصلت الجبهة نضالها من اجل اهدافها الجديدة والتي طرحتها الثورة على الرغم من الأحتكاكات الطفيفة التي حدثت هنا او هناك من اجل هذا الهدف او ذاك وإستطاعت ان تحافظ على وحدة صفوفها وعملت على تثبيت كيان الجمهورية الفتية ورص صفوف الشعب حول اهداف الثورة [2] .

وبعد ان تبلغ الحزب الشيوعي بموعد الثورة اصدر بيانا يوم ١٢ تموز ضمنه توجيها عاما جاء فيه ((نظرا للأوضاع السياسية المتأزمة الداخلية والعربية ووجود احتمالات تطورها بين آونة

---

[1] المحاكمات ، ٤ / ١٤٣١ ، ١٧٤٣ ، ١٧٤٩ ، جـ ٦ / ٢٣٠١ ، ٢٥١٩ ، ٢٦٢٨ ، ٧ / ٣٠٠٠ ، ٨ / ٣٣٢٨ ، ٩ / ٣٥٣٢ .

[2] نضال البعث ، القطر العراقي ، جـ ٧ ، (بيروت ١٩٧٦) ، ص ٤٥ .

وأخرى وبغية ضمان وحدة النشاط السياسي لمنظماتنا الحزبية في الظروف الطارئة او المعقدة نرى من الضروري التأكد في الوقت الحاضر على ان شعاراتنا الأساسية هي : الخروج من حلف بغداد وإطلاق الحريات الديمقراطية . وحماية الثروة الوطنية والإقتصاد الوطني وقيام حكومة تنتهج سياسة وطنية عربية مستقلة . ودعا الى ضرورة تجنب ابراز شعارات مبهمة او متطرفة او تلك التي تمجد هذا الزعيم او ذاك من قادة الحركة الوطنية او العربية وابداء اليقظة السياسية العالية وتثقيف الجماهير [1] .

وفي صبيحة يوم الثورة بعث سكرتير اللجنة المركزية للحزب برقية الى كل من مجلس السيادة ورئيس مجلس الوزراء عبد الكريم قاسم جاء فيها ((نهنئكم من صميم قلوبنا على خطوتكم المباركة التي وضعت نهاية حاسمة لعهد طويل من المآسي والمحن التي قاسى منها شعبنا المجاهد النبيل على يد الإستعمار واعوان الإستعمار اننا نعبر عن تفاؤلنا بان هذه الخطوة الحاسمة ستكون فاتحة عهد جديد عهد حرية وتطور عراقنا الحبيب ... ان شعبنا العراقي بعربه واكراده سيسجل لكم بفخر جرأتكم وتفانيكم من اجل تحقيق اهدافه الوطنية الفتية واني لعلى ثقة كبرى من قدرته على القيام بهذا الواجب المقدس ومن مساندة القوى التحررية العربية في جميع ديارها وعلى رأسها الجمهورية العربية المتحدة وكل قوى الحرية والسلم في جميع انحاء العالم وعلى رأسها الأتحاد السوفيتي العظيم . ان اللجنة المركزية لحزبنا الشيوعي تضع قوى الحزب لموأزرتكم وللدفاع عن جمهوريتنا البطلة)) [2] وفي يوم ١٩ تموز اصدر الحزب الشيوعي قرارا (بوضع كافة قوى الحزب وامكانياته تحت تصرف حكومتنا الوطنية وبشكل مطلق [3]) .

وكان الحزب الشيوعي قد وجه يوم ١٥ تموز ١٩٥٨ مذكرة الى عبد الكريم قاسم يدعوه فيها الى : -

((١ . اتباع سياسة وطنية واضحة وحازمة ، وهذا يستوجب في الظرف الراهن اعلان انسحاب العراق فوراً من ميثاق بغداد ، والغاء الإتفاقية الثنائية مع بريطانيا واعلان الإتحاد الفدرالي مع الجمهورية العربية المتحدة ، واليمن واعادة النظر في علاقات العراق الخارجية على اساس مستقل، وتبادل التمثيل السياسي مع الإتحاد السوفيتي والبلاد الإشتراكية الصديقة والوفية في الملمات .

٢ . سياسة تعتمد على الثقة بالشعب وعلى يقظته ووعيه وطاقاته الخلاقة وهذا يقتضي اطلاق حرية التنظيم والنشر والإجتماع للشعب واطلاق سراح السجناء السياسيين وتشجيع قيام اللجان الشعبية للدفاع عن الجمهورية وتكوين فصائل المقاومة الشعبية وتسليحها حالاً ، ولنا من تجربة اقليمي الجمهورية العربية المتحدة مصر وسوريا ولبنان وغيرها خير دليل على اهمية وجود مثل هذه الفرق وتسليحها .

---

[1] سعاد خيري من تاريخ الحركة الثورية المعاصرة في العراق ، (بغداد بلا) .

[2] اتحاد الشعب ، ١٨ تموز ١٩٥٩ .

[3] محمد كاظم علي ، العراق في عهد عبد الكريم قاسم (بغداد ١٩٨٩) ، ص ١٣٥

٣ . فرض رقابة سريعة وحازمة على مؤسسات شركات النفط والبنوك والمخازن المؤسسات الإقتصادية الكبرى غايتها حماية ثورتنا واقتصادنا الوطني وقطع الطريق على المؤامرات المحركة.

٤ . ان تجربة اليوم الأول من قيام الجمهورية تؤكد على ضرورة اتخاذ تدابير سريعة أيضا في نطاق التوجيه والإذاعة بما يضيف تعبيرها تعبيرا صحيحا عن اهداف الحركة ومحتواها الوطني الديمقراطي وتجنب كل ما من شأنه فتح ثغرات في صفوف الشعب . وقد لاحظنا خلال اليوم الأول تجاهلا صارخا للشعب الكردي وموقفا متعسفا من عشرات او مئات البرقيات التأييدية بسبب طابعها الوطني الديمقراطي .

اننا نعتقد بالأهمية الكبيرة لتسلم جهاز الدعاية والإذاعة الى يد وطنية وديمقراطية تحسن التعبير عن ارادة حركتكم المباركة وتكشف وجهها الناصع للشعب العراقي والبلدان العربية والعالم اجمع الى ايد تستطيع فعلا ان توجه الى ما فيه ضمان وحدة شعبنا وتضامن الجيش ورفع اليقظة للوقوف كرجل واحد بوجه مؤامرات الإستعمار واعوان الإستعمار [١])) .

ولكن الخلافات سرعان ما أخذت تتعمق بين الحزب الشيوعي وحزب البعث العربي الإشتراكي وخرجت مظاهرات صاخبة يوم ٥ آب نظمها الحزب الشيوعي الذي رفع شعار ((اتحاد فدرالي صداقة سوفيتية)) ردا على شعار ((الوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة)) الذي رفعه حزب البعث العربي الإشتراكي والقوى القومية .

بوادر التآمر على الوحدة يعلنها صراحة الحزب الشيوعي العراقي

وفي ٣ ايلول اصدر الحزب الشيوعي بيانا بعنوان (حول الإتحاد مع الجمهورية العربية المتحدة واليمن)

جاء فيه ((منذ الأيام الأولى لثورتنا العظمى انفردت بعض القوى الوطنية في الدعوة للأنضمام للجمهورية العربية المتحدة تحت شعار الوحدة الشاملة بينما اكد حزبنا صواب جبهة الإتحاد الوطني في الإتحاد مع الجمهورية العربية المتحدة ... ولكن الواقع يشير يوما بعد يوم . بأن دعاة الإنضمام لم يتركو دعواهم بل على العكس استثمروا مشاركتهم في السلطة واستخدموا الإذاعة والصحافة وكل الإمكانيات الأخرى للإستمرار في دعوتهم ، وتصلنا معلومات مؤكدة ونسمع تصريحات منوعة تشير الى انهم سائرون فعلا في اتخاذ التدابير الممهدة لتحقيق مشروع انضمام العراق للجمهورية العربية المتحدة برغم عدم وجود قرار او اتجاه رسمي من حكومة الجمهورية ومن قادة الجيش وهم لايمارسون هذا النشاط باسلوب ديمقراطي يحترم الآراء المختلفة ... ان حزبنا والقوى الديمقراطية الأخرى واوساط وطنية مختلفة وجماهير شعبية غفيرة قد أبدت رأيها حتى الآن بإعتبار ان الإتحاد الفدرالي مع الجمهورية العربية المتحدة واليمن هو خير خطوة يعمل من اجلها العراق في كفاحه القومي نحو الوحدة الشاملة ... ان الدراسة الموضوعية والذاتية النزيهة لواقع شعبنا ولواقع امتنا والشعور بالمسؤولية التاريخية ازاء القضية القومية العربية ومستقبل تطورها

---

[١] جريدة اتحاد الشعب ، ١٨ تموز ١٩٥٨ .

الوطني الديمقراطي هما العاملان الأساسيان اللذان اوصلاها الى رفع هذا الشعار ... ومن المفيد للغاية ملاحظة تجربة الوحدة بين سوريا ومصر من الجمهورية العربية ذاتها التي اعطت الى جانب رصيدها الإيجابي نتائج سلبية لايمكن تجاهلها في أية خطوة جديدة نحو الإتحاد العربي الشامل)) .

واكد البيان ان الجمهورية العراقية الفتية تقلق اشد القلق على مصير حقوقها الديمقراطية عندما تسمح بالإنضمام الى الجمهورية العربية المتحدة بسبب انعدام حرية التنظيم الحزبي والإجتماعي وحرية ابداء الرأي في الجمهورية العربية المتحدة . والشعب الكردي هو الآخر قلق على مصير حقوقه القومية ولايمكن للجيش العراقي الا ان يقلقه التفكير في الإسلوب الذي تم به توحيد الجيشين في الجمهورية العربية المتحدة .

ان الأنضمام الى الجمهورية العربية المتحدة يقلق الجماهير لأن هذا الإنضمام لن يوفر للإقتصاد والرأسمال الوطني العراقي فرصا كافية للإزدهار والتطوير ولن يوفر شروطا عادلة للتعاون الإقتصادي بين العراق والجمهورية العربية المتحدة نظرا لاختلاف درجة تطور كل منهما [1] .

التحريض المكشوف من الحزب الشيوعي العراقي ضد الوزراء القوميين

وفي ٥ تشرين الثاني ١٩٥٨ رفع الحزب الشيوعي مذكرة اخرى الى رئيس الوزراء اتهم فيها بعض الوزراء القوميين بعدم الإخلاص للثورة ودعى عبد الكريم قاسم الى الإعتماد على الحزب الشيوعي والحزب الوطني الديمقراطي .

((لقد كان اعتمادكم في تكوين السلطة على بعض العناصر البعيدة في افكارها عن مشاعر الشعب والتي لاتملك تجربة جهادية تمكنها من التعرف على حقائق الوضع الشعبي قد اوجد للحكم بعض الصعوبات واقام من طريق الثورة بعض العراقيل كما ان ادخالكم في السلطة بعض العناصر المشبوهة او الضعيفة القدرة على تفهم حقيقة الثورة ومجارات سيرها الحثيث قد خلق للحكم ولكم شخصيا صعوبات واعباء نعتقد انكم قد عانيتم منها كثيرا))

((لقد اصبح واضحا انكم اخذتم تجمعون بأيديكم جملة من المسؤوليات والمهام التفصيلية حرصا منكم على تحقيق اهداف الثورة وضمان سيرها المظفر ومما لاشك فيه ان هذه المسؤوليات والمهام لو كانت بأيدي امينة قديرة لما اضطررتم الى ذلك وتيسر لكم وقت فسيح تستطيعون فيه التفكير والمساهمة بقسط اوفر في رسم السياسة العليا للبلاد والتركيز على المسائل الكبرى فقط ...

اننا نعلم ان رئيس الوزراء ياخذ على عاتقه الأن قسطا كبيرا من المهام الكبيرة والثقيلة وانه لهذا السبب يحمل نفسه فوق طاقتها ونحن على يقين بان ذلك ليس في مصلحة الجمهورية ابدا لأن شؤون الحكم ينبغي ان توزع الى ايد مخلصة امينة لكي يستطيع قائد الدولة ان ينصرف الى المسائل السياسية العليا ...))

((ان الحل الوحيد والحل الطبيعي المنسجم مع واقع حال العراق هو الحل الذي يتوجه الى اعادة النظر الى تشكيلات السلطة على اساس الإستناد الى مبدأ التعاون بين قيادة الحكم العليا من

---

[1] نص البيان في انعام الجندي ، الى اين يسير الشيوعيون بالعراق ، ص ٩١ – ١٠٢ .

جهة وبين الجبهة الشعبية المكونة من الحزب الشيوعي والحزب الوطني الديمقراطي وقوى الديمقراطية الجديدة في الجيش والأوساط الديمقراطية الأخرى والعناصر القومية النظيفة)). ((ان هؤلاء الذين يضربون على وتر (الخطر الشيوعي) انما هم اناس يرددون شعارات الإستعمار وينفذون خططه ومؤامراته على كيان جمهوريتنا البطلة ... انهم يزعمون اننا نضع كل امكاناتنا وطاقاتنا في خدمة واهداف الثورة وحراسة الحكم الوطني من الأخطار وانما نسعى الى هدف خفي ألا وهو اغتصاب السلطة وفرض النظام الشيوعي ... ان الشيوعيون اذ ينبرون للدفاع عن حياد الجمهورية ويدعمون قيادة عبد الكريم قاسم وسياسته انما هم يفعلون ذلك عن ايمان بان في عملهم هذا خدمة كبرى لمصلحة شعبنا))

((اننا ايها ألأخ الكريم اذ نضع امامكم هذه الحقائق نرجوا ان تكونوا على يقين اننا لانفكر قط بانفسنا ولانجني اية مكاسب حزبية انما نفكر اولا قبل كل شيء وقوف كل شيء بمصلحة البلاد لنجاح الثورة وبترصين الحكم الوطني والسير نحو الظفر النهائي [1])) .

اما حزب البعث العربي الإشتراكي فكان هو الآخر على علم مسبق بالثورة وكان على اتصال وتنسيق بين عبد السلام عارف وبين فؤاد الركابي . وطلب من الحزب وضع الجهاز الحربي في الإنذار حتى يتم نجدة الضباط الأحرار عند الحاجة [2] .

وقد جاء في بيان الحزب في الذكرى الثالثة لثورة تموز (سنة ١٩٦١) ((وحزبنا حزب البعث العربي الإشتراكي الذي كان له شرف المساهمة بالثورة والمشاركة في مسؤولياتها الخطيرة الأولى والذي جند كل مجموعة وانزلها الى الشارع صبيحة اعلان الجمهورية تحت قيادة الثورة وتثبيت اسسها والتصدي بالقوة لأية مبادرة تخريبية تستهدف النيل من الثورة وقادة الجمهورية[3])).

وقد ارسل الحزب صباح يوم ١٤ تموز سيارة محملة بالعتاد والأسلحة الخفيفة ايضا للقوات الزاحفة نحو بغداد وزعت عليها عند مشارف المدينة لتعزيز قوتها [4]

وجاء في بيان الحزب الذي اصدره في اواخر آب ١٩٥٨ ((نحن نقف في اول صف من الشعب للدفاع عن الثورة واهدافها والثورة الآن تحتاج الى سند شعبي متين يصهر عناصر الشعب ضمن الأهداف التي قامت من اجلها وعلينا واجب يتلخص في حمل مهمة ايضاح الوسائل امام جماهير الشعب التي تحقق الإنسجام التام والإبتعاد عن كل روح تحمل في طياتها عناصر الإثارة والإستفزاز وان نبتعد عن أي موقف يخلف الإثارة مع العناصر الأخرى وان تتجه كليا في حمل الأسس والأهداف التي قامت الثورة من اجلها الى الشعب)) .

((ولابد ان يكون موقفنا من الحكومة منسجما مع مسؤولياتها تجاه الشعب فنحن مطالبون ان ندعم مركز الحكومة وعلينا ان نوجه جهودنا لدفع جماهيير الشعب للجد والإخلاص في العمل وتنفيذ كل ما يحقق مصلحة الشعب وان ندرك ادراكا تاما باننا كأخلص فئة للثورة – نعي قبل غيرنا

---

[1] ليث الزبيدي ، ثورة ١٤ تموز ، ص ٤٥٨ .

[2] الذاكرة التاريخية ، ص ٨١ .

[3] نضال البعث ، جـ ٧ ، ص ١٢٥ .

[4] ليث الزبيدي ، ثورة ١٤ تموز ، ص ٢٠٤

ما يعانيه شعبنا في ظروف الوضع الفاسد الذي قضت عليه الثورة ان ندرك طبيعة انجازات الثـــورة والحكومة الحاضرة هي المسؤولة عن هذه الإنجازات فنحن نثق وندعم ونراقـب)) واخـيرا ابـدى الحزب استعداده او الى ابعد الحدود للتعاون مع الحركات الوطنية الأخرى من اجل تحقيـق اهـداف الثورة والإبتعاد عن المهاترات الحزبية والتي لاتخدم مصلحة الشعب في اية حال من الأحـوال كمـا واننا نؤكد ونشدد بكل حزم على جميع منتسبي الحزب وانصاره ومؤيديه للإبتعاد كليا عن كل عمـل يستفز الفئات الوطنية الأخرى والإنصراف كليا نحو الشعب [1] .

وسعى الحزب لتكتيل القوى الوطنية والقومية بوجه التيار الشيوعي فاصدر في ٢٨ تشـرين الأول ١٩٥٨ مشروع ميثاق للتجمع القومي دعا فيه الى تشكيل جبهـة قوميـة معاديـة للنعـرات الإقليمية والطائفية والى دعم الثورة وتحقيق اهدافها ((والنضال من أجل الوحدة العربية . واكـد ان العراق جزء من الوطن العربي وان العرب والأكراد اخوة متساوون فـي الحقـوق والواجبـات وان الإشتراكية طريق القومية العربية لبناء مجتمع تضامني تسوده العدالة الإجتماعية والمساواة [2])) .

وعندما اعتقل عبد السلام عارف وتعرّض القوميون للمضايقة والإضطهاد والاعتقـال وجـه الحزب بيانا الى جماهير الشعب في الخامس من تشرين الثاني لفت نظرها الى محاولة القضاء علـى التيار القومي ودعا ((لضرورة نبذ التعصب العقائدي والكسب الحزبي وضبط النفس وعدم الإندفـاع لغرض المشاريع والأهداف والأغراض الحزبية على الثورة والإمتناع عن كل ما من شـأنه تحويـل اتجاهها الأصيل لآخر يخدم عقيدة او فلسفة معينة . فإلتزمنا بتوجيهات الحكومـة وبيانـات الحـاكم العسكري قولا وعملا وعملنا من اجل التفاهم داخل الجبهة الوطنية وامسكنا حتـى نعـرف مواقـف الفئات الأخرى التي طرحت شعارات غريبة كالإتحاد الفدرالي ولم تتورع عن مهاجمتنا بشكل رسـمي في مناشيرها)) ودعا الأحزاب الى التضامن والإحترام المتبادل والتسامح وضبط التنافس الحزبي في حدود الصالح العام والإرتفاع به فوق اساليب الدس والإتهامات الكاذبة والتلفيق والإشاعات المغرضة والإستفزاز والإدعاء والإصطدام المادي والإرهاب والمهاترات . ونبه الحزب الى اهمية الجمهوريـة العربية المتحدة كنواة للوحدة العربية الشاملة وعدم طعن قيادة الرئيس عبد الناصر والنيل منه فـي الشارع وخلق مجال للمفاضلة بين (زعيم ثورتنا عبد الكريم قاسم والرئيس عبد الناصر وتهيئة جـو التنافس والشقاق بين الجمهوريتين بشتى الطرق والأساليب ... ومن المعلومات الإقتصادية الخاطئـة والإشاعات المغرضة والأقاويل عن نيات الجمهورية العربية المتحدة بنهب بترولنا والسيطرة علينـا) ونص البيان يقول ((ان المحاولة القائمة الآن للقضاء على التيار القومي وتـأليب السـلطة وتـهم التآمر المزيفة والدعاية المغرضة للإستيلاء على الحكم لايمكن ان تنجح ابدا لأن الحركة قـد نبتـت ومدت جذورها ويلتف حولها اليوم كل القوميين المخلصين المدافعين عن عروبة هذا القطر ومصيره الموحد مع الأمة العربية ولأنها ترتبط عضويا بحركة التحرر العربي الكبرى وتيار القومية العربيـة المتحرر في كل الوطن العربي . والمحاولة هذه لايمكن ان تودي إلا الـى شـق الصـف وتعميـق

---

[1] نضال البعث ، جـ ٧ ، ص ١٥ – ١٧ .

[2] عبد الفتاح علي يحيى ، التطورات السياسية ، ص ١٦٣ .

الإختلاف واثارة التطاحن الأهلي وعدم الإستقرار وعرقلة سير الثورة وتضييع الفرص عليها لتحقيق مبادئها .

ان المحافظة على الثورة ومبادئها لايمكن ان تتحقق الا بتنازل الشيوعيين عن خطة الإستيلاء على الحكم وبضمنها المحاولة الجارية الآن لضرب الإتجاه القومي في البلاد وفكرة الوحدة العربية وازالة الجو الإرهابي وايقاف حملة الدعاية المغرضة ولصق التهم الكاذبة واحترام الإتجاهات السياسية والتعايش السلمي معها في جبهة وطنية تعمل يدا واحدة لتحقيق مبادئ الثورة الأصيلة بتوجيه وقيادة قائد البلاد الزعيم الركن عبد الكريم قاسم والإمتناع عن فرض الإتجاهات الخاصة عليها ودعم الأقوال بالأعمال [1])) .

اما الحزبان الوطني الديمقراطي والإستقلال فقد ركزا جهودهما من خلال ممثليهما في الوزارة من اجل تحقيق المكاسب الحزبية لها وقد ايد كل منهما الثورة وعملا على حمايتها وعدم التفريط بمكتسباتها ودعيا الى التعاون مع الأحزاب السياسية الأخرى لتحقيق اهداف الثورة . [2]

فيما دعا الحزب الديمقراطي الموحد لكردستان الى تأييد الثورة واصدر بيانا يوم ١٦ تموز جاء فيه ((ان الحزب الديمقراطي الموحد لكردستان العراق طليعة الحركة الثورية الكردية اذ يأخذ بنظر الإعتبار مهامه التاريخية من اجل تحقيق اهداف الأمة الكردية يعلن بصراحة ان تعاظم قوة حركة الشعب العربي التحررية وانتصارها وتحرر العراق من الحكم الملكي الفاسد البغيض وتشييد نظام جمهوري متحرر وانسحاب العراق من حلف بغداد المصوبة سهامه الى قلب الأمة الكردية كل ذلك يهيئ امتن الأسس لبناء صرح الحياة المليئة بالسعادة والحرية والمساواة للشعبين العربي والكردي لذلك قرر الحزب ان يناضل بجميع قواه وامكانياته للدفاع عن الجمهورية العراقية وتثبيتها وازدهارها ولتنفيذ هذا الغرض يضع جميع امكاناته وقواه تحت تصرف قادة هذه الثورة المجيدة ويجند جميع اعضاءه ومووازريه كفدائيين للجمهورية العراقية ومقاومة الإستعمار ومؤامراته واذنابه [3])) .

ولكن الخلافات التي قامت بين زعماء الثورة انفسهم وبين الضباط الأحرار وبين افراد الجبهة الوطنية ادت الى تفكك الجبهة واهمالها واتهم كل طرف غيره بمسؤليته عن هذا التفكك وقام الشيوعيون باحتكار النشاط السياسي والنقابي ، فيما القى الشيوعيون والوطنيون الديمقراطيون تبعة ذلك على حزب البعث العربي الإشتراكي الذي خرج على الجبهة من خلال اصراره على اقامة الوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة ، في حين كان الحزب الشيوعي والحزب الوطني الديمقراطي والحزب الديمقراطي الموحد لكردستان يدعون الى الإتحاد مع الجمهورية العربية المتحدة بالشعارات واللافتات فقط.

---

[1] نضال البعث ، ٧ / ٢٢ – ٢٣ .

[2] محمد عويد الدليمي ، كامل الجادرجي ، بغداد ١٩٩٧ ، ص ٢٤٨ . هناك من يشكك في صحة ما ورد اعلاه .

[3] عبد الستار طاهر شريف ، الجمعيات والمنظمات والأحزاب الكردية في نصف قرن ، ١٩٠٨ – ١٩٥٨ ، (بغداد ١٩٨٩) ، ص ١٩٠ .

والواقع ان الحزب الشيوعي لم يعد يهتم بالجبهة بعد ان تزايدت قوته واتسع نفوذه ومع كل ذلك بذلت محاولات لإحياء صحيفة الإتحاد الوطني في اواخر سنة ١٩٥٨ من الحزب الشيوعي نفسه ومن حزب البعث العربي الإشتراكي ايضا الذي كان اول من طالب باعادة تشكيل الجبهة وتجاوز الخلافات بين الأحزاب من منطلق الحفاظ على النظام الجمهوري على اسس ديمقراطية وبذل كل من الحزب الوطني الديمقراطي والإستقلال جهودا في هذا الإتجاه ايضا وقد اثمرت لقاءات اطراف جبهة الإتحاد الوطني في ١٢ تشرين الثاني ١٩٥٨ عن اصدار بيان مشترك باسم اللجنة العليا لجبهة الإتحاد الوطني جاء فيه

الى الشعب العراقي الكريم

((ايها المواطنون : - لاشك انكم تتذكرون الحقبة الجائرة التي عشتموها منذ ما يقارب الأربعين عاما تلك الحقبة التي ولدت فاسدة في ظل الملكية الجائرة والتي اضعتم خلالها كل شيء عزيز، تملكونه اضعتم فيها حرياتكم السياسية والشخصية وفقدتم فيها الطمأنينة والإستقرار ، تحملتم فيها كل جور واضطهاد ، واستغللتم افضع استغلال حتى حل يوم ١٤ تموز الخالد الذي حقق لكم في يوم واحد آمالا كنتم تعتبرونها مجرد اماني لايتم تحقيقها الا بالتضحيات الجسام . فالثورة الخالدة قد سلمتكم مفاتيح المستقبل السعيد الذي لايتم تحقيقه الا بتضامن جميع القوى الوطنية وشعورها بالواجب وادارتها المسؤوليات الكبيرة الملقاة على عاتقها فجبهة الإتحاد الوطني التي تؤمن بالديمقراطيات ايمانا راسخا تعتقد بان الخصومات بين المواطنين تعرقل الخطوات التي يجب ان تخطوها جمهوريتنا الفتية نحو تحقيق اهدافنا التحررية في بناء كيان يسوده النظام الديمقراطي لإعادة جميع الحريات السياسية المسلوبة واتباع نظام اقتصادي موجه يحقق الرخاء لجميع افراد الشعب ويمنع كل نوع من انواع الإستغلال ..

لقد اخذت جبهة الإتحاد الوطني على عاتقها مهمة توحيد الصفوف ونبذ الخصومات بين المواطنين واتفقت جميع القوى المؤتلفة في جبهة الإتحاد الوطني على ان تدرس باناة وعمق وبروح اخوية وبشعور عال بالمسؤولية ازاء شعبنا وامتنا العربية السياسة الجديرة بالإتباع لخدمة القومية العربية واعلاء شأنها وبوجه خاص بتحقيق افضل وامتن شكل من اشكال الارتباط بالجمهورية العربية المتحدة الشقيقة وهي جادة في هذا المضمار واملنا وطيد بان جميع المواطنين سوف لايتركون مجالا للخصام حول هذه المسائل او أي مسألة اخرى هي موضع دراسة واهتمام من قبل المعنيين بالأمر ولاسيما في مثل هذه الظروف التي تجتازها ثورتنا المجيدة .

ان الخلاف في الرأي هو من صميم الحياة الديمقراطية ولكن هذا الخلاف حينما يؤدي الى خصام فانه يلحق اذى جسيم بالحياة الديمقراطية نفسها ونحن في هذه الفترة من حياة جمهوريتنا العزيزة لدينا الشيء الكثير مما يمكن الإتفاق عليه لتثبيت نظامنا العتيد فجبهة الإتحاد الوطني تدعوكم الى العمل بهذه الروح الديمقراطية الطيبة ونبذ كل خلاف يودي الى تفريق الصفوف .

تذكروا ايها المواطنون الأعزاء ان الإستعمار البغيض يحاول ان ينفذ من كل ثغرة في صفوفنا وجبهة الإتحاد الوطني تعد الشعب العراقي الكريم بانها ستبذل كل جهد مستطاع في ايجاد نقاط الوفاق التي تصون جمهوريتنا وتعمل في سبيلها بكل اخلاص كما تدعوا الجبهة الى الكف عن التظاهرات

القائمة والإنصراف الى الأعمال المثمرة وتجنب الإشاعات المغرضة التي لاتخدم غير الإستعمار واذنابه والله ولي التوفيق))

اللجنة العليا لجبهة الإتحاد الوطني [1]

ثم قدم كل حزب مشروعه حول ميثاق عمل مشترك طرحت للبحث والمناقشة . وفي ١٩ تشرين الثاني ١٩٥٨ تم التوصل الى صيغة ميثاق جديد حل محل ميثاق سنة ١٩٥٧ وقعه كل من كامل الجادرجي ومحمد حديد عن الحزب الوطني الديمقراطي ومحمد مهدي كبة ومحمد صديق شنشل عن حزب الإستقلال وفؤاد الركابي عن حزب البعث العربي الإشتراكي وعامر عبد الله عن الحزب الشيوعي [2] جاء فيه : -

١ . لما كانت جبهة الإتحاد الوطني تقر ان العرب امة واحدة فرقها الإستعمار واعاق توحيدها . وان العراق جزء من الأمة العربية فانها تعمل على اعلاء شأن القومية العربية وتسعى بوجه خاص من اجل تحديد افضل وامتن شكل من اشكال الإرتباط بالجمهورية العربية المتحدة على ان يجري ذلك بالوسائل الديمقراطية المألوفة .

٢ . تعتبر الجبهة ان الكيان العراقي يقوم على اساس التعاون بين المواطنين كافة باحترام حقوقهم وصيانة حرياتهم ويعتبر العرب والأكراد شركاء في هذا الوطن وتقر حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية وتسعى من اجل تطبيق ذلك .

٣ . تعمل الجبهةعلى صيانة استقلال العراق من كل تدخل اجنبي وتبنيه سياسة عربية متحررة وانتهاجه سياسة الحياد الإيجابي وإبعاده عن التكتلات والأحلاف العسكرية والأجنبية ومتابعة السير في اقامة وتوسيع علاقات التعاون الدولي المتكافئ طبقا لمبادئ مؤتمر باندونغ والتعايش السلمي على اساس المصالح المتبادلة وحق الشعوب في الحرية وتقرير المصير والعمل على توطيد السلام في العالم .

٤ . دعم الثورة والجمهورية لتحقيق اهدافها لبلوغ حياة ديمقراطية سليمة تعطي للأحزاب السياسية حق العمل السياسي بصورة علنية .

٥ . توجيه الإقتصاد الوطني نحو اعمار البلاد . تصنيعها باقامة الصناعات الكبيرة وتشجيع الصناعات الوطنية والأهلية والعمل على تطبيق الإصلاح الزراعي ونشر الرخاء العام [3].

وقد انضم الحزب الديمقراطي الكردستاني الى الميثاق الذي وقعه ابراهيم احمد وبعد زيارة (راونتري) الى العراق اصدرت الجبهة بيانا يوم ٢٩ كانون الاول حذرت فيه (مما تتعرض له

---

[1] اللجنة العليا لجبهة الإتحاد الوطني ، بيان الى الشعب العراقي الكريم ، بغداد في ١٢ تشرين الثاني ١٩٥٨ .

[2] نص استقالة فائق السامرائي في كتاب انعام الجندي ، الى اين يسير الشيوعيون ، ص ١١٦ .

[3] اللجنة العليا لجيهة الإتحاد الوطني ميثاق جبهة الإتحاد الوطني بغداد في ١٩ تشرين الثاني ١٩٥٨ جريدة الأهالي ٣١ / ١٢ / ١٩٥٨ .

البلاد العربية هذه الأيام من مكائد ومؤامرات استعمارية ومحاولة الايقـــاع بيـن الجمـــهوريتين العراقية والعربية المتحدة) .

ودعا البيان الجماهير العربية الى احباط المكائد الاستعمارية والتصدي لـــها بيقظـة وحـزم والعمل على ضمان وحدة الكفاح العربي واستمراره وذلك عن طريق تعزيز التضامن العربي وتركـيز الانظار نحو الاستعمار والصهيونية ومضاعفة الجهد الكفاحي ضدهما والابتعاد عن كل ما يضعف هذا التضامن.

وقال البيان " لم يعد سرا ان زيارة (راونتري) مبعوث الرئيس الامريكي كانت تستهدف كـــل ذلك وكانت تستهدف بالدرجة الاولى احداث صدع واسع بين الجمهوربة العراقية والجمهورية العربية المتحدة بغية النفوذ منها لتسديد ضربة الى العراق وضربة الى الجمهورية العربية المتحدة وبالتـالي تمزيق شمل العرب واعادة السيطرة الاستعمارية على الوطن العربي كله " واضاف " ان امام البلـدان العربية اليوم مهمة تاريخية هي الحرص على سلامة الجمهورية العراقيـــة والجمهوريـــة العربيـــة المتحدة والحرص على التضامن العربي وتعزيزه الى اقصى حد بتحقيق امتن واصدق اشكال الوحـــدة الكفاحية ضد الاستعمار والصهيونية " وحدد البيان اشكال الارتباطات العربية " كما جاء فـــي ميثـــاق جبهة الاتحاد الوطني " وهي مسألة ينبغي ان يحدد افضل اشكالها وامتنـــها واجداهـــا عـــن طريـــق الدراسة العميقة والبحث المثالي بالاساليب الديمقراطية المألوفة " [1] .

وعلى الرغم من توقيع هذا الميثاق فان الاحزاب السياسية اخذت تعمل بصورة منفردة لعقــد الاتفاقيات الحزبية فالاحزاب القومية دعت لتشكيل (الاتحاد القومـــي مســتبعدة الحــزب الشـيوعي والحزب الوطني الديمقراطي . والحزب الشيوعي وقع هـــو الاخـــر ميثاقـــا للتعـــاون مـــع الحـــزب الديمقراطي الموحد لكردستان في العاشر من تشرين الثاني ١٩٥٨ وعيا منه الى احترام كل طـــرف الكيان السياسي والمبادئ العقائدية للطرف الاخر وحقه في نشر مبادئه واكد :

١- صيانة الجمهورية العراقية وتعزيز اتجاهها الوطني والديمقراطي بجميع الوسائل وخصوصا :

آ- تطهير جهاز الدولة من عملاء الاستعمار والمفسدين وطرد المستشارين والخبراء الاســـتعماريين من الجيش ودوائر الدولة وتصفية دور الاستعلامات والتجسس الاستعمارية .

ب- تقوية الجيش وتسليحه .

جـ- المساهمة في المقاومة الشعبية المنظمة من قبل الدولة وتوسيعها بحيث تشمل اوسع الجماهير الشعبية .

د- العمل على تحقيق اقصى التآخي والتضامن بين العرب والاكراد وبين الشـــعب والجيـــش وبيـــن القوى الوطنية المعادية للاستعمار والرجعية .

٢- مواصلة النهج الوطني في السياسة الخارجية على اساس التعايش الســـلمي وتعزيـــز اســـتقلال العراق الوطني وذلك :

---

[1] جريدة البلاد ، ٣١ كانون الاول ١٩٥٨ ، جريدة الحرية ، ٣١ كانون الاول ١٩٥٨ .

آ- اعلان فك ارتباط العراق من ميثاق بغداد ، واتفاقية نيسان ١٩٥٤ العراقية البريطانية واتفاقية الامن المتبادلة ومبدأ ايزنهاور ، وغيرها من الاتفاقيات الاستعمارية والسير على سياسة مقاومة التدخل الاستعماري بشتى اشكاله .
ب- العمل على تحقيق بعض حدود التعاون بين الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة والتضامن بين الشعوب العربية ضد الاستعمار .
جـ- توثيق علاقتنا الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية مع الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية وسائر البلدان المتحررة وانتهاج سياسة تخدم قضية السلام وتحرير الشعوب .
٣- اطلاق الحريات الديمقراطية ، حرية التنظيم الحزبي والنقابي والاجتماعي وحرية النشر والصحافة.... الخ للقوى الوطنية .
٤- اتخاذ التدابير لحماية اقتصادنا الوطني ولحل مشاكل الجماهير المعاشية بالخروج من الكتلة الاسترلينية وتحرير تجارتنا الخارجية وفرض رقابة صارمة على شركات النفط والبنوك الاجنبية وحماية شعبنا من نهبها وتشجيع الصناعة الوطنية والرأسمال الوطني واتخاذ التدابير لحماية طبقتنا العاملة من البطالة من اجل رفع اجورها وتحسين ظروف عملها ومعيشتها واعادة النظر في نظام الضرائب بما يتفق ومصلحة الشعب .
٥- العمل على تعبئة الشعب بمساندة الحكومة من اجل تنفيذ قانون الاصلاح الزراعي ومن اجل تصفية النظام شبه الاقطاعي وتحقيق اهداف الفلاحين في الارض وفي رفع مستواهم المعاشي والثقافي والصحي ورفع الانتاج الزراعي .
٦- الغاء كافة التشريعات والقوانين الرجعية التي تتنافى بالمبادئ الديمقراطية والسياسة الوطنية للجمهورية .
٧- تشريع دستور ديمقراطي من قبل جمعية تأسيسية تنتخب انتخابا ديمقراطيا حرا مباشرا .
٨- الاعتراف المبدئي بحقوق الشعب الكردي ، بما في ذلك حقه في تقرير مصيره بنفسه .
٩- مكافحة جميع الافتراءات والحركات الانفصالية التي يغذيها المستعمرون والرجعيون والمأجورون لخلق النعرات العنصرية والشوفينية والكوسموبوليتية بغية فصل كردستان العراق عن الجمهورية العراقية وشق الوحدة الوطنية لايجاد ثغرة تنفذ منها المؤامرات الاستعمارية لتحطيم او اضعاف جمهوريتنا الوطنية والعمل لتعزيز الاخوة والتضامن بين القوميتين الرئيسيتين العربية والكردية وتعزيز كفاحهما المشترك في السلم وتعزيز الحكم الجمهوري والديمقراطي باعتبار ان التآخي والكفاح المشترك بينهما ضمن نطاق الوحدة العراقية اقوى ضمان لصيانة استقرار العراق وتحقيق اماني الشعبين في الحياة الحرة العزيزة .
١٠- التمسك بالمادة الثالثة من دستور الجمهورية العراقية المؤقت الذي ينص على : (ان يقوم الكيان العراقي على اساس التعاون بين المواطنين كافة واحترام حقوقهم وصيانة حريتهم ، ويعتبر العرب والاكراد شركاء في هذا الوطن ويقر هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية) والعمل لوضع هذا النص موضع التنفيذ بحيث يتضمن الحقوق الديمقراطية للشعب الكردي .
آ- يسن التشريعات التي تضمن الحقوق الادارية الذاتية للشعب الكردي وتأسيس منطقة ادارية موحدة لكردستان العراق في نطاق الوحدة العراقية .

ب- سن تشريعات تضمن الحقوق الثقافية الذاتية للشعب الكردي .
١١- العمل لتحقيق قسط عادل من العناية لمصالح الشعب الكردي فيما يخص التصنيع ورفع الانتاج الزراعي ورفع المستوى المعاشي والاجتماعي والثقافي والصحي .
١٢- تعزيز الاخوة والتضامن بين الشعب الكردي وبين الاقليات القومية والطائفية في كردستان كالتركمان والاثوريين واتاحة الفرصة المتساوية لابناء هذه الاقليات لممارسة حقوق المواطن الكاملة شأن ابناء الشعب الكردي والعربي ومكافحة العنصرية والطورانية وغيرها من النعرات المفرقة التي يغذيها الاستعمار.

مبادئ واسس التعاون

١- يحترم كل طرف الكيان السياسي والمبادئ والعقائدية للاطراف الاخرى وحق كل طرف في نشر مبادئه وآرائه الفكرية والسياسية وحقه في القيام بنشاط حزبي مستقل وحقه في نشر الدعاية لنفسه ضمن مصلحة الوحدة الوطنية .
٢- كل خلاف سياسي بين الاطراف المتعاقدة يبحث فيما بينهما بقصد الوصول الى حل معقول ضمن استمرار التعاون ولا يتناقض مع المادة (١) . ومن حق كل طرف ان يمارس النقد الانتمائي باسلوب موضعي اخوي تجاه الاطراف الاخرى على ان يستمر في التعاون معها .
٣- يكون رائد الاطراف المتعاقدة للتفتيش عن نقاط الالتقاء والتمسك بها وتجنب التأكيد على نقاط الاختلاف الا في الحدود التي تساعد على توثيق عرى التعاون.
٤- تتألف لجنة عليا للتعاون تضم ممثلين عن - الحزب الشيوعي العراقي ، الحزب الديمقراطي الموحد في كردستان ، الوطنيين المستقلين الذين يتفق عليهم الطرفان .
٥- تتخذ القرارات بالاجماع او بالاكثرية على شرط موافقة الحزبين عليها . وهي تكون ملزمة للجميع او لجميع الاطراف الموافقة عليها .
٦- اذا اختلفت وجهات النظر في قضية معينة فمن الجائز لكل طرف يقوم بنشاط مستقل بعملها وان يرعى في ذلك مبدأ التعاون مع سائر الاطراف ضمن اطار الاهداف المشتركة وان يتجنب ما يؤدي الى تفكيك عرى هذا التعاون .
٧- تؤلف لجان فرعية للتعاون وهي تتمسك بقرارات اللجنة العليا وفي الاماكن التي توجد فيها اقليات اخرى (كالتركمان مثلا) يدخل ممثلو تلك الاقليات في العناصر الوطنية في لجان التعاون .
٨- في حالة انضمام الحزب الديمقراطي الموحد في كردستان الى جبهة الاتحاد الوطني العراقي تبقى نصوص هذا الميثاق سارية المفعول ، او يجري تعديلها بما ينسجم مع ميثاق الاتحاد الوطني .
١٠ تشرين الثاني ١٩٥٨ [1]

وبذلت الاحزاب السياسية محاولات لتطوير العمل الجبهوي في اطار جبهة الاتحاد الوطني والعمل على تجاوز الخلافات ففي ٢٧ كانون الثاني ١٩٥٩ عقدت الجبهة اجتماعا جماهيريا في

---

[1] اتحاد الشعب ، ٩ اذار ١٩٥٩ ، مذكرات الطبقجلي وذكريات جاسم مخلص المحامي ، (بغداد ١٩٨٦) ، ص ٤٤١

ساحة الكشافة[1] ببغداد احياء لذكرى وثبة كانون الثاني ١٩٤٨ ضد معاهدة بورتسموث حضره ممثلون عن الاحزاب وجماهير غفيرة . والقى كل من عبد الستار الدوري المحامي كلمة حزب البعث العربي الاشتراكي . وزكي جميل حافظ المحامي كلمة حزب الاستقلال . وعبد القادر اسماعيل البستاني المحامي كلمة الحزب الشيوعي وخدوري خدوري المحامي كلمة الحزب الوطني الديمقراطي وابراهيم احمد المحامي كلمة الحزب الديمقراطي الكردستاني والشاعر محمد مهدي الجواهري كلمة المستقلين الديمقراطيين اكدوا فيها جميعا على اهمية التضامن وصيانة الجمهورية واقامة الديمقراطية في البلاد وتم رفع شعارات معينة اتفقت عليها الاحزاب جميعا [2] واكدت ضرورة الالتزام بها . وانتهى الاحتفال بمقررات اجمعت عليها الاحزاب الخمسة وقد نصت هذه المقررات على ما يلي:-

" نحن الاف المواطنين المجتمعين بمناسبة الذكرى الحادية عشرة لوثبة كانون الثاني الخالدة لعام ١٩٤٨ بدعوة من اللجنة الوطنية العليا لجبهة الاتحاد الوطني في العراق :

١- نحيي باخلاص وحرارة ذكرى الشهداء الابرار الذين سقطوا في ميادين الشرف دفاعا عن حق الشعب في الحرية والكرامة وضحوا بارواحهم في سبيل قضية الشعب العراقي والامة العربية التي انتصرت في ثورة ١٤ تموز .
٢- نعلن عن ارادتنا الموحدة في مواصلة النضال من اجل توطيد جمهوريتنا وحراسة مكاسب ثورتنا ودعم الحكم الوطني الديمقراطي لجمهوريتنا بزعامة قائد البلاد عبد الكريم قاسم .
٣- نؤكد على ضرورة اليقظة ونشير الى ان وحدة القوى الوطنية كانت العامل الاساس في الانتصار الذي حققه الشعب في وثبة كانون وبالتالي في ثورة تموز الخالدة ونعلن عن تصميمنا على صيانة وحدة الصف الوطني وتدعيمها بغية الحفاظ على انتصاراتنا والذود عن جمهوريتنا ومواصلة الكفاح في سبيل حرية ومجد شعبنا وامتنا العربية .
٤- نعمل باخلاص وحزم من اجل المحافظة على التضامن ووحدة الكفاح العربي ضد الاستعمار والصهيونية باعتبار ذلك هو الطريق الصحيح لوحدة الامة العربية والضمان الاكبر لانتصارها .
٥- نرفع عاليا شعار الاخوة العربية والكردية ونعمل من اجل الحفاظ على حقوق الاكراد القومية ضمن الوحدة العراقية .
٦- نعمل متضامنين مع اخواننا في سائر اجزاء الوطن العربي في سبيل دعم النضال البطولي لشعب الجزائر الشقيق والشعب العربي في عمان وعدن وفي سبيل استرداد حقنا السليب في فلسطين .

---

[1] كان الشيوعيون ومعهم الانضباط السكري والمقاومة الشعبية تمنع دخول البعثيين والقوميين ، ومقد ملأت ساحة الكشافة بالشيوعيين من خلال علامات الكتف الحمراء وحمامات السلام المعلقة على صدورهم وادخال مئات اللافتات ومنع القوميين والبعثيين من ادخال لافتاتهم، وقد وقع اعتداء علىالقوميين والبعثيين داخل ساحة الكشافة من قبل الشيوعيين واعضاء الحزب الوطني الديمقراطي والانضباط العسكري وبحضور عبد الكريم الجدة آمر الانضباط العسكري / يا سين الحسيني.

[2] اتحاد الشعب ، ٢٧ كانون الثاني ١٩٥٩ .

٧- نعمل من اجل حرية الوطن العربي الكبير من المحيط الى الخليج ونرفع عاليا لواء القومية العربية المتحررة [١].

٨- نعمل من اجل الحياد الايجابي وعدم الانضمام الى المحالفات العسكرية الاجنبية وندعو الى التعاون الدولي المتكافئ على اساس المصالح المتبادلة لمصلحة شعبنا وامتنا العربية وندعم مقررات مؤتمر باندونغ ومؤتمر التضامن الاسيوي الافريقي المنعقد في القاهرة ونساهم في صيانة السلام في العالم .

٩- ندعو الى المبادرة لخروج العراق رسميا من ميثاق بغداد وخروجه من الاتفاق الخاص مع بريطانيا وتحرير بلادنا تحريرا تاما من بقايا السيطرة الاستعمارية ونشجب التدابير التي تتخذ لتعزيز حلف بغداد واقامة القواعد الذرية والصاروخية بمتاخمة حدودنا وتعتبر هذه التدابير خطوا يهدد جمهوريتنا ووطننا العربي ويضاعف من الاخطار على السلام العالمي .

١٠- نعمل متضامنين من اجل تدعيم الحكم الوطني واقامته على اسس ديمقراطية متينة والتزام الحزم ضد الاستعمار وعملائه وتعزيز القدرة الدفاعية لجيشنا المقدام .

١١- نحيي جيشنا الباسل في ذكرى تأسيسه التي مرت على البلاد في عهد ثورتنا المباركة ونعرب عن اعتزازنا بالدور المجيد الذي انجزه جيشنا في تحقيق انتصار ثورة الشعب .

١٢- نعمل على تسوية ما قد ينشأ من خلافات بين اطراف جبهة الاتحاد الوطني بالاساليب الديمقراطية وبروح الحرص على الوحدة الوطنية ومصلحة الامة العربية في كفاحها ضد الاستعمار .

١٣- نساند الجهود المبذولة لتنفيذ قانون الاصلاح الزراعي وتصنيع البلاد ودعم الاقتصاد الوطني وتوفير الفرص الضرورية لانعاش رأس المال الوطني وتشجيع التشبث الفردي ورفع المستوى المعاشي والصحي لجميع المواطنين .

هذا واننا نعاهد انفسنا في هذه الذكرى المجيدة وباسم الشهداء الابرار على ان تحفظ وحدة الصفوف الوطنية والعربية من التصدع ونعمل متكاتفين ومتعاونين موحدي العزم لخير شعبنا واعلاء شأن امتنا العربية " [٢] .

ولكن يجب ان نذكر ان محاولات احياء الجبهة وما قامت به هذه الجبهة لم يكن ليعبر عن حقيقة الامر الواقع بل كانت مظاهر ومحاولات شكلية فكل طرف ظل متمسكا بموقفه وظلت الصراعات العقائدية قائمة مما ادى الى تباين مواقفها واجتهاداتها . فعودة عبد السلام عارف واعتقاله واعتقال رشيد عالي الكيلاني ومحاكمة الاثنين بتهمة التآمر رافقتها عملية اعتقالات واسعة في صفوف البعثيين ومؤيديهم القوميين ودعاة الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة . وتم ابعاد العديد منهم من الجيش فيما اخذت قوة الشيوعيين تتزايد يوما بعد يوم وزاد اعتماد عبد الكريم قاسم

---

[١] احد الشيوعيون والوطني الديمقراطي استخدم عبارة القومية العربية المتحررة ... وبهذا استفزوا البعثيين والقوميين بتلك اللافتات والهتافات المعادية للعروبة والوحدة، ياسين الحسيني.

[٢] اتحاد الشعب ، ٢٨ كانون الثاني ١٩٥٩ .

عليهم على الرغم من اعلانه انه فوق الميول والاتجاهات وعدم التمييز بين المواطنين . فبمناسبة يوم الجيش اصدر مجلس السيادة في ٣٠ كانون الاول ١٩٥٩ مرسوما برقم ٦٢١ جاء فيه :

" بناء على ما تقتضيه المصلحة العامة لاعطاء فرصة للمسجونين لاصلاح انفسهم وبناء على وجود اسباب تستدعي الرأفة وبناء على ما عرضه رئيس الوزراء رسمنا بما هو آت :

١- تنزيل ٢٥% من مدد العقوبات المحكوم بها على جميع المسجونين المدنيين والعسكريين والمسجونين في المدارس الاصلاحية المكتسبة الدرجة القطعية والمنفذة فعلا والصادرة من المحاكم المدنية والعسكرية والمجالس العرفية والادارية .

٢- لا يشمل هذا المرسوم الاحكام الصادرة من المحكمة العسكرية العليا الخاصة .

٣- ينفذ المرسوم اعتبارا من ٦ كانون الثاني ١٩٥٩ [١] .

مجلس السيادة　　　　مجلس الوزراء

ومع ذلك فان دعم عبد الكريم قاسم للشيوعيين كان كبيرا فاخذوا ينظمون التظاهرات والمسيرات وخرجت فصائل المقاومة الشعبية الى الشوارع تحمل السلاح وتفتش المارة بحجة وجود مؤامرات ويحثون عبد الكريم قاسم على اعدام المحكومين بالاعدام ويهتفون اعدم اعدم .. جيش وشعب يحميك من كل مجرم .. واسألوا الشعب ماذا يريد .. وطن حر وشعب سعيد باعدام الخونة تتحقق الوحدة الوطنية !! وكانت اهم مظاهر هذا الدعم صدور قانون تعديل قانون العقوبات البغدادي يوم ١٠ كانون الثاني ١٩٥٩ الذي الغيت بموجبه الفقرة التي تعد الانتماء للشيوعية من الجرائم التي يعاقب عليها القانون [٢] وفي ٢٤ كانون الثاني قررت لجنة العفو في وزارة العدل اعادة الاعتبار لقادة الحزب الشيوعي الذين اعدموا في شباط ١٩٤٩ وعدتهم من المناضلين (الشهداء) في سبيل استقلال العراق واصدرت قرارين جاء في الاول منهما :

" لما كانت الافعال التي لجأ اليها المواطنون يوسف سلمان يوسف (فهد) سكرتير عام الحزب الشيوعي العراقي السري ورفاقه ابتغاء تحرير الوطن واصلاح نظام الحكم التي جرموا عنها في العهد الفاسد من اعمال الكفاح الوطني نستأهل تقدير الوطن لذا تقرر بالاتفاق عفوهم عفوا شاملا" .

وجاء في القرار الثاني :

" لما كانت الافعال التي لجأ اليها المواطنون يوسف سلمان يوسف (فهد) سكرتير عام الحزب الشيوعي العراقي وزكي بسيم وحسين محمد الشبيبي ابتغاء تحرير الوطن واصلاح نظام الحكم الفاسد التي ادت الى الحكم عليهم شنقا حتى الموت من اعمال الكفاح الوطني التي تستأهل تقدير الوطن لذا تقرر بالاتفاق عفوهم عفوا شاملا وقد صدر القرار بالاتفاق " .

[١] جريدة الزمان ، ٤ كانون الثاني ١٩٥٩ .

[٢] كامل السامرائي ، مجموعة القوانين والانظمة ، جـ٣ ، ص ١٥٧ .

وقد نص القرار ايضا على تخصيص مكافأة لورثة يوسف سلمان يوسف باعتباره شهيدا وطنيا[1] .

وتأكيدا لهذا الدعم ايضا اجازت وزارة الارشاد جريدة اتحاد الشعب لتكون لسان حال الحزب الشيوعي وقد صدر العدد الاول منها يوم ٢٥ كانون الثاني ١٩٥٩ واخذت تدبج المقالات ضد الجمهورية العربية المتحدة وسياسة الرئيس جمال عبد الناصر وخاصة فيما يتعلق بما اسمته بالتضييق ومطاردة الشيوعيين في الاقليم الشمالي والتهجم على البعثيين والقوميين وعلى القومية العربية [2] .

الواقع ان المسألة الاساسية في الخلاف بين اطراف الجبهة الوطنية بل وحتى بين قيادة الثورة نفسها كانت تدور حول مسألة العلاقة مع الجمهورية العربية المتحدة وقد وضع محمد صديق شنشل (الاستقلال) مشروعا يتضمن تكوين دولة موحدة مع الجمهورية العربية المتحدة يكون رئيس الدولة الموحدة عبد الناصر وتتولى الحكومة المركزية شؤون الدفاع والخارجية والمالية والجنسية وتقام حكومة محلية في العراق وبرلمان مجلس منتخب ويقال قدم عامر عبد الله من الحزب الشيوعي مشروعا مقابلا ينص[3] (ان العراق جزء لا يتجزأ من الوطن العربي الكبير وشعب العراق جزء لا يتجزأ من الامة العربية ولذلك نرى ان الامة العربية باجمعها سائرة نحو التوحيد ويرفض مشروع عامر عبد الله الدولة الموحدة ويرى ان الظروف الخاصة لكل بلد يعين شكل اتحاده مع الاقطار العربية الاخرى ويشير المشروع الشيوعي الى الاتحاد العربي بين الجمهورية العربية المتحدة واليمن ويطالب بترصين الجمهورية العراقية .

ثم جرى وضع صيغ متعددة من الاطراف المختلفة كالاتي :

عامر عبد الله لما كانت جبهة الاتحاد الوطني تقر حقيقة كون العرب امة واحدة فرقها الاستعمار واعاق توحيدها فان الجبهة تهدف في سياستها العربية الى العمل على اقامة اتحاد بين الجمهوريتين العراقية والعربية المتحدة تكون خطوة فعالة نحو جمع العرب في كيان موحد " .

فؤاد الركابي وصديق شنشل : " لما كانت جبهة الاتحاد الوطني تقر حقيقة كون العرب امة واحدة فرقها الاستعمار واعاق وحدتها فان الجبهة تعمل من اجل اتحاد الجمهورية العراقية مع الجمهورية العربية المتحدة خطوة اولى فعالة لوحدة الامة العربية في وطنها الواحد .

كامل الجادرجي (الوطني الديمقراطي) : العمل على اقامة اتحاد بين الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العراقية يكون خطوة فعالة لتوحيد الامة العربية "[4] .

واخيرا تم وضع صيغة موحدة يوم ١٨ تشرين الاول ١٩٥٨ نصت :

---

[1] الزمان ، ٢٦ كانون الثاني ١٩٥٩ .

[2] اتحاد الشعب ، الاعداد ٢٥ كانون الثاني – ٦ شباط ١٩٥٩ .

[3] لم يعثر اي باحث او مؤرخ على المشروع الذي يدعي انه قدمه .

[4] يلاحظ ان العبارات التي وضعت الصيغ المتعددة للاطراف المختلفة (تهدف – تعمل – العمل)

" لما كانت جبهة الاتحاد الوطني تقر حقيقة كون العرب امة واحدة فرقها الاستعمار واعاق توحيدها فان الجبهة تهدف في سياستها العربية الى ما يلي :

١- دعوة حكومة الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة لاتخاذ جميع التدابير وعقد الاتفاقيات التي من شأنها توفير المستلزمات الضرورية لتوحيد الجمهوريتين ليكون ذلك خطوة فعالة نحو وحدة الامة العربية في وطنها الواحد .

٢- العمل على تحرير البلاد العربية الاخرى من النفوذ الاجنبي وضمها الى جبهة الدول العربية المتحررة .

٣- العمل على تحرير فلسطين التي تعتبرها جبهة الاتحاد الوطني جزء لا يتجزأ من الوطن العربي .

٤- تطوير جامعة الدول العربية واقامة كيانها على اسس جديدة تساير اماني الامة العربية وتجعل من الجامعة اداة صالحة لجمع شمل الدول العربية وربط مصالحها بعضها ببعض والانتقال بها الى الجبهة العربية المتحررة من كل نفوذ اجنبي " [١] .

وقد فشلت محاولة وضع برامج للسياسة العربية . وكانت الفكرة الاساسية التي طرحها محمد صديق شنشل هي بحث موضوع دخول العراق في اتحاد فدرالي او كونفدرالي مع الجمهورية العربية المتحدة على غرار اتحاد اليمن والجمهورية العربية المتحدة ولكن عدم جدية عبد الكريم قاسم والوزراء الموالين له كان واضحا . اما برامج السياسة العربية (بدون وحدة) فقد تطور على شكل بيان عرض على عبد الكريم قاسم يوم ٦ كانون الثاني ١٩٥٩ اسهم في صياغته كل من صديق شنشل ومحمد حديد وفعلا القى عبد الكريم قاسم خطابا في ذلك اليوم بمناسبة عيد الجيش اكد فيه (تصميم حكومة الثورة على انتهاج سياسة التعاون الكلي والتضامن التام مع البلاد العربية المتحررة في جميع الميادين السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية لتقف هذه الامة صفا واحدا في العمل على صيانة المصالح الوطنية للشعب وتحقيق اهداف القومية العربية واعلاء كلمة العرب " [٢] .

وقد اعلنت القوى القومية فرحتها بهذا الاعلان واصدر حزب البعث العربي الاشتراكي بيانا يوم ٨ كانون الثاني اعلن فيه ان الخطاب " تضمن الاتجاهات الرئيسية التي قامت ثورة ١٤ تموز لتحقيقها واكد واجب العراق القومي ودوره في النضال من اجل اهداف الامة العربية وحقوقها " ... وقال " ليس امام حكومة الثورة بعد الان الا السير في تنفيذ هذه السياسة في جميع مجالاتها بشكل يدحض كل تساؤل وبصورة تقضي على كل مجال قد ينفذ منه اعداء ثورتنا لبذر الشكوك واحداث الفرقة بين ابناء الشعب الواحد واجزاء الامة العربية الواحدة [٣] ولكن عبد الكريم قاسم لم يلتزم السير في الاتجاه القومي وقد زاد الانشقاق بين اطراف الجبهة الوطنية بعد اذاعة وقائع محاكمة عبد السلام عارف في الاول من شباط ١٩٥٩ التي تضمنت اتهام عبد السلام عارف بمحاولة ضم العراق الى الجمهورية العربية المتحدة واقامة الوحدة الفورية [٤] .

---

[١] مذكرات عبد الغني الملاح ، مخطوط بحوزة مؤلفه ص ٥٢ - ٥٤ .

[٢] مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم عبد الكريم قاسم ١٩٥٩ ، ص ٤ .

[٣] نضال البعث ، ٧ / ٣١ - ٣٢ .

[٤] قحطان احمد سليمان ، السياسة الخارجية العراقية ، ص ١٥٣ .

مقترحات الشريف حسين بن علي لمعالجة الازمة في العراق

كان الشريف حسين بن علي وزوجته الاميرة بديعة شقيقة ولي العهد عبد الاله قد تمكنا من الفرار مع اولادهما يوم ١٤ تموز بمساعدة السفارة السعودية وحصل على جواز سفر سعودي . وفي يوم ٢٦ كانون الثاني ١٩٥٩ ابرق (مايكل رايت) السفير البريطاني السابق في العراق الى حكومته من جنيف يبلغها بزيارة الشريف حسين له يوم ٢٥ كانون الثاني وليبلغه انه مسافر الى السعودية في زيارة تستغرق ثلاثة اسابيع وقدم له المقترحات الاتية " بالرغم من ان حكومة العراق الحالية مسؤولة عن اغتيال عائلة زوجته ونوري السعيد فانه يحاول ان ينظر للامور بموضوعية فيما يخص مستقبل العراق والشرق الاوسط ومن هذا المنطلق فانه توصل الى قناعة مفادها ان من الخير في الوقت الراهن على الاقل ان يبقى قاسم في الحكم فيما لو استمر على نهجه الحالي وان المصيبة العظمى التي يمكن ان تحل بالعراق والشرق الاوسط هي سقوط العراق تحت سيطرة عبد الناصر فلو حدث ذلك فان عبد الناصر بعد وقت قصير سيحكم سيطرته على السعودية والكويت والخليج وسوف تترسخ هذه السيطرة باستمرار وسيصبح من غير الممكن اضعافها وبدلا من ان يحدث هذا ومع خطورة ما سيحدث سيكون من الافضل ان يصبح العراق شيوعيا حيث يمكن قلب هذا النظام في مرحلة لاحقة لعدم ملاءمته لعادات وتقاليد الشعب بخلاف فيما لو سيطر عبد الناصر على العراق حيث لا يمكن ارخاء قبضته .

ومضى الشريف يقول ان اية محاولة لتشكيل نواة حكومة في المنفى ستكون اجراء غير حكيم تماما . ومع ذلك فانه يعتقد ان على العراقيين المتعاطفين مع النظام السابق الموجودين في الخارج ان يبقوا على اتصال بالموقف على امل ان يكون لهم دور يلعبوه مرة اخرى يوما ما في حياة بلدهم دعما لسياسة معقولة ان العناصر المعتدلة في العراق ستكون مؤثرة وتؤيد قاسم في الوقت الحاضر على الاقل وهذا مهم جدا لان قاسم لا يتمكن من الصمود بدون تأييدهم وعند ذلك سيحدث ما هو اسوأ وان ما يخشاه هو ان تنجح مؤامرة تؤيد عبد الناصر ضد قاسم كاغتياله مثلا "[1] .

الشيوعيون يطالبون باعادة النظر في تركيبة السلطة

في ٣ شباط ١٩٥٩ بعث المكتب السياسي للحزب الشيوعي رسالة الى رئيس الوزراء يحثه فيها على اجراء تغيير في مجلس السيادة والوزراء جاء فيها :

" اسمحوا لنا ايها الاخ العزيز ان نضع امامكم بعض الملاحظات حول الوضع السياسي في البلاد آملين انكم ستأخذونها بما هي جديرة من اهتمام .

ان وضع الجمهورية هو بوجه عام وضع متين ومبعث ذلك بالدرجة الاولى هو تعاظم التفاف الجماهير الشعبية حول السياسة الصحيحة التي تنتهجها الجمهورية وتصميمها القاطع على الذود عنها وتحول الافكار الديمقراطية ومبادئ الثورة الى قوة شعبية عتيدة . ومما لاشك فيه ان متابعة النهج الديمقراطي للثورة الذي اسفر عنه قرار اجازة نقابات العمال والمعلمين ورابطة الدفاع عن المرأة وغيرها من المؤسسات الديمقراطية ومد نطاق المقاومة الشعبية الى حد ما بالاضافة الى

---

[1] الزوبعي ، العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٩ ، ١ / ٥٧ .

اجازة صحيفتنا. قد لعب دوره الكبير في توطيد اسس الحكم الديمقراطي لجمهوريتنا .... لقد كنا نؤكد دوما على ان خصوم الثورة لن يلقوا سلاحهم بسهولة لقد اجمعت كلمة الشعب على ضرورة الالتزام الى اقصى حد لسياسة الحزم حيال اعداء الثورة .

وبعد هذه المقدمة ندخل في نص الموضوع فنقول :

ان الثورة قد دخلت الان مرحلة البناء الفعلي ولكن في غمار حملات متشددة من جانب الاستعمار والقوى المعادية للثورة داخل العراق وخارجه .. فما السبيل لاحباط مساعي العدو ؟

ان السبيل الى ذلك يتألف من شقين :

الاول : هو سد الثغرات في كيان الدولة .

والثاني : هو المباشرة في تعزيز الحكم واقامته على اسس ديمقراطية متينة وفيما يتعلق بالمسألة الاولى نشير الى ما يلي :

١- مجلس السيادة : ان الرجال الذين يتولون شؤون هذا المجلس غير مشبعين بروح الثورة هذا فضلا عن انهم بعيدون كل البعد عن مشاعر الشعب وحالته ومطامحه لذلك يقتضي التنبيه الى هذه المسألة المهمة والمبادرة الى معالجتها .

٢- مجلس الوزراء : لا يخف عليكم ان من بين وزراء الدولة اثنان [1] على الاقل لاجدوى مطلقا من جعلهما اوفياء للثورة وهناك ايضا وزير المواصلات الذي يعرفه الاكراد حق المعرفة .

وهناك محاولات واضحة تستهدف ادانة سياسة الحكومة عن طريق تقديم استقالة جماعية واحداث ازمة في البلاد وواضح ان وزير الخارجية ايضا بالاضافة الى وزراء اخرين يعملون من اجل هذا الهدف ومما هو جدير بالذكر ان الجماعات الموالية لاثنين من الوزراء الحزبيين [2] تعمل بمثابرة ضد الوضع لمصلحة مصر بالتعاون مع الجماعات القومية الاخرى التي تعمل في السر .

وعلى ضوء هذه الحقائق نعتقد انه قد آن الاوان لاعادة النظر في تركيبة السلطة واصطفاء العناصر الوفية القديرة .

٣- الوضع في الجيش : ان وضع الجيش في كركوك والموصل خاصة لا يمكن ان يكون باعثا على الاطمئنان يضاف الى ذلك ان بعض المراكز في ادارة الالوية والاقضية لا تزال في ايدي غير امينة ولم يجر حتى الان تطهير يذكر في وزارة الخارجية ولاسيما في مصر ولبنان وسوريا وايران . وهناك بين الممثلين الدبلوماسيين من لا يكتم موقفه المناهض او السلبي من الثورة وسياسة الجمهورية .

وبلغ الامر في بعض الالوية ان بعض المسؤولين اخذوا يعملون جهرا ضد سياسة الجمهورية ويؤلبون القوى المعادية ضد الحكم وبنفس الوقت يعملون كل ما في وسعهم لمقاومة العناصر الوطنية الوفية في الموصل وكركوك والدليم (الانبار) وغيرها .

---

[1] المقصود محمد صديق شنشل وعبد الجبار الجومرد .

[2] محمد صديق شنشل وفؤاد الركابي .

٤- تجمع الرجعية واعداء الثورة : ان ثمة جبهة واسعة للرجعية تمتد من الاقطاعيين والجواسيس ووكلاء الاستعمار وبعض الجماعات التي تتكلم باسم القومية والدين الخ . ولتدارك الخطر يجب مضاعفة اجراءات السلامة وشل الفعاليات المعادية .

٥- الخطر المتوقع دوما من اساليب السياسة المصرية :

دخلت السياسة المصرية في مساومة واضحة مع الاستعمار وتخلت عن المبادئ الاساسية لحركة التحرر العربي ثم اسفرت عن وجه العداء حيال الجمهورية العراقية وقد بلغ الامر حد التهديد وتحريض العراقيين والعرب على مناهضة الحكم الديمقراطي في العراق واسقاطه . والعربية المتحدة تضع نفسها باسم (العروبة) وباسم (الوحدة العربية) للعمل ضد العراق .

ان اخواننا العرب لن يتركونا بسلام ابدا وسيظل الخطر المنبعث من هذه الزاوية قائما وماثلا وحقيقيا . ان التآمر على نظامنا الجمهوري واسانيده الفلسفية وركائزه (القومية) وراياته التي تحمل اسم (الحق) وهي تبغي باطلا .

اننا ايها الاخ مدفوعون باخلاصنا العميق للثورة ومبادئها وبتصميمنا القاطع على صيانة جمهوريتنا وتعزيز حكمنا الوطني بقيادتكم الرشيدة نرى ان الشروع باجازة الاحزاب السياسية الوطنية المخلصة واقامة المؤسسات الديمقراطية اللازمة سيكون عاملا جوهريا عظيم الاهمية لتوطيد مكاسب ثورتنا وتوطيد حكمنا الجمهوري الديمقراطي . ونحن اذ نفعل ذلك نعطي لامتنا وللعالم المثل الاعلى في ديمقراطية الحكم ونمكن العراق من ان يتبوأ مركز الطليعة في حركة التحرر العربي باسرها " [١] .

استقالة الوزراء القوميين

كان عبد الكريم قاسم قد اصر خلافا لرغبة الوزراء على ان تعقد اجتماعات مجلس الوزراء في مقره بوزارة الدفاع وعلى حضور مجلس السيادة تلك الاجتماعات وكثيرا ما كان يصر على تأخير موعد الاجتماع عن الموعد المقرر وهو الساعة الثامنة مساء بضع ساعات مما اثار سخط الوزراء فضلا عن الجو السائد اثناء مناقشات المجلس والذي لم يكن عبد الكريم قاسم يتيح فيه الحرية للوزراء لعرض ما يجول في خواطرهم ولم يجرأوا على مناقشة المشكلات الاساسية [٢] على الرغم من انهم كانوا يتحدثون عن تلك المشكلات في مجالسهم الخاصة ولذلك فقد كانوا يفضلون موافقة قاسم على استقالتهم او اعفائهم من مناصبهم لكنهم لا يجرأون على التصريح بذلك .

في الاشهر الاولى للثورة ابدى بعضهم – وفي مقدمتهم محمد صديق شنشل تذمرهم من تصرفات عبد السلام عارف وتدخلاته في مجلس الوزراء فارادوا الاستقالة . ويستشف ذلك من حديث شنشل مع السفير التركي في بغداد في تشرين الاول ١٩٥٨ اذ قال " انه هو واصدقائه الوزراء كانوا على وشك الاستقالة بعد يأسهم وجزعهم من الظروف المضطربة التي سادت بعد

---

[١] سمير عبد الكريم ، اضواء على الحركة الشيوعية في العراق ، جـ٢ ، (بيروت بلا) ، ص ٢٦ .

[٢] العارف ، اسرار ثورة ١٤ تموز ، ص ٣٣٦ ، مجيد خدوري ، العراق الجمهوري ، ص ١٣٩ .

الثورة والتي كان عارف مسؤولا عنها بشكل رئيس " [١] . وطبقا لما يرويه شنشل ايضا فانـــه اراد تقديم استقالته عندما كان في وفد الى اقطار المغرب العربي في اواخر تشرين الاول ١٩٥٨ اذ قـال " حاولت الاستقالة اثناء وجودي في القاهرة مع وفد مؤلف من بابا علي ومصطفى علي وفؤاد الركابي وخالد النقشبندي اذ كنا ذاهبين لفتح خط جوي بين بغداد والرباط . وفي طريق العـــودة جئنـا الـى القاهرة . لقد كتبت استقالتي واعطيت صورة منها الى فؤاد الركابي حيث اجمعت امري على الذهـاب الى اوربا ثم اعطيت صورة منها الى محمد فؤاد جلال نائب رئيس مجلس الامة المصـــري . وحيـن قابلت عبد الناصر قال لي – لا تستقل لانك اذا استقلت ستدفع عبد الكريم قاسم اكـثر باتجـاه المـد الشيوعي – لهذا السبب بقيت في الوزارة ولهذا السبب ايضا بقي محمد حديد " وقال شنشل ان عبـد الناصر نصح الوزراء الذين ارادوا تقديم استقالتهم بالصبر والتحمل والاستمرار في دعم الثـورة وان عبد الناصر نصحه بالتعاون مع عبد الكريم قاسم [٢] .

ولكن ابعاد عبد السلام عارف ومن ثم آعتقاله لم يحلا المشكلة كما تصور هؤلاء الـوزراء اذ سرعان ما تطورت الاحداث لصالح الشيوعيين وبدأت الاعتقالات في صفـوف البعثييـن والقوميين وانفرد عبد الكريم قاسم بالحكم واخذ يسيِّر مجلس الوزراء مثلما يريد . ثم جاءت قـرارات الاعـدام بحق رشيد عالي الكيلاني في ١٧ كانون الاول ١٩٥٨ وعبد السلام عارف في ٥ شباط ١٩٥٩ ليزيد الوزراء القوميين نفورا من الوضع القائم .

وكان هؤلاء الوزراء يفضلون الاستقالة الجماعية وذلك من اجل اثارة الرأي العام ضد عبـد الكريم قاسم .وقد قدمت استقالات منذ اواخر سنة ١٩٥٨ لكنها سحبت بعد وعد بتحسن سريع فـي الاوضاع من عبد الكريم قاسم الذي كان يرفض حتى عقد جلسة خاصة لمجلس الـــوزراء لمناقشة الامور الداخلية لتأكده من ان الوزراء سيختلفون وينتهي الامر بالاستقالة لذلك كان يحبذ مناقشة مثل هذه الامور على انفراد كل ذلك جعل الاستياء يبدو واضحا لدى معظم الوزراء . ولكن حيـن يجلـس رئيس الوزراء بينهم يسكت الجميع . ويصف الجومرد هذه الحال بالقول " ان شنشل بدأ يتغيب عـن الحضور والركابي لا يطيق شيء وناجي طالب كان مريضا لا يحضر الا قليلا . اما بابا علي فيتذمـر ولكنه لا يبدي رأيه الا قليلا ... ومصطفى علي يرى كل شيء على ما يرام وكأنه ليس بمســؤول . ومحمد حديد لا ينطق بكلمة وكذلك احمد محمد يحيى . اما ابراهيم كبة فكان يصـــول ويجـول فـي تطبيق خطط حزبه (الشيوعي) ولكنه لا يتكلم في مجلس الوزراء [٣] .

وكانت المحكمة العسكرية العليا الخاصة قد تعرضت للوحدة العربية بالســباب والاسـتهزاء وتسفيه اراء الوحدويين خلال محاكمة عبد الجليل الراوي وزير العراق المفوض في دمشـق سـابقا واستدعت للشهادة كلا من جابر عمر وسنيم النعيمي ومحمد حسن سلمان بســبب قيامـهم بنشـاط لصالح الوحدة فبدأ صديق شنشل ينقطع عن اجتماعات مجلس الوزراء [٤] .

---

[1] الاعظمي ، ثورة ١٤ تموز ، ص ١٣٥ .

[2] احمد فوزي ، عبد الكريم قاسم ، ص ٤٢ ، قحطان احمد سليمان ، السياسة الخارجية العراقية ، ص ١٦١ .

[3] مذكرات الجومرد ٣٤٣ – ٣٤٦ .

[4] قحطان احمد سليمان ، السياسة الخارجية العراقية ، ص ١٤٨ .

وقد اجتمع الوزراء المستقلون وهم كل من عبد الجبار الجومرد ومحمد صالح محمود وناجي طالب وبابا علي في مقر مجلس السيادة بحضور نجيب الربيعي وعضوي المجلس وبدأ نقاش طويل حول الوضع انتهى بتكليف الربيعي بان يكلم رئيس الوزراء لعقد جلسة خاصة لمناقشة الشؤون الداخلية. وقد فاتح الربيعي عبد الكريم بذلك ولكن الاخير اعتذر في اول الامر بانه يعاني من التعب وطلب تأجيل ذلك الى يوم اخر .

وعند انعقاد مجلس الوزراء ليلة ٢ / ٣ شباط ولم يكن كل من فؤاد الركابي ومحمد صديق شنشل حاضرين . طلب الجومرد الكلام فتكلم حوالي ثلاث ساعات عن الاوضاع الداخلية والخارجية ثم طلب من بقية الوزراء ان يتكلموا فتكلم محمد صالح محمود وزير الصحة وبابا علي الشيخ محمود وزير المواصلات ثم تكلم ناجي طالب وكان اشدهم عنفا فاصطدم بالكلام مع عبد الكريم قاسم الذي ضرب بقبضته على الطاولة ووقف يرتعش ويقول (هذه مؤامرة دبرت بليل) فسكت اعضاء المجلس وقال الجومرد (انها ليست مؤامرة ولكنها مصارحة والمؤامرات لا تكون بالمصارحة وانت رئيس الوزراء والمسؤول الاول فليكن صدرك اوسع لشكوانا ومناقشتنا لانها لا تنطوي على عذر فتماسك الرجل وقام نجيب الربيعي وهمس في اذن عبد الكريم فجلس ويمضي الجومرد يسرد ما حدث تلك الليلة فيقول :

" مرت فترة صمت على المجلس رهيبة ولما طالت الفترة قمت واقفا وقلت اريد ان اقبل رئيس الوزراء لاني انا السبب في ازعاجه فقام هو ايضا وقبل واحدنا الاخر وكان ناجي طالب يكتب استقالته ثم وضعها امامه ثم قدمها الى عبد الكريم وقال اني اعتذر عن كل ما حدث وارجو قبول استقالتي واريد ان اقبل عبد الكريم الذي تعاونت معه في انجاح الثورة وتعانقا واخذ عبد الكريم الاستقالة ووضعها في جيبه [1] فلم اجد الوقت مناسبا لتقديم استقالتي ايضا في تلك الساعة فتركتها في جيبي " .

وفي اليوم التالي قدم الجومرد استقالته الى رئيس مجلس السيادة وفي اليوم نفسه (٣شباط) قدم كل من بابا علي ومحمد صالح محمود استقالتيهما واخيرا قدم كل من صديق شنشل وفؤاد الركابي استقالتيهما [2] .

والواقع ان الوزراء قدموا جملة مقترحات الى عبد الكريم قاسم قبل استقالتهم منها :-

١- فسح المجال لاحزاب جبهة الاتحاد الوطني بممارسة نشاطاتها السياسية بحرية والسماح لها باصدار الصحف التي تعبر عن مواقفها اسوة بالحزب الشيوعي الذي كان يصدر صحيفة اتحاد الشعب .
٢- وجوب وضع سياسة واضحة للحكومة في الشؤون الداخلية والخارجية خلال فترة الانتقال .
٣- وجوب توضيح موقف الحكومة العراقية ازاء الدول العربية الاخرى وعلى الاخص الجمهورية العربية المتحدة .

---

[1] لم نعثر على استقالة كل من ناجي طالب وبابا علي ومحمد صالح محمود وصديق شنشل .

[2] مذكرات الجومرد ص ٣٤٣ - ٣٤٦ في موسوعة ١٤ تموز ، ١ / ٣١٦ .

٤- ان يكون لمجلس الوزراء الحق في بحث موضوع الوحدة او الاتحاد الفدرالي واتخاذ القرار المناسب في ذلك .

ولكن عبد الكريم قاسم عد ذلك مؤامرة تحاك ضده [1] .

وكان محمد مهدي كبة عضو مجلس السيادة قد اخبر عبد الكريم قاسم بانه اذا قبل استقالة شنشل فانه يعد نفسه مستقيلا لانهما من حزب واحد . وفعلا امتنع عن الدوام منذ بداية شباط وقدم استقالته يوم ٨ شباط وحاول عبد الكريم قاسم اقناعه بالعدول عن الاستقالة وظل يرسل اليه راتبه حتى قبل استقالته[٢] .

وقد جاء في استقالة الجومرد

سيادة رئيس الوزراء المحترم . بعد ان شرحت لكم باخلاص امام مجلس الوزراء في الجلسة الاخيرة ما تصادفه وزارة الخارجية من عقبات في تطبيق سياسة الحياد الايجابي التي تبنتها حكومة الجمهورية العراقية وذلك بسبب التصرفات والتوجيهات الخاطئة في اجهزة الاذاعة والرقابة على الصحف . وما ينشر ويذاع لبعض المؤسسات الحكومية . وبعد ان بينت لسيادتكم وللمجلس الموقر بوضوح تلك الخسائر الدبلوماسية التي تكبدتها وزارة الخارجية من جراء التناقض الصريح بين بيانات المسؤولين في الدولة وبين الاراء التي تذيعها هذه الاجهزة الاذاعية والمؤسسات مما جعل الانطباع لدى الرأي العام الخارجي ولدى الدول الممثلة بالهيئات الدبلوماسية في بغداد بان الانسجام مفقود بين رغبة الجمهورية العراقية وبيبن تصرفات وسائل اذاعتها ونشرها . وربما فسروا ذلك بمعان كثيرة ليست في صالح البلاد حتما هذا فضلا عن تلك الاحتجاجات المتتالية من السفراء الاجانب على تطاول الاذاعة والصحافة وغيرها ضد رؤساء دولهم او شخصياتهم الكبيرة الامر الذي يتنافى مع الخطة السياسية الرئيسة التي اعلنتها الثورة واكدتم عليها في خطاباتكم وبياناتكم هذا من الناحية الخارجية اما من الناحية الداخلية فلقد صرح سيادتكم مرارا بانكم وحكومتكم فوق الاتجاهات والميول السياسية وهذا حسن جدا ارتاح له المواطنون كافة . ولكن اتجاهات الاذاعة والصحافة الخاضعة للرقابة والتوجيه لا تتسم بصيغة الحياد بل شجعت ولا تزال تشجع بعض الميول والاتجاهات دون الاخرى . واشاعة روح الاستياء والتذمر بين المواطنين في صفوف الشعب واحداث البلبلة في سير بعض الاعمال . ولما كان هذا كله لا يشجعني على الاستمرار في خدمة بلادي واداء واجباتي تجاه الرسالة المشتركة لذلك ارجو قبول استقالتي متمنيا لسيادتكم التوفيق في اداء المهمة المقدسة سائلا المولى القدير ان يحفظ الجمهورية العراقية في مجد وسؤدد وسلام " [٣] .

ويقدم ناجي طالب اسبابا لاستقالته [٤] التي جاءت " نتيجة لرفض عبد الكريم قاسم طلبات واقتراحات طرحناها عليه وعلى مجلس السيادة في تلك الجلسة التاريخية الصاخبة بقصد تصحيح الاوضاع المتدهورة ووقف النشاط الحزبي المتزايد والمنفلت ووضع حد للاعمال غير القانونية التي

---

[1] مذكرات الجومرد ، ٣٤٣ – ٣٤٦ في موسوعة ١٤ تموز (١) ، ص ٣١٤ .

[2] صبحي عبد الحميد ، اسرار ثورة ١٤ تموز ١٣٦ ، جاسم العزاوي ، ثورة ١٤ تموز ، ص ٢١٠ .

[3] مذكرات الجومرد ، ص ٣٤٧ في موسوعة ١٤ تموز ، (١) ص ٣١٩ .

[4] لم نعثر على نص الاستقالة ويبدو انها تألفت من بضع كلمات كتبت في حالة انفعال اثناء انعقاد مجلس الوزراء .

كانت ترتكب في غير مصلحة البلاد والثورة . لقد طلبت اليه انا وضع منهاج وزاري ونشره ليعرف المواطنون ما تنوي الحكومة القيام به والخط الذي تريد السير فيه فرفض ذلك بغباء واصرار مثير . والخلاصة فان عبد الكريم قاسم حينما لم يستجب لتلك الطلبات وصار يبرر الاخطاء والتجاوزات ويصر على رأيه وبعد ان تبين ان بعض الوزراء الحزبيين الذين كانوا يبدون في احاديثهم مع زملائهم خارج جلسات مجلس الوزراء عدم الرضى وينتقدون التصرفات والنشاطات غير المسؤولة وغير المجازة رسميا والتي كانت تمارسها الاحزاب ويشكون ويتألمون لما يتألم له الفريق الاخر من الوزراء من خرق للقانون وتمييز من تعليل وتفسير التجاوزات كان اولئك الوزراء انفسهم يظهرون في مواجهة عبد الكريم قاسم بوجه مختلف فيتهيبون من ذكر الحقائق بل ويعبرون عن تأييدهم ورضاهم عن كل اعمال عبد الكريم قاسم للاسف الشديد ... ان عبد الكريم قاسم استطاع بدعم من الحزب الشيوعي ، والوطني الديمقراطي وحلفائهما كسب الجولة واخراج عبد السلام عارف من المسرح السياسي فانفرد عبد الكريم قاسم وحده بالسلطة وانحرف بالمسيرة الى حد العداء للخط القومي ومطاردة القوى القومية والتنكيل بها ومعاداة الجمهورية العربية المتحدة وعبد الناصر والكيد له تماما مثلما كان يحدث قبل الثورة وكما كان يريد اعداء الامة العربية وهذا وحده يكفي ان يكون سببا للاستقالة [1] .

وبررت السفارة البريطانية اسباب استقالة الوزراء " لانهم اصبحوا متضايقين جدا بسبب هجمات الصحف ضد الجمهورية العربية المتحدة وانشطة المهداوي ومحكمته فضلا عن مقاومتهم الطويلة وكراهيتهم لتزايد نفوذ الحزب الشيوعي . وقد كان وزير الدولة البعثي على علاقة وثيقة بعبد السلام عارف ولكن تزعزع موقفه منذ ان زالت مكانة عبد السلام وزاد في اضعاف موقفه ادانة عبد السلام ونشر الشهادات (في المحكمة ضده) واستمرار الهجوم العنيف ضد حزب البعث " [2] .

وعزت نشرة العروبة الناطقة بلسان حزب البعث العربي الاشتراكي اسباب استقالة الوزراء القوميين الى :

اولا : ان هناك تحيزا ظاهرا من بعض المسؤولين الى فئة سياسية معينة وهناك ضغط ظاهر على فئات سياسية اخرى . وقد بدأ هذا الضغط يظهر بوضوح اكثر فاكثر مع مرور الزمن واستمر منذ اشهر عديدة على الرغم من التنبيهات العديدة بوجوب التزام جميع المسؤولين الحياد بين الكتل السياسية وقد اخذ هذا التحيز صور منها اطلاق الحرية الكاملة لفئة سياسية معينة باقامة المهرجانات والاحتفالات والتجمعات دون ان يكون للفئات السياسية الاخرى مثل هذه الحرية وانحياز الرقابة على الصحافة الى فئة سياسية معينة حيث انطلقت الصحف الشيوعية او السائرة في ركابها تسب وتشتم الاحرار وتشوه القومية العربية وتعرقل تحقيق اهدافها وتبث سمومها الحاقدة على الامة العربية . وانحياز الاذاعة السافر لخدمة اغراض وسفارات فئة سياسية معينة وخاصة ركن الاصلاح الزراعي وركن الاطفال وغيرها من البرامج التي تمهد للشيوعية فضلا

---

[1] موسوعة ١٤ تموز ، (١) ص ٣٠٣ .

[2] العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٩ ، ١ / ٧٥ .

عن انحياز الدوائر الحكومية وشبه الرسمية الذي اصبح واضحا في اوامر التعيين والنقل والانذار والفصل .

ثانيا : ان مجلس الوزراء الذي هو السلطة التنفيذية والتشريعية في هذه الظروف اصبح لا يمارس هاتين السلطتين وخاصة الاولى ممارسة فعلية كما هو مألوف ومتعارف عليه فاصبح مجلس الوزراء مشلولا عن تخطيط وتوجيه البلد بالطرق الديمقراطية المألوفة ولم يعد الوزراء يتحملون المسؤولية التاريخية الخطيرة التي يفرضها الشعب عليهم لعدم ممارستهم حقوقهم كوزراء ممارسة فعلية .

ثالثا : صار يبدو واضحا تدخل عناصر ليست مسؤولة بامور تخص اشخاص مسؤولين وان تدخل تلك العناصر كان يدافع خدمة فئة سياسية في الوقت الذي ليس لهذا التدخل أي مبرر بحكم المسؤولية فان الدلائل تدل على ان مثل تلك التدخلات قد وقعت بالفعل مما افقد بعض المسؤولين التزامهم الحياد وافقدهم مسؤولياتهم وواجباتهم .

رابعا : ليست لمجلس الوزراء خطة اقتصادية سياسية واضحة ثابتة يطمئن اليها الشعب مما افقد البلاد الاستقرار في الحياة الاقتصادية وعمل على تدهورها وشلها مما ينذر بالخطر الكبير .

خامسا : عوائق اخرى ادت الى ايجاد شقة خطيرة في الجبهة العربية المتحررة اصبحت تهدد الامة العربية اكثر من أي وقت مضى في تاريخ العرب الحديث [١] .

ولخصت نشرة الطليعة العربية الناطقة بلسان حركة القوميين العرب الاسباب المذكورة ايضا بقولها " انهم ادركوا منذ مدة بان الثورة قد اخذت تتحرف بصورة لا تقبل الشك عن مبادئها التي اعلنتها في الدستور المؤقت وان تحيز الحكومة للشيوعيين واصرارها على ذلك يؤدي الى مذابح اهلية فضلا عن اتباع الحكومة سياسة عزل العراق عن الاقطار العربية " وجاء في النشرة ايضا " ان الوزراء المستقيلين طالبوا قبل استقالتهم ان تعامل الحكومة جميع الفئات الوطنية معاملة متساوية وبدون تميز وان يمارس مجلس الوزراء صفته القانونية وان يتخذ القرارات باغلبية الاصوات " [٢] .

وكانت القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي قد ادركت ان بقاء ممثل لها في الحكومة لم يعد يتلاءم والتطورات السياسية فقررت استقالة فؤاد الركابي من الوزارة بعد صدور التعديل الاول على الوزارة يوم ٣٠ ايلول عندما حول من وزارة الاعمار الى وزير دولة حتى انها كتبت نص الاستقالة وكانت القيادة انذاك تجتمع يوميا ولكن فؤاد الركابي تغيب عن اجتماعات القيادة بعد قرار الاستقالة وعاد في اليوم الثالث يبلغ القيادة انه سحب الاستقالة واعطى حجة لتصرفه هذا بافضلية الاستقالة الجماعية من الوزارة [٣] وان جمال عبد الناصر ضد فكرة الاستقالة لان ذلك سفيسح المجال للشيوعيين للسيطرة على الحكم وان بقاءه في الوزارة هوحماية للحزب .

لكنه اضطر للاستقالة مع الوزراء القوميين حيث كانت استقالته واستقالة صديق شنشل اخر الاستقالات المقدمة وفي ادناه نص استقالة فؤاد الركابي :

---

[١] القيادة القومية ، مكتب الثقافة والاعلام ، لجنة تاريخ الحزب ، الملف ٥ / ٢٨ ، نشرة العروبة شباط ١٩٥٩ .

[٢] نفسه الملف ٧ / ١ (حركة القوميين العرب) نشرة الطليعة العربية يوم ١١ شباط ١٩٥٩ .

[٣] نضال البعث ، ٧ / ١٣٤ ، جريدة الجمهورية ، ٦ تشرين الثاني ١٩٥٨ .

السيد رئيس الوزراء
تحية واحتراما :

عندما قدمت استقالتي للمرة الاولى قبل عدة اشهر اوضحت بالتفصيل بان الامور قد تطورت في جوانب عديدة وباتجاه يختلف عن الخط الذي كان ينبغي اتباعه . باختصار فان الخط الذي ينبغي ان تطوره البلاد هو :

سحق جميع امكانيات واحياء نظام الحكم القديم وقيادة الشعب نحو التقدم والرخاء وتحقيق التضامن الاقوى مع الشعوب العربية في اقطار اخرى من امتنا وذلك لانه في فترة من الزمن قطع فيها النظام القديم الروابط التي تربط العراق مع اخواننا الاخرين ولقد تمت صياغة هذه النقاط بالدعم المتواصل للشعب للجماعات السياسية الوطنية .

ان العمل لاقامة التضامن الاقوى والتعاون بين جميع القوى الوطنية المختلفة يمكن لوحده ان يقودنا نحو مستقبل افضل ويحمينا من المؤامرات التي يدبرها اعداؤنا . وحتى ان اقل خطوة تتخذ ضد هذا المسلك سوف تؤدي بدون شك تضامن الشعب وتؤثر على تطلعاته الاكثر اهمية . وعلى اية حال حدثت خلال الاشهر القليلة الماضية بعض الامور التي ادت الى اضعاف الوحدة الوطنية وكان لها تأثير سيء عليها والتي كنا نرغب المحافظة عليها وتعزيزها . ان الاذاعة والصحافة والتعيينات الجديدة والاعتقالات تجعل الامر واضحا عن أي شيء تشكو منه . وكذلك فاننا نرغب في معالجة شكاوانا باسرع ما يمكن وكذلك فاننا نشكو من الهجمات غير العادلة التي تشنها بعض الدوائر الرسمية (مثلا رئيس المحكمة العسكرية العليا) على القوى الوطنية المختلفة لقد كانت هذه القوة معروفة جيدا بكفاحها ضد نظام الحكم السابق التي ابعدتهم واعتقلتهم ... الخ . ولقد تغير هذا الموقف في الرابع عشر من تموز يوم ثورتنا المباركة عندما بدأت هذه القوى بنشاط ايجابي بناء من اجل تحسين ورخاء ورفاهية هذا البلد ان التلفيقات ضد القوى الوطنية لا تساهم في تحقيق الوحدة والتعاون بل على العكس من ذلك تقود الى التفرقة والبغضاء بشكل خاص لان هذه الهجمات لا تغير درجة الاعتبار العالي الذي تحظى به هذه القوى بين الشعب . ان الهجمات لا تؤدي الى غير التفرقة التي تثير الخصومات والصراعات .

لقد ظهرت مخاطر عديدة في الافق وهي تنتظر اللحظة المناسبة لتدمير جميع المنجزات الثورية التي حققها الشعب من خلال الرابع عشر من تموز وبتضحيات جسيمة . وبالتأكيد ينبغي لنا ان نكون قادرين على تفادي هذه المخاطر فيما لو عملت الحكومة على تعزيز سياسة محدودة بوضوح . والتي من شأنها ان تزيل الارتباك الناجم من الاتجاهات المعادية وان تعمل نحو انشاء الشكل الاقوى من الوحدة والتعاون بين الشعب والقوى الوطنية .

لقد وجدتكم دائما على استعداد للعمل باخلاص من اجل رخاء وطننا وتقدمه ومن اجل وحدة وتضامن شعبنا . لقد عاملتم شعبنا بشكل متساو وانكم قد عملتم من اجل ايجاد الشكل الاقرب والاقوى من التضامن العربي . ولكنني لاحظت بان ما يحدث فعلا يختلف في اوجه عديدة عما ترغبون فيه لذلك فاننا نحمل مسؤولية تاريخية تتمثل باننا نريد ان نغير هذا الوضع ونتبع طريقا اكثر صحة وعليه ارجو منكم ان تقبلوا استقالتي . واريد ان اؤكد لسيادتكم بان هذه الاستقالة سوف لن تمنعني من المساهمة في العمل من اجل تحقيق اهداف الثورة . واننا خارج الحكومة كما هو

الحال في داخلها مرتبطون باهداف ثورتنا وامن جمهوريتنا واننا نرغب دائما في تحقيق السعادة والرخاء والتقدم لشعبنا .
الف تحية واحترام

فؤاد الركابي
٦ شباط ١٩٥٩ [1]

مواقف انتهازية للحزب الوطني الديمقراطي

اما وزراء الحزب الوطني الديمقراطي وهم كل من هديب الحاج حمود ومحمد حديد فقد وقفا بجانب عبد الكريم قاسم . وقد حاول كل من محمد صديق شنشل وفؤاد الركابي باقناعهما على تقديم الاستقالة لكنهما لم يفلحا في ذلك اذ عدل كل من محمد حديد وهديب الحاج حمود عن الاستقالة في اللحظة الاخيرة بعد ان كتبا نص استقالتهما على اثر استقالة الوزراء القوميين كالاتي :

" سيادة اللواء الركن عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء المحترم

بعد درس الموقف الراهن لا نجد طريقا لمعالجته الا باستمرار جبهة الاتحاد الوطني التي تضم جميع الهيئات والفئات الوطنية والعمل للمحافظة على هذه الجبهة ورص الصفوف لدعم الجمهورية العراقية والدفاع عنها ضد الاخطار الداخلية والخارجية ونتيجة لذلك نرى ان الوزارة يجب ان تعكس الحقيقة بان تمثل منها كل فئات الاتحاد الوطني اذا اريد اشراك هذه الفئات في الحكم . والا فمن المرجح ان تكون وزارة من المستقلين تدعم من قبل جبهة الاتحاد الوطني المشار اليها وتفضلوا بقبول فائق الاحترام " .

هديب الحاج حمود / محمد حديد
وزير الزراعة / وزير المالية
٧ شباط ١٩٥٩ [2]

ثم اجتمع اقطاب الحزب واتخذوا قرارا باسناد عبد الكريم قاسم وتمثيل الحزب في الوزارة بشكل اوسع .

وعلى اية حال لقد قبلت استقالة الوزراء يوم ٧ شباط ١٩٥٩ حيث صدر المرسوم الجمهوري الاتي :

---

[1] ترجم نص الاستقالة عن النسخة التي ارسلتها السفارة البريطانية بالانكليزية في ١٢ شباط سنة ١٩٥٩ الى وزارة الخارجية البريطانية ، انظر خليل ابراهيم الزوبعي ، العراق في الوثائق البريطانية ، ١٩٥٩ مخطوط ، ص ٨٨ .

[2] عبد الغني الملاح مذكراته ، ص ٧٦ .

مرسوم جمهوري رقم ١٠٥

وبالنظر لما تقتضيه المصلحة العامة وبناء على ما عرضه رئيس الوزراء رسمنا بمـــا هــو آت:

١- تمت الموافقة على تخلي الوزراء التالية اسمائهم عن مناصبهم الوزارية :

الدكتور محمد صالح محمود

السيد صديق شنشل

الشيخ بابا علي

الدكتور عبد الجبار الجومرد

الزعيم الركن المتقاعد ناجي طالب

السيد فؤاد الركابي

كتب ببغداد في اليوم التاسع والعشرين من شهر رجب / ١٣٧٨ المصادف اليوم السابع مـــن شهر شباط ١٩٥٩ .

رئيس مجلس الوزراء

مجلس السيادة [١]

[١] الوقائع العراقية ، ١٠ شباط ١٩٥٩ .

حوادث واخبار

٢٤ / ٧ / ١٩٥٨ نشرت جريدة الجمهورية البغدادية خبرا عن جريدة الراي العام الدمشقية مفاده ان عبد الناصر سيزور بغداد قريبا .
وتقرر في هذا اليوم ايضا اطلاق الاتصالات الهاتفية بين بغداد والالوية (المحافظات) وما بين الالوية نفسها .

٢٦ / ٧ / ١٩٥٨ قامت مظاهرات في امارة لحج وفي الخرطوم تأييدا لثورة ١٤ تموز وفي هذا اليوم استقبل وزير الخارجية السفير السعودي في بغداد .

٢٩ / ٧ / ١٩٥٨ وزير الخارجية يستقبل احمد بودا ممثل جبهة التحرير الجزائرية .

٣٠ / ٧ / ١٩٥٨ غادر بغداد وفد الجمهورية العربية المتحدة برئاسة اللواء محمد المرساوي الذي جاء للتهنئة بالثورة .

٣١ / ٧ / ١٩٥٨ هبوط اسعار الحبوب والسكر .
وزير الخارجية يستقبل سفراء تركيا وبريطانيا واسبانيا كلا على انفراد .

٣ / ٨ / ١٩٥٨ وزير الخارجية يستقبل سفير الجمهورية العربية المتحدة .

٤ / ٨ / ١٩٥٨ وزير الخارجية يستقبل سفراء تركيا والسعودية ومصر والقائمين باعمال سفارتي تونس وايران .

٥ / ٨ / ١٩٥٨ الملحق الثقافي الاردني في بغداد ابراهيم صلاح يطلب حق اللجوء السياسي .

٦ / ٨ / ١٩٥٨ الامين العام للامم المتحدة (داك همرشولد) يقبل اوراق اعتماد ممثل العراق في الامم المتحدة هاشم جواد .

٧ / ٨ / ١٩٥٨ قرر العراق تأسيس قنصلية عامة في دمشق بدل المفوضية .

٩ / ٨ / ١٩٥٨ العراق يقرر اقامة علاقات دبلوماسية مع يوغسلافيا .

١١ / ٨ / ١٩٥٨ عبد السلام عارف يستقبل امين النفوري وزير الاشغال من الاقليم الشمالي للجمهورية العربية المتحدة .

١٩ / ٨ / ١٩٥٨ بناء على اقتراح من رئيس الوزراء وافق مجلس الوزراء على نقل خدمات عبد القادر جميل عضو محكمة التمييز الى وظيفة رئيس ديوان مجلس الوزراء .

٢٨ / ٨ / ١٩٥٨ غادر علي ابو نوار رئيس اركان الجيش الاردني السابق واللاجئ الى ج . ع . م بغداد بعد ان ادلى بشهادته امام المحكمة العسكرية العليا الخاصة .

٨ / ٩ / ١٩٥٨ عبد السلام عارف يتفقد فرق المقاومة الشعبية في بغداد ويشرف على تدريب المتطوعين في بدء تشكيلها.

١٤ / ٩ / ١٩٥٨ امر رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم بان تقوم امانة العاصمة بتسعير المواد الضرورية مثل الخضروات وبعض الفواكه .

٢١ / ٩ / ١٩٥٨ وزير الخارجية يستقبل سفراء الصين وتركيا والولايات المتحدة الامريكية .

٢٢ / ٩ / ١٩٥٨ السفير الصيني يقدم اوراق اعتماده الى رئيس واعضاء مجلس السيادة .

٢٢ / ٩ / ١٩٥٨ قرار فصل من الخدمة لمدة خمس سنوات كلا من :

١- عبد الله بكر رئيس الديوان الملكي سابقا .

٢- تحسين قدري رئيس التشريعات سابقا .

٣- عطا عبد الوهاب السكرتير الخاص سابقا .

٤- عبد الحسين القطيفي معاون رئيس الديوان الملكي سابقا .

٥- معمر حسين رئيس الملاحظين في الديوان الملكي سابقا .

١ / ١٠ / ١٩٥٨ سفير البانيا الشعبية ووزير اليابان المفوض يقدمان اوراق اعتمادهما الى رئيس واعضاء مجلس السيادة .

٦ / ١٠ / ١٩٥٨ سفير جيكوسلوفاكيا يقدم اوراق اعتماده الى رئيس واعضاء مجلس السيادة .

٨ / ١٠ / ١٩٥٨ رئيس واعضاء مجلس السيادة يستقبلون الوفد الجزائري المهنئ بالثورة والذي ضم محمود شريف وزير التسليح والدكتور احمد فرنسيس وزير المالية والدكتور توفيق المدني وزير الثقافة والدكتور حامد روابحيه .

١٣ / ١٠ / ١٩٥٨ السفير الروماني يقدم اوراق اعتماده الى رئيس واعضاء مجلس السيادة .

٢٠ / ١٠ / ١٩٥٨ رئيس مجلس السيادة يوفد رئيس التشريفات للاشتراك بحضور تشييع جثمان علي البازركان احد رجال ثورة العشرين .

٢٨ / ١٠ / ١٩٥٨ رئيس مجلس السيادة يوفد رئيس التشريفات لحضور تشييع جثمان جميل المدفعي احد رؤساء الوزراء السابقين وحضور مجلس الفاتحة .

٢٩ / ١٠ / ١٩٥٨ سفير هنغاريا ووزير هولندا المفوض يقدمان اوراق اعتمادهما الى رئيس واعضاء مجلس السيادة .

٤ / ١١ / ١٩٥٨ وزير السويد المفوض يقدم اوراق اعتماده الى رئيس واعضاء مجلس السيادة .

١٩ / ١١ / ١٩٥٨ العراق يعترف بحكومة السودان الجديدة .

٦ / ١٢ / ١٩٥٨ رفع التمثيل الدبلوماسي مع بلجيكا الى درجة سفارة بناء على رغبة الحكومة البلجيكية .

١٣ / ١٢ / ١٩٥٨ رئيس الوزراء يستقبل السفير السعودي .

١٤ / ١٢ / ١٩٥٨ رئيس الوزراء يستقبل سفيري بلجيكا والهند .

١٦ / ١٢ / ١٩٥٨ رئيس الوزراء يستقبل مبعوث وزارة الخارجية الامريكية وليم رونتري والسفير السوفيتي في بغداد كلا على انفراد .

٢١ / ١٢ / ١٩٥٨ السفير البريطاني في بغداد (همفري ترفيليان) يقدم اوراق اعتماده الى رئيس واعضاء مجلس السيادة .

٢٥ / ١٢ / ١٩٥٨ نشرت جريدة البلاد خبرا عن قيام القوات الايرانية باعمال استفزازية على الحدود مع العراق .

٢٧ / ١٢ / ١٩٥٨ رئيس الوزراء يستقبل السفير البريطاني (همفري تريفيليان) .

٤ / ١ /١٩٥٩ تقرر رفع منع التجول يومي ٦ و ٧ كانون الثاني بمناسبة عيد الجيش ورئيس الوزراء يستقبل السفير السوفيتي (كريكوري زاتسيف) لمدة ساعة .

١٢ / ١ / ١٩٥٩ وافقت وزارة المالية مبدئيا على تخصيص مبلغ عشرة الاف دينار للدول المتخلفة اقتصاديا .

وفي اليوم نفسه قدم السفير الامريكي (جون درتفورد) اوراق اعتماده الى رئيس واعضاء مجلس السيادة وعبر عن رغبة حكومته باستمرار العلاقات الطيبة بين البلدين ورد رئيس مجلس السيادة بكلمة مماثلة واكد عزم البلدين على مواصلة العمل على توطين الامن والسلام في العالم واحترام حقوق الشعوب وسيادتها .

١٩ / ١ / ١٩٥٩ وزير الاقتصاد ابراهيم كبة يستقبل السفير الامريكي الجديد جون درتفورد والمستشار الاقتصادي للسفارة (جون مايلز) للمجاملة لمدة نصف ساعة واستقبل ايضا رئيس الوفد الاقتصادي السوفيتي . (مانيتن) مع عدد من الخبراء لاستكمال البحث في موضوع التعاون الاقتصادي بين البلدين .

٢٤ / ١ / ١٩٥٩ رئيس الوزراء يستقبل السفير البريطاني وكانت المقابلة ودية تناولت العلاقات بين البلدين .

بيت الحكمة

تاريخ الوزارات العراقية

في العهد الجمهوري

الجزء الثاني

٧ شباط - ١٣ تموز ١٩٥٩

أ.د نوري عبد الحميد العاني

د. علاء جاسم محمد الحربي

د. احمد ساجر جاسم

د. محمد عويد الدليمي

د. جهاد مجيد محي الدين

كامل جواد عاشور

الطبعة الاولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م





تاريـــخ الوزارات العراقيـــة في العهد الجمهوري ١٩٥٨ - ١٩٦٣

الجزء الثاني

٧ شباط - ١٣ تموز ١٩٥٩

الاستاذ الدكتور نوري عبد الحميد العاني

الدكتور علاء جاسم محمد الحربي		الدكتور جهــاد مجيد محيي الدين

الدكتور محمـــد عويـــد الدليمـــي		الدكتور احمد ساجر جاسم الذليمي

السيد كامل جواد عاشور

هيئة الخبراء

أ . د محمد مظفر الادهمي

أ.د جعفر عباس حميدي - أ.د. مؤيد ابراهيم الونداوي

تاريخ الوزارات العراقية فى العهد الجمهوري

الجزء الثاني

الناشر : بيت الحكمة | بغداد - العراق

الطبعة الاولى : بغداد ٢٠٠٠م - ١٤٢١هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

فما يكن في كتابي هذا من خبر ذكرناه عن بعض الماضين مما يستنكره قارئه او يستشنعه سامعه من اجل انه لم يعرف له وجها من الصحة ولا معنى في الحقيقة ، فليعلم انه لم يؤت في ذلك من قبلنا، وانما اتى من بعض ناقليه الينا . وانّا انما ادينا ذلك على نحو ما اودي الينا .

محمد بن جرير الطبري

اني رأيت انه لا يكتب أحد كتابا في يومه الا قال في غده : لو غير هذا لكان احسن ، ولو زيد هذا لكان يستحسن ، ولو قدم هذا لكان افضل ، ولو ترك هذا لكان اجمل . وهذا من اعظم العبر ، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر .

العماد الاصبهاني



استهلال

التاريخ لا يحضر كله بتفاصيله ومظاهره وبيئه وأجوائه أمام الباحث ، ولا بعوامله المحركة لأحداثه . وحتى لو افترضنا (خيالا علميا) ان الباحث انتقل بجسمه ووعيه الى ذلك الزمن الماضي، وعايش مجتمعا معينا .. فكيف سينظر إيه ؟ وبأي وعي وبأي منهج ؟
إنه لن ينظر إليه بالتأكيد ، بوعي ومنهج أهل ذلك المجتمع الذي انتقل اليه ، بل بوعي ومنهج الحاضر الذي جاء منه .
والحاضر .. تعددت فيه المدارس الفكرية والرؤى وكذلك المناهج ، فبأي منها مثلا .. نكتب عن تاريخ العراق ؟
وهل هناك كتابة (مستقلة) للتاريخ ؟ أي بمعنى (غير متحيزة) ؟ ومن هو المتحيز ومن هو غير المتحيز ؟ ولماذا يتخذ كل منهما مثل هذا الموقف ؟
هل من كان ينتمي إلى العهد الملكي في العراق فكرا ومصالح (هو غير متحيز) له ؟
وهل من ينتمي إلى فكر وطني قومي (غير متحيز) لهذا الفكر ؟
وهل التحيز للوطن ولقيم الأمة ورسالتها عيب ؟
ثم هل هناك مؤرخ محايد ؟ أي بمعنى أن له تفسيرا (لا يمدح ولا يذم) أحداثا أو شخصيات أو سياسات ؟
إن هذا ليس مؤرخا مفسرا ، بل أرشيف بيانات وأرقام ، هذا إذا تيسرت له كل البيانات والأرقام ، وذا استطاع أن يكبح زمام نفسه في الاستنتاج الذاتي ... أما إذا كانت بياناته وأرقامه تخلو من التحليل والتفسير القيمي والحضاري فإنها لن تقدم عبرا بليغة ولا دروسا للحاضر .
وفي هذا يقول السيد الرئيس القائد صدام حسين :
(إن كتابة التاريخ يجب أن تضع في الحساب مسألة مهمة ، وهي إن الحقائق المكتوبة ليست هي كل الحقائق النهائية، حتى وإن اتفق عليها جميع المؤرخين والمحللين ، لأن في كل مرحلة من مراحل التاريخ ما هو دفين لا يقال لاعتبارات شتى .. وقد لا يكون رئيسا ومن الأمور الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المهمة) [*] .
لقد جابهت الباحثين في تاريخ العراق الحديث ، مشكلات من هذا النوع ، ولكن مما كان يسعفهم ، هو إن معظمهم قد عاش أحداث فتراته المختلفة أو التقى بعض شخصياته .
وعندما بحثنا في بيت الحكمة أحداث الفترة من عام ١٩٥٨ لغاية عام ١٩٦٨ ، وجدنا أن ما كتب عنها كان مبعثرا ، وبروايات ليست متحيزة فحسب ، بل إنها حتى في تحيزها ، تكتفي بوصف المظاهر ، ولا تعمد كثيرا الى التحليل والكشف عن العوامل والأسباب والنتائج وفق رؤية قيمية حضارية .

---

[*] صدام حسين – التاريخ وكتابته – حديث في الانتاج الموسع لمكتب الاعلام في ١٩ ظ ٩ ظ ١٩٧٧ ، المؤلفات الكاملة جـ٣ – دار للشؤون الثقافية العامة – بغداد – ص ١٧٦

وارتأينا بعد أن عقد بيت الحكمة ندوات ناقشت هذا الأمر ، أن تتكفل مجموعة من الباحثين في تدارس تاريخ الوزارات العراقية لتلك الفترة ، ليس وفق منهج المؤرخ الراحل عبد الرزاق الحسني ، فالرجل كان موظفا في ديوان مجلس الوزراء في العهد الملكي ، ولم يستطع في حينها عرض كل الحقائق والبيانات أو تفسيرها بعد تحليلها وفق منهج واضح ، بل كان يقدمها تقديما شبه اعلامي ولأغراض التدوين والتوثيق ، وكان مفيدا جدا في هذا الجانب ، ولأن ذلك العهد لم يكن يعنيه عوض الحقائق ولا مصالح الوطن والأمة أصلا .

ونأمل في هذا الجهد الذي نقدمه للقارئ والباحث والدارس أن نوفق في خدمة الحقيقة الموضوعية من جوانبها الحضارية والرسالية.

حامد يوسف حمادي

رئيس مجلس أمناء بيت الحكمة

تقديم

اعتاد مؤرخونا في دراستهم لتاريخ العراق المعاصر وتحديدا الفترة الممتدة بين تأسيس الحكم الملكي سنة ١٩٢١ وثورة ١٧/ ٣٠ تموز ١٩٦٨ ان يميزوا بين مرحلتين فصلت بينهما وحددت معالمهما ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨. اطلق هؤلاء المؤرخون على المرحلة الاولى تسميات عدة مثل (العهد الملكي) و (العهد البائد) و (عهد الهيمنة الاجنبية) و (عهد التبعية للغرب) و (الحكم الاستبدادي) و (الحكم الفاسد)، الى غيرها من التسميات التي كانت تعبر- دون شك- عن المشاعر التي طفحت في اعقاب الثورة وبعد سنوات طويلة من الحرمان واضطهاد الاحزاب السياسية وملاحقة قادتها وسوء الوضع الاقتصادي وانخفاض المستوى المعاشي للغالبية العظمى من السكان، كانت الجماهير تأمل في ان تكون مرحلة ما بعد الثورة فاتحة عهد جديد تسوده الحرية والديمقراطية والعدالة والرفاه الاقتصادي والاجتماعي بعيدا عن التدخلات الاجنبية.وان كان لتلك المرحلة (العهد الملكي) من ايجابيات فانها- بحسب رأي هؤلاء المؤرخين- وفرت الشروط الموضوعية لنمو الحركة الوطنية والقومية وهيأت الادوات اللازمة لعملية التغيير التي تحققت صبيحة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨، مما يؤكد ان مراحل التاريخ بعضها يتولد من بعض. فبذور المرحلة الجديدة نمت وازدهرت في رحم المرحلة الاولى.

واطلق المؤرخون على المرحلة الثانية اسم (العهد الجمهوري) و (العهد الثوري) و (عهد التحرير وفك الارتباط بالغرب). وقد تأرجحت سياستها العامة مابين اتجاهات وطنية قطرية منغلقة على نفسها حينا واتجاهات وحدوية قومية اشتراكية حينا اخر. وعهد الدكتاتورية والشعوبية والحكم الفردي العهد القاسمي .

واذا كان المؤرخ السيد عبد الرزاق الحسني الذي عمل مديرا لاحد اقسام ديوان مجلس الوزراء للفترة (١٩٤٩- ١٩٦٤) قد تهيأ له من الوثائق والمستندات واسباب البحث ومستلزماته ما مكنه من وضع كتابه القيم (تاريخ الوزارات العراقية) (١٩٢٠- ١٩٥٨) والذي لم ينجزه دفعة واحدة بل ظل يعدل ويضيف وينقح على مدى اكثر من نصف قرن حتى اوصله الى حالته الحاضرة قبل وفاته في ٢٤ كانون الاول سنة ١٩٩٧ ، فقد كان عمله ميسورا بالنسبة للعمل الحاضر. فالوثائق كانت متاحة له بشكل مطلق. والتجمع القائم انذاك كان متجانسا في كل الوزارات التي تناولها كتابه فكرا ومنهجا وممارسة. فكان يتنقل بين الاحداث والمشاهد مبينا اسبابها ونتائجها ضمن اطار كانت فيه الرؤية واضحة. وعلى الرغم من انه واصل العمل في ديوان مجلس الوزراء حتى سنة١٩٦٤ ، فان قلمه كان قد توقف عند الثورة لصعوبة جمع الوثائق التي تمكنه من مواصلة الطريق وتلمسه في متاهات التيارات الفكرية التي انطلقت من مكامنها بعد الثورة بعد فترة طويلة من الكبت والمضايقة والاضطهاد. او من صعوبة التعرف على طبيعة التجمع غير المتجانس الذي اخذ كل طرف فيه- ولما تمضي على الثورة سوى بضعة اسابيع- يتحرك لتحقيق اهدافه بطريقته الخاصة بصورة مستورة اومكشوفة لحد تسبب في صدامات دموية ادت الى تخبط الثورة وتفككها. ناهيك عن توسع الادارات وتشعب العلاقات الداخلية والخارجية وارتباك السياسة العامة مع كثرة المادة الوثائقية والمعلومات التي يصعب حصرها والسيطرة عليها بطريقة العمل الفوري.

والان وبعد مرور اكثر من اربعين سنة على الثورة وظهور حشد هائل من الوثائق العراقية والعربية والاجنبية، ونشر العديد من المذكرات الشخصية التي كتبها رجال ذلك العهد ، وكتابة العديد من الكتب والدراسات العلمية من طلبة الجامعات العراقية والعربية والاجنبية جعلت كتابة "تاريخ الوزارات العراقية ١٩٥٨ - ١٩٦٨" امرا ممكنا بل ومحتوما، لفائدة الباحثين والمعنيين بتاريخ العراق المعاصر. خاصة وان وثائق تلك الفترة قد مضت عليها المدة القانونية التي تسمح بنشرها. وهي الان مبعثرة في مخازن وارشيفات عدد من الوزارات والدوائر، وقد اخذ التلف والضياع يمتد اليها. مثلما لم يبق من رجالها الذين يحتفظون بخواطر وذكريات عنها الا القليل جدا.

كان المشروع قد طرح في اوقات مختلفة من جهات عديدة رسمية وغير رسمية ، لكن صعوبة العمل والتمويل والنشر حالت دون المباشرة فيه. وعندما تأسس (بيت الحكمة) بادر قسم الدراسات التاريخية الى وضع المشروع امام مجلس الامناء الذي ابدى استحسانه وتأييده له. بل جعله في مقدمة المشروعات التي اضطلعت بها هذه المؤسسة العلمية. وتم تشكيل فريق عمل من مجموعة من الباحثين العاملين في الجامعات العراقية حصلوا على دعم مطلق من بيت الحكمة.

اقتضت طبيعة البحث تقسيمه الى ثلاث فترات متميزة وان كانت غير متساوية زمنيا تمتد الاولى من ١٤تموز ١٩٥٨ حتى ٨شباط ١٩٦٣ تليها الثانية حتى ١٨تشرين الثاني ١٩٦٣ والثالثة حتى ١٧تموز ١٩٦٨. وقد جاء هذا التقسيم انطلاقا من اعتبارات سياسية/ ايديولوجية محض.

وبعد المباشرة بالعمل اتضح ان المنهج الذي اختطه السيد عبد الرزاق الحسني لنفسه والقائم على اعطاء الوثائق والمستندات حرية الكلام دون تعليل او تفسير لايمكن تطبيقه على تاريخ الوزارات في العهد الجمهوري (الثوري). اذ ان طبيعة هذا العهد فرضت علينا اعباء اضافية فكان لزاما ان نقدم ايضاحات عن طبيعة كل فترة من الفترات الثلاث والاتجاهات السياسية من عهد كل وزارة سواء أكان ذلك من مقدمة الجزء الذي يتناولها ام في ثنايا مباحثه. وكان لابد من الايضاح والتفسير لازالة العتمة في بعض الوثائق والتعرف على الافكار وكشف العلل والنتائج.

ولم يكن وجود الكم الهائل من الوثائق عاملا في تسهيل البحث بل زاده تعقيدا وصعوبة. فمعلوماتها وان مكنت الباحثين من ان يدلفوا الى واقع وتفاصيل ذلك الزمن الذي ارادوا استرجاعه، من خلال شهود عيان مباشرين لكن كثرتها وغزارة مادتها وبعثرتها بين مظان متعددة ، فضلا عن ارتباك معلومات بعضها وانحيازها في تفسير الاحداث حيث تعرض وجهة نظر احادية الجانب كل ذلك فرض على الباحثين التوقف عندها طويلا من اجل تقديم صورة اقرب الى الواقع وتلك مهمة شاقة.

وبعيدا عن الافاضة في صعوبة قراءة نصوص ذلك الحشد الكبير من الوثائق وفهمها فان مشكلة الوصول اليها كانت اصعب اذ تطلب منا ذلك اشهرا عديدة من المراجعات والتشبثات. والحقيقة التي لابد من الاقرار بها هو اننا لولا الدعم الكبير الذي شملنا به بيت الحكمة ممثلا برئيس مجلس امنائه الاستاذ حامد يوسف حمادي ونائبه الاستاذ نوري نجم المرسومي ورئيس قسم الدراسات التاريخية الدكتور لبيد ابراهيم ، وكذلك الدكتور عبد الجبار ناجي الياسري ما كان بالامكان الحصول على الكثير من تلك الوثائق التي اوجبت علينا اعادة النظر في كل مبحث وتصحيحه مرات عديدة كلما انفتحت لنا ابواب احدى دور الوثائق او عثرنا على وثيقة جديدة.

وبرزت صعوبة اخرى تتعلق بمحاولة ابعاد الكتاب عن طابعه الرسمي المحض والفرز بين ما هو مدني وعسكري سواء أكان ذلك داخل مناقشات مجلس الوزراء ام الصراعات الدائرة داخل هيئة الوزارة وخارجها. ومن المعلوم ان وزارات ذلك العهد- باستثناء وزارتي عبد الرحمن البزاز- كان قد شكلها .

عسكريون وضمت هيئاتها عددا من الضباط. فتابعنا بيانات الاحزاب والجمعيات السياسية والمعارضة والانتفاضات والحركات المسلحة. والتنظيمات المهنية ودورها والصحف وعرائض المواطنين وتناولت اجزاء الكتاب قضايا اقتصادية واجتماعية والمستوى المعاشي للسكان وبواعث الهجرة من الريف الى المدن ومشاكل السكن وغير ذلك من الامور التي تتعلق بالحياة اليومية للمواطنين والتي لها صلة باعمال الوزارات في ذلك العهد.

ويسرنا ان نقدم الجزء الثاني من (تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨-١٩٦٣) الذي تناول بقية احداث عام ١٩٥٩ . لغاية ١٣ تموز ١٩٥٩ وفي مقدمتها ثورة الموصل بوصفها أعنف رد فعل ضد سياسة عبد الكريم قاسم في تمكين الشيوعيين من التحكم بامور البلاد . كما شهد خروج العراق من ميثاق بغداد والمنطقة الاسترلينية واحداثا مهمة اخرى منها المفاوضات التي جرت مع شركات النفط.

ان واجب العرفان يدعونا لتسجيل شكرنا العميق لبيت الحكمة لمساعدته القيمة . التي لولاها لما كان بالامكان انجاز هذا العمل . وان نقدم ايضا خالص الشكر لاولئك الرجال الذين لم يبخلوا علينا من وقتهم الثمين بحوار استغرق عدة ساعات احيانا او بتقديم نصيحة او معلومة او وثيقة خاصة بهم يعتزون بها. ونخص منهم بالذكر العميد المتقاعد خليل ابراهيم حسين الزوبعي والاستاذ صبحي عبد الحميد والاستاذ عبد الغني الملاح وغيرهم كثيرين سترد اسماؤهم في اجزاء الكتاب جزاهم الله عنا خير الجزاء.

وختاما نسأله تعالى ان يحقق لنا الامل ويجنبنا الخطأ والزلل
واخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين.

الباحثون

مقدمة الجزء الثاني

بسم الله الرحمن الرحيم

كان مؤملا ان يجري عبد الكريم قاسم تغييرا في سياسته القائمة على التقرب الى الشيوعيين والاعتماد عليهم في مطاردة القوميين والوحدويين وهي السياسة التي سار عليها في اعقاب اعتقال عبد السلام عارف ومحاكمته .

وقد استبشر القوميون وفي مقدمتهم حزب البعث العربي الاشتراكي بالخطاب الذي القاه عبد الكريم قاسم يوم ٦ كانون الثاني ١٩٥٩ بمناسبة يوم الجيش والذي حدد فيه معالم سياسة وتوجهات قومية واضحة. كان لكل من الدكتور عبد الجبار الجومرد وصديق شنشل ومحمد حديد الفضل في صياغتها فضلا عن دعوته في هذا الخطاب لتحجيم دور المقاومة الشعبية ودعوتهم لعدم التدخل في اعمال غيرهم من رجال الادارة والامن .

ولكن هذه الامال سرعان ما تلاشت بعد ان سمح عبد الكريم قاسم بنشر وقائع محاكمة عبد السلام عارف واتهام الجمهورية العربية المتحدة بالتآمر على العراق وحملات المحكمة العسكرية العليا الخاصة ومسيرات الشيوعيين التي تطالب باعدام من اسمتهم بـ (الخونة القدامى والجدد) الامر الذي ادى الى استقالة عدد من الوزراء القوميين والوطنيين الذين قبلت استقالاتهم يوم ٧ شباط ١٩٥٩ دون مبالاة من رئيس الوزراء . وفي اليوم نفسه اعاد ملء الحقائب الوزارية الشاغرة بوزراء مؤيدين له واغلبهم من المحسوبين على الجناح اليساري للحزب الوطني الديمقراطي او الذين ادلوا بشهادات ضد عبد السلام عارف او من اصدقائه الشخصيين والمتعاطفين مع الشيوعيين الامر الذي اضفى على الشيوعيين قوة جديدة ونشب صراع مرير بينهم وبين القوميين بلغ ذروته في ثورة الموصل يوم ٨ / ٩ اذار ١٩٥٩ وما اعقبها من ملابسات محلية ودولية ادت الى مجادلات بين الجمهوريتين العراقية والعربية المتحدة ، وبين الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفيتي ، وبين الغرب وكل من الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة .

وانطلق الشيوعيون بزهو - اعتمادا على دورهم في اخماد ثورة الموصل (الشواف) للسيطرة على المنظمات الجماهيرية والمهنية والتسلل - بموافقة عبد الكريم قاسم - الى اجهزة الادارة والحكم بما في ذلك الجيش وقيادة الفرق العسكرية والوحدات . وحين احسوا بالقوة من أنفسهم راحوا يطالبون بان يكون لهم ممثلون في الوزارة والاشتراك في الحكم . وشهد العراق بين ٨ اذار و ٣٠ نيسان ١٩٥٩ مدا شيوعيا عرف (بالمد الاحمر) تزايد فيه عدد المنتمين للحزب الشيوعي ممن جاروا التيار والذين اطلق عليهم اسم (شيوعيو ١٤ تموز) او (شيوعيو المد الفوضوي) . وخرجت التظاهرات تهتف عاش زعيمي عبد الكريمي حزب الشيوعي بالحكم مطلب عظيمي ..

ان اندفاع عبد الكريم قاسم في اعتماده على الشيوعيين وخروجه على (سياسة الوسط) او ما عرف (بالسياسة القاسمية) التي حرص الغرب على توجيهه نحوها والقائمة على ابقاء العراق مستقلا بعيدا عن الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة او تحوله الى دولة شيوعية قد دفع الدول الغربية وبخاصة بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية لتنبيه عبد الناصر الى ان محاولاته للتدخل في

شؤون العراق كانت وراء توجه عبد الكريم قاسم نحو الشيوعيين . فلقد كانت القناعة متوفرة لـدى كل من البريطانيين والامريكيين بان عبد الكريم قاسم لم يكن شيوعيا ولذلك دفعوا بحكومة المملكة العربية السعودية وعدد من الاقطار العربية والاسلامية وعدد من الشخصيات العربية للتوسط بين عبد الناصر وعبد الكريم قاسم واقناع عبد الناصر بالكف عن التدخل في شؤون العراق .

ومن ناحية اخرى ادت مطالبة الحزب الشيوعي العراقي بالاشتراك في الوزارة على الرغم من عدم تأييد السوفيت لهذا الطلب وسياسة التقدم الى امام والتي تبناها بعض اعضاء اللجنة المركزية للحزب قد اثار قلق الغرب ، خاصة وان عبد الكريم قاسم كان يعتقد في اول الامر بشرعية الطلب وفكر في اعطائهم حقائب وزارية في التعديل الوزاري الذي تقرر اجراءه بمناسبة الذكرى الاولى لثورة الرابع عشر من تموز ، الامر الذي حفز الغربيين والاقطار العربية والاسلامية التي أحست بالخطر للضغط على عبد الكريم قاسم لتعديل سياسته فاعلن يوم ٣٠ نيسان ١٩٥٩ وبمناسبة عيد العمال العالمي " ان زمن التفرقة قد فات وان الاستعمار يحاول اليوم تفرقة الصفوف بالدعوة الى أحزاب ضيقة وتكتلات محدودة القصد منها ان يضرب الواحد منا بالاخر " وقال " ان الحزبية والأحزاب في هذا الوقت لا تفيد البلاد " واعلن انه فوق الميول والاتجاهات وانه مع مجموع الشعب ودعا الى تجميد النشاط الحزبي في اثناء مرحلة الانتقال . وبناء على ذلك اقدم الحزب الوطني الديمقراطي على تجميد نشاطه السياسي يوم ١٩ ايار واضطر الحزب الشيوعي الى غض النظر عن مطلب الاشتراك في الوزارة وايقاف الحملات التثقيفية حول الموضوع . ولما اجرى عبد الكريم قاسم التعديل الوزاري الثالث على وزارته يوم ١٣ تموز ١٩٥٩ لم يشرك احدا من قادة الحزب الشيوعي في الوزارة .

يتناول هذا الجزء من تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري الفترة الواقعة بين التعديل الوزاري الثاني (٧ شباط ١٩٥٩) والتعديل الوزاري الثالث (١٣ تموز ١٩٥٩) أي احداث اقل من خمسة شهور .

ومن الله نستمد العون والتوفيق

الباحثون

التعديل الوزاري الثاني

كان مؤملا بعد ازمة شباط الوزارية ان يقدم عبد الكريم قاسم على تشكيل وزارة جديدة وتعديل سياسته القائمة على الانحياز للشيوعيين والمعادية للوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة ، خاصة وانه لم يبق من الوزراء الذين اشتركوا معه في الوزارة التي تألفت صبيحة الرابع عشر من تموز سوى اربعة وزراء من مجموع اثني عشر وزيرا . أي لم يعد هناك سوى ثلث اعضاء المجلس، فضلا عن استقالة محمد مهدي كبة عضو مجلس السيادة . وكان مجلس الوزراء قد ابتعد عن ميدانه الرسمي واخذ يتخلى عن معظم مسؤولياته لعبد الكريم قاسم . وقد قبل عبد الكريم قاسم استقالة الوزراء (المستقيلين) دفعة واحدة ودون مبالاة وبدعم من الشيوعيين الذين اتهموا الوزراء المستقيلين بالعمالة للاستعمار ولجهات اجنبية اخرى . وايضا بدعم من وزيري الحزب الوطني الديمقراطي اللذين رفضا تقديم استقالتيهما رغم الحاح بعض الوزراء القوميين عليهما . وفي ذلك يقول عبد الجبار الجومرد وزير الخارجية المستقيل " لو ان وزراء الحزب الوطني الديمقراطي تضامنوا معنا ومع وزراء حزب الاستقلال وحزب البعث العربي الاشتراكي لكان هناك امل في تعديل بعض الاخطاء وارجاع الكثير من الامور الى نصابها . ولما احتجنا الى ترك المسؤولية . حيث اعتمد رئيس الوزراء على هذا الحزب وحده وعلى الجانب اليساري الذي كان يتظاهر بتأييده . ولما وقعت الكارثة وسالت الدماء الشعبية بسبب تلك الانقسامات في تلك السياسات الخاطئة " [1] .

ولكن الحزب الوطني الديمقراطي ينفي عنه هذا الاتهام ويقدم وجهة نظر اخرى . فمحمد حديد وزير المالية على سبيل المثال يذكر " انه لم يفاتح بالاستقالة لا من الجومرد ولا من محمد صديق شنشل[2]. وان المناقشة التي جرت ليلة ٢ / ٣ شباط ١٩٥٩ كانت مفاجئة بالنسبة له . ثم انه كان لا يستقيل حتى لو كان قد فوتح بذلك . لان الحزب الوطني الديمقراطي كان يفضل سيادة رأي عبد الكريم قاسم لانه كان اكثر تعقلا . وان استقالتنا كانت تؤدي الى سقوط عبد الكريم قاسم بيد الشيوعيين . وكان ذلك لا يخدم الثورة وتطورها نحو الافضل " [3] .

ويقدم عبد الغني الملاح سكرتير الحزب الوطني الديمقراطي في الموصل ، قبل ثورة ١٤ تموز وبعدها افكارا مقاربة لما اورده محمد حديد باعتبار ان بقاء ممثلي الحزب في الوزارة يشكل

---

[1] مذكرات الجومرد كما وردت في موسوعة ١٤ تموز للعميد المتقاعد خليل ابراهيم حسين جـ١ ص ٣٢٠ .

[2] يؤكد المرحوم عبد الجبار الجومرد وفي حضور محمد صديق شنشل انهم فاتحو الجادرجي ومحمد حديد وهديب الحاج حمود وأعلموهم أنهم سيقدموا استقالاتهم وقد أيدوهم بذلك . ولكنهم تراجعوا

[3] اورد هذه الاقوال عبد الفتاح علي يحيى في اطروحته للدكتوراه المعنونة التطورات السياسية الداخلية في العراق ١٤ تموز ١٩٥٨ - ٨ شباط ١٩٦٣ ، كلية الاداب ، جامعة الموصل ١٩٩٥ ، ص ١٦١ . يؤكد المرحوم عبد الجبار الجومرد في حضور محمد صديق شنشل انهم فاتحوا محمد حديد وهديب الحاج حمود واعلموهم انهم سيقدمون استقالاتهم وقد ايدوهم بذلك ولكنهم تراجعوا

دعما للنظام الجديد فيقول " كان هناك اتجاهان في الحزب بالنسبة لموقفه من الحكومة ... الاول تبناه رئيس الحزب الجادرجي وهو وجوب توجيه الحكومة بواسطة وزيري الحزب وحلفائه في الحكومة وعن طريق شعبي اذا اقتضى الامر نحو اقامة الديمقراطية . وكان هذا الاتجاه يقضي في راي الجادرجي ان يقف وزيرا الحزب موقفا ثابتا ضد كل اتجاه دكتاتوري في الحكومة دون هوادة . وكان يتفق مع هذا الاتجاه الموقف العام الذي اتخذته اكثرية اعضاء الحزب في المطالبة بالحريات العامة واشراك الشعب بالحكم .[1]

اما الاتجاه الثاني فيتبناه محمد حديد ، وهو تقديم صيانة النظام الجديد واسناد حكومة الثورة على كل ما عداه ، ومن ذلك موضوع الحياة الديمقراطية . وكان هذا الاتجاه يعني من باب مفهوم المخالفة بالمقارنة مع الاتجاه الاول قبول الاتجاهات الدكتاتورية اذا اصر عليها الضباط في حكومة الثورة . وقد حاول الجادرجي اقناع رئيس الحكومة واقناع محمد حديد برأيه دون جدوى ولذلك فقد اصبح الحزب منفصلا عن الحكومة من الناحية الواقعية مع وجود وزيرين منه فيها " [1] .

اما وزير الاقتصاد ابراهيم كبة فيقدم تحليلات تتفق مع الاشتراكية العلمية التي يتبناها وسع هيمنته على مجلس الوزراء انذاك . فضلا عن كونه مقربا عند عبد الكريم قاسم ولذلك يقول " كان تخاذل القوى القومية داخل الوزارة وحتى ارتياح اكثريتها لابعاد عبد السلام عارف ، خطوة مهمة في الطريق الانتحاري الذي ادى بصورة حتمية الى دكتاتورية قاسم . ثم توالت الاحداث الجسيمة المعروفة وتتابعت محاكمات عارف وغيره واستقالة الوزراء الستة دون ان يثيروا او يطلبوا اثارة اية قضية من تلك القضايا التي كانت تشغل الرأي العام داخل مجلس الوزراء . وحتى دون ان يعرضوا وجهة نظرهم على بقية الوزراء لامكان معالجة الازمة معالجة جزئية وصريحة في مواجهة رئيس الوزراء . وقد كانت استقالة الوزراء وخاصة الحزبيين منهم فرصة جديدة استغلها عبد الكريم قاسم لملء الشواغر بوزراء جدد يغلب على اكثريتهم الطابع الملكي او الوسطي . وبعضهم من كبار الموظفين الملكيين في العهد المباد مما دفع بنظام الحكم خطوة جديدة نحو فقدان الطابع الثوري والتردي في مهاوي الدكتاتورية " [2] .

ومهما يكن من امر فان عبد الكريم قاسم قد بادر الى ملء الحقائب الوزارية الشاغرة دون ان يأخذ بنظر الاعتبار الافكار المطروحة حول تشكيلة المجلس . اذ ان المرسوم رقم (١٠٥) الذي اصدره مجلس السيادة ورئيس الوزراء في السابع من شباط ١٩٥٩ بقبول استقالات الوزراء الستة تضمن الاتي :

" تمت الموافقة على استيزار السادة للمناصب الوزارية كما يلي :

١- اللواء الطبيب محمد عبد الملك الشواف - وزيرا للصحة .
٢- السيد هاشم جواد - وزيرا للخارجية .
٣- الزعيم الركن محيي الدين عبد الحميد - وزيرا للتربية والتعليم .
٤- السيد حسين جميل - وزيرا للارشاد .

---

[1] مذكرات عبد الغني الملاح مخطوط بحوزة صاحبها ص ٤٧ - ٤٨ .

[2] هذا هو طريق ١٤ تموز (بيروت ١٩٦٩) ص ٢٢ .

٥- الزعيم الركن عبد الوهاب الامين - وزيرا للشؤون الاجتماعية .
٦- السيد طلعت الشيباني - وزيرا للاعمار .
٧- السيد حسن الطالباني - وزيرا للمواصلات والاشغال .
٨- السيد فؤاد عارف - وزيرا للدولة .
على رئيس الوزراء تنفيذ هذا المرسوم
كتب ببغداد في اليوم التاسع والعشرين من شهر رجب سنة ١٣٧٨ المصادف لليوم السابع عشر من شهر شباط ١٩٥٩ .

مجلس الوزراء   مجلس السيادة [١]

والجدير بالملاحظة ، ان عبد الكريم قاسم لم يعين نائبا لرئيس مجلس الوزراء وهو المنصب الذي بقي شاغرا منذ ابعاد عبد السلام عارف يوم ٣٠ ايلول ١٩٥٨ . وان البعض عد هذا التعديل الواسع وزارة ثانية لعبد الكريم قاسم .

وكان واضحا ان عبد الكريم قاسم قد انفرد باختيار التشكيلة الجديدة لمجلس الوزراء بعد ان ابعد القوى القومية وسيطر على مقاليد الامور وصار يتخذ القرارات ويصدرها دون استشارة احد وانه قد راعى في اختيار الوزراء الجدد تدعيم مركزه اذ كان معظمهم من اصدقائه المقربين والموالين لسياسته او المسايرين للاتجاه العام السائد آنذاك او من الذين ادلوا بشهادات ضد عبد السلام عارف في المحكمة العسكرية العليا الخاصة . ولاحظ اخرون ان هذا التغيير صاحبه اعلان محاكمة عبد السلام عارف ونشر وثائقها بعد ان كانت سرية اذ بدأت اذاعة القاهرة وصوت العرب - بعد ان تمكنت اجهزة سفارة الجمهورية العربية المتحدة من الحصول على نسخ من شرائط التسجيل- باذاعتها وعند ذاك سمح عبد الكريم قاسم بنشرها في الاول من شباط ١٩٥٩ [٢] .

وكانت تشكيلة الوزارة الجديدة تشير الى انهيار جبهة الاتحاد الوطني التي كان لها ممثلون في المجلس السابق باستثناء الحزب الشيوعي . وان الوزارة الجديدة لم تكن قائمة على ائتلاف بين الأحزاب ، بل تمثل ما يشبه ائتلاف بين العسكريين والحزب الوطني الديمقراطي الذي ازداد عدد ممثليه فيها . كما ان التعديل الوزاري ادى الى زيادة نشاط الشيوعيين الذين عدوا هذا التعديل نصروا لهم وان لم يكن لهم ممثلون في المجلس الجديد ، ولكن نفوذهم فيه ازداد من خلال ممثلي الجناح اليساري للحزب الوطني الديمقراطي .

ضمت التشكيلة الجديدة وزيران كرديان (حسن الطالباني وفؤاد عارف) وثلاثة من الضباط المقربين الى عبد الكريم قاسم اثنان منهما كانا ينتميان الى تنظيم الضباط الاحرار قبل الثورة .

فمحمد عبد الملك الشواف من مواليد البصرة سنة ١٩١٧ تخرج في كلية الطب سنة ١٩٣٥ والتحق بالجيش برتبة ملازم ثان وحصل على تخصصه في الطب العسكري وامراض الاذن والانف

---

[١] الوقائع العراقية ١٠ / ٢ / ١٩٥٩ .

[٢] خليل ابراهيم حسين الزوبعي ، العراق في الوثائق البريطانية ٣ / ١٨٧ تقرير السفارة البريطانية في بغداد لشهر نيسان ١٩٥٩ .

والحنجرة من الكلية الطبية العسكرية (فلبنك) وجامعة لندن . وهو شقيق عبد الوهاب الشواف الذي قاد ثورة الموصل يوم الثامن من اذار ١٩٥٩ وصديق شخصي لرئيس الوزراء وكان قد تعين قبل استيزاره مديرا عاما للشؤون الطبية العسكرية برتبة امير لواء وشهد ضد عبد السلام عارف في المحكمة العسكرية العليا .

وهاشم جواد مولود في بغداد سنة ١٩١١ وحصل على شهادة بكالوريوس علوم من الجامعة الامريكية في بيروت سنة ١٩٣٢ . درس الاقتصاد والسياسة في جامعة لندن وتعين في وزارة الخارجية سنة ١٩٣٤ ، وعمل في الممثلية العراقية الدائمة في عصبة الامم وممثلا دائما للعراق في هيئة الامم المتحدة بدرجة وزير مفوض لكنه نقل في بداية سنة ١٩٥٨ بسبب موقفه من القضية القبرصية وعين بمنصب مدير عام في ديوان وزارة الخارجية وظل كذلك حتى استيزاره .

كان من المعارضين لتنفيذ احكام الاعدام التي اصدرتها المحكمة العسكرية العليا الخاصة حتى انه دعا انذاك همرشولد سكرتير عام هيئة الامم المتحدة للتدخل لانقاذهم . عرف عنه عداؤه للشيوعية وتبني السياسة التي يسير عليها الوطنيون الديمقراطيون أي انه كان محسوبا على هذا الحزب . وكانت له شخصية قوية ومن وزراء الخارجية الكفوئين . ويروى عنه انه قال سنة ١٩٦٥ " لعن الله تلك الساعة التي قبلت فيها ان اكون وزيرا . كنت اظن في حينه انني كنت اخدم اهل بلادي واؤدي لهم ما في عنقي من دين ولكن كم من الظنون تخيب " وتمنى ان ينسى مصاعب الماضي [1].

اما الزعيم الركن محيي الدين عبد الحميد فهو مولود في بغداد سنة ١٩١٤ وتخرج في الكلية العسكرية سنة ١٩٣٦ . يحمل شهادة الحقوق منذ سنة ١٩٥١ . تقلد عدة مناصب عسكرية في مقرات الفرق ودوائر الاركان وملحقا عسكريا في عمان ومعاونا لامر الكلية العسكرية . درس في دورة الاقدمين في بريطانيا ومن المنتمين لحركة الضباط الاحرار واختير لرئاسة اللجنة العليا للتنظيم قبل اندماج منظمة بغداد التي يترأسها مع منظمة معسكر المنصور في ديالى التي يترأسها عبد الكريم قاسم . تعين بعد الثورة قائدا للفرقة المدرعة الرابعة في الحبانية حتى استيزاره . كان مقربا عند عبد الكريم قاسم لكنه كان ضعيفا مترددا ومعارضا لوحدة العراق مع الجمهورية العربية المتحدة وللكيان الصهيوني وللشيوعية معا .

وحسين جميل من رجال القانون المعروفين في العراق ومن مؤسسي جماعة الاهالي في الثلاثينات والحزب الوطني الديمقراطي سنة ١٩٤٦ وسكرتيره العام . انتخب نائبا في مجلس النواب لعدة دورات وتعين وزيرا للعدلية ونقيبا للمحامين وامينا عاما لاتحاد المحامين العرب بين سنة ١٩٥٦ وسنة ١٩٥٨ . كان مثقفا وله مؤلفات في مواضيع سياسية ودستورية وقانونية . اتصل بالضباط الاحرار قبل الثورة . وبعد الثورة اصر عبد الكريم قاسم على تعيينه سفيرا من اجل ابعاده عن العراق حتى انه طلب الى كامل الجادرجي ان يقنع حسين جميل بالموافقة على هذا التعيين . وقد

---

[1] انظر رسالته الى خليل ابراهيم حسين في موسوعة ١٤ تموز ١ / ٣٤٧ . وكان هاشم جواد قد اطلق سراحه بعد ثورة ٨ شباط ١٩٦٣ وعين سفيرا للامم المتحدة في بورما ثم في بيروت حيث اغتاله سائق سيارته وهو فلسطيني. كان جواد قد طرده من الخدمة وقد انتحر السائق معه وذلك في عام ١٩٦٩ .

تم ذلك فعلا اذ تعين سفيرا للجمهورية العراقية في الهند في الثاني من آب سنة ١٩٥٨ واظهر كفاءة عالية في توطيد العلاقات العراقية الهندية وتطورها .

وينقل الدكتور فاضل حسين عن حسين جميل قوله :

" ان عبد الجبار الجومرد وزير الخارجية حاول اقناعه بالذهاب الى الهند فلما عارض صارحه ان ذهابه كان مقررا شاء ام ابى . وبعد ذلك كتب كامل الجادرجي رسالة الى حسين جميل مؤرخة في ١٤ ايلول ١٩٥٨ يقول فيها انه يشعر بتأنيب الضمير لانه الح عليه بقبول منصب السفير " [١] .

وتجدر الاشارة ايضا الى ان حسين جميل اسهم بدور رئيس في وضع مشروع الدستور المؤقت للجمهورية العراقية . وكان استيزاره مفاجأة للحزب الوطني الديمقراطي الذي اعترض على ذلك ، ولكن جميل ابدى موافقته دون تردد ودخل الوزارة بصفة شخصية لا حزبية ولو انه يذكر انه تردد في قبول المنصب فيقول :

" وصلت بغداد قادما من الهند يوم ٢ شباط وفي ٥ شباط قابلت عبد الكريم قاسم وتحدثت معه لمدة ثلاث ساعات ونصف الساعة . حدثته فيها بكل صراحة عن امور عامة كثيرة ... وبعد المقابلة بيومين وفي مساء يوم ٧ شباط وانا في بيت الاستاذ كامل الجادرجي وقادة الحزب الوطني الديمقراطي موجودون وقد بحثوا الوضع السياسي في ضوء استقالة الوزراء الستة . طلبت بالتلفون لمقابلة رئيس الوزراء الزعيم الركن عبد الكريم قاسم . فذهبت لمقابلته واذا به يعرض علي الاشتراك في الوزارة وزيرا للارشاد . فاعتذرت ... والح علي بقبول الاشتراك في الوزارة وقال انه سوف يعالج الامور وفق ما ابديت من اقتراحات . وكنت قد تحدثت معه عن تدهور الامور مع الجمهورية العربية المتحدة وان هذا ليس في صالح العراق ولا في صالح الحركة التحررية العربية ولا في صالح دول معسكر الحياد . قال لي ان سوء العلاقات مع العربية المتحدة سحابة صيف وانه خلال اسبوعين سيقيم احسن العلاقات معها ... وخرجت منه وانا معتذر عن قبول طلبه وعدت الى الاستاذ كامل الجادرجي واخبرته بالحديث المتقدم . وفي تلك الليلة وعند اذاعة نشرة اخبار الساعة العاشرة فوجئت بمرسوم جمهوري صدر فيه تعييني وزيرا للارشاد . وفي الصباح ذهبت الى الاستاذ كامل الجادرجي وشكوت له ما تم وكيف يقرر عبد الكريم قاسم تعييني وزيرا وانا مبلغه اعتذاري واسباب اعتذاري وهي جوهرية وانا متمسك بها . قال لي ماذا تستطيع ان تفعل تجاه ما تم وانت قد رأيت ان قادة الحزب الوطني الديمقراطي رأوا في اجتماعهم يوم امس وجوب الاستمرار بدعم الوزارة وقبول توسيع اشتراك الحزب فيها . اذهب وانظر ماذا تستطيع ان تفعل لمعالجة الاوضاع سواء في وزارة الارشاد ام في مجلس الوزراء " [٢] .

---

[١] فاضل حسين ، سقوط النظام الملكي في العراق (بغداد ١٩٨٦) ص ١٠٠ ويرى ان محاولة عبد الكريم قاسم ابعاد حسين جميل عن العراق كانت تنسجم مع مخططه لزيادة التعاون مع الشيوعيين والتخلص من العناصر التي يحتمل ان تعارض هذا المخطط ومنهم حسين جميل .

[٢] حديث حسين جميل في موسوعة ١٤ تموز ١ / ٣٢٩ . للعميد خليل ابراهيم الزوبعي .

وكان الزعيم الركن عبد الوهاب الامين من الضباط الاحرار ومعلما في كلية الاركان . اشترك في دورة الاقدمين ودورة للمخابرة في (كاتريك) في بريطانيا وتعين مديرا للحركات العسكرية في وزارة الدفاع قبل الثورة . وعندما حصل اختلاف بين الضباط الاحرار بعد الثورة حول تشكيل مجلس قيادة الثورة صار عبد الوهاب الامين من الضباط غير المرغوب فيهم فقرر كل من عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف ابعاده خارج العراق بتعيينه ملحقا عسكريا في القاهرة بحجة التآمر على الثورة والاتصال برجال العهد السابق وتحريك القطعات العسكرية دون علمهما . وقد قدم عبد الوهاب من القاهرة تقارير الى عبد الكريم قاسم تشير الى موقف الجمهورية العربية المتحدة السيء منه . وقد اعيد الى بغداد بناء على طلبه وشهد ضد عبد السلام عارف في المحكمة العسكرية العليا الخاصة وصار (ضابط الركن الاقدم) للقائد العام للقوات المسلحة . ويروي صبحي عبد الحميد " كنت والزعيم عبد الوهاب الامين الذي تعين ضابطا لركن القيادة بدلا من عبد الستار عبد اللطيف نشغل غرفة واحدة – في وزارة الدفاع – وكان دائما ينتقد عبد الكريم قاسم وتحيزه الحزبي وانفراده بالسلطة وعند حضوري صباح احد الايام وجدته يتحدث مع الزعيم الركن ناظم الطبقجلي والزعيم الركن عبد العزيز العقيلي والعقيد الركن خليل سعيد ولما دخلت قطعوا حديثهم فطلب مني عبد الوهاب الامين ترك الغرفة وقال لي هامسا : اتركنا لمدة ساعة واحدة وساخبرك بعدئذ بتفاصيل حديثنا . وعندما عدت قال لي لقد اتفقت مع قادة الفرق على تنحية عبد الكريم قاسم . والغريب انه بعد هذه المحادثة باقل من شهر تعين وزيرا للشؤون الاجتماعية "[1] ويبدو ان تعيينه بهذا المنصب كان مكافأة له على التقارير التي قدمها ضد الجمهورية العربية المتحدة وشهادته في المحكمة العسكرية العليا الخاصة ضد عبد السلام عارف .

اما وزير الاعمار الجديد طلعت علي الشيباني فقد ولد سنة ١٩١٧ في عائلة متوسطة الحال تملك بعض بساتين الحمضيات والفاكهة في قرية الهويدر في لواء ديالى . حصل على شهادة الحقوق سنة ١٩٤١ ودبلوم الدراسات العليا في الاقتصاد السياسي من القاهرة سنة ١٩٤٥ ودبلوم دراسات العليا في الشريعة الاسلامية سنة ١٩٤٦ والدكتوراه من جامعة انديانا في الولايات المتحدة الامريكية سنة ١٩٥١ . مارس التدريس واشغل وظائف ادارية في وزارتي الاعمار والمعارف وفصل من الوظيفة سنة ١٩٥٤ لاسباب سياسية ثم تعين مديرا عاما لاتحاد الصناعات العراقي حتى استيزاره . كان ينتمي الى الجناح اليساري في الحزب الوطني الديمقراطي لكنه يفكر ان يكون عضوا في الحزب. له مؤلفات في الدساتير والملكية الزراعية وبحوث في قضايا الانتخابات والديمقراطية وكانت شخصيته قوية مؤثرة .

والشيخ حسن الطالباني ينتمي الى عشيرة طالبان الكردية الواسعة النفوذ في محافظتي لوائي كركوك وديالى . من مواليد بغداد سنة ١٩١٣ تخرج في كلية الحقوق سنة ١٩٣٤ وعمل محاميا . ثم دخل السلك الوظيفي في السنة التالية وتعين متصرفا (محافظا) للواء (محافظة) السليمانية سنة ١٩٤٦ وتنقل من وظيفة متصرف بين ثمانية الوية . ثم تعين عضوا في (مجلس الخدمة العامة) ومديرا للتوجيه والارشاد ومراكز ادارية اخرى حتى تم استيزاره . لم يكن له رأي سياسي

---

[1] اسرار ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ط٢ بيروت ١٩٩٤ ص ١٥٢ - ١٥٣ . صبحي عبد الحميد .

واضح اذ انه كان يميل الى (جماعة الاهالي) التي تأسست في الثلاثينات لكنه ترك العمل السياسي وقد اظهر حياديته خلال عمله في الوزارة على الرغم من صلته الوثيقة بالحزب الوطني الديمقراطي.

ويروي اسماعيل العارف عنه قوله عندما استدعاه عبد الكريم قاسم الى وزارة الدفاع لابلاغه بالتعيين " هيأت حقيبة صغيرة فيها بعض الملابس الداخلية وادوات الحلاقة معتقدا انني سوف اسجن اذ قد اكون مطلوبا من قيادة الثورة لاشتغالي مع العهد الملكي واشغالي مناصب مهمة . وقد اخبرت اخوتي واخواتي بان يتهيأوا لمثل هذا المصير . وذهبت الى وزارة الدفاع ففوجئت باستقبالي باحترام وادخلت على عبد الكريم قاسم حيث جلست قريبا منه وانا ارتعد من الخوف الا ان استقباله لي كان غاية في اللطف . وبعد حديث قصير قال لي عبد الكريم : استاذ حسن الثورة قررت الاستعانة بخبرتك وسف تتسلم وزارة الاشغال والمواصلات فكاد ان يغمى علي ولم اصدق ما سمعت " [1] ويبدو ان الاختيار قد وقع عليه ليمثل الكرد بدلا من بابا علي الشيخ محمود الذي استقال .

وكان فؤاد عارف كرديا ينتمي لعشيرة برزنجة المعروفة ومن مواليد السليمانية سنة ١٩١٢ تخرج في الكلية العسكرية سنة ١٩٣٤ (دورة خاصة لابناء العشائر) تقلد عدة مناصب في الجيش وتعين مرافقا للملك غازي بين سنة ١٩٣٦ وسنة ١٩٣٨ وترقى الى رتبة زعيم بعد الثورة . وقد تعين وزيرا للدولة ليمثل الكرد في مجلس الوزراء الجديد مع انه لم يكن من الضباط الاحرار لكنه تميز بلطفه ودماثة خلقه بسيطا وذا ثقافة محدودة . وكان صديقا شخصيا لعبد الكريم قاسم وشهد ضد عبد السلام عارف في المحكمة العسكرية العليا واظهر عداءه للشيوعية [2] .

ويلاحظ ان صورة التجمع التي ضمها مجلس الوزراء الجديد وان كانت اكثر تجانسا من الناحية الفكرية من سابقه ، ولو ظاهريا - لكن سيطرة عبد الكريم قاسم كانت اقوى بعد ان اخرج من الوزارة اشد المعارضين لسياسته المعادية للوحدة العربية بل وابعاد هذه المسالة كليا عن مناقشات المجلس ، ولو ان بعض الوزراء حاولوا نفي هذه الصفة عن المجلس فيقول طلعت الشيباني " كانت توزع على الوزراء اضابير تحتوي على كل القضايا التي ستبحث في الجلسة القادمة. مع كل اولياتها الضرورية وكانت تعرض كل قضية وتقرأ او تفصل وتشرح وتناقش مع سماع الاعتراضات وبعد استكمال البحث كانت تتخذ القرارات وتسجل من قبل رئيس الوزراء بعد اعلانها على جميع الوزراء . ولكن لم تكن تمر بدون اتخاذ الاصوات واحتساب المصوتين الى جانب اقرارها او ضده او الساكتين اللهم الا في حالة واحدة وهي قضية تعيين رئيس جامعة بغداد الدكتور عبد الجبار عبد الله " [3] .

عقد مجلس الوزراء الجديد جلسته الاولى مساء يوم التاسع من شباط وكان من المؤمل ان يبحث موضوع استقالة الوزراء الستة واسبابها وموضوع تمثيل جبهة الاتحاد الوطني في الحكم

---

[1] اسماعيل العارف ، اسرار ثورة ١٤ تموز (لندن ١٩٨٦) ص ٣١٧ .

[2] اخذت هذه المعلومات عن وزراء المجلس الجديد من دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠ لمحمود فهمي درويش واخرين . ومن تقارير السفارة البريطانية لسنة ١٩٥٩ التي ترجمها العميد المتقاعد خليل ابراهيم حسين الزوبعي ٧٢/٣ - ٧٣ .

[3] موسوعة ١٤ تموز ١ / ٣٤٥ تعين بعد الثورة امينا عاما ووكيلا لرئيس الجامعة وفي ١٩٥٩ اختير رئيسا لجامعة.

ووضع منهج للوزارة التي دخل فيها ثمانية وزراء جدد الامر الذي يجب معه وضع منهج لها ونشره وان تثار ايضا مسألة فترة الانتقال وتحديد نهايتها وضرورة اعداد الدستور الدائم للبلاد ولكن منهاج الجلسة لم يتضمن أي امر من هذه الامور حسب قول حسين جميل [1] .

استقالة وزير الارشاد

لم ينه التعديل الوزاري الاخير ازمة شباط الوزارية فالقوميون والبعثيون مؤيدو الوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة لم يعد لهم ممثل في المجلس الذي صار بتشكيلته الجديدة اكثر مسايرة لسياسة عبد الكريم قاسم ومن خلفه الشيوعيين والوطنيين الديمقراطيين الداعين الى الاتحاد . ولم يكد المجلس يعقد سوى جلسة واحدة حتى ظهرت ازمة وزارية جديدة ادت الى استقالة حسين جميل وزير الارشاد بعد ثلاثة ايام من التعديل الوزاري .

ويبدو ان حسين جميل قد اشترط على عبد الكريم قاسم لقبوله الوزارة ان يمنح صلاحيات مطلقة في شؤون وزارته بوصفه وزيرا وقد وافق عبد الكريم على ذلك [2] . وقد اراد عند مباشرته منصبه ان يمارس صلاحياته كاملة ويظهر استقلالية في اتخاذ القرار . فبدأ بعقد اجتماعا في ديوان الوزارة لمنتسبي الصحف ووكالات الانباء وطلب منهم اعتبار استقالة الوزراء امرا منتهيا ودعاهم الى عدم التطرق الى الموضوع قائلا :

" ان هذا المؤتمر هو لايضاح موقف الوزارة من التعاون مع الصحافة لتدعيم الجبهة الداخلية وتقوية التضامن العربي ... ان التأكيد على وحدة الصفوف وتقوية الجبهة الداخلية تستلزم تكاتف جميع القوى الوطنية التي عملت وكافحت ومهدت لثورة ١٤ تموز المباركة والتي تؤمن بالنظام الجمهوري . وانني ادعو اخواني الصحفيين في الداخل . ان الدستور المؤقت ينص على ان العراق جزء من الامة العربية وان معركة العرب ضد الاستعمار واحدة ولذلك فان التضامن يجب ان يكون رائد جميع العرب . ان سوء التفاهم بين الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة هو نوع من سوء التفاهم الذي يحصل بين افراد العائلة الواحدة وليس هناك سبب جدي له . ان البلدين خاضا معركة واحدة ضد الاستعمار . ان عدوهما واحد كما ان لهما اهدافا واحدة في الحرية وتحقيق الاصلاحات في حياة الشعب. ان البلدين وحدا سياستهما الخارجية والداخلية وهما لا يزالان يواجهان خطرا واحدا ويخوضان معركة واحدة وليس من حق الجنود في المعركة ان يتخاصموا او يختلفوا مع بعضهم . ان هذه الحقائق تتطلب تصفية الجو العربي وتحقيق تعاون وثيق بين الجمهوريتين في كل ميدان ودعم الروابط الاخوية بينهما " .

وفسرت هذه التصريحات في الجمهورية العربية المتحدة على انه تطور مهم في موقف العراق وكتبت صحيفة الاهرام يوم ١٠ شباط ما نصه : " وزير الارشاد العراقي الجديد يطالب بتصفية الجو بين القاهرة وبغداد . الوزير يطالب صحف العراق ان تلتزم الاهداف الوطنية والقومية " فيما فسر الشيوعيون ذلك على انه خروج على السياسة التي يجب ان يسير عليها مجلس الوزراء

---

[1] المصدر نفسه ١ / ٣٣٠ .

[2] مذكرات العميد الركن المتقاعد جاسم كاظم العزاوي ثورة ١٤ تموز (بغداد ١٩٩٠) ص ٢١١ .

الجديد وان التصريح جاء ردا على اقوال المعارضين للوحدة مع الجمهورية العربية من الشيوعيين والموالين لهم من ان الجمهورية العربية المتحدة طامعة في خيرات العراق وثرواتـــه وان الوحدة ستعرقل تطور العراق الصناعي والاقتصادي بحكم التباين في درجة التطور في كل منهما .

وفي مساء اليوم ذاته (٨ شباط) عرض الرقيب على الوزير مقالا افتتاحيا اعد لنشرد فـــي جريدة اتحاد الشعب لسان حال الحزب الشيوعي غير المجاز وهو بعنوان (حول التعديـل الـوزاري الاخير) كان فيه ما رأى الرقيب عدم نشره فيما تمسكت الجريدة بنشر المقال كاملا . فاراد الرقيـب ان يحتكم الى الوزير في هذا الشأن . قرأه الوزير ووجد فيه حملة قاسية على الوزراء المستقيلين الستة تنطوي على اتهامهم بالتعاون مع الجهات الاجنبية . فقام الوزير بالتأشير على الجمل القاسية بالحبر الاحمر واشار الى عدم نشرها . ولكن في صباح اليوم التالي (٩ شباط) صـدرت الجريدة وفيها نص المقال دون ان تحذف منه العبارات التي اشرها الوزير [1] ومما جاء في المقال المنشور " ما ان بدأت الثورة تقطع خطواتها الاولى في طريقها النير حتى بدأت بوادر التخلف عن مسايرة نـهج الثورة تتضح لدى فريق من المسؤولين الذين حملتهم الثورة على دست الحكم وكـانت علـة هـذا التخلف ناشئة بالدرجة الاولى عن عجز هؤلاء المسؤولين عن تفهم المهام الجديدة التـي تطرحـها الحياة واستيعاب الروح الثورية المنطلقة لجماهير الشعب . وكما هي طبيعة الاشياء كان لابـد لكـل ذهنية تتأرجح بين نقيضين ان تصطدم بسياسة الجمهورية وخاصة بنهجها الديمقراطي السديد وقـد انعكس ذلك في عدد من المواقف السلبية لدى بعض الوزراء التي اخذت تتحول تدريجيا الى اعـواض فغمز هامس متذمر ثم الى انتقادات مكتومة ومعلنة لم تكن تعبر في الجوهـر عـن روح انتقاديـة انشائية . ومع كل خطوة ديمقراطية جديدة كان موقف هذه العناصر يتبلور تدريجيا في مساع موحدة تجسدت فيما بعد في تكتل واضح المعالم . اتخذ مظهر النقمة على سياسة الحكم وقيادته واتخذ احيانا طابع العطف المباشر او غير المباشر على النشاطات المعادية للجمهورية أي الداخل والخارج وكذلك المساهمة الفعلية عن قصد او غير قصد في حالة الافتراء على سياسة العراق التحررية والمحاولات الرامية للنيل من الطبيعة الديمقراطية للحكم وقيادته .

وهكذا وجريا مع منطق الامور كان لابد من تطور الموقف الى المناهضة الواسعة لسياسـة الثورة وقيادة الحكم المؤمنة بحقوق الشعب الديمقراطية والمستندة الى ارادته وسواء علـم بعض هؤلاء ام لم يعلموا فان الاستعمار المتربص دائما لاختراق اية ثغرة والنفاذ منها قد بادر بكل دهائـه ومكره لاستغلال هذا الموقف الشاذ وقد صوب جهده بشكل واضح لتسعير الحملة المركزة للتشـهير بالطابع الديمقراطي للحكم وسياسته التحررية معلقا الامال على بلوغ النتائج التالية :

محاولة حمل الزعيم عبد الكريم قاسم على التمسك بهذا الفريق من الـوزراء واحبـاط ايـة محاولة لاصطفاء وزراء جدد اكثر كفاءة وتشبعا بروح الثورة واهدافها فما دامت حملـة التشـهير المسعورة قائمة على قدم وساق وما دام الزعيم غير قادر – كما تصوروا خطأ – على مجابهتها فانه سيحجم حسب تقديرهم المغلوط عن تكييف السلطة على اساس امتن .

---

[1] اجوبة حسين جميل المقدمة الى خليل ابراهيم حسين والمنشورة في موسوعة ١٤ تموز ١ / ٣٣١ – ٣٣٢ .

وبناء عليه تبذل المساعي لحرف سياسة الجمهورية باستثمار نقمة بعض الوزراء وتهديدهم بخلق ازمة وزارية قد تتطور الى ازمة عامة لا يستطيع معها زعيم البلاد القدير الا ان ينصاع للضغط المركز الموقوت فينحرف بسياسة الجمهورية .

ومن اجل تحديد معالم السياسة المطلوب تحقيقها جرى التركيز على ما سمي بالحد من نشاط الشيوعيين أي بصريح العبارة التخلي عن السياسة الديمقراطية كما ركزت الجهود للتشهير بمحكمة الشعب واثارة العطف على الخونة والمتآمرين ومعناه نبذ سياسة الحزم وبنفس الوقت جرى ايضا التشكيك بصواب سياسة العراق في الحقل العربي والضغط على زعيم البلاد للحصول على صلاحيات تضمن تخطيط سياسة العراق على الوجه المطلوب .

وبالاستناد الى وقائع ملموسة ومعلومات مؤكدة اتضح ان للاوساط الاستعمارية وجهات اخرى قد استطاعت ان ترتبط ببعض اعضاء هذه الكتلة باكثر من خيط واحد [1] وقد سبق لنا ان نوهنا في عدد اسبق ببعض ما نشرته الصحف الامريكية وسواها قبل اسابيع وفيها نبوءات عما حدث مؤخرا " ثم ذكر المقال كيف ان عبد الكريم قاسم ادرك تلك الضغوط ووافق على تخلي الوزراء عن مناصبهم واصراره على تبديل سياسة الحكم . واشار الى ان للتعديل الوزاري جوانب ايجابية لانه سيضمن استمرار الثورة ونهجها الديمقراطي وتعزيز الحكم بادخال عناصر اكثر كفاءة ووطنية مما يهيء ظروفا افضل للسير بسياسة الحكم شطر الاهداف التي يطمح اليها الشعب ولذلك فان هذا التعديل لا يمكن ان يبعث الرضا في اوساط الاستعمار [2] .

بادر حسين جميل الى الامر بتعطيل الصحيفة ١٥ يوما فاصدر التوجيه الاتي :

" الى السيد عبد القادر اسماعيل صاحب امتياز ورئيس تحرير اتحاد الشعب اني كمؤمن بالديمقراطية لا اقر مبدأ الرقابة على الصحف ولكن بالنظر الى ان العراق في فترة انتقال اعقبت ثورة ١٤ تموز وبالنظر للظرف الدقيق الذي يمر به قد اصبحت الرقابة لازمة في حدود المصلحة العليا للوطن بمنع نشر ما يتعارض وهذه المصلحة وفي ضوء ما تقدم منعت نشر القسم الاول من مقال تقدمتم به بعنوان (حول التعديل الوزاري الاخير) ولكني وجدت هذا المقال منشورا كمقال افتتاحي في عدد جريدتكم المرقم ١٤ والمؤرخ في ٩ شباط رغم المنع المذكور وتأشيري على القسم الذي لم اجز نشره وتوقيعي على ذلك . لذلك وبموجب الصلاحيات المخولة لي بموجب الفقرة الثانية من المادة ٣٤ من مرسوم المطبوعات رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٤ قررت تعطيل جريدتكم اتحاد الشعب لمدة خمسة عشر يوما فيجب التوقف عن اصدارها فورا".

واعطى الوزير صورة من هذا الكتاب الى القيادة العامة للقوات المسلحة ووزارة الداخلية والحاكم العسكري العام ومديرية الشرطة العامة ومديريات الامن العامة ، والاستخبارات العسكرية ، والبريد والبرق العامة ، والمدعي العام ومتصرفية لواء بغداد ومديرية شرطة بغداد ومديرية امن منطقة بغداد وهيئة الرقابة العسكرية في دار الاذاعة والمطبوعات العربية والصحف المحلية .

---

[1] العبارة التي اثارت حسين جميل وطلب حذفها كما ذكر للدكتور علاء جاسم محمد الحربي.

[2] اتحاد الشعب ٩ شباط ١٩٥٩ .

لقد اراد الوزير من هذا المنع ان يمارس صلاحياته كوزير ضد الصحيفة التي تحدته وان يثبت استقلاليته ولكن ما ان تبلغت الجهات الرسمية بهذا القرار حتى تعرض لضغوط كثيرة من تلك الجهات في محاولة لاقناعه بسحب قرار التعطيل فرفض الاستجابة لذلك وشعر بان رئيس الوزراء يميل الى ان يأذن للجريدة بالصدور وذلك بان يجمع قرار التعطيل من الدوائر الرسمية التي تبلغت به ويعتبره كأن لم يكن. بل ان كتابا صدر في اليوم نفسه (٩ شباط) من مدير الامن العام يلغي فيه كتاب وزير الارشاد جاء فيه :

" بامر من الحاكم العسكري العام يلغى نشر كتاب وزارة الارشاد المرقم ١٢٨٣ والمؤرخ في ٩ شباط ١٩٥٩ المرسل اليكم يرجى تسليمه الى ضابط الامن ".

عبد المجيد جليل

مدير الامن العام

وفي مساء ذلك اليوم وقبل انعقاد جلسة مجلس الوزراء الاولى علم حسين جميل بانه بدء بتنفيذ خطة اعادة الصحيفة الى الصدور . وعندما انتهت جلسة مجلس الوزراء وكانت قصيرة لم يناقش فيها امرا مهما طلب عبد الكريم قاسم من حسين جميل ان يلتقي به على انفراد ولما ذهب الى غرفته وساله عن موضوع الجريدة قال له " ان الحاكم العسكري يقول انه ليس من صلاحيات وزير الارشاد تعطيل جريدة لان الاحكام العرفية معلنة وهذه الصلاحية اصبحت للحاكم العسكري فرد حسين جميل ان وزير الارشاد يملك صلاحية منح امتياز جريدة وتعطيلها وبين له حكم القانون في ذلك واخبره بما سمعه من ان النية متجهة للسماح للجريدة بالصدور . وقال " اذا صدرت الجريدة فاني استقيل من الوزارة " فرد عبد الكريم " انه سوف يعالج الموضوع وفق العدالة " [1] .

وقد تعرض حسين جميل لضغوط من جهات رسمية لاقناعه بسحب قرار التعطيل فرفض الاستجابة لذلك . وحين تأكد ان عبد الكريم قاسم قد رضخ لضغوط الشيوعيين وان ما حدث يتعارض مع مسؤولياته كوزير ولا ينسجم مع اصول الحكم ومقومات الدولة بل يشكل اهانة لشخصه وربما للحزب الوطني الديمقراطي خاصة بعد ان صدرت اتحاد الشعب يوم ١٠ شباط وهي تدافع عن موقفها وحقها في مناقشة التغييرات التي حصلت في مجلس الوزراء على اساس ان للشعب الحق في ان يطلع على الحقائق فقرر تقديم استقالته . وقد جرت محاولة لتسوية الامر ، وقيل ان عبد القادر اسماعيل رئيس تحرير الصحيفة قد اعطى نوعا من التأكيد بانه سوف لن يخالف توجيهات الوزير مستقبلا ولكن رئيس الوزراء اصر على عدم بحث موضوع ايقاف الصحيفة عن الصدور [2] . عندئذ قدم وزير الارشاد استقالته في اليوم نفسه أي العاشر من شباط وهذا نصها :

---

[1] موسوعة ١٤ تموز ١ / ٣٣٣ .

[2] تقرير تريفيليان السفير البريطاني في بغداد الى خارجيته يوم ١٩ شباط ١٩٥٩ في العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٩ ترجمة خليل ابراهيم حسين الزوبعي جـ٣ ص ١١٥ – ١٢٠ .

رئيس الوزراء المحترم

ليس من شك في ان الاسس السليمة في ادارة شؤون الحكم ممارسة الوزير صلاحياته بصورة كاملة وصحيحة سواء فيما يخص شؤون الوزارة التي عين بها او كعضو في مجلس الوزراء الذي قرر الدستور المؤقت انه يتولى السلطة التشريعية ايضا - والوزراء كل فيما يخصه - اعمال السلطة التنفيذية والإ تحمل الوزير المسؤولية الناجمة عن اشتراكه في الحكم من غير ان يمارس السلطة في تقرير تلك الامور التي يتحمل مسؤوليتها . وبالاضافة الى ذلك فانه لا يمكن تحقيق أي نجاح في العمل ولا الوصول الى أي هدف من اهداف الحكم في ظل وضع كهذا الذي اشير اليه .

ويبدو لي ان هذا المبدأ غير مرعي في اوضاع الحكم الحاضرة ففي اليوم الاول لمباشرتي في وزارة الارشاد وقبل بحث الاوضاع العامة والمذاكرة في خطة العمل ومنهج الوزارة عرضت لي مسألة جريدة اتحاد الشعب . ففي مساء ذلك اليوم (٨ شباط ١٩٥٨) احتكم الي بشان مقال افتتاحي ارادت الجريدة المذكورة نشره تعليقا على استقالة الوزراء الستة من الوزارة فاشرت بعدم النشر على اقسام من المقال المذكور . غير ان جريدة اتحاد الشعب نشرت المقال كما هو في الاصل دون ان تحذف منه الاقسام المؤشر عليها بعدم النشر . فاصدرت استنادا الى الصلاحية التي املكها بحكم القانون امرا بتعطيل الجريدة المذكورة لمدة خمسة عشر يوما وهو الامر المرقم ٢٥ والمؤرخ في ٩ شباط ١٩٥٩ غير ان جهة غير مختصة اوقفت تنفيذ الامر المذكور بعد ان جرى اتصال بي في محاولة لاقناعي بسحب الامر المذكور[1] فرفضت ذلك وقد صدرت الجريدة كالمعتاد دون ان تتعطل وعطل تنفيذ امر قانوني صادر من جهة مختصة.

لذلك ارجو قبول استقالتي من الوزارة شاكرا لسيادتكم ثقتكم باختياري عضوا في الوزارة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

حسين جميل [2]

١٠ شباط ١٩٥٩

وعندما سلم حسين جميل استقالته الى عبد الكريم قاسم اوعز اليه عبد الكريم بالعودة الى الهند لتوديع اركان الحكومة الهندية واتمام مراسيم انتهاء عمله كسفير هناك ووعده بمعالجة الموضوع في اثناء فترة غيابه ولكن حسين جميل اصر على الاستقالة التي قبلت يوم ١١ شباط وسافر يوم ١٤ شباط الى الهند فتم تعيين فؤاد عارف الذي كان وزير دولة وزيرا للارشاد وتم نقل سلطة الاشراف على الصحف الى الحاكم العسكري العام [3] .

---

[1] في لقاء مع حسين جميل وبحضور محمود الدرة أفاد ان أكثر الذين ضغطوا عليه من أجل عدم تقديم استقالته كان كامل الجادرجي وقال له نصا (استدعوه صاير حنبلي ويا الجماعة) ويقصد الحزب الشيوعي .

[2] ابراهيم الجبوري ، سنوات من تاريخ العراق ص ٤٨٤ .

[3] مجيد خدوري ، العراق الجمهوري ص ١٣٩ .

كان قرار استقالة حسين جميل فرديا مثلما كان توليه الوزارة أي انه لم يفاتح الحزب الوطني الديمقراطي بصفته سكرتيرا عاما له بالاستقالة التي عدتها قيادة الحزب مفاجأة لها واعترضت على ذلك لانها تعني بالنسبة لها الدخول في صدام مباشر مع الحزب الشيوعي وهو ما كانت تتحاشاه . رغم ان حسين جميل اتخذ قراره بوصفه وزيرا وليس سكرتيرا للحزب . ولذلك عقدت قيادة الحزب اجتماعا يوم ١٢ شباط لكنها لم تتمكن من اتخاذ قرار حاسم حول مؤازرة ممثلي الحزب في الوزارة لموقف حسين جميل وان كان الميل واضحا نحو مساندته في موقفه باعتبار ان اجراء الحكومة كان يمثل اهانة ليس الى حسين جميل وحده وانما للحزب الوطني الديمقراطي ككل . وكان موقف ممثليه في الوزارة وخاصة محمد حديد وهديب الحاج حمود حرجا [١] . فان بقاءهما في الحكم يعني ضمنا انهما يقبلان بتحمل حزبهما المسؤولية دون ان يكون له نفوذ واذا تركا الحكم فانهما يخشيان ان يعجل ذلك اما بمجيء دكتاتورية عسكرية مباشرة تجعل مواصلة الحزب لنشاطه السياسي مستحيلا في ضوء معتقدهم ان الديمقراطية هي الحل الوحيد لمشاكل المجتمع . واما الانزلاق في احضان الشيوعية . وكان الوزيران يخشيان الامر الاول أي الدكتاتورية اكثر من خشيتهما الامر الثاني [٢] .

وفعلا قدم بعد هذا الاجتماع كل من محمد حديد وهديب الحاج حمود استقالة مشتركة اكدا فيها ضرورة تمثيل اطراف جبهة الاتحاد الوطني في الوزارة او تشكيل وزارة جديدة من المستقلين وكان نص الاستقالة .

" سيادة الزعيم عبد الكريم قاسم

رئيس الوزراء المحترم

كنا قد بينا لسيادتكم قبل التعديل الوزاري الاخير انه ما لم تمثل في الوزارة الجماعات السياسية التي تتكون منها جبهة الاتحاد الوطني فالارجح ان تؤلف الوزارة من اشخاص مستقلين فقط لان ذلك اجدى لرص الصفوف وانفع لخدمة جمهوريتنا العزيزة في مثل هذا الموقف . وقد اثبتت الحوادث وما اعقبها من تطورات في الايام التي تلت التعديل الوزاري صحة هذا الرأي كما جعلت من الصعب علينا الاستمرار في الوزارة . ولذلك نرجو التفضل بقبول استقالتينا منها .

ونود بهذه المناسبة ان نتقدم لسيادتكم بجزيل الشكر

هديب الحاج حمود — محمد حديد [٣]

وزير الزراعة — وزير المالية

١٢ شباط ١٩٥٩

---

[١] عبد الغني الملاح ، مذكراته ص ٧٦ – ٧٩ .

[٢] تقرير تريفيليان الى خارجيته يوم ١٢ شباط المصدر السابق ٩٥ .

[٣] مذكرات عبد الغني الملاح ص ٨٠ . جريدة الاهالي ٣ مايس ١٩٦٠ .

ولكن الاستقالة لم تقبل بل طويت وترك هديب الحاج حمود الحزب بعد هذا الاجتماع واستمر هو ومحمد حديد في الوزارة تحت مبرر الخوف من سيطرة الشيوعيين . وحاول كامل الجادرجي اقناع محمد حديد بموضوع توجيه الحكومة عن طريق شعبي الى ان يقف الوزيران موقفا ثابتا ضد كل اتجاه دكتاتوري او الاصرار على الاستقالة . وكان ذلك عاملا في ان يشهد الحزب في ظل بقاء وزيرين في الوزارة القائمة ازمة سياسية نجم عنها فيما بعد قرار تجميد الحزب لنشاطه في ٢٠ ايار ١٩٥٩ كما سنرى .

اما عبد الكريم قاسم فقد أصر على موقفه منتصرا لصحيفة اتحاد الشعب وجاء في حديث له يوم ١٢ شباط " منذ ان تسلمت المسؤولية لم احجب اية صحيفة عن الصدور لان الصحف هي اللسان الناطق باسم الشعب " [١] .

مديرية معارف كردستان

اشتد التنافس بين التركمان وبين البارتيين (الحزب الديمقراطي الموحد لكردستان) داخل مدينة كركوك . وقد تمثل هذا التنافس بالعرائض المقدمة من الطلاب والتدريسيين بتحريض من الشيوعيين والبارتيين في منطقة كردستان لتأمين مديرية معارف خاصة بالمنطقة مركزها مدينة كركوك تتولى الاشراف على شؤون التربية والتعليم وتدريس اللغة الكردية في المنطقة . وشعر التركمان بخطورة ضم مدينة كركوك الى مديرية المعارف المقترحة وتوجه وفد من (اعضاء هيئة نقابة المعلمين) من المدينة الى قائد الفرقة الثانية الزعيم الركن ناظم الطبقجلي ، وشرحوا له خطورة الموقف . وقد كتب الطبقجلي بدوره الى مدير الاستخبارات العسكرية يوم ٩ ايلول ١٩٥٨ يبلغه بالموقف قائلا " ١- ان اقرار حدود معارف كردستان معناه ضمنا الاعتراف بالخطوة التي يهدف اليها المدرسون الاكراد وهو اعلان كيان كردستان السياسي .

٢- ان زج لواء كركوك ضمن منطقة المعارف الكردية ليست بكردية بالمعنى الذي فسرته المذكرة اذ فيها اكثرية (عربية وتركية ومسيحية) فالتعبير يبطن في طياته روح الرغبة في الاستيلاء على النفط .. كما ان ادعاء المذكرة بكردية كركوك معناه صهر القوميات الاخرى في اللواء وهذا ما ينافي روح دستور الجمهورية العراقية .

٣- ليس من المصلحة تأسيس مديرية معارف كردستان وليس من الصحيح ان يكون مركزها في مدينة كركوك .

٤- يجب اسناد منصب مدير المعارف في كركوك دوما وابدا الى شخص عربي شرط ان تتوفر فيه صفة الحياد دون تحيز لقومية او عنصرية " .

وفي الرابع من كانون الثاني ١٩٥٩ ابلغ الطبقجلي الحاكم العسكري العام الاتي :

" واجهني شخصيا اعضاء هيئة نقابة المعلمين لمدينة كركوك وافادوا بان الطلاب الاكراد البارتيين المتطرفين في مدارس المدينة اخذوا يجمعون التواقيع لارسالها الى وزارة التربية والتعليم

---

[١] برقية السفارة البريطانية في بغداد الى خارجيتها يوم ١٢ شباط ١٩٥٩ في العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٩ جـ٣ ص ٩٥ - ٩٧ ترجمة خليل ابراهيم حسين الزوبعي .

لغرض الدعوة لتأسيس مديرية معارف كردستان - العراق ومركزها كركوك .. وقد اوضح اعضاء النقابة بان هذه الدعوة تقلقهم لاسباب عديدة اهمها ان لواء كركوك فيه اكثرية تركمانية واقلية كردية وعربية واثورية وارمنية فتأسيس او ايجاد مديرية معارف كردستان في مركز لواء كركوك سيبعث القلق في النفوس كما سيزيد من تفاقم موقف القوميات هذه تجاه هذا المشروع وسيتمخض عن روح التنافس والعداء بين تلك القوميات بسبب الزامها بالخضوع الى التنظيم الجديد المنوي بحثه وهو فرض التعليم باللغة الكردية او ما سيترتب على ذلك من اجراءات حول نوع الثقافة التي يقتضي ان تسود المنطقة ثم افادوا بانهم جاءوا باسم المصلحة ووحدة التعليم ومستقبل هذا الوطن من اشارة مديرية لا ينطبق وصفها فعلا على لواء اكثريته ليست كردية وطلبوا الاستيضاح عن الفكرة التي توحي بها الجهات المتطرفة البارتية لجعل مركز مديرية معارف كردستان في كركوك ... وانا ادعوكم باسم المصلحة بان يستبعد هذا المشروع وجعل مديرية معارف كركوك بمدير محايد (عربي) ليجمع شمل قوميات اللواء والمدينة ليهتدي اهالي اللواء الى مستقبلهم الثقافي والسياسي كما هو الحال عليه الان . ان التدريس باللغة العربية هو الحل المقبول في لواء كركوك " [1] .

الزعيم الركن ناظم الطبقجلي
قائد الفرقة الثانية

وقد جرت مناقشات بين ممثل مديرية الاستخبارات العسكرية المقدم خليل ابراهيم حسين ووزارة التربية والتعليم حول ضرورة قطع دابر هذا التنافس بين القوميات المتعايشة في كركوك وضرورة اعطاء القرار النهائي بابعاد لواء كركوك عن مديرية معارف كردستان المقترحة . ووعدت وزارة التربية والتعليم خيرا ، وانها ستبدي الرأي الذي يضع الامور في نصابها . ولكن البارتيين والشيوعيين اخذوا يضغطون على عبد الكريم قاسم ليكون قرار وزارة التربية والتعليم لصالحهم وضد مطالبة من وصفوهم بجماعة حلف بغداد والقوميين العرب المزيفين . وقدموا عريضة الى عبد الكريم قاسم في ١٣ كانون الثاني ١٩٥٩ ناشدوه فيها " باسم المعلمين الديمقراطيين فيها (كركوك) يا معلمنا الاول جئنا ونحن وفد منهم نحييك ونرفع عميق ولائنا وعظيم اخلاصنا لك ولجمهوريتنا الديمقراطية معاهدينك ومعاهدين الشعب على اننا سنبقى حراسا فادين لجمهوريتنا ... يا سيادة الزعيم نتجه اليك من كركوك من لوائنا الحساس الذي تتجه اليه كل انظار العالم وان قلوبنا معك وان اعيننا لا تغمض ساهرة تقتفي خطواتك بايمان واعتزاز عظيمين متفتحة تحصي انفاس كل من تسول له نفسه ان يغرس شوكة تحت اقدام هذه الجمهورية الصاعدة " وتمضي العريضة معددة مطالب ما يسمى بالمعلمين الديمقراطيين وهي :-

١- بحث حساسية لواء كركوك من حيث انه طوال سنين عديدة مركزا لشركات النفط وللقنصليات الاجنبية وان هذه الركائز الاستعمارية قد اوجدت لها خلال هذه المدة الطويلة من الاستعمار اعوانا تستخدمهم لاغراضها العدائية .

---

[1] مذكرات الطبقجلي ص ٣٥٧ - ٣٩٠ .

٢- استغلت هذه الركائز الاستعمارية وجود القوميات المتعددة في كركوك فالبست نضال الناس المخلصين للجمهورية ضدها لباسا قوميا وهو بعيد كل البعد عن حقيقة الصراع القائم مستغلة بذلك خدمها المخلصين لاستغلال طبقة البسطاء .

٣- ان من اوجب الواجبات الاتية التخلص من مدير معارف اللواء [١] لانه لا يقف موقفا محايدا لجمع كلمة المعلمين . بل هو لما في ماضيه من مطاعن يرى ان خلق الفرقة بين المعلمين والاستفادة من جهة معينة منهم تثبيتا لمركزه الذي لا شك انه سيتزعزع لو توحدت وجهات نظر معلمي كركوك .

ثم تناولت العريضة ماضي مدير المعارف ومواقفه من الثورة وعلاقته السيئة بالمعلمين الشيوعيين في اللواء ومحاربته فكرة نقابة المعلمين وتحيزه ضد (المعلمين الديمقراطيين !!) .

قرر عبد الكريم قاسم تأجيل البت في موضوع الحاق مدينة كركوك بمديرية معارف كردستان المقترحة نظرا للصعوبات التي تعترض تطبيق مثل هذا القرار . ولذلك كتبت وزارة التربية والتعليم الى الحاكم العسكري يوم ١٣ كانون الثاني ١٩٥٩ تقول " نعلمكم ان الموضوع قيد الدرس " وقد ارسلت نسخة منه الى قائد الفرقة الثانية جوابا على كتابه المذكور اعلاه . وقد شجع هذا الجواب المتطرفين على التنافس والتطاحن اكثر من السابق [٢] .

بادر قائد الفرقة الثانية الى الكتابة مرة اخرى الى الحاكم العسكري بتاريخ ١٩ كانون الثاني يقول :

" منذ اعلان تشكيل جبهة اتحاد حزب كردستان (الحزب البارتي والحزب الشيوعي وحزب جبهة الاتحاد الوطني) اخذت هذه الجماعات تعمل بصورة جدية بواسطة اعوانهم والمرشدين الذين ارسلوهم الى الاقضية والنواحي على بعث اقليم (كردستان العراق) ضمن الجمهورية العراقية . وقد ساهمت في مثل هذه الاعمال جهات مسؤولة في بغداد لتوجيه هذه الجبهة على التقيد بالميثاق الذي وضعوه والذي ينادون به في نشرات هذه الأحزاب السرية واجتماعاتهم الدورية على ضرورة اعلان ولادة اقليم كردستان . وكان المنهج الذي رسموه لتحقيق هدفهم هو الاستفادة من المادة الرابعة من الدستور المؤقت الذي خص العرب والاكراد كمشاركين في هذا الوطن وهم يبغون ما يلي :

آ- العمل بجدية لاقناع حكومة الجمهورية العراقية للاعتراف بمطاليبهم القومية ضمن منطقة كردستان التي خططوها ضمن الجمهورية وتشمل معظم الاراضي الواقعة شرق دجلة حتى خليج البصرة .

ب- اعلان كردستان العراقية فورا بموجب نص الدستور لتكون هذه الجمهورية قاعدة لضم اكراد تركيا وايران ضمن الخارطة التي رسموها .

ان كلا الفريقين المعتدلين والمتطرفين من البارتيين مؤمن بما خططوه لجمهوريتهما ومستقبلهما السياسي ان عاجلا او اجلا بما يلي :

آ- اعتراف الجمهورية العراقية بالاقليم المذكور رسميا ضمن الوحدة العراقية كمرحلة اولى .

---

[١] الاستاذ نعمان بكر التكريتي .

[٢] موسوعة ١٤ تموز ٣ / ٦٦ - ٧٢ ، مذكرات الطبقجلي ٣٩٤ .

ب- تأسيس مديرية معارف كردستان يكون مركزها مدينة كركوك على ان تكون الثقافة في هذه المنطقة كردية محضة وان تؤسس جامعة كردستان لرفع الثقافة الكردية.
جـ- الاعتراف باتحاد طلبة كردستان العراق على ان يتعاون مع اتحاد الطلبة في الجمهورية العراقية .
د- المطالبة بتأليف نقابة معلمين كردستان بالرغم من وجود نقابة المعلمين المنتخبة في كل لواء وكذا نقابة محامي كردستان واطبائها .
هـ- العمل على تصنيع كردستان ورفع المستوى الثقافي والاجتماعي في هذا الاقليم.
و- تأليف نقابات عمال كردستان بانواعها على ان تتعاون مع نقابات عمال الجمهورية العراقية على ان يتركوا موضوع الدفاع والمالية والتمثيل الخارجي في عهدة حكومة الجمهورية ببغداد .

ان جبهة أحزاب كردستان الموحدة متفقة على بعث كردستان العراق وان اختلفوا في الاساليب لهذا فان كافة الاوساط في هذه المنطقة تعمل بتوجيه من بغداد حيث يلتف ممثلو هذه الجبهة والضباط حول شخصيتهم المفضلة في الوقت الحاضر وهو (الملا مصطفى البارزاني) وممن يحف به من مثقفي كردستان البارتيين وتصدر التوجيهات مباشرة او بصورة غير مباشرة لتنفيذ خططهم السياسية " .

ويتطرق كتاب الطبقجلي الى ما تثيره " جبهة اتحاد كردستان بايعاز من التوجيهات التي تصلهم من بغداد من الشكوك والريبة في اخلاص العشائر المقاومة الى الملا مصطفى . وتردنا كثير من الاستفسارات والاستيضاحات من مديرية الاستخبارات العسكرية او عن طريق وزارة الداخلية او مديرية الامن العامة حول سلوك هؤلاء الرؤساء المناوئين للبارزاني . ان الشكوك التي تردنا عن طريق الجهات الرسمية والنشرات السرية التي توزع من قبل جبهة أحزاب كردستان حول الزيباريين والسورجية والهركيين والبرادوستين والركاينين ومن يناوئ الملا مصطفى البارزاني تستهدف خلق ارهاب لرؤساء هذه العشائر .

نود ان ننبه على هذه الناحية الخطيرة وتطورها ونوصي بالمحافظة على التوازن بين العشائر المناوئة للبارزانيين وما يريدون رسمه من خطط في حين تقتضي سياسة الجمهورية تطمين رؤساء العشائر المناوئة للملا مصطفى وتأمين مستقبلهم حتى تكسبهم بجانب الجمهورية وهم ممن لم يعرف عنهم مناوأة الحكومات العراقية بالسابق او اللاحق او قيامهم بثورات مسلحة ضد الجيش لذا يقتضي الاستفادة منهم وعدم اعطاء المجال لتمييز البارزانيين عليهم باية صورة من الصور وتوصية المتطرفين والاداريين بمعاملتهم بصورة حسنة لتأييد الفكرة القائلة بان ابناء الجمهورية هم سواء في المعاملة " .

واشار الكتاب الى ان بعض الضباط الحزبيين (البارتيين) الموجودين في الفرقة يتحسسون بموضوع كردستان او جمهورية كردستان في المستقبل بصورة ظاهرة ويجتمعون بالمناسبات لتطبيق الخطط الموجهة التي تصلهم من بغداد بواسطة اتصالهم الشخصي مع الملا مصطفى او بواسطة ممثلين يرسلون من بغداد وتشمل اجتماعاتهم الاتصال بكافة المتطرفين البارتيين من المحامين والمثقفين والمعلمين والمعلمات واجتماعاتهم هذه اصبحت دورية في كل من كركوك واربيل

والسليمانية . ان اهم ما يشغل المتطرفين الحزبيين البارتيين هو الصراع الخفي والظاهر للاستنثار بلواء كركوك الذي تسكنه اكثرية تركمانية وعشائر عربية واقليات عربية مسيحية .

ثم يوضح الكتاب شعور التركمان في كركوك بالخطر الذي يواجهونه من تحدي البارتيين لهم " وهم فزعون على مستقبلهم ويضعون جل ثقتهم بحكومة الجمهورية العراقية لضمان حياتهم ومستقبلهم .

واخيرا يسأل الطبقجلي توضيح الاتي :

آ- معلومات واضحة عن السياسة الداخلية للجمهورية العراقية فيما يخص الوعود المختلفة للاكراد الحزبيين بشأن كردستان ومطالبهم الاخرى التي يعملون على تنفيذها .

ب- منع الضباط وضباط الصف من التدخل في الامور السياسية او الحزبية او الانحياز الى المبادئ باصدار بيان من سيادة الوزير على غرار ما صدر من تحديدات بشأن الطلبة والمقاومة الشعبية .

جـ- نقترح جعل المناصب الادارية الاتية (في كل من التون كويري وطوز خورماتو وكفري) تدار من موظفين عرب حياديين لانهم عنصر الحياد بين الاكراد والاتراك الساكنين فيها : القائمقامون ، مدراء النواحي ، المعاونون ، مدراء المدارس ، الحكام " .

الزعيم الركن ناظم الطبقجلي

قائد الفرقة الثانية

وبعد ان عقد المؤتمر الاول لنقابة المعلمين (٢ - ٥) شباط تم توجيه البرقية الاتية في ختام المؤتمر بضغط من قبل الشيوعيين المسيطرين على النقابة .

" اننا اعضاء وفود اربيل والسليمانية والموصل وديالى نطالب بضرورة ادخال لواء كركوك ضمن مديرية تربية وتعليم كردستان . وان اللواء المذكور هو من صميم منطقة كردستان العراق والاكثرية الساحقة من سكانه هي من الاكراد وان التركمان يشكلون اقلية محدودة يحق لها فتح مدارس خاصة بها فقط. وان ما جاء بخصوص ذلك من قبل وفد كركوك ليس صحيحا وبعيدا كل البعد عن الحقيقة " [١] .

وكان من بين مقررات مؤتمر نقابة المعلمين يوم ٥ شباط " احداث مديرية تربية وتعليم عامة للاكراد تشرف على التعليم في المدارس الكردية في الجمهورية العراقية من جميع النواحي الادارية والفنية".

وكانت انتخابات نقابة معلمي كركوك مخيبة لامال الشيوعيين والبارتيين فقد فازت فيها اكثرية من التركمان والعرب القوميين فشكل الشيوعيون وفدا يمثل نقابة سموها (نقابة معلمي كركوك) زاروا عبد الكريم قاسم وبسطوا له مطاليبهم الخاصة بادخال مدينة كركوك ضمن مديرية معارف كردستان . وقد فند ناظم الطبقجلي ادعاءات وفد (نقابة معلمي كركوك) بكتاب ارسله الى الحاكم العسكري بتاريخ ١٥ شباط ١٩٥٩ شارحا فيه غايات ومرامي الوفد والذي ادعى ان شركة نفط العراق ساهمت في تأجيج الصراع القومي في كركوك بين الاكراد والتركمان من اجل السيطرة

---

[١] موسوعة ١٤ تموز ٣ / ٧٣ - ٧٩ ، مذكرات الطبقجلي ص ٣٩٢ - ٤١٨ .

على كركوك . وقد اوضح الطبقجلي ان النزاع اصبح واضحا بادعاء البارتيين ضم لواء كركوك قاطبة الى اقليم كردستان لهذا فان الانتهازيين هم الذين يخلقون هذا النزاع ويستظلون وراء الزعم القائل بان الشركات الاستعمارية لها كل الامكانيات لاثارة القوميات المتعددة في كركوك . ودافع الطبقجلي عن مدير معارف كركوك الاستاذ نعمان بكر التكريتي ووصفه بانه " قائم بواجبه باخلاص وامانة وحياد وكان عنصرا معتدلا لم يمل الى أي جانب " وان انتخابات نقابة المعلمين في كركوك جرت دون أي تدخل منه او من اية جهة كانت [1] .

وقد نشرت الصحف يوم ٣ نيسان ١٩٥٩ ان الحكومة قررت اخيرا احداث مديرية معارف لمنطقة كردستان العراق تحقيقا لاحكام الدستور واستجابة لمطلب الجماهير الواسع لا الجماهير الكردية فقط . بل كذلك جماهير العرب والاقليات القومية عموما وقالت الصحف الشيوعية ان ذلك جاء نظرا للديمقراطية وعاملا جديدا في توثيق عمق الروابط الاخوية بين العرب والاكراد وسائر الاقليات وتعزيزا لوحدة الصف والتفاف الاكراد حول جمهوريتنا واملت ان تكون هذه الخطوة فاتحة لخطوات اخرى نحو تحقيق مطالب الشعب الكردي القومية الديمقراطية الاخرى تنفيذا لاحكام الدستور. [2] وعندما باشرت الوزارات بوضع انظمتها بعد صدور قانون السلطة التنفيذية يوم ٢ مايس تقرر استبدال اسم (وزارة المعارف) بوزارة التربية والتعليم السابق في الاول من ايلول ١٩٥٩ . كان من بين المديريات التي ارتبطت بوزارة المعارف هي (مديرية المعارف العامة للدراسة الكردية) [3] .

الاصلاح الاجتماعي

من اجل السيطرة على المجتمع وتوجيهه وجهة تتلاءم والمرحلة الجديدة ، ومراقبة تطور عدد السكان الاجتماعي ومحاربة الانحراف والفساد ولاسباب امنية اصدرت حكومة الثورة منذ بداية ١٩٥٩ عددا من القوانين والانظمة لتحقيق هذه الاهداف .

ففي التاسع عشر من كانون الثاني اصدر مجلس السيادة النظام رقم (٥) لسنة ١٩٥٩ (نظام تسجيل النفوس والالقاب تضمن :-

المادة الاولى : تقوم مديرية النفوس العامة بتعداد نفوس جميع العراقيين داخل القطر وخارجه وتثبيت اسمائهم والقابهم واجناسهم واعمارهم حسب الوثائق المثبتة لذلك واوصافهم وتبديل جنسياتهم وعلاماتهم الفارقة وعاهاتهم الظاهرة ومحلات تولدهم واحوالهم الشخصية من زواج وطلاق وافتراق ومحلات اقامتهم ونوعها وتنقلاتهم داخل العراق وخارجه ولها ان تضبط تعداد نفوس غير العراقيين المقيمين في العراق والمتوطنين فيه ومعرفة ما يعود لكل منهم من المعلومات المتقدم ذكرها .

---

[1] موسوعة ١٤ تموز ٣ / ٨١ - ٨٣ ، مذكرات ناظم الطبقجلي ص ٤٢٠ .

[2] اتحاد الشعب ٣ نيسان ١٩٥٩ .

[3] الوقائع العراقية ١٢ / ٩ / ١٩٥٩ .

المادة الثانية : على مديرية النفوس العامة ان تتخذ ايسر الوسائل وادقها لتدوين حوادث الولادة والوفاة والنكاح والطلاق والافتراق وتغيير المسكن و (التسجيل المجدد) وقضايا المكلفين بخدمة العلم واعذارهم وحوادث اكتساب الجنسية العراقية واسقاطها واللقطاء وتصحيح الاعمار والاسماء والالقاب وتعديل الاوصاف للعراقيين داخل العراق وخارجه وتنظم لذلك احصاءات دورية تسجل بقيود خاصة على ان تتخذ (الناحية) بجميع القرى التابعة لها وحدة لهذا الاحصاء .
المادة الثالثة : لمديرية النفوس العامة ان تذيع على الجمهور ما تراه من الاحصائيات المتقدم ذكرها في المادة الثانية اعلاه بقصد تنويره بنواحي تقدمه الاجتماعي بصورة عامة وليس لها نشر الاحصاءات التي تتناول بيانات فردية .

وتضمنت المواد الاخرى انواع السجلات والتسجيل العام وطريقة اجرائه وطريقة تسجيل الاسماء والالقاب و (التسجيل المجدد) والاضافة على القيود وترقينها وما يتعلق بالهجرة الداخلية او تغيير مكان الاقامة وشكل صور القيد ودفاتر النفوس . تسجيل الولادات والوفيات وشؤون الزواج والطلاق وغيرها [١] .

وتمهيدا لصدور بطاقات الهوية الشخصية فقد طلب الحاكم العسكري العام يوم ٢٢ اذار وبموجب البيان رقم ٩١ . ان يحمل كل مواطن عراقي ما يثبت هويته بصورة مؤقتة ومما جاء في البيان :

" ستقوم الدوائر المعنية بعمل بطاقات هوية خاصة لكافة ابناء الشعب الكريم تثبت هوياتهم وتسهل معرفتهم عند الاحتياج فبناء على مقتضيات المصلحة العامة في الوقت الحاضر ونظرا لما تتطلبه مصلحة الامن في الجمهورية ولحين صدور بطاقات الهويات ، اقتضى على كل فرد عراقي ذكرا كان ام انثى ان يحمل ما يثبت هويته من دفتر النفوس او شهادة الجنسية او دفتر الخدمة العسكرية او الهوية الصادرة من الدوائر الرسمية المختلفة " .

الزعيم الركن احمد صالح العبدي
الحاكم العسكري العام [٢]

ومن اجل وضع حد للانحراف والفساد الاجتماعي وتطبيقا لقانون مكافحة البغاء الذي نص على اعداد مؤسسات تتوفر فيها شروط العيش والعمل والتوجيه اصدر مجلس السيادة يوم ١٢ شباط ١٩٥٩ النظام رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ باسم (نظام مؤسسات الحجز الاصلاحي للنساء) جاء فيه :
المادة الاولى : مؤسسات الحجز الاصلاحي هي المؤسسات المعدة لقبول البغايا المحكوم عليهن في المحاكم المختصة .
المادة الثانية : الغرض من انشاء هذه المؤسسات تقويم سلوك المنحرفات وتعليمهن المهارات والحرف ليكون بمقدورهن كسب عيشهن .

---

[١] الوقائع العراقية ٢٧ / ١ / ١٩٥٩ .
[٢] جريدة الثورة ٢٣ اذار ١٩٥٩ .

المادة الثالثة : ترصد مديرية الخدمات الاجتماعية العامة المبالغ اللازمة لهذه المؤسسات وعليها تأمين العدد الكافي من الموظفين والمستخدمين لادارة شؤونها .

المادة الرابعة : تجهز هذه المؤسسات بالارزاق والمواد طبقا للجداول الملحقة بهذا النظام ولمدير المؤسسة الموافقة على صرف اغذية خاصة غير مدرجة في جدول الارزاق بناء على توصية تحريرية من الطبيب .

ونصت المواد الاخرى على فتح صفوف لمكافحة الامية داخل المؤسسة وتدريب المشمولين بالرعاية على المهارات اليدوية المختلفة واخلاء سبيل من انتهت مدة حجزها وتضمن الجدول الاول مقدار استحقاق الفرد اليومي من الارزاق والجدول الثاني استحقاقه السنوي من الكسوة [1] .

وفي اليوم نفسه اصدر مجلس السيادة نظام مؤسسات رعاية العجزة " رقم ١٠ لسنة ١٩٥٩.

وتضمن القانون انشاء مؤسسات لرعاية العجزة من الذكور والاناث ممن تتوفر فيهم الشروط الواردة بهذا النظام وتوفير الرعاية للمعوقين والمحتاجين منهم وتجهيزهم بالارزاق والكساء والتجهيزات الاخرى وفقا لجداول الحقت بهذا النظام . ونص النظام ايضا على تدريب المشمولين بالرعاية على الاعمال اليدوية البسيطة التي تتلاءم وقابلياتهم وتتولى لجنة مختصة النظر في طلبات الالتحاق بالمؤسسة على وفق الشروط المحددة بالنظام [2] .

ولاحكام الرقابة على دور السينما والملاهي ومنع استغلالها من قبل الرواد ، اصدر وزير الشؤون الاجتماعية الزعيم الركن عبد الوهاب الامين تعليمات الملاهي رقم (٢) لسنة ١٩٥٩ التي نصت المادة الاولى منه :

" تلغى الفقرات (ب) و (د) و (ز) و (ذ) من المادة الثانية من تعليمات الملاهي رقم (١) لسنة ١٩٥٧ ويستعاض عنها بما يلي :

ب- تطبيق قاعدة ترقيم كراسي الموقعين الممتاز والاولى في كافة دور السينما .

د- اولا : تعلق خارطة الكراسي في اماكن مناسبة من مدخل السينما ليتسنى للرواد معرفة اماكنهم قبل الدخول .

ثانيا : تباع البطاقات لكافة حفلات اليوم من الساعة التاسعة والنصف صباحا حتى الساعة الثانية عشرة ظهرا . ومن الساعة الثانية مساء حتى الساعة العاشرة مساء .

ز- لا تتجاوز مدة عرض الاعلانات المختلفة على الشاشة عن الخمس عشرة دقيقة.

ذ- اولا : يمنع بيع المرطبات وغيرها في داخل قاعة العرض منعا باتا في دور السينما من الدرجة الاولى .

ثانيا : يسمح ببيع المرطبات وغيرها خلال فترة الاستراحة وداخل قاعة العرض من قبل الباعة الجوالين الذين ينسبهم صاحب السينما في دور السينما من الدرجتين الثانية والثالثة على ان

---

[1] الوقائع العراقية ٢٢ / ٢ / ١٩٥٩ .

[2] نفسه ٢٥ / ٢ / ١٩٥٩ .

يرتدي هؤلاء الباعة طاقية بيضاء وصدرية بيضاء ايضا ويمنعون منعا باتا من المناداة بسلعهم ومن البيع بين صفوف الرواد على ان لا يتجاوز عددهم الاثنين فقط " [1] .

وزير الاقتصاد والبريطانيون

كان البريطانيون على قناعة تامة بان ابراهيم كبة وزير الاقتصاد العراقي لم يكن شيوعيا منظما لكن وجوده في الوزارة كان مصدر ازعاج لهم . فالوزارة التي يديرها (الاقتصاد) لها مساس مباشر بمصالحهم الاقتصادية في العراق وبخاصة النفط والتجارة فضلا عن بعض المقاولات التي تتولاها شركات بريطانية وامريكية .

كان ابراهيم كبة ماركسيا يعتنق الافكار الاشتراكية العلمية منذ ان كان يحضر لشهادتي الدبلوم للدراسات العليا في القانون والاقتصاد في القاهرة (١٩٤٦ - ١٩٤٧) . واطلع على التيارات المعاصرة بعد سفره الى فرنسا .

وفي ٢٠ كانون الثاني ١٩٥٩ نقلت السفارة البريطانية في بغداد الى خارجيتها قول عبد الجبار الجومرد وزير الخارجية العراقي الى القائم بالاعمال السويسري في بغداد الذي يصف فيه ابراهيم كبة " انه الشيوعي العراقي الكبير الذي يملك تأثيرا كبيرا ليس فقط في الاذاعة والصحافة ولكن لديه ايضا علاقة وطيدة مع رئيس الرقابة العسكرية المقدم البيطري لطفي طاهر وشقيق المرافق الاقدم (وصفي طاهر) [2] لرئيس الوزراء وابن عم زكي خيري عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي . ومع الرائد سليم الفخري مدير الاذاعة . وقال الجومرد ايضا هناك بعض الامل في ان يخرج ابراهيم كبة من الوزارة " [3] .

وفي حفل توقيع الاتفاق التجاري مع بلغاريا يوم ٤ شباط قال ابراهيم كبة : سيدي وزير التجارة لجمهورية بلغاريا الشعبية المحترم

ان النظام الاستعماري نظام غير قابل للاصلاح انه يحكم جبلته الخاصة وقوانين حياته نفسها مبني على الاستغلال والاحتكار وامتصاص القوى الحية والسير عبر الحروب والمجاعات والازمات ولا يمكن معالجته الا بمحاربته من جميع المواطنين وجميع الاشكال وجميع الميادين [4]

وقد استشفت الوزارة من هذا التصريح انه قائم على اسس ماركسية - لينينية معادية للغرب ولذلك بادر السفير همفري تريفيليان الى تنبيه كل من وزيري الخارجية هاشم جواد والمالية محمد حديد حول الموضوع وقد اكد له محمد حديد " ان هذا الحديث لا يمثل سياسة الحكومة العراقية " وكان رأي الوزير (حديد) ان ما ورد في حديث وزير الاقتصاد هو (نكتة كبيرة) لا تستحق النقاش. بل ان السفير سأل ابراهيم كبة نفسه ان كان حديثه هذا يمثل سياسة الحكومة لكنه لم يكترث بل انه

---

[1] الوقائع العراقية ١٨ / ٣ / ١٩٥٩ .

[2] كان لطفي طاهر بيطريا تخرج في مدرسة البيطرة في الهند .

[3] الزوبعي ، العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٩ ٣ / ٤٩ .

[4] جريدة اتحاد الشعب ابراهيم كبة هذا هو طريق ١٤ تموز ص ١١٤ .

لم يخجل حسب تعبير السفير . ولكنه (كبة) اراد ان يعرف رأي وزير الخارجية الجديد (هاشم جواد) فرد عليه السفير ان من الافضل ان يسأل الوزير بنفسه .
ووصف السفير البريطاني كبة بانه ذيلي مندفع وقد يأتي اليوم الذي يجبر فيه على ايقاف نشاطه اذ انه لا يقوى بالضرورة بسبب التغييرات الاخيرة في الحكومة [1] .

زيارة النائب العمالي فرانسز نويل بيكر للعراق

زار فرانسز نويل بيكر عضو البرلمان البريطاني (حزب العمال) بغداد في المدة ٢٣ – ٢٥ كانون الثاني لاستطلاع الموقف في العراق عن كثب والاتصال بالمسؤولين العراقيين للتعرف على ما يشاع من ان العراق يتحول الى الشيوعية فكان لقاؤه الاول مع وزير المالية محمد حديد الذي ابلغه " ان الخطر الشيوعي قد جرت المبالغة حوله خارج العراق وداخله وقال ان سياسة الحكومة قد تضمنت اعطاء الشيوعيين فرصة لتنفيس الضغط وهي سياسة صحيحة ولا مفر بعد قمع الشيوعيين لفترة طويلة في العراق ان يحدث هناك انفجار اولي في التعاطف تجاه الشيوعية وبمرور الزمن لابد ان تعود الامور وتستقر . وحول موضوع الخليج العربي قال (حديد) ان على بريطانيا ان تترك موقعنا الخاص فيه . وان على الكويت ان تلتحق بالعراق وعلى بقية المناطق اما الاندماج بالمملكة العربية السعودية واليمن واما ان تؤلف اتحادا فدراليا خاصا وذلك في معرض تأكيده على ضرورة تفهم بريطانيا للقومية العربية.
وفي مقابلة مع وزير الارشاد اخبره صديق شنشل " انه اعتقد قبل شهر ان العراق سيصبح شيوعيا بالفعل ولكنه الان اكثر تفاؤلا . واوضح ان التبدل الذي حصل بشكل رئيسي كان بسبب هجوم عبد الناصر على الشيوعية في خطابه يوم ٢٣ كانون الاول ١٩٥٨ . وان هذا الخطاب قد شد من عزيمة القوميين في العراق وبين كراهيته لمحكمة الشعب ودعا الى اعادة العلاقات المصرية البريطانية.
وابدى بابا علي اثناء مقابلته لبيكر تفاؤله بالبيان الصادر حول المقاومة الشعبية وعده تطورا مشجعا وعبر عن كراهيته لمحكمة الشعب وابدى اسفه للنزاع القائم بين العراق والعربية المتحدة .
اما كامل الجادرجي فقد ابلغ بيكر ان الشيوعيين قد اجتازوا الان قمتهم التي وصلوا اليها قبل شهر مضى . قال ان الميل العراقي الاصيل للحياد والديمقراطية سيحول دون استيلاء الشيوعيين على السلطة وان التقدم الشيوعي السريع الذي تم ايقافه الان كان بسبب حاجة قاسم لقوة مضادة للحركات الرجعية لعبد السلام عارف ورشيد عالي الكيلاني . قال ان قاسم يستطيع ان يسيطر على الشيوعية عندما يشاء .
اما مقابلة بيكر لرئيس الوزراء العراقي فكانت عامة اذ تحدث عبد الكريم قاسم عن التاريخ القديم وابدى بيكر اعجابه بعبد الناصر واوضح لقاسم ان حزبه (العمال يعارض تنفيذ احكام الاعدام في العراق)[1] .

---

[1] برقية السفير البريطاني في بغداد الى خارجيته يوم ١١ شباط ١٩٥٩ في العراق في الوثائق البريطانية ترجمة الزوبعي ٣ / ٨٥ .

بريطانيا تدعو لدفع عبد الكريم قاسم نحو (سياسة الوسط)

كانت السياسة التي حددتها بريطانيا تجاه نظام الحكم في العراق في اواخر سنة ١٩٥٨ " ان من المرغوب فيه القبول بنظام قاسم باعتباره احسن الموجود في الوقت الحاضر . نظرا لانه لا يوجد احد على الساحة غيره . اذ انه راغب ومن المحتمل قادر على ان يحافظ على عراق مستقل ومتوحد. وهذا مهم جدا ليس لفائدة العراقيين بل كذلك لمستقبل الصناعة النفطية ومن اجل المصالح البريطانية بشكل عام في العالم العربي ولوقف التقدم الروسي نحو الشرق الاوسط . لذا فانه من المرغوب فيه اعطاء قاسم فائدة قوية لدفع الشك عنه . وما دام هناك امل معقول بان بامكان قاسم تحقيق هدفه فانه من المنطقي ان نعطيه هذا التأييد بشكل خفي قدر الامكان وان لا نعمل باي حال من الاحوال أي شيء يسرع من سقوطه وسيصبح من الواضح في المستقبل القريب فيما اذا كان بالامكان تحقيق الفكرة المثالية (للاستقلال) واذا لم يكن بالامكان تحقيق ذلك فانه ما دام التراجع العراقي عن الشيوعية يجب التعبير عنه في المصطلح المحلي بانه يتجه بموقف اكثر حرارة نحو الوحدة العربية والجمهورية العربية المتحدة فعليا ان ننحاز وأقولها بصراحة نحو الاخير وسيكون من الاحسن لقاسم ان يتحرك بالاتجاه القومي بدلا من مقاومته واحتمال ان يستخدم الشيوعيين اكثر فاكثر باعتبارهم حلفاءه ويجب باية حال الاعتراف بانه ستبقى كثير من الشكوك حول استعداده وقدرته على التحرك بالاتجاه القومي العربي . انا وزملائي مثل العراقيين المعتدلين نبحث عن العلامات لتحول قاسم حتى ولو قليلا عن الشيوعيين والعودة الى الموقف الوسط ... فاذا لم يخفض احكام الاعدام (الصادرة بحق بعض رجال العهد الملكي) ولم يقم باتخاذ اجراء ليطمئن العناصر القومية والمعتدلين الوسط بانه لن ينزلق اكثر باتجاه الشيوعية فانه سيستمر الموقف الحالي لعدم الاستقرار الحاد وستبقى خطورة احتمال تحرك قائد اخر من الجيش قائمة ضده وبذلك يدفع العراق بعيدا وربما بشكل حاسم نحو الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة وبتأخيره العودة الى موقع التوازن فان رئيس الوزراء في خطر بتعجيل مثل هذا التطور واذا ما حصل ذلك فانه من المحتمل جدا ان تتمزق البلاد " [٢] .

وبمعنى اوضح ان بريطانيا كانت تريد للعراق ان يظل بعيدا عن الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة او التحول الى دولة شيوعية وهكذا . دخل عام ١٩٥٩ والعراق اشبه بسفينة تائهة في بحر تتقاذفها الامواج من كل الاتجاهات فالشيوعيون الذين استخدمهم عبد الكريم قاسم لضرب القوى القومية عززوا نفوذهم في الادارة وفي الشارع . والقوميون اخذوا يكثفون نشاطهم بقيادة البعثيين لمواجهة الشيوعيين . واستفاد عبد الكريم قاسم من هذا الوضع للتمسك بالحكم وابقاء العراق في (سياسة الوسط) وذلك بسعيه لضرب القوى السياسية المتناحرة بعضها ببعض مطلنا انه (فوق الميول والاتجاهات) .

وفي ذلك الجو المشحون بالتوتر وبالصدامات راحت السلطات البريطانية ممثلة بسفارتها في بغداد ويساعدها عدد من السفارات الغربية وسفارات دول (حلف السنتو) لدفع عبد الكريم نحو ما

---

[١] برقية السفارة البريطانية في بغداد الى خارجيتها يوم ٢٨ كانون الثاني ١٩٥٩ الزوبعي ، العراق في الوثائق البريطانية ٣ / ٦١ .

[٢] وليد محمد سعيد الاعظمي ، ثورة ١٤ تموز وعبد الكريم قاسم في الوثائق البريطانية (بغداد ١٩٨٩) ص ١٩٠ .

اسمته (سياسة الوسط) او ما اصطلحت عليه القوى السياسية المحلية (السياسة القاسمية) وسعت لمد الجسور مع عبد الكريم قاسم والعمل على تحليل شخصيته والتعرف على اتجاهاته ونياته. على الرغم من قناعتها بانه لم يكن شيوعيا منظم ولكن الاشاعات كانت تدور حول ماركسيته وانتمائه للحزب الشيوعي قبل الثورة بل ان تلك الاشاعات حددت اسمه الحركي (مطر) [1] . فاخذت تسعى لدراسة شخصيته وتحليل سلوكه والتعرف عليه عن كثب وقراءة افكاره من خلال المعلومات التي تجمعها عنه والتي كانت تحصل عليها من خلال علاقتها بعدد من الوزراء ممن اسمتهم (المعتدلين) وبعض المحيطين بعبد الكريم قاسم وبواسطة مخبريها ممن كانوا على اتصال وثيق ببعض رجال الثورة وبواسطة سفارات حلف السنتو .

وكان السفير همفري تريفيليان الذي عمل في السفارة البريطانية في بغداد منذ سنة ١٩٤٨ قد ربطته صداقات مع عدد من الشخصيات العراقية . وعلى سبيل المثال نقدم التحليل الذي قدمه بابا علي الشيخ محمود وزير المواصلات والاشغال في المقابلة التي اجراها معه السفير في اليوم الاول من كانون الثاني ١٩٥٩ . قال بابا علي " ان قاسم ذكي وقاس ومخادع وكاذب وشاذ يتعرض لنوبات عصبية تفقده السيطرة ولا ينام ولا يستمع لاحد واحيانا لا يلتقي بوزرائه لعدة اسابيع وذلك فهو لا ينجز أي شيء وانه يريد ان يجعل العراق دولة شيوعية ويرغب في كسب نواب الضباط والجنود ليعملوا ضد ضباطهم . وانه يقوم الان بتشكيل الفرقة الخامسة مستهدفا ان يجعلها قوة تحت سيطرة الشيوعيين . وجزم بابا علي بشيوعية عبد الكريم قاسم ودعا كل من الامريكيين والبريطانيين وبصراحة للعمل بسرعة والا فانهم سوف يرون دولة شيوعية تنشأ في العراق .

وينقل السفير البريطاني ايضا عمن وصفه بصديقه الحميم علي صائب مدير التشريفات قوله " ان علينا نحن والامريكان ان لا ندع قاسما لوحده وعلينا ان نبحث عن أي مبرر لمقابلته وليس مهما ان ننجح في ذلك ام لا ولكن المهم ان لا نتركه لوحده " . وكان في رأي تريفيليان ان هذه النصيحة تعتمد اساسا على معطيات ومبررات اخرى غير تلك التي قدمها بابا علي واكد انه قد اخذ بهذه النصيحة وانه طلب من علي صائب ان يرتب له مقابلة مع عبد الكريم قاسم لمتابعة موضوع الاتفاق الخاص بين بريطانيا والعراق الموقع عليه في الرابع من نيسان سنة ١٩٥٥ [2] . وهو

---

[1] حول هذا الموضوع بالامكان الرجوع الى موسوعة ١٤ تموز ٢ / ١٠ ويذكر جاسم العزاوي السكرتير الخاص لعبد الكريم قاسم انذاك ان عبد الكريم خاطب بحضور عددا من الضباط الشيوعيين في وزارة الدفاع بالقول " انا لا اصير شيوعيا ولا يصير العراق شيوعيا (هذي كطنة طلعوها من اذانكم) انا عندي ارتباط بعائلتي وديني التليد له عاداته ومقدساته لا تغلقوا الابواب في وجهي حتى لا اضطر الى الدخول والخروج من باب واحدة مفتاحها بيد (روسيا) وقد توصد هذه الباب في وجهي على حين غرة فابقى سجينا استجدي تأييد روسيا " ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ص٢٢٥ .

[2] برقية السفير البريطاني الى خارجيته يوم ١ كانون الثاني ١٩٥٩ عند خليل ابراهيم حسين الزوبعي العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٩ ٣ / ١٥ - ١٧. للمزيد من التفاصيل عن الاتفاق الخاص ينظر علاء جاسم محمد . العلاقات العراقية - البريطانية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، ص ٢١٥ - ٢١٧ .

الاتفاق الذي انتهت بموجبه معاهدة ١٩٣٠ وانضمت بريطانيا في اليوم التالي لعقده الى الميثاق العراقي التركي .

وفي مقابلتين للسفير مع محمد حديد وزير المالية يومي الخامس والسادس من كانون الثاني اعتذر الوزير " عن الفشل الواضح في السيطرة على الامن العام ولهجة الصحافة العراقية والاذاعة وابدى اعترافا جزئيا حول ضرورة ان تمارس الحكومة مسؤولياتها في الحكم واعتذر عن الموقف الراهن بكونه موقفا مؤقتا سببته حركة رشيد عالي الكيلاني واعدا ان تبقى قوات المقاومة الشعبية تحت السيطرة " .

وفي السابع من كانون الثاني التقى السفير بمحمد صديق شنشل وزير الارشاد انذاك الذي قال للسفير " نتيجة للضغط الشيوعي فانه يعيش اصعب اوقاته خلال الشهرين الماضيين وقال انها حتى اسوأ من تلك الفترة التي قضاها في السجن حتى انه لم يحضر خلالها اية اجتماعات لمجلس الوزراء ولكنه عاد الان ليشارك فيها مرة اخرى . وقال ان عبد الكريم قاسم في اعقاب الثورة مباشرة لم يكن يلتقي باي من غير العراقيين سواء من السفراء ام الصحفيين دون حضوره شخصيا. واكد انه فقد هذه المكانة بشكل كامل وقال ان اسوأ ما في الخطر الشيوعي قد انحسر الان وابتدات الامور بالتحسن وهو يعتبر تصريحات عبد الكريم قاسم يوم ٦ كانون الثاني ذات اهمية كبيرة . وفي الختام دعا شنشل البريطانيين لتغيير سياستهم تجاه عبد الناصر ان ارادوا دحر الشيوعيين لان تأثير عبد الناصر لا يزال قويا في العراق . اذ انه ما ان كتب سطرين ضد الشيوعيين السوريين الا وانفجرت اعمال العنف في العراق في العديد من المدن اسفرت عن قتل عدد من الشيوعيين " .

وفي الثامن من كانون الثاني بعث السفير لخارجيته ترجمة كاملة لخطاب عبد الكريم قاسم في يوم الجيش (٦ كانون الثاني) وقال في تقويمه للخطاب " ان اكثر التطورات اهمية في التقييم هو تشكيل الفرقة الخامسة . ويتحشد الان اكثر من نصف الجيش في بغداد .. وان تفسير ذلك ان هناك جهودا لتقوية الجيش لمواجهة القوى الشيوعية (لا كما ذكر بابا علي) وحفظ الامن الداخلي في بغداد لقد نجح عبد الكريم قاسم في بناء شعبية شخصية وان الامل الافضل للعراق ولمصالحنا لا زال في الوقت الحاضر هو ان يتمكن من ترسيخ موقفه وان يجد نفسه قويا بما فيه الكفاية في تنفيذ سياسته المعلنة " [1] .

لقد فسرت السفارة ما جاء في الخطاب من تأكيد على القومية العربية وتحجيم عمل المقاومة الشعبية انه " بداية سياسة جديدة لعبد الكريم قاسم تهدف الحد من سيطرة الشيوعيين " خاصة وقد رافقت ذلك اشاعات تفيد ان صلاحيات الرائد الركن سليم الفخري مدير الاذاعة قد تحددت .

والفخري مولود في الموصل سنة ١٩٢٠ وقد انتمى الى الجيش وشارك في ثورة ١٩٤١ . وانتمى الى الحزب الشيوعي ولكنه طرد من الجيش سنة ١٩٤٧ لشكوك حامت حول ارتباطه بالحزب الشيوعي . وعندما قامت ثورة ١٤ تموز كان في بريطانيا وقد استدعاه عبد الكريم قاسم فوصل في السادس من آب ١٩٥٨ واعيد الى الجيش وتولى بموافقة عبد السلام عارف ادارة الاذاعة بالتعاون مع (لطفي طاهر شقيق وصفي طاهر) وهو بيطري وتعين رئيسا للرقابة العسكرية في الاذاعة .

---

[1] برقية السفارة يوم ٧ و ٨ كانون الثاني الى خارجيتها في الزوبعي ، العراق في الوثائق البريطانية ص ١٩ - ٢٥.

وقد عرف سليم الفخري بذكائه وهيمنته على مرؤوسيه ونفوذه في وزارة الارشاد وبعد اعتقال عبد السلام عارف قام بتجميد صلاحيات محمد صديق شنشل وزير الارشاد وصار يزاول معظم صلاحياته في الاشراف الفعال على الاذاعة والتلفزيون ووكالة الانباء والصحف ووظائف الرقابة والارشاد . لذلك وجدت السفارة في تحديد صلاحياته وفي تعيين الزعيم علي غالب عزيز قائدا للفرقة الخامسة (الجديدة) اعتدالا في سياسة عبد الكريم قاسم واستقلاليته ، خاصة وان الزعيم علي غالب عزيز كان متخرجا في كلية الاركان البريطانية في كمبرلي وفي مدرسة الضباط الاقدمين في ديفيزس [1] .

وفي ضوء هذه المعلومات التي قدمتها سفارات دول حلف السنتو في بغداد اخذت بريطانيا تبلور سياستها تجاه عبد الكريم قاسم ففي برقية بعث بها الوزير المفوض البريطاني في الباكستان الى ادارة العلاقات مع دول الكومنولث يوم ١٧ كانون الثاني ١٩٥٩ جاء فيها " ان الباكستانيين يعتقدون مثلما نعتقد نحن ايضا ان قاسم او اية جهة اخرى تساند سياسته المعلنة تستحق الدعم والاسناد من حكومتنا وقد يكون هذا المسلك هو المفضل تماما للحيلولة دون الانزلاق نحو الشيوعية او عبد الناصر بحالة من التخبط الفوضوي ... واذا ما انزلق موقفه (عبد الكريم) اكثر نحو الشيوعية فيجب على الباكستان وحلفائها (كما يفترض الوزير) ان يفكروا بشكل جدي في أي بديل لدعم الاتجاه القومي العربي في العراق ولو ان ذلك يلائم اوراق عبد الناصر " [2] .

وتقرر هذا الاعتقاد عند البريطانيين اكثر من مراقبتهم بالمشاركة مع الامريكيين سياسة الاتحاد السوفيتي تجاه الأحزاب الشيوعية في الشرق الاوسط عموما . فقد ابلغ تريفليان خارجيته يوم ٣١ كانون الثاني ١٩٥٩ .

" افادت التقارير التي حصلنا عليها ان كادر الحزب الشيوعي تسلم توجيهات من وقت قريب لغرض:

١- ايقاف العمل بسياستهم المتقدمة لمدة شهرين .

٢- تجنيد اعضاء للحزب من الطبقات الفقيرة جدا في المجتمع فقط وترك الطبقات الوسطى لوحدها .

ونقل عن الوزير المفوض الايطالي في دمشق قوله " ان توجيها بالمعنى نفسه قد صدر الى جميع الأحزاب الشيوعية في الشرق الاوسط لكي تكون متحفظة بشكل خاص حول نشاطها وان لا تقوم باية مبادرة جديدة " [3] .

وكان عبد الكريم قاسم قد تقدم يوم ٢٢ كانون الثاني بطلب الى السفارة البريطانية في بغداد لشراء كميات كبيرة من السلاح من بريطانيا وهو الامر الذي حمل الحكومة البريطانية تتيقن من اعتدال عبد الكريم قاسم . واعدت الاستخبارات البريطانية تقرير يوم ١٦ شباط يفيد " ان قاسما طلب اخيرا ان نبيعه كميات كبيرة من الاسلحة الحديثة وعند تقديمه لهذا الطلب اخبر سفير صاحبة الجلالة في بغداد ان الحكومة العراقية ترغب في ان تستمر في الاعتماد على ان يكون المصدر الرئيس لتجهيز القوات المسلحة العراقية بالاسلحة والمعدات . بريطانيا . وان تستمر اساليب التدريب في

---

[1] المصدر نفسه ص ٢٩ - ٣٣ .

[2] نفسه ص ٤٧ .

[3] المصدر نفسه ص ٦٩ .

البقاء بريطانية ايضا " [1] ، الامر الذي يؤكد سياسة عبد الكريم قاسم الحيادية وعدم رغبته في الابتعاد عن الغرب والوقوف في صف الدول الاشتراكية وفي ضوء هذه المعلومات التي تجمعت لدى وزارة الخارجية البريطانية ابلغت سفيرها في بغداد يوم الثاني من اذار ١٩٥٩ الاتي :

" ١- ان تقديرنا للموقف في العراق والسياسة التي ينبغي لنا اتباعها تستند الى الاسس الاتية :

آ- وجود حكومة مستقرة ومستقلة عن كل من القاهرة وموسكو يؤدي الى خدمة مصالحنا اكثر .

ب- وجود حكومة تنفذ اهداف قاسم المعلنة بشكل مؤثر يؤدي الى تحقيق هذا الهدف .

جـ- ان البدائل الاكثر احتمالا بالنسبة للنظام الحالي هو نظام يكون تابعا اما الى القاهرة واما الى موسكو وان أي من هذين النظامين سيكون ضارا بمصالحنا الحيوية.

د- ان علينا ان نقوم باقصى ما نستطيع لتأمين بقاء قاسم في الحكم ما لم يصبح واضحا بانه لا يرغب بعد ذلك في تطبيق سياسته المعلنة او انه غير قادر على ذلك . وفي هذه الحالة فان شخصا اخر غيره ان كان متوفرا ويتبع نفس السياسة سوف يخدم مصالحنا بشكل افضل .

٢- هذه النقطة حرجة فاذا كان الانزلاق نحو الشيوعية تحت حكم قاسم مستمرا وفيما لو تيسر نظام حكم معتدل يستطيع ان يواجه الشيوعيين وان يقف ضدهم بشكل مؤثر . ومع ذلك لا يقع تحت هيمنة الجمهورية العربية المتحدة بشكل تام عند ذلك تدعو الحاجة لاعادة تقييم سياستنا .

٣- ان نظاما على علاقات ودية مع الجمهورية العربية المتحدة ولكنه ليس على استعداد لان يكون جزء منها والذي يتخذ موقفا معارضا للشيوعيين يمكن ان يكون رهانا افضل من قاسم كما يبدو بوضعه الحالي بشرط ان يكون هذا النظام قادرا على حفظ النظام العام وهذا القول لا يمثل جدالا لصالح عملنا من اجل التغيير ولكنه يقترح ان ليس من الضروري العمل لمنع ذلك او ان نصبح مفرطين في التحسب اذا ما حدث هذا التغيير الخاص بطريقة منظمة .

٤- ويفترض ان تغييرا مثل هذا لا يسبب تغييرا في سياستنا التي تهدف لان نكون مساعدين واصدقاء للعراق كلما امكن طالما ان ذلك يبقى متطابقا مع سياسة قاسم المعلنة ويفترض ان حكومة جديدة معتدلة ستتبع ذلك التغيير .

٥- لذلك ارجو وبشكل خاص اظهار مشاعر الرأي العام العراقي تجاه الجمهورية العربية المتحدة والذي لا يلتزم بالانحياز نحو الحزبية . وفي الحقيقة فان تقويما يرسل برقيا عن احتمال مجيء حكومة معتدلة بين الطرفين الناصريين والشيوعيين الى السلطة دون تعريض البلاد الى حالة الفوضى سيكون اكثر فائدة . واذا ما تمكنتم من اضافة ارائكم بصدد مضامين تقديركم لسياستنا فان ذلك سيكون مفيدا جدا ايضا " [2].

---

[1] تقرير وزارة الخارجية البريطانية الى دائرة العلاقات التجارية والصادرات يوم ٢٦ شباط ١٩٥٩ المصدر نفسه ص٣ / ١٥١ .

[2] برقية روجر ستيفنس الخارجية البريطانية الى همفري تريفليان - بغداد ٢ اذار ١٩٥٩ . الزوبعي ، العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٩ ٣ / ٢٠٥ - ٢٠٦ .

التعاون مع الاتحاد السوفيتي في مجال استخدام الطاقة الذرية للاغراض السلمية

بعد صدور قانون لجنة الطاقة الذرية رقم (١) لسنة ١٩٥٩ في الثالث من كانون الثاني ١٩٥٩ الذي نص على تأسيس لجنة الطاقة الذرية لتتولى استغلال الطاقة الذرية استغلالا سلميا للاغراض الصناعية والطبية والزراعية والعلمية وغيرها . وبعد مصادقة مجلس السيادة والوزراء على نظام الوكالة الدولية للاغراض السلمية وافق مجلس الوزراء يوم ١٦ شباط ١٩٥٩ " على مفاتحة الاتحاد السوفيتي للتعاون بشأن استخدام الطاقة الذرية والمساعدة التي يمكن ان يقدمها وبخاصة فيما يتعلق بالفرن الذري والبحوث والنظائر المشعة المفيدة وفي تدريب الايادي الفنية وادخال هذا الموضوع ضمن المشاريع الانمائية الكبرى التي ستشملها اتفاقية التعاون الاقتصادي بين العراق والاتحاد السوفيتي " [1] .

العلاقة بين عبد الكريم قاسم وجمال عبد الناصر

تواصل الصراع بين انصار الوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة من البعثيين والقوميين وبين دعاة الاتحاد الفدرالي من الشيوعيين والوطنيين الديمقراطيين والقطريين . واشتد بعد ابعاد عبد السلام عارف ومحاكمته ومحاكمة رشيد عالي الكيلاني . وتمت ملاحقة القوميين والبعثيين واقصائهم عن المراكز الادارية . واخذ الشيوعيون بدعم من عبد الكريم قاسم يعززون مواقعهم في الادارة وخاصة في دوائر وزارات الدفاع والتربية والتعليم والارشاد . وشنت المحكمة العسكرية العليا الخاصة وجريدة اتحاد الشعب هجومهما على من اسمتهم بالعناصر الحاقدة والموتورة ودعاة القومية المزيفة وضد الجمهورية العربية المتحدة .

وانتقل الصراع الى داخل الجمهورية العربية المتحدة نفسها فاعلن الشيوعيون وانصارهم في سورية ومصر معارضتهم للوحدة وهاجموا القومية العربية ، فتعرضوا للملاحقة والمضايقة واضطر العديد منهم لمغادرة سورية واتجهوا الى العراق [2] . الذي رحب بهم . وفي ٢٣ كانون الاول ١٩٥٨ فتح جمال عبد الناصر المعركة مع الشيوعيين في سورية والعراق بشكل علني في خطاب شامل القاه بمناسبة الاحتفال بعيد النصر مس فيه العراق بشكل غير مباشر ومما جاء في الخطاب :-

" بعد عشرة شهور من الوحدة ... بدأت الالاعيب ضد الوحدة . وبدأت المظاهر الاستعمارية من اعوان الاستعمار والصهيونية تعمل ضد الوحدة ... وانني آسف ان اقول ان هناك تجمعات ظهرت ضد الوحدة وآسف ان اقول ان الشعب العربي الذي آمن بالوحدة لا يمكن ابدا ان يرى بينة هذه التجمعات ... لقد اعلنا ان الامة والحكومة يجب ان تكون اتحادا قوميا يجب ان نوحد جهودنا حتى نقضي على الصهيونية ونقضي على الاستعمار . ولن نستطيع ان نحارب الصهيونية والاستعمار اذا كنا نحارب انفسنا ولكن الحزب الشيوعي في سورية رفض هذا واعلن انه لا يقبل ان

---

[1] مقررات مجلس الوزراء يوم ١٦ شباط ١٩٥٩ .

[2] في مقدمتهم خالد بكداش وعفيف البزري .

يتحد مع الامة في وحدة قومية وفي اتحاد قومي . ورفض ان تكون الامة العربية أمة واحدة تحارب اعداء القومية العربية واعداء الوحدة العربية ، بل رفض ايضا القومية العربية والوحدة العربية . واعلن بعض افراده في الاسبوع الماضي انهم ينادون بالانفصال . وينادون بان لا تكون هناك وحدة عربية او قومية عربية . ان هذه هي الدعوة الصهيونية .

اننا ايها الاخوة سنكافح الانتهازية وسنحارب الرجعية .. سنقاوم كل من يعمل ضد الوحدة وكل من يعمل ضد القومية العربية سنقاوم كل من يرفع راية الانفصال وراية التجزئة . ان التجزئة والتفكك بين ارجاء العالم العربي انما يعني اننا نعود مرة اخرى الى مناطق النفوذ وان التاريخ يقول اننا حينما قسمنا الى دول ودويلات خضعنا لسيطرة الدول الكبرى " [١] .

وفي ٦ كانون الثاني ١٩٥٩ رد عبد الكريم قاسم على خطاب عبد الناصر بمناسبة عيد الجيش محاولا اضفاء سمة قومية على نظام حكمه لتهدئة الموقف مع الجمهورية العربية المتحدة وذلك بالدعوة الى التعاون في كافة المجالات بين الاقطار العربية بدلا من الوحدة . وقد اعد الخطاب كل من الدكتور عبد الجبار الجومرد وزير الخارجية ومحمد حديد وزير المالية [٢] وتضمن عبارات ليست في صالح الشيوعيين ولكن تم تعديلها قبل القاء الخطاب الذي اعلن فيه : -

" انتهاج سياسة التعاون الكلي والتضامن التام مع البلاد العربية المتحررة في جميع الميادين السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية لتقف هذه الامة صفا واحدا في العمل على صيانة المصالح الوطنية للشعب وتحقيق اهداف القومية العربية واعلاء كلمة العرب " واعلن " نحن نهدف من تقوية الجيش وتعزيزه الى تأمين الدفاع عن العراق والذود عن القومية العربية الخالدة . فان العراق لن يقف مكتوف اليدين في حالة وقوع أي عدوان على أي جزء من الوطن العربي ، بل سيساهم في الدفاع عن هذا الوطن ومن العراق ستندفع قواتنا لتحرير الارض السليبة من الوطن العربي في كل مكان . وان العراق هو موطن الاشاوس ومربض العروبة الحقة سيكون دوره في الدفاع عن حقوق الامة العربية وكرامة ابنائها دورا فعالا تبتهج له قلوب المخلصين كافة . ولاشك في ان جيشنا الذي هو جيش الامة سيكون عاملا من عوامل الاستقرار وحارسا قويا للسلام في هذا الوطن " واخيرا طلب من المقاومة الشعبية التمسك بالنظام وتحاشي التدخل في اعمال غيرهم من رجال الادارة والامن ليتسنى للمسؤولين القيام بالواجبات الرسمية الملقاة على عاتقهم [٣] . وقد رحب القوميون والبعثيون بهذا الخطاب الذي اعتبروه معبرا عن الاتجاهات السياسية التي قامت الثورة من اجلها ودعوا الحكومة لوضع هذه السياسة موضع التطبيق وارسل الشباب القومي برقيات التأييد ونظموا التظاهرات التي هتفوا في اثنائها للجيش والعروبة والوحدة وكان من جملة الهتافات (عاش

---

[١] جمال عبد الناصر ، نحن والعراق والشيوعية (بيروت ١٩٥٩) ص ٢٤ - ٢٧ .

[٢] وفي رأي اخر ان صديق شنشل شارك في اعداد الخطاب وهو امر بعيد الاحتمال لانه كان يتغيب عن اجتماعات مجلس الوزراء انذاك .

[٣] مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم ١ / ١٩٥٩ ص ٤ - ٥ .

الزعيم العربي عبد الكريم قاسم العربي). ولكن الضباط الشيوعيين في وزارة الدفاع ارسلوا مفرزة عسكرية فرقت التظاهرة واعتقلت عددا من المتظاهرين [1] .

واحدث الخطاب صدى واسعا في الجمهورية العربية المتحدة . حتى ان فائق السامرائي السفير العراقي في القاهرة تشجع وارسل يوم ٢١ كانون الثاني رسالة الى وزارة الخارجية يقترح فيها عقد اجتماع بين الرئيسين جمال عبد الناصر وعبد الكريم قاسم لازالة اسباب الخلاف بين البلدين. مقترحا ان يتم التمهيد لعودة العلاقات الطبيعية بينهما بوقف الحملات الصحفية والاذاعية . قال السفير في رسالته:

" نحن الان على حافة وضع يكاد يكون شبيها بالوضع القائم قبل الثورة المجيدة وفيما يلي الادوار التي مرت بها هذه العلاقات حتى بلغت هذا الحد من التوتر .

١- الوحدة والاتحاد

بعد ان طرح شعار الوحدة والاتحاد في الصحافة العراقية تطور الجدل السياسي بين الفريقين الى حد المساس بالجمهورية العربية المتحدة ورئيسها جمال عبد الناصر . وقد وصلت تقارير عديدة من سفارة الجمهورية العربية المتحدة في بغداد تشير الى هذه الاحداث وتشير كذلك الى حوادث مزقت فيها صور الرئيس جمال عبد الناصر وديست بالاقدام وسواء صحت هذه الروايات ام لم تصح فقد تركت اثرا سيئا شعرت به سفارتنا هنا . فبعد ان كانت الجمهورية العراقية كالوليد الغالي يحاط بالرعاية والتكريم اصبح ثمة شيء من الفتور في هذه الناحية .

وبالرغم من ذلك كله فقد كانت الاوامر الصارمة تقضي بتجاهل كل ذلك وعدم التعرض للعراق باي شيء حتى وان كان على سبيل العتاب . وبالفعل كانت الصحافة والاذاعة ، كما تذكرون بلا شك، خلوا من كل اشارة لهذه الامور بل كانت ودية للغاية .

٢- زيارة كمال الدين حسين

(وعندما قام السيد كمال الدين حسين بزيارته المعروفة الى بغداد للتوقيع على اتفاقية الوحدة الثقافية ، اغتنم الرئيس جمال عبد الناصر هذه الفرصة السانحة لكي يؤكد للمسؤولين في بغداد حرصه على التعاون الصادق . رسالة شفوية يؤكد للزعيم عبد الكريم قاسم عدم رغبته في فرض أي وحدة او اتحاد . بل كل ما يهمه هو دوام الصلات الاخوية بين البلدين . وعاد السيد كمال الدين حسين يحمل ذكريات مؤلمة عن زيارته والتظاهرات العدائية التي قوبل بها في النجف الاشرف، ولكن الرئيس جمال عبد الناصر شدد بلزوم تجاهل ذلك وعدم التحدث به وبالفعل امتنع عن الحديث بل اشاد بكرم الضيافة وحسن الاقبال الذي لاقاه في زيارته) .

٣- مؤتمر المحامين العرب ..

عندما سافر وفد المحامين العرب الى بغداد عاد بنفس الانطباعات التي عاد منها السيد كمال الدين حسين بل انهم شهدوا اكثر مما شهده الوزير بل انهم اخذوا يتحدثون عن اهانات لحقتهم وفيهم شخصيات لها مكانتها القانونية لا في الجمهورية العربية المتحد فحسب ، بل في العالم امثال الاستاذ

---

[1] صبحي عبد الحميد اسرار ثورة ١٤ تموز، ط٢ ، ص ١٧٠ ، عدنان الراوي من القاهرة الى معتقل قاسم (القاهرة) ص ٥٧ .

بدوي واضرابه . وقد حاول الرئيس جمال عبد الناصر تبديد هذه الاثار في خطبه المتعددة التي القاها في المينا وفي المؤتمر التعاوني في جامعة القاهرة وغيرها .

٤- خطاب الرئيس جمال عبد الناصر

وقد بلغت ذروة التأزم في الخطاب الذي القاه الرئيس جمال عبد الناصر في بورسعيد والذي هاجم فيه الحزب الشيوعي السوري فقابلته بعض الصحف في بغداد بحملة شديدة سبق وان اوضحتها في كتبي المتعددة الشخصية الى سيادة الزعيم عبد الكريم قاسم وفي تقاريري المتعددة الى وزارتكم .

٥- مؤتمر الادباء العرب في الكويت .

ثم اضيف الى ذلك موقف الوفد العراقي في مؤتمر الادباء العرب في الكويت الذي فضلا عما حدث فيه من تحد للجمهورية العربية المتحدة ورئيسها فانه تناول امورا في غاية الخطورة بالنسبة للقومية العربية ، بل بالنسبة للقيم والمثل العليا التي يعتز بها العرب والمسلمون ، خاصة محاضرة الدكتور صلاح خالص حول البطولة في القرآن . وكان الوفد العراقي برئاسة محمد مهدي الجواهري قد ضم عددا من الشيوعيين .

٦- المؤامرة .

وكان في الامكان ، بالرغم من كل ما بسطته اعلاه ، تفادي المهاترات الصحفية لولا ان دأبت صحف معينة على التلويح باتهام للجمهورية العربية في موضوع مؤامرة رشيد عالي الكيلاني وترديدها عبارات ، يجب وضع النقاط على الحروف ووجوب كشف المتآمرين والجبهة العربية التي تشاركهم .. الخ .. فاصبح السكوت يفسر على انه تخوف من كشف حقائق المؤامرة في حين ان المسؤولين يهمهم كثيرا كشفها . كما ابدى معظمهم في زياراتي المتكررة لهم حول وضع حد لهذه الحملة الصحفية والاذاعية بل ان المسؤولين يريدون ذلك ويحاولون هم لان بقاء التهمة عائمة يضر بمصلحتهم ، فهم تجاه هذه العبارات الغامضة لا يستطيعون ان يقولون نحن المعنيين بذلك فيردوا التهمة بل ، يريدوا التصريح حتى يتسنى لهم ذلك .

٧- الاذاعة ..

ثم دخلت الاذاعة الى الميدان وكانت في تعاون وثيق مع هذه الصحف المعينة ولابد من الاشارة هنا الى ان هذه الصحف كانت تحاول ان تمزج بين الهجوم عليها او الهجوم على الشيوعيين وبين الجمهورية العراقية وحاولت ان تقحم سيادة رئيس الوزراء في هذه الحملة فتحاول ان تصور ان كل هجوم على الشيوعيين هجوم على الجمهورية العراقية وعلى رئيسها كأن الجمهورية العراقية والثورة العراقية وهم اقاليم ثلاثة لا ينفصل احدهم عن الاخر .

وقد حذت الاذاعة هذه حذو الصحف فكانت تعليقاتها تدور حول هذا المعنى .. ومن الانصاف ان نقول ان التعليمات المشددة للصحافة المصرية جعلتها تحصر هجومها في هذه الصحف ومن تمثلهم وتجنيب الرجال المسؤولين العراقيين ، ولم تحدث سوى حادثة واحدة عندما نشرت جريدة الاخبار صورة سيادة الزعيم ووضعت تحتها " نوري الكرملين " ولاقت تعزيرا وتأنيبا من المسؤولين كافة بل حتى من الاوساط الاخرى .

٨- رئيس المحكمة العسكرية الخاصة ..

ثم جاءت تعليقات رئيس المحكمة العسكرية العليا الخاصة ، فكان يعرض بالقومية العربية الزائفة ثم يذكر " سوريا ومصر " وتجاهل الجمهورية العربية المتحدة وعدم وجود كيان سوري ومصري مما اخذ يعتبره المسؤولون هنا غمزا بعدم الاعتراف من جانبه بالجمهورية العربية المتحدة.. ثم تمادى في تصريحاته الى الحد الذي اخذ يتناول في الشعب المصري نفسه ويصفهم بالحشاشين .. وتجدون طيا ضبطا لاقواله في جلسته ١ / ٨ / ١٩٥٩ . كما قدمها الى السيد عبد القادر حاتم نائب وزير الدولة لشؤون رئاسة الدولة والمشرف على مصلحة الاستعلامات والاذاعة . ثم يتهمهم باستبدال الحشيش بالكوكايين وسماسرة الرونترية الذين امتلأت جيوبهم بالدولارات .. الخ.. ولابد من الاشارة الى ان هذه التعليقات لم تسبب الاساءة الى العلاقات العربية فحسب ، بل ان معظم السفراء تحدثوا الي بشأن هذه التعليقات التي تناولت بلادهم مثل سفراء باكستان واسبانيا ويوغسلافيا وغيرهم .

اما اثر هذه التعليقات وكثرتها وترديد بعض الاشعار والهتافات خلال المحاكمات فتقدير ذلك يعود اليكم والى مجلس الوزراء المسؤول ، ويكفي ان اقول ان بعض سفراء الدول الشقيقة ابدى مرة ملاحظة تقول بان الوثائق الدامغة التي تدين المتهمين بالخيانة العظمى قد ضاعت في دوامة هذه التعليقات والهتافات .

٩- الموظفون من الاقليم الجنوبي ..

انهالت علينا طلبات كثيرة من مختلف الوزارات لاستخدام بعض الفنيين والخبراء من الاقليم الجنوبي حتى ان بعض هذه الوزارات اخذت تطلب رأسا دون وساطتنا استخدامهم من وزارتهم المختصة ثم تلح علينا في تعقيب المعاملة وانهائها بالسرعة المستطاعة . وبعد ان بذلنا جهودا كبيرة وصدرت المراسيم الجمهورية لانتداب بعضهم وقابلوا سيادة الرئيس جمال عبد الناصر مستأذنين بالسفر. وبعد ذلك كله تصلنا برقية طلب تأجيل سفرهم او عدم الحاجة لاستخدامهم مما اعاد الى ذاكرتهم نفس ما حدث في السابق تجاه المدرسين المصريين وسواء كانوا محقين في هذا التصور الخاطئ ام لا .. الا ان الجو الذي يحيط بالعلاقات يبرر لهم هذا التصور الخاطئ .

١٠- وجود بعض الشخصيات في بغداد .

وقد قيل هنا ان اجتماع الاحزاب الشيوعية تم في بغداد حضره ممثلون عن الاردن وسوريا ولبنان ، كما قيل ان السيد خالد بكداش موجود في بغداد . كما ان السيد عبد القادر حاتم اخبرني اليوم بان اللواء عفيف البزري موجود هو الاخر في بغداد .. فوجود هؤلاء يثير السلطات هنا وتعتبره عملا غير وديا ..

١١- الوفد الاقتصادي العراقي .

عندما اعلن تأليف الوفد العراقي للمجلس الاقتصادي وانه يضم ١٤ شخصا من كبار الموظفين قوبل ذلك بارتياح بالغ واعتبر دليلا على اهتمام الجمهورية العراقية بالجامعة العربية التي كانوا ينتظرون ان تدخل بعد ثورة العراق المجيدة في مرحلة جديدة بحيث يدعم مركزها وتصبح اداة فعالة لتحقيق الاهداف القومية . واذا كانت هناك ظروف تحول دون وحدة او اتحاد بعض الاقطار فعلى الاقل يكون التعاون على اشده ضمن نطاق الجامعة ويصبح لها مركز مرموق لا ان تلاقي

اهمالا – كما حدث في السابق – او توضع في طريقها العراقيل لشل اعمالها وجعلها غير قادرة على النهوض بالاعباء المنقاة على عاتقها .

هكذا كان الانطباع اول الامر ولكن لم يكد يصل الوفد ويحضر الاجتماعات حتى اصيب الجميع بخيبة امل مريرة وقد سبق ان اوضحنا في تقاريرنا السابقة موقف الوفد العراقي في الجامعة مما لا مجال لتكراره هنا .

ولم تكن خيبة الامل في اوساط الجمهورية العربية المتحدة واحدة ، بل بين الاوساط العربية كلها وكل سفراء العرب تحدثوا الي في هذا الموضوع وابدوا اشفاقهم على العراق .

ولابد من الاشارة هنا الى ان وزير الاقتصاد تعمد اقصائي من حضور الجلسات بعدم ضمي الى الوفد . كما انه لم يكن في الوفد اية شخصية سياسية من وزارة الخارجية مع ان كل الوفود كانت تضم عناصر سياسية فالوفد السعودي كان برئاسة السفير السعودي . والوفد الليبي كان يرأسه السفير الليبي ووفد الجمهورية العربية المتحدة كان يضم الوزير المفوض في وزارة الخارجية والسكرتير الاول بوزارة الخارجية وعددا من المستشارين . والجمهورية اللبنانية فضلا عن وجود رئيس الوزراء اللبناني نفسه فقد ضم عددا من موظفي وزارة الخارجية والسفارة اللبنانية في القاهرة . والوفد المغربي يرأسه القائم باعمال السفارة المغربية في القاهرة .

هذه اهم المراحل التي مرت بها العلاقات بين الجمهورية العراقية و الجمهورية العربية المتحدة والتي تنذر بالتوتر الشديد اذا لم ترسم خطة جديدة لاعادة الصفاء .

وفيما يلي اهم الخطوات المقترحة لاعادة جو الثقة والصفاء :

١ – اجتماع الرئيسين ..

ما زلت اعتقد بضرورة عقد اجتماع بين سيادة الزعيم عبد الكريم قاسم وسيادة الرئيس جمال عبد الناصر . وقد سبق ان اوضحت ذلك في تقاريري السابقة وفي كتبي الشخصية لسيادة الزعيم عبد الكريم قاسم ، وان يتم الاتفاق مقدما على جدول الاعمال لهذا الاجتماع ، وقد كان الرئيس جمال عبد الناصر قد ابدى في السابق رغبته في هذا الاجتماع ولا ادري هل ما زال على رأيه بعد هذه التطورات اذ انني لم افاتحه بالموضوع مجددا ولن افاتحه الا اذا طلب الي ذلك من قبلكم بعد حصول الموافقة المبدئية . وقد شاركني في ضرورة الاجتماع المقترح السيد ابراهيم كبة وزير الاقتصاد عند وجوده في القاهرة وقال انه اجتمع بالسفراء هنا وهم يؤيدون فكرة الاجتماع ولا ادري هل ما زال عند رأيه هذا ام لا .

٢ – بعثة ودية ..

وللتمهيد لمثل هذا الاجتماع ولازالة الاثار التي حدثت في الماضي مما اجملته انفا يستحسن ان يأتي الى القاهرة وفد يضم وزير الخارجية ووزير الارشاد في زيارة ودية دون اية مباحثات سياسية بل لمجرد الزيارة الودية وحبذا لو ضم الوفد الزعيم الركن عبد الوهاب الامين لانه كان ملحقا عسكريا هنا ومعروفا في بعض الاوساط هذا من جهة وللمركز الذي يشغله في وزارة الدفاع من جهة اخرى .

ومن المفيد حضور هذه البعثة لتطلع ايضا على الاثر السيء الذي تركته زيارة الوفد الاقتصادي لا في اوساط الجمهورية العربية المتحدة وحدها ولا في اوساط الجامعة العربية وحدها بل

في الاوساط العربية الاخرى وفي مقابلة الوفد للسفراء العرب يتضح لهم شعورهم ومخاوفهم من انحراف العراق بعدما لمسوه من موقف رئيس الوفد العراقي للمجلس الاقتصادي .

٣- الحملة الصحفية والاذاعية .

ايقاف الحملة الصحفية والاذاعية وحمل رئيس المحكمة العسكرية العليا الخاصة على تجنب التعليقات المثيرة فاذا تم ذلك فانني استطيع ان اجزم بان الصحافة المصرية والاذاعة المصرية ستكفان بصورة قطعية عن أي تحرش مهما كان نوعه .

٤- اللجان الوزارية .

كما اقترح ان تكون الموضوعات الخطيرة ذات الطابع السياسي او القومي او الاقتصادي العربي ان تكون هذه الموضوعات موضع درس في المستقبل في لجان وزارية تضم عددا من الوزراء لا ان تترك لوزير واحد يتصرف فيها حسب رأيه واجتهاده الشخصي ولا اقول هواه . وقد لاحظتم المفاوضات المصرية البريطانية والعدد العديد من الخبراء الذين ضمهم الوفد المصري ولو اتبع ذلك في موضوع مؤسسة الانماء الاقتصادي العربية لتم تفادي كثير من الاخطاء وهذه خطة احسب انها يجب ان تتبع في كل الحالات لا في هذه الحالة فقط اذ ليس من مصلحة البلد ان يرسم شخص واحد السياسة الاقتصادية للبلاد دون الرجوع الى جهات ذات اختصاص فالسياسة الاقتصادية القومية والاتفاقات التجارية كان يجب ان ترسمها لجنة وزارية تضم وزراء الاقتصاد والمالية والخارجية والاعمار وغيرهم ينضم اليهم رؤساء غرف التجارة لا ان تترك لشخص واحد .

٥- الدعم التضامني العربي ..

ودعم التضامن العربي لا يكون بالاقوال المجردة بل بالاعمال . فالجمهورية العربية المتحدة لم تحتل مكانتهما هذه الا باعمال جليلة قامت بها في هذا الميدان . فالقاهرة الان اصبحت ملتقى كل الرجال الاحرار والهيئات العامة لتحرير بلادها ، ففيها من العرب حكومة الجزائر المؤقتة وفي السابق كانت لجنة التحرير ، تغدق عليها الجمهورية العربية من ميزانيتها ما يمكنها من اداء واجباتها ..

وفيها مكتب امامة عمان ، وفيها مكتب جنوبي الجزيرة وفيها احرار الاردن ، وفيها احرار تونس وليبيا ، وكل هؤلاء يغدق عليهم ما يحتاجون اليه لاداء رسالتهم ، لم تقبض يدها عنهم ، حتى في الوقت الذي كانت مصر تعاني شظف العيش بسبب الحصار الاقتصادي المفروض عليها بعد العدوان الثلاثي الاثيم . كما كان احرار لبنان على عهد الثورة يلاقون نفس الرعاية . وفيها الهيئة العربية العليا لفلسطين وحكومة عموم فلسطين .

والى جانب الهيئات والمنظمات والشخصيات العربية توجد هيئات ومنظمات افريقية كالكاميرون وبحيرة تشاد وكينيا وغيرهم يمارسون نشاطهم السياسي والتحرري .

وعندما حدثت ثورة العراق المجيدة هرع كثير من الاحرار الى السفارة العراقية وهم يأملون ان يستطيع العراق ان ينهض بنصيبه ويرفع بعض العبء عن كاهل الجمهورية العربية المتحدة . ولكننا مع الاسف لم نستطع حتى الان تسديد ديوننا المتراكمة في الجامعة العربية ولا ما ترتب بذمتنا من الميزانية لحكومة الجزائر الحرة ولا الميزانية السنوية الدائمة . وقدمنا معونة ضئيلة الى امامة

عمان وسلطان لحج وقد قابلها بفتور ، فقلت له : ان هذه دفعة اولى وان شاء الله ستتبعها دفعات اخرى ...

٦- دعم الجامعة العربية ..

كان اول اجتماع يعقد لمجلس الجامعة العربية هو الذي حضره السفير مندوبا عن الجمهورية العراقية وبالرغم من اننا لم نحمل العراق اية التزامات استطعنا ان نعطي انطباعا حسنا لرغبة العراق في التضامن والتعاون ، وكانت تلك الجلسات قد عززت موقف العراق وسمعته حتى انني عندما فوجئت بموقف تونس ، واضطررت لاتخاذ الموقف حسب تقديري الشخصي ، لاحظت بارتياح ان هذا الموقف جاء منسجما مع سياسة العراق حتى ان الاذاعة العراقية كانت اعنف من خطابي في تجريح موقف تونس . وقد ارتاحت الوفود العربية واعتبرته باكورة تعاون وثيق بين الجمهورية العراقية والجامعة العربية ، الا ان ذلك قد انهار في لحظة واحدة.

في هذه الحملات الصحفية والاذاعية وفي قدوم الوفد العراقي الى المجلس الاقتصادي .

هذه اهم توصياتي لتلافي ما قد ينجم من توتر العلاقات اعرضها على مقامكم ، راجيا عرضها على مجلس الوزراء [1] .

ولكن عبد الكريم قاسم لم يلتفت لرسالة السفير مثلما لم يلتزم بالسير على وفق الاتجاه الجديد الذي اعلنه يوم ٦ كانون الثاني ١٩٥٩ رغبة منه في الحصول على دعم الشيوعيين ضد القوى القومية وسمح لهيئة المحكمة العسكرية العليا الخاصة بمهاجمة الجمهورية العربية المتحدة فقال المدعي العام ماجد محمد امين يوم ٢٤ كانون الثاني وفي اثناء محاكمة سعيد قزاز " اخذ الاستعمار يدفع الى ميدان التآمر على جمهوريتنا العزيزة عملاء جددا كانوا بالامس القريب رمزا لكفاح العرب التحرري ضد الاستعمار فانبرت الاقلام القذرة المأجورة تشن حملات الخيانة والغدر والدس والكذب .. نحن لم ندهش ايضا من حملات الجزع والتهويش الصادرة من صحف عبيد الاستعمار وصحف الملك فاروق الفاسد وصحف اصدقاء رونتري الجدد . انما نعجب اشد العجب من حملات صوت العرب على جمهوريتنا الديمقراطية وعلى محكمة الشعب بكامل هيأتها " وعقب رئيس المحكمة على بيان الادعاء العام بالقول " هؤلاء عبيد الدولار ، عبيد رونتري .. كانت الحشيشة شغلهم الشاغل " [2] .

وفي اثناء محاكمة سعيد قزاز ايضا قال المهداوي يوم ٢٦ كانون الثاني وكان عدد من المواطنين الكرد حاضرا تلك الجلسة " اين المفر للاستعمار ؟ اين المفر لاعوان الاستعمار الجبناء الخونة المجرمين ؟ وها ان اسود الشمال الاكراد الكرام الشجعان الذين كأنهم كانوا على احر من الجمر للاخاء الوطني بين العرب والاكراد في جمهورية الشعب الديمقراطية اين المفر وقد انذرت محكمة الشعب الاستعمار في مستهل جلساتها ان نفوس العراق ستبلغ سنة ١٩٦٠ العشرة ملايين ؟ كيف لا وان الاكراد من الاسكندرونة حتى المحمرة من سلسلة الجبال المنيعة الخصبة باسود الشمال

---

[1] نص الرسالة في كتاب انعام الجندي ، الى اين يسير الشيوعيون في العراق ص ١٢١ - ١٣٣ وموسوعة ١٤ تموز ١ / ٢٤٢ .

[2] المحاكمات ١٠ / ٣٧٩٦ - ٣٨٠٠ .

بالاسود الاكراد بليوثهم الذين يدافعون عن هذه الجمهورية الحقيقية التي هي في الواقع مربض العروبة وموئل الحرية ويلتقي الاحرار الشرفاء بين العرب والاكراد "[1].

وفي الثالث من شباط حذر الحزب الشيوعي عبد الكريم قاسم من " الخطر المتوقع دوما من اساليب السياسة المصرية بالقول " دخلت السياسة المصرية في مساومة واضحة مع الاستعمار وتخلف عن المبادئ الاساسية لحركة التحرر العربي ثم اسفرت عن وجه العداء حيال الجمهورية العراقية . وقد بلغ الامر حد التهديد وتحريض العراقيين والعرب على مناهضة الحكم الديمقراطي في العراق واسقاطه. والعربية المتحدة تضع نفسها باسم (العروبة) وباسم (الوحدة العربية) للعمل ضد العراق .

ان اخواننا العرب لن يتركونا بسلام ابدا وسيظل الخطر المنبعث من هذه الزاوية قائما وماثلا وحقيقيا . ان للتآمر على نظامنا الجمهوري اسانيده الفلسفية وركائزه (القومية) ورايته التي تحمل اسم (الحق) وهي تبغي باطلا "[2].

وامعانا في معارضة الوحدة وتثقيف الشيوعيين والعناصر الملتفة حولهم بصعوبة تحقيقها والعمل بدلا من ذلك على تكريس القطرية وتعزيز النظام الجمهوري في العراق القى عامر عبد الله عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي يوم ١٣ شباط بدعوة من جمعية الخريجين ، محاضرة بعنوان (الطريق التاريخي لوحدة الامة العربية) التي بدأت جريدة اتحاد الشعب بنشر نصها ابتداء من ١٦ شباط . قال المحاضر :

" ان البلدان العربية لا تسير على وتيرة واحدة لا في حركة تطورها العام ولا في مسيرتها نحو الوحدة . وواقع الحياة يدل على ان البلدان العربية ستسير في مسالك متعددة متباينة شطر الاتحاد الشامل. ان توحيد الامة العربية عملية مركبة ينبغي ان تعالج في ضوء واقعها المادي . وان من يحاول ان يبسطها ويجردها انما يسيء اليها ويساهم شاء ام ابى في وضع العقبات في طريق تطورها التاريخي " وقال " ليس من المجدي في ايامنا هذه الاسترسال في الحديث عن دولة واحدة وان تحقيق حلم العرب في توحيد امتهم ليس امرا قريب المنال .. الكل يعلم ان سورية كانت قد سبقت مصر في طريق التطور ولكن الذي حصل ان مصر بدلا من ان تلحق بسورية ارجعت سورية الى الوراء لكي تقف في صف مصر او وراء مصر والذريعة التي استند اليها في هذا الشأن هي ضرورة توحيد الاوضاع وتثمين الوحدة .. تثمين الاوضاع يجب ان لا يكون مردوده سلبيا وتثمين الوحدة يجب ان يكون كسبا لا خسرانا كان ينبغي ان تقتدي مصر بسورية فيما يتعلق بتطورها الديمقراطي سواء في اسلوب الحكم او في السياسة الداخلية او في علاقاتها الدولية ينبغي ان يتجه الجهد لكي يقتدي البلد المتخلف بالبلد الاكثر تقدما وليس العكس . ان التجزئة اصبحت واقعا وان الظروف الخاصة لا يمكن تجاهلها . لقد اعطت تجربة الوحدة المصرية السورية مردودا سلبيا في وقف سورية عن سيرها الحثيث في طريق التطور العام وردها خطوات الى الوراء ... ان التجزئة لم تكن من صنع العرب وانما فرضت عليهم فرضا فاصبحت واقعا ونتيجة لهذا الواقع واستطالة امد

---

[1] نفسه ٣٨٨٥ .

[2] سمير عبد الكريم . اضواء على الحركة الشيوعية جـ٢ (بيروت بلا) ص ٢٨.

السيطرة الاستعمارية واتساع رقعة العالم العربي التي تلعب دورها السلبي المؤثر في بلد متاخر حضاريا بالاضافة الى عوامل تاريخية اخرى عاشت البلدان العربية في ظل اوضاع متباينة ، الامر الذي اخل اخلالا جذريا بنمط السير للامة العربية وادت السيطرة الاستعمارية الى تعميق التفاوت بين بلد عربي واخر لكي يقضي مقدما على عناصر التلاقي والتلاحم بين هذه الاجزاء ويبقي عليها مجزأة لاوصال الى النهاية . ويستعرض المحاضر اوضاع الاقطار العربية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا مركزا على التفاوت الكبير بينها "[1] وقد كان هدف هذه المحاضرة ان يوضح الشيوعيون ان الوحدة الكاملة ليست الطريق الوحيد الصحيح لاتحاد الامة العربية في المستقبل القريب . وان الصحيح هو ان ترتبط البلدان العربية باتحادات - فدرالية - او اشكال من الارتباطات بسبب الظروف التي تمر بها واتخاذ ذلك بديلا لمشروع (الوحدة الفورية) الذي يطرحه القوميون . وقد دأبت جريدة اتحاد الشعب على نشر بيانات الحزب الشيوعي السوري المعارضة للوحدة [2] .

واخذت البرقيات والعرائض تنهال على سفارة الجمهورية العربية المتحدة بحجة اعتقالهم والتي كانت تقوم بنشرها جريدة اتحاد الشعب يهاجم الموقعون فيها المسؤولين في الجمهورية العربية المتحدة بحجة اعتقالهم " المناضلين الاحرار من شيوعيين وديمقراطيين ووطنيين لانهم يطالبون بتحقيق عرى التضامن مع جمهورية العراق والحريات الديمقراطية لشعوبهم والوقوف بحزم وثبات تجاه المستعمرين ونطالب باطلاق الحريات الديمقراطية وممارسة السياسة المعادية للاستعمار". وقد شارك في حملة الاحتجاج هذه بعض رجال الدين في المدن المقدسة في العراق [3] .

" وبمناسبة العيد القومي للجمهورية العربية المتحدة وذكرى مرور عام على الوحدة بين مصر وسورية بعث عبد الكريم قاسم الى جمال عبد الناصر التهنئة الاتية :

" سيادة الاخ الرئيس جمال عبد الناصر المحترم

" يطيب لي ان انتهز فرصة العيد القومي للجمهورية العربية المتحدة فابعث لسيادتكم بصادق عواطف التهنئة بوحدة الشقيقتين سوريا ومصر مقرونة باطيب الاماني لصحتكم وسعادتكم راجيا لشعب الجمهورية العربية المتحدة الشقيق العز والسؤدد دوما والازدهار للامة العربية كما ارجو من الباري عز وجل ان يساعد امة العرب ورجالها المخلصين من كيد المغرضين للوقوف صفا واحدا بوجه الطامعين ببلاد العرب " .

اللواء الركن عبد الكريم قاسم رئيس وزراء
الجمهورية العراقية . بغداد في ٢١ شباط ١٩٥٩

---

[1] اتحاد الشعب الاعداد ١٦ شباط وما بعدها . وقد طبعت المحاضرة في كتاب بعنوان الطريق التاريخي لوحدة الامة العربية (دار الفكر الجديد) .

[2] انظر نص البيان في العدد ١٨ شباط ١٩٥٩ .

[3] المصدر نفسه ١٨ - ٢٥ شباط ١٩٥٩ .

وقد رد الرئيس جمال عبد الناصر على هذه التهنئة بالاتي :

" سيادة الاخ اللواء الركن عبد الكريم قاسم رئيس وزراء الجمهورية العراقية المحترم . لقد كان لتهنئتكم الرقيقة بمناسبة العيد القومي للجمهورية العربية المتحدة ابلغ الاثر في نفسي ولا يخالجني شك في ان شعب الجمهورية العربية المتحدة يشاركني في تقبلها بمزيد من الشكر والتقدير. وانني لواثق ان شعب الجمهورية العربية المتحدة يشاركني ايضا في اماني ودعائي لله تعالى وقدرته ان يكون لشعب الجمهورية العراقية كل ما يريده هذا الشعب العظيم لنفسه من عز ومجد وفخار وذلك اننا جميعا نؤمن من اعماقنا ان عز كل شعب عربي عز للامة العربية كلها ومجده وفخاره مجد لها وفخار . انني لأرجو ان يوفقنا الله ان نقف صفا واحدا مخلصا يحمي تراث العرب وحاضرهم ومستقبلهم ويصون كفاحهم ويوفر لهم اسباب القوة والرفاه "

جمال عبد الناصر [1]

القاهرة ٢٢ شباط ١٩٥٩

وبهذه المناسبة قال الرئيس عبد الناصر يوم ٢٢ شباط ١٩٥٩ :

" بعد ان قامت ثورة العراق لا زال الاستعمار يعمل ان يستخدم القاهرة ضد بغداد وبغداد ضد القاهرة . ان الاستعمار اراد ان يوقع بيننا وبين الدول " واراد التقرب من العراق خطوة بالدعوة الى ضرورة التكاتف والتعاون فقال " ان من الخطر ان يتسم شعب العراق بشعارات الوحدة وشعارات الاتحاد . وكنت اشعر ان بعض الناس الذين نادوا بالاتحاد وسبوا الوحدة ما كان هدفهم ابدا الموقف من العراق وانما كانوا يتجهون الى سورية ويحبوا ان يثيروا الشعب السوري ضد الوحدة وهذه طبعا محاولات فاشلة لان الشعب السوري قد آمن بالوحدة وفرض الوحدة فرضا . وحاول اعداء القومية العربية ان يثيروا الخلافات بين العراق وبين الجمهورية العربية المتحدة والتي لا تخدم باي حال من الاحوال الامة العربية او الوحدة العربية " [2] .

وفي ليلة ٢٢ / ٢٣ شباط اقامت سفارة الجمهورية العربية المتحدة احتفالا بمناسبة الذكرى الاولى لقيام الوحدة لم يحضره عبد الكريم قاسم بل حضره الوزراء والحاكم العسكري العام ورئيس اركان الجيش والسفراء وكبار موظفي الدولة مدنيين وعسكريين وعدد من الطلاب البعثيين والقوميين . وتجمهر الشيوعيون امام مبنى السفارة وطوقوها من جميع الجهات وتعالت هتافاتهم بسقوط عبد الناصر ووحدته وثورته وبسقوط (القومية العربية المزيفة) واخذوا يرشقون المحتفلين بالحجارة والطابوق . فاصيب عدد ممن كان في طريقه الى السفارة او الذين في داخلها كما رشقوا سيارات المدعوين ومزقوا اطاراتها . ثم قدمت قوة من الجند يقودها المقدم سلمان الحصان من اجل وضع حد لهذه الاعمال ولكنه بقي متفرجا لانه كان بجانب الشيوعيين ، بل ان بعض جنوده شاركوا في الهجوم على السفارة . اما الطلبة المهنئون الذين خرجوا من قاعة الاحتفال الى حديقة السفارة بعد انتهاء الاحتفال فقد انهال عليهم المتظاهرون ضربا مع تعالي الهتافات ضدهم (حيل ناصري -

---

[1] جريدة الحرية ٢٤ شباط ١٩٥٩ .

[2] جريدة الحرية ٢٤ شباط ١٩٥٩ .

عفلقي – قومي مزيف) . واضطرت السفارة للاستنجاد بمديرية الاستخبارات العسكرية التي ارسلت النقيبين يونس الدوري وعبد المنعم حميد ومعهم عدد من السيارات لتخليص المدعوين . وقد تعاون الاثنان على انقاذ الطلاب وايصالهم الى بيوتهم بالسيارات "[1] .

ولم يكتف الشيوعيون ، بذلك، بل احاطوا بدار السفير واخذوا يهتفون (ما نريد وحدتكم شيلو سفارتكم) وهاجموا الصحف القومية وخاصة جريدة الفجر الجديد لصاحبها طه الفياض وجريدة بغداد لصاحبها خضر العباسي وجريدة الحرية لصاحبها قاسم حمودي وجريدة اليقظة لصاحبها سلمان الصفواني، وجريدة الراية الاسلامية. محدثين اضرارا بالغة في مطابعها ومكاتبها[2].

وفي ٢٣ شباط هاجم عبد الناصر الشيوعيين واعداء الوحدة بالقول " ان اعداءكم ايها الاخوة المواطنون يحاولون ان يكذبوا على انفسهم وعلى العالم اجمع حين يقولون ان هذه الامة لا تؤمن بالاتحاد وانها تفككت . لن نمكن لاعداء القومية باي حال من الاحوال ولاعداء البلاد العربية من ان يجعلوا البلاد العربية بلدا ضد اخر . او شعبا ضد اخر . وان يقيموا البغضاء كما اقاموها في الماضي بين ارجاء العالم العربي . لن نمكن اعوان الاستعمار والانتهازيين من ان يقيموا الفرقة بين العراق والجمهورية العربية المتحدة "[3] .

وفي الثاني من اذار القى عبد الكريم قاسم خطابا رد فيه على عبد الناصر وعلى ما تنشره الصحف المصرية بالقول :

" وقد اصبح هذا البلد شركة بين المواطنين . شركة بين العرب والاكراد ... ان هذه الشركة غير قابلة للقسمة فالجمهورية العراقية لا يتمكن احد ان يجزئها او يفرقها . لقد انقطع الطريق على العدو من هذه الناحية . ولذلك فانه التجأ الى ناحية اخرى هي ناحية الدس والتفريق بين الاخوان واحداث البلبلة في الاقطار " .

ثم تساءل ماذا يريد منا اصحاب الصحف المأجورة في البلاد المجاورة ؟ . اتريدنا ان نسير في ركاب الاجنبي وان نعيد الاستعمار الى هذا البلد وان نكبل الحريات ؟ ماذا يريد منا دعاة التفرقة ؟ أيريدون ان نطوح بهذا الكيان فيرجع المستعمر كما كان يتحكم في رقابنا ؟

واضاف " لقد اعلنا في دستورنا ان العراق جزء من الامة العربية .. وهو جزء من كل وليس جزء من جزء . وهو يسعى لضمان مصالح ابنائه ضمن الوحدة الوطنية الصادقة ومصالح اخوته العامة ضمن الاطار العربي ... ان الشيء الذي نريده هو حسن النية والتعاون والتضامن والتكافل والعمل في سبيل الله وليس في سبيل مصلحة ثانية " .

اننا نريد العمل في سبيل الله فمتى تم التعاون بيننا وتوحدت اراؤنا في السياسة الخارجية فاننا حتما نتغلب على اراء الدول الاجنبية في الامم المتحدة او في حل المسائل التي لها علاقة باقطار الشرق العربي . فتوحيد السياسة الخارجية هدف من اهدافنا فما بالهم لا يوحدوها اننا نريد التعاون

---

[1] تقرير موفد الاستخبارات العسكرية لحضور الحفل في كتاب الزوبعي . العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٩ ١ / ١٧٠ الهامش وموسوعة ١٤ تموز جـ ٤ ص ١١١ .

[2] جاسم العزاوي ثورة ١٤ تموز ص ٢١٧ ، عدنان الراوي . المصدر السابق ص ٧٦ .

[3] جريدة الحرية ٢٤ شباط ١٩٥٩ .

في السياسة الاقتصادية .. والتعاون التام في السياسة العسكرية في التعاون العسكري . واننا نريد التعاون التام في الوحدة الثقافية فمتى ما يتفق المجموع من ابناء البلاد فيصبح تفكيرهم وتصبح اهدافهم واغراضهم واحدة ما بالهم لا يعتزون بها ؟ .

ان الكلمات البراقة لا تؤثر علينا انهم يتشدقون بالقومية وكأن القومية هي ملك لشخص منفرد وكأن القومية هي وقف على فئة دون اخرى . ان القومية ملك مشاع للجميع ولا يتمكن احد ان يستأثر بها لتكون كلمة براقة تستهوي قلوب المغفلين " [1] .

ويبدو ان عبد الكريم قاسم الذي كان يرى في الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة خطرا على استقلال العراق وبالتالي يفقده مركزه كقائد للثورة وحاكم مطلق ، قد وضع ثقله الى جانب الشيوعيين الذين رفعوا شعار الاتحاد الفدرالي مع الجمهورية العربية المتحدة من أجل الوقوف بوجه التيار الداعي للوحدة . وكان يرى في الدعوة الى التضامن العربي والتعاون في حقول السياسة الخارجية والعسكرية والاقتصادية والثقافية اكثر فاعلية في مواجهة التحديات الاجنبية التي يواجهها العربي فضلا عن كونها تضمن استمراره بالحكم . وهو وان لم يرد على تهجمات عبد الناصر عليه بشكل مباشر وصريح فانه اطلق لفاضل عباس المهداوي رئيس المحكمة العسكرية العليا الخاصة ولماجد محمد امين المدعي العام العنان وللصحف الشيوعية السائرة في ركابهم لمهاجمة عبد الناصر والجمهورية العربية المتحدة وللصحف الشيوعية..

اضافة مبالغ الى ميزانية سنة ١٩٥٨

ازداد الانفاق الحكومي بعد ثورة ١٤ تموز تمشيا مع التوجهات الجديدة للثورة بزيادة الاستخدام والتعيين في دوائر الدولة وصرف المكافآت التقاعدية للمحالين على التقاعد بموجب احكام قانون تطهير جهاز الدولة وتوسيع الادارة وعلاقات العراق الخارجية وكثرة الوفود وتخصيص المساعدات للاقطار العربية (الجزائر وعمان) والمكافآت لورثة شهداء ثورة ١٩٤١ وللبارزانيين العائدين وزيادة بدلات استملاك الاراضي وتسليح الجيش ونشر التعليم وتحسين المستوى الصحي ، الامر الذي اقتضى اعادة النظر في ميزانية سنة ١٩٥٨ فتم شطب مبالغ لبعض التخصيصات واضافة مبالغ الى تلك الميزانية . وصدر القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٩ يوم ٢٢ شباط والذي جاء فيه :

باسم الشعب

مجلس السيادة

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت وبناء على ما عرضه وزير المالية ووافق عليه مجلس الوزراء صدق القانون الاتي :

المادة الاولى : يضاف مبلغ مقداره (٩٩٨٧٩٨٥) دينارا الى فصول الميزانية لسنة ١٩٥٨ المالية حسب الجدول آ الملحق بهذا القانون .

---

[1] مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم عبد الكريم قاسم ١٩٥٩ ، ص ٢١ - ٣٦ .

المادة الثانية : ينزل مبلغ مقداره ٣٢٥٢٠٠ دينارا من فصول ميزانية السنة ١٩٥٨ المالية حسب الجدول ب الملحق بهذا القانون .

المادة الثالثة : ١- يرصد مبلغ مقداره (٣٣٨٧٠) دينارا لسد نفقات ادارة وتصفية اموال الاسرة المالكة السابقة خلال السنة ١٩٥٨ المالية كما هومبين في الجدول (ك) المرفق بهذا القانون .

٢- تخمين ايرادات ادارة تصفية اموال الاسرة المالكة السابقة خلال السنة ١٩٥٨ المالية بمبلغ (٥٨١٩٠) دينار كما هو مبين في الجدول (ل) المرفق بهذا القانون .

المادة الرابعة : يرصد مبلغ مقداره ٣٤٢٢٠٠ دينار لسد نفقات الهيئة العليا للاصلاح الزراعي خلال السنة ١٩٥٨ المالية كما هو مبين في الجدول المرفق بهذا القانون .

المادة الخامسة : ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة السادسة : على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

كتب ببغداد في اليوم الرابع عشر من شهر شعبان سنة ١٣٧٨ ، المصادف لليوم الثاني والعشرين من شهر شباط ١٩٥٩ .

مجلس الوزراء مجلس السيادة

وقد تضمن الجدول (آ) الابواب التي خصصت لها المبالغ المضافة والجدول (ب) الابواب المشمولة بالتنزيلات . والجدول (ك) المصروفات المتعلقة بادارة اموال الاسرة المالكة السابقة والجدول (ل) بالايرادات والجدول (ن) ميزانية الهيئة العليا للاصلاح الزراعي [١] .

قانون هيئة الامن الوطني ومديرية الاستخبارات العامة

وصلت الاوضاع الامنية والسياسية في البلاد في شهري كانون الثاني وشباط ١٩٥٩ درجة كبيرة من الفوضى والانحلال . فالشيوعيون استغلوا محاكمة كل من عبد السلام عارف ورشيد عالي الكيلاني والحكم عليهما بالاعدام بتهمة محاولة قلب نظام الحكم بالتعاون مع سلطات الجمهورية العربية المتحدة . وراحوا يعززون سيطرتهم على الادارة والمنظمات الجماهيرية تمهيدا للاشتراك في السلطة . فيما ابعد القوميون وتعرضوا للمضايقة والاضطهاد ونشطوا بصورة سرية من اجل التصدي لتلك الهجمة حتى ولو اقتضى الامر القيام بانقلاب ضد عبد الكريم قاسم ونظامه بالتعاون مع الجيش . بل انهم اتصلوا فعلا بالعقيد رفعت الحاج سري مدير الاستخبارات العسكرية من اجل ذلك . ولكن رفعت كان ينصحهم بالصبر وضرورة التزام التعقل لان عبد الكريم قاسم سوف يتراجع عن خطه السياسي .

في الموصل نشط الضباط القوميون واقاموا مع الفئات المعارضة لحكم عبد الكريم قاسم تكتلا قوميا واخذوا يجرون اتصالات مكشوفة مع عبد الحميد السراج وزير داخلية الاقليم الشمالي للجمهورية العربية المتحدة ومدير (المكتب الثاني) (الاستخبارات العسكرية) سابقا ، من اجل امدادهم بالمساعدات والسلاح والمتطوعين وتسليح العشائر الحدودية من اجل القيام بالانقلاب .

---

[١] الوقائع العراقية ، ٩ / ٣ / ١٩٥٩ .

ونشطت اجهزة الاستخبارات في الاقليم الشمالي للاتصال بالعشائر في منطقة الجزيرة والعمل في صفوفهم لاثارتهم ضد الحكم القائم في العراق . حتى ان الشيوعيين والمنظمات المهنية والدوائر الاجنبية والاستخبارية كانت على علم بتلك الاتصالات . وقد وصل الامر باحد مفوضي الشرطة وهو عباس عبد القادر ان يقدم مذكرة الى عبد الكريم قاسم يفصل فيها نشاطات ونيات هذه الجماعة [1] . كما ان الملحق العسكري في سفارة الجمهورية العربية المتحدة عبد المجيد فريد يبيت لياليه في مقر المديرية (الاستخبارات) وان معاونه المقدم طلعت صدقي ، السوري يزور الدوائر العسكرية والمدنية العراقية دون أي عائق فضلا عن ان الملحقية العسكرية في سفارة الجمهورية العربية المتحدة تتصل بتلفونها السري الذي امر عبد الكريم قاسم بنصبه في اليوم الثاني لثورة ١٤ تموز بكافة الوزارات .

وعلى الرغم من تنبيه عبد الحميد السراج حول خطورة ما يقوم به وذلك من موفد رفعت الحاج سري وهو الملازم الاول خليل ابراهيم حسين . الذي سافر الى لبنان يوم ٢ شباط والتقى هناك بالمقدم برهان ادهم وكيل عبد الحميد السراج ، المقيم في بيروت والذي سبق وان قدم الى بغداد مع عبد الحميد السراج في تموز ١٩٥٨، لاستنساخ وثائق حلف بغداد وتعرف على عدد من الضباط العراقيين . وقد حذره خليل ابراهيم من استقبال موالي تكتل الموصل او تشجعهم على القيام بحركة غير محسوبة ولا مدروسة ومع ذلك فقد واصل عبد الحميد السراج طريقته في التدخل في شؤون العراق [2] .

ان اطلاع السلطات المسؤولة على هذه التحركات جعل عبد الكريم قاسم يعمل على تركيز السلطات الامنية في جهة عليا تتولى جميع القضايا التي تتعلق بتنسيق التعاون بين الدوائر المسؤولة عن الامن والاستخبارات وتمكينها من رصد النشاطات المعادية والعمل على افشالها ورسم خطة الدعاية للجمهورية من الداخل والخارج تحت اشراف وتأمين سلامة الجمهورية العراقية . وقبل خمسة ايام فقط من قيام ثورة الموصل وتحديدا يوم الرابع والعشرين من شهر شعبان ١٣٧٨ المصادف الثالث من اذار سنة ١٩٥٩ صدر القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٩ باسم (قانون هيئة الامن الوطني ومديرية الاستخبارات العامة) كالاتي :

المادة الاولى :

آ- تؤلف هيئة باسم هيئة الامن الوطني تنظر في جميع القضايا التي تتعلق بتنسيق التعاون بين كافة مديريات الامن والاستخبارات فيما يخص النشاط الداخلي والخارجي المعادي للجمهورية وعن تنسيق أي تعاون اخر له علاقة بالدوائر المعنية وعن رسم خطة الدعاية في الداخل والخارج لخدمة الجمهورية .

ب- تكون هيئة الامن الوطني برئاسة مدير الاستخبارات العام وعضوية كل من رئيس المباحث العام ومدير الاستخبارات العسكرية ومدير التوجيه والاذاعة العام ومديري الابحاث في وزارتي الخارجية والاقتصاد .

---

[1] انظر نصها ص ٩٥ من هذا الجزء .

[2] رسالة بخط العميد المتقاعد خليل ابراهيم حسين الزوبعي الى الباحثين بتاريخ ٢٥ آب ١٩٩٨ .

جـ- يحق لرئيس الوزراء اضافة أي مدير عام اخر لعضوية هيئة الامن الوطني .
المادة الثانية : آ- تشرف هيئة الامن الوطني على كافة المديريات ودوائر الامن والاستخبارات في الدولة في شؤون الامن والاستخبارات .
ب- ترسم هيئة الامن الوطني الخطط اللازمة لتأمين سلامة الجمهورية وتصدر وصايا الى الجهات ذات العلاقة لتطبيقها .
المادة الثالثة : لرئيس هيئة الامن الوطني دعوة بعض الرجال العسكريين وغيرهم للاستعانة بارائهم بصورة استشارية .
المادة الرابعة : تعرض مقررات هيئة الامن الوطني على رئيس الوزراء لاقرارها وربط القانون مديرية الاستخبارات العامة برئيس الوزراء مباشرة وتتألف هذه المديرية العامة من مدير عام بدرجة وزير وعدد من المعاونين والموظفين والمستخدمين .

اما اعمالها فهي جمع الاخبار والمعلومات المتعلقة بسلامة الدولة وتقوم بتمحيصها ودراستها وتزويد رئيس الوزراء وهيئة الامن الوطني بجميع احتياجاتها [1] .

وبعد قيام ثورة الموصل طوى النسيان هذا القانون . ويؤكد العميد المتقاعد خليل ابراهيم حسين الزوبعي ، انه كان من المؤمل ان يتولى العقيد رفعت الحاج سري منصب مدير الاستخبارات العام ويتولى هو مديرية الاستخبارات العسكرية . لان رفعت لا زال موضع ثقة عبد الكريم قاسم حتى ذلك الوقت . وكان يأمل ان يتراجع عبد الكريم عن خطه السياسي القائم على دعم الشيوعيين لمواجهة التيار الوحدوي الجارف المدعوم من الجمهورية العربية المتحدة [2] .

قانون الهيئة العامة لشؤون النفط

كان من بين المسائل المهمة التي جابهتها حكومة الثورة في السنة الاولى من عمر الجمهورية هي مسألة تحديد العلاقة مع شركات النفط العاملة في العراق . وقد تحدد هذا الموقف في بداية الامر بالعمل على صيانة المنشآت النفطية بما يضمن استمرار انتاج النفط وتصديره وحماية المصلحة القومية العليا كما جاء في بيان ١٨ تموز ١٩٥٨ .

وقد قامت الحكومة بعدة انجازات لتطوير قطاع النفط بتعريض اجهزة تصفية النفط وتوزيعه واحداث جهاز خاص بالحقول النفطية لغرض انتاج النفط في حقل نفط خانقين واجراء التحريات في تلك الحقول التي استردتها الحكومة من الشركة بموجب اتفاق بينهما في اواخر سنة ١٩٥٨ ، وحولت جميع المصافي في العراق الى الادارة العراقية رغم الاستغناء عن الخبراء الاميركان والبريطانيين ، العاملين في مصفى الدورة واحلال المهندسين العراقيين محلهم مع الاستعانة بعدد من الخبراء السوفيت .

---

[1] الوقائع العراقية ٥ اذار ١٩٥٩ .

[2] رسالة الزوبعي الى الباحثين في ٢٥ آب ١٩٩٥ .

وسعت الحكومة لحل خلافاتها مع الشركات حول تطبيق الامتيازات القائمة ولكن الشركات تلكأت في الاستجابة لمطالب العراق مستغلة في ذلك التناحر القائم بين القوى الوطنية لغرض استبعاد اعادة النظر في العلاقات النفطية على اسس تخدم المصلحة الاقتصادية للعراق .

وتمهيدا لاتخاذ موقف حازم من الشركات وهو المطلب الذي كانت تصر عليه الاطراف الوطنية فقد بادرت الحكومة بتكوين ادارة عراقية واجهزة قادرة على ادارة شؤون النفط ورسم السياسة النفطية وتوجيهها بما يخدم مصلحة البلاد وذلك بتجميع دوائر النفط في هيئة واحدة . وتحقيقا لهذه الغاية اصدر مجلس السيادة في الرابع من اذار القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٩ باسم (قانون الهيئة العامة لشؤون النفط) الذي جاء فيه :

المادة الثانية : تنشأ هيئة عامة لشؤون النفط ترتبط بوزارة الاقتصاد وتكون لها شخصية معنوية . لها ان تملك المنقول والعقار رضاء او عن طريق الاستملاك ، ويعتبر طلب استملاكها لهذا الغرض من النفع العام ويجوز تمليك الهيئة ما تحتاجه من الاراضي والمباني العائدة للحكومة بلا بدل وفقا للقانون .

المادة الثالثة : تختص الهيئة برسم التخطيط العام للسياسة النفطية بما يكفل تنمية الثروة النفطية وحسن ادارتها واستثمارها في مراحلها المختلفة ضمن حدود سياسة الدولة الاقتصادية وتتضمن .

١- الاشراف على امتيازات النفط الحكومية ومراقبة الشركات ذات الامتياز والاشتراك في المفاوضات المتعلقة بتعديل تلك الامتيازات .
٢- ابداء الرأي مقدما فيما يراد منحه من امتيازات جديدة للنفط والاشتراك في المفاوضات المتعلقة بوضع هذه الامتيازات او تعديلها .
٣- وضع مواصفات المنتجات النفطية المحلية والمستوردة .
٤- ابداء الرأي في اتفاقيات مرور انابيب النفط عبر العراق والاشتراك في المفاوضات المتعلقة بوضع هذه الاتفاقيات اوتعديلها .
٥- القيام بالدراسات والابحاث المتعلقة بالشؤون النفطية .
٦- القيام بعمليات التحري عن النفط وانتاجه وتصفيته وشرائه وبيعه ونقله وتوزيعه.
٧- استيراد المنتجات النفطية وتصدير الفائض من النفط الخام ومشتقاته .
٨- اعداد المواد المستخرجة من النفط وتهيأتها للاغراض الصناعية .
٩- تحديد اسعار المواد النفطية .
١٠- تأسيس المنشآت النفطية وادارتها في جميع انحاء الجمهورية بكافة انواعها .
١١- انتاج او صنع اية مادة ضرورية او ذات صلة بصناعة النفط وبيعها .
١٢- القيام بجميع الاعمال الضرورية والنافعة التي ترى الهيئة انها تحقق اهدافها

وجاء في المادة الخامسة : تقوم بتنفيذ السياسة النفطية للادارات التالية :

١- شؤون النفط .
٢- توزيع المنتجات النفطية .
٣- مصافي النفط .
٤- الحقول .

ويجوز انشاء ادارات جديدة حسب مقتضى الحال وذلك باقتراح من الهيئة وموافقة مجلس الوزراء .
المادة السادسة : يكون للهيئة مجلس ادارة يتألف من تسعة اعضاء وهم الرئيس ونائبه (و تناط بهما ادارة شؤون الهيئة) والمدراء العامون للادارات وثلاثة اخرون يمثلون وزارات المالية والاعمار والدفاع ويزاد عدد الاعضاء المذكورين بزيادة عدد الادارات المنصوص عليها في هذا القانون .
يعين المدراء العامون للادارات بقرار من مجلس الوزراء [1]

وجاء في الاسباب الموجبة .
" حيث ان المحافظة على الثروة النفطية وتنميتها وحسن ادارتها في مراحلها المختلفة يقتضي وجود هيئة تتولى رسم التخطيط العام للسياسة النفطية فقد وضع مشروع قانون الهيأة العامة لشؤون النفط وستضم الهيئة المراد انشاؤها الدوائر المختلفة التي تتولى تصفية النفط وتوزيعه واستثمار حقول خانقين والاشراف على امتيازات النفط الممنوحة لشركات النفط العاملة في العراق . ولقد منحت الهيئة الشخصية المعنوية ومنحت صلاحيات مالية وادارية واسعة كي يتسنى لها ادارة شؤونها على اساس تجاري . كما خولت الهيئة . اختصاصات واسعة لتتولى تنسيق اعمال الدوائر التابعة لها والقيام بالمهام الموكول امرها اليها . ولقد اخضعت حسابات الهيئة لرقابة مراقب الحسابات العام بالاضافة الى رقابة مراقبي الحسابات الذين يتمتعون بنفس الحقوق التي يتمتع بها امثالهم عند قيامهم بتدقيق حسابات الشركات المساهمة . ولما كان بعض الموظفين سينقلون الى الهيئة تبعا لضم دوائرهم اليها فقد وضع نص خاص لمعالجة تلك الحالة " .
وفي الختام يمكن القول ان الهيئة اريد لها ان تتولى كل ما يتعلق بشؤون النفط بالنيابة عن الحكومة العراقية . وبذلك فهي تمثل الاسس الاولى لشركة النفط الوطنية التي تاسست فيما بعد . وقد تم تسلم مصفى الوند من الشركة في الاول من نيسان ١٩٥٩ والغاء وكالة التوزيع لشركة نفط خانقين وتسلم هيئة النفط التوزيع اعتبار من الاول من تموز ١٩٥٩ وتم طرد الخبراء الاجانب .

اموال الاسرة المالكة وقصر نوري السعيد

قرر مجلس الوزراء في العاشر من كانون الثاني ١٩٥٩ " تأليف لجنة للتحقيق عن مصدر الثروة للاسرة المالكة من لجنة تصفية اموال الاسرة السابقة بضم خبير قانوني اليها من وزارة العدل " وتنفيذا لهذا القرار قررت المديرية العامة لادارة اموال الاسرة المالكة السابقة في ٢ اذار ١٩٥٩ تأليف اللجنة من الذوات الاتية اسماؤهم :

١ – اللواء الركن المتقاعد عبد القادر سعيد رئيسا .
٢ – العقيد فاضل جاسم المختار عضوا .
٣ – السيد عبد الرحمن العلام عضوا .

---

[1] الوقائع العراقية ١٨ اذار ١٩٥٩ .

وقد عمم ديوان مجلس الوزراء هذا الكتاب على الوزارات كافــه طالبــا ابــداء التسـهيلات والمساعدات لتنفيذ مهمة اللجنة المذكورة [1] .

وبحث مجلس الوزراء قضية دار نوري السعيد الواقعة في كرادة مريم على نهر دجلة . اذ تم الاطلاع على خرائط وعقود الدار ووجد انها مشيدة على قطعتين مساحتها ٤٥٩.٩٥٤ مترا مربعــا ومسجلتين بأسم نعيمة بنت مصطفى العسكري زوج نوري السعيد (شقيقة جعفر العسكري) وبما ان اموال الموقع اليها محجوزة وليست مصادرة فلا يجوز اجراء الترميمات وصرف المبالغ اللازمة لذلك على حساب مالية الدولة ما لم تنتقل الدار الى الخزينة . وقد نظر مجلس الوزراء في الامر وقــرر التأكد من تصحيح القيد في دائرة الطابو. فقد يجوز ان الارض للزوجة والدار الى نــوري الســعيد . ولما كانت الدار محجوزة فيجوز الصرف عليها من الامانة العامة للاموال المحجوزة وفقا للاصــول مع دراسة امكانية استملاك الدار للمصلحة العامة " [2] .

ثورة الموصل (الشواف)

لم تكن ثورة الموصل في الثامن من اذار ١٩٥٩ موجهة ضد النظام الجمهوري او الاهــداف التي قامت من اجلها ثورة الرابع عشر من تموز بمقدار ما كانت موجهة ضد رئيس الوزراء ونظامه الفردي المستند الى دعم الشيوعيين وضد الراغبين في صبغ العراق بالصبغة الشيوعية .

وقد ظل امر معالجة الثورة محصورا بكل من رئيس الوزراء عبد الكريــم قاسـم والحــاكم العسكري العام احمد صالح العبدي وبعدد من الضباط في وزارة الدفاع المتعاونين مع عبــد الكريـم قاسم . اما مجلس الوزراء فلم نعثر له بين الوثائق التي تم الاطلاع عليها على موقف مــن هـؤلاء باستثناء قرار اتخذه بتخصيص مبلغ من المال لمساعدة من اسماهم بالمنكوبين في تلك الحوادث كما سيأتي بيانه . ولذلك فان تقديم تفاصيل وافيه عن الثورة وملابساتها المحليــة والعربيــة والدوليــة سيفيد في تسليط الاضواء على طبيعة السياسة التي سار عليها رئيس الوزراء انذاك .

حالة الموصل قبل الثورة

لم يمض على التشكيلة الوزارية الجديدة سوى شهر واحد حتى واجه حكم عبد الكريم قاســم هزة عنيفة وجهتها القوى القومية بمساعدة الجمهورية العربية المتحدة . ضد سياسته القائمة علــى محاربة الوحدة والتعاون مع الشيوعيين الامر الذي ادى الى عزله الحكومة القائمة وتحطيمها .

قامت الثورة في مدينة الموصل التي عرفت منذ وقت طويل بتداخل النزعة الدينية مع الوعي القومي ، الامر الذي اهلها لان تكون مركزا قويا لمعارضة الافكار المادية والشــيوعية . وان تقــف موقف المعارض لسياسة عبد الكريم قاسم والاصرار على التمسك بالقيم والتقاليد المتوارثــة . وقــد

---

[1] كتاب ديوان مجلس الوزراء الى الوزارات كافة فــي ٧ / ٣ / ١٩٥٩ . ملفــات مجلــس السـيادة الرقــم ١٥١٦ وثيقة ٤٠ برقم ٧٠ .

[2] مقررات مجلس الوزراء يوم ١٥ / ٥ / ١٩٥٩ .

أجج هذه المعارضة سخط الضباط الاحرار الذين عارضوا زعامة عبد الكريم قاسم الفردية ورفضه تشكيل مجلس لقيادة الثورة ، فضلا عن موقفه المعارض للوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة .

وبعد ثورة ١٤ تموز كان هناك في المدينة اتجاهان متعارضان اولهما قومي وحدوي في مقدمته حزب البعث العربي الاشتراكي ويؤيده القوميون الوحدويون والمحافظون والاخوان المسلمون وعدد من الملاكين وشيوخ العشائر العربية والكردية المعارضين لسياسة الاصلاح الزراعي . وثانيهما تيار اقليمي النزعة يتزعمه الحزب الشيوعي ويقف الى جانبه الحزب الوطني الديمقراطي والحزب الديمقراطي الموحد لكردستان (البارتيون) ، مع ان معظم هذه القوى كانت متألفة في جبهة الاتحاد الوطني قبل الثورة لكنها سرعان ما اخفقت منذ الايام الاولى للثورة بسبب طبيعة الشعارات التي رفعها كل طرف من هذه الاطراف وبدأت المحاولات والمناقشات تدور في المقاهي والمجالس العامة والاسواق [١] .

وكان الاتجاه القومي الوحدوي هو الاقوى في المدينة سواء اكان ذلك من حيث العدد ام التنظيم ام الدعم الجماهيري والعسكري .

ويصف الدكتور أي . اف . بنروز البريطاني الجنسية والمتخصص في التاريخ والاستاذ في كلية الاداب والذي ظل يعمل مع زوجته التي تحمل الدكتوراه في الاقتصاد والاستاذة في كلية الادارة والاقتصاد ببغداد منذ اواخر الحكم الملكي والذي شهد نفس الاحداث [٢] في مذكرة رفعها الى الخارجية البريطانية يوم ٢٥ آب ١٩٥٨ بالقول .

" ان الاصطدام في الموصل لم يكن نتيجة استفزاز الشيوعيين وارسالهم انصار السلام في قطارات خاصة من بغداد انما حصيلة الانقسام العميق بين جماعة اسلامية محافظة مستقرة نسبيا وتحتفظ باحترام للتقاليد وتتطور بصورة تدريجية وتتمسك بالعلاقات الاجتماعية اكثر من معظم ابناء البلاد . وسكان بغداد المتقلبين وغير المستقرين والذين يمكن اثارتهم بسرعة . وقد استطاعت قوات الثورة (١٤ تموز) ان تثير حماسهم الى درجة الغليان وكانت جماعات كثيرة منهم تميل الى القضاء على التقاليد وقلب النظام القائم باقصى سرعة ممكنة دون انتظار تلك التأثيرات الحديثة التي تغير مجتمعات الشرق الاوسط تدريجيا بصرف النظر عن الانظمة السياسية . وكان عبد الكريم قاسم ممقوتا في المجتمع العربي المسلم " [٣] .

وسرعان ما اخذت الخلافات بين الاتجاهين تتحول الى مشاحنات وخاصة بعد الزيارة التي قام بها عبد السلام عارف الى المدينة يوم ١٥ آب ١٩٥٨ ، وكان يصحبه في هذه الزيارة كل من الدكتور جابر عمر وزير المعارف وفؤاد الركابي وزير الاعمار حيث خطب في حشد من جماهير سكان المدينة مؤكدا سعي حكومة الثورة الى تحقيق العدالة والمساواة وازالة التمايز الطبقي والاقليمي فقال " لسنا من اولاد المعالي ولا الفخامات ولا الجلالات وانما منكم ابناءكم في خدمتكم .

---

[١] عبد الفتاح علي يحيى ، التطورات السياسية الداخلية ص ١٦٣ .

[٢] غادرا العراق في حزيران ١٩٥٩ وكانت لهما علاقة متينة مع العديد من الاساتذة الجامعيين والطلبة .

[٣] الزوبعي ، العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٩ ، ٤ / ١٩٢ - ١٩٣ .

فلا رجعية بعد اليوم لا طبقات لا امتيازات شعب واحد حزب واحد واخوة وعدل ومساواة ... خلقنا من الجمهورية وسنموت في سبيل الجمهورية .

ايها المواطنون جمهوريتكم بلاد واحدة فلا باب السراي [1] ولا بغداد ولا بصرة ولا سليمانية. بلد واحد هدف واحد غاية واحدة جمهورية واحدة ولا تفريق بعد اليوم لا حزبية لا طائفية انما وحدة وطنية عراقية " [2] .

وبعد ذلك بدأت الصدامات والاشتباكات بالايدي بين انصار الاتجاهين في الشوارع وفي المقاهي والاسواق والمدارس ، اذ استغل الشيوعيون زيارة عبد السلام للمدينة لتوزيع مناشير على نطاق واسع ورفعوا لافتات تعبر عن (النيات الحسنة) للشيوعيين تجاه الجمهورية على اقواس النصر التي اقيمت في الشوارع الرئيسة ووقعت مناوشات بين الشيوعيين ومؤيديهم من جهة وبين الشرطة من جهة اخرى . مما ادى الى فرض منع التجول الساعة التاسعة مساء .

ولم تكن الحالة في المساجد والجوامع بافضل من ذلك بسبب مهاجمة رجال الدين للشيوعية ومبادئها في خطبهم حتى ان الشيوعيين تصدوا لبعضهم بالضرب واضطرت الشرطة لتخصيص دوريات في قرب الجوامع التي تقام بها صلاة الجمعة لغرض المحافظة على الامن [3] . وقد جاء في تقرير امني موزع في ١٣ كانون الثاني ١٩٥٩ " في اثر الاشاعات والاقاويل التي تدور حول انتشار المبادئ الشيوعية والدعوة التي دعا لها المتطرفون في هذا البلد المقدس (الموصل) الذي يعد المبدأ الشيوعي دخيلا فقد دأب السكان على محاربة الشيوعية وتمسكوا بحبل القومية لاشتمال الدين الاسلامي وهبت الاغلبية المسلمة تدعو الى التمسك بالدين الاسلامي والدعوة للقومية العربية ، واخذوا يقبلون على الجوامع لسماع خطب العلماء التي تهاجم الشيوعية لذا زاد حقد الشيوعيين عليهم وهددوا عددا منهم برسائل القتل واعتدوا على اخرين بالسب والشتم في ٩ كانون الثاني . ثم اخذت شقة الخلاف تزداد بين الشيوعيين والبارتيين من جهة وبين القوميين من البعثيين والاخوان المسلمين وغيرهما من جهة اخرى . وذكر التقرير ان الاغلبية كانت تميل الى دعم القوى القومية لذلك اعتقد الشيوعيون ذوو الميول المتطرفة بان تصرفات القوميين مخالفة لمبادئ الثورة وزعموا ان الاحتفالات التي قام بها القوميون في ذكرى تأسيس الجيش هي تظاهرات تآمرية ضد الجمهورية" [4] .

---

[1] قيل انه ذكر (لا فرق بين باب السراي وباب البيض) وهما محلتان في الموصل ، الاولى تسكنها الاسر العريقة والغنية . والثانية معظم سكانها من الفقراء الذين كانوا يتطلعون الى ان تنصفهم الثورة وتعمل على تحسين احوالهم. وعلى الرغم من ان بعضهم قد نظر الى هذه التصريحات على انها لا معنى لها وسخر منها لكنها كانت تدل دون شك على معرفة عبد السلام عارف بالتمايز الطبقي القائم بين سكان المدينة وهو الامر الذي أجج الصراع بين الاطراف السياسية .

[2] جريدة الزمان ١٦ آب ١٩٥٨ .

[3] المحاكمات ١٧ / ٦٤٧٤ - ٦٤٧٥ افادة نافع داود .

[4] اقتباسا عن عبد الفتاح علي يحيى . التطورات السياسية الداخلية ص ١٦٤ .

ونظرا لان حزب البعث العربي الاشتراكي هو القوة الوحيدة المنظمة التي تستطيع التصدي للشيوعيين ، فقد وافقت الفئات السياسية الاخرى والشخصيات القومية المعارضة من المدينة على التعاون . وبمبادرة من قيادة الحزب في المدينة تشكل ما سمي (التجمع القومي – الديني) الذي ضم ممثلين عن حزب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب وجماعته الاخوان المسلمين وعددا من المستقلين من أجل الوقوف ضد تزايد النفوذ الشيوعي في المدينة ومقاومته [1] .

وثمة تجمع مدني اخر في الموصل كان يسعى لازاحة عبد الكريم قاسم والشيوعيين . يتصدره كل من المحامي سامي باشعالم (العمري) ومحمود ابراهيم وعبد الرحمن محمود يعمل على اقامة حكومة اسلامية بدلا من حكومة عبد الكريم قاسم . ولا مانع عند اونهم من ان يتولى رئاسة الحكومة قريبة مصطفى العمري احد رؤساء وزارة العهد الملكي وعندما افصح (باشعالم) عن رأيه هذا للرائد شكر الحنكاوي وهو من الضباط القوميين نهره وقال " نحن نعرف من هو قريبك نحن نريد اقامة دولة الوحدة برئاسة الرئيس جمال عبد الناصر. لا نريد اعادة (الاتحاد العربي) او اقامة حكومة اسلامية " [2] وكان الضباط الثائرون يعتقدون ان هؤلاء ربما يكون لهم اتصال بالبريطانيين والامريكان [3] .

وهناك جماعة اخرى يقودها بعض المشايخ وعلى رأسهم احمد عجيل الياور كبير شيوخ شمر الذي اتخذ من محمود الدرة مشاورا في القضايا السياسية وهو الذي سطر له المذكرة التي قدمها (الياور) الى عبد الكريم قاسم يوم ٥ تشرين الثاني ١٩٥٨ [4] والتي يطلب فيها الغاء قانون الاصلاح الزراعي . وكان الياور من اكبر ملاكي الاراضي في منطقة الجزيرة واكثرهم تضررا بقانون الاصلاح الزراعي [5] .

الضباط القوميون وثورة الموصل

ظهر في الموصل تكتلات من الضباط المعارضين لحكم عبد الكريم قاسم اولهما يمثله عدد من الضباط الاحرار ممن نقلوا الى اللواء الخامس في الموصل من بغداد بعد ثورة ١٤ تموز ، وهم اقلية في مقدمتهم العقيد الركن عبد الوهاب عبد الملك الشواف .

والشواف مولود في بغداد سنة ١٩١٦ من اسرة هاجر اجدادها من جزيرة ابن عمر واستقرت في قرية كبيسة في محافظة الانبار ثم انتقلت الى بغداد وقد عرفت بالعلم والتمسك بالاسلام.

---

[1] المصدر نفسه ص ١٣٦ .

[2] من رسالة للعميد المتقاعد خليل ابراهيم حسين الزوبعي للباحثين بتاريخ ٢٥ / ٨ / ١٩٩٨ .

[3] المحاكمات ١٨ / ٦٩١٦ .

[4] عن هذه المذكرة انظر الجزء الاول .

[5] بلغ مجموع مساحة الاراضي المملوكة للاسرة (١٠٣٨٨٥) دونما .

وبعد تخرجه من كلية الاركان ذهب الى باريس لمدة تسعة اشهر في اجازة ولم يعد منها الا سنة ١٩٥٢ . ودخل مدرسة الاقدمين في بريطانيا وفي السنة التالية انتمى الى حركة الضباط الاحرار[١] .

وبعد ثورة ١٤ تموز تقرر تعيينه حاكما عسكريا عاما . ولكن هذا التعيين لم ينل موافقة العقيد الركن عبد السلام عارف الذي لم يكن يرتاح الى الشواف فاراد ابعاده عن بغداد فتم تعيينه امرآ لحامية الموصل (اللواء الخامس) [٢] ، الامر الذي ترك في نفس الشواف اثرا عميقا وكان في بداية الامر يعتقد ان مهمته في الموصل مهمة مؤقتة وانها ستنتهي حالما يتم تشكيل مجلس قيادة الثورة الذي كان يطمح ان يكون عضوا فيه . ولما طال الوقت ولم يتم تشكيل المجلس اخذ الشواف يشعر بان تعيينه هذا كان ابعادا له . وان خدماته لم تعد تلاقي ذلك التقدير بعد ابعاد عبد السلام عارف ، والذي شغله احمد محمد يحيى الذي كان الشواف ينظر اليه على انه ادنى منه رتبة عسكرية، فضلا عن عدم انتمائه الى جماعة الضباط الاحرار . كل ذلك جعل الشواف يعيش في عزلة واظهر عصبية حادة وراح يشيح بوجهه عن حكومة عبد الكريم قاسم .

ولما وصل الموصل وكان معروفا بتحمسه للثورة اظهر حيادية بين الاطراف المتناحرة بالمدينة فكان هو وضابط ركنه الرائد الركن محمود عزيز ينظر اليهما القوميون على انهما محسوبان على الشيوعيين والشيوعيون يرون انهما منحازان للقوميين [٣] .

وقد بدأ الشواف يعد العدة للاطاحة بعبد الكريم قاسم وتجمع حوله عدد من امراء الوحدات الذين يعارضون الشيوعيين ويعارضون دعاة الوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة ويسعون لاتحاد فدرالي والى تولي كامل الجادرجي رئاسة الوزارة [٤] ومنهم العقيد الركن عبد الرحمن عبد الستار امر اللواء الثامن في الحبانية والعقيد الركن فاضل العزاوي امر اللواء الاول في المسيب والعقيد الركن خالد سعيد المدفعي امر الفوج الاول اللواء التاسع عشر في معسكر الرشيد والمقدم الركن سعدون حسين امر الفوج الثاني اللواء العشرين والمسؤول عن حماية الاذاعة والمقدم الركن عارف عبد الرزاق امر قاعدة الحبانية والرائدان خزعل السعدي امر كتيبة دبابات وخليل العلي امر مدرسة العجلات المدرعة ومحمد علي سعيد من الاستخبارات العسكرية [٥] . واظهر الشواف توجهه القومي واخذ يدعو الى الوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة .

اما الجماعة الثانية من الضباط . وكانت الاقوى والاكثر عددا فتمثلت بعدد من الضباط القوميين والبعثيين من اهالي الموصل . وقد تكتلوا قبل ثورة ١٤ تموز تلقائيا ، ولم تكن لهم صلة بتنظيم الضباط الاحرار في بغداد . وعرف هذا التنظيم باسم (الضباط الثائرون) معظمهم من الشباب

---

[١] موسوعة ١٤ تموز ٤ / ١٨ .

[٢] ليث الزبيدي ثورة ١٤ تموز ص ٤٣٠ .

[٣] مجيد خدوري ، العراق الجمهوري ص ١٤٦ ، المحاكمات ١٨ / ٧٢٠٨ افادة ناظم الطبقجلي .

[٤] ولعل هذا ما جعل البعض يعد الشواف محسوبا على الحزب الوطني الديمقراطي وانه من جماعة عبد الكريم قاسم .

[٥] موسوعة ١٤ تموز ٢ / ٣٢ ، رسالة العميد المتقاعد خليل ابراهيم حسين الزوبعي للباحثين بتاريخ ٢٥ / ٨ / ١٩٩٨.

المتحمس لتحقيق اهداف الضباط الاحرار نفسها على الرغم من عدم وجود صلة بين التنظيمين . وكان في مقدمتهم الرائد الركن محمود عزيز عبد الله ، المولود في الموصل والذي تخرج في الكلية العسكرية سنة ١٩٤٩ ، ثم في كلية الاركان . وعمل بامرة الزعيم الركن ناظم الطبقجلي عندما كان امرا للواء الخامس في الموصل قبل الثورة . وكان هؤلاء الضباط قد بادروا الى تأييد الثورة ، ولكن الايام القليلة التي تلتها ولدت في نفوسهم المرارة بسبب اهمالهم وعدم اعطائهم المكانة التي يستحقونها من الادارة الجديدة التي استأثر بها الضباط الاحرار مما ادى الى تجمعهم نحو هدف واحد هو معارضة حكم عبد الكريم قاسم والشيوعيين واخذوا ينسقون مع (التجمع القومي - الديني) المدني للاطاحة به .

فاعيد تشكيل التنظيم وتم تشكيل هيئة مشرفة عليه من العقيد خليل سلمان رئيسا والمقدم الركن علي توفيق نائبا والمقدم خضر محمد مسؤول الاتصال بضباط الوحدات في الموصل والرئيس الركن نافع داود امينا للسر . وسارع العديد من الضباط للانتماء اليه مدفوعين بشعورهم المعادي للشيوعية والهادف لتحقيق الوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة وجميعهم من ابناء الموصل . [1] وهكذا انقسم الضباط في الموصل الى قسمين هما جماعة عبد الوهاب الشواف وجماعة محمود عزيز.

حظيت الثورة بتأييد حزب البعث العربي الاشتراكي . لكن الحزب لم يتفق لا مع عبد الوهاب الشواف ولا مع غيره للقيام بحركة ضد عبد الكريم قاسم . لكن تنظيم الحزب في الموصل اضطر للمشاركة واخبر قيادة الحزب في بغداد عن احتمال قيام ثورة في الموصل . وان التنظيم في الموصل ليس امامه الا ان يشارك فيها ولا مجال له ان يبقى خارجها " فاما ان نذبح او نشارك في الثورة على حد قول الدكتور عادل البكري مسؤول التنظيم في المدينة انذاك [2] بمعنى ان اليد المحركة للثورة تتمثل بتنظيم (الضباط الثائرون) في الموصل اما عبد الوهاب الشواف فكان اخر من انضم اليهم ووافق على ترؤس ثورتهم في الاول من اذار ١٩٥٩ كما سنرى .

وفي بغداد كان عدد من الضباط القوميين يخططون للاطاحة بحكم عبد الكريم قاسم بالتعاون مع بعض السياسيين والمثقفين القوميين الذين كانوا يعارضون اعتماده على الشيوعيين ومسايرته لهم وقد استقر رأي هؤلاء على اختيار الزعيم الركن مصطفى رفعت الحاج سري مدير الاستخبارات العسكرية في وزارة الدفاع لاتخاذ الاجراءات الكفيلة بوضع حد لتسلط الشيوعي ويلحون عليه للاسراع في انجاز المهمة حتى انهم عرضوا عليه عدة خطط للتخلص من رئيس الوزراء ومنها دس السم له في الشاي عند زيارته المعتادة لمديرية الاستخبارات العسكرية او اصطياده بطلقة تسدد اليه من بندقية ذات مرقب والتي لا يمكن ان تخطئ ، وذلك عند دخوله وزارة الدفاع وترجله من السيارة او اثناء خروجه من الوزارة وركوب السيارة . ولكن رفعت رفض ذلك بسبب قوة النفوذ الشيوعي

---

[1] موسوعة ١٤ تموز ٤ / ٧٠ .

[2] اقتباسا من عبد الفتاح علي يحيى ، التطورات السياسية الداخلية ص ١٦٦ .

في وزارة الدفاع واحتمال سيطرتهم على الحكم في حالة اغتيال عبد الكريم قاسم ولابد من التروي لحين سنوح الفرصة [1] .

وبعد مشاورات مطولة استقر الرأي على وضع خطتين . الاولى ويجري تنفيذها بقيام عدد من الضباط وضباط الصف بامرة رفعت الحاج سري للسيطرة على اعضاء مجلس الوزراء ومجلس السيادة اثناء اجتماعهم في وزارة الدفاع ويرغمونهم على تشكيل وزارة برئاسة عبد الكريم قاسم نفسه . على ان يشترك بالاضافة الى الاعضاء العسكريين الزعيم الركن ناظم الطبقجلي قائد الفرقة الثانية والزعيم الركن عبد العزيز العقيلي قائد الفرقة الاولى والزعيم الركن ناجي طالب بمنصب وزير الدفاع. ويجري تبديل الوزراء الحزبيين باخرين والوزراء العسكريين ورئيس اركان الجيش. وقادة الفرق ومعاون رئيس اركان الجيش . ثم ترسل هذه المراسيم لاذاعتها على الشعب من دار الاذاعة .

واذا لم تتهيأ الظروف لتطبيق الخطة الاولى سلميا تطبق خطة الثورة ويقوم بتنفيذها الزعيم الركن ناظم الطبقجلي قائد الفرقة الثانية وذلك باعلان الثورة في الوية الموصل واربيل وكركوك . وعدم اطاعة الاوامر الصادرة من بغداد . ثم تؤيدها القطعات الموازرة في الديوانية والمسيب والمحاويل والمناطق الاخرى الموالية . ويقوم ضباط من الاستخبارات باعتقال عبد الكريم قاسم ورئيس اركان الجيش ثم تعلن عدة بيانات ومراسيم من دار الاذاعة بتشكيل مجلس السيادة ومجلس الوزراء ومجلس قيادة الثورة كما ورد في الخطة الاولى . اما قيادة القطعات الموالية في بغداد فيعطى واجب تنفيذ السيطرة على قطعات معسكر الوشاش الى الزعيم الركن عبد العزيز العقيلي وواجب السيطرة على قطعات معسكر الرشيد (الدرع والهندسة) الى العقيد رفعت الحاج سري " [2].

ويذكر عبد السلام عارف في مذكراته انه بينما كان يعيش في انتظار اللحظة التي سينفذون فيها حكم الاعدام واذا برسالة تأتيه من رفعت الحاج سري حول الثورة القادمة . كانت الرسالة من تنظيم الضباط الاحرار الذين بدأوا يعملون من جديد لمواجهة طغيان قاسم وقد استبعد التنظيم بخطة جديدة لتقويم الانحراف وارجاع الامور الى نصابها . وذكر عبد السلام ان الخطة المرسومة تكونت من مرحلتين الاولى تتم داخل وزارة الدفاع حيث يعقد مجلس الوزراء ومجلس السيادة اجتماعهما المشترك اذ تقوم اثناء الاجتماع مجموعة من الضباط باحاطة مكان الاجتماع ويتقدم عدد منهم وعلى رأسهم رفعت الحاج سري برشاشاتهم الى غرفة الاجتماع وارغام عبد الكريم قاسم على التنازل عن سلطاته والقاء القبض عليه . اما المرحلة الثانية من الخطة فتتضمن القوة التي ستتحرك سواء من بغداد او في الالوية الاخرى . وكان من المقرر ان تتحرك سريتان من الفوج الاول باللواء التاسع وفوج الاذاعة والفرقة الثانية بكاملها واللواء الثامن في الحبانية وجزء من القوة الجوية وقسم من ضباط الكلية العسكرية وضباط الاستخبارات . وذكر عبد السلام ان عبد الوهاب الشواف اعلن الثورة من الموصل في وقت سابق لموعدها [3] .

---

[1] موسوعة ١٤ تموز ٢ / ١٢ - ١٨ .

[2] المحاكمات ١٨ / ٦٨٨١ و ١٢ / ٤٨٨٦ افادة عزيز احمد شهاب .

[3] مذكرات عبد السلام عارف ص ٨١ - ٨٥ .

وبعد التعديل الوزاري في شباط ١٩٥٩ ، ركز الشيوعيون حملاتهم على قادة الجيش بعد ان شعروا بهذه التحركات واخذوا يضغطون على عبد الكريم قاسم على مناصبهم . فركزت الحملات بصورة خاصة ضد الزعيم الركن ناظم الطبقجلي [١] والزعيم الركن عبد العزيز العقيلي والزعيم الركن شاكر محمود شكري معاون رئيس اركان الجيش والعقيد رفعت الحاج سري . فقرر عبد الكريم ابعاد هؤلاء الضباط واحدا بعد الاخر . فبدأ بالعقيلي واصدر مرسوما جمهوريا بتعيينه سفيرا في ايران في ١٧ شباط، ثم سفيرا في وزارة الخارجية يوم ٢٥ شباط [٢] . ونقل عدد من امري الالوية والوحدات الى مناصب ثانوية او الى امرة مديرية الادارة مما ادى الى زيادة تذمر الضباط [٣] وعهدوا الى رفعت واجب تنفيذ الثورة .

والعقيد رفعت مولود في اسرة تنتمي الى عشيرة الجبور وكان خاله جميل المدفعي احد رؤساء الوزارات في العهد الملكي . تخرج في المدرسة العسكرية سنة ١٩٣٧ ، ومن مدرسة الهندسة العسكرية سنة ١٩٣٩ واشترك في ثورة ١٩٤١ وفي حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ . وكان من اوائل الضباط الذين كونوا حركة الضباط الاحرار . بل كان مؤسسها وكان يتمتع باحترام كبير بينهم وتعين بعد الثورة مديرا للاستخبارات العسكرية في وزارة الدفاع وكان على اتصال وثيق بقادة الفرق وامراء الوحدات العسكرية وشكل لجنة تنسيق لتحقيق امكانية نجاح احدى الخطتين المقترحتين للتخلص من حكم عبد الكريم قاسم ووضع حد لتسلط الشيوعيين وتنسيق اعمال الوحدات والضباط الذين سيشتركون بالثورة وتأخذ اللجنة على عاتقها دراسة الاحتمالات كافة ومتطلبات الثورة وتقديم مقترحاتها حول ذلك من الضباط الاتية اسماؤهم :

١- المقدم الركن محمود كريم مدير الشعبة الاولى في مديرية الحركات العسكرية .
٢- المقدم الركن عدنان احمد عبد الجليل مدير الشعبة الثانية في مديرية الحركات العسكرية .
٣- المقدم الركن محمود خالد سكرتير رئيس اركان الجيش .

وبعد ان قامت اللجنة المذكورة بدراسة الموقف وجدت ضرورة التركيز على استقطاب القطعات المدرعة الموجودة في بغداد التي كان الشيوعيون يسيطرون عليها والتأكيد على القطعات الموجودة في المعسكرات القريبة من بغداد وهي الحبانية والمسيب . وقد قررت لجنة التنسيق هذه في نهاية شباط ١٩٥٩ ، وبالاتفاق مع كل من رفعت والشواف قيام الثورة في بغداد والاعتماد على ثورة تقوم بها القوات العسكرية الموجودة في كركوك والموصل واثارة العناصر القومية الموجودة في بغداد بالقيام بتظاهرات صاخبة ، الامر الذي سيضطر عبد الكريم قاسم الى اقحام الجيش بالسيطرة عليها وبخروج قطعات بغداد لانجاز هذا الواجب ، يمكن عندئذ لهذه القطعات تنفيذ الواجب

---

[١] للمزيد من التفاصيل عن دور ناظم الطبقجلي انظر : احمد كاظم البياتي ، ناظم الطبقجلي رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة المستنصرية .

[٢] تعين بدله فيما بعد الزعيم الركن سيد حميد سيد حسين في الاول من نيسان ١٩٥٩ .

[٣] صبحي عبد الحميد ، اسرار ثورة ١٤ تموز ط٢ ص ١٧٨ .

الحقيقي المسند اليها ولكن بعض ضباط بغداد عارضوا الفكرة اذ كانوا يرون ضرورة بدء العملية في بغداد [١] .

وقد نشط الرائد الركن محمود عزيز باجراء اتصالات مع جماعة بغداد بالنيابة عن (الضباط الثائرون) في الموصل وكان يطلعهم على حالة مدينة الموصل باستمرار واتصل بصورة خاصة بكل من رفعت الحاج سري والعقيد طاهر يحيى . واتصل رفعت الحاج سري بفؤاد الركابي وزير الاعمار المستقيل عن طريق المقدم صبحي عبد الحميد . واخبره استعداد الجيش للاطاحة بحكم عبد الكريم قاسم. وسأله عن مدى استعداد حزب البعث العربي الاشتراكي للاسهام في هذه العملية . فكان رد الركابي " بحثنا عملية اغتيال عبد الكريم قاسم وابديت استعدادا اوليا للاسهام في العملية . وعندما عدت في اليوم الثاني لاجتمع بالقيادة وجدت اجماعا منقطع النظير على ضرورة تحملنا اعباء هذه العملية " كانت الخطة في البداية تعتمد على تصفية عبد الكريم قاسم في شوارع بغداد من قبل حزب البعث العربي الاشتراكي ، بالقاء حقيبة من المتفجرات عليه من احدى شقق شارع الرشيد وقد ظهر ان الخطة غير مضمونة النجاح [٢] . ويروى عن الركابي قوله لرفعت عندما فاتحه بالامر " اشعل الفتيل وعلي الباقي باسقاط النظام بالمظاهرات التي ستعم العراق . وفي بغداد وحدها سيتظاهر مائة الف وسيحتلون وزارة الدفاع لان الجيش سيرفض اطلاق النار " [٣] .

واخيرا تقرر تبني خطة مغايرة في ان يسيطر اللواء الخامس على الموصل وان يذيع القرار بيانا معطين بذلك اشارة البدء لشركائهم في بغداد لكي يحتلوا بقيادة العقيد رفعت وزارة الدفاع ويعتقلوا عبد الكريم قاسم وينفوه او يقضوا عليه وفي الوقت نفسه كان على ضباط اخرين بمن فيهم ناظم الطبقجلي قائد الفرقة الثانية في كركوك ان يعلنوا دعمهم للثورة والقيت على كاهل الاحزاب والاشخاص مهمات متعددة احمد عجيل الياور شيخ شمر القي على عاتقه مهمة نقل الاسلحة وجلب محطة اذاعة من حدود الاقليم الشمالي (سوريا) . وايد الحركة عدد من الاغوات الكرد المناوئين لمصطفى البارزاني المساند لعبد الكريم قاسم مثل محمد فارس اغا الزيباري وكلحي الريكاني ومحيي الدين الهركي الذين كانوا على علم بالاستعدادات ويتصلون بالمقدم على توفيق من تنظيم (الضباط الثائرين) وامر حامية عقرة الوثيق الصلة بعبد الوهاب الشواف [٤] .

الجمهورية العربية المتحدة والثورة

اسهمت الجمهورية العربية المتحدة مساهمة فعلية في ثورة الشواف بتوجيه مباشر من رئيسها جمال عبد الناصر. فقدمت محطة ارسال وبعض الاسلحة الخفيفة والمال واسهمت ادبيا بدعمها باذاعة البيانات والتعليقات من محطتي اذاعة دمشق وحلب على انها مذاعة من محطة الموصل . اذ اعتبر عبد الناصر معركته مع الشيوعية والشيوعيين في العراق معركة مصيرية اذا

---

[١] موسوعة ١٤ تموز ٢ / ٢٥ – ٢٧، رسالتا المقدم الركن محمد خالد والمقدم الركن عدنان عبد الجليل .

[٢] فؤاد الركابي ، الحل الاوحد (القاهرة ١٩٦٢) ص ٢٨ – ٢٩ .

[٣] رسالة العميد خليل ابراهيم حسين الزوبعي للباحثين يوم ٢٥ / ٨ / ١٩٩٨ .

[٤] عبد الفتاح علي يحيى ، التطورات السياسية الداخلية ص ١٦٦ .

اريد للوحدة العربية ان تسير في طريقها لتحقيق اماني العرب . كان يرى ان النشاط الشيوعي ابتداء من بغداد يتجه مباشرة الى دمشق . وان موسكو تعمل على ان تتخذ من سوريا نقطة انطلاق تتجه منها شطر سائر البلاد العربية لتسيطر على الكويت وخيراتها . ومن ثم سائر منطقة الخليج العربي فاذا ما تحقق ذلك فان الشيوعية ستسيطر على جميع منطقة الشرق الاوسط وحتى حدود الهند [1] .

وقد ترك عبد الناصر امر مقاومة مخططات الشيوعيين في العراق لشخصين هما عبد الحميد السراج وزير داخلية الاقليم الشمالي (سورية) والعقيد عبد المجيد فريد ، الملحق العسكري في سفارة العربية المتحدة في بغداد ، وباشراف منه دون اشراك المخابرات العامة المصرية . وقد تولت الملحقية العسكرية للعربية المتحدة ، الاتصال بالقوى القومية عسكرية ومدنية لدعمها في خططها للاطاحة بحكم عبد الكريم قاسم وبالشيوعيين . وتولى عبد الحميد السراج واجهزته الامنية والاستخبارية الاتصال بالضباط القوميين والعناصر السياسية المدنية لاسنادهم في محاولاتهم للاطاحة بالحزب الشيوعي وعبد الكريم قاسم ، وخاصة في الموصل اذ كانت اجهزة الاستخبارات للعربية المتحدة واثقة كل الثقة من نجاح ثورة الموصل ، اذ كانت هذه الاجهزة تصدق ما تسمع من ادعاءات بعيدا عن التحليل العلمي[2] . وكان كل من محمد المصري والعقيد طلعت صدقي وصهره محمد كبول وهما سوريان وكانوا جميعا يعملون في الملحقية العسكرية للجمهورية العربية المتحدة في بغداد يتصلون بالضباط القوميين من امثال رفعت الحاج سري والعقيد طاهر يحيى والعقيد عبد اللطيف الدراجي وبالرائد محمود عزيز بالموصل [3] .

ومن الغريب حقا ان عبد الكريم قاسم على الرغم من التقارير التي كان الشيوعيون يرفعونها اليه حول هذه الاتصالات فانه لم يضع حدا او رقابة على تحركات الدبلوماسيين العسكريين والمدنيين للعربية المتحدة في بغداد ، بل كان العسكريون منهم يتنقلون بين الوحدات بما في ذلك الوحدات العسكرية المسؤولة عن حماية الاذاعة ودوائر الدولة المختلفة حسبما يشاؤون وكانت الملحقية العسكرية تتصل بتلفونها السري بكافة وزارات الدولة [4] .

ولكن صلاح نصر ، مدير المخابرات العامة للعربية المتحدة في عهد عبد الناصر يذكر كلاما مغايرا فيقول عبد الكريم قاسم اتخذ اجراءات استفزازية ضد الجمهورية العربية المتحدة ، فامر بوضع رقابة مشددة على اعضاء سفارة الجمهورية العربية المتحدة في بغداد وقيد تحركاتهم وابعد الملحق العسكري معلنا انه شخص غير مرغوب فيه . ويضيف ان عبد الكريم استغل الشيوعيين لابعاد الخطر الناصري . ووصل العداء لعبد الناصر الذروة في شباط " والح عبد الحميد السراج وزير داخلية الاقليم السوري على عبد الناصر بضرورة تدبير انقلاب على حكم عبد الكريم قاسم الذي مهد للشيوعيين السبيل للاستيلاء على الحكم . واقنعه بانه اذا لم يتم هذا التدبير فان العراق سوف يقع في ايدي الشيوعيين لا محالة .

---

[1] مذكرات جوزيف ابو خاطر سفير لبنان في القاهرة اقتباسا عن موسوعة ١٤ تموز ٢ / ١٦٩ .

[2] موسوعة ١٤ تموز ٤ / ٢٦٧ .

[3] محمود الدرة ، ثورة الموصل القومية ، (بغداد ١٩٨٧) ، ص ١٠٨ .

[4] المحاكمات ١٩ / ٧٦٩٥ ، موسوعة ١٤ تموز ، ٢ / ٥٦ ، ٤ / ١٢٦ .

وافق عبد الناصر على اقتراح السراج فاتصل مع العقيد عبد الوهاب الشواف آمر حامية الموصل ، وابدى الاخير استعداده التام للقيام بانقلاب مسلح ضد حكم قاسم . وكان الشواف وطنيا متطرفا يرى ان تسليم العراق للشيوعيين جريمة لا تغتفر . وكان الشواف يحتاج الى محطة اذاعة شحنت له من القاهرة . وقام السراج بارسال رجاله السوريين عبر الصحراء من خلال دير الزور محملين بالامدادات والتعليمات . وكانت الخطة التي وضعها السراج مع الشواف تقوم اساسا على ان يوجه الشواف ضربته الى الموصل بواسطة قوات الجيش التي كانت تحت قيادته ويعلن من الموصل قيام الثورة على حكم عبد الكريم قاسم ثم يعتقل الشيوعيين في الموصل.

وفي بغداد تقوم في الوقت نفسه بعض العناصر الفرعية بالاستيلاء على وزارة الدفاع وقتل عبد الكريم قاسم والاستيلاء على اذاعة بغداد . وكان السراج موقنا بنجاح الخطة على الرغم من انها لم تدبر باحكام. كما اغفلت عوامل عدة مثل بعد الموصل عن العاصمة وتجاهل قوة الطيران العراقي، وعدم التنسيق بين قوة بغداد وقوة الموصل واحتمال تدخل قوى خارجية لدحر الانقلاب . وقد حذرت المخابرات العامة عبد الناصر من هذه الامور والعواقب التي تحوي نتيجة اخفاق هذه العملية لكنه كان مقتنعا بما عرضه عليه السراج . وكان (المعماريون) الذي خططوا ونفذوا العملية ضباط مخابرات السراج وعلى رأسهم برهان ادهم الضليع في العمليات السرية "[1] .

ويذكر عبد اللطيف البغدادي عضو مجلس قيادة الثورة ونائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة: " كنت مع جمال عبد الناصر في مدينة اللاذقية اثناء رحلته مع ضيفه المارشال تيتو عندما حضر الينا يوم الاثنين ٢ مارس (اذار) ١٩٥٩ ملحقنا العسكري في العراق الضابط عبد المجيد فريد وقام بابلاغ جمال ان هناك تحركا في الجيش العراقي يهدف الى القيام بانقلاب عسكري ضد قاسم للقضاء عليه وعلى نظامه . وانه موفد من قبل قائد هذا التمرد لمعرفة موقف الجمهورية العربية المتحدة من طلبهم المساعدة لتحقيق هذا الهدف " . واشار الى ان هذا القائد هو الضابط رفعت الحاج سري مدير المخابرات هناك .

وكان السراج قد سبق وابلغ جمال كذلك ، اثناء تواجدنا في مدينة حلب وقبل ان نتوجه منها الى اللاذقية ، ان الزعيم ناظم الطبقجلي قائد القوات العراقية في كركوك شمال العراق ، قد ارسل اليه ضابطا من ضباط اركان حربه واسمه عبد العزيز احمد شهاب وطلب هو الاخر مساعدته في القيام بثورة ضد قاسم وانه في حاجة الى مده بقوات عسكرية من الجمهورية العربية المتحدة ذلك بالاضافة الى بعض الاسلحة ومحطة ارسال متنقلة . وقد وافق الرئيس جمال على مدهم بما يحتاجونه من السلاح وعلى محطة الارسال ولكنه ابدى تعذر امدادهم بقوات عسكرية واتفق على ان توضع هذه الاسلحة ومحطة الارسال المطلوبة في نقطة قريبة من الحدود العراقية عند بلدة تل كوجك السورية لتكون تحت تصرفهم الفوري عند تحركهم .

ولكن لم يتضح من هذه الاتصالات مدى العلاقة بين ناظم الطبقجلي وقواته في شمال العراق ورفعت الحاج سري وقواته في بغداد . كما وان رفعت الحاج سري لم يكن قد ذكر سببا لعبد المجيد

صلاح نصر ، عبد الناصر وتجربة الوحدة ، (القاهرة ١٩٧٦) ، ص ١٧٦ - ١٧٨ .

فريد عن وجود تعاون بينه وبين اية قوات اخرى . وقد لوحظ ايضا ان طلب كل منهما المساعدة يختلف عن طلب الاخر .

ومع تلك الصورة وجد انه من الاوفق ان ياخذ كل من السراج وعبد المجيد فريد حذرهما وان لا يفصحا لاي من الطرفين عن وجود اتصال بيننا وبين اخرين . وان يظل اتصال كل منهما بنا سرا على الاخر .

وكان عبد المجيد فريد قد ذكر في حديثه انهم لا ينوون الدخول في وحدة مع الجمهورية العربية المتحدة واعتقدنا انه يقصد ان ليس في نيتهم التقدم بطلب قيامها فور نجاح الانقلاب المزعوم . ولكنه اكد لنا ان الوحدة ليست من اهدافهم .

وكنت قد علمت ايضا ان الضابط العراقي عبد الوهاب الشواف قائد لواء الموصل كان قد سبق وارسل اركان حربه المسمى (شكر محمود الحنكاوي) الى الحدود السورية وتقابل هناك مع مندوب عن السراج . وقام بالابلاغ عن المساعدات التي يطلبها الشواف والتي هو في حاجة اليها من الجمهورية العربية المتحدة ايضا حيث كان ينوي القيام بانقلاب ضد قاسم وكان ذلك قد تم في منتصف شهر يناير (كانون الثاني) ١٩٥٩ .

وفي يوم الخميس ٥ مارس (اذار) ١٩٥٩ ابلغني جمال ان هناك معلومات قام بارسالها عبد المجيد فريد تفيد ان انقلاب رفعت الحاج سري في بغداد سيتم في ليلة ٦ مارس ولما سألته عما اذا كان هناك اتفاق بين قوات بغداد والقوات الاخرى الموجودة بالموصل على ذلك الانقلاب اجابني بالايجاب"[١].

ويقول عبد الحميد السراج " ان المعلومات التي كانت تصلني تؤكد ان الثورة ستقوم في بغداد تسندها وحدات الجيش في المدن الاخرى . وعندما جاء الرائد الركن محمود عزيز وقابلني في دمشق تكلم باسم قائد الفرقة الثانية الطبقجلي وعرض ما يريد وما يحتاج باسم قائد الفرقة الثانية . ثم جاء بعده النقيب شكر محمود الحنكاوي وتكلم ايضا باسم ناظم الطبقجلي وبعده جاء المقدم الركن عزيز احمد شهاب موفدا من قبل المرحوم ناظم الطبقجلي وعرض ما يحتاجه وكان من جملة مطاليبه تأمين اذاعة وثلاثمائة رشاشة لتوزيعها على ضباط الصف والجنود الذين سيقومون بالسيطرة على وزارة الدفاع"[٢].

وبناء على ذلك نشطت اجهزة استخبارات العربية المتحدة وسفارتها في بغداد بالعمل فيذكر نجم الدين السهروردي " ان احد التابعين لمخابرات الاقليم الشمالي في لبنان واسمه (ابو عبد الله) قد كلف بالذهاب الى بغداد مرتين التقى خلالهما مع بعض انصار الشواف وجرى وضع خطة التحوك بسرعة"[٣] .

وجاء في بيان الادعاء العام في اثناء محاكمة عدد من المتهمين بالاشتراك في الثورة في الجلسة التي عقدتها المحكمة العسكرية العليا يوم ٢٤ اذار انه " بتاريخ ٣ كانون الثاني ١٩٥٩

---

[١] مذكرات عبد اللطيف البغدادي ، جـ٢ ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ٨٠ - ٨١ .

[٢] اقوال عبد الحميد السراج المثبتة في موسوعة ١٤ تموز للزوبعي ، ٢ / ٢٣٠.

[٣] التاريخ لم يبدأ غدا ص ٤٦٦ .

ارسل الرئيس عبد اللطيف من المكتب الثاني الشخصي المدعو خضر نزال لمقابلة شيوخ عشائر شمر والبو متيوت والجحيش وفعلا تم اتصال خضير نزال بالشيخ نوري الفيصل ووطبان الفيصل واحمد الطه وحاج علي عبد الرحمن وبينوا لهم انهم على استعداد للتعاون مع الجيش لاحداث انقلاب عسكري والتخلص من الوضع السيء في العراق وبينوا له ايضا تذمرهم من قيام الحكومة بانتزاع اراضيهم وتوزيعها على الفلاحين . وقد ابلغهم خضر ان الرئيس عبد اللطيف السوري يقول ان الاسلحة متوفرة في تل كوجك " .

واضاف المدعي العام " ان العقيد عبد المجيد فريد بدأ سفراته العديدة الى الموصل واتصاله مع الشواف وضابط ركنه محمود عزيز واعقب ذلك سفر محمود عزيز الى القامشلي حيث اجتمع بقائد المنطقة الشمالية المقدم السوري برهان ادهم والرئيس حكمت ميني ثم سافر الى حلب . وجرى اجتماع كبير في بغداد بدار الملحق العسكري المصري ضم العقيد طاهر يحيى والرئيس الركن اسماعيل تايه النعيمي وعلي عبد السلام (مدني) درسوا الموقف بصورة عامة في ضوء التعليمات التي جاء بها الرئيس شكر الحنكاوي من عبد الحميد السراج " [1] .

ويؤكد ذلك ايضا ان محمود جميل سائق سفارة الملحق العسكري للعربية المتحدة الذي ادعت كل من الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة انه يحمل جنسيتها ارسل برقية من بيروت الى المحكمة العسكرية العليا الخاصة تفيد ان لديه معلومات عن الطبقجلي ورفعت الحاج سري ورفاقهما . فاعلن المهداوي ان معلومات خطيرة سيدلي بها محمود جميل الذي كان يراقب اجتماعات الملحق مع (المتآمرين) وحينما كان محمود يهم بركوب الطائرة في مطار بيروت متوجها الى بغداد في ٨ ايلول ١٩٥٩ . للادلاء بشهادته هاجمه مسلحون في المطار وقتلوه وقد حكم المجلس العدلي في لبنان على القاتلين عدنان ياسين الملقب (عدنان دعبول) ومحمود عبد الرحمن وهبه بالاعدام وعلى اربعة من مساعديهما بالسجن عشر سنوات لكل منهما [2] .

ولم يقتصر دور الجمهورية العربية المتحدة على الدعم العسكري والادبي ، بل قدمت الاموال ايضا ، ويذكر الرئيس جمال عبد الناصر في اثناء محادثات الوحدة (اذار – نيسان ١٩٦٣) " اننا دفعنا من اجل القضية القومية في العراق ٧٠ الف جنيه من اواسط سنة ١٩٥٨ الى نهاية سنة ١٩٥٨ دفعت الجمهورية هذا المبلغ لمساعدة عناصر قومية مناضلة تتحمل مسؤوليات نضالها " [3].

لقد اسفرت الاتصالات مع الجمهورية العربية المتحدة عن سفر الرائد محمود عزيز ضابط ركن اللواء الخامس ووكيل استخباراته الى سورية مستغلا فرصة تنقله على الحدود السورية العراقية بحكم واجباته . فقد جاء في افادة المتهم كامل اسماعيل " صادف اجتماع قائمقامي الحدود في القامشلي فبدل ان يذهب القائمقام ذهب محمود عزيز ومثل المنطقة في الاجتماع ولكنه ذهب الى حلب بحجة فحص عيونه واخذ عوينات وبقي اربعة ايام ثم عاد وقد اتصل بالمسؤولين وعاد بكلمة السر والضباط الذين يتصل بهم من السوريين واعرف منهم المقدم برهان ادهم . ثم سافر بعدها بمدة

---

[1] المحاكمات ١٢ / ٤٨٤٣ – ٤٨٤٤ .

[2] موسوعة ١٤ تموز ٢ / ١٠٥ – ١٠٦ والمحاكمات ص ١٥ / ن .

[3] محاضر محادثات الوحدة مارس / ابريل ١٩٦٣ (القاهرة ١٩٦٣) ص ٢١ .

الى بغداد واتصل به اسماعيل تايه واطلعه على تفاصيل الاتصالات واخذ منه المعلومات عن بغداد ... وكان على اتصال مستمر بواسطة علي عبد السلام [1] ثم سافر الرئيس شكر محمود الحنكاوي مع علي عبد السلام الى الحدود ومن هناك عاد علي عبد السلام واستمر شكر الى القامشلي حيث ذهب الى دمشق بالطائرة وعاد بعدها بثلاثة او اربعة ايام وجاء بالمعلومات من هناك وهي ان امكانيات الجمهورية العربية المتحدة كلها ستوضع تحت التصرف للقائمين بالحركة . ثم بعد مضي فترة ذهب الرئيس عبد الجواد حميد وعلي عبد السلام الى بغداد واتصلوا بطاهر يحيى والملحق العسكري عبد المجيد فريد بعد ان اتصلوا بالرئيس الاول اسماعيل تايه . وقد تم الاتصال بواسطة علي عبد السلام في دار الملحق العسكري المصري وعادوا بكافة المعلومات من هناك ثم بعد مدة جاء المقدم عزيز احمد شهاب وقد سمعت من محمود عزيز وشكر محمود الحنكاوي بانه ذهب الى دمشق واتصل بالمسؤولين السوريين ثم عاد وقد وصلت المعلومات الى بغداد ولا ادري عن أي طريق . ثم بعد مضي مدة جاء المقدم عزيز احمد شهاب الى الموصل مع ضابط اخر بالملابس الملكية (المدنية) وذهبوا الى دمشق واعتقد حسب سماعي بانهم اتفقوا مع الملحق العسكري والرئيس جمال عبد الناصر حيث كان في دمشق ثم عادوا بعدها .وقد علمت بان كافة الامكانيات في الجمهورية العربية المتحدة وكافة المساعدات الممكنة ستوضع تحت تصرف الحركة . اما المعلومات المتبادلة بين الملحق العسكري ومحمود عزيز فهي في اخر زيارة الى بغداد لعلي عبد السلام اتصل بطاهر يحيى واسماعيل تايه وعاد بتوقيت الحركة يوم ٤ / ٥ اذار وبان طاهر يحيى مسؤول عن قطعات الديوانية وعبد اللطيف جاسم الدراجي عن قطعات بغداد " [2] .

ويضيف المتهم العقيد الركن محمد سعيد الشيخ " ان المقدم عزيز احمد شهاب ذكر له نقلا عن الرائد محمود عزيز ان الاخير قد ذهب الى الحدود السورية واتصل مع ضابط سوري بعد اتفاقه السابق وطلب منه مساعدة الجمهورية العربية المتحدة لحركة ضباط الموصل . وقد تكرر ذهاب محمود عزيز وضابط اخر لم يذكر اسمه الى داخل سورية واتفقوا مع الجهات السورية التي يمثلها ضابط اعتقد من المكتب الثاني على ان تزودهم الجهات السورية بالاسلحة الخفيفة بقدر الحاجة ومحطة اذاعة وجماعة من متطوعين من ٢٠٠ - ٣٠٠ مع مساعدتهم بتخصيص ٢٤ طائرة او سرب كامل اذا احتاجوا عند الطلب وقد بين المقدم عزيز احمد شهاب ان ضباط الموصل لم يفاتحوا الشواف بهذه الفكرة وقال ...... وقال ان في النية مفاتحة كل من العقيد طاهر يحيى والعقيد عبد اللطيف الدراجي لغرض تزعم الحركة هذه اذا لم يوافق الشواف علما بان عزيز احمد شهاب لم يفاتح الطبقجلي بذلك [3] .

---

[1] كان علي عبد السلام العزاوي مدنيا سكن الموصل وهو ليس من سكانها الاصليين وكان يشتري عرق السوس ويصدره الى الخارج . وقد اقام صلات بالضباط القوميين في الموصل . وبعد انتكاسة الثورة التجأ الى الاقليم الشمالي .

[2] المحاكمات ١٤ / ٥٦١٠ - ٥٦١١ وانظر اقوال عزيز احمد شهاب ١٢ / ٤٨٨٦ .

[3] نفسه ١٨ / ٧٣١٢ ، ٦٨٨٠ اقوال المدعي العام .

ويذكر الرئيس شكر محمود الحنكاوي ضابط اعاشة الفوج الثالث / اللواء الخامس " وقع علي الاختيار وسافرت الى القامشلي وواجهت ضابط المخابرات المدعو حكمت ميني [1] ... ثم سافرت من القامشلي الى دمشق ... وواجهت عبد الحميد السراج وشرحت له الاوضاع العامة في العراق وفي مدينة الموصل وقلت له انه من المحتمل ان يقود الثورة اما الزعيم الركن ناظم الطبقجلي او العقيد طاهر يحيى او العقيد عبد اللطيف الدراجي وهذا ما كان يدور في تفكير الضباط القوميين في الموصل واخبرته ان حاجتنا الى اذاعة وفوج مغاوير " [2] . ونتيجة لتزايد استياء قائد الفرقة الثانية الزعيم الركن ناظم الطبقجلي من سوء الاوضاع الداخلية وبعد اطلاعه على الاتصالات التي اجراها كل من محمود عزيز وشكر محمود الحنكاوي مع سوريا قرر ان يطلع على الامر بنفسه فطلب من ضابط ركنه المقدم عزيز احمد شهاب السفر الى سورية والاجتماع بعبد الحميد السراج ليتأكد من العون العسكري الذي ستقدمه الجمهورية العربية المتحدة في حالة قيام الثورة ضد عبد الكريم قاسم ويقول المقدم عزيز احمد شهاب :

" في صباح يوم ٢٥ شباط ١٩٥٩ استدعاني قائد الفرقة في دائرته وكان في حالة عصبية وقال لي عزيز اذهب اليوم الى الموصل واتصل بالرئيس الاول محمود عزيز للذهاب الى سورية . فذهبت الى الموصل واتصلت بمحمود عزيز الذي هيأ شخصا مدنيا مع ملابس مدنية وهو ابراهيم عبد الرزاق كشموله مزارع في الموصل . وفي صباح يوم ٢٦ شباط ذهبت انا وابراهيم عبد الرزاق كشمولة وكان هذا الشخص مطلع على كافة المعلومات التي سمعتها من محمود عزيز الى سورية واتصلنا بوزير الداخلية السورية في حلب لمدة ساعة وتكلمنا مع الوزير حول الموضوع . كنت انا امثل وجهة نظر قائد الفرقة وابراهيم عبد الرزاق كشمولة كان يمثل وجهة نظر موقع الموصل وقد ذكر وزير الداخلية بانه سبق له ان اتصل به ضباط من الموصل ومن بغداد وبين لهم بانهم مستعدون لتقديم محطة اذاعة واسلحة و ٢٠٠ - ٣٠٠ متطوع اعدت من سورية الى الموصل ثم ومنها الى كركوك فوصلتها يوم ١ اذار ١٩٥٩ " [3] .

موقف بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية

ان السياسة البريطانية تجاه العراق والقائمة على دفع عبد الكريم قاسم نحو سياسة الوسط ومعارضتها الانضمام الى الجمهورية العربية المتحدة او اقامة دولة شيوعية فيه ، جعل السفير البريطاني همفري تريفليان يوثق علاقته بعبد الكريم قاسم وبعدد من المسؤولين في وزارة ممن اسماهم بالمعتدلين وراح يراقب الامور اولا باول ويبعث بتقارير تفصيلية الى حكومته عن الوضع في العراق وامكانيات حدوث تغيير فيه يؤدي الى وصول الوحدويين او الشيوعيين الى الحكم . وفي ١٩ شباط كتب الى خارجيته يقول " في الحقيقة ان الوضع القائم الان قد يدفع المعارضة (القوميين) الى التآمر ولا يكشف القادة عن هوياتهم الا اذا نجح زملاؤهم المتآمرون ويحتمل ان هناك متآمرين

---

[1] ورد في المحاكمات ١٦ / ٦٠٢٩ بصيغة حكمت صهيون .

[2] اقتباسا عن موسوعة ١٤ تموز ٢ / ٢٤٠ .

[3] المحاكمات ١٨ / ٦٩١٤ - ٦٩١٥ .

يخططون في الوقت الحاضر ضد قاسم وانهم بالتأكيد سوف يناشدون عبد الناصر لاسنادهم ومن الجائز ان يكون عبد الناصر اكثر حذرا الان من الفرصة الماضية (حركة رشيد عالي الكيلاني) حول المشاركة في المؤامرة ... ان نظاما جديدا ينبثق من مؤامرة ناجحة سوف يقبل الاتحاد مع الجمهورية العربية المتحدة . لقد انتشرت المعارضة ضد ذلك على نطاق واسع .. ان الحقيقة هي ان المتآمرين يواصلون دفع قاسم نحو الشيوعيين " [١] . ويستشف من هذه الوثيقة ان السفارة كانت على علم بمجريات الامور .

وفي يوم ٤ اذار ١٩٥٩ قابل تريفليان عبد الكريم قاسم في مقره بوزارة الدفاع وحذره من ثورة الموصل قبل وقوعها . وقد طلب عبد الكريم قاسم من مدير الاستخبارات العسكرية رفعت الحاج سري ايضاحات عن الموضوع . ويقول رفعت " طلبني عبد الكريم قاسم ليقول لي ان السفير البريطاني قابله قبل مدة قصيرة واخبره ان مختصيه فكوا رموز برقية جفرية ارسلتها سفارة العربية المتحدة في بغداد الى دمشق تقول فيها ان الجيش سيتحرك ضد عبد الكريم قاسم . وقال له السفير ان هذه المعلومات تؤكدها سفارة احدى الدول الاسلامية (الباكستان) المشتركة في ميثاق بغداد بناء على معلومات سبق ان حصلت عليها . " واراد رفعت ان يخفف من غضب عبد الكريم قاسم ويؤثر عليه فقال " انا اخشى ان تقع في الموصل حرب اهلية وحرب بين الجنود وقتل ودمار اذا سافر قطار انصار السلام يوم غد (٥ اذار) ليصل صباح اليوم الثاني وقد سبق ان حذرت سيادتكم لان الجماعتين مستعدين للتقاتل والتطاحن ولربما بنى السفير استنتاجه من معرفته بحركة قطار انصار السلام وما سبق ان ما كتبته الصحافة من تهديد ووعيد وما رفعه الاهالي في الموصل من عرائض بمراجعاتهم لالغاء تجمع انصار السلام " . وطلب رفعت من عبد الكريم الغاء مهرجان انصار السلام لاصلاح الوضع والتخلص من الالحاح بتفجير الثورة . ولكن عبد الكريم رد عليه ان انصار السلام لا يقاتلون ولا يحملون سلاحا " [٢] .

ويبدو ان عبد الكريم قاسم لم يصدق قول السفير لكثرة ما ورد من اشاعات وتقارير حول نشاط ضباط الموصل ، او انه كان يريد ان يلقي القبض على القائمين بالثورة وهم متلبسون بالتنفيذ فلم يتخذ اجراءات كفيلة بمنع قيام الثورة ويذكر صلاح نصر ان اجهزة امن قاسم قد اكتشفت رجال السراج وتسربت معلومات عن ثورة الشواف في الاوساط الرسمية الدبلوماسية وكان اول من حذر قاسم تريفليان السفير البريطاني في بغداد [٣] .

وعلى خلاف الموقف البريطاني كانت الحكومة الامريكية قد خطت خطوات للتقرب من عبد الناصر منذ زيارة راونتري للقاهرة اواخر عام ١٩٥٨ ، وذلك من اجل استثمار الفجوة في العلاقات القائمة بين كل من القاهرة وبغداد من اجل ضرب الحركة الشيوعية في العراق . ولذلك فقد استنتج بعض السياسيين ان السياسة الامريكية كانت ترحب بحركة الشواف طالما انها ستؤدي الى زيادة

---

[١] الزوبعي ، العراق في الوثائق البريطانية ٣ / ١٢١ .

[٢] موسوعة ١٤ تموز ٢ / ٤٤ - ٤٥ .

[٣] عبد الناصر وتجربة الوحدة ص ١٧٨ .

التقارب بين العراق والجمهورية المتحدة وبالتالي تعزيز النفوذ الامريكي على حساب النفوذ البريطاني[١] .

تحذيرات الشيوعيين لعبد الكريم قاسم

كان عبد الكريم قاسم مطلعا على نشاط القوميين في الموصل فقد صرح يوم ٢٤ اذار ١٩٥٩ انه كان على علم سابق (بالمؤامرة) وان وقوعها كان لمرا محتوما تركها لتنضج كي يدرك كل مواطن مركزه ويقدر الامور [٢] وقال في اثناء مقابلته لوفد الموصل يوم ٢٥ اذار " كنا نعرف بمؤامرة الموصل كان المتآمرون قد حددوا ميعادها يوم ٥ الجاري ثم غيروا الموعد الى ٢٠ الجاري بعد اتصالات فيما بينهم ثم غيروا الموعد فنفذوها كما تعرفون وقد وضعنا خطة للقضاء عليها " [٣] ويؤيد فؤاد عارف ما صرح به عبد الكريم قاسم فيقول " ان ناظما الطبقجلي اخبره ان الشيوعيين اخذوا يؤدون دورا ضارا بمصلحة الجيش العراقي وتقاليده ورجاه باخلاص ان يفاتح قاسما بالامر وعندما نقلت القول ضحك (قاسم) وقال اعرف ماذا يقصدون انهم يتآمرون علي وقد وضعتهم تحت المراقبة ولدي تقارير عنهم ولكن انتظر القبض عليهم متلبسين بالجريمة " [٤] .

كان هناك كثيرون من موظفي الادارة وضباط الصف وخاصة العاملين منهم في اجهزة المخابرة ممن يوصل اخبار تحركات القوميين في الموصل الى عبد الكريم قاسم . وعلى سبيل المثال ندرج في ادناه مستمسكا عرضته المحكمة العسكرية العليا الخاصة دليلا حول الاتفاق بين شيوخ شمر وعبد الحميد السراج ، وهو تقرير بعث به مأمور مركز تل كوجك بتاريخ ١٩ شباط ١٩٥٩ الى عبد الكريم قاسم .

سيادة زعيمنا الاوحد وقائدنا العظيم اللواء الركن عبد الكريم قاسم المحترم

" بدافع الوطنية المخلصة ... تحيط سيادة زعيمنا الاوحد بما بين علمنا من مصدر ثقة ان عبد الحميد السراج وزير الداخلية في الاقليم السوري قد كلف او تفاهم مع رئيس عشيرة شمر الشيخ ادهام الهادي وهو من الرؤساء البارزين في سورية بلزوم الاتصال والاتفاق مع عشائر شمر

---

[١] نجم محمود ، المقايضة برلين بغداد ص ٦٤ ، ١٥٠ والمؤلف هو ابراهيم علاوي عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي ، اسماعيل العارف اسرار ثورة ١٤ تموز ص ٢٨٦ . ويدعي انه التقى مع الملحق الجوي الامريكي العائد من سورية حديثا في واشنطن اواخر سنة ١٩٥٨ والذي قال له " ان الوضع في العراق سينتهي قريبا ونحن (-الامريكيين) تتعاون بتجهيز بعض الاسلحة الخفيفة ووسائل الاتصال لتوزيعها على العشائر العراقية القريبة من الحدود السورية. وقال ان القطعات العسكرية الموجودة في منطقة الموصل في العراق معارضة للحكومة المركزية وربما قامت بالثورة قريبا وقال ان الامور تبدلت بيننا وبين عبد الناصر لان الخطر الشيوعي بالعراق قد استفحل واصبح القضاء عليه من مصلحة الطرفين .

[٢] Uriel Dann . Iraq under Qassem . A political History . erusalem 1969 p . 164 .

[٣] اتحاد الشعب ٢٦ اذار ١٩٥٩ .

[٤] مذكرات فؤاد عارف (مخطوط) اقتباسا عن عبد الفتاح علي يحيى ، المصدر السابق ص ١٧٣ .

في العراق . وفعلا تم الاجتماع مع الشيخ وطبان الفيصل الساكن في عوينات وذلك بعد القبض على الشيخ احمد العجيل ونوري الفيصل . وقال الشيخ ادهام في هذا الاجتماع لشيوخ شمر ولبعض الاقطاعيين وللشيخ وطبان ، ان السراج قدكلفه بلزوم اتحاد كلمة العشائر العراقية والسورية وان يكونوا ضد الحكم الحاضر في العراق ولقاء ذلك معلوم ان لا توزع ارض شيوخ شمر وبعض الاقطاعيين الذين يسيرون في ركابهم اذا ما تغيرت الاحوال في العراق لا سمح الله .

سيدي القائد :- كم اتمنى ان لا اسمع مثل هذا الخبر لاننا قبل كل شيء عرب وديننا واحد ولغتنا واحدة وهدفنا واحد وعدونا مشترك ولكن يا سيدي القائد لا نريد ان يطغى الاخ اخيه ويعيد التاريخ نفسه ان هذا الخبر لا يعلمه الا المجتمعون من الاقطاعيين برئاسة الشيخ ادهام وهو صاحب المشروع وانني شخصيا كاي مواطن عربي مخلص للعروبة ؟ ان يكون هذا الخبر من تلحين الشيخ ادهام لانه ايضا اقطاعي واثر عليه وضع احمد عجيل ونوري فيصل تحت النضارة في بغداد ولم يكن يد لوزير مسؤول كالسراج في هذا المشروع الخطير ولكن هناك سؤال واحد لماذا قصد الشيخ ادهام السراج بالذات " .

المفوض عباس عبد القادر

مأمور مركز تل كوجك . مفوض الكمارك والمكوس

١٩ / ١ / ١٩٥٩ [١]

وكانت اللجنة المحلية للحزب الشيوعي في الموصل تراقب هذا النشاط عن كثب وتحذر منه انصارها وتدعوهم لليقظة والحذر كما كانت تحذر الحكومة في بغداد منها . وفي ٢ و ٩ كانون الثاني ١٩٥٩ اصدرت منشورين حذرت فيهما السلطة من وجود تحركات في الموصل ومما جاء في تلك التحذيرات " ان هناك حشدا من الرجال والسلاح من بعد للاصطدام مع الشيوعيين والتآمر على الجمهورية كما ان حربا صليبية دموية قد تشن على الشيوعيين والديمقراطيين ودعت اللجنة المحلية الى اليقظة والحذر والوقوف بوجه (المخادعين والمتآمرين) [٢] .

وفي يوم ٢٧ شباط نشرت جريدة اتحاد الشعب مقالا افتتاحيا تحت عنوان (لاحباط مؤامرات الاستعمار ينبغي المزيد من الحزم والتطهير) قالت فيه :

" منذ امد بعيد والانباء تتواتر عن وجود شراذم القوى القومية في الموصل تمارس بعض الفعاليات المناوئة للثورة برعاية بعض الموظفين غير الامناء على مصالح الجماهير الا ان نشاط هذه الزمر اخذ يتفاقم لدرجة لم يعد من الصحيح السكوت عنه .

ومن المنطقي ان شراذم لا يمكن ان تفعل هذا كله لولا التساهل الملحوظ من بعض المسؤولين في اللواء الذين لم تمتد اليهم يد الثورة بالاستئصال والتأديب وجرى ويجري اعتقال العناصر الديمقراطية وعلى رؤوس الاشهاد ويتخذ بعض ادعياء الدين من المنابر ابواقا للفتنة .

---

[١] المحاكمات ١٩ / ٧٦٥٨ .

[٢] كتاب مديرية امن لواء الموصل العدد ١١١ في ٢٤ كانون الثاني ١٩٥٩ (نداء الحزب الشيوعي في الموصل) اقتباسا عن عبد الفتاح علي يحيى . المصدر السابق . ص ١٧٢ .

ان صوت شعب الموصل الابي قد ارتفع باستمرار في مذكراته وعرائضه ووفوده شارحا الحقائق للمسؤولين وراجيا من زعيم البلاد ان يتدخل لوضع حد حاسم لما يجري . ان هذا يستلزم وراجيا من حكومة الثورة وقائدها المقدام تشديد الحزم ضد الخونة والمتآمرين في كل انحاء العراق واعتقال الرؤوس الشريرة وليعلم الكائدون والعابثون ان الشعب لن يتركهم يعبثون بمكاسبه وان الثورة العتيدة لهم بالمرصاد " [١] .

وفي العدد نفسه نشرت الصحيفة مقالا تحت عنوان جماهير الموصل تتحفز بمظاهرة واسعة تستنكر اعمال (المتآمرين والمخربين) وقالت " تتمادى زمرة المتآمرين في الموصل تماديا خطيرا اذ وجدت هذه الزمرة ان اسلم طريق تتبعه هو تحريض بعض الطلبة لتعكير صفو الامن وهاجمت سكوت المسؤولين في الموصل وتهاونهم مما شجع على القيام باعمال التخريب وتنظيم التجمعات والمظاهرات والاحتفالات (فيما يسمى عيد الوحدة العربية) داخل المدارس ترفع خلالها شعارات عدائية صريحة ضد الجمهورية " واهابت الجريدة بزعيم البلاد ووزير التربية والتعليم ، ووزير الداخلية المسارعة لاتخاذ ما يلزم . ونبه الشيوعيون المسؤولين على خطورة المحاضرات التي يلقيها القوميون لتثقيف الجنود ضد الاخطار الشيوعية وحول التاريخ الاسلامي وتنظيم الاحتفالات بالمولد النبوي الشريف . ونشرت الجريدة في اليوم التالي مذكرة مقدمة عن (جماهير الموصل) الى وزير الداخلية اثناء زيارته للموصل ، وفيها تحذيرات من المخاطر التي تأتي عبر الحدود السورية العراقية ، اذ كانت المعلومات تتوارد حول اسلحة توزع على (المتآمرين) بواسطة ضباطهم عن طريق الاقليم السوري . وان الضابط محمود حيدران من بين الضباط الذين يجلبون اسلحة منها رشاشات بورسعيد وبنادق مكتوب عليها الحكومة السورية والحكومة المصرية [٢] . وطالبت المذكرة باجراء تطهير واسع في جميع مرافق السلطة والكف عن معاملة العناصر الوطنية و (الملتفة حول الجمهورية) باساليب العهد البائد وحمايتها من اعتداء المتآمرين والمشاغبين واطلاق الحريات للمنظمات الديمقراطية واعتقال رؤوس الخيانة والتآمر ووضع حد للاتصالات المريبة عبر الحدود وتوسيع المقاومة الشعبية " واشارت المذكرة الى ان المسؤولين من اللواء قد غضوا النظر عن جميع نشاطات المستعمرين والخونة المحليين والمتآمرين بما فيها اتصالات الاقطاعيين والاغوات بالجواسيس الامريكان عبر الحدود التركية والايرانية " [٣] .

وكان الشيوعيون قد اعلموا (المقاومة الشعبية) بانهم علموا بصورة موثوقة ان جمال عبد الناصر يخطط لانقلاب لاسقاط حكم عبد الكريم قاسم ، ومن المفروض ان تبدأ الاعمال المعادية خلال اسبوعين او ثلاثة .

واعلموا الجهات المسؤولة في ٢٤ شباط بان حكومة الجمهورية العربية المتحدة تبذل مساعيها في العراق بالاستناد على (البعث) وبعض منتسبي الجيش . وان الخطة الموضوعة للقيام

---

[١] اتحاد الشعب ٢٧ شباط ١٩٥٩ .

[٢] يؤكد العميد ابراهيم حسين خليل ابراهيم حسين الزوبعي ، ان اسلحة كثيرة ، رشاشات ورمانات كانت تنقل من سورية عن طريق عبد الحميد السراج بواسطة احمد صافية ومحمد كبول من سفارة العربية المتحدة ، لتوزيعها على المدنيين عند قيام الثورة . موسوعة ١٤ تموز ٢ / ٩٩ .

[٣] اتحاد الشعب ٢٨ اذار ١٩٥٩ ، ٢٣ اذار ١٩٥٩ .

بهذه المهمة في الايام القليلة القادمة هي قيام المتآمرين باضطرابات في المدن العراقية الكبرى . وقد حصل اتصال مريب بين اعضاء المكتب الثاني والمباحث العامة السورية وبين آمر القطاع الشمالي العراقي الملازم الاول محمود حيدران والاجتماعات التي عقدت بين رئيس المباحث العام المدعو عبد اللطيف ورئيس المكتب الثاني الرئيس حكمت في تل كوجك وخاصة الاجتماع الذي عقد في دار مديو الناحية والذي حضره محمود حيدران [١] .

وكانت المعلومات قد وصلت الى مديرية الاستخبارات عن الاتصالات بين الاقليم الشمالي وسياسيين عسكريين ومدنيين كانت تجري باستمرار . وان علي عبد السلام قص على العقيد طاهر يحيى ما دار في هذه الاتصالات والمفاوضات ونوعية المساعدات لثورة قادمة من الموصل .

فضلا عن تقارير الملحق العسكري في بيروت (العقيد الركن غانم اسماعيل محضر باشي) وهي تتحدث عن النشاط المعادي للعراق وعن اسلحة تتكدس واشخاص يتنقلون بين العواصم ، ومؤامرة تحاك [٢] .

وان عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي حمزة سلمان الجبوري ، قد وصل يوم ٦ آذار للاشتراك في مهرجان السلام ، موفدا من الحزب بوصفه مشرفا ، وكان يحمل توجيهات متطرفة من المكتب السياسي تقضي باستثمار الموقف لتصفية من سموا الرؤوس المعادية . وان العقيد ابراهيم حسين الجبوري وهو عسكري شيوعي قال ان التنظيم العسكري في بغداد قد تلقى امرا بالانذار يوم ٧اذار ١٩٥٩ ، وان الحزب كان على اهبة الاستعداد " [٣] .

مهرجان انصار السلام في الموصل

في ذلك الجو المشحون بالقلق والتوتر وروح العداء في مدينة الموصل ، قرر الشيوعيون عقد مهرجان لانصار السلام في المدينة تحديا للقوميين فيها . وقد اجاز الحاكم العسكري ذلك يوم ٢٧ شباط ونشرت جريدة إتحاد الشعب في اليوم نفسه بيانا صادرا من (لجنة تنظيم مهرجان السلام في الموصل) قالت فيه انها ستقيم مهرجانها يوم الجمعة (٦ اذار) الامر الذي ساعد على تصعيد روح العداء بين الشيوعيين والقوميين (الوحدويين) من المدينة .

كان انصار السلام قد اقاموا مهرجاناتهم في العديد من مدن العراق قبل هذا التاريخ مرت جميعها بسلام دون وقوع حوادث تذكر . ولكن اقامة المهرجان الجديد في الموصل كان يحمل دلالات عميقة بالنسبة لكل من القوميين والشيوعيين على السواء . فالقوميون عدوا ذلك بمثابة تحد لهم اذ ان مدينتهم كانت تعد معقلا للقوى القومية والمتمسكين بتقاليدهم الاسلامية والداعين للوحدة الشاملة. اما الشيوعيون فقد ارادوا من اقامة المهرجان اظهار قوتهم وانهم السند الحقيقي للسلطة امام تحديات القوميين واتصالاتهم المستمرة بالجمهورية العربية المتحدة . واصر عبد الكريم قاسم على اقامة المهرجان على الرغم من تحذيرات متصرفية لواء الموصل ووزارة الداخلية التي لم تحبذ القيام بتلك التظاهرة التي قد تؤدي الى صدامات لا تعرف نتائجها . وكان سبب اصراره هو اظهار قوته

---

[١] اتحاد الشعب ١٠ ، ١١ اذار ١٩٥٩ .

[٢] موسوعة ١٤ تموز ٢ / ٥٦ – ٥٧ .

[٣] د . ك . و المجلس العرفي الثاني ، الملف ٦٢٨ ، افادة العقيد ابراهيم حسين الجبوري .

امام المدينة التي تحدته وتحدت القوانين الجديدة للثورة بما في ذلك قانون الاصلاح الزراعي الذي وقف ضده شيوخ شمر. واعتقد عبد الكريم ان المهرجان سيكون مفيدا في وضع حد للاستياء السائدة في المدينة ضد شخصه وضد نظامه . كل ذلك جعل السلطة تبذل جهودها لمعاونة الحزب الشيوعي على انجاح المهرجان وحضور اكبر عدد ممكن من المشاركين فيه بتخصيصها قطارات مخفضة الاسعار وبعضها مجانا لنقل المشاركين فيه من بغداد والانحاء الغربية منها . ففي ٢ اذار وتحت عنوان (دعوة للمشاركة في مهرجان انصار السلام) نشرت اتحاد الشعب الاتي " سيقيم انصار السلم في الموصل مهرجانا شعبيا كبيرا يوم الجمعة القادم المصادف السادس من اذار وستشترك فيه وفود عديدة وغفيرة لذلك فقد تفضل مدير السكك العام فوافق على تخصيص قطار خاص لنقل انصار السلام المسافرين من بغداد والمناطق المجاورة الى الموصل وسيسافر القطار يوم الخميس القادم المصادف ٥ اذار الساعة التاسعة والنصف مساء من محطة الموصل أي (المحطة الكبرى في جانب الكرخ) .

ان مكتب حركتنا يدعو انصار السلم في العراق عامة وفي منطقة بغداد خاصة الى انتهاز هذه الفرصة الفريدة الاولى من نوعها للاشتراك في المهرجان لاسيما وان اجور السفر المخفضة ٥٠% ذهابا وايابا لا تزيد على ٤٦٠ فلسا "

مكتب انصار السلم في العراق [1]

وبحلول الخامس من اذار اخذت الوفود تتدفق على المدينة من انحاء العراق وتم تخصيص قطارات اخرى اضافية حتى ان جريدة اتحاد الشعب قدرت عدد المشاركين بين ١٠٠ و ١٥٠ الف[2].

ودعما للشيوعيين ولتمكين المقاومة الشعبية من التصدي للقوميين في حالة قيامهم باية حركة زار العقيد طه البامرني قائد المقاومة الشعبية في الموصل واجتمع بالمقاومين الشعبيين فيها واوصاهم ان يكونوا مثالا للضبط والتعاون مع الضباط وضباط الصف وقد عبر في هذه الزيارة عن اعجابه باندفاع الجماهير الموصلية في سبيل الحفاظ على كيان العراق الجمهوري الديمقراطي وفي الخامس من اذار غادر البامرني الموصل بعد ان اطمأن الى الموقف مودعا من الشيوعيين [3] .

وعد القوميون ذلك تحديا لهم وبذلوا محاولات عديدة (عسكريين ومدنيين) لاقناع عبد الكريم قاسم بحقن الدماء ومنع التجمع الشيوعي في الموصل وابعاد الشر عن المدينة . [4] وكان في مقدمة هؤلاء رفعت الحاج سري مدير الاستخبارات العسكرية وناظم الطبقجلي قائد الفرقة الثانية . الا ان اكثرهم حماسا كان عبد الوهاب الشواف آمر اللواء الخامس من الموصل . وقد ذهب الشواف الى بغداد قبل اقامة المهرجان محذرا عبد الكريم قاسم من نتائج اقامته ولكن عبد الكريم اكد للشواف ان

---

[1] اتحاد الشعب ٢ اذار ١٩٥٩ .

[2] نفسه ٨ اذار ١٩٥٩ .

[3] اتحاد الشعب ٦ اذار ١٩٥٩ .

[4] عدنان الراوي . من القاهرة الى معتقل قاسم ص ٨٣ .

سياسة العهد الجديد هي سياسة حيادية تتعدى الحزبيات وان نشاط الشيوعيين سيتعرض قريبا الى اجراءات تحد منه " [1] .

وينقل محمد حسنين هيكل الصحفي والكاتب المصري المعروف ، عن الرئيس الاول الركن والكاتب محمود عزيز الحاج عبد الله ، ضابط ركن الشواف الذي تمكن من الافلات بعد فشل الحركة واللجوء الى الجمهورية العربية المتحدة قوله .

" ذهب الشواف الى بغداد وقابل عبد الكريم قاسم وافضى اليه بمخاوفه فقال عبد الكريم - انه يرى الخطر ولكن عبد السلام عارف هو الذي اضطره الى هذا التحالف مع الشيوعيين وقال يا عبد الوهاب انني انتظر ان يخرج الشيوعيون عن الخط حتى اكسر رؤوسهم ومرة ثانية استقر رأينا على ان يذهب الشواف لمقابلة عبد الكريم قاسم . ولكن الزعيم اهداه هذه المرة صورته التي كتب عليها " الى اخي النبيل عبد الوهاب الشواف " . وتخلص من الرد المقنع . ثم ذهب الشواف الى عبد الكريم قاسم ثالثة وسأله لماذا نترك النشاط الشيوعي يحاول صبغ العراق كله باللون الاحمر ويسيء لمعنى القومية العربية ولمبدأ عدم الانحياز ؟ . لماذا نتورط في معركة مع الجمهورية العربية المتحدة ؟ . قال عبد الكريم : عبد الوهاب سوف افضي لك بسر لم اقله لاحد وفتح درج مكتبه واخرج علبة صغيرة وفتحها وقال هذه ميدالية العودة الى فلسطين وقد انشأت ميدالية ووزعتها فعلا وكتبت عليها (عائدون) وهذه هي الميدالية الثانية وسوف نوزعها وعليها (عدنا) . قال الشواف متى ستوزع هذه الميدالية ومتى تعود الى فلسطين فاجاب عبد الكريم سوف اقول لك في الوقت المناسب ياشواف . وعاد الشواف الى الموصل واخذت الصحف الشيوعية تهاجم الفرقة الثانية واللواء الخامس وتطالب بتطهيرها من الضباط غير المخلصين " [2] .

وبعد عودة الشواف الى الموصل يوم الاول من اذار اتصل برفعت الحاج سري مدير الاستخبارات في اليوم الثاني بعد ان ابلغ رسميا بان انصار السلام قادمون وان مهرجانهم سيعقد في موعده وفي مكانه وان عليه ان يتخذ كافة التدابير اللازمة لحفظ الامن وسلامة المؤتمرين . وعلم منه ان الموقف غير مناسب لبدء الحركة (موزينين) وهي (كلمة السر) . فاتصل الشواف بعبد الكريم قاسم ورجاه الغاء المهرجان فابلغه عبد الكريم بانه سيبحث الامر ويبلغه بعد ساعة . وبعد قليل ابلغه وصفي طاهر امر الزعيم النهائي " مؤتمر انصار السلام سيكون في موعده والزعيم يحملك مسؤولية أي شيء يحدث لانك آمر الموقع . وان انصار السلام لم يأتوا للحرب والفوضى بل اتوا من اجل السلام ودعم الزعيم عبد الكريم قاسم " . وفي الخامس من اذار وصلت برقية تطلب من الشواف ابقاء قطعاته العسكرية في الثكنة يومي ٥ و ٦ اذار بمناسبة اقامة المهرجان . [3]

في يوم الجمعة (٦) اذار تجمعت وفود كثيرة حضرت من مختلف انحاء العراق وسارت في شوارع الموصل متجهة نحومكان الاحتفال في الملعب عند باب سنجار حيث عقد الاجتماع في عصر ذلك اليوم وهم يهتفون هتافات استفزازية ضد القومية والقوميون واغلقت المدينة أبوابها - مطاعم وفنادق ومخابز وغيرها وقرر المجتمعون ارسال البرقية الاتية:

---

[1] مجيد خدوري ، العراق الجمهوري ص ١٤٧ ، جاسم العزاوي ، ثورة ١٤ تموز ص ٢٢١ .

[2] جريدة الاهرام ١٤ تموز ١٩٥٩ ، جمال عبد الناصر ، نحن والعراق والشيوعية ص ٤٥ - ٦٠ .

[3] موسوعة ١٤ تموز ٤ / ١٤٩ .

سيادة الزعيم الركن عبد الكريم قاسم
رئيس مجلس السلام العالمي
سكرتير هيئة الامم المتحدة / همرشولد
١ - نحن عشرات الالوف من المجتمعين في مهرجان السلم بالموصل من اجل استقرار السلام في العالم والشرق الاوسط والجمهورية العراقية خاصة نطالب ونعلن تأييدنا العظيم لزعيمنا الاوحد عبد الكريم قاسم في سياسته الحكيمة ومسيرة جمهوريتنا الحبيبة بطريق الديمقراطية والسلام .
٢- تأييدنا مقررات مجلس السلام العالمي في انهاء الحرب الباردة وفض المنازعات الدولية بالطرق السلمية والمفاوضات .
٣- تحريم كافة الاسلحة النووية من قنابل ذرية اوهيدروجينية لانها تشكل خطرا على مستقبل اطفالنا ونسائنا ومستقبل البشرية جمعاء .
٤- استنكارنا وشجبنا لكافة الاحلاف العدوانية وخاصة بين امريكا وكل من تركيا وايران وباكستان لكونها خطرا وعدوانا على سلامة جمهوريتنا الديمقراطية المحبة للسلام .
٥- الخروج من حلف بغداد العدواني والاتفاق الثنائي البريطاني فورا .
٦- استرجاع اراضي فلسطين السليبة وطرد الغاصبين الصهاينة منها ليعيش الشعب الفلسطيني الشقيق في امن وسلام .
٧- نطالب بتحرير الاراضي العربية من الاحتلال الاجنبي ومساندة كفاح الشعوب العربية في الجزائر وعمان وعدن وجنوب الجزيرة لاستتباب الامن والسلام فيها .
عاش السلام العالمي . عاشت جمهوريتنا ديمقراطية محبة للسلام عاش زعيمنا البطل عبد الكريم قاسم"[1] .

وبالمقابل هب القوميون لاثبات وجودهم باعتبار ان هيبتهم قد تردت بعد المهرجان وقاموا بتجنيد اتباعهم بدعم من الشواف والضباط القوميين ، واخذوا يتجمعون في صباح اليوم التالي (السبت ٧ اذار) في ساحة النبي شيت وفي مكتبة ميسلون لصاحبها السيد جاسم السبعاوي وفي مقهى الخليج العربي ومقهى الشريفة ومقهى العروبة ومقهى البلدية ومقهى علي العامري في محلة النبي يونس وهي مراكز الشبيبة لتجمع القوميين والبعثيين . فاعترض الشيوعيون على ذلك واتصلوا بمقر اللواء طالبين التدخل لتفريقهم ولكن اللواء لم يتدخل فواصل التجمع سيره في شوارع المدينة يتقدمهم فاضل الشكرة حتى وصلوا شارع الفاروق وامام مقهيين متقابلين في الشارع المذكور احدهما يتجمع فيه الشيوعيون وانصارهم ، والاخر يرتاده القوميون ، حصل صدام بين الطرفين تبودل خلاله اطلاق النار ووقعت اصابات واحرقت بعض المقاهي والمكتبات وتم تحطيم عدد من السيارات وفي عصر ذلك اليوم (٧ اذار) وصلت الوحدات برقية تأمر ببقاء (كافة القطعات في معسكراتها الى اشعار اخر) .

ولكن الشواف بدأ بتطبيق خطة الامن التي اعدها لحركته فقام فوج من اللواء الخامس بتسلم المدينة وارسلت قطعات لانهاء التظاهرات واعلن منع التجول واستدعيت العناصر المنتخبة من القوميين من اهالي المدينة والعشائر الى معسكر الغزلاني لتسلم السلاح وكلفت جماعات مسلحة

---

[1] جريدة الاهالي ٨ اذار ١٩٥٩ .

قامت بالقاء القبض على عدد من زعماء الشيوعيين [1] وانصار السلام واودعوا التكنة الحجرية حيث نقل اليها عدد اخر من الضباط وضباط الصف الشيوعيين والمؤيدين لهم . وتم اعتقال عدد من القوميين والبعثيين معهم تمويها اذ اطلق سراحهم في المساء وشدد الخناق على الضباط الشيوعيين [2] .

انطلاقة الثورة

كان مدير الاستخبارات العسكرية ، العقيد رفعت الحاج سري قد اطلع قائد الفرقة الثانية (ناظم الطبقجلي) على الخطة التي وضعها الضباط القوميون في بغداد لاجبار عبد الكريم قاسم على تغيير سياسته او التخلص منه وقد ابدى الطبقجلي موافقته على الخطة وابدى استعداده للمشاركة فيها كما اقترح دراسة امكانية اعلانه الثورة في منطقة فرقته عند القرار على تطبيق الخطة في بغداد .

وتولى ضابط الركن الثاني للفرقة المقدم الركن عزيز احمد شهاب ابلاغ قائده (الطبقجلي) بما استقر عليه رأي الضباط القوميين في الموصل من اعلان الثورة في الوقت المناسب واطلعه ايضا على اتصالاتهم مع عبد الحميد السراج وتعهده لهم بدعم الثورة [3] وقد اتفق كل من رفعت الحاج سري وناظم الطبقجلي على العمل بالتعاون مع ضباط الموصل .

وفي المدة بين ١٧ و ٢٨ شباط حضر عبد الوهاب الشواف الى بغداد وقابل عبد الكريم قاسم عدة مرات لاقناعه بمنع اقامة مهرجان انصار السلام ولكن دون جدوى كما اشرنا . وفي بغداد علم الشواف ان ضباط لوائه شكلوا تكتلا اخذ على عاتقه مهمة اعلان الثورة ، وانهم اتصلوا بعبد الحميد السراج وزير داخلية الاقليم الشمالي والذي وعد بتقديم كل مساعدة ممكنة وابلغه رفعت الحاج سري ايضا ان ضابط ركنه للميرة والتموين المقدم خضر محمد موجود في بغداد ليعرض قرار قيادة الثورة في الموصل على كل من العقيدين طاهر يحيى وعبد اللطيف الدراجي [4] .

واتصل الشواف بعدد من الضباط في بغداد وطلب مشاركتهم في ثورة تعلن في الموصل ومنهم العقيد الركن عبد الرحمن عبد الستار امر اللواء الثامن في الحبانية والعقيد الركن خالد المدفعي امر الفوج الاول (اللواء التاسع عشر) في معسكر الرشيد والمقدم الركن سعدون حسين امر الفوج الثاني (اللواء العشرين) والمسؤول عن حماية الاذاعة والمقدم الركن عارف عبد الرزاق

---

[1] كانت اللجنة المحلية للحزب تضم كلا من هاشم حسين سكرتيرا وعبد الرحمن القصاب وعمر محمد الياس وعدنان جليمران وعباس هبالة وفخري بطرس وسعيد سلمان ويوسف الصايغ وانطون يزيدية وجميل يلدا ومحسن سعيد وعادل سعيد اعضاء . وكان حمزة سلمان الجبوري عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي وموفد المكتب السياسي الخاص الى الموصل ومهدي حميد قائد المقاومة الشعبية وخليل عبد العزيز رئيس اتحاد الطلبة وكركز مراد رئيس اتحاد الفلاحين. Batatu , op . cit , 876.

[2] المحاكمات ١٧ / ٦٥٣٤ افادة المتهم عدنان شمس الدين ، و ١٦ / ٦٣٤٤ الشاهد غالب حسن و ١٨ / ٧٠١٨ افادة الرئيس الركن نافع داود ، اضواء على الحركة الشيوعية ٢ / ٦٧ مذكرات عبد اللطيف البغدادي ، ص ٢٩١ العارف اسرار ثورة ١٤ تموز ص ٣٨١ .

[3] المحاكمات ، ١٨ / ٤٧ ، وموسوعة ١٤ تموز، ٤ / ٣٨ - ٣٩ .

[4] موسوعة ١٤ تموز ٢ / ٣٢ ، اقوال المقدم خضر محمد ص ٢٤٤ .

امر قاعدة الحبانية والرائدان خزعل السعدي امر كتيبة دبابات وخليل العلي امر مدرسة العجلات ومحمد علي سعيد من الاستخبارات العسكرية وغيرهم .

واكد (الشواف) مع قائد فرقته (الطبقجلي) ومدير الاستخبارات رفعت الحاج سري ، على ضرورة وضع حد لتصرفات الشيوعيين التي يسندها عبد الكريم قاسم . واكد الشواف ان عقد مهرجان انصار السلام يشكل تهديدا لامن الموصل وسلامتها وتحديا لمسؤولياته وانه قد يضطر الى فض اجتماعهم بالقوة خلافا لتعليمات عبد الكريم قاسم . ولكنه وافق على مضض على ان بغداد هي التي تجيز له اعلان الثورة بعد ان تكمل استعداداتها وبعد دراسة تقرير اللجنة التي تشكلت لهذا الغرض وان الضوء الاخضر للموصل يعطى بكلمة رمزية ولو بمكالمة هاتفية اذا تعذرت الطرق الاخرى . وان كلمة (زينين) تعني ان بغداد مستعدة لاسناد الثورة وتجيز اعلانها وكلمة (موزينين) تعني العكس ولا تحرك بدون اذن بغداد وبعدها عاد الشواف الى الموصل يوم الاول من اذار [1] .

اما ضباط الموصل فكانوا قد اجتمعوا في اثناء غياب الشواف (في بغداد) وقرروا اعلان الثورة عند وصول انصار السلام لعقد اجتماعهم في الموصل يوم ٦ اذار سواء وافق امر اللواء (الشواف) على اعلان الثورة او لم يوافق . وفي حالة رفضه اعلان الثورة فانهم سيعتقلونه ،[2] وبعد عودته الى الموصل يوم (١) اذار عرض عليه محمود عزيز ما قرره الضباط في غيابه واجماعهم على توليه قيادة الثورة ، لاقت الفكرة في نفسه قبولا حسنا خاصة وانه مرشح لهذه المهمة في بغداد وكان من رأيه ان القضية " اليوم اصبحت حياة او ممات " كما صرح ثم تولى مفاتحة بعض امري وحداته وضباطه في الموقع بما نوى عليه واخبرهم ان الثورة ستعلن بمساعدة القطعات من بغداد والديوانية وكركوك والمسيب والحبانية التي ستهب لدعم انتفاضته وانه سيعمد الى تطبيق خطة امن الموصل لاعلان الثورة تضليلا للذين يشك في ولائهم . [3]

فوجئ الشواف صباح يوم ٢ اذار ببرقية من الحاكم العسكري تقول ان انصار السلام قادمون، وان مؤتمرهم سيعقد في موعده وفي مكانه الموصل وان عليه ان يتخذ التدابير اللازمة كافة لحفظ الامن وسلامة المؤتمرين . وتأزم موقف الشواف اكثر حين طلب الحاكم العسكري من مقدم اللواء محمود عزيز الحضور الى بغداد قبل عقد مهرجان انصار السلام ، فطلب قائد الفرقة الثانية من الشواف في يوم ٤ اذار تسفيره الى بغداد وفك ارتباطه باللواء الخامس . ولكن محمود عزيز الذي احس بان بغداد كانت على علم بنشاطه اجل سفره الى حين انتهاء المهرجان لانه كان يخشى ان يتم اعتقاله وقد رفض الشواف ايضا تنفيذ الامر ، ولذلك اراد كل من محمود عزيز والشواف الاسراع باعلان الثورة واقناع الضباط بتنفيذها اذا لم يلغ المهرجان .

وكان الشواف قد اتصل بمدير الاستخبارات بالهاتف يوم ٢ اذار وفهم العقيد رفعت انه ينوي اعلان الثورة ، فاوضح له عدم استعداد بغداد وانها لا تجيز له القيام بما نوى عليه بكلمة السر (موزينين) [4] .

---

[1] موسوعة ١٤ تموز ٢ / ٣٢ - ٣٣ ، الموسوعة ٤ / ١٣٠ - ١٣١ .

[2] اقوال المقدم نجيب عبود اليوسف من الضباط القوميين في الموصل ، موسوعة ١٤ تموز ٢ / ٣٩ .

[3] موسوعة ١٤ تموز ٤ / ١٤٥ .

[4] موسوعة ١٤ تموز ٤ / ١٤٧ ، موسوعة ١٤ تموز ٢ / ٤٠ .

وفي مساء اليوم نفسه وصل الموصل مبعوثان من قائد الفرقة الثانية همـــا العقيــد نـــوري الراوي والمقدم عزيز احمد شهاب في محاولة لاقناع الشواف بعدم اعلان الثورة عند اجتماع انصــار السلم خلافا لما اتفق عليه في بغداد . ولكن الشواف رفض مواجهة المبعوثين وقرر الذهاب بنفســه الى كركوك لاستطلاع الموقف وفعلا وصل كركوك يوم ٣ اذار ووجد ان رأي الطبقجلي هو مع تأجيل الثورة لانه لابد من الاستجابة لرأي بغداد . وان الوقت غير ملائم ولكن الشواف لم يقتنع بهذا الـرأي وعاد الى الموصل مقررا تنفيذ الثورة . [١]

وفي مساء ٤ / ٥ اذار زار العقيد عبد المجيد فريد الملحق العسكري للعربية المتحدة ضــابط ركن القيادة العامة للقوات المسلحة العراقية الرائد الركن صبحي عبد الحميد في داره متخفيا وسأله " عن صحة قيام الثورة في الموصل خلال اليومين القادمين واكد لي انه علم بذلك من بعض الضبــاط فقلت له لا علم لي بذلك واستطيع ان اؤكد ان الحركة لن تقوم قريبا " وكان صبحي عبد الحميد قــد علم ايضا بان الثورة ستعلن ليلة ٤ / ٥ لمنع اجتماع انصار السلام وحين اتصل رفعت الحاج ســري قال له " اطمئن لقد علمت بالموضوع واخبرتهم بالتأجيل " [٢] .

قرر الشواف ارسال مبعوث آخر الى العقيد رفعت وهو ضابط ركنه الرئيس الاول نــافع داود الذي وصل بغداد يوم ٥ اذار ، وابلغ رفعت رسالة شفهية من الشواف مضمونها " اللواء الخــامس حاضر للحركة . كافة العشائر تؤيدكم . اتصل بالزعيم ناظم الطبقجلي وانه يتمكن من السيطرة عــى كركوك . تم الاتصال والاتفاق مع الجمهورية العربية المتحدة على ارســال جــهاز اذاعــة وعتــاد ومتطوعين ونقود عند الحاجة . الطائرات الموجودة في الموصل مضمونة " وبعــد الاتصــال طــب رفعت من نافع داود العودة الى الموصل وابلاغ الشواف ان يتصل به تلفونيا يوم الثورة [٣] .

وقد اختلف الضباط القوميون في الموصل والضباط القوميون في بغداد حول تفســير جــواب العقيد رفعت ، فضباط الموصل يقولون ان رفعت وافق على اعلان الثورة وعين موعدها يــوم ٨ اذار حسبما ابلغهم موفد الشواف . وان الرئيس حازم حسن العلي وهو من تنظيم الضباط فــي الموصــل انذاك قال ان نافع داود عاد برسالة شفوية جوابية الى الشواف نصها " تعلن الثورة ليلــة ٧ / ٨ اذار ١٩٥٩ الساعة الثانية عشرة ليلا ونحن سنعمل في اليوم التالي . واذا ما عملنا في اليوم التــالي لا تنهار معنوياتكم واننا سنعمل حتما في اليوم الذي يليه " [٤] .

اما الضباط القوميون في بغداد فيرون ان رفعت لم يوافق علــى اعــلان الثــورة لان لجنــة التنسيق لم تنجز اعمالها وان بغداد غير مستعدة للتحرك او اسناد الثورة وانها ترى التريث والانتظار وان على الفرقة ان تبذل قصارى جهدها لمنع وقوع الثورة .

---

[١] المحاكمات ١٨ / ٧٠١٨ ، ٧٢١٠ ، موسوعة ١٤ تموز ٢ / ٤٢ ، موسوعة ٣ / ١٠٣ .

[٢] اقوال صبحي عبد الحميد في موسوعة ١٤ تموز ٢ / ٤٢ .

[٣] المحاكمات ١٨ / ٧٠١٨ افادة الرئيس الركن نافع داود .

[٤] موسوعة ١٤ تموز ٤ / ١٥٥ .

وكان الطبقجلي قد ارسل مبعوثا الى بغداد وهو العقيد ابراهيم الكيلاني للمرة الثانيـــة لبيـان الموقف واستطلاع رأي رفعت وقد عاد الكيلاني يوم ٦ اذار وابلغ الطبقجلي وجهة نظر رفعت بانـــه غير مستعد لاعلان الثورة [١] .

ان التردد الذي ابداه كل من الطبقجلي ورفعت الحاج سري في اعلان الثورة لقناعتهما بـــان الظروف غير مهيأة لنا ، خاصة وان الضباط الموالين لعبد الكريم قاسم من الشـيوعيين يسـيطرون على وزارة الدفاع ولهم وجود قوي في وحدات الفرقة الثانية في كل من كركوك والموصل واربيـــل وعقره فضلا عن عدد كبير من البارتيين والكرد الموالين لعبد الكريم قاسم وان فشل الثـــورة يعنـــي سيطرة الشيوعيين على الحكم . ان كل ذلك ما كان يحول دون مضي الشواف قدمـــا فـــي تنفيذهـا فالضغوط التي تعرض لها من ضباط الموصل كانت قوية وكان عليه ان ينصاع لضغوط مقدم لوائـــه محمود عزيز المتحمس للثورة والذي رفض تنفيذ اوامر القيادة بالانفكاك من اللواء الخامس والذهاب الى بغداد .

قرر الشواف البدء بالثورة دون انتظار موافقة شـــركائه فـــي بغـداد وكركـوك والوحـدات العسكرية الاخرى مستغلا في ذلك الصدامات التي وقعت يوم ٧ اذار بين القوميين والشيوعيين فـــي الموصل ان لم تكن بتوجيه منه ومن اتباعه . وبعد ان قام باعتقال قادة الشيوعيين والضباط وضبـاط الصف الذين كان يخشى منهم على انتفاضته دعا آمري الافواج والوحدات الذين فوتحـــوا بـــالثورة واخذ منهم قسما بالاخلاص لها وشرح لهم الواجبات والمهمات المنوطة بكل منهم . وامـــر بارســـال قافلة عسكرية لجلب الاسلحة والاذاعة التي وعدت بها الجمهورية العربية المتحدة من تل كوجـــك ، مع ضرورة توفير الحماية لها اثناء النقل . وتقرر اصطحاب كل من سامي باشعالم ومحمود الدرة مع القافلة .

وحين وصلت القافلة تل كوجك وجدت الشيخ احمد عجيل الياور بانتظارهم هناك . وقد سلمهم العقيد برهان ادهم من المخابرات العسكرية السورية . الاذاعة ومعها مهندس مـــن اذاعـــة دمشق يوسف ابو شاهين . وقد وصلت القافلة والاذاعة حوالي الساعة الثانية من صباح يوم الاحد الثـــامن من اذار ووضعت الاذاعة في مدرسة التعبئة الصغرى في معسكر الغزلاني وبوشـــر بنصبـــها تحـت اشراف المهندس السوري . وقد قامت عشائر شمر بدور كبير في نقل الاسلحة عبر الحدود العراقيـــة السورية وتدفق بضع مئات من افرادها نحومدينة الموصل وضواحيها بانتظار اوامر القيادة . [٢]

وجرى توزيع الاسلحة والرشاشات التي جلبت من سورية على الاهالي والعنـــاصر القوميـــة وتم ارسال سيارة جيب لاحضار كل من فاضل الشكرة وكان بعثيا وقوميا متحمسا وخطيبـــا مفوهـــا وعبد الباسط يونس ، وكان يعمل في الصحافة وذلك لقراءة البيانات حسب اتفاق سابق معهما وايـــد الحركة عدد من الاغوات الكرد المناوئين للبارزاني مثل فارس اغا محمد الزيباري وحكمي الريكـــاني ومحيي الدين الهركي ، وكانوا على اتصال بآمر حامية عقرة [٣] .

---

١ المصدر نفسه ٣ / ١٠٠ والمحاكمات ١٨ / ٧٧١٤ .

٢ المحاكمات ١٦ / ٦٠٢٨ ، محمود الدرة ثورة الموصل ١٢٨ .

٣ عبد الفتاح علي يحيى ، التطورات السياسية ١٦٧ – ١٦٩ .

وعرض الشواف البيان الاول للثورة الذي كان قد اعده بنفسه طالب فيه الزعيم عبد الكريم قاسم بتأليف مجلس قيادة الثورة وبتغيير وزاري يعين فيه الزعيم الركن ناجي طالب وزيرا للدفاع ونائبا لرئيس مجلس قيادة الثورة ، واستبدال بعض الوزراء بوزراء قوميين . فتولى محمود الدرة اعادة صياغة البيان واقنع الشواف بالتعاون مع سامي باشعالم واحمد عجيل الياور بادخال فقرة في صلب البيان تقول انه قام بالثورة بتأييد من اخيه وصديقه الزعيم ناظم الطبقجلي قائد الفرقة الثانية . وبعد ان خفف الشواف من لهجة الفقرة التي تشير الى صلة الثورة الوثيقة بالحركة القومية المتحررة ممثلة بالجمهورية العربية المتحدة وخفف لهجة الهجوم على اليساريين الذين تعاونوا مع عبد الكريم قاسم وافق على البيان الاول والبيانات الاخرى [1] .

وفي الساعة السابعة من صباح يوم الاحد ٨ اذار ١٩٥٩ اذاع محمود الدرة بصوته البيان الاول كالاتي :-

البيان

بسم الله الرحمن الرحيم

الى الشعب العراقي الابي :

ايها المواطنون :

عندما اعلن جيشكم الباسل ثورته الجبارة في صبيحة يوم ١٤ تموز الخالد ... عندما حطم الاستعمار وعملاءه وقضى على النظام الملكي الفاسد ، واقام بمؤازرتكم وبتأييدكم ، نظامه الجمهوري الخالد ، عندما فعل جيشكم الباسل ذلك كله ، لم يدر بخلده او بخلدكم ان يحل طاغية مجنون محل طاغية مستبد ، وتزول طبقة استغلالية جشعة لتحل محلها فئة غوغائية تعبث بالبلاد وبالنظام وبالقانون فسادا وليستبدل مسؤولين وطنيين باخرين يعتنقون مذهبا سياسيا لا يمت لهذه البلاد العربية الاسلامية العراقية بصلة .

اجل . لم يدر بخلد جيشكم الباسل ، ولا بخلدكم انتم ايها المواطنون الاباة ، وقد انصرم على قيام ثورتكم الخالدة ثمانية اشهر . ولم تكن بلادكم الوفيرة الخيرات الا مسرحا للفوضى والبطالة فيتحطم اقتصادها الوطني ، وتتعطل مشاريعها العمرانية ، وتنتزع الثقة من النفوس ، ويختفي النقد في الاسواق، وتعبث بالبلاد مقابل ذلك كل فئة ضالة باغية ، لا دين لها ولا ضمير . تخلق لها صنما به لوثة في عقله. وتعبده ولا تخشى الله . وتنادي له ربا للعالمين وتسخر الدولة ومواردها لتخلق منه زعيما اوحد ومنقذا اعظم .

هذا الزعيم الذي خان ثورة ١٤ تموز ، وعاث بمبادئها واهدافها ، ونكث بالعهد ، وغدر باخوانه الضباط الاحرار ونكل بهم ، وابعد اعضاء مجلس الثورة الاشاوس ليحل محلهم زمرة انتهازية رعناء ساقته شهواته العارمة الى تصدر الزعامة واعتمد على فئة تدين بعقيدة سياسية معينة ، لا تملك من رصيد التأييد الشعبي غير التضليل والهتافات والمظاهرات ، وغره الزبد الذي يذهب جفاء وركب رأسه واعلنها دكتاتورية غوغائية ، فنحى زعماء الثورة عن المسؤولية ، واطلق

---

[1] محمود الدرة ثورة الموصل ١٢٩ ، اقواله في موسوعة ١٤ تموز ٣ / ١٢٠.

للاذاعة والصحف عنان الفوضى ، لتخاصم جميع الدول ، ويشنها حربا عدوانيا على الجمهورية العربية المتحدة التي جازفت بكيانها من اجل نجاح ثورتنا ، ودعم كيان جمهوريتنا واستهتر بدستور جمهوريتنا المؤقت ، وسلب مجلس السيادة المؤقت كل مسؤولياته الدستورية ، واحتكرها لنفسه ، واعلنها حربا شعواء على الجهات الوطنية والعناصر القومية المخلصة . فزج في المعتقلات الاف المواطنين الابرياء مما لم يسبق له مثيل حتى مع الطاغية نوري السعيد ولا المجرم عبد الاله . ولم يجرؤ على فعلته الاجرامية احد .

وانحرف منفذا لاوامر الجهات الغوغائية اغلى واثمن ما يعتز به العراقيون عربا واكرادا - الا وهو السير بسفينة البلاد الى التضامن مع سائر البلاد العربية المتحررة ، واعلنها حربا شعواء على الامة العربية لدرجة ان صار الهتاف بسقوط القومية العربية شعارا له ولزمرته الباغية الفاجرة.. ويسلك في سياسته الخارجية مسلكا وعرا . فلم يتقيد بمبادئ الثورة التي ترى في سياسة الحياد الايجابي شعارا لا يمكن الانحراف عنه.

لهذه الاسباب كلها ، ايها المواطنون الآباة في شتى انحاء جمهوريتنا الخالدة ، عزمنا باسم الله العلي القدير ، بعد اتفاقنا مع اخينا الزعيم الركن ناظم الطبقجلي ، قائد الفرقة الثانية ، ومع كافة الضباط الاحرار في جيشكم الباسل ، وبعد مشاوراتنا مع سائر العناصر السياسية المخلصة ، عزمنا في هذه اللحظة الحاسمة في تاريخ جمهوريتنا على تحرير وطننا الحبيب من الاستعباد والاستبداد ، وتخلصه من الفوضى ، معلنين لكافة المواطنين عربا واكرادا وسائر القوميات العراقية الاخرى التي يتألف من مجموعها شعبنا العراقي الابي الكريم ، اننا الحافظون على العهد ، متمسكون باهداف ثورة ١٤ تموز الخالدة ، مراعون مبادئ دستور جمهوريتنا الفتية نصا وروحا عاملون على حسن تنفيذ وتطبيق قانون الاصلاح الزراعي وغيره من القوانين التي تكفل تحقيق عدالة اجتماعية شاملة . وتطبيق سياسة اقتصادية اشتراكية ديمقراطية تعاونية .

ونطالب بعزم واصرار ، تنحى الطاغية المجنون وزمرته الانتهازية الرعناء عن الحكم فورا . والقضاء على السياسة الغوغائية التي اخذت تمارسها فئة ضالة من شعبنا لكي يسود النظام وحكم القانون في ارجاء وطننا الحبيب . ونعلن في هذه اللحظة التاريخية للعالم اجمع ان سياستنا الخارجية منبثقة من مصالح شعبنا وامتنا . واننا اذ نتبنى سياسة الحياد الايجابي الدقيق ازاء الدول الاخرى نصادق من يصادقنا ونعادي من يعادينا .. نعلن باسم الشعب العراقي اننا سنحافظ على التزاماتنا الدولية بوصفنا عضوا في الامم المتحدة . ونعتز بصداقة البلاد التي ادت لنا ولامتنا العربية اجل العون في محنتها الماضية . ومن تلك البلاد الاتحاد السوفيتي وسائر البلاد الاشتراكية والى جانب هذا فاننا نعلن باصرار ، تمسكنا باتفاقاتنا النفطية مع الشركات الاجنبية مراعين في ذلك مصالح اقتصادنا وحقوقنا الشرعية وسنضمن بحزم سير اعمال الشركات النفطية بكل حرية .

ويسرنا ان نفتح صفحة جديدة من الصداقة القائمة على اساس المنافع المتبادلة بيننا وبين الحكومتين البريطانية والامريكية ، وبيننا وبين سائر دول العالم على اساس الند للند مع كل دولة .

ونود ان نوضح بجلاء ، ان أي تدخل خارجي في شؤوننا الداخلية من أي دولة كانت ، في هذه الفترة التي تسبق قيام مجلس السيادة بمسؤولياته الدستورية ليؤلف وزارة شرعية في العاصمة

بغداد ، وبالتعاون مع مجلس قيادة الثورة . فان هذا التدخل يعتبر ماسا باستقلال وسيادة جمهوريتنا، ويؤدي ذلك الى اوخم العواقب .
ان حركتنا حركة داخلية محضة من اختصاص الشعب العراقي وحده .

ايها المواطنون :
اننا الى ان يستجيب عبد الكريم قاسم ، فينصاع للحق ويتنحى عن الحكم فورا ، والى ان يمارس مجلس السيادة سلطاته ليؤلف وزارة بالتعاون مع مجلس قيادة الثورة ، قد اخذنا على عاتقنا- بعد الاتكال على الله - مسؤولية ادارة البلاد ، طالبين من اخواننا المواطنين الكرام شد ازرنا وعوننا بالاخلاد الى الهدوء والسكينة دون ان يلزمونا الى اتخاذ تدابير من شأنها الاضرار بالممتلكات او الى سفك الدماء . وليكن كافة ابناء الشعب مطمئنين الى اننا سنكون عند حسن ظنهم بتولي المطالبة بتحقيق امانيهم . ونحذر في الوقت ذاته الفئات الهدامة من اننا سنأخذهم بالشدة ان عرضوا حياة المواطنين وحياة الاجانب وممتلكاتهم للخطر . وليعلم الجميع ان حركتنا الوطنية هذه تستوي عندها جميع الفئات والهيئات وانها تحفظ لهم حقوقهم في الحرية ان لم يتجاوزوا حدود القانون المرسوم .
والله ولي التوفيق

عبد الوهاب الشواف [1]
العقيد الركن
قائد الثورة

بعدها اذاع فاضل الشكرة التعليق الاتي :
" وعندما يكون اخي كل هذا يكون السخط وتتجمع عوامل الثورة تتكون فعلا لا لشيء انما لازهاق الباطل واحقاق الحق ووحدة الصف فلا وحدانية الا للخالق ولا زعامة للمجانين انما للابطال الميامين الذين يضعون رؤوسهم فوق ايديهم ويصافحون الرجال وهم مؤمنون بانهم اذا ماتوا فهم خالدون واحرار خالدون خالدون ابدا الى يوم الدين لقد جمعتهم وحدة الشعور ووحدة الهدف واليك ياخي المستمع اغنية حبيبة الى قلبك حرمتك منها زمرة الاوحد الغوغائية " .
ثم اذيع نشيد (الله اكبر) الذي كان الاشارة الرمزية التي اتفق عليها الشواف مع بعض الضباط القوميين آمري الوحدات من مختلف قطعات الجيش وفي جميع انحاء العراق .
وفي الساعة الرابعة والنصف عصرا اذيع التعليق الاتي :
هنا محطة الجمهورية العراقية من الموصل . اخي في العراق اليك حديث الطاغية ذلك المعتوه الرديء زعيم العصابة عصابة الشر والخيانة انهم يا اخي تآمروا على ابناء شعبنا البطل وزجوا بكل حر قاوم انحرافهم وطغيانهم في غياهب السجون والمعتقلات ونكلوا بالاحرار من ابناء الشعب الشرفاء والضباط الميامين نكلوا بهم في السراديب والاقبية والزنزانات حتى لاقوا ما لاقاه اخوانهم في الجزائر اخوانهم واخواتهم جميلة (بوحيرد) وما ذاقه اخوانهم في الاردن المناضل

---

[1] المحاكمات ١٧ / ٦٨٠٧ .

باعتقال دونما مبرر . طغيان وشراسة لمسها رجل الشارع في الكرخ والاعظمية والكرادة والفضل . لمسه كل مواطن في كل قرية ومدينة على ايدي اتباع عبد القادر اسماعيل يتسلطون ويستبدون وكأنهم رئيس الحكم في البلاد نعم يا اخي لمسنا كل هذا وشعرنا بالمرارة القاسية وتذمر كل واحد منا وبلغ تذمرنا نقمة جارفة وانطلق المارد الجبار صعبا شرسا ليضع نهاية لهذا الطغيان هذا يا اخي يومك ويومي ، هذا يا اخي يوم النصر ويوم التحرر والحق طرد نوري في ١٤ تموز ولحقه اليوم الدكتاتور القزم هذه ارادة الشعب على الطغاة والشعب اقوى والله اكبر " .

ثم اذيع من حلب ومن اذاعة الموصل التعليق الاتي :

" اقوى من التعذيب والبطش اقوى من السجون والمعتقلات اقوى من التسلط والتشرد افاق العملاق ايها الدكتاتور القزم . لقد افاق عملاق العراق ليضع نهاية استبدادك وزبانيتك شلة وصفي والمهداوي . افاق العملاق وعرف الشعب طريقه وليتوارى ويزول عهدك البغيض امام جيش الشعب في زحفه المقدس لينزلوا من الموصل مربض احرار العراق الذين حملوا الامانة . امانة ثورة ١٤ تموز ليحققوا للعراق مبادئ الثورة . لا عبيد لعملائك الانتهازيين ولا اذناب للاجنبي ولا مطية لطغمة خاسرة دعاة الانتهازية واعداء الشعب . عرف الشعب طريقه والتحمت قوى شعبنا الجبار بكافة فئاته مع الثورة وقادته الاحرار فتوارى المعتوه واندثر توارى واندثر فالشعب اقوى والموت لكم ايها الدكتاتور القزم."[1]

وفي صبيحة يوم ٩ اذار كانت المحطة تبث نداءاتها التحريضية ، وقالت ان ابناء العشائر يزحفون نحو الموصل وان عشائر شمر اتجهت نحو الموصل من الجهة الغربية . واذاعت برقيات تأييد عشائر شمر والجحيش والكاكي واذاعت تكذيبا لبرقية تأييد زعم معدوها انها من ناظم الطبقجلي كانت اذاعة بغداد قد اذاعتها باسمه [2] . واستمر الارسال في الساعة الحادية عشرة قبل ظهر يوم ٩ اذار وكانت اذاعة بغداد قد اذاعت خبر مقتل الشواف على يد ضباطه وجنوده بعد الهجوم الجوي على مقره وتم قمع الثورة . ولكن اذاعة الموصل استأنفت البث عصر ذلك اليوم ودعت نفسها (محطة اذاعة الجمهورية العراقية في الموصل) واعترفت بوقوع الهجوم الجوي لكنها انكرت مقتل الشواف ودعت الشعب الى الاستمرار في الكفاح واشارت الى ان هذا الطلب يمثل طلبا شخصيا من العقيد الشواف واستمرت الاذاعة في بثها حتى سكتت نهائيا الساعة الحادية عشرة والنصف مساء [3] .

وكانت الاذاعة في اليوم الاول للثورة مشوشة وغير مسموعة الا داخل المدينة ولم تثمر محاولات المهندس السوري في اصلاحها ، فارسل الرائد محمود عزيز الى شركة نفط عين زالة يطلب منها مهندسا لاصلاحها فتم احضار خبيرين هما بيرت وليامز احد مستخدمي الشركة

---

[1] نصوص البيانات في المحاكمات جـ ١٧ / ٦٧٩٦ - ٦٨٠٩ ، موسوعة ١٤ تموز ٤ / ١٧٣ - ١٧٩ .

[2] اتحاد الشعب ١٠ اذار ١٩٥٩ . كان الطبقجلي قد ارسل برقية تاييد لقاسم اثر اعلان الثورة .

[3] تقرير السفارة البريطانية ٢٦ شباط - ١١ اذار ١٩٥٩ ، العميد خليل حسين خليل ابراهيم حسين الزوبعي ، العراق في الوثائق البريطانية ٣ / ١٩٧ - ٢٠١.

البريطانيين والثاني المهندس دانيال توماس وهو عراقي يعمل في الشركة حيث تمكنا من اصلاحها[1].

وبعد ان تأكد محمود عزيز من عدم سماع صوت الاذاعة في ارجاء العراق ، سارع الى الاتصال بضابط المخابرات السوري في القامشلي النقيب حكمت وطلب منه اذاعة البيان في اذاعة دمشق وحلب حيث امكن سماعه من كل انحاء العراق والعالم بعد بضع ساعات [2] .

ويقول عبد الباسط يونس " بدأنا العمل في الساعة الثامنة صباحا واعلنا عن الاذاعة (هنا الموصل) اذاعة الثورة من الموصل انتظروا بيانا مهما . وكنت اول من بدأ بنداءات الثورة لتحفيز الجماهير بالترقب . ثم جاء محمود الدرة وبيده البيان الاول وبدأ بقراءته على الهواء مباشرة وكنا بحاجة الى من يترجم البيان الى اللغة الكردية ويقرأه فاحضر الضباط الشيخ عبد الله الاربيلي (مدرس المعهد الاسلامي) الذي اخذ يقرأ البيان مباشرة على الهواء باللغة الكردية " [3] .

بعد ان عاودت بثها بدأت باذاعة برقيات التأييد وكانت اول برقية من الموصل عائلة الشكرة .

" سيادة البطل المقدام العقيد قائد الثورة عبد الوهاب الشواف المحترم

باسم الشباب العربي في الموصل نؤيد خطوتكم الجبارة التي هي لطمة قاضية للطاغية المدهوش وسنرخص دماءنا على مذبح جمهوريتنا بقيادتكم وصحبكم الابرار .

عشتم للوحدة الشاملة من المحيط الهادر الى الخليج الثائر .

فاضل الشكرة هاشم الشكرة [4]

راضي الشكرة

ولم يؤيد الثورة خارج مدينة الموصل سوى المقدم الركن علي توفيق، آمر الفوج الاول من اللواء الخامس (عقرة) وعدد من ضباط فوجه ولم تقدم الجمهورية العربية المتحدة الدعم المطلوب لانها فوجئت بالتوقيت للثورة. لكن القوميين تحركوا في الموصل بعد اذاعة البيان الاول ، وتم انزال صور عبد الكريم قاسم من عدد من الوحدات ورفعت بدلا منها صور جمال عبد الناصر . وتم انزال العلم العراقي ورفع بدله علم الجمهورية العربية المتحدة على مقر الشواف .

---

[1] المحاكمات ١٦ / ٦٢٣٦ شهادة دانيال توماس ، برقية السفارة البريطانية في بغداد الى الخارجية البريطانية يوم ١٢ اذار ١٩٥٩ العراق في الوثائق البريطانية ٣ / ٢٣٧ .

[2] محمود الدرة ، ثورة الموصل ، ص ١٣٢ .

[3] اقتباسا من عبد الفتاح علي يحيى ، التطورات السياسية الداخلية . ص ١٦٩.

[4] المحاكمات ١٧ / ٦٧٩٦ .

موقف عبد الكريم قاسم وحكومته

كان يوم الاحد ٨ اذار هو يوم المرأة العالمي الذي احتفلت فيه رابطة الدفاع عن حقوق المرأة العراقية (الشيوعية) بمهرجان حضره عبد الكريم قاسم في سينما الخيام وقد تهيأ الشيوعيون لمسيرة وتجمعت الوفود في ساحتي التحرير والمتحف للسير نحومكان الاحتفال .

وبعد ان انهى عبد الكريم قاسم خطابه ابلغ بخبر الثورة فترك محل الاحتفال وعاد الى وزارة الدفاع فاستدعى مدير الخطط العسكرية والحاكم العسكري العام وقائد القوة الجوية ومدير الاستخبارات العسكرية وطلب من رئيس اركان الجيش ومدير الخطط العسكرية الاتصال بكافة قادة الفرق وآمري الوحدات لارسال برقيات ولائهم وتأييدهم لعبد الكريم قاسم [1] .

وكان رفعت الحاج سري قد حاول معرفة مدى استعداد آمري الوحدات القوميين بالتحرك بسرعة وانقاذ الموقف . وتهيأ ضباط الاستخبارات الاربعة المكلفون بوضع حد لانحراف عبد الكريم قاسم [2] لتنفيذ واجبهم ولكن نجيب الربيعي ورفعت طلبا التريث لحين انجلاء الموقف خاصة وان الشوارع كانت تغص بالمتظاهرين المؤيدين لعبد الكريم قاسم .

اتصل رئيس اركان الجيش – الحاكم العسكري العام – ومدير الخطط العسكرية بقائد الفرقة الثانية الزعيم الركن ناظم الطبقجلي وآمر موقع الموصل ولكنهما لم يجدوهما . ثم التحق ناظم الطبقجلي بمقره عصرا واصدر امرا الى المواقع والحاميات والوحدات يعلمهم بثورة الشواف وطلب من حامية عقرة تسلم الاوامر من مقر الفرقة مباشرة والانفصال عن موقع الموصل . ثم اتصل رئيس اركان الجيش بقائد الفرقة (الطبقجلي) مستفسرا عن سبب اقتران اسمه مع الشواف بالبيان الذي اذاعته اذاعة الموصل . فاستنكر الطبقجلي وضع اسمه في البيان عندئذ طلب رئيس اركان الجيش منه ارسال برقية تأييد لعبد الكريم قاسم فارسل البرقية الاتية :

من الزعيم الركن ناظم الطبقجلي قائد الفرقة الثانية

الى سيادة اللواء الركن عبد الكريم قاسم القائد العام للقوات المسلحة

قائد وضباطومراتب الفرقة الثانية يؤيدون قراركم الحازم بالضرب على ايدي المتآمرين على الجمهورية العراقية سنعمل على احباط كل ما من شأنه الاضرار بمصلحة الجمهورية " [3] .

وبعد ان فشلت محاولات عبد الكريم قاسم لمكالمة الشواف اذاع المرسوم الاتي :

مرسوم جمهوري

" بالنظر لما تقتضيه المصلحة العامة وبناء على ما عرضه وزير الدفاع رسمنا بما هو آت :

١- يحال العقيد الركن عبد الوهاب الشواف امر جحفل اللواء الخامس على التقاعد فورا .

٢- على وزير الدفاع تنفيذ هذا المرسوم .

---

[1] جاسم العزاوي ثورة ١٤ تموز ص ٢٢٢ ، موسوعة ١٤ تموز ٢ / ٦١ .

[2] كلف رفعت الحاج سري كلا من الملازم الاول عدنان محمد نوري والرئيس محمد علي سعيد والرئيس رشيد محسن والرئيس الركن المظلي فاروق صبري الخطيب بواجب العمل على تنحية عبد الكريم قاسم يوم الثورة والقضاء عليه.

[3] موسوعة ١٤ تموز ٢ / ٧٠ .

كتب ببغداد في اليوم التاسع والعشرين من شهر شعبان سنة ١٣٧٨ المصادف لليوم الثامن من اذار ١٩٥٩ .

رئيس الوزراء مجلس السيادة

ثم اخذت البرقيات تتوارد من قادة الفرق وآمري الوحدات وتعلن الولاء والتأييد لعبد الكريم قاسم. وبعد ان تأكد عبد الكريم قاسم من موقف قادة الفرق اذاع البيان الاتي :

بيان من القائد العام للقوات المسلحة الزعيم عبد الكريم قاسم

" الى ابناء الشعب الكرام وافراد الجيش والقطعات المسلحة وافراد العشائر في انحاء الجمهورية العراقية .

تخصص الجمهورية العراقية مكافأة نقدية عشرة الاف دينار لمن يقبض على الخائن بحق الوطن والمتآمر مع الاستعمار على سلامة الجمهورية العراقية العقيد الركن المتقاعد عبد الوهاب الشواف حيا او ميتا ويسلمه الى اقرب سلطة حكومية ومنعه من الهرب خارج الحدود " .

ثم تلاه البيان التالي :

" بيان الى افراد العشائر في لواء الموصل والى جميع المخافر

يقتضي قطع الطريق على الخائن بحق الوطن وبحق جمهوريتنا العراقية الخالدة المجرم العقيد المتقاعد عبد الوهاب الشواف ومنعه من الهرب خارج الحدود والقاء القبض عليه حيا او ميتا وتسليمه الى اقرب سلطة حكومية "

الزعيم الركن عبد الكريم قاسم

رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة

واذاع الحاكم العسكري البيان رقم ٧٧ الاتي :

الى مخافر الحدود ومناطق زاخو وتل كوجك وسنجار

يلقى القبض على العقيد الركن عبد الوهاب الشواف في منطقة مخافركم بقصد الهروب خارج العراق وتسليمه الى اقرب موقع عسكري "

الزعيم الركن احمد صالح العبدي

الحاكم العسكري العام

ثم اصدر الحاكم العسكري البيان رقم ٧٨ ونصه :

" بناء على مقتضيات المصلحة العامة ونظرا لما تقتضيه مصلحة الامن في البلاد واستنادا لاحكام الفقرة ١٠ من المادة ١٤ من مرسوم الادارة العرفية رقم ١٨ لسنة ١٩٣٥ قررنا تعطيل سير قطار طوروس السريع ذهابا وايابا حتى اشعار اخر . على الجهات المسؤولة اتخاذ الاجراءات المقتضية لتنفيذ هذا البيان "

الزعيم الركن احمد صالح العبدي

الحاكم العسكري العام

وقد صدر هذا البيان لمنع توجه الشواف وجماعته باتجاه الحدود السورية او التركية . ومن اجل اطلاق اليد للشيوعيين لدعم عبد الكريم قاسم ضد الثورة فقد اصدر الحاكم العسكري البيان رقم ٧٩ والذي يقضي برفع منع التجول الذي فرض منذ قيام ثورة ١٤ تموز " قررنا رفع منع التجول في مدينة بغداد اعتبارا من هذه الليلة حتى اشعار اخر " .

وصدر بيان باسم الزعيم عبد الكريم قاسم القائد العام للقوات المسلحة يقضي " تعيين الزعيم يونس محمد طاهر آمرا لجحفل اللواء الخامس على ان ينوب عنه لقيادة الجحفل اقدم ضابط [1] في الجحفل لحين التحاقه "

وتلاه البيان الاتي :

يقوم ضباط ومراتب جحفل اللواء الخامس باعتقال العقيد الركن عبد الوهاب الشواف المحال على التقاعد فورا لتعاونه مع الاجنبي ضد مصلحة الوطن ولتآمره على سلامة الجمهورية "

الزعيم الركن عبد الكريم قاسم
القائد العام للقوات المسلحة

بيان الى الشعب والجيش من القائد العام للقوات المسلحة الزعيم عبد الكريم قاسم

" على كافة الضباط وضباط الصف والجنود والاهلين تعقيب العقيد الركن عبد الوهاب الشواف المحال على التقاعد واعتقاله فورا اينما وجد ومنعه من الفرار وتسليمه الى السلطات الحكومية بالنظر لتعاونه مع الاجنبي ضد مصلحة الوطن ولتآمره على سلامة الجمهورية العراقية الخالدة " .

واذاع الحاكم العسكري البيان رقم ٨٠ والذي جاء فيه :

" بناء على مقتضيات المصلحة العامة قررنا غلق كافة المطارات في انحاء الجمهورية العراقية اعتبارا من الساعة السادسة مساء حتى الخامسة صباحا والى اشعار اخر . على كافة المسؤولين تنفيذ ذلك فورا .

الزعيم احمد صالح العبدي
الحاكم العسكري العام

ووجه العقيد طه البامرني قائد المقاومة الشعبية نداء الى قائد المنطقة الشمالية للمقاومة الشعبية (مهدي حميد) وكافة ضباطه والمقاومين الشعبيين نصه :

" استنادا الى بيان سيادة القائد العام للقوات المسلحة ابذلوا المستحيل لالقاء القبض على الخائن العقيد الركن المتقاعد عبد الوهاب الشواف . اعملوا بارشاد وتوجيهات آمر الموقع الزعيم يونس محمد طاهر والتعاون معه للقضاء على الخونة المتآمرين " .

ونشر جمال الحيدري وهو احد اقطاب الحزب الشيوعي نداء الى (ابناء كردستان) يناشدهم فيه للاسهام في القضاء على الثورة :

تولى امرية اللواء العقيد خليل سلمان وكالة لحين تسلم الزعيم طاهر محمد يونس منصبه والعقيد خليل من اهالي تلعفر ومن كتلة الضباط القوميين في الموصل .

" يا ابطال المعارك الثورية الوطنية الخالدة يا ابطال بارزان ودربند بازيان ومضيق عقرة وكاور باغي يا ابناء كاوة والشيخ عبد السلام البارزاني والشيخ محمود الحفيد يا اخوان مصطفى البارزاني .. نوجه هذا النداء لتكونوا على مزيد من اليقظة والحذر ومزيد من الاستعداد والتأهب لصيانة جمهوريتنا الديمقراطية البطلة .

ان المتآمرين وهم حثالة العملاء والاقطاعيين والرجعيين لم يكفوا عن محاولاتهم الاجرامية الدنيئة وما محاولات،الخائن عبد الوهاب الشواف واضرابه الا احدى تلك المحاولات الآثمة وخيوط هذه المؤامرة مرتبطة اشد الارتباط بنشاط واسنادات كافة المتآمرين الخونة عملاء الاستعمار الامريكي .. ان الوضع في كردستان في مدنه وقراه يستلزم منكم يا ابناء الثورات والانتفاضات اقصى اليقظة والحذر واتم التأهب والاستعداد . ليكن شعارنا جميعا لن تمر المؤامرات وسنحبطها بدمائنا وارواحنا"[1].

وكان للاكراد من رجال القبائل الدور الكبير في اخماد الثورة حيث ظهر حوالي خمسة الاف رجل كردي مسلح قدموا من مختلف النواحي والقرى وعسكروا على تل نينوى قرب الموصل ووضعوا انفسهم تحت تصرف السلطات الحكومية . وبالفعل نزل الف منهم الى شوارع الموصل واشتركوا في مقاتلة القائمين بالثورة [2] .

وفي صباح يوم التاسع من اذار وبعد ان انهت الاذاعة قراءة القرآن الكريم الصباحية اذاعت رئاسة الاركان البيان الاتي :

" لقد انبثقت جمهوريتنا العراقية في ١٤ تموز الخالد بقيادة منقذ البلاد الزعيم الاوحد عبد الكريم قاسم نتيجة كفاحكم الطويل المرير ضد الاستعمار واذنابه فتراجع الاستعمار من هول الصدمة الجبارة التي وجهت اليه من الشعب والجيش في وقت واحد . وبعد قيام الجمهورية العراقية الفتية وتمتع الشعب بالحرية والاستقلال الكامل اخذ الاستعمار يفتش عن عملاء واذناب اخرين لخدمة مصلحته . واتصل سرا بهؤلاء الخونة وبعض البسطاء لاستخدامهم لمآربه الدنيئة . وقد وجد اخيرا مطية الاستعمار العقيد الركن المتقاعد عبد الوهاب الشواف الخائن بحق الشعب والوطن وبحق الجمهورية العراقية الخالدة الذي استحق لعنة الشعب بتغريره بعض افراد الجيش لتسخيرهم في خدمة الاستعمار والطامعين في بلادنا . ان كل وطني مخلص ونبيل تأبى نفسه التعاون مع الاجنبي واذناب الاستعمار للتطويح بكيان الجمهورية الحبيبة ولذلك فقد اصبح جميع الشعب من الشمال الى الجنوب ومن الشرق الى الغرب يقظين وساهرين لمصلحة الوطن . واننا نطلب من جميع ابناء الشعب الكرام وافراد الجيش الاشاوس كافة اتخاذ الحيطة والحذر والقبض على هذا الاهوج الخائن كما ننذر جميع القطعات اينما وجدت بالقبض عليه فورا والتفرق عنه خلال ست ساعات اعتبارا من الساعة السادسة صباحا وعودة القطعات الى ثكناتها . واننا ننذر القطعات القليلة المتعاونة معه ان لم تتفرق في الوقت المحدد وتقبض على هذا الخائن وتسلمه فان قوات الجمهورية العراقية الجوية والبرية ستتخذ وبدون انذار الاجراءات الفعلية فورا لاعادة الامن الى نصابه .

عاشت جمهوريتنا العراقية الخالدة

---

[1] اتحاد الشعب ٩ اذار ١٩٥٩ .

[2] منير رزوق ، مؤامرة عبد الناصر، بغداد ١٩٥٩ ص ٢٦ .

عاش زعيمنا وقائد ثورة ١٤ تموز الخالدة محطم الاستعمار قائدنا الزعيم عبد الكريم قاسم . الذل للمارقين والخونة والموت للاستعمار

رئاسة اركان الجيش للجمهورية العراقية [١]

وفي الساعة السابعة وخمس واربعين دقيقة من صباح يوم ٩ اذار قامت طائرتان من السرب السابع المرابط في الموصل ، واللتان يقودهما الملازمان فاضل ناصر وصائب صبري الصافي ، بمهاجمة مرسلات اذاعة بغداد في ابي غريب وادى قصفها الى قتل الشرطي منعثر هادي وجرح معاون الشرطة عبد النافع سعيد والشرطي جابر عداي والشرطي بداي والسائق محمد راجي ورئيس الحرس. وحدثت اضرار طفيفة في بناية المرسلات واسلاكها واعمدتها لكنها لم تؤد الى توقف البث .

وعاد الطياران الى قاعدتهما في الموصل وما ان هبطا ارض المطار حتى شعر الملازم صائب صبري بالجنود يتقدمون نحوه وهم في حالة غضب يريدون اعتقاله فعاود الطيران نحو الحدود السورية ولكن نفاذ البنزين اضطره الى الهبوط على مسافة ٢٠ كم عن الحدود وهناك اقدم على الانتحار . اما فاضل ناصر فقد احاط به الجنود واعتقلوه [٢] .

وفي الوقت الذي كانت فيه طائرات سرب الموصل تقصف مرسلات الاذاعة في ابي غريب قامت اربع طائرات من السرب الخامس في معسكر الرشيد بقصف مقر الشواف حسب الامر الانذاري الاتي الصادر من قيادة القوة الجوية . يقوم رف من طائرات سربكم بقصف مقر اللواء الخامس في الموصل بالصواريخ الساعة الثامنة صباحا من يوم ٩ اذار "

وقد قاد الطائرات الاربع كل من الرئيس الطيار يونس محمد صالح الدباغ والرئيس الطيار خالد جرجيس سارة (آمر السرب) والملازم الطيار صباح نوري والملازم الطيار مصطفى احمد . وكانت هذه الطائرات تحمل ايضا مناشير اشرف على طبعها المهداوي تحث الاهالي على مقاومة الثورة الشواف وتدعو ضباط اللواء الخامس ومراتبه الى قتل الشواف والضباط المتعاونين معه . وقد تم تنفيذ القصف والقاء المناشير على المدينة وتلا ذلك رمي شديد حول ثكنات الجيش وانهار الضبط والنظام في الوحدات وعمت الفوضى [٣] .

وفي الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم ٩ اذار ، قطع راديو بغداد برامجه واعلن مقتل الشواف ، وهو لا يزال حيا .

وما ان عادت الطائرات الاربع الى بغداد حتى استعد الرئيس قاسم العزاوي مساعد اول سرب الموصل للاقلاع بطائرته لاجل قصف وزارة الدفاع ومقر عبد الكريم قاسم ، لكن آمر السرب العقيد الطيار عبد الله ناجي حال دون ذلك واحاط الجنود بطائرته وارغموه على النزول منها واعتقلوه .

وكان الرائد محمود عزيز قد اخبر ان طائرات الجمهورية العربية المتحدة ستصل الموصل مما احدث قلقا في كل من الموصل وبغداد وابلغ عبد الله ناجي السيطرة بوضع المعوقات والعراقيل

---

[١] اتحاد الشعب ١٠ / ٣ / ١٩٥٩ .

[٢] المحاكمات ١٢ / ٤٨٤٥ ، ٤٩٧٢ ، اتحاد الشعب ١٢ اذار ١٩٥٩ .

[٣] المحاكمات ١٢ / ٤٨٤٥ ، موسوعة ١٤ تموز ٤ / ١٩٣ - ١٩٧ ، برقية السفارة البريطانية في بغداد الى خارجيتها يوم ١٢ اذار ١٩٥٩ ، خليل ابراهيم حسين الزوبعي ، العراق في الوثائق البريطانية ٣ / ٢٣٧ .

داخل المطار لمنع الطائرات القادمة من العربية المتحدة من النزول وابرق الى قيادة القوة الجوية في بغداد يقول :

" اخبرني مقدم اللواء انه من المحتمل وصول سرب من الطائرات من الجمهورية العربية المتحدة واغلقت المطار انتظر اوامركم " . فجاء الرد :

" سيطروا على موجود طائراتكم واحجزوها بالوكر فانت المسؤول عنها . كيف سمحتم لاحدى الطائرات بالنزول في المطار وتحليقها ثانية ؟ خبرونا عن الموقف " . فاجاب : " الطائرات محجوزة في الاوكار . طيارة الملازم الطيار صائب صبري نزلت على المدرجة وبعد وقوفها هجم عليها الجنود فاستدار بسرعة وطار بعكس الاتجاه الى جهة مجهولة لا يزال الرمي مستمر في البلد " فجاء الرد :

" اني احملك جميع المسؤوليات التي تترتب على استخدام أي سلاح اوطيارة واخباري عن عدد الطيارات المجهولة في المطار " فاجاب : " سيطرت على الموقف ، لا توجد طيارات مجهولة في الوقت الحاضر ننتظر اوامركم " [1] .

وكان الشواف قد جرح نتيجة القصف الجوي ، وقرر الذهاب الى مستشفى القوة الجوية في معسكر القوة الجوية في الغزلاني ليداوي جراحه ، وعند وصوله الموقع ودخوله غرفة الطبابة حاصر الغرفة عدد من المراتب (ضباط صف وجنود) يهتفون (الموت للشواف) . واعتقد الشواف ان الموقف ميؤوس منه خاصة بعد ان مضى يومان ولم يظهر أي تأييد او تصرف من اية وحدة من وحدات الجيش خارج الموصل بمساندته فاطلق النار على نفسه من مسدسه ومات [2] .

وابرق عبد الكافي عارف ، متصرف الموصل الى وزارة الداخلية يخبرها بمقتل الشواف واضطراب نظام الجيش . وبعد ان تلقى عبد الكريم قاسم اول مكالمة هاتفية من الموصل تخبره ان الشواف قد لقي مصرعه ، اذيع في الساعة الواحدة البيان الاتي برقم ٨٢ من الحاكم العسكري :

" لقد قضي على الخائن بحق الوطن والمتآمر مع الاستعمار واعوانه على سلامة الجمهورية العقيد المتقاعد عبد الوهاب الشواف . وقتل بيد جنوده وضباطه وخاصة المؤيدين للزعيم الاوحد عبد الكريم قاسم بعد قصف مقره من القوات الجوية العراقية في صباح هذا اليوم . وان الحالة هادئة والامن مستتب في موضع حركة التمرد وفي كل مكان من انحاء الجمهورية العراقية . وان جميع ابناء الشعب والقطعات المسلحة يهتفون بحياة زعيم البلاد الاوحد عبد الكريم قاسم وبحياة الجمهورية العراقية الخالدة" [3] .

وانطلقت مسيرات وتظاهرات حاشدة في بغداد معلنة ابتهاجها بقمع الثورة ويعلنون تأييدهم لخطوات عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء .

---

[1] المحاكمات ١٢ / ٤٩٣٤ ، موسوعة ١٤ تموز ٤ / ٢٢٦ .

[2] موسوعة ١٤ تموز ٤ / ٢٠٢ . قيل ان الجندي يونس جمال ومعه جنود اخرون اطلقوا عليه النار فاردوه قتيلا وقيل ان الذي قتله هوموظف صحي كردي ورواية تقول ان الجندي محمد يوسف من كتيبة الهندسة طعنه بخنجره ثم اطلق عليه الرصاص من رشاشته وقتله . Batatu , op . cit , p . 883 ، المحاكمات ١٢ / ٤٩٧٢ .

[3] اخذت هذه البيانات من صحيفتي الاهالي ، اتحاد الشعب ، لليومين ٩ ، ١٠ اذار ١٩٥٩ ومن موسوعة ١٤ تموز ٢ / ٦٨ - ٧٨ . للعميد الزوبعي

ونظرا لاستمرار اذاعة (محطة اذاعة الموصل) من حلب بثـها وتكذيبـها لخـبر مصـرع الشواف وبرقية التأييد التي اذاعت بغداد ان الطبقجلي قد ارسلها الى عبد الكريم قاسـم . وواصلـت اذاعة برقيات التأييد لثورة الشواف وقد اذاع الحاكم العسكري البيان الاتي :

بيان الى ابناء الشعب

" نعلن للمواطنين الكرام في انحاء الجمهورية العراقية الخالدة بان محطة اذاعة سرية معادية وهي لدولة اجنبية اخذت منذ يوم امس تنتحل لنفسها اسم محطة اذاعـة الموصـل وتذيـع بيانـات مغرضة ومعادية للجمهورية العراقية وادعاءات كاذبة عن حركة التمرد الاستعمارية الفاشـلة التـي سبق للمتآمر والخائن بحق الوطن العقيد المتقاعد عبد الوهاب الشواف محاولة القيام بها بالتعـاون مع الاستعمار فلاقى حتفه على ايدي ابناء الشعب الكرام وايده ضباط الجيش وافراده حيث قضوا على هذه الحركة وقبروها في مهدها . وان الامن مستتب في كافة انحاء الجمهورية العراقية . ولتعلم هذه الدولة وليعلم الاستعمار بان ابناء الشعب والجيش هم كتلة واحدة وشعلة من الاخـلاص والتصميـم على صيانة الجمهورية العراقية وتحطيم كل من يتصدى بسوء نحوها وعليه فاننا نعلن بان ما تذيعـه هذه المحطة الاجنبية من اكاذيب وافتراءات ان هو الا دعايات لا صحة لها كما اننـا ننفـي وجـود المحطة المذكورة ضمن الحدود العراقية فندعو المواطنين من ابناء الجمهورية العراقية الـى عـدم الاكتراث لما تذيعه من الاراجيف المظللة التي تخدم الاستعمار . ولاشـك ان مثـل هـذه الاراجيـف والدعايات والتهريج والاخبار الكاذبة لا تنطلي على ابناء الشعب الذين يقفـون صفـا واحـدا وراء زعيمهم الاوحد عبد الكريم قاسم .

وانا ننصح تلك الدولة التي تتعاون مع الاستعمار ان تـترك امثـال هـذا الـدس والكـذب والافتراءات فهي تسيء الى سمعتها وتفرق الصف العربي ولن يؤثر على جمهوريتنا باي حال مـن الاحوال فجمهورية العراق حرة مستقلة لا تقهر وسوف تبقى خالدة في التاريخ تخدم ابناء الشعب في الجمهورية العراقية ومصالح امة العرب " .

الزعيم الركن احمد صالح العبدي [1]

وبعد ان تأكدت بغداد من انتهاء الثورة ومصرع الشواف اذيع البيان الاتي :

بيان رقم ٨٤ صادر من الحاكم العسكري العام

" تستأنف قطارات المسافرين وقطارات الحمل سيرها بين بغداد والموصل كالمعتاد ابتداء مـن هذا اليوم [2]

موقف تركيا من ثورة الموصل

عندما بدأت ثورة الموصل اخذت تركيا تراقب الموقف في العراق لتحدد موقفها منه بالتشاور مع حلفائها في حلف السنتو . وبناء على طلب وزير الخارجية التركي (زورلـــو) قابلـه السـفير البريطاني في انقرة يوم ٩ اذار وللمرة الثانية . واخبره انه جرى بحث الموقف في العراق مع رئيس

---

[1] جريدة الاهالي ١٠ اذار ١٩٥٩ .

[2] موسوعة ١٤ تموز ٢ / ٨٠ .

الوزراء والسلطات العسكرية . وان الحكومة التركية شعرت بناء على اخر المعلومات المتيسرة لديها ان (الثورة في العراق) قد اصبحت راسخة تماما في الشمال ومن المحتمل ان يكون الطبقجلي هو الشخص القيادي فيها . وقد قدمت طلبات الاستغاثة من الموصل للاستعانة بالاكراد والاقليات القومية الاخرى . وفي مثل هذه الظروف تعتقد الحكومة التركية ان من الضروري ان تكون على اهبة الاستعداد وان تقوم بمباحثات عاجلة معنا ومع الامريكان . ويبدو ان الوزير قد تحدث بالموضوع نفسه مع السفير الامريكي . وطبقا لما يذكره السفير البريطاني فان الاتراك كانوا يفكرون بمختلف الاحتمالات، ومنها على سبيل المثال ان قاسم قد يطلب مساعدة السوفيت وان السوفيت قد يتدخلون دون ان يوجه اليهم الطلب . وقد يتدخل المصريون الى جانب الثورة الثورية المعادية لقاسم وتعتقد الحكومة التركية ان افضل شيء بالنسبة اليهم وبالنسبة للحكومات الاخرى هو اصدار تصريحات ضد التدخل من اية جهة كانت او اشعار الحكومة العراقية بانهم يعدون الموضوع داخليا بحتا .

وقد حذر السفير البريطاني ، زورلو "ان من الخطورة بمكان اعطاء الانطباع بان هناك اية نية للتدخل من جانبنا وذلك لان مثل هذا الامر قد يحث الاخرين على التدخل " ويستنتج السفير من حديث زورلو انه اراد ان يفهم البريطانيين ان عليهم ان يكونوا مهيأين لمواجهة أي احتمال وان يقرروا بشكل عاجل موقفهم العام من مواجهة الاحتمالات المختلفة [1] .

موقف بريطانيا من حكومة عبد الكريم قاسم بعد الثورة

سببت ثورة الموصل ضربة قوية لآمال عبد الكريم قاسم في اقامة حكومة قوية مستقرة . وفشلت جهوده لاحداث توازن بين الفئات المختلفة . فما ان انتهت ثورة الموصل بالفشل حتى عاود الشيوعيون – الذين اسهموا في قمع الثورة – مساعيهم لتقوية مركزهم والضغط على عبد الكريم قاسم لمطاردة القوى القومية وابعاد القوميين من المناصب العسكرية والمدنية العليا وتنفيذ احكام الاعدام بحق المشتركين في الثورة . كما خابت آمال بريطانيا ببقاء عبد الكريم قاسم على سياسة الوسط والاحتفاظ باستقلال العراق بعيدا عن الهيمنة الشيوعية او ضمه الى العربية المتحدة وتنبأ البريطانيون باحتمال حدوث تغير في نظام الحكم .

وفي الاول من اذار أي قبل الثورة كتب تريفليان السفير البريطاني في بغداد الى وزارة الخارجية البريطانية يقول " ان وضع قاسم سيء جدا وليست امامه فرص مؤكدة للمحافظة على مركزه ومن المحتمل ان تزيد قوة المعارضة ضده " واضاف " ينبغي علينا ان نجهز قاسم بالاسلحة التي طلبها واذا لم يعمل قاسم على اجراء التغيير فان الجيش هوالقوة الوحيدة التي قد تكون قادرة على تغيير الاوضاع . ان تجهيز العراق بالاسلحة البريطانية سوف يشجع على مقاومة الشيوعيين"[2].

وفي تقرير بعث به وزير الخارجية البريطاني الى واشنطن يوم ١٤ اذار قال : " يبدو واضحا انه اذا لم تنشب ثورة اخرى تقضي على قاسم وتؤدي الى تشكيل حكومة معتدلة فان الغرب سوف

---

[1] برقية صادرة من انقرة الى وزارة الخارجية البريطانية يوم ٩ اذار ١٩٥٩ ، خليل ابراهيم حسين الزوبعي العراق في الوثائق البريطانية ٣ / ٢٢٥ .

[2] خليل ابراهيم حسين الزوبعي ، العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٩ ٣ / ٢٠٤ .

يواجه امكانية ظهور نظام يميل بشدة اكثر فاكثر الى الدعم الشيوعي وان الفشل في اظهار الثقة من قبل هذا النظام في المراحل المبكرة على اقل تقدير وان اية معارضة له سوف يوديان الى التعجيل في مرحلة الهيمنة الشيوعية . وما لم تتخذ الحكومة العراقية موقفا اكثر تجديدا في معاداتها للغرب فيجب علينا ان نستمر في تطبيق سياستنا التي ينبغي ان تتسم بالصبر والاناة مع عدم اتخاذ أي اجراء من شأنه ان يدفع العراقيين بعيدا عن الاعتدال بدرجة اكبر ..

ومن المحتمل ان تبين الاسابيع القليلة القادمة بشكل اكثر دقة فيما اذا امكن الاستمرار بهذه السياسة ام لا ... ان الغاء ميثاق بغداد سوف يلغي طوعيا بالاتفاق الخارجي بين العراق وبريطانيا .

وفي حالة مجيء نظام حكم خاضع بشكل تام تابع الى موسكو فان التدخل سوف يكون معرضا الى مساوئ عديدة وبشكل خاص بالنسبة الى تلك القوى المضادة للثورة من قبل الاتحاد السوفيتي واذا ما وصلت الامور الى هذه المرحلة فمن المفضل ان أي تدخل ينبغي ان يكون عربيا ومع ذلك ينبغي البدء بالتخطيط على اساس طارئ تماما وذلك لانه حتى اذا جرى التفكير في التدخل فان ذلك سيكون ممكنا بالتنسيق مع الولايات المتحدة الامريكية " [١] .

كان الشيوعيون على علم مسبق بنهاية الثورة ولذلك عملوا على اقناع بعض اهالي تلعفر ان ثورة الشواف التي يسندها الشيخ احمد عجيل الياور اذا نجحت فسيلغى قانون الاصلاح الزراعي وستؤخذ الاراضي منهم وتعطى الى شمر الذين كانت بينهم وبين عشائر تلعفر خلافات عميقة حول ملكية الارض .

وباشر المعارضون للثورة بقطع طريق موصل سورية وتهديد الامدادات من السلاح والمتطوعين الذين كان مؤملا وصولهم حسب وعد الجمهورية العربية المتحدة . ولما ارسل كل من الشواف ومحمود عزيز قوة عسكرية لتأمين الطريق تصدى لهم المعارضون واجبروهم على التراجع، بل انهم اعتقلوا عددا من الضباط المؤيدين للثورة وارسلوهم الى الموصل حيث تم قتل بعضهم .

واتخذت اللجنة المحلية للحزب الشيوعي في الموصل من المناشير التي القتها الطائرات على المدينة يوم ٩ اذار، حجة لدفع اتباعهم لان يفعلوا ما يحلو لهم اذ انهم عدوا هذه المناشير بمثابة تخويل لهم من عبد الكريم قاسم باطلاق العنان لهم بالعمل على سحق الثورة الامر الذي ادى الى حدوث الاضطراب في صفوف الوحدات العسكرية [٢] .

وعارضت كتيبة الهندسة التي كان معظم ضباط الصف والجنود فيها من المؤيدين لعبد الكريم قاسم وحلفائه وكان يرأسها المقدم عبد الله الشاوي . وكان افراد الكتيبة ساخطين على الشواف بسبب صدور الاوامر في بداية الثورة باعتقال خمسة من ضباط الكتيبة التي كان الشواف يشك في ولائهم له وخمسة عشر ضابط صف من الذي يعتقد ان لهم اتصالات بالحزب الشيوعي مما جعل الجو متوترا بين افراد الكتيبة . وتحرك الجنود والمراتب وطالبوا باطلاق سراح الضباط وضباط الصف وتوزيع السلاح عليهم وجرح عدد من الجنود وانقسمت الكتيبة على نفسها وسار بعضهم

---

[١] خليل ابراهيم حسين الزوبعي ، العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٩ ٣ / ٢٤٥ .

[٢] موسوعة ١٤ تموز ٤ / ١٨٠ – ١٨٣ ، ٢٠٠ .

مسلحين بالعصي وقضبان الحديد الى السجن العسكري في الثكنة الحجرية لاطلاق سراح المعتقلين واعلن كثيرون ولاءهم مجددا لعبد الكريم قاسم [1] .

وبعد شيوع خبر مقتل الشواف اعتقد المقدم عبد الله الشاوي ان فشل الثورة ، اصبح محققا خاصة بعد ان تمرد جنوده فقرر الذهاب الى الثكنة الحجرية مع قوة صغيرة لحراسة المعتقلين من منتسبي كتيبته واطلاق سراحهم . ولما وصل الثكنة وجد هناك محمود عزيز الذي رفض اطلاق سراح السجناء . وحدثت مشادة بين الطرفين اطلق في اثنائها النار على الشاوي واردي قتيلا . وصار اتباع الشواف يقاتل بعضهم البعض ، بل ان بعضهم انضم الى القوات العسكرية التي اخذت تصل الموصل من كركوك وبغداد واعلنوا ولاءهم لحكومة بغداد .

واصيب محمود عزيز باليأس بعد ان وجد نفسه وحيدا ولم يتقدم احد لمساعدته من خارج الموصل فقرر الانتقام من الشيوعيين بقتل قادتهم فاعلن " ساصفي حسابي معهم " وتم قتل المحامي كامل قزانجي احد انصار السلام البارزين في الموصل . ووقعت معركة بين القوميين المدافعين عن الثكنة الحجرية والمهاجمين من الشيوعيين وانصار عبد الكريم قاسم ، راح ضحيتها الكثير من الابرياء عندئذ قرر محمود عزيز الخروج من الثكنة والنجاة بنفسه فتوجه الى باب سنجار ثم نحو الحدود السورية لاجئا [2] . وهرب ايضا عدد اخر من الضباط قدر بسبعة عشر ضابطا .

وبخروجهم انتهت المقاومة ، ولكن اعمال العنف استمرت ثلاثة ايام اخرى فتدفقت اعداد من افراد العشائر العربية والكردية داخل المدينة وشكل الطلاب وافراد المقاومة الشعبية والعشائر جماعات تجوب المدينة وتفتش البيوت والمحال وبدأ الاقتصاص من القوميين وسقطت المدينةمجددا تحت سيطرة الشيوعيين الذين مارسوا اعمال القتل والسحل ولعبت الفروق القومية والاقتصادية والطائفية والطبقية دورها في اعمال التحريض على القتل والانتقام [3] . ولم يتمكن وكيل امر اللواء الجديد العقيد خليل سليمان من السيطرة على الموقف . كما فشل الزعيم يونس محمد طاهر الذي تولى مسؤولية آمرية اللواء في تلك الاثناء .

واقام الشيوعيون محاكم في المركز العام للشرطة لادانة المتعاونين مع الشواف فتشكلت محكمة برئاسة الشيوعي عبد الرحمن القصاب . الذي عرفت محكمته بالمحكمة القصابية . وكان صاحب حانوت يتاجر بالاغنام . وقد اتخذت محكمته التي تشكلت دون اذن رسمي من مركز الشرطة مقرا لها . وفي ١٢ اذار انتقلت الى الثانوية الشرقية واصدرت احكاما بالاعدام على عدد من الاشخاص تم نقلهم ليلة ١٤ - ١٥ / اذار الى موقع عين الدملماجة شرقي قرية نينوى وعددهم ١٧ شخصا تم اعدامهم في وقت واحد [4] . وسيطر العنف على المدينة واطبق الرعب على الناس ووقعت خسائر جسيمة في الارواح والممتلكات . وبقي مدير الشرطة الجديد اسماعيل عباوي الذي وصل يوم

---

[1] المصدر نفسه ص ٢٠٤ - ٢١٠ ، Batatu . op cit . p. 883

[2] موسوعة ١٤ تموز للعميد الزوبعي ٤/ ٢٢٨ - ٢٣٤ . ٢٦٧ ، عبد اللطيف البغدادي مذكرات عبد اللطيف البغدادي . ص ٩٣ . اسماعيل العارف اسرار ثورة ١٤ تموز . ص ٢٨١ / عاد محمود عزيز الى العراق بعد ثورة ٨ شباط ١٩٦٣ واستشهد اثناء القتال في الشمال بانفجار لغم .

[3] عبد الغني الملاح ، التجربة بعد ثورة ١٤ تموز ص ٥١ - ٥٤ / العارف ، اسرار ثورة ١٤ تموز ، ص ٣٨٢ .

[4] موسوعة ١٤ تموز ٤ / ٢٩٧ و ٢٩٨ .

٩ اذار مدة من الزمن عاجزا عن القيام باي عمل ، اذ كان المشاركون في الثورة يشنقون ويعلقون على اعمدة الكهرباء او يسحلون في شوارع المدينة احياء حتى يلفظوا انفاسهم وبلغ عدد الذين سحلوا ٣٠ شخصا من المدنيين والعسكريين من ضمنهم العقيد الشواف ولم تقاس الموصل في تاريخها من الاهوال ما قاسته خلال الايام الثلاثة التي سبقت الثورة من مذابح واعمال سلب ونهب واعمال مخزية ولم يتحرك عبد الكريم قاسم لاعادة الامن الى نصابه [١] .

وتقول جريدة اتحاد الشعب ان الاف الفلاحين المسلحين من اربيل وكركوك والسليمانية ومن دهوك والعمادية ، اخذوا يزحفون للدفاع عن الجمهورية . وان وجود مصطفى البارزاني في الشمال آنذاك كان له اثر في زيادة اندفاع الكرد للمساهمة في (قمع العصاة) .

والقى عمال النفط في عين زالة القبض على عدد من الضباط المشاركين في الثورة والذين اتجهوا بعد فشلها نحو الحدود السورية . فشكل العمال في عين زالة محكمة لمحاكمة من القي القبض عليه منهم واصدروا احكام الموت بحقهم [٢] .

وفي ١٠ اذار التحق العقيد حسن ابراهيم عبود ، آمرا للواء الخامس في الموصل . وكان امرا للفوج الثالث في اللواء العشرين . وكان شيوعيا انتمى الى الحزب الشيوعي بعد ثورة ١٤ تموز ، الامر الذي عزز موقف الشيوعيين في الموصل ودفعهم للاستمرار في مواصلة ملاحقتهم للقوى القومية واخذت القوات العسكرية تصل الى الموصل من كركوك واربيل وبغداد وبواسطة القطار وتوزعت على المدينة حيث تمكنت من اعادة الامن وهدأت الامور يوم ١٢ اذار وانهالت برقيات التهاني من قادة الجيش (والاتحادات المهنية والمنظمات الديمقراطية وهي منظمات شيوعية) مباركة الانتصار على الثورة . واتهمت الصحف الشيوعية الجمهورية العربية المتحدة بتدبير الثورة بدعم من الامبرياليين البريطانيين والامريكيين واجتمعت تظاهرات حاشدة يوم ١٠ اذار . وتم في اليوم التالي تشييع جنازتي عبد الله الشاوي وكامل قزانجي في بغداد في مسيرة حاشدة هتف خلالها " العار لجمال عبد الناصر " و " شيلو سفارتكم ما نريد وحدتكم " [٣] .

وبعد ان هدأت الامور طلب الحاكم العسكري ببيانين يوم ١٢ ، ١٤ اذار من افراد العشائر الخروج من مدينة الموصل والعودة الى ديارهم . وقد جاء في البيان رقم ٨٨ الصادر يوم ١٤ اذار .

" نسجل عظيم شكرنا وتقديرنا لابناء العشائر الذين اسهموا في المحافظة على النظام ومنع المعتدين في الحوادث الموسفة التي وقعت مؤخرا في مدينة الموصل العزيزة . وفي الوقت نفسه نرجوهم الرجوع الى محلاتهم والانصراف لعملهم وترك امر المحافظة على الامن والنظام الى السلطات الحكومية المسؤولة وندعوهم الى التكاتف والعمل يدا واحدة لتدعيم جمهوريتنا بقيادة زعيمنا الاوحد عبد الكريم قاسم . " [٤]

وقد لبت العشائر النداء فغادرت الموصل ولكن عددا كبيرا من افراد عشائر شمر كانوا قد غادروا العراق بعد فشل الثورة متوجهين الى سوريا ، فوجه اليهم عبد الكريم قاسم البيان الاتي

---

[١] عبد الفتاح علي يحيى ، التطورات السياسية . ص ١٧١ . مجيد خدوري ، العراق الجمهوري ١٥١ .

[٢] اتحاد الشعب ١١ / ١٢ اذار ١٩٥٩ .

[٣] اتحاد الشعب . ١١ / ١٢ / ١٥ اذار ١٩٥٩ .

[٤] اتحاد الشعب . ١١ / ١٢ / ١٥ اذار ١٩٥٩ .

" بيان من سيادة الزعيم عبد الكريم قاسم الى ابناء الشعب وجميع رؤساء وافراد قبيلة شمر من ابناء الجمهورية العراقية الخالدة .

١ – بمناسبة شهر رمضان المبارك وحلول عيد الفطر فان حكومة الجمهورية العراقية الخالدة تصفح وتعفوا عن جميع المواطنين من افراد عشيرة شمر الذين طلبوا ويطلبون العفو والعودة الى وطنهم خلال المدة الباقية من شهر رمضان المبارك والى نهاية شهر شوال سنة ١٣٧٨ ، عملا بقوله تعالى " وان تعفوا وتصفحوا وتغفروا فان الله غفور رحيم " .

٢ – ان جمهورية العراق الخالدة تدعم الجميع بعين العطف والرأفة وتغفر لهم وتصفح عنهم ولما بدر منهم من الخطا والذنوب .

وهذا عهد لكل من يريد العودة الى ارضه وقريته سالما ومواطنا صالحا ليعمل في سبيل الله وفي سبيل الشعب والوطن فما عليه الا ان يراجع اقرب مخفر للشرطة او سلطة حكومية عراقية ليعرض اخلاصه وبذلك يسمح له بالعودة الى وطنه وزراعته وعمله وهو آمن بين عشيرته واهله .

٣ – ان آمر موقع الموصل على استعداد لاستقبال الوفود واعطائهم وثائق الامان حال وصولهم الى ارض الوطن .

الزعيم عبد الكريم قاسم
رئيس الوزراء
القائد العام للقوات المسلحة [١]

وقد لبى الكثير من افراد عشائر شمر النداء وعادوا الى الوطن والى مضاربهم وتوجه اليهم كل من الزعيم داود سلمان الجنابي قائد الفرقة الثانية (الجديد) ، وامر موقع الموصل (الجديد) حسن ابراهيم عبود مرحبين بهم واعطوهم الامان [٢] .

لقد اختلفت المصادر حول عدد ضحايا ثورة الموصل ، فحسب تقديرات الشيوعيين كان عدد القتلى ١١٠ والجرحى ٣٠٠ في الموصل وحدها ، من بينهم ٣٠ قتيلا من اتباعهم و ٢٠ من اتباع الشواف ، والبقية من الجنود وعامة الناس . واحصى القوميون ما لا يقل عن ٤٨ شهيدا في صفوفهم وصفوف حلفائهم وجعلوا عدد القتلى جميعهم في حدود ٢٠٠ [٣] .

واخيرا لابد من الاشارة الى الوصف الذي كتبه الصحفي المصري المعروف محمد حسنين هيكل واستنادا الى ما قدمه محمود عزيز في تقريره الذي رفعه الى سلطات الجمهورية العربية المتحدة يوم ١٢اذار ١٩٥٩ قال " كان في ثورة الموصل من الفروسية اكثر ما فيها من التدبير . وكان فيها من الوطنية اكثر ما كان فيها من التنظيم . وكان فيها من العاطفة الجياشة التي فجرتها الكبرياء اكثر ما فيها من العقل المتربص الذي يحرك بحساب ويقابل هنا ويلاقي هناك بحساب وثيق الخطوات بعد الخطوات على اساس خطة مدروسة الى تفاصيل التفاصيل " . [٤]

---

[١] الاهالي ، ٧ نيسان ١٩٥٩ .

[٢] اتحاد الشعب ، ٢٦ نيسان ١٩٥٩ .

[٣] Butatu . op cit . . p . 88 , p 889 .

[٤] الاهرام ١٤ اذار ١٩٥٩ .

وعندما بدا عبد الكريم قاسم يتحول عن الشيوعية في بداية ايار ١٩٥٩ ، وتحت شعار الاخذ بالثار والانتقام من الشيوعيين قامت في الموصل حركة اغتيالات واسعة راح ضحيتها عدد من غير الشيوعيين كانوا ضحايا عداءات شخصية وعائلية ونزوات دون تدخل السلطة [1] واضطر كثير من المؤيدين لعبد الكريم قاسم الى مغادرة المدينة الى جهات اخرى .

بعد فشل ثورة الموصل ركز الشيوعيون هجومهم على كل من رفعت الحاج سري مدير الاستخبارات العسكرية وعلى ناظم الطبقلي قائد الفرقة الثانية في كركوك . ونتيجة لمضايقات الشيوعيين والبارزانيين اضطر قائد الفرقة الثانية الزعيم الركن ناظم الطبقلي الى مغادرة كركوك متوجها الى بغداد يوم ١٥ اذار ، وتعين بدله الزعيم الركن داود سلمان الجنابي ، وكان شيوعيا ، الامر الذي عزز موقف الشيوعيين في كركوك والموصل فقد التحق بمنصبه يوم ١٧ اذار بعد ان اقيم له توديع حافل في بغداد من المقاومة الشعبية والشيوعيين [2] وفي يوم ٢٥ اذار استدعي ناظم الطبقلي الى هيئة التحقيق التي ادانته ، وتم توقيفه . وحول عبد الكريم قاسم الاوراق التحقيقية الى المحكمة العسكرية العليا الخاصة[3] .

وكان قد سبقه الى التوقيف مدير الاستخبارات العسكرية العقيد رفعت الحاج سري الذي اعتقل يوم ٢٣ اذار ، بعد ان احضر الى هيئة التحقيق بتهمة المشاركة في ثورة الموصل .

وفي اثناء محاكمة الطيارين الذين اشتركوا في قصف مرسلات الاذاعة في جلسة المحكمة العسكرية العليا الخصة يوم ٢٥ اذار وردت اسماء عدد من الضباط القوميين قيل ان لهم دور في الثورة فطالب الادعاء العام " بالنظر للجذور التي تمتد وتتغلغل في وحدات الجيش وتاثير بعض العناصر التي لا تزال طليقة فارجو موافقتكم على توقيف العقيد طاهر يحيى والزعيم ناجي طالب والعقيد ابراهيم الكيلاني والعقيد عبد اللطيف الدراجي والزعيم عبد العزيز العقيلي ، خشية ان يؤثروا على سير التحقيق . ولسلامة التحقيق ايضا ولثبوت ان للبعض منهم علاقة في هذه القضية " [4] .

ولكن عبد الكريم قاسم رفض ان يوقف الزعيم ناجي طالب اكثر من ليلة واحدة فاعاده الى منزله ووضعه تحت الاقامة الاجبارية . اما العقيد طاهر يحيى فقد حجز في منزله لان عبد الكريم قاسم رفض ايضا طلب الادعاء العام توقيفه واستصحبه من مديرية الادارة حيث كان بامرتها الى منزله وبسيارته واركبه بجانبه . وصدرت الاوامر بالقاء القبض على فؤاد الركابي الذي تمكن من الهرب وتم اعتقال كل من الدكتور عبد الرحمن البزاز والدكتور سليم النعيمي ورجب عبد المجيد . وعدد كبير من القوميين من العسكريين والمدنيين . وكان البزاز قد تعرض للمضايقة عندما كان عميدا لكلية الحقوق من هجمات الصحف الشيوعية ومراقبة مكتبه وبيته الذي حوصر من افراد المقاومة الشعبية فترك منصب عمادة الكلية بعد ان عرض عليه منصب حاكم دائم في محكمة التمييز. وبعد ثورة الشواف القي القبض عليه حيث يقول في استقالته من منصبه بعد الثورة والتي قدمها الى وزير العدل : –

---

[1] عبد الغني الملاح ، التجربة بعد ثورة ١٤ تموز ص ٥٩ .

[2] اتحاد الشعب ١٨ اذار ١٩٥٩ .

[3] مذكرات الطبقجلي ص ٢٨٩ .

[4] المحاكمات ١٢ / ٤٨٩٦ .

لم تكد تمضي ساعات على اعلان نبأ حوادث الموصل في ٨ اذار ١٩٥٩ ، حتى جاءني بعد منتصف الليل احد ضباط الشرطة الخاصة مع بعض مساعديه واعلمني ان الحاكم العسكري العام قد اصدر امره باحتجازي وطلب مني مرافقته وكان في الوقت نفسه قد تجمع حول بيتي عدد من افراد المقاومة الشعبية . ولقد اقتادني الضابط الى وزارة الدفاع بعد ان تركت ورائي زوجتي واطفالي في حالة عدم ارتياح وقلق شديدين وهناك علمت انه تقرر حجزي في معتقل ابي غريب . وبعد بقائي في ذلك المعتقل نحوا من شهرين نقلت الى معتقل الدبابات في معسكر الرشيد او على الادق نقلت الى (معتقل المتآمرين والخونة) وهذا هو الاسم الرسمي الذي وضعه آمر المعتقل الرهيب .

ويمضي عبد الرحمن البزاز في شرح الحالة التي ادت به الى تقديم استقالته من منصبه عميدا لكلية الحقوق وعضوا في محكمة التمييز " بقيت محتجز الحرية اكثر من مائة يوم دون ان اطلع على مذكرة التوقيف او المادة القانونية التي يتم احتجازي او على الجرم الموجه لي . ولم يجر خلال هذه المدة كلها أي تحقيق قضائي معين " . ثم يشرح ما لاقاه خلال مدة التوقيف من معاملة قاسية وانواع التعذيب والاهانات والتجويع . ويختم استقالته بالقول " بعد اني واثق ان لابد لهذا الليل من اخر وان فجرا جديدا سيبزغ في سماء الرافدين وان العدل مهما اعترض سبيله من مصاعب منتصر اخر الامر وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون وسيرى الذي جاوزوا واستهتروا بحريات الشعب وحرموه امنه وطمانينته والقوة في غياهب الضيق الاقتصادي كيف يكون عاقبة المجرمين والمستهترين وستخرج القومية العربية في العراق آخر الامر منتصرة في محنتها القاسية ويبوء اعداؤها من الشيوعيين والفوضويين والانتهازيين والشعوبيين بالخسران الذريع " [1] .

حوادث البصرة

في اثناء ثورة الموصل وبعدها ، نشط الشيوعيون لاظهار تأييدهم لعبد الكريم قاسم وضرب القوى المعارضة بتهمة التآمر على الجمهورية العراقية . ففي البصرة سارت تظاهرات حاشدة يومي٩، ١٠ اذار قيل ان عدد الذين اشتركوا فيها بلغ اكثر من مئة الف يهتفون (اعدم . اعدم جيش وشعب يحميك من كل خائن) واندفع الشيوعيون لاحتلال المواقع المهمة في المدينة والمرافق المختلفة منها ، مدنية وعسكرية . وجرت حوادث عنف ومصادمات في مواقع العمل وخاصة بين عمال شركة نفط البصرة . وتدخل آمر موقع البصرة ووجه نداء اوضح فيه انتشار الفوضى والتذمر والقلق بين المواطنين في المدينة من جراء ما يحدث . ودعا الى الهدوء ومزاولة العمل اليومي الاعتيادي [2] . وذلك خشية حدوث تدخل خارجي بحجة حماية ارواح الرعايا الاجانب ومنشآت الشركة . فوجه الحزب الشيوعي نداءات لوقف الاعمال المعادية والتدخل في اعمال السلطة . وكان منها النداء الاتي :

---

[1] احمد فوزي . عبد الكريم قاسم ص ٨٢ .

[2] اضواء مع الحركة الشيوعية ٢ / ٨٨ . سمير عبد الكريم

نداء الحزب الشيوعي الى اهالي البصرة الكرام

" نسترعي انتباه جماهير البصرة الباسلة الى ان الاستعمار وعملاءه لن يكفوا عن تـآمرهم وسيستفيدون من كل ثغرة لغرض اثارة البلبلة وارباك الوضع الداخلي بينما هـم يـتربصون على الحدود ينتظرون اللحظة المناسبة .

ياجماهير البصرة ، ان حزبنا يرى ان صيانة الجمهورية تستلزم منكم مراعاة مايلي ، افساح المجال لسلطات الجمهورية المخلصة ومساعيها لان تقوم بواجبها والانصراف الى الاعمال الاعتيادية لخلق جو الهدوء والطمانينة في النفوس ، وتجنب أي عمل عفوي قد يستفيد منه الاعداء في طعن جمهوريتنا . مع التيقظ التام تجاه دسائس اذناب الاستعمار ومراقبتهم ومكافحة الشائعات المدسوسة التي تعكر الجو وتخلق الارتباك " .

الحزب الشيوعي العراقي

اللجنة المحلية في البصرة [1]

وما كان بامكان هذا النداء والنداءات الاخرى ان تحول دون تواصل المظاهرات والمسيرات الحاشدة . وفي ١٤ آذار تم اعدام اثنين من الحمالين بتهمة انهما من مؤيدي عبد الناصر ونفذ الحكم في الميناء حالا من جماعة من الساقطين دون ان تتخذ السلطات المسؤولة اجراء ما ضدهم .

وفي يوم ١٦ اذار وصل موظفان من شركة ايو باتك وشركائه المحدودة الاستشارية في مجلس الاعمار والعاملة في محطة توليد الطاقة في البصرة ، والتي يبلغ عدد العمال العراقيين فيها حوالي (٨٠٠) عامل . وقد وصل الموظفان موقع العمال صباحا قادمين من بغداد ووجدا ان العمال العراقيين في حالة تظاهر حول دوائر الشركات المقاولة والاستشارية . ووجدا الوكيل وزوجته ومساعدي الوكيل وهم يحاولون حماية (ليوبولد) مراقب العمل وهو (الماني غربي) ، ومنع المتظاهرين من سحله . وكانت قوة من العسكريين خارج الدائرة تحاول تهدئة الموقف . وقد علم ان (ليوبولد) اتهم بتمزيق صورة عبد الكريم قاسم . وكان العمال مصممين على اعدامه وفعلا جرت تهيئة حبل الاعدام على احدى اشجار النخيل القريبة . وقد وصلت قوة عسكرية في الوقت المناسب لمنع تنفيذ الاعدام وتمكنت القوة من تخليص (ليوبولد) وزميل له اذ تم نقلهما الى بغداد ، لمقابلة الحاكم العسكري العام الذي اعتذر لهما عما حدث .

وفي اجتماع ضم المهندس المقيم من الشركة ومدير الشركة مع متصرف البصرة اوضحوا ان الموقف ساخن ومثير للشغب والعصيان وان المستخدمين الاوربيين حذرون وقلقون وطالبوا بتوفير الحماية لهم . وجرى التفكير بايقاف العمل كله بشكل مؤقت ولكن المقترح رفض وجرى الاتفاق على اصدار تعليمات الى الاوربيين للتجمع في مكانين ملائمين عند ظهور ادنى علامة من الاضطرابات ، لحماية انفسهم اذا ما دعت الضرورة وتم الاتصال بالسفيرين البريطاني والالماني

---

[1] اتحاد الشعب . ١٦ / ٣ / ١٩٥٩ .

ايضا لطلب المساعدة منهما . ووعد المتصرف بانه سيقوم باجراء الترتيبات اللازمة لمرابطة قوة عسكرية في موقع العمل مؤلفة من ضابط و (٤٠) جنديا [١] .

الموقف في كركوك

بعد ورود اسم الزعيم ناظم الطبقجلي في البيان الاول الذي اذاعه الشواف من اذاعة الموصل يوم ٨ اذار . اخذ الشيوعيون والبارتيون يراقبون حركات الطبقجلي وشكلوا دوريات تتجول حول مقر الفرقة ومنزله وانفلت الضبط والنظام وتمكن الطبقجلي من مغادرة كركوك يوم ١٥ اذار . حيث حل الزعيم داود الجنابي الشيوعي المعروف محله في قيادة الفرقة يوم ١٧ اذار والذي استقبل من الشيوعيين والبارتيين في كركوك وانصار مصطفى البارزاني بحفاوة وتعرض التركمان والقوميون العرب للمضايقة والاضطهاد بحجة تأييدهم للشواف . ووقعت مصادمات في كركوك والمدن المحيطة بها التابعة لمقر الفرقة الثانية وفي ٢٥ اذار اصدر الحزب الشيوعي البيان الاتي

بيان الحزب الشيوعي العراقي الى جماهير الشعب في كركوك
عاشت الاخوة بين العرب والاكراد والتركمان والآثوريين

لقد اظهرت مؤامرة الخائن عبد الوهاب الشواف مدى قدرة الشعب على تحطيم اية محاولة يقوم بها المستعمرون للنيل من جمهوريتنا البطلة . وتكمن هذه القدرة في وحدة الصف بين الجماهير الشعبية من مختلف القوميات والاديان . فقد اتحدت جماهير العرب والاكراد والتركمان والارمن والاثوريين في الموصل وعين زالة وتلعفر ودهوك والعمادية والقوش وتلكيف ... الخ في جبهة واحدة لمقاومة المؤامرة القذرة فكونت قوة عظيمة استطاعت سحق المؤامرة وتحطيم المتآمرين في يوم واحد . ان هذه التجربة ترينا مغزى دعوة حزبنا المستمرة لتآخي جميع القوميات واتحادها . والحقائق الثابتة تبين ان جماهير العمال والفلاحين والكادحين كافة ومن مختلف القوميات في العراق كانت وما زالت تخضع لنفس الظروف ، كانت تقاسي الاضطهاد والاستغلال والارهاب من التسلط الاستعماري والخونة العراقيين وتناضل نضالا عنيدا وبصف واحد في سبيل التحرر من ذلك الحكم الرهيب . ان الشركات الاحتكارية كانت تستغل شعبنا باسره دون ان تميز بين العربي والكردي والتركماني ، بين المسلم والمسيحي وكان اضطهاد حكومة نوري السعيد يشمل كافة المواطنين ، فالسجون والمشانق والمجازر اقيمت لابناء هذا الشعب من كافة القوميات والاديان . فطبيعي ان نجد ان الحقد والغضب يسري بين صفوف كافة المواطنين ضالاد ذلك الحكم البائد . وكان لابد لثورة ١٤ تموز المظفرة ان تحرر الشعب باسره وبكافة قومياته واديانه وتطلق له الحريات الديمقراطية ليدافع عن جمهوريته العتيدة فيشارك العرب والاكراد والتركمان والارمن والاثوريين في النضال المظفر من اجل تحطيم المؤامرات الاستعمارية وصيانة مكاسب الثورة ، وقد شهد ت مدينة كركوك في تاريخها المشرف ، وهي تضم مختلف القوميات هذا التاخي والاتحاد بين العمال والكادحين من كافة القوميات ضد المستعمرين وشركة النفط الاحتكارية لما اصابهم من استغلال واضطهاد ومجازر . ان رصاص

---

[١] تقرير القنصلية البريطانية من البصرة الى السفارة البريطانية في بغداد العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٩ ٣ / ٢٥٣ .

الخائن ارشد العمري في كاور باغي ١٩٤٦ لم يفرق بين الاثوري والكردي والتركماني والعربي والارمني ، بل مزق صدور العمال من كافة القوميات . ووقفت جماهير كركوك البطلة صفا واحدا تجاه اضطهاد المستعمرين واذنابهم ونالت عطف جميع اقسام الشعب في كافة ارجاء البلاد . وقد حاول المستعمرون واذنابهم الرجعيون مرارا وتكرارا شق وحدة الصف الوطني وبذر الشك والريبة بين القوميات المتعددة في كركوك . وحاولوا تحريك التركمان ضد الاكراد والاكراد ضد التركمان ولكنهم لم يفلحوا نظرا ليقظة العمال والكادحين ، ولوحدة مصالحهم . انهم جميعا يدركون ان عدوهم واحد وهو الاستعمار وعملائه ايا كانوا ومن اية قومية جاؤا . وان مصالحهم واحدة هي صيانة الجمهورية والحفاظ على مكاسبها الديمقراطية . وقد برهنت الحوادث ابان مؤامرة الشواف وبعدها ، في المظاهرات والاجتماعات العامة وفي الفرق الشعبية وفي مختلف المناسبات مدى وعي الجماهير المختلفة ويقظتها وادراكها ضرورة توحيد الصفوف وتقوية وتعزيز التاخي بين القوميات المتعددة . لقد تعانق الاكراد والعرب وتكاتفوا مع التركمان والاثوريين والارمن ، واندفعوا بحماس لشجب المؤامرة الاستعمارية الدنيئة ونظموا انفسهم للدفاع عن جمهوريتهم وتحطيم اية محاولة يقوم بها المستعمرون .

ايها المواطنون . . . ان الحزب الشيوعي في الوقت الذي يكبر هذا الوعي وهذه اليقظة وهذه الروح الوطنية العالية ينبهكم الى ضرورة محاربة الميول الانعزالية بين القوميات ودعاتها المخربين الذين يثيرون الضغنات والنزعات العنصرية والهاء الجماهير بخلافات مصطنعة لا اساس لها وهم يرمون الى اضعاف الشعب وتصديع وحدة الصفوف ليتسنى لاسيادهم امرار المؤامرات الاستعمارية . ان الرجعيين والشوفينيين يثيرون المخاوف بين صفوف المواطنين التركمان من اخوانهم الاكراد والعرب وهم يثيرون الشكوكية بين جماهير الاكراد ضد اخوانهم التركمان ويفترون عليهم ويحاولون عزلهم عن الاشتراك في الحركة الثورية من اجل صيانة جمهوريتنا البطلة . لقد اثبتت جماهير التركمان في كفاحها البطولي في تنعفر والموصل ومساهمتها في الكفاح الجماهيري في كركوك ، انها ليست اقل اهتماما بمصير جمهوريتنا من غيرها . كما اثبت الواقع ان قوة شعبنا العظيم تكمن في اتحاد الجماهير بغض النظر عن قومياتها واديانها ولهذا فان الحزب الشيوعي العراقي حزب الطبقة العاملة والفلاحين الكادحين يدعوكم ايها المواطنون الى اليقظة ومحاربة كل دعاية مفرقة للصفوف والى الاتحاد والتاخي وتعزيز هذه الاخوة القائمة بين العرب والاكراد والتركمان والارمن والاثوريين وبذلك ستبقى جماهير الشعب في كركوك كما كانت سابقا الصخرة التي تتحطم عليها دسائس الاستعمار وعملائه المحليين .

ان حزبنا يهيب بكم ان تكونوا دوما على اهبة الاستعداد لتحطيم اية مؤامرة او اعتداء قد يحاول بعض اعداء جمهوريتنا القيام به وتسجيل مفخرة جديدة من مفاخر شعبنا البطل شعب كاور باغي ووثبة كانون وثورة تشرين وثورة ١٤ تموز .

الحزب الشيوعي العراقي
اللجنة المحلية في كركوك
٢٥ / ٣ / ١٩٥٩[1]

---

[1] جريدة اتحاد الشعب ، ٢٧ / ٣ / ١٩٥٩ .

موقف مجلس الوزراء من ثورة الموصل

لم نعثر في الوثائق التي تم الاطلاع عليها ما يشير الى وجود موقف او رأي داخل مجلس لوزراء من ثورة الموصل . ويبدو ان الاجراءات المتخذة لم تبحث داخل المجلس ، اللهم الا قرارا واحدا اتخذه المجلس بعد فشل الثورة باسبوع ، اذ قرر يوم ١٦ اذار " تخصيص مبلغ خمسين الف دينار ومنحه لمساعدة العوائل المنكوبة من جراء مؤامرة الخائن الكبير المتقاعد الشواف مؤامرة الغدر والخيانة والاعتداء على حياة الابرياء من افراد الجيش والاهلين "[1] ثم اذاع مدير التوجيه العام البيان الاتي :

بمناسبة الحوادث المؤسفة في الموصل وما رافقها من سفك الدماء البرينة التي اريقت خلال مؤامرة الشواف الدنيئة التي كانت تستهدف تقويض كيان الجمهورية العراقية الخالدة بتدبير سافر من الجمهورية العربية المتحدة المتآمرة على سلامة الجمهورية العراقية والمعتمدة سفك الدماء البريئة في العراق بالاتفاق مع عناصر الاستعمار والرجعية وبعض الخونة المغفلين داخل العراق ، لقد تم القضاء على هذه المؤامرة قضاء مبرما واخذت بسرعة خاطفة بتعاون تام بين الجيش وابناء الشعب النبيل فكانت درسا قاسيا للمتامرين والمعتدين وقد نبهت هذه المؤامرة ابناء الشعب كافة وزادت في تماسكهم وايقظت فيهم روح الحذر لمراقبة كل دخيل طامع دساس يريد تفرقة صفوفهم واشاعة الفوضى بينهم ... فقد اصبح شعب الجمهورية العراقية حذرا متماسكا من الشمال الى الجنوب ومن الشرق الى الغرب وكلهم اخوة رحماء فيما بينهم اشداء على الاعداء الغادرين ، وقد صمموا على التخلص من ادران الاستعمار واذنابه وسحق كل محاولة او مؤامرة غادرة يقوم بها المغرضون وسوف لا ينطلى عليهم التهريج او الدعايات الكاذبة .

ان العراق هو البلد المتحرر من الاستعمار وهو الحصن الجبار للوطنية الصادقة وهو الذي يعمل لتعزيز الوحدة العراقية الكاملة ويعمل لمصلحة شعب الجمهورية العراقية بصورة خاصة كما يعمل للامة العربية بصورة عامة ، فالقومية العربية بلا شك اصلها ومربضها ارض العراق ، وحماتها اهل العراق الاشاوس من المخلصين من اخوانهم في ارجاء الوطن العربي ولهذا فان العراق منهمك في الوقت الحاضر في تصنيع البلد والقيام بالمشاريع النافعة ورفع مستوى الشعب وجعله بلدا متمدنا مثقفا قويا يتمكن من ابداء العون لاخوانهم خارج العراق وذلك اجدى من الكلام ومن الدعايات الفارغة او التهريج الضال للتاثير على المغفلين . ان الامانة والامن والطمانينة تسود ارجاء العراق . وان الحالة الاقتصادية تنمو يوما بعد يوم في بلادنا ، وقد قررت حكومة الجمهورية العراقية صيانة اقتصاديات العراق وتشجيع المشاريع الاقتصادية الوطنية وحمايتها والسهر على مصلحة الشعب ، ولدى العراق وشعب العراق من القوة المعنوية والمادية ما يحقق ذلك ويضمن رفاه الشعب دوما ... ان الرفاه يسود ابناء الجمهورية العراقية وسينمو ويزدهر نتيجة لجهودهم المتواصلة واخلاصهم في اعمالهم وخدمة وطنهم . لقد قرر مجلس الوزراء تخصيص منحة مالية فورية قدرها خمسون الف دينار تصرف على عوائل المنكوبين بحوادث الموصل المؤلمة وتشمل عوائل افراد الشهداء المخلصين الابرار من رجال الجيش والاهلين الذين ذهبوا ضحية العدوان الوحشي لهذه المؤامرة الدنيئة ، مؤامرة الشواف الخائن في الموصل والتعاون مع الاستعمار ضد مصلحة الوطن .

---

[1] مقررات مجلس الوزراء يوم ١٦ اذار ١٩٥٩ .

ان هذه المنحة ستصرف باشراف وزارة الداخلية وارشاد ممثل من وزارة الدفاع للترفيه عنهم قبل حلول عيد الفطر المبارك . وقد صرح سيادة رئيس الوزراء بانه سيعمل على تخصيص مبلغ آخر بمقدار يكفي اعانة عوائل الشهداء ومساعدتهم بصورة جدية بعد العيد المبارك .
رحم الله الشهداء الابرار من ابناء الجمهورية العراقية الخالدة الذين ذهبوا ضحية العدوان الاثيم في هذه المؤامرة الغادرة والذين استشهدوا في سبيل الدفاع عن حرية الشعب والمحافظة على كيان جمهوريتهم الخالدة ... المجد والخلود للشهداء المخلصين واللعنة ونقمة الشعب للخونة الغادرين والمعتدين " [1] .

مقابلة سليد بليك الصحفي البريطاني لرئيس الوزراء

في اطار الحملة التي تقودها بريطانيا للتعرف على شخصية عبد الكريم قاسم ومنطلقاته الفكرية وخططه المستقبلية زار (سليد بليك) وهو صحفي بريطاني بغداد وقبل ثورة الموصل ولم يتمكن من مقابلة عبد الكريم قاسم الا يوم ٩ اذار وبعد انتظار دام لمدة اسبوع وقد وجده متعبا جدا واخذ انطباعا عنه يوحي بسذاجته وجهله حسب تعبير الصحفي ولم يحصل منه على جواب مباشر عن الاسئلة التي وجهها اليه وتحدث عبد الكريم عن مشاريع الاسكان وضرورة توفير المساكن لجميع العراقيين وان الحكومة قررت العمل من اجل ان يكون العراق صناعيا في المستقبل القريب بحيث لا يحتاج الى أي شيء وقال (بليك) ان هناك خطرا في تشكيل الاتحادات المهنية العمالية التي يهيمن عليها التأثير الشيوعي فاجاب قاسم انتم لديكم اتحادات مهنية وعمالية في المملكة المتحدة واما عن الشيوعية فقد اكد قاسم انه حالما تترسخ عقيدة الشعب في تمسكه بالوطن فلن تتوفر امام الايدلوجية الشيوعية فرصة لزحزحة جذور تلك العقيدة وسوف تطغى الافكار الوطنية العراقية على مشاعر الشيوعيين وقال ان الحكومة تعمل لتحقيق اليمقراطية البرلمانية كهدف نهائي وهذا سوف لن يستغرق وقتا طويلا . وذكر قاسم انه طلب قبل سبعة اشهر من حكومة الولايات المتحدة الامريكية ان تزوده بالاسلحة ولكنه لم يحصل على أي جواب وقال " لا تقلقوا من التغلغل الشيوعي في الجيش وسيكون تشكيل الفرقة السادسة مزيجا من الدروع والمشاة وسيكون العراق جمهورية مستقلة بشكل تام ولكن يبقى جزءا من الامة العربية . وبعد المقابلة اصطحب عبد الكريم (بليك) في جولة تفقدية في بغداد ليرى بعينه كيف سيرحب الشعب به وقد جلس بليك في سيارة وصفي طاهر الذي كان يكرر " انهم يحبونه " لانه يعمل من اجل الشعب ومن اجل الفقراء ولم يقم بهذا العمل احد من قبله [2] " .

---

[1] اتحاد الشعب ، ٢٣ اذار ١٩٥٩ .

[2] تقرير السفارة البريطانية في بغداد الى الخارجية البريطانية ٩ اذار ١٩٥٩ ، العراق في الوثائق البريطانية ٢٢٩/٣. للعميد الزوبعي

ثورة الموصل بين عبد الكريم قاسم وعبد الناصر

وضعت الجمهورية العربية المتحدة ثقلها بجانب الشواف وايدته تأييدا عسكريا ومعنويا وقد اطلق جمال عبد الناصر يد عبد الحميد السراج في ذلك وعندما قامت الثورة كانت الجمهورية العربية المتحدة تراقب الاحداث اولا بأول وفي ذلك يقول عبد اللطيف البغدادي نائب الرئيس عبد الناصر ' وتبين محطة الارسال التي ارسلت الى الثائرين بالموصل كانت ضعيفة الارسال وان اذاعتها غير مسموعة الا لمسافات قصيرة لا تتعدى حدود منطقة الموصل نفسها . وروي لذلك استخدام محطة ارسال اخرى سرية لتذيع بأسم ثوار الموصل . ووضعت تلك المحطة السرية في منطقة الغوطة القريبة من مدينة دمشق واخذت تبث اذاعتها على انها هي نفسها محطة ارسال الموصل وقامت باذاعة البيان الذي اصدره الشواف وبعض تعليقات اخرى ضد عبد الكريم قاسم .....

وجاء تخوفنا من احتمال استخدام قاسم الطائرات المقابلة ضد قوات الموصل وتاثير ذلك على الروح المعنوية لتلك القوات . واقترح ارسال طائرات قتال من سوريا الى منطقة القامشلي او دير الزور السورية حتى تكون قريبة من المنطقة الدائرة عليها القتال ولتبقى هناك كأحتياطي للظروف ولكن جمال استبعد الاقتراح تخوفا من انها لو استخدمت للشغب عن الدور الذي تقوم به الجمهورية العربية المتحدة والذي نحاول اخفاءه ' .

واسهمت اذاعة دمشق في نشر بيانات الحركة مساء يوم الاحد في اذاعتها لنشرة الاخبار " واذيع كذلك بعض فقرات من بيان الشواف وكان هذا اول خبر يذاع على العالم عن هذه الثورة وعن البيان وان تكون هناك بعض التعليقات ايضا على ما يجري من الموصل ونداءات الى الجيش والشعب العراقي لحثهما على المشاركة والانضمام الى الثورة وارسل الرئيس جمال بيان الثورة كاملا الى وكالة انباء الشرق الاوسط في بيروت والقاهرة لتعمل على نشرد في الصحف كما اخطرت اذاعة كل من القاهرة ودمشق للقيام باذاعة جزء اكبر من البيان وقد حدده لها الرئيس جمال بنفسه وقامت محطة اذاعة القاهرة بتنفيذ ما طلب منها اثناء اذاعتها نشره اخبار الساعة الثامنة والنصف مساء " .

" ونمى الى علمنا ان المخفر العراقي القريب من الحدود السورية ومن بلدة تل كوجك قد احتل بواسطة بعض الشيوعين المدنيين العراقيين . كما وان الطريق الموصل بين الموصل وتل كوجك قد اصبح كذلك تحت سيطرة قوات شيوعية مدنية من العراق . وقيل ان تلك القوة مسلحة باسلحة خفيفة وقد اعاقت تلك السيطرة منهم ارسالنا الجزء الاكبر من الاسلحة التي كان من المفروض ان ترسل الى الثوار بالموصل وارسل ستون فدائيا سوريا الى القامشلي بالطائرة للذهاب منها الى تل كوجك لمحاولة القضاء على تلك القوات التي احتلت المخفر ولتخليص الطريق ايضا من القوة العراقية التي سيطرت عليه . كما امر الرئيس جمال ارسال طائرات قتال الى القامشلي او دير الزور وذلك كاجراء احتياطي لكنه لم يحدد لها الغرض المطلوب منها " .

وبعد اعلان اذاعة بغداد عن مقتل الشواف " اتفق على انه من المهم العمل على رفع الروح المعنوية الموجودة ببغداد ومحاولة ابعاد اليأس عنها لاعتقادنا ان بيدها مفتاح الموقف بعد تدهور الحالة في الموصل . وقد اصبح الامل معلقا على تحرك قوات من بغداد ضد قاسم وروؤي انه ربما يساعد في تحقيق ذلك ان نعمل على تكذيب ما يذاع من محطة بغداد وان نواصل اذاعة ان الثوار في الموصل لا زالوا يسيطرون على الموقف هناك وان الشواف لا يزال حي يرزق ولم يقتل كما اذاعت

بغداد عسى ان يحرك ذلك قوات بغداد .. وقام الرئيس جمال باعداد ما سيذاع واذيع بعد ذلك بيان وكانه على لسان الشواف من المحطة السرية في الغوطة وقامت اذاعة القاهرة ودمشق بتكرار ما اذاعته اذاعة بغداد عن مقتل الشواف وقذف مركز القيادة بالموصل بالطائرات وما اذاعته ايضا المحطة السرية بالغوطة وعلى انه صادر من الثوار وذكرنا ان الشواف لم يقتل " .

ويقول عبد اللطيف البغدادي " ابلغني الرئيس جمال ان عبد الحكيم عامر ارسل الى سوريا سفينة وثلاث طائرات محملة بالاسلحة والذخيرة لنعزز بها النجاح الذي حققته ثورة الموصل ذلك لان عبد الحكيم كان قد اعتقد بصحة ما يذاع من محطة الثوار ذكر جمال هذا وهو في غاية التاثر والضيق الشديد كما انه كان متألما لمقتل الشواف . ولم يكن هذا هو شعوره فقط وانما كان هذا شعورا عاما عن الجميع للمصير الذي آل اليه وكنا في حنق ايضا على الذين اتفق معهم ولكنهم تخلوا عنه " [1] . كان قد تم الاتفاق صباح اليوم (٩ اذار) مع مصطفى حمدون على ان يذهب الى منطقة تل كوجك ويعمل على اثارة عرب شمر وبعض القبائل الاخرى هناك على الحكومة العراقية بهدف محاولة مساندة ثوار الموصل وطلب الرئيس جمال منه عدم التصرف الا بعد ان تتوفر لديه المعلومات الكافية عن الموقف هناك وان يبلغه بها وهو الذي سيقوم بتوجيهه نحو العمل المطلوب وفي يوم ١٠ آذار ذكر ان طائرتين عراقيتين قامتا صباح هذا اليوم بقذف ثلاث قرى لعرب شمر الموجودة بالقرب من منطقة تل كوجك وان احدى هذه القرى الثلاث تقع داخل الاراضي السورية . وقيل ان الاضرار التي اصيبت بها بسيطة وان الذي دفع القيادة العراقية الى هذا التصرف هو اعتداء الفدائيين الذين سبق ارسالهم الى تلك المنطقة على افراد المخفر العراقي وقد تمكن هؤلاء من انقاذ ضابط عراقي جريح اسمه محمد سعيد شهاب من بين ايدي افراد هذا المخفر وذلك بعد ان اوقعوهم في كمين اعدوه لهم وكان هذا الضابط قد هرب من الموصل بعد ان اصيب بجروح اثناء القتال هناك ولكنه توفي متاثرا بجراحه وقد اقترح ان يعمل له جنازة شعبية في دمشق وان يحشد لها اكبر عدد ممكن من الاهالي لتشجيع جثمانه والهتاف ضد قاسم والعراق وذلك بقصد تعبئة الشعور العام ضد قاسم بالذات وبالفعل خرجت جماهير غفيرة تهتف للشهيد البطل ودفن في مقبرة الدجداح في شارع بغداد وقد اقيم له ضريح فخم. وردا على الجنازة التي كانت ستقام في بغداد يوم " مارس (اذار) لتشييع جثمان احد الشيوعين العراقيين كامل قرانجي من الذين قتلوا في الموصل ... واتفق على ان يتم اعداد تشييع جثمانه بعد صلاة الجمعة ١٣ مارس حتى تتاح الفرصة بذلك لاكبر عدد ممكن من المواطنين للاشتراك [2] ...

وقد نمى الى علمنا ايضا ان مصطفى حمدون قد ارسل ثلاث عربات جيب بها عرب من البادية الى مدينة الموصل مساء العاشر من مارس لتقصي الاخبار هناك والحصول على معلومات . وقد حضر حمدون من تل كوجك يوم الاربعاء ١١ مارس " وابغلنا عن المعلومات التي امكن جمعها

---

[1] مذكرات عبد اللطيف البغدادي ، ص ٨٤ – ٨٧ .

[2] تم تشييع الجثمان فعلا يوم ١٣ اذار .

عن الموقف في الموصل وقد حصل عليها من الضابط العراقي محمود عزيز المساعد الايمن لعبد الوهاب الشواف ومن ضباط آخرين فارين من الموصل الى سوريا [١] .

وشن الرئيس عبد الناصر حملة دعاية واسعة ضد عبد الكريم قاسم وضد الشيوعين مؤلبا عليهم الراي العام . واشرك في هذه الحملة رجال الدين وشيوخ الازهر باصدار البيانات والفتاوي المنددة بالنظام القائم في العراق ورد عبد الكريم قاسم بالاسلوب نفسه ضد الجمهورية العربية المتحدة وجمال عبد الناصر مستخدما في ذلك هيئة المحكمة العسكرية العليا الخاصة والمنظمات الجماهيرية والصحف الشيوعية التي سمح لها بنشر بيانات الحزب الشيوعي في كل من سوريا ومصر وتحليل الاوضاع الاقتصادية والسياسية السيئة التي آلت اليها سوريا بعد الوحدة وزج في دعايته انصار رجال الدين من الاماكن المقدسة وكلهم من السائرين في ركاب الشيوعيين وندرج ادناه نماذج لما صدر في تلك الحملة التي تستنكر تدخل الجمهورية العربية المتحدة في شؤون العراق.

سيادة جمال عبد الناصر

نحن اعضاء لجنة ارتباط النقابات المهنية والجمعيات الثقافية[٢] نستنكر بشدة تحريضكم الصريح للعناصر الخائنة المتآمرة التي ارادت ان تعصف بكيان جمهوريتنا الديمقراطية المعادية للاستعمار والصهيونية وان اعمالكم هذه تتنافى مع روح الاخوة والجيرة وتطعن القومية العربية في الصميم .

اننا نطالبكم بالكف عن التآمر علينا وبالوقوف معنا ضد الاستعمار الانكلو امريكي المتكالب وضد مؤامرات الصهيونية العالمية .

ممثل نقابة ذوي المهن الطبية الدكتور احمد الجلبي .

ممثل نقابة المعلمين الدكتور صفاء الحافظ .

ممثل نقابة المهندسين السيد عبد الرزاق مطر .

ممثل نقابة نقابة المحامين السيد صالح الشالجي .

ممثل اتحاد الادباء الدكتور صلاح خالص .

ممثل رابطة الدفاع عن حقوق المرأة السيده عفيفة رؤوف .

ممثل جمعية الاقتصاديين العراقيين السيد حسن الحكاك .

ممثل جمعية الخريجين الدكتور رحيم عجينة .

ممثل جمعية الفنانين العراقيين السيد محمود صبري [٣] .

واصدرت الهيئة المؤسسة لجمعية رابطة رجال الدين الاحرار[١] في الجمهورية العراقية بيانا نشرته جريدة اتحاد الشعب يوم ٢٥ اذار تحت عنوان " قليلا من الوقار ياعلماء الازهر جاء فيه : -

---

[١] مذكرات عبد اللطيف البغدادي ص ٨٦ - ٩٥ .

[٢] المجموعة بكاملها من الشيوعيين .

[٣] جريدة الاهالي ١٠ اذار ١٩٥٩ .

ما زال رجال الدين في الجمهورية العراقية على اختلاف مستوياتهم ومذاهبهم واتجاهاتهم يواصلون الاجتماعات والاتصالات للتداول في الامور التي تهم المسلمين وتخدم مصالح الشعب وخاصة فيما يتعلق بالحملات التي تشنها محطات الاذاعة في دمشق والقاهرة وصوت العرب من التضليل والتهويش والمفتريات (انما يفترى الكذب الذين لا يؤمنون) ضد جمهوريتنا المسلمة وقائدها الامين عبد الكريم قاسم وما تدبره العربية المتحدة من المؤامرات والدسائس التي ادت الى ازهاق الارواح وتشريد العوائل بسلاح حكام العربية المتحدة الذي وزعته على المتآمرين . ولهذا فان المسؤول الاول شرعا عن هذه الجرائم الوحشية وهذا التخريب والدمار الذي حصل في حوادث الموصل هم حكام العربية المتحدة وبالرغم من هذه الجرائم التي ارتكبتها العربية المتحدة فانها اخذت بصورة هستيرية تذيع الشتائم والاكاذيب سواء كانت هذه الحملة الطائشة في خطب عبد الناصر او من قبل اذنابه ضد جمهوريتنا التي نصت في دستورها الرسمي على ان الدين الرسمي للجمهورية الاسلام – هذه الجمهورية التي فتحت الحرية المطلقة لجميع الاديان السماوية ويا ليت شعب الجمهورية العربية المتحدة ينعم ولو ببصيص من الحرية الدينية التي يتمتع بها شعب العراق .

واذا اردنا ان نقارن بين الحرية الدينية في العهد الجمهوري الزاهر وبين الحالة التي كان عليها العراق في العهد البائد سنجد الفرق والبعد شاسعا . وحسبنا نظرة واحدة الى ذلك العهد الاسود ترينا كيف كان رجال الدين الاحرار يحاطون بشرطة نوري السعيد واذنابه للحد من الحرية في الخطب والمواعظ الدينية ويحاولون بذلك توجيه الدين لمصالحهم الاستعمارية كما هو جار في العربية المتحدة اليوم ولا شك ان هذا سبيل المتحكمين منذ القدم فقد كان للمذاهب السياسية والاجتماعية التي تخدم المتسلطين المتحكمين برقاب الشعوب ما كان من آثار بينة في توجيه الاديان والفلسفات والفنون لخدمة مآربها وتحقيق اهدافها .

ونحن اليوم بعد ان حطم الشعب وجيشه المظفر بثورة الرابع عشر من تموز جميع قيود البغي والظلال وفتح باب الحرية امامنا يعلن رجال الدين في العراق انهم يتمتعون بكامل حرياتهم الدينية ولهم الحق في التصرف التام في نشر الحق وازهاق الباطل وعدم تدخل المسؤولين في شؤوننا الدينية بل يساعدون على تمتعنا بحريتنا .

ان الاسلام الذي يؤمن به رجل دين في العراق يحتم عليهم التأني في جميع الاعمال وعدم التسرع في بيان الاحكام الشرعية بتأثير احد ، كما ان رجل الدين يجب ان لا تاخذه في الله لومة لائم. هذا ما احببنا ان نذكر به فضيلة شيخ الازهر وعلمائه الافاضل خشية ايقاعهم بمثل ما وقعوا به عندما اصدروا الاحكام الشرعية باعتبار فاروق العثماني الاصل سليل محمد علي ودعو لمبايعته بالخلافة الاسلامية ثم ما لبث ان حدث الانقلاب العسكري بقيادة محمد نجيب عام ١٩٥٢ حتى هب الازهر بتكفير فاروق ان رجال الدين في العراق يحذرون علماء الازهر الاعلام من مغبة دفاعهم في تأييد السياسة القائمة مهما كان نوعها في مصر وهم يرحبون بهم لو تفضلو بزيارة قصيرة في العراق ليطلعوا بانفسهم على الوضع الديني وعمران المساجد بالمسلمين لاداء الشعائر لئلا يتورطوا وينجرفوا باكاذيب ودسائس ساستهم .

---

[1] مجموعة من الشيوعيين والسائرين في ركابهم .

كما ان رجال الدين يستشهدون بسفراء الدول العربية والاسلامية الموجودين في بغداد وبمختلف الاجانب من مراسلي وكالات الانباء والصحف الاجنبية في العراق ومن الرعايا والمسلمين وغيرهم والتابعين للهند والباكستان والعربية السعودية والطلاب العرب وغيرهم ونرى بهذا القدر كفاية لمن كان له قلب والقى السمع وهو شهيد وان عدتم عدنا .

رئيس الهيئة المؤسسة
لجمعية رابطة رجال الدين الاحرار
في الجمعية العراقية
عبد الجبار الاعظمي

ونشرت الجريدة في عدد آخر
بسم الله الرحمن الرحيم
" يريدون ان يطفئوا نور الله بافواههم والله يتم نوره نحن رجال الدين في النجف الاشرف نستنكر اشد الاستنكار ما اذاعته اذاعات صوت العرب والقاهرة بان هناك حوادث ومصادمات ادت الى قتل وجرح الكثيرين في النجف وهذه الاخبار الملفقة ليست بصحيحة على الاطلاق " .
الشيخ عبد المهدي ، السيد احمد الحليم ، الشيخ يحيى امين الجزائري الشيخ عبد الواحد ال سميسم ، الشيخ عبد الكريم حسين ، الشيخ عبد الكريم كاشف الغطاء ال زايد دهام . الشيخ سالم ال سميسم الشيخ محمد حسن الشيخ محمد سعيد ال محبوبة الشيخ عبد علي سميسم الشيخ باقر ، الشيخ نوري الموسوي الشيخ محمد صالح الجزائري الشيخ طاهر الفرطوسي .
اتحاد الشعب ٢٧ اذار ١٩٥٩ .
ونشرت الصحف المحلية يوم ١٧ اذار تصريحا لوزير الخارجية هاشم جواد ادلى به لمراسل الصحافة البريطانية جاء فيه
" ان الجمهورية العربية المتحدة هي التي نظمت المؤامرة في الموصل وقال ان حكومة العراق تملك ادلة تثبت بان المتآمرين تلقوا شحنات من الاسلحة الصغيرة من سوريا وقال ان في حيازة الحكومة العراقية جهازا اذاعيا قدمته الجمهورية العربية المتحدة للمتآمرين وذكر بان المتآمرين رفعوا علم الجمهورية العربية المتحدة فوق الابنية العسكرية في الموصل اثناء التمرد واعلن بان عدد الضحايا قد بولغ فيه فهم بالمئات وليس بالالوف .
وقال ان العلاقات الدبلوماسية مع الجمهورية العربية المتحدة تسودها حالة من التوتر وذكر ان عبد الناصر يحكم البلاد حكما دكتاتوريا " [1] .
وفعلا وصلت العلاقات بين البلدين الى ادنى مستوى لها من التردي ففي الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم التاسع من اذار ١٩٥٩ طالبت وزارة الخارجية العراقية من سفارة الجمهورية العربية المتحدة مغادرة موظفيها من العراق خلال ٢٤ ساعة وقد تم ذلك فعلا ولم يبق سوى القائم

---

[1] جريدة الاهالي ١٧ اذار ١٩٥٩ .

بالاعمال وسكرتيره اما السفير فقد كان في القاهرة . وطلب من جميع الوزارات انهاء عقود المصريين المستخدمين لديها . وفي الوقت نفسه قررت الجهات المسؤولة العربية المتحدة سحب جميع المدرسين والاساتذة المصريين العاملين في العراق والذين زاد عددهم على خمسمائة تدريسي.

وقبل ان يغادر الملحق العسكري للعربية المتحدة العقيد عبد المجيد فريد بغداد زار وزارة الدفاع بصحبة معاونه المقدم طلعت صدقي . وحضر الى مديرية الاستخبارات العسكرية وودع المدير وقائد القوة الجوية العقيد جلال الاوقاتي . والتقى الرئيس الركن فاروق صبري الخطيب من الاستخبارات العسكرية محاولا تقصي الاخبار ويقول فاروق صبري الخطيب

" خلال حديثهما معي استفزاني لأخذ المسؤولية على عاتقنا نحن الضباط صغار الرتبة باعتبار ان ذوي الرتب العالية لن يحققوا شيئا وكان حديثهما معي جادا وفيه من الاثارة وزهو المستقبل لنا وما سيحقق على ايدينا من مكاسب قومية ووحدوية حري بنا ان نتحرك الان قبل فوات الاوان وكان طبيعيا ان تكون اجابتي لهما رغم ما بيني وبينهم من روابط ود وصداقة ان ارتباطي لن يجعلني اخرج عن الاطار الذي يرسمه رفعت فهو اعرف واقدر ولم يقتنعا بل استمرا في محاولتهما حتى تركاني مودعين"[1] .

وفي ظهر اليوم نفسه اعلن عن تاجيل محاكمة خليل كنه وزير المعارف السابق ثم اذيع بيان من المحكمة العسكرية العليا الخاصة انها ستعقد جلستها لمحاكمة خليل كنه الساعة السابعة مساء وفهم من ذلك ان الغرض من عقدها هو شن حملة ضد الجمهورية العربية المتحدة ورئيسها جمال عبد الناصر واتهامهما بالمشاركة بالحركة وفعلا ما ان بدأت المحكمة جلستها حتى قال فاضل عباس المهداوي رئيس المحكمة " كيف لمن عقولهم منحطة آسنة قد عفنتها المخدرات بحيث جعلها تهذي هذيانا محموما على العراق الجمهوري الديمقراطي وزعيمه الاوحد فيقولون ان من يتعاطى المخدرات كالحشيشة والكوكائين يرى في الحبة قبة وفي قطرة الماء بحرا فان الشواف الذي سحل في شوارع المدينة الخالدة (الموصل) لا تزال اصوات الغربان من محطاتهم الرونتريسة تذيع ان الشواف لا يزال حيا فنرجو لهم مثل هذه الحياة " ثم تناول الحديث المدعي العام قائلا " اريد اليوم ان اعزي اذاعات الدس والكذب والاباطيل اذاعات فرعون ودمشق والقاهرة وصوت الشواف ... الاذاعات الموجودة في سوريا تقول هنا صوت الجمهورية هذه اذاعة صوت الشواف ... اريد ان إعزي (جمال عفلق الحوراني) بثائرهم غير الشريف عبد الوهاب الشواف الذي قطعه الجيش والشعب في الموصل وقضى على الحكم الذي يحلم فيه (جمال عفلق الحوراني) في ان يشكل اقليما شمالي شرقي للاقليم الشمالي ... ان تاريخ الشعب العراقي تاريخ مسجل فهو عربي صحيح لا يعود الى رمسيس وخفرع وخرنقع "[2] ثم قال " ان الشعب العراقي انطلق انه لا يريد حكم دكتاتوري فاذا كان اصحاب الانوف الطويلة ان يدسوا انوفهم بسياسة العراق فليعلموا ان الشعب العراقي ابتكر طريقة هي السحل في الشوارع وستهدي جثث هؤلاء الى دمشق العزيزة والى القاهرة الحرة " .

---

[1] موسوعة ١٤ تموز ٢ / ٨٠ .

[2] المحاكمات ١١ / ٤٥٦٠ - ٤٥٦٤ .

وكان الرئيس عبد الناصر من دمشق عند حدوث ثورة الموصل يراقب سيرها وهو في العاصمة السورية وطافت شوارع المدينة تظاهرات ضخمة هتف فيها المتظاهرون يسقط عبد الكريم قاسم وحكمه الشيوعي " يا بغداد ثوري ثوري خلي قاسم يلحق نوري " . ويذكر صلاح نصر مدير المخابرات العامة " استغل حزب البعث العربي الاشتراكي في سوريا انتفاضة الشواف واخفاقها للتاثير على عبد الناصر لاعادة عناصر كثيرة منهم الى المراكز الحساسة في الجيش بدعوى حماية الوحدة من التآمر المرتقب وطالبوا عبد الناصر باقصاء امين النفوري الذي اتهمه حزب البعث بالخيانة والتواطؤ مع عبد الكريم قاسم والوحدة وطلب البعث محاكمته " [1] .

وفي يوم ١١ أذار القى الرئيس جمال عبد الناصر خطابا في اكبر حشد من المتظاهرين في دمشق فقال " ايها الاخوة لا نريد للعراق الا الوحدة وان يسود ابناءه المحبة والاخاء . ان قاسم العراق دبر ضدنا المظاهرات واثار ضدنا الاقاويل .. واذا اراد قاسم العراق بهذه المظاهرات وبهذه الاساليب ان يقسم شعب الجمهورية العربية المتحدة فان شعب الجمهورية العربية المتحدة قد آمن برسالته وصمم على ان يسير في هذه الرسالة ... الشيوعيون الذين يحاربون امتكم اليوم ايها الاخوة ويحاربون رسالتكم ويحاربون مبادئكم ويحاربون جمهوريتكم هم نفس الشيوعيين الذين آويتموهم حينما طردهم نوري السعيد واطعمتموهم حينما قطع نوري السعيد ارزاقهم ووفرتم لهم هنا في دمشق كل وسائل الراحة وكل وسائل الحرية ... ان الشيوعيين عملاء يعملون للاجنبي هذه ايها الاخوة هي الشيوعية ولهذا حاربناها... انهم عملاء يريدون ان يخضعوا بلادهم ويخضعوا البلاد العربية للنفوذ الاجنبي وان الارهاب الشيوعي الذي يجلس اليوم في بغداد ضد القومية العربية وضد القوميين العرب ... لن يريدنا الا احرارا على رسالتنا ... لقد قاومنا الضغط والاحلاف العسكرية وحاربنا حلف بغداد حتى لا ندخل ضمن مناطق النفوذ وما زال حلف بغداد حتى اليوم يضم بغداد [2]".

وفي يوم ١٢ اذار اجتاحت مدينة دمشق مظاهرة ضخمة استنكارا لموقف الشيوعيين في العراق وقد طافت المظاهرة المدينة وهي تهتف بالموت للخونة وبسقوط العملاء وبسقوط عبد الكريم قاسم والقى عبد الناصر خطابا هاجم فيه حكومة العراق وعبد الكريم قاسم الذي آوى الشيوعين السوريين وقال :

" حينما لم يجدوا (أي الشيوعيون) بينكم في هذا البلد الكريم من يستمع اليهم ذهبوا الى بغداد لانهم وجدوا في بغداد المأوى والمصير وان قاسم العراق فتح لهم بغداد [3] وكان بهذا يعتقد انه بواسطة هؤلاء العملاء الذين آمنوا بالتبعية وتنكروا للقومية قد يستطيع ان يقطع اوصال جمهوريتنا او قد يستطيع ان يخفي النور الذي انطلقت منه القومية العربية . استطاع قاسم العراق ان يجمع اعداءنا من الشيوعين والعملاء في بغداد حتى يوجههم ضد سوريا وكان يعتقد انه بهذا قد يخفي

---

[1] صلاح نصر عبد الناصر وتجربة الوحدة (القاهرة ١٩٧٦) ص ١٧٩ .

[2] جمال عبد الناصر : نحن والعراق والشيوعية (بيروت ١٩٥٩) ص ٥٩ - ٦١ .

[3] يقصد كل من خالد بكداش زعيم الحزب الشيوعي السوري واللواء عفيف البزري وغيرهم من الشيوعين السوريين او المحسوبين عليهم الذين لجاؤا الى العراق ثورة ١٤ تموز وانحراف عبد الكريم قاسم عن الخط القومي وزيادة نفوذ الشعوبيين .

القومية العربية في سوريا او قد يخفي القومية العربية في العراق .... قامت ثورة العراق في الموصل ضد حكم الارهاب في العراق ضد ارهاب الشيوعيين في العراق ... كلنا نعلم هذا ولم تكن ثورة الشواف بفعل دولة اجنبية او بفعل من الجمهورية العربية المتحدة وحينما اتهمكم (قاسم) ايها الاخوة انما ليبرر موقفه من التنكيل بالمواطنين الاحرار والقوميين العرب .. ان قاسم العراق يعتقد انه بذلك بعد ان قسم شعب العراق اقساما سيقسم الامة العربية على نفسها حتى تنبت فيها الشيوعية وتتحكم فيها ايها الاخوة ان قاسم العراق اخرج طائراته وهاجم جمهوريتنا وهاجم قرية من جمهوريتنا وهدم منها بعض المنازل ، وقد كنا نستطيع ان نرد الكيل كيلين وان نرد العدوان مرتين ولكننا ايها الاخوة لم نفعل ذلك لان القرى التي نضر بها انما هي قرى عربية .. لقد تقبلنا العدوان لاننا لا نرضى ابدا ان نعتدي على قرية عربية من العراق ... لم يتمكن قاسم العراق وعملاء الاستعمار والعملاء الشيوعيون من ان يقضوا على القومية العربية " [1] .

وفي يومي ١١ و ١٢ اذار قدمت الجمهورية العربية المتحدة احتجاجين حول قصف قرية سورية بطائرات عراقية وقد انكر العراق ذلك وقال ماجد محمد امين المدعي العام اثناء محاكمة عدد من رجال العهد الملكي يوم ١٥ اذار " انني اتحدى ناصر امام الشعب السوري الشقيق وامام الشعب العربي في الوطن الاكبر اتحداه اذا استطاع ان يرينا دارا واحدة مخربة بتأثير القصف الجوي المزعوم من قرى الشعب السوري القريبة من الحدود ان قيادة القوة الجوية والجيش العراقي يا ناصر الاستعمار لا يتآمر على أي بلد عربي ولا يوجه أي سلاح الى صدر اخواننا العرب في أينما كان من الوطن الاكبر " [2] . وفي ١٣ اذار وعقب تشييع جنازة اللاجئ العراقي محمد سعيد شهاب [*] تجمع حوالي ربع مليون مواطن في ساحة الجلاء بدمشق وهم يهتفون (بسقوط حكام بغداد الطغاة والمجازر الارهابية في العراق) وقد خاطب عبد الناصر المتظاهرين قائلا

" حينما استمعنا يوم الاثنين الماضي (٩ اذار) الى اذاعة بغداد والى محكمة الشعب في بغداد بل (محكمة السب) لان الشعب بريء منها . استمعنا الى محكمة السب تسبكم ايها الاخوة وتسب قوميتكم وتسب رئيسكم . وكانت محكمة السب من هذه الايام انما تعبر عن الحقد الاسود الذي تمكن من نفوس اعدائكم اعداء القومية العربية ..

بعد ثورة العراق وبعد ان تحكم الشيوعيون العملاء بالعراق اثرنا ان نحاول بكل وسيلة من الوسائل من اجل وحدة الصف العربي .. وقد بعثت الى قاسم العراق اربع مرات حتى نجتمع من اجل وحدة الصف العربي ومن اجل مصلحة العالم العربي ولكن قاسم العراق الذي كان يبث امرا ضد القومية العربية والذي يشعر بالحقد الاسود رفض هذا وتحجج بحجج كثيرة منها انه لا يستطيع ان يترك بغداد ومنها انه لا يستطيع ان يجتمع في هذا الوقت .. ولجأ الى العراق في هذا الوقت زعماء

---

[1] المصدر نفسه ص ٦٣ - ٦٧ .

[2] المحاكمات ١٢ / ص ٤٦٧٦ .

[*] كان محمد سعيد شهاب احد ضباط مدينة الموصل قد تخرج من الكلية العسكرية سنة ١٩٤٣ الدورة العشرين انتمى الى تنظيم الضباط القوميين في الموصل شارك في ثورة الشواف واصيب بجروح بليغة وبعد فشل الثورة وصل تل كوجك حيث نقل الى دمشق وتوفي هناك وكان برتبة رائد .

من شيوعي بلدنا خانوا وطنهم .. وفتح لهم قاسم العراق ابواب بغداد حتى يعملوا ضد جمهوريتهم ولم يكن الامر ايها الاخوة خلافا على العقيدة او على المبادئ او على الرسالة ولكنه كان حقدا اسود وحقدا احمر يوجه اليكم ... ان الخطط المدبرة خطط الشيوعيين التي دبرت في الماضي لتسيطر على سوريا ثم فشلت وجدت ثورة العراق تعويضا لها عن فشلها في سوريا لهذا جرت الى بغداد حتى تحول العراق الى بلد شيوعي ولكي تنطلق الى باقي الدول العربية ثم منه تكون الهلال الخصيب الشيوعي"[1].

وتجدر الاشارة الى ان كلا من السفير البريطاني في بغداد تريفليان والسفير البريطاني في موسكو باتريك رايلي كانا يعتقدان " ان الحكومة السوفيتية ترغب في ايجاد عنصر عراقي يخضع لتاثيرها لفصل الجمهورية العربية المتحدة والى بناء الهلال الخصيب تحت الهيمنة الشيوعية ... ومن غير المحتمل ان تستمر الحكومة السوفيتية باسناد نظام برجوازي (العربية المتحدة) وطني الى ما لا نهاية وان جائزة تتكون من تابع شيوعي (العراق) من هذه المنطقة تبدو مثيرة للاهتمام... ويركز الروس انتباههم الان على التزاوج غير المتكافئ بين مصر وسوريا عن الجمهورية العربية المتحدة والتحقت بالعراق الشيوعي او شبه الشيوعي فان ذلك سيشكل صفعة قاسية جدا لعبد الناصر مما يقضي الى سقوط تسلم حكومة يسارية الحكم من مصر ومهما بدا خروشوف صبورا فانه لن يغفر لعبد الناصر هجومه المستمر على الشيوعية "[2] . وبعد ظهر يوم ١٤ اذار شهد عبد الناصر مناورة عسكرية بالذخيرة الحية قامت بها بعض وحدات الجيش الاول في سوريا .

وفي اليوم التالي قال الرئيس عبد الناصر في دمشق ايضا " ان عبد السلام عارف هو الذي قام بالثورة من بغداد وان قاسم العراق لم يدخل بغداد الا بعد الساعة الحادية عشرة بعد ان انهى عبد السلام عارف الاستعمار وعملاء الاستعمار . وكانت هذه ايها الاخوة عقده العقد في قاسم العراق لانه كان يشعر ان الشعب العربي يعرف دور قاسم في العراق .. فاذا نجح عبد السلام فينصب قاسم

---

[1] اشارة الى مشاريع سبق ان طرحت من الاسرة الهاشمية في اثناء الحرب العالمية الثانية . وكان نوري السعيد يعتقد ان بريطانيا بعد ان سقطت فرنسا لابد وان تؤيد العرب في تحقيق اهدافهم القومية فاقترح على بريطانيا في اوائل سنة ١٩٤٢ خطة لتوحيد سوريا ولبنان وفلسطين والاردن في دولة واحدة مع منح الاقلية اليهودية في فلسطين شبه استقلال ذاتي وتوفير الحماية اللازمة للمسيحيين في لبنان ثم ربط سوريا الكبرى بعد قيامها في جامعة عربية تنضم اليها دول اخرى عربية وفق مشيئتها . اما الملك عبد الله فكان يرى اعادة توحيد الاقطار الاربعة من سوريا الكبرى تحت قيادته ومنح اليهود في فلسطين استقلالا ذاتيا اداريا وان يبدأ اولا بتوجيه سوريا وشرقي الاردن ثم ضم فلسطين ولبنان وقد فشلت هذه المشاريع لان الاسرة الهاشمية كانت قد فقدت نفوذها من الحركة القومية العربية انظر عن هذا المشروع باتريك سيل . الصراع على سوريا ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحه (بيروت ١٩٨٠) ص ٢٧.

[2] السفارة البريطانية من موسكو الى الخارجية البريطانية ٢١ نيسان ١٩٥٩ العراق في الوثائق البريطانية ٣ / ٣٩٧.

العراق زعيما اوحدا او يدخل الى بغداد اذا كانت ثورة العراق قد فشلت لينهى ثورة العراق ثم يعلن ولاءه لعبد الاله ونوري السعيد " ثم قال

" لا زال ايها الاخوة قاسم العراق حتى اليوم عضوا في حلف بغداد رغم الشهداء الذين سقطوا في كل بلد عربي من اجل الخروج من حلف بغداد وان الشيوعيون يحاولون ان يبثوا الفرقة بين شعب العراق والشعب العربي حتى يقيموا من العراق حلقة شيوعية ينطلقون منها بهلال خصيب شيوعي في هذه المنطقة من العالم [1] . وقال ان ثورة الموصل ايها الاخوة قامت ضد الالحاد والتبعية وضد الدكتاتورية الارهابية وضد تحكم الشيوعية الالحادية ولن تكون الثورة الاخيرة مادام في العراق دكتاتورية وما دام هناك ارهاب ... ان شعب العراق سيهزم هذه التبعية الجديدة وسيهزم هذه الدكتاتورية الحمراء " [2] . ومن خطاب له اخر في دمشق قال بعد ان هاجم خروشوف " لا زال العراق الشقيق حتى اليوم ايها الاخوة - وهم يحاولون ان ينعتونا بكل الصفات لا زالوا عضوا في حلف بغداد ولا زال طرفا في تحالف ثنائي مع بريطانيا ولا زالت قاعدة الحبانية للطيران قاعدة بريطانية وطائرات بريطانية وقوات بريطانية .... لقد اتفق الشيوعيون العملاء مع عملاء الاستعمار ومع بريطانيا لتبقي العراق داخل حلف بغداد ولتبقى قاعدة الحبانية بريطانية وليبقى الاتفاق الثنائي بين العراق وبريطانيا وتحالف الاثنان ضد القومية العربية وضد الجمهورية العربية المتحدة " ثم قال " قبل العراق مبدأ ايزنهاور . وما زال العراق ملتزما حتى اليوم بمبدأ ايزنهاور الذي وقعه نوري السعيد .... قامت في العراق معركة الوحدة او الاتحاد وكانت معركة خبيثة تستهدف بث الفتنة بين القومية العربية ... وقلت لهم ان العراق المستقل والجمهورية العربية المتحدة المستقلة لا تحتاجان الى دساتير للاتحاد لان هذا الاستقلال هو الاتحاد ولكن الشيوعيين لم يكونوا يهدفون الى الاستقلال بل كانوا يهدفون الى التبعية والمستعمرون الانكليز ايضا كانوا يهدفون الى سيطرة الاستعمار وحكام العراق وقاسم العراق كانوا وراء الشيوعية العملاء وكانوا وراء الاستعمار البريطاني .... وقالوا علينا اننا نريد ان نسيطر على العراق ونريد ان نضم العراق من اجل خيرات العراق ومن اجل اموال بترول العراق . " وقال " عندما بدأت المعارك تحتدم على الحدود السورية الاسرائيلية ارسلنا الى قاسم من اربعة او خمسة اشهر وقلنا له ان الامور بيننا وبين اسرائيل تنبئ باصطدام ونحن ننوي ونعزم اذا بدأت اسرائيل بالعدوان الا تنتهي المعركة بل تستمر الى النهاية ونطلب من العراق الشقيق

---

[1] يرى عبد الناصر ان الشيوعين الذين هربوا من سوريا ومصر ولجاؤا الى العراق كانوا يعملون على فصل سوريا عن مصر وتوحيدها مع العراق . وكان بكداش زعيم الحزب الشيوعي السوري قد عاد الى سوريا بعد ان غادرها يوم اعلان الوحدة ومعه تعليمات بتأليب الشعب العربي في الاقليم الشمالي ضد الوحدة وتنسيق العمل بين الشيوعين في العراق والاردن والاقليم الشمالي ولبنان لاقامة هلال خصيب شيوعي . كما غادر القاهرة فجأة عفيف البزري الى دمشق للمشاركة في تنفيذ الخطة . جمال عبد الناصر نحن والعراق ص ١٢٤ ولم يرد عبد الكريم قاسم على اتهامات جمال عبد الناصر له بالدعوة لاقامة هلال خصيب شيوعي الا في تشرين الثاني ١٩٥٩ كما سيرد في الجزء الثاني من هذا الكتاب .

[2] المصدر نفسه ص ٨٨ - ١٠٠ .

وفقا لاتفاقاتنا العسكرية ان يضع هذه الاتفاقية [١] موضع التنفيذ ونحن على استعداد لاستقبال أي قوات من الجيش العراقي في سوريا ...رفض قاسم الرد وبعثنا له رسالة ثانية وثالثة لوضع هذه الاتفاقية بوضع التنفيذ ولكن ايها الاخوة لم يصلنا الرد "[٢].

وفي يوم ١٥ آذار عقد عبد الناصر اجتماعا حضره كل من اكرم الحوراني (كان اكرم الحوراني في تلك الاثناء معزولا بلا سلطة بعد ما ورد اسمه في المحكمة العسكرية الخاصة على لسان احد الشهود) وعبد الحميد السراج ومصطفى حمدون وعبد اللطيف البغدادي وتكلم جمال عبد الناصر عن اهمية المعركة الدائرة بين العراق والجمهورية العربية المتحدة وذكر انه لابد لاحداهما من ان تقضي على الاخرى وهو لذلك يرى ان ينقل المعركة الى ارض العراق نفسها لغرض ارهاق قاسم وان يتم ذلك عن طريق تشجيع العشائر بشن غارات لاثارة شعب العراق ويأمل ايضا ان يدفع هذا الموقف بعض ضباط الجيش العراقي الى القيام بثورة اخرى ضد قاسم او ان يندفع احد الاشخاص من العراقيين المتحمسين ويقضي عليه .

ويمضي عبد اللطيف البغدادي نائب الرئيس المصري الذي كان حاضرا الاجتماع يقول " كان مصطفى حمدون متحمسا للفكرة ويرى انه من الامكان الاعتماد على مشايخ العرب وليس علينا الا ان نقوم بتوزيع السلاح عليهم ذاكرا قبائل شمر والرمادي وغيرها . اما السراج فكان يرى ان العملية يجب ان تنظم ويخطط لها وان يكون لها قيادة . وكنت ارى ان تحدد الاهداف المطلوبة حتى يمكن تحديد وسائل تحقيقها ووضع الخطط التي تضمن لها النجاح . وكان الرئيس جمال يرى ضرورة توزيع السلاح وبسرعة على قبائل شمر لاشتباكهم القائم مع حكومة قاسم والشيوعين حتى يضمن بذلك استمرار المعركة وذكر حمدون انه كان قد قام بتوزيع الف ومائتين بندقية على افراد القبيلة عندما كان في تل كوجك وكان يرى ضرورة زيادة هذا العدد اما الرئيس جمال فكان يعتقد انه

---

[١] انظر الجزء الاول من هذا الكتاب (اتفاق الاحرار) .

[٢] جمال عبد الناصر نحن والعراق والشيوعية ص ١٠١ - ١٢١ رد المهداوي على قول عبد الناصر حول تطبيق اتفاقية التعاون العسكري بين العراق والجمهورية العربية المتحدة في جلسة ٢٠ نيسان ١٩٥٩ في المحكمة العسكرية العليا الخاصة بالقول " ان هذه التهمة لا اساس لها من الصحة مطلقا .... لانهم قالوا ان الاسرائيليين كما يلوح يريدون الهجوم اما على سوريا واما على الاردن او على مصر لذلك نحن نطلب مساعدة عسكرية عراقية ورغم حراجة الظروف التي يمر بها العراق فقد ابى الزعيم الا ان يجيب بالرضى والقبول . واقترح ارسال وفد عسكري الى بغداد. وبالفعل وصل الوفد وقد ضم الوفد العراقي كلا من العقيد الركن جلال الاوقاتي والعقيد الركن طه الشيخ احمد وغيرهم من الضباط الذين ظهر مع الاسف ان قسما منهم عدا الذين ذكرتهم (الاوقاتي وطه) كانوا يلعبون على الحبلين لما انطوت عليه نفوسهم من خبث ومن نيات سيئة نحو الجمهورية العراقية...وكانوا يقولون نريد القطعة العسكرية ان ترسل بسرعة الى سوريا ونحن نخصص لها الواجب وتحت قيادتنا ولكن الشيء الذي لاحظه الزعيم وضباطه المخلصون ان هؤلاء كانوا يرددون الخطط التي نعلمها جميعا خطط كلوب باشا (قائد الجيش الاردني - وهو بريطاني الجنسية) وبنفس الحملات ففطن زعيمنا الى هذه اللعبة الناصرية الحقيرة الاجيرة ... انهم يسحبون قوة فرقة او جحفل لواء الى سوريا وحينذاك يؤلبون الرأي العام في العراق " المحاكمات ١٣ / ٤٩٩٧ - ٤٩٩٨ .

من الضروري استمرار مساندتهم حتى يتم الاتصال في العشائر والاتفاق معهم وقد انتهى الاجتماع على ان يجتمع مصطفى حمدون مع السراج لوضع الترتيبات اللازمة والخطة المطلوبة لتنفيذ هذه العملية وعرض نتائج دراستهم على نفس المجموعة في مساء ١٧ مارس (اذار) " .

ثم يمضي البغدادي قائلا " وعرض السراج ومصطفى حمدون علينا الاتصال الذي تم بينهما وبين مشايخ الجزيرة والخطوات اللازمة اتخاذها لتنفيذ خطة اثارة الشغب داخل الاراضي العراقية والتي حددت بمنطقتين - لواء الموصل في الشمال - ولواء الدليم (الانبار) في الجنوب - واقترح انشاء قيادة مركزية لكل من المنطقتين والعمل على تدريب افراد العشائر على استخدام الاسلحة الصغيرة المختلفة تحت ستار تدريبهم على المقاومة الشعبية وان نعمل على توفير كافة الاسلحة اللازمة لهم وكذا السيارات الكافية حتى يمكنهم التنقل بسهولة داخل الاراضي العراقية . وان يرسل اليهم بعض الافراد الفنيين اللازمين لتدريبهم على استخدام هذه الاسلحة والمتفجرات وعلى ان تخفي هذه الاسلحة في منطقة الرمادي لا ستخدامها عندما يحين الوقت المناسب واقترح ايضا لعدم لفت الانظار ان يوقف تنفيذ اية عمليات صغيرة جارية . وان يعاد النظر كذلك في تنظيم المقاومة الشعبية عموما في سوريا وعلى ان يتم ذلك بسرعة مع اختيار الافراد اللازمين للاشراف عليها خاصة على طول منطقة الحدود مع العراق " [1] .

وفي يوم ٢ نيسان اذاع راديو بغداد ان سفارة الجمهورية العربية المتحدة طلبت من جميع الاساتذة والمدرسين المصريين الذين يعملون في العراق ان يقدموا استقالاتهم وانها حددت النص الذي يجب ان يقدموا استقالتهم بموجبه واكدت ان تقديم الاستقالات الزامي للجميع وان عدد هؤلاء الاساتذة ٤٠٠ " [2] .

ولم يرد عبد الكريم قاسم على خطب عبد الناصر بل ترك ذلك لرئيس المحكمة العسكرية العليا الخاصة وللمدعي العام المعروفين بسلاطة لسانهم واستخدامهم الالفاظ البذيئة التي لا تليق باي محكمة في العالم . ولم يذكر عبد الكريم قاسم جمال عبد الناصر في خطبه بشكل صريح ومباشر. لكن خطب عبد الناصر عملت دون شك على الاسراع في خروج العراق من ميثاق بغداد ومن مبدأ ايزنهاور .

موقف بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية من ثورة الموصل

بعد ان لاحت بوادر فشل ثورة الشواف نشط سفراء الدول الاجنبية في مقابلة رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم عارضين موقف حكوماتهم . فلقد زاره يوم ٩ آذار السفير البريطاني واكد له دعم حكومته واستعدادها لتامين طلباته من السلاح . ثم قابله السفير التركي وطمأنه بان تركيا اذا شعرت بجدية تحشدات العربية المتحدة على الحدود العراقية السورية فانها على استعداد لحشد قواتها على الحدود التركية السورية .

---

[1] مذكرات عبد اللطيف البغدادي ص ٩٤ - ٩٨ .

[2] جريدة الاهالي ٣ نيسان ١٩٥٩ .

وفي اليوم نفسه زار السفير الامريكي عبد الكريم قاسم وقابل القائم بالاعمال الايراني وزير الخارجية هاشم جواد وابلغه دعم الشاه لقاسم ضد ناصر [1] .

وبعد ثورة الموصل زار مكميلان رئيس الوزارة البريطانية الولايات المتحدة واجتمع بالرئيس الامريكي ايزنهاور في ٢٠ اذار ١٩٥٩ في البيت الابيض وقد بدأ الرئيس ايزنهاور الكلام قائلا " ان ما يجري في الشرق الاوسط يستوجب اعلى درجات الاهتمام فالقرار الذي اتخذه ناصر بمواجهة الشيوعيين في العالم العربي في منتهى الصراحة والعلنية " ورد ماكميلان " ان ناصر في الحقيقة يحارب من اجل زعامته على العالم العربي . فقد فشل حتى الان في الاطاحة بقاسم رغم كل النشاط الهدام الذي قام به وعلينا ان نتساءل ما اذا كان ناصر قد وصل الى نهاية قوته السياسية . وايا كان الامر فقد ظهر ان قدراته داخل العراق محدودة وعلى اية حال فقد ادت جهوده للاطاحة بقاسم من خلال الهجوم على الشيوعية العربية الى دفع قاسم الى مزيد من الاعتماد الداعي للخطر على التأييد الشيوعي " ورد ايزنهاور معربا عن اعتماده بأن " لحملة ناصر على الشيوعين العرب قيمة جوهرية ولابد من تشجيعها فهذه الحملة سوف تؤدي بالقطع الى اضعاف النفوذ السوفيتي في الشرق الاوسط " رد ماكميلان " انه يشك في ان تودي حملة ناصر ضد قاسم الى الاطاحة به " واقترح ايزنهاور كحل وسط قائلا " اننا نستطيع ان نتخذ موقفا وديا ومشجعا لناصر دون ان نصبح طرفا في حملته على قاسم او نتخذ موقفا غير ودي تجاه النظام العراقي الحالي " .

ومضت المذكرة التي اعدت عن المحادثات بين الرئيسين وبعنوان (الشرق الاوسط في المحادثات مع ماكميلان ١٩ - ٢٣ آذار ١٩٥٩) تقول " ان سعي الشيوعيين الى السلطة في العراق قد بات مصدر هلع للقوى العربية المحافظة واوجد عدوا جديدا للقومية العربية في المنطقة وقد يقضي هذا بالزعماء القوميين الى الاعتراف اعترافا ضمنيا بأن مصالحهم لا تتعارض مع الغرب كما انه يقلل من التهديد القومي السابق لاستقرار المنطقة ومن الجائز ان يؤدي الصراع بين القوميين العرب والشيوعيين العرب الى عرقلة العمل العربي الموحد للمطالبة بحصة (ابتزازية) باهظة من دخل نفط الشرق الاوسط . ومن المؤكد ان التعامل التجاري مع القوميين في مسائل النفط سيكون حقيقة من حقائق الحياة علينا ان نواجهها في الخليج ولكن العرب يدركون الان ان ايران يسعدها دائما ان تحل محلهم باعتبارها المصدر الاول للنفط الخام ومنتجاته المكررة لاوربا لهذا فاننا لسنا واثقين من ان أي اجراء غير عادي يتخذ في الوقت الحالي من جانب الولايات المتحدة والمملكة المتحدة هو اجراء ضروري او مرغوب فيه وان كان من المجدي والمفيد ان نراقب عن كثب تطور الامور وان نظل على تشاور متصل - ان خبراؤنا العسكريين عاكفون على التخطيط للطوارئ وفي اعتقاد الولايات المتحدة انه من الصعوبة الان التكهن بالتطورات المقبلة وبالتالي فليست هناك حاجة في هذه اللحظة الى اتخاذ أي قرار بشأن خطط الطوارئ المحتملة " ثم تمضي المذكرة لمناقشة الظروف المحيطة بالكيان الصهيوني [2] .

---

[1] موسوعة ١٤ تموز ٢ / ١٥٦ .

[2] نص المذكرة عن محمد حسنين هيكل كتاب سنوات الغليان الطبعة الاولى ١٩٨٨ ص ٤٣٨ .

وفي مقابلة تريفليان مع عبد الكريم قاسم يوم ٢٥ آذار قال عبد الكريم قاسم ان الحكومة العراقية تعلم انه لم يكن للحكومة البريطانية علاقة (بالمؤامرة) ومع ذلك كان للشعب بعض الشكوك في حصول اعمال قام بها بعض الافراد وضرب لذلك مثلا بذكر حادثة المهندس الذي اشرف على تشغيل اذاعة الموصل وهو من العاملين في شركة نفط الموصل في عين زالة وقد بين السفير ان المهندس المذكور كان مجبرا ويعمل تحت التهديد ولا يحتمل اللوم بأية حال [1] .

" وكانت جريدة اتحاد الشعب الشيوعية قد اشارت الى هذا الحادث كدليل على اشتراك البريطانيين في معركة الشواف وقد رفض الرقيب العسكري السماح بنشر تكذيب الخبر من شركة النفط المذكورة . وادعت الجريدة ان الشواف قد اعتاد الاتصال بشركة النفط في عين زالة بوقت قريب قبل قيامه بالحركة وانه كان يتشاور مع الاعضاء العراقيين في هيئة ادارة الشركة .

تدعي الجريدة ان عقيدا من القوة الجوية العراقية اسمه عبد الله ناجي كان يصحب العقيد الشواف في زياراته للشركة . وكان هذا الضابط يخطط للقيام بالقصف الجوي لمرسلات اذاعة بغداد وانه كان يعد الترتيبات لاستقبال الطائرات الاجنبية .

والتهمة الاخرى التي وجهتها الجريدة الى العقيد المتقاعد جميل الخشالي بانه كان احد قادة التمرد وكان يعمل في البنك البريطاني للشرق الاوسط واوضحت الجريدة انه كان عميلا بريطانيا وان البنك المذكور يمول الحركة " [2] .

وفي ٢٨ اذار كتب السفير البريطاني في واشنطن الى خارجيته يقول :

" ارسل سفير الولايات المتحدة الامريكية في بغداد برقية بين فيها تقديرا سياسيا للموقف في العراق والموقف المراد تطبيقه والذي تعرقل سبب الانتفاضة في الموصل ومما جاء في التقرير " .

ويبدو كما لو ان سنة ١٩٥٩ سوف تكون (سنة الحمل في العراق وان تمرد الموصل هو اللهاث الاخير للقوى القومية المعادية للشيوعين في العراق) اذ تم القضاء عليها بسهولة وقال التقرير

" بالامكان انتزاع السيطرة من قاسم الان وذلك باغتياله فقط وحتى لو حدث ذلك فانه لن يؤدي طوعيا الى مجيء حكومة ذات توجه مختلف ومنذ احداث الموصل تمكن الشيوعيون من تحقيق بعض المكاسب الملحوظة وقامت الغوغاء باتلاف مكاتب ثلاث صحف يومية واخرى اسبوعية تعود للقومين " وتمكن الشيوعيون من توسيع سيطرتهم على الاتحادات المهنية والنقابية وعلى اتحادات الطلبة والمعلمين وجرت اعتقالات وعمليات تطهير واسعة من جميع الوزارات وخاصة الاعمار والتعليم ومنذ السابع من اذار جرى اعتقال (١٥) خمسة عشرة الف شخص واصبحت السفارة البريطانية معزولة بشكل متزايد واصبح اصدقاؤها العراقيون خائفين من اجراء أي اتصال معها .

---

[1] العميد الزوبعي ، العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٩ ٣ / ٢٩١ .

[2] برقية تريفليان الى خارجيته يوم ٢٥ آذار ١٩٥٩ المصدر نفسه ص ٢٩٥.

ولا حظت السفارة الامريكية من بغداد ايضا " ان ميزان القوى في الجانب الاخر - عبد الناصر - يهبط الى الاسفل بشدة فالسفارة تقدر بأنه لم يعد يمتلك القوة لعكس التيار في العراق وهناك احتمالان اخران .

١ - قد يدرك قاسم الخطر ويحاول معالجة الشيوعيين ...

٢ - قد يجري اغتياله ويستولي الجيش على السلطة ..

ووفقا لرأي الملحق العسكري الامريكي فان القيام بانقلاب ناجح ضد قاسم يتطلب تنسيقا جيدا للاستخدام السريع للوحدات المدرعة والسيارة بدرجة متفوقة والتي هي متمركزة في بغداد والمناطق القريبة منها . وان تقييم كفاءة آمري هذه الوحدات في المستوى الاعلى والمستوى الذي يليه يوصلنا الى استنتاج ان ذلك لا يمكن حدوثه "[١] .

ثورة الموصل بين جمال عبد الناصر وخروشوف

في حفل توقيع اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين العراق والاتحاد السوفيتي [٢] والذي اقيم في الكرملين يوم ١٦ آذار خاطب خروشوف الوفد العراقي قائلا : -

" عندما حاولت زمرة المتآمرين منذ ايام اسقاط حكومة اللواء عبد الكريم قاسم ايد الشعب العراقي حكومته كل التأييد وحطم المتآمرين وباء مشروع القوى الرجعية الدنيء بالفشل وذلك بفضل عزم الشعب على التردد عن استقلاله الوطني " ثم هاجم خروشوف جمال عبد الناصر بالقول " ولكن موقف السيد جمال عبد الناصر من الثورة العراقية بدأ يتغير بصورة تدريجية ولسنا ندرك سببا لما حدث من الراجح ان خطأه فيما يتعلق باتخاد الجمهورية العراقية مع الجمهورية العربية المتحدة قد تجلى هنا على وجه الضبط فالرئيس جمال عبد الناصر يصر على ضم الجمهورية العراقية الى الجمهورية العربية المتحدة وطبيعي ان مسألة توحيد الدول يجب ان تحلها شعوب تلك الدول التي يعنيها الامر ، فهي التي تقرر ما اذا كان عليها ان تتوحد او ان تحافظ على تطورها المستقبلي وهي التي ستقرر ما اذا كان عليها ان تنشيء اتحادا فدراليا او وحدة اولا والاتحاد السوفيتي لم يتدخل ولا يتدخل في مثل هذه الشؤون ولكننا لسنا عديمي المبالاة وبحقيقة الوضع في منطقة تقع على مقربة من حدودنا " ثم هاجم الوحدة وقال " ولكن هذا لا يعني ان البلدان التي حطمت اغلال الاستعمار لابد لها ان تنظم الى اتحادات الدول وان تخضع لحكومة واحدة تسير وراء قائد او زعيم واحد ان توحيد هذه الدول في دولة واحدة هو مسألة معقدة ... فتوحيد الدول لن يأتي بفائدة للشعوب الا اذا اختمرت الظروف السياسية والاقتصادية الضرورية لذلك . والا اذا اخذت بعين الاعتبار جميع مميزات البلدان

---

[١] برقية صادرة من واشنطن الى وزارة الخارجية البريطانية بعنوان الموقف الداخلي في العراق ٢٨ آذار ١٩٥٩ . العميد الزوبعي العراق في الوثائق البريطانية ٣ / ٣١٥ - ٣١٧ .

[٢] انظر الصفحات اللاحقة .

التي توحد ... ان التوحيد الذي يحقق قبل اوانه لا يؤدي في نهاية الامر الى تقرير وحدة الشعوب بل الى تقويضها ويبدأ شعب احد البلدان المتوحدة يشعر بحدة متزايدة بفقدان استقلاله اما زعماؤه السابقون فاما ان يصبحوا في المرتبة الثانية او ان يخرجوا من الميدان ذلك لانهم لا يتفقون كل الاتفاق حول جميع القضايا مع قادة الدولة الموحدة وبذلك لا تتوط الوحدة بل تتفرق القوى ... انه لما يؤسفنا بكل اخلاص انه بعد نجاح الثورة في العراق وتطورها الموفق راحت تتكون بين الجمهورية العراقية وبين الجمهورية العربية المتحدة علاقات لا تساعد على توحيد جهود الشعوب العربية في النضال من اجل استغلالها الوطني " واستعرض خروشوف موقف الاتحاد السوفيتي ودعمه لمصر ثم قال " انني ارى لزاما على ان اعترف بان خطب عبد الناصر الاخيرة في دمشق تزعجنا جميعا فهو عندما يتكلم في هذه الخطب عن الشيوعية قد قاله الرجعيون منذ زمن طويل في مختلف البلدان .... وهناك كثير ممن هاجموا الشيوعية واطاحت بهم شعوبهم واصبحوا في عالم النسيان .... ولهذا فأنا مؤمن بان المهمة غير النبيلة . مهمة مكافحة الشيوعية . لن تجلب للسيد عبد الناصر غار النصر وان كانت تجلب له في وقت من الاوقات عطف اوساط معنية في الدول الاستعمارية " [١] .

وبعد ساعات قليلة من خطاب خروشوف قال عبد الناصر معلقا على ما جاء في الخطاب " ان دفاع السيد خروشوف عن الشيوعيين في بلدنا لا يمكن ان يقبله الشعب العربي ونحن لا نتدخل في الشؤون الداخلية للاتحاد السوفيتي او نساعد فئة ضد فئة اخرى . ان مساندة الشيوعين في بلدنا والدفاع عنهم يعتبر تحديا لاجماع الشعب في جمهوريتنا . وقد تقبلنا دائما مساندة الاتحاد السوفيتي لجمهوريتنا ولكنا لا يمكن ان تقبل مساعدة فئة خارجة على اجماع الشعب العربي في كفاحه من اجل استقلاله وان مساندة السيد خروشوف للشيوعية في بلدنا هي تحد لارادة الشعب .. اننا اعلنا دائما ان سبيلنا هو التضامن العربي ولابد لقيام الوحدة من موافقة الشعب العربي موافقة اجماعية .

ان الشيوعيين العرب كشفوا النقاب عن خططهم ضد الجمهورية العربية المتحدة التي اتبعت سياسة الحياد الايجابي ورفضت التبعية وقد وجدوا من حكام العراق السلطة المؤيدة لذلك . ولكن الشعب العربي الذي كافح للتخلص من الاستعمار لا يمكن ان يقبل التبعية باي حال لانه صمم على ان يبقى مستقلا خارج مناطق النفوذ اننا نقدر صداقة الشعب السوفيتي التي قامت على اساس عدم التدخل في الشؤون الداخلية وان لكل دولة الحق في ان تتبع النظام الاجتماعي والسياسي الذي تختاره " [٢] .

وبمقدار ما اعطت تصريحات خروشوف دفعا للشيوعين العرب ولحكم عبد الكريم قاسم فانها فتحت معركة ساخرة بين القومين العرب والشيوعين العرب بل وحتى مع الشيوعية الدولية وفي ذلك يقول عبد اللطيف البغدادي : -

" وعندما اجتمعنا مع الرئيس جمال لمناقشة هذا الموقف مع خروشوف كان واضحا لنا انه - أي خروشوف - قد رمى بكل ثقله في مساندة الشيوعين العراقيين . وانه يحاول تثبيت اقدامهم في

---

[١] جمال عبد الناصر . نحن والعراق والشيوعية ص ١٢٣ - ١٣٤ .

[٢] جمال عبد الناصر . نحن والعراق والشيوعية ص ١٢٣ - ١٣٤ .

العراق املا ان تصبح رأس الكوبرى في المنطقة التي ستيسر للاتحاد السوفيتي في المستقبل العبور منها الى البلدان العربية الاخرى ، وانه بموقفه هذا قد اصبح على ما يظهر لا يهمه ان تنكشف نيلت موسكو بقدر ما يهمه تثبيت اقدام الشيوعيين في العراق والدفاع عنهم . وكان من الضروري ان نتناول في منا قشاتنا موقف الاتحاد السوفيتي من الاتفاقية الاقتصادية المبرمة بين بلدينا ، وكذا القرض الذي تم توقيعه في ديسمبر السابق والخاص بمشروع السد العالي – وهل ستعمل روسيا على ايقافهما او التعويق في تنفيذها . وتوصلنا الى انها لو اتخذت هذا انسبيل فكان الاتحاد السوفيتي يعلن عن نفسه انه لا فرق بينه وبين الدول الاستعمارية الاخرى التي يندد بأسلوبها لانه اصبح هو الاخر يتبع نفس الاسلوب وايضا اطماعه الاستعمارية " [1] .

وفي يوم ١٩ اذار عقد خروشوف مؤتمرا صحفيا في الكرملين قال فيه " لو راعى عبد الناصر مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لساعد على توطيد وحدة العرب . ان عبد الناصر قد تحمس اكثر من اللازم ولكنه اذا هاجم الشيوعية اخذ على عاتقه مهمة ثقيلة فوق طاقته وانني بصفتي شيوعيا ادافع التعاليم الشيوعية " [2] .

وعلى الرغم من موقف خروشوف من جمال عبد الناصر في اثناء تلك الازمة فان جمال كان حريصا على تفادي الخصومة معه . وكانت الفرصة قد واتت جمال بعد ان استمرت الحرب الكلامية بينهما مدة اسبوعين وذلك عندما التقى السفير السوفيتي في القاهرة (كيسيليف) قبل سفره لحضور المؤتمر الحادي والعشرين للحزب الشيوعي من موسكو وحمل جمال السفير رسالة شفوية الى خروشوف اوضح منها موقفه من الازمة وقال " اننا نعتبر ان مصير العراق يمسنا جميعا ولن ندعه تحت سيطرة الشيوعيين مهما يكن الثمن لكننا لا نريد ان يكون ذلك سببا في خصام مع الاتحاد السوفيتي ويجب ان تقرروا انتم اذا كنتم راغبين في التعامل مع الشعب العربي ام مع قلة من الاحزاب الشيوعية المعزولة فقط " [3] .

وفي ١٢ نيسان بعث خروشوف رسالة طويلة الى عبد الناصر يطمئنه فيها حول نيات الاتحاد السوفيتي ويعده بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للعرب كما بعث خروشوف رسالة اخرى الى عبد الناصر يدعوه فيها لان يترك العراق يقرر مصيره بنفسه مذكرا عبد الناصر بان العراق ليس كليا بلدا عربيا [4] .

ورد عبد الناصر على رسالتي نيكتيا خروشوف يوم ٢٠ نيسان قائلا :

" ومن سوء الحظ يا سيادة الرئيس ان الحزب الشيوعي في العراق الذي عاد افراده من المخابئ (بعد ثورة ١٤ تموز) التي هربوا اليها في حكم نوري السعيد . اراد انتهاز الفرصة للسيطرة على ثورة العراق ودفعها الى الوجهة التي تناسب ميوله . فأستغل خلافا شخصيا نشب بين اللواء عبد الكريم

---

[1] مذكرات عبد اللطيف البغدادي ص ٩٧ – ٩٨ .

[2] اتحاد الشعب ٢٠ آذار ١٩٥٩ .

[3] محمد حسنين هيكل عبد الناصر والعالم (بيروت ١٩٧٠) ص ١٩٤ .

[4] نجم محمود المقايضة ص ٢٣٢ – ٢٣٤ .

قاسم وبين نائبه العقيد عبد السلام عارف لكي يخلق جوا من البلبلة يساعده على تحقيق اغراضه وهو خلاف كان في رأينا وتصرفاتنا العملية شاهدا على ذلك ودليل انه ينبغي ان يترك النواء عبد الكريم قاسم قائد ثورة العراق يسويه على النحو الذي يجده اكثر ملاءمة لاهداف الثورة وسلامتها .
ولكن الحزب الشيوعي في العراق بدأ يثير الفتنه لا بين عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف وحسب وانما مد نشاطه الى الاساءة للعلاقات بين جمهورية العراق والجمهورية العربية المتحدة وكان ذلك باثارة مناقشة مفتعله عن المفاضلة بين الوحدة والاتحاد . ما لبث ان تطورت الىهجوم سافر ضد فكرة الوحدة الامر الذي اظهر ان الهدف هو التأثير ضد الاوضاع في سوريا ولقد تجلى ذلك بوضوح خلال التعاون الوثيق بين الحزب الشيوعي العراقي والحزب الشيوعي السوري . ثم اتخذ هذا التعاون شكل نشاط سافر سواء في الاقليم السوري من الجمهورية العربية المتحدة ام في جمهورية العراق".وبعد ان يشرح عبد الناصر محاولاته المتكررة اللقاء مع عبد الكريم قاسم في أي مكان يقترحه عبد الكريم لازالة اسباب التوتر وان الاجتماع بين الاثنين لم يتم وان صحف العراق الناطقة بلسان الحزب الشيوعي شوهت مقاصد عبد الناصر من الاجتماع يقول :

" ثم كان ما وقع في الموصل وهو امر تنطق كل تفاصيله بانه كان من وحي العاطفة المتدفقة اكثر ما كان وحيا لتدبير متآمر فلقد استفزت مجموعة من الضباط الشبان استفزازا دفعهم دفعا الى ما اقدموا عليه . وكانت المفاجاة لنا ان الحزب الشيوعي في العراق حتى قبل ان تتاح له الفرصة الكاملة لتحقيق ما حدث في الموصل وتقضي دوافعه ، بادر على الفور الى اتهام الجمهورية العربية المتحدة الامر الذي كان يدفع الى زيادة العلاقات بينناوبين العراق سوءا ولا يخدم مرة اخرى غير اهداف الاستعمار .

ومن سوء الحظ ان الحكومة العراقية انساقت ببعض اجهزتها الرسمية بما في ذلك اذاعة بغداد والمحكمة العسكرية فيها الى هذا التيار وهكذا اصبحنا امام ازمة عنيفة بالغة الخطر .

وفي ذلك الوقت كان خطابكم في تكريم الوفد العراقي بتاريخ ١٦ مارس (اذار) ١٩٥٩ الذي اجد من واجبي ان اصارحكم بانه لا يتناقض فقط مع الحقيقة وانما يتناقض اولا مع كل ما كان يصدر منكم قبل ثورة العراق . ولقد اثار هذا الخطاب في نفوسنا – فضلا عما حواه من التجني ما لم يمكن يسعنا عن ان نسكت عليه . وما من شك في انه بدأ لنا نقطة تحول خطيرة في علاقاتنا . وينبغي ان اصارحك ان الاحتمالات التي رسمها امامنا هذا الخطاب بدت قديمة وقوية ".

ولقد كان بين هذه الاحتمالات انكم الان قد غيرتم موقفكم تماما فبعد ان كنتم قبل ثورة العراق ويوم لم تكن الاحزاب الشيوعية عنصرا بارزا في الميزان تتعاملون مع القوى الوطنية ، بدأتم الان تفضلون ، وقد خرجت الاحزاب الشيوعية الى النشاط الصريح ان تتعاملوا معها ، مهما تضاءل ما تمثله في الكيان الشعبي .

وكذلك كان بين هذه الاحتمالات ما بدأ واضحا امام شعوبنا انكم رميتم بكل ثقلكم الى جانب الاحزاب الشيوعية فلقد استمعت شعوبنا وشاهدت مدى ما يبذله هؤلاء من نشاط هدام ضد اوطانهم ومع اننا قابلنا ذلك بالصبر شهورا طويلة امتدت من اعقاب ثورة العراق مباشرة فاننا ما كدنا نفضح نشاطهم يوم ١٩ (مارس) ونسلط عليه الاضواء حتى خرجتم بعد اربعة ايام فقط الى نصرتهم ولم تقتصر صراحتكم الى مجرد نصرتهم . وانما امتدت المحاولة الى اتهام الوطنيين بانهم يتكلمون

بلسان الاستعمار . ثم تعرضتم للقومية العربية ذاتها . وزدتم عليه التعرض للاوضاع الداخلية في بلادنا . ومعنى ذلك ان منطقكم كان يرتضي ان يهاجمونا فاذا ما رددنا بعد الصبر الطويل انبريتم للدفاع عنها".

ثم يلخص عبد الناصر موقف بلاده كالاتي :

" وجدنا انفسنا مرغمين بعد استفزازات طال صبرنا عليها الدفاع عن انفسنا ضد هجوم الحزب الشيوعي العراقي علينا واتهامه لنا ومحاولته الواضحة لتكدير العلاقات بيننا وبين شعب العراق .

ثم وجدنا انفسنا مرغمين على الدفاع عن انفسنا ضد مساندتك لهذا الحزب فيما يقوم به ولقد تجلىذلك في خطابك بتاريخ ١٦ مارس " .

ثم وجدنا انفسنا مرغمين عن الدفاع عن انفسنا في وجه الحرب العنيفة التي خرجت علينا بها الاحزاب الشيوعية والمنظمات الشيوعية في العالم كله . وهي حرب ما زالت مستمرة حتى هذه اللحظات وهكذا تدور الان في حلقة مفرغة فالواضح اننا لا نستطيع السكوت بأي حال على هذا الذي يوجه ضد مبادئنا ومعتقداتنا بل ضد سلامة وطننا "[1] وبعد هذه الرسالة اوقفت الحملة بين البلدين.

اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين الجمهورية العراقية والاتحاد السوفيتي

ادت اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني الموقعة بين الجمهورية العراقية والاتحاد السوفيتي في ١٦ آذار ١٩٥٩ دورا في بلورة اتجاهات السياستين الداخلية والخارجية للعراق ، بعد الثورة .

تمتد جذور الاتفاقية الى الايام الاولى للثورة اذ ان التحرر الاقتصادي كان احد الاهداف المهمة التي فكر في تحقيقها الضباط الاحرار قبل الثورة . وقد وجهت بعض اطراف الجبهة الوطنية انتقادات واسعة الى اسلوب مجلس الاعمار من دراسة وتصاميم وتنفيذ المشاريع العمرانية الامر الذي جعل الاقتصاد العراقي خاضعا بصورة مستمرة للشركات الاستشارية والمقاولة الاجنبية التي عدتها تلك الاطراف احدى مرتكزات الغرب في العراق . وقد وصف ذلك الاسلوب بانه يتعارض مع المصلحة الوطنية التي تستلزم انتهاج طرق جديدة في دراسة وتصميم وانشاء مشاريع الاعمار بعد الثورة بطريقة توقف تطور الاقتصاد العراقي المستقل لا في نقوض المقاولات والاتفاقيات الاقتصادية فحسب بل وفي الواقع التطبيقي وقد قام مجلس الاعمار بعد الثورة محاولة تطبيق عقود الشركات الاستشارية والمقاولة تطبيقا صارما ودقيقا . ادى الى هروب بعضها من مواقع العمل وطرد البعض الاخر من بينها شركات بريطانية وامريكية وايطالية وبلجيكية او تعرضت الاجراءات الجديدة حملة معادية من الشركات والصحف الغربية وخاصة البريطانية منها . الامر الذي جعل مجلس الاعمار يصدر بيانا في كانون الثاني ١٩٥٩ جاء فيه

" وجوهر ادعاء هذه المقالات هو تطبيق مجلس الاعمار ووزارة الاعمار تطبيقا حرفيا للعقود المبرمة مع الشركات العاملة في العراق وضيق الخناق على هذه الشركات مما ادى الى انسحابها من

---

[1] هيكل ، سنوات الغليان ٨٦٦ - ٨٩١.

مواقع العمل متكبدة الخسائر الفادحة الامر الذي قد يتمخض عدم اشتراك هذه الشركات في مناقصات مجلس الاعمار في المستقبل هذا وان المقاولات تعود الشركات الاجنبية كانها نموذج الكفاءة في العمل وسرعة انجازه بعيدة كل البعد عن التأثر والفساد وغاية في القناعة وعدم الجشع "[1] .

وكان الكثير من اصحاب القرار في حكومة الثورة يرون ان التعاون الاقتصادي والفني مع دول المعسكر الاشتراكي هو الضمانة الاكيدة التي تمكنهم من تحرير العراق ، من التبعية الاقتصادية وتحقيق الرفاه الاقتصادي بصورة تؤمن مصلحة البلاد فلا بد من اتباع منهج جديد ..

وكانت تجارب الاقطار الاخرى التي تحررت من السيطرة الاجنبية حديثا مثل الهند والجمهورية العربية المتحدة باقليميها (مصر سنة ١٩٥٨ وسوريا سنة ١٩٥٧) وافغانستان واندونيسيا وسيلان وغيرها ماثلة امام انظار قادة الثورة اذ ان هذه الاقطار بادرت الى فك ارتباطها بالغرب وعقدت عدة اتفاقيات مع اقطار المعسكر الاشتراكي وخاصة الاتحاد السوفيتي .

وفي اثناء سفر الوفد الاقتصادي المكون من ابراهيم كبة وزير الاقتصاد وناجي طالب وزير الشؤون الاجتماعية الى دمشق والقاهرة في بداية ايلول ١٩٥٨ لدراسة مشاريع التخطيط والتنمية في الجمهورية العربية المتحدة لاحظ الوفد الدور الذي تؤديه الاتفاقيات مع الدول الاشتراكية في بناء الاقتصاد الوطني هناك وقيل ان المصريين والسوريين شجعوا العراقيين على ان يحذوا حذوهم من هذا المضمار وبعد عودة الوفد اقترح ابراهيم كبة وزير الاقتصاد على مجلس الوزراء فكرة عقد اتفاقية اقتصادية مع الاتحاد السوفيتي . وقد وافق مجلس الوزراء على الفكرة وقرر تأليف لجنة وزارية من وزراء الاقتصاد والمالية والاعمار والمواصلات والاشغال لدراسة المشاريع الصناعية الضرورية .

شكلت اللجنة الوزارية لجان فرعية في الوزارات المذكورة لتحديد المشاريع الانتاجية الكبرى المطلوب تنفيذها وبعد حوالي شهرين من العمل وضعت اللجان تقريرا مفصلا عن اعمالها اقرته اللجنة الوزارية ووافق عليه مجلس الوزراء يوم ٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٨ وخول وزير الاقتصاد مفاتحة الاتحاد السوفيتي بشأن تنفيذ المشاريع المقترحة [2] .

وبناء على طلب الحكومة العراقية حضر في ٨ كانون الثاني ١٩٥٩ وفد اقتصادي وفني سوفيتي كبير يرأسه مالتين نائب رئيس لجنة الدولة للعلاقات الاقتصادية الخارجية في الاتحاد السوفيتي وضم الوفد خبراء في جميع الحقول المهمة التي تخص الاعمار الاقتصادي في العراق وذلك لبحث امكانية عقد اتفاقية بشأن تقديم المساعدات السوفيتية للعراق وجرت مباحثات مطولة مع الجانب العراقي وتم الاتفاق على توزيع الاعمال على ست لجان مختلفة من خبراء الجانبين انقسمت بدورها الى عدد من اللجان لدراسة المشاريع المطلوبة في جميع قطاعات الاقتصاد العراقي وشارك في هذه المفاوضات خبير مصري من وزارة الاعمار .. وفي ضوء الدراسات التي اجرتها هذه اللجان تحت صياغة مشروع الاتفاقية والمشاريع التي تضمنتها والتي وضعت على وفق الاسس التي وردت

---

[1] محمد سلمان حسن ، دراسات في الاقتصاد العراقي (بيروت ١٩٦٦) ص ١٤٧ .

[2] مقررات مجلس الوزراء العراقي يوم ١٦ ايلول ١٩٥٨ القرار رقم ٢٩ و ٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٨ القرار رقم(٥).

في الاتفاقيات الموقعة بين الاتحاد السوفيتي والاقطار الاخرى [1] وقد تم الاعلان عن الاتفاق الدولي حول الموضوع من الحكومتين العراقية والسوفيتية في مساء يوم ٧ شباط ١٩٥٩ واذيعت من راديو بغداد في وقت اعلان قبول استقالة الوزراء القوميين [2] . وتم تأجيل البث في الاتفاقية الى مفاوضات تعقد في موسكو بين الجانبين .

شكلت الحكومة وفدا من ثلاثة وزراء وخبراء من جميع الوزارات المعنية لمراجعة نصوص الاتفاقية واكمال المفاوضات بشأنها في موسكو وفي الثالث والعشرين من شباط اصدر مجلس السيادة المرسوم الاتي :

مرسوم جمهوري رقم ١٦٥

" بناء على ما عرضه رئيس الوزراء رسمنا بما هو آت

١ - يسند منصب وزارة الاعمار بالوكالة الى سيادة محمد حديد وزير المالية مدة غياب سيادة طلعت الشيباني وزير الاعمار عن العراق .

٢ - يسند منصب وزارة الاقتصاد بالوكالة الى سيادة حسن الطالباني وزير المواصلات والاشغال مدة غياب ابراهيم كبة وزير الاقتصاد عن العراق .

٣ - يسند منصب وزارة الصحة بالوكالة الى سيادة عبد الوهاب امين وزير الشؤون الاجتماعية مدة غياب سيادة اللواء محمد الشواف وزير الصحة عن العراق على رئيس الوزراء تنفيذ هذا المرسوم .

رئيس الوزراء   مجلس السيادة [3]

وفي يوم ٢٤ شباط اذيع البيان الاتي : -

" يغادر اليوم بغداد في طريقه الى موسكو الوفد الاقتصادي العراقي برئاسة الدكتور ابراهيم كبة وعضوية كل من الدكتور طلعت الشيباني وزير الاعمار والدكتور محمد عبد الملك الشواف وزير الصحة والدكتور محمد سلمان حسن سكرتير مجلس الاعمار والاستاذ عبد الفتاح ابراهيم مدير مصلحة مصافي النفط الحكومية والدكتور جميل ثابت مدير الصناعات العام والدكتور انور الاوقاتي مدير المستشفى الجمهوري والاستاذ جميل توما مفتش عام مديرية السكك الحديد والسيد رشيد مطلك مدير المصايف والسياحة العام والسيد علي هادي الجابر رئيس الهيئة الفنية الثالثة في مجلس الاعمار والسيد نجم فوجه قصاب مهندس في الهيئة الفنية الثالثة في مجلس الاعمار والسيد موفق

---

[1] كبه هذا هو طريق ١٤ تموز ص ٢٧٧ / محمد سلمان حسن دراسات في الاقتصاد العراقي ص ١٩ .

[2] نجم محمود المقايضة برلين بغداد (لندن ١٩٩١) ص ١٣٤ .

[3] الوثائق العراقية ١٤ آذار ١٩٥٩ .

البدري المهدي من الهيئة الفنية الاولى من مجلس الاعمار والزعيم المتقاعد محمد علي (*) البغدادي عن وزارة الارشاد " .

وقد تم تخويل كل من الدكتور ابراهيم كبة والدكتور طلعت الشيباني توقيع الاتفاقية بين العراق والاتحاد السوفيتي " (١) .

وصل الوفد العراقي موسكو يوم ٢٥ شباط واجرى مباحثات واتصالات مع كبار المسؤولين السوفيت وزار عددا من المنشآت الاقتصادية في الاتحاد السوفيتي . وقد تزامن مع تلك المفاوضات حدثين مهمين اثرا في مسيرتها الاول يتمثل بزيارة هارولد مكميلان رئيس الوزراء البريطاني موسكو (٢١ شباط – ٣ آذار) على راس وفد لاجراء مباحثات مع الاتحاد السوفيتي حول ميثاق عدم اعتداء بينهما وايجاد حل للمسألة الالمانية (حيادها واقرار تقسيمها ونزع سلاحها) (**) وقد اشار خروشوف اثناء وجود الوفد البريطاني بالعراق ومصر وهاجم بريطانيا لدورها في العدوان على مصر سنة ١٩٥٦ ,واعلن علاقته في بلاده مع العراق جيدة وقال اننا سنرحب بوفد عراقي الى موسكو خلال الايام القليلة القادمة . وان الاتحاد السوفيتي يؤيد جهود العراق لتحقيق الاستقلال . ويقدم الدعم لاؤلئك الذين يناضلون من اجل التحرر من الاضطهاد .

كما ان الوفد البريطاني لم يحظ بتلك الحفاوة التي حظي بها الوفد العراقي وتعمد خروشوف اهانة الوفد البريطاني باعتذاره عن مرافقته في زيارة لبعض المدن تلك الزيارة التي سبق وان اعلن عنها وقد تذرع خروشوف بحجة المرض في حين انه اشغل نفسه باستقبال الوفد العراقي بعد وصوله مما ادى الى تعثر المفاوضات البريطانية السوفيتية . وعودة مكملان خائبا (٢) .

اما الحدث الاخر فهو حركة الموصل التي هاجمها الاتحاد السوفيتي الامر الذي ادى الى توتر العلاقات بين الحكومتين السوفيتية والعربية المتحدة حيث ايد الاتحاد السوفيتي اجراءات الحكومة العراقية ضد الحركة وقد تم توقيع الاتفاق النهائي بين الجانبين العراقي والسوفيتي يوم ١٦ آذار

---

* كان الزعيم محمد علي البغدادي احد المقربين الى عبد الكريم قاسم وصديقا شخصيا له ويجتمع به باستمرار ويكلفه بمهمات . وفي الوقت نفسه كان البغدادي على صلة وثيقة بالسفارة البريطانية منذ العهد الملكي وكان عبد الكريم قاسم يقول ان البغدادي يعبر عن ارائه عند مقابلته للبريطانيين وينقل اليه اهدافهم وقراراتهم ليتخذ قراراته تجاهها. الزوبعي ، الوثائق البريطانية ٣ / ٥٨٣ وقد شارك في الوفد بصفة خبير من الاذاعة .

١ اتحاد الشعب ٢٤ شباط ١٩٥٩ .

** يعتقد نجم محمود وهو الاسم المستعار لعضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي المهندس ابراهيم علاوي ان من اهداف ماكيملان هو الحصول على تعهد سوفيتي بعدم مساندة أي توجه نحو تأميم النفط في العراق سواء على الحكومة او الحركة الشيوعية وينقل عن صحيفة الجمهورية القاهرية الصادرة يوم ٤ آيار ١٩٥٩ ان خروشوف ابلغ ابراهيم كبه في موسكو ان الاتحاد السوفيتي لن يساعد العراق في تأميم النفط بسبب صعوبة تسويقه واضافت الجريدة ان قادة الحزبين الشيوعي السوري والعراقي تسلحوا بتعليمات من موسكو لمنع تأميم شركة نفط العراق وانها تنتبيهما على ان مثل هذا العمل من شانه تهديد مصالح الاتحاد السوفيتي في المنطقة انظر كتابه المقايضة ص ١٤٤ / ١٤٩ .

٢ نجم محمود المقايضة ص ١٤٤ – ١٤٩ .

١٩٥٩ باحتفال كبير في الكرملين اقيم على شرف الوفد العراقي حضره خروشوف نفسه وقد القى ابراهيم كبه كلمة عند توقيع الاتفاق قال فيها :

" سيادة رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي خروشوف : انه لشرف عظيم لنا نحن اعضاء الوفد الاقتصادي العراقي ان نحظى بهذا الاستقبال الرسمي الرائع الذي تفضلت حكومتكم الصديقة باقامته لنا بمناسبة انتهاء المفاوضات الاقتصادية بين بلدينا الى النجاح التام وتوقيع اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بيننا " واشار بمواقف الاتحاد السوفيتي الدولية من قضية السلام والتعايش السلمي والديمقراطية والتحرر واعلن التزام العراق بسياسة السلام والتعايش السلمي وتكييف علاقات العراق على اساس الاخذ بمبادئ باندونغ والحياد الايجابي والتعاون الدولي المتكافئ واحترام القانون والعدالة والتمسك بميثاق هيئة الامم المتحدة ثم قال " ان العراق جزء من الامة العربية وهو يتابع بثبات سياسة التضامن والتكامل مع البلدان العربية المتحررة ومد العون للشعوب العربية المكافحة ضد الاستعمار " واشاد بالعلاقات العراقية السوفيتية وعودة العلاقات بينهما بعد الثورة .

وقال خروشوف : -

حضرة الوزير ابراهيم كبه

" يسرنا جدا ان نرحب هنا برسل الشعب العراقي الباسل الذي قام في ١٤ تموز ١٩٥٨ بقيادة بطله الوطني عبد الكريم قاسم بثورة مظفرة . وان هذه الثورة وتطوراتها قد اسفرت عن نتائج ملموسة للشعب العراقي الذي حطم قيود السيطرة الاجنبية واخذ يشعر بنفسه حرا في بلاده " .

واستغل خروشوف هذه المناسبة ليشن حملة جديدة على ثورة الموصل وعلى جمال عبد الناصر الذي اخذ يهاجم في خطبه الشيوعيين في سوريا والعراق بسبب موقفهم المعادي للوحدة [1] ثم قال

" اننا نرى ان تتحقق في الجمهورية العراقية تغيرات تقدمية وتقام انظمة ارقى مما في البلدان المجاورة في الشرق العربي وطبيعي ان تكون عواطفنا الى جانب تلك الحكومات وتلك الدول التي تحسب الحساب لمصالح شعبها . اننا فرحين بحرارة رئيس وزراء العراق عبد الكريم قاسم الذي يقود البلاد بجرأة في طريق التقدم في طريق تعزيز الجمهورية العراقية الفتية ونتمنى له ولحكومته كل النجاح .

اننا بكثير من الاهتمام والعطف الصادق نقف من نشاط الجمهورية العراقية الرامي الى بعث الاقتصاد الوطني وزيادة رفاه شعبها واملنا ان تكون الاتفاقية السوفيتية العراقية التي وقعت اليوم للتعاون الاقتصادي والفني عونا للعراق في تحقق هذه الاهداف فهي تنص على ان تبنى في العراق بمساعدتنا مصانع للتعدين وبناء المكائن ومصانع كيميائية ومؤسسات للصناعة وصناعة المواد الغذائية ومنشآت للري وغير ذلك من الاهداف .

اننا نساعد الشعب العراقي مساعدة اخوية في القضاء باسرع وقت ممكن على مخلفات الاستعمار الوخيمة . ان مساعدتنا الاقتصادية والفنية للعراق هي مساعدة ودية نزيهة غير مشروطه

---

[1] انظر اقواله في مبحث حركة الشواف بين خروشوف وعبد الناصر من هذا الجزء .

بأية شروط سياسية او عسكرية او غيرها .. ان بناء المؤسسات الصناعية ومنشآت الري والسكك الحديد وغيرها من الاهداف الاقتصادية المهمة التي تريد الحكومة العراقية تحقيقها هو خطوة كبيرة نحو القضاء على التأخر الاقتصادي في البلاد ببضائع ومواد غذائية ارخص .
ان حكومتكم والشعب العراقي يواجهان مهمة صعبة ولكنها سامية هي تحويل وطنكم كما قلتم لنا من بلاد مستعمرة متأخرة الى بلاد راقية في الشرق الادنى والاوسط وان لديكم جميع الشروط اللازمة لذلك. لقد قدم الشعب العراقي المجيد المحب للعمل نشاطا كبيرا من كنز الحضارة العالمية والتحدث وللعراق تاريخ مجيد عظيم في النضال من اجل الاستقلال الوطني وتمتلك بلادكم موارد طبيعية هائلة متنوعة وعندكم اصدقاء امناء مخلصون مستعدون لمساعدتكم ولتاييدكم في تذليل الصعوبات . واننا لا نشك في ان الشعب العراقي المحب للحرية سيتغلب على جميع العقبات وسينفذ المهام الكبرى التي تواجهها الجمهورية العراقية .

اسمحوا لي ان ارفع هذا الكأس نخب الصداقة المتينة بين الشعبين السوفيتي والعراقي ونخب الزعيم عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء واعضاء الحكومة العراقية . نخب ضيوفنا الاعزاء نخب السلام في العالم اجمع " [١] .

وفي اليوم نفسه عاد الوفد العراقي الى بغداد وقد بعث في طريق عودته البرقية الاتية الى رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي .

" سيادة رئيس وزراء اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية السيد ن . س . خروشوف المحترم

لا يسعنا ونحن نغادر اراضي بلادكم الصديقة الا ان نعرب باسم وفدنا الاقتصادي عن جزيل الشكر وعظيم الامتنان لسيادتكم شخصيا ولحكومتكم ولشعوب الاتحاد السوفيتي على ما تفضلتم وقمتم به نحونا من كرم الضيافة وحسن الوفادة كما اننا نعلن اغتباطنا بتوقيع اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين بلدينا ولسنا نشك في انها ستكون خطوة مهمة جديدة من توثيق اواصر الصداقة والود وتعزيز روابط التعاون بين الجمهورية العراقية والاتحاد السوفيتي لخدمة شعبينا ومصالح السلام في الشرق الاوسط " [٢] .

البيان السوفيتي العراقي المشترك

وقد اذيع بعد عودة الوفد البيان السوفيتي العراقي المشترك في كل من بغداد وموسكو كالاتي

" مكث وفد الحكومة العراقية في الاتحاد السوفيتي من ٢٥ شباط الى ١٧ آذار وتحدث الوفد مع ن . س خروشوف رئيس مجلس وزراء الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية و آ . ميكويان النائب الاول لرئيس مجلس وزراء اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية

واعلن الطرفان رغبتهما لتطوير التعاون على اسس الصداقة بين الاتحاد السوفيتي وجمهورية العراق على اسس الاحترام المتبادل للسيادة وعلى اسس المساواة وعدم تدخل أي من

---

[١] اتحاد الشعب ١٧ آذار ١٩٥٩ .

[٢] اتحاد الشعب ٢٠ آذار ١٩٥٩ .

الطرفين في شؤون الاخر الدولية . وقد ابدى الطرفان ثقتهما بأن هذا التعاون سيؤدي الى تعزيز السلم والامن في الشرقين الادنى والاوسط .

وقد اشار الوفد الحكومي لجمهورية العراق بان الحكومة العراقية تستند في علاقاتها مع الدول الاخرى الى المبادئ السلمية لمؤتمر باندونغ وانها تتمسك بسياسة الحياد الايجابي والتضامن العربي والكفاح ضد الاستعمار والتعاون النزيه مع الدول الاخرى المحبة للسلم والمعادية للاستعمار[1]. وقد اعلن الطرفان عن عزمهما على التمسك بسيادة التعاون بين الشعوب وفقا لميثاق هيئة الامم المتحدة هذا وان المصالح المشتركة بين الطرفين تتسم بالنضال ضد الاستعمار من اجل استقلال جميع ألاقطار العربية وسيادتها الوطنية ولاسيما اقطار آسيا وافريقيا .

وقد اجرى الوفد الحكومي العراقي اثناء مكوثه في الاتحاد السوفيتي مفاوضات حول مسائل التعاون الاقتصادي والفني بين الاتحاد السوفيتي والجمهورية العراقية في مجالات الصناعة والمواصلات والزراعة والري والمرافق الصحية العامة وتدريب الاخصائيين العراقيين .

وقد اجرى المفاوضات من الجانب الحكومي السوفيتي الوفد الحكومي التالي رئيس الوفد كوزمين نائب رئيس مجلس وزراء الاتحاد السوفيتي وكابانوف وزير الاتحاد السوفيتي و س . آ سكاجكوف رئيس لجنة الدولة للعلاقات الاقتصادية الخارجية لمجلس وزراء الاتحاد السوفيتي ، س . آ . يوريسوف النائب الاول لوزير التجارة الخارجية ، ف . س سيمينوف نائب وزير الخارجية ، ب مالتين نائب رئيس لجنة العلاقات الاقتصادية الخارجية لمجلس وزراء الاتحاد السوفيتي ، م . آ . ايفانوف نائب رئيس لجنة الدولة للكيمياء لمجلس وزراء الاتحاد السوفيتي ، ب ، س كوجوموف نائب وزير الزراعة ويوشين عضو لجنة الدولة للتخطيط و آ . س ديميانوفتش عضو لجنة الدولة لجمهورية روسيا السوفيتية الاشتراكية ، د . ك . ن . زابتسيف سفير الاتحاد السوفيتي لجمهورية العراق .

وقد اجرى المحادثات عن الجانب العراقي الوفد التالي : د . ابراهيم كبة وزير الاقتصاد . د . طلعت الشيباني وزير الاعمار . واللواء الطبيب محمد عبد الملك الشواف وزير الصحة (رؤساء الوفد)، عبد الفتاح ابراهيم مدير مصلحة مصافي النفط . ومدير الصناعة العام في وزارة الاقتصاد ، جميل توما المفتش العام للسكك الحديد و د . محمد سلمان حسن سكرتير عام مجلس الاعمار . ومحمد علي البغدادي خبير اذاعة بغداد و د . انور الاوقاتي مدير المستشفى الجمهوري وزارة الصحة ، رشيد مطلك مدير عام مصلحة المصايف والسياحة وعلي هادي الجابر مساعد رئيس مهندسي الهيئة الفنية الثالثة من وزارة الاعمار ونجم قوجه قصاب مدير هندسة الطاقة من وزارة الاعمار وموفق البدر رئيس هندسي الري في الهيئة الفنية الاولى في وزارة الاعمار .

ونتيجة لاجراء محاثات ناجحة تم توقيع اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين الاتحاد السوفيتي والعراق وتشير الاتفاقية الى ان الحكومة السوفيتية ستتعاون مع حكومة الجمهورية العراقية لتحقيق مشاريع لانماء الاقتصاد الوطني العراقي في مجالات الصناعة والزراعة والمواصلات وسيقدم الاتحاد السوفيتي لحكومة العراق مساعدات فنية بينها عدد من مشاريع الهندسة الثقيلة

---

[1] اتحاد الشعب ١٧ آذار ١٩٥٩ .

والصناعات الكيميائية والمواد الغذائية والصناعة الخفيفة وسيقوم الاخصائيون السوفيات بعدد من الدراسات لتطوير شبكة مشاريع الري وسيقوم بعدد من الاستكشافات الجيولوجية وبناء الطرق وسيقدم الاتحاد السوفيتي مساعدة لجمهورية العراق بتدريب الاخصائيين العراقيين ورغبة في تطوير الاعمار الاقتصادي لجمهورية العراق وتجاوبا مع رغبة الوفد العراقي تعهدت الحكومة السوفيتية بتقديم قرض لحكومة العراق مقداره (٥٥٠) مليون روبل [1] بفائدة سنوية قدرها ٢.٥ بالمئة لتنفيذ الاتفاقية المعقودة .

ان حكومة الجمهورية العراقية ستسدد الاجزاء المستثمرة من القرض لكل المواد المذكورة في العقود المناسبة . وتنص الاتفاقية كذلك على ان الاتحاد السوفيتي سيقدم بناء على طلب الحكومة العراقية المعونة الفنية لبناء عدد من مشاريع الصناعية والزراعية والقيام بعمل متعدد في البحوث مع دفع تكاليف الجانب السوفياتي على اساس مضمون اتفاقية التجارة العراقية السوفياتية [2] .

وقع الاتفاقية عن الجانب السوفيتي كوزمين نائب رئيس مجلس وزراء الاتحاد السوفيتي وارخيبوف نائب رئيس لجنة الدولة للعلاقات الاقتصادية الخارجية لمجلس وزراء الاتحاد السوفيتي ووقعها عن الجانب العراقي الدكتور ابراهيم كبة وزير الاقتصاد والدكتور طلعت الشيباني وزير الاعمار .

لقد اعلن الجانب العراقي بانه اعتبر توقيع الاتفاقية خطوة اخرى في تنميه التعاون على اسس الصداقة بين الاتحاد السوفيتي والجمهورية العراقية . واعتبر ان الاتفاقية ستسهل حل عدد من مشاكل العراق الاقتصادية . وستؤدي الى تذليل سريع لمخلفات العهد الاستعماري والى تعزيز الاستقلال الاقتصادي للعراق وتقدم المستوى المادي والثقافي للشعب العراقي .

وقد اكد الجانب السوفيتي على ان اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين الاتحاد السوفيتي والجمهورية العراقية سيدخل حيز التنفيذ دون اية شروط سياسية او كل ما من شأنه ان يؤثر على سيادة الجمهورية العراقية وكرامتها الطبيعية وان الجانب السوفيتي يستند بهذا التعاون الى مبادئ المساواة والثقة الاقتصادية المتبادلة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية . هذا وبعين الوقت ابدى الطرفان اثناء المفاوضات رغبتهما وتطوير روابط الصداقة ليس في مجال التعاون الاقتصادي والفني وحسب بل كذلك على اساس توسيع علاقات التجارة الاعتيادية " .

وبعد عودة الوفد العراقي عقد وزير الاقتصاد ابراهيم كبة مؤتمرا صحفيا في ديوان وزارته يوم ١٩ آذار اشاد فيه بالاتفاقية وشرح الميزات الكبرى التي جاءت فيها وقال ان المساعدة السوفيتية ستمكن العراق من تنفيذ نحو خمسة وعشرين مشروعا اقتصاديا من بينها صناعات صلب واسمنت وصناعات اخرى لها صلة بها وان الاتفاقية ستساعد على ارساء قاعدة اقتصاد وطني سليم[3] جاء في مقدمة الاتفاقية:-

---

[1] حوالي ٥٠ مليون دينار عراقي .

[2] انظر الجزء الاول من كتاب تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨ - ١٩٥٩ .

[3] اتحاد الشعب ٢٠ آذار ١٩٥٩ .

" استنادا الى العلاقات الودية القائمة بين الجمهورية العراقية والاتحاد السوفيتي ورغبة منهما في تطوير وتعزيز التعاون الاقتصادي والفني القائم على مبادئ المساواة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والاحترام التام للسيادة والكرامة الوطنية لكلا البلدين اتفقا على ما يلي "

ونصت المادة الاولى موافقة حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية على التعاون مع حكومة الجمهورية العراقية في تنفيذ خطط الاقتصاد الوطني العراقي في حقول التعدين والصناعة الكيميائية وبناء المكائن وصناعات اللوازم والعدد الكهربائية والنسيج والمواد الغذائية والادوية ووسائل النقل والمواصلات والزراعة والري واستصلاح الاراضي وكذلك اعمال المسوح الاستكشافية الجيولوجية عن المعادن .

والزمت المادة الثانية الحكومة السوفيتية بان تقدم بواسطة مؤسساتها المختصة ما يلزم للقيام بالتعاون مع المؤسسات الحكومية العراقية باجراء اعمال المسوح الاستكشافية الجيولوجية والتصاميم والبحوث والتحريات وتجهز المعدات والمكائن مع المجموعة القياسية للادوات الاحتياطية وكذلك تجهيز انواع معينة من المواد غير الموجودة في العراق لانشاء المشاريع ولتنفيذ الاعمال المدرجة في الملحق رقم (١) مع تقديم المساعدة الفنية من الخبراء السوفيت في اختبار مواقع المنشآت وجميع المعلومات الاولية للتصاميم وفي بناء المشاريع بمشورة واشراف القائمين بتصميمها وفي نصب الاجهزة وتركيبها وضبطها وتشغيل المشاريع التي تقام بمساعدة الاتحاد السوفيتي وتنظيم استثمارها حتى بلوغ الطاقة الانتاجية المصممة لهذه المشاريع .

وبموجب المادة الثالثة تعهدت الحكومة السوفيتية بان تسلم مؤسساتها للحكومة العراقية الخرائط والمواصفات الخاصة بالعمليات الفنية الضرورية لتهيئة ما يلزم لانتاج المواد المطلوبة في المشاريع المؤسسة بموجب الاتفاقية دون مقابل سوى سد النفقات التي يقتضيها اعداد هذه الوثائق على ان لا تسلم هذه الوثائق الى الاجانب الا بموافقة المؤسسات السوفيتية .

واوجبت المادة الرابعة على المؤسسات العراقية ان تزود المؤسسات السوفيتية بجميع المعلومات الاولية اللازمة لتصميم المشاريع المدرجة في الملحق بالاتفاقية وانشائها وتنفيذها بما في ذلك اعمال البناء والنصب والتركيب والايدي العاملة ومواد البناء .

ووافق الاتحاد السوفيتي بموجب المادة الخامسة على ان يقدم قرضا للعراق مقداره (٥٥٠) مليون روبل (٠,٢٢١٦٨ غرام من الذهب لكل روبل) لغرض سد تكاليف المساعدة الفنية المقدمة بفائدة سنوية قدرها ٢,٥ % على ان يستفاد منه خلال سبع سنوات من تاريخ نفاذ الاتفاقية وان يستخدم القرض للصرف على المسوح الاستكشافية الجيولوجية والتصاميم والبحوث والتحريات والمعدات اللازمة لانشاء المشاريع وتنفيذ الاعمال ونفقات سفر الخبراء السوفيت وتدريب العراقيين مهنيا وفنيا في الاتحاد السوفيتي واعداد الوثائق الفنية .

واذا قلت النفقات اللازمة لهذه الاعمال والتجهيزات التي يقدمها الفريق السوفيتي عن مبلغ القرض فيتفق الجانبان فيما بعد على قائمة المشاريع الاضافية التي تقدم بشأنها المساعدات الفنية على حساب المبلغ المتبقي من القرض . اما في حالة زيادة نفقات الخدمات المقدمة من الجانب السوفيتي عن مبلغ القرض فيسدد المبلغ الزائد من الجانب العراقي عن طريق تسلم بضائع عراقية للاتحاد السوفيتي بموجب شروط الاتفاق التجاري النافذ بينهما .

وحددت المادة السادسة طريقة تسديد مبلغ القرض باثني عشر قسطا سنويا متساويا بتحقيق القسط الاول بعد سنة واحدة من انتهاء الاتحاد السوفيتي من تسليم جميع المعدات المنصوص عليها في العقود الخاصة بالمشروع وبموجب المادة السابعة يجري تسديد القرض والفائدة بقيد المبالغ الموجبة بالدنانير العراقية (الدينار يعادل ٢,٤٨٨٢٨ غرام من الذهب الخالص) في حساب خاص يفتحه المصرف المركزي العراقي باسم مصرف الدولة للاتحاد السوفيتي ويجري تحويل الروبلات الى الدنانير على اساس مقدار الذهب في كل منهما يوم التسديد ويمكن استخدام المبالغ الموجودة في هذا الحساب من الاتحاد السوفيتي لشراء البضائع العراقية .

وتضمن الملحق (١) قائمة بالمشاريع والدراسات التي بموجبها تقدم المؤسسات السوفيتية الى المؤسسات العراقية وهي معمل الفولاذ ومعمل الاسمدة النتروجينية ومعمل الكبريت وحامض الكبريتيك ومعمل المواد المضادة للحياة والمستحضرات الصيدلانية ومعمل انتاج المكائن والمعدات الزراعية ومعمل اللوازم والعدد الكهربائية ومعمل المصابيح الكهربائية ومحطة اذاعة ومعمل للزجاج ومعمل للمنسوجات القطنية ومعمل المنسوجات الصوفية ومعمل لصنع الجوارب ومعمل خياطة والاعمال الجيولوجية ومركز تصليح الاجهزة الجيولوجية مع مختبر للاعمال الاستكشافية الجيولوجية واجراء (سايلوات) كونكريتية ومعمل التعليب . ومساعدة فنية لتأسيس خمس مزارع حكومية . ومساعدة فنية لتأسيس اربع محطات لتاجير الجرارات الزراعية وبزل اراضي في جنوب العراق . واعداد مشروع لاستغلال مياه حوض الفرات . وتحسين الملاحة النهرية . وخط سكة حديد بغداد بصرة وخط سكة حديد كركوك – سليمانية .

وتضمن الملحق (٢) تقديم المعونات الفنية للمشاريع الاتية

معمل الصودا الكاوية ومعمل البلاستيك ومعمل بناء وتصليح السفن النهرية وورشة تجميع عربات القطار ، والمعونة الفنية لبناء وتسلم التجهيزات للانشاءات اللازمة لضبط مياه اعالي الفرات. وعدد من المنشآت مع نهر دجلة لتحسين الري والملاحة والطاقة الكهربائية . والمنشآت اللازمة لاستصلاح الاراضي المروية في جنوب العراق . حفر ٣٠٠ بئر ، مد خط سكة حديد بغداد بصرة ، ومد خط سكة حديد كركوك سليمانية . تحسين ارصفة ميناء البصرة ، تحسين الملاحة النهرية ثلاث بدالات تلفونية اوتوماتيكية ، تحسين الاذاعة والتلفزيون ، دراسة الطرق ، تصنيع التمور [1] وقد وافق مجلس الوزراء على الاتفاقية واصدر مجلس السيادة القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٩ باسم قانون تصديق اتفاقية التعاون الاقتصادي الفني بين الجمهورية العراقية واتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية .

المادة الاولى : يصدق مجلس السيادة اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني وملحقيها ٢٢٠ المعقودة بين الجمهورية العراقية واتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية الموقع عليها في موسكو من ١٦ آذار ١٩٥٩ من ممثلين حكومة الجمهورية العراقية وحكومة اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية .

المادة الثانية : ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره

---

[1] الوقائع العراقية ٢٩ آذار ، اتحاد الشعب ٢٩ / ٣ / ١٩٥٩ .

على وزراء الدولة تنفيذ هذا القانون

كتب ببغداد في اليوم الثالث عشر من شهر رمضان ١٣٧٨ المصادف لليوم الثالث والعشرين من شهر آذار ١٩٥٩ .

مجلس الوزراء   مجلس السيادة [1]

وفي الوقت الذي اخذت فيه جريدة اتحاد الشعب والجرائد المسايرة للشيوعية تدبج المقالات وتكيل المديح للاتحاد السوفيتي وتعدد مزايا الاتفاقية والمكاسب التي سيحصل عليها العراق من جراء تطبيقها ، واعتبرتها ضربة موجهة الى الغرب اخذت اطراف اخرى توجه الانتقادات للاتفاقية وخاصة الشركات والدوائر الغربية في الخارج . باعتبار ان الاتفاقية الحقت ضررا بالعراق وخاصة فيما يتعلق بسعر صرف الروبل اذ جاء في تلك الانتقادات ان سعر الصرف الحقيقي بين الروبل والدينار هو ٢٨ لكل دينار فيما نصت الاتفاقية على سعر صرف يعادل ١١,٢ روبل للدينار . وعددت تلك الاطراف اضرارا اخرى منها ما يتعلق بحساب بداية ترتيب الفائدة على القرض والتزام العراق بانشاء المشاريع وعدم تسليم الخرائط والمواصفات للاجانب الا باذن السوفيت واكدت على ضرورة عرض المشاريع المراد تنفيذها بالمناقصة الدولية لمعرفة اوطأ الاسعار وانتقدت ايضا السرعة في عقد الاتفاقية وانها تشكل اخلالا بمبدا السيادة للدولة .

اما القوى القومية فانها كانت بعيدة عن الميدان السياسي عند توقيع الاتفاقية بسبب صراعها مع الشيوعيين لذلك لم تظهر معارضة للاتفاقية في اول الامر باعتبار انها مماثلة للاتفاقيات التي عقدتها كل من سوريا ومصر مع الاتحاد السوفيتي. ولكن عندما حدث تلكؤ في تنفيذ مواد الاتفاقية واخذت الحكومة تتخذ موقفا جادا ضد الشيوعيين اخذ القوميون والوطنيون الديمقراطيون يوجهون الانتقادات للاتفاقية بشكل سافر .

وكانت جريدة الحريّة وهي جريدة ذات اتجاه قومي اكثر الصحف تحليلا وانتقادا للاتفاقية لحد انها طعنت بالوفد المفاوض وشككت في قيمة الدراسة ونوعية وكلفة اعمال الهندسة الاستشارية وطعنت في جوانب اقتصادية وفنية فيها وشككت في قدرة الجانب العراقي على القيام بالتزاماته فيما يخص اعمال الهندسة المدنية مثلما شككت في استقلال المؤسسات الاستشارية الشرقية وتسألت عن جدوى اعادة دراسة الجانب السوفيتي لمشاريع سبق انه درستها شركات استشارية عالمية وادعت عدم وجود تناسب بين كلفة هذه الدراسات الكبيرة ونفعها المحدود .

وتعرضت انتقادات الجريدة للقرض وسعر الفائدة وسعر الصرف وكلفة المشاريع واسعار المكائن وكفاءة المعامل ونوعية المنتوجات وذكرت ان سعر الفائدة الواطئ هذا يغطي عليه الغبن في سعر الصرف البالغ ١١,٢ روبل للدينار لانه اقل من السعر الحر [2] . ودعت الجريدة صراحة الى تجميد الاتفاقية تحويلها الى اتفاقية لتقديم القرض من الاتحاد السوفيتي الى العراق فقط ويترك

---

[1] الوثائق العراقية ٢٩ آذار ١٩٥٩ .

[2] جريدة الحرية البغدادية ١ حزيران ١٩٦٠ .

للجانب العراقي حرية اختيار نوعية المشاريع التي يرغب تكليف الاتحاد السوفيتي بتنفيذها على ان تسدد تكاليف تلك المشاريع من ذلك القرض [١] .

دافع ابراهيم كبة عن مزايا الاتفاقية وقال انها استندت الى الاسس الواردة في الاتفاقيات المماثلة المعقودة بين الاتحاد السوفيتي وعشرات الدول المتحررة الاخرى بل ان الاتفاقية الجديدة لها مزايا على اكثر الاتفاقيات الاخرى وخاصة تلك المعقودة مع مصر وسوريا والهند من جميع النواحي.

وقال ان الصناعة تكون ٨٠ % من قيمتها وانها سوف توجه القطاع العام الذي يقود الاقتصاد الصناعي وتركز على الصناعات الثقيلة والصناعات الزراعية ونصت على ان يكون القوض تكتيكيا وليس نقديا او استثماريا وبقبول مبدأ المقايضة كوسيلة للتبادل التجاري بين البلدين وان تقديم قيمة العملتين بالنسبة للذهب كان ضمانا ضد سعر التحويل ووصف الانتقادات الموجهة الى الاتفاقية بانها " محاولة مسعورة لادانة الاسلوب العلمي الوطني في التنمية الاقتصادية وتركه الاسلوب البالي المخرب اسلوب مجلس الاعمار لهذا فليس من الصعب تشخيص الفئات التي تصدر عنها الاعتراضات وهي بكل تأكيد نفس الفئات التي شجبها (الميثاق الناصري) بشكل صارم . ان هذه الفئات هي على العموم انصار النظام القديم نظام الاستعمار والتبعية الاقتصادية والتخلف وهي تضم فئات مختلفة منها انصار التسيب الاقتصادي والمستفيدين فيه من الاحتكاريين والاقطاعيين وخاصة انصار مجلس الاعمار والمستفيدين من سياسته وهناك المثقفون الاقتصاديون المزيفون وشركات الاستيراد والتصدير وكبار المحتكرين في ميدان التجارة الخارجية وانصار الرساميل الاجنبية في استغلال الاقتصاد الوطني وخصوم القطاع العام والتصنيع والشركات الكبرى في العراق " ورد على ما اسماه بخرافة الضرر في سعر الصرف بان هذا الاعتراض لا يمكن ان يصدر الا عن امي في المعلومات الاقتصادية لانه يتجاهل بالمرة طبيعة الاتفاقية باعتبارها اتفاقية تكتيكية وليست نقدية ثم فند الانتقادات الاخرى [٢] .

ودافع عضو الوفد المفاوض الدكتور محمد سلمان حسن (وهو ماركسي مستقل يحمل دكتوراه في الاقتصاد من جامعة اكسفورد وله عدة بحوث في الاقتصاد وعمل استاذا في الجامعة) عن الاتفاقية بالقول " لماذا كل هذه الضجة ضد الاتفاقية ؟ ولماذا اثارتها جريدة الحرية اثناء فترة الاختلاف والتفاوض مع شركات النفط ؟ لا يمكن ان يختلف اثناء عاقلان مخلصان حول اهمية تنفيذ هذه الاتفاقية لتحرير الاقتصاد من تبعية الشركات الاستعمارية ولبناء القاعدة الاساسية للاستقلال الوطني . وجوهر هذه الاتفاقية فيما نعتقد في المشاريع البترو - كيمياوية ومعمل البلاستيك والاستكشافات الجيولوجية النفطية في المياه الاقليمية وغيرها . ان تنفيذ هذه المشاريع في المدد المحدودة لها يعني فيما يعني رفع المستوى الفني والتكنيكي الى حد يمكن معه اخر الامر توفير الشروط اللازمة لتسخير الثروة النفطية العراقية كليا لخدمة تطور اقتصادنا الوطني واعماره لا لخدمة الرأسمال الاجنبي الاستعماري . ان تشييد هذه المشاريع يجعل من الممكن دمج النفط من الاقتصاد الوطني دمجا اقتصاديا وعضويا ويوفر المواد الخام للمشاريع الانتاجية الوطنية والوقود

---

١ الجريدة نفسها ١١ تموز ١٩٦٠ .

٢ هذا هو طريق ١٤ تموز ص ٧٩ - ٨٥ .

الرخيص لتشغيلها تشغيلا اقتصاديا ويوفر الخبرة الفنية المتزايدة في بناء الصناعات النفطية المختلفة. ثم قال ان الضجة المفتعلة ضد الاتفاقية يستهدف الدفاع عن مصالح الشركات الاقتصادية المقاولة والاستشارية والدفاع عن جهاز مجلس الاعمار السابق والشركات النفطية الاجنبية التي كانت تسنده ويسندها من جهة وتستهدف من الجهة الاخرى الطعن في الاجهزة الاقتصادية التي جاءت بها الثورة وفي اسلوب التعاون الاقتصادي الجر الذي يؤمن تطوير الاقتصاد الوطني تطويرا يؤدي الى تحرره من الاحتكار النفطي الاستعماري اخر الامر " [١] .

ويذكر محمد حديد الذي عرف بتعاطفه مع الفكر الاشتراكي الفابي وكان له دور في توجيه شروط الاتفاقية في بغداد والمسؤول في الجوانب المالية منها " ان النص على سعر الصرف بين العملتين على اساس الذهب جاء طبقا لسعر الصرف المحدد في اتفاقية مؤسسة النقد الدولي الذي يجري التعامل الاقتصادي والتجاري بين الاتحاد السوفيتي ودول العالم .كافة وان هذا السعر لا علاقة له بسعر الصرف للروبل بالسوق الحرة او السوق السوداء لان الاتفاقيات التي تعقد بصورة رسمية بين دول معينة او بين الاتحاد السوفيتي والاقطار الاخرى لا تقر بغير سعر الصرف الرسمي المعترف به دوليا ولم يسبق للاتحاد السوفيتي ان تعامل مع اقطار مختلفة باسعار مختلفة للروبل في وقت واحد " ويضيف ايضا " ان تحديد قيمة اية عملة بالنسبة للذهب وسائر العملات الاخرى يتم بشكل رسمي من الدولة صاحبة العملة استنادا لمقوماتها الاقتصادية ولا يمكن اجبار اية دولة على تحديد قيمة عملتها من الدول الاخرى " [٢] .

ولكن الحزب الوطني الديمقراطي كان له رأي آخر عبرت عنه جريدة الاهالي بالقول " بغض النظر عن الدوافع التي دفعت الاتحاد السوفيتي لتقديم هذا القرض سواء اكان ذلك لكسب ود العراق ام لغرض منافسة المعسكر الاخر . فقد كانت الصفقة في صالح العراق ان استغلت بالشكل الصحيح ونفذت بروح الود والتعاون غير ان لنا عليها بعض الملاحظات وبعض الاسئلة والاستفسارات منها:-

١ - كيفية احتساب قيمة الادوات التي سيقدمها الجانب السوفيتي .
٢ - ان الاتفاقية جعلت الابنية والمنشآت في عهدة العراقيين الذين لا يستطيعون القيام به وحدهم .
٣ - عدم خضوع الاتفاقية لدراسة دقيقة او لتخطيط صحيح وان الكثير منها كان نتيجة دراسة العهد الملكي .
٤ - تعهد الاتحاد السوفيتي بناء معامل للنسيج في العراق مع العلم انه قد تعاهد مع شركات بريطانية وامريكية سنة ١٩٥٩ لبناء مثل تلك المعامل داخل الاتحاد السوفيتي مما يدل على انه لا يمتلك الخبرة الكافية في هذا المجال .
٥ - تعهد الاتحاد السوفيتي بانشاء مزارع حكومية واسعة في العراق في حين ان العراق يفتقد للامكانات المالية لتنفيذ مثل هذه المشاريع .

---

[1] محمد سلمان حسن ، دراسات في الاقتصاد العراقي (بيروت ١٩٦٦) ص ١٥٨ .

[2] اقتباسا عن قحطان احمد سليمان ، السياسة الخارجية العراقية ص ٥٢٨ .

٦ – كان قسم من المشاريع معدا للاعلان عند قيام الثورة والان ادرجت في الاتفاقيــة ممــا يســبب تأخير مثل هذه المشاريع .
٧ – الاختلاف حول سعر الصرف وتسديد القروض السوفيتية [1] .

ومهما يكن من امر فقد عقد اجتماع بين ابراهيم كبة وزير الاقتصاد وبين ايفانوف الملحــق التجاري السوفيتي في بغداد يوم ٢ نيسان تم الاتفاق خلاله حول الخطوة الاولى لتنفيذ الاتفاقية وذلك باستخدام مجموعة من الخبراء السوفيت الممثلين للمؤسسات التجاريــة الســوفيتية للدخــول مــع الوزارات العراقية ذات الاختصاص في تفاصيل المشاريع المقترحة في الاتفاقية بعد ان صادق عليــها مجلس السيادة [2]

وبعد مرور شهر على توقيع الاتفاقية اذيع في السادس عشر من نيسان ١٩٥٩ البيان الاتي

بيان رسمي

" جرى صباح امس ١٦ نيسان في ديوان وزارة الخارجية بين سيادة هاشــم جــواد وزيــر الخارجية وسيادة كريكوري زايتسيف السفير فوق العادة والمفوض لاتحاد الجمهوريات الاشــتراكية السوفياتية في العراق تبادل وثائق ابرام اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين الجمهورية العراقيــة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الموقع عليها في موسكو يوم ١٦ آذار ١٩٥٩ . وبنــاء على ذلك فقد اصبحت الاتفاقية نافذة المفعول اعتبارا من التاريخ المذكور انفا .

ان حكومة الجمهورية العراقية وحكومة الاتحاد السوفيتي بناء على العلاقات الودية القائمــة بينهما رسميا الهادفة الى استمرار تطور التعاون الاقتصادي والفني وتوثيقه علــى اسس مبــادئ المساواة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والاحترام الكامل لكرامة الوطن وسيادة كلا البلدين فقــد وافقتا على تطور اقتصاد العراق الوطني في حقل الصناعة والزراعة والمواصلات .

وعلى هذا سيقدم الاتحاد السوفياتي للجمهورية العراقية العون الفني في تأسيس عــدد مــن المشروعات الصناعية الثقيلة وصناعات بناء الالات والكيمياء والمواد الغذائية والصناعات الخفيفــة كما سيقدم الاتحاد السوفياتي للجمهورية العراقية العون اللازم لتدريب الاختصــاصيين العراقيــن . ورغبة في مساهمة تطور ج . ع تطويرا اقتصاديا حسب رغبة الطرف العراقي تقدم حكومة الاتحــاد السوفياتي للجمهورية العراقية قرضا بمبلغ ٥٥٠ مليون روبل بفائدة قدرها ٢,٥ % سنويا " [3] .

---

[1] جريدة الاهالي ٢١ تموز ١٩٦٠ .

[2] الاهالي ٣ نيسان ١٩٥٩ .

[3] اتحاد الشعب ٢٧ نيسان ١٩٥٩ .

احتجاج وزير وتهديد بالاستقالة

كان العقيد الركن هاشم عبد الجبار رئيس الهيئة التحقيقية في وزارة الدفاع[1] يشعر ان بامكانه ان يتدخل في كل امر يتعلق بعمله حتى ولو شكل هذا التدخل تجاوزا على صلاحيات الاخرين وفي ١٣ / نيسان ١٩٥٩ وجه كتابا الى وزير العدلية (مصطفى علي) تطاول فيه على الوزير موجها اليه التهم الاتية

" ١ - ان وزارته لم تتعاون مع الهيئة في اتخاذ الاجراءات الانضباطية بحق الحكام الذين طلب نقلهم الى الموصل .

٢ - ان وزارته سبق لها ان عارضت مرارا في انتقاء بعض الحكام والموظفين من خارج بغداد للاشتغال في الهيئات التحقيقية او هيئة الادعاء العام او غيرها .

٣ - ان وزارة العدل لم تتخذ حتى الان الاجراءات الفعلية لتلافي الاختلاف في التوزيع ولم تعالج مشكلة التضخم والندرة في الاماكن المختلفة وفق مقتضيات الحاجة والمصلحة العامة .

٤ - لا يزال بعض الحكام والموظفين الذين عرفوا بمجاملاتهم للعهد البائد وعدم تجاوبهم اطلاقا مع اهداف الثورة وذمهم علنا جمهوريتنا الحبيبة في وظائفهم "

ونظرا للصداقة الحميمة التي تربط الوزير بعبد الكريم قاسم فقد وجه كتابا اليه في ١٥ نيسان معنونه " الى الصديق الحميم منذ الطفولة القائد العام للقوات المسلحة ورئيس الوزراء " ابدى فيه استغرابه من التهم التي وجهت اليه وفندها الواحدة بعد الاخرى وقال " انه عجب اشد العجب من اقوال هاشم عبد الجبار بانه يعتقد ان وزارة العدلية مخلصة للثورة وللجمهورية كل الاخلاص ومتعاونه كل التعاون ضمن حدود القانون ولكنه يعود ويخالف قوله المار ذكره بتأكيد ان الانحراف عن القانون يخل باستقلال القضاء ثم يعود ويقول ان هناك من يكيدون لوزير العدلية ولا يبرئ منهم مدير شرطة بغداد " ويقول الوزير في خاتمة الكتاب " وازاء تطاول رئيس هيئة التحقيق الخاصة فكرت في ان ارجو منكم اعفائي من الوزارة لتسند الى وزير لا يرى بأسا لتنفيذ ما يطلب من الرغبات ولكن حرصي الشديد على الجمهورية من ان تمس جعلني اؤجل هذا الرجاء "[2] .

---

[1] وهو من الشيوعيين المعروفين والمشرف على عمليات تعذيب القوميين والبعثيين في مقر المحكمة العسكرية الخاصة والمكونة من الحاكم كمال عمر نظمي والحاكم داود خماس وجلال بلطه والرئيس الاول سعيد مطر والرئيس الاول عبد الرزاق الزبيدي وعطشان ضيول والملازم اول الطيار فريد الصفار والملازم الاول قاسم ابراهيم جراد وسعيد عذير . اما المسؤولين عن عمليات التعذيب في معسكر الدبابات (معسكر الرشيد) وهم النقيب فاضل مهدي البياتي يعاونه نفس المجموعة والمسؤولين عن التعذيب في سجن ابي غريب هم كل من خليل العلي وخزعل السعدي .

[2] موسوعة ١٤ تموز ٢ / ١٩٨ .

سلفة عيد الفطر

بمناسبة عيد الفطر (٩ نيسان ١٩٥٩) ومن اجل تنشيط حركة السوق قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة يوم ٤ / نيسان ١٩٥٩ " منح المتقاعدين والموظفين والمستخدمين بمناسبة عيد الفطر المبارك سلفة تعادل نصف راتبهم الشهري الاسمي على ان تدفع اليهم قبل العيد مباشرة ويتم استردادها بعد شهر مايس ١٩٥٩ باقساط شهرية " .

وفي اليوم الثاني اصدرت وزارة المالية بيانا حول صرف السلفة عممته على الدوائر ذات الصلة اوضحت فيه مواعيد دفع السلف المذكورة واشارت الى انه بناء على قرب حلول عيد الفطر المبارك فقد تقرر منح سلفة بمقدار نصف الراتب الاسمي للموظفين والمستخدمين كافة ممن يتقاضون رواتبا شهرية والمتقاعدين المدنيين والعسكريين على ان تسترد منهم بستة اقساط شهرية اعتبارا من شهر مايس ١٩٥٩ ويجب ان تدفع السلفة بنسبة تعادل الاستقطاعات كما لا تدفع شيئا من مخصصات غلاء المعيشة .

وعلى ان تدفع السلفة على الوجه الاتي للمدنيين داخل العاصمة فقط يوم ٦ نيسان وللعسكريين داخل العاصمة يوم ٧ نيسان ، وللمتقاعدين في العاصمة وخارجها اليوم وغدا وتستقطع السلفة المذكورة بنسبة اقساط متساوية وتصرف وتقيد هذه السلفة على حساب بعنوان سلفة عيد الفطر المبارك "

وفي توضيح اخر قالت وزارة المالية ان قرار مجلس الوزراء يشمل منح المستخدمين باجور يومية سلفة نصف اجورهم الشهرية والرسمية على ان تسترد منهم بعين الطريقة المتبعة بكتاب وزارة المالية بشرط تأمين استردادها قبل انهاء خدمات المستخدم المستلف " [١] .

وقد عقب صادق الفلاحي سكرتير المكتب التنفيذي لاتحاد نقابات العمال[٢] على هذا البيان بالقول " قررت وزارتكم منح موظفي ومستثمرين الدوائر الرسمية الذين يتقاضون رواتب شهرية منحة نصف راتب ولم يتطرق بيانكم الى العمال الذين يشتغلون في نفس المؤسسات .

ومن الواضح ان العمال يستحقون المنحة اكثر من سواهم حيث ان اجورهم قليلة لا تتكافأ مع مستلزمات المعيشة في الظرف الحالي بالاضافة الى كونهم محرومين من الامتيازات التي يتمتع بها الموظفون والمستخدمون لذلك نرى من الضروري ان تشمل المنحة العمال ايضا " [٣] .

---

[١] الاهالي ٥ ، ٦ نيسان ١٩٥٩ .

[٢] وهو من الشيوعيين المعروفين .

[٣] اتحاد الشعب ٥ / نيسان ١٩٥٩ .

تسليح الجيش العراقي

ابدت حكومة الثورة اهتماما زائدا بتسليح الجيش العراقي وتوسيعه وخاصة بعد الانزال الامريكي في لبنان والبريطاني في الاردن في اعقاب الثورة . وكان الجيش العراقي حتى ذلك الوقت يعتمد على الاسلحة البريطانية بشكل كبير والتي توقف وصولها بعد الثورة فكان لابد من البحث عن مصادر اخرى للسلاح .

ومنذ ان عاد عبد السلام عارف والوفد المرافق له من زيارته لدمشق يوم ١٩ تموز ١٩٥٨ تبلورت فكرة مفاتحة الاتحاد السوفيتي حول تسليح الجيش العراقي على غرار ما هو موجود في الجمهورية العربية المتحدة . وفي ٢٠ ايلول ١٩٥٨ سافر وفد عسكري من ١٧ ضابطا يمثلون مختلف صنوف وخدمات الجيش الى القاهرة وقد اطلع الوفد هناك على الاسلحة والمعدات السوفيتية المستخدمة في جيش العربية المتحدة وكيفية استخدامها وعلى رأي العسكريين بشانها . وجرت مناقشات حول استخدام الدبابات في المعركة والمقارنة بين الاسلوبين الشرقي والغربي من هذا الاستخدام واطلع الوفد على طائرات الميغ السوفيتية الصنع وعلى مواصفاتها القتالية وبعد عودة الوفد قدم تقريرا الى وزارة الدفاع .[١] تضمن تجربة الجمهورية العربية المتحدة التي اعتمدت السلاح السوفيتي اساسا لتسليح جيشها .

بعد ذلك طلبت الدوائر المختصة من وزارة الدفاع من الملحق العسكري للعربية المتحدة العقيد عبد المجيد فريد تقديم المعلومات المتيسرة كافة لدى حكومته عن الاسلحة السوفيتية ، مواصفاتها واسعارها وتنظيم قوائم بها . وبعد ان راجعت مديرية الحركات العسكرية القوائم المقدمة واطلعت على ما تيسر لديها من معلومات عن اسلحة الجيش السوفيتي وتجهيزاته المتوافرة في احد كتب الاستخبارات البريطانية الموجودة لديها قامت المديرية بتثبيت قوائم بانواع الاسلحة والتجهيزات المطلوب شراؤها من الاتحاد السوفيتي بما في ذلك الدبابات والطائرات .

وبعد ان فوتحت الجهات السوفيتية بالموضوع ابدت استعدادها لتأمين احتياجات الجيش العراقي بشروط ملائمة جدا . وبناء على ذلك تم ارسال وفد عسكري الى موسكو في الثالث من تشرين الاول ١٩٥٨ برئاسة الزعيم الركن شاكر محمود شكري معاون رئيس اركان الجيش والعقيد الطيار جلال الاوقاتي قائد القوة الجوية والعقيد الركن طه الشيخ احمد مدير الخطط العسكرية والمقدم الركن محمد مجيد ممثلا عن مديرية الحركات العسكرية لمفاوضة الجهات المسؤولة في الاتحاد السوفيتي حول عقد اتفاقية لتسليح الجيش العراقي . وقد حمل الوفد رسالة من رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم الى رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي خروشوف .

وبعد اسبوع من الوصول الى موسكو جرى اول لقاء بين الوفدين العراقي والسوفيتي ثم عقدت اجتماعات اخرى في وزارة الدفاع ناقشوا خلالها الموضوع بصورة اولية وظهر للوفد ان الجمهورية العربية المتحدة قد اعدت قوائم حسب تنظيم جيشها وارسلت الى السوفيت تسريعا لارسال المعدات والاسلحة بناء على طلب العراق وقد اتضح للوفد العراقي ان هذه القوائم لا تلبي جميع طلبات العراق فطلب الوفد المفاوضة مع السوفيت على وفق القوائم التي يحملها الوفد .

---

[١] محسن حسين الحبيب ، حقائق عن ثورة ١٤ تموز ص ١٠٧ .

وبعد اسبوعين من الوصول الى موسكو زار الوفد خروشوف في منتجع (سوشي) على البحر الاسود حيث كان يقضي اجازته والذي ابدى موافقته على جميع الطلبات العراقية وحمل رئيس الوفد العراقي رسالة جوابيه الى الزعيم عبد الكريم قاسم . وبعد يومين عاد الوفد الى موسكو ليواصل مباحثاته ووافق الاتحاد السوفيتي على تقديم الاسلحة والطائرات ووسائل النقل بأقساط طويلة الامد (١٠سنوات) وبفائدة قدرها ٢,٥ % على ان تحتسب الاسلحة والطائرات والدبابات بثلث قيمتها اما وسائط النقل فتحتسب بقيمتها الكاملة وبموجب الاسعار التجارية وتم الاتفاق على اسلوب ومواعيد التسليم والخبراء اللازمين للتدريب والتوقيع بالاحرف الاولى على الاتفاقية التي عرفت (اتفاقية التعاون الفني) على ان يجري التوقيع النهائي عليها في بغداد وقد عاد الوفد العراقي يوم ٣١ تشرين الاول .

واعقبت هذه الاتفاقية اتفاقيات اخرى كان بعضها يتعلق بتجهيز الجيش بعدد من معامل العتاد ومعامل التصليح والتجهيزات لعدد من مراكز التدريب المهنية اضافة لاتفاقيات التسليح وكان يجري الاتفاق على هذه الاتفاقيات مع وفود عسكرية سوفيتية شروط وتسهيلات الاتفاقية الاولى بل كانت نسب التخفيض والتسهيلات تتناقض تدريجيا وبالاخص اتفاقية التسليح الرابعة .

ومن اجل تنفيذ هذه الاتفاقيات عينت الجهات السوفيتية ضابطا سوفيتيا له مقر خاص في بغداد للقيام بواجبات الارتباط وتسهيل امر تسليم المعدات والاسلحة وعينت ايضا رئيسا للخبراء السوفيت يشرف على اعمال الخبراء الذين استقدموا لأغراض التدريب وعلى الامور المتعلقة بالايفاد الى الاتحاد السوفيتي حيث ثم ارسال عشرات الضباط العراقيين للتدريب هناك وقد اتخذت مديرية الحركات العسكرية بالاتفاق مع مديرية الموانئ العامة الترتيبات لتخصيص منطقة خاصة في ميناء البصرة لرسو البواخر السوفيتية الناقلة للمواد العسكرية وكان يجري تفريغ هذه المعدات فيها [1] .

وقد ازدادت الحاجة الى السلاح بعد اعلان تشكيل الفرقة الخامسة يوم ٦ كانون الثاني ١٩٥٩ . حين زف عبد الكريم قاسم البشرى بتشكيل الفرقة الجديدة والمجهزة باحدث الاسلحة وقال في ٢ آذار ١٩٥٩ " لقد اتجهنا ناحية الجيش فضمنا لجيشنا العزيز القوة والمنعة لقد فاتحنا وفاوضنا دولا كثيرة للحصول على الاسلحة . اننا نشري بالمبالغ والثروة التي تؤمن من هذا البلد اننا نشري بتعب اليمين كما يقولون وبعرق الجبين ولسنا بحاجة بعد اليوم الى الاستجداء . لقد ضمنا لهذا الجيش اسلحة قوية متينة حديثة ... واصبحنا نتمكن من تأمين ما نريد ومن التعاون مع اية دولة كانت اجنبية ام عربية على اسس المنافع المتبادلة لقد اخبرت اخواني قبل هذا باننا سوف لا نصبح حلفاء الى أي احد بعد الان اننا اصدقاء ونتعامل مع اخواننا بمقدار ما يبدون الينا من الصداقة ونقابلهم بالمثل .

لقد شكلنا قبل مدة وجيزة الفرقة الخامسة وعما قريب سوف نشكل الفرقة السادسة " [2] .

---

[1] اقوال كل من العميد الركن فريد ضياء محمود مدير الحركات العسكرية واللواء الركن شاكر محمود شكري معاون رئيس اركان الجيش والمقدم الركن محمد مجيد في موسوعة ١٤ تموز ١ / ٢٢٥ – ٢٣٣ .

[2] مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم ص ٢٧ .

وكان عبد الكريم قاسم راغبا في استمرار اتصالاته بالغرب والحصول على السلاح الغربي الى جانب السلاح السوفيتي وان تبقى بريطانيا - بصورة خاصة - واحدة من مصادر السلاح الرئيسة خاصة وان العلاقات معها اخذت بالتحسن بعد تعيين السفير البريطاني الجديد همفري تريفليان في بداية كانون الاول ١٩٥٨ والذي كان يعمل مستشارا في السفارة منذ سنة ١٩٤٨ وربطته علاقات وصداقات قوية مع بعض الشخصيات النافذه : وكانت بريطانيا قد اعلنت بعد الثورة انها اذنت بتسليم بعض المعدات العسكرية الخفيفة الى العراق بناء على طلبات تقدم بها العراق قبل الثورة [1] .

وفي ٢٢ كانون الثاني ١٩٥٩ طلب العراق ان تقوم بريطانيا بتجهيز العراق بالدبابات والمدافع والمدافع المقاومة للطائرات والاسلحة الثقيلة . ويذكر السفير البريطاني ان عبد الكريم قاسم " إما اراد عدم الاعتماد على الروس فقط واما اراد اختبار موقفنا السياسي . وكانت هناك اسباب لتفضلنا الموافقة فنحن لا نرغب ان يعتمد على الروس وحدهم كما اننا لا يمكن ان نرفض بيع الاسلحة له في الوقت الذي نأمل التعاون معه ولنا مصالح يجب حمايتها . ومن ناحية اخرى كان بمقدورنا القول بانه لا يمكن تجهيزه بالاسلحة وقد قتل احد اصدقاءنا (الملك فيصل الثاني) وبدأ يسير نحو الشيوعية وان اصدقائنا في (السنتو) يجب ان يوافقو على تفضيل اعدائنا على اصدقائنا كما ان ناصر سيعتقد بان ذلك اشارة لعودتنا الى معاداته وان اسرائيل سوف تحتج واوصت بقبول طلب قاسم " [2] .

وفي ٢٦ شباط قرر مجلس الوزراء شراء سيارات للقوة الجوية وصواريخ جوية وادوات احتياطية لطائرات هنتر " وقرر في ٢٣ آذار " شراء عتاد لدبابات سنتوريون من بريطانيا بثلاثمائة وواحد وسبعين الف دينار وستمائة وواحد وثمانين دينارا ومائتين وخمسين فلسا عدا اجور الشحن" [3].

وكان (بروفوميو) وزير الدولة للشؤون الخارجية قد اعلن يوم ٢ آذار أي في اليوم نفسه (الذي اعلن فيه عبد الكريم قاسم ان تزويد السلاح لم يعد حكرا على جهة واحدة) اعلن في مجلس العموم البريطاني ان قسما من طلبات العراق من السلاح قد تمت الموافقة عليها والبعض الاخر لا زال قيد النظر وان تقديم الاجهزة الاحتياطية ومواد الادامة لا زال مستمرا وابلغت بذلك الحكومة العراقية باعتبار انها ليست دولة شيوعية . وان بريطانيا حصلت على فوائد سياسية بسبب اعلانها التعامل مع العراق وكذلك تجاه الاتحاد السوفيتي " [4] .

ويذكر الزعيم الركن فريد ضياء محمود مدير الحركات العسكرية انذاك " ثم تشبث الانكليز لتجهيزنا بالطائرات والدبابات بشروط احسن من شروطهم السابقة حيث عرف السفير البريطاني تجهزنا بطائرات كامبيرا القاصفة ودبابات سنتوريون باقساط تدفع خلال خمس سنوات الا انه نظرا لارتفاع اسعار هذه المعدات قياسا الى اسعار المعدات السوفيتية فقد رفض العرض . ومع ذلك فقد حصلنا من الجهة البريطانية على بعض الادوات الاحتياطية القليلة كما حصلنا على كمية حسنة من

---

[1] جريدة الجمهورية ٢٢ آب ١٩٥٨ .

[2] H . trevelyan The Middle Gastin revolution (London 1970) p . 152 - 154 .

[3] مقررات مجلس الوزراء يومي ٢٦ شباط ، ٢٣ آذار ١٩٥٩ .

[4] قحطان احمد سليمان ، السياسة الخارجية العراقية ص ٤٨٨ .

الاعتدة لدبابات سنتوريون التي كانت موجودة لدينا انذاك وتم ارسال عدد من الضباط الى معاهد التدريب العسكرية البريطانية ومن ضمنها كلية سانت هيرست وكلية الاركان في كمبرلي " [١] .

اما الولايات المتحدة الامريكية فكانت قد جهزت الجيش العراقي قبل الثورة بعدد من الدبابات والطائرات والمدافع بموجب برامج المساعدات الامريكية العسكرية ولكنها توقفت بعد الثورة وفي الوقت الذي اخذت فيها بريطانيا توثق علاقتها بعبد الكريم قاسم وتعمل للتفاهم مع الاتحاد السوفيتي اخذت الولايات المتحدة الامريكية تعمل على تحسين علاقاتها مع جمال عبد الناصر في وقت وصل فيه الصراع بين عبد الكريم قاسم وعبد الناصر ذروته .

وكان من المقرر ان تصل اسلحة امريكية الى العراق سبق وان تم الاتفاق عليها قبل الثورة وقد وصلت ست طائرات للتدريب مع طياريها المدربين ، وبقي الملاحون بعد الثورة بنتظرون الاشارة للبدء بالعمل ولما لم تحصل الموافقة عادوا الى بلادهم وبقيت الطائرات . وفي ٢٠ آب أي بعد الاعتراف الامريكي بالحكم الجمهوري اعلن عبد الكريم قاسم عن ورود اسلحة امريكية للعراق طلبت من قبل وان الحكومة العراقية قد قبلتها . واعلنت وزارة الخارجية الامريكية ان حكومتها قد استأنفت شحن الادوات الاحتياطية العسكرية للعراق وانه ليس هناك نية في الوقت الحاضر في استئناف شحن الاسلحة اليه بعد الاعتراف بالنظام الجمهوري وصرح الخبير الامريكي في الشؤون الخارجية (ايب) بانه ستصل العراق كميات من المواد الاحتياطية التي كان متفقا عليها قبل الثورة ومعظمها مواد وتجهيزات رجال الشرطة كالاسلحة الخفيفة والدراجات النارية [٢] .

وقد قدم مكتب المساعدات الفنية الامريكية تقريرا الى وزارة الداخلية العراقية يوم ٢٢ آب ١٩٥٨ ارفق به صورة منهاج المساعدات الامريكية المقرر تقديمها للشرطة العراقية ومنها آليات ودراجات وزوارق بخارية واجهزة لاسلكية وتجهيزات مختبر خاص بالتحريات الفنية ومكائن خاصة بالاطفاء وادوات خاصة بالمرور وقامت لجنة في مديرية الشرطة العامة مكونة من المقدم عبد الباقي كاظم وكيل عميد مدارس الشرطة رئيسا وعضوية كل من يحيى عبد الباقي معاون مدير الشرطة العام للمديرية ويحيى محمد عكاشة معاون مدير الشرطة العام للحركات بدراسة التقرير وتضمنت جدولا تضمن انواع الدورات والمعدات الضرورية المطلوب توفرها للنهوض بالشرطة وفي الاول من ايلول ١٩٥٨ اجتمعت اللجنة مع اعضاء موظفي بعثة العمليات الامريكية في العراق وبعد الدراسة وضعت اللجنة تقريرا تضمن توصياتها ومطالعاتها بشأن كيفية تطبيق المشروع بشكل يؤمن المصلحة الوطنية . وقد دفعت وزارة الداخلية بتاريخ ٢١ كانون الاول ١٩٥٨ التقرير الى مجلس الوزراء الذي قرر يوم ٢٤ كانون الاول ((عدم الموافقة على قبول المساعدات الفنية الامريكية للشرطة

---

[١] موسوعة ١٤ تموز ١ / ٢٢٧ .

[٢] قحطان احمد سليمان ، المصدر نفسه ص ٥٠٢

العراقية الا بعد دراستها ودراسة الشروط التي سبق الاتفاق عليها لامكان البت فيها نهائيا . وحذر القرار من وجود شروط ولامكان الاستفادة باكثر ما يمكن من المساعدات غير المشروطة)) [1] .

ويقول السفير الامريكي (غونمان) في بغداد " لم تبد في الموقف الذي تلا الانقلاب بوادر تدعو الى الاعتقاد بان استمرار معونتنا العسكرية والاقتصادية امر مرغوب فيه ومع ذلك فلم ارغب في ان اظهر باننا قد تخلينا عنها طوعا او قبل الاوان وتركنا المجال للسوفيت . فاذا كانوا يريدون ان تنسحب فيجب ان تاتي المبادأة من السلطة العراقية . وهكذا وبموافقة الخارجية الامريكية ابلغت وزير الخارجية العراقي الجومرد باننا مستعدون للاستمرار في تقديم مساعدتنا الفنية اذا كانت الحكومة العراقية ترغب في ذلك اما المساعدة العسكرية فقد قلت انها ستكون موضع بحث بين الحكومتين لوضع التفاصيل العملية والسياسية العامة . ولكن لم تبدأ من قاسم في الاشهر التالية بادرة تنم عن استعداد حكومته للمشاركة في اتفاق المساعدة العسكرية وبوجود المعونة السوفيتية في كانون الاول ١٩٥٨ ولعدم الحصول على اشارة توضح اغراض قاسم ادركنا ان الوقت قد حان لسحب بعثتنا العسكرية وتم ذلك فعلا " [2] .

ولكن الزعيم الركن فريد ضياء محمود يذكر ان العراق طلب من الجهات الامريكية تزويده ببعض الادوات الاحتياطية للدبابات والطائرات والمدافع " لكن طلبنا قوبل بتلكؤ شديد ثم وافقت هذه الجهات بعد ذلك على تجهيزنا ببعض الادوات الاحتياطية لمدافع ٨ عقدة الثقيلة ... كما عرضت علينا بعض الدورات والتسهيلات التدريبية وتم ايفاد ضابطين هما العقيد الركن سعدون عوني المدفعي من دائرة الحاكم العسكري والعقيد محسن الرفيعي مدير الاستخبارات الى الولايات المتحدة والاطلاع على بعض وحدات الجيش الامريكي وكان ذلك ضمن التسهيلات التي قدمتها الحكومة الامريكية لنا " [3] .

محاكمة الوجبة الاولى من المشاركين في ثورة الموصل

شكل عبد الكريم قاسم لجنة تحقيق برئاسة العقيد الركن هاشم عبد الجبار آمر اللواء العشرين واتخذت اللجنة مقرها في المحكمة العسكرية العليا الخاصة وسيق اليها ضباط الموصل من اللواء الخامس ومن بقية وحدات الجيش وبعد ان اكتمل التحقيق عقدت المحكمة جلسة يوم ٢٤ آذار للنظر في القضية الاولى من التهمة بالتعاون مع الثورة وهم كل من عقيد الجو عبد الله ناجي والرئيس الطيار قاسم العزاوي والملازم الطيار احمد عاشور والملازم الطيار فاضل ناصر وجميعهم من ضباط القوة الجوية .

وقد تضمن بيان الادعاء العام هجوما شديدا على الجمهورية العربية المتحدة وعلى رئيسها عبد الناصر ووسائل اعلامها ردا على الحملة الشديدة التي شنها عبد الناصر على عبد الكريم قاسم

---

[1] منهاج المساعدات الامريكية وقرار اللجنة المشكلة في مديرية الشرطة وكتاب وزارة الداخلية الى مجلس الوزراء يوم ٢١ / ١٢ / ١٩٥٨ في ملفات مجلس السيادة الملف ٥٧ وثيقة ٣٣ ، ومقررات مجلس الوزراء يوم ١٢/٢٤ / ١٩٥٨ .

[2] ولدمارغلمن ، عراق نوري السعيد (بيروت ١٩٦٥) ص ٣٢٠ ، ٣٤٧.

[3] موسوعة ١٤ تموز ١ / ٢٢٧ – ٢٢٨ .

في خطبه التي القاها في دمشق بعد فشل الثورة . وقد نال (محكمة الشعب) القسط الكبير من تلك الحملات .

قال ماجد محمد امين " لعل كل مواطن شريف وكل عربي مخلص لعروبته يتساءل والحيرة تعقد لسانه ما هي الدوافع التي ساقت جمال عبد الناصر والزمرة الملتفة لان يقف هذا الموقف العدائي من زعيمنا الاوحد وجمهوريتنا الديمقراطية وشعبنا الحر الكريم ؟ وبعد ان وصف عبد الناصر بانه " ناصر الاستعمار " وفاض لسانه باقذع الالفاظ واحطها قال

" ولا شك ان انطلاق الشعب السوري والمصري هو السبيل الوحيد لتحطيم الاصنام وقبر الاستعمار في الوطن العربي الاكبر ومن هنا فان انطلاق الشعوب تبعث هذه المخاوف التي تجيش في مخيلتك ومخيلة (راونتري) واسياده " .

" ان مؤامرة الخائن الشواف التي مثل هؤلاء الطيارون الجناة الماثلين امامكم جزءا من خطتها لم تكن بداية مؤامرات ناصر الاستعمار بل كانت الحلقة الثالثة [1] في سلسلة مؤامرات خائن القومية العربية جمال عبد الناصر .

وبعد ان انهى الادعاء العام القاء بيانه تحدث فاضل عباس المهداوي رئيس المحكمة قائلا "اننا نعلم ان هذا الطاغية الحقير ان هذا الرئيس الخسيس ان هذا الفرعون الرمسيس فتى ممفيس لا يمكن ان يقهر ارادة شعبه وارادة الشعب السوري المناضل العظيم فقد لاحت تباشير ثورة الشعب ودحر الطاغية" ثم وصف حكام الجمهورية العربية المتحدة انهم " حكام طغاة رجعيون دكتاتوريون فاشست انذال . واذا بهم اسوأ من الاستعمار " .

ثم بدأت محاكمة المتهمين بالاستماع الى افادات الشهود

وكان ملخص القضية " ان عبد الوهاب الشواف عندما فكر بالقيام بمؤامرته الدنيئة ضد الجمهورية العراقية الخالدة وضد زعيمها الاوحد عبد الكريم قاسم بالاشتراك مع الجمهورية العربية المتحدة اهتم بادئ الامر بالقوة الجوية الموجودة في الموصل لاسناد حركته لذلك اجرى الاتصالات مع عقيد الجو عبد الله ناجي آمر القاعدة الجوية في الموصل ومع ضباطه الاخرين الرئيس الطيار قاسم العزاوي والملازم الطيار احمد عاشور والملازم الطيار فاضل ناصر والملازم الطيار صائب صبري . وقد ايده هؤلاء في مساعيه الخبيثة وهيأوا له الوسائل لتحميل الطائرات بالصواريخ وفعلا توجهت الطائرتان المرقمتان ٣١٧ ، ٣٢٤ الى بغداد (صباح يوم التاسع من آذار ١٩٥٩ بقيادة الملازم الطيار صائب صبري والملازم الطيار فاضل ناصر وتم قصف المرسلات العائدة للاذاعة العراقية في ابي غريب وادى ذلك الى استشهاد شرطي وجرح افراد آخرين) " .

وقد استمعت المحكمة الى افادات ثلاثة عشر شاهدا واستأنست بشهادات الاخرين الواردة في التحقيق والبالغ عددهم اثنان وثلاثون شاهدا والى دفاع المحامي عبود الخياط على مدى اربع جلسات متواصلة واصدرت حكمها يوم ٢٨ آذار كالاتي

---

[1] اشارة الى ابعاد عبد السلام عارف وعودته الى العراق دون دعوة الحكومة باعتبارها المؤامرة الاولى اما الثانية فهي الحركة التي اتهم بقيادتها رشيد عالي الكيلاني بدعم من الجمهورية العربية المتحدة حسب ادعاء المحكمة .

" حكمت المحكمة على المجرمين عقيد الجو عبد الله ناجي والرئيس الطيار قاسم العزاوي والملازم الطيار احمد مهدي عاشور والملازم الطيار فاضل ناصر بالاعدام رميا بالرصاص حتى الموت والحكم عليهم بطردهم من الجيش وصدر القرار باتفاق الاراء وافهموا علنا "[1] .

وقد تم تنفيذ حكم الاعدام فيهم يوم ٣٠ آذار واذاع الحاكم العسكري البيان رقم ٩٣ الاتي

" لقد تم في الساعة الحادية عشرة من صباح امس تنفيذ حكم الاعدام رميا بالرصاص بالخونة عقيد الجو عبد الله ناجي والرئيس الطيار قاسم محمد علي العزاوي والملازم الطيار احمد مهدي صالح العاشور والملازم الطيار فاضل ناصر الذين اشتركوا في حركة التمرد التي قام بها الخائن عبد الوهاب الشواف ضد سلامة الجمهورية وذلك بعد ان اقترنت قرارات الحكم الصادرة بحقهم من المحكمة العسكرية العليا الخاصة بمصادقة سيادة وزير الدفاع .

واننا لنؤكد بان المصير الذي لقيه هؤلاء الخونة سيكون نتيجة حتمية لكل من تسول له نفسه التعرض لكيان جمهوريتنا الخالدة بقيادة زعيمنا الاوحد ابن الشعب ورائد القومية العربية المتحررة عبد الكريم قاسم .

وقد تم تنفيذ حكم الاعدام بالمجرمين الاربعة في ميدان الرمي في ام الطبول بحضور عدد كبير من ضباط الجيش والجنود وقد هتف الحاضرون بحياة الزعيم عبد الكريم قاسم وبحياة الجمهورية العراقية وبالموت للخونة المتآمرين " .

وبعد تنفيذ الحكم بعث فاضل عباس المهداوي رئيس المحكمة البرقية الثالثة الى اللواء الركن عبد الكريم قاسم القائد العام للقوات المسلحة .

" رئيس واعضاء وضباط ومنتسبوا المحكمة العسكرية العليا الخاصة عسكريين ومدنيين يتقدمون بشكرهم واعترافهم بفضل الزعيم الاوحد ابن الشعب البار اللواء الركن عبد الكريم قاسم لاستجابته لرجاء الشعب بتنفيذ احكام الاعدام بالخونة المارقين . سيروا الى الامام والله معكم . والشعب من ورائكم . الموت للخونة الانذال والحياة للشعب وزعيمه الكريم (ولكم في القصاص حياة يا اولي الالباب) " .

العقيد فاضل عباس المهداوي

رئيس المحكمة العسكرية العليا الخاصة [2]

صدور الاحكام بحق عدد من رجال العهد السابق

في يوم ٢٤ كانون الثاني بدأت محاكمة الوزير السابق سعيد قزاز بتهمة مطاردة الوطنيين ومسؤوليته عن ضرب المتظاهرين بالرصاص والمجازر التي وقعت ضد السجناء في سجون بغداد والكوت والبصرة بصفته وزيرا للداخلية . وقد صدر الحكم عليه يوم ٤ شباط بالشنق حتى الموت مع العقوبات التبعية الاخرى .

وتجدر الاشارة الى ان احد الشهود وهو المحامي شاكر العاني قد وصف سعيد قزاز في شهادته بانه " وزير مدرك يقوم بواجبه ويحترم القانون " الامر الذي اغضب المدعي العام ماجد

---

[1] المحاكمات ١٢ / ٤٨٣٩ - ٤٩٧٥ .

[2] جريدة الاهالي ٣١ آذار ١٩٥٩ ، جريدة اتحاد الشعب ٣١ آذار ١٩٥٩.

محمد امين الذي ظهر له ان الشاهد كان احد المحققين في قضية اطلاق الشرطة الرصاص على المتظاهرين من عمال شركة نفط البصرة سنة ١٩٥٣ . ولكن مدير شرطة البصرة قد قرر احالة المتهمين بضرب الرصاص على المحكمة ولكن مديرية الشرطة العامة اصدرت قرارا بعدم احالتهم على المحكمة وان الشاهد شاكر العاني كان مدعيا عاما انذاك وقد ايد قرار مديرية الشرطة العامة هذا وبذلك يكون الشاهد قد منع من حق اتخاذ الاجراءات القانونية ضد الذين قاموا بقتل عدد من المتظاهرين أي انه اسهم في طمس الموضوع وعليه طالب الادعاء العام ورئاسة المحكمة بالموافقة على احالة الشاهد كمتهم على هيئة التحقيق الخاصة [١] .

واصدرت المحكمة حكمها في السادس من نيسان على المتهم اللواء الركن المتقاعد عمر علي قائد الفرقة الاولى في الديوانية السابق . كان المتهم قد اعلن معا رضته للثورة يوم ١٤ تموز فصدر امر احالته على التقاعد واتهم بعدم تنفيذ الاوامر ووقوفه ضد الثورة وقد تضمن الحكم الاعدام شنقا حتى الموت واوصت المحكمة القائد العام للقوات المسلحة بتخفيف العقوبة الى الاشغال الشاقة المؤبدة . وكانت محاكمته قد بدأت يوم السابع من شباط ١٩٥٩ [٢] .

اما محاكمة كل من المتهمين الزعيم الركن المتقاعد وفيق عارف والعقيد الركن عبد الجبار يونس فقد بدأت يوم ١٥ شباط . كان وفيق عارف شقيق رئيس اركان الجيش في العهد الملكي آمرا للواء المشاة الاول في المسيب وقد احيل على التقاعد يوم الثورة لوقوفه ضدها وارتباطه بعدد من رجال العهد السابق وعين خلفا له عبد الجبار يونس آمرا للواء . لكنه رفض ذلك واعلن معارضته للثورة ايضا .

وقد اصدرت المحكمة حكمها يوم السادس من نيسان علي وفيق عارف بالاشغال الشاقة المؤبدة مع التوصية للقائد العام للقوات المسلحة بتخفيف العقوبة الى الاشغال المؤقتة مدة ١٥ سنة وباخراجه من الجيش [٣] .

وصدر في اليوم نفسه الحكم على المتهم خليل كنه احد وزراء المعارف والمالية في العهد السابق بالاشغال الشاقة المؤبدة والعقوبات التبعية الاخرى . وكانت محاكمته قد بدأت يوم ٢٨ شباط.

وفي ١٥ آذار بدأت محاكمة كل من المتهمين عبد الجبار ايوب متصرف بغداد وجماعته (ابراهيم حسن وداود سلمان وعزرة ورده - يهودي -) بتهمة تعذيب السجناء السياسيين وقتل وجرح عدد منهم وذلك يوم ١٨ حزيران ١٩٥٣ فصدر الحكم يوم ٦ نيسان بالاعدام شنقا حتى الموت على عبد الجبار ايوب وبالاشغال الشاقة المؤبدة على ابراهيم حسن وبالاشغال الشاقة المؤبدة على داود سلمان الذي اوصت المحكمة القائد العام للقوات المسلحة بتخفيف العقوبة الى الاشغال الشاقة المؤقتة لمدة ثلاث سنوات وبراءة المتهم عزرة ورده واخلاء سبيله من التوقيف حالا [٤] .

---

[١] المحاكمات ١٠ / ٣٩٠٥ ، ٤٠٣٩ .

[٢] نفسه ٩ / ٣٧٨٣ .

[٣] نفسه ١٠ / ٤١٩١ .

[٤] نفسه ١١ / ٤٦٦٥ ، ١٢ / ٤٨٣٥ .

وفد الموصل يقابل رئيس الوزراء

في ٢٢ آذار قدم وفد الموصل الذي يضم عددا من قادة الحزب الشيوعي هناك وقادة (المنظمات الديمقراطية الشيوعية) الذين اسهموا في قمع ثورة الموصل ليقدموا تعهدا رسميا بالولاء لعبد الكريم قاسم . وكان الوفد برئاسة سكرتير اللجنة المحلية للحزب الشيوعي في الموصل هاشم حسين . وقد استقبلهم الشيوعيون في بغداد في محطة القطار استقبال الابطال مرددين هتاف " وفد الموصل اهلا بيك الحزب الشيوعي يحييك " نزل الوفد في ضيافة الحكومة في فندق سمير اميس وعقد بعد وصوله مؤتمرا صحفيا تكلم فيه عدنان جلميران رئيس المحكمة القصابية عضو لجنة الحزب وسكرتير التنظيم العسكري عن الوضع في مدينة الموصل قبل الحركة واشار الى تأهب المنظمات الجماهيرية وقيامها بنقل اخبار خطة الحركة الى المسؤولين واشاد بمهرجان السلم الذي عقد في الموصل .

ثم بين ان الشواف اعلن حالة الطوارئ ومنع التجول في المدينة وبدأ بحملة اعتقالات واسعة بين الموالين للجمهورية شملت قادة المنظمات المهنية والنقابية وقد بلغ عدد المعتقلين (٦٠) مواطنا و (١٤) ضابطا ثم تحدث عن التظاهرات والتظاهرات المضادة التي قامت يوم السابع من آذار وكيف ان القوميين هتفوا بسقوط عبد الكريم قاسم وبحياة عبد الناصر . واشار بدور كتيبة الهندسة التي ادت دورا فعالا في افشال الحركة "[1] .

وفي يوم ٢٥ آذار استقبل عبد الكريم قاسم الوفد في وزارة الدفاع اعضاء الحزب الشيوعي ومنهم عبد الرحمن القصاب عضو اللجنة المحلية للحزب وعمر محمد الياس عضو لجنة الحزب وفخري بطرس عضو لجنة الحزب وسكرتير لجنة الحزب العمالية فضلا عن هاشم حسين وعدنان جلميران وآخرين وخاطب عبد الكريم قاسم الوفد قائلا " ارحب بكم اجمل ترحيب واسأل الباري عز وجل ان يأخذ بأيدي المخلصين العاملين في سبيل الله وفي سبيل الوطن . انا واحد منكم واننا سنعمل الليل والنهار ونفني كياننا ووجودنا في سبيلكم واعلموا ان الذين يعملون للحق وفي سبيل الله والوطن والشعب هم المنتصرون اما الاشرار الذين تلطخت ايديهم بدماء الابرياء فعليهم اللعنة . ثورة الموصل ايها الاخوان هي ثورة العناصر الفاسدة والعناصر الفاسدة هذه ارسلت اليها الاموال من الخارج . وكانت الايدي القذرة تلعب بمقدرات القائمين بالثورة والقصد من ذلك التطويح بكيان الجمهورية التي لا يمكن مطلقا التطويح به " ثم اوضح للوفد كيف خرج العراق من ميثاق بغداد معتمدا في ذلك سياسة الكتمان والهدوء والمباغتة وقال " نحمد الله لمجيئكم هنا واجتماعنا على هذه الطاولة التي انعقد عليها حلف بغداد وهذا هو اليوم الاول الذي اصبحنا فيه متحررين اهنئكم لانكم اول من جلستم على هذه الطاولة بعد ذهاب حلف بغداد وابشركم ان في الشهر القادم ستكون لنا ثورة كبيرة جديدة " ووصف الحركة بانها كانت متشعبة وان الشعب الموصلي قضى على المتآمرين بسرعة هائلة وقال ان حادث الموصل سيكون درسا لابناء الشعب العظيم وسيكون درسا للمغفلين المدفوعين بالكلام والتهريج والباطل[2] وقد اهدى عبد الكريم قاسم لاعضاء الوفد مسدسان وقدم

---

[1] اتحاد الشعب ٢٣ آذار ١٩٥٩ .

[2] مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم ص ٤٨ - ٥٠ .

منحة للحزب الشيوعي قيمتها ١٥٠٠ دينار واعاد مهدي حميد قائد المقاومة الشعبة في الموصل الى الجيش ورفعه الى رتبة رئيس واسند اليه قيادة قوات المقاومة الشعبية للقسم الشمالي من العراق[1].

الخروج من ميثاق بغداد

كانت مسألة خروج العراق من ميثاق بغداد من بين الاهداف التي اتفق عليها الضباط الاحرار قبل الثورة . وقد جاء البيان الاول للثورة مؤكدا التمسك بقرارات مؤتمر باندونك التي تضمن سياسة الحياد الايجابي ورفض سياسة الانحياز الامر الذي يؤشر ضمنا الانسحاب من الميثاق . لكن الثوار لم يعلنوا ذلك رسميا ولم يحضر ممثلو العراق اجتماع دول الميثاق اذ تم تجميد عضوية العـــراق فيــه واحتلت القوات العسكرية مقر (الحلف) صباح يوم الثورة وختم من قبلها .

وكانت قيادة الثورة غير متسرعة في الاعلان عن الانسحاب من الميثاق رغبـــة منــها فــي ضمان عدم تدخل دول الميثاق ضد الثورة خاصة بعد وصول القوات الامريكية الى لبنان والبريطانيــة الى الاردن وكذلك لتشجيع دول الميثاق على تقديم اعترافها بالحكم الجمهوري وعدم اثـــارة الغــرب لاسيما وان عضوية العراق في الميثاق كان مقررا لها ان تنتهي سنة ١٩٦٠ .

وكانت كل من الحكومة العراقية والرأي العام مقتنعين بضرورة الانسحاب من الحلـــف اذ ان عبد الكريم قاسم ذكر يوم ٢٤ تموز ١٩٥٨ " ان دول الميثاق لا زالت غير معترفة بالوضع الجديــد وعليه فلا يمكننا بحث موضوع اجتماع الحلف في لندن يوم ٢٨ تموز قبل اعتراف الــدول المعنيــة بالجمهورية العراقية " واكد في السادس من آب ١٩٥٨ " ان حكومة الثورة ستعالج عضوية العــراق في حلف بغداد الذي عقد من قبل حكام العهد السابق بدون اخذ رأي الشعب " وفي ردة على ســؤال لاحد الصحفيين الاجانب حول موقف العراق من الميثاق قال " انك تستطيع ان ترى بنفسك ما اذا كان هذا الحلف في صالح البلاد " [2] .

ويذكر السفير الامريكي في بغداد غولمان " ان وزير خارجية العراق عبد الجبــار الجومــرد ادعى خلال حديث لي معه من ٢ آب ١٩٥٨ بان الاخفاء على ميثاق بغداد بالنيابة عن العــراق تــم بتخويل وعلم ما لايزيد عن عشرين شخصا وكان يعوزه التأييد الشعبي وان اغلبيــة العراقييــن قــد تركوا جاهلين بالالتزامات التي ترتبت على العراق بموجبه " [3] .

وقد استندت المطالبة بالانسحاب من الميثاق في بداية سنة ١٩٥٩ فدعت الجبهــة الوطنيــة يوم ٢٧ كانون الثاني الى المبادرة بالخروج رسميا من الميثاق وكذلك مــن الاتفــاق الخــاص مــع بريطانيا وتحرير البلاد تحررا تاما من بقايا السيطرة الاستعمارية [4] . فضلا عن مطالبـــة الصحــف والاحزاب السياسية والمنظمات الجماهيرية التي اكدت في بياناتها وعرائضها ضرورة الانسحاب مــن الميثاق وخاصة حزبي البعث العربي الاشتراكي والشيوعي . واشتدت هذه المطالبة بعد فشل ثـــورة

---

[1] H . Batath , The old Social Classes and Revolutionart Movements of Iraq new jersy 1978 p . 887 .

[2] جريدة الجمهورية العراقية ٢٥ تموز ، ٧ آب ١٩٥٨ .

[3] اقتباسا عن نجدة فتحي صفوة العراق في مذكرات الدبلوماسيين الاجانب ص ٢٤٣ .

[4] اتحاد الشعب ٢٨ كانون الثاني ١٩٥٩ .

الشواف لان عدم انسحاب الثورة من الميثاق قد عرضها لانتقادات شديدة من اجهزة الاعلام في العربية المتحدة التي تدهورت علاقتها بالعراق . فذكر جمال عبد الناصر في خطبه مرارا ان العراقيين والعرب قد حاربوا ميثاق بغداد وسقط منهم الشهداء وذلك لكي يبقوا بعيدين عن مناطق النفوذ ولكن العراق لا يزال الى اليوم في حلف بغداد ولا يزال الشعب العراقي يحارب مرة اخرى ليتخلص من التبعية " [١] .

رد عبد الكريم قاسم على من اسماهم (الصحف المأجورة) من الدول المجاورة يوم ٢ آذار ١٩٥٩ بسبب تهجماتها على العراق لعدم انسحابه من الميثاق وقال " ماذا تريد منا هذه الصحف المأجورة ... ماذا يريدون دعاة التفرقة ؟ لقد آلينا على انفسنا ان تكون لنا في كل شهر ثورة وانني اخبركم ايها الاخوان وايتها الاخوات اننا في نهاية الشهر الحالي او الشهر المقبل مقبلون على ثورة جسيمة تركز كيان البلد وتؤمن استقلاله " وبمناسبة الاحتفال بيوم الربيع المصادف يوم ٢١ آذار خاطب جمعا من الكرد بالقول " استكمالا لفرحتكم هذا اليوم يوم الحرية ويوم الربيع اعلن لكم باننا خلال خمسة ايام سوف نعلن على العالم نبأ مهما يسركم " [٢] ولكنه اعلن الانسحاب في اليوم التالي.

ويذكر السفير البريطاني من بغداد تريفليان انه " قابل عبد الكريم قاسم يوم الاحد ٢٢ آذار ١٩٥٩ أي قبل يومين من انسحاب العراق من الميثاق وان قاسما اخبره بموافقته على بقاء القواعد الجوية البريطانية في العراق بشرط ان تخضع لسيطرة القوة الجوية العراقية ولكنه فوجئ بعد يومين بسماع انسحاب العراق من الميثاق والغاء الاتفاقية الخاصة بالقواعد البريطانية . ويعلق السفير على ذلك بالقول هذا نموذج من احابيل عبد الكريم قاسم وبرهان نهائي على انه لا يمكن ان يؤتمن " [٣] .

كان عبد الكريم قاسم قد عقد مؤتمرا صحفيا عصر يوم ٢٤ آذار بمقره في وزارة الدفاع اعلن فيه ان نبأ مهما سيذاع في تمام الساعة الثامنة مساء هذا اليوم . تم عقد مؤتمرا آخر الساعة التاسعة مساء اليوم نفسه اعلن فيه انسحاب العراق من الميثاق . ودعا الصحف الى " السعي لتخفيف حدة التوتر مع الدول المجاورة والبلاد المعنية حتى نحصل على نتائج مرضية " وقال " درسنا طريقة الخروج من الحلف هل ننسحب منه فورا او ننتظر المدة القانونية للخروج منه درسنا هذا الحلف والاتفاقيات الثنائية درسنا رغبة شعبنا العميقة الشاملة وعلى ضوء ذلك اصرح لكم الان اعتبروا العراق منذ هذه اللحظة غير مقيد بهذا الحلف او اية معاهدة تحد من سيادته . ومنذ هذه اللحظة العراق حر طليق وجمهوريتنا العراقية تتمتع بسيادة كاملة دون قيد او شرط . انها غير مقيدة منذ هذه الاونة بمعاهدات او اتفاقيات عسكرية او عدوانية ان حلف بغداد كان يقيد العراق وقد فرض على بلادنا فرضا " [٤] وفي اليوم الثاني خرجت الجماهير من بغداد معلنة ابتهاجها بالانسحاب رسميا من الميثاق .

---

[١] جمال عبد الناصر نحن والعراق والشيوعية ص ٦١ / ٦٥ .

[٢] مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم ١٩٥٩ ١ / ٣٢ / ٤٦ .

[٣] Tyevelyan , The Middle Gast p 155.

[٤] اتحاد الشعب ٢٥ آذار ١٩٥٩ .

لقد برر عبد الكريم قاسم تأخر العراق من الانسحاب من الميثاق بالقول " مضت مدة طويلة كنت اعالج خلالها خروجنا من ميثاق بغداد ودخلنا في مناقشات كثيرة سرية لان سياستنا الكتمان والهدوء والمباغتة وفي هذا الوقت الذي نريد منه تحرر البلاد من عناصر الاستعمار والفساد كانت عناصر الفساد في الداخل والاستعمار يتحالف معهم كانوا يعملون ضد هذه الحكومة الحرة "[1] .
واضاف بالقول " يصفنا بعضهم وهم دعاة الباطل باننا سفاكون والكل يعلم اننا غير سفاكين بل ان السفاكين هم الذين سفكوا دماء الابرياء نتيجة الغدر والخيانة ومن لطخوا ايديهم بدم المؤامرة " وفي اليوم نفسه أي ٢٤ اذار ابلغت وزارة الخارجية العراقية سفارات كل من الباكستان وايران وتركيا وبريطانيا من بغداد الاتي

" تهدي وزارة الخارجية تحياتها الى سفارة .... في بغداد وتتشرف بان تبدي انه لا يخفى على السفارة المحترمة ان ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ احدثت تبديلا جوهريا في كيان العراق الداخلي كان من ابرز مظاهره تغيير نظام الحكم بقيام الجمهورية في البلاد ذلك النظام الذي اصبح يعبر تعبيرا صادقا عن ارادة الشعب بكافة طبقاته وعن رغبته بوجود تعاون وثيق بين حكومته وبين الدول كافة على اساس الصداقة وعلى قدم المساواة ووفقا لمصالحه المتبادلة معها للعمل في سبيل حفظ السلام تمشيا مع مبادئ ميثاق الامم المتحدة واتباع سياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز الى أي من المعسكرين الشرقي او الغربي .

وقد مرت ثمانية اشهر على تطبيق سياسة عدم الانحياز هذه واصبح واضحا للمجتمع الدولي عزم العراق الاكيد على العمل في انماء علاقاته على اساس تعكس واقع رغبة الشعب العراقي في البقاء بعيدا عن المنافسات الدولية ومعاملة كافة الدول معاملة اساسها الصداقة والمنفعة المتبادلة .

وبناء على ما تقدم وبعد تأمل دقيق في المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تربط العراق باعضاء المجموعة الدولية وجدت الحكومة العراقية ان بقاء العراق طرفا في ميثاق بغداد لا يتماشى مع سياسة الحياد الايجابي التي اعلنتها وسارت بموجبها فعلا منذ ١٤ تموز ١٩٥٨ كما انه لا ينسجم مع رغبات الشعب العراقي الذي اعرب عن معارضته للحلف وعليه وبالنظر الى اعتقادها ان ثبوت العلاقات الخارجية ونموها المطرد على اسس من المودة والمنافع المتبادلة يجب ان يستند الى رغبة الشعب وتاييده وينطبق على واقع الحال والتبدل الجوهري الذي طرأ على ظروف العراق واوضاعه . فالحكومة العراقية ترى في انسحابها من عضوية ميثاق بغداد وسيلة اساسية لتدعيم وانماء الصداقة والمودة بين العراق وكافة الدول .

لهذا تتقدم وزارة الخارجية بابلاغ الدول الاطراف في ميثاق التعاون المتبادل بين العراق وتركيا المعقود في بغداد ٢٤ شباط ١٩٥٥ (ميثاق بغداد) بقرارها بالانسحاب من عضوية الميثاق المذكور اعتبارا من هذا اليوم معربة في الوقت نفسه عن رغبتها الاكيدة من استمرار العمل على تدعيم اواصر الصداقة والمودة مع تلك الدول بما يتفق ومبادئ ميثاق الامم المتحدة وهي واثقة بانها ستجد من الدول الصديقة ما تأمله من التعاون بروح المودة التي يتحسس بها العراق تجاهها لاسيما وان الروابط التاريخية والمنافع المتبادلة التي تربط العراق بهذه الدول عوامل اساسية اثبتت الايام

---

[1] مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم ٤ / ٤٦ .

صلاحها في دوام تعاون مستمر وعلاقات ودية مزهرة كما نؤكد ان انسحاب العراق من الميثاق سوف يكون وسيلة فعالة لانماء المودة والصداقة بين العراق والدول ذات العلاقة على اسس رصينة ومقبولة من الشعب العراقي تنتهز الوزارة هذه الفرصة للاعراب عن فائق تقديرها واحترامها " [1] .

وادلى ناطق بلسان وزارة الخارجية ٢٥ آذار بتصريح قال فيه :

لا يخفى ان ثورة ١٤ تموز احدثت تبدلا جوهريا في كيان العراق الداخلي كان من ابرز مظاهره تغيير نظام الحكم فيه بقيام الجمهورية في البلاد - ذلك النظام الذي اصبح يعبر تعبيرا صادقا عن ارادة الشعب بكافة طبقاته وعن رغبته بوجوب قيام تعاون وثيق بين حكومته وبين الدول كافة على اساس الصداقة وعلى قدم المساواة وفقا لمصالحه المتبادلة معها . للعمل في سبيل حفظ السلام في العالم تمشيا مع مبادئ ميثاق الامم المتحدة واتباع سياسة الحياد الايجابي وجاء في التصريح :

وقد مرت ثمانية اشهر على تطبيق سياسة عدم الانحياز هذه واصبح واضحا للمجتمع الدولي عزم العراق الاكيد على العمل في انماء علاقاته على اساس تعكس واقع رغبة الشعب العراقي في البقاء بعيدا عن المنافسات الدولية ومعاملة اساسها الصداقة والمنفعة المتبادلة .

وبناء على ما تقدم وبعد تأمل دقيق في المعاهدات والاتفاقات الدولية التي تربط العراق باعضاء المجموعة الدولية وجدت الحكومة العراقية ان بقاء العراق طرفا في " ميثاق بغداد " لا يتماشى مع سياسة الحياد الايجابي التي اعلنتها وسارت بموجبها فعلا منذ ١٤ تموز ١٩٥٨ كما انه لا ينسجم مع رغبات الشعب العراقي الذي اعرب عن معارضته للحلف . وعليه وبالنظر الى اعتقادها ان ثبات العلاقات الخارجية ونموها المطرد على اسس من المودة والمنافع المتبادلة يجب ان يستند الى رغبة الشعب وتأييده وينطبق على واقع الحال والتبدل الجوهري الذي طرأ على ظروف العراق واوضاعه ، فالحكومة العراقية ترى في انسحابها من عضوية ميثاق بغداد وسيلة اساسية لتدعيم وانماء الصداقة والمودة بين العراق وكافة الدول .

لهذا قامت الحكومة بابلاغ الدول الاطراف في ميثاق التعاون المتبادل بين العراق وكل من بريطانيا وتركيا وايران وباكستان المعقود في بغداد ٢٤ شباط ١٩٥٥ (ميثاق بغداد) بقرارها بالانسحاب من عضوية الميثاق المذكور اعتبارا من يوم ٢٤ الجاري واعربت في الوقت نفسه عن رغبتها الاكيدة في استمرار العمل على تدعيم اواصر الصداقة والمودة مع تلك الدول بما يتفق ومبادئ ميثاق الامم المتحدة وهي واثقة بانها ستجد من الدول الصديقة ما تأمله من التعاون بروح المودة التي يتحسس بها العراق تجاهها لا سيما وان الروابط التاريخية والمنافع المتبادلة التي تربط العراق بهذه الدول عوامل اساسية اثبتت الايام صلاحها في دوام تعاون مستمر وعلاقات ودية مزدهرة . كما اكدت الحكومة ان انسحاب العراق من الميثاق سوف يكون وسيلة فعالة لانماء المودة والصداقة بين العراق رصينة ومقبولة من الشعب العراقي [2] .

---

[1] ثورة ١٤ تموز في عامها الاول ص ٢٩١ .

[2] اتحاد الشعب ٢٦ آذار ١٩٥٩ .

وبلغت وزارة الخارجية العراقية السفارة الامريكية قرارها بالانسحاب لان الولايات المتحدة الامريكية عضو في اللجنة العسكرية فقط كما اعلمت الوزارة السفير البريطاني في بغداد بان " الحكومة العراقية على استعداد لعقد معاهدة صداقة مع بريطانيا لرعاية المصالح المتبادلة بين الدولتين كبديل عن انسحاب العراق من حلف بغداد " لكن الحكومة البريطانية رفضت الاقتراح [١] .

وفي يوم ٢٥ آذار قرر مجلس الوزراء

" اعتبار يوم ٢٤ آذار وهو يوم خروج الجمهورية العراقية من حلف بغداد عيدا وطنيا وشعبيا واعتباره عطلة رسمية في كافة انحاء الجمهورية العراقية الخالدة والاحتفال بهذا اليوم في كل عام بذكرى تخلص العراق من آخر ورقة من وريقات الاستعمار وسمي هذا العيد بعيد الحرية وقد اقترن هذا القرار بمصادقة مجلس السيادة [٢] " .

واخذت البرقيات تنهال مؤيدة الخطوة التي اقدمت عليها الحكومة والتي حررت البلاد من قيود والتزامات الميثاق فضلا عن كونها خطوة مهمة في سبيل حرمان جمال عبد الناصر واجهزة اعلام العربية المتحدة من مهاجمة العراق وعبد الكريم قاسم واستجابت لمطلب الشعب العراقي وتمشيا مع سياسة الحياد الايجابي . وجرت مسيرات حاشدة ابتهاجا بهذه المناسبة . ولكن الشيوعيين عدوا هذه الخطوة نصرا لهم .... تحقق على ايديهم وانه جاء نتيجة لكثرة طلباتهم المقدمة الى عبد الكريم قاسم والبيانات التي نشرتها جريدتهم اتحاد الشعب .

وفي يوم ١٥ كانون الاول ١٩٥٩ اصدر مجلس السيادة القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٩ الذي يلغي القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٩ الخاص بتصديق ميثاق التعاون المشترك بين العراق وتركيا كالاتي

" بأسم الشعب

مجلس السيادة

المادة الاولى : يلغى القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٥ الخاص بتصديق ميثاق التعاون المتبادل بين العراق وتركيا الموقع عليه في ٢٤ شباط ١٩٥٥ وجميع الاتفاقيات الخاصة الملحقة به والكتب المتبادلة والمرفقة ويعتبر هذا القانون نافذا من يوم ٢٤ آذار ١٩٥٩ " [٣] وجاء في الاسباب الموجبة ان بقاء العراق طرفا في الميثاق لا يتماشى مع سياسة الحياد الايجابي التي اعلنتها الحكومة وسارت بموجبها منذ يوم ١٤ تموز ونظرا لانسحاب العراق من ميثاق بغداد ومن الاتفاق الخاص الموقع بينه وبين بريطانيا في الرابع من نيسان ١٩٥٥ فقد اتفقت الحكومتان العراقية والبريطانية في ٣٠ آذار ١٩٥٩ على سحب القوات البريطانية من قاعدة الحبانية . وكان الاتفاق الخاص قد اجاز لبريطانيا الاحتفاظ بهيئة جوية وفنيين ومديرين لمساعدة القوات العراقية وتدريبها واجراء التمارين

---

١ د . ليث عبد الحسن الزبيدي ، ثورة ١٤ تموز ص ٣٣٤ .

٢ ملفات مجلس السيادة كتاب ديوان مجلس الوزراء الى الوزارات كافة يوم ٢٩ / ٣ / ١٩٥٥ .

٣ الوثائق العراقية ٢١ / ١٢ / ١٩٥٩ .

المشتركة . وكان عدد هذه القوات عند قيام الثورة حوالي ٨٠٠ شخص ثم اخذ يتناقص بالتدريج حتى وصل الى ٣٠٠ شخص فقط وفي ٣٠ آذار اذاع راديو لندن الخبر الاتي

" ستقوم بريطانيا بسحب وحدة من سلاح الجو البريطاني التي كانت ترابط في قاعدة الحبانية في العراق يبلغ عدد هذه القوة ٣٠٠ شخص . وقد اصدرت وزارة الخارجية البريطانية بيانا قالت فيه ان الحكومتين العراقية والبريطانية قد اتفقا بعد اجراء المباحثات على لزوم سحب القوات البريطانية من الحبانية في وقت مبكر وسيغادر القاعدة ايضا ستون شخصا من اعضاء اسر افراد القوة الجوية . ويقول مراسل هيئة الاذاعة البريطانية ان هذا الانسحاب هو خطوة طبيعية بعد قرار الحكومة العراقية بالانسحاب من ميثاق بغداد وبانسحابها من هذا الميثاق انتهى مفعول الاتفاقية الخاصة المرفقة عام ١٩٥٥ والتي بموجبها وضع افراد قوة السلاح الجوي البريطاني في الحبانية لمساعدة القوات العراقية في شؤون التدريب والقيام بصيانة الطائرات آنذاك . ويقول مراسلنا ان الحكومتين لا زالتا تبحثان موضوع منح الطائرات العسكرية البريطانية تسهيلات الهبوط في المطارات العراقية للتزود بالوقود "[1] كما تم الاتفاق على نقل ملكية المؤسسات والابنية الكائنة بالحبانية الى الحكومة العراقية مقابل مبلغ من المال .

وبعد انسحاب العراق من الميثاق تلكأت بريطانيا الاستجابة لطلب العراق بيعه السلاح وتخلى العراق عن المساعدات العسكرية البريطانية .

والواقع ان الحكومة البريطانية كانت ترغب في ابداء مرونة اكثر اتجاه طلبات السلاح العراقية لانها لا تريد ان تترك ذلك للروس كله ففي ١١ آيار رد (بروموميو) وزير الدولة للشؤون الخارجية في مجلس العموم على الاعتراضات المقدمة من النواب حول بيع السلاح الى العراق فقال

" ان حكومته كانت قد تلقت طلبا بذلك من الحكومة العراقية في اوائل سنة ١٩٥٩ وان علينا الاستمرار في تقاليدنا القديمة في تجهيز العراق بالسلاح وان نعمل كل ما في وسعنا كي نتيح للجنرال قاسم المحافظة على خط مستقل في العمل " وقال " انه يرفض القول ان الحكومة العراقية القائمة تخضع لسيطرة الشيوعيين "[2] .

ولكن هذه الاستجابة كانت تتسم بالحذر والمحافظة من الجانب البريطاني الذي كان يخشى من تسرب السلاح الى الثوار العرب في عمان والجزائر . وقد تظاهرت بالموافقة على تزويد العراق بالطائرات والدبابات لكي تدفع عنها مهمة اجبارها العراق على اخذ السلاح من الاتحاد السوفيتي بمعارضة بيعه السلاح ومع ذلك فانها لم تلب سوى الطلبات المعلقة من العهد السابق .

بعد انسحاب العراق من الميثاق قرر اعضاء الميثاق تغيير اسمه الى منظمة المعاهدة المركزية Centyal tyeaty Org ani 3 ation (ce . n . t . o) في ٢١ آب ١٩٥٩ ووافقت الحكومة العراقية على تسليم مستندات الميثاق ووثائقه الرسمية ونقلها الى انقرة المقر المؤقت للحلف[3] .

---

[1] اتحاد الشعب ٣٠ آذار ١٩٥٩ الاهالي ٣٠ آذار ١٩٥٩ .

[2] نجم محمود المقايضة ص ٢٧٧ – ٢٧٨ .

[3] قحطان احمد سليمان السياسة الخارجية العراقية ص ٤٨٩ ، ٥٦١ .

العلاقات العراقية الفرنسية

كانت العلاقات السياسية بين العراق وفرنسا قد قطعت من اواخر الحكم الملكي بسبب الثورة الجزائرية والعدوان الذي تشنه فرنسا ضد الشعب الجزائري وبعد الثورة بادر العراق الى قطع علاقاته الاقتصادية والتجارية اعتبارا من يوم ١٣ تشرين الثاني ١٩٥٨ الامر الذي الحق اضرارا جسيمة بفرنسا خاصة وان العراق قد دعا الاقطار العربية الاخرى لان تحذو حذوه وقد تقدمت فرنسا بطلب الى الخارجية العراقية يوم ٨ كانون الثاني ١٩٥٩ ومن خلال السفارة العراقية في انقرة لاجراء مباحثات حول الاعتراف بالعراق واعادة العلاقات الدبلوماسية وقد ردت الخارجية العراقية "ان مسألة الاعتراف امر يعود الى الحكومة الفرنسية نفسها ولا يتوقف على شرط اعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين . وقد تكون الفرصة اكثر ملائمة لذلك بعد الاعتراف " .. وفي ٧ شباط اعادت الخارجية الفرنسية الاتصال مشيرة الى ان تصريح ناطق بأسم الخارجية الفرنسية هو اعتراف ضمني بالعراق . فأجيبت ان العراق لا يطمئن الى حسن نيات فرنسا ما دامت تسير في سياستها الحاضرة فيما يخص اعمالها الحربية في معالجة القضية الجزائرية واندفاعها الشديد في موازرة اسرائيل في عدوانها ضد البلاد العربية والحماس الذي تظهره لخطب ودها ومدها بالمساعدات الاقتصادية والعسكرية ودعمها في السياسة الدولية " [١] .

وفي الثاني من اذار ١٩٥٩ اعلن عبد الكريم قاسم " من دواعي سروري ان تكون الجمهورية العراقية اول دولة خصصت مليوني دينار في الميزانية لدعم حكومة الجزائر تدفع اليها سنويا ولا شك في ان هذه المبالغ تضاف الى الاسلحة وتضاف الى الاخلاص والجهود التي تكنها لحكومة الجزائر واهلها وشعبها ... لقد فاتحنا اخواننا وقلنا لهم ان فرنسا الباغية اعتدت على حقوقنا واعني حقوق الجزائر فحقهم هو حقنا اعتدت عليهم وشردتهم وما زالت تكافحهم وما زالوا في حالة حرب معها . فما بالكم ايها الاخوة لاتقطعون العلاقات السياسية والاقتصادية معها ؟ وهذه هي السبيل الوحيد لاضعافها واعطائها درسا بعدم استمرارها على العدوان على شعب الجزائر ؟ لم نتمكن من الحصول على جواب مقنع فخفنا على تفرقة الصفوف واخبرت المسؤولين ان لا يثيروا هذا الامر . وعملنا بمفردنا . اننا لم نقطع العلاقات الاقتصادية بصورة رسمية ولكننا منعنا كل استيراد من فرنسا " [٢] .

ليس هذا فحسب بل ان تأميم حصة فرنسا في شركة نفط العراق كان احد الشعارات التي رفعتها القوى الوطنية بعد ثورة تموز عام ١٩٥٩ وفي العاشر من نيسان ١٩٥٩ اعلن ناطق باسم الخارجية الفرنسية

" ان تأميم الحكومة العراقية الحصص الفرنسية في شركة نفط العراق التي تملك من المصالح البريطانية والهولندية والامريكية بصورة جماعية عمل مستحيل من الناحية القانونية . ان تضامن

---

[١] طالب مشتاق ، مذكرات سفير عراقي في تركيا ١٩٥٨ - ١٩٦٥ جـ ٢ بيروت ١٩٦٩ ص ٦٨ - ٦٩ وقحطان احمد سليمان السياسة الخارجية العراقية ص ٥١٥ .

[٢] مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم عبد الكريم قاسم ١٩٥٩ ص ٢٨ - ٢٩ .

أصحاب الحصص الرئسيين الذين يملك كل منهم ٢٣.٧٥ % من الاسهم يقوم بموجب نصوص العقد والاجراءات العملية " [١] .

مشاريع مجلس الاعمار

في ٣٠ اذار ١٩٥٩ " بحث مجلس الاعمار منهاج الاعمال الرئيسة لعام ١٩٥٨ والذي خصص له مبلغ ٨٠٠ الف دينار لميناء ام قصر وقد اوضحت مصلحة الموانئ العراقية ان المبالغ المرصدة ستصرف لميناء ام قصر بالاضافة الى انها ستقوم بانشاء طريق يوصل ام قصر بالزبير وانشاء بعض المستودعات ووضع علامات الاضاءة وحفر بعض المناطق .

وقد قرر المجلس المصادقة على هذا المنهاج وتخويل وزارة المواصلات والاشغال صلاحية الصرف بواسطة مصلحة الموانئ العراقية لهذا الغرض " .

وفي اليوم نفسه " قرر مجلس الاعمار على انشاء ١٥٠ دارا في الكوفة و ٣٦٠ دارا في النجف من مختلف الانواع والحجوم وذلك تنفيذا للقسم الاول من مشاريع الاسكان في المدينتين المذكورتين . لقد تضمن هذا القرار الموافقة على اعمال منطقة المشروعين بانشاء كافة الطرق الرئيسة والتأسيسات الكهربائية والمائية ومجاري تصريف المياه وصرف المبالغ المقتضية لذلك . ومن الجدير بالذكر ان مجلس الاعمار ارتأى صرف النظر عن مبدأ قطع الاراضي وفضل التركيز على انشاء المساكن عوضا عنها وذلك لتلافي احتياجات السكن الماسة واتخذ المجلس المشار اليه قرارا آخر بالموافقة على تفاصيل مشروع الاسكان في كركوك المرحلة الثانية الذي تضمن انشاء ٢٨٨ دارا من مختلف الانواع والحجوم وربط الدور بشبكة الكهرباء العامة للعراق وانارة الشوارع وخول وزارة الاعمار صلاحية الاعلان عن المناقصة في هذا الصدد " [٢] .

وفي يوم الاول من نيسان وضع رئيس الوزراء الحجر الاساس للقرية العصرية النموذجية في اللطيفية وقد حضر الحفل الوزراء وكبار ضباط الجيش وعدد من المزارعين والفلاحين . حيث تقرر تشيد قرية نموذجية عصرية يسكنها المزارعون والفلاحون ويشمل المشروع على مائة بيت وسوق عصرية ومدرسة ومستوصف ومركز اجتماعي وابار ارتوازية وغابة وقرر للمشروع ان ينجز يوم ١٤ تموز ١٩٥٩ وقد قال عبد الكريم قاسم " لدينا قوة جبارة من الاسلحة نفتخر بها وما حصلنا عليه ماهو الا جزء يسير من اسلحة المستقبل نحن سائرون في طريق المجد وعليكم ان تحاربوا سموم التفرقة وتكونوا يدا واحدة ... اننا سوف لانهتم الى ما يبث او يقال عنا في الخارج جزافا لاننا يجب ان نبني قوتنا من الداخل فمتى ما بنينا قوة جبارة تنهار امامنا قوة الباطل " [٣] .

وفي الثامن من نيسان " قرر مجلس الاعمار الموافقة على تشييد (٥) الاف بيت في قلعة اربيل واعمار عدد من العرصات وتخصيصها للعوائل التي تسكن القلعة المذكورة بالنظر الى ان هذه القلعة اهلة الان بالسكان ولها مشاكلها الصحية والاجتماعية والاقتصادية وان البيوت الموجودة فيها

---

[١] نجم محمود المقايضة ص ١٦٠ .

[٢] جريدة الاهالي ١ نيسان ١٩٥٩ .

[٣] مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم ١٩٥٩ ١ / ٥٤ .

حاليا مشيدة منذ زمن موغل في القدم وان الظروف الصحية فيها في غاية السوء بالاضافة الى عدم وجود تأسيسات مجاري المياه القذرة فيها " ولكن بقي القرار حبرا على ورق [1] .

العلاقة مع شركات النفط

بعد ان فشلت المفاوضات التي اجرتها الحكومة مع الشركات سنة ١٩٥٨ قامت وزارة الاقتصاد بعرض الخلاف بين العراق والشركات على محامي الحكومة العراقية في لندن السادة ريجارد بتلر والمحاسبيين القانونيين هورجس وهاريس لدراستهما والمباحثة معهم من اجل التوصل الى نتيجة مرضية وحثت الوزارة مجلس الوزراء على ضرورة اتخاذ موقف حازم من الشركات على اساس تجاوز الاطار الحالي للعلاقات معها وذلك في مستوى سياسي اعلى يستهدف تعديل الاتفاقيات الحالية بما يتفق مع التطورات الجديدة الحاصلة من استثمار النفط من الاقطار المنتجة الاخرى [2] .

وبعد ان قابل السفير البريطاني وزير المالية محمد حديد يومي ٥ ، ٦ كانون الثاني كتب الى حكومته قائلا " ان محمد حديد اظهر تصلبا حول موضوع تخلي شركة نفط العراق عن اراضي لا تنتج منها النفط حاليا ، انهم يعتبرون العقد الاصلي لشركة نفط العراق غير عادل ... غير عادل بل هو مثال لاتفاقية غير متكافئة لان الشركة حصلت على امتياز التنقيب عن النفط في العراق كله وان الشركة لم تكتشف سوى جزء منه ، وقد طلب من الشركات المستثمرة ان تبدأ استكشافاتها مباشرة ولذلك فان الطرفيين يعتبرون مطالبتهم بالتخلي الفوري عن مساحات واسعة من الامتياز اجراء موافقا للصيغة الجديدة " [3] .

ونظرا للوضع الداخلي المتأزم في العراق وضعف موقف الحكومة فقد ظلت المراسلات تدور مع الشركة حول قضايا جانبية مثل المطالبة ببناء مصافي للنفط في العراق وتجهيزها بالنفط الخام وتعيين مدير تنفيذي عراقي لتتمكن الحكومة عن طريقه من التصويت على الميزانية والاطلاع على مناقشات سياسة الشركات الرئيسية .

وفي يوم ٥ نيسان ابلغ ابراهيم كبة (وزير الاقتصاد) سيرايت ممثل شركة نفط العراق " ان رئيس الوزراء يريد ان يثير معه ومع اللورد مونكتن (مدير الشركة) الذي سيزور العراق هذا الاسبوع قضايا اساسية تتعلق بالاتفاقية ومراجعة البنود المتعلقة بالقروض والتخلي عن التنقيب في مناطق معينة وتعيين مدير تنفيذي عراقي وانشاء خط انابيب نفط يمتد من كركوك الى البصرة " وقد اوضحت وزارة الخارجية البريطانية لسفيرها في بغداد " ان جميع هذه القضايا عدا القضية الاخيرة (الانبوب) قد جرت مناقشتها فعلا بين الحكومة العراقية والشركة ولكن الخطوة الحالية قد تكون خطوة اولى نحو فتح قضية التأميم ونبهت السفارة الى ان عبد الكريم قاسم قد اعلن يوم ٢٤ آذار في مؤتمر صحفي امكانية تأميم الحصة الفرنسية في شركة النفط العراق . لذلك ينبغي ان نكون مهيأين

---

1 جريدة الاهالي ٩ نيسان ١٩٥٩ .

2 كتاب وزارة الاقتصاد الى مجلس الوزراء في ١٨ شباط ١٩٥٩ وزارة النفط الملف ٢ / ٢٤ / ١٢٧ القسم الثالث.

3 برقية تريفليان الى خارجيته يوم ٧ كانون الثاني ١٩٥٩ العراق في الوثائق البريطانية العميد خليل ابراهيم الزوبعي ٣ / ٢٠ .

لاحتمال قيام الحكومة العراقية بتحديد نشاط شركة نفط الموصل على اسس امينة وقد تؤممها في مراحل لاحقة"[1] .

ونظرا لعدم نشر تفاصيل المقابلة التي جرت بين ابراهيم كبة وسيرايت يوم الخامس من نيسان ولاعلان عبد الكريم قاسم يوم ٢٤ آذار عن امكانية تأميم حصص فرنسا فقد زودت الصحافة انباء على نطاق واسع حول طرح موضوع التأميم من وزير الاقتصاد الامر الذي اثار اهتماما كبيرا في الاوساط الدولية وفي يوم ٥ نيسان توجه اللورد مونكتن رئيس مجلس ادارة شركة نفط العراق الى الشرق الاوسط وزار المنشآت النفطية في العراق يوم ٨ نيسان وقابل عبد الكريم قاسم يوم ١٣ نيسان بحضور ابراهيم كبة وزير الاقتصاد ، ومحمد حديد وزير المالية وقد اعلن مونكتن ان المقابلة كانت ودية ولم يبحث خلالها أي موضوع جديد واكد ان مهمته تقتصر على تفتيش المنشآت النفطية وليس التفاوض"[2].

وعلى الرغم من ان عبد الكريم قاسم اجتمع مع مونكتن عدة مرات في النصف الاول من شهر نيسان لكنه لم يبحث معه القضايا الرئيسية بل تم بحث قضايا ثانوية من قبيل موافقة الشركات على تخفيض نسبة الفائدة على قرض سنة ١٩٥٧ من ٥.٥ % الى ٣ % والعمل على اطفاء القرض بواقع نصف مليون كل ثلاثة اشهر والموافقة على تعيين مدير تنفيذي عراقي وتقديم الدراسات التفصيلية المتعلقة بمشاريع توسيع انتاج النفط في العراق وخطوط الانابيب اللازمة لهذا التوسع [3].

وكانت قد ترددت اشاعات نشرتها صحيفة اتحاد الشعب تفيد ان شركات النفط قد ساهمت في حركة الموصل وان القائمين بالحركة قد استعانوا ببعض مهندسي شركة نفط الموصل لتشغيل اجهزتها الاذاعية وان السلطات العراقية قد اعتقلت ٣٦ من موظفي الشركات في العراق لم يطلق سراحهم الا بعد شهر تقريبا من الحركة [4] .

وفي لقاء آخر يوم ٦ نيسان بين عبد الكريم قاسم وممثل الشركات من العراق (سيرايت) استغرق اللقاء ساعتين وقد حضره وزير الاقتصاد وسط انباء عن احتمال تأميم النفط . ولذلك بادر ابراهيم كبة وزير الاقتصاد الى التصريح لمراسل صحيفة التايمز اللندنية في اليوم الثاني " ان لا صحة اطلاق للانباء المتناقلة عن مطالبة الحكومة العراقية بتأميم صناعة النفط من العراق " .

وفي يوم ٨ نيسان صرح كبة " ان المداولات مع شركات النفط اقتصرت على حملة من المطالب الاساسية التي كانت الحكومة العراقية قد تقدمت بها للشركات ومنها تنازل الشركات عن الاراضي غير المستثمرة وزيادة حصة العراق من الارباح ورفع الانتاج وتوسيع خطوط الضخ " اما

---

[1] كتاب وزارة الخارجية البريطانية الى سفارتها في بغداد يوم ٦ نيسان ١٩٥٩ الزوبعي العراق في الوثائق البريطانية ٣ / ٣٣٩ .

[2] نجم محمود المقايضة ص ١٦٦ ، جريدة الاهالي ٧ نيسان ١٩٥٩ .

[3] كتاب وزارة الاقتصاد الى شركات النفط في ٨ / ٤ / ١٩٥٩ وزارة النفط الملف ٢ / ٢٤ / ١٢٧ .

[4] انظر القسم الثالث اتحاد الشعب ١٧ – ٢٤ آذار ، نجم محمود المقايضة ١٥٦ .

عن التأميم فقد قال " انها اكاذيب مختلقة وقد تكون على ارتباط بحملات التهجم المغرضة التي يشنها المستعمرون للقضاء على سياسة العراق " [1] .

وقد بادرت شركة نفط العراق من جانبها لاصدار بيان يوم ٧ نيسان قالت فيه " تصحيحا للاخبار التي تداولت بشكل واسع فان شركات نفط العراق والبصرة والموصل تعلن ان موضوع تأميم عمليات الشركات لم يجر بحثه في الاجتماعات بين الوزراء العراقيين وممثل الشركات الرئيس سيرايت من بغداد " .

وصرح اللورد مونكتن في ختام زيارته للعراق وعودته الى لندن " لا ارى أي خطر مباشر لتأميم النفط في العراق وفي الحقيقة ان رئيس الوزراء اكد تأكيدا شديدا انه لم يطرح هذه الفكرة مطلقا بل انها اثيرت من قبل الصحافة البريطانية " [2] .

ويبدو ان وزير الاقتصاد الذي كان يلح على وجوب اتباع اسلوب اشد مع الشركات قد حول عن موقفه واخذ يؤيد استمرار اسلوب المفاوضات بسبب تردي الاوضاع السياسية وسياسة عبد الكريم قاسم غير الواضحة واخذت المراسلات مع الشركات تدور حول استخدام الناقلات العراقية وخدمت نسبة الخصم البالغة ١ % ونقل المختبر المركزي الى بغداد ومسألة التنازل عن الاراضي غير المستثمرة حيث وافقت الشركات على تصعيد نسبة التنازل الى ٥٠ % فورا ثم المذاكرة على التنازل عن مناطق اخرى بعد خمس سنوات لكن الحكومة العراقية اصرت على التنازل عن كافة الاراضي غير المستثمرة[3] .

لقد ارادت الشركات كسب الوقت من مفاوضات نيسان ١٩٥٩ بتقديم دعوة بمضاعفة الانتاج والظهور بمظهر المتجاوب مع الحكومة خاصة بعد ان اطمأنت على مركزها وتأكدت من عدم وجود نية لدى العراق للتأميم وقد كشفت صحيفة الزمان سياسة الحكومة النفطية على الشعب . ولخصت برامج الحكومة ومطالبها بالاتي

١ – العمل على زيادة الانتاج .
٢ – بذل المحاولات لتعديل نصوص الاتفاقيات .
٣ – التنازل عن الاراضي غير المستثمرة .
٤ – زيادة حصة الحكومة من الارباح [4] .

وفي ٢٦ نيسان نشرت الصحف المحلية تصريح وزير الاقتصاد " حول السياسة النفطية الذي تضمن

" ١ – العمل على زيادة الانتاج وتصدير النفط وقد تم الاتفاق مع الشركات على الخطوط العامة لهذه السياسة وبدى فعلا في تنفيذ مشروع الزيادة الذي سيخصص عن مضاعفة الانتاج بمدة لا تزيد

---

[1] نجم محمود المقايضة ص ١٦٤ – ١٦٥ .
[2] نفسه ١٦٦ – ١٧١ .
[3] اسامة عبد الرحمن الدوري ، تطور سياسة العراق النفطية ص ١٥٧ .
[4] نفسه ص ١٥٨ .

على ثلاث سنوات فقط ومن اهم ما يتضمنه هذا المشروع هو بناء الميناء النفطي العائم كما هو معلوم .

٢ - ملء الفجوات الكثيرة الموجودة في بعض نصوص الاتفاقيات مع شركة نفط العراق وتثبيت التفسيرات الصحيحة للغموض الموجود في النصوص المذكورة بما يحقق مصلحة العراق وقد تم الاتفاق على ايضاح الغموض في عدة نقاط من الاتفاقية كما ان المفاوضات مستمرة لتوضيح الغموض في النقاط الاخرى وقد اعلمت الحكومة شركات النفط بتعجيلها على احالة النقاط التي سوف لا يتم الاتفاق عليها الى التحكيم او المحاكم .

٣ - العمل على تنازل الشركات عن الاراضي غير المستثمرة من قبلها الان وقد سبق ان تنازلت الشركات عن المياه الاقليمية وهذا هو تعديل فصلي عن الاتفاقيات في الحقيقة ولا تزال المفاوضات مستمرة للتنازل عن الاراضي الاخرى غير المستثمرة وقد تبودلت عدة اقتراحات بين الجانبين . ويؤمل ان ينتهي الفريقان الى الاتفاق حول هذه النقطة في القريب .

٤ - تحرص الحكومة على الاستفادة من النصوص الحالية لتدعيم مصالح العراق النفطية واستنادا الى هذا المبدأ استطاعت الحكومة حتى الان الحصول على عدة مكاسب منها الغاء امتياز شركة نفط خانقين واستعادة الحكومة من الغاز الطبيعي وتوثيق المؤسسات النفطية " [1] وفي يوم ٢٨ نيسان اجتمع ابراهيم كبة مع (سيرايت) مدة ساعة ونصف وبحثا العلاقات بين الحكومة والشركات لكنه لم يصدر عنهما أي توضيح لما دار في هذا الاجتماع [2] .

ولكن هذه الاتصالات والمباحثات لم تسفر عن شيء ولذلك فقد نصح نديم الباجه جي (وهو مدير عام شؤون النفط ووزير في العهد السابق اطلق سراحه في تشرين الثاني ١٩٥٨ بعد ان اعتقل بعد ثورة ١٤ تموز) السفير البريطاني تريفليان " ان على شركة نفط العراق ان تكسب الوقت الى ان يتم نقل ابراهيم كبة . اذ ان قيام الشركة برفض أي طلب من مطالب كبة الرئيسة سوف يضع قاسم في موقف صعب . وقد يشعر ان عليه ان يسند كبة وقال ان كبة عمل على تخريب الاقتصاد العراقي بشكل خطير ، وان قاسم قد تأكد من ذلك وسوف ينقله (كبة) الى منصب اخر للتخطيط او الاصلاح الزراعي وان قاسم قد اصبح في موقف اقوى للسيطرة على الشيوعيين وسوف ينجح فيما لو دعمته بريطانيا بالاسلحة والامور الاخرى " [3] .

ميزانية سنة ١٩٥٩ المالية

كان من بين اهداف وزارة المالية العاجلة بعد الثورة زيادة الصرف على الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية والدفاع الوطني وتقليل اعتماد الميزانية على موارد النفط وتحقيق الاستقلال المالي عن شركات النفط وتوجيه اقصى ما يمكن توجيهه من الموارد المالية نحو المشاريع الانتاجية

---

[1] اتحاد الشعب ٢٧ نيسان ١٩٥٩ ، الاهالي ٢٧ نيسان ١٩٥٩ .

[2] الاهالي ٢٩ نيسان ١٩٥٩ .

[3] رسالة تريفليان الى وزارة خارجيته يوم ١٠ تموز ١٩٥٩ العميد الزوبعي . العراق في الوثائق البريطانية ٤ / ٤٩.

لرفع مستوى الانتاج الوطني وتوزيع الدخل الوطني الناتج عنه توزيعا عادلا بين الفئات الاجتماعية ولم تضع حكومة الثورة ميزانية جديدة للاشهر الاخيرة من سنة ١٩٥٨ بل جرى تعديل الميزانية الموضوعة قبل الثورة في ضوء التوجيهات الجديدة لحكومة الثورة فتم شطب بعض التخصيصات او نقلها واضافة تخصيصات جديدة الى بعض جوانب الصرف ونظرا لانتهاء السنة المالية في ٣١ آذار وتأخر صدور قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٥٩ فقد صدرت في الاول من نيسان الميزانية المؤقتة لشهر نيسان . وكانت اول ميزانية وضعتها وزارة المالية في العهد الجمهوري هي ميزانية عام ١٩٥٩ المالية التي نشرت يوم ٢٩ نيسان والتي تضمنت الاتي :

قانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٩

قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٥٩ المالية

بأسم الشعب

مجلس السيادة

المادة الاولى : يرصد لسد نفقات الدولة خلال السنة ١٩٥٩ المالية مبلغ (١٠٤٠١٠٨٨٠) دينار كما هو مبين في الجدول (أ) .

المادة الثانية : تخمن ايرادات الدولة خلال السنة ١٩٥٩ المالية بمبلغ (٩٥٣٤٣٥٠٠) دينار كما هو مبين في الجدول (ب) .

على وزراء الدولة تنفيذ هذا القانون

كتب ببغداد في اليوم الحادي والعشرين من شهر شوال سنة ١٣٧٨ المصادف لليوم التاسع والعشرين من شهر نيسان ١٩٥٩ .

مجلس الوزراء

مجلس السيادة [1]

جدول (أ)

خلاصة المصروفات حسب الابواب

الباب	الوزارات والدوائر	اعتمادات ١٩٥٩ دينار
الباب الاول	رواتب التقاعد والمكافآت التقاعدية	٥٠٧٨٥٠٠
الباب الثاني	ديوان مجلس السيادة	٦٣٦٠٠
الباب الثالث	ديوان مراقب الحسابات العام	٤٦٠٠٠
الباب الرابع	ديوان مجلس الوزراء	٨٢٦٥٠
الباب الخامس	مجلس الخدمة	٥٠٧٠٠

[1] الوقائع العراقية ٣٠ نيسان ١٩٥٩ .

الباب السادس	وزارة الخارجية	١٣٣١٥٠٠
الباب السابع	وزارة المالية	٥٨٦٩٧١٠
الباب الثامن	وزارة الداخلية	١٤٩٣٨٨٠
الباب التاسع	وزارة الارشاد	٨٠٠٠٠٠
الباب العاشر	دائرة الشرطة	٧٢٦٠٠٦٠
الباب الحادي عشر	وزارة الشؤون الاجتماعية	١٧٢٠٢٣٠
الباب الثاني عشر	وزارة الصحة	٦١٧٦٥٤٠
الباب الثالث عشر	وزارة الدفاع	٣٤٠٨١٠٠٠
البلب الرابع عشر	وزارة العدلية	١٨٢٠٩٠٠
الباب الخامس عشر	وزارة التربية والتعليم	١٦٨١١٢٥٠
الباب السادس عشر	وزارة الاقتصاد	٣٥٨٢٧٠
الباب السابع عشر	وزارة الزراعة	٢٦٧٥٣٢٠
الباب الثامن عشر	وزارة المواصلات والاشغال	٤٢٠١٨٤٠
الباب التاسع عشر	الادارة المحلية والبلديات	٨٠٠٢٥٠٠
الباب العشرون	مشاريع اخرى	٦٠٨٦٤٣٠
المجموع العام		١٠٤,٠١٠,٨٨٠

جدول (ب)

خلاصة المدخولات حسب الابواب

الباب	الايرادات	اعتمادات السنة ١٩٥٩ دينار
الباب الاول	ضريبة الدخل	٥١٩٠٠٠٠٠
الباب الثاني	رسوم الكمارك والمكوس	٢٨٦٤٥٠٠٠
الباب الثالث	الضرائب والرسوم الزراعية(رسوم الاستهلاك وضريبة الارض)	٢٦٢١٥٠٠
الباب الرابع	ضريبة الاملاك	١٦٠٠٠٠٠
الباب الخامس	رسوم متفرقة (الطوابع)	١٠٠٠٠٠٠
الباب السادس	ايرادات البريد والبرق	٢٨٣٣٥٠٠
الباب السابع	ايرادات الدوائر الحكومية	٣٦١٧٧٠٠
الباب الثامن	ايرادات المؤسسات والمشاريع الحكومية	١٧٢٧٦٠٠
الباب التاسع	الايرادات المتنوعة والمتفرقات (التوقيفات التقاعدية)	١٣٩٨٢٠٠
المجموع		٩٥٣٤٣٥٠٠

وكان وزير المالية محمد حديد قد صرح يوم ٢٧ نيسان ان الميزانية الجديدة هي اول واضخم ميزانية للعراق في عهد الثورة سجلت رقما قياسيا في مصروفاتها لتحقيق مشاريع الاصلاح وتوفير فرص متكافئة وحياة للجميع وتساهم في صيانة السلم العالمي . وقد زيدت الاعتمادات المخصصة للتعليم والجيش والصحة والشؤون الاجتماعية والاصلاح الزراعي ودعم الجزائر . وقد تضمنت اللائحة جعل حصة مجلس الاعمار ووزارة الاعمار للسنة المالية ١٩٥٩ لا تقل عن ٥٠ % من مجموع حصة الحكومة من عائدات النفط بدلا من ٧٠ % كما كان الامر في السنوات السابقة والجدير بالملاحظة ان المصروفات ارتفعت في هذه الميزانية من ٧٩ مليون دينار لسنة ١٩٥٨ الى ١٠٤ مليون لسنة١٩٥٩[١].

العراق والجامعة العربية

كان للعراق مشاركة اساسية في اجتماعات الجامعة العربية وفي لجانها وهيآتها المختلفة ، وظهر دوره المتميز في المجلس الاقتصادي العربي الذي عقد في القاهرة في كانون الثاني ١٩٥٩ حيث شارك بوفد كبير ترأسه ابراهيم كبة وزير الاقتصاد وضم احد عشر عضوا من خبراء الاقتصاد وقدم عشر دراسات تتعلق بالسوق العربية المشتركة ، ومشروع اتفاقية الوحدة الاقتصادية ، ومشروع المؤسسة المالية العربية للانماء الاقتصادي ، وموضوع مقاطعة فرنسا اقتصاديا ومشووع

---

[١] جريدة الاهالي ٢٨ نيسان ١٩٥٩ .

توحيد سياسة النفط العربية ، والضغط على المانيا الغربية لايقاف دعمها الاقتصادي المتواصل لاسرائيل ، وتشديد المقاطعة ضد اسرائيل واتفاقية تسديد المعاملات الجارية وانتقال الاموال بين دول الجامعة العربية وغيرها من الموضوعات الاخرى .

وقد رسمت نشاطات الوفد العراقي في القاهرة واقتراحاته وتحفظاته لاول مرة السبيل السوي لخدمة الاقتصاد العربي الموحد حسبما يذكر ابراهيم كبة وبعد عودة ابراهيم كبة الى بغداد (قبل انتهاء المؤتمر تاركا مهمته للدكتور طلعت الشيباني عضو الوفد) عقد مؤتمر صحفيا في بغداد اتهم فيه بعض صحف القاهرة بالصمت حول جهود العراق وانه بناء على ذلك استبدل الكلمة الترحيبية التي كانت مقررا ان يلقيها بخطاب طويل عن التضامن العربي التام بين العراق والجمهورية العربية المتحدة وتحديد مفهوم الوحدة العربية واختلاف السبل التاريخية لكل بلد عربي ، ثم تحدث عن المسائل المطروحة واشار الى ان الاوساط الوطنية رحبت بخطابه بينما قللت الرجعية من اهميته وان المهم فحوى الاجتماع حيث استهدى الوفد العراقي بثلاثة مبادئ هي :

لا مساومة مع الاستعمار مهما اتخذ من اشكال وطرق ، ولا مساومة مع الصهيونية والايمان بالعروبة المتحررة وان العراق سيحدد موقفه في ضوء هذه المبادئ مستقبلا وانه خول طلعت الشيباني بالاستمرار في الاتصال برؤساء الوفود لمحاولة قبول التحفظ وبمجرد قبولها فانه سوف يعود الى القاهرة لتوقيع الاتفاقية [1] . واشترك العراق في مؤتمر المجلس الموقت للوحدة الاقتصادية في بيروت في ٢٦ آذار ١٩٥٩ حيث بحثت مواضيع السوق العربية المشتركة والتنسيق الاقتصادي واجازات الاستيراد والتصدير والتحفظات الواردة في اتفاقية تسهيل التبادل التجاري بين الدول العربية وصادق على بروتوكول اسباغ كيان ذاتي على المجلس الاقتصادي العربي الموقع عليه في اليوم نفسه [2] .

كان المكتب الدائم للوحدة العربية الثقافية في القاهرة قد وجه كتابا في ٢٣ كانون الاول ١٩٥٨ الى حكومة الجمهورية العراقية يعلمها بعقد اجتماعها السنوي المقبل في بغداد خلال شهر آذار ١٩٥٩ وقد ابلغت الحكومة العراقية بتاريخ ٣١ كانون الثاني ١٩٥٩ الامانة العامة للجامعة العربية بموافقتها على عقد المؤتمر في بغداد ولكن الامانة العامة عدلت عن قرارها بضغط من القاهرة وقررت عقد المؤتمر في القاهرة بدلا من بغداد لاسباب مالية كما ادعت ، ونتيجة لهذا الموقف اضطرت وزارة الخارجية العراقية الى الاعتذار عن الاشتراك في المؤتمر وابلغت السفارة العراقية في القاهرة " ابلغوا الامانة العامة بأنها سبق وطلبت عقد الدورة المقبلة للجنة الثقافية في بغداد فوافق مجلس الوزراء العراقي على ذلك ان عدولها عن عقد الاجتماع في بغداد بعد موافقة مجلس الوزراء وابلاغها بالموافقة لا يشجعنا على الاشتراك في الاجتماع المذكور " .[3]

---

[1] هذا هو طريق ١٤ تموز ص ١٢٦ - ١٢٧ . جريدة الحرية ١٤ كانون الثاني ١٩٥٩ .

[2] كتاب وزارة الاقتصاد الى رئاسة ديوان مجلس الوزراء في ١٥ / ٤ / ١٩٥٩ ملفات مجلس السيادة الملف ٣٣٢ وثيقة ٢٦ ص ٣٤

[3] كان اعتذار الجامعة العربية بسبب المجازر التي ارتكبها الشيوعيون بعد اجهاض ثورة الموصل والهجمة الشرسة على الجمهورية العربية المتحدة ورئيسها جمال عبد الناصر .. وخاصة رئيس المحكمة المهداوي والصحف

ولكن الجامعة العربية برئاسة عبد الخالق حسونة ظلت متحيزة ضد العراق بتأثير من الجمهورية العربية المتحدة في قضية الوساطة بين العراق والعربية المتحدة التي شجبها العراق ففي ٣٠ آذار ١٩٥٩ بعثت الخارجية العراقية برقية الى السفارة العراقية في القاهرة جاء فيها " ترجو ان يثبتوا لسكرتير الجامعة العربية الاتي :

واصل العراق سياسة تعزيز التضامن العربي في الجامعة العربية ولكن تردي العلاقات [1] بينه وبين الجمهورية العربية المتحدة بعد ثورة الشواف انعكس على الجامعة العربية وقد اجتمعت اللجنة السياسية للجامعة يوم ٢٣ آذار وبحثت الموقف القائم بين الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العراقية واصدرت توصية بشانه باجماع الاراء تضمنت الاتي : -

" ١ - نوصي بان يعقد وزراء خارجية الدول الاعضاء اجتماعا عاجلا للجنة السياسية في بيروت الساعة الحادية عشرة من صباح الثلاثاء ٣١ آذار الحالي لمعالجة هذا الموقف .

٢ - تناشد رؤساء الدول الاعضاء بذل مساعيهم الحميدة في هذا الشأن " .

وقد حضر المندوب العراقي (فائق السامرائي) الجلسة الخاصة لمجلس الجامعة في ٢٦آذار وفي اليوم نفسه اعلن استقالته من منصبه كسفير في القاهرة بمذكرة طويلة الى عبد الكريم قاسم شرح فيها اسباب استقالته والانحراف القومي في العراق [2] .

وبعد ان تردت العلاقة بين الجمهوريتين العراقية والعربية المتحدة الى ادنى مستوى دعا السودان الى عقد اجتماع لمجلس الجامعة العربية لبحث الخلافات بين البلدين وتسويتها فاجتمع وزراء الخارجية العرب في بيروت يوم السابع من نيسان ١٩٥٩ ولكن المندوب العراقي لم يحضر الاجتماع على اساس ان العراق ليس مسؤولا عن تردي العلاقات . وان الامر لا يستوجب الوساطة اذا كفت الجمهورية العربية المتحدة عن تدخلها في شؤون العراق ..

وقد اعرب المجتمعون عن اسفهم لتخلف العراق عن الحضور لازالة الخلافات واكدوا على تمسك الدول العربية سياسة عدم الانحياز وعدم التبعية والحرص على التضامن العربي وشجب التيارات الخارجية التي تستهدف تفرقة العرب او المساس بمعتقداتهم وقضاياهم القومية وناشدوا العراق على الانسجام مع الدول العربية في التنفيذ بالقرارات المتخذة وتفويض الامين العام برئاسة لجنة لتنفيذ المقترحات .

ويلاحظ ان هذه القرارات تتهم العراق ضمنا بانه يتبع سياسة منحازة الى الكتلة الاشتراكية وهي تؤكد ما قاله رئيس وفد العربية المتحدة بان بلاده ليس لها خلاف مع العراق وانما هنالك خطر شيوعي يهدد الامة العربية واكثرية الوفود لا توافقه ولذلك رفض العراق هذه القرارات ولم يسمح للجنة المكلفة بتنفيذه بزيارة العراق كما لم يحضر اجتماعات مجلس الجامعة التالية التي عقدت في

الشيوعية .. كما شجبت الاقطار العربية جمعاء الاعمال اللاانسانية وسكوت عبد الكريم قاسم على المجازر واستقباله للقتلة برئاسة عبد الرحمن القصاب

[1] قحطان احمد سليمان ، السياسة الخارجية العراقية ص ٢٨٢ .

[2] جامعة الدول العربية ، مضابط جلسات مجلس الجامعة الجلسة (٤) ٢٣ آذار ١٩٥٩ ص ١٩ - ٢٠ .

القاهرة نظرا للحملات الصحفية والاتهامات الموجهة ضد العراق وامتنع عن دفـــع حصتـــه الماليـــة المترتبة عليه عام ١٩٥٩ [١] .

استقالة الاستاذ فائق السامرائي في القاهرة

بذل السيد فائق السامرائي السفير العراقي في القـــاهرة محـــاولات لازالـــة الخـــلاف بيـــن الجمهوريتين العراقية والعربية المتحدة الذي ازداد بعد اعفاء عبد السلام عارف من مناصبه ولكنه لم يحقق نجاحا في ذلك وتواصلت الدعايات في وسائل اعلام الطرفين ولم تكن العلاقة بين الســـامرائي وعبد الكريم قاسم جيدة اذ كان عبد الكريم يراقب تحركات السامرائي كلما قدم الى بغـــداد والحفـــلات والولائم التي تقام على شرفه والتي تنشرها الصحف حتى ان عبد الكريم علـــق علـــى مـــا نشـــرته الصحف في احدى زياراته في اواخر تشرين الاول ١٩٥٨ بالقول " يتصور فائق نفسه أمـــير ... ان عهد الامراء قد انهته ثورة تموز سوف لا يأتي بالمستقبل الا بموافقتي وسوف لن احتاجه . انـــه لا يعرف نحن في ثورة لخدمة ابناء الشعب فلماذا المآدب والحفلات والمصروفات نحن بلد فقير علينـــا ان نبني دار سكن لكل عائلة عراقية وعندئذ لا مانع من البذخ والاســـراف " [٢] . فضـــلا عـــن دور السامرائي في التجمع القومي في القاهرة .

ومع ذلك واصل السامرائي مساعيه للتقريب بين وجهتي نظر البلدين وتحقيق اجتماع بيـــن الزعيم الركن عبد الكريم قاسم والرئيس جمال عبد الناصرتارة بمبادرة منه وتارة اخرى بتكليف مـــن عبد الناصر وفي يوم ٢١ كانون الثاني ١٩٥٩ بعث رسالة الى وزارة الخارجية العراقية يقترح فيـــها عقد اجتماع بين الرئيسين والتمهيد لعودة العلاقات الطبيعية بين البلدين بوقف الحمـــلات الصحفيـــة والاعلامية[٣] ولكن عبد الكريم لم يلتفت لرسالة السامرائي وفي مقابلة جرت بينـــه وبيـــن الســـفير الامريكي في القاهرة قال السامرائي " انه لا يزال يجد صعوبة في فهم نيات قاسم وادعى ان جبهـــة وطنية في طريقها للتأسيس (التجمع القومي) وسوف تضم جماعات متنوعة تتراوح بيـــن اليميـــن واليسار وتستثني من صفوفها الشيوعيين وعبر عن عدم فهمه للسياسة البريطانية في العراق فـــهو يعتقد ان أي عمل من شأنه ان يؤدي الى التقليل من اهمية عبد الناصر يعد اجراء جيدا من وجهـــة نظر السياسة البريطانية المحلية ويعتقد ان المسؤلين الامريكان اكثر سدادا فـــي التفكـــير ويـــرى ان البريطانيين قد قاموا بمحاولات على مستوى عال للتاثير على سياسة الولايات المتحـــدة الامريكيـــة لاتباع اسلوب التفكير البريطاني وقال ليست لديه النية شخصيا للاستقالة من عمله " [٤] ولكنه بعد ان ازدادت العلاقات بين الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة بعد ثورة الشواف ترديا وبعـــد

---

[١] قحطان احمد سليمان ، السياسة الخارجية العراقية ٣٦٠ - ٣٦٢ .

[٢] موسوعة ١٤ تموز ١ / ٢١٩ .

[٣] نص الرسالة في ص ٦٥ من هذا الجزء .

[٤] برقية السفارة البريطانية في واشنطن الى الخارجية البريطانية في ٢٨ شباط ١٩٥٩ العميد الزوبعي ، العراق فـــي الوثائق البريطانية ٣ / ١٩٥ .

ثلاثة ايام من اعتقال رفعت الحاج سري مدير الاستخبارات العام وتحديدا يوم ٢٦ آذار اذاع راديو صوت العرب من القاهرة نص استقالته الاتية

سيادة امير اللواء الركن عبد الكريم قاسم ... وزير الدفاع المحترم .

تحية قومية مباركة ...

احسب ان سيادتكم تعلمون (بلا شك) الدور الذي كان لي شرف القيام به في موكب الضباط الاحرار لقد رافقتهم منذ عام ١٩٥٢ . فعلى اثر خروجي من معتقل ابي غريب اوفد لي الضباط الاحرار زميلا لهم وطلبوا ان يكون واسطة الاتصال بيني وبينهم تاركين في الناحية السياسية من عملهم الوطني الكبير وانفردوا في الناحية العسكرية البحتة . وبالفعل بقيت واياهم على اتصال دائم وقد اعددنا منهاج الثورة واصلاحاتها وقمت بتجهيزهم بقانون الاصلاح الزراعي وقانون الغدر (الذي اصبح فيما بعد قانون محاكمة المتآمرين) والضرائب وكل القوانين الثورية الاخرى . وقدمت لهم قائمة بأسماء بعض الشخصيات الكفوءة والنزيهة التي تصلح ان تكون جهازا للحكم عند حلول ساعة الصفر يختارون من بينها العدد المطلوب .

وقد اعترضنا مشكلة رئاسة الدولة فقد وجد ان اتباع طريقة الثورة المصرية في اختيار (وصي مؤقت) للعرش معناه الاحتفاظ بشكل العراق الملكي وهذا ما رفضناه منذ البداية وكنا مجمعين على اختيار النظام الجمهوري ثم ارتؤي ان يكون هناك رئيس جمهورية مؤقت فظهرت بعض الاعتبارات الخاصة في تكوين العراق والشعب العراقي وظل هذا الموضوع محل دراسة حتى قدر لي السفر الى السودان في جولة مؤتمر الخريجين العرب فدرست هناك تشكيلات مجلس السيادة الذي روعي فيه نفس الاعتبارات التي تتحكم في وضع العراق فكان ان لقي ذلك تأييدا اجماعيا .

اما الناحية العسكرية فكانت صعوباتها اكثر واعمق من الناحية السياسية خاصة وان عبد الاله ونوري السعيد كانا قد احكما الطوق على الجيش العراقي فلم تزود القطاعات بالذخيرة الحية بل كانت كلها في حوزة الحرس الملكي كما ان معظم القوات الضاربة كانت خارج بغداد فلا يوجد في داخل العاصمة سوى الحرس الملكي وفوج التدريب لذلك فقد اعتمد في تحديد ساعة الصفر على الظروف والمناسبات .. بان يكون هناك تدريب اجمالي او استعراض او ما شابه ذلك .

وتضخمت قوة الضباط الاحرار وانضم اليها عدد كبير من خيرة الضباط وقبيل العدوان الثلاثي على مصر سمعنا بتشكيل خلية صغيرة من الضباط تضم سيادتكم وبعض رفاقكم قال لي عنها الضباط الاحرار انها خلية شيوعية ولما كنت اعلم بمدى تسلط الفئات الحاكمة خشيت ان يؤدي تصدع الجيش الى استفادة تلك الطغمة الفاسدة وضربهم حركة الجيش في مهدها في ذلك نصحتهم بوجوب توحيد مساعيهم مع مساعي هذه الخلية الجديدة ان لم يتأيد لهم انها مدسوسة من قبل عبد الاله ونوري السعيد..

وعندما تحددت ساعة الصفر في الاسبوع الاول الذي سبق العدوان الثلاثي فوجئنا بحركة غير عادية في صفوف الجيش حيث اجرى نوري السعيد حركة تنقلات واحالة للتقاعد وتسفير تناولت معظم الضباط الاحرار فأحيل الحاج علي احمد فؤاد الى التقاعد ونقل رفعت الحاج سري ضابطا للتجنيد في الكوت وشاكر محمود شكري الى البعثة العسكرية في ليبيا ونعمان ماهر الكنعاني وشكيب الفضلي الى الباكستان بحجة المناورات العسكرية هناك ونقل اسماعيل عارف من منصب سكرتير

رئيس اركان الجيش الى الملحقية العسكرية في واشنطن والرئيس الاول صالح عبد المجيد (الـــذي كان يقود سرية الدبابات وكان واسطة الاتصال بيني وبين الضباط الاحرار) الى معاونيـــة الملحقيـــة العسكرية في عمان وهكذا ... ثم ابعدت انا الى حلبجة بعد محاكمة صورية جرت لي مع رفاقي كـامل الجادرجي وصديق شنشل وحسين جميل ..

وعلى اثر عودتي من حلبجة تساءلت عن سر هذه التصفية التي قام بها نوري السعيد وكيف تسربت الانباء اليه فظهرت عدة تفاسير لذلك لم يكشف النقاب الى الان عن حقيقتها ، منها من يقـول بان هذه الخلية الشيوعية وجدت ان تضرب عصفورين بحجر واحد تثبت ولائها لنوري السعيد لكـــي يطمئن اليها من جهة وتبدد حركة الضباط الاحرار التي ستكون هي المهيمنة على سياســـة العــراق وتزيحها عن الطريق وهي بعد في طور التكوين .. ومنها من تقول ان اسماعيل عارف قـــد انـــهار وادى باعترافات كاملة الى رئيس اركان الجيش .. واسماعيل عارف (كما تعلمون) كان ولا يـــزال من المقربين اليكم ووثيق الصلة بكم . ومن التفاسير من تقول ان صالح عبد المجيد هو الذي كشـف سر هذه المؤامرة . ولا شك ان الرأي العام العراقي سيتعرف الى الحقيقة عندما تجري محاكمة علنية لهذا الشخص الذي كان وما يزال سجينا منذ اكثر من سبعة اشهر ولم يقدم الى المحاكمة علنيا الـــى الان.

ومهما يكن من الامر فقد اجتمع فلول الضباط الاحرارمن بقي منه في العراق واندمجوا فـــي خلية سيادتكم فكانت ثورة ١٤ من تموز التي قوبلت من قبل الشعب عن بكـــرة ابيـــه بتـــأييد بـــالغ وحماس منقطع النظير .

وفي صبيحة اليوم المذكور اجتمعنا في دار السيد كامل الجادرجي وقد حضر الوزراء الذيـــن يمثلون الاحزاب والهيئات السياسية وانضم اليهم الدكتور ابراهيم كبة ايضا وتداولنا في الموقـــف .. وكنت اعلم ان بعض رجال الاحزاب في عدم مشاركتهم في انقلاب عسكري بالنظر لتجاربهم المريـــرة السابقة في حركات مماثلة وقد طلبت في ذلك الاجتماع ان تظل الجبهة الوطنية (الاتحاد الوطنـــــي) متماسكة وانها اذا كانت في عهد نوري السعيد ضرورة فانها في عهد البناء والانشاء اكثر ما تكـــون ضرورة واجمع الحاضرون على تسلم مهام مناصبهم وذهبوا الى مكاتبهم .. وقد لفت نظري الســـيد كامل الجادرجي ونحن نودعهم عند الباب ان السيد ابراهيم كبة لم يرافقهم في السيارة بـــل اســـتعار سيارة هديب الحاج محمود للذهاب الى داره اذ ان الانهيار والذعر كانا باديين عليه بصورة واضحـــة وكان يخاف تسلم مهام منصبه ، فتبعته في سيارتي فوجدته حقيقة لم يتجه الى مكتبه فسارعت الـــى مديرية الكمارك والمكوس العامة واتصلت بقريبه مهدي عبد الامير كبة (وهو غير مهدي كبة زعيم حزب الاستقلال) بل هو محاسب في مديرية الكمارك العامة وطلبت منه ان تتدخل الاسرة في حملـه على تسلم منصبه فسارع هذا الرجل النبيل يستعين بكل من يعرف انهم يؤثرون على ابراهيـــم كبـــة لحمله على ذلك فاصطحب معه العقيد شمس الدين عبد الله (رئيس المجلس العرفي العسكري الان) فذهبوا جميعا اليه ومن هناك زفوه الى منصبه كما تزف العروس .

ثم تطورت الاحداث سراعا فكانت ان نزلت القوات الامريكية في لبنان والبريطانية في الاردن فطلبت الحكومة الي ان اسافر بصفة شخصية الى القاهرة في مهمة سياسية ومهمة عسكرية . وقـــد هيأت الحكومة لي كاتب شفرة لمراسلاتي من وزارة الخارجية فسافرت الى دمشق اولا ووجـــدت ان

مهمتي السياسية قد انتهت قبل ان اصل القاهرة حيث بادر الرئيس جمال عبد الناصر الى اعلان موقف الجمهورية العربية المتحدة واعتبار أي اعتداء يقع على العراق هو عدوان على الجمهورية العربية المتحدة ووضعت معاهدة الدفاع العربي المشترك موضع التنفيذ . ثم قفل سيادته من عرض البحر راجعا الى موسكو لاجراء مباحثات حول الموقف في الوطن العربي .

وعندما وصلت القاهرة اجتمعت بنفس ساعة وصولي مساءا بالمشير عبد الحكيم عامر نائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة والقائد العام للقوات المسلحة ثم انضم الينا بعدئذ السيد علي صبري وزير الدولة لرياسة شؤون الجمهورية فوجدت وانا في الاجتماع ان اجزاءا من مهمتي العسكرية قد تم فعلا . فقد كان العراق في حاجة الى سلاح وان كل ما كنا نسمعه عن تسليح العراق من حلف بغداد اكذوبة كبرى ولما كان التسليح في الجيش العراقي بريطانيا فقد ارتؤي الاستعانة بما يحتاجه العراق من نواقص وسدها من قبل الجمهورية العربية المتحدة التي كانت تملك اسلحة كثيرة بريطانية من جراء استيلائها على قاعدة القتال . وفي ذلك الاجتماع علمت ان باخرة حملت بالاسلحة وصلت الى اللاذقية في طريقها الى العراق وان باخرة اخرى تبحر في صبيحة اليوم التالي . وهكذا اثبتت الجمهورية العربية المتحدة انها تقدر مسؤولياتها نحو الاخوة العربية والتضامن وانها اسبق الى تلبية طلبات من يطلبون العون منها من شقيقاتها العربيات فقفلت راجعا الى دمشق حيث التقيت بالوفد العراقي هناك الذي عاد بعد ان وقع ميثاق التعاون وعاد الى بغداد وبقيت هناك على ان اعود بعد الوفد ببضعة ايام... وبينما كنت في دمشق تسلمت برقية افادة على تعيينكم لي سفيرا للجمهورية العراقية لدى الجمهورية العربية المتحدة . ابرقوا موافقتكم .

وقد دهشت لتسلمي هذه البرقية ذلك انني لم اهيء نفسي للعمل الحكومي منذ تركته في عام ١٩٤١ كما انني كنت مقتنعا بان وزارة الخارجية ممن هيأ نفسه للعمل الدبلوماسي من هو اكفأ مني واقدر على القيام بهذا الواجب ، لذلك لم ابرق لا بالموافقة ولا بالاعتذار في انتظار عودتي الى بغداد والمداولة مع المسؤولين فيها ..

وعند عودتي انهال علي الضغط من كل جانب لقبول هذا المنصب ، وفي مساء اليوم التالي لوصولي الى بغداد حضرت المادبة التي اقمتموها سيادتكم على شرف وفد مؤتمر التضامن برئاسة السيد محمد فؤاد جلال وفي هذه المادبة اشترك الجميع سيادة رئيس مجلس السيادة واعضاء المجلس والوزراء والسيد كامل الجادرجي على حملي على قبول المنصب كما استعين بالسيد محمد فؤاد جلال لاقناعي ...

وقد رضخت للامر الواقع بعد ان وجدت هناك نية لابعادي في هذه الظروف وقلت امام هؤلاء انني ساسافر كما سافرت الى حلبجه (اشارة مني الى ابعادي) ولكن القاهرة اكثر اتساعا من حلبجه، واعتبر ذلك موافقة مني فصدر المرسوم الجمهوري بذلك وحزمت حقائبي للسفر ... وقد قيل لي في معرض اقناعي بقبول المنصب ان مهمتي ليست دبلوماسية اعتيادية بل هي مهمة قومية لا تطول اكثر من شهرين وعندما يتم موضوع الارتباط بالجمهورية العربية المتحدة في شكل وحدة او اتحاد وانني سأدرس وجهات النظر المختلفة في هذا الموضوع لاتخاذ القرار المناسب في هذا الشان وفي طريقي الى القاهرة مكثت في دمشق بعض الوقت لاستطلاع الاراء في موضوع الوحدة

والاتحاد... وكنت امينا على نقل وجهات النظر دون التقيد بارائي الشخصية بل كنت افترض نفسي رسولا انقل بامانة ما اسمعه حرفيا لكم بقطع النظر عن المبادئ التي ادين بها .

وقد حدثت مفارقات عجيبة في هذا الصدد فهناك متحمسون لفكرة الوحدة اصبحوا فيما بعد الد اعدائها وكان هناك من لا يريد التعجيل فيها والتريث اتهموا بمحاولة فرض الوحدة بالقهر والاكراه على العراق .

فقد كان السيد إكرم الحوراني مثلا لا يريد التعجل في الوحدة ويطالب بالتريث فيها وقد قال لي بصريح العبارة ان الوحدة قائمة فعلا في هذا الاخاء الذي يسود العلاقات في مطلع الثورة بين الجمهوريتين العراقية والعربية المتحدة وهذا التضامن بينهما الى ابعد حدود التضامن وان الشكل لا قيمة له ، وقد بعثت لكم بذلك الراي بوقته في رسالة شخصية بكل امانة ولكنه اليوم يتهم هو وحزبه بانه يريد فرض الوحدة بالقوة والاكراه في حين ان السيد (عفيف البزري ، مثلا ، كان يريد التعجيل بالوحدة واقرارها فورا وكان يدلي ببراهين وحجج لا تمت الى المصالح المشتركة والتاريخ المشترك واللغة المشتركة وغيرها من الاسباب التي تفرض الوحدة فحسب بل كان يذهب الى ابعد من ذلك حيث يستند الى مناقشات فلسفية محضة فيقول بان الشعب العربي في سوريا اختار اعلى مراتب الارتباط الا وهي الوحدة فاختيار الشعب العربي في العراق للاتحاد يضعه في مرتبة متخلفة عن شقيقه الشعب العربي في سوريا وفي ذلك تمييز يجب ان لا يقره الشعب العربي في العراق على نفسه الى غير ذلك من التخريبات الفلسفية التي نقلتها اليكم بوقته بامانة في رسالة شخصية وهو اليوم من الد اعداء الوحدة).

وعلى كل حال فقد وصلت الى القاهرة وقدمت اوراق اعتمادي ولاقيت من شعب الجمهورية العربية المتحدة ترحيبا وتكريما للعراق في شخصي واذكر ان الركب الرسمي كان يمر من بناية السفارة الى قصر القبة بين صفين من الجموع الغفيرة التي تكاد تجن وهي تشهد سفير العراق متجها الى حيث يقدم اوراق اعتماده والهتافات تشق عنان السماء بحياتكم وحياة الجمهورية العراقية وقادتها الابرار . ولم يكن ترحيب السيد الرئيس جمال عبد الناصر باقل من شعبه فكان سيادته والى جانبه المشير عبد الحكيم عامر والسيد محمود فوزي وزير الخارجية والسيد زكريا محيي الدين والسيد عبد اللطيف البغدادي وكانهم في عرس اذ يشهدون العراق وقد عاد اخيرا ليسير مع الركب العربي المتحرر وقد زال عنه غبار التبعية والانعزال .

وما زلت اذكر بفخر واعتزاز النشوة التي كان يشعر بها العراقييون في القاهرة وقد تجلت في طلابنا الذين اضطهدوا على عهد نوري السعيد فكانت اول حفلة اقيمت في السفارة لهم ، فقد دعوتهم في اليوم التالي لتقديم اوراق اعتمادي على الشاي في حديقة السفارة وكنت اشاهد بفرحة طاغية التفاهم والانسجام يسودهم فتيات وفتيانا وكانوا وحدة متراصة في خدمة الجمهورية العراقية لا اثر للانقسام في صفوفهم ولا شعارات زائفة تفرقهم وتصدع وحدتهم ثم جاءت وفود الطلبة من العراق لزيارة رفقائهم في الجمهورية العربية المتحدة في دمشق والقاهرة فكانت الحفاوة البالغة والاستقبالات الرائعة التي قوبلوا بها تملا قلبي غبطة وفي الولائم التي اقمتها لهم في السفارة زاد شعوري بالامل فيما اشهده من وحدة متراصة لصفوفهم وانهالت الي الطلبات من مختلف الوزارات في الجمهورية العراقية لارسال الخبراء والمعلمين فاصدر الرئيس جمال عبد الناصر اوامره باجابة

هذه المطالب حتى وان ادت الى عرقلة سير العمل في الجمهورية العربية المتحدة فوافقت السلطات على انتداب خبراء كانت هي في امس الحاجة اليهم في برامج التنمية والنهوض الصناعي) .

وعقدت الجامعة العربية اول اجتماعاتها في العهد الجمهوري وشهدت رؤساء الوفود العربية تطفح وجوههم بشرا وبهجة اذ يجدون العراق لاول مرة قد جاء الى الجامعة للتعاون الجدي المثمر لرفع راية العروبة لا كما كان الحال في السابق لاثارة العقبات وزرع الالغام وخلق جو الخلافات والانقسام داخل الجامعة لشلها عن اداء رسالتها .

ووجد الجميع ان العراق فتح صفحة جديدة مشرقة في العلاقات العربية ستعود على العرب بالخير العميم وستشد من ازرهم في مواجهة الخطر الاسرائيلي والاستعمار ومؤامراته ودسائسه وان العرب تخلصوا الى غير رجعة من الانقسام في صفوفهم بل (ان موقف العراق حمل بعض الدول العربية التي كانت تقوم بنفس الدور الذي كان يقوم به العراق في العهد الملكي الفاسد ان تخفف من غلوائها وتحاول الاندماج في المجموعة العربية وتخشى الجهر بآرائها والوقوف مثل مواقفها السابقة) .

وكان كل شيء يبشر بالخير العميم واذا بنا نسمع انباء مقلقة عما يجري في داخل العراق من اجل الزعامة الشخصية واذا بهذه الانباء التي كانت تسمع همسا تصبح ضجيجا يوقر الاسماع واذا بالشعب ينقسم على نفسه تبعا للانقسام بين الزعامات . واذا بنا نفاجأ بان اولئك الذين قاتلوا كتفا الى كتف قتالا مريرا ضد نوري السعيد وعبد الاله والطغمة الفاسدة يكيلون التهم فيما بينهم واقل تهمة تلصق بالاخر هي تهمة (متآمر) و (عميل للاستعمار) و (الخونة الجدد) الى اخر ما في قاموس الشتائم الظالمة .

وبدلا من ان تعبأ قوى الشعب لازالة معالم الطغيان والفساد لاقامة حكم صالح نظيف يهدف الى رفاه الشعب واسعاده نجد القوى تعبأ ضد فريق من المواطنين وفي غمرة هذه الهستريا المحمومة نسي الجميع خصوم الامس واصبح المكافحون والمناضلون هم تحت طائلة العقاب يؤخذون بالظنة ويحاسبون على الشبهة ورجال العهد البائد يضحكون ويسخرون ويشتمون .

وفتحت ابواب السجن ليخرج منها عبد الوهاب مرجان ورشدي الجلبي ونديم الباجه جي وعبد الامير الازري وعبد الحميد محمود وعشرات غيرهم ليدخلها اولئك الذين عرضوا صدورهم لرصاص نوري السعيد وبطشه والذين ضاقت بهم معتقلات ومنافي العهد الملكي الفجر من الشباب القومي .

فقصدت بغداد في زيارتي الاولى وقابلت سيادتكم وقلت لكم بالحرف الواحد ان خلافكم مع العقيد عبد السلام عارف يجب ان لا يحملكم على تغليب فريق من المواطنين على فريق اخر بل يجب ان تكونوا فوق مستوى الحزبية الضيقة وان تكونوا ابا للجميع يحتكم الجميع اليكم فاكدتم بان هذه هي خطتكم لن تحيدوا عنها .

كما انني وجدت ان ابذل مسعى جديدا لدى الفرقاء المتنازعين لاعادة الجبهة الوطنية الى ما كانت عليه وتدرس اسباب الخلاف فاجتمع في داري ممثلون عن الاتحاد الوطني فحضر السيد كامل الجادرجي ومحمد حديد عن الحزب الوطني الديمقراطي ومحمد مهدي كبة وصديق شنشل عن حزب الاستقلال وفؤاد الركابي عن حزب البعث الاشتراكي وعامر عبد الله عن الحزب الشيوعي . ووضعنا

مسودة ميثاق نال موافقة كافة المجتمعين وغادرت بغداد على امل ان يوضع حد للانقسام الذي لا يفيد منه الا الاستعمار واسرائيل .

ولم اكد اعود الى القاهرة حتى اعلن اقصاء عبد السلام عارف عن اخر ما تبقى له من منصب وهو رئيس الوزراء ووزير الداخلية وتعيينه سفيرا في بون ثم بدات الخلافات الحادة تظهر في بغداد وتعكس اثارها على العلاقات بين الجمهوريتين العراقية والعربية المتحدة وبدا واضحا للعيان ان مهمتي قد تضاءلت الى حد الاحتفاظ على الاقل بالعلاقات الودية بين العراق والجمهورية العربية المتحدة ، وكان الرئيس جمال عبد الناصر قد ابدى رغبته في الاجتماع بسيادتكم لتصفية الجو وتاكيد رغبته في ان لا مطمع له سوى وحدة الصف العربي لا اكثر فابرقت اليكم بهذه الرغبة فلم يصلني الرد عليها .

ثم سافرت الى بغداد للمرة الثانية فوجدت ان المعايير قد انقلبت راسا على عقب فقد كانت تجتاح بغداد موجة من الارهاب على اثر المؤامرة المزعومة التي اتهم بها رشيد عالي الكيلاني . وقد قابلتكم وقابلت السيد وزير الخارجية وعرضت موضوع الاجتماع المرتقب بين سيادتكم والسيد الرئيس جمال عبد الناصر وعلمت عندئذ انه قد وصلكم تحذير من السيد عفيف البزري يطلب اليكم عدم الاجتماع بالرئيس عبد الناصر خارج العراق خوفا على حياتكم وقد دهشت لهذا التحذير اذ انه فضلا عن كونه يخالف العقل والمنطق فانه يخالف كل عرف حتى بين المتحاربين في الميدان فان لوفودهما حرمة يفرضها شرف الجندية فلا يمسون بسوء ولا تطلق النار بين الفريقين عند عدم التوصل الى اتفاق الا عند عودتهما الى خنادقهما .

ومع ذلك فقد ابديت لسيادتكم ، وصفا للامور في انصبتها ، استعداد السيد الرئيس جمال عبد الناصر لمقابلتكم في أي مكان تشاؤن خارج العراق او داخل العراق في بغداد او في البصرة او في سرسنك او على الحدود العراقية في " ايج ثري " او على مكان اخر تنسبونه .

ولكي لا تحرجوا في المواضيع التي قد تثار ولا ترغبون في بحثها ان يتفق سلفا على جدول اعمال الاجتماع وتحديد المواضيع التي تبحث ولكن هذا قد رفض من قبل سيادتكم ايضا .

وفي الايام الخمسة التي امضيتها في بغداد شهدت عمق الجرح الذي خلفته هذه الانقسامات في صفوف الشعب فقد كانت المقاومة الشعبية تطوف الشوارع تفتش الناس وتوقف السيارات بحجة العثور على الاسلحة وانني شخصيا وقفت في شارع الرشيد الذي لا يتجاوز طوله ثلاثة كيلو مترات تسع مرات بالرغم من ان هويتي معروفة وبالرغم من انني احمل بطاقة هوية موقعة من قبل الحاكم العسكري العام ملصقة فيها صورتي ومدونة فيها هويتي ومنصبي وكانت حملة الاعتقالات مستمرة فذكرت سيادتكم بما قلته لكم في المقابلة الاولى حول تغليب فريق على فريق اخر من المواطنين واعدتم نفس الاقوال في حين ان كل ما كان يجري في شارع الرشيد يناقضها تماما ووجدت مجلس السيادة قابعا في ركنه المنعزل لا يعلم شيئا عن الاحداث ووجدت الوزراء اخر من يعلم بما يجري في البلد ووجدت القوميين في العراق وقد ضربت عليهم الذلة بحيث لم اجد لها شبيها في أي عهد حتى انهم والشيوعيون لم يلاقوا في عهد نوري السعيد ما يلاقيه القوميون في العهد الجمهوري ولا يوجد من يشبههم في حالة ذلهم وانكسارهم الا اخواننا العرب في فلسطين المحتلة الذين يعانون الذل على

ايدي اسرائيل وحكامها وكان القابض على قوميته ودينه كالقابض على جمرة من النار فامتلا قلبي غما وكاد ينفطر من الاسى والالم.

وبينما كنت قد حددت موعد عودتي يوم الاثنين اذا بي افاجأ من وزير الخارجية يوم الثلاثاء أي قبل موعد عودتي المقررة بخمسة ايام ان اعود فورا الى القاهرة ولما استوضحت منه عن السبب ذكر لي ان سيادتكم اتصلتم به تلفونيا تستفهمون منه عما اذا كنت قد جئت بموافقة رسمية منه ام بعدم علمه مع انكم تعلمون بموعد قدومي كما ابرقت للسيد الوزير به قبل بضعة ايام وقد ساورتكم الشكوك في ان " توقيت " موعد قدومي مع مؤامرة رشيد عالي المزعومة قد يجعلكم تعتقدون بان لي علما سابقا بها . فاشفقت عليكم وعلى البلد من هذه الدسائس والخيالات ولم اشأ العودة لولا ان الوزير الح في الرجاء واشار الي بصريح العبارة ان الاصرار لا املكه وحدي لانني من حقي ان اتصرف بما يعود علي من ضرر كما اشاء ولكن ليس من حقي ان الحق الضرر بالاخرين وهو يعتقد بانه سيلحقه الضرر من جراء اصراري فاضطررت الى العودة الى القاهرة .

واخذت الامور تسير من سئ الى اسوأ وكان ان انعقد المجلس الاقتصادي العربي في القاهرة وقد انتدب العراق اكثر من عشرة اعضاء لتمثيله في اجتماعات المجلس برئاسة ابراهيم كبة وزير الاقتصاد . وقد شعرت اوساط الجامعة وبعض الوفود العربية ان هذا العدد الضخم من الاعضاء يحمل في طياته اهتمام العراق باجتماعات الجامعة وتعاونه الوثيق معها ولكنني انا في مخيله نفسي عرفت منذ الوهلة الاولى ان هذا الوفد الذي يضم معظمه غلاة الشيوعيين سيعمل على قطع اوهي شعرة متبقية في العلاقات العربية ... (جاء الوفد العراقي وبدأ اعماله بطريقة صبيانية ثم اخذ رئيسه يصول ويجول يعلن التحفظات ثم يعود ليسحبها في اليوم التالي حتى شعر الجميع بان المقصود هو عرقلة الاجتماع لا التعاون الصادق) واذا بهذا الفأر الذي هرب في اول يوم من الثورة من تسلم منصبه خوفا وجبنا وذعرا يستاسد في ابهاء الجامعة العربية فانفض الاجتماع وقد بدا العراق كعراق الامس عراق نوري السعيد.

وقد وجدت ان بقائي في هذا المنصب لم يعد مجديا فاعتزمت الاستقالة ولكن جهات عربية عليا احترم رأيها قد طلبت مني البقاء ونصحتني بالمزيد من الصبر والاحتمال اذ ان بقائي في هذا المنصب وان لم يساعد على تحسين العلاقات فانه على الاقل يوقف استفحال التوتر اذ قد يطلب من خلفي ان يخطو خطوة واحدة في سبيل تعكير الجو فيخطو عشر خطوات نفاقا وزلفى للحاكمين هذا على احسن الفروض اما اذا كان شيوعيا فانه سيعمل على زيادة التوتر فرضخت على مضض .

وبقيت في منصبي وكلما كنت اعود الى مقر عملي اشعر بالكآبة تجثم على قلبي وكان غرفتي سجن مظلم يطبق علي على خناقي .

ولم اجد مفرا دون اخر محاولة ابذلها فوجهت للسيد وزير الخارجية تقريرا مرقما ٢ -٣١- ٢٩ مؤرخا في ٢١ / ١ / ١٩٥٩ اجملت فيه الاحداث التي ادت الى تدهور العلاقات بين الجمهوريتين العراقية والعربية المتحدة فنحن الان على حافة وضع يكاد يكون شبيها بالوضع القائم قبل الثورة المجيدة. وفيما يلي الادوار التي مرت بها هذه العلاقات حتى بلغت هذا الحد من التوتر .

وقد بعثت اليكم بعدد كاف من تقريري هذا بغية توزيعه على السادة الوزراء ، تمهيدا لبحثه في مجلس الوزراء ...

هذا ما قلته بالحرف الواحد قبل اكثر من شهرين في تقريري ، ولكن الامور اخـــذت تسـير سيرا حثيثا نحو الانحدار فقد طغي الشيوعيون واصبحت مقاليد الامور بيدهم واصبح مجلس السيادة صفرا على الشمال وكذلك مجلس الوزراء ما عدا الوزراء الشيوعيين ، حتى حدثت ثورة الشـواف . وبالرغم من ان هذه الثورة كانت ثورة ارتجالية لم تدبر من اية جهة كــانت ، وان وقـت حدوثـها وطريقة سير الامور فيها والشكل الذي انتهت اليه ، كل ذلك يدل دلالة قاطعـة علـى انـها حركـة ارتجالية ، فقد استغل العقيد الشواف اجتماع انصار السلام في الموصل واعتداءاتهم ، فقـام بـهذه الثورة ، ولو كان هناك وراء الشواف عقل مدبر واحد لما حدثت فيها هذه الاخطاء الجسـيمة التـي عرضت حياة قائدها للهلاك وانتهت باسرع من لمح البصر ، فكيف الحال ، لو كان وراء هذه الحركة حكومة بما تملك من امكانيات واسعة...؟

اقول بالرغم من ان هذه الثورة كانت ارتجالية استغلت ابشع استغلال سواء اكان في تصفيـة العلاقات العربية مع العراق من جهة اخرى ، وهذه المجزرة البشرية التي دارت رحاها في الموصـل وفي بغداد .

وهذه الاعتقالات الواسعة التي شملت من نعرف في بغداد لتوحي بان العراق قد انتهى الى ما يشبه ثورة اكتوبر الحمراء . لذلك كله لا يسعني ان اظل والاحداث الدامية امام ناظري والدماء تجري انهارا في بلدي سفيرا لحكومة ارتضت لنفسها ان تلطخ ايديها بدماء ابناء الشعب وتجعل من العـراق بحق سجنا كبيرا للاحرار ، فانا اريد ان اكون سفيرا لحكومة تحترم نفسها ويحترمها العالم لا سـفيرا لعصابة حمراء ، لذلك فقد تقدمت اليوم باستقالتي الى سيادة وزير الخارجية واعتبر نفسي منذ اليـوم منكفا من عملي ، فقد سلمت السفارة الى المستشار ليقوم بمهام القائم بالاعمال المؤقت .

هذا والله اسال ان يرفع العصابة الحمراء عن اعينكم لتروا عمق الهاويـــة التـي تسـوقون العراق اليها وان يجنبكم العثرات ويقي وطني الحبيب المزيد من الدماء المهراقـــة ... انـه سـميع مجيب.

٢٦ / ٣ / ١٩٥٩

امضاء

فائق السامرائي

وفي يوم ٢٩ نيسان اذيع البيان الاتي من اذاعة بغداد

" علم مراسل الاذاعة ان وزارة الخارجية العراقية قررت طرد فائق السامرائي من الخدمـة . ان استقالة فائق السامرائي التي اذاعتها اذاعات صوت العرب والقاهرة ودمشق وكررت اذاعتها لـم تكن في الحقيقة الا دفاع الهارب بعد اقترافه جريمة تجاه واجبه كموظف وتجـاه وطنـه وبـلاده . وخلاصة القضية ان وزارة الخارجية كانت قد استدعته بصورة طبيعية وبتـاريخ ٢٢ / ٣ / ١٩٥٩ للقدوم الى بغداد للمداولة معه في بعض الشؤون الرسمية المهمة بوصفه موظفا بالوزارة وقد اجـاب برقيا انه سيصل بغداد في اول طائرة عراقية وذلك في يوم الخميـس المصـادف ٢٦ / ٣ / ١٩٥٩ غير انه في المساء في اليوم المذكور بدلا من ان يصل تسلمت الوزارة برقية من السفارة العراقيـة

في القاهرة تتضمن ان السفير قد تسلل خارجا من السفارة بعد ظهر ذلك اليوم دون ان يخبر احدا من الموظفين ودون ان يسلم الى الموظف الذي يليه في الرتبة .

وقد فوجئ الموظفون من اذاعة القاهرة ودمشق وصوت العرب من خبر استقالته وبهذا وبدلا من ان يقدم استقالته بالطرق الصحيحة ككل موظف شريف التجأ الى الاذاعات المغرضة بعد ان تسلل هاربا . ولا شك انه كان على اتفاق مع الجهات المختصة في القاهرة . ولا غرابة من تصرفه الشائن الذي لايسر قضية أي موظف شريف عاهد الله والوطن على القيام بخدمة البلاد والعمل على صيانة كيانها . وذلك بان فائق السامرائي يعلم في قرارة نفسه ان ما قام به هو ضد بلاده . وما اقترفته سلطات الجمهورية العربية المتحدة من اعمال عدوانية في مؤامرة الخائن الشواف والتي لم تعد سرا على احد من اهل العراق لذا فضل الهرب والتستر وراء ما صاغته نفسه الصغيرة من الافتراءات والاكاذيب التي اسماها استقالة فعزا لنفسه دور القائد المغوار والحكيم القدير والبطل في ثورة ١٤ تموز " [1] .

وفي مساء اليوم نفسه عقد مدير التوجيه والارشاد العام مؤتمرا صحفيا في مبنى دار الاذاعة وحضره مندوبون عن جميع الصحف المحلية ودعا فيه الى ضرورة تشخيص العدو اينما كان لفضحه امام الرأي العام في سبيل القضاء على المساعي التي يبذلها اعداء القومية العربية المتحررة في الخارج لايحاء تكتل ضد الجمهورية العراقية الديمقراقطية واشار المدير الى بعض المعلومات عن استقالة فائق السامرائي وقال انه تم استدعاءه الى (محكمة الشعب) عن طريق وزارة الخارجية من اجل امور مهمة عن ثورة الموصل وقد ادى ذلك الى هروبه من السفارة العراقية دون علم موظفيها وبدون ان يسلمها الى اقدم موظف فيها . وقد تلا المدير على مندوبي الصحف نص الحديث الذي اذيع من دار الاذاعة والذي تضمن طرد فائق السامرائي من وظيفته اعتبارا من استقالته التي تقدم بصورة رسمية وانما سلمت الى بعض الجهات المعادية لغرض نشرها عن طريق الاذاعات والصحف في العربية المتحدة مما يعد تشهيرا ومساسا بسمعة الحكم الجمهوري الديمقراطي في العراق [2] .

وفي ٢١ نيسان التقى (ارنولد سمث) من السفارة البريطانية في القاهرة فائق السامرائي الذي اخبره " انه يتوقع قيام محاولة انقلابية اخرى والتي قد تكون ناجحة هذه المرة . وقال انه لم يجر التخطيط جيدا لثورة الشواف وان الشواف فقد رباطة جأشة ويعتقد انه في المرة القادمة سوف يجري تخطيط الامور بشكل افضل ويعتقد السامرائي ان النتيجة تعتمد كثيرا على موقف الغرب . قال ان احدى فرق الجيش تقف بالتأكيد ضد قاسم ويحتمل ان تكون الثالثة محايدة (ويرى ان الفرقة المعادية للشيوعية ستقوم بالثورة في الوقت المناسب قريبا بتأييد واسع من قطاعات واسعة من الشعب والعشائر وستعلن حكومة بديلة للعراق . ويعتقد السامرائي ان هذه التطورات ستأخذ مداها في شمال العراق المجاورة لسوريا والعامل المؤثر الاخر في الموقف هو العشائر التي يمكن مقارنتها بقوات المقاومة الشعبية العراقية تحت سيطرة الشيوعيين .

---

[1] جريدة الاهالي ٣٠ آذار ١٩٥٩ .

[2] اتحاد الشعب ٣٠ / ٣ / ١٩٥٩ .

ويرى السامرائي ان العامل الحاسم هو ان شركة نفط العراق ستمتنع عن رفع عوائد تصديـو النفط لاية حكومة بانتظار انجلاء الموقف وان موقف الدول العربية مثل ليبيا والسـعودية والكويـت سيكون مهما لأجل المساعدة في معرفة رأي الشعب العراقي لوجود تاثير دبلوماسي للغرب في هـذه البلدان سيكون من المفيد اضافة وزن معنوي مع الرأي العام العراقي المتحقق .

ويرى السامرائي ان الروس يرغبون في الحصول على حالة مـن الوفـاق . وقـد اصبـح (السامرائي) منزعجا من تدخلات الشيوعيين المتزايدة من جميع عناصر القوة وقال ان الرئيس عبد الناصر على أطلاع على الموقف وسوف يتحاشى أي عمل من شأنه زيادة حـدة التوتـر لأن ذلـك سيكون من مصلحة الشيوعيين "[1] ويشير سمث الى ان السامرائي كان على لقاء متواصل مع عبد الناصر .

قانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٩

الغاء القوانين التي تتعارض مع الدستور المؤقت واهداف الثورة

كانت قد تشكلت في وزارة العدل لجنة لدراسة القوانين الصادرة من اجل ازالة رواسب العهد السـابق وترصين كيان الجمهورية وقد وجدت اللجنة ان بعض القوانين تخالف مبادئ الثورة واسس الدستور فشرعت لائحة بالغائها فصدر يوم ١٦ نيسان القانون الآتي :

" بعد الاطلاع على الدستور المؤقت وبناء على ما عرضه وزير العدلية ووافق عليه مجلـس الوزراء صدق القانون الاتي :

أ ١ - تلغى القوانين والمراسيم الاتية لمخالفتها الدستور المؤقت واهداف ثورة ١٤ تموز الخالدة .

١ - مرسوم اسقاط الجنسية العراقية رقم ٦٢ لسنة ١٩٣٣ .
٢ - مرسوم ذيل قانون الجنسية العراقية رقم ١٧ لسنة ١٩٥٤ .
٣ - قانون الاسرة المالكة رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٨ .
٤ - قانون منع الدعايات المضرة رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٨ .
٥ - قانون صيانة الامن في الاضراب رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٢ .
٦ - قانون شعار الدولة رقم ٢٥ لسنة ١٩٣١ وتعديلاته .
٧ - مرسوم الطوارئ رقم (١) لسنة ١٩٥٦ .
٨ - قانون ذيل قانون العقوبات البغدادي رقم ٥١ لسنة ١٩٣٨ .
٩ - مرسوم بتعديل قانون العقوبات رقم ١٦ لسنة ١٩٥٤ .
١٠ - مرسوم النقابات العام رقم ١٨ لسنة ١٩٥٤ .
١١ - قانون انتخاب النواب رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٦ .
١٢ - قانون الوسام الهاشمي رقم ٢٩ لسنة ١٩٤٠ .

---

[1] تقرير آرنولد سمث من القاهرة الى خارجيته يوم ٢٥ نيسان ١٩٥٩ العميد الزوبعي ، العراق في الوثائق البريطانية ٣ / ١٩٥٩ ص ٤١٧ .

١٣ - قانون وسام فيصل الاول رقم ٢٢ لسنة ١٩٤٩ .
١٤ - مرسوم الاعمال الممنوعة على الموظفين وهيئات التدريس رقم ١ لسنة ١٩٤٩ .
١٥ - قانون التشرد العثماني .
كتب ببغداد اليوم الثالث من شهر شوال - ١٣٧٨ المصادف لليوم السادس عشر من نيسان ١٩٥٩ .

مجلس السيادة [١]

مجلس الوزراء

الاسباب الموجبة

ان ما تسعى اليه الحكومة العراقية هو تدعيم اهداف ثورة ١٤ تموز الخالدة وازالة آثار العهد البائد ورواسبه وترصين كيان الجمهورية وحيث ان القوانين المبنية في اللائحة المرفقة اصبحت تخالف مبادئ الثورة واسس الدستور المؤقت لهذا شرعنا هذه اللائحة بالغائها هذا وقد وجدت اللجنة ان هناك قوانين اخرى عديدة اصبحت في بعض نصوصها لا تتلاءم مع العهد الجمهوري الزاهر وان الغاءها برمتها يربك الاعمال لهذا توصي اللجنة بتشكيل لجان لوضع تشريعات جديدة تحل محلها وقد تعززموقف الشيوعيين بصدور هذه القوانين التي عدوها مكسبا بينه وان الضمانة لتعزيز انتصارات الشعب وتواصلها هو المزيد من الديمقراطية في حياة الشعب وجهاز الحكم واتاحة المجال لابناء الشعب للوقوف بوجه ما اسموه بالمؤامرات .

عودة البارزانيين من الاتحاد السوفيتي

كان نجم حمودي السكرتير الاول للسفارة العراقية في كابل الذي وصف من البريطانيين بانه صديق جيد للغرب قد سافر الى موسكو للعمل على تأسيس السفارة العراقية هناك في شهر آذار ١٩٥٩ وبقي هناك حوالي الشهر . وكانت الحكومة العراقية قد وافقت على عودة بقية البارزانيين من الاتحاد السوفيتي الى العراق ويذكر نجم حمودي انه عمل على اعادة ٥٠٠ لاجئ كردي وكان ٣٠٠ منهم يعيشون في شقق في موسكو والاخرون في مناطق مختلفة من الاتحاد السوفيتي وقد خصص الروس سفينة لنقل هؤلاء مع عوائلهم الى العراق ومجموعهم حوالي ٦٠٠٠ شخص وان الكثير منهم متزوجون من روسيات يعتقد نجم حمودي انهن شيوعيات وينقل عن (ميرحاج) وهو ضابط بقي في الجيش العراقي ان جميع الكرد في روسيا قد تدربوا على مختلف فروع الصناعة والزراعة وان ١٧ منهم تدربوا على الهندسة [٢] .

في ١٦ نيسان ١٩٥٩ رست الباخرة السوفيتية (جورجيا) في ميناء البصرة وعلى متنها (٧٥٥) شخصا من اتباع الملا مصطفى البارزاني . وقد استقبلهم في الميناء العقيد عبد الباقي كاظم مدير شرطة بغداد واخرون . وكان على رأس المستقبلين الملا مصطفى البارزاني وحمزة عبد الله من

---

[١] الوقائع العراقية ٢٢ نيسان ١٩٥٩ .

[٢] السفارة البريطانية في كابل الى الخارجية البريطانية ٦ نيسان ١٩٥٩ / العراق في الوثائق البريطانية ٣ / ٣٤١ .

العميد الزوبعي

المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني وممثلين من الحزب الشيوعي العراقي وعدد من اهالي البصرة .

وبعد اشراقة قصيرة تم نقل العائدين الى بغداد بواسطة القطار وكان في استقبالهم في بغداد حشد استقبلهم استقبالا حارا وبعد وصولهم ارسل البارزاني كتابا الى اللواء عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء يشكره فيه باسمه وباسم جميع الكرد بمناسبة وصولهم ارض الوطن وهذا نصه : -

سيادة زعيمنا الاوحد عبد الكريم قاسم

رئيس مجلس وزراء الجمهورية العراقية وقائد القوات المسلحة

ان الحفاوة البالغة التي استقبل بها اخواني البرزانيون الذين اجبرهم حكام العهد البائد المؤتمرين باوامر سيدهم الاستعمار على ترك وطنهم اثبت للعالم اجمع بان الاخوة العربية الكردية قوة مادية لاتقهر وليست هذه الاخوة وليدة الصدفة بل نشأت وتطورت على مر السنين .

ان الدعايات المغرضة التي سبقت عودة هؤلاء المواطنين والتي كان الغرض منها تضليل الراي العام العاملي وتشويه الحقائق قد كذبها الواقع فالالوف من مواطني الجمهورية العراقية المحتشدة في البصرة دللت على انها تستقبل مواطنين طال اغترابهم عن الوطن لا كما راحت الدعايات الاستعمارية تنسج الاكاذيب والمفتريات عن القادمين الى العراق من الاتحاد السوفيتي .

باسم البرزانيين العائدين الى الوطن الحبيب وباسم جميع الاكراد الشرفاء وباسمي اقدم جزيل شكري وامتناني لسيادتكم وللشعب العراقي الابي . ان شكرنا هذا لا يمكن التعبير عنه بكلمات ولكنني بدلا من الكلام اعد سيادتكم بالنيابة عن اخواني العائدين اننا سوف ندافع عن كيان جمهوريتنا المستقلة وشرف وطننا بكل ما اوتينا من قوة واخلاص وسنرد كيد الطامعين ونحطم جميع المؤامرات والدسائس من اية جهة جاءت وذلك تحت قيادتكم وبالتضامن التام المتين مع اخواننا العرب الاشاوس موطدين اركان جمهوريتنا الخالدة مجدين السير بها الى الامام .

ختاما ارجو ان تقبلوا فائق شكرنا وعظيم امتناننا على ما بذلتموه والشعب العراقي في سبيل عودة البرزانيين وتامين راحتهم .

عاشت جمهوريتنا العراقية حرة ديمقراطية .

عاشت الى الابد الاخوة الوثقى بين العرب والاكراد .

عاش الزعيم الاوحد للعراقيين كلهم عبد الكريم قاسم نصير السلم والديمقراطية .

المخلص

مصطفى البرزاني [1]

وفي نهاية شهر نيسان اصدرت لجنة العفو العام في وزارة العدلية قرارها بالعفو عن البارزانيين الذين قامت حكومة العهد البائد باعدامهم وهم الرئيس الاول الركن عزت عبد العزيز

---

[1] اتحاد الشعب ٢٠ نيسان ١٩٥٩ .

والرئيس خير الله عبد الكريم والرئيس مصطفى خوشناو والملازم الثاني محمد محمود قدسي . كما قررت اللجنة المشار اليها شمولهم بمنح المكافأة لورثتهم الشرعيين . وكذلك قررت شمول البارزانيين التالية اسماؤهم بالعفو العام وهم السادة :

الملا مصطفى البارزاني والشيخ احمد البارزاني والشيخ سليمان احمد البارزاني والشيخ سلمان عبد السلام البارزاني واحمد خالد الشيخ احمد وجمال الشيخ احمد وصادق الشيخ بابو وشيخ محمد صديق والرئيس مير الحاج احمد والرئيس عبد العزيز عبد الله والملازم الاول جلال امين والنائب الضابط شوكت نعمان واحمد اغا بركة سوري وشوان انما ونوري شيرداني والمعلم جميل بهاء الدين والشرطي ريحانة واسعد خوشوي وما من مسيح وحسن محمد امين وزير برزاني ومحمد امين ميرخان وسعيد اولو بيك وعلي خليل خوش وخوشي خليل وصالح عزيز اغا واحمد اغا الحاج عبد اللطيف اغا ومصطفى طاهر اغا وسعيد طاهر اغا واولو برزاني نائب عريف مدفعي والشرطي داود يوحنا وحسن حسو ومحمد صالح شعبان وغيرهم [1] .

اصبح البارزانيون على صلة وثيقة بعبد الكريم قاسم وشاركوا مع القوات الحكومية في ضرب ثورة الشواف في الموصل ٨ / ٩ آذار ١٩٥٩ وعملت الحكومة على تعويضهم واعادة الاستقرار للعائدين منهم بتوفير فرص العمل عن ذلك زوجاتهم الروسيات وذلك بايجاد اعمال تناسب وقابلياتهن وفي منتصف حزيران ١٩٥٩ " تلى كتاب وزارة المعارف المؤرخ يوم العاشر من حزيران المقترح فيه عرض موضوع تعيين زوجات العراقيين البارزانيين العائدين من الاتحاد السوفيتي (الروسيات) على مجلس الوزراء لتحديد ما يراه مناسبا من الراتب بغية الاستفادة من خدماتهن وتسهيل مهنة عيشهن . وبعد المداولة وافق المجلس على تعيينهم وفق الاسس الاتية :

١ - يجري اختبارهن من قبل لجنة تؤلف لهذا الغرض للوقوف على مؤهلاتهن وقابلياتهن لاشغال الوظيفة المرشحن لها اذا لم يبرزن وثائق رسمية تدل على ذلك .

٢ - اعطائهن راتب الحد الادنى لعنوان الوظيفة التي يتم التعيين فيها قانون الملاك كما تعطى لهن كافة الحقوق المقررة للمستخدمين العراقيين من الاجازات والترفيع والعلاوات السنوية عدا مخصصات غلاء المعيشة فتعطى لهن بمقياس ما يتقاضاه الاجانب الاخرين باعتبارها معينة في قانون مخصصات غلاء المعيشة . " [2] .

---

[1] جريدة الاهالي ٢ آذار ١٩٥٩ .

[2] مقررات مجلس الوزراء يوم ١٤ حزيران ١٩٥٩ .

محاكمة الوجبة الثانية من المتهمين بثورة الموصل

عقدت المحكمة العسكرية العليا الخاصة جلستها مساء يوم ٢٠ نيسان ١٩٥٩ للنظر في قضية المتهمين المقدم الركن علي توفيق آمر حامية عقره وجماعته المقدم يوسف كشمولة والرئيس هاشم الدبوني والرئيس سعيد قاسم والرئيس صديق علي الصفار والملازم الاول حازم خطاب والاملم سعيد عبد العزيز والملازم الاول غانم فتحي والملازم هاشم يونس والملازم هاشم عبد العزيز والملازم عبد الرزاق اسماعيل والملازم سعيد محمد فتحي والملازم ساطع شريف كاظم والملازم سلطان خلف والملازم طارق حسين والملازم حاتم عبد العزيز والنائب الضابط سامي فتحي وهم سبعة عشر متهما .

وقد بدأ الادعاء العام كعادته بالهجوم على الجمهورية العربية المتحدة ورئيسها عبد الناصر بالقول " ان جمال عبد الناصر الذي نصب نفسه قيما على الدول العربية يبررتآمرد على جمهوريتنا الديمقراطية الحرة بحجة انقاذه للقومية العربية من الخطر الشيوعي . بهذا المنطق الهزيل يريد مع رجال الاقطاع والرجعية الداخلية وشرذمة من الضباط الجبناء امثال هؤلاء الخونة الذين لا يفهمون من القومية غير اقتناص المناصب .ثم عرض رسالة ارسلها المتهم علي توفيق آمر حامية عقرد الى الشواف قبل قيامه بالحركة جاء فيها :

" اننا في خير نأمل لكم التوفيق والنجاح واننا جميعا معكم الى آخر طلقة وآخر نفس فتوكل على الله فان النصر حليفنا ان شاء الله انني لا ارى ضرورة لبقاء فوجنا مجمدا في الحامية وبامكاننا تسليم الحامية الى رؤساء العشائر الذين اعتمد عليهم لحراستها والاستفادة من فوجنا في الموصل او اية جهة اخرى اذ ان وجود الفوج في عقره سيؤدي حتما الى الاصطدام بسكان عقرد وحدوث بعض الخسائر لذا نترك الامر بين العشائر وسكان البلدة .

فان وافق رأيكم بارسال ٢٥ سيارة لوري اهلية لنقل الفوج بوجبتين ان معنويات فوجنا عالية واننا حاضرون للتضحية كما ان رؤساء العشائر والعشائر في المنطقة معنا .

وختاما اتمنى لك النصر والتوفيق يا قائدنا البطل "

ويبدو ان الهجوم على عبد الناصر كان بايعاز من عبد الكريم قاسم الذي لم يرد على خطب عبد الناصر الحماسية التي القاها في دمشق بعد ثورة الشواف والتي وصف فيها عبد الكريم قاسم بانه (قاسم العراق) بل ترك ذلك لرئيس المحكمة والادعاء العام اذ انبرى المهداوي ليصف عبد الناصر ووصفه (المأجور الرونتري) ودعا الشعبين المصري والسوري . ثم بدأت محاكمة المتهمين واستمرت محاكمتهم على مدى سبع جلسات وجاء في خلاصة القضية " كان آمر حامية عقره المتهم المقدم الركن توفيق على اتصال وثيق بالخائن عبد الوهاب الشواف وبضباط ركنه الرئيس الاول الركن محمود عزيز لذلك تضامن مع الشواف بمؤازرة حركته الدنيئة ومهد للقيام بالعصيان المسلح فأمر بتوزيع العتاد على السرايا بحجة الحذر من وقوع حوادث تؤذي الجيش نتيجة وجود انصار السلام في الموصل وجعل القوة بالانذار ووضع خطة بحجة محافظة الحامية من هجوم افراد العشائر وفي مساء السابع من آذار ١٩٥٩ القى القبض على بعض الافراد من عسكريين واهليين المتحمسين لمؤازرة الجمهورية والمعروفين بولائهم الشديد لها وبدفاعهم المستميت عنها وارسلهم الى الموصل واتصل بمن يعتمد عليهم من افراد العشائر واعلن نفسه حاكما عسكريا على عقره وايد الخائن

الشواف برسالة ارسلها له ووزع واجباته على ضباطه المتهمين الاخرين وامر بتفريق التظاهرات التي قامت نتيجة اعتقال المواطنين الشرفاء بالقوة وسقط بعض الجرحى من جراء ذلك وخطب هو والامام سعيد عبد العزيز والملازم حازم خطاب منددين بالجمهورية وماسين بسيادة الزعيم الاوحد عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة . وبعد مقتل الخائن الشواف تراجع المتهم علي توفيق عن موقفه وقال " لقد اخطأت وكما قيل سابقا بحق الجمهورية والزعيم ليس له صحة " وهرب مع بعض المتهمين الاخرين ولكن الاشاوس من بني الشعب والجيش والشرطة اعتقلوه هو وزمرته واقتادوهم الى بغداد " .

ومن الوثائق التي عرضتها المحكمة باعتبارها ادانة للمتهمين كتاب من قائمقام قضاء عقره الى متصرفية الموصل يوم ٩ آذار حول تصرفات آمر حامية عقره يقول " منذ الصباح الباكر من نهار امس قام آمر حامية عقره المقدم الركن علي توفيق باعتقال بعض الاهالي وبينهم بعض الموظفين واحتلال القصبة والمواضع فيها . وبعد اتمام هذه العملية اذيعت عدة بيانات من قبل بعض ضباط الحامية تتضمن منع التجول في القصبة حتى اشعار آخر على ان يتم اغلاق كافة الدوانيت والمحال العامة ، وقد حاولت مرارا الاتصال بمقامكم غير ان الرقيب العسكري في دائرة البريد اعتذر من اعطاء الخط التلفوني . وحوالي الساعة الرابعة والنصف من مساء يوم امس بعد اذاعة البيان الرسمي من دار الاذاعة اللاسلكية حول قيام العقيد الركن عبد الوهاب الشواف بالتآمر على سلامة الجمهورية العراقية الخالدة وبمعاونة دولية اجنبية وصدور الامر باحالته على التقاعد واعتقاله فقد قام لفيف من شباب القصبة بتظاهرة سلمية تاييدا لاجراءات الزعيم الرشيدة وعند وصول المتظاهرين في الطريق المؤدي الى الحامية قام بعض الجنود باطلاق النار على المتظاهرين واسفرت عن جرح اثنين من اهالي القصبة. وفي هذا الصباح استدعاني آمر الحامية فذهبت وبصحبتي حاكم جزاء القضاء ومعاون الشرطة وجمع غفير من الموظفين والقى علينا الكلمة الاتية " الغاية من اجتماعي بكم ان اوضح الحالة الراهنة التي تسود البلاد تعلمون ان الجيش قام بحركة انقلابية على العهد البائد وتطهير البلاد من الخونة والمجرمين صبيحة يوم ١٤ تموز الخالد . غير ان رجال الثورة المسيطرين على الحكم في البلاد افسدتهم شهوة الحكم واخذوا يتنكرون لمبادئ الثورة ورجالاتها فابعدوا بعض زعمائها المخلصين امثال ناجي الحاج طالب وعبد اللطيف الدراجي وطاهر يحيى وعبد العزيز العقيلي. وانهم ماضون قدما في التخلص من العناصر الاخرى المخلصة التي ساندت ثورة ١٤ تموز واننا اليوم بفضل المخلصين من رجالات الجيش وعلى راسهم العقيد الركن عبد الوهاب الشواف آمر جحفل اللواء الخامس بدأنا القيام بعملية لتطهير البلاد من هذه العناصر الهدامة والطغمة الفاسدة من الضباط الذين تنكروا لمبادئ ثورة ١٤ تموز تساندنا في ذلك الجمهورية العربية المتحدة .

وان كافة الضباط وقائد الفرقة الثانية والحاميات الاخرى تؤيد هذه الحركة ثم قال انني اعتبر نفسي الحاكم العسكري في هذا القضاء وبعد هذا اوعز الى احد ضباطه وهو الرئيس هاشم الدبوني بتلاوة برقيات التأييد من بعض رؤساء العشائر وبرقية آمر الحامية المقدم علي توفيق مع بعض ضباطه الموجهة الى الزعيم ناظم الطبقجلي متضمنة تأييدهم للحركة ....

ثم قال آمر الحامية ارجو ان تستمعوا الى محطة اذاعة تبث على موجة تتراوح بين ٤٩ – ٥٠ مترا وهي محطة اذاعة الثورة وان اذاعة بغداد ستسكت عن قريب ثم قال انني عينت المقدم

يوسف كشمولة ضابط ارتباط بين الجيش والادارة وانني اطلب تأييدكم جميعا وتـــأييد الاهــالي وان رؤساء العشائر قد اقسموا الولاء لمساندتنا ومعاضدتنا في هذه الحركة .

ثم قال آمر الحامية لحاكم الجزاء : ان حادث اطلاق النار على المتظاهرين لـم يكـن سـببه الجيش بل ان السبب الرئيس هم المتظاهرين انفسهم الذي كانوا يحملون المسدسات ويطلقون النـــار مماضطر الجيش الى تخويفهم وارهابهم " [1] .

وبعد ان استدعت المحكمة الشهود وهم اثنا عشر شاهدا واستأنفت بشهادات الشهود الاخرين الواردين في اضبارة التحقيق وعددهم خمسة عشر شاهدا وبعد ان استمعت المحكمـــة الـى افـادات المتهمين والى دفاع المحامية راسمة زينل التي عينتها المحكمة علما بانها من الشيوعيات اصـدرت حكمها يوم ٣٠ نيسان المتضمن الحكم : -

١ - على المجرمين المقدم الركن المتقاعد علي توفيق والمقدم يوسف كشـمولة والرئيـس هاشـم الدبوني والرئيس محمد سعيد قاسم والرئيس صديق علي الصفار والملازم الاول حازم خطـاب بالاعدام رميا بالرصاص حتى الموت وبطردهم من الجيش .

٢ - على المجرمين الامام سعيد عبد العزيز والملازم الاول غانم فتحـي والمـلازم هاشـم يونـس والملازم هاشم عبد العزيز والملازم عبد الرزاق اسماعيل والملازم سعيد محمد فتحي والمـلازم ساطع شريف الحاتم والملازم سلطان خلف والملازم طارق حسين والملازم حاتم عبد العزيـــز بالاشغال الشاقة المؤبدة وبطردهم من الجيش وتنفذ العقوبـة بحقـهم مـن تـاريخ توقيفـهم المصادف ١٢ آذار ١٩٥٨ .

٣ - براءة المتهم النائب الضابط الحربي سامي فتحي من التهم المسندة اليه واطلاق سـراحه مـن التوقيف حالا ان لم يكن مسجونا او موقوفا لسبب آخر [2] .

وقد نفذ حكم الاعدام بحق كل من علي توفيق وهاشم الديوني وحازم خطاب واعدموا رميـــا بالرصاص في ساحة ام الطبول يوم ٢٠ ايلول ١٩٥٩ .

وخفف الحكم الصادر بحق كل من يوسف كشمولة ومحمد سعيد قاسم وصديق علي الصفـــار الى الاشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة مع بقاء العقوبات التبعية بحقهم .

وخفف الحكم الصادر بحق كل من الامام سعيد عبد العزيـــز والمـلازم الاول غـانم فتحـي والملازم هاشم يونس والملازم هاشم عبد العزيز والملازم عبد الرزاق اسماعيل والملازم سعيد محمد فتحي والملازم ساطع شريف والملازم سلطان خلف والملازم طارق حسين والملازم حاتم عبد العزيـز الى الاشغال الشاقة المؤقتة لمدة عشر سنوات مع بقاء العقوبات التبعية بحقهم [3] .

---

[1] المحاكمات ١٣ / ٥١٤٣ .

[2] المحاكمات ١٣ / ٤٩٨٨ - ٥٠٠١ و ٥٣١٦ - ٥٣٣١ .

[3] المحاكمات ١٣ / ٤٩٨٨ - ٥٠٠١ و ٥٣١٦ - ٥٣٣١ .

زيارة رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة للعراق

واصل العراق دعمه المادي والمعنوي للجزائر وفي ١٨ شباط ١٩٥٩ قرر مجلس الوزراء "اهداء اسلحة واعتدة الى جيش التحرير الجزائري منها ١٢٤ بندقية وسبع قاذفات واعتدة مختلفة قيمتها (٣٢٢٩١) دينارا و (٦٩٦) فلسا "[1] . وكان العراق قد رفض طلبا تقدمت به فرنسا لاعادة العلاقات والتي انقطعت منذ العدوان الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦ وبادر الى قطع علاقاته التجارية والاقتصادية معها منذ تشرين الثاني ١٩٥٨ وتقدم بطلب الى المجلس الاقتصادي العربي في القاهرة بمشروع قرار بمقاطعة فرنسا اقتصاديا اسنادا للثورة الجزائرية ولكن المجلس اجل النظر فيها واحالها الى لجنة معينة . وفشل المشروع بسبب عدم تأييد اغلبية الدول العربية الاعضاء في المجلس المذكور[2] . وفي ٢ آذار رد عبد الكريم قاسم على حملات الصحف المصرية في حفل تخرج دورة ضباط الاحتياط الثالثة عشرة بالقول .

" ان الغريب من اصحاب الصحف المأجورة في الدول المجاورة قد تهجمت علينا ... فماذا تريد هذه الصحف المأجورة ؟ اننا قوم نعمل لا نحتاج الى دعاية .. ومن دواعي سروري ان تكون الجمهورية العراقية اول دولة اعترفت بحكومة الجزائر . ومن دواعي سروري ايضا ان يكون العراق اول دولة خصصت في الميزانية مليوني دينار لدعم حكومة الجزائر ، تدفع اليها سنويا ولا شك في ان هذه المبالغ تضاف الى الاسلحة وتضاف الى الاخلاص والجهود التي تكنها لحكومة الجزائر واهلها وشعبها . انني ابشركم بان الاسلحة التي خصصت للجزائر كانت بدرجة كافية وقد خصصنا اسلحة اخرى وسوف نخصص اسلحة اخرى حتى تتحرر الجزائر وسوف ندعمها بكل ما اوتينا من قوة فهذه معاهدنا ومدارسنا العسكرية ومعاهد العلم الاخرى مفتوحة ابوابها امامهم" [3] .

وقد تم قبول عدد من الطلاب الجزائريين في الكليات والمعاهد العراقية وخصصت الاذاعة منهاجا يوميا خاصا يذيعه مكتب الاستعلامات للجمهورية الجزائرية في بغداد . وبالنظر لهذا الموقف الودي زار وفد من الحكومة الجزائرية المؤقت بغداد يوم ٢١ نيسان برئاسة رئيس وزرائها فرحات عباس وعضوية كل من كريم بلقاسم نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع والدكتور احمد فرنسيس وزير المالية والاقتصاد واحمد توفيق المدني وزير الثقافة . وكان على رأس المستقبلين في المطار عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء وهتفت الجماهير المحتشدة " الموت لديغول عدو الحرية " و "عاشت الجزائر حرة مستقلة " و " وفد الجزائر اهلا بيك شعب العراق يحييك " وبعد ان امضى الوفد اسبوعا في العراق واجرى مباحثات مع المسؤولين العراقيين حول سبل دعم الثورة الجزائرية في نضالها من اجل حريتها واستقلالها واطلع الوفد على الاوضاع في العراق والتطور الحاصل بعد الثورة . ولقي من ترحيب الشعب العراقي والحكومة العراقية في بغداد والمدن التي زارها ما اظهر بجلاء الروح القومية الاصيلة للشعب العراقي [4] .

---

[1] مقررات مجلس الوزراء يوم ١٨ شباط ١٩٥٩ .

[2] ابراهيم كبة ، هذا هو طريق ١٤ تموز ص ١٢٦ .

[3] مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم ١٩٥٩ / ١ ٢٨ - ٢٩ .

[4] ثورة ١٤تموز في عامها الاول ٢٨٧ .

وقد صرح فرحات عباس " ان حكومته تعمل من اجل حل تفاوضي يضمن مبادئ الثورة وتحقيق اهدافها وقال نحن نفضل ان تحقق هذه الاهداف بطرق تفاوضية سلمية لاننا لا نخوض الحرب من اجل الحرب . ودعا العالم العربي لتقديم الاعانات في جميع الميادين المادية والادبية والدبلوماسية والمالية وبمناسبة هذه الزيارة نشرت الحكومة العراقية البيان الاتي

" تمشيا مع سياسة جمهوريتنا الديمقراطية في دعم الحركات التحررية في البلاد العربية الشقيقة ومساعدتها في التخلص من السيطرة الاقتصادية فقد ارصدت الحكومة من ميزانية السنة المالية الحالية مبلغ مليوني دينار لنصرة القطر الجزائري الشقيق بمناسبة زيارة وفد الحكومة الجزائرية برئاسة فرحات عباس رئيس الحكومة الجزائرية . وقد بادرت الحكومة العراقية بدفع مبلغ (٧٥٠) الف دينار من المبلغ المذكور وستدفع المبلغ المتبقي خلال السنة الحالية " . وصرح فرحات عباس قائلا " ان الاستعمار الفرنسي يريد ان يحطم شعب الجزائر / الشعب الذي استشهد منه في معركة الحرية ما يقرب من مليون نسمه . وقال ان حكومة العراق ادت واجبها تجاه الجزائر كاملا ، الامبريالية الفرنسية لها حلفاؤها واكد ان زيارته للعراق تعتبر نصرا كبيرا للقضية الجزائرية"[١] .

وعند مغادرة الوفد بغداد يوم ٢٧ نيسان قال فرحات عباس في المطار " في هذه الساعة ونحن نغادر ارض العراق الحبيب يطيب لي ان اقدم بأسمي الخاص ونيابة عن رفاقي الوزراء ورجال الوفد

وعن الشعب الجزائري الذي يخوض معركة الحرية عميق الشكر وجزيل الامتنان للسادة المتبجلين رئيس واعضاء مجلس السيادة الموقر والرئيس سيادة اللواء الركن عبد الكريم قاسم ورجال الحكومة العراقية والشعب العراقي لما قابلونا به من ترحيب صادق وعواطف اخوية ولما حيونا به من عواطف اخوية واظهروه نحو الشعب الجزائري المجاهد . وقال ان مهمة الوفد كانت ناجحة واطرى حماس اللواء الركن عبد الكريم قاسم للثورة الجزائرية " وفي ختام الزيارة صدر البيان المشترك الاتي "زار العراق بين ٢١ و ٢٦ نيسان ١٩٥٩ وفد الحكومة الجزائرية برئاسة سيادة فرحات عباس رئيس الوزراء وعضوية اصحاب السيادة كريم بلقاسم نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع والدكتور احمد فرنسيس وزير المالية والاقتصاد واحمد توفيق المدني وزير الثقافة فاتاحت هذه الزيارة للحكومتين العراقية والجزائرية فرصة ثمينة لزيادة توثيق العلاقات الاخوية بين الشعبين العراقي والجزائري وتقوية اواصر الصداقة والمحبة بينهما . كما اتاحت للوفد الجزائري فرصة الاطلاع والتحسس بما يكنه الشعب العراقي من حب وحماس لقضية الجزائر وما يحمله من ايمان قوي باحقيتها وعدالتها . وقد لاحظ الوفد الجزائري اندفاع الشعب العراقي في سبيل مكاسب ثورته الخالدة وشعوره بضرورة توفير فوائدها لخدمة الشعوب العربية المناضلة ضد الاستعمار وفي طليعتها شعب الجزائر البطلة الذي لم يثن عزمه عن تحقيق اهدافه الوطنية النبيلة ما اصابه من الخسائر الفادحة بالارواح والممتلكات والتي انزلها به قوى الاستعمار العالمي بجيوشها واسلحتها المبيدة وقد زاده الكفاح ايمانا بقضيته كما زاد ذلك الكفاح ثقة الشعب العراقي بان نضال الشعب

---

[١] جريدة الاهالي ٢٢ – ٢٨ نيسان ١٩٥٩ . واتحاد الشعب ٢٢ – ٢٨ نيسان ١٩٥٩ .

الجزائري البطل هو جزء متمم لنضال الامم الحرة وهي كفاح مقدس للعروبة قاطبة في سبيل الحرية والاستقلال ولاجل بناء مجتمعات ديمقراطية متحررة تتماشى وما حققه العالم من تقدم كبير في مختلف حقول الحياة .

وقد تبين جليا من خلال المحادثات التي جرت بين وفد الحكومة الجزائرية وسيادة الزعيم عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء واعضاء حكومة الجمهورية العراقية ان كفاح الجزائر قد مر بمراحل صعبة عديدة شدت عزيمته الشعب الجزائري ووحدت صفوفه وابلغته درجة عالية من التنظيم والمنعة حتى لم يبق الشعب الجزائري البطل الا الانتصار التام النهائي . كما تبين للطرفين ان حرب التحرر الجزائري بلغت مرحلة بعيدة نتيجة لجهود الشعب الجزائري الجبارة . وان انهاءها لصالح الجزائر ولسلامة العربية يعتمد الان على نصرة الشعوب العربية وحكوماتها كافة نصرة فعالة وسريعة ولا شك في ان هذه المرحلة الاخيرة دقيقة وذات اهمية بالغة وان تجاوزها يقرر مصير الاستعمار في الوطن العربي كما يسبغ على الكفاح الوطني الشكل الصحيح من التقدمية والديمقراطية البناء لذلك فقد اصبح لزاما على الامة العربية بحكوماتها ومنظماتها الشعبية المختلفة ان تساهم عمليا في تدعيم الجبهة الجزائرية المناضلة سياسيا وماديا مساهمة من شأنها تقصير امد الحرب التي تشنها فرنسا الباغية ومن ورائها الاستعمار المجرم وبذلك تكون قد انقذت الشعب الجزائري من ويلات الحرب ومآسيها ومظالمها ، واعدت الطريق لتحرير الاراضي العربية الاخرى التي لا تزال تحت السيطرة الاجنبية لذا فان سيادة الزعيم عبد الكريم قاسم اذ اعرب عن ايمانه القوي بما لهذه المرحلة التاريخية من اهمية كبرى في تقرير مصير الجزائر وعن عقيدته بان حرب الجزائر هي حرب العراق وشعبه والشعوب العربية المناضلة فانه انما ابدى استعداد العراق شعبا وحكومة لمساعدة الشعب الجزائري وتدعيم نضاله النبيل بالمال والسلاح وفي المجالات الدولية بكل ما استطاع اليه سبيلا فعلى هذا الاساس ، وعملا على نجدة الشعب الجزائري الشقيق فقد خصصت الحكومة العراقية مليوني دينار مساهمة في هذا المجهود الوطني المقدس في هذه السنة ، وقد دفع منها الان (٧٥٠) الف دينار وسيدفع منها نصف مليون دينار في اواسط تموز ، وما تبقى أي (٧٥٠) الف دينار فسيدفع في تشرين الاول لعام ١٩٥٩ كما وعدت بالاضافة الى هذا المبلغ ان تزود المناضلين بما يتوفر لديها من سلاح واعتدة تشد في عضد المجاهدين الاحرار وتزيدهم بأسا وقوة للحصول على الحرية والاستقلال وطرد المستعمر الغاشم من وطنهم .

لقد كانت زيارة الوفد الجزائري للعراق من اسعد الفرص واثمنها . فقد اطلع الوفد اثناءها على حقيقة ما يجري في العراق والمساعي المبذولة في سبيل تحرير الشعب العراقي من مظالم ومآسي العهد الغابر والسير به في ركاب التطور والتقدم . كما اطلعت الحكومة العراقية على ضرورة تدعيم الكفاح الجزائري الذي هو جزء من الكفاح العربي المشترك . وقد ايقن الطرفان ان تحرير الامة العربية انما هو عمل متصل ومشترك لا يتم حتى تتحرر اجزاء الوطن العربي كافة من الاستعمار والله ولي التوفيق"[1] .

---

[1] اتحاد الشعب ٢٨ نيسان ١٩٥٩ .

العلاقات الثقافية مع دول المعسكر الاشتراكي

لم يقتصر تمتين العلاقات بين العراق واقطار المعسكر الاشتراكي على الجوانب السياسية والعسكرية والاقتصادية بل امتد ليشمل الميدان الاجتماعي والثقافي ايضا وذلك بعقد سلسلة من الاتفاقيات الثقافية مع دول هذا المعسكر ففي الاول من آذار ١٩٥٩.

" تقرر تأليف وفد الجمهورية العراقية الذي سيقوم بالتفاوض بشأن الاتفاقيات الثقافية المقترح عقدها بين حكومة الجمهورية العراقية وحكومات جمهورية الصين الشعبية وجمهورية المانيا الديمقراطية وجمهورية بلغاريا الشعبية . وبتأليف هذا الوفد برئاسة سيادة الزعيم الركن محيي الدين عبد الحميد وزير التربية والتعليم وعضوية السادة الدكتور عبد الجبار عبد الله رئيس جامعة بغداد وعبود زلزلة المفتش العام بوزارة التربية والتعليم والدكتور فيصل السامر مدير التعليم العام والدكتور صلاح خالص مدير الشؤون الفنية العام والدكتور نوري جعفر رئيس اللجنة العليا للبحوث والتوجيه . والدكتور صديق الاتروشي مدير الادارة العام والدكتور عبد الرزاق الجليلي مدير العلاقات الثقافية العام ، وعبد الصاحب حداد مدير البعثات " [١] .

وقد قام الوفد زيارة هذه الاقطار واطلع على المؤسسات الثقافية هناك وبعد عودته وصلت بغداد وفود ثقافية من تلك الاقطار اجرت مباحثات انتهت بتوقيع مجموعة من الاتفاقيات .

ففي الاول من نيسان تم التوقيع على الاتفاقية مع جمهورية المانيا الديمقراطية في بهو امانة العاصمة بين الزعيم الركن محيي الدين عبد الحميد وزير التربية والتعليم ورئيس وفد المانيا الديمقراطية[٢] وتلى ذلك توقيع اتفاقية ثقافية مع بولندا في ٢ نيسان ومع الصين الشعبية في ٤ نيسان ومع بلغاريا يوم ٨ نيسان ومع هنكاريا في ١١ نيسان ومع جيكوسلوفاكيا ٧ آيار [٣] .

وكانت اوسع هذه الاتفاقيات واكثرها شمولا هي الاتفاقية الموقعة بين العراق والاتحاد السوفيتي مع انها وصفت على اسس الاتفاقيات السابقة . وقد بدات المفاوضات بشأنها يوم ٢٨ نيسان لوضع صيغة للتعاون الثقافي والعلمي بين البلدين . وفي ٥ آيار وقع الاتفاقية التي دعيت باتفاقية التعاون الثقافي والعلمي عن الجانب العراقي محيي الدين عبد الحميد وزير التربية والتعليم وعن الجانب السوفيتي غريغوري زايتسيف السفير السوفيتي في بغداد . وقد اشاد وزير التربية والتعليم العراقي بروح المودة والتفاهم التي سادت جو المفاوضات والسهولة والسرعة التي تمت بهما وهذا دليل على اواصر الصداقة التي تربط الشعبين . ان التعاون الثقافي والعلمي بين الشعوب المتحررة هو اساس قوي ودعامة لكل تعاون اخر في شتى المحاولات . واشاد السفير بجو الود والتفاهم التي سادت اثناء المفاوضات وقال " ان الاتفاقية هي تأكيد لرغبة الجمهوريتين في تطور العلاقات الودية وتعزيز السلام والامن في الشرقين الاوسط والادنى وهي خطوة في طريق تطوير التعاون بين بلدينا في الحقل السلمي النبيل حقل الثقافة"[٤].

---

[١] جريدة الاهالي ٢ آذار ١٩٥٩ . جميع اعضاء الوفد من الشيوعيين واليساريين باستثناء الوزير .

[٢] نفسه ٢ نيسان ١٩٥٩ .

[٣] نفسه الاعداد ١ نيسان – ٨ آيار ١٩٥٩ .

[٤] اتحاد الشعب ٢٨ نيسان ، ٦ آيار ١٩٥٩ ، الاهالي ٦ آيار ١٩٥٩ .

تضمنت الاتفاقية توسيع العلاقات الثقافية على اساس الاحترام المتبادل للسيادة والمساواة التامة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدين وتضمنت تبادل الطلبة والمدرسين لغرض الدراسة والتدريب والاطلاع وتخصيص مقاعد دراسية وزمالات لطلبة كل جهة بموجب اتفاق خاص وتنمية فعاليات المؤسسات العلمية والثقافية واقامة الحفلات الموسيقية والمسرحية والقاء المحاضرات وتنظيم المعارض والزيارات وتبادل الكتب والمطبوعات والافلام وتوفير التسهيلات لترجمة ونشر المؤلفات العلمية والثقافية لكل جهة في بلد الاخر وتعزيز التعاون الاذاعي والتلفزيوني واحداث الكراسي الجامعية في الجامعات لدراسة لغة وآداب البلد الاخر [1] .

رعاية رئيس الوزراء لواجهات الحزب الشيوعي

بعد حملة المطاردات التي تعرض لها البعثيون والقوميون في اواخر سنة ١٩٥٨ وبداية سنة ١٩٥٩ ازداد اعتماد عبد الكريم قاسم على الشيوعيين الذين وقفوا بجانبه ضد نشاط القوميين والبعثيين المدعوم من الجمهورية العربية المتحدة ومناداتهم بالوحدة معها . فنشط الشيوعيون للسيطرة على المنظمات الجماهيرية والنقابية والمهنية واتخاذها واجهات لهم فتعززت المقاومة الشعبية ولجان صيانة الجمهورية واصبحت منظمات شيوعية . وقد ادت هذه المنظمات وغيرها دورا مهما في افشال انتفاضة الشواف .

نقابة المعلمين

في ٢٢ كانون الثاني ١٩٥٩ جرت انتخابات المؤتمر التأسيسي للنقابة وقد حققت القائمة المهنية التي تمثل الشيوعيين وانصارهم نصرا كاملا على القائمة التي نضمها القوميون والقائمة المستقلة تمشيا مع الاتجاه السائد في البلاد .

وقد انعقد المؤتمر التأسيسي في المدة ٢ - ٥ شباط ١٩٥٩ وانتخبت الدكتور فيصل السامر المدير العام في وزارة التربية والتعليم رئيسا للنقابة وكل من عزيز الشيخ وهو معلم وعضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي والدكتور صديق الاتروشي المؤيد القوي للشيوعيين وان لم يكن منتميا للحزب نائبا للرئيس وسيطر الشيوعيون والمؤيدون لهم على النقابه مثل الدكتور صلاح خالص ونجيب محيي الدين وحسين قاسم العزيز وعلى اللجان الدائمة وانتخب عبد الكريم قاسم رئيسا فخريا للنقابة باعتباره كان معلما في بداية حياته العملية [2] .

وقد حضر عبد الكريم قاسم الحفل الذي اقامته النقابة في بهو امانة العاصمة يوم ٤ شباط بمناسبة انعقاد المؤتمر الاول وقال مخاطبا اسرة التعليم

"السلام عليكم اسرة التعليم ، اهل المعارف والعلم

لقد سبق لي قبل هذا وزاملتكم في هذه الاسرة وكافحت في سبيل ابناء الشعب وما زلت اكافح لخلق جيل قوي صالح يفتت الاستعمار .. ان الاستعمار لا يتمكن من التغلغل في صفوفنا الا من خلال

---

[1] الوقائع العراقية ٢١ تموز ١٩٥٩ .

[2] عبد الفتاح علي يحيى ، التطورات السياسية الداخلية ص ١٢٢ .

التفرقة .. فعليكم بالتعاون والتكافؤ .. انني افتخر واتشرف بان اكون احد افراد اسرتكم واؤكد لكم بانني سأعمل دوما في سبيلكم لاعلاء شان الثقافة والعلم في البلاد ورفع مستوى الشعب .

ان جامعة بغداد سوف يعلن عنها قريبا وسوف تكون جامعة نموذجية فريدة من نوعها واننا لا نأبه بالتكاليف في سبيل الثقافة والعلم وسنسعى للاسراع باكمال التصاميم والتدابير الاخرى لوضع الحجر الاساس لهذه الجامعة قبل ان يمر يوم ١٤ تموز ١٩٥٩ [١] " .

نشطت النقابة بعد فشل ثورة الشواف وحل الشيوعيون في مديريات المعارف وشهدت وزارة التربية والتعليم حركة تنقُلات واسعة كان القصد منها وضع المعلمين المناوئين للنشاط الشيوعي تحت الرقابة وجند الحزب طاقات المعلمين المنتمين اليه للدعاية وعقد الحلقات التثقيفية والدعوة لاشتراك الحزب الشيوعي في الحكم [٢] .

ونظمت قوائم لفصل الاساتذة المشكوك بهم من الكليات والمدارس بالتعاون بين الاساتذة النقابيين وبين الاتحاد العام للطلبة . (واجهات شيوعية).

اتحاد الطلبة العام

في جو مشحون بالعداء للتيار القومي جرت انتخابات اتحاد الطلبة العام في الجمهورية العراقية يوم ٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٨ بعد ان شكلت لجنة تحضيرية للاعداد للانتخابات وانتقت تلك اللجنة الطلاب الشيوعيين وابعدت القوميين فاضطرت قائمه (الجبهة الطلابية القومية) التي كانت تمثل التيار القومي بين الطلاب الى الانسحاب من الانتخابات بسبب الممارسات الارهابية ضدها . كالاعتداء بالضرب والسجن والاعتقال .

وعقد الاتحاد مؤتمره الثاني [٣] في بغداد يوم ١٦ شباط ١٩٥٩ حضرته وفود من الخارج وبرعاية عبد الكريم قاسم الذي خاطب المؤتمرين قائلا :

" يسرني ان افتتح مؤتمركم هذا اليوم وارجو ان يكون فاتحة عهد لازدهاركم ولازدهار الثقافة في هذا البلد . اوصيكم بالتعاون والتسامح فيما بينكم واوصيكم بالصبر والاخلاص في واجباتكم واعمالكم ولا شك في ان اتحاد الطلبة من الامور التي تعزز وحدة الطلبة انني شخصيا سوف ابذل قصارى جهدي وكل ما استطيع عمله في سبيلكم وفي سبيل تسهيل كل امر من شأنه ان يعزز المعارف في هذه البلاد وان يعزز اموركم وتلبية طلباتكم التي هي رائدي في هذا البلد وهي رائدي في تسيير امور الحكم وتسيير المسؤولية في البلاد " [٤] .

وقد ضمت الهيئة الادارية اغلبية شيوعية وانتخب عضو الحزب الشيوعي الطالب مهدي عبد الكريم رئيسا للاتحاد وقد اصدر الاتحاد في آذار مجلة بأسم صوت الطلبة لتكون لسان حاله واسهم

---

[١] مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم ١ / ١٩٥٩ ص ١٥ .

[٢] عبد الفتاح علي يحيى ، المصدر نفسه ص ١٢٢ .

[٣] عقد المؤتمر الاول في ساحة السباع في نيسان ١٩٤٨ .

[٤] مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم ١ / ١٩٥٩ ص ٧ .

الاتحاد في القضاء على ثورة الشواف وملاحقة من اسموهم بالخونة (المقصود القوميون والبعثيون) وتنظيم قوائم الفصل والطرد لعدد من الاساتذة من الكليات [١] بحجة صيانة الجمهورية[٢].

حظي الاتحاد بدعم كبير من رئيس الوزراء ووقعت مصادمات بين اعضائه والطلبة القوميين في اروقة المدارس والجامعات واضطر الكثير من الطلبة القوميين الى ترك الدراسة بعد قمع ثورة الموصل واعتقل العديد منهم واعتدي عليهم وعلى اساتذتهم وخاصة في كلية الاداب . ويذكر أي . اف بنروز الاستاذ في كلية الادارة والاقتصاد منذ العهد الملكي في مذكرة قدمها الى وزارة الخارجية البريطانية يوم ٢٥ آب ١٩٥٩ " تم زواج اثنين من طلابنا اثناء وجودهما في الكلية. احدهما يدعى عبد الحميد مرعي [٣] وزوجته يسرى سعيد ثابت وكان المعروف انهما قوميان . وكان الطلبة اليساريون ينظرون اليهما نظرة شك وكانا من جمنة الطلبة الذين تغيبوا عن الكلية لعدة اسابيع ويعتقد انهما رهن الاعتقال وخصوصا بعد ثورة الموصل وخلال شهر آيار عاد معظمهم الا ان عبد الحميد ويسرى بقيا مختفيين حتى النصف الثاني من الشهر وعندما كنت انا وزوجتي نتناول طعام العشاء في احدى الامسيات في جنوب بغداد شاهدنا عبد الحميد لوحده وفي الحال توجه الينا وتحدث معنا حيث قال انه لن يعود الى الكلية وكذلك الحال بالنسبة لزوجته " واضاف في تقريره الطويل يقول " سمعنا ان احدى النساء اوقفت سيارة عبد الكريم قاسم لتشتكي من سوء معاملة المقاومة الشعبية في السجن . ويبدو من المعلومات المستقاة ان يسرى قد اعتقلت بتحريض من المقاومة الشعبية وتعرضت للتعذيب اثناء اعتقالها وذلك بغرز السكائر المشتعلة على جلدها اضافة الى الانتهاكات الاخرى فقررت والدتها اتخاذ اجراء عنيف بالقاء نفسها امام سيارة عبد الكريم قاسم عند مروره بالشارع وتسليمه عريضة تحتج بشدة على تعذيب ابنتها واستجاب قاسم لها وفي الحال بدأت التحريات وقد التقط السوريون والمصريون هذه الحادثة وحسب احدى الروايات التي جاءت من مسؤول في الحكومة العراقية انها حملت ابن سعود على توجيه احتجاج خاص الى قاسم " [٤] .

حركة انصار السلام

كانت هذه الحركة قد تأسست في بغداد في مطلع الخمسينات وعقدت مؤتمرها الاول سنة ١٩٥٤ لكنها تعرضت لملاحقة السلطات الحكومية بوصفها واجهة للشيوعية [٥] .

---

[١] عبد الواحد موسى الحصونة ، الحركة الطلابية العراقية ١٩٤٧ - ١٩٦٣ رسالة ماجستير كلية الاداب جامعة بغداد ١٩٣٨ ص ١٦٦ - ١٧٠ .

[٢] عبد الواحد موسى الحصونة ، الحركة الطلابية العراقية ١٩٤٧ - ١٩٦٣ رسالة ماجستير كلية الاداب جامعة بغداد ٩٣٨ ص ١٦٦ - ١٧٠ .

[٣] بعثي وكان يحمل الجنسية السورية انهى دراسته الاعدادية في مدينة عانة سنة ١٩٥٦ . دخل كلية الاداب ببغداد وتعرض فيها الى التعذيب والاعتقال وقدم الى المحكمة الخاصة وحكم عليه بالسجن .

[٤] التقرير المقدم من بنروز الى الخارجية البريطانية يوم ٢٥ آب ١٩٥٨ في كتاب العميد الزوبعي ، العراق في الوثائق البريطانية ٤ / ١٩٩ .

[٥] ثورة ١٤ تموز عامها الاول ص ٢٧٠ .

وقد عاود انصار السلام نشاطهم بشكل منظمة شعبية غير حزبية في الظاهر تنطــق بأسـم الجماهير بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وخاصة بعد عودة عزيز شريف من خـارج البلاد اذ اصبـح رئيسا لها وعضوا في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي واخذ انصار السلام يدعون للخـروج من ميثاق بغداد والترويج للسلام وللاشتراكية ومحاربة الاستعمار [١] . وقد استثنى عبد الكريم قاسـم هذه الحركة دون غيرها من واجهات الحزب الشيوعي من حاجة الحصول على اجازة رسمية ودعـا المواطنين لتعزيزها . وكثيرا ما كان يعلن ان العراق دولة مسالمة لا تعتدي على احد ويذكر بأن اسم بغداد القديم هو (دار السلام) ولذلك فان هذه المنظمة لا تحتاج الى اجازة لانها ليست جمعية وانمـا هي حركة مندمجة في كيان ابناء الشعب وفي كيان كل شعب طيب في العالم " [٢] .

وفي السابع من كانون الثاني ١٩٥٩ منح عزيز شريف امتيازا لاصـدار مجلـة اسـبوعية سياسية بأسم (وطننا) ثم تغير اسمها بموافقة وزارة الارشاد الـى (السـلم) واقـامت الحركـة مهرجانات ومسيرات بين شهري كانون الاول ١٩٥٨ وشباط ١٩٥٩ في كل مـن بغـداد والنجـف وكربلاء والديوانية والحلة وديالى لتعبئة الرأي العام . ولكن اخطر مهرجاناتهم واكبرها هو الذي عقد بالموصل يوم ٦آذار الذي حضرته وفود من انحاء العالم والذي عجل بقيام انتفاضة الشواف . وكـان المهرجان الاخير بتوجيه من الحزب الشيوعي وبدعم من عبد الكريم قاسم . وابدى انصار السلام في الموصل دورا بارزا في كشف الحركة وفي افشالها " بما استطاع (المهرجان) حشده من قوة شعبية مدعومة من عبد الكريم قاسم ومن الشيوعيين الهبت جماهير الشعب حماسا وثبطت عزائم المتآمرين الخونة واربكت خططهم " كما عبرت عنه احدى مطبوعات وزارة الارشاد [٣] .

وتحت شعار (السلم وصيانة الجمهورية عقد انصار السلام مؤتمرهم الثاني في بغداد يومـي ١٦ و ١٧ نيسان بحضور عدد من الوفود الاجنبية وبرعاية عبد الكريم قاسم نفسـه الـذي انتخـب رئيسا فخريا للمؤتمر

وقد اعاد المؤتمر انتخاب عزيز شريف رئيسا لانصار السلام وكل من المحاميين توفيق منـير وعلي ياسين وفاروق برتو ولطفي بكر صدقي ومظهر فهمي العزاوي وموسى الشيخ راضي ويوسـف اسماعيل اعضاء في المكتب الدائم لانصار السلم في العراق وتم انتخاب كل من طلعت الشيباني وزير الاعمار والعقيد فاضل عباس المهداوي والعقيد ماجد محمد امين والعميد عبد المجيد حسن (اميـن بغداد) والعقيد سليم الفخري مدير الاذاعة وذنون ايوب [٤] مدير الارشاد العام والعقيد جلال الاوقـاتي قائد القوة الجوية اعضاء في المجلس الوطني لانصار السلام في الجمهورية العراقية الذي بلغ عـدد اعضائه تسعون عضوا . وقد امر عبد الكريم قاسم بتخصيص مبلغ قدره عشرة الاف دينار لحسـاب المجلس .

---

[١] مجيد خدودي ، العراق الجمهوري ص ١٤٧ .

[٢] مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم ابن الشعب البار الزعيم الامين عبد الكريم قاسم (بغداد ١٩٦٠) ص ٤٢.

[٣] ثورة ١٤ تموز في عامها الاول ص ٢٧٠ .

[٤] بعد عودته من فيينا عين مديرا عاما للارشاد وهو اديب يساري معروف وساير الشيوعيين في كل اعمالهم .

وتضمنت قرارات المجلس الصادرة يوم ١٨ نيسان الغاء الاحلاف العسكرية وحظر الاسلحة النووية والدعوة لقبول الصين الشعبية في الامم المتحدة واستقلال كل من الجزائر والبحرين والتحقيق في جرائم البريطانيين الوحشية في عمان وعدن وتقديم احتجاج ضد الجمهورية العربية المتحدة لاستمرار اعتداءاتها على الجمهورية العراقية [١] وجاء في البيان الختامي .

" ١ – مواصلة التضامن التام مع الشعوب العربية في نضالها ضد الاستعمار والصهيونية واسرائيل .

٢ – التضامن التام مع شعبنا العربي في الجزائر والاعتراف باستقلال الجزائر فورا .

٣ – تأييد مطالب شعب المغرب العربي وسحب الجيوش الاجنبية عن بلادهم .

٤ – المضي في الكفاح ضد الاستعمار وضد ربيبته اسرائيل المجرمة [٢] .

وكان انصار السلام قد نظموا يوم ١٧ نيسان مسيرة في بغداد بالغت جريدة اتحاد الشعب من عدد المشاركين فيها فقدرتهم بمليون شخص رفعوا فيها شعار " اعدام الخونة القدامى والجدد " " اعدم اعدم جيش وشعب يحميك من كل خائن " وتم اطلاق حمامات بيضاء وهو تقليد سارت عليه الاحزاب الشيوعية في الدول الاشتراكية دليلا على حب الشيوعيين للسلام والتعايش السلمي ، فكان انصار السلام من العراق يضعون على صدورهم حمامة بيضاء اما معارضوهم فكانوا يضعون على صدورهم صورة رأس قطة باعتبارها تأكل الحمام . وكانت حمامة السلام وصورة عبد الكريم قاسم وجريدة اتحاد الشعب جواز مرور لتمشية المعاملات الرسمية .. او البقاء في الوظيفة او المعمل او الكلية .

رابطة الدفاع عن حقوق المرأة

تأسست هذه الرابطة سنة ١٩٥٢ وانتقلت الى العمل العلني في اليوم الاول للثورة عندما بعثت برقية تهنئة للثوار واجازتها وزارة الداخلية يوم ٢٩ كانون الاول ١٩٥٨ " وهي احدى واجهات الحزب الشيوعي " ووافقت وزارة الارشاد في الثاني من نيسان ١٩٥٩ على منحها امتياز اصدار مجلة اسبوعية ثقافية بأسم (المرأة) على ان تتولى الدكتوره نزيهة الدليمي وهي طبيبة شيوعية رئاسة تحريرها .

وبمنا سبة اجازة الرابطة اصدر الحزب الشيوعي نشرة داخلية حث فيها الشيوعيين على تشجيع امهاتهم واخواتهم وقريباتهم للانتماء الى الرابطة وتقويتها وتوسيعها وان تضم الرابطة النساء العربيات والكرديات على السواء .

وقد عقدت الرابطة اول مؤتمر لها في قاعة سينما الخيام بين ٨ – ١٢ آذار ١٩٥٩ تحت شعار " صيانة الجمهورية وحقوق المرأة " وبرعاية رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم وبحضور ٢٤٠ مندوبة يمثلن ٢٥ الف عضوة ومندوبات من معظم الدول الاشتراكية . وقد خاطب عبد الكريم قاسم المؤتمرات بالقول : –

---

[١] تقرير نصف شهري ٩ – ٢٠ نيسان ١٩٥٩ بعثة السفير البريطاني في بغداد الى حكومته، العميد الزوبعي ، العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٩ ٣ / ٣٨١ – ٣٩٤.

[٢] اتحاد الشعب ١٩ نيسان ١٩٥٩ .

" يسرني جدا ان اتمكن من الحضور في هذا اليوم واساهم مع اختي الامرأة في افتتاح هذا المؤتمر – المؤتمر الاول لرابطة الدفاع عن حقوق المرأة العراقية ويسرني جدا ان اتمكن من الاخذ بيد اختي لمساهمتها في النضال والدفاع عن حقوق المرأة . انه يسرني الحضور لأفي بعض الدين الذي بذمتي للامرأة ... ان الرجال مهما عظم شأنهم فانهم مدينون الى النساء فللنساء والامرأة بالذات الفضل الاكبر في توجيههم وقد ارضعتهم لبان العزة والكرامة والشهامة ودفعتهم الى جليل الاعمال ... اننا تعاهدنا معشر الرجال ان نأخذ بايديكن ونكون عونا لكن في كل وقت وانني شخصيا سوف افني كياني ودمي في سبيل هذا الشعب وفي سبيل مناصرة المرأة بالذات ان التطور ايتها الاخوات يغلب على الجمود وان الجمود هو الذي يقهر حتما فعلينا ان نتطور ونساير الزمن " [1] .

وبعد القاء هذه الكلمة ابلغ عبد الكريم قاسم بقيام ثورة الشواف في الموصل فغادر القاعة متوجها الى وزارة الدفاع . وقد انتخب المؤتمر الدكتوره نزيهة الدليمي رئيسة للرابطة . وكل من ابتهاج الاوقاتي (زوجة جلال الاوقاتي) وسالمة الفخري (زوجة سليم الفخري) وعفيفة البستاني شقيقة عبد القادر البستاني عضوات في اللجنة التنفيذية للرابطة ولكنهن شيوعيات [2] التي تم فتح فروع لها ولجان في مراكز الالوية والاقضية والنواحي وارسلت عنها وفودا الى الدول الاشتراكية لتلبية دعوات المنظمات النسائية هناك .

الاتحاد العام لنقابات العمال

وقفت الحركة النقابية العمالية بجانب الثورة منذ قيامها وصدر في تموز اول بيان نقابي بأسم (الطبقة العاملة العراقية) تؤيد الثورة وبادر الشيوعيون وبدعم من عبد الكريم قاسم الى تأليف النقابات واللجان التحضيرية بغية السيطرة على الحركة العمالية ولكن مجلس الوزراء استنادا الى كتاب وزارة الشؤون الاجتماعية التي يتولاها ناجي طالب اصدر قرارا " بتأجيل النظر في موضوع النقابات واجازتها " [3] واصدرت وزارة الشؤون الاجتماعية في العاشر من تشرين الاول ١٩٥٨ امرا بحل جميع اللجان التحضيرية المهنية التي شكلها الشيوعييون ولم تبت الوزارة في طلبات اجازة النقابات الا بعد قبول استقالة ناجي طالب في السابع من شباط ١٩٥٩ حيث اجازت الوزارة في اليوم الثاني النقابات وانبثق تلقائيا وبدون ترخيص ما عرف بالمكتب التنفيذي لنقابات العمال الذي عقد اجتماعا جماهيريا يوم ٢٠ شباط بمناسبة اجازة الاتحاد تحت شعار (يا عمال العراق اتحدوا) وكان من بين القرارات الصادرة ارسال برقيات الى الاتحاد العالمي لنقابات العمال والاتحاد العربي للنقابات العمالية العربية والى مجلس السلم في موسكو .

وخطب صادق جعفر الفلاحي وكان عضوا بارزا في الحزب الشيوعي وعبد القادر اسماعيل عضو اللجنة المركزية للحزب وكل من فاضل عباس المهداوي وماجد محمد امين [4] وفي يوم ١٤

---

[1] مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم ١ / ١٩٥٩ ص ٤٢ .

[2] عبد الفتاح علي يحيى – التطورات السياسية الداخلية ص ١١٣ – ١١٤ .

[3] مقررات مجلس الوزراء ٢٠ ايلول ١٩٥٨ .

[4] عبد الفتاح علي يحيى – التطورات السياسية الداخلية ص ١١٨ .

نيسان زف عبد الكريم قاسم البشرى " الى اخواني العمال في هذا البلد انهم سوف يشاركون اخوانهم العمال في العالم بيوم العمال " وقال " اعتقد انه اليوم الاول من الشهر القادم فسوف يكون هذا اليوم يوما مشهودا في الجمهورية العراقية الخالدة وسوف يكون عطلة رسمية "[١] .

وبمناسبة يوم الاول من آيار (عيد العمال) وهو اول عيد للعمال يقام في الجمهورية العراقية القى عبد الكريم قاسم يوم ٣٠ نيسان خطابا قال فيه " انني مسرور جدا في هذا اليوم ان افتتح هذا المهرجان وهذا الحفل لاول مرة في تاريخ الجمهورية العراقية . واذا اردت ان تقضي على الاستعمار ايها الاخ العامل فعليك بالاشتغال ساعة اخرى " وبشر العمال قائلا " انناقادمون في هذا الشهر على ثورة ان لم تكن ثورتين "[٢] .

وكان مجلس الوزراء قد قرر اعتبار يوم الاول من ايار عطلة رسمية فاذاع مدير التوجيه والاذاعة العام البيان الاتي :

" قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة يوم ٢٥ نيسان اعتبار اليوم الاول من مايس من كل عام عطلة رسمية في الجمهورية العراقية الخالدة وتسمية هذا اليوم بيوم العمال لمساهمة جمهوريتنا في العهد الجديد الزاهر بيوم العمال العالمي "[٣] . وبهذه المناسبة اقام الاتحاد العام للعمال مسيرة جماهيرية شارك فيها ما يزيد على مليون مواطن حسب التقديرات الرسمية .

وفي الفترة بين ٨ و ١١ تموز ١٩٥٩ عقد الاتحاد العام في بغداد مؤتمره وكان المندوبون يمثلون (٥٠) نقابة مجازة بلغ مجموع اعضائها (٢٥٠) الف عامل حتى منتصف ايار ١٩٥٩ تنتمي نقاباتهم الى الاتحاد العام لنقابات العمال[٤] واحكم الحزب الشيوعي قبضته على لجان المؤتمر ولم تستطع الفئات النقابية ذات الاتجاه القومي من تحقيق أي وجود بفضل اسناد السلطة للشيوعيين فانتخب صادق جعفر الفلاحي رئيسا للاتحاد وعلي شكر نائبا له وطالب عبد الجبار سكرتيرا وكلهم اعضاء في الحزب الشيوعي وقد اصدر الاتحاد نداء للعمال طالبا منهم الانتماء الى فصائل المقاومة الشعبية وادى دورا في التحريض ضد الجمهورية العربية المتحدة وتعبئة العمال وتوجيههم لصيانة الجمهورية[٥] .

الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية

بدأ الفلاحون بتنظيم انفسهم قبل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ووقفوا بجانب الثورة بعد قيامها وساندوها . واندفع الفلاحون بتوجيه من الشيوعيين وبخاصة بعد صدور قانون الاصلاح الزراعي بتكوين الجمعيات الفلاحية واخذت الطلبات تقدم الى السلطات المسؤولة في بداية سنة ١٩٥٩ لاجازة تلك الجمعيات . وفي ٨ شباط تم حشد تجمع ضخم من اجل اجازة الجمعيات بعد ان وافق مجلس

---

[١] مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم ص ٦٢ .

[٢] مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم ص ٨٠ – ٨٢ .

[٣] اتحاد الشعب ٢٧ نيسان ١٩٥٩ .

[٤] ثورة تموز في عامها الاول ٢٦٤ .

[٥] عبد الفتاح علي يحيى – التطورات السياسية الداخلية ص ١١٨ .

الوزراء مبدئيا على اجازتها . وفي ١٥ نيسان انعقد اول مؤتمر للجمعيات الفلاحية افتتحه عبد الكريم قاسم بخطاب قال فيه :

" انا معكم وانا منكم واشعر بشعوركم وحضرت هذا اليوم لأقرر مصير الفلاح معكم ... فهذا المزارع الكبير والاقطاعي الكبير ، صاحب الارض التي استغلها فيما مضى يعز عليه في هذا اليوم ان يفقد هذه الارض لينعم بها الفلاح الذي كان يستغله فيما مضى ، وهذا الفلاح الذي تضرر من تحكم اخيه فيه يعز عليه ايضا ان يرى ذلك الاقطاعي الكبير وذلك المزارع الكبير ما زال يحتفظ ببعض الحقوق . اننا ننتظر اليوم في الجمعيات التعاونية للفلاح وفي جمعيات الفلاحين وقد تداولت مع المسؤولين لاعادة النظر ودرس هذه الامور بعد الاتصال بكم واخذ ارائكم والاستنارة بها لنتوصل الى حل ملائم يرضي الجميع " [1] .

ثم جرت الانتخابات واصبح كاظم فرهود وهو مراقب صحي وعضو في الحزب الشيوعي رئيسا للاتحاد [2] وقد طالب المؤتمر بتنفيذ احكام الاعدام وتسليح المقاومة الشعبية وتطهير الجهاز الحكومي وتنفيذ قانون الاصلاح الزراعي . وتجريد الاقطاعيين من نفوذهم وتوفير المياه ومنحهم القروض واستجابة لمطالبهم وبتوجيه من عبد الكريم قاسم اجازت وزارة الداخلية الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية يوم ٩ ايار ١٩٥٨ حيث صدر القانون برقم ٧٨ لسنة ١٩٥٩ الذي سمي (قانون الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية) الذي تضمن

" المادة الاولى : (أ) يؤسس بموجب هذا القانون اتحاد عام للجمعيات الفلاحية مركزه في بغداد ولا يجوز تأسيس اكثر من اتحاد عام واحد في الجمهورية العراقية .

(ب) يؤلف الاتحاد العام المنظمات الاتية :

١ – اتحاد الجمعيات الفلاحية في اللواء .

٢ – اتحاد منطقة ويؤلف من جمعيات فلاحية واتحادات في اكثر من لواء واحد .

٣ – اتحاد فرعي ويؤلف من عدد من الجمعيات الفلاحية في اللواء .

٤ – الجمعيات الفلاحية وتؤلف من عدد من الفلاحين طبقا للشروط الواردة في هذا القانون .

(جـ) يؤسس اتحاد اللواء طبقا لهذا القانون من الجمعيات المجازة في اللواء .

(د) تشكل اتحادات المناطق والاتحادات الفرعية والجمعيات الفلاحية بقرار من الاتحاد العام .

المادة الثانية : – الاتحاد العام منظمة مهنية فلاحية هدفها صيانة الجمهورية العراقية ونظامها الديمقراطي ورفع مستوى الفلاحين اجتماعيا واقتصاديا ولرعاية مصالحهم .

للاتحاد منظماته وجمعياته عقد الاجتماعات العامة واصدار النشرات والصحف لتحقيق اهدافه.

وللاتحاد العام ومنظماته شخصيات معنوية لها حق التملك والتعاقد وتمثيل مصالحها امام الهيئات والاشخاص والدوائر الرسمية وشبه الرسمية .

---

[1] مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم ١ / ١٩٥٩ ص ٦٥ .

[2] Batatu , op cit p 946 .

المادة الخامسة : لكل فلاح عراقي حق الانتماء الى جمعية فلاحية وفق الشروط المعينة في النظام الداخلي : -

كتب ببغداد في اليوم الثاني من شهر ذو العقدة سنة ١٣٣٨ المصادف لليوم التاسع من شهر ايار ١٩٥٩

مجلس الوزراء　　　　　　　　　　　　　　مجلس السيادة [١]

وجاء في الاسباب الموجبة : ان من اهداف الثورة القضاء على الاستعمار وتحطيم النفوذ وتحرير الفلاحين ومساهمتهم في دعم كيان الجمهورية ورفع مستوى الانتاج الزراعي وقد ظهرت للفلاحين مجهودات فردية وجماعية في هذا المجال مما اقتضى تشريع قانون ينظم جهودهم ويوجهها الوجهة الصحيحة مع الاخذ بعين الاعتبار تحقيق رغباتهم والاستفادة من نشاطهم فهيأت هذه اللائحة التي تنص فيها على تكوين اتحاد عام للجمعيات الفلاحية ومنحه صلاحيات الاذن بتأسيس جمعيات فلاحية في انحاء مختلفة من انحاء الجمهورية تتكون فيها اتحادات في كل لواء واتحادات منطقة تضم اكثر من اتحاد لواء واحد او جمعيات تنتمي الى اكثر من اتحاد لواء كما تتكون ضمن اتحاد اللواء اتحادات فرعية تضم قسما من الجمعيات من اللواء نفسه .

روعي في التشكيلات هدف المصالح المشتركة للفلاحين وتنظيم جهودهم في الحملات المتفقة واهدافهم فجمعت اللائحة من موادها بين الحرية والديمقراطية للفلاح في انشاء الجمعية او الانتماء اليها وضمنت اللائحة حرية عقد الاجتماعات العامة واصدار النشرات والمساهمة مع المنظمات الديمقراطية في المؤتمرات العالمية .

وبعد ان انيطت بالاتحاد مهمة اجازة الجمعيات الفلاحية تولى اجازة (٧٣٤) جمعية خلال مدة شهر فقط [٢] واتهمت القوة السياسية الشيوعيين بالعمل على السيطرة على قيادة الجمعيات لتحقيق مكاسب سياسية وحزبية على حساب المهام المهنية الامر الذي ادى الى حدوث اضطرابات واسعة النطاق في الريف .

اتحاد الشبيبة الديمقراطي

نشأت حركة الشبيبة الديمقراطية بصورة سرية في العهد الملكي وتحديدا في اواخر سنة ١٩٤٩. وبعد ثورة ١٤ تموز تم تطويرها من الشيوعيين واخذ الاتحاد بممارسة اعماله بحرية بعد ان اجيز من السلطة يوم ٢٩ آذار ١٩٥٩ حيث اخذ يحشد الشباب لدعم نظام الحكم القاسمي ولعبت الشبيبة دورا في اثناء (حركة رشيد عالي الكيلاني) المزعومة ثم في ثورة الموصل [٣] وفي ١١ حزيران افتتح عبد الكريم قاسم مؤتمر الاتحاد الاول في سينما الخيام تحت شعار " للعمل للاتحاد لصيانة الجمهورية " وخاطب المجتمعين بالقول " انها لفرصة طيبة ان احضر هذا اليوم ولأول مرة

---

١ الوقائع العراقية ١٠ ايار ١٩٥٩ .

٢ ثورة ١٤ تموز في عامها الاول ص ٢٦٨ .

٣ ثورة ١٤ تموز في عامها الاول ص ٢٧١ .

في التاريخ لافتتح هذا المؤتمر الذي كافح اعضاؤه فيما مضى فكانوا يتهربون من القوة الغاشمة التي تطاردهم . واكد في خطابه ان الجيش سوف يكون بعيدا عن الاتجاهات والميول [1] .

وقد انتخب المؤتمر نوري عبد الرزاق حسين وهو قائد شيوعي رئيسا للمكتب التنفيذي للاتحاد الذي كان يتألف من ٢٧ عضوا منهم الفنان يوسف العاني والشاعر عبد الوهاب البياتي والمحامي نصير كامل الجادرجي وقد وصل عدد اعضاء الاتحاد ايام المد الشيوعي الى (٨٤) الف عضو . وكان للاتحاد مجلة ثقافية باسم عالم الشبيبة ومجلة باللغة الانكليزية باسم (الى امام) [2] .

نقابة الصحفيين

وجد العديد من اصحاب الصحف القديمة والجديدة ان مصلحتهم تتطلب مجارات التيار الشيوعي الذي اخذ يتصاعد فضلا عن طمعهم بالربح المادي فانتهجت كل من صحيفتي الزمان والاوقات وهما من الصحف المستقلة خطا شيوعيا دون تحفظ وتحولت صحيفة البلاد الى صحيفة يسارية متطرفة منذ اواخر صيف ١٩٥٨ وبعد معاودة صحف صوت الاحرار والاستقلال والاخبار والرقيب الصدور التحقت بالركب الشيوعي هي الاخرى ايضا بل ان (صوت الاحرار) اصبحت لسان حال الحزب الشيوعي غير الرسمي قبل ان تجاز صحيفة اتحاد الشعب في ٢٥ كانون الثاني ١٩٥٩ . وكانت صحيفة الرأي العام شيوعية الطابع بسبب هوية صاحبها الشاعر محمد مهدي الجواهري ذي الميول اليسارية وجريدة الثورة التي صدرت في تشرين الاول ١٩٥٨ لصاحبها يونس الطائي فقد كان منتظرا لها ان تسير في خط الحزب الوطني الديمقراطي لكنها ما لبثت ان اصبحت مثل معظم الصحف اليسارية المتطرفة حتى نيسان ١٩٥٩ وعندما صدرت جريدة الاهالي في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٥٨ بدأت باظهار صداقتها للشيوعيين ضبقا لسياسة الحزب الوطني الديمقراطي المعروفة والمساندة لهم .

وقد عزز ظهور صحيفة اتحاد الشعب التي رأس تحريرها عبد القادر اسماعيل البستاني الشيوعي المعروف موقف الحزب الشيوعي ولو انها لم تعلن انها لسان حال الحزب وقد وصل توزيعها في الاشهر الستة الاولى نسخة من صدورها الى (٣٥) الف نسخة يوميا فأصبحت بذلك اكثر الصحف انتشارا وتأثيرا اذ كان الكثير من الناس ولا سيما الموظفين يشترونها لمجرد ابعاد الشبهة عنهم واخذ الشيوعيون يهددون اصحاب المكتبات الذين يبيعون الصحف غير الشيوعية [3] .

كان اول نشاط لنقابة الصحفيين هو دعوتها للقضاء على ثورة الموصل وهي تؤمل الحصول على الاجازة فقدمت يوم ٩ آذار مذكرة طالبت فيها " بتطهير جهاز الدولة واجتثاث فيمن اسمتهم بالعناصر الفاسدة والمتآمرين) (المقصود البعثيين والقوميين وغير الشيوعيين) ودعت للخروج من ميثاق بغداد وتنفيذ الاحكام التي اصدرتها المحكمة العسكرية العليا الخاصة بحق (الخونة القدامى والجدد) وتسليح الشعب واسناد المناصب الحساسة في جميع اجهزة الدولة الى الموثوق بهم والطلب

---

[1] مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم ١ / ١٩٥٩ ص ١٠٧ .

[2] Batatu . op al p 945 . عبد الفتاح علي يحيى المصدر السابق ص ١١٧ .

[3] عبد الفتاح علي يحيى التطورات السياسية الداخلية ١٢٢ - ١٢٣ .

بحزم من الجمهورية العربية المتحدة ايقاف حملاتها الاذاعية والصحفية على العراق "[1] . وقد سمحت الحكومة للنقابة بعقد اول اجتماع لها في ١٠ آذار ١٩٥٩ وطالبت الحكومة بحجب الصحف التي لم تشجب (المؤامرات) ضد الجمهورية وبضمنهم الصحافة القومية " المتآمرة " ولما لم تستجب الحكومة لهذا الطلب هوجمت ادارات صحف اليقظة والحرية والفجر الجديد والرسالة الاسلامية وبغداد والمجلة الاسلامية ومطابعها فتوقفت عن الصدور [2] . وجميعها من الصحف المناوئة للشيوعية .

ثم صدر القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٩ في التاسع من حزيران باسم قانون نقابة الصحفيين نص على تاسيس نقابة للصحفيين في العراق مقرها بغداد ويجوز فتح لها فروع لها في انحاء اخرى من العراق بقرار من الهيئة الادارية واوجب القانون على كل الصحفيين وغيرهم من المشتغلين بالصحافة الانتماء الى النقابة [3] .

وعقد المؤتمر الاول للنقابة في السادس من ايلول ١٩٥٩ وفاز برئاسة النقابة الشاعر محمد مهدي الجواهري وفاز بعضويتها بعض اليساريين والشيوعيين منهم عبد الرحيم شريف وجلال الطالباني.

وقد خاطب عبد الكريم قاسم المؤتمرين بالقول :

اننا اذ نحتفل بمولد هذه النقابة نعطي عهدا على انفسنا باننا سوف لن نحل اية نقابة او اتحاد في هذا البلد فلا مجال للتفكير بعد الان في مثل هذه الامور ... فمن اساء وارتكب خطأ فهناك القوانين الرادعة التي تحاسب الفرد او النقابات وعلينا ان ننزع من تفكيرنا حل هذه الاتحادات والنقابات ... وبالامكان حل الهيئات الادارية لهذه النقابات والاتحادات (المسيئة) واجراء انتخابات اخرى صحيحة"[4] .

لجنة الارتباط [5] [6]

لم يقتصر الامر على النقابات والاتحادات والمنظمات السابقة بل تأسست نقابات واتحادات وجمعيات مهنية اخرى تابعة للحزب الشيوعي مثل نقابات المهندسين والمحامين والمعلمين وذوي المهن الطبية واتحاد الادباء وجمعية الخريجيين والفنانيين وجمعيات الصداقة مع الدول الاجنبية .

ولأجل تنسيق نشاطات النقابات والاتحادات والمنظمات واحكام السيطرة عليها وتوجيهها لخدمة اهداف الشيوعيين ودعم الحكم القائم تم استحداث (لجنة الارتباط) التي اصبح صادق الفلاحي

---

[1] اتحاد الشعب ٩ آذار ١٩٥٩ .

[2] عبد الفتاح علي يحيى . المصدر السابق ص ١٢٤ .

[3] الوقائع العراقية ٢٣ / ٦ / ١٩٥٩ .

[4] مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم ٢ / ٦٤ - ٦٨ .

[5] اتحاد الشعب ٣١ / آذار ١٩٥٩ .

[6] سمير عبد الكريم اضواء على الحركة الشيوعية ٢ / ٣٩ - ٤٨ ، عبد الفتاح علي يحيى ، المصدر السابق ص١٢٦.

رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال رئيسا لها . ومع ان لجنة الارتباط تضم بعض العناصر غير الشيوعية لكنها كانت تنفذ ما يريده الشيوعيون فقد طالبت في ٣٠ آذار .

١ - وضع شكوى عاجلة الى مجلس الامن الدولي وهيئة الامم المتحدة ضد العربية المتحدة .

٢ - اثارة الموضوع في الجامعة العربية .

٣ - تسليح المقاومة الشعبية والمنظمات الجماهيرية .

٤ - ابلاغ الرأي العام العالمي والدول الصديقة بهذه التحرشات والتهيئة للعدوان وخاصة على حدود الجمهورية .

٥ - تطهير اجهزة الدولة من العناصر المعادية للجمهورية .

ودعت اعضاء المنظمات والنقابات والاتحادات الى اليقظة والحذر واستنكار الاعمال الاستفزازية الدنيئة لحكام العربية المتحدة والتحشدات العسكرية من العربية المتحدة ، وتركيا ودول حلف بغداد ودعت الجماهير لليقظة والحذر من آلغادرين دعاة العروبة المزيفة " .

وقد تدخلت منظمات الحزب الشيوعي في اعمال اجهزة الدولة بشكل اربك الادارة واساء الى العلاقات مع الاطراف الوطنية الاخرى بدعمها لحكم عبد الكريم قاسم وتلقيها الدعم المالي الحكومي .

واصبحت المنظمات ومقرات النقابات والاتحادات مقرات حزبية تجمع فيها ادبيات الحزب ونشراته . ولم يكن انجذاب الناس اليها صادقا بل مجاراة للتيار فكان الكثير ممن ارتبطوا بها كان ممن يطلق عليهم اسم (شيوعي ١٤ تموز) او (شيوعي المد الفائض) اذ لم يكن معظمهم شيوعيين حقيقة بل اعتقدوا ان عبد الكريم قاسم يدعم الشيوعيين او انهم اعتقدوا ان قوة الحزب لا تغلب فضلا عن عامل الخوف اذ كان معظمهم يتظاهرون بحمل جريدة اتحاد الشعب في الشوارع والدوائر ويضعونها في جيوبهم بشكل تبدو واضحة او يضعونها امامهم على المكاتب دون قراءتها ليدفعوا عنهم الشبهة .

تعديل قانون العطلات الرسمية رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨

ان خروج العراق من ميثاق بغداد واعتبار يوم خروجه منه (٢٤) اذار عطلة رسمية وجعل يوم الاول من ايار عيدا للعمال اوجب اضافة هذه الايام الى ايام العطلات الرسمية التي نص عليها القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ فأصدر مجلس السيادة يوم ٢٣ ايار القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٥٩ معدلا للقانون السابق وقد تضمن القانون الجديد " تضاف الفقرتان التاليتان الى المادة الاولى من قانون العطلات الرسمية رقم ٢١ ١٩٥٨ .

٩ - يوم الحرية ٢٤ اذار يوم خروج الجمهورية العراقية من حلف بغداد .

١٠ - يوم العمال ١ مايس .

ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

مجلس الوزراء   مجلس السيادة[1]

---

[1] الوقائع العراقية ٣٠ / ٥ / ١٩٥٩ .

وجاء في الاسباب الموجبة

" كان مجلس الوزراء قرر بجلسته ٢٥ اذار اعتبار يوم ٢٤ اذار ١٩٥٩ الذي سمي بيوم الحرية وهو يوم خروج الجمهورية العراقية من حلف بغداد عيدا وطنيا شعبيا واعتباره يوم عطلة رسمية في كافة انحاء الجمهورية العراقية الخالدة والاحتفال بمثل هذا اليوم من كل عام كذلك قرر مجلس الوزراء بجلسته ٢٥ نيسان اعتبار اليوم الاول من مايس من كل عام عطلة رسمية في الجمهورية العراقية الخالدة وتسمية هذا العيد بيوم العمال لمساهمة الجمهورية في العهد الجديد الزاهر بيوم العمال العالمي"[١] .

المملكة العربية السعودية تدعو البريطانيين والامريكيين لاحتلال العراق

كان السعوديون قد استولوا على منطقة الحجاز واقصوا العائلة الهاشمية من حكمها عام ١٩٢٥ فكان بين العائلتين صراع وعداء مستمرين ومع ذلك فقد تأخر اعتراف المملكة العربية السعودية بالنظام الجمهوري في العراق حتى ٢٢ تموز سنة ١٩٥٨ وذلك لانها لم تكن راغبة في ان تظهر الحقد والشماتة بما حل بالاسرة الهاشمية في العراق فضلا عن عدم رغبتها في قيام حكم يأتي عن طريق الثورة في بلاد مجاورة لها . وبعد ان ترسخ الحكم الجديد في العراق وتنامت قوة الشيوعيين فيه الامر الذي دفع بالمملكة العربية السعودية لتقديم احتجاجات ضد ممارسات افراد المقاومة الشعبية ضد المواطنين وضد ممارسات المحكمة العسكرية العليا الخاصة [٢] وقدمت احتجاجا يوم ٢٥ نيسان على مافاه به المدعى العام العسكري في المحكمة العسكرية العليا الخاصة ضد السعودية وادعاء بعض المتكلمين في مؤتمر انصار السلام بان مطار الظهران قاعدة ذرية امريكية.

والواقع ان تصاعد النشاط الشيوعي في العراق قد اقلق الحكومة السعودية وهو الامر الذي دفع بالملك سعود للاتصال بالحكومتين البريطانية والامريكية داعيا اياهما للعمل من اجل احتلال العراق ففي برقية صادرة من البحرين الى الخارجية البريطانية في الاول من نيسان ١٩٥٩ نقلت نص الرسالة التي بعث بها الملك السعودي الى رئيس الوزراء البريطاني ونسخة منها الى الحكومة الامريكية وجاء نص الرسالة : ـ

" ارجو اشعار رئيس وزراء بريطانيا ان الموقف في البلاد العربية خطير جدا ويفوق التصور. لقد تغلغلت الشيوعية في العراق وهي تستهدف غرضين احتلال سوريا والاردن وبشكل خاص الكويت بسبب ثرواتها الطبيعية . وفضلا عن ذلك يقوم الشيوعيون بنشر سمومهم في الشرق الاوسط وفي الخليج وهذه فرصة بالنسبة لبريطانيا لاحتلال العراق بمساعدة حلفائها الاتراك والايرانيين بحجة حماية مصالحهم وانني اؤكد لرئيس الوزراء بان العراق والاقطار المجاورة له سوف ترحب بالامبريالية في هذه الحالة حتى ولو ان رؤساء بعض الاقطار يتفوهون بكلمات فارغة .

---

[١] الوقائع العراقية ٣٠ / ٥ / ١٩٥٩ .

[٢] تقرير أي . اف بنروز الى الخارجية البريطانية يوم ٢٥ آب ١٩٥٩ في الزوبعي . العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٩ ٤ / ٢٠٠ .

انني اكرر ان هذه الفرصة لن تتكرر وانها ستجمع الجانبين وتجعلهم يضعون نهاية للشيوعية ولعبد الناصر وجماعته لان كل ذلك شر وفساد ولا يمكن لهذه المسألة الانتظار اكثر من شهر فاما أن تقوموا بتنفيذ هذه العملية واما ان الشيوعية سوف تشق طريقها بالقوة لتحقيق اهدافها المذكورة اعلاه وبعد ان يحقق الشيوعيون رغبتهم في احتلال الكويت وسوريا والاردن فانهم مع الروس سوف يطوقون ايران وتركيا وسوف يتدهور الموقف لان هذه الاقطار ستكون بين تيارين الشيوعية من الجنوب وروسيا من الشمال " [1] .

وجاء في رسالة بعثت بها الخارجية البريطانية الى سفارتها في واشنطن يوم ١٥ نيسان ان عبد الله عبد الرحمن الطبيشي وهو شاب حصل على تعليمه في الولايات المتحدة الامريكية وكان والده رئيسا لديوان الملك ابن سعود الكبير قد نجح في ربط نفسه بالاسرة السعودية والذي سلم رسالة من الملك السعودي الى المقيم السياسي البريطاني في البحرين في ٣١ اذار حضر الى السفارة الامريكية في جدة يوم ٤ نيسان وتحدث مع القائم بالاعمال الامريكي . وكان رد وزارة الخارجية الامريكية على رسالة الملك سعود – تتضمن لقد شاركت الولايات المتحدة اهتمام الملك وقلقه بالنسبة لقوة الشيوعية المتزايدة في العراق وللمدى الواسع الذي اشتدت فيه الحكومة العراقية على دعم الشيوعيين المحليين والاتحاد السوفيتي لها . ومع ذلك تعتقد الولايات المتحدة ان التعابير الشعبية والرسمية للقلق الذي يساور الغرب او التدخل الفعال من الخارج سوف لن يؤدي الا الى تقوية الموقف الشيوعي ، وترى الولايات المتحدة بان احدى نتائج التطورات الحديثة هي الكشف بوضوح لم يسبق له مثيل عن قوة الاستعمار السوفيتي واكتشاف الاهداف والطموحات السوفيتية في نظر الاقطار الافرو اسيوية . ولقد شعر الامريكان بان هذا الادراك من الاقطار الافرو اسيوية سوف يكون على المدى البعيد هي الدافع لاتخاذ الاجراء المضاد والاكثر فاعلية تجاه التجاوزات الشيوعية واخيرا اقترحت وزارة الخارجية الامريكية بان يتبع الملك سعود مسلكا مباشرا لتحذير قاسم من مخاطر اعتماده على الشيوعية " .

وعندما ابلغ الملك بهذا الجواب صار في حالة من الانفعال الشديد وكان رده مصحوبا بالغضب وخيبة الامل وقال ان الوقت قد حان لتعرف الولايات المتحدة الحقيقة وكان رده كالاتي :

١ – كان الملك مسرورا لان يسمع ان الولايات المتحدة الامريكية قلقة وتدرك خطورة الموقف . لقد مضى زمن الكلام وان القيام بعمل مناسب امر اساسي يجب على الولايات المتحدة ان تحث الحكومة البريطانية والدول الاعضاء الاخرى من حلف بغداد للقيام بعمل ضد العراق .
٢ – ان أي اعتماد على الادراك العام للدول الافرو اسيوية للخطر الشيوعي غير ذي جدوى ويعتقد الملك بانه ليس بامكان الدول ان تقوم باي شيء موثر ويعتقد ايضا ان الولايات المتحدة تحمل هذا الرأي فعلا .
٣ – لقد كان ممكنا بل والزاميا بالنسبة للولايات المتحدة ان تنهي النظام العراقي الجديد خلال ٢٤ ساعة باستخدام القوة العسكرية والضغط السياسي والاقتصادي وما لم يتم ايقاف نشاط الشيوعيين في العراق فانهم سوف يسيطرون على الشرق الاوسط .

---

[1] العراق في الوثائق البريطانية للعميد الزوبعي ٣ / ١٩٨٨ ص ٣١٩ .

٤ – لا يتمكن الملك ولا يرغب في التحدث مع قاسم . ان قاسم لاشيء ولا يمكنه ان يعمل أي شيء".

وتمضي المذكرة في شرح موقف الملك سعود وانه ماذا سيفعل اذ لم تقم الولايات المتحدة بعمل يتفق مع رغباته وهو ان يتخذ اجراء بمفرده وان ذلك الاجراء لن يخدم مصالح الامريكيين .

وقبل ان يتوجه القائم بالاعمال الامريكي (سويني) في جدة الى الرياض وصل رسول اخر من الملك سعود وهو عضو سابق في السفارة السعودية في بغداد وقد ارسله سعود لكي يصف الموقف في العراق لفائدة الاميركان وافاد ان العراق قد اصبح في قبضة حكم ارهابي . واشار الى دور المقاومة الشعبية واعمال الاعدام للعناصر المناوئة للشيوعيين وسيطرة الشيوعيين على الجيش واعتقال العناصر المناوئة للشيوعيين وتوجيه الجهد الشيوعي من موسكو ، ان التاثير الرئيس كان من قبل الشيوعيين الصينيين . وفي استفسار من الخارجية الامريكية من سفارتها في بغداد حول صحة هذه المعلومات افادت السفارة ان التقرير السعودي مبالغ فيه .

واخيرا " طمأن الاميركان الملك سعود ان السفارة الامريكية في بغداد تدرك الموقف تماما ولكن يجب ان يكون اهتمامهم الرئيس في الوقت الحاضر هو الحفاظ على علاقات جيدة مع الحكومة العراقية. ولا تشعر وزارة الدفاع الامريكية بانها اتخذت موقفا عاما سوف يساعد ذلك العناصر الاخرى الموالية للغرب في العراق . ولقد اعتقد الاميركان بان هناك امرا مهما واحدا ينبغي على الاقطار العربية كافة ان تدرك الموقف الصحيح وان تتخذ رأيا مشتركا حياله وقد يكون لذلك تأثير جيد على النظام الحاكم في العراق اذا ما ادرك بان العراق سيبقى منعزلا لوحده . وعلمت الولايات المتحدة بان العلاقات بين الدول العربية غير جيدة وقائمة على الصاق التهم ببعضها ويشعر الاميركان بان الوقت قد اصبح ملائما بالنسبة للدول العربية لكي تقف متحدة .... وفضلا عن الاتصال بقاسم تشعر وزارة الدفاع انه من الممكن القيام باجراء مباحثات مع دول عربية اخرى ومع تركيا ايضا وفعلا كانت الولايات المتحدة الامريكية منشغلة في اجراء مناقشات مشابهة لكنها لا تتمكن عن الاعلان عن الحقيقة"[١] .

اما رد الحكومة البريطانية فقد احتوى عبارة " ولكن هذه مسائل يجب ان تحكمها الدول العربية نفسها " وحين اطلعت الخارجية الامريكية على نص البرقية اقترحت حذف هذه العبارة لان الملك سعود قد يفسرها بكونها تدل على الرفض للمقترح السعودي [٢] . كان السعوديون وفي مقدمتهم الملك سعود يشكون في وجود اتفاق بين البريطانيين والشيوعيين في العراق وهذا هو السبب الذي جعل بريطانيا – حسب رأيهم – لا تكترث كثيرا بالخطر الشيوعي فكان ان توجه السعوديون بكل ثقلهم نحو الولايات المتحدة الامريكية فيما يخص تطلعهم لتغيير الوضع في العراق وقد حاولت الحكومة الامريكية من جانبها التاثير على الامير فيصل ولي العهد ورئيس الوزراء فيما يخص هذه المسالة بعد ان لمست تصلب ابن سعود في موقفه ليس مع العراق وحده بل وحتى مع

---

١ الزوبعي / العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٩ ٣ / ٣٦٩ – ٣٧٤ .

٢ تقرير لي كوبزن في ١٦ نيسان ١٩٥٩ في المصدر نفسه ص ٣٧٥ .

عبد الناصر فقد جاء في برقية بعثت بها السفارة البريطانية في واشنطن الى الخارجية البريطانية يوم ٢٣ نيسان : -

" اجرى القائم بالاعمال الامريكي في جدة (سويني) محادثة مع الامير فيصل حول العراق وامور اخرى . وترى وزارة الخارجية (الامريكية) ان الامير فيصل مستعد للتعاون بشكل يدعو الى الاعجاب ولكن لا يؤيد التدخل المباشر مثل الملك سعود وعبر عن قلقه البالغ حول العراق وانه لا يشعر بالارتياح تجاه تساهل بريطانيا تجاه الخطر الشيوعي . ومن الواضح ان فيصل يشارك في الاعتقاد السائد في المملكة العربية السعودية بان هناك ارتباط بين البريطانيين والشيوعيين ... وان هذا الاتجاه يعكس المخاوف البريطانية تجاه القومية العربية " [١] .

وبناء على ذلك هيأت الخارجية البريطانية مذكرة يوم ٣ ايار لتقدم الى الامير فيصل بواسطة الحكومة الامريكية تتضمن النقاط الاتية

" ١ - ان سياستنا الحالية هي من النوع الذي يدعو الى التحرر او عدم التدخل .

٢ - محاولة استخدام مساعدة فيصل لاقناع عبد الناصر بايقاف هجماته على قاسم .

٣ - توفير فرصة له (لعبد الكريم قاسم) لاستعادة العلاقات الدبلوماسية . "

وحملت المذكرة مبررات انتشار الشيوعية في العراق على عاتق جمال عبد الناصر بالقول قد تكون المحاولات التي جرت من خارج العراق للتاثير على سير الاحداث داخل العراق وبشكل خاص حملة الدعاية العنيفة ضد قاسم والتي تديرها الجمهورية العربية المتحدة . وتعتقد الحكومة البريطانية ان قاسم نفسه وقطاعات كبيرة ومهمة اخرى من اصحاب الرأي في العراق يرغبون باخلاص في اتباع في سياسة تتسم بالاستقلال من التاثير الخارجي واقامة علاقات ودية مع الدول العربية الاخرى. والحكومة البريطانية مقتنعه بانه لابد من ايقاف الحملة الراهنة وتمكين قاسم من تطبيق هذه السياسة وهذا يتطلب التوقف الفوري لهذه الهجمات . وتخشى الحكومة البريطانية بانه قد يؤدي استمرار هذه الهجمات الى اجبار قاسم على الابتعاد عن الغرب اكثر من السابق وربما يتوجه نحو الشيوعية بشكل نهائي ... ان سياسة الحكومة البريطانية تتمثل في سحب نفسها من الازمة الحالية القائمة بين العراق والجمهورية العربية المتحدة وان لا تتدخل فيها نهائيا " وطلبت من فيصل ان يصور لعبد الناصر الخطورة الناجمة في تطبيق سياسته الحالية تجاه العراق " [٢] .

وبعد ان اطلعت الخارجية الامريكية على هذه المذكرة واجرت عليها بعض التعديلات تم ابلاغ الامير فيصل يوم ٢٠ ايار بواسطة سويني القائم بالاعمال الامريكي في المملكة العربية السعودية بها كالاتي

" تشكر الحكومة البريطانية الامير فيصل حول وجهة نظره عن الموقف في العراق وتعرب عن سعادتها لتعريف الامير بارائها حول هذا الموضوع المهم . ان الحكومة البريطانية لا تقلل من المدى الذي تقع فيه حكومة العراق الحالية تحت التأثير الشيوعي وهي تنظر الى الاحداث المستقبلية

---

[١] العميد الزوبعي / العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٩ ٣ / ٤٥٧ - ٤١٤ .

[٢] العميد الزوبعي / العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٩/ ٣ / ٤٥٧ - ٤٥٩ .

بقلق عظيم. ان الموقف البريطاني من الشيوعية في أي مكان تظهر فيه في العالم والوقوف ضدها معروف بما يكفي لحد الان .

ان من راي الحكومة البريطانية هو ان احد الاسباب المهمة التي تسهم في تنامي الشيوعية في العراق هو المحاولات الجارية من خارج العراق للتاثير على مجرى الاحداث داخل القطر ومن ضمن ذلك الحملة ضد قاسم التي تقوم بها الجمهورية العربية المتحدة . وتعتقد الحكومة البريطانية بان قاسم نفسه وقطاعات واسعة من الراي العام في العراق ترغب بجدية ان تسلك سياسة مستقلة عن التاثيرات الخارجية وان تقيم علاقات ودية مع الدول العربية الاخرى ولهذا فان الخطر الذي تسير بموجبه الجمهورية العربية المتحدة في هجماتها ضد الشيوعيين ووصمها لقاسم بكونه شيوعيا فقد جعل من الصعب امام الراي العام المعتدل في العراق ان يسعى لتطبيق هذه السياسة المستقلة لقد اعتمدت سياسة الحكومة البريطانية على ابعاد نفسها من التدخل في الازمة الحالية القائمة في العلاقات بين العراق والعربية المتحدة ، وبالتاكيد فان هذا لا يعني انها غير مكترثة في تحسن هذه العلاقات وانها تأمل باخلاص ان يتم تحقيق هذا الامل . وعلى اية حال فانها ترى ان الدول المعنية في المنطقة في موقف افضل لتقوم بازالة اسباب التردد وهي متاكدة من ان الامير فيصل نفسه في موقع ملائم لكي يجسد بنفسه للرئيس عبد الناصر اذا اراد ذلك التاثير السلبي الذي يولده استمرار عبد الناصر بهجومه على قاسم شخصيا والذي سبق وان شنه فيما مضى وسيكون لهذه المادة فائدة كبيرة جدا لا توجد اسس على الاطلاق للتهكنات بان حكومة صاحب الجلالة تثير المتاعب في هذين البلدين نظرا لانها معنية بالاستقرار والهدوء في الشرق الاوسط فوق كل الاعتبارات وان استمرار الموقف الحالي مضر لصالح الدول في المنطقة كافة وبالطبع فان حكومة صاحب الجلالة مستعدة للقيام بما يجب ضمن امكاناتها للمساهمة باعادة الهدوء والاستقرار الى المنطقة "[١] .

الغرب قلق من اغتيال عبد الكريم قاسم

انتشرت اصداء دعوة الحزب الشيوعي للمشاركة في السلطة مع تنامي قوته على نطاق واسع. وشعرت الاوساط الغربية ودول حلف السنتو والدول العربية والاسلامية المجاورة بالقلق واحتمال ان يكون ذلك تمهيدا لتسلم الشيوعيين السلطة في العراق . حتى ان (الان دلاس) مدير وكالة المخابرات المركزية الامريكية اعلن امام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الامريكي " ان خطر استيلاء الشيوعية على العراق صار امرا خطيرا وان الوضع في العراق من اخطر ما في عالم اليوم " وعقب على ذلك (فولبرايت) رئيس اللجنة قائلا " انه بالرغم من ان الشيوعيين في العراق قاب قوسين او ادنى من السيطرة على الحكم لكن الموقف لم يصل بعد الى مرحلة الخطر فاذا تنبه الغرب على استغلال المرحلة التي وصلت اليها سوء العلاقات بين موسكو وعبد الناصر فان الاخير بامكانه ان يلعب دورا مهما لانقاذ العراق "[٢] .

---

[١] من الخارجية البريطانية الى السفارة البريطانية في واشنطن ١٣ ايار ١٩٥٩ في المصدر نفسه ٣ / ٥١٥ - ٥١٨.

[٢] اسماعيل العارف اسرار ثورة ١٤ تموز ص ٢٨٥ . المحاكمات ١٤ / ٥٣٤٠

وقد ظلت السفارة البريطانية في بغداد تأمل ان يعود عبد الكريم قاسم الى سياسة الوسط والعمل على ضمان بقاء العراق مستقلا عن الجمهورية العربية المتحدة وعن الشيوعية . فالمخاطر التي تترتب على وجود حكومة شيوعية او حكومة تسيطر عليها الشيوعية في العراق هي اخطار بعيدة الامد بحسب رأي السفارة ومن ناحية اخرى فان انضمام العراق الى الجمهورية العربية المتحدة او قيام حكومة تتسلم اوامرها من عبد الناصر تبدو ايضا انها ليست اقل خطرا بالنسبة للغرب ولذلك اخذت السفارة تراقب الامور اولا باول وتبعث بتفاصيلها الى حكومتها لصياغة السياسة المناسبة تجاه العراق وفي ٢٧ اذار كتب (تريفليان) السفير البريطاني في بغداد الى خارجيته يقول " تشير الدلائل الى ان الجيش والشرطة يحاولان سيطرة مشدده على قوات المقاومة الشعبية حتى اننا حصلنا على تقرير موثوق وهو قائد الفرقة الثالثة (العقيد الركن خليل سعيد) الذي لا يزال له بعض الاتصالات مع سفارة الولايات المتحدة الامريكية يفيد التقرير ان هناك خطة سرية للغاية لتجريد قوات المقاومة الشعبية من اسلحتها عند حدوث حالة طارئة قد تستوجب ذلك " .

ونقل السفير الى الخارجية البريطانية نص المحاضرة التي القاها العقيد عبد الباقي كاظم مدير شرطة بغداد وهو متعاطف مع الشيوعيين على اعضاء المقاومة الشعبية (المنشورة في جريدة صوت الاحرار يوم ١٩ اذار) والتي حذرهم فيها من القيام باعمال ارتجالية مؤكدا ضرورة اخذ مشورة القوات المسلحة النظامية اولا والاستعانة بالشرطة دائما واذا لم تقم الشرطة بواجبها بشكل صحيح فعليهم ان يرفعوا شكواهم من خلال المقر . وان لا يحاولوا اخذ دور الشرطة في موقع الحدث وينبغي عليهم ان يكونوا دائما متهيئين وحذرين وان يحملوا معهم وسائل التعريف التامة بكل منهم لكي لا يحصل الاشتباك بينهم وبين الذين يقومون باعمال السلب والنهب وتستنتج السفارة من ذلك ان اهداف عبد الباقي هو الحيلولة دون تشويه سمعة المقاومة الشعبية وان تكون هذه القوات سلاحا اكثر فاعلية عندما يحين الوقت المناسب "[1] .

ونشير رسالة اخرى بعث بها (تريفليان) الى حكومته يوم ٢ نيسان انه هو ومرؤوسيه فقدوا كل ثقة او امل بعبد الكريم قاسم حيث جاء في الرسالة " ليس لاي منا ثقة بعبد الكريم قاسم شخصيا . وقد سمعنا انه يتميز بكونه قاسي القلب ماكرا مزهوا بنفسه وضعيفا مؤمنا بالفلسفة المثالية ولا يهتم الا بالمحافظة على سلطته ويبدو عليه احيانا انه شيوعي واحيانا اخرى معاد للشيوعية ويظهر حينا اخر انه مفكر تعبوي ذكي واحيانا يسمح لنفسه ان يكون تحت تاثير العصبة المقربة له وتوجهها والمحيطة به وبالتاكيد انه مراوغ .. ومن وقت قريب جدا ارسل محمد رضا الشبيبي عضو مجلس الاعيان رسالة لي يحذر فيها بعدم تصديق اية كلمة يتفوه بها قاسم ولحد الان احاول ان اتخذ أي قرار بهذا الصدد " واخيرا ينصح السفير حكومته بالقول " من الافضل ان لا تتضمن سياستنا توفير الكثير من المساعدة لقاسم وفي الوقت نفسه نجعل من الصعوبة على الشيوعيين الحصول على ما يريدون . وعلى هذا الاساس اشعر ان قرارنا حول بيع الاسلحة للعراق هو قرار متوازن وصحيح من الجوانب كافة . وبالتاكيد ان من الافضل ادامة ملفات الاتصال الغربية مع الجيش على امل مهما كانت درجة تحقيقه ان يبقى الجيش بمساعدة (المعتدلين) من القطاع المدني قادرا على قلب موازين

---

[1] العميد الزوبعي / العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٩ / ٧ / ٣٠٩ - ٣٩١

القوى. ومهما كانت الاحوال سوف تسلم اية كمية متميزة من الاسلحة الجديدة قبل ان تكون قادرين على رؤية النتيجة المتوقع حدوثها بشكل صحيح "[1].

ولكن الحكومة الامريكية كان لها راي اخر ففي مذكرة اعدها (سي . ام . لي كوين) من وزارة الخارجية البريطانية عن محادثة جرت بينه وبين (بيرديت) من سفارة الولايات المتحدة الامريكية في لندن يوم ٢ نيسان حول العراق " سأل بيرديت راي البريطانيين بالتصرفات البغيضة التي يقوم بها النظام الشيوعي او النظام الناصري في العراق كمحاولة من أي نظام ليكون بديلا لنظام الحكم الحالي ... وقد اوضح لي كوين انه ليس هناك مجال كبير للاختيار بين البديلين المذكورين وفي رايه ان الاعتبار الحاسم في المفاضلة هو ان الحكم الشيوعي ربما يكون اكثر الضررين احتمالا بسبب الاصرار الذي تميز به الشيوعيون . وقد اتفق بيرديت مع ان النظام الناصري قد يكون هو المفضل "[2] ووضح السفير الامريكي في بغداد امام خارجيته احتمال اغتيال قاسم واستيلاء الجيش على السلطة .[3]

وفي يوم ٩ نيسان توقع تريفليان " ان ينجح القوميون او عبد الناصر من اغتيال عبد الكريم قاسم الذي هو وبطانته خائفون جدا وجرى تعزيز الاجراءات الامنية الاحترازية بدرجة كبيرة في بيته الخاص . وعلى من يحاول اغتيال قاسم ينبغي ان يكون رجلا شجاعا لان مثل هذا الشخص الذي سيقوم بمحاولة الاغتيال سيعدم من غير محاكمة من الجمهور " ويضيف السفير " يحاول القوميون ايجاد حالة من عدم الاستقرار ولكن ذلك يمكن ان يكون لصالح الشيوعيين الذين يزدهرون على حساب المؤامرات القومية ومن الممكن ان يؤدي اغتيال قاسم ما لم يكن متوافقا مع خطة عسكرية تنفذ بشكل جيد للاستحواذ على السلطة ... الى ساعات او ايام من استمرار الفوضى في بغداد وربما الى حدوث تغيير لاحق في تركيبة الحكومة التي سوف يهيمن عليها الشيوعيون وفعلا هناك البعض ممن يشك بان الشيوعيين لا يزالون غيرمقتنعين بتقدمهم الحالي وانهم يواجهون المقاومة من قاسم تجاه خططهم " .

ويشير تقرير السفير الى الاشاعات القوية في بغداد التي تقول " ان البريطانيين وراء كل شيء. وان المنهمكين في الحرب الدعائية ضد الجمهورية العربية المتحدة يزعمون ان البريطانيين يعملون سوية مع الشيوعيين في العراق ضد الجمهورية العربية المتحدة وذلك بسبب بغضهم المتاصل للقومية العربية وخوفهم منها وان الامبرياليين (الاميركان والبريطانيين) يؤيدون عبد الناصر في محاولته للاطاحة بقاسم واستعادة تاثيرهم في العراق وربما لن يكون امرا مفاجئا ان تعمد اذاعة القاهرة في القيام بحملات دعائية متطرفة لتغذية هذه الاشاعات وترسيخها . وان الاشاعات

---

[1] العميد الزوبعي ، العراق في الوثائق البريطانية ٣ / ١٩٥٩ ص ٣٢١ - ٣٢٢ .

[2] نفسه ص ٣٢٥ .

[3] برقية واشنطن الى وزارة الخارجية البريطانية يوم ٢٨ اذار للعميد الزوبعي . العراق في الوثائق البريطانية ٣ / ٣١٦

تناولت بانني (السفير) الذي تباحث مع قاسم في منتصف الليل وانني لا ازال اتمكن من التاثير بقوة على الحكومة العراقية " [١] .

موقف حكومات حلف (السنتو)

في ١٤ نيسان عقد ممثلو حكومات حلف السنتو اجتماعا في انقرة وناقشوا ضمن قضايا عديدة الموقف في العراق كالاتي :

" قال الممثل التركي ان الاتراك لا يزالون يعتقدون ان قاسم لم يخضع للشيوعين بشكل نهائي وانهم يشعرون في الوقت الحاضر بان عليهم القبول بتصريحاته وتشير بعض الدلائل الى انه يقاوم الضغط الشيوعي ويضمن ذلك حقيقة عدم تنفيذ احكام الاعدام .

ويعتقد السفير الايراني " انه من المهم عدم دفع العراق الى احضان الاتحاد السوفيتي وان على دول الحلف ان تكون حذرة بعدم اعطاء العراقيين أي مبرر للشك في نياتهم العدوانية وينبغي عليهم الحفاظ على الحياد التام في الموقف بين العراق والجمهورية العربية المتحدة . وقد كان وصول الاكراد الشيوعيين من الاتحاد السوفيتي مدعاة لاثارة التشويش بدرجة عالية . كما ان اعتماد قاسم اكثر فاكثر على الدعم الشيوعي السوفيتي يشير الى ان لديه ميولا شيوعية محددة ويبدو من المحتمل بعد ان اجرى قاسم ترتيبات بديلة لاستثمار نفط العراق قد يقوم بتاميم شركة نفط العراق .

ويسأل السفير الباكستاني هل بالامكان الاعتماد على قاسم وبتعهده بعدم التعرض لافساد مصالح بريطانيا السياسية والاقتصادية ؟ هل يمكن الوثوق بكلامه حول عدم تاميم شركة نفط العراق؟ وقد اخذ الشيوعيون بالمجئ الى العراق من كل مكان ؟ ومن الناحيتين الاخرى فان جمال عبد الناصر يستخدم الدعوة الى الاسلام نقطة تجمع لمؤيديه وان على دول الحلف ان تبقى على اهبة الاستعداد وتراقب ما يحدث .

وشدد سفير الولايات المتحدة الامريكية على صعوبة الحصول على وثائق موثوقة حول نوايا قاسم او عبد الناصر ولا يوجد بديل مقنع ليحل محل قاسم وليس امامنا الا الانتظار ورؤية ما يحدث والشيء المهم هو عدم تغيير السياسة السوفيتية الموجهة لنشر الشيوعية وزيادة تاثير الكتلة السوفيتية " .

وافترض السفير البريطاني في انقرة استبعاد احتمال قيام قاسم بتاميم شركة نفط العراق وقال "لا يزال لدينا فكر مفتوح مع قاسم واننا مقتنعون بان الهجمات ضده من الخارج يمكن ان يجعل الموقف اسوأ حالا " [٢] .

---

[١] رسالة السفير البريطاني في بغداد الى خارجيته يوم ٩ نيسان ، العميد الزوبعي ، العراق في الوثائق البريطانية ٣ / ٣٥٩ - ٣٦٤ .

[٢] برقية السفارة البريطانية من انقرة الى وزارة الخارجية البريطانية - العميد الزوبعي ، العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٩ ٣ / ٣٧٨ .

تقويم حزب البعث العربي الاشتراكي للوضع في العراق

كان العقيد رفعت الحاج سري على اتصال بفؤاد الركابي عن طريق صبحي عبد الحميد وابلغه استعداد الجيش للاحاطة بعبد الكريم قاسم وسأله عن مدى استعداد الحزب للاسهام في هذه العملية . وقد ابدى الحزب تأييده وتوجهه بذلك واستعداده للاسهام بالعملية [1] . وعندما قامت ثورة الموصل في ٨اذار لم يكن الحزب قد اتفق مع عبد الوهاب الشواف على القيام بالحركة ضد عبد الكريم قاسم حسب الموعد الذي قرره ولكن تنظيم الموصل وجد انه ليس امامه سوى المشاركة فيها وفعلا ساند الحركة بقوة رغم ظروفه القاسية انذاك [2] .

ويقول فؤاد الركابي الذي صدر امر القاء القبض عليه منذ الساعات الاولى للحركة وكان مختفيا في احد الدور في حي راغبة خاتون في الاعظمية ثم غادر العراق بعد فشل الثورة " خرجنا في عصر يوم ٩ اذار بتظاهرة في جانب الكرخ في بغداد كمحاولة اخيرة لدعم الثورة ولكن من المؤسف ان الثورة كانت قد لفظت انفاسها الاخيرة ولم يكن بالامكان استقطاب قوى جديدة من الجماهير لمواجهة حكم الطاغية . لقد بات من المؤكد انذاك ان القوى المنظمة تحركها في بغداد وفي وزارة الدفاع هي الاخرى كانت اقدامها مشدودة الى الارض وكانت قد فقدت القدرة على التحرك في اللحظة الحاسمة " [3] .

وبعد فشل الحركة قوم الحزب الوضع في العراق كالاتي :

اواسط نيسان ١٩٥٩

امة عربية واحدة — ذات رسالة خالدة

بيان

(لاعضاء الحزب وانصاره)

في اوائل الشهر الفائت تعرضت بلادنا لاحداث خطيرة ذهب ضحيتها الوف القتلى والجرحى من ابناء الشعب ومنتسبي الجيش ضباطا وجنودا ، تركت هذه الاحداث الخطيرة اثارا بارزة في حياتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكشفت الكثير من المواقف التي كان يلفها ستار كثيف من الغموض... تعرضت بلادنا لهذه الهزة العنيفة اثر اعلان الشواف الثورة بمدينة الموصل ، وما اعقب ذلك من مصادمات عنيفة وحوادث اليمة مؤسفة ذهب ضحيتها عدد كبير من القتلى والجرحى وامتد اثرها حتى شمل العراق كله .

---

[1] فؤاد الركابي . الحل الاوحد ص ٢٨ – ٢٩ .

[2] رواية د. عادل البكري مسؤول التنظيم في الموصل انذاك نقلا عن عبد الفتاح علي يحيى . المصدر السابق ص١٦٦ .

[3] الركابي . المصدر السابق ص ٢٢ – ٢٤ .

ان حدثا كهذا الذي جرى في الموصل يجب الا يمر دونما تمحيص دقيق للاسباب العميقة التي ادت الى انفجاره ، لكي نجنب بلادنا مغبة احداث مماثلة تفجرها نفس الاسباب التي ادت الى تفجير احداث الموصل . وان اخشى ما نخشاه ان يستغل المتربصون والمستعمرون هذه الاسباب ليأتوا على ما حققته ثورة ١٤ تموز ... لا نريد ان تمر علينا الاحداث دون ان نتتبع بحثا وتلاحق الاسباب الى إعمق اعماقها لتوضع اليد على منابعها الاصلية ومن ثم لتعالج هذه الاسباب ونتقي جميع شرورها ، وبذلك نستطيع ان نجنب بلادنا العثرات والهزات .

ان المرحلة التي يمر بها العراق وتجتازها امتنا العربية مرحلة واضحة الاهداف ، وان تكاتف القوى الوطنية لتحقيق الاهداف القومية مطلب اساسي لا يجوز التغافل عنه . وكما ان محاولات الانحراف عن الاهداف القومية التي تضمنتها ثورة ١٤ تموز قائمة على قدم وساق كذلك تستمر محاولات شق الحركة الوطنية وعزل بعضها عن البعض الاخر تمهيدا لضرب الحركة الوطنية كلها . وفي مرات عديدة نبهنا الى المخاطر التي تكمن خلف أي انحراف باهداف الثورة واية محاولة لتغافل اهمية وحدة الحركة الوطنية ، وتحويل القضية الى حرب فكرية ونزاعات حزبية ضيقة للظفر بالمغانم وتربص البعض للبعض الاخر . لقد قلنا منذ وقت طويل بان سياسة الحكومة يجب ان تحدد معالمها واضحة بينة منبثقة من الاهداف الاساسية التي قامت من اجلها ثورة ١٤ تموز . وبذلك يمكننا القضاء على جميع اسباب الغموض والتساؤل التي عمت جميع الاوساط داخل العراق وخارجه. ولكننا لو نظرنا اليوم الى سياسة الحكومة لوجدنا ان الغموض لا يزال يحيطها من كل جانب بل ان الوضع ازداد غموضا خاصة بعد التطورات الاخيرة التي جرت خلال الاشهر القليلة التي مضت .

وقلنا ايضا ان العراق لا يمكن ان ينفصل عن الامة العربية لانه جزء لا يتجزا منها وان سيره في طريق التحرر لا يمكن ان يكون سليما ولا تكتمل معانيه اذا لم يلتزم سياسة التضامن العربي امتن واوثق التزام ، ولكن تتبع الاحداث يسفر عن نتيجة اليمة وهي ان الخلافات المتعاظمة سارت ، في الاشهر الاخيرة خاصة ، في طريق لا يمكن ان يقدم الخير للامة العربية وانما يبذر في صفوفها اسباب الفرقة والانقسام . وقلنا مرارا ان السياسة السليمة التي تضمن للعراق وللامة العربية كلها الابتعاد عن مجالات السيطرة والتبعية ومناطق النفوذ وتجنبه التورط في اتون الحرب الباردة القائمة اليوم بين المعسكرين الشرقي والغربي ، هي سياسة الحياد الايجابي وعدم الارتباط بالاحلاف العسكرية الاجنبية ، ولكننا لو نظرنا اليوم الى وضع العراق لوجدناه في طريقه ليكون منطقة من مناطق الصراع والاحتكاك بين المعسكرات الدولية ، ولا نظن احدا من مواطنينا تخفى عليه النتائج البالغة السوء التي تقع وراء هذه السياسة .

اما عن علاقة الحكومة بالقوى الوطنية في العراق فقد اعلنا رأينا بمنتهى الوضوح وفي مناسبات عديدة وهو ان ثورة ١٤ تموز قامت نتيجة لنضال جميع القوى الوطنية والتفافها حول جيشنا الباسل الذي فجر هذه الثورة وبهذا فليس من مصلحة العراق ابدا ان يناصب حكم اية قوة من هذه القوى العداء ، ولا ان ينحاز لاية قوة من هذه القوى لان نتيجة ذلك ستكون دون ادنى ريب وفي ابسط الاحتمالات وقوف القوى التي تتعرض للملاحقة والمحاربة موقف الدفاع عن النفس وهو امر يحمل في طياته اسوأ الاخطار وخاصة ونحن في الاشهر الاولى من حياة جمهوريتنا الفتية لا زلنا في امس الحاجة الى العمل المثمر والتكاتف المتين . ولكن الامور سارت في غير مجراها الطبيعي الذي

نبهنا اليه مرارا . فالاذاعة والصحافة ووسائل النشر والتنظيم النقابي والتنظيم الطلابي والوظائف الحكومية والتنقلات والتعيينات كل ذلك سلمته الحكومة يوما بعد يوم لفئة دون اخرى . بل اصبحت بعض الفئات الوطنية (والقومية منها خاصة) تواجه يوما بعد يوم الضغط الشديد الذي تحول اخيرا الى الملاحقات والاعتقالات والمحاربة بالرزق اليومي ، وتجنيد وسائل الدعاية والنشر للتشهير واختلاق الاكاذيب وما الى ذلك من الاسباب التي عودتنا عليها طغمة نوري السعيد المبادة .ولا يمكن لاحد ان يغالط الحقيقة والواقع فيقول بان الحكومة اضطرت لاتخاذ هذا الموقف المعادي نتيجة لموقف بعض الفئات الحزبية منها، لان الحقيقة تكشف بمنتهى الوضوح بان الذي بدأ سياسة شق الصف الوطني ومحاباة فئة دون اخرى ومحاربة حزب وتدليل حزب اخر هو غير الاحزاب القومية . فهذه الاحزاب القومية كانت ولا تزال تعمل بمنتهى الاخلاص لدعم الحكم من الداخل والخارج بكل وسيلة توفرت لديها وهي حتى يومنا هذا تتمنى لحكم ان يسير في الطريق السليم الذي يجنب العراق مخاطر العثرات وويلات التامر .

ومثال حي على هذا نقدمه بهذه المناسبة ما جرى خلال احداث الموصل وما اعقبها ايضا ، فما ان اعلن من اذاعة بغداد عصر يوم الاحد ٨ / ٣ / ١٩٥٩ عن احالة الشواف على التقاعد - ولم يكن معروفا للناس حتى ذلك الوقت حدوث ثورة في الموصل - شرعت الحكومة بحملة اعتقالات واسعة شملت جميع الفئات القومية في جميع انحاء العراق في المدن والقرى والارياف ، وبعد ان اخمدت الثورة استمرت حملات الارهاب والاعتقال والملاحقات بأعنف صورها رغم ان الامور اوضحت تماما ان الحركة التي قام بها الشواف في الموصل هي حركة محلية اولا وعسكرية ثانيا ولم تكن لاي جهة حزبية اية علاقة بها . فماذا تدل هذه الحملة المفاجئة التي بدأت قبل انجلاء الموقف والتي استمرت حتى بعد انجلاء الموقف ؟ . . . الا يدل ذلك على ان الحركة القومية العربية بمختلف هيئاتها يراد لها في هذا القطر ان تكون حركة عربية وتثبت لها الضربات منذ زمن ؟ ... والا فما هي مسوغات هذا الهجوم وهذه الاعتقالات والمطاردات ، وما هو المسوغ الذي دفع الحكومة الى ملء السجون والمعتقلات بالاف المواطنين المخلصين لوطنهم وعروبتهم ؟

ايها الرفاق ...

رغم كل هذه المواقف ، رغم حملات الاعتقال والمطاردات التي لم يشهد لها العراق مثيلا من قبل ، نعتقد بان المجال لا زال مفتوحا لمعالجة الموقف ، وان السياسة التي ندعو اليها ويدعو اليها جميع المخلصين من ابناء الشعب ما زالت جميع الامكانيات متوفرة لانتهاجها .

اما حملة المطاردات والاعتقالات الظالمة التي وجهت اليكم ، اما السجون والمعتقلات والمواقف التي عدتم لزيارتها من جديد في عهد ثورة ١٤ تموز ، فنحن واثقون بان كل ذلك ستواجهونه بنفس المعنويات المتينة والروح النضالية العالية والصلابة المعهودة التي يتحلى بها كل واحد منكم ، والتي سبق لها ان مرت بتجارب اكثر قسوة ومرارة وظلت شجاعة ومقدامة حتى تحقق لها الظفر الرائع بثورة ١٤ تموز ، ثورتنا المجيدة الخالدة .

اننا نهيب بالحكومة ان تنتهج سياسة التضامن العربي والحياد الايجابي ومعاملة القوى الوطنية في الداخل معاملة مبنية على المساواة التامة ، واننا عندما ندعو جميع القوى الوطنية الى

اليقظة والحذر مما يبذر في صفوفها من اسباب الفرقة والانقسام ، فاننا ندعو جميع اعضاء الحزب وانصاره في نفس الوقت الى التسلح بمزيد من اليقظة والحذر والى تحمل صعاب الاضطهاد والام الاعتقال والمطاردات في سبيل الاهداف القومية التي أمنتم بها وضحيتم بالكثير في سبيلها ، فنحن على ثقة بان هذه الغمامة ستنقشع وان الاهداف القومية الصحيحة ، اهداف ثورة ١٤ تموز ، ستوحد من جديد قوى شعبنا وستسير بها في طريق وحدة الامة العربية وحريتها على الرغم مما تبيته لها الاعداء والطامعون والحاقدون .

بغداد ، اواسط نيسان ١٩٥٩

حزب البعث العربي الاشتراكي [١]

محاولة للتوسط بين عبد الكريم قاسم وعبد الناصر

ادرك كل من البرطانيين والامريكيين التاثير السلبي الذي تولد وهجوم عبد الناصر على عبد الكريم قاسم ودفعه باتجاه التعاون مع الشيوعيين وقد حاولا دفع الامير فيصل ولي عهد المملكة العربية السعودية لكي يجسد للرئيس عبد الناصر هذا التاثير السلبي الذي يسببه استمرار هجومه واخطاره على الشرق الاوسط لانهما لا يريدان التدخل بشكل مباشر في الامر ويبدو ان الامير فيصل لم يكن راغبا في اخذ هذه المهمة على عاتقه بسبب الخلاف بينه وبين الملك سعود فاخذ بحث جهات اخرى على التدخل والتوسط بين الطرفين .

وكانت صحيفة اتحاد الشعب قد التقطت خبر الوساطة ونشرت يوم ٢٣ اذار مقالا مليئا بالهجوم على الجمهورية العربية المتحدة ورئيسها جاء فيه "يدور الحديث عن وساطة تقوم بها العربية السعودية او السودان او غيرهما بين الجمهورية العراقية والعربية المتحدة لازالة ما وصف بالتوتر القائم بين البلدين . ومعلوم ان دعوة التوسط تجيء في اعقاب مؤامرة الموصل التي سلهمت الجمهورية العربية المتحدة في اعدادها . ان عبد الناصر نفسه قد اندفع بشكل ينقصه الوفاء والتوازن الى قيادة الحملة على العراق وكما هو دأب كل الذين ينزلقون الى صف الاستعمار ... ان النهج الذي اختطه حكام العربية المتحدة حيال الجمهورية العراقية يعطي الدليل على ان هؤلاء الحكام انما تخطط سياستهم على اقتناص البلدان العربية واحدا بعد الاخر وضمها بالاكراه الى الجمهورية العربية المتحدة " [٢] .

ويبدو ان عبد الكريم قاسم قد عارض فكرة الوساطة وان الشيوعيين لم يرحبوا بها . وفي اواخر نيسان ناقش الوطنيون الديمقراطيون والشيوعيون مسالة اختيار شخص او جهة للقيام بالوساطة بين عبد الكريم قاسم وعبد الناصر وقد رفض الشيوعيون ان يكون الوسيط عربيا او تيتو ام نهرو واقترح الوطنيون الديمقراطيون ان يكون سوكارنو (الرئيس الاندنوسي) وكان الاتجاه

---

[١] نضال البعث ٧ / ٣٣ - ٣٥ .

[٢] اتحاد الشعب ٢٣ اذار ١٩٥٩ .

الشيوعي الثابت هو رفض فكرة الوساطة [1] . وحاول محمد رضا الشبيبي القيام بدور الوسيط وقابل عبد الكريم قاسم لهذا الغرض لكن عبد الكريم قاسم لم يلتفت لذلك كما ان عبد الناصر وسط نهرو الذي ارسل رسالة الى عبد الكريم قاسم بهذا الشأن [2] .

والواقع ان بريطانيا كانت هي الاخرى لم تعد تسند مبدا الوساطة اذ ان تريفليان السفير البريطاني في بغداد اقترح على حكومته يوم ٢٧ نيسان " ان الفرصة مواتية الان بالنسبة للحكومات العربية لان تظهر بشكل فوري انها تؤيد قاسم اذا ما تمكن من الحفاظ على موقف مستقل . وانه امام كل جهد يتجز لتحقيق حالة الانفراج بين عبد الكريم قاسم وعبد الناصر يظهر حالات من الاستفزاز من كلا الجانبين . ومن المحتمل ان يقوم عبد الناصر بتسليح عشائر شمر وتنظيم التغلغل وحالة عدم الاستقرار في شمال العراق ومما لاشك فيه ان العراقيين قد نجحوا في الحصول على وكلاء لهم في سوريا ولا يزال كلا الجانبين يدير هجمات دعائية متطرفة في الاذاعة ولكن يبدو ان المسؤولية الرئيسية تقع على عبد الناصر الذي بعد ان تم تزويده بمعلومات مضللة بعد الثورة عن قوة الراي العام في العراق لصالح الاتحاد مع الجمهورية العربية المتحدة فقام بتقديم الدعم وتوسيعه لاسناد مؤامرة منظمة بشكل سيء وغير ناجحة ضد قاسم وقد قال احد كبار المسؤولين في الخارجية العراقية اذا لم يتوقف عبد الناصر فاننا سوف نصبح شيوعيين خلال سنة واحدة " [3] .

مقترحات الشريف حسين بن علي

كان الشريف حسين بن علي زوج الاميرة بديعة شقيقة الامير عبد الاله قد غادر العراق بعد الثورة بمساعدة السفارة السعودية في بغداد وقد زود بجواز سفر سعودي وقدم معلومات مهمة للحكومة البريطانية حول طريقة التعامل مع النظام الجديد في العراق [4] وبعد تزايد النشاط الشيوعي في العراق وتزايد قلق الغرب من التوجه الجديد واحتمال تحول العراق الى دولة شيوعية التقى الشريف حسين يوم ٢٣ نيسان ١٩٥٩ بالمستر بيومنت من وزارة الخارجية البريطانية واجرى معه الحديث الاتي حول العراق

" طرح الشريف حسين فكرة مفادها ان فترة قصيرة للهيمنة الشيوعية ربما تكون اكثر نفعا من وجهة النظر الغربية من هيمنة الناصرية اذ ان ظهور الناصرية سيقود حتما للسيطرة على العراق بسرعة من قبل عبد الناصر وربما تمر فترة معينة للتحرر من الوهم الناصري في مرحلة لاحقة ولكن التحمس للقومية على حالة الان يستدعي مرور بعض الوقت لتظهر هذه الحالة من التحرر . لكن التحرر من الوهم الشيوعي قد بدا الان بالظهور وانه من المتوقع خلال ستة شهور قد تجري محاولة انقلابية ضد الشيوعية فيما اذا بقي الجيش كما هو ضد قاسم على وجه الاحتمال او

---

[1] برقية تريفيليان الى خارجيته يوم ٢٧ نيسان . العميد تزوبعي . العراق في الوثائق البريطانية ٣ / ٤٢١ – ٤٢٣ .

[2] الذاكرة التاريخية لثورة ١٤ تموز ص ٢٧١ .

[3] برقية تريفيليان الى خارجيته يوم ٢٧ نيسان . المصدر السابق ص ٤٢١ – ٤٢٣ .

[4] انظر الجزء الاول من تاريخ الوزارات العراقية ١٩٥٨ في العهد الجمهوري .

انه منقسم على نفسه. لقد بدا الشيوعيون يخسرون العواطف الحسنة للناس . ويعتقد الشريف حسين انه خلال ستة شهور سيضطرون للحكم بواسطة تنظيم او بارهاب الناس . كما ان حقيقة عدم وجود حدود برية مشتركة مع روسيا وكون الروس غرباء عن البلد كل ذلك سيجعل من ترصين الوجود الشيوعي في العراق امرا صعبا . والمعروف عن (غوغاء) بغداد انهم متقلبوا الاهواء ولا يتعدى تاثيرهم حدود المدينة وحتى عندما يسلمون من الشيوعين فسوف لن يعتد بقوتهم واذا لم يحصل هؤلاء الشيوعيون على السيطرة على الارياف والعشائر فانهم سوف يسقطون لا محالة ....

وقال ان الشيوعين لا يستطيعون الاعتماد على الجيش بوضعه الحالي وانهم سيهدفون لتشكيل جيش خاص بهم وسوف يلجأون الى تشكيل الفرقتين الخامسة والسادسة ويعينون لها ضباطا يثقون بولائهم وسيكون لهم جيش جديد مسلح بشكل جيد وانه من الاهمية بمكان عدم مساعدتهم لبلوغ هذا الهدف "[1].

وفي الاول من ايار اتصل الشريف حسين باحد موظفي وزارة الخارجية البريطانية وهو مايكل رايت الممثل البريطاني الدائم في جنيف وسفير بريطانيا السابق في العراق وقال حسين " انه يحمل رسالة من الملك سعود الذي سيكون مسرورا فيما لو قامت الحكومة البريطانية باداء دور اكثر ايجابية في الشرق الاوسط وخاصة فيما يتعلق بالعراق . وقال ان الملك سعودكان حياديا فيما يخص النزاع بين قاسم وعبد الناصر ولكنه يرى من الصعوبة بقاء الملك على الحياد اذ ان النزاع لن يستمر الى ما لانهاية ولابد ان يفوز احد الجانبين وعند ذلك يرى ابن سعود ايام نظامه ستكون معدودة ولذلك فانه يرى من الاهمية بمكان ان لا يفوز عبد الناصر بقوميته ولا قاسم بشيوعيته في العراق بل ينبغي القيام بتامين نظام عراقي اصيل لا يعتمد على القاهرة ولا على الشيوعيين . ويرى ابن سعود ان يتعاون السعوديون والبريطانيون على اسناد العناصر الجيدة انصار النظام السابق في العراق لتشكيل لجنة مترابطة حيث ستكون نقطة انطلاق للعراقيين داخل العراق ام خارجه "[2] .

رأي (الكيان الصهيوني) في الاوضاع في العراق

كان (الكيان الصهيوني) يتابع الاوضاع الداخلية في العراق اولا باول وكان يعتقد ان توجه عبد الكريم قاسم نحو الشيوعيين كان بسبب تدخلات جمال عبد الناصر وان دور الجمهورية العربية المتحدة في حركة الموصل كان واضحا وانها اشتركت في التخطيط للثورة فعلا ، كان الكيان الصهيوني يرغب مثلما يرغب الغربيون بان يبقى العراق مستقلا بعيدا عن الجمهورية العربية المتحدة وعن الاتحاد السوفيتي ففي برقية ارسلتها السفارة البريطانية في تل ابيب الى الخارجية البريطانية في الاول من ايار ١٩٥٩ نقلت فيها اراء غولدا مائير رئيسة الوزراء والتي جاء فيها

" قالت غولدا مائير انه ما من شك في ان قاسم يتجه بشكل متزايد نحو اليسار من خلال الاخطاء الفاحشة التي ارتكبها جمال عبد الناصر . ومع ذلك فانها تعتقد ان قاسم يسعى للبقاء مستقلا

---

[1] محضر محادثة بين بيومونت والشريف حسين ٢٣ نيسان . العميد الزوبعي . العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٩ ٤٠٣/٣.

[2] مايكل رايت الممثل البريطاني في جنيف الى الخارجية البريطانية (١) ايار ١٩٥٩ ، المصدر نفسه ص ٤٥٥ .

بالرغم من ان قوته لمقاومة الضغط الشيوعي تبدو ضعيفة . واستنادا الى المعلومات المتوفرة لديها ان الاتراك لا يزالون يأملون التعاون معه .

واكدت مائير ان الخطأ الذي يمكن ان يرتكبه الغرب بما في ذلك الاميركان هو الشروع في الاعلان عن ان العراق قد اصبح دولة شيوعية فالموقف لا يزال مائعا وغير مستقر . وهي تعتقد (والكلام للسفير البريطاني) ان سياستنا في البقاء بعيدا عن الصراع بين عبد الناصر وقاسم هي سياسة حكيمة وهي الافضل وحتى اذا لم تكن لقاسم القدرة الان في التاثير على مجريات الاحداث فان الاتحاد السوفيتي سوف يتوقف بعيدا عن هدف تحويل العراق الى دولة شيوعية بشكل علني وذلك بسبب تاثير هذا التحول في العالم العربي والاتحادات الاخرى ويقدر عدم حدوث هذا التحول بأن هنالك امكانية لاعادة قاسم لحلفائه مرة اخرى نحو الغرب اذا ما تغيرت الظروف " [1] .

رأي الشيخ محمد رضا الشبيبي بعبد الكريم قاسم وبنظام الحكم

كان للشيخ محمد رضا الشبيبي الوطني البارز والوزير السابق وعضو مجلس الاعيان في العهد الملكي راي محترم عن عبد الكريم قاسم وعلى صلة وثيقة به حتى انه اشيع بعد استقالة محمد مهدي كبة عضو مجلس السيادة في شباط ١٩٥٩ اخبره ترشيح الشبيبي لاشغال المنصب الشاغر ويقول الشبيبي عن نفسه انه " اجتمع بعبد الكريم قاسم مرات قليلة بعد الثورة وقد استطلع الزعيم رأيه في القوانين التي اصدرها ولا سيما قانون الاصلاح الزراعي ولكنه حين وجد ان آرائه لم يؤخذ بها قرر الانزواء في دارة وعدم الاتصال برئيس الحكومة . ثم توفي اخوه الشيخ محمد باقر واوفد عبد الكريم قاسم مندوبا عنه لتعزية الاسرة فلم ير محمد رضا بدا من زيارة الزعيم شكره على مواساته " .. ذهب الشبيبي الى مقر الزعيم مساء في الموعد المقرر له فاستقبل استقبالا طيبا ... واطبق الظلام فقال عبد الكريم قاسم انا ذاهب لزيارة مدينة الثورة (مدينة صدام شرقي بغداد) فتفضل معي ايها الشيخ لترى ابناء الشعب في مرابعهم وحاول الشيخ عبثا الاعتذار بشيخوخته وتعبه فاصطحبه عبد الكريم قاسم الى المدينة التي قدمها للعمال والفلاحين . قال الشبيبي " لم تكن نصل تلك الاحياء حتى ترجل الزعيم من سيارته وترجلت معه فتكاثر الناس والتفوا حولنا رجالا ونساء شيوخا واطفالا وبرقت باصرت الزعيم بريقا غريبا واخذ يحادث القوم ويسألهم عن احوالهم ومشاكلهم [2] .

وفي يوم ٢ ايار ١٩٥٩ طلب الشبيبي الاجتماع (بسام فول) من السفارة البريطانية في دار شخص ثالث لانه كان يشعر انه في الظروف القائمة انذاك غير قادر على رد الزيارة للسفير البريطاني الذي زاره قبل اشهر قليلة .

قال الشبيبي (لسام فول) " ان القوة الرئيسة المحركة لقاسم هي رغبته في ان يبقى زعيما وانه مستعدا للتعاون مع أي شخص يساعده في تحقيق هذه الرغبة وان كلماته الجميلة تتناقض مع اعماله بشكل مستمر وان ملاحظاته للاحاطة حول الاحزاب التي وردت في خطابه بتاريخ ٣٠ نيسان كانت غامضة وهو لا يفسر كلمات قاسم بانها هجوم على الشيوعيين . وان مستشاريه سيؤون

---

١ العميد الزوبعي . العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٩ ٣ / ٤٥٣ ، ٣١٣ .

٢ احمد فوزي عبد الجبار . عبد الكريم قاسم وساعاته الاخيرة (بغداد ١٩٨٨) ص ٤١ .

معظمهم من الضباط الذين لا يفقهون ما يتكلمون حونه وانه يعتقد ان قاسم يستشير العناصر القيادية في الحزب الشيوعي وان قاسم عاجز ولا يستطيع ادارة الدولة وقد اغلق بابه بوجه المستشارين المؤهلين .

وقال (الشبيبي) كان هناك عدد قليل من الشيوعين الحقيقيين في العراق غير ان الجهود السوفيتية كانت هائلة وكان من نتيجتها ان خطأ الشيوعيون خطوات سريعة منذ الثورة وكان السوفيت وراء تنظيم التظاهرات الضخمة لانصار السلام وان الشعب العراقي لم يفهم الشيوعية عدا بمقياس الاستيلاء على اموال الاغنياء وكان عدد قليل من المتعلمين العراقيين الذين انتقلوا الى الشيوعية معظمهم من الذين ساندوا النظام قبل الثورة.

وكان الشبيبي ساخطا حيال قضية الاراضي فلم يجر العمل بقانون الاصلاح الزراعي واستولى الفلاحون على الاراضي ولم يتركوا شيئا للملاكين فعمت الفوضى محافظات الكوت والعمارة والديوانية والمنتفك وكان الشيوعيون المحرك الرئيس لسلوك الفلاحين .

وقال ان الوطني الديمقراطي كان يتظاهر بمقاومة الشيوعية وقام بايحاء تحركات صغيرة ضدها ولكنها كانت مصطنعة . والواقع انه متعاون بشكل تام مع الشيوعيين وقد ناشد الشبيبي عبد الكريم قاسم لتخفيف عقوبة الاعدام الصادرة بحق عدد من رجال العهد السابق ووعده بانه سيفعل ذلك في الوقت المناسب .

وحسب قول الشبيبي فان العراقيين لا يريدون ان يسيطر عبد الناصر على العراق بل يرغبون في الاحتفاظ باستقلالهم . ولكنهم مسرورون لهجوم عبد الناصر على الشيوعية واضاف الشبيبي انه لايصدق ما تضمنه الاتجاه الجديد لعبد الناصر الذي يقول ان البريطانيين يتعاونون مع الشيوعين في العراق بقصد تدمير القومية العربية واثنى على جانب من سياستنا (البريطانية) التي تشير الى انه ليس لنا اية علاقة مع رجال العهد السابق المتواجدين خارج العراق او بتشكيل حكومة في المنفى كما انه استحسن رفضنا الصريح لاي مطلب للملك حسين ليخلف زملاءه الهاشميين في العراق .

وسال الشبيبى اذ كنا سنستمر في تطبيق سياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للعراق الى حد ترك روسيا تستولي على العراق ؟

واضاف الشبيبى الى ان هناك ٣٠٠٠ - ٤٠٠٠ سجين سياسي بين عسكري ومدني في العراق وان صديق شنشل تحت الاقامة الجبرية في منزله (١) .

---

(١) تقرير سام فول (السفارة البريطانية) الى الخارجية البريطانية ٤ ايار ١٩٥٩ في كتاب العميد الزوبعي . العراق في الوثائق البريطانية ٣ / ٤٦٧ - ٤٧٢ .

قانون السلطة التنفيذية للجمهورية العراقية

ان الاضطرابات السياسية التي شهدها العراق خلال النصف الاول من عام ١٩٥٩ ادى الى ارتباك الادارة وتعثر تطبيق معظم القوانين التي صدرت بعد الثورة وبخاصة تلك التي تتعلق بالحياة الاقتصادية مثل قانون الاصلاح الزراعي ومجلس الاعمار والمشاريع التنموية والنفط . وصار من الامور الملحة في شهر نيسان اجراء تعديل وزاري على ان يعلن بمناسبة احتفالات الذكرى الاولى للثورة في ضوء التخصصات الوزارية وفك التداخل القائم بين اعمال الوزارات . وفي الرابع من نيسان اعلن عبد الكريم قاسم بحفل استقبال في السفارة المجرية " اننا سنشهد في هذا الشهر ثورة كبرى في تنظيم اجهزة الحكومة " وفي الثامن من نيسان وافق مجلس الوزراء بصورة مبدئية على استحداث وزارات جديدة للتخطيط والصناعة والنفط والاسكان والاشغال والاصلاح الزراعي وربما وزارة خاصة للشؤون القروية والبلدية "[1] .

وقد شجع ذلك الشيوعيين على المطالبة بالاشتراك في الوزارة اذ توقعوا بعد الموجة الشيوعية التي نشطت بعد فشل ثورة الموصل ان يكون لهم عدد من الممثلين في الوزارة بل انهم دخلوا _ كما سنرى _ في مفاوضات مع عبد الكريم قاسم حول عدد المقاعد التي ستخصص لهم .

وكان مجلس الوزراء قد شكل في بداية شهر نيسان لجنة وزارية سياسية لتأخذ على عاتقها مهمة دراسة ملاحظات مجلس الوزراء بشأن تأسيس وزارات جديدة في ضوء التطورات الواسعة والمنهج الجديد الذي تسير فيه الجمهورية العراقية وخاصة في المبادئ الاقتصادية والاجتماعية والغاء بعض الوزارات وتوزيع دوائرها على الوزارات الاخرى . وبعد ان عقدت الهيئة عدة اجتماعات قدمت تقريرها النهائي الى مجلس الوزراء الذي قرر في ضوء هذا التقرير تأسيس الوزارات الاتية :

١ – وزارة التخطيط .

٢ – وزارة الصناعة .

٣ – وزارة النفط .

٤ – فك ارتباط اجهزة ودوائر النفط والصناعة من وزارة الاقتصاد واعادة تسمية هذه الوزارة بوزارة التجارة .

٥ – تحذف من وزارة المواصلات والاشغال الاجهزة الخاصة بالاشغال وتضاف اليها شركة النقل البحري وتسمى وزارة المواصلات .

٦ – تأسيس وزارة للاسكان والاشغال .

٧ – تأسيس وزارة للاصلاح الزراعي .

٨ – تأسيس وزارة للبلديات والشؤون القروية[2] .

---

[1] جريدة الاهالي ٩ نيسان ١٩٥٩ .

[2] جريدة الاهالي ٢١ نيسان ١٩٥٩ وانظر ايضا الاعداد ٨ / ٩ / ١٠ / ١٦ نيسان ١٩٥٩ .

وفي الثالث من ايار نشر القانون رقم (٧٤) لسنة ١٩٥٩ الذي سمي قانون السلطة التنفيذية للجمهورية العراقية الذي الغى بعض الوزارات واستحدثت وزارات جديدة والذي نص .

بأسم الشعب

مجلس السيادة

بعد الاطلاع على المادة الثانية والعشرين من الدستور المؤقت وبناء على ما عرضه رئيس الوزراء ووافق عليه مجلس الوزراء .

صدق القانون الاتي : -

المادة الاولى - أ - يتكون مجلس الوزراء من رئيس الوزراء ونائب رئيس الوزراء والوزراء ووزراء الدولة .

ب - يكون لمجلس الوزراء وكل وزارة من الوزارات شخصية معنوية تتمتع بالحقوق المنصوص عليها في القانون المدني والقوانين الاخرى ويعتبر كل منها مدلولا لكلمة الحكومة .

المادة الثانية - يتولى الوزراء كل فيما يخصه اعمال الوزارات التالية .

١- الخارجية .
٢- الدفاع .
٣- المالية .
٤- الداخلية .
٥- العدل .
٦- المعارف .
٧- الشؤون الاجتماعية .
٨- الصحة .
٩- الارشاد .
١٠- المواصلات .
١١- الزراعة .
١٢- الاصلاح الزراعي .
١٣- الاشغال والاسكان .
١٤- التخطيط .
١٥- التجارة .
١٦- الصناعة .
١٧- النفط .
١٨- البلديات .

المادة الثالثة - أ - تستمر رئاسة الوزراء ونيابتها والدوائر الملحقة بها ووزارات الخارجية والدفاع والعدل والمعارف والصحة والارشاد على ممارسة اعمالها وفق انظمتها المرعية .

ب - لرئيس الوزراء ان يعهد الى نائب رئيس الوزراء ووزراء الدولة بالمهام التي يراها .

المادة الرابعة - تمارس وزارة المالية اعمالها وصلاحياتها المعينة لها وفقا للقوانين والانظمة التي لا تتعارض مع التنظيم الجديد بموجب هذا القانون وتشمل الدوائر التالية : -

١- مديرية المالية العامة .
٢ - مديرية المباحث والشؤون الفنية العامة .
٣ - مديرية الكمارك والمكوس العامة .
٤ - مديرية الواردات العامة .
٥- مديرية ضريبة الدخل العامة .
٦- مديرية الاملاك والاراضي الاميرية العامة .

٧- مديرية المحاسبات العامة وتلحق بها مديرية الحسابات العامة (من وزارة الاعمار الملغاة وتوزع اعمالها على المديريات الاخرى) .

٨ - مديرية التقاعد العامة .

٩ - مديرية الاعاشة العامة .

١٠ - التفتيش المالي العام .

١١ - البنك المركزي العراقي .

١٢ - مصرف الرافدين .

١٣ - مصرف الرهون .

١٤ - المصرف العقاري .

١٥ - مديرية الاموال المحجوزة العامة .

المادة الخامسة - تمارس وزارة الداخلية اعمالها وصلاحياتها المعينة لها وفقا للقوانين والانظمة التي لا تتعارض مع التنظيم الجديد بموجب هذا القانون وتشمل الدوائر التالية : -

١ - مديرية الداخلية العامة .

٢- مديرية الشرطة العامة .

٣ - هيئة التفتيش الاداري العامة .

٤- مديرية الاموال المجمدة .

٥ - مديرية الدفاع المدني .

٦ - مديرية النفوس العامة (من وزارة الشؤون الاجتماعية) .

المادة السادسة - تمارس وزارة الشؤون الاجتماعية اعمالها وصلاحياتها المعينة لها وفقا للقوانين والانظمة التي لا تتعارض مع التنظيم المبين في هذا القانون وتشمل الدوائر التالية : -

١ - مديرية الشؤون الاجتماعية العامة .

٢ - مفتشية الشؤون الاجتماعية العامة .

٣ - مديرية العمل والضمان الاجتماعي العامة .

٤ - مديرية الخدمات الاجتماعية العامة .

٥ - مديرية السجون العامة (من وزارة الداخلية) .

٦ - مصلحة المصايف والسياحة العامة (من وزارة الاعمار الملغاة) .

٧ - بنك التسليف التعاوني (من وزارة الاقتصاد الملغاة) .

المادة السابعة - تختص وزارة المواصلات باعمال المواصلات العامة على اختلاف انواعها في داخل العراق وما يتصل بها في خارجه وتتألف من الدوائر التالية : -

١ - مديرية المواصلات العامة .

٢ - مديرية الطرق والجسور العامة ويلحق بها قسم الطرق وقسم الجسور (من الهيئة الفنية الثانية بوزارة الاعمار الملغاة) .

٣ - مديرية البرق والبريد العامة .

٤ - مديرية الملاحة العامة .

٥ - مديرية الطيران المدني العامة .
٦ - مديرية السكك الحديدية العامة .
٧ - مصلحة الموانيء العامة .
٨ - شركة النقل البحري (من وزارة الاقتصاد) .

المادة الثامنة - تختص وزارة الزراعة باعمال الري والبزل ومكافحة الفيضان واصلاح التربة ورفع مستوى الزراعة وتنمية الغابات والعناية بالثروة الحيوانية والاهتمام بشؤون الالبان وتشمل الدوائر التالية : -

١ - مديرية ديوان الوزارة العامة .
٢ - مديرية الزراعة العامة ويلحق بها الهيئة الفنية الرابعة (من وزارة الاعمار الملغاة)
٣ - مديرية البحوث والمشاريع الزراعية .
٤ - مديرية الغابات والتشجير العامة .
٥ - مديرية الري العامة وتلحق بها الهيئة الفنية الاولى (من وزارة الاعمار الملغاة)
٦ - مديرية الثروة الحيوانية والبيطرة العامة .
٧ - مصلحة شؤون الالبان .
٨ - المجلس الاستشاري الزراعي .
٩ - الغرف الزراعية .

المادة التاسعة - ١ - أ - تقوم وزارة التخطيط بوضع الخطة الاقتصادية التفصيلية وميزانية التخطيط للمشاريع الرئيسية وتوفير الايدي العاملة الضرورية لتنفيذ الخطط على ان تستند في ذلك الى توجيهات مجلس الوزراء ومجلس التخطيط الاقتصادي والاقتراحات وخطط الوزارات المختصة وغيرها .

كما تتابع تنفيذ الخطة الاقتصادية وتقدم تقارير المتابعة الى مجلس التخطيط الاقتصادي .

ب - تلتحق بهذه الوزارة الدوائر التالية : -

١ - سكرتارية مجلس الاعمار (من مجلس الاعمار الملغى) .
٢ - مديرية الاحصاء المركزي (من مديرية الاقتصاد العامة بوزارة الاقتصاد الملغاة).
٣ - ينشأ مجلس يسمى مجلس التخطيط الاقتصادي ويتألف برئاسة رئيس الوزراء وعضوية كل من وزراء التخطيط والمالية والصناعة والاصلاح الزراعي والزراعة والمواصلات والاشغال والاسكان والشؤون الاجتماعية ولرئيس مجلس التخطيط اشراك أي وزير اخر عند الاقتضاء وتكون واجبات المجلس كما يلي:-

أ - وضع خطط تفصيلية لتنفيذ سياسة مجلس الوزراء الاقتصادية .
ب - دراسة وتعديل الخطة الاقتصادية التفصيلية التي يعرضها عليه وزير التخطيط .
جـ - اتخاذ الاجراءات لمراقبة تنفيذ الخطة الاقتصادية التفصيلية .

٤ - أ - يعين مجلس الوزراء اسس السياسة الاقتصادية وميزانية التخطيط للمشاريع الرئيسية على ان لا تقل عن (٥٠ %) من مجموع واردات النفط .
ب - يقر الخطة الاقتصادية التفصيلية ويامر بتنفيذها .

المادة العاشرة – تقوم وزارة التجارة بالشؤون المتعلقة بالتجارة الداخلية والخارجية والتأمين وتشمل الدوائر التالية : –

١ – مديرية التجارة العامة .
٢ – مديرية الديوان العامة (مديرية الاقتصاد العامة سابقا عدا مديرية الاحصاء المركزي) .
٣ – لجنة تنظيم تجارة الحبوب .
٤ – مديرية جمعية التمور العامة .
٥ – ادارة انحصار التبغ (عدا معامل السكائر الحكومية) .
٦ – مديرية جمعية الجلود .
٧ – مكتب العلاقات التجارية الخارجية .
٨ – مصلحة المعارض .
٩ – شركة التأمين الوطنية (من وزارة المالية) .
١٠ – الغرف التجارية .

المادة الحادية عشرة – تقوم وزارة الصناعة بجميع الاعمال التي تهدف الى تصنيع البلاد وتشرف على الشؤون الصناعية الحكومية والاهلية وتشمل الدوائر التالية : –

١ – مديرية ديوان الوزارة العامة (من وزارة الاعمار الملغاة) .
٢ – مديرية الامور الحقوقية والعقود العامة (من وزارة الاعمار الملغاة) .
٣ – مديرية الصناعة العامة (من وزارة الاقتصاد الملغاة) .
٤ – الهيئة الفنية الثالثة (من وزارة الاعمار الملغاة) .
٥ – قسم التعدين (من مديرية شؤون النفط العامة بوزارة الاقتصاد الملغاة) .
٦ – معامل السكاير (من ادارة انحصار التبغ بوزارة الاقتصاد الملغاة) .
٧ – معمل القطن الطبي (من المصرف الزراعي بوزارة المالية) .
٨ – لجنة الطاقة الذرية (من وزارة الاعمار الملغاة) .
٩ – المصرف الصناعي (من وزارة الاعمار الملغاة) .
١٠ – مصلحة كهرباء بغداد (من وزارة المواصلات والاشغال الملغاة) .
١١ – مصلحة الغزل والنسيج الحكومية (من وزارة الاقتصاد الملغاة) .
١٢ – مصلحة السكر الحكومية (من وزارة الاقتصاد الملغاة) .
١٣ – اتحاد الصناعات (من وزارة الاقتصاد الملغاة) .

المادة الثانية عشرة – تعنى وزارة النفط بالاشراف على امتيازات النفط والبحث عنه واستخرجه وتصفيته وتوزيعه داخل العراق وخارجه وتشمل هذه الوزارة الدوائر الاتية : –

١ – الهيئة العامة لشؤون النفط .
٢ – مصلحة مصافي النفط الحكومية (من وزارة الاقتصاد الملغاة) .
٣ – مديرية شؤون النفط العامة .

المادة الثالثة عشرة – تقوم وزارة الاشغال والاسكان بامور الاسكان واعمال البناء الحكومية عدا ما يتعلق بوزارة الدفاع وتتالف من الدوائر التالية : –

١ - مديرية المباني العامة (من وزارة المواصلات والاشغال الملغاة) .
٢ - قسم المباني (من الهيئة الفنية الثانية في وزارة الاعمار الملغاة) .
٣ - شعبة المباني (من مديرية الادارة العامة بوزارة المعارف) .
٤- الهيئة الفنية الخامسة بعد (وزارة الاعمار الملغاة) .

المادة الرابعة عشرة - تتولى وزارة الاصلاح الزراعي مع الهيئة العليا تنفيذ قانون الاصلاح الزراعي وتشمل الوزارة الدوائر الاتية : -

١ - مديرية الاصلاح الزراعي العامة .
٢ - مديرية المساحة العامة (من وزارة الزراعة) .
٣ - مديرية المكائن والآلات الزراعية العامة .
٤ - المصرف الزراعي (عدا معمل القطن الطبي) (من وزارة المالية) .

المادة الخامسة عشرة - تقوم وزارة البلديات بالاشراف على اعمال البلديات وتوجيهها ورفع مستوى المدن والارياف في مختلف انحاء الجمهورية وتشمل التشكيلات الاتية:-

١ - امانة العاصمة (من وزارة الداخلية) .
٢ - مديرية البلديات العامة (من وزارة الداخلية) .
٢ - مديرية الامور الحقوقية والعقود العامة (من وزارة الاعمار الملغاة) .
٣ - مديرية الصناعة العامة (من وزارة الاقتصاد الملغاة) .
٤ - الهيئة الفنية الثالثة (من وزارة الاعمار الملغاة) .
٥ - قسم التعدين (من مديرية شؤون النفط العامة بوزارة الاقتصاد الملغاة) .
٦ - معامل السكاير (من ادارة انحصار التبغ بوزارة الاقتصاد الملغاة) .
٧ - معمل القطن الطبي (من المصرف الزراعي بوزارة المالية) .
٨ - لجنة الطاقة الذرية (من وزارة الاعمار الملغاة) .
٩ - المصرف الصناعي (من وزارة الاعمار الملغاة) .
١٠ - مصلحة كهرباء بغداد (من وزارة المواصلات والاشغال الملغاة) .
١١ - مصلحة الغزل والنسيج الحكومية (من وزارة الاقتصاد الملغاة) .
١٢ - مصلحة السكر الحكومية (من وزارة الاقتصاد الملغاة) .
١٣ - اتحاد الصناعات (من وزارة الاقتصاد الملغاة) .

المادة الثانية عشرة - تعنى وزارة النفط بالاشراف على امتيازات النفط والبحث عنه واستخرجه وتصفيته وتوزيعه داخل العراق وخارجه وتشمل هذه الوزارة الدوائر الاتية : -

١ - الهيئة العامة لشؤون النفط .
٢ - مصلحة مصافي النفط الحكومية (من وزارة الاقتصاد الملغاة) .
٣ - مديرية شؤون النفط العامة .

المادة الثالثة عشرة - تقوم وزارة الاشغال والاسكان بامور الاسكان واعمال البناء الحكومية عدا ما يتعلق بوزارة الدفاع وتتالف من الدوائر التالية : -

١ – مديرية المباني العامة (من وزارة المواصلات والاشغال الملغاة) .
٢ – قسم المباني (من الهيئة الفنية الثانية في وزارة الاعمار الملغاة) .
٣ – شعبة المباني (من مديرية الادارة العامة بوزارة المعارف) .

المادة الرابعة عشرة – تتولى وزارة الاصلاح الزراعي مع الهيئة العليا تنفيذ قانون الاصلاح الزراعي وتشمل الوزارة الدوائر الاتية : –

١ – مديرية الاصلاح الزراعي العامة .
٢ – مديرية المساحة العامة (من وزارة الزراعة) .
٣ – مديرية المكائن والآلات الزراعية العامة .
٤ – المصرف الزراعي (عدا معمل القطن الطبي) (من وزارة المالية) .

المادة الخامسة عشرة – تقوم وزارة البلديات بالاشراف على اعمال البلديات وتوجيهها ورفع مستوى المدن والارياف في مختلف انحاء الجمهورية وتشمل التشكيلات الاتية :–

١ – امانة العاصمة (من وزارة الداخلية) .
٢ – مديرية البلديات العامة (من وزارة الداخلية) .

اما الجانب الاقتصادي فيتبع الاسلوب التالي : –

١ – يطلب الوزير المختص من وزير المالية عرض الموضوع على مجلس التخطيط الاقتصادي بغية تخويله الصلاحيات المطلوبة لتنفيذ المشاريع الضرورية والمستعجلة .
٢ – ويكون للوزير المختص صلاحية البت في جميع الامور الاخرى التى يطلبها تنفيذ المشروع .

المادة الحادية والعشرون – يحل الوزير المختص بموجب التنظيم الجديد وفق هذا القانون محل الوزير الوارد ذكره في القوانين والانظمة المرعية .

المادة الثانية والعشرون – يلغى قانون تشكيل الوزارات رقم (٣٧) لسنة ١٩٣٣ وتعديلاته وقانون باحداث وزارة الاقتصاد رقم (٣٤) لسنة ١٩٣٩ وتلغى بوجه عام كل القوانين المتعلقة بمجلس الاعمار ووزارة الاعمار وكل النصوص القانونية الاخرى التي تتعارض صراحة او دلالة مع احكام هذا القانون .

المادة الثالثة والعشرون – ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية على ان تتخذ التدابير اللازمة لذلك مع الحاق الدوائر بالوزارات المختصة خلال مدة اقصاها ستون يوما.

المادة الرابعة والعشرون – على الوزراء تنفيذ هذا القانون .

كتب ببغداد في اليوم الخامس والعشرين من شهر شوال سنة ١٣٧٨ المصادف لليوم الثالث من شهر ايار سنة ١٩٥٩ .

مجلس السيادة

محمد نجيب الربيعي [1]
رئيس مجلس السيادة

---

[1] الوقائع العراقية ٤ ايار ١٩٥٩ .

وقد الغى القانون الجديد كل من وزارتي الاقتصاد والاعمار والغى ايضا مجلس الاعمار واعاد توزيع مؤسسات ووظائف هذه الوزارة . وكان الرأي هو ان اعادة التنظيم الذي تم بموجبه الحاق المديريات بوزارات اخرى واناطة الشؤون المتعلقة بالنفط بوزارة جديدة هي وزارة النفط قد يؤدي الى ادارة افضل لهذه الثروة خاصة وان اعمال وزارة الاقتصاد واسعة جدا وكذلك ان تختص وزارة التجارة بالشؤون التجارية وهي من الوزارات التي تم استحداثها ايضا .

وقد عد البريطانيون الغاء مجلس الاعمار ووزارة الاعمار وتوزيع وظائفها هو التغيير الاكثر اهمية بالنسبة للقانون الجديد وطبقا لما ذكره الدكتور محمد سلمان حسن سكرتير مجلس الاعمار من الماركسين والذي يدعي انه المسؤول عن اعادة التنظيم هذا الى بيل كوفر (من السفارة البريطانية) فان الاسباب الرئيسة لاعادة التنظيم هي :

١ - كان مجلس الاعمار القديم يستهدف القيام بمهمتين هما التخطيط والتنفيذ ولكن المجلس انهمك في العمل التنفيذي بحيث لم يتيسر له الوقت اللازم للقيام بالتخطيط الحقيقي ولذلك فان المجلس- حسب رأيه - لم ينجح ابدا في وضع خطة اقتصادية شاملة تستند على مبادئ اقتصادية سليمة بيد ان ما استهدف التوصل اليه هو قيام مجلس التخطيط الاقتصادي الجديد ووزارة التخطيط بانجاز وظائف مشابهة لتلك الوظائف التي نوه بها اللورد سولتر [١] والتي كان ينبغي ان يقوم بها مجلس الاعمار .

٢ - ان عملية اعادة التنظيم تؤدي الى الاحساس المالي بالنسبة لاية وزارة معنية بان تتحمل المسؤولية عن أي مشروع خاص بها خلال المرحلة التأسيسية ولقد كان هناك خطر ناشيء من ان وزارة الاعمار عندما تبدأ بتنفيذ مشروع معين ويظهر فيما بعد ان تكاليفه تفوق رؤوس الاموال المخصصة له بتسلم ذلك المشروع الى الوزارة المعنية فان تلك الوزارة لن تكون قادرة على تنفيذه.

٣ - كان وجود الاقسام الفنية في وزارة الاعمار الملغاة يعني حصول تكرار او تطابق واجبات الموظفين العاملين فمثلا لدى المديرية العامة للصناعة ووزارة الاقتصاد موظفين تتداخل واجباتهم مع واجبات موظفي وزارة الاعمار .

ولكن مع ذلك فان الترتيبات الجديدة - حسب رأي السفارة البريطانية - ادت الى ارتباك اداري كبير واجريت بسرعة دلالة اخرى لقطع الصلة بالماضي ولذلك فهي جاءت لاسباب سياسية تتلخص في ان يتمكن رئيس الوزراء من اعلان تأليف وزارته الجديدة بمناسبة احتفالات ١٤ تموز[٢]".

---

[١] بريطاني استدعاه المجلس سنة ١٩٥٤ لابداء المشورة حول السياسة الاعمارية وقد وضع تقريره المسمى خطة العمل حول ذلك وقد نشر التقرير في السنة التالية .

[٢] برقية السفارة البريطانية في بغداد الى خارجيتها يوم ٢٤ تموز ١٩٥٩ . العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٩ ترجمة العميد خليل ابراهيم حسين الزوبعي ٤ / ٩٥ - ٩٦ .

وجاء في تقرير بريطاني اخر بعثت به السفارة البريطانية الى خارجيتها في اليوم نفسه " ان السلطات العراقية تتوقع حدوث فترة تشويش فيما يتعلق بترتيبات التخطيط الاقتصادي لمواجهة المتطلبات الملحة جدا ويبدو ان مجلس التخطيط الاقتصادي المقترح يعد تطورا كبيرا بالنسبة لمجلس الاعمار السابق وان الدكتور محمد سلمان حسن بالرغم من معتقداته السياسية الشيوعية سابقا لديه تصور واضح عن مستلزمات التخطيط . ووفقا لما يقوله يوسف الكيلاني فان خبيرا بولونيا في التخطيط كان وراء المشروع كله [١] " .

ويدافع محمد سلمان حسن عن القانون بالقول

" ان اساس توزيع تشكيلات الدولة بموجب قانون السلطة التنفيذية اساس صحيح اذ انه يرتكز على مبدأ الفصل بين التخطيط والتنفيذ ومبدأ التوزيع الوظيفي وكان القانون مرنا اذ انه ترك للوزراء المختصين وضع انظمة جديدة لوزاراتهم ويختتم كلامه بالقول " لئن القانون يمثل ثورة في تركيب جهاز الحكم لا سيما الجزء الاقتصادي منه فانه يميط اللثام عن ضرورة ثورتين في جهاز الحكم هما ثورة في العناصر المهيمنة عليه وثورة في اسلوب عمله لانهما ضروريان لتحويل هذا القانون الى واقع عملي يخدم الثورة العراقية الديمقراطية " [٢] .

واخيرا يلاحظ ان القانون الجديد ابدل تسمية وزارة التربية والتعليم بوزارة المعارف .

تصاعد نشاط الشيوعيين ودعمهم لعبد الكريم قاسم

كان عبد الكريم قاسم يعتقد في بداية الثورة ان الشيوعيين جزء من الحركة الوطنية في العراق وانهم تعرضوا للاضطهاد في العهد السابق ولابد من تمتعهم بالحرية التي وفرتها الثورة فكان على صلة وثيقة بقيادة الحزب .

وكانت هذه القيادة عند قيام الثورة تتمثل بكل من حسين احمد الرضي (سلام عادل) الامين العام للجنة المركزية للحزب المولود سنة ١٩٢٤ وبعد ان اكمل الدراسة الثانوية امتلك ثقافة عالية من خلال متابعاته الشخصية وجهوده الذاتية اهلته للزعامة ويليه زكي خيري الذي يعد الزعيم الاسمي للحزب ثم بهاء الدين نوري من مواليد ١٩٢٧ وهو كردي ينتمي لعائلة فقيرة من السليمانية . اما عامر عبد الله العامري وهو اكثرهم حنكة وفهما للعقيدة الشيوعية فهو من مواليد ١٩٢٢ ونشأفي مدينة عانه درس الحقوق في بغداد والقاهرة وزار عدد من الاقطار الاوربية بعد الحرب العالمية الثانية ثم محمد حسين ابو العيس المولود سنة ١٩١٧ وجمال الحيدري وهو من اسرة كردية معروفة في اربيل وعبد القادر اسماعيل البستاني المولود في بغداد سنة ١٩٠٨ وينحدر من اسرة نزحت من افغانستان وقد تخرج من كلية الحقوق في بغداد وعمل صحفيا في جريدة الاهالي في الثلاثينات وهو صاحب جريدة اتحاد الشعب .

ومن قادة الحزب الاخرين ممن لم يكونوا اعضاء في اللجنة المركزية كان عزيز شريف زعيم منظمة انصار السلم في العراق وولد في عانة ، كان خارج العراق قبل الثورة ثم عاد الى العراق من

---

[١] المصدر نفسه ص ٩٣ .

[٢] محمد سلمان حسن . دراسات من الاقتصاد العراقي (بيروت ١٩٦٦) ص ٢٣٩ - ٢٤١ .

سوريا وعزيز الحاج حيدر قولي الذي اصبح محررا في جريدة اتحاد الشعب وعبد الله اسماعيل البستاني شقيق عبد الستار اسماعيل صاحب جريدة (اتحاد الشعب) وكان هؤلاء الثلاثة يتمتعون باحترام كبير في اوساط الشيوعيين [1] .

وقد نجح عدد من هؤلاء في اقامة صلات وثيقة مع عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء حتى ان عامر عبد الله اعتاد ان يزوره في وزارة الدفاع باستمرار ويبدي استعداده التام للتعاون معه شخصيا ويلمح له ان يكون عينا له بمجلس اللجنة المركزية وكان كل من عبد القادر اسماعيل وسلام عادل يزورانه ايضا فضلا عن علاقة رشيد مطلك مدير السياحة العام بعبد الكريم قاسم . وكثيرا ما صرح عبد الكريم قاسم (ان الحزب الشيوعي في جيبه) وان له عيونا في قيادة الحزب تنقل له مقررات الحزب السرية اولا باول . وان بامكانه ايقاف الشيوعيين عند حدهم متى ما شاء [2] .

وكان عبد الكريم قاسم يصغي لاراء الشيوعيين وخاصة عامر عبد الله باحترام كبير وكانت الكثير من الاوامر والتعليمات التي تصدرها قيادة الحزب الشيوعي تستند على المقابلات التي يجريها عامر عبد الله معه الامر الذي شجع عدد من كبار المسؤولين في الدولة من المدنيين والعسكريين على مساعدة الشيوعيين من التغلغل في دوائر الدولة وخاصة وزارات الدفاع و (التربية والتعليم) والارشاد. وسمح لهم عبد الكريم قاسم ببث دعايتهم داخل الجيش . وكان في مقدمة من يساعدهم على هذا التغلغل العقيد فاضل عباس المهداوي رئيس المحكمة العسكرية العليا الخاصة والعقيد ماجد محمد امين المدعي العام والزعيم الركن طه الشيخ احمد مدير الخطط العسكرية في وزارة الدفاع .

وكان طه الشيخ احمد من دعامات الحزب الشيوعي في وزارة الدفاع . وكان قد عمل معلما في بداية حياته العملية ثم دخل الجيش وبعد تخرجه من الكلية العسكرية ارسل الى بريطانيا لدراسة الهندسة. احيل على التقاعد سنة ١٩٥٣ لميوله الشيوعية ومارس المحاماة اذ كان يحمل شهادة الحقوق وبعد الثورة اعيد الى الجيش ومنح رتبة زعيم ركن فكان واسع الاطلاع فتم تعيينه مديرا للخطط العسكرية وارتبطت بمديريته مسؤولية امن الثورة . ومع انه لم يكن عضوا في الحزب الشيوعي لكنه كان على صلة وثيقة بعدد من قادة الحزب وقد قدم مساعدات كبيرة للحزب حتى وصفه البعض (الشيوعي الاحمر) تعززت مكانته بعد فشل ثورة الموصل واصبح محورا تدور عليه خيوط السلطة وبلغ من علو المكانة ان اصبح بامكانه ان يجمد او يعزل عبد الكريم قاسم على حد قول اسماعيل العارف [3] اذ كانت بيده اجهزة الامن ومصادر المعلومات وقيادات المنظمات الشعبية فضلا عن ارتباط معظم مقرات اركان الوحدات العسكرية في بغداد ولجان صيانة الجمهورية به بصورة غير رسمية .

وهناك المقدم الركن غسان حردان السعد سكرتير قاسم العسكري وهو شيوعي من عام ١٩٤٥ وقد فصل من الخدمة لانتمائه للحزب الشيوعي واعيد الى الخدمة بعد الثورة والزعيم الركن جلال جعفر الاوقاتي قائد القوة الجوية الذي اشار اليه ضباط عديدون على انه عضو في الحزب

---

[1] مجيد خدوري العراق الجمهوري ص ١٦٦ - ١٦٩ .

[2] جاسم كاظم العزاوي ثورة ١٤ تموز ص ٢٢٨ .

[3] اسرار ثورة ١٤ تموز ص ٢٠٤ وانظر محمود الدرة ثورة الشواف ص ١٠٢ .

الشيوعي وموضع ثقة القيادة الشيوعية [1] فضلا عن وصفي طاهر المرافق الاقدم لعبد الكريم قاسم وشقيقه لطفي مسؤول الرقابة العسكرية في الاذاعة .ان التفاؤل الذي ابدته القوى القومية بخطاب عبد الكريم قاسم يوم عيد الجيش (٦ كانون الثاني ١٩٥٩) والذي دعا فيه لاعادة التوازن بين القوى القومية والشيوعية وتحديد واجبات المقاومة الشعبية لم يستمر طويلا . ذلك ان انتقارير التي كان يتسلمها عبد الكريم قاسم من اجهزته الادارية والامنية ومن الحزب الشيوعي حول مساعي الجمهورية العربية المتحدة للتدخل في شؤون العراق وتوحيده مع الجمهورية العربية المتحدة ما كانت تطمئنه حول امكان اطلاق الحرية للقوميين الذين يرفعون شعار الوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة لذلك فان عبد الكريم قاسم سرعان ما تراجع وزاد من اعتماده على الشيوعيين في تثبيت حكمه فلم يمض سوى بضعة ايام على الخطاب حتى صدر يوم ١٠ كانون الثاني ١٩٥٩ قانون تعديل قانون العقوبات البغدادي الذي الغيت بموجبه الفقرة التي تعد الانتماء للشيوعية من الجرائم التي يعاقب عليها القانون . وفي ٢٤ من الشهر نفسه قررت لجنة العفو العام في وزارة العدل اعادة الاعتبار لقادة الحزب الشيوعي الذين اعدموا في ١٤ شباط ١٩٤٩ وفي مقدمتهم يوسف سلمان فهد زعيم الحزب وعدتهم من المناضلين في سبيل استقلال العراق . وصدرت جريدة اتحاد الشعب في اليوم التالي [2] لتعبر عن الحزب الشيوعي الذي لم يكن مجازا بصورة رسمية .

اغتبط الشيوعيون بصدور تلك القرارات التي اضفت على نشاطهم طابع الشرعية الامر الذي شجع الكثيرين على التعاطف معهم علنا ودفعهم للانتماء الى الحزب الشيوعي . وحين جرى التعديل الوزاري يوم ٧ شباط ساد الاعتقاد بان الوزراء الجدد معروفون بميولهم اليسارية وان بعضهم كان محسوبا على الشيوعيين وقد جاء ذلك بمثابة طفرة للشيوعيين الى امام وترسخ هذا الاعتفاء عندما وصفت جريدة اتحاد الشعب التعديل بانه " كان ايجابيا جاء لتحقيق الحد المناسب من الانسجام السياسي العملي في مجلس الوزراء . وان عبد الكريم قاسم بعمله هذا ازال من قلب الحكم ركيزة من الركائز التي كان تتجمع حولها امال الرجعية وتنجذب اليها العناصر الموتورة والكائدة " [3] . وبذل الشيوعيون كل ما في وسعهم لدعم عبد الكريم قاسم والتصدي للقوميين ففي اليومين الثاني والثالث من شباط ١٩٥٩ قام القوميون بمظاهرات بمناسبة الذكرى الاولى للوحدة بين مصر وسوريا فتصدى الشيوعيون لهم وحدثت تصادمات بين الطرفين قتل فيها شخص واحد وجرح اخرون وترددت اشاعات عن احتجاز قائدي الفرقة الاولى في الديوانية الزعيم الركن عبد العزيز العقيلي والفرقة الثانية في كركوك الزعيم الركن ناظم الطبقجلي وانهما واجها ضغطا من اجل اقصائهما من منصبيهما (من بعض الجهات) بسبب ما زعم من ممارستهما القسوة في معاملة الشيوعيين . وتم اعتقال عدد من ضباط الفرقتين .

وفي العاشر من شباط اغتيل احد الشيوعيين (عبد العزيز ابو التمن نجل جعفر ابو التمن) وشيوعي آخر في الرمادي ووقعت اضطرابات في مدن اخرى من العراق. واشيع ان رئيس وعضو

---

١ Batatu , Op otp 892 , 937

٢ اتحاد الشعب ٢٥ كانون الثاني ١٩٥٩ وانظر الجزء الاول من تاريخ الوزارات في العهد الجمهوري ص ٣٨٥ .

٣ اتحاد الشعب ٩ شباط ١٩٥٩ .

مجلس السيادة (نجيب الربيعي وخالد النقشبندي) قد قدما استقالتهما بعد استقالة العضو الاخر (محمد مهدي كبة) وترشحت اسماء اخرى لاشغال منصبيهما من بينهما الشيخ محمد رضا الشبيبي وكامل الجادرجي ومصطفى البارزاني [١] .

وبعد فشل ثورة الموصل تظاهر الشيوعيون بانهم القوة الوحيدة التي بامكان عبد الكريم قاسم الاعتماد عليها في سحق القوى القومية والوحدوية المدعومة من الجمهورية العربية المتحدة ... وخلال المدة الواقعة بين نهاية الثورة ونهاية نيسان سجل الشيوعيون اعلى مراحل قوتهم في العراق اذ انطلق خلال هذه الفترة مد شيوعي عرف (المد الاحمر) سيطروا خلاله على الشارع وفتح الحزب باب الانتساب اليه على مصراعيه فتكاثر عدد اعضائه وتم تنظيم المسيرات الجماهيرية رددوا خلالها "ماكو زعيم الا كريم " و " ماكو (لايوجد) مؤامرة تصير والحبال موجودة " و " اعدم اعدم لا تكول (لا تقول) ما عندي وكت اعدمهم الليلة " وطالبوا بتنفيذ احكام الاعدام الصادرة من المحكمة العسكرية العليا الخاصة بحق (الخونة القدامى والجدد) وتطهير الادارة والجيش من (العناصر الفاسدة) وتسليح الشعب والمقاومة الشعبية والانسحاب من ميثاق بغداد واعتقال المعارضين والوقوف بحزم ضد الجمهورية العربية المتحدة وضد حملاتها الاعلامية ضد العراق [٢] .

تم اقصاء المناوئين للشيوعية من المراكز المهمة فتم تعيين الزعيم عبد العزيز العقيلي قائد الفرقة الاولى سفيرا في ديوان وزارة الخارجية وتعيين الزعيم داود الجنابي قائدا للفرقة الثانية بدلا من الزعيم ناظم الطبقجلي وقد عرف عن الجنابي انه شيوعي متحمس وقد جرى له توديع حافل في بغداد عند مغادرته لتسلم منصبه وبذلك تمكن الشيوعيون من الوصول الى قيادة احد الفرق .

واسندت عدة مناصب عسكرية وادارية لترشيحات الحزب الشيوعي فتعين العقيد حسن عبود آمرا للواء المشاة الخامس في الموصل من مواليد الحلة سنة ١٩١٥ انتمى للحزب الشيوعي بعد ثورة ١٤ تموز والرئيس الاول مهدي حميد من مواليد السليمانية سنة ١٩٢٢ وكان خارج الخدمة عند قيام الثورة فاعيد الى الجيش وبقي قائدا للمقاومة الشعبية في الموصل ثم قائدا لها في سائر المنطقة الشمالية بعد ثورة الموصل وهو من الشيوعيين المعروفين . واقصي غربي الحاج احمد مدير التوجيه والاذاعة العام وكان قوميا من حزب الاستقلال وحل محله الاديب اليساري ذو النون ايوب الذي كان قد عاد من فينا وكان يدعم الشيوعين[٣] .

وظهرت في الشارع هتافات وشعارات غريبة تندد بالقومية وبالوحدة العربية وحرفت الاغاني والاناشيد القومية التي تمجد الوحدة . وجاء في تقرير للسفارة البريطانية بعثته الى خارجيتها يوم ٢٧اذار ان المتظاهرين يوم ٢٥ اذار بمناسبة خروج العراق من ميثاق بغداد قد قاموا بتدمير عدد

---

١ تقرير السفارة البريطانية لشهر شباط ١٩٥٩ . العميد الزوبعي ، العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٩ ١ / ٩١- ٩٣ .

٢ اتحاد الشعب ٩ اذار ١٩٥٩ .

٣ عبد الفتاح علي يحيى التطورات السياسية الداخلية ١٠١ - ١٠٢ .

من الصحف والمطابع القومية فتوقفت الصحف الصادرة عنها وتم اعتقال اكثر من ٢٠ مستخدما عراقيا في شركة نفط العراق [١] .

وبعد هذه الضربات التي وجهت الى القوميين التفت الشيوعيون الى حلفائهم الوطنيين الديمقراطيين وكان قد ظهر خلاف فكري معهم سرعان ماتطور الى صدامات دموية بين اعضائهما في كل من النعمانية والحي وكربلاء والشامية وغيرها . وكان سبب الصدام كما يروى بعض اعضاء الحزب الوطني الديمقراطي هو توسع نشاط حزبهم وامتد الى مناطق عدها الشيوعيون تحت نفوذهم.

وقوى نفوذهم في المناطق الكردية بصورة ادت الى تضايق الحزب الديمقراطي الموحد لكردستان الذي دعا لحل التنظيم الشيوعي في تلك المناطق بل ان احد قادة الحزب شبه الشيوعية بالصهيونية في اجتماع عقده قادة الحزبين واخذ الشيوعيون يضايقون قادة الحزب الديمقراطي الموحد لكردستان خاصة بعد تعيين الزعيم الركن داود الجنابي قائدا للفرقة الثانية اذ اخذ الشيوعيون يستعينون به في تقليل دوره واعتقال اعضائه وصار المتطرفون من الشيوعيين يطلقون على اعضاء هذا الحزب اسم (البعثيون الاكراد) وادت اعتداءاتهم على القوميين الكرد الى ان يضغط مصطفى البارزاني باتجاه نقل الجنابي من قيادة الفرقة ولكن عبد الكريم قاسم لم يستجيب لذلك الا يوم ٢٩حزيران ١٩٥٩ اذ نقل الجنابي [٢] .

وصار الشيوعيون يشعرون بان على عبد الكريم قاسم ان يستشيرهم في كل كبيرة وصغيرة وان يكونوا الى جانبه دائما وان يفسح لهم المجال بابداء وجهات نظرهم في كل الامور ففي رسالة وجهها سلام عادل سكرتير اللجنة المركزية للحزب الى عبد الكريم قاسم في ٣١ اذار ١٩٥٩ جاء فيها:

الاخ الكريم تحية طيبة وتقدير ..

من المعلوم انه منذ ثورة ١٤ تموز الخالدة والبلاد تمر في وضع خاص دقيق متغير وهذه الظاهرة طبيعية . وكان من الممكن تقديرها سلفا وهي ستستمر ولكننا نود الاشارة فقط الى الفعالية المشرفة التي قام بها حزبنا بكل نكران ذات وامانة ووعي واخلاص .

لقد برهنت الاحداث كلها بضرورة واهمية تضامننا بشكل اوثق مما هو عليه الان مع سلطات الجمهورية ومعكم شخصيا . ولكن المؤسف للغاية انه لا توجد بيننا حتى الان رابطة تتناسب مع عظم مسؤولية الاوضاع بشكل يسمح فيه ابداء وجهات نظرنا في المسائل الوطنية المختلفة اليكم بصورة مباشرة وفي الاوقات المناسبة وللتداول بالشؤون العامة .

ان الشيء الايجابي الذي حصل حتى الان هو التجاوب في المسائل التي طرحت على البلاد والانسجام الكبير بين استنتاجاتكم واستنتاجاتنا بين حلولكم والحلول التي نرتئيها للمسائل كما حصل في الفترات الماضية التي اتيحت لنا الفرص المباشرة لابداء وجهات نظرنا امامكم . ولكن كل هذا الجانب الايجابي لا نراه كافيا . فالتداول المباشر بين آونة واخرى نراه ضروريا للغاية بغية توثيق

---

١ الزوبعي ، العراق من الوثائق البريطانية ١٩٥٩ ١ / ٣٠١ .

٢ عبد الفتاح علي يحيى المصدر السابق ص ١٠٢ - ١٠٣ .

الانسجام في عملنا والسياسة العامة للبلاد التي تقع على عاتقكم مسؤوليتها هذا فضلا عن رأينا باننا احق من غيرنا قطعا في ضمان فرصة التداول المباشر معكم .

نقول بأسف شديد اننا لا زلنا حتى الان ضحية التمييز بين القوى الوطنية وان الفرص المتاحة لحزبنا هي اقل بكثير مما تستوجب مصلحة الجمهورية اتاحتها له .

هنالك نقاط هامة اخرى مختلفة نرغب في ابداء رأينا فيها اليكم مباشرة ولكننا في الظرف الراهن نعتقد بان المسألة التي اشرنا اليها اعلاه هي المسألة الاكثر الحاحا " .

سكرتير اللجنة المركزية

عن المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي [١]

ونتيجة لضغط الشيوعيين فقد جرى اعتقال العديد من القوميين وتطهير كبير في دوائر الدولة واعتقال عدد من الاداريين بسبب مواقفهم المناهضة للشيوعية ومنهم الدكتور شكري صالح زكي رئيس مؤسسة التمور العراقية والدكتور هاشم بركات الذي اوقف عن العمل ثلاث سنوات وهو مدير عام في وزارة الشؤون الاجتماعية وهاجمت الصحف الشيوعية بعض المسؤولين ومنهم علي حيدر سليمان المرشح لاشغال منصب سفير في واشنطن وبهاء عوني المرشح لمنصب سفير في روما وطالبت بتطهير اجهزة الدولة وهددت بنشر اسماء مسؤولين اخرين ينبغي اخراجهم من وظائفهم وازدادت الهجمات على الجامعة العربية باعتبارها اداة تحت الهيمنة المصرية وتم ابعاد عدد من الاجانب عن العراق بضمنهم بعض المبشرين . وتم اعتقال بعض العراقيين العاملين في السفارة الامريكية في بغداد باعتبار انهم عملاء للولايات المتحدة الامريكية ولهم علاقة بحوادث الموصل " [٢].

وبلغ عدد الضباط الذين احيلوا على التقاعد بعد ثورة الموصل حسب التقديرات البريطانية يوم ٢٨ نيسان حوالي (٢٠٠) ضابطا بينهم (١٦) برتبة زعيم و (٦٠) برتبة عقيد و (٤٠) برتبة مقدم [٣] وبذلك فقد الجيش معظم قدراته .

وبالمقابل سجل الشيوعيون داخل الجيش فوزا كبيرا فتم كسب العديد من ذوي الرتب الصغيرة ومن الذين لم تكن لهم ميول واضحة في السابق وذلك ابعادا للشبهات عنهم او اتقاء لشرهم وتم تشكيل الخلايا الشيوعية واخذوا يضايقون الضباط القوميين بتأخير ترقياتهم وكتابة شعارات استفزازية على سياراتهم فأنحل الضبط العسكري وعندما بلغت الموجة الشيوعية ذروتها كان هناك ٢٣٥ ضابطا منهم (٣) برتبة زعيم و (١٨) برتبة عقيد و (٣٧) برتبة مقدم . وكان هناك ما لا يقل عن (٧٠) طيارا من اصل (٣٠٠) طيار ضمتهم القوة الجوية ظهر انهم شيوعيون [٤] فيما بعد . ويذكر بهاء الدين نوري عضو اللجنة المركزية للحزب انذاك انه كان في الجيش ما لا يقل عن

---

١ سمير عبد الكريم ، اضواء على الحركة الشيوعية ٢ / ١٣ .

٢ برقية تريفليان الى خارجيته يوم ٩ نيسان ١٩٥٩ في العراق في الوثائق البريطانية للعميد الزوبعي ٣ / ٣٥٩ .

٣ برقية تريفليان الى خارجيته يوم ٢٨ نيسان المصدر نفسه ص ٤٢٥ .

٤ Batatu , op at p . 894 .

(٤٠٠) ضابط و (١٠٠٠) ضابط صف وجندي شيوعي [١] . هذا فضلا عن افراد المقاومة الشعبية الذين زاد عددهم حسب تقدير قائدها طه البامرني يوم الخامس من آيار عن ٣٥ الف بضمنهم اربعة الاف امرأة معظمهم من الشيوعيين [٢] .

وصارت البلاد في حالة من الفوضى اجحتها اذاعة صوت العرب والقاهرة التي اتسمت بالمبالغة بشكل واسع في وقوع اعمال شغب واندلاع حرب اهلية في الوية العراق . اذ كان لهذه الدعاية تأثير قوي في العراق فوقعت اضطرابات في منطقة الكوت وفي الرمادي حيث قامت تظاهرات انزلت خلالها صور عبد الكريم قاسم والمهداوي من المحال العامة ورفعت بدلها صور عبد الناصر . وبذلت جهود لتهدئة الاوضاع وتألفت لجنة من مدير الارشاد وممثلين عن المنظمات الشعبية (الشيوعية) توجهت الى مدينتي حديثة والرطبة والى القرى الواقعة باتجاه الحدود الغربية لكي تشرح للسكان هناك سياسة الحكومة وباشرت قوات المقاومة الشعبية تدريباتها في مدينة الرمادي ووقعت اضطرابات مماثلة في كربلاء والنعمانية وتوجه ممثلون عن الحزبين الشيوعي والوطني الديمقراطي (الدكتور يوسف اسماعيل ومحمد سعدون) الى هناك لتنسيق انشطة الحزبين في كل من كربلاء والنعمانية [٣] .

وفي بداية شهر ايار وقعت اضطرابات في ناحية (المدينة) قرب القرنة في لواء البصرة حيث كان مدير الناحية ومساعدوه نشطين في تشكيل جمعية فلاحية ووقعت اضطربات مماثلة في القادسية بسبب الحملات التي يشنها الملاكون الكبار في المنطقة ضد معلمي المدارس الذين يسعون للدعاية للثورة في المنطقة ودعم قوانين الاصلاح الزراعي والتشريعات الاخرى . وقدم الفلاحون شكوى ضد مالكي الارض من شيوخ عشيرة الامارة في منطقة القرنة ومن بينهم الشيخ حمود الحمد النائب السابق في العهد الملكي وابنه الذي كان على صلة وثيقة بالقنصل البريطاني في البصرة والشيخ دهام الوادي والشيخ خلف الثامر والشيخ جبار عبد العزيز وكان هؤلاء يعتدون على الفلاحين ويمنعون اولادهم من الذهاب الى المدارس او المشاركة في الاحتفالات التي تدعو لاسناد الجمهورية ومنعوا قامة الجمعيات الفلاحية وقطعوا الماء عن اراضي الفلاحين وراحوا يسلحون انفسهم واتباعهم وقد تم اعتقال (١١) شيخ من منطقة البصرة وارسلوا الى بغداد يوم (١٩) ايار [٤]

ويبدو ان عبد الكريم قاسم اخذ يشعر بالخطر الذي يتهدده من جراء تصاعد قوة الشيوعيين وتغلغلهم في اوساط الجيش والادارة فيذكر اسماعيل العارف ان عبد الكريم قاسم قال له في اواسط شهر ايار ١٩٥٩ " انني في وضع حرج بعد الانشقاق الذي احدثه عبد السلام عارف واضطراري الى الاعتماد على العناصر التي اندفعت في تأييد وجهة نظري لكنها تجاوزت الحدود واسهمت في اشاعة الرعب

---

١ بهاء الدين نوري في تقييم سياسة الحزب الشيوعي العراق ١٩٢٨- ١٩٥٨ (لام ١٩٩١) ص ٢٤ .

٢ اتحاد الشعب ٦ ايار ١٩٥٩ .

٣ برقية السفارة البريطانية في بغداد الى خارجيتها يوم ٤ ايار ، العميد الزوبعي ، العراق في الوثائق البريطانية ٣ / ٤٤٣ , ٤٦٥ .

٤ تقارير القنصلية البريطانية من البصرة يومي ٩ ايار وتقرير شهر ايار في العراق من الوثائق البريطانية ٣ / ٥٠٧ / ٥٧٤ .

في المجتمع ولا توجد قوة اعتمد عليها تماما في وضع حد لهذه الازمة والابقاء على شعلة الثـــورة حتى انني لم اعد اعتمد على الاشخاص المحيطين بي لان الاندفاعات العاطفية قد زعزعت ثقتي بـــهم واؤكد لك انني لا اريد ان يستمر هذا الوضع وانوي محاربته " ويضيف اسماعيل العارف القـــول ان عبد الكريم قاسم طلب منه ان يهيىء نواء لكي يستند اليه في تعديل الامور [1] .

وكان عبد الكريم قاسم قد هاجم في يوم ٣٠ نيسان وبمناسبة عيد الاول من ايـــار الحزبيـــة وقال "فزمن التفرقة قد فات انه (الاجنبي) يحاول اليوم تفرقة الصفوف بالدعوة الى احزاب ضيقـــة وتكتلات محدودة القصد منها ان يضرب الواحد بالاخر ويكون الاجنبي ويكون الاستعمار في موضـــع المتفرج علينا اننا سوف نلقمه حجرا وسوف نتغلب عليه اننا سوف نسد عليه هذا المنفذ فـــالتكتلات الضيقة والحزبية والاحزاب في هذا الوقت لا تفيد البلاد " [2] .

وكان اول ما بدأ عبد الكريم قاسم بتحجيم دور المقاومة الشعبية بعد ان اقتنع انها ليســـت الا تنظيم شيوعي كما هو وارد في بيان الرئيس الاول جواد كاظم قائد قوات المنطقة الجنوبية للمقاومـــة الشعبية يوم (٢٠) نيسان والذي قال فيه

" يا أبناء شعبنا البطل تمر جمهوريتنا الديمقراطية في ظروف استثنائية بعد ثـــورة الجيـــش والشعب في ١٤ تموز تتطلبها مستلزمات الانتقال من مرحلة العبودية والاستعمار الى مرحلة التحرر والانطلاق .

انكم تعلمون جيدا ان جمهوريتنا محاطة بعملاء الاستعمار من الخـــارج وعمـــلاء موتوريـــن حاقدين وجواسيس مخربين من الداخل يهمهم واسيادهم تقويض كيان جمهوريتنا وانـــتزاع مكاســـب شعبنا ليعودوا بنا القهقرى الى احضان الاستعمار والاقطاع والرجعية ولكن المقاومة الشعبية اقسمت على انها ستلهب الارض نارا تحت اقدام المعتدي وتكنس فضلات أجسامهم القذرة لترميها في خليجنا العربي .

وبعد ان يؤكد البيان اصرار شعبنا على عدم التراجع عن اهداف ١٤ تموز وعـــن اخلاصـــه لقائد الثورة يوضح اهداف المقاومة الشعبية وهي

حماية ظهر جيشنا الذي هو جيش الشعب ومكافحة المخربين في الداخل ويستطرد البيان قائلا ان التعاون مع المقاومة الشعبية ضرورة تتطلبها حماية مكتسبات ثورتنا وانجازات شعبنا في طريـــق يشقه نحو مستقبل زاهر لخير شعبنا والانسانية وعليه حصلت موافقة الحاكم العسكري بكتابه المرقـــم ٦١٩٩ والمؤرخ في ٥ نيسان ١٩٥٩ على استخدام المقاومين الشعبيين الدائميين بواجبات الامـــن ومكافحة المتسللين والتهريب على ان يزودوا بهويات رسمية ليتمكنوامن القيام بواجباتهم بصـــورة صحيحة . وقد صدرت التعليمات التالية موضحة الواجب على الوجه التالي

١ – مكافحة التهريب والتسلل ومراقبة المهربين وذوي الميول المعادية لسلامة الجمهورية .
٢ – حراسة المنشآت المهمة .
٣ – مراقبة الجسور وتفتيش السيارات المشبوهة ومراقبة تطبيق منع التجول .

---

[1] اسرار ثورة ١٤ تموز ص ١٨٦ . صبحي عبد الحميد

[2] مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم ١ / ٨٠ .

٤ – التعاون مع قطعات الامن والشرطة والجيش لاستتباب الامن والاخبار عن المشبوهين ومراقبة الاجتماعات .
٥ – المعاونة في منع التجمهر والازدحام ومساعدة ابناء الشعب عند الحاجة .

يا أبناء شعبنا البطل
ان تعاونكم واسداء المعونة الى المقاومة الشعبية ضرورة حتمية تتطلبها مصلحة حماية الجمهورية وان قيادة المقاومة الشعبية على استعداد لتقبل كل المعلومات التي تكون رائدها المصلحة العامة وخدمة الوطن " [١] .

الحزب الشيوعي يطالب بالاشتراك بالوزارة

في الثالث من شباط ١٩٥٩ قدم الحزب الشيوعي مذكرة الى عبد الكريم قاسم وبعد ان هاجم فيها مجلس الوزراء القائم انذاك ووصفهم بانهم يعملون لمصلحة الجمهورية العربية المتحدة طالب " بسد بعض الثغرات في كيان الدولة واعادة النظر في تركيبة السلطة واصطفاء العناصر الوفية القديرة"[٢] ولكن محاولتهم المشاركة في الوزارة انذاك فشلت اذ اعاد عبد الكريم قاسم تشكيل الوزارة بعد استقالة القوميين يوم ٧ شباط دون ان يشرك ممثلا للشيوعيين فيها .

وبعد ان تزايدت قوة الشيوعيين بعد فشل ثورة الموصل اخذوا يضغطون على عبد الكريم قاسم من اجل اجراء تعديل وزاري يفسح لهم المجال بالاشتراك في السلطة . وفي شهر نيسان سرت اشاعات قوية تنبئ عن قرب وقوع تعديل وزاري وبدا وكأن الوضع يؤذن بقيام سلطة يقودها الشيوعيون مستندين في ذلك الى دعم الحزب لعبد الكريم قاسم اثناء الحركة وفي ٢٧ نيسان كتب السفير البريطاني من بغداد الى حكومته يقول " هناك ضغط شيوعي يتزايد يقاومه قاسم الى مدى معين . وقد تأجلت عملية اعادة تنظيم الحكومة ولحد الان لم يوافق قاسم على التعيين المقترح لاثنين من الشيوعيين في الوزارة ذلك المقترح الذي دافعت عنه وايدته الصحف المسايرة للخط الشيوعي . ويواصل الشيوعيون تنظيم التظاهرات والسيطرة على الاتحادات المهنية وهناك خلاف حول تنفيذ الخطط المرحلية ضمن الحزب وخلاف آخر بين اعضاء الحزب الوطني الديمقراطي حول العمل مع الشيوعين او معارضتهم " [٣] .

والواقع ان الشيوعيين راحوا بعد فشل ثورة الموصل يتطلعون لاقامة سلطة تحت قيادتهم اذ ان سكرتير الحزب سلام عادل صرح في منتصف نيسان " انه يتوقع نصرا قريبا واعرب عن ثقته بان الحزب الشيوعي يتجه نحو السلطة بطرق مستقيمة بعيدة وان الموقف في الجيش يدعو الى الارتياح لان الجنود تعلموا ان يضعوا قانون الثورة قبل قوانين الجيش " [٤] . وجاء في نشرة حزبية

---

[١] اتحاد الشعب ٢١ نيسان ١٩٥٩ .
[٢] نص المذكرة في الجزء الاول من تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري .
[٣] العميد الزوبعي ، العراق في الوثائق البريطانية ٣ / ٤٢١ .
[٤] Dann , bpcit p 201 .

داخلية صدرت سنة ١٩٦٧ ما نصه " وهكذا احكمنا اغلاق حلقات نفوذنا حول قاسم الى درجة ان اصبحت كل كلمة تصدر عنا وكل مذكرة سياسية نقدمها له بشكل خاص ، سياسة رسمية له فورا " [١] بل انهم اخذوا يخاطبونه بزهو في مذكراتهم ومطالباتهم (ايها الاخ) بدلا من سيادة الزعيم او سيادة رئيس الوزراء ويبدو ان عبد الكريم قاسم قد اخذ يفكر في اعقاب فشل ثورة الموصل بضم بعض الشيوعيين الى حكومته خاصة وان الحكومة وافقت في الاسبوع الاول من نيسان على استحداث وزارات جديدة ومنها النفط والتخطيط والاسكان والاصلاح الزراعي وقد اوحى ذلك للشيوعين بان الوزارات الجديدة ستخصص لهم [٢] . وحاولوا في مفاوضات سرية اجروها مع عبد الكريم قاسم استمرت حتى اواخر شهر نيسان لان يكون لهم ممثلون في مجلس الوزراء ولم يكشف أي من الطرفين قط عن نوع المقاعد الوزارية التي طالب بها الشيوعيون ولكنه عند نقطة معينة عبر قادة الحزب وفي مقدمتهم عامر عبد الله وعبد القادر اسماعيل وشيوعيون قياديون اخرون لقاسم عن توقعهم اخذ اربع حقائب وزارية من بينها وزارة الداخلية وسرت اشاعات تقول ان عبد القادر اسماعيل طلب وزارة الداخلية وتردد اسم بهاء الدين نوري او عامر عبد الله او زكي خيري لوزارة الخارجية او وزارة الاصلاح الزراعي .

وتظاهر عبد الكريم قاسم وكانه يعير الشيوعين اذنا صاغية ولكنه انتهى الى الرفض بحزم عندها توجهت اللجنة المركزية بطلبها هذا الى الشعب مسبغة عليه دعاية واسعة النطاق وعارضة تحقيقه على انه (حاجة وطنية ملحة) [٣] وظهرت اول مطالبة بشكلها العلني في البيان الذي اصدرته اللجنة المركزية بمناسبة عيد الاول من ايار يوم العمال العالمي والذي صدر يوم ٢٨ نيسان ونشرته جريدة الانسانية يوم الاول من ايار والذي جاء فيه بعنوان بارز :

" الحزب الشيوعي يطالب بمشاركته في مسؤولية الحكم مع القوى الوطنية الاخرى "

وبعد ان يحلل البيان مغزى يوم العمال بالنسبة لعمال العراق والعمال العرب يقول " تتعرض جمهوريتنا اليوم الى المؤامرات التي يحيكها معسكر الاستعمار وفي مقدمته الاستعمار الامريكي وينفذها بعض حكام الجمهورية العربية المتحدة الرجعيين الذين يحاولون عبثا اطفاء شعلة التحرر القومي العربي التي ترفعها عاليا جمهورية ١٤ تموز .. ان الحزب الشيوعي يدعو الى مساندة الشعب الشقيق الكبير الشعب المصري والشعب السوري البطل في كفاحهما ضد التغلغل الامريكي وضد سياسة المساومة مع الاستعمار .. ان بعض حكام العربية المتحدة يحاولون تسخير الشعبين للعدوان على جمهوريتنا الباسلة ولكننا على يقين من ان هذه المحاولات ستمنى بالهزيمة والاخفاق ". ويدعو البيان الى تسليح المقاومة الشعبية وعموم الشعب وتنفيذ احكام محكمة الشعب واجراء التطهير الجذري في اجهزة الحكم وادانه المتآمرين والمعتدين من حكام العربية المتحدة " ثم يخلص الى القول

---

١ Batatu , opait p 890 .

٢ نجم محمود المقايضة ص ٣١٢ .

٣ Batatu , op . uit p 899 Dann op . oil p 206 - 207 .

" وحرصا من حزبنا الشيوعي على تعزيز حكومة الجمهورية وترصينها على اساس الثقة الشعبية التامة ووحدة الصفوف المتراصة فانه يطالب بمشاركته في مسؤولية الحكم جنبا لجنب مع ممثلي الاحزاب والقوى الديمقراطية المخلصة وان هذه المطالب لا تصدر عن رغبة في جني المكاسب السياسية او اية رغبة ضيقة اخرى بل انها مطلب شعبي ملح يتجاوب مع ضرورات صيانة الجمهورية وتعزيزها "

اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي
٢٨ شباط ١٩٥٩ [١]

وفي اليوم نفسه (٢٨ نيسان) نشرت جريدة اتحاد الشعب مقالا افتتاحيا لهيئة التحرير بعنوان "مساهمة الحزب الشيوعي في مسؤولية الحكم اصبح ضرورة ملحة " قالت فيه ظل حزبنا رغم شعبيته وسعة تمثيله للجماهير محل تمييز لا مبرر له من بين سائر القوى الوطنية فمن جهة كان ينهض بالمسؤولية الكبرى على المستوى الشعبي ومن جهة اخرى ظل بعيدا عن المساهمة في المسؤولية والتوجيه على مستوى السلطة ... ان الترتيب الحالي للسلطة السياسية لا يزال دون مستوى مهام الثورة وانطلاقه الشعب وسيبقى هذا التركيب ناقصا ما دام ركن مهم من اركان الحركة الوطنية وهو الحزب الشيوعي غير ممثل في السلطة السياسية .. ان الشعب هو الذي يعرف ابناءه المخلصين وهو الذي يستطيع تزكيتهم ويوليهم الثقة في الاشراف على شؤونه بواسطة احزابه المناضلة المجربة ففي بلاد كبلادنا عاشت في المحن والمصاعب سنوات طوالا اصبح من الميسور لجماهير شعبنا ان تتعرف على الحزب الجدير بثقتها وان تولية شرف التعبير عن ارادتها وطبيعي ان استبعاد ممثلي حزب مثل حزبنا يتمتع بثقة اوسع جماهير الشعب ومساندتها لا يمكن الا ان يخل بالثقة بين الشعب وحكومته الوطنية ويضعفها .. وقد لعب حزبنا دورا مشهودا في تعزيز هذه الثقة وتطورها وتعبئة الجماهير الشعبية الواسعة حول السياسة الوطنية الديمقراطية التي ينتهجها بثبات الزعيم عبد الكريم قاسم بالرغم من ملاحظاتنا على بعض التطبيقات السياسية للحكومة ولا سيما فيما يتعلق بعنصر الحساسية غير المبررة ازاء حزبنا والمظاهر السلبية الناشئة من الشكل الذي يجري فيه تركيب السلطة السياسية وترميمها .

ان اعادة النظر في تركيب السلطة السياسية ولا سيما بعد استحداث وزارات جديدة ينبغي ان يأخذ بنظر الاعتبار ضرورة البت الحاسم في معالجة التناقض الناشئ من الشكل غير الطبيعي في تركيب السلطة وذلك على اساس مبدأ التمثيل الصادق لسائر القوى الوطنية المخلصة ونبذ الحساسية ازاء الاحزاب الى جانب القوى الديمقراطية الاخرى والرجال المخلصين في صفوف الشعب والجيش بقيادة زعيم " البلاد عبد الكريم قاسم " [٢] .

---

[١] جريدة الانسانية ١ آيار ١٩٥٩ .

[٢] اتحاد الشعب ٢٨ نيسان ١٩٥٩ .

واخذت جريدة اتحاد الشعب تدبج بلجاجة والحاح المقالات والافتتاحيات وتحت عناوين بارزة تطالب بالمشاركة في مسؤولية الحكم في الاعداد التالية وقد رد عبد الكريم قاسم على ذلك يوم ٣٠ نيسان بالقول :

" فزمن التفرقة قد فات انه (الاستعمار) يحاول اليوم تفرقة الصفوف بالدعوة الى احزاب ضيقة وتكتلات محدودة القصد منها ان يضرب الواحد منا الاخر .. اننا سوف نسد عليه هذا المنفذ فالتكتلات الضيقة والحزبية والاحزاب في هذا الوقت لا تفيد البلاد ... ان حزبي هو مجموع الشعب وانني انتمي الى حزب الشعب واننا كلنا حزب الله وحزب الحق وحزب العدل وحزب الكفاح واننا سائرون الى الحكم الديمقراطي الصحيح ولا يفرقنا في الوقت الحالي أي مفرق " [١] .

وفي الاول من ايار طرح الشيوعيون شعار الاشتراك في الحكم من الشارع في مسيرة الاول من ايار التي جندوا كل طاقاتهم وامكاناتهم . وقد تصدر المسيرة قادة الحزب وهم عبد القادر اسماعيل، زكي خيري ، بهاء الدين نوري ، عزيز الحاج علي حيدر ، جمال الحيدري ومحمد حسين ابو العيس وكريم احمد الداود وردد المتظاهرون شعار " عاش زعيمي عبد الكريمي . حزب الشيوعي بالحكم مطلب عظيمي " [٢] . ان خطاب عبد الكريم قاسم لم يردع الشيوعيين عن مواصلة المطالبة بالاشتراك في الحكم بل اخذوا يروجون لهذا الشعار بين القوات المسلحة ايضا اذ قام سلام عادل وعدد من اعضاء اللجنة المركزية بزيارة بعض المعسكرات لالقاء الخطب والمحاضرات التي تحبذ هذا الشعار . وعقد المكتب السياسي للحزب اجتماعا لتدارس موضوع توسيع حملته لتحقيق هذا الشعار فوافق المكتب على الحملة بعد ان تغلب رأي الموافقين واعتبرها حملة تثقيفية رغم معارضة اكثرية اعضاء المكتب السياسي وبخاصة زكي خيري ومحمد حسين ابو العيس [٣] وقد علم عبد الكريم قاسم بكل ما دار في الاجتماع .

وقد تابعت السفارة البريطانية في بغداد موضوع المشاركة داخل المكتب السياسي وقالت " ربما ادى هذا القرار الى انقسامات داخل اللجنة المركزية ووفقا لما ورد في اتحاد الشعب يوم ٢٩ نيسان تم عرض نوعين من المحاولات ضد المشاركة في الحكم .

الاولى تمثلت بأن الدخول في الحكومة الان وقبل ان تكون الحكومة مستعدة لتحقيق تقدم اجتماعي او اقتصادي يعني ان الحزب سوف يتلقى حصته من الانتقاد المتمثل بعدم تلبية المطالب الشعبية .

والثانية ان المشاركة ستعطي دفعا اكثر الى الدعاية الناصرية ضد العراق " . وتمضي السفارة في مذكرتها المرفوعة الى الخارجية البريطانية يوم ١٤ ايار قائلة " تذهب الروايات الان الى ان الروس في الجانب الحذر ولكن الصينيين يؤيدون المشاركة في الحكم بقوة ويعملون على تحقيقها وهذا ناجم عن الاتصالات التي جرت بين عبد القادر اسماعيل والسفارة الصينية في بغداد وهو رئيس تحرير اتحاد الشعب " الذي اصبح تحت تأثير خالد بكداش زعيم الحزب الشيوعي السوري الذي

---

[١] مبادئ الثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم ١ / ١٩٥٩ ص ٨٠ .

[٢] اتحاد الشعب ٤ / ٥ / ١٩٥٩ .

[٣] سمير عبد الكريم اضواء على الحركة الشيوعية ٢ / ٩٥ .

يسعى لسياسة الاندفاع في التقدم الى امام بالنسبة للحزب الشيوعي . وان عزيز شريف يناصر فكرة هذه المدرسة وبعض الشيوعيين اكثر حذرا في تسلم السلطة فورا ومنهم عامر عبد الله العامري عضو اللجنة المركزية للحزب [1] . وتضيف المذكرة انه طبقا لما يقوله (ديزديرافيك) السفير اليوغسلافي في بغداد "ان قاسما وافق على اشراك وزيرين من الحزب الشيوعي في الحكم لان ابعاد الشيوعيين قد يؤدي الى حالة من الثورة من الصعب السيطرة عليها وبعض قادة الحزب الوطني الديمقراطي يفضلون مشاركة الحزب الشيوعي في الحكم لان هذه المشاركة تجعل السيطرة على الحزب اسهل مما لو ترك خارج الحكم واخيرا ترى الدوائر الغربية ان الوزيرين المرشحين هما عزيز شريف وعامر عبد الله [2] أي اشراك عضو واحد من كل مدرسة فكرية لمدرستي المشاركة الفورية ومدرسة التروي"[3] .

وعلى سبيل الدعاية لمبدأ المشاركة اجرت صحيفة اتحاد الشعب استطلاعا مع بعض كبار المسؤولين في الدولة حول الموضوع . ففي ١١ آيار اجاب ابراهيم كبة وزير الاقتصاد على سؤال اتحاد الشعب " ان مساهمة الحزب الشيوعي في الحكم يضمن استمرار وتطور الثورة في طريقها الديمقراطي الظافر ويمزق تهويشة الخطر الشيوعي ويدحض خرافة استفزاز الاستعمار " . وايد محمد عبد الملك الشواف وزير الصحة اشراك الحزب الشيوعي في الحكم وقال " ان تجنيد قوى الشعب المناضلة في دعم نظام الحكم الجمهوري الديمقراطي واسناده واستمرارية الكفاح للحصول على المزيد من مكاسب ثورتنا الخالدة اصبح امرا مقدسا يدين به كل المواطنين ولما كان الحزب الشيوعي في طليعة المناضلين الابطال الذين قاوموا الاستعمار والرجعية والظلم في الماضي البعيد والحاضر وهم مصممون على نضالهم هذا في المستقبل والى الابد مضحين بكل قواهم جاعلين نصب اعينهم رعاية هذا التاريخ الذي انبثق يوم ١٤ تموز بقيادة البطل ابن الشعب الزعيم الركن عبد الكريم قاسم لذا فموضوع اشراك الحزب الشيوعي في الحكم امرا طبيعيا لا جدال فيه وينسجم مع مبادئ جمهوريتنا الديمقراطية وقال ان الوطنيين الديمقراطيين يعتقدون ان من المستحسن ضم شخص او شخصين من الشيوعيين الى الحكومة ولكن بشرط ان لا يحصلوا على حقائب وزارية مهمة سواء الداخلية او الخارجية [4] .

ويبدو ان وزيري المالية (محمد حديد) والزراعة (هديب الحاج حمود) قد تحاشيا الاجابة على الحوار بشكل مباشر اذ قالا " ان اراءهما هي اراء الحزب الوطني الديمقراطي نفسها ويمكن

---

[1] مذكرة السفارة الى خارجيتها يوم ١٤ ايار . العميد الزوبعي ، العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٩ ٣ / ٤٦١ .

[2] يقول العميد المتقاعد خليل ابراهيم حسين الزوبعي " ما ان اوضح قاسم لبعض رؤساء اجهزته الامنية بنيته باستيزار عامر عبد الله الا واخذ اعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي مراجعة عبد الكريم قاسم وعلى رأسهم حسين رضوي (سلام عادل) وكلهم بلسان واحد يتهمون عامر عبد الله بالعمالة ولذلك صرف عبد الكريم قاسم النظر .

[3] المصدر السابق نفسه ص ٤٦٣ .

[4] اتحاد الشعب ١١ و ١٢ ايار ١٩٥٩ .

التعرف على هذا الرأي من خلال الاطلاع على ما تنشره صحيفة الاهالي التي تحدثت يوم ٨ اذار قائلة انه ينبغي تمثيل الشيوعيين في الحكم على اساس وطني وليس اساس حزبي " [١] .

وايد بعض اعضاء الحزب الوطني الديمقراطي فكرة ضم احد الشيوعيين الى الوزارة وقدموا مذكرة بذلك الى عبد الكريم قاسم وفي ذلك يقول عامر عبد الله " ليس من قبيل الصدف ان يتقدم الوطنيون بمذكرة رسمية تطالب باشراكنا في الوزارة باعتبار اننا نحكم ولا نتحمل المسؤلية " [٢] .

ولم تقف جريدة اتحاد الشعب ساكنة امام خطب عبد الكريم قاسم التي لم تحبذ الحزبية في مرحلة الانتقال بل اخذت تقارعه بالحجج ورفضت افتراضه ان الحياة الحزبية تسبب الانشقاق وقالت "ان مهمات المرحلة الانتقالية لا يمكن ان تنهض بها الحكومة وحدها مهما كان اخلاصها للثورة واذا كان البلد متجها نحو مرحلة انتقالية فالمهمات الصعبة التي تتميز بها هذه المراحل تستدعي اكثر من غيرها حكومة ائتلافية حقيقية التمثيل وان ادخال الشيوعيين الى الحكومة بامكانه ان يضع حدا للسلوك العفوي للجماهير " [٣] .

وفي ١٤ ايار رد عبد الكريم قاسم " انني اعمل في سبيل الوصول الى الحكم الديمقراطي الصحيح وبصورة تدريجية وبحكمة واتزان ولهذا فانني لا اشجع في الوقت الحاضر على الحزبية والاحزاب وان ذلك سوف يحين وقته ... انني انصح اخواني ان لا تنبثق من الشعب فئة تطغى عليه ان الشعب قوي جبار وكلنا نفنى في سبيل هذا الشعب " [٤] . واخذ التوتر يتصاعد بين الحزب وبين عبد الكريم قاسم وصار يبدو وكان معركة تهدف السيطرة على السلطة وكان الظاهر هو ان الشيوعيين يحكمون قبضتهم على الدولة او انهم على وشك السيطرة على الحكم وكان عزيز الحاج عضو اللجنة المركزية للحزب وعضو هيئة تحرير اتحاد الشعب يرى ان الحزب يجب ان يستولي على السلطة [٥] .

محاكمة الوجبة الثالثة من المتهمين بثورة الموصل

في يوم ٥ آيار ١٩٥٩ بدأت محاكمة الوجبة الثالثة من المتهمين بثورة الموصل وهم كل من المقدم المتقاعد اسماعيل هرمز والمقدم المتقاعد كامل طه الدبوني والرئيس الأول مجيد حميد الجلبي والرئيس الأول زكريا طه والرئيس صديق اسماعيل والرئيس حازم حسن العلي والملازم الأول كامل اسماعيل والملازم حازم هاشم العمري والملازم هاني عبد القادر والملازم سالم محمد سعيد الحجية والنائب الضابط انور عبد الحميد العساف وجميعهم من الفوج الثاني من اللواء الخامس ومشاركتهم الشواف بالعصيان المسلح . وبعد ان شن كل من المدعي العام ورئيس المحكمة كعادتهم

---

[١] التقرير نصف الشهري للسفارة البريطانية ٩ - ٢٥ ايار في كتاب العميد الزوبعي العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٩ / ٢ / ٥٦١ .

[٢] نجم محمود المقايضة ص ٣٠٩ .

[٣] اتحاد الشعب ٧ ايار ١٩٥٩ .

[٤] مبادئ الثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم ١ / ١٩٥٩ ص ٩٠ .

[٥] عبد الفتاح علي يحيى ، التطورات السياسية الداخلية ص١٢٩ .

عند بدء كل جلسة حملة ضد الجمهورية العربية المتحدة ورئيسها عبد الناصر لما تبثه من دعايات ضد الجمهورية العراقية وضد رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم بدأت بالإستماع الى شهادات الشهود .

وجاء في ملخص القضية ان عبد الوهاب الشواف حين قام بحركته ((كان الفوج الثاني من لوائه بأمرة آمره المقدم اسماعيل هرمز قوة تسانده في مقاصده الشريرة اذ كان ضباط الفوج قد شكلوا خلايا فيما بينهم وميزوا انفسهم عمن يساند الجمهورية فكان هناك القوميون والديمقراطيون وحيث ان عبد الوهاب الشواف كان يساند البعثيين لذلك كانت سمومهم تنتشر في بلدة الموصل فلوثت دعاياتهم الكاذبة الجو بالإضافة الى ابواق الدعاية الكاذبة وتصريحات الجمهورية العربية المتحدة بإذاعتها وصحفها وبياناتها ومؤتمراتها وخطاب جمال عبد الناصر . ولذلك اندفع اكثر ضباط الفوج الثاني لموازرة الشواف وحسبوا ان الأمر لايتطلب وقتا طويلا او جهدا عظيما فحرص الضباط المذكورون على تأدية واجبهم بحزم واخلاص لمؤامرتهم بعد ان اعمت قلوبهم الدعايات المضللة واضلتهم الكلمات المبهرجة وبعد فشل الحركة هرب بعض ضباط الفوج الثاني . لكن يقظة الجماهير المخلصة حالت دون فرارهم فألقت القبض عليهم)) .

وبعد ان استمعت المحكمة على مدى ست جلسات لشهادات الشهود وهم تسعة عشر شاهدا والى دفاع المتهمين ودفاع المحامي منير بني اصدرت المحكمة حكمها يوم ٢٣ أيار كالآتي : -

١ . الحكم على كل من المقدم المتقاعد اسماعيل هرمز والمقدم المتقاعد طه الدبوني والرئيس مجيد حميد الجلبي والرئيس زكريا طه والرئيس صديق اسماعيل والرئيس حازم حسن العلي بالإعدام رميا بالرصاص حتى الموت .

٢ . الحكم على كل من الملازم الأول كامل اسماعيل والملازم حازم هاشم العمري والملازم هاني عبد القادر والملازم سالم محمد سعيد الحجية والنائب الضابط المتسرح انور عبد الحميد العساف بالأشغال الشاقة المؤبدة وبطردهم من الجيش .

وقد نفذ حكم الإعدام الصادر بحق كل من اسماعيل هرمز ومجيد حميد الجلبي وزكريا طه بتاريخ ٢٠ ايلول ١٩٥٩ في ام الطبول .

وخفض الحكم الصادر بحق كل من طه الدبوني وصديق اسماعيل وحازم حسن العلي الى الأشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمس عشرة سنة .

وخفض الحكم الصادر بحق كل من كامل اسماعيل وحازم هاشم العمري وهاني عبد القادر وسالم محمد سعيد الحجية وانور عبد الحميد العساف الى الأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات [١] .

ومن طريف ما حدث في اثناء المحاكمة ان المتهم كامل اسماعيل اشير الى ان زوجته كانت بريطانية وقد تزوجها سنة ١٩٥٧ فسأله رئيس المحكمة لماذا تزوجت بريطانية ولم تتزوج عراقية ؟ هل هذه هي القومية العربية ؟ ألا يعجبك بناتنا الشريفات المناضلات الحرائر ... ان العراقية تمتاز عن غيرها بكل الفضائل وكل الصفات الجميلة (حقير) تزوج بريطانية ويعمل للقومية العربية الناصرية الرونترية حتى انني سمعت انها فتحت النار على ابناء الشعب في الموصل برشاشة . أهذه

---

[١] المحاكمات جـ ١٤ / ٥٦٨٨ – ٥٧٠٣ .

غيرتك ؟ وسأله هل يعتقد او يعتقد امثالك من المأجورين ان التي تلحقك او تتزوجك هي شريفة ويروق لها الزواج بك . حقيقة ولسواد عينك لابد وانها جاسوسة وبالفعل اشتركت بالمؤامرة الدنيئة على جمهوريتنا .

ويبدو ان المهداوي قد نبه الى وجود بعض المسؤولين ممن تزوجوا من اجنبيات ومنهم وزير الخارجية هاشم جواد وعبد القادر اسماعيل صاحب جريدة اتحاد الشعب فاستدرك في الجلسة التالية قائلا ((نعود الى الموضوع الذي يخص الزواج بالأجنبيات فنقول ان الذي يريد ان يتزوج بأجنبية .. على الأقل ان يختار امرأة تساير عواطفه او تحترم شعبه وبني وطنه .. انه ليس كل امرأة اجنبية تزوجها البعض مثل هذه الزوجة المجرمة التي قصدناها بالذات فبعض الأجنبيات من فصيلات النساء واللواتي لهن افكار متحررة وعقائد طيبة لذلك نحن لانعني امثال هذه النسوة)) [١] كما ان السفير البريطاني ذكر هذه الحادثة لوزير الخارجية هاشم جواد وذكر الوزير ان المهداوي يأسف جدا على ما بدر منه وانه كان مرتبكا جدا بسبب ما قد تحدث به في هذا الموضوع . [٢]

وفي جلسة يوم ٣٠ آيار حضرن سبع من الزوجات الأجنبيات المحكمة وجلسن في الصف الأمامي . ثم تكلمت احداهن وهي بربارة القاضي والقت كلمة بالإنكليزية ترجمتها ((قبل كل شيء اود ان ابين لكم تتبعي للإستماع لجلسات محكمة الشعب وفي اثناء سماعي الجلسة منذ ايام خلت سمعتكم تقولون لماذا يجب ان تتزوجوا اجنبيات وذلك عندما قال احد الشهود ان زوجة احد المتهمين الإنكليزية كانت تطلق النار على المتظاهرين . انني من صميم قلبي أؤيد أسفكم على اعمال هذه المرأة ولكن بنفس الوقت اود ان أؤكد لسيادتكم اننا الأجنبيات المتزوجات من عراقيين قد تعلمنا ان نحب العراق كأنه بلادنا وان سعادة الجمهورية هي عمل عزيز لنا ولكم ... ان الخطوة التي تتبعها الحكومة بنشر وقائع هذه الجلسات بالراديو والتلفزيون فهي خطوة عظيمة من قبل الحكومة ولذلك فقد اصبحت السياسة التي تتبعها الحكومة بقيادة عبد الكريم قاسم بينه واضحة بعكس تلك الأيام التي كان يحكم بها نوري السعيد . وانني وجميع الزوجات الأجنبيات نؤيد من كل قلوبنا الحكومة الحاضرة ومساعيها الحميدة نحو السلام ورفع مستوى المعيشة وايجاد المشاريع الإنشائية وبيوت السكن للمواطنين ومشروع الإصلاح الزراعي والري والخدمات الصحية الخ ... ان الزوجات الأجنبيات لايردن الوقوف جانبا عن المساهمة في هذه الأعمال بل يردن الإشتراك في جميع هذه الحركات في العراق وذلك للمساعدة على بناء جمهوريتنا لذلك نرجو ان تعذرونا نحن الزوجات الأجنبيات ان كنا تزوجنا بعراقيين وفضلناهم على الأزواج من ابناء بلدتنا وقد اتينا الى بلادكم التي اصبحت بلادنا واننا نحب الجمهورية التي هي بيت اطفالنا)) .

ثم تلتها زوجة اجنبية اخرى (كاترين جبار) [٣] والقت كلمة هاجمت بها الإستعمار والعدوان الإستعماري البريطاني في اسيا وافريقيا والفرنسي في الجزائر واستنكرت التدخل الأمريكي في

---

[١] نفسه ص ٥٣٢٧ – ٥٨٣ .

[٢] الزوبعي العراق في الوثائق البريطانية ٣ / ٢٣٥ برقية السفارة يوم ٥ آيار ١٩٥٩ .

[٣] زوجة احد العمال الشيوعيين الذين ارسلهم عبد الفتاح ابراهيم الى المانيا الديمقراطية عندما كان مديرا عاما لمصلحة مصافي النفط للتدريب هناك فتعرف على احدى الشيوعيات وتزوجها .

الشؤون الداخلية للأقطار المستقلة وبعث الفاشية في المانيا الغربية والمساعدات العسكرية والاقتصادية والصهيونية للمستعمرين الفرنسين في الجزائر ثم هتفت بحياة الزعيم عبد الكريم قاسم والجمهورية [١]

وقد عقب المهداوي بان قصده من كلامه السابق هو تشجيع الزواج من العراقيات لان العزوبية التي ليس لها عذر شرعي بها مخاطر كثيرة فانها تولد الإنحرافات الجنسية لدى الذكور والإناث . وابدى ترحيبه بالنساء الأجنبيات وشكرهن على مبادرتهن هذه .

الغاء اتفاقية المساعدات الإقتصادية (مشروع ايزنهاور) واتفاقية الأمن المتبادل مع الولايات المتحدة الأمريكية

بعد الخروج من ميثاق بغداد قرر العراق الإنسحاب من كل الإتفاقيات التي عقدت في ظل النظام الملكي والتي تعتقد حكومة الثورة انها لاتتفق ومصالح الشعب العراقي. ففي ١٤ آيار ١٩٥٩ قال عبد الكريم قاسم في خطاب له في مؤتمر اتحاد الصناعات في الجمهورية العراقية : -

((ان اولئك الذين يتباكون على العراق ويزعمون ان الشيوعية طغت على هذا البلد انما الأجدر بهم ان يتباكوا على انفسهم . انني اعلن للعالم اجمع باننا اصدقاء مع الدول الشيوعية وانني شخصيا سوف اعمل على تنمية هذه الصداقة بالفعل ولكننا بعين الوقت نعمل وفق مصلحة الوطن كما اننا بعين الوقت اصدقاء مع الدول الغربية التي ترغب بصداقتنا . هذا شأن الدول المحايدة المسالمة التي تعمل ضمن مصلحة الوطن فلهذا ايها السادة اننا لانحاز الى جهة معينة اننا لانحاز الى طرف عدواني ولهذا السبب وحده قررنا نحن المسؤولين في الحكم الخروج من مبدأ ايزنهاور [٢] هذا الإسبوع . اننا لانريد ان نبقى طرفا في اتفاقية عدوانية او طرفا مع دول معتدية ضد دول اخرى اننا نتمكن من حماية ارضنا وبلادنا بقوتنا [٣] وفي يوم ٢٤ ايار قرر مجلس الوزراء الخروج من مشروع ايزنهاور (اتفاقية المساعدات الإقتصادية) [٤] .

---

[١] المحاكمات ١٥ / ٥٧٦٥ - ٥٧٦٦ ، مذكرة وزارة الخارجية البريطانية يوم ١٢ حزيران ١٩٥٩ في العراق في الوثائق البريطانية ٣ / ٦٠٣ .

[٢] في ٥ كانون الثاني ١٩٥٧ تقدم الرئيس الأمريكي ايزنهاور بمشروع الى الكونغرس يتضمن ان استتباب الأمن في الشرق الأوسط كما هو في اوروبا الغربية وفرموزا امر حيوي بالنسبة الى الولايات المتحدة وطالب الكونغرس باتخاذ قرار بشأن استخدام القوات المسلحة الأمريكية في الشرق الأوسط عند الضرورة لأن مثل هذا الأجراء يمنع الإتحاد السوفيتي من القيام باي عمل عدواني في المنطقة وسيوفر للشرق الأوسط درجة معقولة من الإستقرار وقد وافق العراق على المشروع في نيسان ١٩٥٧ .

[٣] مبادئ الثورة في خطب عبد الكريم قاسم ١٩٥٩ ١ / ٨٨ .

[٤] مقررات مجلس قيادة الوزراء يوم ٢٤ ايار ١٩٥٩ .

وفي يوم ٣٠ ارسلت وزارة الخارجية العراقية مذكرة الى السفير الأمريكي تتضمن الغاء اتفاقية الأمن المتبادلة لسنة ١٩٥٤ [1] واتفاقية تقديم المساعدات الإقتصادية (مشروع ايزنهاور) وذكرت ان قرار العراق لايعد عملا غير ودي وان الحكومة العراقية تنوي ان تقيم علاقات صداقة طبيعية بين البلدين على اساس التفاهم والمصالح المشتركة . وقد صرحت وزارة الخارجية العراقية ان هذه الإتفاقيات قد عقدت على اساس القانون الأمريكي للمساعدات العسكرية الصادر سنة ١٩٤٩ والتي تشترط تزويد الدول بالمواد والذخيرة والخدمات العسكرية التي تقر سياسة خارجية وعسكرية من شأنها ان تسير في الطريق الذي ترسمه الحكومة الأمريكية في سياستها العالمية وقبول تطبيق الخطط والأساليب التي تفرضها السياسة الامريكية في مختلف المجالات الدولية ومن هذه الخطط بداهة عدم اشعال هذه الأسلحة ضد اسرائيل [2] وكانت قد وصلت العراق قبل الغاء اتفاقيات بعض الاسلحة التي كانت في طريقها الى العراق قبل الثورة ومن ضمنها ست طائرات نفاثة للتدريب مع طياريها الامريكين وقد بقيت الطيارات في مطار الحبانية بعد عودة الطيارين الى بلادهم ووردت بعض التجهيزات والأسلحة التي كان العراق قد طلبها لإستعمال الشرطة . وارادت الحكومة الامريكية اشعار العراق باستعدادها لبيع الاسلحة ولكن عبد الكريم قاسم رفض ذلك لأنه لم يكن يثق بالامريكيين خاصة بعد ان تم عقد اتفاقيات لشراء السلاح من الأتحاد السوفيتي اذ قال عبد الكريم قاسم مخاطبا عددا من ضباط الجيش والشرطة يوم ١٦ حزيران ((تعلمون ان الاسلحة التي وصلت هي بين ايديكم اسلحة قوية ونحن نواصل السعي لجلب المزيد منها واحسن منها وقريبا سوف تكون معظم الاسلحة او نسلح معظم قطعات الجيش بالاسلحة الحديثة وسوف تكون لدينا الطائرات الحديثة ايضا من القاصفة والمقاتلات وطائرات المواصلات والناقلات وكل هذه الاسلحة والطائرات لم تكونوا تحلمون بها في الماضي)) [3] .

---

[1] في ٢٥ نيسان ١٩٥٤ وافقت الحكومة الامريكية على تزويد الجيش العراقي بالمساعدات العسكرية بشرط ان لايستعمل ((المعدات أو المواد أو الخدمات التي يزود بها إلا لغرض المحافظة على الأمن الداخلي والدفاع المشروع عن النفس وان لايقوم العراق باي عمل اعتدائي على أي دولة اخرى والمقصود "الكيان الصهيوني")) .

[2] قحطان احمد سليمان السياسة الخارجية العراقية ص ٥٠٥ .

[3] مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم ١ / ١٩٥٩ ص ١٢٠ .

محاكمة الوجبة الرابعة من المتهمين بثورة الموصل

بدأت المحكمة العسكرية العليا الخاصة يوم ٢٧ ايار ١٩٥٩ النظر في قضية المتهمين العقيد خليل سلمان والمقدم عبد الله الجبوري ، والرئيس الأول توفيق يحيى اغا والرئيس يحيى حسين الحماوي ، الملازم الأول غانم محمد العبد الله والملازم الأول حسن محمد صالح ، والملازم عبد الرحمن مصطفى والملازم ذنون يونس والملازم سالم يحيى الحافظ وجميعهم من الفوج الثالث من اللواء الخامس بتهمة الإشتراك في حركة الموصل والقيام بعصيان مسلح . وبعد ان هاجم كل من المدعى العام ورئيس المحكمة الرئيس جمال عبد الناصر بكلام بذيء بدأت المحكمة الإستماع الى الشهود . وجاء في ملخص القضية ((كان الفوج الثالث من اللواء الخامس وعلى رأسه المتهم العقيد خليل سلمان قوة ضاربة اعتمد عليها الشواف في مؤامراته الدنيئة . وقد ظهر من سير الحوادث ان ضباط هذا الفوج كانوا مندفعين لمؤازرة الشواف اندفاعا شديدا فضابط اعاشة الفوج الرئيس شكر الحنكاوي هو الذي سافر الى سوريا وتفاوض بشأن المؤامرة وجلب الأذاعة بنفسه كما ان إمام الفوج توفيق النعيمي هو الذي اخذ يذيع بيانات الشواف من الاذاعة المذكورة .

وكان واجب الفوج البقاء في المعسكر كإحتياط بيد الشواف وذلك لإعتماده عليه ولموالاته له وقد تم حفظ الأسلحة الواردة من الجمهورية العربية المتحدة لغرض التآمر في مشاجب السرية الرابعة للفوج المذكور ووزعت للأهالي الأغوات من قبل ضباط الفوج.

وقد استعان الخائن الشواف بالفوج المذكور لضرب كتيبة الهندسة عندما اعلن افرادها الوقوف الى جانب الجمهورية العراقية والبقاء على ولائهم للمسؤولين فيها وفعلا تم الهجوم على الكتيبة المذكورة بالنار والحركة وجرح بعض الأفراد وجردت الكتيبة من اسلحتها كما استخدمت بعض قطعات الفوج لتفريق المتظاهرين والبعض الاخر لمنع قطار (انصار السلام) من دخول الموصل وقد بقي الفوج المذكور يساند المؤامرة الى اللحظة الأخيرة .

وبعد ان استمعت المحكمة الى شهادة ستة عشر شاهداً والى افادات المتهمين ودفاع المحامي جميل دنو اصدرت حكمها يوم العاشر من حزيران ١٩٥٩ كالآتي : –

١ . الحكم على المجرمين العقيد المتقاعد خليل سلمان والمقدم المتقاعد عبد الله الجبوري والرئيس الاول توفيق يحيى اغا والرئيس يحيى حسين الحماوي بالإعدام رميا بالرصاص حتى الموت .

٢ . وحكمت المحكمة على المجرمين الملازم الأول غانم محمد العبد الله والملازم الأول حسن محمد صالح والملازم عبد الرحمن مصطفى والملازم ذنون يونس والملازم سالم يحيى الحافظ بالأشغال الشاقة المؤبدة .

وقد نفذ حكم الإعدام بحق كل من خليل سلمان وتوفيق يحيى آغا ويحيى حسن الحماوي في ساحة ام الطبول يوم ٢٠ / ايلول / ١٩٥٩ .

وخفف الحكم الصادر بحق عبد الله الجبوري الى الأشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمسة عشر عاما والحكم الصادر بحق كل من غانم محمد العبد الله وحسن محمد صالح وعبد الرحمن مصطفى وذنون يونس وسالم يحيى الحافظ الى الأشغال الشاقة المؤقتة لمدة عشر سنوات[1]

---

[1] المحاكمات ١٥ / ٥٩٩٣ – ٦٠٠٥ .

مساعي رئيس الوزارء لإيقاف المد الشيوعي

على الرغم من التحذيرات التي وجهت الى الحزب الشيوعي من مغبة التمادي في مطالبته بالإشتراك في السلطة واحتمال ان يؤدي تشدده في ذلك الى التباعد بينه وبين عبد الكريم قاسم . فقد عقد المكتب السياسي للحزب اجتماعا للبحث في توسيع الحملة التثقيفية للمطالبة بالإشتراك في الحكم فوافق البعض وعارض آخرون . وقد علم عبد الكريم قاسم بما دار في ذلك الإجتماع الذي تغلب فيه رأي الموافقين وواصلت جريدة الشعب المطالبة بان يكون للحزب ممثلون في الوزارة وهاجمت تركيبته السلطة القائمة وضعف المؤسسات الرسمية واخذ الحزب يكثف حملاته التثقيفية في هذا الاتجاه [1] .

واستغل عبد الكريم قاسم مناسبة يوم عيد العمال العالمي ليلقي خطابا يوم ٣٠ نيسان ١٩٥٩ هاجم فيه الشيوعيين وتوجهاتهم بشكل غير مباشر حين قال

((ان التكتلات الضيقة والحزبية والأحزاب في هذا الوقت لاتفيد البلد وتجعلها في مأزق حرج . ان القصد من ذلك هو تفريق الصفوف ، وضرب الواحد منا بالآخر . اننا في عهد انتقال وقد صممنا ان نصون مكاسب ثورتنا مهما كلف الأمر)) [2] .

ولكن الحزب الشيوعي اراد ان يثبت مدى نفوذه بين الجماهير ويؤكد لرئيس الوزراء شرعية مطلبه في الاشتراك في الوزارة فأقام بمناسبة عيد العمال من الأول من ايار مسيرة حشد فيها طاقاته ووظف كل امكاناته تصدرها اعضاء اللجنة المركزية مرددين بشكل ايقاعي ((عاش زعيمي عبد الكريمي ، حزب الشيوعي بالحكم مطلب عظيمي))

وسواء اكان طرح هذا الشعار قد جاء بشكل عفوي كما يدعي بعض اعضاء اللجنة المركزية ومنهم بهاء الدين نوري ام كان بايعاز من الحزب نفسه فإن عبد الكريم قاسم قد عد ذلك تحديا له . فالمسيرة اظهرت له ان الحزب ليس مجرد قوة سياسية داعمة له ضد القوميين والبعثيين بل انه يشكل خطرا على حكمه ، خاصة بعد ان اخذ الحزب يكثف حملاته التثقيفية داخل تنظيماته وفي صفوف القوات المسلحة فأخذ عبد الكريم قاسم يغير نهجه تجاه الحزب [3].

ويذكر بهاء الدين نوري انه في اليوم التالي للمسيرة ((اجتمعنا لنقيم نتائج المظاهرة . وبعد نقاش ضاف قررنا في المكتب السياسي تبني شعار المشاركة في الحكم والقيام بحملة اعلامية تثقيفية داخل تنظيماتنا وبين الجماهير لدعم هذا المطلب)) [4] اخذت جريدة اتحاد الشعب ترد على طروحات عبد الكريم قاسم حول الحياة الحزبية التي قال عنها انها تسبب الإنشقاق ولايمكن قدرة اجازتها إلا بعد انتهاء المرحلة الإنتقالية فكتبت الجريدة يوم ٧ ايار تقول ((ان مهمات المرحلة الإنتقالية لايمكن ان تنهض بها الحكومة وحدها مهما كان اخلاصها للثورة . واذا كان البلد متجها الى مرحلة انتقالية فالمهمات الصعبة التي تميز امثال هذه المراحل تستدعي اكثر من غيرها حكومة

---

[1] موسوعة ١٤ تموز ٢ / ١٨٥ .

[2] مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم ١ / ٨٠ .

[3] بهاء الدين نوري ، مذكرات بهاء الدين نوري ط٢ كردستان العراق ١٩٩٥ ص ٢٠٢ - ٢٠٧ .

[4] المصدر نفسه ص ٢٠٤ .

إئتلافية حقيقية التمثيل)) وقالت في عدد اخر ((ان ادخال الشيوعيين الى الحكومة بإمكانه ان يضع حداً للسلوك العفوي لجماهير الشعب)) [1] .

وهكذا اخذ التوتر في العلاقة بين عبدالكريم قاسم والحزب الشيوعي تتصاعد حدته في وقت بدا فيه الحزب وكأنه القوة المتنفذة في البلاد او انه على وشك ان يتسلم السلطة حتى ان عزيز الحاج علي حيدر عضو اللجنة المركزية للحزب وعضو هيئة تحرير جريدة اتحاد الشعب كان يرى انه يجب على الحزب ان يستولي على السلطة . وذهبت اصداء حركة الحزب بعيدا وانتشرت على نطاق واسع وشعرت الأوساط الغربية وحكومات الحلف المركزي السنتو بالقلق [2] .

وبذلت قيادة الحزب محاولة لتطمين عبد الكريم قاسم حول مستقبل العمل الحزبي في البلاد واقناعه ان مطالبتهم في الحكم انما تعبر عن شعورهم بالمسؤولية تجاه الجمهورية العراقية وهو ما يبدو من الوثيقة التي رفعها اليه الحزب يوم (١١) ايار ١٩٥٩ والتي جاء فيها : -

سيادة الأخ الكريم

((اثناء لقاءنا معكم اشرنا الى ضرورة مساهمتنا في مسؤولية الحكم وفي اعتقادنا لم يكن مناسبا اجراء تداول اوسع حول هذه المسألة . اسمحوا لنا ايها الأخ ان ندلي بوجهة نظرنا حول هذا الموضوع

اننا نعتقد ان تركيبات الحكم في جمهوريتنا وعلى الأخص تركيب السلطة القائدة لم يجر حتى الآن على قاعدة التمثيل الشعبي الصحيح ويحرم من حق المساهمة في سلطة الحكم ممثل حزب كحزبنا. لقد عانت الجمهورية وعانينا معكم العواقب السلبية الناشئة من هذا الوضع غير الطبيعي . ان افضل طريق في الوقت الحاضر للتعرف على اولئك الذين يمنحهم الشعب ثقته هو طريق الأحزاب والمنظمات الوطنية التي برهنت اخلاصها . اننا اذا اقدمنا على المطالبة بالمساهمة بتحمل المسؤولية.. انطلاقاً من شعورنا بالمسؤولية)) [3] .

وقد رد عبد الكريم قاسم على مطالب الشيوعيين هذه في خطاب له يوم ١٤ ايار أي بعد ثلاثة ايام من تقديم المذكرة فقال : -

((انني ايها السادة لا اشجع في الوقت الحاضر على الحزبية والأحزاب . وان ذلك سوف يحين وقته ، وحين ذاك انني شخصيا سأطالبكم بقيام هذه الأحزاب والح عليكم ان قصرتم في ذلك)) [4] .

وفي اليوم التالي رد الحزب على خطاب عبد الكريم قاسم بتنظيم مسيرة بمناسبة يوم فلسطين طالب فيها المتظاهرون بتنفيذ احكام الإعدام بحق رجال العهد السابق والقوميين الصادرة من المحكمة العسكرية العليا واشراك الحزب الشيوعي في الحكم وقام عدد من القياديين في الحزب بالتجول في ارجاء البلاد لأخذ التأييد لحملة المشاركة في الحكم وجرى إلقاء المحاضرات وطالبت لجان الدفاع عن الجمهورية والمنظمات المهنية والنقابات التي يسيطر عليها الشيوعيون بضرورة تمتع الشيوعيين

---

[1] اتحاد الشعب ٨ آب ١٩٦٠ .

[2] عبد الفتاح علي يحيى . المصدر السابق ص ١٢٩

[3] اضواء على الحركة الشيوعية ٢ / ٩٧ .

[4] مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم ١ / ٨٨ - ٩٠ .

بمواقع رسمية واشارت الصحف الموالية لهم بانه ((لم يعد للزعيم عبد الكريم قاسم من مؤيدين يعتمد عليهم غير الشيوعيين وانه لا نية لهم في افساد التنظيم الإقتصادي العام القائم في البلاد)) [١] وهو اشارة واضحة بانهم لاينوون تطبيق الإشتراكية وتأميم الملكية الخاصة او النفط .

ويبدو ان الوضع في العراق قد اصبح من الدقة ان اثار قلق الحركة الشيوعية العالمية وبخاصة الإتحاد السوفيتي الذي لم يكن يرغب في ان يفقد علاقته الجيدة مع عبد الكريم قاسم في وقت تصاعدت فيه حدة التوتر بين (الإتحاد السوفيتي) وبين الجمهورية العربية المتحدة . لذلك اوصى مركز الشيوعية الدولية الحزب الشيوعي العراقي ان يراعي علاقته مع عبد الكريم قاسم بغية الحفاظ على مواقفه واستمرار حكمه وتجنب المضاعفات التي قد يوجدها مطلب الحزب بالإشتراك في السلطة والذي لايحمد عقباه [٢] وكان الاتحاد السوفيتي يفكر في كسب عبد الكريم قاسم اكثر من تفكيره في اسناد الشيوعيين العراقيين . ويرى ان ضغط الشيوعيين على رئيس الوزراء خطر على نظام الحكم في العراق وعلى نفوذ الاتحاد السوفيتي الذي اخذ يتزايد في العراق فبادر الى الإيعاز الى الحزب الشيوعي بإيقاف حملته التثقيفية باتجاه المشاركة في السلطة .

وقد اتضحت هذه الحقيقة لبهاء الدين نوري عضو اللجنة المركزية للحزب الذي سافر ضمن وفد حزبي الى الاتحاد السوفيتي برئاسة سكرتير الحزب سلام عادل في شباط ١٩٥٩ وذلك للمشاركة في مؤتمر الحزب الواحد والعشرين وكتب يقول : -

((ابلغ وفدنا بانه سيكون اول وفد بين الضيوف يلقي كلمته التي كنا قد هيأناها ولكن دعي غيرنا لإلقاء كلمته وجرى تجاهلنا نحن . وقد عرفنا السبب ان خطابنا لم يتضمن الأشادة بقاسم وهذا مالم يرض عنه الحزب الشيوعي السوفيتي . فرجونا تضمينه هذه الإشادة وان تكون كلمتنا منسجمة مع رأي القيادة السوفيتية في شخص قاسم ... وقد وضحنا ولو على شيء من المضض وادخلنا جملة [ابن الشعب البار] كإشادة لشخص قاسم فسمح لنا بعد ذلك بإلقاء الخطاب)) [٣]

ويضيف بهاء الدين نوري الى ذلك قوله ((كانت حملتنا التثقيفية بالمشاركة مستمرة وسط حماسة اعضاء الحزب ومؤيديه عندما تلقينا مذكرة من قيادة الحزب الشيوعي السوفيتي وهي توجه لنا النقد على مطالبنا بالمشاركة في الحكم وتعتبر موقفنا تطرفاً يسارياً وتؤكد ان من الضروري دعم سلطة قاسم ضد ما تتعرض له من دسائس ومؤامرات امبريالية هادفة الى اسقاطها . وقبل تلقي هذه المذكرة كانت اغلبيتنا في قيادة الحزب الشيوعي العراقي مياله الى تسلم السلطة وكنا ننظر الى شعار المشاركة في الحكم كخطوة نحو تسلم السلطة . وكان طموحنا هذا مشروعاً لان الحزب كان اقوى حزب سياسي في البلاد ، فكان من حقه وفق جميع الأعراف والمعايير الديمقراطية ان يصبح الحزب الحاكم في البلاد اما مذكرة او رسالة القيادة السوفيتية فانها لم تكن سوى تدخل اناس مغرورين كانوا يجهلون ظروف العراق ... كنا دراويش للقيادة السوفيتية معتقدين انها اكثر فهماً لأوضاع بلدنا

---

[١] تقرير السفارة البريطانية للفترة ٩ – ٢٥ ايار ١٩٥٩ . العميد الزوبعي ، العراق في الوثائق البريطانية ٣ /

[٢] اضواء على الحركة الشيوعية في العراق ٢ / ٩٦ .

[٣] مذكرات بهاء الدين نوري ص ٢٠١ .

فأمتثلنا للأمر وتخلينا عن شعار المشاركة في الحكم وبالتالي تخلينا عن هدف الوصول الى السلطة طوال عهد قاسم [١] .

وتذكر المصادر ان الحزب تلقى مذكرة القيادة السوفيتية بواسطة جورج تللو عضو المكتب السياسي للحزب ومسؤول العلاقات الخارجية فيه والذي كان يعالج في موسكو منذ شباط ١٩٥٩ وقد استقر الرأي على عودته الى بغداد لينقل هذه الرسالة . [٢]

ويتضح من هذا الموقف ان الاتحاد السوفيتي لم يكن يرغب في مواجهة ردود فعل الغرب تجاه اشتراك الحزب الشيوعي في الحكم او وصوله الى السلطة ولافي تحمل المسؤوليات الإقتصادية عن العراق اذا قررت الحكومات الغربية استعمال النفط كسلاح ضد الحكومة العراقية . وفوق ذلك فانه لم يكن راغباً في المجازفة بالمكانة التي حصل عليها حديثا في مصر من اجل نظام لم يكن معروف الهوية بعد في العراق على حد قول الباحثة الأمريكية فيب مار [٣] .

وهكذا استجاب الحزب الشيوعي لنصيحة الشيوعية الدولية وضغوط عبد الكريم قاسم عليه بواسطة الحزب الوطني الديمقراطي فقرر يوم ٢٢ ايار ايقاف حملته التثقيفية بشعار المشاركة في الحكم فنشرت جريدة اتحاد الشعب في اليوم التالي قرار المكتب السياسي للحزب والذي قال فيه : –

((كان حزبنا قد اكد في جريدته وعلى لسان اعضائه ومؤازريه اهمية اشتراكه في مسؤولية الحكم جنبا الى جنب العناصر الوطنية المخلصة الاخرى وذلك انطلاقا من فكرة صيانة الجمهورية ومن ضرورة تضامن كل القوى الوطنية . في مسؤولية الحكم امام الشعب. وبرغم ان الحزب بقي في حدود النشاط التثقيفي بهذه المسألة فان كل القوى السياسية الوطنية المنظمة في البلاد واوسع الجماهير الشعبية عمالا وفلاحين ، كسبة ومثقفين ، طلاباً وتجاراً قد اقتنعوا برأي الحزب وعبروا عن وجهات نظرهم بسبل مختلفة .

ولا شك ان هذه النتيجة قد حققت شطرا مهما مما توخاه الحزب في حملته التثقيفية كما انها ستكون ذات اثر كبير في تطور جمهوريتنا الديمقراطية التي تعتمد في سياستها على ارادة الشعب .

اخذين بنظر الإعتبار هذه النتائج وكذلك ظروف وحدة القوى الوطنية في نضالها من اجل صيانة الجمهورية بزعامة ابن الشعب عبد الكريم قاسم تلك الوحدة التي يضعها حزبنا على الدوام في المقام الأول من سياسته . قررنا ايقاف هذه الحملة التثقيفية وعلى اعضاء حزبنا البسلاء تنفيذ هذا القرار كما نرجو ذلك من جماهير شعبنا المجاهد .

اننا نعلن عن تقدير حزبنا واعتزازه بالثقة العظمى التي اولته اياها الجماهير الشعبية الغفيرة. هذه الثقة التي هي حجر الأساس في سياسة الحزب ونضاله من اجل صيانة الجمهورية ومن اجل تحقيق الأهداف العادلة للشعب .

بغداد في ٢٢ مايس ١٩٥٩

المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي [٤]

---

[١] مذكرات بهاء الدين نوري ص ٢٠٤ –٢٠٥ .

[٢] كان تللو عضوا في الحزب منذ الأربعينات لكنه ترك العمل الحزبي ثم عاد سنة ١٩٥٦ وصعد الى عضوية اللجنة المركزية وصار مسؤولا عن التنظيم العسكري سنة ١٩٦٢ قتل في اثناء ثورة ٨ شباط ١٩٦٣ .

[٣] تاريخ العراق الحديث (لندن ١٩٨٥) ص ١٦٧ .

[٤] اتحاد الشعب ٢٣ مايس ١٩٥٩ .

واكد في بيان اخر ((انه لم يتخذ مواقفه الا كجزء من حقه في ممارسة حقوقه الديمقراطية المبدئية ويجب ان لايوخذ هذا بشكل من الأشكال على انه يتضمن رغبة من جانبه في معارضة الحكم الوطني وان طلبه المحدد لتمثيله في مجلس الوزراء كان يعكس الثقة التي يضعها الحزب في القيادة التي يتولاها رئيس الوزارء)) [1] .

مقابلة الصحفي الهندي كرانجيا لعبد الكريم قاسم

زار الصحفي الهندي كرانجيا رئيس تحرير مجلة بالتز الهندية بغداد في شهر ايار ١٩٥٩ وقابل يوم ١٣ من هذا الشهر عبد الكريم قاسم .

قال كرانجيا انه قد سمع روايات عن وقوع اعمال فوضوية وان الشيوعيين هم الذين يحكمون البلاد ولذلك فانه قد جاء الى بغداد ليرى بنفسه حقيقة الأمر فاجاب عبد الكريم قاسم انه كما يرى بعينيه ان جميع هذه الإشاعات كاذبة ووصف خططه لتطوير البلاد .

واشار كرانجيا الى تعليق الرئيس عبد الناصر بان الشيوعيين يحاولون تقويض القومية العربية واشار الى الخلاف القائم بين العراق والجمهورية العربية المتحدة فاجاب عبد الكريم قاسم :- ان العراق كان موطن القومية العربية وسوف يدعمها بالأفعال ليس بالأقوال وذكر انه ليس له عداء مع الجمهورية العربية المتحدة وان العداء كله من جانب واحد وانه يتحدى أي فرد يبرهن انه قال او عمل أي شيء ضد الجمهورية العربية المتحدة . وقال عندما توقف الجمهورية العربية المتحدة هجماتها فان النزاع سيتوقف .

وفي رده على استفسار الصحف التي تشير الى وجود مؤامرة شيوعية في العراق ضد العالم العربي وان هناك حلفا شيوعيا لتحقيق فكرة (الهلال الخصيب الشيوعي) قال عبد الكريم قاسم ان هذه كلها اكاذيب وان العراق صديق لجميع الأقطار بما في ذلك الأقطار الغربية الراغبة في صداقته .

وحول هجوم المحكمة العسكرية العليا الخاصة على الجمهورية العربية المتحدة قال عبد الكريم ((ان المحكمة كانت تحاكم الخونة ضد البلاد واذ كان هناك آخرون ساعدوا هؤلاء الخونة فمن الطبيعي انهم سوف يتعرضون الى الهجمات نفسها)) لقد تهرب من الاجابة وقال انه اوعز الى الصحافة بالتوقف عن شن الهجمات ولكن مواصلة التهجم على العراق جعل الصحافة غير قادرة على التزام الصمت وهو غير قادر على الضغط عليها !!. وقال انه لايحمل حقدا تجاه القاهرة وليس لديه اية شروط للتفاهم معها !!. واعلن انه لايريد احزابا في الوقت الحاضر مع انه ليس ضد فكرة الأحزاب بل انه يتخذ موقفا وديا منها وعندما يحين الوقت المناسب فانه سيشجع فكرة تأسيسها . [2]

وبعد هذا اللقاء اجرى كرانجيا حديثا مع العقيد فاضل عباس المهداوي رئيس المحكمة العسكرية العليا الخاصة . وقال المهداوي ان المحكمة اصبحت مدرسة كبرى للشعب العراقي بل للشعوب العربية اجمع !! وانها اداة توجيه صالحة للسير به في طريق التعلم الصحيح والتربية

---

[1] نفسه ١٠ تموز ١٩٥٩ .

[2] الثورة ١٣ – ١٧ ايار ١٩٥٩ .

السليمة والثقافة الحرة ونشر المبادئ الديمقراطية الصحيحة السليمة وغسل اذهان بعض المثقفين الذين تسمموا بسموم الثقافة الرجعية !!.

رئيس الوزراء يستخدم الحزب الوطني الديمقراطي اداة للضغط على الشيوعيين

وصف مجلس الوزراء الذي تشكل بعد التعديل الوزاري الذي اجراه عبد الكريم قاسم يوم السابع من شباط ١٩٥٩ بانه ((وزارة الحزب الوطني الديمقراطي)) اذ كان اغلبية الوزراء المحسوبين على هذا الحزب او المرتبطين به فكريا . وعبد الكريم كان يعتبر نفسه من تلامذة كامل الجادرجي .

وكان الحزب قد شهد خلافات عميقة داخل قيادته فيما يخص الموقف من حكم عبد الكريم قاسم. فكان محمد حديد (نائب رئيس الحزب ووزير المالية والشخصية القوية التي لها كلام مسموع في مجلس الوزراء ولدى عبد الكريم قاسم يرى ضرورة اسناد رئيس الوزراء . وان التخلي عن المسؤولية سيكون في صالح الشيوعيين . بينما كان كامل الجادرجي رئيس الحزب يعارض الحكم الفردي العسكري ويدعو لحكومة إئتلافية تضم جميع الأحزاب بعد انسحاب العسكريين منها كما يدعي. وكان قد دعى ممثلين حزبه (محمد حديد وهديب الحاج حمود) الى تقديم استقالتهما من الوزارة مؤكدا على انه ما لم تمثل الوزارة الجماعات السياسية التي تتكون منها جبهة الإتحاد الوطني فالأفضل ان تؤلف من اشخاص مستقلين .[1] وبعد سفر الجادرجي الى موسكو للعلاج في ٢٥ نيسان ١٩٥٩ وجد عبد الكريم قاسم في غيابه فرصة سانحة لاستخدام الحزب الوطني الديمقراطي غطاء للضغط على الحزب الشيوعي العراقي وايقاف توجهاته نحو تسلم السلطة . وبحكم العلاقة الوطيدة بينه وبين محمد حديد الذي كان يرى ان الصراع بين الشيوعيين والوطنيين الديمقراطيين لم يكن متكافئا . ولابد من الاستجابة لرغبة عبد الكريم قاسم بتجميد الحياة الحزبية في اثناء فترة الانتقال وبعد اجتماعين عقدهما الحزب يومي ١١ و ١٥ ايار تقرر تجميد نشاط الحزب وبادر (حديد) الى تحقيق هذه الرغبة واعلن يوم١٩ ايار ان الوطنيين الديمقراطيين لايمكنهم البقاء غير مبالين برغبات زعيم البلاد وانهم بذلك يتخلون عن كل نشاط فورا وبذلك تم تجميد نشاط الحزب الوطني الديمقراطي استجابة لرغبة عبد الكريم قاسم ويتفاهم بالاتفاق بين عبد الكريم قاسم ومحمد حديد .

وقد نشرت جريدة الاهالي لسان حال الحزب الوطني الديمقراطي بيان الحزب حول وقف نشاطه السياسي يوم ٢٠ ايار مجدت فيه ثورة ١٤ تموز وزعيمها ودوره في توحيد البلاد وتوقف الحزب المساند للثورة وجاء في البيان : –

((ان زعيم البلاد وبطل الثورة عبد الكريم قاسم دعا الى عدم تشجيع العمل الحزبي في المرحلة الانتقالية التي تمر بها جمهوريتنا الزاهرة لانه يؤدي في هذه المرحلة الى شق الصف الوطني وفسح المجال للدس من قبل المتربصين بجمهوريتنا فان حزبنا لايسعه الا ان يستجيب الى هذه الدعوة لاعتقاده بان اهدافه انما هي الان نفس اهداف الثورة الخالدة وان كل مايضر بها انما يضر بالحزب ويضر من بعد بمصلحة الشعب بوجه عام ... ان تحدي حكومة جمهوريتنا الزاهرة

---

[1] محمد عويد الدليمي – كامل الجادرجي ، (بغداد ١٩٩٧) ص ٢٤٧ – ٢٦٨ .

لايصح مادامت تعمل هي نفسها لتحقيق تلك الاهداف وما دامت تتخذ لسيرها النهج الديمقراطي الذي نريده لشعبنا . وفي مثل هذا الموقف يجب ان لايكون النشاط الحزبي متعارضا مع مصلحة جمهوريتنا وشعبنا . فاذا ما ارتؤي ان هذه المصلحة تستلزم وقف النشاط الحزبي فلا بد لحزبنا الحريص على مكاسب ثورتنا الخالدة وعلى توطيد جمهوريتنا الزاهرة من ان يلتزم بذلك وفقا لما تقتضيه هذه المصلحة)) .

وقد وضع هذا القرار الشيوعيين امام امرين فكان عليهم اما ان يعارضوا السياسة الجديدة ويصبحوا وجها لوجه امام عبد الكريم قاسم او يقبلوا بايقاف حملاتهم التثقيفية حول المشاركة في الحكم. ولقد ادرك القادة الشيوعيون مغزى تجميد الحزب الوطني الديمقراطي لنشاطه فاعلنوا ايقاف حملاتهم التثقيفية للمشاركة في الحكم وكان لهذا القرار اثره في تصدع الحزب في المرحلة التالية .

وطبقا لما يقوله محمد حديد فانه هو الذي اقترح واشار على عبد الكريم قاسم ان يطلب تجميد العمل الحزبي في اوج الصراع الحزبي العنيف وفوضى الحياة الحزبية وتدهورها بسبب الصراع العقائدي بين الأحزاب ريثما تهدأ الامور . وان قاسما اخذ بالفكرة فبادرنا الى تجميد حزبنا وان الجادرجي لم يوافق على ذلك وكان يعتقد ان ذلك حصل بايحاء من قاسم ولكنني كنت ارى ان الرأي كان صحيحا بالنسبة لتلك المرحلة . [1]

وقد اتضح بان اغلبية اعضاء الحزب كانت تؤيد ما ذهب اليه محمد حديد ووجد المحتجون من اعضاء الحزب انفسهم في عزلة فتركوا الحزب .

كانت الخلافات بين الحزبين الشيوعي والوطني الديمقراطي قد بدأت في نيسان ١٩٥٩ اذ عمدت جريدة اتحاد الشعب الى تفنيد ما اسمته (الدعاية الاستعمارية) التي تشير الى وجود الخلاف بين الحزبين فردت عليها صحيفة الاهالي في ١٢ ايار قائلة ((فعلا هناك خلاف حزبي وانه باءت جميع الجهود لحل ذلك الخلاف بالفشل)) [2] .

ولكي لايظهر الشيوعيون بمظهر المتمرد على سلطة عبد الكريم قاسم خطأوا قرار تجميد الحزب الوطني الديمقراطي بوقف نشاطه . ودعوه لإعادة النظر في هذا القرار واتصلوا ببعض عناصر الحزب والمحسوبين عليه بقصد دفعهم للوقوف ضد قرار التجميد وتكتيلهم لمواصلة العمل الحزبي باسم الحزب المذكور واعتبار الذين اقروا التجميد خارج صفوف الحزب فنشرت جريدة اتحاد الشعب يوم ٢٢ ايار ١٩٥٩ بيانا لمجموعة اطلقت على نفسها اسم (الحزب الوطني الديمقراطي) جاء فيه : -

((نشر فريق من اخواننا اعضاء الحزب الوطني الديمقراطي في الصحف المحلية يوم ٢٠ ايار ١٩٥٩ بيانا سموه (قرارا من الحزب) يوقف نشاط الأعضاء الحزبي مما اثار استياء الأوساط الشعبية حزبية كانت ام غير حزبية .

---

[1] اقتباسا عن عبد الفتاح علي يحيى ، التطورات السياسية ص ١٣٠ .

[2] تقرير السفارة البريطانية للمدة ٩ - ٥ ايار ١٩٥٩ . العميد الزوبعي ، العراق في الوثائق البريطانية ٣ / ٥٦٢ .

اننا نعلن باسم اكثرية اعضاء الحزب الوطني الديمقراطي ومؤازريه من التقدميين للشعب العراقي مخالفتنا لهذا القرار المتضمن وقف نشاط الحزب ونعلن استمرارنا بالعمل الحزبي ونعلن خطأ القرار المذكور شكلا ومضمونا)) .

وبعد ان يستعرض البيان التاريخ النضالي للحزب الوطني الديمقراطي في العهد الملكي والأساس الشعبي الذي قامت عليه ثورة ١٤ تموز يقول : -

ان طبقات الشعب لايمكن ان تقوم برعاية مصالحها إلا عن طريق الأحزاب التي تمثل هذه المصالح . وبعد ان قضى على مصالح الإقطاع واندحرت الرجعية باحزابها الخائنة بقيت هناك احزاب وطنية مخلصة للجمهورية تمثل مصالح طبقات الشعب وتعمل ضمن ذلك العامل المشترك لتلك المصالح والقائم خلال هذه المرحلة التاريخية . ان الحزب الوطني الديمقراطي يقوم بعمله الان على هذه الاسس وعليه ان يتحمل دوره في هذا العهد البنائي بقيادة ابن الشعب وبطل ثورته الزعيم عبد الكريم قاسم واي قرار بتجميد نشاطه الحزبي لايعني سوى التحلل من هذا الدور التاريخي الخطير للحزب ولايعني سوى ذلك الترابط الطبقي في هذه المرحلة التاريخية من حياة الشعب العراقي .

ان التبرير الوحيد الذي جاء به القرار المنشور بوقف نشاط الحزب هو : ان المرحلة الانتقالية الحالية تتطلب وقف النشاط الحزبي ومع اننا نتفق مع اخواننا مصدري البيان بان المرحلة الانتقالية تتطلب وضعا خاصا من الناحية الحزبية يختلف عن الاوضاع الاعتيادية الا اننا لانتفق معهم في ان هذا الوضع الخاص هو وقف النشاط الحزبي . ان قيام احزاب متطاحنة متصارعة يضر ابلغ الضرر بجمهوريتنا ولذلك فان الوطنيين الواعين دعوا على الدوام الى تكوين جبهة اتحاد وطني فعالة بين الاحزاب الوطنية ذات عمل فعال يمتد الى اعمق الاوساط الشعبية وفي مختلف انحاء البلاد وبذلك يتم وقف التصادم الحزبي ويحول دون بروز مفهوم الحزبية الضيقة ويتم تجميع القوى الحزبية لخدمة الجمهورية وتحقيق اهداف ثورة ١٤ تموز الجبارة بقيادة ابن الشعب الزعيم عبد الكريم قاسم ونحن في نفس الوقت نعتقد بان اجازة الاحزاب رسميا يمكن ان تتاخر في الوقت الحاضر كما قال سيادة الزعيم في اخر خطبه . الا اننا في نفس الوقت نعتقد بان الاحزاب لايمكن ان تقوم بين عشية وضحاها وان طبيعة فترة الانتقال نفسها تتطلب فسح المجال لبناء قواعد متينة للأحزاب تكون مهيأة لممارسة الحكم الديمقراطي الصحيح الذي اعلن سيادة الزعيم بانه يعمل في سبيله ومن الواضح ان وقف النشاط الحزبي لايخدم هذه الغاية النبيلة باية حال من الاحوال وانما يبعثر القوى الحزبية بدلا من تجميعها وتنميتها خلال فترة الانتقال . ان الحزب الوطني الديمقراطي لم ينبثق في يوم من ايام ١٩٤٦ وانما نما خلال سنوات عمل ونشاط جماعي طويلة كما هو معلوم وهذا الحزب يجب ان يترك الان لينمو في جو النشاط والعمل خلال فترة الانتقال الحالية اما من الناحية الشكلية فان قرار وقف نشاط الحزب المنشور يوم ٢٠ - ٥ - ١٩٥٩ كان مذيلا باسم الحزب الوطني الديمقراطي الذي لم يعقد مؤتمرا منتخبا له صلاحية اصدار القرارات منذ تشرين الثاني عام ١٩٥٣ ان القوانين المرعية نفسها قد اعطت حق تقرير مصير اية جمعية الى الهيئة العامة التي يمثلها المؤتمر المنتخب اما النظام الداخلي للحزب فلم يقبل فكرة وقف نشاط الحزب اصلا . هذا فضلا عن ان القرار المشار اليه لاتؤيده اكثرية اعضاء الحزب ولااكثرية الهيئات القيادية .

ونحن اذ نعلن مخالفتنا للقرار المذكور فاننا ندعو اعضاء الحزب الوطني الديمقراطي المؤمنين باداء واجبهم الحزبي في هذا الظرف الى الاستمرار في النشاط الحزبي وتحقيق اهداف الحزب في صيانة الجمهورية والمحافظة على مكاسب الثورة وفق توجيهات قائد الثورة وزعيمها ابن الشعب البار عبد الكريم قاسم ودعم سياسته وحشد جماهير الحزب وتوجيهها تنظيميا وتثقيفيا من اجل ذلك كله .

كما اننا نعتبر ان الذين اصدروا قرار وقف النشاط الحزبي ومن يؤيدهم من اعضاء الحزب قد قرروا ذلك بالنسبة لانفسهم فقط ونحن نرجو لهم كل التوفيق في عملهم السياسي كمستقلين متمنين عودتهم الى النشاط الحزبي في اقرب وقت والانضمام الينا في عملنا الحزبي .

بغداد في ٢١ / ٥ / ١٩٥٩

الدكتور عبد الله اسماعيل البستاني	عبد المجيد الونداوي
علي عبد القادر	نايف الحسن
المحامي حسان عبد الله مظفر	الشيخ عبد الحليم آل كاشف الغطاء
المحامي ناجي يوسف	علي جليل الوردي
حسين احمد العاملي	المحامي سليم الحسني
المحامي عادل الياسري [1]	

وفي اليوم التالي نشر الحزب الشيوعي بيانا اخر حول (محاولة ايقاف نشاط الحزب الوطني الديمقراطي) جاء فيه : -

((بتاريخ ٢٠ ايار ١٩٥٩ صدر بيان يحمل اسم الحزب الوطني الديمقراطي وهو يتضمن توقيف نشاط الحزب في فترة الانتقال الحالية . وقد جاء البيان مفاجئا للرأي العام ليس في اوساط الجماهير فحسب بل وفي صفوف الحزب الوطني الديمقراطي نفسه .

وبتاريخ ٢٢ ايار صدر بيان اخر باسم الحزب الوطني الديمقراطي وهو يحمل تواقيع عدد من قادة الحزب واعضائه البارزين يخطئ ما ذهب اليه محررو البيان الأول ويعلن الحزب مواصلة نشاطه السياسي)) .

واكد البيان : -

١ . ان وجود الحزب الوطني الديمقراطي في الحياة السياسية ضرورة تاريخية .
٢ . دور الاحزاب الوطنية في توطيد انتصار الثورة وضمان صيانة الجمهورية وتقدمها .
٣ . ان فترة الانتقال تستوجب اتخاذ التدابير والاجراءات الضرورية لتنشيط الاحزاب الوطنية لدرجة اكبر .

---

[1] اتحاد الشعب ٢٢ ايار ١٩٥٩ .

٤ . ان النشاط الحزبي المخلص في الدفاع عن الجمهورية وعن سيادتها الديمقراطية التي قادها الزعيم عبد الكريم قاسم لايمكن اعتباره تحديا لحكومة الجمهورية باي حال من الاحوال.
٥ . ان وقف النشاط السياسي لاي حزب ديمقراطي لايخدم وحدة القوى الوطنية بل يصدعها .
٦ . محاولة ايقاف نشاط الحزب تغذي الدعاية الاستعمارية وتضعف مكانة جمهوريتنا بين الشعوب العربية والرأي العام العالمي .

ويخلص البيان الى القول

((ان البيان الذي يحاول ايقاف نشاط الحزب الوطني الديمقراطي ليس سوى تسجيل احتجاج سلبي صارخ على النهج الديمقراطي للثورة الذي حاز على تأييد اوسع جماهير الشعب بمختلف طبقاته ومساندتها .

ان مسؤوليات النضال الوطني هي مهمة شرف لكل الوطنيين المخلصين ولنا ان نأمل بان اخواننا من القادة الوطنيين الديمقراطيين الذين يملكون رصيدا وطنيا في الكفاح الوطني سيبادرون الى ادراك هذه الخطوة السلبية والعودة الى حظيرة حزبهم المناضل .

واننا لعلى يقين تام بان راية النضال المشرف للحزب الوطني الديمقراطي ستبقى خفاقة مع كل الرايات الوطنية فوق ارض وطننا الحبيب . [١]

المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي

ولم يكتف الشيوعيون بذلك بل ادعت ان جريدة اتحاد الشعب اجرت استفتاءا بين عناصرها ومؤيديها حول قرار تجميد الحزب الوطني الديمقراطي لنشاطه ووزعت (١٥٠٠) نسخة منه في المحال العامة والمقاهي والنوادي والاسواق في مختلف انحاء بغداد ونشرته الجريدة يوم ٢٣ ايار كالاتي : -

((ايها الاخ المواطن نرجو ابداء رأيكم في الاستفتاء التالي الموجه في جريدة اتحاد الشعب ونشكركم

قبل ايام صدر بيان في جريدة الاهالي حول تجميد النشاط السياسي للحزب الوطني الديمقراطي فهل تعتقد ان هذا البيان ايجابي صحيح ام سلبي خاطئ ؟

ضع إشارة أمام الرأي الذي تعتقده رجاءا

مندوب اتحاد الشعب

رد عبد الكريم قاسم على الحزب الشيوعي في مؤتمر صحفي عقده يوم ٢٣ ايار بالقول ((انا لست منتميا الى أي حزب او أية فئة .الكل جماعتي وانا منتم الى الكل ... انني لااريد النشاطات الحزبية في هذه الفترة الانتقالية . انني اريد الشعب ان يكون كتلة واحدة وان قرار الحزب الوطني

---

[١] اتحاد الشعب ٢٣ ايار ١٩٥٩ .

الديمقراطي بتعطيل نشاطه السياسي في المرحلة الانتقالية الحاضرة ينسجم مع تفكيري في ان الفترة الانتقالية ستكون اقصر ما يمكن)) [1]

وحالما اذيعت تصريحات عبد الكريم قاسم هذه من دار الاذاعة قال المعلق ((ان الحريات التي منحها قاسم للشيوعيين كانت اكبر بكثير مما يحلمون به حتى لو انهم كانوا القائمين بتنفيذ ثورة الرابع عشر من تموز)) [2] ويعد هذا اول هجوم تشنه الاذاعة ضد الشيوعيين بشكل صريح . وفي يوم ٢٥ ايار ذكرت صحيفة الاهالي انها هيأت ردا على المختلفين في الرأي مع الحزب الوطني الديمقراطي ولكن في ضوء تصريح عبد الكريم قاسم حول النشاط الحزبي في الفترة الانتقالية ودعوته لايقاف النشاط الحزبي قررت الجريدة عدم نشر الرد .

واتصل الشيوعيون بكل من وصفي طاهر وفاضل عباس المهداوي للحصول على تأييدهم لوجهة نظرهم وحاولوا الاتصال بطه الشيخ احمد ايضا . ولكن عبد الكريم قاسم اخذ يضغط على الشيوعيين . وقامت السلطة يوم ٢٤ ايار بالتضييق على فعاليات المقاومة الشعبية مانعة اياها من اجراء اية اعتقالات او تفتيش للمنازل بدون اذن من الحاكم العسكري ورفعت مسؤولية الزعيم طه الشيخ احمد عن الاستخبارات والامن وواجه داود الجنابي قائد الفرقة الثانية بعض المضايقات واخذ نفوذ الشيوعيين ينحسر عن الاذاعة [3] التي صارت تهاجمهم علنا .

وكان الاعتقاد السائد لدى بعض الاوساط الغربية والسفارة البريطانية في بغداد هو ان تصلب الحزب الشيوعي الجرئ تجاه عبد الكريم قاسم كان بدافع وتأثير من ممثلي الحزب الشيوعي الصيني في العراق . او من مبعوثين صينيين امضوا جزء من الوقت في المنطقة او الى نفوذ الشيوعيين الصينيين لأن الشيوعيين السوفيت كانوا في تلك الفترة يضغطون على الحزب الشيوعي العراقي لتخفيف نشاطه كما مر بنا في حين كان الصينيون يحثونه على السير قدما الى امام [4] وقد اورد بهاء الدين نوري عضو اللجنة المركزية للحزب في مذكراته ((ان الاتجاه الفكري لسلام عادل وللغالبية العظمى من قادة الحزب الشيوعي كان اقرب الى اتجاه القيادة الصينية والذي كان ابو العيس قد اطلع عليه اثناء زيارته للصين انذاك ونشرت اتحاد الشعب مقالات عنه)) [5] وتجدر الاشارة هنا الى انه تم ابدال السفير الصيني في بغداد بناء على طلب عبد الكريم قاسم . [6]

وفي تقرير بعثت به السفارة البريطانية في بغداد الى خارجيتها يوم ١٦ حزيران قالت ((ليس لدينا شك بان الاتحاد السوفيتي وربما الصين يتدخلان في شؤون العراق الداخلية بطرق عديدة

---

[1] الاهالي ٢٤ مايس ١٩٥٩ .

[2] برقية صادرة من دائرة علاقات الكومنويلث يوم ٦ حزيران ١٩٥٩ ، العراق في الوثائق البريطانية ، العميد الزوبعي ٥٨٧/٣ .

[3] تقرير السفارة البريطانية في بغداد الى خارجيتها يوم ٢٤ حزيران ١٩٥٩ ، الزوبعي، العراق في الوثائق البريطانية ٣ / ٦٤٠ .

[4] Batatu , op cit p . 9\5

[5] مذكرات بهاء الدين نوري ص ٢٠٨ .

[6] عبد الفتاح علي يحيى ، التطورات السياسية ص ١٣٢ .

فـ(اتحاد الشعب) صحيفة الحزب الشيوعي يجري تمويلها من قبلهم ولدينا دلائـل موثوقـة بـان الحكومة السوفيتية زودت هذه الصحيفة بخبراء للاسهام في كتابة مقالات موجهة . وفي غضون ذلك يمكننا التاكيد ان عبد الكريم قاسم بدأ يستمع الى هذه الشائعات ويقال ان هاشم جواد وزير الخارجية العراقي قد استدعى السفير السوفيتي للإحتجاج على بعض نشاطاته)) [١] .

وجاء في مذكرة وجهتها وزارة الخارجية البريطانية الى سفارتها في بغـداد يـوم ١٥ تمـوز كالاتي:-

((اشرتم في ١٩ مايس الى الانقسام الموجود في صفوف الحزب الشـيوعي الـى جمـاعتين الأولى تتبع سياسة الوصول الى السلطة بسرعة وهي الجماعة المتطرفة والثانيـة تنـهج الاعتـدال والعمل المتأني المدروس وصولا لتحقيق الهدف نفسه وحددتم الجماعة الاولى بالاشخاص العـائدين من المنفى والثانية باولئك الاعضاء في الحزب الذين قضوا سنوات طوالا في السـجون تحـت ظـل الحكم الملكي .

ولكن يبدوا لنا (الخارجية) ان الاحتمال الأكثر هو ان الجماعة المعتدلة والمتأنية في العمـل ينبغي تحديدها بالأشخاص العائدين من المنفى والذين تلقوا المبادئ وعقائد الحزب وفقا للنهج الـذي تتبعه موسكو . وان تحدد الجماعات التي تتبع سياسة السرعة في الوصول الـى السـلطة بـاولئك الأعضاء من الحزب الذين لم يغادروا العراق مطلقا .

ان السياسة السوفيتية القائمة تجاه العراق تريد ان تستثمر الموقف الى ابعد حد وهم يؤيـدون جماعة التأني بسبب ضعف الكوادر القاعدية للحزب الشيوعي العراقي والنقص في القادة الموثوقيـن ولإدراك العرب الطبيعة الحقيقية للسياسة السوفيتية في الشرق الأوسط والتصميم المتزايد لمقاومـة أي تغلغل شيوعي .

وان وصولهم الى السلطة بسرعة يؤدي الى انهيار نظامهم الشيوعي (العراقي) بسبب ضعف كوادرهم كما ان عبد الناصر قد يتدخل لقلب النظام الشيوعي وان وصول الشيوعيين الـى السلطة سيجعل السوفيت على اهبة الاستعداد ومراقبة انهيار الحزب او الإطاحة به بسبب تدخل عبد النـاصر وسيتتبع ذلك اندلاع حرب كونية [٢] .

انتوني ناتنك يقابل رئيس الوزراء

في اواخر ايار ١٩٥٩ زار انتوني ناتنك الوزير البريطاني السابق ومـن حـزب المحـافظين وصديق جمال عبد الناصر بغداد للمرة الثانية وكان قد زارها للمرة الاولى سنة ١٩٥٨ وقد اسـتقبله عبد الكريم قاسم يوم ٢٨ ايار وكانت اسئلته تدور حول الشيوعيين وموقف عبد الكريم قاسم منـهم وحول المحكمة العسكرية العليا الخاصة . ومحاكمة رجال العهد السابق والعلاقـة مـع الجمهوريـة العربية المتحدة . وقد اكد عبد الكريم قاسم في اجوبته

---

[١] العراق في الوثائق البريطانية ٣ / ٦١٥ . العميد الزوبعي

[٢] الزوبعي . العراق في الوثائق البريطانية ٤ / ٥١ – ٣٥ .

((انني دائما فوق الميول والاتجاهات ولا انتمي لاية فئة او انحاز بل انني انتمي الى مجموع الشعب . ان كل الجماعات سواء كانوا من الديمقراطيين ام من الشيوعيين فانهم جميعا يناضلون في سبيل هذا البلد ويساهمون في العمل باخلاص في سبيل الجمهورية العراقية وهم جميعا ابناء البلد واناس مخلصون وانني اتعاون معهم دوما وانني اوكد لك ان المودة والمحبة بيني وبينهم لا تنفصل ابدا .وانني اساندهم واساعدهم دوما ولذلك فانني افكر في تحطيم السجون في المستقبل وانني مسرور جدا لأن كل الفئات والعناصر في هذا البلد اصبحوا قوة واحدة يعملون للمصلحة العامة ويستجيبون لكل نداء نوجهه اليهم فيما يخص مصلحة هذا البلد وهم اخوان دائما متعاونون لاتفرقة بينهم ولاخلاف وهم ابناء الوطن)).

وعن المحكمة قال ((ان هذه المحكمة تحاكم اشخاص مجرمين تآمروا على سلامة البلد وارادوا تقويض كيان الجمهورية ولذلك فان التهجم بالدرجة الاولى ينصب على الجهات التي تعاونت بصورة مباشرة مع المتآمرين اما بالدرجة الثانية فانه منصب على الدول الاخرى ليس بصفتها الحالية ولكن على اساس اعمالهم السابقة .. ان المحكمة العسكرية عندنا حرة في تصرفاتها وانني شخصيا لاتدخل في اعمالها شأنها شأن الصحف العراقية مع هذا فانك لو تمعنت في العبارات والتعليقات خلال سير المحاكمات ترى ان ذلك الكلام ليس موجها ضد بريطانيا مباشرة او أي دولة اخرى بصورة مقصودة وقال : - عندما يسمع رئيس المحكمة او المدعي العام مثلا ان المستر الان دالاس يتهجم على العراق ويقول انه اصبح جسرا تعبر عليه الدول الاخرى فانهم لايستطيعون كبت مشاعرهم لرد تلك الأباطيل والتهجمات علينا ولذلك فانه من الصعب الزامهم بالسكوت [1] وقد هاجمت الصحف الشيوعية وبخاصة اتحاد الشعب التي نشرت نص المقابلة لناتنك بسبب اسئلته هذه واخذت تحذر الحكومة من العناصر الرجعية وضرورة تطهير اجهزة الدولة من العناصر المعادية .

وكان ناتنك قد اخبر الزعيم عبد الكريم قاسم ((ان الناس مستاؤون من موقف المحكمة كما بينه لي من اتصلت بهم وان المهداوي يتصرف كسياسي متعصب اكثر من كونه قاضيا ينشر العدالة)) ولم يجب قاسم .

وفي يوم ٣٠ ايار وفي اثناء محاكمة وجبة جديدة من المتهمين بثورة الموصل قال المدعي العام ((كنت من بين المواطنين الذين استمعوا يوم امس الى التصريحات القيمة لزعيمنا عبد الكريم قاسم . وشعرت بعد ان انتهى المذيع من التصريح والحديث مع الصحفي الوزير الاستعماري من حزب المحافظين وصديق ناصر الاستعمار جمال عبد الناصر قلت هذه ضربة بطل كريم ضربة من ضربات ١٤ تموز)) ثم قال جاء هذا الناتنك (فتدخل المهداوي وقال النتن) في فترة تصورها الاستعمار فترة بلبلة واضطراب في الجمهورية العراقية الديمقراطية الخالدة ليدافع عن الاستعمار وليدافع ثانية عن قيمة جمال عبد الناصر بنظر الاستعمار . خاصة وان العراقيين يعلمون ان هذا الناتنك استقال بسبب زمالته وصداقته الى جمال عبد الناصر اثناء فترة الاعتداء الثلاثي على قناة السويس . ويريد هذا النتن ان يدافع عن هيئة عملائه في العراق))

---

[1] اتحاد الشعب ٣١ ايار ١٩٥٩ الاهالي ٣١ ايار ١٩٥٩ .

ثم قال المهداوي انني اقول لمن اتصل بهم ناتنك يكفيهم عارا وخزيا ان يدافع عنهم امام كريم العراق رجل استعماري قذر [١] .

وكان عبد الكريم قاسم قد ادلى بتصريح في اليوم نفسه (٣٠ ايار) اذيع من دار الاذاعة قال فيه ((انني دائما مع مجموع الشعب وانني دائما فوق الميول والاتجاهات ان كل الجماعات سواء كانوا من الديمقراطيين او الشيوعيين او غيرهم فانهم جميعا يناضلون في سبيل هذا البلد ... انني اعتبر ان كل الجماعات هم اخوان لي وانني ملزم ان اجمعهم ولادعهم يتفرقون بل العكس سأصهرهم لمصلحة هذا البلد وسأجمع كلمتهم ولاينقلب المخلصون الى متآمرين)) [٢] . وكان ناتنك قد كتب بعد عودته مقالا تحت عنوان (مجنون يحكم سبعة ملايين) .

وزار في التاسع من حزيران القسم الشرقي في وزارة الخارجية البريطانية وقدم تصورا عن انطباعاته التي حصل عليها خلال زيارته للعراق .

وقال ان القرار الذي اتخذته الحكومة البريطانية بالموافقة على بيع العراق الاسلحة هو القرار الصائب بدليل ان الملحق العسكري السوفيتي قدم عرضا لتجهيز العراق بالدبابات بعد وقت قصير من تقديم همفري تريفليان (السفير البريطاني) لعرض الحكومة البريطانية وقال ناتنك بان هذا الموقف اصبح مفهوما ومؤيدا من القوميين العرب واشار الى شكري القوتلي الرئيس السوري السابق وعبد الحميد السراج وزير داخلية الاقليم السوري وان هذين الشخصين قد تجاوزا مخاوفهما السابقة من اننا نحاول الاتفاق مع الشيوعيين على حسابهم .

ووصف ناتنك الوضع في العراق بانه قلق وان المشارك الرئيس لقاسم في حركته الاخيرة ضد الحزب الشسوعي هو وزير المالية محمد حديد نائب رئيس الحزب الوطني الديمقراطي وقد قررا بان المسلك العملي الوحيد المتاح امامهما هو تجميد الفعاليات السياسية. وقد وضعا الشيوعيين في حيرة من امرهم فهم أما أن يعارضوا الحكومة وإما ان يقبلوا بتجميد نشاطهم الحزبي .

وقال ناتنك ان عبد الكريم قاسم ليس شيوعيا وان ما يقوله في مقابلة ما في بعض الاحيان يظهره ساذجا ولكن اداؤه في الحياة السياسية يظهره بانه يتمكن ان يكون داهية ماكرا وقاسيا ايضا وفي اجابة له حول استفسار فيما اذا كانت هناك دلائل تشير الى ان عبد الكريم قاسم يتعاطى المخدرات قال ناتنك : ((انه ذو عينين مفتوحتين ثابتتين وبالتأكيد مشابهة لعيون المدمنين على المخدرات ولكنه لايؤكد انه يتعاطى المخدرات .. وهو يعمل بتماس مع وزير المالية حديد ووزير الخارجية هاشم جواد واشار ناتنك الى ان جواد لايمكن الوثوق به . وانه على استعداد لخدمة اية حكومة . وان التوجه الذي يحمله قاسم نحونا (بريطانيا) هو اننا يمكن ان نكون اخوة له او اصدقاء ويبدوا انه تواق لإقامة علاقات جيدة مع تركيا وايران .

وفي اجابة عن سؤال فيما اذ ستحصل حرب اهلية في العراق لو اختفى عبد الكريم قاسم قال ناتنك : ((ان شكلا معينامن ثورة القصر هي الاكثر احتمالا وان اية فئة تفوز تكون اسيرة

---

[١] المحاكمات ١٥ / ٥٧٦٣ – ٥٧٦٤ .

[٢] الاهالي ٣١ / ٥ / ١٩٥٩ .

للشيوعيين اكثرمن قاسم وان الادارة في البلد لن تتفكك بالكامل نظرا للإئتلاف القائم بين القوى المدنية والعسكرية)) [1]

وكان رئيس الوزراء قبل ذلك قد اجرى مقابلتين يوم ٢٥ ايار مع عدد من مراسلي الصحف الغربية ومنهم بينز ورثنغتون مراسل صحيفة تورنتو تلغرام (كندا) وريجارد بيستون وهو صحفي بريطاني ومراسل جريدة نيوزكرونيكل واربعة صحفيين امريكيين وكانت الاسئلة تدور حول رأي عبد الكريم قاسم بالحزب الشيوعي ومطاليبه حول الشيوعية وقد اكد عبد الكريم قاسم في اجوبته ايضا (ان الشيوعيين مواطنون جيدون) وقال في جواب له للصحفي الكندي فيما اذا كانت الوزارة القادمة ستضم عددا من الوزراء الشيوعيين ((انني شخصيا مع مجموع الشعب وانني فرد منه اتعاون مع كافة الاتجاهات والميول اذا كانت تخدم مصلحة البلد)) وعندما الح الصحفي في السؤال قال

((انني شخصيا لا انظر الى الاشخاص على اعتبارهم فئة او حزب معين ولكنني انظر اليهم من ناحية الخدمة الصادقة ودرجة اخلاصهم للبلد وارجو ان تعتقد بان جميع العناصر والفئات من مختلف الميول والاتجاهات هم بالوقت الحالي كتلة واحدة لايفرقهم مفرق المندفعون لخدمة الجمهورية العراقية وصيانة مكاسب الثورة وانني شخصيا مندمج معهم لخدمة المصلحة العامة))[2].

ونظرا لتكرار هذه الاسئلة من السياسي البريطاني ناتنك فقد نبه بعض العراقيين والاجانب السفير البريطاني في بغداد (تريفيليان) الى ان طرح مثل هذه الاسئلة ليس امرا حكيما لان الاجوبة عليها ستكون لفائدة الشيوعيين حتما وانهم سيحصلون على تصريحات من رئيس الوزراء جديرة بان يستشهدوا بها نشير الى ان عبد الكريم قاسم ليس ضدهم . خاصة وان مقابلة ناتنك لرئيس الوزراء قد احدثت هيجانا كبيرا لدى الصحف الموالية للشيوعيين وخاصة اتحاد الشعب التي اكدت الاهداف الشريرة للسياسة البريطانية على الرغم من ترحيب عبد الكريم قاسم بهذه الاسئلة . [3]

وفد شعبي عراقي يزور الأقطار العربية

ادى التخطيط في السياستين الداخلية والخارجية الى عزلة العراق عن الاقطار العربية وانقطع عن حظور جلسات مجلس الجامعة العربية . واحست الحكومة بعزلتها فقررت ارسال وفد شعبي من الشيوعيين والمتعاونين معهم والمحسوبين على الحكومة للقيام بجولة في عدد من الاقطار العربية لشرح اهداف ثورة الرابع عشر من تموز ومنجزاتها لتلك الاقطار والعمل على اتخاذ خطوات جديدة باتجاه تدعيم التضامن العربي . وفي اجتماع مجلس الوزراء يوم ٢٣ ايار ١٩٥٩ تلى كتاب وزارة

---

[1] مذكرة القسم الشرقي في وزارة الخارجية البريطانية يوم ١٢ حزيران ١٩٥٩ العميد الزوبعي، العراق في الوثائق البريطانية ٣ / ٦٠٣ .

[2] اتحاد الشعب ٢٦ / ٥ / ١٩٥٩ والمحاكمات ٥ / ٥٧١٧ .

[3] برقية السفارة البريطانية في بغداد الى خارجيتها يوم ٩ حزيران ١٩٥٩ ، العميد الزوبعي ، العراق في الوثائق البريطانية ٥٩٧/٣ .

الخارجية برقم د / ٢٨٥٦ / ٨٥٦ وتاريخ ٢٠ / ٥ / ١٩٥٩ الباحث عن انتداب وفد شعبي يطوف بالبلاد العربية لتدعيم التضامن العربي (عدا الجمهورية العربية المتحدة والأردن) وترشيح الاشخاص الاتية اسماؤهم لهذه المهمة :

١ . الشيخ عبد الواحد الانصاري
٢ . الشيخ ابراهيم مصطفى الايوبي
٣ . الشيخ عبد الحليم آل كاشف الغطاء
٤ . ابراهيم احمد
٥ . موسى الشيخ راضي
٦ . كاظم الدجيلي
٧ . عزيز شريف
٨ . عبد الله البستاني
٩ . زكية شاكر
١٠ . سافرة جميل حافظ

والسيد حميد رشيد احد المخبرين الصحفيين لدار الاذاعة مرافقا صحفيا للوفد ومن المحسوبين على الشيوعيين .

والمقترح فيه المرافقة على سفر الوفد وتخويل سفارتنا في الاقطار العربية التي سيزورها الوفد لصرف ما يلي :-

١ . دفع نفقات السكن لاعضاء الوفد في المدن العربية التي سيزورها .
٢ . توفير المواصلات والتنقلات المحلية من قبل السفارات .
٣ . القيام بالحفلات والمآدب التي يرتئيها الوفد على حساب الحكومة .
٤ . الاتفاق على ما قد تتطلبه مهمة الوفد من نفقات اخرى .
٥ . تخويل الوزارة حجز تذاكر السفر بالطائرات لتنقل الوفد في البلاد العربية .
٦ . دفع مخصصات على اساس اربعة دنانير لكل واحد في اليوم طوال مدة السفر عدا التكاليف المذكورة اعلاه التي تصرف على الوفد من حساب الدولة .

وان النفقات المذكورة تقدر بحوالي (٢٠٠٠٠) دينار حيث ستصرف ضمن حدود هذا المبلغ . وبعد المداولة وافق المجلس على الاقتراح المذكور .[١]

وقد سافر الوفد الذي ترأسه عزيز شريف يوم ٢٧ ايار الى المغرب العربي (المملكة المغربية وتونس وليبيا) واعتذرت الحكومتان اللبنانية والسودانية للسلطات العراقية عن استقبال الوفد باعتبار ان الزيارة غير ملائمة ورفضت المملكة العربية السعودية اعطاء منحة الدخول للوفد[٢] ولذلك لم يكن تاثير الوفد على الاقطار العربية مثلما كان القائمون بالثورة يأملون في الحصول عليه .

---

[١] مقررات مجلس الوزراء يوم ٢٣ ايار ١٩٥٩ . ملفات مجلس السيادة الملف ٢٤٩ و ١٤٣ ص ٢٥١ .

[٢] برقية صادرة من دائرة علاقات الكومنويلث يوم ٦ حزيران ١٩٥٩ ، الزوبعي . العراق من الوثائق البريطانية ٥٨٧/٣ .

وقد عاد الوفد من جولته يوم ٧ تموز واذيع البيان الاتي ((وصل امس (٧ تموز) الوفد الشعبي الذي زار المملكة المغربية وتونس وليبيا واتصل بالاوساط الرسمية والشعبية في تلك البلدان العربية الشقيقة قصد اطلاع تلك الاوساط على حقائق الوضع في العراق الجمهوري وتبديد الاراجيف والدعايات المسمومة المغرضة التي تبثها ابواق الاستعمار والعملاء ضد نظامنا الجمهوري الديمقراطي وضد حكومتنا الوطنية وقائدها الزعيم عبد الكريم قاسم والذي علمنا ان الوفد نجح في مهمته نجاحا كبيرا وكان المقرر ان يعقد رئيس الوفد الاستاذ عزيز شريف مؤتمرا صحفيا يعرض فيه للرأي العام النتائج التي حققها الوفد في جولته الا ان المؤتمر أجل الى صباح يوم (٨ تموز) لتعذر انعقاده بسبب العطلة الرسمية التي صادفت يوم امس بمناسبة عيد العام الهجري الجديد [١] والواقع ان الجمهورية العربية المتحدة عملت على تخويف الاقطار العربية من الوفد والتشكيك في مهمته فاذاعت اذاعة القاهرة وصوت العرب ((ان الحزب الشيوعي في العراق قرر ارسال بعثة شيوعية الى البلاد العربية للاتصال بالاحزاب الشيوعية فيها والاتفاق على خطط موحدة لقلب نظام الحكم في هذه البلاد وتدبير انقلابات والقيام بمظاهرات شيوعية مسلحة وخلق اضطرابات وفق خطة تمهد للغزو الشيوعي [٢] .

التباعد بين الشيوعيين والوطنيين الديمقراطيين

احرج قرار الحزب الوطني الديمقراطي بتجميد نشاطه الحزب الشيوعي ووضعه وجها لوجه امام رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم . الامر الذي جعل الخلافات بين الحزبين تتصاعد حدة منذ شهر نيسان ١٩٥٩ . وجرت مناوشات بينهما ظهرت اثارها واضحة في الحملات التي كانت تنشرها كل من صحيفتي الاهالي واتحاد الشعب . وقد اسهم عبد الكريم قاسم في تأجيج الصراع بين الحزبين بفسحة المجال امام الوطنيين الديمقراطيين لمنافسة الشيوعيين في السيطرة على الجمعيات الفلاحية والمنظمات المهنية والشعبية والنقابات وزيادة نشاطهم في مناطق عدها الشيوعيين مناطق خاصة بهم ومغلقة بوجه الاحزاب الاخرى . وقد تطورت هذه المناوشات لتتحول الى صدامات بين الفريقين في عدد من المناطق وكان حزب البعث العربي الاشتراكي يراقب هذه التطورات عن كثب . وقد كتب عن احد هذه المصادمات في بيان اصدره يوم ١٥ حزيران يقول : -

((في صباح يوم السبت ١٣ حزيران ١٩٥٩ شكل بضع فئات من الفلاحين وفدا لمقابلة رئيس الوزراء وعرض مطاليبهم العادلة وشرح اوضاعهم الحالية عليه بعد تشريع قانون الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية والمسلك المشين الذي سارت عليه الهيئة المؤسسة للاتحاد العام للجمعيات الفلاحية بتحزبها السافر واندفاعها الشديد لتسخير الجمعيات لخدمة اغراض الحزب الشيوعي ومقاومة أي صوت يرتفع مخالفا لارادته وسياسته ويرفض الخضوع لارادته .

---

[١] اتحاد الشعب ٨ / ٧ / ١٩٥٩ .

[٢] المحاكمات ١٥ / ٥٧١٩ .

وعندما بلغت جموع الفلاحين وزارة الدفاع تصدى لهم اعضاء الحزب الشيوعي بعد ان ابلغهم وصفي طاهر والذي كان بانتظار موكبهم منذ الصباح الباكر وهاجموا بوحشية بالغة جموع الفلاحين واعتدوا عليهم اعتداء صارخا كان موضع استنكار كل من شاهد او سمع به ... ان هذا الحدث يكشف لنا ما يلي :

اصرار الحزب الشيوعي على رفع راية الخلاف وتصميمه على مواصلة نهجه السياسي الرامي الى فرض سيطرته على نقابات العمال وجمعيات الفلاحين واتحادات الطلبة واي شكل اخر من اشكال النشاط والتنظيم الاجتماعي والسياسي تمهيدا لتحقيق مسعاه في الاستيلاء على الحكم ......

ان الجمعيات الفلاحية يجب ان تكون وسيلة لاشاعة روح التعاون والتآخي بين الفلاحين والدفاع عن قضاياهم دون أي تمييز بين فلاح وآخر بسبب من ارائه السياسية او أي سبب اخر وتنظيم امكانياتهم وقواهم بما يحقق لهم رفع مستواهم وتصفية جميع آثار الحياة الاقطاعية التبعية . ولكن وجود هيئة مؤسسة شيوعية خاضعة للحزب الشيوعي لايمكن ان يحقق هذه الاغراض لذلك لابد من تحرير الجمعيات الفلاحية من سيطرة الشيوعيين .

ان شعبنا عمالا وطلبة وفلاحين وكسبة يستنكر اشد الاستنكار هذا الاعتداء الصارخ الذي نظمه وبيته الحزب الشيوعي لارهاب الفلاحين ومنعهم من رفع صوتهم واعلان رأيهم ويطالب بالضرب على ايدي الشراذم والعصابات المعتدية بمنتهى الشدة والحزم ووضع حد لروح الفوضى والفساد والارهاب التي اشاعتها هذه الشراذم في عراقنا [1] . وتعزى اسباب الحادث الى ان الهيئة المؤسسة للاتحاد العام للجمعيات الفلاحية التي اجيزت من وزارة الداخلية يوم ٢١ ايار ١٩٥٩ قد تألفت من عناصر شيوعية ووطنية ديمقراطية وديمقراطية كردية (بارتية) . وبسبب طبيعة تركيبة هذه الهيئة فقد حصل خلاف حول تشكيل الجمعيات الفلاحية واجازتها وحدث تنافس شديد بين الشيوعيين والوطنيين الديمقراطيين من اجل السيطرة على الجمعيات ووقعت صدامات في مناطق مختلفة من العراق كالمسيب والهندية والشامية بسبب محاولة الشيوعيين الاستئثار بالهيئات التأسيسية للجمعيات المحلية . واتهمت صحيفة الاهالي الهيئة المؤسسة للاتحاد العام للجمعيات الفلاحية التي يسيطر عليها الشيوعيون بعرقلة اجازة الجمعيات الفلاحية للوطنيين الديمقراطيين والمستقلين .

وتطور الخلاف الى درجة خطيرة حيث نظم الحزب الوطني الديمقراطي ومن خلال عراك الزكم عضو الحزب وعضو الهيئة المؤسسة للاتحاد العام واحد (الفلاحين) الاثرياء في منطقة الفرات الاوسط وفي منطقة التاجي ببغداد وفدا من الجمعيات غير المجازة الى بغداد يوم السبت ١٣ حزيران للشكوى من تصرفات الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية وقد ادى ذلك الى وقوع معركة بين وفود الفلاحين والشيوعيين امام وزارة الدفاع وتحت سمع وبصر عبد الكريم قاسم [2] هتفت اثناءها الوفود الفلاحية ((لااحزاب ولاحزبية احنا نريد جمعيات فلاحية)) .

---

[1] نضال البعث ٧ / ٣٦ .

[2] عماد احمد الجواهري ، تاريخ مشكلة الاراضي والاصلاح الزراعي في العراق ١٩٣٣ - ١٩٧٠ . رسالة دكتوراه غير منشورة كلية الآداب بغداد ١٩٨٢ ، ص ٣٦٦ - ٣٧٠

وفي الوقت الذي عد فيه الشيوعيون مسيرة الفلاحين هذه انها من صنع قيادة الحزب الوطني الديمقراطي وانها جرت باجراء مسبق من هذا الحزب من اجل زعزعة مكانة الشيوعيين بين الفلاحين ووصفوا بعض المشاركين في المسيرة انهم من الاقطاعيين والمتعاونين مع العهد السابق وان رد الشيوعيين جاء بسبب شعارات المسيرة الاستفزازية ضدهم . راحت جريدة الاهالي لسان حال الحزب الوطني الديمقراطي تهاجم عمل الشيوعيين هذا وقالت ((تنصب فئة من غير المسؤولين نفسها حاكما بطريقة بعيدة عن المفاهيم الديمقراطية فتلجأ الى استعمال العنف مع كل من يخالفها الرأي [1] .

ودافع الحزب الشيوعي عن موقفه وذكر ان الرد على المسيرة جاء عفويا بسبب الشعارات المرفوعة من الفلاحين وقال سكرتير الحزب سلام عادل : -

((أن حزبنا غير محاط بسور وغير مطلسم لذلك يمكن التأثير علينا من بعض الجوانب ... وراح العملاء يحرضون رفاقنا بقولهم جاء دور الوطني الديمقراطي ولكن تاثير الاستعمار على حزبنا اقل من تاثيره على غيرنا . بينما تمكن الاستعمار من التاثير على الوطني الديمقراطي بصورة اكبر .. ان الاستعمار اخذ يضع الخطط للاصطدام مع رفاقنا .. وبعض رفاقنا يتحملون جزءا يسيرا من المسؤولية وان الاستعمار البريطاني خبيث وحتى لانكون فريسة له يجب ان نتحلى باليقظة)) .

وجاء في بيان سكرتير الحزب ((كانت الجرائد الاستعمارية قد تنبأت بحدوث خلاف بين الشيوعيين والديمقراطيين ثم بين الشيوعيين وعبد الكريم قاسم . فبعد بيان التجميد وقعت حوادث فاشار الحزب الشيوعي الى ان ابطال هذه الحوادث الاستفزازية هم اعداء الجمهورية يتسترون وراء شعار التجميد . وان الذين جمدوا ليسوا عملاء ولكن لايستبعد ان يكون بينهم عملاء .. الوطني الديمقراطي جمد نفسه تحت شعار وحدة الصفوف ولكن القضية اظهرت غير هذا .. الصفوف تفرقت عند بروز شعار التجميد واكثر من هذا فان الوطني الديمقراطي شق نفسه بهذا الشعار . ان فكرة عبد الكريم قاسم سيئة عن الاحزاب لانه ليست لديه خبرة عنها واستغل الانكليز هذه الفكرة عند عبد الكريم قاسم فاذا حدث صدام هولود عنده .. وشبكات التجسس عندهم واسعة ومن ضمنهم عناصر معروفة بوجه عام انها عناصر وطنية بينما هم في الواقع عملاء)) [2] .

ادت الصراعات بين الشيوعيين والوطنيين الديمقراطيين للسيطرة على الجمعيات الفلاحية الى عرقلة تطبيق قانون الاصلاح الزراعي ووقعت صدامات دموية في عدد من المناطق واستغل الملاكون المتضررون من القانون للضغط على الفلاحين ففي ١٥ حزيران اطلق الملاك محمد النصر الله النار على فلاحيه في ناحية الاصلاح لواء الناصرية وقتل خمسة منهم . جرى لهم تشييع في بغداد في اليوم التالي هتف خلاله المتظاهرون ((يا زعيمنا تعال وشوف فلاحنا يقتل عالمكشوف)) وطالبوا بالحزم تجاه اعداء الجمهورية وتنفيذ احكام الاعدام وشنت صحيفة اتحاد الشعب هجوما شديدا يوم ١٨ حزيران على قائد الفرقة الاولى الزعيم الركن حميد سيد حسين لاستخدامه الجيش لمنع ارسال

---

[1] الاهالي ١٤ حزيران ١٩٥٩ ، اتحاد الشعب ١٤ حزيران ١٩٥٩ .

[2] نشرة بعنوان (خلاصة حديث الرفيق سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي) اقتباسا عن اضواء على الحركة الشيوعية في العراق ٢ / ١٠٥ - ١٠٦ .

جثث الفلاحين الى بغداد وارسالها بدلا من ذلك الى النجف لدفنها هناك مصحوبة بحراسة شديدة طبقا لتوجيهات الحاكم العسكري العام حسبما ذكر . ومع انه قد القي القبض على محمد النصر الله واشاع الشيوعيون انه تم اطلاق سراحه ووقعت حوادث مشابهة في الحي وسوق الشيوخ والديوانية وراح الملاكون يضغطون على الجمعيات الفلاحية . وهوجمت مقرات المنظمات الشعبية . وفي بغداد اغتيل احد الملاكين وسحلت جثته [١] .

تعديل قانون الاصلاح الزراعي

وقف عدد من الشيوخ والملاكين ضد قانون الاصلاح الزراعي وكان في مقدمة هؤلاء الشيخ احمد عجيل الياور شيخ عشائر شمر الذي كان من اكبر ملاكي الاراضي في منطقة الجزيرة [٢] وفي يوم ٥ تشرين الثاني ١٩٥٨ قدم الياور مذكرة الى عبد الكريم قاسم يطلب فيها الغاء قانون الاصلاح الزراعي وقد وضع المذكرة بمساعدة محمود الدرة الذي كان الياور يستشيره في كثير من القضايا السياسية مما جاء في المذكرة ((كان لمجرد صدور قانون الاصلاح الزراعي ارتبك الوضع الزراعي في البلد مما جعل التاثير واضحا على المواسم الزراعية المقبلة لذا ولما كانت هناك اسباب عديدة يجب ان تتوفر حتى يكون بالامكان النجاح وبلوغ الغاية منه في رفع وزيادة الدخل القومي ولذا فانه ان لم تكن الامكانيات كلها متوفرة للقيام بذلك مقدما ارى وجوب توضيح الامور للملاكين والفلاحين بعدم الاستيلاء على الاراضي الزائدة على الحد الاعلى للقانون لمدة معينة ليكون بالاستطاعة ايجاد التفاهم بين الملاكين والفلاحين لضمان فائدتهم جميعا وذلك لكي لايتاثر الدخل القومي الزراعي)) . وتقترح المذكرة على البدء بالاستيلاء على الاراضي المملوكة والاستفادة من الاراضي الاميرية الصرفة للتوزيع المستعجل ودراسة جميع مناطق العراق لمعرفة اسباب تاخر مستوى الانتاج فيها والقيام بتجارب في التوزيع على جميع انحاء العراق في كل لواء مشروع واحد لغرض التطبيق والقيام عمليا بدراسة مدى النجاح وتهيئة حقول تجريبية وتأسيس الجمعيات وتوعية الفلاحين بضرورة الانتماء اليها.

((ولما كانت النظريات العلمية والنية الحسنة لاتكفي لانجاح المشاريع الجسيمة ولما كان موضوع الاصلاح الزراعي يتعلق بمصير الشعب والبلاد والاقتصاد القومي وبما ان الحكومة المحترمة عاملة بكل طاقتها ورغبتها الصادقة برفع مستوى البلاد وافراد الشعب فلا نستكثر ان تقوم بهذه التجارب وان يكون العلم والدقة والتجربة والنتائج والحقائق وحدها هي الموجه حتى نستطيع ان نطمأن على مستقبلنا ومستقبل عراقنا الحبيب وجمهوريتنا العزيزة وان ما يشجعني على ابداء هذا الرأي هو ثقتي العظيمة برجال الثورة وعقيدتي انهم يريدون النوعية في الاعمال الناجحة لاالكمية في الارقام المكتوبة)) .

---

[١] اتحاد الشعب ١٦ ، ١٨ حزيران ١٩٥٩ . التقرير السياسي نصف الشهري ٩ – ٢٢ حزيران ١٩٥٩ للسفارة البريطانية في بغداد . العميد الزوبعي في الوثائق البريطانية ٣ / ٦٢٨.

[٢] بلغ مجموعة مساحة الاراضي المملوكة للاسرة (١٠٣٨٨٥) دونما .

وتمضي المذكرة في بيان مسوغات عدم تحبيذ تقسيم الاراضي المستولى عليها بالقول ((ان جميع المزارعين في البلاد كانوا يزرعون وكان هناك قلة في الايدي الزراعية العاملة وكثير من المزارع بقيت من دون زراعة لعدم وجود فلاحين لها وكانوا جميعهم من الاراضي المملوكة ويزرعونها على طريقة التبوير سنة وسنتين أي ان كل فلاح يشغل ثلاثة اضعاف مايكفيه من الارض بالزراعة على الطرق الحديثة الناجحة خاصة بعد الاتجاه للنوعية بالعمل لا بالكمية بالارض فاذا ما قسمت هذه الاراضي المستولى عليها وزادت عن العراقيين وحاجتهم فماذا يكون مصير جميع الاراضي والاملاك الحكومية وجميع هذه المشاريع الحديثة التي كلفت الحكومة عشرات الملايين من ثروة البلاد والصالحة جدا للزراعة عندما لايوجد لها فلاح)) وتناقش المذكرة المادة الاولى من القانون وتقول ((ان الحد الاعلى من كمية الارض المسموح بتملكها قليلة جدا ولايمكن لصاحبها من العيش عيشة مناسبة ولاتحقق العدالة والانصاف لهؤلاء الاشخاص كما ينتظرونها من حكومة الثورة العادلة لانه بعد دراسة النتائج المنتظرة من هذا الكميات من الارض ظهر لي انها لاتكفي لمعيشة متوسطة وانها لاتحقق اهداف زعيم البلاد البطل عبد الكريم قاسم حيث قال سيادته عند اعلان القانون لابد من رفع مستوى المعيشة للفقير الى المستوى الملائم لحياة انسانية كريمة دون التعمد لخفض المستوى العادل للفقير ... ان واردات (١٠٠٠) دونم سيح و(٢٠٠٠) دونم ديم لاتدر ما يكفي للمستوى المعاشي المناسب ... لقد حرم القانون اولاد صاحب الارض من الاستفادة من ارض ابيهم .

وتقترح المذكرة جعل (الحد الاعلى للسيح (٢٠٠٠) دونم والحد الاعلى للديم (٨٠٠٠) دونم واعطاء كل فرد من افراد عائلة صاحب الارض مساحة لاتزيد على (٥٠٠) دونم من السيح او (٢٠٠٠) دونم ديم)) ونقترح ان يسمح لكل عراقي من الذين ستوزع عليهم الاراضي السماح لهم بشراء مساحات من الاراضي لايتجاوز (٧٥) دونم سيح او (٣٠٠) دونم ديم من اصحاب الاراضي الاصليين ... وترتيب دفع اثمانها مباشرة مع صاحب الارض الذي يتصرف بهذه المبالغ لما يحفظ مصلحته .

وحول المادة الرابعة من القانون تقترح المذكرة البدء في التوزيع اولا بالاراضي الاميرية الصرفة وحل الاراضي التي لم تستغل لمدة ثلاث سنوات قبل تنفيذ هذا القانون او سنة من بعده بموجب حول المادة الثامنة الخاصة بتعويض الملاكيين تقترح المذكرة وجوب اعطائهم مبلغا لايقل عن ٥٠ % من ثمن الاراضي المستولى عليها لتمكينهم من شراء اسهم بالشركات والمعامل الصناعية واسهم المرافق الحكومية لتشجيع تصنيع البلاد وتقترح المذكرة توزيع الاراضي المستولى عليها للاقارب وافراد اسرة الرؤساء المستولى على اراضيهم وتشير الى ان حصة الفلاح في الاراضي المطرية اكثر من المالك وان الفلاح هو المستفيد الاكبر من المحصول ويختتم الياور مذكرته بالقول ((قدمت ما قدمت خدمة لوجه الله تعالى وللمصلحة العامة وتبيانا لوجهات نظر ربما لم تسمعوها للان اكثر الملاكين ورؤساء العشائر بواسطة بعض المغرضين والدعايات المضرة انعزلوا عن الثورة حفظا لكراماتهم وعزتهم رغم ما لهم من خدمة في هذا البلد ومن ماض مجيد مع

امكانيتهم الكبيرة التي يحب ويرغبون في تقديمها للمساهمة في استقرار البلاد ونهضتها والحفاظ على وحدتها)) [1] .

وقد ادت الصراعات بين الحزب الشيوعي والوطنيين الديمقراطيين الذين جمدوا نشاط حزبهم خلافا لرغبة الشيوعيين استجابة لدعوة عبد الكريم قاسم الى تنافس شديد بين الحزبين للسيطرة على الجمعيات الفلاحية في القرى والارياف .

عرقلت مسيرة تطبيق قانون الاصلاح الزراعي وفي ظل السياسة الجديدة التي سار عليها رئيس الوزراء منذ بداية ايار ١٩٥٩ ضد الشيوعيين نشط الملاكون المتضررون من الاصلاح الزراعي ووقعت صدامات بينهم وبين فلاحيهم ادت الى اغتيال عدد من الفريقين في مختلف انحاء العراق والى هجرة اخرين الى المدن طلبا للامن . وكان عبد الكريم قاسم يعتقد ان هذه الاعمال كانت بتحريض من الشيوعيين واخذ يظهر تراجعا في تطبيق قانون الاصلاح الزراعي لصالح الملاكين من يوم ١٥ نيسان ١٩٥٩ قال من اول مؤتمر للجمعيات الفلاحية : –

((فهذا المزارع الكبير والاقطاعي الكبير صاحب الارض التي استغلها فيما مضى يعز عليه هذا اليوم ان يفقد هذه الارض لينعم بها الفلاح الذي كان يستغله في الماضي . وهذا الفلاح الذي تضرر فيما مضى من تحكم اخيه يعز عليه ايضا ان يرى ذلك الاقطاعي الكبير وذلك المزارع الكبير مازال يحتفظ ببعض الحقوق . ولكن قبل ان تكونوا فلاحين وقبل ان تكونوا مزارعين وقبل ان يكون هذا الاقطاعي الكبير كانت الارض ملكا للدولة . وان الدولة هي ملك لمجموع الشعب وعلى الدولة ان تنظم العلاقات بين افراد الشعب بالارض ليستفيد منها المجموع وتذوب مصلحة الفرد بمصلحة المجموع . وعليه فانني اوصيكم بدفن الاخطاء الماضية والجلوس مع المزارع الكبير والمزارع الصغير والفلاح الذي كان مستغلا في السابق على اساس عادل وعلى اساس المنفعة المتبادلة بين الاثنين وعلى اساس انهما من ابناء الشعب ويجب ان يعيشوا في هذه البلاد عيشة مرفهة ورغيدة . يجب ان نرجع الى العقل والى الهدوء والحكمة في تصرفاتنا ويجب ان لاتتغلب الاحقاد والضغائن على الامور العامة التي تنظم علاقتنا بها [2] .

واخذ عبد الكريم قاسم يسعى لاعادة النظر في قانون الاصلاح الزراعي لصالح الملاكين وفي ذلك يقول ابراهيم كبة وزير الاصلاح الزراعي بعد ١٣ تموز ١٩٥٩ ان عبد الكريم قاسم ((اراد مساومة الاقطاع وتمثل ذلك في التعديلات الرجعية التي استخدمت في قانون الاصلاح الزراعي لصالح الاقطاع في مواقع التعويض النقدي وزيادة حصة المضخات.

واضاف يقول : – بدأت الاجهزة القاسمية تتدخل في اختصاصاتي واخذت هذه التدخلات تزداد يوما بعد يوم في اختصاصاتي الوزارية الخاصة في الاصلاح الزراعي والنفط ومحاولاتها المستمرة لاحداث تعديلات رجعية في سياسة قانون الاصلاح الزراعي تحت ضغط الاقطاع والبرجوازية))

وقال ايضا : – ((اخذ الاقطاعيون يعرقلون اعمال الاصلاح الزراعي ويضايقون المواطنين ويتصلون بعبد الكريم قاسم مباشرة في جميع شؤون الاصلاح الزراعي ويعملون على تهجير الفلاحين

---

[1] نسخة من المذكرة محفوظة في مكتبة العميد المتقاعد خليل ابراهيم حسين الزوبعي .

[2] مبادئ الثورة في خطب الزعيم ١/ ٦٥ – ٦٦ .

والاعتداء على حصصهم واقامة الدعاوي ضدهم وقام عبد الكريم قاسم يدفع من (اليمين والوسط) بمحاولات لاجراء تعديلات رجعية خطيرة في قانون الاصلاح الزراعي)) [1] وقد تمثلت هذه التعديلات بصدور القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٩

قانون ذيل قانون الاصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨

باسم الشعب

مجلس السيادة

بعد الاطلاع على الدستور الموقت وبناء على ما عرضه وزير الزراعة العضو المفوض عن الهيئة العليا للاصلاح الزراعي ووافق عليه مجلس الوزراء صدق القانون الاتي المادة الاولى تحذف عبارة ((يصدر في بداية الموسم الزراعي من المادة الحادية والاربعين من قانون الاصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ .

المادة الثانية تضاف الى المادة الخامسة والاربعين من قانون الاصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ المعدلة بالمادة الثانية من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٩ الفقرة التالية (د) لها

(د) لوزير العدل بناء على اقتراح العضو المفوض عن الهيئة العليا للاصلاح الزراعي منح مدير الناحية التي ليس فيها محكمة صلح صلاحية حاكم صلح لممارسة جميع السلطات المبينة في هذه المادة او بعضها

المادة الثالثة : يعمل بهذا القانون من تاريخ نشره

كتب ببغداد في اليوم السادس والعشرين من شهر ذو القعدة سنة ١٣٧٨ المصادف لليوم الثالث من شهر حزيران ١٩٥٩

مجلس الوزراء

مجلس السيادة

وجاء في الاسباب الموجبة

وجدت الهيئة العليا للاصلاح الزراعي ان الضرورة تقتضي باعادة النظر في توزيع الحاصلات المبينة في المادة الحادية والاربعين من قانون الاصلاح الزراعي في غير بداية الموسم منعا للخصومات الناشئة بين الفلاحين واصحاب الارض والمضخات حول قسمة الحاصلات بحيث تتمكن الهيئة العليا من وضع النسب حسبما تقتضيه الحاجة لذلك عدلت المادة الحادية والاربعين بحذف عبارة ((يصدر في بداية الموسم الزراعي)) منها ونظرا لتأخر حسم الدعاوي الناشئة عن العلاقات الزراعية بسبب عدم وجود محكمة صلح في بعض النواحي لذلك ارتؤي تشريع لائحة لقانون ذيل قانون الاصلاح الزراعي يمنح بموجبه وزير العدل مدراء النواحي التي لاتوجد فيها محكمة صلح

---

[1] هذا هو طريق ١٤ تموز ص ٢٧ / ٩٦ / ٩٩ .

صلاحية حاكم صلح لممارسة جميع سلطات حاكم الصلح في الدعاوى الناشئة من العلاقات الزراعية.[1]

وفي العاشر من حزيران أي بعد اسبوع واحد صدر بيان باعادة النظر في قسمة الحاصلات الزراعية بين الملاكين والفلاحين كالآتي : -

بيان رقم ٢ لسنة ١٩٥٩

صادر من الهيئة العليا للاصلاح الزراعي بشأن نسب تقسيم الحاصل

١ . بناء على ما رفع الى الهيئة العليا للاصلاح الزراعي من تقارير وقدم اليها من عرائض بشأن المنازعات الحادثة بين اصحاب الاراضي واصحاب المضخات ذات الضخ العالي او المضخات الاخرى وبين الفلاحين حول قسمة الحاصلات واستنادا الى احكام المادة الحادية والاربعين من قانون الاصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ المعدلة بالمادة الاولى من ذيل قانون الاصلاح الزراعي رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٩ وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة

قررت الهيئة العليا للاصلاح الزراعي تحديد النسب المنصوص عليها في المادة الحادية والاربعين من القانون على الوجه الاتي

	الري بالسيح	الري بالواسطة	الديم
الارض	١٠ %	١٠ %	١٠ %
الماء (السقي)	١٠ %	٢٠ %	ـــــ
عمل الفلاح والبذور	٥٠ %	٤٠ %	٥٠ %
الحراثة	٥ %	٥ %	١٠% [2]
الحصاد او الجني	١٠ %	١٠ %	١٥ %[3]
الادارة	١٥ %	١٥ %	١٥ % [4]

٢ . اذا كان صاحب المضخة في السفح العالي غير القائم بالادارة فيستحق صاحب المضخة ٢٥ % من الحاصل ويكون للقائم بالادارة ١٠ % .

٣ . يسري حكم هذا البيان على الحاصلات التي لم تتم قسمتها عند صدوره .

اللواء عبد الكريم قاسم [5]

رئيس الهيئة العليا للاصلاح الزراعي / رئيس الوزراء

---

[1] الوثائق العراقية ٦ / ٦ / ١٩٥٩ .

[2] . كانت هذه النسبة في قانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ كالاتي ٧,٥ % و ٧,٥ % و ١٢,٥ % على التوالي .

[3] . كانت هذه النسبة في قانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ كالاتي ١٢,٥ % و ١٢,٥ % و ١٧,٥ % على التوالي .

[4] كانت هذه النسبة في قانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ كالاتي ١٠ % و ١٠ % و ١٠ % على التوالي .

[5] الوقائع العراقية ١٠ / ٦ / ١٩٥٩ .

وكانت عملية اعادة توزيع الحصص تعني في الحقيقة ان الفلاحين قد خسروا ٥ % من حصصهم لصالح مالكي الارض ولذلك شنت صحيفة اتحاد الشعب حملة ضد هذا البيان وقد ايدها الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية الذي ارسل مذكرة الى عبد الكريم قاسم استعرض فيها ما يتعرض له الفلاحون والجمعيات الفلاحية من ضغط الاقطاعيين ومحاولتهم اجراء تعديل في قانون الاصلاح الزراعي بصورة تضمن مصالحهم وقالت : ((ان تخفيض حصة الحراثة من ٧,٥ % الى ٥ % تعني تخفيض حصة الفلاح من المنتوج الزراعي بنسبة ٢,٥ % وكذلك تخفيض حصة الحصاد من ١٢,٥ % الى ١٠ % يعني تخفيض حصة الفلاح من المنتوج بنسبة ٢,٥ % وهكذا يكون قد انتقل ٥ % من حصة الفلاح الى الاقطاعي وان هذا التخفيض سيؤثر على حالتهم المعاشية)) [١] .

وصرح عبد الكريم قاسم انه ((باسترجاع حقوق الفلاحين والبدء بتطبيق قانون الاصلاح الزراعي سوف لن يبقى اقطاعيون في البلاد وانه يجب على الفلاحين ومالكي الاراضي ان يتعاونوا فيما بينهم .

الشيوعيون يتقربون الى رئيس الوزراء

اصدر الحزب الشيوعي بيانا في الثالث من اذار طلب فيه من الجماهير عدم الاقتراب من سيارة الزعيم الركن عبد الكريم قاسم اثناء سيرها في الشوارع العامة ((حفاظا على حياته الغالية من المتامرين)) حسبما جاء في البيان . وكان العديد من المواطنين يتزاحمون حول سيارته مقدمين اليه طلباتهم وشكاواهم .

وفي ٢٥ ايار صدر البيان الاتي : -

((اعتاد بعض المواطنين الكرام على تسليم عرائضهم ومطالبهم الى سيادة الزعيم الاوحد رئيس الوزراء عند مغادرته باب وزارة الدفاع وحيث ان هذه الطريقة قد لاتؤمن الغاية من تقديم هذه العرائض على الوجه المطلوب بالاضافة الى ما قد تسببه من تأخير وعرقلة سير سيادة الزعيم عند مغادرتها . وحرصا على مصلحة المواطنين الكرام لايصال ما لديهم من مطاليب وشكاوى الى سيادة زعيم البلاد للنظر فيها فقد افتتح مكتب في وزارة الدفاع لتسلم هذه العرائض فيرجى من المواطنين كافة تقديم عرائضهم الى المكتب المذكور مع ذكر عناوينهم ليتسنى الاجابة على مطاليبهم بالسرعة الممكنة)) [٢]

ذنون ايوب

مدير التوجيه والاذاعة العام

ولكن هذه البيانات لم ترق لعبد الكريم قاسم فخرج من وزارة الدفاع يقود سيارته بنفسه دون سائق او حراسة وتجول وحيدا في انحاءبغداد وكان القوميون قد بدأوا يشعرون بوجود الخلاف بينه وبين الشيوعيين لذلك سارعوا الى تحيته في الشوارع نكاية بالشيوعيين .

---

[١] اتحاد الشعب ١٦ حزيران ١٩٥٩ .

[٢] اتحاد الشعب ٢٦ ايار ١٩٥٩ .

وفي تلك الاثناء زار عبد الكريم قاسم احدى الكنائس المسيحية في بغداد بمناسبة عيد الفصح والقى كلمة ضمنها ردا واضحا على بيان الحزب الشيوعي حيث قال ((بعض الفئات تعتقد ان الشعب العراقي لايقدر قادته لا ان الشعب العراقي يعرف (اوادمه) ويقدر الزعامات وركز عبد الكريم قاسم في خطابه بشكل ملفت للنظر على الدين والعروبة والقومية وبدأت الصحف القومية تبارك خطوة قاسم بتحييز نفسه عن الشيوعيين بعدها امر عبد الكريم قاسم باطلاق سراح عدد من المعتقلين من العناصر القومية نكاية بالشيوعيين .[1] الذين اظهروا نياتهم بالقفز الى السلطة .

رئيس الوزراء يتقرب الى القوميين

لم يكتف عبد الكريم قاسم بالاستناد على الحزب الوطني الديمقراطي بتحجيم المد الشيوعي الذي اصبح خطرا يتهدد سلطته بل اراد في صيف ١٩٥٩ احداث نوع من الموازنة ما بين الشيوعيين والقوميين فضلا عن مساعيه لايقاف حملات الدعاية المتبادلة بين الجمهوريتين العراقية والعربية المتحدة . وقد تابعت الحكومة البريطانية التوجه الجديد لعبد الكريم قاسم فمن خلال سفارتيها في كل من بغداد والقاهرة لاحظت السفارة البريطانية في بغداد ان هجمات الجمهورية العربية المتحدة الدعائية ضد عبد الكريم قاسم قد تناقصت وذلك تأكيدا لمقاومته للمطالب الشيوعية . واعتقدت السفارة ان هذا التوجه قد جاء من خلال رسالة بعث بها الرئيس جمال عبد الناصر اليه[2].

وتكشف اوراق الخارجية البريطانية عن موقف الرئيس عبد الناصر من خلال مقابلة اجراها معه (آرنولد سمث) احد اعضاء سفارتها في القاهرة يوم ١٥ ايار ومع اننا لم نعثر على محضر اللقاء كاملا فقد جاء في حديث الرئيس عبد الناصر ((لايوجد بديل في الوقت الراهن سوى الامتناع عن توجيه النقد لقاسم وعدم الضغط عليه واظهر تعاطفه مع قرار الحكومة البريطانية بقبول طلب الاسلحة الجديد الذي عرضه قاسم [3] وقال عبد الناصر انه حاول ان يبعث الليلة الماضية برسالة الى قاسم لكي يطمئنه ان الجمهورية العربية المتحدة سوف لن تحاول العمل على تقويض او اضعاف سلطته . واذا كان من الضروري فانها ستقوم باسناده اذا ما وقف ضد الشيوعيين واحتاج الى طلب المساعدة من الجمهورية العربية المتحدة . وقد لمح الرئيس جمال عبد الناصر الى انه قد يستقبل مبعوثا من قاسم في وقت ليس ببعيد .

وقال عبد الناصر ان هذه السياسة هي مقامرة بشكل كامل ولكنه يتفق مع رأي بريطانيا في ان أي تمرد او محاولة انقلابية ستكون في صالح الشيوعيين . وقال ان الشواف مثله كمثل (عبد

---

[1] التاريخ لم يبدأ غدا ص ٤٠٢ .

[2] برقية صادرة عن علاقات الكومنويلث يوم ٢١ حزيران ١٩٥٩ . العميد الزوبعي العراق في الوثائق البريطانية ٣ / ٦٢٦ ويعلق الزوبعي على هذه الرسالة بالقول ((انها كانت شفهية وقد نقلها الشيخ محمد رضا الشبيبي يطلب بها عبد الناصر من عبد الكريم قاسم ان يتدارك الموقف وايقاف المهاترات بين الجانبين لأن المنطقة (الوطن العربي) ستضيع باسرها لكن الوساطة فشلت .

[3] في ايار اعلنت الحكومة البريطانية انها ستبيع اسلحة هامة للعراق على امل دعم عبد الكريم قاسم وتمكينه من المحافظة على خط عمل مستقل كما ورد على لسان وزير العدل البريطاني .

السلام) عارف كان متعجلا جدا ومندفعا وينبغي عدم السماح بمثل هذه الاجراءات الشجاعة الا في حالة ضمان النجاح . ولم يعترف عبد الناصر بوجود أي تدخل من جانبه في ثورة الموصل .

وقال انه يتعاطف مع الفكرة القائلة ان الامل في ايقاف الشيوعية في العراق يقع على عاتق ضباط الجيش ويرى ان ضباط الجيش لايزالون القوة الواعدة الاكثر ضد الشيوعية . وقال ان لديه تقارير تشير الى ان الضباط العراقيين في وحدات عديدة لم يتمكنوا من البقاء في مناصبهم الا بعد اطاعة الاوامر التي تصدر اليهم من ضباط صفهم .

وقد تبين (للسفارة في القاهرة) ان الرئيس عبد الناصر يميل الى ان يضع املا في الوقت الحاضر على التقارب مع عبد الكريم قاسم نفسه اكثر من التقارب مع الجيش العراقي [1].

ولاحظت الصحف البريطانية التحول الجديد فكتبت صحيفة التايمس اللندنية في عددها الصادر يوم ٢٥ ايار تقول ((خفت في الفترة الاخيرة بشكل ملحوظ التهجمات الشخصية على الجنرال قاسم من القاهرة فكأنما اقتنع الرئيس عبد الناصر رغم عدم اعتراف احد بذلك اطلاقا بحكمة رأي الحكومة البريطانية الذي كان موضع سخرية في الماضي وهو القائل ان تقديم العون الى قاسم ربما هو افضل طريقة لمكافحة الشيوعية في العراق ... وقد يكون السيدان نهرو وتيتو قد اقنعا ناصر بمساعدة من وزارة الخارجية الامريكية بان سياسته الاخيرة في معادات الجميع لايحتمل ان تجني له فائدة تذكر))[2]

وكانت وكالات الانباء الاجنبية والصحف الغربية واذاعة القاهرة ودمشق تذيع اخبارا مبالغ فيها عن حالة العراق الداخلية وموقفه من الاقطار العربية وبخاصة الجمهورية العربية المتحدة فنشرت الصحف المحلية يوم ٨ حزيران تصريحا لوزير الخارجية (هاشم جواد) فند فيه تلك الادعاءات وجاء في البيان :

((اذاعت وكالة الانباء العربية اخبارا لااساس لها من الواقع عن احوال العراق في ظل الجمهورية الخالدة وبعيد كل البعد عن سياسته وموقفه تجاه البلاد العربية والاقطار المجاورة الغرض منها الاساءة لسمعة الجمهورية من جهة وتعظيم بعض الاعمال العدوانية الاستفزازية التي تقوم بها سلطات الجمهورية العربية المتحدة من جهة اخرى .

ان الجمهورية العراقية بشعبها وجيشها تلزم جانب المسالمة مع الجميع وعدم العدوان على احد الا ان هذا الموقف السليم لم يجد مع الاسف الشديد صدى في نفوس السلطات السورية التي دأبت على ارسال العصابات المسلحة والمتسللين عبر الحدود العراقية بقصد العدوان على القرى العراقية المجاورة للحدود والاعتداء على اهلها او ارهاب السكان الامنين . ان هذه الاعمال بالاضافة الى كونها عدوانا مباشرا فهي لاتؤدي الا الى نتائج غير محمودة يستفيد منها اعداء الامة العربية والعاملون على عرقلة تقدمها وتحقيق استقلالها . اننا نطلب الى هذه السلطات ان تكف عن اعمال

[1] العميد الزوبعي ، العراق في الوثائق البريطانية ٣ / ٥٤٢ .

[2] اقتباسا من نجم محمود ، المقايضة ص ٢١٩ .

العدوان هذه وعن اذاعة الاخبار الملفقة عن الجمهورية العراقية معلنين ان جيش العـراق وشـعبه يقفان صفا واحدا في الذود عن استقلاله وحريته)) [١] .

وكان من اهم ظواهر التوجه الجديد هو اعلان عبد الكريم قاسم العفو العام وامـره بـاطلاق سراح عدد من القوميين المعتقلين وذلك يوم ١١ حزيران من بينهم الدكتور جابر عمر وزير المعارف السابق وعدنان الراوي الشاعر القومي المعروف والدكتور هشام الشاوي ويحيى ثنيان وعـدد مـن شيوخ العشائر ممن اتهموا بدعم حركة رشيد عالي الكيلاني وحركة عبد السلام عارف فـي اواخـر سنة ١٩٥٨. فضلا عن عدد من رجال العهد السابق منهم عدنان الباجه جي وهو سـفير سـابق [٢] وخليل ابراهيم المدير العام للارشاد الذي كان يعمل في الاذاعة قبل الثورة . وامر عبد الكريم قاسـم ايضا باعادة الكثير من المبعدين السياسيين في داخل العراق الى مناطقهم والى بيوتهم وذلك بمناسـبة عيد الاضحى .

بيان رقم ٩٨ صادر من الحاكم العسكري العام

((بمناسبة حلول عيد الاضحى المبارك ونظرا لاستقرار الوضع وشعور ابناء الشعب بالهدوء والطمأنينة والامان في ارجاء البلاد وحرص الجميع على التفاني في خدمـة الجمهوريـة العراقيـة الخالدة فقد امر سيادة ابن الشعب الزعيم عبد الكريم قاسم رئيس الـوزراء والقـائد العـام للقـوات المسلحة باعادة المبعدين من كافة المناطق قبل العيد الى اهليهم وذويهم لينعموا بالحرية مـع ابنـاء الشعب في هذا العيد المبارك ولاشك ان هؤلاء سيكونون من اشد المواطنين اخلاصا للبلاد ويقفـون مع جميع ابناء الشعب صفا واحدا للذود عن هذا الكيان الخالد ولايفرقهم مفرق بعد الان . وبهذا تتاح الفرصة لجميع المواطنين ليعيشوا في جو بعيد عن الحزازات والاحقاد وتسوده الاخوة والتعاون فـي سبيل المصلحة العامة كما اننا نطلب من جميع ابناء الشعب الكرام ان لايتدخل أي فرد منـهم فيمـا لايعنيه فيكون سببا لإشاعة الخوف والقلق وارباك الامور من غير قصد ولاشـك فـي ان السـلطات المدنية والعسكرية مستمرة في خدمة ابناء الشعب وسوف نعمل دوما على تسهيل امورهم ولانفـك عن ابداء العون لهم لينعم الجميع بالحرية والامان والاخلاص المنبعثين من روح ثـورة ١٤ تمـوز المجيدة .))

الزعيم الركن احمد صالح العبدي [٣]

وقد استقبل عبد الكريم قاسم عددا كبيرا منهم مساء يوم ١٥ حزيران وامتدت المقابلة مـن منتصف الليل حتى الخامسة صباحا من صباح يوم العيد . كان عبد الكريم قاسم يسـتعرض اسـماء الحاضرين في قائمة كانت امامه وكان يحدد لكل منهم التهمة الموجهة اليه الامر الـذي يـدل علـى اطلاعه على اسباب توقيفهم . ثم استعرض الوضع السياسي ومنجزات ثورة ١٤ تموز والمؤامـرات

---

[١] اتحاد الشعب ٨ حزيران ١٩٥٩ .

[٢] ابن مزاحم الباججي ، سفير في العهد الملكي ، وزير في الستينات قبل ثورة ١٧ تموز.

[٣] جريدة الثورة ١٢ حزيران ١٩٥٩ .

التي تعرض لها حكمه وشرح خططه المستقبلية لاعمار العراق وتحدث باسهاب عن البيان الاول للثورة وعن التضامن العربي واعطى تفاصيل وافية عن شعار الجمهورية العراقية وعن علمها . وقال (نحن لبة العرب) ثم تحدث عن نفسه فقال انه يعمل من اجل الشعب وانه سريع النسيان للاساءة ولذلك فانه يسعى لاسدال الستار عن الماضي ويبدأ مع القوميين حياة جديدة ويطوي الصفحة السابقة . انه لايريد محاربة المخلصين بل انه اضطر لاعتقالهم بسبب اختلاف وجهات نظرهم ثم خاطب الحضور قائلا ((انني اول من يهنئكم بالعيد السعيد وان ابوابي مفتوحة للجميع وبامكان أي واحد منكم ان يقابلني متى يشاء واذا ما استعصى عليكم الحضور الى هنا فتستطيعون الاتصال بي تليفونيا في أي وقت فانا لاانام الا قليلا ولهذا يمكنكم الاتصال بي صباحا ومساءا وليلا ونهارا)) [1] .

واجه الشيوعيون محاولة عبد الكريم قاسم التقرب الى القوميين بالنقد الشديد واخذت صحافتهم تدبج المقالات التي تطالب باعادة المعتقلين الى معتقلاتهم وتحذر السلطة من تامرهم . ففي ١٢ حزيران هاجمت اتحاد الشعب قرار اطلاق سراحهم وقالت ((ان القرار المذكور لايخدم استقرار الجمهورية وامن المواطنين وهو يستند الى اقتراحات لاتعتقد انها تنسجم مع حقيقة الوضع وفي الاسبوعين الماضيين على وجه الخصوص رفعت فصائل الرجعية رؤوسها من جديد وظهرت هنا وهناك بعض مظاهر التعسف والنيل من المنظمات الديمقراطية . وخصوصا الجمعيات الفلاحية وتقوم العناصر المريبة بمحاولات لشق صفوف الجماهير والتحريض ضد النقابات العمالية والمقاومة الشعبية ولجان الدفاع عن الجمهورية . كما تعرض الشيوعيين لحملات من الدس والتاليب ووقعت حوادث عديدة من نقل وابعاد عدد من الموظفين في الدوائر المدنية . وان اطلاق سراح هؤلاء سيضاعف المخاطر التي تهدد الاستقرار)) [2] .

في حين اخذ البعثيون يراقبون الموقف بتحفظ شديد ويعدون التطورات الجديدة تخدم الحركة القومية وتجعلهم في موقف افضل في التصدي للشيوعيين وفي توجيه خاص لاعضاء الحزب بعنوان ((تعديل جزئي في التخطيط الحزبي صدر يوم ٢٠ حزيران قالت قيادة الحزب :

((اما اليوم فقد طلعت في الافق اضواء جديدة وبدأت التناقضات تلعب دورا كبيرا في تمزيق الحلف الطارئ الذي عقد فيه الاعداء خناصرهم لمحاربة الحركة القومية ... لقد نبهنا منذ وقت طويل الى خطورة النهج الذي سلكه الحزب الشيوعي وفضحنا النيات السيئة لتصفية جميع الحركات والقوى الوطنية الواحدة تلو الاخرى ويسرنا اليوم انتباه الوطني اللديمقراطي الى جانب مما نبهنا عليه وان جاء هذا الانتباه متأخرا بعض الوقت .

وفي نفس الوقت الذي بدات فيه شقة الخلاف تتسع بين الحزب الشيوعي والحزب الوطني الديمقراطي نشاهد بذور الانقسام تنضج بين عبد الكريم قاسم والشيوعيين فقد احس رئيس الوزراء بخطورة النيات التي يبيتها له الشيوعيون وان تظاهرهم باسناده والدفاع عن سلامة الجمهورية لم

---

[1] عن هذه المقابلة ينظر عدنان الراوي من القاهرة الى معتقل قاسم (بيروت ١٩٦٣) ص ١٦١ – ١٩٢ ونجم الدين السهروردي . التاريخ لن يبدأ غدا ص ٤١٤ – ٤١٥

[2] اتحاد الشعب ١٢ حزيران ١٩٥٩ .

يكن الا ستارا يخفي نشاطهم المحموم للسيطرة على الحكم والعودة بالعراق الى مناطق النفوذ للسيطرة الاجنبية ...

واما هذه التطورات التي تخدم الحركة القومية وتساعدها على سيرها الصاعد ينبغي ان نجري بعض التعديل في اساليب عملنا السياسي فاهدافنا وان بقيت ثابتة الا ان تنفيذ سياسة الحزب تتغير وتتطور بين حين واخر وفقا للظروف . لقد قلنا ان اعداءنا كثيرون ولكننا اليوم نجد ظروفنا افضل ومركزنا اقوى في تصارعنا للخصوم كما اننا نجد انفسنا احرارا الى حد كبير في تعيين نوع المعركة ووقتها ان نبدا الصراع مع هذا الخصم او ذاك في هذا الوقت او غيره وليس من مصلحتنا بطبيعة الحال مواجهة الاعداء كلهم في وقت واحد ومعركة واحدة ... ان واجبنا في الوقت الحاضر العمل على عزل الحزب الشيوعي تمهيدا لتصفيته .

فعلى قيادات الحزب في كل منطقة في العراق مضاعفة نشاطها في اوساط العمال والفلاحين والطلبة ومحاولة ازاحة الشيوعيين عن النقابات والجمعيات او الاتحادات لتحل محلهم عناصر تؤازر الحزب والحركة القومية او تناوئ الحزب الشيوعي . ان تحقيق نتائج ملموسة في هذا المجال يتطلب وقتا طويلا ولكننا يجب ان نباشر بعملنا منذ اللحظة وتعد العدة للمواقف المنتظرة من الان)) [1]

وكان الحاكم العسكري العام قد عمم على دوائر الدولة بعدم وجود مانع من اعادة الموظفين الذين كانوا موقوفين وتم اطلاق سراحهم لكن بعض الدوائر التي يسيطر عليها الشيوعيون عارضت ذلك فاصدر الحاكم العسكري العام يوم ٦ تموز البيان الاتي الذي عممه على مختلف الوزارات والذي يتضمن الامر باعادتهم الى وظائفهم السابقة

((سبق وان احتجز وابعد بعض الموظفين من قبلنا بناء على مقتضيات المصلحة العامة وبعد زوال تلك الاسباب اطلق سراحهم بقرار من هذه الحاكمية فاخذوا يقدمون طلبات الينا حول اعادتهم الى وظائفهم السابقة وبدورنا اعلمنا دوائرهم بعدم وجود مانع من اعادتهم غير ان بعض الدوائر اخذت تتردد في تنفيذ قرارنا هذا لذا نرجو تبليغ كافة الدوائر المرتبطة بوزارتكم باعتبار قرارنا باعادتهم الى وظائفهم السابقة قطعيا لايقبل الرد ولاحاجة لاستمزاج رأي اية جهة اخرى بهذا الخصوص))

الزعيم الركن احمد صالح العبدي [2]

مؤامرة شيوعية ضد رئيس الوزراء

بعد انتفاضة الموصل سيطر الشيوعيون على الشارع والمنظمات الحزبية وتراءى للناس ان العراق قد اصبح شيوعيا ولم يبق سوى اعلان ذلك رسميا وان الشيوعيين سيسقطون عبد الكريم قاسم عن الحكم وتوقعوا ان يكون اليوم الاول من ايار ١٩٥٩ هو اليوم الموعود ولكن ذلك اليوم مر ولم يحدث شيء بل ان الشيوعيين توقفوا عن حملاتهم التثقيفية حول الاشتراك بالحكم بايعاز من السوفيت واستجابة لضغوط عبد الكريم قاسم ولقناعة توفرت لديهم بان الاوضاع الدولية لاتساعدهم

---

[1] نضال البعث ٧ / ٣٩ – ٤٣ .

[2] الثورة ٧ تموز ١٩٥٩ .

على تحقيق اهدافهم وربما يؤدي وصولهم الى الحكم الى مجابهة بين الاتحاد السوفيتي والغرب فضلا عن ان الكثيرين ممن كانوا يدعون انهم شيوعيون انما هم في الواقع كانوا قاسميين وان اية محاولة يقومون بها لاسقاط عبد الكريم قاسم ستؤلب عليهم القوى الاخرى داخل العراق حتى تلك المعادية لقاسم [1]

ثم جاءت محاولات عبد الكريم قاسم لايقاف المد الشيوعي بالضغط عليهم بواسطة الوطنيين الديمقراطيين وباسترضاء القوميين ليساعد على سريان اشاعات على نطاق واسع تفيد ان الشيوعيين يعدون لمؤامرة لاسقاطه وقد اشار السفير البريطاني همفري تريفيليان الى تلك الاشاعات في مذكرة رفعها الى حكومته يوم٢٣ حزيران قال فيها : ((تنتشر في العراق اشاعات عن محاولة شيوعية للقيام بانقلاب قبل الذكرى الاولى لثورة ١٤ تموز . وقد سمعنا نوعين مختلفين من هذه القضية احداهما وردت من طهران والاخرى من برلين الشرقية وقيل ان الخطة وضعت في موسكو في منتصف نيسان وورد في تفاصيلها اسم كل من وصفي طاهر وفاضل عباس المهداوي وابراهيم كبة وان يصبح قاسم رئيسا للحكومة بالاسم فقط . وقد نفت السفارة هذه الشائعات وقالت ((اننا لانميل في الوقت الحاضر الى التصديق بالتفاصيل الخاصة المبينة في هاتين القضيتين)) [2]

ويبدو ان عددا من العسكريين الشيوعيين قد اخذوا يفكرون جديا بعملية انقلاب ضد عبد الكريم قاسم لا تهدف الى اسقاطه بل الى تحديد صلاحياته والتمهيد لتسلم السلطة خاصة بعد ان بدأ عبد الكريم قاسم بتصفيتهم وتتباين الروايات حول هذه المسألة فالبعض يرى ان الفكرة قد اختمرت في رؤوس عدد من الشيوعيين العسكريين وان سليم الفخري مدير الاذاعة مثلا يؤيد القيام بانقلاب عسكري ويلوم قيادة الحزب على عدم الاخذ برأيه لان قاسما في رأيه كان ميؤوسا منه ولا يمكن ان يخدم الحركة الديمقراطية لهذا يجب تسلم السلطة . [3]

ويروي الزعيم الركن حسن عبود انهم وضعوا الخطة وهيأوا انفسهم للتنفيذ ولكنهم عندما عرضوا الامر على قيادة الحزب جاء الرد بالرفض القاطع وخطر القيام باية حركة . وان هذا القرار قد اتخذ بعد جدال عنيف جرى في اجتماع طارئ للمكتب السياسي للحزب . وكان سلام عادل يؤيد الخطة وتنفيذها في حين رفضت الاكثرية تلك الفكرة بحجة ان قاسما له شعبية . [4].

اما العميد الركن المتقاعد جاسم كاظم العزاوي فيقدم تفاصيل اكثر عن هذه المؤامرة فيذكر في مذكراته

((في يوم ١٠ حزيران ١٩٥٩ حينما كان مجلس الدفاع الاعلى الذي يضم قادة الفرق ومدراء الصنوف مجتمعا للنظر في ترقيات الضباط التي ستصدر بمناسبة ذكرى ثورة ١٤ تموز اتصل بي عبد الستار الجنابي هاتفيا من مقره القريب من غرفتي وابلغني بوجود نائب ضابط تلميذ في غرفته وهو من اللواء السادس الذي كان امره العقيد سلمان عبد المجيد الحصان الضابط

---

[1] د . فاضل حسين ، سقوط النظام الملكي في العراق /١٠٢

[2] العميد الزوبعي ، العراق في الوثائق البريطانية ٣ / ٦٣٧ .

[3] عبد الفتاح علي يحيى التطورات السياسية ص ١٣٢ .

[4] مقتبس من عبد الفتاح علي يحيى التطورات السياسية ص ١٣٣ .

الشيوعي فضلا عن اغلب ضباط اللواء من الشيوعيين امثال فاضل البياتي وقال لي عبد الستار الجنابي ان لدى النائب ضابط معلومات مهمة ويريد مقابلة رئيس اركان الجيش الذي كان في اجتماع المجلس الاعلى . طلب رئيس اركان الجيش من عبد الستار ارساله الى طه الشيخ احمد الذي يتولى مسؤولية الاستخبارات

ذهبت الى غرفة عبد الستار وجلبت النائب ضابط الى غرفتي فأفاد بما يلي : ان اللواء المدرع السادس سيقوم بحركة عسكرية هذه الليلة وان الدبابات قد اعدت وجهزت بالعتاد وحجز على الضباط وضباط الصف غير الشيوعيين . وقد استطعت الهروب من المعسكر سرا لاخبار الزعيم بتفاصيل الحركة)) .

ويروي العزاوي موقف عبد الكريم قاسم بعد ان ابلغ بالموضوع حيث " بدأ بالحديث مع طه الشيخ احمد بخشونه قائلا له " خونه عملاء سويتكم اوادم . انت كنت في الحضيض مقدم ركن فجعلتك مسؤولا عن الاستخبارات . وقد انهار طه الشيخ احمد وطلب الجلوس فقال عبد الكريم الجدة سيدي آخذه أي اعتقله ؟ لكن عبد الكريم قاسم طلب منه ان يتركه . ثم استدعى عبد الكريم قاسم كلا من فاضل عباس المهداوي وماجد محمد امين للحضور فورا . واستدعي الرئيس الاول فاضل البياتي وتحدث معه عبد الكريم قاسم بعصبية وبعبارات عنيفة وضربه وامر بتوقيفه ثم امر بنقل عدد من الضباط المتهمين او المشكوك في ولائهم الى ضباط تجنيد في مناطق مختلفة من العراق مثل العقيد سلمان الحصان قائد المحاولة الانقلابية وخليل العلي وعدنان الخيال والرئيس الاول فاضل البيباتي وخزعل السعدي ومحمد غفور وتم تعيين ضباط قوميين محلهم في كتائب الدبابات من امثال الرائد الركن ابراهيم جاسم التكريتي والرائد الركن خالد حسن فريد والمقدم الركن خالد مكي الهاشمي والمقدم الركن محمد مجيد والمقدم الركن عدنان عبد الجليل امر مدرسة الدروع . ومحسن الرفيعي مديرا للاستخبارات العسكرية بدلا من طه الشيخ احمد [1] .

وجاء في تقرير للسفارة البريطانية يوم ٩ تموز

" يبدو ان الامور قد وصلت الى مرحلة الازمة القصوى (بين عبد الكريم قاسم والشيوعيين) في الاسبوع الاول من حزيران ولا يزال من الصعب القول ما قد حدث بالضبط ويبدو انه تم التعرف على عنصرين مواليين للشيوعية في الجيش المسؤولين عن (الحركة الشيوعية) ويظهر ان المعلومات قد وصلت الى وزارة الدفاع في الرابع من حزيران ومن ذلك التاريخ انشغل كبار الضباط باجتماعات مستمرة لمواجهة هذا الموضوع وفي السادس من حزيران تحركت قطعات عسكرية ومن الشمال الى ضواحي بغداد ومن الجنوب الى الغرب من بغداد وفي يومي السابع والثامن من حزيران كان العقيد سلمان عبد المجيد الحصان امر اللواء السادس في معسكر الرشيد بالقرب من بغداد ويقال

---

[1] ثورة ١٤ تموز ص ٢٣٢ - ٢٣٥ وانظر ايضا موسوعة ١٤ تموز ٢ / ٢٠٤ - ٢٠٦ ، العميد الزوبعي ، التي اخذ عنها العزاوي بعض معلوماته .

بان عشرين من ضباطه قد القي القبض عليهم وقد انتشرت اشاعات عديدة عن خطط وضعت من قبله لاستخدام دباباته ضد بغداد ولكن لا توجد معلومات مؤكدة عن هذه الاشاعة "[1] .
اما حزب البعث العربي الاشتراكي فقد قدم تفاصيل وافية عن هذه المؤامرة في بيانه الصادر يوم ٢٢ حزيران بالقول :

" واليوم عرف الشعب كله حماقة الانقلاب العسكري الذي اراد الشيوعيون القيام به والذي استطاع الزعيم اكتشافه في يوم الاربعاء ١٠ حزيران ١٩٥٩ ونحن في هذا البيان نود ان نكشف للشعب بعض ما تجمع لدينا من خيوط هذه المؤامرة الدنيئة التي استهدفوا بها السيطرة على الحكم بقوة السلاح بعد ان عجزوا عن تحقيقها عن طريق فرض الارهاب على الشعب واشاعة موجة رهيبة من اعمال التنكيل والاضطهاد .

لقد جرت في الاونة الاخيرة عدة محاولات لقلب نظام الحكم في العراق وقد كان الراس المدبر وراء هذه الحركات الزعيم الركن طه الشيخ احمد المشرف على الاستخبارات العسكرية ومدير الخطط العسكرية وقد اشترك الضباط التالية اسمائهم في الحركة الاخيرة

١ – الزعيم الركن جلال الاوقاتي قائد القوة الجوية .
٢ – العقيد الاحتياط وصفي طاهر .
٣ – العقيد سلمان صابر .
٤ – الرئيس فاضل البياتي " . وبعد ان شرح البيان الدور الذي يقوم به كل واحد من هؤلاء يذكر تفاصيل اخرى منها

" يقوم بعض الضباط في كتيبة المدرعات الموجودة قرب السجن المركزي بمهاجمة وزارة الدفاع بعد ان يتم قتل الزعيم .

تقوم المقاومة الشعبية بقتل رئيس مجلس السيادة وبقية الوزراء والاشخاص المهمين في الدولة"[2] واتهمت جريدة الثورة المقربة الى عبد الكريم قاسم والصادرة يوم ٢٠ حزيران بصورة مباشرة ، حزبا معينا بمحاولة توريط العسكريين في السياسة وقد قام عبد الكريم قاسم في الايام التالية بنشاط واسع للتجول بين الوحدات العسكرية لكسب تأييدها وشجب الحزبية داعيا الجيش للابتعاد عن الميول والاتجاهات ففي يوم ١١ حزيران خاطب الشبيبة الديمقراطية بالقول
" ان الجيش سوف يكون بعيدا عن الاتجاهات والميول فهو خادم الحرية وخادم الشعب وسوف يكون قوة جبارة لامعة مدربة قوية تتربص لكل مستعمر .... سوف يبقى صافيا ناصع البياض لا يتدخل في امور الاتجاهات والميول مطلقا " وقال في حفلة تخرج دورة الاركان يوم ١٤ حزيران " ان الجيش سوف يبقى ناصع البياض لا تشوبه شائبة يخدم مجموع الشعب " وقد كرر هذه الاقوال في خطاب يوم ١٥ حزيران في لواء المشاة الخامس والعشرين [3] .

---

[1] تقرير السفارة في بغداد الى الخارجية البريطانية يوم ٩ تموز ، العميد الزوبعي ، العراق في الوثائق البريطانية ٤ / ٣٩ .

[2] نضال البعث ٧ / ٥٢ .

[3] مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم ١ / ١٠٨ ، ١١٢ ، ١١٧ .

وقال في دار الضباط يوم ١٦ حزيران " ان الاهداف والاتجاهات والميول دائما تفرق الشعب اذا دخلت الجيش اننا لا نريد ان تدخل الاحزاب في صفوف الجيش مطلقا وذلك للمحافظة على وحدة الجيش وكيانه ... اننا في الوقت الحاضر اشبه بسفينة تسير في موج هائج في بحر هائج سوف لا ندع أي فرد من ركاب هذه السفينة للقفز جانبا والضرر بغيره ... اوصيكم بعدم السماح لاي حزب معين للدخول في صفوف الجيش . نحن نخدم مصلحة الاحزاب على شرط ان تكون خارج الجيش"[1].

اتفاقية التعاون في حقول استخدامات الطاقة الذرية للاغراض السلمية مع الاتحاد السوفيتي

كانت الحكومة العراقية قد اصدرت القانون رقم (١) لسنة ١٩٥٩ في الثالث من كانون الثاني نص على تاسيس (لجنة الطاقة الذرية) للقيام باستغلال هذه الطاقة للاغراض الصناعية والطبية والزراعية وغيرها وفي اليوم نفسه صادق مجلس السيادة على نظام الوكالة الدولية للطاقة الذرية للاغراض السلمية [2] وتنفيذا لذلك فكرت الحكومة بعقد اتفاقية تعاون في حقول استخدام الطاقة الذرية للاغراض السلمية مع الاتحاد السوفيتي وفي اجتماع مجلس الوزراء يوم ١٠ حزيران ١٩٥٩.

تلى كتاب وزارة الاعمار برقم س / ٤٣١ وبتاريخ ٢٧ / ٥ / ١٩٥٩ الباحث عن قرار مجلس الوزراء المتخذ بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٦ / ٢ / ١٩٥٩ المتضمن ايصاء لجنة الطاقة الذرية بمفاتحة سفارة الاتحاد السوفيتي في بغداد حول مدى المساعدات الممكن تقديمها للعراق في حقول استخدامات الطاقة الذرية وعن موافقة حكومة الاتحاد السوفيتي على اجراء المفاوضات في هذا المضمار كما هو موضح بالكتاب بصورة مفصلة . وتلى كتاب وزارة المالية برقم م / ٩٣٢ وتاريخ ١ / ٦ / ١٩٥٩ وتلى كتاب وزارة الدفاع برقم د / ٢٦ / ٢ / ١٧٨ وتاريخ ٦ / ٦ / ١٩٥٩ المقترح فيه ما يلي : -

تشكيل الوفد العراقي برئاسة وزير الاعمار ورئيس لجنة الطاقة الذرية وعضوية كل من الدكتور عبد الجبار عبد الله نائب رئيس اللجنة والدكتور محمد كاشف الغطاء السكرتير العام والمقدم خليل ابراهيم حسين عضو اللجنة والدكتور علي الهنداوي عضو اللجنة لاجراء المفاوضات لعقد الاتفاقية التعاونية بين البلدين في حقول استخدامات الطاقة الذرية للاغراض السلمية وسفرهم الى الاتحاد السوفيتي في حدود الاسس التالية : -

١ - اعداد المختصين العراقيين وتدريبهم في حقول الطاقة الذرية .
٢ - انشاء مختبر رئيسي للنظائر المشعة والدراسات الاقتفائية في بغداد .
٣ - الاجهزة اللازمة للوقاية من اخطار الاشعاعات الذرية والمواد المستعملة في اعمال التطهير والوقاية والقياس .

---

[1] المصدر نفسه ص ١٢١ - ١٢٩ .

[2] انظر الجزء الاول من تاريخ الوزارات في العهد الجمهوري .

٤ – الفرن الذري للبحوث لاستخدامه في التدريب وانتاج النظائر المشعة المفيدة .
٥ – استيراد النظائر المشعة لاستخدامها في مؤسسات الجمهورية العراقية .
٦ – استقدام بعض الخبراء والمدربين في حقول الطاقة الذرية للعمل في العراق .

وبعد المداولة وافق المجلس على تشكيل الوفد بالشكل المقترح من قبل وزارة الدفاع وايفاد الى الاتحاد السوفيتي لمدة لا تتجاوز الثلاثة اسابيع للقيام بالدراسة الاولية تمهيدا للدخول بمفاوضات لغرض الاتفاقية على ان تعرض الاتفاقية بعد ذلك على مجلس الوزراء ومنح اعضاء الوفد المخصصات المنصوص عليها في المادة السادسة من نظام مخصصات الايفاد واحتساب هذه النفقات على الفصل الرابع من ميزانية لجنة الطاقة الذرية العراقية للسنة ١٩٥٩ .[١]

قوانين الاوسمة والانواط العراقية ورمز الثورة

بمناسبة الذكرى الاولى لثورة ١٤ تموز اصدر مجلس السيادة ومجلس الوزراء عددا من القوانين برقم ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، لسنة ١٩٥٩ الخاصة بأنواع الاوسمة والانواط العراقية يوم ٢٤ آيار ١٩٥٩ والتي نشرت في الوقائع العراقية يوم ٣٠ آيار وهي كالاتي :

١ – وسام الجمهورية (وسام ١٤ تموز ١٩٥٨)

بمناسبة انبثاق الجمهورية العراقية الخالدة واحياء لذكرى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ المظفرة فقد ارتؤى استحداث وسام رفيع يسمى بالوسام الجمهوري (وسام ١٤ تموز ١٩٥٨) ، وعلى هذا الاساس صدر القانون رقم (٨٦) لسنة ١٩٥٩ المنشور في عدد الوقائع العراقية المرقم ١٧٦ والمؤرخ في ٣٠/ ٥ /١٩٥٩ الذي تنص مادته الاولى على استحداث وسام باسم الوسام الجمهوري (وسام ١٩٥٨). ويعتبر هذا الوسام ارفع وسام في الجمهورية العراقية ويكون على درجتين اعلاهما الاولى (وعلى نوعين عسكري ومدني) وتشير المادة الثانية الى انه يمنح وترفع درجته ويسترد من حامله بقرار من مجلس الوزراء وبمرسوم جمهوري .

وقد تم تعيين شكل هذا الوسام ونوعه واوصافه والوان شرائطه وكيفية حمله وكل مل يتطلق بمنحه وحيازته بنظام رقم (٢٧) لسنة ١٩٥٩ / الذي نشر في الوقائع العراقية رقم ١٧٦ بتاريخ ٣٠ / ٥ / ١٩٥٩ .

٢ – وسام الرافدين

تنص المادة الاولى من قانون وسام الرافدين رقم (٨٧) لسنة ١٩٥٩ على استحداث وسلم باسم (وسام الرافدين) على نوعين عسكري ومدني وبثلاث درجات . ان هذا الوسام يمنح وترفع درجته ويسترد من حامله بقرارمن مجلس الوزراء وبمرسوم جمهوري ، وقد الغى القانون المشار اليه قانون وسام الرافدين رقم (٢٩) لسنة ١٩٢٧ والانظمة الصادرة بموجبه وان هذا القانون تم نشره في عدد الوقائع العراقية ١٧٦ بتاريخ ٣٠ / ٥ / ١٩٥٩ .

---
[١] ملفات مجلس السيادة الملف ٢٨٤ الوثيقة ٩٣ ص ١٧٥ .

وقد حدد نظام وسام الرافدين رقم (٢٨) لسنة ١٩٥٩ شكل ونوع ودرجات والوان شرائطه وكيفية واوقات حمله وكل ما يتعلق بطريقة منحه وحيازته وقد نشر هذا النظام في عدد الوقائع العراقية المرقم (١٧٦) والمؤرخ في ٣٠ / ٥ / ١٩٥٩ .

٣ - انواط الشجاعة والخدمة العامة وحركات مايس ١٩٤١ وحرب فلسطين ١٩٤٨ - ١٩٤٩ .

صدر قانون وانظمة فيما يتعلق باحداث الانواط المشار اليها حدد نوع وشكل وصفات الانواط المذكورة وكيفية منحها وحملها فيما يأتي :-

١ - قانون احداث انواط الشجاعة والخدمة العامة وحركات مايس ١٩٤١ وحرب فلسطين ١٩٤٨ - ١٩٤٩ رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٥ وقد تم نشره في عدد الوقائع العراقية المرقم ١٧٦ والمؤرخ ٣٠ / ٥ / ١٩٥٩ الملمح اليه اعلاه.

وقد نصت المادة الثانية من هذا القانون على استحداث انواط اربعة وهي نوط الشجاعة ونوط الخدمة العامة ونوط حركات مايس ١٩٤١-ونوط فلسطين ١٩٤٨ / ١٩٤٩ كما نصت المادة المذكورة على ان تعين اشكال هذه الانواط والوان شرائطها وكيفية حملها بانظمة خاصة .

٢ - نظام نوط الشجاعة رقم (٢٩) / لسنة ١٩٥٩ / وقد تم نشره في نفس العدد السابق ذكره من الوقائع العراقية .

٣ - نظام نوط الخدمة العامة رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٩ / وقد تم نشره في العدد المذكور اعلاه من الوقائع العراقية يرجى مراجعته عند طلب التفصيل .

٤ - نظام نوط حركات مايس سنة ١٩٤١ رقم ٣١ لسنة ١٩٥٩ - وقد تم نشره في العدد المذكور اعلاه من الوقائع العراقية .

٥ - نظام نوط حرب فلسطين لسنة ١٩٤٨ - ١٩٤٩ رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٩ - وقد تم نشره في نفس العدد السابق ذكره من الوقائع العراقية .

رمز ثورة ١٤ تموز

لما كان التاج في الرتب العسكرية يرمز الى العهد السابق ولضرورة ازالة جمع آثار ذلك العهد فقد تم استحداث شارة ترمز للثورة العراقية وتحل محل التاج

فصدر في الوقائع العراقية بعددها المرقم ١٨٨ والمؤرخ ٢٤ / ٦ / ١٩٥٩ قانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٥٩ الذي ينص في مادته الاولى على استحداث شارة ترمز الى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ اما المادة الثانية فتشير الى ان هذه الشارة التي سميت بالرمز حلت محل التاج في الرتب العسكرية للقوات المسلحة ولضباط القوات البرية والبحرية والجوية المبينة اشكالها في المخططات المرفقة بنظام شارات رتب ضباط الجيش رقم ٢ لسنة ١٩٤٢ وبالاحجام التي يقررها وزير الدفاع وفي أي محل ورد في القوانين والانظمة الاخرى . وقد وصفت المادة الثالثة الرمز المذكور بانه يتألف ، من كلمة الشعب يحتضنها في القسم السفلى الايسر منها سيف عربي والايمن منها خنجر كردي وتعلوها شعلة ١٤ تموز التي يستمد منها الشعب قوة انطلاقه والتي ترمز الى الحرية التي استردها الشعب في يوم ١٤ تموز ١٩٥٨ ويتكون من كلمة الشعب والسيف والخنجر وشعلة ١٤ تموز زخرف مجسم بيضوي الشكل . وفي وسط الزخرف مثلث متساوي الاضلاع كتب بداخله الحرف (ج) بالخط الكوفي رمزا لقوة الجيش واندماجه بقوة الشعب . وقد تناول الملاحق (آ) و (ب) و (ج) التي اشارت اليها المادة الخامسة من القانون نفسه شكل الرمز وقياساته ونسب ابعاده .

ومن اهان الرمز او اتى بأي عمل يمس بكرامته فيعاقب بما نصت عليه المادة السادسة من هذا القانون . [١] .

قانون الاجتماعات العامة والتظاهرات

قامت سياسة عبد الكريم قاسم في صيف سنة ١٩٥٩ على مبدأ احداث توازن بين الشيوعيين والقوميين وضرب احدهما بالاخر ليتمكن من الاستمرار في الحكم . وكان ذلك عاملا في دفع كلا الفريقين لمحاولة السيطرة على المنظمات الشعبية والنقابات وفرض هيمنته على الشارع فضلا عن المصادمات التي وقعت بين الشيوعيين والوطنيين الديمقراطيين في انحاء مختلفة من العراق .

ومن اجل السيطرة على الوضع ووضع حد لممارسات الاحزاب في عقد الاجتماعات وتنظيم المسيرات والتظاهرات لاظهار القوة صدر القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٩ باسم قانون الاجتماعات العامة والتظاهرات والذي تضمن :

المادة الاولى : أ . يقصد بالاجتماع العام الاجتماع الذي يعقده جمع من الناس لغرض عام وفي محل عام او في مكان خاص يستطيع دخوله اشخاص بلا اذن او بلا دعوة شخصية يقصد الاجتماع المذكور .

ب . يقصد بالتظاهرة حشد منظم يسير في الميادين او الشوارع العامة لغرض عام .

المادة الثانية : الاجتماعات العامة والتظاهرات حرة في حدود هذا القانون .

---

[١] الوقائع العراقية ٣٠ / ٦ / ١٩٥٩ ومحمود فهمي درويش وآخرون ودليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠ ص٢٦٠.

المادة الثالثة : أ . على المنظمات الحزبية والنقابية وغيرها من المنظمات والهيئات الاجتماعية المجازة قانونا ان تخبر السلطات الادارية المختصة قبل عقد الاجتماع او المظاهرة بـ(٤٨) ساعة على الاقل بزمانها ومكانها والغرض منها ويستثنى من ذلك الاجتماعات التي تعقدها الهيئات والمنظمات في مقراتها المركزية او الفرعية .

ب . تكون المنظمة او الهيئة مسؤولة عن تنظيم الاجتماع او التظاهرة وعدم الاخلال بالامن والنظام.

جـ . لا يجوز ان يمتد الاجتماع او التظاهرة الى ما بعد الساعة الثانية عشرة ليلا الا في حالات خاصة وباذن من السلطة الادارية المختصة .

المادة الرابعة : لا يجوز للافراد عقد اجتماع عام او القيام بتظاهرة دون الحصول على اجازة سابقة من السلطة الادارية المختصة ويقدم الطلب من قبل لجنة مؤلفة من ثلاثة اعضاء على الاقل متمتعين بالاهلية القانونية وبسمعة سياسية طيبة على ان تكون مسؤولة عن تنظيم الاجتماع او التظاهرة وعدم الاخلال بالامن والنظام . ويجب ان يذكر في الطلب زمان ومكان الاجتماع او التظاهرة والغرض منها ويقدم الطلب قبل الموعد بـ (٤٨) ساعة على الاقل.

المادة الخامسة : أ . ترفض السلطة الادارية المختصة الطلب الوارد في المادة الرابعة اذا تبين لها ان الاجتماع والتظاهرة يعرضان السلامة العامة للخطر او كانا معاديين لنظام الجمهورية الديمقراطي .

ب . للسلطة الادارية ان ترفض قيام التظاهرة او الاجتماع الواردين في المادة الثالثة اذا تحقق انهما يعرضان السلامة العامة للخطر .

جـ . على السلطة الادارية تبليغ قرار الرفض الى ذوي العلاقة قبل موعد الاجتماع والمظاهرة باربع وعشرين ساعة على الاقل .

المادة السادسة : أ . لذوي العلاقة الوارد ذكرهم في المادة الخامسة الاعتراض لدى السلطة الادارية بالاسم على قرار الرفض خلال خمسة ايام من تبليغهم به وتحيل السلطة الادارية الاعتراض خلال يومين مع ملاحظاتها الى اعلى سلطة قضائية في ذلك المكان .

ب. تثبت السلطة القضائية في الاعتراض خلال خمسة ايام من تاريخ تسجيل الاعتراض لديها ويكون قرارها بذلك قطعيا .

جـ . اذا صدر قرار بالاجازة وكان بعد فوات الاوان فتحدد الجهة موعدا آخر للاجتماع او التظاهرة وتخبر السلطة الادارية بزمانها ومكانها .

المادة السابعة : للسلطة الادارية ان تأمر بتفريق التظاهرة او الاجتماع العام في حالة ابتعادهما عن هدفها وانقلابها الى حالة فوضى ارتكبت فيها اعمال اجرامية تخل بالامن والنظام العام . او عرضت حياة الافراد وحرياتهم الى الخطر .

وللسلطة الادارية حينذاك اتخاذ جميع الوسائل اللازمة وفقا للقوانين لتفريق المظاهرة او الاجتماع .

المادة الثامنة : يعاقب المخالف لاحكام هذا القانون بالحبس لمدة لا تزيد على سنة واحدة او بالغرامة او بهما .

المادة التاسعة : يلغى بهذا مرسوم الاجتماعات العامة والتظاهرات رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٤ كتب ببغداد في اليوم السادس والعشرين من شهر ذي الحجة سنة ١٣٧٨ المصادف لليوم الثاني من شهر تموز ١٩٥٩ .

مجلس الوزراء مجلس السيادة [١]

مفتي فلسطين في بغداد

كان الحاج محمد امين الحسيني مفتي فلسطين قد غادر العراق بعد فشل ثورة ١٩٤١ الى ايران ثم الى تركيا ومن هناك توجه الى ايطاليا والمانيا . وبعد اندحار دول المحور اضطر الى الهرب واستقر به المقام في القاهرة . وقد بقي متمسكا بالهيئة العربية العليا التي كان يترأسها في فلسطين قبل مغادرته لها ، باعتباره زعيما للقضية الفلسطينية ورمزها . في الوقت الذي ظهرت فيه زعامات عربية شابة اخذت على عاتقها مهمة ادارة الصراع بين العرب والكيان الصهيوني بدلا من القيادات القديمة تمثلت القيادات العربية الجديدة بالرئيس جمال عبد الناصر ، الامر الذي اثار الخلاف بين الحسيني والرئيس عبد الناصر فاخذ الحسيني يفكر في ترك مصر والتوجه الى العراق . وحول ذلك الخلاف يذكر امين هويدي وزير الحربية ومدير المخابرات العام ووزير الارشاد في عهد الرئيس عبد الناصر في فترات مختلفة .

" عبد الناصر لم يخلق خلافا مع الحاج امين الحسيني وكذلك لم يخلق معه احد أي خلاف . في ذلك الوقت ثبتت فكرة (الكيان الفلسطيني) في القطاع الذي كنت اتشرف برئاسته في المخابرات العامة اذ كان الجميع يتحركون ويسعون باسم الفلسطينيين الذين لم يكن لهم كيان بعد . وعقدت مؤتمرات حضرها الحاج امين مع اخرين . ولكن بعد فترة طويلة ظهر اننا ندور في حلقة مفرغة . وكان الحاج امين الحسيني الذي نكن له كل احترام يريد ان يكون وحده (على الاريكة) لا احد بجواره او حتى بالقرب منه فهو كل شيء والباقون لا شيء وغضب الرجل ورحل عن القاهرة التي يعيش فيها معززا ... وقيل انه هاجم عبد الناصر وقيل انه اتصل مع اخرين " [٢] .

وكان للمفتي قبل ثورة الرابع عشر من تموز في العراق مراسلات مع الفريق الركن محمد نجيب الربيعي وقيل ان الربيعي قد ارسل اليه قائمة تتضمن اسماء الموثوق بهم في العراق والذين يخططون للثورة وكان على رأس تلك القائمة اسم عبد الكريم قاسم وكانت للمفتي ثقة كبيرة بالربيعي حسبما ورد في احدى الوثائق البريطانية فهو يعتقد ايضا ان عبد الكريم قاسم ليس شيوعيا [٣] .

(ولما قامت الثورة في العراق تطلع المفتي الى العراق الذي يعرفه جيدا ويعرف خفاياه السياسية فأغتنم فرصة زيارة القائد الاردني عبد الله التل وكان لاجئا في القاهرة) الى بغداد ، للتهنئة بالثورة ويعرض على قيادتها مشروعا بوحدة الاردن وسوريا والعراق . فحمله المفتي رسالة

---

[١] الوقائع العراقية ٧ تموز ١٩٥٩ .

[٢] موسوعة ١٤ تموز ١ / ١١٩ .

[٣] برقية السفارة البريطانية في القاهرة الى الخارجية البريطانية يوم ٢٨ نيسان ١٩٥٩ ، العميد الزوبعي ، العراق في الوثائق البريطانية ٣ / ٤٣٧ .

الى عبد الكريم قاسم يطلب فيها الموافقة على حضوره الى العراق ولكن عبد الكريم قاسم عارض عودة المفتي. وبعدها حضر فائق السامرائي السفير العراقي في القاهرة الى بغداد يحمل رسالة اخرى من المفتي الى عبد الكريم قاسم بالمعنى نفسه ولكن عبد الكريم قاسم اصر على عدم عودته .

ويبدو ان عبد الكريم قاسم اطلع على الخلاف بين المفتي وعبد الناصر فأراد بعد ثورة الشواف ان يستعين بدعم المفتي ضد جمال عبد الناصر فدعاه الى بغداد وتبرع له بربع مليون دينار وتم فتح بريد سياسي له في مقره من بيروت .

ويقول نجيب الصايغ السفير العراقي في بيروت آنذاك ان المفتي زاره في السفارة بعد وصوله من القاهرة في شهر مايس او حزيران سنة ١٩٥٩ وابلغه رغبته في السفر الى بغداد لتهنئة عبد الكريم قاسم بالثورة وقد ذكر المفتي ان اقامته في مصر كانت صعبة جدا لانه كان مراقبا في جميع تصرفاته وحركاته حتى صار شبه سجين في القاهرة وسبب ذلك هو عدم استجابته لرغبات عبد الناصر في ضرورة اتباع الهيئة العربية العليا لسياسته مع الاقطار العربية وان تصادق (الهيئة) الدول العربية التي هي معه وتجا في وتقاطع الاقطار التي في خلاف معه ومنها الجمهورية العراقية. وقد جمد عبد الناصر نشاط الهيئة العربية العليا ولذلك وجدت (المفتي) ان لا فائدة من بقائي في القاهرة ... فتركتها وجئت الى بيروت لاتخذ منها محل اقامة للهيئة العربية العليا ، وطلب المفتي من السفير العراقي ابلاغ حكومته برغبته في زيارة عبد الكريم قاسم لتهنئته بالثورة وموقفه العظيم من القضية الفلسطينية المتمثل بتصريحه الاخير حول تأسيس حكومة فلسطينية وتشكيل جيش فلسطيني يدرب ويجهز من العراق والاقطار العربية الاخرى .

وقد طلب السفير نجيب الصائغ من وزارة الخارجية ابداء الرأي فورد جواب ان الزعيم يرحب بزيارة المفتي الذي سافر الى بغداد ومعه عضو الهيئة العربية اميل الغوري . وامضيا عشرة ايام فيها واجتمع المفتي بعبد الكريم قاسم ومع وزير الخارجية هاشم جواد عدة مرات ولاقى منهما كل ترحيب وتشجيع وطلبا اليه ان تنشط الهيئة بعملها وستلاقي كل الدعم من العراق . وقد خصصت الحكومة العراقية ربع مليون دينار للهيئة العربية [1] .

خروج العراق من المنطقة الاسترلينية

ارتبط قانون العملة العراقية رقم ٤٤ لسنة ١٩٣١ بالنظام النقدي البريطاني الذي ضمن وساطة بريطانيا في التحويل بين العراق والدول الاخرى واستثمار غطاء العملة العراقية في بريطانيا حيث مقر لجنة العملة العراقية في لندن . وقد ارتبط الدينار منذ اصداره في ذلك العام بموجب ذلك القانون بالجنيه البريطاني واصبح معرضا لكل التغيرات التي تطرأ على سعر الجنيه البريطاني .

وعندما قامت الحرب العالمية الثانية فرضت بريطانيا الرقابة على الصرف بقصد توجيه العلاقات الاقتصادية مع الخارج لكسب الحرب ولذلك ظهر ما سمي (المنطقة الاسترلينية) التي تشمل الامبراطورية البريطانية والبلاد الخاضعة لبريطانيا بما في ذلك مصر والعراق . وقد دخل

---

[1] موسوعة ١٤ تموز ١ / ١٢٠ - ١٢٥ .

العراق المنطقة الاسترلينية وفرض الرقابة على الصرف وخضع لكل التعليمات المتعلقة بالمنطقة الاسترلينية بما في ذلك الاحتفاظ بارصدة استرلينية في لندن .

وعندما قامت ثورة الرابع عشر من تموز كان من بين اهدافها ضمان استقلال العراق السياسي والاقتصادي على السواء ولما كان بقاء العراق عضوا في المنطقة الاسترليني وارتباط عملته بعمله اجنبية هي الجنيه الاسترليني . فضلا عن استثمار الغطاء النقدي في بريطانيا يتناقض واستقلال العراق النقدي والانظمة المالية السليمة فقد قررت حكومة الجمهورية العراقية الخروج من المنطقة الاسترلينية ونقل ارصدة العراق الاسترلينية الموجودة في بنك انكلترا في لندن الى البنك المركزي العراقي وتحويل معظمها الى ذهب وعملات نادرة ونشطت وزارة المالية برئاسة محمد حديد في هذا الاتجاه . وكان حديد قد ابلغ النائب العمالي البريطاني (روي جنكر) الذي وصل بغداد يوم ١٦ تشرين الاول ١٩٥٨ وبحضور عبد الكريم قاسم ((ان العراق بالتأكيد ينوي ترك المنطقة الاسترلينية . ولم يكن ذلك يعني الرغبة في تقليص العملات التجارية مع بريطانيا . ولكن سياسيا لا يرغب العراق في ان يبقى هو القطر الوحيد خارج الكومنويلث من المنطقة الاسترلينية ويرغب العراقيون بعدم تشجيع ذهاب رؤوس الاموال الى لندن)) [١] .

وطبقا لهذه السياسة قرر مجلس الوزراء يوم ٣ آيار ١٩٥٩ " الموافقة على الدخول بمفاوضة مع بريطانيا للتوصل الى اتفاق حول خروج الجمهورية العراقية من المنطقة الاسترلينية مع ملاحظة عدم الضرر بمصالح العراق على ان تجري المفاوضة مبدئيا من وزارة المالية ثم يستعين وزير المالية بعدئذ بوفد مفاوض كخبراء من الخارجية والمالية والاقتصاد " [٢] .

وفي يوم (٤) حزيران قال عبد الكريم قاسم مخاطبا المهندسين في مؤتمرهم الاول " لقد عودتكم في كل شهر ان تكون لنا ثورة وقد تكون ايها السادة اكثر من ثورة في شهر واحد . ان ثورتنا في هذا الشهر هي ثورة جسيمة اننا نسعى دوما بهدوء وحكمة وبتدرج مستمر وبعمل متواصل لا يتوقف لنصل الى اهدافنا وان كان هذا الهدف الذي نصله جسيما جدا . انما قد حصلنا عليه بأقل جهد ممكن وما زلنا في حقل المفاوضات لحد هذه اللحظة انما قد تغلبنا على العقبة وان البلاد سوف تستقر على رأس مالها وعلى دينارها .

لقد صممنا ان نخرج من المنطقة الاسترلينية واننا في المرحلة الاخيرة من المفاوضات وسوف نخرج ونحن اصدقاء مع بريطانيا انما سوف نعتمد على الدينار سوف نعتمد على جهودكم انتم وسوف نعتمد على موارد البلاد وعلى قوتها " .

ورد على المتشككين في الاعتماد على قوة الدينار العراقي بالقول " اننا سنثبت للعالم اننا نتمكن من الاعتماد على قوة الدينار وان الدينار يحميه ابناء الشعب وتحميه ثروة البلاد كما يحميه اخلاصكم وجهودكم " [٣] .

---

[١] وليد محمد سعيد الاعظمي ثورة ١٤ تموز وعبد الكريم قاسم في الوثائق البريطانية ص ١٣٩ .

[٢] ملفات مجلس السيادة الملف ٢٤٧١ و ١٧٦ ص ٣٣٦ .

[٣] مباديء ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم ص ١٠٢ .

وبمناسبة عيد الاضحى المبارك المصادف يوم ١٦ حزيران قال في دار الضباط في بغداد " ان المعاهدات غير المتكافئة قد ولت وقضينا عليها والاتفاقيات غير المتكافئة التي كانت مع الدولة الامريكية قد ذهبت في رمشة عين كما تعلمون وسوف نخرج في نهاية هذا الشهر من المنطقة الاسترلينية وقد حصلنا على رصيد يضمن اسناد عملتنا " [١] وفي اليوم نفسه قال " قبل لحظة تمكنت من الحصول على وثيقة تؤمن تركيز كيان البلد . وهي الان جاهزة لدي ولكني ملزم بالنظر الى سير المفاوضات ان لا اذيعها الا يوم ٢٢ الاثنين " [٢] .

وبناء على ذلك دعت حكومة الجمهورية العراقية حكومة المملكة المتحدة للتفاوض في بغداد او حول الترتيبات اللازم اتخاذها للخروج من المنطقة الاسترلينية ولتحويل جميع الارصدة الاسترلينية المتراكمة وجميع ايرادات العراق الاسترلينية المقبلة الى الذهب والعملات الاجنبية الاخرى على اختلاف انواعها .

وبعد مباحثات اجراها الجانبان بين ٣١ ايار و ١٥ حزيران ١٩٥٩ تم الاتفاق على تحقيق الاغراض المتقدمة وذلك بخروج العراق من المنطقة الاسترلينية وفي يوم ٢١ حزيران " قرر مجلس الوزراء العراقي الخروج من المنطقة الاسترلينية " [٣] .

وفي اثر المداولات بين الجانبين العراقي والبريطاني صدر البيان المشترك الاتي

" بناء على طلب حكومة الجمهورية العراقية جرت مباحثات في بغداد بين ممثليها وممثلي حكومة المملكة المتحدة حول العلاقات المالية بين البلدين في المستقبل وقد اشترك في المباحثات المذكورة ممثلوا البنك المركزي العراقي وممثلوا بنك انكلترا ولقد ابلغ ممثلو حكومة الجمهورية العراقية ممثلي حكومة المملكة المتحدة بقرار حكومة الجمهورية العراقية انهاء عضويتها في المنطقة الاسترلينية وتنويع احتياطي العملة العراقية وارصدة العراق الاجنبية فوافقت حكومة المملكة المتحدة على ادخال التعديلات اللازمة في انظمتها الخاصة بالتحويل الخارجي طبقا للقرارات المذكورة بما في ذلك اعتبار حسابات العراق الاسترلينية حسابات خارجية اعتبارا من هذا التاريخ

ان الترتيبات الضرورية لتنفيذ هذا التغيير ستتخذ بين البنكين المركزيين اللذين سيحتفظان بعلاقات ودية .

بغداد في ٢٣ حزيران ١٩٥٩

وقع البيان المشترك يوم ٢٢ حزيران ١٩٥٩

ان الوثيقة الاصلية من البيان المشترك المكتوبة باللغتين العربية والانكليزية الصادرة عن الجانبين المتفاوضين والموقعة من ممثل الجمهورية العراقية وممثل المملكة المتحدة البريطانية قد اودعت الى وزارة المالية كما اودعت نسخة منها الى كل من وزارة الخارجية والبنك المركزي العراقي ونسخة منها الى الجانب البريطاني " .

مدير التوجيه والاذاعة العام

---

[١] نفسه ص ١٢٤ .

[٢] مباديء ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم ص ١٣٧ .

[٣] مقررات مجلس الوزراء يوم ٢١ حزيران ١٩٥٩ .

ونشرت وزارة المالية الايضاح الاتي

" في مقدمة اهداف ثورة ١٤ تموز الخالدة ضمان استقلال العراق الاقتصادي والسياسي على السواء ولما كان بقاء العراق عضوا في المنطقة الاسترلينية وكان ارتباط العملة العراقية بعملة اجنبية واحدة واستثمار الغطاء النقدي في بلد اجنبي واحد يتنافى مع استقلال العراق النقدي والانظمة المالية السليمة فقد قررت حكومة الجمهورية العراقية الخروج من المنطقة الاسترلينية وفقا لما اعلنه الزعيم العظيم عبد الكريم قاسم بتاريخ الرابع من حزيران ١٩٥٩ .

وبناء على ذلك دعت حكومة الجمهورية العراقية حكومة المملكة المتحدة للتفاوض في بغداد حول الترتيبات اللازم اتخاذها للخروج من المنطقة الاسترلينية ولتحويل جميع الارصدة الاسترلينية المتراكمة حتى الان وجميع ايرادات العراق الاسترلينية المقبلة الى الذهب والعملات الاجنبية الاخرى على اختلاف انواعها .

وبعد مباحثات اجراها الجانبان بين ٣١ - ٥ - ١٩٥٩ و ١٥ - ٦ - ١٩٥٩ تم الاتفاق على تحقيق الاغراض المتقدمة وذلك بخروج العراق من المنطقة الاسترلينية مع اعتبار موجوداته الاسترلينية كلها من الحسابات الخارجية وهذه الحسابات تضم الموجودات الاسترلينية التي تمتلكها الدول غير المنتمية الى المنطقة الاسترلينية كسويسرا والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الامريكية ويمكن تحويل الاسترليني الموجود فيها الى الذهب والعملات الاجنبية الاخرى متى شاء اصحابها ذلك ولاي غرض كان وبهذا فقد اصبح العراق حرا في استعماله ارصدته الاجنبية بالصورة التي يراها ملائمة لمصلحته سواء في ذلك ايراداته المستجدة بالاسترليني وغيره من العملات عن استثمار النفط وعن الصادرات المنظورة وغير المنظورة الاخرى والارصدة المالية التي تراكمت بالاسترليني نتيجة لزيادة مقبوضات العراق من هذه العملة على مدفوعاته بها والتي تمثل في الوقت الحاضر قسما كبيرا من غطاء العملة العراقية كما تمثل الجزء الاعظم من ارصدة العراق من التحويل الخارجي

ولاشك ان الدينار العراقي سيكتسب قوة جديدة لم تكن له قبلا حيث سيكون غطاؤه مكونا من مجموعة اقوى من العملات الدولية ومن الذهب بدلا من الاسترليني وحده . وقد ضمنت المبادىء المتفق عليها بهذا الصدد في البيان المشترك الذي اصدرته الحكومتان العراقية والبريطانية والذي يبدأ بتنفيذه في ٢٣ حزيران ١٩٥٩ وسيقوم البنك المركزي العراقي بالتدابير الضرورية لادارة ارصدة العراق الاجنبية واستثمارها على افضل وجه يحقق مصلحة الجمهورية العراقية الزاهرة .

وقد علمنا بان موجودات العراق الاسترلينية الحالية خارج العراق كما يلي

قيمة الموجودات الاسترلينية لدى البنك المركزي (٩٨٢٥٣٠٠٠) باون استرليني في ٣١ مايس ١٩٥٩ وقيمة الموجودات الاسترلينية لدى المصارف التجارية (١٤٤٣٦٠٠٠) باون استرليني في ٣١ مايس ١٩٥٩ ويكون المجموع بذلك (١١٢٦٨٩٠٠٠) باون استرليني .

وتقدر الايرادات المقبلة من النفط بحوالي مئة مليون باون استرليني سنة ٥٩ / ١٩٦٠ المالية واصبح ممكنا الان تحويل هذا المبلغ كله مع الموجودات الاسترلينية الحالية الى ذهب وعملات اخرى غير الاسترليني مع استقلال النقد العراقي وتحرره واكتساب الدينار قوة على قوة"[١].

وكانت وزارة المالية قد ارسلت الى مجلس الوزراء يوم ٢٩ / تشرين الثاني ١٩٥٨ بالكتاب الاتي الذي يتضمن مقترحاتها بشأن العملة العراقية :-

((بناء على اقرار الشعار الجديد للجمهورية العراقية واحتمال استعماله في الاوراق النقدية الجديدة ولغرض اتخاذ الاجراءات التمهيدية لطبع اوراق نقدية وضرب مسكوكات جديدة فقد رجت محافظية البنك المركزي العراقي عرض الامور التالية على مجلس الوزراء .

١ - هل يرى المجلس استبدال جميع المسكوكات والاوراق النقدية المتداولة حاليا بالمسكوكات والاوراق النقدية الجديدة خلال مدة معينة ام ابقائها متداولة حتى تستهلك .

٢ - هل يرى المجلس تبديل الاشكال والتصاميم والحجوم والالوان الحالية للاوراق النقدية ام الاكتفاء بتبديل الصورة والعلامة المالية لجميع الفئات وللتمثال بالنسبة لفئة الدينار الواحد .

وترى هذه الوزارة حول الموضوع ما يلي :-

١ - تبديل العلامة المائية في الاوراق النقدية بشعار الجمهورية العراقية .

٢ - تبديل الصورة لجميع الفئات والتمثال لفئة الدينار الواحد ايضا بصورة لاثر تاريخي عراقي او صورة تمثل التقدم العراقي او اقتصادياته المهمة وذلك كصورة اسد بابل او سد من السدود المقامة حديثا او صورة لبئر من ابار النفط ..... الخ .

٣ - عدم اجراء تبديل على احجام والوان الاوراق .

٤ - وبصدد المسكوكات ترى هذه الوزارة الغاء العملة ذات الفلسين واستبدال العملة ذات الاربعة فلوس بعملة ذات خمسة فلوس ، وحيث ان هناك تقارب بين حجم العملة ذات الخمسين فلسا والعملة ذات المئة فلس مما يسبب شيئا من الالتباس لدى البعض من الجمهور فان هذه الوزارة ترتأي سك العملتين بحيث يزال هذا التقارب بين حجميهما .

فنرجو التفضل بعرض الموضوع على مجلس الوزراء واعلامنا بما يقرر بهذا الشأن وان تقررت الموافقة فان هذه الوزارة ترى تعيين مدة معينة لسحب الاوراق النقدية والمسكوكات الحالية من التداول .

ونرفق منها مجموعة كاملة لنماذج الاوراق النقدية والمسكوكات الحالية راجين اعادتها الينا بعد الفراغ منها .

وزير المالية [٢]

محمد حديد

---

[١] البيان الرسمي بأنسحاب العراق من المنطقة الاسترلينية وايضاح وزارة المالية بصدده في جريدة الثورة ٢٣ / ٦ / ١٩٥٩ .

[٢] ملفات مجلس السيادة الملف ٤٨١ وثيقة ١٥١ / ٢٠١ - ٢٠٢ .

وتنفيذا للسياسة الجديدة ولان قانون العملة العراقية رقم ٤٤ لسنة ١٩٣١ لم يعد يفي بالغرض لقلة مرونته وعدم ملاءمته للعهد الجمهوري وبالنظر لكثرة القوانين المعدلة وكثرة الارادات والانظمة والتعديلات التي اجريت عليها لذلك وجد من الضروري صياغة قانون العملة مجددا بشكل يلائم العهد الجمهوري وسياسة اصدار العملة تجتنب فيه التعديلات في المستقبل اذا استوجب الامر كذلك . لا سيما فيما يتعلق نفقات المسكوكات واوصافها واوزانها والنقوش عليها حيث اثبط ذلك بموجب القانون الجديد بمراسيم جمهورية دونما حاجة الى تعديل القانون وقد صدر قانون عدنه الجمهورية العراقية الجديد برقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ يوم ٢٧ ايار .

باسم الشعب

مجلس السيادة

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت وبناء على ما عرضه وزير المالية ووافق عليه مجلس الوزراء .

صدق القانون الاتي :-

المادة الاولى – يكون للتعابير الاتية المعاني المبينة ازاءها :-

أ – البنك – البنك المركزي العراقي .

ب- العملة – عملة الجمهورية العراقية المتكونة من الاوراق النقدية والمسكوكات .

المادة الثانية – يكون (الدينار) الوحدة القياسية لعملة الجمهورية النقدية ويساوي من حيث القيمة ٢,٤٨٨٢٨ غراما من الذهب الخالص ويتألف من ألف فلس .

المادة الثالثة – تعتبر المقاولات والبيوع والتأديات وقوائم الحساب والاوراق والسندات والضمانات المتعلقة بالنقود والمعاملات على اختلاف انواعها وجميع الاشياء المختصة بالنقود او المترتب عليها دفع نقود او مسؤولية دفعها كانها اجريت او نظمت او عقدت او عملت او استحصلت في الجمهورية العراقية وفقا للوحدة القياسية ما لم يكن قد نص على خلاف ذلك باتفاق خاص. ولغرض هذه المادة تعتبر الاوراق النقدية والمسكوكات المصدرة بحكم القوانين السابقة التي في التداول قبل صدورهذا القانون مستندة الى الوحدة القياسية المقررة في المادة الثانية من هذا القانون حتى ابطالها بمرسوم جمهوري .

المادة الرابعة – جميع المعاملات المتعلقة بالنقود المعقودة قبل تاريخ نفاذ هذا القانون التي تكون التزاما بدفع نقود في الجمهورية العراقية في او بعد ذلك التاريخ تعتبر كانها قد عقدت وفقا للوحدة القياسية المقررة في هذا القانون .

المادة الخامسة – البنك هو السلطة الوحيدة التي تقوم باصدار وتجهيز العملة للاستعمال في الجمهورية العراقية ولمراقبة . وسحب الاوراق النقدية والمسكوكات التي لم تعد صالحة للتداول واتلاف الاوراق النقدية المبطلة .

المادة السادسة – للبنك ان يسك من وقت لاخر للاستعمال في الجمهورية العراقية مسكوكات على ان تعين قيمها واوصافها واحجامها واشكالها وتركيبها واوزانها بمرسوم جمهوري وان تدون فئاتها عليها بالفلوس . اما من حيث التفاوت المسموح به في الوزن فيعين بنظام .

المادة السابعة – أ – تعتبر التأديات الجارية بين الافراد بأي من المسكوكات المعينة وفقا للمادة السادسة من هذا القانون تأديات قانونية حسب المقادير التالية :-

أ – فيما يخص المسكوكات التي من فئتي الخمسين فلسا او المائة فلس لحد عشرة دنانير .

ب – فيما يخص المسكوكات التي من فئة تقل عن الخمسين فلسا لحد دينار واحد .

٢ – على حكومة الجمهورية العراقية والمصارف التجارية المجازة ان تقبل المسكوكات بأي مقدار كان اذا لم يحصل التصرف بها بصورة غير مشروعة وفق الفقرة الرابعة من هذه المادة .

٣ – تعتبر كل قطعة من المسكوكات عملة قانونية بمقدار قيمتها الاسمية فقط على ان لا يكون قد حصل التصرف بها بصورة غير مشروعة وفق الفقرة الرابعة من هذه المادة .

٤ – لغرض هذا القانون يعتبر التصرف بالمسكوكات بصورة غير مشروعة اذا كانت قد اتلفت او انقصت او خففت لسبب غير الاستعمال الاعتيادي او شوهت بدمغ او بثقب سواء اصبحت من جراء ذلك ناقصة او خفيفة ام لا .

٥ – يجوز للبنك جمع المسكوكات التي اصبحت غير قانونية او التي حصل التصرف بها بصورة غير مشروعة وقطعها او كسرها او اتلافها او اعادة سكها وذلك حسب شروط تعين بمرسوم جمهوري.

٦ – تعتبر التأديات الجارية بين الافراد بالمسكوكات المصدرة بحكم قوانين العملة السابقة تأديات قانونية حتى الوقت او الاوقات التي تعين بمرسوم جمهوري وذلك حسب المقادير المبينة في الفقرة (أ و ب) من هذه المادة .

المادة الثامنة – للبنك ان يهيء من وقت لاخر اوراقا نقدية وفق الوحدة القياسية ويصدرها بأسمه على ان تقرر قيمتها واشكالها ورسومها وكيفية توثيقها بمرسوم جمهوري وتدون فئاتها عليها بالدينار او كسوره او مضاعفاته .

المادة التاسعة – اعتبارا من تاريخ نفاذ هذا القانون وحتى الوقت او الاوقات التي تعين بمرسوم جمهوري تكون الورقة او الاوراق النقدية المصدرة بحكم هذا القانون او القوانين السابقة التي في التداول عملة قانونية للمقدار او مجموع المقادير المبينة فيها من غير تحديد .

المادة العاشرة – أ – يجري اصدار الاوراق النقدية والمسكوكات من قبل البنك في دائرة الاصدار وتكون منفصلة تماما عن دائرة الصيرفة ولا تخضع موجودات دائرة الاصدار لأي التزام عدا التزامها الوارد في المادة الحادية عشرة من هذا القانون .

ب – لا تصدر دائرة الاصدار الاوراق النقدية او المسكوكات الى دائرة الصيرفة او الى أي شخص طبيعي او معنوي الا مقابل اوراق نقدية اخرى او مسكوكات او مقابل السبائك الذهبية او الفضية او السندات التي يجوز ان تؤلف قسما من احتياطي العملة المعرف في المادة الحادية عشرة من هذا القانون .

المادة الحادية عشرة – أ – يجب ان يكون احتياطي العملة بنسبة لا تقل عن القيمة الاسمية لمطلوبات دائرة الاصدار أي الاوراق النقدية والمسكوكات التي في التداول ولدى دائرة الصيرفة على ان يكون هذا الاحتياطي من الذهب والفضة والعملات والسندات الاجنبية

بنسبة لا تقل عن ٧٠ بالمائة من تلك المطلوبات ومن سندات الحكومة العراقية بنسبة لا تزيد على ٣٠% بالمائة من تلك المطلوبات .

ب – تعين من وقت لآخر نسبة الذهب الاحتياطي وكيفية خزنه وانواع ومقادير العملات والسندات الاجنبية ومدتها من قبل البنك ومصادقة وزير المالية على ان لا تزيد استحقاق هذه السندات على عشر سنوات من تاريخ شرائها .

المادة الثانية عشرة – أ – للبنك ان يصدر عند الطلب اوراقا نقدية ومسكوكات في الجمهورية العراقية مقابل الدفع سلفا بالذهب او العملات الاجنبية حسب الاسعار والشروط المذكورة في الفقرة (د) من هذه المادة .

ب – للبنك ان يصدر اوراقا نقدية ومسكوكات في الجمهورية العراقية مقابل سندات الحكومة العراقية على ان تراعي في ذلك احكام الفقرة (أ) من المادة الحادية عشرة من هذا القانون .

جـ – على البنك ان يقبل ما يعرض عليه من الاوراق النقدية والمسكوكات المستندة الوحدة القياسية المقررة في المادة الثانية من هذا القانون وان يصدر بدلها ذهبا او عملات اجنبية حسب اختياره وبالاسعار والشروط المذكورة في الفقرة (د) من هذه المادة مع مراعاة احكام القوانين والانظمة الاخرى .

د – على البنك ان يصدر من وقت لآخر بيانات بأسعار شراء او بيع الذهب والعملات الاجنبية ومبالغها وشروط التمويل .

قانون عملة الجمهورية العراقية

بأسم الشعب

مجلس السيادة

بعد الاطلاع على الدستور الموقت وبناء على ما عرضه وزير المالية ووافق عليه مجلس الوزراء .

صدق القانون الاتي :-

المادة الاولى – يكون للتعابير الاتية المعاني المبينة ازاءها :-

أ – البنك – البنك المركزي العراقي .

ب – العملة – عملة الجمهورية العراقية المتكونة من الاوراق النقدية والمسكوكات .

المادة الثانية – يكون (الدينار) الوحدة القياسية لعملة الجمهورية العراقية ويساوي من حيث القيمة ٢,٤٨٨٢٨ غراما من الذهب الخالص ويتألف من الف فلس .

المادة الثالثة – تعتبر المقاولات والبيوع والتأديات وقوائم الحساب والاوراق والسندات والضمانات المتعلقة بالنقود والمعاملات على اختلاف انواعها والمعاطاة وجميع الاشياء المختصة بالنقود او الخاصة بها وذلك حسب الالتزامات والقوانين المرعية على ان لايتجاوز الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع واحدا بالمائة (عدا ما يصرف على النقل وفق شروط التحويل) .

المادة الثالثة عشرة – يلغى قانون العملة العراقية رقم (٤٤) لسنة ١٩٣١ وتعديلاته .

المادة الرابعة عشرة – ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الخامسة عشرة - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

كتب ببغداد في اليوم العشرين من شهر ذي القعدة سنة ١٣٧٨ المصادف لليوم السابع من شهر آيار سنة ١٩٥٩ .

مجلس السيادة [١]

وتنفيذا للقانون الجديد اصدر مجلس السيادة المرسوم الجمهوري رقم (٤٥٩) يوم ٤ تموز ١٩٥٩ والمرسوم الجمهوري رقم (٤٦٠) يوم ٥ تموز ١٩٥٩ لتحديد الفئات النقدية الورقية والمعدنية الجديدة واشكالها للشروع بوصفها للتداول قبل الذكرى الاولى لثورة ١٤ تموز ١٩٥٩ كالاتي :

مرسوم جمهوري رقم ٤٥٩

استنادا الى المادة الثامنة من قانون عملة الجمهورية العراقية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ وبناء على ما عرضه وزير المالية اصدرنا هذا المرسوم

المادة الاولى : - تصدر من قبل البنك المركزي العراقي اوراق نقدية من فئة عشرة دنانير وخمسة دنانير ودينار واحد ونصف دينار وربع دينار وفق الاشكال والمرسوم والرسوم والكلمات والارقام والتوثيق المبينة فيما يلي :

وقد اصدر المرسوم شكل الورقة النقدية وقياسها وتفاصيل الكتابة عليها بالعربية وبالانكليزية وعلى الشروع باستعمالها قبل ثورة ١٤ تموز سنة ١٩٥٩ وصدر المرسوم الجمهوري رقم (٤٦٠) يوم ٥ تموز ١٩٥٩ .

" استنادا الى المادة السادسة من قانون عملة الجمهورية العراقية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ وبناء على ما عرضه وزير المالية اصدرنا هذا المرسوم :

المادة الاولى : تسك من قبل البنك المركزي العراقي مسكوكات من فئة المائة فلس والخمسين فلسا .

المادة الثانية : تكون قطعة المائة فلس والخمسين فلسا من الفضة المخلوطة ويكون مقدار الفضة الخالصة فيها ٥٠٠ جزء من الالف ووزن قطعة المائة فلس عشر غرامات وقطعة الخمسين فلسا خمسة غرامات .

وصدر المرسوم ما يكتب على وجه المسكوكة وعلى ظهرها وقطر كل منه واوجب تنفيذ المرسوم قبل ١٤ نموز ١٩٥٩ [٢] .

وقد اكمل البنك المركزي العراقي المراحل الخاصة بطبع هذه الاوراق النقدية الجديدة التي تحمل شعار الجمهورية العراقية ووضعت الوجبة الاولى منها في التداول في عيد الثورة الاولى اما المسكوكات والتي تحمل شعار الجمهورية العراقية ايضا فقد تقرر وضعها في التداول في فرصة قريبة.

---

[١] نص القانون والاسباب الموجبة من الوثائق العراقية ٦ حزيران ١٩٥٩ .

[٢] الوقائع العراقية ٦ تموز ١٩٥٩ .

وفي يوم ٥ تموز وفي اجتماع مجلس الوزراء " تلى كتاب وزارة المالية رقم ١١٢١ وتاريخ ٥ تموز ١٩٥٩ ومرفقه المرسوم الجمهوري الخاص بتعيين اوصاف واحجـــام واشـكال وتركيـب واوزان المسكوكات من فئتي المائة فلس والخمسين فلسا للمصادقة عليه قبل ٩ تموز ١٩٥٩ المدقق من لدن ديوان التدوين القانوني كما جاء بكتابه المرقـم ٣٣ / ٢ وتـاريخ ٥ تمـوز ١٩٥٩ وبعـد المداولة وافق المجلس على القرار المذكور " [١] .

وفي السادس والعشرين من كانون الاول ١٩٥٩ اصدر مجلس السيادة القانون رقم (١٩١) لسنة ١٩٥٩ المسمى قانون المسكوكات التذكارية ومما جاء فيه :

المادة الاولى : للحكومة ان تصدر مسكوكا تذكاريا من وقت لاخر تخليدا للمناسبات الوطنية وان يتبع هذا المسكوك مباشرة او بالواسطة لمن يرغب في شرائه مـــن الجمـهور مـن البنـوك والدوائر والمؤسسات الرسمية وشبه الرسمية والاهلية .

المادة الثانية : تعين قيمة المسكوك ووصفه وحجمه وشكله وتركيبه ووزنه بمرسوم جمهوري .

المادة الثالثة : لا يستعمل المسكوك التذكاري للتأديات القانونية ولا يعتبر من العملة العراقية " .

مجلس الوزراء — مجلس السيادة [٢]

الجبهة الوطنية

اخذ الشيوعيون يعانون من العزلة بعد ان ازداد التباعد بينهم وبين الوطنيين الديمقراطييـــن من جهة وبينهم وبين عبد الكريم قاسم من جهة اخرى خاصة بعد ان اخذ عبد الكريم قاسم يتقـــرب الى القوميين الذين حصلوا على العطف والتأييد من الجماهير . وذلك من اجل الموازنة بينهم وبيـــن الشيوعيين . وللخروج من هذه العزلة اخذ الحزب الشيوعي يدعو لاحياء جبهة الاتحاد الوطني التـي قامت قبل الثورة والعمل على استثناء القوى والاحزاب القومية منها .

وكانت المداولات والمناقشات قد جرت من قبل بين ممثلي الحزب الشيوعي وممثلي الحـزب الوطني الديمقراطي والحزب الديمقراطي الكردستاني البارتي حول اسس بناء الجبهة لكن الاتفاق لـم يتم بين ممثلي الحزب الشيوعي ورئيس الحزب الوطني الديمقراطي كامل الجادرجي الذي اصر علـى وجوب بحث المسائل الاساسية مثل الاتفاق على ميثاق الجبهة ومن بين هـــذه المســائل المقاومـة الشعبية وكيفية عملها ونشاطها . وكذلك المنظمات والجمعيات المهنية والشعبية وكيفية قيامها ولكن الشيوعيين اوضحوا للجادرجي بان الدخول في بحث هذه هذه المسائل لا توصل الى نتيجة واصـروا على الاسراع بالاتفاق على المشروع الذي قدموه والذي يتلخص :-

" ١ - الجبهة تضم الاحزاب الثلاثـــة الشـيوعي والوطنـــي الديمقراطـــي والبـارتي والمسـتقلين الديمقراطيين والقوميين ممن لا يعادون الجمهورية والزعيم .

٢ - تعلن الجبهة واحزابها علنيتها وتبدا العمل فورا على هذا الاساس وتاخذ طابعا رسميا .

٣ - تبدا الاحزاب بممارسة العمل العلني رسميا .

---

١ قرارات مجلس الوزراء المتخذة يوم ٥ تموز ١٩٥٩ ملفات مجلس السيادة الملف ٢٨٨ و ٤٧ رقم ٧٤ .

٢ الوقائع العراقية ٥ / ١ / ١٩٦٠ .

٤ - اشتراك المنظمات الجماهيرية والاجتماعية في الجبهة لاعطاء قوة لتنفيذ قرارات الجبهة ولتقوية التزام الجماهير بالاتجاه المشترك لاطراف الجبهة .

٥ - يعطى للاحزاب السياسية امتيازا داخل الجبهة مثل حق الاعتراض والرفض (الفيتو) " .

وعقدت عدة اجتماعات للمداولة حول اسس بناء الجبهة وميثاقها غير انها باءت بالفشل كلها بسبب وجهات النظر المختلفة ومحاولة الحزب الشيوعي فرض شروطه على الاحزاب الاخرى [١] .

وفي ١٢ حزيران نظم الشيوعيون مسيرة في بغداد وفي المدن الاخرى هتفوا اثناءها جبهة ، جبهة وطنية لا انحراف ولا رجعية " .

وفي ٢٢ حزيران وجهت صحيفة اتحاد الشعب الناطقة بلسان الحزب الشيوعي نداء الى القوى الوطنية من اجل قيام جبهة موحدة . وتوصل الحزب الشيوعي الى وضع ميثاق لجبهة جديدة مع اعضاء الحزب الوطني الديمقراطي (الجناح اليساري) الذين قرروا الاستمرار بالعمل الحزبي بعد ان جمد الحزب نشاطه والحزب الديمقراطي الموحد لكردستان (البارتي) اعلنت يوم ٢٨ حزيران ١٩٥٩ وعبروا عن نيتهم في تكوين جبهة وطنية تعمل على صيانة الجمهورية .

وقد تضمن ميثاق الجبهة خطة شاملة في المجالات السياسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية ومنها :-

١ - صيانة الجمهورية وتوطيدها والسير بحزم في تطهير جميع مؤسسات الدولة من العناصر الفاسدة والمعادية للثورة واحلال عناصر مخلصة محلها وانزال اقصى العقوبات بالمتآمرين والخونة وتعميم المقاومة الشعبية وتسليح افرادها .

٢ - الاستمرار في انتهاج سياسة الحياد الايجابي القائم على مبادئ التعايش السلمي وفق مقررات مؤتمر باندونغ والدفاع عن السلم العالمي وتقوية الصداقة بالاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية الاخرى .

٣ - العراق جزء من الوطن العربي الكبير لذا فان الجبهة تعمل من اجل التضامن مع كافة البلدان والشعوب العربية في كفاحها ضد الاستعمار والصهيونية والرجعية .

٤ - تعمل الجبهة على تعزيز التاخي بين الشعبين العربي والكردي والاقليات الاخرى وتقوية اواصر الوحدة الوطنية .

٥ - الاخذ بمبدأ الديمقراطية الموجهة بتوطيد وتوسيع الحريات الديمقراطية وحرمان اعوان الاستعمار والاقطاع واعداء الجمهورية من هذه الحريات وشل نشاطهم وكذلك الاخذ بمبدأ الديمقراطية الموجهة في تركيب السلطة باشراك ممثلي كل القوى السياسية المدافعة عن الجمهورية والمناوئة للاستعمار والاقطاع .

٦ - الاسراع بانتخاب مجلس تاسيسي على اساس الانتخاب العام السري المتساوي المباشر لكل مواطن ومواطنة بلغ الثامنة عشرة من العمر من اجل وضع دستور دائم يضمن نظام حكم جمهوري ديمقراطي برلماني .

---

[١] ليث الزبيدي ، ثورة ١٤ تموز ص ٤٧١ .

٧ - العمل على زيادة الانتاج من خلال اقرار مبدأ التخطيط الاقتصادي وضمان تطبيق الاصلاح الزراعي والعمل على تصنيع البلاد .

٨ - اعادة النظر في الاتفاقيات النفطية والعمل على زيادة حصة الحكومة وتحديد نشاط الشركات في المناطق المستثمرة حاليا [١] .

ثم رفعت الجبهة هذه المذكرة مرفقا بها ميثاق الجبهة الى رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم وقد نصت المذكرة .

" سيادة قائد البلاد عبد الكريم قاسم "

تستعرض المذكرة قيام الجبهة الوطنية الموحدة في العهد الملكي ودورها في اسقاط ذلك النظام واقامة الجمهورية واسنادها ثم تقول " لم يكن بامكان اية قوة بمفردها ان تصون الثورة وجمهورية الرابع عشر من تموز فقد آزر الشعب جيشه الباسل وحكومته الوطنية ووقف الجيش مع الشعب واستندت الحكومة على الشعب وقواه الوطنية المخلصة وظل المخلصون لارادة الشعب ومباديء الثورة وانتم على رأسهم متمسكين في كل الظروف والاوقات العصيبة التي مرت بجمهوريتنا لشعار (وحدة الصفوف) هذا الشعار الذي التزمت به ودافعت عنه الغالبية الساحقة من القوى الوطنية ولم تشذ عنه سوى بعض العناصر والجماعات التي تضافرت جهودها مع جهود الطامعين والقوى المعادية للجمهورية من الاستعماريين والاقطاعيين . ولولا وعي الشعب ويقظة القوى الوطنية لكان بمستطاع تلك الزمر المعادية والمفرقة شق وحدة الشعب وتلاحم صفوفه والتسبب في جلب الكوارث الحقيقية على البلاد . بيد ان الشعب فوت الفرص على الاعداء والطامعين ومفرقي الصفوف وبقي صامدا موحدا تحت زعامتكم . وقد اصبح ذلك ممكنا بفضل وحدة الشعب والجيش بقيادتكم الحكيمة الحازمة . الوحدة التي كانت العامل الاساس الذي مكن البلاد من تخطي المؤامرات والهزات التي تعرضت لها والقضاء عليها بتفوق باهر وسرعة فائقة ... " .

لقد ركز الاستعمار خلال الاشهر الاخيرة بوجه خاص كل جهوده من اجل بث الشكوك والريبة داخل القوى الوطنية بغية الاخلال بوحدتها وتأليب بعضها ضد بعض لفتح الثغرات والنفوذ منها جريا على سياسته التقليدية (فرق تسد) وتعلمون سيادتكم ان الاستعمار لا ينهج لتحقيق اغراضه سبلا مكشوفة يمكن تمييزها بسهولة او بيسر بل يعمد ... الى استخدام اعقد الخطط واكثر السبل الماكرة وغير المباشرة والملتوية والخبيثة ... ان مما يأسف له كل مخلص حدوث بعض الامور والالتباسات والمواقف التي صدرت من هذا او ذلك من الاطراف الوطنية والتي ادت الى تقوية امل المستعمرين وانتعاش مقاصدهم اللئيمة ضد بلدنا الحبيب وكان من نتائج ذلك مع الاسف هذه البلبلة الواضحة التي سرت في صفوف الشعب وقواه الوطنية ... ان الشعب تعلم من خلال تجربته وتجارب الامم الاخرى ان الاستهانة بالاعداء المتربصين سواء كانوا خارجيين ام داخليين هي داء وبيل اصابت عدواه حركات وطنية كثيرة ادت بها الى الانتكاس والخذلان ومما لا ريب فيه ان المخلصين كافه لا يوجد بينهم من يرغب او يقبل مثل هذا لثورتنا المباركة ....

---

[١] اتحاد الشعب ٢٩ / ٦ / ١٩٥٩ .

ان واقع الوضع المؤسف هذا قد اثار اقصى درجات اليقظة لدى الشعب وحفز وعيه ... فبرز على الالسن كما تغلغل في القلوب اكثر من أي وقت مضى شعار (اعادة الوحدة الى الصف الوطني) وتقويتها بالدفاع وللدفاع عن الجمهورية وعن مكاسب ثورة الشعب وجيشه المقدام . وما كان لهذه الرغبة النبيلة الواعية لدى جماهير الشعب الا ان تعكس على مختلف قواه الوطنية التي يقف على رأسها ويرعاها سيادتكم .

ونحن كجزء من هذه القوى الوطنية حملنا شعورنا بالمسؤلية ازاء هذا الوضع الراهن ... ودفعنا الى التقارب بين بعضنا البعض ... وتوصلنا بنتيجة دراستنا للعوامل التي ادت الى الاخلال بوحدة الصف والاساءة اليه وتحري الحلول الممكنة والعملية التي تساعدنا على بعث الوحدة مجددا وعلى افضل وجه توصلنا الى مواصلة نشاطنا في (جبهة الاتحاد الوطني) واتخاذ جميع الخطوات المقتضية لاعادة حيويتها وتحويلها الى دافع عملي ملموس ... وبناء عليه فقد تم الاتفاق فيما بيننا على قرار (ميثاق انشائي) نبلور ونصوغ وجهة نظرنا المشتركة في المسائل الكبرى التي نصت عليها بنود الميثاق والتي تواجه البلاد في الظرف الراهن .. وهذا الميثاق الوطني هي عهد مقدس بين القوى المنضوية او التي ستنضوي في المستقبل تحت لواء جبهة الاتحاد الوطني التي ستمارس نشاطها المشترك تحت قيادتكم الحكيمة .

وما من شك ان ما جاء في هذا الميثاق قد يحتمل الاضافة او التعديل والتغيير متى ما قدمت الاطراف المشتركة فيه ذلك او متى ما ارتأت القوى الوطنية ضرورتها وباعتقادنا ان خطوتنا هذه من اجل وحدة الصفوف ستكون ذات اهمية اكبر واكثر جدوى في خدمة الجمهورية كلما ضمت جبهة الاتحاد الوطني قوى شعبية اخرى وامكانات جديدة .

واننا اذ نقدم اليكم يا سيادة الزعيم بصورة من ميثاقنا الوطني الذي تم اتفاق كلمتنا عليه برغم الاختلاف بين اتجاهاتنا وميولنا السياسية نحن القوى المؤتلفة في جبهة الاتحاد الوطني لنا الامل الوطيد باننا سنجد من لدن سيادتكم كل التشجيع والرعاية .

وتقبلو فائق احترامنا يا زعيم البلاد

بغداد في ٢٨ حزيران ١٩٥٩

عن الحزب الشيوعي
عامر عبد الله
عبد القادر اسماعيل
زكي خيري سعيد
محمد حسين ابو العيس
بهاء الدين نوري
عزيز الحاج
كريم احمد

عن الحزب الوطني الديمقراطي
ناجي يوسف المحامي
الدكتور احمد الجلبي
الدكتور صلاح خالص
عبد المجيد الونداوي
علي جليل الوردي
نايف الحسن
حسين احمد العاملي

عن الحزب الديمقراطي الموحد لكردستان
حمزه عبد الله المحامي
نوري شاويس المهندس
خسرو توفيق
نزار احمد
عزيز صالح الحيدري
شمس الدين المفتي
صبغة الله المزوري [١]

---

[١] اتحاد الشعب ٢٩ / حزيران ١٩٥٩ .

وقد وقع الميثاق ايضا ممثلو الجمعيات والاتحادات المختلفة والنقابات ورئيس الجامعة وعدد من عمداء الكليات وغيرهم .

ولكن عبد الكريم قاسم تجاهل هذه المذكرة وميثاق الجبهة الوطنية واعلن في المؤتمر الصحفي الذي عقده يوم ٥ تموز " ان التفكير في قيام الجبهة مغلوط " [١] ولم يمر سوى يوم واحد على نشر ميثاق الجبهة حتى اقدمت قيادة الحزب الديمقراطي الموحد لكردستان وبتوجيه من عبد الكريم قاسم على تجميد اعضاء المكتب السياسي الموقعين مع الموقعين على الميثاق وفي مقدمتهم حمزه عبد الله . ويبدو ان مصطفى البارزاني قد تنبه الى موقف عبد الكريم قاسم من الاحزاب والجبهة فدعا حمزه عبد الله الى اجتماع ليثنيه عن سياسته الموالية للشيوعين الا ان حمزه عبد الله رفض دعوة البارزاني بخشونة فما كان من الاخير الا ان اقصاه وتاكيدا لموالاة الحزب لعبد الكريم قاسم وانسجامه مع سياسته اعلن عن استعداده لتجميد نشاط الحزب [٢] .

وهاجم الحزب الوطني الديمقراطي الجبهة باعتبارها واجهة شيوعية او (مشروع شيوعي) وقالت جريدة الاهالي يوم الاول من تموز ١٩٥٩ " ان هذه الجبهة وان ضمت بعض هذه القوى لا يمكن مطلقا ان تعتبر جبهة بالمعنى المفهوم " للكلمة وانما هي جبهة بالاسم فقط تنغلب عليها صفة معينة ان لم تكن في واقعها مجرد مظاهر متعددة الاسماء لهذه الفئة بالذات وقالت الصحيفة ان الذين وقعوا على ميثاق الجبهة باعتبارهم اعضاء في الحزب الوطني الديمقراطي ليسوا مؤهلين للادعاء بعضوية الحزب وان الجبهة في وصفها الحالي ليست اكثر من حزب واحد ذي ميول سياسية معروفة جيدا وان معظم الذين اشتركوا فيها هم من الذيليين بالنسبة لهذا الحزب ولذلك ليس من المتوقع ان تتبع الجبهة في ممارسة نشاطاتها سياسة تتعارض مع انشطة واساليب هذا الحزب نفسه .

---

[١] الاهالي ٦ تموز ١٩٥٩ .

[٢] عبد الفتاح علي يحيى ، التطورات السياسية ص ١٤٥ ، ١٧٥ .

اقصاء الشيوعيين عن المراكز المهمة

ازداد التباعد بين عبد الكريم قاسم والشيوعيين في شهر حزيران وزادت الريبة والشكوك حول موقف كل منهما من الاخر بعد المحاولة الانقلابية التي قيل ان عددا من العسكريين الشيوعيين ارادو تنفيذها في العاشر من حزيران . واخذ عبد الكريم قاسم يضغط على الشيوعيين مع الحرص على عدم دفعهم للعمل السري . فقد تم استجواب الزعيم طه الشيخ احمد ورفعت صلاحياته عن مديرية الاستخبارات العسكرية والامن . وفي ٢٩ حزيران تم ابعاد الزعيم الركن داوود الجنابي عن قيادة الفرقة الثانية واحالته على التقاعد . وصدر المرسوم الجمهوري الذي نشر يوم (٢) تموز كالاتي

" استنادا الى الفقرة (د) من المادة الثانية من قانون التقاعد العسكري وبناء على ما عرضه وزير الدفاع رسمنا بما هو آت

احالة الضباط المدونة اسماؤهم ادناه على التقاعد

الزعيم الركن داود سلمان الجنابي ، الرئيس حسون اسود الزهيري والملازم الاول فخري عبد الكريم والملازم الاول هاشم مرعي والرئيس الاول عبد الجبار الخطيب والرئيس الاول صبار خضير حيدر

على وزير الدفاع تنفيذ هذا المرسوم

كتب ببغداد في اليوم الثالث والعشرين من شهر ذي الحجة سنة ١٣٧٨ المصادف التاسع والعشرين من شهر حزيران ١٩٥٩ [1] .

وقد اتخذ هذا الاجراء بعد ان تم استدعاء الجنابي الى بغداد واوكل امر قيادة الفرقة الثانية الى الزعيم محمود عبد الرزاق ولم يكن ذا شخصية قوية اذ كان ينام خارج مقر الفرقة خوفا من الشيوعيين وقد احيل مع الجنابي خمسة من الضباط من الذين لهم ارتباط بالحزب الشيوعي او قدموا مساعدات له. وقد تم ذلك بعد زيارة قام بها رئيس اركان الجيش الى مقر الفرقة الثانية في كركوك وبدفع من الملا مصطفى البارزاني الذي كان على خلاف شديد مع الجنابي .

وصدر مرسوم آخر باحالة عدد من الضباط المتعاونين مع الشيوعيين يوم ٦ تموز وهم كل من المقدم محمد علي كاظم الخفاجي والرئيس الاول خليل ابراهيم العلي والرئيس الاول الركن محمود سامي والرئيس الاول الركن عريبي فرحان على التقاعد [2] .

وقد احتج الشيوعيون على ذلك واتهمت جريدة اتحاد الشعب البريطانيين بأنهم كانوا وراء الحادث . وقالت يوم ٢ تموز " يتضح الان ان المستعمرين وخصوصا الانكليز يحاولون مع وسائل خبيثة وماكرة ابعاد العناصر المخلصة والامينة من حول قيادة الزعيم عبد الكريم قاسم ، ووصفت الضباط المحالين على التقاعد (انهم من اخلص الضباط للزعيم) " .

---

[1] الثورة ٢ تموز ١٩٥٩ .

[2] الثورة ٧ تموز ١٩٥٩

وجرى تفتيش مكاتب جريدة اتحاد الشعب وتحديد نشاط المقاومة الشعبية بعد ان تزايدت الشكاوى ضدهم فصار عليهم ان يسلموا اسلحتهم الى مراكز الشرطة بعد انتهاء الواجب الذي يكلفون به. ولم يعودوا يكلفون بواجبات في شوارع بغداد اذ حلت الشرطة محلهم ونشرت (اتحاد الشعب) احتجاجا على تجريد المقاومة الشعبية في خانقين والرمادي من السلاح ومنعهما من القيام بدورياتها. واعفي العقيد عبد الباقي كاظم مدير شرطة بغداد من منصبه [1] يوم ٢٢ حزيران وتم تعيينه مفتشا في مديرية الشرطة العامة وخلفه العقيد طه الشيخلي . وابعد سليم الفخري مدير الاذاعة في الاول من تموز بسبب تجاهله اوامر عبد الكريم قاسم بعدم الاشادة (بجبهة الاتحاد الوطني) التي شكلها الشيوعيون في ٢٨ حزيران وخلفه كاظم السماوي صاحب جريدة الانسانية الذي وان كان محسوبا على اليساريين لكنه لم يكن شيوعيا . ولحق بالفخري موظفون آخرون عن الاذاعة منهم عدنان البراك كبير المعلقين الاذاعيين [2] وقامت الشرطة بالقاء القبض على الشيوعيين الذين يقومون بجمع التواقيع المؤيدة للجبهة .

وفي الخامس من تموز طالت حملة الابعاد هذه العقيد الركن هاشم عبد الجبار رئيس الهيئة التحقيقية وكان قد التحق بوظيفة آمر اللواء العشرين في جلولاء فطلب قائد فرقته الزعيم الركن خليل سعيد في ذلك اليوم من مديرية الادارة بوزارة الدفاع نقله الى خارج الفرقة بسبب تخريبه ونشاطه الشيوعي [3] واعيد صدور صحيفتي (الفجر الجديد) لصاحبها محمد طه الفياض و (بغداد) لصاحبها خضر العباسي وهما من الصحف المناوئة للشيوعية [4] . وتكررت حوادث اغتيال الشيوعيين وخاصة في بغداد والموصل .

وسرت اشاعات تفيد ان المقاومة الشعبية قد تم حلها فصرح الحاكم العسكري العام يوم ٢٨ حزيران " ان المقاومة الشعبية لم تجمد وانما كانت الغاية منها في المبدأ هو تدريب اكبر عدد ممكن من افراد الشعب للدفاع عن الجمهورية وهذا ما جرى ويجري الان انما استخدام المقاومة يتم عند وجود ضرورة لذلك . ولما استتب الامن بكافة انحاء الجمهورية فقد رفع الانذار عنهم ورفعت الواجبات الملقاة على عاتقهم اما المبدأ الاساس للمقاومة الشعبية وهو تدريب اكبر عدد ممكن من افراد الشعب فلا يزال معمولا به " [5] .

---

[1] برقيتي السفارة البريطانية من بغداد والى خارجيتها يوم ٢ و ٩ تموز ١٩٥٩ العميد الزوبعي العراق في الوثائق البريطانية ٢ / ١٩ ، ٢١ تموز .

[2] Dann Iraq under Qassem P 212 .

[3] موسوعة ١٤ تموز ٢ / ٢٠٠ العميد الزوبعي .

[4] برقية السفارة البريطانية يوم ٩ تموز / المصدر السابق ص ٣٣ .

[5] جريدة الثورة ٢٨ حزيران ١٩٥٩ .

رئيس الوزراء يهاجم الشيوعيين والمقاومة الشعبية

في يوم ٥ تموز ١٩٥٩ عقد رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم مؤتمرا صحفيا حضره مراسلو الصحف المحلية والاجنبية ووكالات الانباء . وهاجم الصحف التي تعمل على ترويج الاشاعات وترسيخ الحزازات والتفرقة بين ابناء الشعب وذكر ان الصحف حرة وبامكان الصحفيين ان يكتبوا ما يشاؤون .

وقال " ان الكل مؤمنون اننا مسيطرون على الموقف العسكري ونستطيع معالجة الموقف فانتم لماذا تشغلون انفسكم وتتدخلون في شؤون الجيش نحن ادرى بها فالانباء العسكرية اذا كانت صحيحة ام لا فهي تهمنا . عندي خرائط داخل العراق وعلى الحدود وقد قسمنا المناطق الى قطاعات وكل حركة توجد داخل حدودنا نقضي عليها ولا يوجد من يجرؤ على ذلك فقد قضينا على الاستعمار والاقطاع انا مسؤول عن حياة هذه الجمهورية اكثر من أي فرد من ابناء الشعب .

ارجو منكم كأخ تجنب انباء ذكر مؤامرة تكون كذا وتقع كذا لان ذلك يسبب البلبلة اننا نقضي على كل محاولة ومؤامرة في ساعات قبل وقوعها ، البلد في امان ناموا مطمئنين " ..

ثم تكلم عن الصراع بين الملاكين والفلاحين في القرى وهاجم تصرفات الفلاحين في بعض المناطق ضد هؤلاء الملاكين وقال " اما الاقطاع فنحن جردنا الاقطاعيين من اراضيهم واصبحت ملك الدولة " وقال في رد له على الشيوعيين الذين اشتكوا من قيام الملاك محمد النصر الله بقتل عدد من فلاحيه . " اذا تمسكنا بجانب العدل فان هذه الحوادث لن تحدث وان الفلاح ينال حقه كما ينال صاحب الارض حقه فلو ان الفلاح لم يستول على المحصول وصاحب الارض لم يعتمد على نفسه في استحصال حقه لما حدث ذلك " .

وعن الحزبية والاحزاب قال ".. اننا في فترة انتقال ومن الصالح ان يتوقف النشاط الحزبي وستأتي فترة اطلب فيها العمل والحزب الذي ينهزم انا اطلب منه العمل قلت النشاط الحزبي يجب ان يتوقف . فالتفكير بهذه الجبهة شيء مغلوط فلو ان الاحزاب قائمة وتقوم الجبهة لكان شيئا يفرح له. واقول لكم ان حزب البارتي انا متفق معه وجمد اعماله والحزب الوطني الديمقراطي متفق ايضا مع سياسة الزعيم والحزب الشيوعي مخلص معي ايضا لكن الاجتهاد يختلف انكم كلكم تعلمون عن نية واخلاص انا ملزم ان اسير بطريقة ديمقراطية صحيحة متحررة " .

وقال في اشارة الى مؤامرة ١٠ حزيران ١٩٥٩

" لماذا يزج الجيش او جهات اخرى لخلق البلبلة التي كان الاستعمار يخلقها الجيش في خدمة ابناء الشعب وابناء الجمهورية . اخبروني ما هذه المضاربات هذا تهجم على هذا وهذا تهجم على هذا هل تهجمتهم على صهيونيين او مستعمرين ؟ .... اذا كان حزب من الاحزاب لا يريد ان يجمد نفسه لينصرف على طرف حتى لا تحدث هذه البلبلة لاننا اكثر ما نحتاج الى الهدوء " .

وهاجم المقاومة الشعبية بالقول " ان المقاومة الشعبية نحن شرعنا قانونها وهي مرتبطة بالقوات المسلحة ونعرف متى تستخدم عند ما يكون وقت الانذار ننذرها وعندما يكون وقت تدريب ندربها ، الشرطة تقوم بواجباتها والجيش يقوم بواجباته والمقاومة الشعبية تقوم بواجباتها " [1] .

---

[1] الثورة ٦ تموز ١٩٥٩ .

وفي اليوم نفسه اقامت قيادة المقاومة الشعبية احتفالا بمناسبة الذكرى الاولى لثورة الرابع عشر من تموز حضرها عبد الكريم قاسم فقال مخاطبا المقاوميين الشعبيين " انني انا الذي فكرت بتأسيس وايجاد المقاومة الشعبية في الجمهورية العراقية لكي تكون حصنا منيعا لابناء الشعب تساند ابناء الشعب والقوات المسلحة في الشدائد والملمات . انني فكرت عند ايجاد المقاومة الشعبية انها ستكون الدرع الحصين لابناء الشعب ... ان المقاومة الشعبية اذا تكلف بواجبات خطيرة تؤديها الى هذا البلد هي جزء متمم من كيانه يؤديها بكل نبالة وشمم واخلاق ولا شك ان الشعب العراقي يفيض بالشهامة والشرف والنبل .

ان اخلاص البعض من المقاومين الشعبيين دفعهم الى القيام من شدة حرصهم واخلاصهم الى القيام ببعض الاعمال التي هي فوق واجباتهم .. لكنهم لم يتصوروا نتائجها انما يعملون ذلك لمصلحة الوطن وكلهم اخلاص وشهامة واندفاع لاداء واجباتهم فعندما يقومون ببعض الاعمال ربما تكون طائشة عن دون قصد فانني اطلب الى ابناء الشعب ان لا يحملوا هذه الاعمال عن قصد سيء او نية سيئة .

ادعوكم لدفن الاحقاد والحزازات فلم يبق استعمار ولا اقطاع في هذا البلد ان الاقطاع قد اجهزنا عليه واستولت الدولة على اراضيه . ايها الاخوان ان من يذكر لكم بعد اليوم اقطاع في العراق فانه كاذب لا تصدقوه . ان الاقطاعي قد اصبح اخا لكم وهو لا يملك شيئا . عليكم ايها المقاومون الشعبيون الذين تتصفون بصفة الفارس النبيل ان تحموا هؤلاء بعد ان اصبحوا افرادا علينا وعليكم حمايتهم . ان الاقطاعي الذي اعتدى على اخوانه الفلاحين (محمد النصر الله) كان يملك ٢٠٠ دونم فهو اقطاعي صغير . فهؤلاء الفلاحون انساقوا بطريق غير عادلة فحصدوا هذه الغلة وهي بضع كيلوات من الدخن كلها لا تساوي مقدار دينارين وكان عليهم ان ينتظروا ويقسموا بينهم وبين صاحب الارض فلما جاء (صاحب الارض) وطلب ان لا يحصدوا لم يأبهوا فتصدى لهم هذا المجرم ورماهم علينا ان لا ناخذ حقنا بايدينا وعلينا ان نلقي اكبر قسط للقانون فهو يحمينا ويحمي الجميع " [1].

فكان هذا الخطاب مؤشرا على انتهاء عمل المقاومة الشعبية التي لم تعد تكلف بواجبات واخذ العديد ينسحبون منها خاصة بعد مجازر كركوك يوم ١٤ تموز ١٩٥٩ حيث عمد عبد الكريم قاسم الى الغائها مثلما الغى عمل لجان صيانة الجمهورية .

قضية فلسطين

كان مجلس الجامعة العربية قد دعا في اذار ١٩٥٩ لعقد اجتماع لبحث التطورات التي مرت بها القضية الفلسطينية وقد ابدت الحكومة العراقية موافقتها على عقد الاجتماع .

وفي ١٣ حزيران ١٩٥٩ بعث رئيس الديوان الى وزارة الخارجية الكتاب الاتي والذي عنوانه " اجتماع عربي على مستوى عال لبحث قضية فلسطين " .

---

[1] ملفات مجلس السيادة الملف رقم ٤٤٨ و ٩٤ ص ١٧٦

في جلسة مجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ ١٢ / ٦ / ١٩٥٩ تلى كتابكم برقم ع / ١٦٩٧ / ٣٣ / ١٤ / ١٩٠٦٤ وتاريخ ٢٠ / ٥ / ١٩٥٩ الباحث عن التوصية التي وافق عليها مجلس الجامعة العربية في ٩ / ٣ / ١٩٥٩ في موضوع قضية فلسطين التي تضمنت عقد اجتماع على مستوى عال في اقرب وقت لدراسة تطورات قضية فلسطين ورسم سياسة عربية موحدة تلتزم بتنفيذها الدول الاعضاء وتتناول وضع حلول عملية لاسترجاع فلسطين وذلك كما جاء في بعض المقترحات التي وضعتها لجنة الشؤون السياسية لدراستها في الاجتماع المقرر عقده والمبينة تفاصيلها في الكتاب " والمقترح فيه عرض الموضوع على المجلس ليقرر ما يراه بهذا الشأن " .

وبعد المداولة قرر المجلس ما يأتي :-

١ - يودع الموضوع لسيادة وزير الخارجية .

٢ - يتفق اولا على الامور والمنهج الواجب للاطراف درسه وبحثه قبل القرار على عقد الاجتماع .

٣ - يفضل عقد الاجتماع في بغداد .

٤ - معرفة موقف الدول الاخرى من الموافقة على هذا الاجتماع .

لقد اقترن هذا القرار بمصادقة مجلس السيادة .

عبد القادر جميل [1]

رئيس الديوان

وفي ٢٩ حزيران صدر البيان الرسمي الاتي :

" قال متحدث بلسان وزارة الخارجية العراقية : كان مجلس الجامعة العربية قد قرر في دور انعقاده الحادي والثلاثين من شهر آذار الماضي عقد اجتماع على مستوى عال لبحث التطورات التي مرت بها القضية الفلسطينية في ضوء الاحداث التي اجتازتها وذلك استنادا الى مذكرات اللجنة السياسية التاسعة للجامعة العربية وما توصلت اليه بشأن حاجة القضية الفلسطينية الى المزيد من التنسيق للعمل والجهود بين الدول العربية . وقد ابلغت وزارة الخارجية بهذا القرار عن طريق الامين العام للجامعة العربية لغرض الاتفاق على عقد الاجتماع المقترح وتحديد موعد انعقاده ومكانه . وقد اجابت الحكومة العراقية بموافقتها على عقد الاجتماع هذا على مستوى عال يشهده وزراء خارجية الدول العربية كافة . واعربت عن رغبتها في عقد الاجتماع المذكور في بغداد عاصمة الجمهورية العراقية " ثم يستعرض البيان المراحل التي مرت بها القضية الفلسطينية وموقف العراق منها [2] .

العلاقات العراقية الايرانية

على الرغم من اعتراف الحكومة الايرانية بالنظام الجمهوري في العراق بعد ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ ولكن ايران ظلت تنظر بقلق عميق الى التطورات الحاصلة في العراق واحتمال قيام ثورة مشابهة في ايران فأخذت توجج الدعاية ضد العراق .

---

[1] جريدة الثورة ٧ تموز ١٩٥٩ .

[2] جريدة الثورة ٣٠ حزيران ١٩٥٩ .

وكان قد لجأ بعد الثورة الى ايران وتركيا عدد من انصار الحكم الملكي ونزحت اعداد اخرى من الاغوات والملاكين الكرد الذين تضرروا من قانون الاصلاح الزراعي او بسبب الصدامات التي جرت بين العشائر الكردية بعد احداث الموصل في الثامن من اذار ١٩٥٩ وبعد ان ازداد ضغط الشيوعيين والمقاومة الشعبية والبارزانيين عليهم .

وقد قدرت المصادر عدد هؤلاء النازحين بين خمسة الاف وعشرين الفا وقد بادرت السلطات الايرانية لاقامة معسكرات لهم قرب الحدود العراقية وزودتهم بالاسلحة والارزاق واتخذت منهم وسيلة للضغط على العراق وتهديده . وكان في مقدمة هؤلاء النازحين الشيخ رشيد لولان الذي اسهمت القوات الحكومية والبارزانيون والشيوعيون في ضرب عشيرته وعشائر برادوست وقصف قراه بالطائرات بعد احداث الموصل .

وفي ٢٣ ايار ١٩٥٩ قدمت الحكومة العراقية مذكرة الى الحكومة الايرانية اشارت فيها الى ان السلطات الايرانية تقوم باعمال غير ودية في مناطق الحدود وتسعى لتحريض السكان والرعايا العراقيين لارباك الوضع على الحدود بما لا يتفق وعلاقات حسن الجوار . وطالبت باعادة اللاجئين الى العراق . وقد نفت الحكومة الايرانية انها تحرض الكرد العراقيين بالهجرة الى ايران وادعت ان السلطات العراقية تسلح البارزانيين بالمال والسلاح وتسمح باتخاذ الاراضي العراقية لنشاطهم الخطر ضد ايران [1] .

ولايقاف حملة الدعاية ضد العراق واستغلال قضية هؤلاء النازحين من الاطراف الاجنبية اصدر رئيس الوزراء يوم ٢٥ حزيران ١٩٥٩ عفوا عاما عنهم ودعاهم للعودة الى مناطق سكناهم حيث قامت الطائرات العراقية بالقاء مناشير باللغتين العربية والكردية نصها .

بيان الى ابناء الشعب الكريم في الجمهورية العراقية الخالدة

من الزعيم عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة

السلام عليكم ابناء الشعب العراقي الكريم

لقد انبثقت ثورة ١٤ تموز المجيدة لاحقاق الحق والعدل بين الرعية ولتحرير ابناء الشعب في انحاء الجمهورية العراقية الخالدة من اقصى الشمال الى اقصى الجنوب ومن الشرق الى الغرب في الجبال وفي السهول ولينعموا بالراحة والاطمئنان والامان والرفاه اينما كانوا في ارجاء الوطن العزيز وهم اخوة لا فرق بينهم ولا تمييز .

ان الله عز وجل قد كتب لنا النصر المبين في يوم ١٤ تموز وساعدنا على تحرير البلاد من رجس الاستعمار وانتصرنا على الظالمين من حكام العهد البائد فاصبح الشعب في هذا العهد الزاهر ينعم بالحرية والاستقلال الكامل . وقد تخلص من الاستعمار . ان قدرة الباري عز وجل قد ساعدتنا وهي دائما معنا لاننا مع الحق والعدل .

ايها الشعب

---

[1] قحطان احمد سليمان ، السياسة الخارجية العراقية ص ٤٣٥ - ٤٣٦ .

ان حكومتنا تعمل دائما في سبيل الله والشعب والوطن وتنظر الى جميع الرعية في العــراق عربا واكرادا وجميع الطوائف الاخرى نظرة حب واحترام وتقدير وعطف وتسعى لحمايــة حقوقـهم وجمع كلمتهم وتوحيد صفوفهم وتدعو الى التعاون والتسامح فيما بينهم لكي لا يتمكن الاستعمار مـن تفرقة الصفوف او احلال الفساد والشقاق بين المواطنين في هذا البلد .

أبناء الشعب الكرام

قال الله تعالى في كتابه العزيز " وان تعفوا وتصفحوا وتغفروا فان الله غفور رحيم " [١] وقـد استجاب عدد كبير من افراد العشائر وعادوا الى اماكنهم في العراق . وفضلا عن مشـكلة اللاجئيـن اخذت ايران تعمل على تصعيد مشكلاتها مع العراق مثل مشكلة الحدود البرية ومشكلة المياه والانـهر الحدودية ومشكلة شط العرب مستغلة في ذلك اضطراب الوضع الداخلي فـي العـراق سـنة ١٩٥٩ للتجاوز على احكام الاتفاقيات والمعاهدات المعقودة بين البلدين . تمثل ذلك بمحاولة اقامتـها ميـناء نفطي على شط العرب وفي منطقة داخلة ضمن السيادة العراقية .

ففي السابع من ايار اعلمت الحكومة الايرانية الحكومة العراقية وعن طريق سفارتها ببغـداد ان ميناء خسرواباد ميناء بحري تابع لخرم شهر (المحمرة) وطلبت منها الاعتراف بذلك .

وقد ردت وزارة الخارجية العراقية يوم ٩ حزيران على المذكرة الايرانية بالقول ان خسـروا باء لا يصلح ان يكون ميناء بحريا من الوجهة الفنية . اما من الناحية القانونية فان مياه شط العرب تخضع للسيادة العراقية حتى مستوى المياه المنخفضة في المنطقة الايرانية ما عدا اسـتثنائين فـي ميناء خرم شهر وعبادان ولذلك لا يجوز انشاء ميناء ايراني في هذه المنطقة .

وانتهزت الحكومة الايرانية فرصة وصول بعض السفن الاجنبية الى مدخل شط العـرب فـي الخليج العربي فاعلنت ان خسرو آباد ميناء ايراني ملحق بخرم شهر وطلبت من الحكومة العراقيـة في اربع مذكرات مستعجلة ومتلاحقة الاعتراف بذلك فضلا عن المراجعات الشفهية الملحـة لوجـود بواخر تنتظر في الخليج وان الانتظار يكبدها مبالغ كبيرة من المال .

وتقدمت الخارجية العراقية بايضاح للسفارة الايرانية في بغداد ان امرا خطيرا مثـل اعـلان خسرو اباد ميناء ايرانيا على فرض جواز ذلك من الوجهتين القانونية والفنية انما يتم بعد مذكـرات ومفاوضات على مستوى عال بين الحكومتين وليس عن طريق المفاجأة والضغط على موظفين فنيين غير مسؤولين ولكن الحكومة الايرانية عمدت بمذكرتها المؤرخة في ٦ حزيران الى التـهديد بانـها ستتخذ الاجراءات اللازمة لحفظ ما اسمته (حقها القانوني) ان لم تعمل السلطات العراقية على ازالة العراقيل التي تضعها في هذا السبيل [٢] . ولم تلتزم البواخر الايرانية ولا الاجنبية العاملة في خدمـة مؤسسات النفط الايرانية بتعليمات ادارة الميناء العراقية المنظمة لحركة الملاحة فـي شـط العـرب وكانت هذه المخالفات شديدة الخطورة في بعض الاحيان خاصة وان بعض هذه البواخر كانت تدخـل

---

١ البلاد ٢٦ / ٦ / ١٩٥٩ ، موسوعة ١٤ تموز ٣ / ١٩٩ . للعميد الزوبعي

٢ وزارة الخارجية . حقائق عن الحدود العراقية الايرانية (مطبعة الحكومة بغداد ١٩٦٠) ص ١ - ٢٠ وقحطـان احمد سليمان . السياسة الخارجية العراقية ص ٤٥١ .

شط العرب باتجاه خسرو اباد مصحوبة بحراسة زوارق مسلحة ايرانية ودون الحصول على موافقة سلطات الموانيء العراقية او استصحابها دليلا عراقيا كما هي الاصول الجارية بهذا الشأن .

وعلى هذا النحو حدث ان دخلت الباخرة (بانث اويل) العائدة لشركة بان اميركان العاملة في خدمة المصالح الايرانية شط العرب باتجاه خسرو اباد وغادرته بحراسة زوارق أيرانية مسلحة دون ان تلتفت الى اوامر سلطات السواحل العراقية التي تقضي بالتوقف طبقا لتعليمات الميناء والتي توجب على ربانية البواخر وجوب استحصال شهادة الدلالة من ادارة الميناء والا فيجب على الباخرة ان تكون بقيادة وامرة دليل عراقي يحمل هذه الشهادة . وعليها ان ترفع العلم العراقي كما تقضي بذلك المعاهدات والاتفاقيات الدولية . لذلك اضطرت مصلحة خفر السواحل العراقية الى اطلاق النار عليها على سبيل الانذار والتهديد فبادرت الباخرة على الفور الى رفع العلم العراقي [1] .

رئيس الوزراء يستقبل عددا من أساتذة الكليات

بعد فشل ثورة الموصل وتحديدا يوم ١٧ آذار تم اعتقال العديد من اساتذة الكليات المعروفين باتجاهاتهم القومية بموجب معلومات رفعت من اتحاد الطلبة ونقابة المعلمين الى طه الشيخ احمد في وزارة الدفاع . وكان في مقدمة هؤلاء الدكتور محمد حامد الطائي والدكتور صالح احمد العلي والدكتور شاكر مصطفى سليم والدكتور عبد الرحمن القيسي والدكتور احمد حقي الحلي والدكتور عبد الرزاق محيي الدين والدكتور عبد الرزاق الحسوان وجميعهم من كلية الاداب ومن القوميين المعارضين للشيوعية الذين نالوا من التعذيب الجسدي والنفسي الكثير وقد عوملوا من الشرطة التي القت القبض عليهم ومن دائرة مكافحة الاجرام في الكرخ معاملة جيدة ثم نقلوا الى سجن الكوت حيث جرت محاولة للاعتداء عليهم واهانتهم من الشيوعيين هناك . وبعد مدة امضوها في سجن الكوت صدرت الاوامر بأبعادهم ووضعهم تحت الاقامة الاجبارية في مدن متباعدة مثل البصرة والعمارة والديوانية واربيل وكركوك والسليمانية والموصل [2] .

وبعد صدور بيان الحاكم العسكري العام رقم ٩٨ بأطلاق سراح عدد من الموقوفين واعادة المبعدين يوم ١١ حزيران تم اطلاق سراحهم واعادة عدد منهم الى وظائفهم في كلياتهم . وبعد مرور شهر واحد أي يوم ١١ تموز استقبل عبد الكريم قاسم في وزارة الدفاع هؤلاء الاساتذة السبعة بحضور وزير التربية والتعليم والحاكم العسكري العام . وقد هيأ الاساتذة مذكرة تتضمن كيفية اعتقالهم والطريقة التي عوملوا بها في المعتقلات والسياسة التربوية القائمة وعبروا عن اعتقادهم بان وزارة التربية والتعليم تقع تحت تأثير الشيوعيين وقناعتهم بانه لا ينبغي ملاحقة الاساتذة والمحاضرين لمجرد اعرابهم عن عدم الاتفاق والتأييد للشيوعية.

---

[1] وزارة الخارجية ، المصدر السابق ص ٢٠ . قحطان احمد سلمان ، المصدر السابق ص ٤٥٢ .

[2] شاكر مصطفى سليم مذكرات قومي متآمر (بغداد ١٩٥٩) ص ٤٦ ، ٧٦ وهي مجموعة مقالات كتبها في الصحف القومية واوضح فيها التصرفات التي كانت تجري بايعاز عميد كلية الاداب الدكتور مهدي المخزومي ورئيس جامعة بغداد الدكتور عبد الجبار عبد الله ، والوزير فيصل السامر انذاك بايعاز من عبد الكريم قاسم . وكتاب (نضال وحبال) التي تحدث فيها عن اعتداءات الاساتذة والطلبة وعن صور المجازر الرهيبة في مدينتي الموصل وكركوك .

استغرق اللقاء اكثر من اربع ساعات عاملهم خلالها عبد الكريم بكل احترام وتواضع ولطف حسب قول الدكتور صالح احمد العلي [1] وكان مبعدا في السليمانية اذ اعترف رئيس الوزراء بحصول بعض الاخطاء التي رافقت اعتقالهم واعتقال الاخرين لكنه لم يكن مسؤولا عنها لان المعلومات التي كانت تقدم الى وزارة الدفاع لا تصله وانحى باللائمة على مساعديه واعتذر للاساتذة عما حصل وقال انه اتخذ الاجراء اللازم لتصحيح الوضع . وجرت مناقشة التأثير الشيوعي على العملية التربوية مع الاشارة الى بعض الاسماء وقد اكد رئيس الوزراء انه سوف لن يسمح لاية سياسة منفردة ان تسيطر على وزارة او على السياسة في المستقبل واخبرهم بانه كان قد تلقى في اليوم السابق قائمة من الشيوعيين تتضمن اسماء عدد من العاملين في مجال التعليم وطالبوا بفصلهم جميعا وانه قد مزق تلك القائمة وسوف لن يتخذ أي اجراء بفصل أي كان من عمله الا بعد اجراء التحقيق الكامل وجرت مناقشة مطوله حول نقل او تجميد العاملين في الحقل التربوي وكان الاساتذة معجبين بمعرفة رئيس الوزراء الدقيقة لكل هذه التفاصيل . وقد ناشدهم بان لا يحملوا شعور البغضاء او محاولة القيام باعمال انتقامية .

ثم دارت مناقشات حول الوضع السياسي والاحزاب السياسية وقد اظهر رئيس الوزراء رغبة في الاستماع الى اراء الاساتذة وانه اصغى اليهم وبانتباه شديد [2] .

الحزب الشيوعي ينتقد سياسة الحكومة

عقد المكتب السياسي للحزب الشيوعي اجتماعين يومي ٨ و ٩ تموز ١٩٥٩ استعرض فيهما الوضع السياسي في البلاد والعلاقة بينه وبين عبد الكريم قاسم وعلاقته وبالقوى السياسية الاخرى وما يواجهه من حملات بسبب تردي علاقته بالقوى السياسية الاخرى ومطالبته بالسلطة وقد اصدر الحزب بيانا في نهاية الاجتماع استعرض فيه مساندته للثورة منذ صبيحة الرابع عشر من تموز ووضع امكاناته تحت تصرف حكومة الثورة بشكل غير مشروط وقال (وطوال الاشهر التي انقضت على الثورة كانت مهمة صيانة الجمهورية في رأس المهمات الكبرى التي اتخذ حزبنا على عاتقه مسؤولية النهوض بها . بالتضامن التام مع سائر القوى الوطنية وابناء الجيش وحكومة الثورة . واذ اختط حزبنا لنفسه هذا الهدف النبيل . انطلق يعمل بنشاط ونكران ذات لمساندة حكومة الثورة دون ان يستهدف اية مكاسب خاصة . ودون ان يشترط لهذه المساندة اية شروط بما في ذلك اشراكه في الحكم الى جانب منتسبي الاحزاب السياسية الاخرى . وفي مجرى الاحداث الخطيرة والمؤامرات المتعاقبة . وقف حزبنا بثبات واستقامة الى جانب حكومة الثورة وقائدها عبد الكريم قاسم ضد مؤامرات عبد السلام عارف ، وجمال عبد الناصر ، ورشيد عالي الكيلاني ، وعبد الوهاب

---

[1] مقابلة معه يوم ١٢ آذار ١٩٩٩ لكنه انكر حضور وزير التربية والتعليم الحاكم العسكري اللقاء نص تقديم المذكرة.

[2] تقرير عن المقابلة اعده المجلس الثقافي البريطاني في بغداد الى السفارة البريطانية فضلا عن احد الاساتذة الذين شاركوا في المقابلة ، وتقرير أخر قدمه الاستاذ أي . اف نيروز العراق في الوثائق البريطانية ٤ / ٦٩ ، ١٨٩ - ٢٠٨ .

الشواف ، واخيرا ضد الشقاة من عصابة رشيد لولان في اربيل . وكانت مساندة حزبنا النشيطة والمجردة من الغرض ، والدور المأثور الذي لعبه – الى جانب القوى الاخرى – في تكتيل الجماهير الغفيرة لدعم الحكم الوطني ، عاملا اساسيا في صيانة الجمهورية وتوطيدها واحباط المكائد والمؤامرات التي كانت تستهدف تقويضها . ولم تقتصر هذه المساندة على عمل التعبئة والدعاية والنشر بل تجاوزتها – كما يعرف الجميع – الى فعاليات جماهيرية قدم فيها الحزب عددا كبيرا من الضحايا . وكانت خطة الحزب الثابتة هي الدفاع عن الجمهورية وعن قيادة الزعيم عبد الكريم قاسم بالسلاح ضد اية مؤامرة اجرامية مهما بلغت ضراوتها ومهما اقتضت من جهود وتضحيات . وقد طبقت خطة الحزب هذه ، بحزم وامانة . ضد الشواف واعوانه المتآمرين في الموصل ولتأديب عصابات الشقاة في راوندوز ..

ولهذا شهدت الاسابيع الاخيرة جهودا محمومة من جانب المستعمرين واعوانهم لنشر الدسائس والافتراءات وزرع بذور الوقيعة بين القوى الوطنية وتأليبها بعضها ضد بعض وبالتالي لتصديع الثقة ونشر الشكوك بين الشعب وحكومته . وقد لجأ الاستعمار ومعه شبكات تجسسه واعوانه من الرجعيين والناقمين على الثورة في اجهزة الدولة وغيرها . الى المكر والوقيعة لكي يوسعوا الصدع في الصف الوطني عن طريق الافتراء على الشيوعيين وتشويه مواقفهم وسياستهم في مساندة حكومة الثورة وقائدها . وبالرغم من ان هذه الدسائس قد تبددت امام وعي الجماهير والادراك السليم لغالبية القوى والعناصر الوطنية ، الا ان مما يؤسف له حقا ان يفلح الاستعمار واعوانه في تضليل بعض القوى الوطنية وان يتابع مساعيه لتسريب الشك الى قيادة الحكم حول المواقف المستقيمة للقوى والعناصر الديمقراطية وحتى لاخلص ابناء الجيش من اخوة عبد الكريم قاسم في السلاح .

ان جهود المستعمرين وسائر اعداء الجمهورية لشق وحدة الصفوف ما كان ليكتب لها شيء من النجاح ، لو ابدت الحكومة والقوى الوطنية جميعها قدرا كافيا من الصيانة واليقظة ازاء دسائس اعداء الثورة . الا ان بعض القوى الوطنية قد تاثرت للاسف بالتهويشات والدسائس فانجرت الى مواقف خاطئة لا تنسجم مع ضرورات التحالف الوطني ، واندفعت – دون تدبر واع للنتائج – الى مناوئة قوى وطنية مخلصة ترتبط معها برباط التضامن والتآخي في الكفاح النبيل لصيانة الجمهورية وتعزيز سياستها التحررية .... وقد ضاعفت من خطورة الوضع ان سياسة التساهل المفرط ازاء الرجعيين واعداء الثورة والتأثر بحملة التأليب والدس ضد القوى والعناصر الديمقراطية قد اضاف الى الوضع عنصرا جديدا ، فلقد انطلقت هذه القوى من عقالها تؤجج نار الخصومات وتجنح الى الاستفزاز وتنشر المفتريات حول سياسة الحزب الشيوعي والقوى الديمقراطية وذلك في مسعى خبيث لاستدراج الحكومة الى الاصطدام بجماهير الشعب والقوى الوطنية المخلصة ، وبالتالي لتمهيد السبيل الى ضرب الحكم الوطني وشخص الزعيم عبد الكريم قاسم بالذات .

وفي هذا المضمار تلعب العناصر الرجعية والمشبوهة في مختلف اجهزة الدولة . دورا سيئا في مساندة النشاط الرجعي الموجه ضد الحياة الديمقراطية وضد امن المواطنين وسلامة الجمهورية. ان هذه العناصر التي لم تمتد اليها يد التطهير والعناصر الاخرى المتآمرة التي اعيدت الى مراكزها – قد شرعت تفسر على هواها بعض البوادر والاتجاهات مهما كانت بسيطة ، فتفرط في الاساءة والتعسف ضد القوى والعناصر الديمقراطية . وتضع يدها بايدي عناصر السوء معلقة امالها الخائبة

على نجاح خطط اعداء الجمهورية والعودة بالبلاد الى نظام العبودية والارهاب . وهي اذ تتخذ هذه المواقف المسيئة الى سمعة الجمهورية وقيادتها ، تلتزم جانب الاعراض والسلبية ازاء كل اتجاه ايجابي في سياسة الجمهورية يخدم تطور الديمقراطية وينسجم مع مصالح الشعب .

ان حزبنا يرى من الضروري ، في مثل هذه الظروف خاصة ، التوجه بحزم الى اقصاء العناصر الرجعية والمشبوهة من دوائر الدولة الحساسة والمبادرة الى الاخذ بسياسة الحزم حيال اعداء الثورة الذين استثمروا سياسة اللين والتسامح ، ليستأنفوا نشاطهم الاجرامي في تكدير امن المواطنين وتهديد سلامة الوطن .

وبقدر ما اهتم حزبنا باحترام ومراعاة وجهات نظر الزعيم عبد الكريم قاسم والسياسة الرسمية للحكومة في تخطيط سياسة البلاد فانه قد ابدى وسيبدي في المستقبل ايضا وجهات نظره الخاصة في بعض المسائل السياسية ، التي يرى انها تخدم بشكل افضل قضية صيانة الجمهورية ومصالح الشعب. ان حزبنا – مثلا – يرى ان توطد الجمهورية رهن بالموقف الحازم ضد الاستعمار واعوانه وبالمضي قدما في اجراءات شل نشاط الرجعيين واعداء الجمهورية وان طريق الحزم تجاه اعداء الجمهورية هو طريق الاستقرار . وهو الذي يوفر للبلاد امكانية الشروع بسياسة البناء بمعزل عن المشاكل والمؤامرات .

وفيما يتعلق بقضية تعبئة الشعب وتوحيد صفوفه ، فأن لحزبنا رأيا معروفا في ضرورة قيام جبهة الاتحاد الوطني . والحياة الحزبية – التي لا يرى انها تتناقض مع ظروف فترة الانتقال . وحزبنا اذ دعا الى مشاركته في الحكم جنبا الى جنب مع القوى الوطنية الاخرى ، انما انطلق في هذا الموقف من ضرورات صيانة الجمهورية ، وتأمين سيرها الديمقراطي ، والمساهمة في الدفاع عن مصالح العمال والفلاحين وجمهور الكادحين ، وتدارك التناقض في تمثيل المسلطة السياسية ، لمختلف جماهير الشعب... كما انه بنى موقفه هذا على الموقف الايجابي الذي اعلنه الزعيم عبد الكريم قاسم من مختلف القوى الوطنية التي تمتلك على قدر المساواة حق المشاركة في الحياة السياسية – فضلا عن ان مطالبتنا في المساهمة في الحكم انما تعكس ثقتنا في الحكم الوطني وقيادته وضرورة التحالف معه لدرجة اشد .

وحزبنا اذ ينبه الى بعض المظاهر السلبية في سياسة الحكومة او في الوضع السياسي ، انما ينطلق من حرصه على سلامة النهج التحرري الديمقراطي للجمهورية ويدعوا الى تدارك النتائج المخلة بمكاسب الشعب وسلامة الجمهورية .....

وفي الوقت الذي تدس فيه الدسائس ضد حزبنا وضد القوى والعناصر الديمقراطية وتتخذ على اساس ذلك بعض الاجراءات والمواقف ، الامر الذي يضعف تدابير صيانة الجمهورية ، يجد المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي من واجبه ان يوضح هذه الحقائق مرة اخرى وان يؤكد على ان موقف حزبنا هذا هو موقف صريح يستمد استمراريته وقوته ومداه من مواصلة حكومة الثورة السير بقوة وثبات في سياسة معاداة الاستعمار والرجعية والاقطاع ، وفي سبيل تأمين حريات الشعب وحقوقه الديمقراطية .

ان حزبنا اذ يجد نفسه مضطرا الى ترديد هذه الحقائق ، وتشخيص الاخطار والمظاهر السلبية في الوضع السياسي ، يرى من الضروري المبادرة الى تدارك النتائج الضارة بسلامة الجمهورية –

وذلك بابداء المزيد من الحصانة ازاء دسائس الاستعمار واعوانه ، وصد محاولات الرجعية الهادفة الى سلب مكاسب الثورة والتجاوز على حقوق الشعب الديمقراطية .

وفي مثل هذه الظروف التي تمر بها البلاد . يجد حزبنا من الضروري ان يؤكد حقيقة معروفة وهي ان الحزب الشيوعي العراقي المدعوم بتأييد وثقة اوسع الجماهير الشعبية والمرتبط بحلف متين مع اوسع القوى الديمقراطية في جبهة الاتحاد الوطني - يكون هو وحلفاؤه القوة السياسية الاساسية في البلاد التي يمكن للحكم الوطني وللجمهورية ان تركن الى مساندتها النزيهة الحازمة في المحافظة على الجمهورية وضمان سيرها الظافر في طريق التحرر والديمقراطية .

والحزب الشيوعي العراقي ، اذ يدعو جماهير الشعب الى اليقظة حيال دسائس الاستعمار ونشاط الرجعية ، يعلن مرة اخرى انه سيقف بثبات وحزم ضد كل محاولة تستهدف سلامة الجمهورية او تهديد مكاسب الشعب . وهو يؤكد في نفس الوقت ، ثقته التي لا تتزعزع ، بأن تضامن الشعب وقواه الوطنية مع حكومته الوطنية وجيشه الباسل بقيادة الزعيم عبد الكريم قاسم ، هو ضمانة قوية واكيدة لاحباط مكائد المستعمرين واعوانهم من الرجعيين واعداء الثورة .

المكتب السياسي [1]
للحزب الشيوعي العراقي

بغداد في ٩ تموز ١٩٥٩

وقد هاجمت صحيفة الثورة لصاحبها يونس الطائي المقربة من عبد الكريم قاسم في مقال افتتاحي يوم ١٢ تموز هذا البيان وقالت

((ان الحزب قام خلال الشهور السبعة المنصرمة بأعمال استفزازية واعتداءات كثيرة لاعلى الافراد فحسب وانما صب جام (كبته) ومركز ثقل غضبه على كافة القوى الوطنية الديمقراطية المخلصة للشعب وللثورة وقائدها الزعيم الملهم)) وقالت الجريدة ((لقد قال الزعيم في مؤتمره الصحفي يوم ٥ تموز ففي الحي والكوت والنعمانية والناصرية والجبايش وبغداد احتكاكات في الوقت الذي اصبح فيه الشعب كله وراء الزعيم)) .

وهاجمت الصحيفة تدخل الحزب في شؤون الجيش واشهاره السلاح ونشر الذعر والاراجيف في وجه كل منتسب الى الجيش لايؤيد شعاراته ، وهو اشارة واضحة الى المؤامرة التي اراد العسكريون الشيوعيون تنفيذها يوم ١٠ حزيران .

---

[1] اتحاد الشعب ١٠ تموز ١٩٥٩ .

حوادث واخبار

٢٣ / ٢ / ١٩٥٩ قرر مجلس الوزراء تخصيص قصر الاميرة جليلة الى وزارة الدفاع وتخصيص (١٥٠) الف دينار لاقامة نصب الجندي المجهول والنصب التذكاري لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ الخالدة .

انهاء خدمات نجيب الراوي سفير العراق السابق في انقره ابتداء من ١٤ / ١٢ / ١٩٥٨ .

٢٦ / ٢ / ١٩٥٩ قرر مجلس الوزراء شراء سيارات للقوة الجوية وصواريخ جوية وادوات احتياطية لطائرات هنتر .

٤ / ٣ / ١٩٥٩ وافق مجلس الوزراء مبدئيا على مساعدة اللاجئين الجزائريين على ان يكتب الى وزارة الخارجية لمعرفة تبرعات الدول العربية بالسرعة .

١٢ / ٣ / ١٩٥٩ الموافقة على تعيين علي حيدر سليمان سفيرا للعراق في واشنطن .

١٤ / ٣ / ١٩٥٩ توجيه الدعوة الى وفد الماني شرقي لزيارة العراق لتوثيق العلاقات الثقافية بين البلدين .

واستضافة وفد ثقافي من الجمهورية العربية المتحدة للاجتماع بوفد العراق من اللجنة المشتركة لوضع مقررات المنهج الصناعي .

١٦ / ٣ / ١٩٥٩ اقترحت وزارة الداخلية بموجب كتابها س / ٧٩٠ في ١١ / ٣ / ١٩٥٩ تقوية الدعاية العراقية في الكويت وتضمن المقترح .

١ – فتح مدرسة ابتدائية للعراقيين فقط على حساب الحكومة العراقية .
٢ – انشاء مكتب عراقي لحماية مصالح الجالية العراقية هناك .
٣ – انشاء ناد للعمال العراقيين وفتح مكتبة او اكثر وتزويدها بالصحف العراقية .
٤ – مفاتحة السلطات الكويتية بشأن السماح للعراقيين المقيمين هناك بالمتاجرة اسوة بالجاليات العربية الاخرى .

وقرر مجلس الوزراء دراسة الموضوع مجددا من قبل وزارة الخارجية بالاتفاق مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ووزارة التربية والتعليم .

١٨ / ٣ / ١٩٥٩ تقرر تعين الدكتور عبد الجبار عبد الله رئيسا لجامعة بغداد ابتداء من ١٩ / ٣ / ١٩٥٩ .

١٥ / ٣ / ١٩٥٩ قرر مجلس الوزراء احالة عبد الامير الازري سفير العراق في طهران على التقاعد بناء على اقتضاء المصلحة العامة .

٢٨ / ٣ / ١٩٥٩ قرر مجلس الوزراء فصل بدر شاكر السياب الشاعر العراقي المعروف من الخدمة لمدة ثلاث سنوات لان بقاءه في الخدمة قد اصبح مضرا بالمصلحة العامة وسلامة الجمهورية .

١ / ٤ / ١٩٥٩ لم يوافق مجلس الوزراء على اشتراك العراق في مؤتمر البترول العربي الاول المزمع عقده في القاهرة في ١٦ / ٤ / ١٩٥٩ .

١٣ / ٤ / ١٩٥٩ وافق مجلس الوزراء على استضافة وفد ثقافي جيكوسلوفاكي لتقوية الصلات الثقافية.

١٥ / ٤ / ١٩٥٩ قرر مجلس الوزراء تعيين حسين جميل سفيرا للعراق في طهران والموافقة على سفر امين العاصمة الى المانيا الاتحادية .

١٥ / ٤ / ١٩٥٩ لم يوافق مجلس الوزراء على احتفاظ ورثة الفريق المتوفي بكر صدقي العسكري بوسام الرافدين من الدرجة الثانية ومن النوع العسكري الممنوح له وكانت ابنته بلقيس قد طالبت به .

١٥ / ٤ / ١٩٥٩ نشرت الصحف خبرا يفيد ان هاشم جواد وزير الخارجية استقبل يوم امس (١٤ نيسان) السفير البريطاني لدى الجمهورية العراقية وقد دام الاجتماع زهاء نصف ساعة بحث خلالها العلاقات بين الجمهورية العراقية وبريطانيا هذا وسيغادر السفير البريطاني تصحبه زوجته بزيارة لبلده تستغرق بضعة ايام لاجراء بعض المباحثات مع الحكومة البريطانية .

واستقبل هاشم جواد في اليوم نفسه في مكتبه (١٤ نيسان) سفير الولايات المتحدة الامريكية لدى الجمهورية العراقية وقد دام الاجتماع زهاء نصف ساعة بحث خلالها العلاقات بين الجمهورية العراقية والولايات المتحدة الامريكية .

٢٥ / ٤ / ١٩٥٩ سافر الى موسكو كل من عبد الوهاب الامين سفير العراق لدى الاتحاد السوفيتي وكامل الجادرجي لاجل العلاج هناك .

تزايد عدد المزايدين على حب الزعيم عبد الكريم قاسم فاستحدثوا له الاوصاف والالقاب التي لم تطلق على احد من قبل وراحوا يدبجون المقالات حول عبقريته وذكائه الخارق وما يتميز به من صفات نادرة يقل وجودها بين البشر وان العناية الالهية اختارته لتحقيق المعجزات فلقد راجع احد افراد الشرطة من لواء الرمادي متصرف اللواء وبيده بيضة رسم فوقها صورة عبد الكريم قاسم وادعى ان دجاجة له قد باضتها بهذا الشكل فارسل الى بغداد ومعه البيضة وادخل على عبد الكريم قاسم الذي لم يابه بالموضوع وطيب خاطر الرجل واهداه صورته .

وفي احدى الليالي المقمرة كان فاضل عباس المهداوي ورفاقه جالسين على شاطيء دجلة خلف وزارة الدفاع فقالوا " هذه صورة الزعيم في القمر وراح احدهم يقول " انه لابس سدارة " وقال اخر انه يبتسم وصاح ثالث " ان وجهه على اليمين " ثم ذهبوا ونادوا عليه " سيدي صورتك في القمر وحين اطل من جناحه ضحك استهزاء بهم ولم يول الموضوع اهتماما يذكر " [١] .

٢٩ نيسان ١٩٥٩ / اجتمع كوفر المستشار التجاري في السفارة البريطانية مع ابراهيم كبة وتم بحث سياسة الحكومة العراقية في التجارة الخارجية واثر ذلك على العلاقات التجارية بين الجمهورية العراقية وبريطانيا .

---

[١] جاسم العزاوي ثورة ١٤ تموز ص ٢٥٢ ، احمد فوزي ، عبد الكريم قاسم ص ٥٧ .

وفي اليوم نفسه استقبل هاشم جواد وزير الخارجية في مكتبه الرسمي سفير الولايات المتحدة الامريكية ودام الاجتماع زهاء نصف ساعة بحث خلالها العلاقات العراقية الامريكية .

١١ مايس ١٩٥٩ تم توقيع اتفاق بين وكيل جمعية التمور والهربرانش رئيس الوفد الفني لالمانيا الديمقراطية يتضمن قيام الجمهورية الالمانية الديمقراطية باستيراد عشرة الاف طن من التمور الزهدي للاغراض الصناعية وعلى ان يدفع الثمن نقدا وان يتم التسلم خلال شهر من تاريخ الاتفاق وتضمن الاتفاق استعداد جمهورية المانيا الديمقراطية بتجهيز جمعية التمور العراقية بمكائن كبس واجهزة تنقية وتغليف ونزع نوى التمر بمبلغ يعادل (٣٠٥) الاف دينار على ان يتم تجهيز هذه الالات خلال سنتي ١٩٥٩ و ١٩٦٠ .

١٢ مايس ١٩٥٩ / اتفاق شراء التمور العراقية بين العراق والصين الشعبية .
بولونيا تطلب التمور القديمة لاستعمالها للاغراض الصناعية .

١٦ مايس ١٩٥٩ / قرر مجلس الوزراء اهداء اسلحة للجزائر ما قيمته (٦٩٣٤٨) دينار .

١٨ مايس ١٩٥٩ / قرر مجلس الوزراء اهداء الشبيبة الديمقراطية عشرة الاف دينار لتمكينهم من اداء واجباتهم خدمة للمصلحة العامة .

٢٠ مايس ١٩٥٩ / قرر مجلس الوزراء ايفاد وفد شعبي الى البلاد العربية لدعم التضامن العربي عدا الجمهورية العربية المتحدة والاردن .

٣٠ مايس ١٩٥٩ / اعفاء الخادمتين الايرانيتين فاطمة حيدر وزهرة حيدر المحكوم عليهما بالحبس الشديد لمدة ثلاث سنوات للاولى ولمدة خمس سنوات للثانية . لعلمهما بأمر اخفاء نوري السعيد وتسهيلهما هروبه قرر مجلس الوزراء اعفاءهما مما تبقى من مدة محكوميتهما .

١٣ / ٦ / ١٩٥٩ وافق مجلس الوزراء في ١٣ مايس على تحمل وزارة الدفاع نفقات دراسة الطلبة الجزائريتين الذين تقرر قبولهم في الكلية العسكرية كلية القوة الجوية بما في ذلك الرواتب والتجهيزات واجور السفر .

٢٧ / ٦ / ١٩٥٩ قرر مجلس الوزراء تعويض المواطنة عواطف امل ناجي لاصابتها بطلق ناري اثناء انتفاضة ١٩٥٢ واصابتها بعجز جزئي بمبلغ ٢٥٠ دينارا .